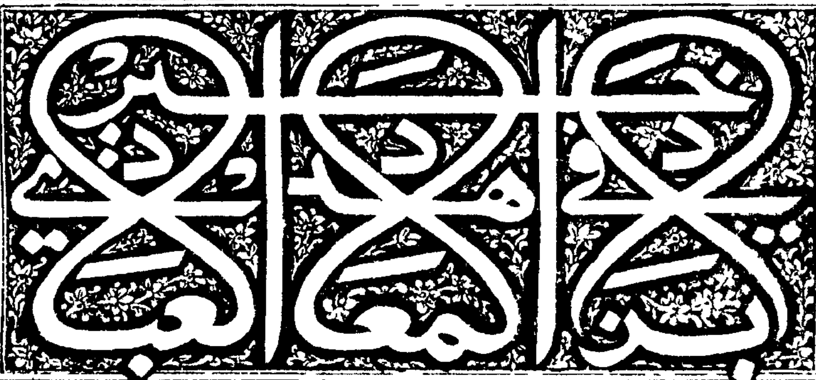
ما شاء الله لا قوة الا بالله

نحمد الله على ما وفقنا لطبع هذا المجلد الثاني من الكتاب المبارك الموصل الى الهداية والارشاد المسمى

[illegible]



[illegible]

بامر الامير الجاه المولوي ابي نخراز السيد محمد موسى الرئيس في جوكريه تحت ادارة المنصرم الشيخ محمد يعقوب

في مطبع النظامي الواقع في الكانفور

بسم الله الرحمن الرحيم



فصل قد أتينا على جمل من هديه صلى الله عليه وسلم في المغازي والسير والبعوث والسرايا والرسائل والكتب التي كتب بها إلى الملوك ونوابهم ونحن نتبع ذلك بذكر فصول نافعة في هديه في الطب الذي تطبب به ووصفه لغيره ونبين ما فيه من الحكمة التي تعجز عقول أكثر الأطباء عن الوصول إليها وأن نسبة طبهم إليها كنسبة طب العجائز إلى طبهم فنقول وبالله المستعان ومنه نستمد الحول والقوة المرض نوعان مرض القلوب ومرض الأبدان وهما مذكوران في القرآن ومرض القلوب نوعان مرض شبهة وشك ومرض شهوة وغي وكلاهما في القرآن قال تعالى في مرض الشبهة ﴿فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا﴾ وقال تعالى ﴿وَلِيَقُولَ الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ وَالْكَافِرُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلًا﴾ وقال تعالى في حق من دعي إلى تحكيم القرآن والسنة فأبى وأعرض ﴿وَإِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُم مُّعْرِضُونَ وَإِن يَكُن لَّهُمُ الْحَقُّ يَأْتُوا إِلَيْهِ مُذْعِنِينَ أَفِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ أَمِ ارْتَابُوا أَمْ يَخَافُونَ أَن يَحِيفَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَرَسُولُهُ بَلْ أُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ فهذا مرض الشبهات والشكوك وأما مرض الشهوات فقال تعالى ﴿يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِّنَ النِّسَاءِ إِنِ اتَّقَيْتُنَّ فَلَا تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ فَيَطْمَعَ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ﴾ فهذا مرض شهوة الزنا والله أعلم

فصل وأما مرض الأبدان فقال تعالى ﴿لَّيْسَ عَلَى الْأَعْمَىٰ حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْأَعْرَجِ حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْمَرِيضِ حَرَجٌ﴾ وذكر مرض البدن في الحج والصوم والوضوء لسر بديع يبين لك عظمة القرآن والاستغناء به لمن فهمه وعقله عن سواه وذلك أن قواعد طب الأبدان ثلاثة حفظ الصحة والحمية عن المؤذي واستفراغ المواد الفاسدة فذكر سبحانه هذه الأصول الثلاثة في هذه المواضع الثلاثة فقال في آية الصوم ﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ فأباح الفطر للمريض لعذر المرض وللمسافر طلبا لحفظ صحته وقوته لئلا يذهبها الصوم في السفر لاجتماع شدة الحركة وما يوجبه من التحليل وعدم الغذاء الذي يخلف ما تحلل فتخور القوة وتضعف فأباح للمسافر الفطر حفظا لصحته وقوته عما يضعفها وقال في آية الحج ﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِّن رَّأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ﴾ فأباح للمريض ومن به أذى من رأسه من قمل أو حكة أو غيرهما أن يحلق رأسه في الإحرام استفراغا لمادة الأبخرة الردية التي

اوجب له الاذى فى راسه باحتقانها تحت الشعر واذا حلق راسه فتحت المسامات فخرجت تلك الابخرة منها فهذا الاستفراغ
يقاس عليه كل استفراغ يوذى انحباسه والاشياء التى يوذى انحباسها ومدافعتها عشرة الدم اذا هاج والمنى اذا تبيغ والبول
والغائط والريح والقى والعطاس والنوم والجوع والعطش وكل واحد من هذه العشرة يوجب حبسه داء من الادواء بحسبه
وقد نبه سبحانه باستفراغ ادناها وهو البخار المحتقن فى الراس على استفراغ ما هو اصعب منه كما هى طريقة القران
التنبيه بالادنى على الاعلى واما الحمية فقال تعالى فى اية الوضوء وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ
أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فاباح للمريض العدول عن الماء الى التراب حمية له ان يصيب جسده
ما يوذيه وهذا تنبيه على الحمية عن كل موذ له من داخل وخارج فقد ارشد سبحانه عباده الى اصول الطب ومجامع قواعده
ونحن نذكر هدى رسول الله صلى الله عليه وسلم فى ذلك ونبين ان هديه فيه اكمل هدى فاما طب القلوب فمسلم الى
الرسل صلوات الله وسلامه عليهم ولا سبيل الى حصوله الا من جهتهم وعلى ايديهم فان صلاح القلوب ان تكون
عارفة بربها وفاطرها وباسمائه وصفاته وافعاله واحكامه وان تكون موثرة لمرضاته ومحابه متجنبة لمناهيه ومساخطه
ولا صحة لها ولا حيوة لها البتة الا بذلك ولا سبيل الى تلقيه الا من جهة الرسل وما يظن من حصول صحة القلب
بدون اتباعهم فغلط ممن يظن ذلك وانما ذلك حيوة نفسه البهيمية الشهوانية وصحتها وقوتها وحيوة قلبه وصحته و
قوته عن ذلك بمعزل ومن لم يميز بين هذا وبين هذا فليبك على حيوة قلبه فانه من الاموات وعلى نوره فانه منغمس فى
بحار الظلمات **فصل** واما طب الابدان فانه نوعان نوع قد فطر الله عليه الحيوان ناطقه وبهيمه فهذا لا يحتاج فيه
الى معالجة طبيب كطب الجوع والعطش والبرد والتعب باضدادها وما يزيلها الثانى ما يحتاج الى فكر وتامل كدفع الامراض
المتشابهة الحادثة فى المزاج بحيث يخرج بها عن الاعتدال اما الى حرارة او برودة او يبوسة او رطوبة او ما يتركب من اثنين منها و
هى نوعان اما مادية واما كيفية اعنى اما ان يكون بانصباب مادة او بحدوث كيفية والفرق بينهما ان امراض الكيفية تكون
بعد زوال المواد التى اوجبتها فيزول موادها ويبقى اثرها كيفية فى المزاج وامراض المادة اسبابها معها واذا كان سبب
المرض معه فالنظر فى السبب ينبغى ان يقع اولا ثم فى المرض ثانيا ثم فى الدواء ثالثا او الامراض الالية وهى التى تخرج العضو عن
هيأته اما فى شكل او تجويف او مجرى او خشونة او ملاسة او عدد او عظم او وضع وان هذه الاعضاء اذا تالفت وكان
منها البدن سمى تالفها اتصالا والخروج عن الاعتدال فيه يسمى تفرق الاتصال او الامراض العامة التى تعم المتشابهة و
الالية والامراض المتشابهة هى التى يخرج بها المزاج عن الاعتدال وهذا الخروج يسمى مرضا بعد ان يضر بالفعل اضرارا محسوسا
وهى على ثمانية اضرب اربعة بسيطة واربعة مركبة فالبسيطة البارد والحار والرطب واليابس والمركبة الحار الرطب والحار
اليابس والبارد الرطب والبارد اليابس وهى اما ان تكون بانصباب مادة او بغير انصباب مادة وان لم يضر المرض بالفعل يسمى خروجا
عن الاعتدال صحة وللبدن ثلثة احوال حال طبيعية وحال خارجة عن الطبيعة وحال متوسطة بين الامرين فالاولى بها يكون
البدن صحيحا والثانية بها يكون مريضا والحال الثالثة هى متوسطة بين الحالتين فان الضد لا ينتقل الى ضده الا بمتوسط و
سبب خروج البدن عن طبيعته اما من داخله لانه مركب من الحار والبارد والرطب واليابس واما من خارج فلان ما يلقاه

قد يكون موافقا وقد يكون غير موافق والضرر الذي يلحق الانسان قد يكون من سوء المزاج بخروجه عن الاعتدال وقد
يكون من فساد في العضو وقد يكون من ضعف في القوى او الارواح الحاملة لها ويرجع ذلك الى زيادة ما الاعتدال في عدم
زيادته او نقصان ما الاعتدال في عدم نقصانه او تفرق ما الاعتدال في اتصاله او اتصال ما الاعتدال في تفرقه او امتداد
ما الاعتدال في انقباضه او خروج ذي وضع و شكل عن وضعه وشكله بحيث يخرجه عن اعتداله فالطبيب هو الذي يفرق
ما يضر بالانسان جمعه او يجمع فيه ما يضره تفرقه او ينقص منه ما يضره زيادته او يزيد فيه ما يضره نقصه فيجلب الصحة المفقودة
او يحفظها بالشكل والشبه ويدفع العلة الموجودة بالضد والنقيض ويخرجها او يدفعها بما يمنع من حصولها بالحمية وسترى
هذا كله في هدي رسول الله صلى الله عليه وسلم شافيا كافيا بحول الله وقوته وفضله ومعونته **فصل** فكان من هديه صلى الله
عليه وسلم فعل التداوي في نفسه والامر به لمن اصابه مرض من اهله واصحابه ولكن لم يكن من هديه ولا هدي اصحابه استعمال
هذه الادوية المركبة التي تسمى اقراباذين بل كان غالب ادويتهم بالمفردات وربما اضافوا الى المفرد ما يعاونه او يكسر سورته وهذا غالب
طب الامم على اختلاف اجناسها من العرب والترك واهل البوادي قاطبة وانما عني بالمركبات الروم واليونانيون واكثر طب الهند
بالمفردات وقد اتفق الاطباء على انه متى امكن التداوي بالغذاء لا يعدل الى الدواء ومتى امكن بالبسيط لا يعدل الى المركب قالوا
وكل داء قدر على دفعه بالاغذية والحمية لم يحاول دفعه بالادوية قالوا ولا ينبغي للطبيب ان يولع بسقي الادوية فان الدواء اذا
لم يجد في البدن داء يحلله او وجد داء لا يوافقه او وجد ما يوافقه فزادت كميته عليه او كيفيته تشبث بالصحة وعبث
بها وارباب التجارب من الاطباء طبهم بالمفردات غالبا وهم احد فرق الطب الثلث والتحقيق في ذلك ان الادوية من جنس الاغذية
والامة والطائفة التي غالب اغذيتها المفردات امراضها قليلة جدا وطبها بالمفردات واهل المدن الذين غلبت عليهم الاغذية
المركبة يحتاجون الى الادوية المركبة وسبب ذلك ان امراضهم في الغالب مركبة فالادوية المركبة انفع لها وامراض اهل البوادي
والصحارى مفردة فيكفي في مداواتها الادوية المفردة فهذا برهان بحسب الصناعة الطبية ونحن نقول ان ههنا امرا اخر نسبة
طب الاطباء اليه كنسبة طب الطرقية والعجائز الى طبهم وقد اعترف به حذاقهم وائمتهم فان ما عندهم من العلم بالطب
منهم من يقول هو قياس ومنهم من يقول هو تجربة ومنهم من يقول هو الهامات ومنامات وحدس صائب ومنهم
من يقول اخذ كثير من الحيوانات البهيمية كما نشاهد السنانير اذا اكلت ذوات السموم تعمد الى السراج فتلغ في الزيت يتداوى
به وكما رؤيت الحيات اذا خرجت من بطون الارض وقد غشيت ابصارها تاتي الى ورق الرازيانج فتمر عيونها عليها وكما عهد
من الطير التي تحتقن بماء البحر عند انحباس طبعه وامثال ذلك مما ذكر في مبادي الطب واين يقع هذا وامثاله من الوحي الذي
يوحيه الله الى رسوله بما ينفعه ويضره فنسبة ما عندهم من الطب الى هذا الوحي كنسبة ما عندهم من العلوم الى ما جاءت
به الانبياء بل ههنا من الادوية التي تشفي من الامراض ما لم يهتد اليها عقول اكابر الاطباء ولم يصل اليها علومهم وتجاربهم واقيستهم
من الادوية القلبية والروحانية وقوة القلب واعتماده على الله والتوكل عليه والالتجاء اليه والانطراح والانكسار بين يديه و
التذلل له والصدقة والصلوة والدعاء والتوبة والاستغفار والاحسان الى الخلق واغاثة الملهوف والتفريج عن المكروب
فان هذه الادوية قد جربتها الامم على اختلاف اديانها ومللها فوجدوا لها من التاثير في الشفاء ما لم يصل اليه علم اعلم الاطباء

ولا تجربته ولا قياسه وقد جربنا نحن وغيرنا من هذا امورا كثيرة ورأيناها تفعل ما لا تفعل الادوية الحسية بل تصير الادوية الحسية عندها بمنزلة الادوية الطرقية عند الاطباء وهذا جار على قانون الحكمة الالهية ليس خارجا عنها ولكن الاسباب متنوعة فان القلب متى اتصل برب العالمين وخالق الداء والدواء ومدبر الطبيعة ومصرفها على ما يشاء كانت له ادوية اخرى غير الادوية التي يعانيها القلب البعيد منه المعرض عنه وقد علم ان الارواح متى قويت وقويت النفس والطبيعة تعاونا على دفع الداء وقهره فكيف ينكر لمن قويت طبيعته ونفسه وفرحت بقربها من باريها وانسها به وحبها له وتنعمها بذكره وانصراف قواها كلها اليه وجمعها عليه واستعانتها به وتوكلها عليه ان يكون ذلك لها من اكبر الادوية ويوجب لها هذه القوة دفع الالم بالكلية ولا ينكر هذه الا اجهل الناس واعظمهم حجابا واكثفهم نفسا وابعدهم عن الله وعن حقيقة الانسانية وسنذكر ان شاء الله السبب الذي به ازالت قراءة الفاتحة داء اللدغة عن اللديغ التي رقي بها فقام حتى ما كان به قلبة فهذان نوعان من الطب النبوي نحن بحول الله نتكلم عليهما بحسب الجهد والطاقة ومبلغ علومنا القاصرة ومعارفنا المتلاشية جدا وبضاعتنا المزجاة ولكنا نستوهب من بيده الخير كله ونستمد من فضله فانه العزيز الوهاب **فصل** روى مسلم في صحيحه من حديث ابي الزبير عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لكل داء دواء فاذا اصيب دواء الداء برأ باذن الله عز وجل وفي الصحيحين عن عطاء عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما انزل الله من داء الا انزل له شفاء وفي مسند الامام احمد من حديث زياد بن علاقة عن اسامة ابن شريك قال كنت عند النبي صلى الله عليه وسلم وجاءت الاعراب فقالوا يا رسول الله انتداوى فقال نعم يا عباد الله تداووا فان الله عز وجل لم يضع داء الا وضع له شفاء غير داء واحد قالوا ما هو قال الهرم وفي لفظ ان الله لم ينزل داء الا انزل له شفاء علمه من علمه وجهله من جهله وفي المسند من حديث ابن مسعود يرفعه ان الله عز وجل لم ينزل داء الا انزل له شفاء علمه من علمه وجهله من جهله وفي المسند والسنن عن ابن خزامة قال قلت يا رسول الله ارأيت رقى نسترقيها ودواء نتداوى به وتقاة نتقيها هل ترد من قدر الله شيئا فقال هي من قدر الله فقد تضمنت هذه الاحاديث اثبات الاسباب والمسببات وابطال قول من انكرها ويجوز ان يكون قوله لكل داء دواء على عمومه حتى يتناول الادواء القاتلة والادواء التي لا يمكن طبيبا ان يبرأها ويكون الله عز وجل قد جعل لها ادوية تبرأها ولكن طوى علمها عن البشر ولم يجعل لهم اليه سبيلا لانه لا علم للخلق الا ما علمهم الله ولهذا علق النبي صلى الله عليه وسلم الشفاء على مصادفة الدواء للداء فانه لا شيء من المخلوقات الا له ضد فكل داء له ضد من الدواء يعالج بضده فعلق النبي صلى الله عليه وسلم البرء بموافقة الداء للدواء وهذا قدر زائد على مجرد وجوده فان الدواء متى جاوز درجة الداء في الكيفية او زاد في الكمية على ما ينبغي نقله الى داء آخر ومتى قصر عنها لم يف بمقاومته وكان العلاج قاصرا ومتى لم يقع المداوي على الدواء لم يحصل الشفاء ومتى لم يكن الزمان صالحا لذلك الدواء لم ينفع ومتى كان البدن غير قابل له او القوة عاجزة عن حمله او ثم مانع يمنع من تاثيره لم يحصل البرء لعدم المصادفة ومتى تمت المصادفة حصل البرء ولا بد وهذا احسن المحملين في الحديث **والثاني** ان يكون من العام المراد به الخاص لا سيما والداخل في اللفظ اضعاف اضعاف الخارج منه وهذا يستعمل في كل لسان ويكون المراد ان الله لم يضع داء يقبل الدواء الا وضع له دواء فلا يدخل في هذا الادواء التي لا تقبل الدواء وهذا كقوله تعالى في الريح التي سلطها على قوم عاد تُدَمِّرُ كُلَّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا اي كل شيء يقبل التدمير ومن شان الريح ان تدمره ونظائره كثيرة ومن تامل

خلق الاضداد في هذا العالم ومقاومة بعضها البعض ودفع بعضها ببعض وتسليط بعضها على بعض تبين له كمال قدرة الرب تعالى وحكمته واتقانه ما صنعه وتفرده بالربوبية والوحدانية والقهر وان كل ما سواه فله ما يضاده ويمانعه كما انه الغني بذاته وكل ما سواه محتاج بذاته وفي هذه الاحاديث الصحيحة الامر بالتداوي وانه لا ينافي التوكل كما لا ينافيه دفع داء الجوع والعطش والحر والبرد باضدادها بل لا يتم حقيقة التوحيد الا بمباشرة الاسباب التي نصبها الله مقتضيات لمسبباتها قدرا وشرعا وان تعطيلها يقدح في نفس التوكل كما يقدح في الامر والحكمة وتضعفه من حيث يظن معطلها ان تركها اقوى من التوكل فان تركها عجزا ينافي التوكل الذي حقيقته اعتماد القلب على الله في حصول ما ينفع العبد في دينه ودنياه ودفع ما يضره في دينه ودنياه ولا بد مع هذا الاعتماد من مباشرة الاسباب والا كان معطلا للحكمة والشرع فلا يجعل العبد عجزه توكلا ولا توكله عجزا وفيها رد على من انكر التداوي وقال ان كان الشفاء قد قدر فالتداوي لا يفيد وان لم يكن قد قدر فكذلك وايضا فان المرض حصل بقدر الله وقدر الله لا يدفع ولا يرد وهذا السوال هو الذي اورده الاعراب على رسول الله صلى الله عليه وسلم واما افاضل الصحابة فاعلم بالله وحكمته وصفاته من ان يوردوا مثل هذا وقد اجابهم النبي صلى الله عليه وسلم عنه بما شفى وكفى فقال هذه الادوية والرقى والتقى هي من قدر الله فما خرج شيء عن قدره بل يرد قدره بقدره وهذا الرد من قدره فلا سبيل الى الخروج عن قدره بوجه ما وهذا كرد قدر الجوع والعطش والحر والبرد باضدادها وكرد قدر العدو بالجهاد وكل من قدر الله الدافع والمدفوع والدفع ويقال لمورد هذا السوال هذا يوجب عليك ان لا تباشر سببا من الاسباب التي تجلب بها منفعة او تدفع بها مضرة لان المنفعة والمضرة ان قدرتا لم يكن بد من وقوعهما وان لم تقدرا لم يكن سبيل الى وقوعهما وفي ذلك خراب الدين والدنيا وفساد العالم وهذا لا يقوله الا دافع للحق معاند له فيذكر القدر ليدفع حجة المحق عليه كالمشركين الذين قالوا لَوْ شَآءَ اللّٰهُ مَآ اَشْرَكْنَا وَلَآ اٰبَآؤُنَا ولَوْ شَآءَ اللّٰهُ مَا عَبَدْنَا مِنْ دُوْنِهٖ مِنْ شَيْءٍ نَّحْنُ وَلَآ اٰبَآؤُنَا فهذا قالوه دفعا لحجة الله عليهم بالرسل وجواب هذا السائل ان يقال بقي قسم ثالث لم يذكره وهو ان الله قدر كذا وكذا بهذا السبب فان اتيت بالسبب حصل المسبب والا فلا فان قال ان كان قدر لي السبب فعلته وان لم يقدره لي لم اتمكن من فعله قيل فهل يقبل هذا الاحتجاج من عبدك وولدك واجيرك اذا احتج به عليك فيما امرته به ونهيته عنه فخالفك فان قبلته فلا تلم من عصاك واخذ مالك وقذف عرضك وضيع حقوقك وان لم تقبله فكيف تكون مقبولا منك في دفع حقوق الله عليك وقد روي في اثر اسرائيلي ان ابراهيم الخليل قال يا رب ممن الداء قال مني قال فممن الدواء قال مني قال فما بال الطبيب قال رجل ارسل الدواء على يديه وفي قوله صلى الله عليه وسلم لكل داء دواء تقوية لنفس المريض والطبيب وحث على طلب ذلك الدواء والتفتيش عليه فان المريض اذا استشعرت نفسه ان لدائه دواء يزيله تعلق قلبه بروح الرجاء وبرد من حرارة الياس وفتح له باب الرجاء ومتى قويت نفسه انبعثت حرارته الغريزية وكان ذلك سببا لقوة الارواح الحيوانية والنفسانية والطبيعية ومتى قويت هذه الارواح قويت القوى التي هي حاملة لها فقهرت المرض ودفعته وكذلك الطبيب اذا علم ان لهذا الداء دواء امكنه طلبه والتفتيش عليه وامراض الابدان على وزان امراض القلوب وما جعل الله للقلب مرضا الا جعل له شفاء بضده فان علمه صاحب الداء واستعمله وصادف داء قلبه ابرأه باذن الله تعالى **فصل** في هديه صلى الله عليه وسلم في الاحتماء من التخم والزيادة في الاكل على قدر الحاجة والقانون الذي ينبغي مراعاته في الاكل والشرب في المسند وغيره عنه صلى الله عليه وسلم انه قال ما ملأ آدمي وعاء شرا من بطن بحسب ابن آدم لقيمات يقمن صلبه فان كان

لابد فاعلا فثلث لطعامه وثلث لشرابه وثلث لنفسه **فصل** الامراض نوعان امراض مادية يكون عن زيادة مادة افرطت في البدن حتى اضرت بافعاله الطبيعية وهي الامراض الاكثرية وسببها ادخال الطعام على البدن قبل هضم الاول والزيادة في القدر الذي يحتاج اليه البدن وتناول الاغذية القليلة النفع البطيئة الهضم والاكثار من الاغذية المختلفة التراكيب المتنوعة فاذا ملأ الآدمي بطنه من هذه الاغذية واعتاد ذلك اورثته امراضا متنوعة منها بطيء الزوال وسريعه فاذا توسط في الغذاء تناول منه قدر الحاجة وكان معتدلا في كميته وكيفيته كان انتفاع البدن به اكثر من انتفاعه بالغذاء الكثير ومراتب الغذاء ثلثة احدها مرتبة الحاجة والثانية مرتبة الكفاية والثالثة مرتبة الفضلة فاخبر النبي صلى الله عليه وسلم انه يكفيه لقيمات يقمن صلبه فلا يسقط قوته ولا يضعف معها فان تجاوزها فليأكل في ثلث بطنه ويدع الثلث الآخر للماء والثالث للنفس وهذا من انفع ما للبدن والقلب فان البطن اذا امتلأ من الطعام ضاق عن الشراب فاذا ورد عليه الشراب ضاق عن النفس وعرض له الكرب والتعب وصار محمله بمنزلة حامل الحمل الثقيل هذا الى ما يلزم ذلك من فساد القلب وكسل الجوارح عن الطاعات وتحركها في الشهوات التي يستلزمها الشبع فامتلاء البطن من الطعام مضر للقلب والبدن هذا اذا كان دائما او اكثريا واما اذا كان في الاحيان فلا باس به فقد شرب ابو هريرة بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم من اللبن حتى قال والذي بعثك بالحق لا اجد له مسلكا واكل الصحابة بحضرته مرارا حتى شبعوا والشبع المفرط يضعف القوى والبدن وان اخصبه وانما يقوى البدن بحسب ما يقبل من الغذاء لا بحسب كثرته ولما كان في الانسان جزء ارضي وجزء هوائي وجزء مائي قسم النبي صلى الله عليه وسلم طعامه وشرابه ونفسه على الاجزاء الثلثة فان قيل فاين حظ الجزء الناري قيل هذه مسألة تكلم فيها الاطباء وقالوا ان في البدن جزءا ناريا بالفعل وهو احد اركانه واسطقساته ونازعهم في ذلك آخرون من العقلاء من الاطباء وغيرهم وقالوا ليس في البدن جزء ناري بالفعل واستدلوا بوجوه **احدها** ان ذلك الجزء الناري اما ان يدعى انه نزل عن الاثير واختلط بهذه الاجزاء المائية والارضية او يقال انه يولد فيها ويكون والاول مستبعد لوجهين احدهما ان النار بالطبع صاعدة فلو نزلت لكانت تقاسر من مركزها الى هذا العالم الثاني ان تلك الاجزاء النارية لا بد في نزولها ان تعبر على كرة الزمهرير التي هي في غاية البرد ونحن نشاهد في هذا العالم ان النار العظيمة تنطفي بالماء القليل فتلك الاجزاء الصغيرة عند مرورها بكرة الزمهرير التي هي في غاية البرد ونهاية العظم اولى بالانطفاء **واما الثاني** وهو ان يقال انها تكونت ههنا فهو ابعد وابعد لان الجسم الذي صار نارا بعد ان لم يكن كذلك قد كان قبل صيرورته اما ارضا واما ماء واما هواء لانحصار الاركان في هذه الاربعة وهذا الذي قد صار نارا قد كان مختلطا باحد هذه الاجسام ومتصلا بها والجسم الذي لا يكون نارا اذا اختلط باجسام عظيمة ليست بنار ولا واحد منها لا يكون مستعدا لان ينقلب نارا لانه في نفسه ليس بنار والاجسام المختلطة به باردة فكيف يكون مستعدا لانقلابه نارا وان قلتم لم لا تكون هناك اجزاء نارية تقلب هذه الاجسام وتجعلها نارا بسبب مخالطتها اياها قلنا الكلام في حصول تلك الاجزاء النارية كالكلام في الاول فان قلتم انا نرى من رش الماء على النورة المطفأة ينفصل منها نار واذا وقع شعاع الشمس على البلورة ظهرت النار منها واذا ضربنا الحجر على الحديد ظهرت النار وكل هذه النارية حدثت عند الاختلاط وذلك يبطل ما قررتموه في القسم الاول

ايضا قال المنكرون نحن لا ننكر ان يكون المصاكة الشديدة محدثة للنار كما فى ضرب الحجارة على الحديد او يكون قوة تسخين الشمس محدثة للنار كما فى البلورة لكنا نستبعد ذلك جدا فى اجرام النبات والحيوان اذ ليس فى اجرامها من الاصطكاك مايوجب حدوث النار ولا فيها من الصفاء والصقال ما يبلغ الى حد البلورة كيف وشعاع الشمس تقع على ظاهرها فلا يتولد النار البتة فالشعاع الذى يصل الى باطنها كيف يولد النار **الوجه الثانى** فى اصل المسألة ان الاطباء مجمعون على ان الشراب العتيق فى غاية السخونة بالطبع فلو كانت تلك السخونة بسبب الاجزاء النارية لكانت محالا اذ تلك الاجزاء النارية مع حقارتها كيف يعقل بقاؤها فى الاجزاء المائية الغالبة دهرا طويلا بحيث لا تنطفى مع ان النار العظيمة تطفى بالماء القليل **الوجه الثالث** انه لو كان فى الحيوان والنبات جزء نارى بالفعل لكان مغلوبا بالجزء المائى الذى فيه وكان الجزء النارى مقهورا به وغلبة بعض الطبائع والعناصر على بعض يقتضى انقلاب طبيعة المغلوب الى طبيعة الغالب فكان يلزم بالضرورة انقلاب تلك الاجزاء النارية القليلة جدا الى طبيعة الماء الذى هو ضد النار **الوجه الرابع** ان الله سبحانه وتعالى ذكر خلق الانسان فى كتابه فى مواضع متعددة يخبر فى بعضها انه خلقه من ماء وفى بعضها انه خلقه من تراب وفى بعضها انه خلقه من المركب منهما وهو الطين وفى بعضها انه خلق من صلصال كالفخار وهو الطين الذى ضربته الشمس والريح حتى صار صلصالا كالفخار ولم يخبر فى موضع واحد انه خلقه من نار بل جعل ذلك خاصية ابليس وثبت فى صحيح مسلم عن النبى صلى الله عليه وسلم قال خلقت الملائكة من نور وخلق ابليس من مارج من نار وخلق آدم مما وصف لكم وهذا صريح فى انه خلق مما وصفه الله فى كتابه فقط ولم يصف لنا سبحانه انه خلقه من نار ولا ان فى مادته شيئا من النار **الوجه الخامس** ان عامة ما يستدلون به ما يشاهدونه من الحرارة فى ابدان الحيوان وهى دليل على الاجزاء النارية وهذا لا يدل فان اسباب الحرارة اعم من النار فانها تكون عن النار تارة وعن الحركة اخرى وعن انعكاس الاشعة وعن سخونة الهواء وعن مجاورة النار وذلك بواسطة سخونة الهواء ايضا وتكون عن اسباب اخر فلا يلزم من الحرارة النار قال اصحاب النار من المعلوم ان التراب والماء اذا اختلطا فلا بد لهما من حرارة يقتضى طبخهما وامتزاجهما والا كان كل منهما غير ممازج للآخر ولا متحد به وكذلك اذا القينا البذر فى الطين بحيث لا يصل اليه الهواء ولا الشمس فسد فلا يخلو اما ان يحصل فى المركب جسم منضج طابخ بالطبع اولا فان حصل فهو الجزء النارى وان لم يحصل لم يكن المركب مسخنا بطبعه بل ان سخن كان التسخين عرضيا فاذا زال التسخين العرضى لم يكن الشئ حارا فى طبعه ولا فى كيفيته وكان باردا مطلقا لكن من الاغذية والادوية ما تكون حارا بالطبع فعلمنا ان حرارتها انما كانت لان فيها جوهرا ناريا وايضا فلو لم يكن فى البدن جزء مسخن لوجب ان يكون فى نهاية البرد لان الطبيعة اذا كانت مقتضية للبرد وكانت خالية عن المعاون والمعارض وجب انتهاء البرد الى اقصى الغاية ولو كان كذلك لما حصل لها الاحساس بالبرد لان البرد الواصل اليه اذا كان فى الغاية كان مثله والشئ لا ينفعل عن مثله واذا لم ينفعل عنه لم يحس به واذا لم يحس به لم يتألم عنه وان كان دونه فعدم الانفعال يكون اولى فلو لم يكن فى البدن جزء مسخن بالطبع لما انفعل البدن عن البرد ولا تألم به قالوا وادلتكم انما تبطل قول من يقول الاجزاء النارية باقية فى هذه المركبات على حالها وطبيعتها النارية ونحن لا نقول بذلك بل نقول ان صورتها النوعية تفسد عند الامتزاج قال الآخرون لم لا يجوز ان يقال ان الارض والماء والهواء اذا اختلطت فالحرارة المنضجة الطابخة

لها هى حرارة الشمس وسائر الكواكب ثم ذلك المركب عند كمال نضجه يستعد لقبول الهيأة التركيبية بواسطة السخونة نباتا كان او حيوانا او معدنا وما المانع ان تلك السخونة والحرارة التى فى المركبات هى بسبب خواص وقوى يحدثها الله تعالى عند ذلك الامتزاج لا من الاجزاء النارية بالفعل ولا سبيل لكم الى ابطال هذا الامكان البتة وقد اعترف جماعة من فضلاء الاطباء بذلك واما حديث احساس البدن بالبرد فنقول هذا يدل على ان فى البدن حرارة وتسخينا ومن ينكر ذلك لكن ما الدليل على انحصار المسخن فى النار فانه وان كان كل نار مسخنا فان هذه القضية لا تنعكس كلية بل عكسها الصادق بعض المسخن نار واما قولكم بفساد صورة النار النوعية فاكثر الاطباء على بقاء صورتها النوعية والقول بفسادها قول فاسد قد اعترف بفساده افضل متأخريكم فى كتابه المسمى بالشفاء وبرهن على بقاء الاركان اجمع على طبائعها فى المركبات وبالله التوفيق **فصل** وكان علاجه صلى الله عليه وسلم للمرض ثلاثة انواع احدها بالادوية الطبيعية والثانى بالادوية الالهية والثالث بالمركب من الامرين ونحن نذكر الانواع الثلاثة من هديه صلى الله عليه وسلم فنبتدأ بذكر الادوية الطبيعية التى وصفها واستعملها ثم نذكر الادوية الالهية ثم المركبة وهذا انما نشير اليه اشارة فان رسول الله صلى الله عليه وسلم انما بعث هاديا وداعيا الى الله والى جنته ومعرفا بالله ومبينا للامة مواضع رضاه وامرا لهم بها ومواقع سخطه وناهيا لهم عنها ومخبرهم اخبار الانبياء والرسل واحوالهم مع اممهم واخبار تخليق العالم وامر المبدأ والمعاد وكيفية شقاوة النفوس وسعادتها واسباب ذلك واما طب الابدان فجاء من تكميل شريعته ومقصودا لغيره بحيث انما يستعمل عند الحاجة اليه فاذا قدر على الاستغناء عنه كان صرف الهمم والقوى الى علاج القلوب والارواح وحفظ صحتها ودفع اسقامها وحميتها مما يفسدها هو المقصود بالقصد الاول واصلاح البدن بدون صلاح القلب لا ينفع وفساد البدن مع اصلاح القلب مضرته يسيرة جدا وهى مضرة زائلة تعقبها المنفعة الدائمة التامة وبالله التوفيق ذكر **القسم الاول** وهو العلاج بالادوية الطبيعية **فصل** فى هديه فى علاج الحمى ثبت فى الصحيحين عن نافع عن ابن عمر ان النبى صلى الله عليه وسلم قال انما الحمى او شدة الحمى من فيح جهنم فابردوها بالماء وقد استشكل هذا الحديث على كثير من جهلة الاطباء ورأوه منافيا لدواء الحمى وعلاجها ونحن نبين بحول الله وقوته وجهه وفقهه فنقول خطاب النبى صلى الله عليه وسلم نوعان عام لاهل الارض وخاص ببعضهم **فالاول** كعامة خطابه **والثانى** كقوله لا تستقبلوا القبلة بغائط ولا بول ولا تستدبروها ولكن شرقوا او غربوا فهذا ليس بخطاب لاهل المشرق والمغرب ولا العراق ولكن لاهل المدينة وما على سمتها كالشام وغيرها وكذلك قوله ما بين المشرق والمغرب قبلة واذا عرف هذا فخطابه فى هذا الحديث خاص باهل الحجاز وما والاهم اذ كان اكثر الحميات التى تعرض لهم من نوع الحمى اليومية العرضية الحادثة عن شدة حرارة الشمس وهذه ينفعها الماء البارد شربا واغتسالا فان الحمى حرارة غريبة تشتعل فى القلب وتنبث منه بتوسط الروح والدم فى الشرايين والعروق الى جميع البدن فتشتعل فيه اشتعالا يضر بالافعال الطبيعية وهى تنقسم الى قسمين **عرضية** وهى الحادثة اما عن الورم او الحركة او اصابة حرارة الشمس او الغيظ الشديد ونحو ذلك **ومرضية** وهى ثلاثة انواع وهى لا تكون الا فى مادة اولى ثم منها تسخن جميع البدن فان كان مبدأ تعلقها بالروح سميت حمى يوم لانها فى الغالب تزول فى يوم ونهايتها ثلاثة ايام وان كان مبدأ تعلقها بالاخلاط سميت عفنية وهى اربعة اصناف صفراوية وسوداوية وبلغمية ودموية وان كان مبدأ تعلقها

بالاعضاء الصلبة الاصلية سميت حمى دق وتحت هذه الانواع اصناف كثيرة وقد ينتفع البدن بالحمى انتفاعا عظيما لا يبلغه الدواء
وكثيرا ما يكون حمى يوم وحمى العفن سببا لانضاج مواد غليظة لم تكن تنضج بدونها وسببا لتفتح سدد لم يكن يصل اليها الادوية
المفتحة وأما الرمد الحديث والمتقادم فانها تبرئ اكثر انواعه برءا عجيبا سريعا وينفع من الفالج واللقوة والتشنج الامتلائي وكثيرا
من الامراض الحادثة عن الفضول الغليظة وقال لي بعض فضلاء الاطباء ان كثيرا من الامراض نستبشر فيها بالحمى كما نستبشر
المريض بالعافية فيكون الحمى فيه انفع من شرب الدواء بكثير فانها تنضج من الاخلاط والمواد الفاسدة ما يضر بالبدن فاذا
انضجتها صادفها الدواء متهيئة للخروج بنضاجها فاخرجها فكانت سببا للشفاء واذا عرف هذا فيجوز ان يكون مراد الحديث
من اقسام الحميات العرضية فانها تسكن على المكان بالانغماس في الماء البارد وسقي الماء البارد المثلوج ولا يحتاج صاحبها مع ذلك
الى علاج آخر فانها مجرد كيفية حادة متعلقة بالروح فيكفي في زوالها مجرد وصول كيفية باردة تسكنها وتخمد لهبها من غير
حاجة الى استفراغ مادة او انتظار نضج ويجوز ان يراد به جميع انواع الحميات وقد اعترف فاضل الاطباء جالينوس بان الماء
البارد ينفع فيها قال في المقالة العاشرة من كتاب حيلة البرء ولو ان رجلا شابا حسن اللحم خصيب البدن في وقت القيظ وفي
وقت منتهى الحمى وليس في احشائه ورم استحم بماء بارد او سبح فيه لانتفع بذلك قال ونحن نامر بذلك بلا توقف وقال الرازي
في كتابه الكبير اذا كانت القوة قوية والحمى حادة جدا والنضج بين ولا ورم في الجوف ولا فتق ينفع الماء البارد شربا وان كان العليل
خصيب البدن والزمان حار وكان معتادا لاستعمال الماء البارد من خارج فليؤذن فيه وقوله الحمى من فيح جهنم هو شدة
لهبها وانتشارها ونظيره قوله شدة الحر من فيح جهنم وفيه وجهان **احدهما** ان ذلك انموذج ودقيقة اسبقت من جهنم
ليستدل بها العباد عليها ويعتبروا بها ثم ان الله سبحانه قدر ظهورها باسباب تقتضيها كما ان الروح والفرح والسرور و
اللذة من نعيم الجنة اظهرها الله في هذه الدار عبرة ودلالة وقدر ظهورها باسباب توجبها **والثاني** ان يكون المراد التشبيه
فشبه شدة الحمى ولهبها بفيح جهنم وشبه شدة الحر به ايضا تنبيها للنفوس على شدة عذاب النار وان هذه الحرارة العظيمة
مشبهة بفيحها وهو ما يصيب من قرب منها من حرها وقوله فابردوها روي بوجهين بقطع الهمزة وفتحها رباعي من ابرد الشيء
اذا صيره باردا مثل اسخنه اذا صيره سخنا والثاني بهمزة الوصل مضمومة من برد الشيء يبرده وهو افصح لغة واستعمالا والرباعي
لغة رديئة عندهم قال الحماسي اذا وجدت لهيب الحب في كبدي ✽ اقبلت نحو سقاء القوم ابترد ✽ هبني بردت ببرد الماء
ظاهره ✽ فمن لنار على الاحشاء تتقد ✽ وقوله بالماء فيه قولان احدهما انه كل ماء وهو الصحيح والثاني انه ماء زمزم واحتج اصحاب
هذا القول بما رواه البخاري في صحيحه عن ابي جمرة نصر بن عمران الضبعي قال كنت اجالس ابن عباس بمكة فاخذتني الحمى فقال
ابردها عنك بماء زمزم فان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان الحمى من فيح جهنم فابردوها بالماء او قال بماء زمزم وراوي
هذا قد شك فيه ولو جزم به لكان امرا لاهل مكة بماء زمزم اذ هو متيسر عندهم ولغيرهم بما عندهم من الماء ثم اختلف من
قال انه على عمومه هل المراد به الصدقة بالماء او استعماله على قولين والصحيح انه استعماله واظن ان الذي حمل من قال
المراد به الصدقة به انه اشكل عليه استعمال الماء البارد في الحمى ولم يفهم وجهه مع ان لقوله وجها حسنا وهو ان الجزاء
من جنس العمل فكما اخمد لهيب العطش عن الظمآن بالماء البارد اخمد الله لهيب الحمى عنه جزاء وفاقا ولكن هذا يوجد

من فقه الحديث واشارته واما المراد به فاستعماله وقد ذكر ابو نعيم وغيره من حديث انس يرفعه اذا حم احدكم فليرش عليه الماء البارد ثلث ليال من السحر وفي سنن ابن ماجة عن ابي هريرة يرفعه الحمى من كير جهنم فنحوها عنكم بالماء البارد وفي المسند وغيره من حديث الحسن عن سمرة يرفعه الحمى قطعة من النار فابردوها عنكم بالماء البارد وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا حم دعا بقربة من ماء فافرغها على رأسه فاغتسل وفي السنن من حديث ابي هريرة قال ذكرت الحمى عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فسبها رجل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تسبها فانها تنفي الذنوب كما تنفي النار خبث الحديد لما كانت الحمى يتبعها حمية عن الاغذية الردية وتناول الاغذية والادوية النافعة وفي ذلك اعانة على تنقية البدن ونفي اخباثه وفضوله وتصفيته من مواده الردية ويفعل فيه كما يفعل النار في الحديد في نفي خبثه وتصفية جوهره كانت اشبه الاشياء بنار الكير التي تصفي جوهر الحديد وهذا القدر هو المعلوم عند اطباء الابدان واما تصفيتها القلب من وسخه ودرنه واخراجها خبائثه فامر يعلمه اطباء القلوب ويجدونه كما اخبرهم به نبيهم صلى الله عليه وسلم ولكن مرض القلب لما كان مايوسا من برئه لم ينفع فيه هذا العلاج فالحمى تنفع البدن والقلب وما كان بهذه المثابة فسبه ظلم وعدوان وذكرت مرة وانا محموم قول بعض الشعراء يسبها ۔ زارت مكفرة الذنوب وودعت ÷ تبا لها من زائر ومودع ÷ قالت وقد عزمت على ترحالها ÷ ماذا تريد فقلت الا ترجعي ÷ فقلت تبا له اذا سب ما نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن سبه ولو قال زارت مكفرة الذنوب نصيبها ÷ اهلا بها من زائر ومودع ÷ قالت وقد عزمت على ترحالها ÷ ماذا تريد فقلت الا تقلعي ÷ لكان اولى به ولاقلعت عنه فاقلعت عني سريعا وقد روي في اثر لا اعرف حاله حمى يوم كفارة سنة وفيه قولان **احدهما** ان الحمى يدخل في كل الاعضاء والمفاصل وعدتها ثلث مائة وستون مفصلا فتكفر عنه بعدد كل مفصل ذنوب يوم **والثاني** انها تؤثر في البدن تاثيرا لا تزول بالكلية الى سنة كما قيل في قوله صلى الله عليه وسلم من شرب الخمر لم تقبل له صلوة اربعين يوما ان اثر الخمر يبقى في جوف العبد وعروقه واعضائه اربعين يوما والله اعلم قال ابو هريرة ما من مرض تصيبني احب الي من الحمى لانها تدخل في كل عضو مني وان الله سبحانه يعطي كل عضو حظه من الاجر وقد روى الترمذي في جامعه من حديث رافع بن خديج يرفعه اذا اصاب احدكم الحمى وانما الحمى قطعة من النار فليطفئها بالماء البارد ويستقبل نهرا جاريا فليستقبل جرية الماء بعد الفجر وقبل طلوع الشمس وليقل بسم الله اللهم اشف عبدك وصدق رسولك وينغمس فيه ثلث غمسات ثلثة ايام فان برئ والا ففي خمس فان لم يبرء في خمس فسبع فان لم يبرء في سبع فانها لا تكاد تجاوز السبع باذن الله قلت وهو ينفع فعله في فصل الصيف في البلاد الحارة على الشرائط التي تقدمت فان الماء في ذلك الوقت ابرد ما يكون لبعده عن ملاقاة الشمس ووفور القوى في ذلك الوقت لما افادها النوم والسكون وبرد الهواء فيجتمع قوة القوى وقوة الدواء وهو الماء البارد على حرارة الحمى العرضية والغب الخالصة اعني التي لا ورم معها ولا شيء من الاعراض الردية والمواد الفاسدة فيطفئها باذن الله لا سيما في احد الايام المذكورة في الحديث وهي الايام التي تقع فيها بحران الامراض الحادة كثيرا سيما في البلاد المذكورة لرقة اخلاط سكانها وسرعة انفعالهم عن الدواء النافع

فصل في هديه في علاج استطلاق البطن في الصحيحين من حديث ابي المتوكل عن ابي سعيد الخدري ان رجلا اتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال ان اخي يشتكي بطنه

وفي رواية استطلق بطنه فقال اسقه عسلاً فذهب ثم رجع فقال قد سقيته فلم يغن عنه شيئاً وفي لفظ فلم يزده الا استطلاقاً مرتين او ثلثاً كل ذلك يقول له اسقه عسلاً فقال في الثالثة او الرابعة صدق الله وكذب بطن اخيك وفي صحيح مسلم في لفظ له ان اخي عرب بطنه اي فسد هضمه واعتلت معدته والاسم العرب بفتح الراء والذرب ايضاً والعسل فيه منافع عظيمة فانه جلاء للاوساخ التي في العروق والامعاء وغيرها محلل للرطوبات اكلاً وطلاء نافع للمشائخ واصحاب البلغم ومن كان مزاجه بارداً رطباً وهو مغذ ملين للطبيعة حافظ لقوى المعاجين ولما استودع فيه مذهب لكيفيات الادوية الكريهة منق للكبد والصدر مدر للبول موافق للسعال الكائن عن البلغم واذا شرب حاراً بدهن الورد نفع من نهش الهوام وشرب الافيون وان شرب وحده ممزوجاً بماء نفع من عضة الكلب الكلب واكل الفطر القتال واذا جعل فيه اللحم الطري حفظ طراوته ثلاثة اشهر وكذلك ان جعل فيه القثاء والخيار والقرع والباذنجان ويحفظ كثيراً من الفاكهة ستة اشهر ويحفظ جثة الموتى و يسمى الحافظ الامين واذا لطخ به البدن المقمل والشعر قتل قمله وصئبانه وطول الشعر وحسنه ونعمه وان اكتحل به جلا ظلمة البصر وان استن به بيض الاسنان وصقلها وحفظ صحتها وصحة اللثة ويفتح افواه العروق ويدر الطمث ولعقه على الريق يذهب البلغم ويغسل خمل المعدة ويدفع الفضلات عنها ويسخنها تسخيناً معتدلاً ويفتح سددها ويفعل ذلك بالكبد والكلى والمثانة وهو اقل ضرراً لسدد الكبد والطحال من كل حلو وهو مع هذا كله مأمون الغائلة قليل المضار مضر بالعرض للصفراويين ودفعها بالخل ونحوه فيعود حينئذ نافعاً له جداً وهو غذاء مع الاغذية ودواء مع الادوية وشراب مع الاشربة وحلو مع الحلوى وطلاء مع الاطلية ومفرح مع المفرحات فما خلق لنا شيء في معناه افضل منه ولا مثله ولا قريباً منه ولم يكن معول القدماء الا عليه واكثر كتب القدماء لا ذكر فيها للسكر البتة ولا يعرفونه فانه حديث العهد حدث قريباً وكان النبي صلى الله عليه وسلم يشربه بالماء على الريق وفي ذلك سر بديع في حفظ الصحة لا يدركه الا الفطن الفاضل وسنذكر ذلك ان شاء الله عند ذكر هديه في حفظ الصحة وفي سنن ابن ماجه مرفوعاً من حديث ابي هريرة من لعق ثلث غدوات كل شهر لم يصبه عظيم من البلاء وفي اثر آخر عليكم بالشفائين العسل والقرآن فجمع بين طب البشر والالهي وبين طب الابدان وطب الارواح وبين دواء الارضي والسمائي اذا عرف هذا فهذا الذي وصف له النبي صلى الله عليه وسلم العسل وكان استطلاق بطنه عن تخمة اصابته عن امتلاء فامره بشرب العسل لدفع الفضول المجتمعة في نواحي المعدة والامعاء فان العسل فيه جلاء ودفع للفضول وكان قد اصاب المعدة اخلاط لزجة تمنع استقرار الغذاء فيها للزوجتها فان المعدة لها خمل كخمل المنشفة فاذا علقت بها الاخلاط اللزجة افسدتها وافسدت الغذاء فدواؤها بما يجلوها من تلك الاخلاط والعسل جلاء والعسل من احسن ما عولج به هذا الداء لاسيما ان مزج بالماء الحار وفي تكرار سقيه العسل معنى طبي بديع وهو ان الدواء يجب ان يكون له مقدار وكمية بحسب حال الداء ان قصر عنه لم يزل بالكلية وان جاوزه اوهن القوى فاحدث ضرراً آخر فلما امره ان يسقيه العسل سقاه مقداراً لا يفي بمقاومة الداء ولا يبلغ الغرض فلما اخبره علم ان الذي سقاه لا يبلغ مقدار الحاجة فلما تكرر ترداده الى النبي صلى الله عليه وسلم اكد عليه المعاودة ليصل الى المقدار المقاوم للداء فلما تكررت الشربات بحسب مادة الداء برئ باذن الله

واعتبار مقادير الادوية وكيفياتها ومقدار قوة المرض والمريض من اكبر قواعد الطب وفي قوله صلى الله عليه وسلم صدق الله وكذب بطن اخيك اشارة الى تحقيق نفع هذا الدواء وان بقاء الداء ليس لقصور الدواء في نفسه ولكن لكذب البطن وكثرة المادة الفاسدة فيه فامره بتكرار الدواء لكثرة المادة وليس طبه صلى الله عليه وآله وسلم كطب الاطباء فان طب النبي صلى الله عليه وسلم متيقن قطعي الهي صادر عن الوحي ومشكوة النبوة وكمال العقل وطب غيره اكثره حدس وظنون وتجارب ولا ينكر عدم انتفاع كثير من المرضى بطب النبوة فانه انما ينتفع به من تلقاه بالقبول واعتقاد الشفاء به وكمال التلقي له بالايمان والاذعان فهذا القرآن الذي هو شفاء لما في الصدور ان لم يتلق هذا التلقي لم يحصل به شفاء الصدور من ادوائها بل لا يزيد المنافقين الا رجسا الى رجسهم ومرضا الى مرضهم واين يقع طب الابدان منه فطب النبوة لا يناسب الا الابدان الطيبة كما ان شفاء القرآن لا يناسب الا الارواح الطيبة والقلوب الحية فاعراض الناس عن طب النبوة كاعراضهم عن الاستشفاء بالقرآن الذي هو الشفاء النافع وليس ذلك لقصور في الدواء ولكن لخبث الطبيعة وفساد المحل وعدم قبوله والله الموفق **فصل** وقد اختلف الناس في قوله تعالى يَخْرُجُ مِنْ بُطُونِهَا شَرَابٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ فِيهِ شِفَاءٌ لِلنَّاسِ هل الضمير في فيه راجع الى الشراب او راجع الى القرآن على قولين الصحيح رجوعه الى الشراب وهو قول ابن مسعود وابن عباس والحسن وقتادة والاكثرين فانه هو المذكور والكلام سيق لاجله ولا ذكر للقرآن في الآية وهذا الحديث الصحيح وهو قوله صدق الله كالصريح فيه والله تعالى اعلم **فصل** في هديه في الطاعون وعلاجه والاحتراز منه عن عامر بن سعد بن ابي وقاص عن ابيه انه سمعه يسال اسامة بن زيد ماذا سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم في الطاعون فقال اسامة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الطاعون رجز ارسل على طائفة من بني اسرائيل وعلى من كان قبلكم فاذا سمعتم به بارض فلا تدخلوا عليه واذا وقع بارض وانتم بها فلا تخرجوا منها فرارا منه وفي الصحيحين ايضا عن حفصة بنت سيرين قالت قال انس بن مالك قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الطاعون شهادة لكل مسلم الطاعون من حيث اللغة نوع من الوباء قاله صاحب الصحاح وهو عند اهل الطب ورم ردي يخرج معه تلهب شديد مولم جدا يتجاوز المقدار في ذلك ويصير ما حوله في الاكثر اسود واخضر اكمد ويؤل امره الى التقرح سريعا وفي الاكثر يحدث في ثلثة مواضع في الابط وخلف الاذن والارنبة وفي اللحوم الرخوة وفي اثر عن عايشة انها قالت للنبي صلى الله عليه وسلم الطعن قد عرفناه فما الطاعون قال غدة كغدة البعير يخرج في المراق والاباط قال الاطباء اذا وقع الخراج في اللحوم الرخوة والمغابن وخلف الاذن والارنبة وكان من جنس فاسد سمي طاعونا وسببه دم ردي مائل الى العفونة والفساد مستحيل الى جوهر سمي يفسد العضو ويغير ما يليه وربما رشح دما وصديدا ويؤدي الى القلب كيفية ردية فيحدث القيء والخفقان والغشي وهذا الاسم وان كان يعم كل ورم يؤدي الى القلب كيفية ردية حتى يصير لذلك قتالا فانه يختص به الحادث في اللحم الغددي لانه لرداءته لا يقبله من الاعضاء الا ما كان اضعف بالطبع وارداه ما حدث في الابط وخلف الاذن لقربها من الاعضاء التي هي ارأس واسلمه الاحمر ثم الاصفر والذي الى السواد فلا يفلت منه احد ولما كان الطاعون يكثر في الوباء وفي البلاد الوبية

عبر عنه بالوباء كما قال الخليل الوباء الطاعون وقيل هو كل مرض يعم والتحقيق ان بين الوباء والطاعون عموما و خصوصا فكل طاعون وباء وليس كل وباء طاعونا وكذلك الامراض العامة اعم من الطاعون فانه واحد منها والطواعين خراجات وقروح واورام ردية حادثة فى المواضع المتقدم ذكرها قلت هذه القروح والاورام والجراحات هى آثار الطاعون وليس نفسه ولكن الاطباء لما لم تدرك منه الا الاثر الظاهر جعلوه نفس الطاعون والطاعون يعبر به عن ثلثة امور **احدها** هذا الاثر الظاهر وهو الذى ذكره الاطباء **والثانى** الموت الحادث عنه وهو المراد بالحديث الصحيح فى قوله الطاعون شهادة لكل مسلم **والثالث** السبب الفاعل لهذا الداء وقد ورد فى الحديث الصحيح انه بقية رجز ارسل على بنى اسرائيل وورد فيه انه وخز الجن وجاء انه دعوة نبى وهذه العلل والاسباب ليس عند الاطباء ما يدفعها كما ليس عندهم ما يدل عليها والرسل تخبر بالامور الغائبة وهذه الآثار التى ادركوها من امر الطاعون ليس معهم ما ينفى ان يكون بتوسط الارواح فان تاثير الارواح فى الطبيعة وامراضها وهلاكها امر لا ينكره الا من هو اجهل الناس بالارواح وتاثيراتها وانفعال الاجسام وطبائعها عنها والله سبحانه قد يجعل لهذه الارواح تصرفا فى اجسام بنى آدم عند حدوث الوباء وفساد الهواء كما يجعل له تصرفا عند غلبة بعض المواد الردية التى يحدث فى النفس هيأة ردية ولاسيما عند هيجان الدم والمرة السوداء وعند هيجان المنى فان الارواح الشيطانية يتمكن من فعلها بصاحب هذه العوارض مما لا يتمكن من غيره ما لم يدفعها دافع اقوى من هذه الاسباب من الذكر والدعاء والابتهال والتضرع والصدقة وقراءة القرآن فانه يستنزل لذلك من الارواح الملكية ما يقهر هذه الارواح الخبيثة ويبطل شرها ويدفع تاثيرها وقد جربنا نحن وغيرنا هذا مرارا لا يحصيها الا الله و رأينا لاستنزال هذه الارواح الطيبة واستجلاب قربها تاثيرا عظيما فى تقوية الطبيعة ودفع المواد الردية وهذا يكون قبل استحكامها وتمكنها ولا يكاد يخرم فمن وفقه الله بادر عند احساسه باسباب الشر الى هذه الاسباب التى تدفعها عنه وهى له من انفع الدواء واذا اراد الله عز وجل انفاذ قضائه وقدره اغفل قلب العبد عن معرفتها وتصورها وارادتها فلا يشعر بها ولا يريدها ليقضى الله فيه امرا كان مفعولا وسنزيد هذا الكلام ان شاء الله تعالى ايضاحا وبيانا عند الكلام على التداوى بالرقى والعوذ النبوية والاذكار والدعوات وفعل الخيرات ونبين ان نسبة طب الاطباء الى هذا الطب النبوى كنسبة طب الطرقية والعجائز الى طبهم كما اعترف به حذاقهم وائمتهم ونبين ان الطبيعة الانسانية اشد شئ انفعالا عن الارواح وان قوى العوذ والرقى والدعوات فوق قوى الادوية حتى انها يبطل قوى السموم القاتلة والمقصود ان فساد الهواء جزء من اجزاء السبب التام والعلة الفاعلة للطاعون فان فساد جوهر الهواء الموجب لحدوث الوباء وفساده يكون لاستحالة جوهره الى الرداءة لغلبة احدى الكيفيات الردية عليه كالعفونة والنتن والسمية فى اى وقت كان من اوقات السنة وان كان اكثر حدوثه فى اواخر الصيف وفى الخريف غالبا لكثرة اجتماع الفضلات المرارية الحادة وغيرها فى فصل الصيف وعدم تحللها فى آخره وفى الخريف لبرد الجو وردعه للابخرة والفضلات التى كانت تحلل فى زمن الصيف فتنحصر فتسخن وتعفن فيحدث الامراض العفنة ولاسيما اذا صادفت البدن

مستعملة بلاد رهلا قليل الحركة كثير المواد فهذا لا يكاد نقلت من العطب واصح الفصول فيه فصل الربيع قال بقراط ان في الخريف اشد ما يكون الامراض واقتل واما الربيع فاصح الاوقات كلها واقلها موتا وقد جرت عادة الصيادلة ومجهزي الموتى انهم يستدينون ويتسلفون في الربيع والصيف على فصل الخريف فهو ربيعهم وهم اشوق شئ اليه وافرح بقدومه وقد روى في حديث اذا طلع النجم ارتفعت العاهة عن كل بلد وفسر بطلوع الثريا وفسر بطلوع النبات من الربيع ومنه وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ فان كمال طلوعه وتمامه يكون في فصل الربيع وهو الفصل الذي ترتفع فيه الآفات واما الثريا فالامراض تكثر وقت طلوعها مع الفجر وسقوطها قال التميمي في كتاب مادة البقاء اشد اوقات السنة فسادا واعظمها بلية على الاجساد وقتان احدهما سقوط الثريا للمغيب عند طلوع الفجر والثاني وقت طلوعها من المشرق قبل طلوع الشمس على العالم بمنزلة من منازل القمر وهو وقت تصرم فصل الربيع وانقضائه غير ان الفساد الكائن عند طلوعها اقل ضررا من الفساد الكائن عند سقوطها وقال ابو محمد بن قتيبة يقال ما طلعت الثريا ولا نات الا بعاهة في الناس والابل وغروبها اعوه من طلوعها وفي الحديث قول ثالث ولعله اولى الاقوال به ان المراد بالنجم الثريا وبالعاهة الآفة التي تلحق الزروع والثمار في فصل الشتاء وصدر فصل الربيع فحصل الامن عليها عند طلوع الثريا في الوقت المذكور ولذلك نهى صلى الله عليه وسلم عن بيع الثمرة وشرائها قبل ان تبدو صلاحها والمقصود الكلام على هديه صلى الله عليه وسلم عند وقوع الطاعون

فصل وقد جمع النبي صلى الله عليه وسلم للامة في نهيه عن الدخول الى الارض التي هو بها ونهيه عن الخروج منها بعد وقوعه كمال التحرز منه فان في الدخول في الارض التي هو بها تعرض للبلاء وموافاة له في محل سلطانه واعانة للانسان على نفسه وهذا مخالف للشرع والعقل بل تجنبه الدخول الى ارضه من باب الحمية التي ارشد الله سبحانه اليها وهي حمية عن الامكنة والاهوية الموذية واما نهيه عن الخروج من بلده ففيه معنيان **احدهما** حمل النفوس على الثقة بالله والتوكل عليه والصبر على اقضيته والرضى بها **والثاني** ما قاله ايمة الطب انه يجب على كل محترز من الوباء ان يخرج عن بدنه الرطوبات الفضلية ويقلل الغذاء ويميل الى التدبير المجفف من كل وجه الا الرياضة والحمام فانهما مما يجب ان يحذر لان البدن لا يخلوا غالبا من فضل ردي كامن فيه فيثيره الرياضة والحمام ويخلطانه بالكيموس الجيد وذالك يجلب علة عظيمة بل يجب عند وقوع الطاعون السكون والدعة وتسكين هيجان الاخلاط ولا يمكن الخروج من ارض الوباء والسفر منها الا بحركة شديدة وهي مضرة جدا هذا كلام افضل الاطباء المتاخرين فظهر المعنى الطبي من حديث النبوي وما فيه من علاج القلب والبدن وصلاحهما فان قيل ففي قول النبي صلى الله عليه وسلم لا تخرجوا فرارا منه ما يبطل ان يكون اراد هذا المعنى الذي ذكرتموه وانه لا يمنع الخروج لعارض ولا يحبس مسافرا عن سفره قيل لم يقل احد طبيب ولا غيره ان الناس يتركون حركاتهم عند الطواعين ويصيرون بمنزلة الجمادات وانما ينبغي فيه التقلل من الحركة بحسب الامكان والفار منه لا موجب لحركته الا مجرد الفرار منه ودعته وسكونه انفع لقلبه وبدنه واقرب الى توكله على الله تعالى واستسلامه لقضائه واما من لا يستغني عن الحركة كالصناع والاجراء والمسافرين والبرد وغيرهم فلا يقال لهم اتركوا حركاتكم جملة وان امروا ان يتركوا منها ما لا حاجة لهم اليه كحركة المسافر فارا منه والله تعالى اعلم وفي المنع من الدخول الى الارض التي قد وقع بها عدة حكم **احدها** تجنب الاسباب الموذية والبعد منها **والثاني** الاخذ

بالعافية التى هى مادة المعاش والمعاد **الثالث** ان لا يستنشقوا الهواء الذى قد عفن وفسد فيمرضون **الرابع** ان لا يجاوروا المرضى الذين قد مرضوا بذلك فيحصل لهم بمجاورتهم من جنس امراضهم وفى سنن ابى داود مرفوعا ان من القرف التلف قال ابن قتيبة القرف مداناة الوباء ومداناة المرض **الخامس** حمية النفوس عن الطيرة والعدوى فانها تتأثر بهما فان الطيرة على من يتطير بها وبالجملة ففى النهى عن الدخول فى ارضه الامر بالحذر والحمية والنهى عن التعرض لاسباب التلف وفى النهى عن الفرار منه الامر بالتوكل والتسليم والتفويض فالاول تاديب وتعليم والثانى تفويض وتسليم وفى الصحيح عن عمر بن الخطاب خرج الى الشام حتى اذا كان بسرغ لقيه ابو عبيدة بن الجراح واصحابه فاخبروه ان الوباء قد وقع بالشام فقال لابن عباس ادع لى المهاجرين الاولين قال فدعوتهم فاستشارهم واخبرهم ان الوباء قد وقع بالشام فاختلفوا فقال له بعضهم خرجت لامر فلا نرى ان ترجع عنه وقال آخرون معك بقية الناس واصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا نرى ان تقدمهم على هذا الوباء فقال عمر ارتفعوا عنى ثم قال ادع لى الانصار فدعوتهم له فاستشارهم فسلكوا سبيل المهاجرين واختلفوا كاختلافهم فقال ارتفعوا عنى ثم قال ادع لى من ههنا من مشيخة قريش من مهاجرة الفتح فدعوتهم له فلم يختلف عليه منهم رجلان قالوا نرى ان ترجع بالناس ولا تقدمهم على هذا الوباء فاذن عمر فى الناس انى مصبح على ظهر فاصبحوا عليه فقال ابو عبيدة بن الجراح يا امير المؤمنين افرارا من قدر الله تعالى قال لو غيرك قالها يا ابا عبيدة نعم نفر من قدر الله تعالى الى قدر الله تعالى ارأيت لو كان لك ابل فهبطت واديا له عدوتان احدهما خصبة والاخرى جدبة الستان رعيتها الخصبة رعيتها بقدر الله تعالى وان رعيتها الجدبة رعيتها بقدر الله قال فجاء عبد الرحمن بن عوف وكان متغيبا فى بعض حاجاته فقال ان عندى فى هذا علما سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اذا كان بارض وانتم بها فلا تخرجوا فرارا منه واذا سمعتم به بارض فلا تقدموا عليه **فصل** فى هديه فى داء الاستسقاء وعلاجه فى الصحيحين من حديث انس بن مالك قال قدم رهط من عرينة وعكل على النبى صلى الله عليه وسلم فاجتووا المدينة فشكوا ذلك الى النبى صلى الله عليه وسلم فقال لو خرجتم الى ابل الصدقة فشربتم من ابوالها والبانها ففعلوا فلما صحوا عمدوا الى الرعاة فقتلوهم واستاقوا الابل وحاربوا الله ورسوله فبعث رسول الله صلى الله عليه وسلم فى آثارهم فاخذوا فقطع ايديهم وارجلهم وسمل اعينهم والقاهم فى الشمس حتى ماتوا والدليل على ان هذا المرض كان الاستسقاء ما رواه مسلم فى صحيحه فى هذا الحديث انهم قالوا انا اجتوينا المدينة فعظمت بطوننا وارتهشت اعضاؤنا وذكر تمام الحديث والجوى داء من ادواء الجوف والاستسقاء مرض مادى سببه مادة غريبة باردة تتخلل الاعضاء فتربو لها اما الاعضاء الظاهرة كلها واما المواضع الخالية من النواحى التى فيها تدبير الغذاء والاخلاط واقسامه ثلثة لحمى وهو اصعبها وزقى وطبلى ولما كانت الادوية المحتاج اليها فى علاجه هى الادوية الجالية التى فيها اطلاق معتدل وادرار بحسب الحاجة وهذه الامور موجودة فى ابوال الابل والبانها امرهم النبى صلى الله عليه وسلم بشربها فان فى لبن اللقاح جلاء وتليينا وادرارا وتلطيفا وتفتيحا للسدد اذ كان اكثر رعيها الشيح والقيصوم والبابونج والاقحوان والاذخر وغير ذلك من الادوية النافعة للاستسقاء وهذا المرض لا يكون الا مع آفة فى الكبد خاصة او مع مشاركة واكثرها عن السدد فيها ولبن اللقاح العربية

نافع من السدد لما فيه من التفتيح والمنافع المذكورة قال الرازی لبن اللقاح يشفی اوجاع الكبد وفساد المزاج وقال الاسرائيلی لبن اللقاح ارق الالبان واكثرها مائية وحدة واقلها غذاء فلذلك صار اقواها على تلطيف الفضول واطلاق البطن وتفتيح السدد ويدل على ذلك ملوحته اليسيرة التی فيه لافراط حرارة حيوانية بالطبع ولذلك صار اخص الالبان بتطرية الكبد وتفتيح سددها وتحليل صلابة الطحال اذا كان حديثا والنفع من الاستسقاء خاصة اذا استعمل لحرارته التی يخرج بها من الضرع مع بول الفصيل وهو حار كما يخرج من الحيوان فان ذلك مما يزيد فی ملوحته وتقطيعه الفضول واطلاقه البطن فان تعذر انحداره واطلاقه البطن وجب ان يطلق بدواء مسهل قال صاحب القانون ولا يلتفت الى ما يقال من ان طبيعة اللبن مضادة لعلاج الاستسقاء قال واعلم ان لبن النوق دواء نافع لما فيه من الجلاء برفق وما فيه من خاصية وان هذا اللبن شديد المنفعة فلو ان انسانا اقام عليه بدل الماء والطعام شفی به وقد جرب ذلك فی قوم دفعوا الى بلاد العرب فقادتهم الضرورة الى ذلك فعوفوا وانفع الابوال بول الجمل الاعرابی وهو النجيب انتهی وفی القصة دليل على التداوی والتطبب وعلى طهارة بول مأكول اللحم فان التداوی بالمحرمات غير جائز ولم يؤمروا مع قرب عهدهم بالاسلام بغسل افواههم وما اصابته ثيابهم من ابوالها للصلوٰة وتاخير البيان لا يجوز عن وقت الحاجة وعلى مقاتلة الجانی بمثل ما فعل فان هؤلاء قتلوا الراعی وسملوا عينيه ثبت ذلك فی صحيح مسلم وعلى قتل الجماعة واخذ اطرافهم بالواحد وعلى انه اذا اجتمع فی حق الجانی حد وقصاص استوفيا معاً فان النبی صلى الله عليه وسلم قطع ايديهم وارجلهم حدا لله على حرابهم وقتلهم لقتلهم الراعی وعلى ان المحارب اذا اخذ المال وقتل قطعت يده ورجله فی مقام واحد وقتل وعلى ان الجنايات اذا تعددت تغلظت عقوباتها فان هؤلاء ارتدوا وكفروا بعد اسلامهم وقتلوا النفس ومثلوا بالمقتول واخذوا المال وجاهروا بالمحاربة وعلى ان حكم ردء المحاربين حكم مباشرهم فانه من المعلوم ان كل واحد منهم لم يباشروا القتل بنفسه ولا سال النبی صلى الله عليه وسلم عن ذلك وعلى ان قتل الغيلة يوجب قتل القاتل حدا فلا يسقطه العفو ولا يعتبر فيه المكافات وهذا مذهب اهل المدينة واحد الوجهين فی مذهب احمد اختاره شيخنا وافتى به **فصل** فی هديه فی علاج الجرح فی الصحيحين عن ابی حازم انه سمع سهل بن سعد يسال عما دووی به جرح رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم احد فقال جرح وجهه وكسرت رباعيته وهشمت البيضة على راسه وكانت فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم تغسل الدم وكان علی بن ابی طالب يسكب عليها بالمجن فلما رأت فاطمة ان الدم لا يزيد الا كثرة اخذت قطعة حصير فاحرقتها حتى اذا صارت رمادا الصقته بالجرح فاستمسك الدم برماد الحصير المعمول من البردی وله فعل قوی فی حبس الدم لان فيه تجفيفا قويا وقلة لذع فان الادوية القوية التجفيف اذا كان فيها لذع هيجت الدم وجلبته وهذا الرماد اذا نفخ وحده او مع الخل فی انف الراعف قطع رعافه وقال صاحب القانون البردی ينفع من النزف ويمنعه ويذر على الجراحات الطرية فيدملها والقرطاس المصری كان قديما يعمل منه ومزاجه بارد يابس ورماده نافع من اكلة الفم ويحبس نفث الدم ويمنع القروح الخبيثة ان تسعى **فصل** فی هديه فی العلاج بشرب العسل والحجامة والكی فی صحيح البخاری عن سعيد بن جبير عن ابن عباس عن النبی صلى الله عليه وسلم قال الشفاء فی ثلث شربة عسل وشرطة محجم وكية نار وانا انهی امتی عن الكی قال ابو عبد الله المازری الامراض الامتلائية اما ان تكون دموية

او صفراوية او بلغمية او سوداوية فان كانت دموية فشفاؤها اخراج الدم وان كانت من الاقسام الثلثة الباقية فشفاؤه بالاسهال الذي يليق بكل خلط منها وكانه صلى الله عليه وسلم نبه بالعسل على المسهلات وبالحجامة على الفصد وقد قال بعض الناس ان الفصد يدخل في قوله شرطة محجم فاذا اعيى الدواء فآخر الطب الكي فذكره صلى الله عليه وسلم في الادوية لانه يستعمل عند غلبة الطباع لقوى الادوية وحيث لا ينفع الدواء المشروب وقوله انا انهى امتي عن الكي وفي الحديث الآخر وما احب ان اكتوي اشارة الى ان يؤخر العلاج به حتى تدفع الضرورة اليه ولا يعجل التداوي به لما فيه من استعجال الالم الشديد في دفع الم قد يكون اضعف من الم الكي انتهى كلامه وقال بعض الاطباء الامراض المزاجية اما ان تكون بمادة او بغير مادة و المادية منها اما حارة او باردة او رطبة او يابسة او ما تركب منها وهذه الكيفيات الاربع منها كيفيتان فاعلتان وهما الحرارة والبرودة وكيفيتان منفعلتان وهما الرطوبة واليبوسة ويلزم من غلبة احدى الكيفيتين الفاعلتين استصحاب كيفية منفعلة معها وكذلك كان لكل واحد من الاخلاط الموجودة في البدن وسائر المركبات كيفيتان فاعلة ومنفعلة فحصل من ذلك ان اصل الامراض المزاجية هي التابعة لاقوى كيفيات الاخلاط التي هي الحرارة والبرودة فجاء كلام النبوة في اصل معالجة الامراض التي هي الحارة والباردة على طريق التمثيل فان كان المرض حارا عالجناه باخراج الدم بالفصد كان او بالحجامة لان في ذلك استفراغا للمادة وتبريدا للمزاج وان كان باردا عالجناه بالتسخين وذلك موجود في العسل فان كان يحتاج مع ذلك الى استفراغ المادة الباردة والعسل ايضا يفعل ذلك لما فيه من الانضاج والتقطيع والتلطيف والجلاء والتليين فيحصل بذلك استفراغ تلك المادة برفق وامن من نكاية المسهلات القوية واما الكي فلان كل واحد من الامراض المادية اما ان يكون حادا فيكون سريع الانقضاء لاحد الطرفين ولا يحتاج اليه فيه واما ان يكون مزمنا وافضل علاجه بعد الاستفراغ الكي في الاعضاء التي يجوز فيها الكي لانه لا يكون مزمنا الا عن مادة باردة غليظة قد رسخت في العضو وافسدت مزاجه واحالت جميع ما يصل اليه الى مشابهة جوهرها فيشتعل في ذلك العضو فيستخرج بالكي تلك المادة من ذلك المكان الذي هي فيه بافناء الجزء الناري الموجود بالكي لتلك المادة فعلمنا بهذا الحديث الشريف اخذ معالجة الامراض المادية جميعا كما استنبطنا معالجة الامراض الساذجة من قوله صلى الله عليه وسلم ان شدة الحمى من فيح جهنم فابردوها بالماء

فصل

واما الحجامة ففي سنن ابي داود من حديث جبارة بن المغلس وهو ضعيف عن كثير بن سليم قال سمعت انس بن مالك يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما مررت ليلة اسري بي بملاء الا قالوا يا محمد مر امتك بالحجامة وروى الترمذي في جامعه من حديث ابن عباس هذا الحديث وقال فيه عليك بالحجامة يا محمد وفي الصحيحين من حديث طاؤس عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم احتجم واعطى الحجام اجره وفي الصحيحين ايضا عن حميد الطويل عن انس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم حجمه ابو طيبة فامر له بصاعين من طعام وكلم مواليه فخففوا عنه من ضريبته وقال خير ما تداويتم به الحجامة وفي جامع الترمذي عن عباد بن منصور قال سمعت عكرمة يقول كان لابن عباس غلمة ثلثة حجامون فكان اثنان يغلان عليه وعلى اهله وواحد يحجمه ويحجم اهله قال وقال ابن عباس قال نبي الله صلى الله عليه وسلم نعم العبد الحجام يذهب الدم ويجفف الصلب ويجلو عن البصر وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث عرج به ما مر على ملأ

من الملائكة الا قالوا عليك بالحجامة وقال ان خير ما تحتجمون فيه يوم سبع عشرة ويوم تسع عشرة ويوم احدى وعشرين وقال ان خير ما تداويتم به السعوط واللدود والحجامة والمشي وان رسول الله صلى الله عليه وسلم لد فقال من لدني فكلهم امسكوا فقال لا يبقى احد من البيت الا لد الا العباس قال هذا حديث غريب ورواه ابن ماجة **فصل** واما منافع الحجامة فانها تنقي سطح البدن اكثر من الفصد والفصد لاعماق البدن افضل والحجامة تستخرج الدم من نواحي الجلد قلت والتحقيق في امرها وامر الفصد انهما يختلفان باختلاف الزمان والمكان والاسنان والامزجة والبلاد الحارة والازمنة الحارة والامزجة الحارة التي دم اصحابها في غاية النضج الحجامة فيها انفع من الفصد بكثير فان الدم ينضج ويرق ويخرج الى سطح الجسد الداخل فتخرجه الحجامة ما لا يخرجه الفصد ولذلك كانت انفع للصبيان من الفصد ولمن لا يقوى على الفصد وقد نص الاطباء على ان البلاد الحارة الحجامة فيها انفع وافضل من الفصد وتستحب في وسط الشهر وبعد وسطه وبالجملة في الربع الثالث من ارباع الشهر لان الدم في اول الشهر لم يكن بعد قد هاج وتبيغ وفي اخره يكون قد سكن واما في وسطه وبعيده فيكون في نهاية التزيد قال صاحب القانون ويؤمر باستعمال الحجامة لا في اول الشهر لان الاخلاط لا تكون قد تحركت وهاجت ولا في اخره لانها تكون قد نقصت بل في وسط الشهر حين تكون الاخلاط هائجة بالغة في تزيدها لتزيد النور في جرم القمر وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال خير ما تداويتم به الحجامة والفصد وفي حديث خير الدواء الحجامة والفصد انتهى وقوله صلى الله عليه وسلم خير ما تداويتم به الحجامة اشارة الى اهل الحجاز والبلاد الحارة لان دماءهم رقيقة وهي اميل الى ظاهر ابدانهم لجذب الحرارة الخارجة لها الى سطح الجسد واجتماعها في نواحي الجلد ولان مسام ابدانهم واسعة وقواهم متخلخلة ففي الفصد لهم خطر والحجامة تفرق اتصالي ارادي يتبعه استفراغ كلي من العروق وخاصة العروق التي تفصد كثيرا ولفصد كل واحد منها نفع خاص ففصد الباسليق ينفع من حرارة الكبد والطحال والاورام الكائنة فيهما من الدم وينفع من اورام الرئة وينفع الشوصة وذات الجنب وجميع الامراض الدموية العارضة من اسفل الركبة الى الورك وفصد الاكحل ينفع من الامتلاء العارض في جميع البدن اذا كان دمويا وكذلك اذا كان الدم قد فسد في جميع البدن وفصد القيفال ينفع من العلل العارضة في الراس والرقبة من كثرة الدم او فساده وفصد الودجين ينفع من وجع الطحال والربو والبهر ووجع الجبين والحجامة على الكاهل تنفع من وجع المنكب والحلق والحجامة على الاخدعين تنفع من امراض الراس واجزائه كالوجه والاسنان والاذنين والعينين والانف والحلق اذا كان حدوث ذلك عن كثرة الدم او فساده او عنهما جميعا قال انس رضي الله تعالى عنه كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحتجم على الاخدعين والكاهل وفي الصحيحين عنه كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحتجم ثلاثة واحدة على كاهله و اثنتين على الاخدعين وفي الصحيح عنه انه احتجم وهو محرم في راسه لصداع كان به وفي سنن ابن ماجة عن علي نزل جبريل على النبي صلى الله عليه وسلم بحجامة الاخدعين والكاهل وفي سنن ابي داود من حديث جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم احتجم في وركه من وثء كان به **فصل** واختلف الاطباء في الحجامة على نقرة القفا وهي القمحدوة وذكر ابو نعيم في كتاب الطب النبوي حديثا مرفوعا عليكم بالحجامة في جوزة القمحدوة فانها تشفي من خمسة ادواء وذكر منها الجذام وفي حديث اخر عليكم بالحجامة

شفاء

فی جوزة القمحدوة فانها شفاء من اثنین وسبعین داء فطائفة منهم استحسنه وقالت انها تنفع من جحظ العین والنتو الحادث فیها وکثیر من امراضها ومن ثقل الحاجبین والجفن وتنفع من جربه وروی ان احمد بن حنبل احتاج الیها فاحتجم فی جانبی قفاه ولم یحتجم فی النقرة وممن کرهها صاحب القانون وقال انها یورث النسیان حقا کما قال سیدنا ومولانا وصاحب شریعتنا محمد صلی الله علیه وسلم فان مؤخر الدماغ موضع الحفظ والحجامة تذهبه انتهی ورد علیه اخرون وقالوا الحدیث لا یثبت وان ثبت فالحجامة انما تضعف مؤخر الدماغ اذا استعملت بغیر ضرورة فاما اذا استعملت لغلبة الدم علیه فانها نافعة له طبا وشرعا فقد ثبت عن النبی صلی الله علیه وسلم انه احتجم فی عدة اماکن من قفاه بحسب ما اقتضاه الحال فی ذلك واحتجم فی غیر القفا بحسب ما دعت الیه حاجته **فصل** والحجامة تحت الذقن ینفع من وجع الاسنان والوجه والحلقوم اذا استعملت فی وقتها وتنقی الراس والفکین والحجامة علی ظهر القدم تنوب عن فصد الصافن وهو عرق عظیم عند الکعب وتنفع من قروح الفخذین والساقین وانقطاع الطمث والحکة العارضة فی الانثیین والحجامة فی اسفل الصدر نافعة من دمامیل الفخذ وجربه وبثوره ومن النقرس والبواسیر والفیل وحکة الظهر **فصل** فی هدیه فی اوقات الحجامة روی الترمذی فی جامعه من حدیث ابن عباس یرفعه ان خیر ما تحتجمون فیه یوم سابع عشرة او تاسع عشرة ویوم احدی وعشرون وفیه عن انس کان رسول الله صلی الله علیه وسلم یحتجم فی الاخدعین والکاهل وکان یحتجم لسبعة عشر وتسعة عشر وفی احدی وعشرین وفی سنن ابن ماجة عن انس مرفوعا من اراد الحجامة فلیتحر سبعة عشر او تسعة عشر او احدی وعشرین ولا یتبیغ باحدکم الدم فیقتله وفی سنن ابی داؤد من حدیث ابی هریرة مرفوعا من احتجم لسبع عشرة او تسع عشرة او احدی وعشرین کانت شفاء من کل داء وهذا معناه من کل داء سببه غلبة الدم وهذه الاحادیث موافقة لما اجمع علیه الاطباء ان الحجامة فی النصف الثانی وما یلیه من الربع الثالث من ارباعه انفع من اوله واخره واذا استعملت عند الحاجة الیها نفعت ای وقت کان من اول الشهر واخره قال الخلال اخبرنی عصمة بن عصام قال حدثنا حنبل قال کان ابو عبد الله احمد بن حنبل یحتجم فی ای وقت هاج به الدم وای ساعة کانت وقال صاحب القانون اوقاتها فی النهار الساعة الثانیة او الثالثة ویجب توقیها بعد الحمام الا من دم غلیظ فیجب ان یستحم ثم یجم ساعة ثم یحتجم انتهی وتکره عندهم الحجامة علی الشبع فانها ربما اورثت سددا وامراضا ردیة لاسیما اذا کان الغذاء باردا غلیظا وفی اثر الحجامة علی الریق دواء وعلی الشبع داء وفی سبعة عشر من الشهر شفاء واختیار هذه الاوقات للحجامة فیما اذا کانت علی سبیل الاحتیاط والتحرز من الاذی وحفظا للصحة واما فی مداواة الامراض فحیث ما وجد الاحتیاج الیها وجب استعمالها وفی قوله لا یتبیغ باحدکم الدم فیقتله دلالة علی ذلك یعنی لئلا یتبیغ فحذف حرف الجر مع ان ثم حذفت ان والتبیغ الهیج وهو مقلوب البغی وهو بمعناه فانه بغی الدم وهیجانه وقد تقدم ان الامام احمد کان یحتجم ای وقت احتاج من الشهر **فصل** واما اختیار ایام الاسبوع للحجامة فقال الخلال فی جامعه اخبرنا حرب بن اسمعیل قال قلت لاحمد تکره الحجامة فی شیء من الایام وقال قد جاء فی الاربعاء والسبت وفیه عن الحسین بن حسان انه سأل ابا عبد الله عن الحجامة ای یوم یکره فقال یوم السبت ویوم الاربعاء ویقولون یوم الجمعة وروی الخلال عن ابی سلمة وابی سعید المقبری

استحبه

عن ابی هریرة مرفوعا من احتجم یوم الاربعاء او یوم السبت فاصابه بیاض او برص فلا یلومن الا نفسه وقال الخلال اخبرنی محمد بن علی بن جعفران یعقوب بن بختان حدثهم قال سئل احمد عن النورة والحجامة یوم السبت ویوم الاربعاء فکرههما وقال بلغنی عن رجل انه تنور واحتجم یعنی یوم الاربعاء فاصابه البرص قلت له کانه تهاون بالحدیث قال نعم وفی کتاب الافراد للدارقطنی من حدیث نافع قال قال لی عبدالله بن عمر تبیغ بی الدم فابغ لی حجاما ولا تکن صبیا ولا شیخا کبیرا فانی سمعت رسول الله صلی الله علیه وسلم یقول الحجامة تزید الحافظ حفظا والعاقل عقلا فاحتجموا علی اسم الله تعالی ولا تحتجموا الخمیس ولا الجمعة ولا السبت ولا الاحد واحتجموا الاثنین وما کان من جذام ولا برص الا نزل یوم الاربعاء قال الدارقطنی تفرد به زیاد بن یحیی وقد رواه ایوب عن نافع وقال فیه واحتجموا یوم الاثنین والثلثاء ولا تحتجموا یوم الاربعاء وقد روی ابوداؤد فی سننه من حدیث ابی بکرة انه کان یکره الحجامة یوم الثلثاء وقال ان رسول الله صلی الله علیه وسلم قال یوم الثلثاء یوم الدم وفیه ساعة لا یرقأ فیها الدم **فصل** وفی ضمن هذه الاحادیث المتقدمة استحباب التداوی واستحباب الحجامة وانها تکون فی الموضع الذی یقتضیه الحال وجواز احتجام المحرم وان آل الی قطع شیء من الشعر فان ذلک جائز وفی وجوب الفدیة علیه نظر ولا یقوی الوجوب وجواز احتجام الصائم فان رسول الله صلی الله علیه وسلم احتجم وهو صائم ولکن هل یفطر بذلک ام لا مسألة اخری والصواب الفطر بالحجامة لصحته عن رسول الله صلی الله علیه وسلم من غیر معارض فاصح ما یعارض به حدیث حجامته وهو صائم ولکن لا یدل علی عدم الفطر الا بعد اربعة امور **احدها** ان الصوم کان فرضا **الثانی** انه کان مقیما **الثالث** انه لم یکن به مرض احتاج معه الی الحجامة **الرابع** ان هذا الحدیث متاخر عن قوله افطر الحاجم والمحجوم له فاذا ثبتت هذه المقدمات الاربع امکن الاستدلال بفعله صلی الله علیه وسلم علی بقاء الصوم مع الحجامة والا فما المانع ان یکون الصوم نفلا یجوز الخروج منه بالحجامة وغیرها او من رمضان لکنه فی السفر او من رمضان فی الحضر لکن دعت الحاجة الیها کما تدعو حاجة من به مرض الی الفطر او یکون فرضا من رمضان فی الحضر من غیر حاجة الیها لکنه مبق علی الاصل وقوله افطر الحاجم والمحجوم له ناقل ومتاخر فتعین المصیر الیه ولا سبیل الی اثبات واحدة من هذه المقدمات الاربع فکیف باثباتها کلها وفیها دلیل علی استیجار الطبیب وغیره من غیر عقد اجارة بل یعطیه اجرة المثل او ما یرضیه وفیها دلیل علی جواز التکسب بصناعة الحجامة وان کان لا یطیب للحر اکل اجرته من غیر تحریم علیه فان النبی صلی الله علیه وسلم اعطاه اجره ولم یمنعه من اکله وتسمیته ایاه خبیثا کتسمیته للثوم والبصل خبیثین ولم یلزم من ذلک تحریمهما وفیها دلیل علی جواز ضرب الرجل الخراج علی عبده کل یوم شیئا معلوما بقدر طاقته وان للعبد ان یتصرف فیما زاد علی خراجه ولو منع من التصرف فیه لکان کسبه کله خراجا ولو لم یکن لتقدیره فائدة بل ما زاد علی خراجه فهو تملیک من سیده له یتصرف فیه کما اراد والله اعلم

فصل فی هدیه صلی الله علیه وسلم فی قطع العروق والکی ثبت فی الصحیح من حدیث جابر بن عبدالله ان النبی صلی الله علیه وسلم بعث الی ابی بن کعب طبیبا فقطع له عرقا وکواه علیه ولما رمی سعد بن معاذ فی اکحله حسمه النبی صلی الله علیه وسلم ثم ورمت فحسمه ثانیا والحسم هو الکی وفی طریق اخری ان النبی صلی الله علیه وسلم کوی سعد بن معاذ فی اکحله بمشقص ثم حسمه سعد بن معاذ او غیره من اصحابه وفی لفظ آخر ان رجلا من الانصار رمی فی اکحله بمشقص فامر النبی صلی الله علیه وسلم

فكُوِي وقال ابو عبيد وقد اتى النبي صلى الله عليه وسلم برجل نعت له الكي فقال اكووه وارضفوه وقال ابو عبيدة الرضف الحجارة
رسول الله يسخن ثم تكمد بها وقال الفضل بن دكين حدثنا سفيان عن ابي الزبير عن جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم كواه في اكحله
من وفي صحيح البخاري من حديث انس انه كوي في ذات الجنب والنبي صلى الله عليه وسلم حيّ وفي الترمذي عن انس ان النبي صلى الله
عليه وسلم كوى اسعد بن زُرارة من الشوكة وقد تقدم الحديث المتفق عليه وفيه وما احب ان اكتوي وفي لفظ آخر وانا انهى
امتي عن الكيّ وفي جامع الترمذي وغيره عن عمران بن حصين ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الكيّ قال فابتلينا فما افلحنا
ولا انجحنا وفي لفظ نهينا عن الكي وقال فما افلحن ولا انجحن قال الخطابي انما كوى سعداً ليرقأ الدم من جرحه وخاف عليه ان
ينزف فيهلك والكي مستعمل في هذا الباب كما يكوى من تقطع يده او رجله وأما النهي عن الكي فهو ان يكتوي طلبا للشفاء وكانوا
يعتقدون انه متى لم يكتو هلك فنهاهم عنه لاجل هذه النية وقيل انما نهى عنه عمران بن حصين خاصة لانه كان به ناصور و
كان موضعه خطرا فنهى عن كيه فيشبه ان يكون النهي منصرفا الى الموضع المخوف منه والله اعلم وقال ابن قتيبة الكي
جنسان كي الصحيح لئلا يعتل فهذا الذي قيل فيه لم يتوكل من اكتوى لانه يريد ان يدفع القدر عن نفسه **والثاني**
كي الجرح اذا نغل والعضو اذا قطع ففي هذا الشفاء وأما اذا كان الكي للتداوي الذي يجوز ان ينجح ويجوز ان لا ينجح فانه الى
الكراهة اقرب انتهى وثبت في الصحيح من حديث السبعين الفا الذين يدخلون الجنة بغير حساب انهم الذين لا يسترقون
ولا يكتوون ولا يتطيرون وعلى ربهم يتوكلون فقد تضمنت احاديث الكي اربعة انواع **احدها** فعله **والثاني**
عدم محبته له **والثالث** الثناء على من تركه **والرابع** النهي عنه ولا تعارض بينها بحمد الله تعالى فان فعله يدل
على جوازه وعدم محبته له لا يدل على المنع منه وأما الثناء على تاركه فيدل على ان تركه اولى وافضل وأما النهي عنه فعلى
سبيل الاختيار والكراهة او عن النوع الذي لا يحتاج اليه بل يفعل خوفا من حدوث الداء والله اعلم **فصل** في هديه
صلى الله عليه وسلم في علاج الصرع اخرجا في الصحيحين من حديث عطاء بن ابي رباح قال قال ابن عباس الا اريك امرأة
من اهل الجنة قلت بلى قال هذه المرأة السوداء اتت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت اني اصرع واني اتكشف فادع الله لي
فقال ان شئت صبرت ولك الجنة وان شئت دعوت الله لك ان يعافيك فقال اصبر قالت فاني اتكشف فادع الله
ان لا اتكشف فدعا لها قلت الصرع صرعان صرع من الارواح الخبيثة الارضية وصرع من الاخلاط الردية و
الثاني هو الذي يتكلم فيه الاطباء في سببه وعلاجه وأما صرع الارواح فائمتهم وعقلاؤهم يعترفون به ولا يدفعونه
ويعترفون بان علاجه بمقابلة الارواح الشريفة الخيرة العلوية لتلك الارواح الشريرة الخبيثة فتدافع آثارها وتعارض
افعالها وتبطلها وقد نص على ذلك بقراط في بعض كتبه فذكر بعض علاج الصرع وقال هذا انما ينفع من الصرع الذي
سببه الاخلاط والمادة وأما الصرع الذي يكون من الارواح فلا ينفع فيه هذا العلاج وأما جهلة الاطباء وسقطهم و
سفلتهم ومن يعتقد بالزندقة فضيلة فاولئك ينكرون صرع الارواح ولا يقرون بانها تؤثر في بدن المصروع وليس معهم
الا الجهل والا فليس في الصناعة الطبية ما يدفع ذلك والحس والوجود شاهد به وأحالتهم ذلك على غلبة بعض الاخلاط
هو صادق في بعض اقسامه لا في كلها وقدماء الاطباء كانوا يسمون هذا الصرع المرض الالهي وقالوا انه من الارواح وأما

جالينوس وغيره فقالوا ولو علموا بهذه التسمية وقالوا انما سموها بالمرض الالهي لكون هذه العلة تحدث في الرأس فتضر بالجزء الالهي الطاهر الذي مسكنه الدماغ وهذا التأويل نشأ لهم من جهلهم بهذه الارواح واحكامها وتأثيراتها وجاءت زنادقة الاطباء فلم يثبتوا الاصرع الاخلاط وحده ومن له عقل ومعرفة بهذه الارواح وتأثيراتها يضحك من جهل هؤلاء الاطباء وضعف عقولهم وعلاج هذا النوع يكون بامرين امر من جهة المصروع وامر من جهة المعالج فالذي من جهة المصروع يكون بقوة نفسه وصدق توجهه الى فاطر هذه الارواح وبارئها والتعوذ الصحيح الذي قد تواطأ عليه القلب واللسان فان هذا نوع محاربة والمحارب لا يتم له الانتصاف من عدوه بالسلاح الا بامرين أن يكون السلاح صحيحا في نفسه جيدا وأن يكون الساعد قويا فمتى تخلف احدهما لم يغن السلاح كثير طائل فكيف اذا عدم الامران جميعا يكون القلب خرابا من التوحيد والتوكل والتقوى والتوجه ولا سلاح له والثاني من جهة المعالج بان يكون فيه هذان الامران ايضا حتى ان من المعالجين من يكتفي بقوله اخرج منه او بقول بسم الله او بقول لاحول ولا قوة الا بالله والنبي صلى الله عليه وسلم كان يقول اخرج عدو الله انا رسول الله وشاهدت شيخنا يرسل الى المصروع من يخاطب الروح التي فيه ويقول قال لك الشيخ اخرجي فان هذا لا يحل لك فيفيق المصروع وربما خاطبها بنفسه وربما كانت الروح ماردة فيخرجها بالضرب فيفيق مصروع ولا يحس بالم وقد شاهدنا نحن وغيرنا منه ذلك مرارا وكان كثيرا ما يقرأ في اذن المصروع أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ وحدثني انه قرأها مرة في اذن المصروع فقالت الروح نعم ومد بها صوته قال فاخذت له عصا وضربته بها في عروق عنقه حتى كلت يداي من الضرب ولم يشك الحاضرون بانه يموت لذلك الضرب ففي اثناء الضرب قالت انا احبه فقلت لها هو لا يحبك قالت انا اريد ان احج به فقلت لها هو لا يريد ان يحج معك فقالت انا ادعه كرامة لك قال قلت لا ولكن طاعة لله ولرسوله قالت فانا اخرج منه قال فقعد المصروع يلتفت يمينا وشمالا وقال ما جاء بي الى حضرة الشيخ قالوا له وهذا الضرب كله فقال وعلى اي شيء يضربني الشيخ ولم اذنب ولم يشعر بانه وقع ضرب البتة وكان يعالج بآية الكرسي وكان يأمر بكثرة قراءة المصروع ومن يعالجه بها وبقراءة المعوذتين وبالجملة فهذا النوع من الصرع وعلاجه لا ينكره الا قليل الحظ من العلم والعقل والمعرفة واكثر تسلط الارواح الخبيثة على اهله يكون من جهة قلة دينهم وخراب قلوبهم والسنتهم من حقائق الذكر والتعاويذ والتحصنات النبوية والايمانية فتلقى الروح الخبيثة الرجل اعزل لا سلاح معه وربما كان عريانا فيؤثر فيه هذا ولو كشف الغطاء لرأيت اكثر النفوس البشرية صرعى مع هذه الارواح الخبيثة وهي في اسرها وقبضتها تسوقها حيث شاءت ولا يمكنها الامتناع عنها ولا مخالفتها وبها الصرع الاعظم الذي لا يفيق صاحبه الا عند المفارقة والمعاينة فهناك يتحقق انه كان هو المصروع حقيقة وبالله المستعان وعلاج هذا الصرع باقتران العقل الصحيح الى الايمان بما جاءت به الرسل وان تكون الجنة والنار نصب عينه وقبلة قلبه ويستحضر اهل الدنيا وحلول المثلات والآفات بهم ووقوعها خلال ديارهم كمواقع القطر وهم صرعى لا يفيقون وما اشد اعداء هذا الصرع ولكن لما عمت البلية بحيث لا يرى الا مصروعا لم يصر مستغربا ولا مستنكرا بل صار لكثرة المصروعين عين المستنكر المستغرب خلافه فاذا اراد الله بعبد خيرا افاق من هذه الصرعة ونظر الى ابناء الدنيا مصروعين حوله يمينا وشمالا على اختلاف طبقاتهم

فمنهم من اطبق به الجنون ومنهم من يفيق احيانا قليلة ويعود الى جنونه ومنهم من يفيق مرة ويجن اخرى فاذا افاق عمل عمل
اهل الافاقة والعقل ثم يعاوده الصرع فيقع في التخبط **فصل** واما صرع الاخلاط فهو علة تمنع الاعضاء النفسية عن الافعال
والحركة والانتصاب منعا غير تام وسببه خلط غليظ لزج يسد منافذ بطون الدماغ سدة غير تامة فيمتنع نفوذ الحس
والحركة فيه وفي الاعضاء نفوذا ما من غير انقطاع بالكلية وقد يكون لاسباب اخر كريح غليظ يحتبس في منافذ الروح او بخار
ردي يرتفع اليه من بعض الاعضاء او كيفية لاذعة فينقبض الدماغ لدفع المؤذي فيتبعه تشنج في جميع الاعضاء ولا يمكن
ان يبقى الانسان معه منتصبا بل يسقط ويظهر في فيه الزبد غالبا وهذه العلة تعد من جملة الامراض الحادة باعتبار
وقت وجود المؤلم خاصة وقد تعد من جملة الامراض المزمنة باعتبار طول مكثها وعسر برئها لا سيما ان جاوز في السن
خمسا وعشرين سنة وهذه العلة في دماغه وخاصة في جوهره فان صرع هؤلاء يكون لازما قال ابقراط ان الصرع يبقى في
هؤلاء حتى يموتوا اذا عرف هذا فهذه المرأة التي جاء الحديث انها كانت تصرع وتتكشف يجوز ان يكون صرعها من هذا
النوع فوعدها النبي صلى الله عليه وسلم الجنة بصبرها على هذا المرض ودعا لها ان لا تتكشف وخيرها بين الصبر والجنة و
بين الدعاء لها بالشفاء من غير ضمان فاختارت الصبر والجنة وفي ذلك دليل على جواز ترك المعالجة والتداوي وان علاج
الارواح بالدعوات والتوجه الى الله يفعل ما لا يناله علاج الاطباء وان تاثيره وفعله وتاثر الطبيعة عنه وانفعالها اعظم
من تاثير الادوية البدنية وانفعال الطبيعة عنها وقد جربنا هذا مرارا نحن وغيرنا وعقلاء الاطباء معترفون بان لفعل القوى
النفسية وانفعالها في شفاء الامراض عجائب وما على الصناعة الطبية اضر من زنادقة القوم وسفلتهم وجهالهم والظاهر
ان صرع هذه المرأة كان من هذا النوع ويجوز ان يكون من جهة الارواح ويكون رسول الله صلى الله عليه وسلم قد خيرها بين
الصبر على ذلك مع الجنة وبين الدعاء لها بالشفاء فاختارت الصبر والستر والله اعلم **فصل** في هديه صلى الله عليه وسلم
في علاج عرق النساء روى ابن ماجة في سننه من حديث محمد بن سيرين عن انس بن مالك قال سمعت رسول الله صلى الله
عليه وسلم يقول دواء عرق النساء الية شاة اعرابية تذاب ثم تجزأ ثلاثة اجزاء ثم تشرب على الريق في كل يوم جزء عرق النسا وجع
يبتدئ من مفصل الورك وينزل من خلف على الفخذ وربما امتد على الكعب وكلما طالت مدته زاد نزوله ويهزل معه الرجل
والفخذ وهذا الحديث فيه معنى لغوي ومعنى طبي فاما المعنى اللغوي فدليل على جواز تسميته هذا المرض بعرق النساء خلافا
لمن منع هذه التسمية وقال النساء هو العرق نفسه فيكون من باب اضافة الشئ الى نفسه وهو ممتنع وجواب هذا القائل من
وجهين **احدهما** ان العرق اعم من النساء فهو من باب اضافة العام الى الخاص نحو كل الدراهم وبعضها **الثاني** ان
النساء هو المرض الحال بالعرق والاضافة فيه من باب اضافة الشئ الى محله وموضعه قيل وسمي بذلك لان المه ينسي ما سواه
هذا العرق ممتد من مفصل الورك وينتهي الى آخر القدم وراء الكعب من الجانب الوحشي فيما بين عظم الساق والوتر **واما** المعنى
الطبي فقد تقدم ان كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم نوعان **احدهما** عام بحسب الازمان والاماكن والاشخاص
والاحوال **والثاني** خاص بحسب هذه الامور او بعضها وهذا من هذا القسم فان هذا الخطاب للعرب واهل الحجاز ومن جاورهم
ولا سيما اعراب البوادي فان هذا العلاج من انفع العلاج لهم فان هذا المرض يحدث من يبس وقد يحدث من مادة غليظة

لزجة فعلاجها بالاسهال والالية فيها الخاصيتان الانضاج والتليين ففيها الانضاج والاخراج وهذا المرض يحتاج علاجه
الى هذين الامرين وفي تعيين الشاة الاعرابية قلة فضولها وصغر مقدارها ولطف جوهرها وخاصية مرعاها لانها ترعى
اعشاب البر الحارة كالشيح والقيصوم ونحوهما وهذه النباتات اذا تغذى بها الحيوان صار في لحمه من طبعها بعد ان يلطفها
تغذية بها ويكسبها مزاجا الطف منها ولاسيما الالية وظهور فعل هذه النباتات في اللبن اقوى منه في اللحم ولكن الخاصة التي
في الالية من الانضاج والتليين لا توجد في اللبن وهذا كما تقدم ان ادوية غالب الامم والبوادي بالادوية المفردة وعليه
اطباء الهند واما الروم واليونان فيعتنون بالمركبة وهم متفقون كلهم على ان من سعادة الطبيب ان يداوي بالغذاء فان
عجز فبالمفرد فان عجز فبما كان اقل تركيبا وقد تقدم ان غالب عادات العرب واهل البوادي الامراض البسيطة والادوية البسيطة
تناسبها وهذه لبساطة اغذيتهم في الغالب واما الامراض المركبة فغالبها يحدث عن تركيب الاغذية وتنوعها واختلافها فاختير
لها الادوية المركبة والله تعالى اعلم **فصل** في هديه صلى الله عليه وسلم في علاج يبس الطبع واحتياجه الى ما يمشيه ويلينه
روى الترمذي في جامعه وابن ماجة في سننه من حديث اسماء بنت عميس قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم بماذا كنت
تستمشين قالت بالشبرم قال حار جار ثم قال استمشيت بالسنا فقال لو كان شيء يشفي من الموت لكان السنا وفي سنن
ابن ماجة عن ابراهيم بن ابي عبلة قال سمعت عبد الله بن حرام وكان ممن صلى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم القبلتين يقول
سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول عليكم بالسنا والسنوت فان فيهما شفاء من كل داء الا السام قيل يا رسول الله
وما السام قال الموت قوله بم تستمشين اي تلينين الطبع حتى يمشي ولا يصير بمنزلة الواقف فيؤذي باحتباسه
ولهذا سمي الدواء المسهل مشيا على وزن فعيل وقيل لان المسهول يكثر المشي والاختلاف للحاجة وقد روي بما الذي تستشفين
فقالت بالشبرم وهو من جملة الادوية اليتوعية وهو قشر عرق شجرة وهو حار يابس في الدرجة الرابعة واجوده المائل الى
الحمرة الخفيف الدقيق الذي يشبه الجلد الملفوف وبالجملة فهو من الادوية التي اوصى الاطباء بترك استعمالها لخطرها وفرط
اسهالها وقوله صلى الله عليه وسلم حار جار ويروى حار يار قال ابو عبيدة واكثر كلامهم بالياء قلت وفيه قولان **احدهما**
ان الحار بالجيم الشديد الاسهال فوصفه بالحرارة وشدة الاسهال وكذلك هو قاله ابو حنيفة الدينوري **والثاني**
وهو الصواب ان هذا من الاتباع الذي يقصد به تاكيد الاول ويكون بين التاكيد اللفظي والمعنوي ولهذا يراعون فيه
اتباعه في اكثر حروفه كقولهم حسن بسن اي كامل الحسن وكقولهم حسن قسن بالقاف ومنه شيطان ليطان وحار جار مع
ان في الجار معنى آخر وهو الذي يجر الشيء الذي يصيبه من شدة حرارته وجذبه له كانه ينزعه ويسلخه ويار اما لغة في
جار كقولهم صهري وصهريج والصهاري والصهاريج واما اتباع مستقل واما السنا ففيه لغتان المد والقصر وهو نبت
حجازي افضله المكي وهو دواء شريف مامون الغائلة قريب من الاعتدال حار يابس في الدرجة الاولى يسهل الصفراء و
السوداء ويقوي جرم القلب وهذه فضيلة شريفة فيه وخاصيته النفع من الوسواس السوداوي ومن الشقاق العارض
في البدن ويفتح العضل وانتشار الشعر ومن القمل والصداع العتيق والجرب والبثور والحكة والصرع وشرب مائه مطبوخا
اصلح من شربه مدقوقا ومقدار الشربة منه الى ثلاثة دراهم ومن مائه الى خمسة دراهم وان طبخ معه شيء من زهر

البنفسج والزبيب الأحمر المنزوع العجم كان أصلح قال الرازي السناء والشاهترج يسهلان الأخلاط المحترقة وينفعان من الجرب
والحكة والشربة من كل واحد منهما من أربعة دراهم إلى سبعة دراهم وأما السنوت ففيه ثمانية أقوال **أحدها** أنه ثمانية
العسل **والثاني** أنه رب عكة السمن يخرج خططا سوداء على السمن حكاهما عمر بن بكر السكسكي **الثالث** أنه حب يشبه
الكمون وليس به قاله ابن الأعرابي **الرابع** أنه الكمون الكرماني **الخامس** أنه الرازيانج حكاهما أبو حنيفة الدينوري
عن بعض الأعراب **السادس** أنه الشبت **السابع** أنه التمر حكاهما أبو بكر بن السني الحافظ **الثامن** أنه
العسل الذي يكون في زقاق السمن حكاه عبد اللطيف البغدادي قال بعض الأطباء وهذا أجدر بالمعنى وأقرب إلى الصواب
أي يخلط السناء مدقوقا بالعسل المخالط للسمن ثم يلعق فيكون أصلح من استعماله مفردا لما في العسل والسمن من إصلاح
السناء وإعانته على الإسهال والله أعلم وقد روى الترمذي وغيره من حديث ابن عباس يرفعه أن خير ما تداويتم
به السعوط واللدود والحجامة والمشي وهو الذي يمشي الطبع ويلينه ويسهل خروج الخارج **فصل** في هديه صلى الله عليه
وسلم في حكة الجسم وما يولد القمل في الصحيحين من حديث قتادة عن أنس بن مالك قال رخص رسول الله صلى الله
عليه وسلم لعبد الرحمن بن عوف والزبير بن العوام رضي الله تعالى عنهما في لبس الحرير لحكة كانت بهما وفي رواية أن عبد الرحمن
بن عوف والزبير بن العوام رضي الله تعالى عنهما شكوا القمل إلى النبي صلى الله عليه وسلم في غزاة فرخص لهما في قميص الحرير
ورأيته عليهما هذا الحديث يتعلق به أمران **أحدهما** فقهي والآخر طبي فأما الفقهي فالذي استقرت عليه سنته صلى الله
عليه وسلم إباحة الحرير للنساء مطلقا وتحريمه على الرجال إلا لحاجة ومصلحة راجحة فالحاجة إما من شدة البرد ولا
يجد غيره أو لا يجد سترة سواه ومنها لباسه للجرب والمرض والحكة وكثرة القمل كما دل عليه حديث أنس هذا الصحيح
والجواز أصح الروايتين عن الإمام أحمد وأصح قولي الشافعي إذ الأصل عدم التخصيص والرخصة إذا ثبتت في حق بعض الأمة
لمعنى تعدت إلى كل من وجد فيه ذلك المعنى إذ الحكم يعم بعموم سببه ومن منع منه قال أحاديث التحريم عامة وأحاديث
الرخصة يحتمل اختصاصها بعبد الرحمن بن عوف والزبير ويحتمل تعديها إلى غيرهما وإذا احتمل الأمران كان الأخذ بالعموم
أولى ولهذا قال بعض الرواة في هذا الحديث فلا أدري أبلغت الرخصة لغيرهما أم لا والصحيح عموم الرخصة فإنه عرف خطاب
الشرع بذلك ما لم يصرح بالتخصيص وعدم إلحاق غير من رخص له أولا به كقوله لأبي بردة تجزيك ولن تجزي عن أحد
بعدك وكقوله تعالى لنبيه صلى الله عليه وسلم في نكاح من وهبت نفسها له خالصة لك من دون المؤمنين وتحريم الحرير إنما
كان سدا للذريعة ولهذا أبيح للنساء وللحاجة والمصلحة الراجحة وهذه قاعدة ما حرم لسد الذرائع فإنه يباح عند الحاجة
والمصلحة الراجحة كما حرم النظر سدا لذريعة الفعل وأبيح منه ما تدعو إليه الحاجة والمصلحة الراجحة وكما حرم التنفل
بالصلوة في أوقات النهي سدا لذريعة المشابهة الصورية بعباد الشمس وأبيحت للمصلحة الراجحة وكما حرم ربا الفضل سدا
لذريعة ربا النسية وأبيح منه ما تدعو إليه الحاجة من العرايا وقد أشبعنا الكلام فيما يحل ويحرم من لباس الحرير في كتاب
التحبير لما يحل ويحرم من لباس الحرير **فصل** وأما الأمر الطبي فهو أن الحرير من الأدوية المتخذة من الحيوان ولذلك يعد التحرير
في الأدوية الحيوانية لأن مخرجه من حيوان وهو كثير المنافع جليل الموقع ومن خاصيته تقوية القلب وتفريحه والنفع من كثير

من امراضه ومن غلبة المرة السوداء والادواء الحادثة عنها وهو مقو للبصر اذا اكتحل به واتخاذ منه وهو المستعمل في صناعة
الطب حار يابس في الدرجة الاولى وقيل حار رطب فيها وقيل معتدل واذا اتخذ منه ملبوس كان معتدل الحرارة في مزاجه
مسخنا للبدن وربما برد البدن بتسمينه اياه قال الرازي الابريسم اسخن من الكتان وابرد من القطن يربي اللحم وكل لباس
خشن فانه يهزل ويصلب البشرة وبالعكس قلت والملابس ثلثة اقسام قسم يسخن البدن ويدفئه وقسم يدفئه
ولا يسخنه وقسم لا يسخنه ولا يدفئه وليس هناك ما يسخنه ولا يدفئه اذ ما يسخنه فهو اولى بتدفئته فملابس الاوبار
والاصواف تسخن وتدفئ وملابس الكتان والحرير والقطن تدفئ ولا تسخن فثياب الكتان باردة يابسة وثياب الصوف
حارة يابسة وثياب القطن معتدلة الحرارة وثياب الحرير الين من القطن واقل حرارة منه قال صاحب المنهاج ولبسه لا
يسخن كالقطن بل هو معتدل وكل لباس املس صقيل فانه اقل اسخانا للبدن واقل عونا في تحلل ما يتحلل منه واحرى ان
يلبس في الصيف وفي البلاد الحارة ولما كانت ثياب الحرير كذلك وليس فيها شئ من اليبس والخشونة الكائنين في غيرها
صارت نافعة من الحكة اذ الحكة لا تكون الا عن حرارة ويبس وخشونة فلذلك رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم
للزبير وعبد الرحمن في لباس الحرير لمداواة الحكة وثياب الحرير ابعد عن قبول تولد القمل فيها اذا كان مزاجها مخالفا لمزاج لبس
ما يتولد منه القمل واما القسم الذي لا يدفئ ولا يسخن فالمتخذ من الحديد والرصاص والخشب والتراب ونحوها فان قيل
فاذا كان لباس الحرير اعدل اللباس واوفقه للبدن فلماذا حرمته الشريعة الكاملة الفاضلة التي اباحت الطيبات وحرمت
الخبائث قيل هذا السوال يجيب عنه كل طائفة من طوائف المسلمين بجواب فمنكروا الحكم والتعليل لما رفعت قاعدة التعليل
من اصلها لم تحتج الى جواب عن هذا السوال ومثبتوا التعليل والحكم وهم الاكثرون منهم من يجيب عن هذا بان الشريعة حرمته
لتصبر النفوس عنه وتتركه فتثاب على ذلك لا سيما ولها عوض عنه بغيره ومنهم من يجيب عنه بانه خلق في الاصل للنساء
كالحلية بالذهب فحرم على الرجال لما فيه من مفسدة تشبه الرجال بالنساء ومنهم من قال حرم لما يورثه من الفخر والخيلاء
والعجب ومنهم من قال حرم لما يورثه للبدن بملابسته من الانوثية والتخنث وضد الشهامة والرجولية فان لبسه
يكسب القلب صفة من صفات الاناث ولهذا لا تكاد تجد من يلبسه في الاكثر الا وعلى شمائله من التخنث والتأنث
والرخاوة ما لا يخفى حتى لو كان من اشهم الناس واكثرهم فحولية ورجولية فلا بد ان ينقصه لبس الحرير منها وان لم يذهبها
ومن غلظت طباعه وكثفت عن فهم هذا فليسلم للشارع الحكيم ولهذا كان اصح القولين انه يحرم على الولي ان يلبسه الصبي
لما ينشأ عليه من صفات اهل التانيث وقد روى النسائي من حديث ابي موسى الاشعري عن النبي صلى الله عليه وسلم
انه قال ان الله احل لاناث امتي الحرير والذهب وحرمه على ذكورها وفي لفظ حرم لباس الحرير والذهب على ذكور امتي
واحل لاناثهم وفي صحيح البخاري عن حذيفة قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن لبس الحرير والديباج وان
يجلس عليه وقال هو لهم في الدنيا ولكم في الآخرة **فصل** في هديه صلى الله عليه وسلم في علاج ذات الجنب روى الترمذي
في جامعه من حديث زيد بن ارقم ان النبي صلى الله عليه وسلم قال تداووا من ذات الجنب بالقسط البحري والزيت
وذات الجنب عند الاطباء نوعان حقيقي وغير حقيقي فالحقيقي ورم حار يعرض في نواحي الجنب في الغشاء المستبطن

للاضلاع وغير الحقيقي الويشبهه يعرض في نواحي الجنب عن رياح غليظة موذية تحتقن بين الصفاقات فتحدث
وجعا قريبا من وجع ذات الجنب الحقيقي الا ان الوجع في هذا القسم ممدود وفي الحقيقي ناخس قال صاحب القانون قد
يعرض في الجنب والصفاقات والعضل التي في الصدور والاضلاع ونواحيها اورام موذية جدا موجعة تسمى شوصة
وبرساما وذات الجنب وقد تكون ايضا اوجاعا في هذه الاعضاء ليست من ورم ولكن من رياح غليظة فيظن انها
من هذه العلة ولا تكون قال واعلم ان كل وجع في الجنب قد سمي ذات الجنب اشتقاقا من مكان الالم لان معنى ذات الجنب
صاحبة الجنب والغرض به ههنا وجع الجنب فاذا عرض في الجنب الم عن اى سبب كان نسب اليه وعليه حمل كلام بقراط
في قوله ان اصحاب ذات الجنب ينتفعون بالحمام وقيل المراد به كل من به وجع جنب او وجع رية من سوء مزاج او من اخلاط
غليظة او لذاعة من غير ورم ولا حمى قال بعض الاطباء اما معنى ذات الجنب في لغة اليونان فهو ورم الجنب الحار وكذلك
ورم كل واحد من الاعضاء الباطنة وانما سمي ذات الجنب ورم ذلك العضو اذا كان ورما حارا فقط ويلزم ذات الجنب
الحقيقي خمسة اعراض وهي الحمى والسعال والوجع الناخس وضيق النفس والنبض المنشاري والعلاج الموجود في الحديث
ليس هو لهذا القسم لكن للقسم الثاني الكائن عن الريح الغليظة فان القسط البحري وهو العود الهندي على ما جاء مفسرا في احاديث
اخر صنف من القسط اذا دق دقا ناعما وخلط بالزيت المسخن ودلك به مكان الريح المذكور او لعق كان دواء موافقا لذلك
نافعا له محللا لمادته مذهبا لها مقويا للاعضاء الباطنة مفتحا للسدد والعود المذكور في منافعه كذلك قال المسيحي العود
حار يابس قابض يحبس البطن ويقوي الاعضاء الباطنة ويطرد الريح ويفتح السدد نافع من ذات الجنب ويذهب فضل الرطوبة
والعود المذكور جيد للدماغ قال ويجوز ان ينتفع القسط من ذات الجنب الحقيقية ايضا اذا كان حدوثها عن مادة بلغمية
لا سيما في وقت انحطاط العلة والله اعلم وذات الجنب من الامراض الخطرة وفي الحديث الصحيح عن ام سلمة انها قالت بدأ
رسول الله صلى الله عليه وسلم بمرضه في بيت ميمونة وكان كلما خف عليه خرج وصلى بالناس وكان كلما وجد ثقلا قال
مروا ابا بكر فليصل بالناس واشتد شكواه حتى غمر من شدة الوجع ما عنده نساؤه وعمه العباس وام الفضل بنت الحارث
واسماء بنت عميس فتشاوروا في لده فلدوه وهو مغمور فلما افاق قال من فعل بي هذا هذا من عمل نساء جئن من ههنا واشار
بيده الى ارض الحبشة وكانت ام سلمة واسماء لدتاه فقالوا يا رسول الله خشينا ان يكون بك ذات الجنب قال فبم لددتموني
قالوا بالعود الهندي وشيء من ورس وقطرات من زيت فقال ما كان الله ليقذفني بذلك الداء ثم قال عزمت عليكم ان لا يبقى
في البيت احد الا لد الا عمي العباس وفي الصحيحين عن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت لددنا رسول الله صلى الله عليه وسلم
فاشار ان لا تلدوني فقلنا كراهية المريض للدواء فلما افاق قال الم انهكم ان لا تلدوني لا يبقى منكم الا لد غير عمي العباس فانه
لم يشهدكم قال ابو عبيدة عن الاصمعي اللدود ما يسقى الانسان في احد شقي الفم اخذ من لديدي الوادي وهما جانباه
واما الوجور فهو في وسط الفم قلت واللدود بالفتح هو الدواء الذي يلد به والسعوط ما ادخل من انفه وفي هذا الحديث من متن
الفقه معاقبة الجاني بمثل ما فعل سواء اذا لم يكن فعله محرما لحق الله وهذا هو الصواب المقطوع به لبضعة عشر دليلا قد ذكرناها
في موضع آخر وهو منصوص احمد وهو ثابت عن الخلفاء الراشدين وترجمة المسألة بالقصاص في اللطمة والضربة وفيها عدة

احاديث لامعارض لها البتة فتعين القول بها **فصل** في هديه صلى الله عليه وسلم في علاج الصداع والشقيقة
روى ابن ماجة في سننه حديثا في صحته نظر ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا صدع غلف رأسه بالحناء ويقول
انه نافع باذن الله من الصداع والصداع الم في بعض اجزاء الرأس او كله فما كان منه في احد شقي الرأس لازما يسمى
شقيقة وان كان شاملا لجميعه لازما يسمى بيضة وخودة تشبيها ببيضة السلاح التي تشتمل على الرأس كله وربما كان
في مؤخر الرأس او في مقدمه وانواعه كثيرة واسبابه مختلفة وحقيقة الصداع سخونة الرأس واحتماؤه لما دار فيه من البخار
يطلب النفوذ من الرأس فلا يجد منفذا فيصدعه كما يتصدع الوعي اذا حمي ما فيه وطلب النفوذ فكل شيء رطب اذا حمي
طلب مكانا اوسع من مكانه الذي كان فيه فاذا عرض هذا البخار في الرأس كله بحيث لا يمكنه التفشي والتحلل وجال في
الرأس سمي السدر والصداع يكون عن اسباب عديدة **احدها** من غلبة واحد من الطبائع الاربعة **و**الخامس
يكون من قروح تكون في المعدة فيألم الرأس لذلك الورم للاتصال من العصب المنحدر من الرأس بالمعدة **و**السادس
من ريح غليظة تكون في المعدة فتصعد الى الرأس فتصدعه **و**السابع يكون من ورم في عروق المعدة فيألم الرأس
بألم المعدة للاتصال الذي بينهما **و**الثامن صداع يحصل من امتلاء المعدة من الطعام ثم ينحدر ويبقى بعضه
نيا فيصدع الرأس ويثقله **و**التاسع يعرض بعد الجماع لتخلخل الجسم فيصل اليه من حر الهواء اكثر من قدره **و**
العاشر صداع يحصل بعد القيء والاستفراغ اما لغلبة اليبس واما لتصاعد الابخرة من المعدة اليه **و**الحادي عشر
صداع يعرض عن شدة الحر وسخونة الهواء **و**الثاني عشر ما يعرض عن شدة البرد وتكاثف الابخرة في الرأس وعدم
تحللها **و**الثالث عشر ما يحدث عن السهر وحبس النوم **و**الرابع عشر ما يحدث من ضغط الرأس وحمل الشيء الثقيل
عليه **و**الخامس عشر ما يحدث من كثرة الكلام فيضعف قوة الدماغ لاجله **و**السادس عشر ما يحدث من كثرة
الحركة والرياضة المفرطة **و**السابع عشر ما يحدث من الاعراض النفسانية كالهموم والغموم والاحزان والوساوس
والافكار الردية **و**الثامن عشر ما يحدث من شدة الجوع فان الابخرة لا تجد ما تعمل فيه فتكثر وتتصاعد الى الدماغ
فتؤلمه **و**التاسع عشر ما يحدث عن ورم في صفاق الدماغ ويجد صاحبه كانه يضرب بالمطارق على رأسه **و**العشرون
ما يحدث بسبب الحمى لاشتعال حرارتها فيه فيتألم والله اعلم **فصل** وسبب صداع الشقيقة مادة في شرائين الرأس
وحدها حاصلة فيها او مرتقية اليها فيقبلها الجانب الاضعف من جانبيه وتلك المادة اما بخارية واما اخلاط حارة
او باردة وعلامتها الخاصة بها ضربان الشرائين وخاصة في الدموي واذا ضبطت بالعصائب ومنعت من الضربان
سكن الوجع وقد ذكر ابو نعيم في كتاب الطب النبوي له ان هذا النوع كان يصيب النبي صلى الله عليه وسلم فيمكث اليوم
واليومين لا يخرج وفيه عن ابن عباس قال خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد عصب رأسه بعصابة وفي
الصحيح انه قال في مرض موته وارأساه وكان يعصب رأسه في مرضه وعصب الرأس ينفع في وجع الشقيقة وغيرها من
اوجاع الرأس **فصل** وعلاجه يختلف باختلاف انواعه واسبابه فمنه ما علاجه بالاستفراغ ومنه ما علاجه بتناول
الغذاء ومنه ما علاجه بالسكون والدعة ومنه ما علاجه بالضمادات ومنه ما علاجه بالتبريد ومنه ما علاجه

بالتسخين ومنه ما علاجه بان يجتنب سماع الاصوات والحركات واذا عرفت هذا فعلاج الصداع فى هذا الحديث بالحناء هو جزئى لا كلى وهو علاج نوع من انواعه فان الصداع اذا كان من حرارة ملهبة ولم يكن من مادة يجب استفراغها نفع فيه الحناء نفعا ظاهرا واذا دق وضمدت به الجبهة مع الخل سكن الصداع وفيه قوة موافقة للعصب اذا ضمد به سكن اوجاعه وهذا لا يختص بوجع الراس بل يعم الاعضاء وفيه قبض تشد به الاعضاء واذا ضمد به موضع الورم الحار والملتهب سكنه وقد روى البخارى فى تاريخه وابو داؤد فى السنن ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ما شكى اليه احد وجعا فى راسه الا قال له احتجم ولا شكى اليه وجعا فى رجليه الا قال له اختضب بالحناء وفى الترمذى عن سلمى ام رافع خادمة النبى صلى الله عليه وسلم قالت كان لا يصيب النبى صلى الله عليه وسلم قرحة ولا شوكة الا وضع عليها الحناء

فصل والحناء بارد فى الاولى يابس فى الثانية وقوة شجر الحناء واغصانها مركبة من قوة محللة اكتسبتها من جوهر فيها مائى حار باعتدال ومن قوة قابضة اكتسبتها من جوهر فيها ارضى بارد ومن منافعه انه محلل نافع من حرق النار وفيه قوة موافقة للعصب اذا ضمد به وينفع اذا مضغ من قروح الفم والسلاق العارض فيه ويبرئ القلاع فى افواه الصبيان والضماد به ينفع من الاورام الحارة الملهبة ويفعل فى الجراحات فعل دم الاخوين واذا خلط نوره مع الشمع المصفى ودهن الورد ينفع من اوجاع الجنب ومن خواصه انه اذا بدأ الجدرى يخرج بالصبى فخضب اسافل رجليه بحناء فانه يومن على عينيه ان يخرج فيها شئ منه وهذا صحيح مجرب لا شك فيه واذا جعل نوره تحت طى ثياب الصوف طيبها ومنع السوس عنها واذا نقع ورقه فى ماء عذب يغمره ثم عصر وشرب من صفوه اربعين يوما كل يوم عشرين درهما مع عشرة دراهم سكر ويغذى عليه بلحم الضان الصغير فانه ينفع من ابتداء الجذام بخاصية فيه عجيبة وحكى ان رجلا تعقفت اظافير اصابع يده وانه بذل لمن يبرئه مالا فلم يجد فوصفت له امرأة ان يشرب عشرة ايام حناء فلم يقدم عليه ثم نقعه بماء وشربه فبرأ ورجعت اظافيره الى حسنها والحناء اذا الزمت به الاظفار معجونا حسنها ونفعها واذا عجن بالسمن وضمد به بقايا الاورام الحارة التى ترشح ماء اصفر نفعها ونفع من الجرب المتقرح المزمن منفعة بليغة وهو ينبت الشعر ويقويه ويحسنه ويقوى الراس وينفع من النفاطات والبثور العارضة فى الساقين والرجلين وسائر البدن

فصل فى هديه صلى الله عليه وسلم فى معالجة المرضى بترك اعطائهم ما يكرهونه من الطعام والشراب وانهم لا يكرهون على تناولهما روى الترمذى فى جامعه وابن ماجة عن عقبة بن عامر الجهنى قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تكرهوا مرضاكم على الطعام والشراب فان الله عز وجل يطعمهم ويسقيهم قال بعض فضلاء الاطباء ما اغزر فوائد هذه الكلمة النبوية المشتملة على حكم الهية لا سيما للاطباء ولمن يعالج المرضى وذلك ان المريض اذا عاف الطعام والشراب فذلك لاشتغال الطبيعة بمجاهدة المرض او لسقوط شهوته او نقصانها لضعف الحرارة الغريزية او خمودها وكيف ما كان فلا يجوز حينئذ اعطاء الغذاء فى هذه الحالة واعلم ان الجوع انما هو طلب الاعضاء للغذاء لتخلف الطبيعة عليها به عوض ما يتحلل منها فتجذب الاعضاء القصوى من الاعضاء الدنيا حتى ينتهى الجذب الى المعدة فيحس الانسان بالجوع فيطلب الغذاء واذا وجد المرض اشتغلت الطبيعة بمادته وانضاجها واخراجها عن طلب الغذاء والشراب فاذا اكره المريض على استعمال شئ من ذلك تعطلت به الطبيعة

عن فعلها واشتغلت بهضمه وتدبيره عن انضاج مادة المرض ودفعه فيكون ذلك سببا لضرر المريض ولاسيما فى اوقات
البحارين اوضعف الحار الغريزى او خموده فيكون ذلك زيادة فى البلية وتعجيل النازلة المتوقعة ولا ينبغى ان يستعمل فى هذا
الوقت والحال الا ما يحفظ عليه قوته ويقويها من غير استعمال مزعج للطبيعة البتة وذلك يكون بما لطف قوامه من الاشربة والاغذية
واعتدل مزاجه كشراب النيلوفر والتفاح والورد الطرى وما اشبه ذلك ومن الاغذية امراق الفراريج المعتدلة الطيبة
فقط وانعاش قواه بالاراييح العطرة الموافقة والاخبار السارة فان الطبيب خادم الطبيعة ومعينها لا معيقها واعلم ان
الدم الجيد هو المغذى للبدن وان البلغم دم فج قد نضج بعض النضج فاذا كان بعض المرضى فى بدنه بلغم كثير وعدم الغذاء
عطفت الطبيعة عليه وطبخته وانضجته وصيرته دما وغذت به الاعضاء واكتفت به عما سواه والطبيعة هى القوة
التى وكلها الله سبحانه بتدبير البدن وحفظه وصحته وحراسته مدة حياته واعلم انه قد يحتاج فى الندرة الى
اجبار المريض على الطعام والشراب وذلك فى الامراض التى يكون معها اختلاط فى العقل وعلى هذا فيكون الحديث من
العام المخصوص او من المطلق الذى قد دل على تقييده دليل ومعنى الحديث ان المريض قد يعيش بلا غذاء اياما لا يعيش
الصحيح فى مثلها وفى قوله صلى الله عليه وسلم فان الله يطعمهم ويسقيهم معنى لطيف زائد على ما ذكره الاطباء لا يعرفه الا من
له عناية باحكام القلوب والارواح وتاثيرها فى طبيعة البدن وانفعال الطبيعة عنها كما تنفعل هى كثيرا عن الطبيعة
ونحن نشير اليه اشارة فنقول النفس اذا حصل لها ما يشغلها من محبوب او مكروه او مخوف اشتغلت به عن طلب الغذاء
والشراب فلا تحس بجوع ولا عطش بل ولا حر ولا برد بل تشتغل به عن الاحساس المؤلم الشديد الالم فلا تحس به وما
من احد الا وقد وجد فى نفسه ذلك او شيئا منه واذا اشتغلت النفس بما دهمها وورد عليها لم تحس بالم الجوع
فان كان الوارد مفرحا قوى التفريح قام لها مقام الغذاء فشبعت به وانتعشت قواها وتضاعفت وجرت الدموية
فى الجسد حتى تظهر فى سطحه فيشرق وجهه وتظهر دمويته فان الفرح يوجب انبساط دم القلب فينبعث فى العروق فتمتلئ
به فلا تطلب الاعضاء حظها من الغذاء المعتاد لاشتغالها بما هو احب اليها والى الطبيعة منه والطبيعة اذا ظفرت
بما تحب آثرته على ما هو دونه واذا كان الوارد مؤلما او محزنا او مخوفا اشتغلت بمحاربته ومقاومته ومدافعته عن
طلب الغذاء فهى فى حال حربها فى شغل عن طلب الطعام والشراب فان ظفرت فى هذا الحرب انتعشت قواها واخلفت عليها نظير
ما فاتها من قوة الطعام والشراب وان كانت مغلوبة مقهورة انحطت قواها بحسب ما حصل لها من ذلك وان كانت
الحرب بينها وبين هذا العدو سجالا فالقوة تظهر تارة وتختفى اخرى وبالجملة فالحرب بينهما على مثال الحرب الخارج بين
العدوين المتقابلين والنصر للغالب والمغلوب اما قتيل واما جريح واما اسير فالمريض له مدد من الله تعالى يغذيه به
زائدا على ما ذكره الاطباء من تغذيته بالدم وهذا المدد بحسب ضعفه وانكساره وانطراحه بين يدى ربه عز وجل
فيحصل له من ذلك ما يوجب له قربا من ربه فان العبد اقرب ما يكون من ربه اذا انكسر قلبه ورحمة ربه
قريب منه فان كان وليا له حصل له من الاغذية القلبية ما يقوى به قوى طبيعته وتنتعش به قواه اعظم من قوتها
وانتعاشها بالاغذية البدنية وكلما قوى ايمانه وحبه لربه وانسه به وفرحه به وقوى يقينه بربه واشتد شوقه اليه

او شيء يجده في نفسه من هذه القوة ما لا يعبر عنه ولا يدركه وصف طبيب ولا يناله علمه ومن غلظ طبعه وكثفت نفسه عن شهود هذا والتصديق به فلينظر حال كثير من عشاق الصور الذين قد امتلأت قلوبهم بحب ما يعشقونه من صورة او جاه او مال او علم وقد شاهد الناس من هذا عجائب في انفسهم وفي غيرهم وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يواصل في الصيام الايام ذوات العدد وينهى اصحابه عن الوصال ويقول لست كهيئتكم اني اظل يطعمني ربي ويسقيني ومعلوم ان هذا الطعام والشراب ليس هو الطعام الذي ياكله الانسان بفمه والا لم يكن مواصلا ولم يتحقق الفرق بل لم يكن صائما فانه قال اظل يطعمني ربي ويسقيني وايضا فانه فرق بينه وبينهم في نفس الوصال وانه يقدر منه على ما لا يقدرون عليه فلو كان ياكل ويشرب بفمه لم يقل لست كهيئتكم وانما فهم هذا من الحديث من قل نصيبه من غذاء الارواح والقلوب وتاثيره في القوة وانعاشها واغتذائها به فوق تاثير الغذاء الجسماني والله الموفق

فصل في هديه صلى الله عليه وسلم في علاج العذرة وفي العلاج بالسعوط ثبت عنه في الصحيحين انه قال خير ما تداويتم به الحجامة والقسط البحري ولا تعذبوا صبيانكم بالغمز من العذرة وفي السنن والمسند من حديث جابر بن عبد الله قال دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم على عائشة وعندها صبي تسيل منخراه دما فقال ما هذا فقالوا به العذرة او وجع في راسه فقال ويلكن لا تقتلن اولادكن ايما امرأة اصاب ولدها عذرة او وجع في راسه فلتاخذ قسطا هنديا فلتحكه بماء ثم تسعطه اياه فامرت عائشة فصنع ذلك بالصبي فبرأ قال ابو عبيد عن ابي عبيدة العذرة تهيج في الحلق من الدم فاذا عولج منه قيل قد عذر به فهو معذور انتهى وقيل العذرة قرحة تخرج فيما بين الاذن و الحلق وتعرض للصبيان غالبا واما نفع السعوط منها بالقسط المحكوك فلان العذرة مادتها دم يغلب عليه البلغم لكن تولده في ابدان الصبيان اكثر وفي القسط تجفيف يشد اللهاة ويرفعها الى مكانها وقد يكون نفعه في هذا الداء بالخاصة وقد ينفع في الادواء الحارة والادوية الحارة بالذات تارة وبالعرض اخرى وقد ذكر صاحب القانون في معالجة سقوط اللهاة القسط مع الشب اليماني وبزر المرو والقسط البحري المذكور في الحديث فهو العود الهندي وهو الابيض منه وهو حلو وفيه منافع عديدة وكانوا يعالجون اولادهم بغمز اللهاة وبالعلاق وهو شيء يعلقونه على الصبيان فنهاهم النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك وارشدهم الى ما هو انفع للاطفال واسهل عليهم والسعوط ما يصب في الانف وقد يكون بادوية مفردة ومركبة تدق وتنخل وتعجن وتجفف ثم تحل عند الحاجة ويسعط به في انف الانسان وهو مستلق على ظهره وبين كتفيه ما يرفعهما لينخفض راسه فيتمكن السعوط من الوصول الى دماغه ويستخرج ما فيه من الداء بالعطاس وقد مدح النبي صلى الله عليه وسلم التداوي بالسعوط فيما يحتاج اليه فيه وذكر ابو داؤد في سننه ان النبي صلى الله عليه وسلم استعط

فصل في هديه صلى الله عليه وسلم في علاج المفؤد روى ابو داؤد في سننه من حديث مجاهد عن سعد قال مرضت مرضا فاتاني رسول الله صلى الله عليه وسلم يعودني فوضع يده بين ثديي حتى وجدت بردها على فؤادي وقال انك رجل مفؤد فات الحارث بن كلدة من ثقيف فانه رجل يتطيب فليأخذ سبع تمرات من عجوة المدينة فليجأهن بنواهن ثم ليلدك بهن المفؤد الذي اصيب فؤاده فهو يشتكيه كالمبطون الذي يشتكي

بطنه والدود ومايسقاه الانسان من احد جانبى الفم وفى التمر خاصية عجيبة لهذا الداء ولاسيما تمر المدينة ولا
سيما العجوة منه وفى كونها سبعا خاصية اخرى تدرك بالوحى وفى الصحيحين من حديث عامر بن سعد بن ابى وقاص
عن ابيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من تصبح سبع تمرات من تمر العالية لم يضره ذلك اليوم سم ولا سحر
وفى لفظ من اكل سبع تمرات مما بين لابتيها حين يصبح لم يضره سم حتى يمسى والتمر حار فى الثانية يابس فى الاولى
وقيل رطب فيها وقيل معتدل وهو غذاء فاضل حافظ للصحة لاسيما لمن اعتاد الغذاء به كاهل المدينة وغيرهم وهو
من افضل الاغذية فى البلاد الباردة والحارة التى حرارتها فى الدرجة الثانية وهو لهم انفع منه لاهل البلاد الباردة
لبرودة بواطن سكانها وحرارة بواطن سكان البلاد الباردة ولذلك يكثر اهل الحجاز واليمن والطائف وما يليهم من البلاد
المشابهة لها من الاغذية الحارة ما لا يتأتى لغيرهم كالتمر والعسل وشاهدناهم يضعون فى اطعمتهم من الفلفل والزنجبيل
فوق ما يضعه غيرهم نحو عشرة اضعاف او اكثر ويأكلون الزنجبيل كما ياكل غيرهم الحلوى ولقد شاهدت من يتنقل به
منهم كما يتنقل بالنقل ويوافقهم ذلك ولا يضرهم لبرودة اجوافهم وخروج الحرارة الى ظاهر الجسد كما تشاهد مياه
الابار تبرد فى الصيف وتسخن فى الشتاء وكذلك تنضج المعدة من الاغذية الغليظة فى الشتاء ما لا تنضجه فى الصيف واما
اهل المدينة فالتمر لهم يكاد ان يكون بمنزلة الحنطة لغيرهم وهو قوتهم ومادتهم وتمر العالية من اجود اصناف تمرهم فانه متين
الجسم لذيذ الطعم صادق الحلاوة والتمر يدخل فى الاغذية والادوية والفاكهة وهو يوافق اكثر الابدان مقو للحار
الغريزى ولا يتولد عنه من الفضلات الردية ما يتولد عن غيره من الاغذية والفاكهة بل يمنع لمن اعتاده من تعفن
الاخلاط وفسادها وهذا الحديث من الخطاب الذى اريد به الخاص كاهل المدينة ومن جاورهم ولا ريب ان للامكنة
اختصاصا ينفع كثير من الادوية فى ذلك المكان دون غيره فيكون الدواء الذى قد نبت فى هذا المكان نافعا من الداء ولا
يوجد فيه ذلك النفع اذا نبت فى مكان غيره لتاثير نفس التربة او الهواء او هما جميعا فان للارض خواص وطبائع يقارب
اختلافها اختلاف طبائع الانسان وكثير من النبات يكون فى بعض البلاد غذاء ماكولا وفى بعضها سما قاتلا ورب ادوية
لقوم اغذية لآخرين وادوية لقوم من امراض هى ادوية لآخرين فى امراض سواها وادوية لاهل بلد لا تناسب غيرهم ولا
تنفعهم واما خاصية السبع فانها قد وقعت قدرا وشرعا فخلق الله عز وجل السماوات سبعا والارضين سبعا والايام سبعا
والانسان كمل خلقه فى سبعة اطوار وشرع الله سبحانه لعباده الطواف سبعا والسعى بين الصفا والمروة سبعا ورمى
الجمار سبعا سبعا وتكبيرات العيدين سبعا فى الاولى وقال صلى الله عليه وسلم مروهم بالصلوة لسبع واذا صار للغلام
سبع سنين خير بين ابويه فى رواية وفى رواية اخرى ابوه احق به من امه وفى ثالثة امه احق به وامر النبى صلى الله
عليه وسلم فى مرضه ان يصب عليه من سبع قرب وسخر الله الريح على قوم عاد سبع ليال ودعا النبى صلى الله عليه
وسلم ان يعينه الله على قومه بسبع كسبع يوسف ومثل الله سبحانه ما يضاعف به صدقة المتصدق بحبة أَنْبَتَتْ
سَبْعَ سَنَابِلَ فِي كُلِّ سُنْبُلَةٍ مِائَةُ حَبَّةٍ والسنابل التى رآها صاحب يوسف سبعا والسنين التى زرعوها دابا
سبعا وتضاعف الصدقة الى سبع مائة ضعف الى اضعاف كثيرة ويدخل الجنة من هذه الامة بغير حساب

سبعون الفا فلا ريب ان لهذا العدد خاصية ليست لغيره والسبعة جمعت معاني العدد كله وخواصه فان العدد شفع ووتر والشفع اول وثان والوتر كذلك فهذه اربع مراتب شفع اول وثان ووتر اول وثان ولا تجتمع هذه المراتب في اقل من سبعة وهي عدد كامل جامع لمراتب العدد الاربعة اعني الشفع والوتر والاوائل والثواني ونعني بالوتر الاول الثلثة وبالثاني الخمسة وبالشفع الاول الاثنين وبالثاني الاربعة وللاطباء اعتناء عظيم بالسبعة ولاسيما في البحارين وقد قال بقراط كل شيء من هذا العالم فهو مقدر على سبعة اجزاء والنجوم سبعة والايام سبعة واسنان الناس سبعة اولها طفل الى سبع ثم صبي ثم مراهق ثم شاب ثم كهل ثم شيخ ثم هرم الى منتهى العمر والله تعالى اعلم بحكمته وشرعه وقدره في تخصيص هذا العدد هل هو لهذا المعنى او لغيره ونفع هذا العدد من هذا التمر من هذا البلد من هذه البقعة بعينها من السم والسحر بحيث تمنع اصابته من الخواص التي لو قالها بقراط وجالينوس وغيرهما من الاطباء لتلقاها عنهم الاطباء بالقبول والاذعان والانقياد مع ان القائل انما معه الحدس والتخمين والظن فمن كلامه كله يقين وقطع و برهان ووحي اولى ان يتلقى اقواله بالقبول والتسليم وترك الاعتراض وادوية السموم تارة تكون بالكيفية وتارة تكون بالخاصية كخواص كثير من الاحجار والجواهر واليواقيت والله اعلم

فصل ويجوز نفع التمر المذكور في بعض السموم فيكون الحديث من العام المخصوص ويجوز نفعه لخاصية تلك البلد وتلك التربة الخاصة من كل سم ولكن ههنا امر لابد من بيانه وهو ان من شرط انتفاع العليل بالدواء قبوله واعتقاد النفع به فتقبله الطبيعة فتستعين به على دفع العلة حتى ان كثيرا من المعالجات ينفع بالاعتقاد وحسن القبول وكمال التلقي وقد شاهد الناس من ذلك عجائب وهذا لان الطبيعة يشتد قبولها وتفرح النفس به فتنتعش القوة ويقوى سلطان الطبيعة وينبعث الحار الغريزي فيساعد على دفع المؤذي وبالعكس يكون كثير من الادوية نافعا لتلك العلة فيقطع عمله سوء اعتقاد العليل فيه وعدم اخذ الطبيعة له بالقبول فلا يجدي شيئا واعتبر هذا باعظم الادوية والاشفية وانفعها للقلوب والابدان والمعاش والمعاد في الدنيا والآخرة وهو القرآن الذي هو شفاء من كل داء كيف ينفع القلوب التي لا يعتقد فيه الشفاء والنفع بل لا يزيدها الا مرضا الى مرضها وليس لشفاء القلوب دواء قط انفع من القرآن فانه شفاؤها التام الكامل الذي لا يغادر فيها سقما الا ابرأه ويحفظ عليها صحتها المطلقة ويحميها الحمية التامة من كل موذ ومضر ومع هذا فاعراض اكثر القلوب عنه و عدم اعتقادها الجازم الذي لاريب فيه انه كذلك وعدم استعماله والعدول عنه الى الادوية التي ركبها بنو جنسها حال بينها وبين الشفاء به وغلبت العوائد واشتد الاعراض وتمكنت العلل والادواء المزمنة من القلوب وتربى المرض والاطباء على علاج بني جنسهم وما وضعه لهم شيوخهم ومن يعظمونه ويحسنون به ظنونهم فعظم المصاب واستحكم الداء و تركبت امراض وعلل اعيى عليهم علاجها وكلما عالجوها بتلك العلاجات الحادثة تفاقم امرها وقويت ولسان الحال ينادي عليهم

شعر ومن العجائب والعجائب جمة * قرب الشفاء وما اليه وصول * كالعيس في البيداء يقتلها الظما * والماء فوق ظهورها محمول *

فصل في هديه صلى الله عليه وسلم في دفع ضرر الاغذية والفاكهة واصلاحها بما يدفع ضررها ويقوى نفعها ثبت في الصحيحين من حديث عبد الله بن جعفر قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يأكل الرطب

بالقثاء والرطب حار رطب في الثانية يقوى المعدة الباردة ويوافقها ويزيد في الباه ولكنه سريع التعفن معطش معكر
للدم مصدع مولد للسدد ووجع المثانة ومضر بالاسنان والقثاء بارد رطب في الثانية مسكن للعطش منعش
للقوى بشمه لما فيه من العطرية مطفئ لحرارة المعدة الملتهبة واذا جفف بزره ودق واستحلب بالماء وشرب سكن
العطش وادر البول ونفع من وجع المثانة واذا دق ونخل ودلك به الاسنان جلاها واذا دق ورقه وعمل منه ضماد
مع الميفختج نفع من عضة الكلب الكلب وبالجملة فهذا حار وهذا بارد وفي كل منهما اصلاح الآخر وازالة لاكثر ضرره و
مقاومة كل كيفية بضدها ودفع سورتها بالاخرى وهذا اصل العلاج كله وهو اصل في حفظ الصحة بل علم الطب كله
يستفاد من هذا وفي استعمال ذلك وامثاله في الاغذية والادوية اصلاح لها وتعديل ودفع لما فيهما من الكيفيات المضرة
لما يقابلها وفي ذلك عون على صحة البدن وقوته وخصبه قالت عائشة رضي الله عنها سمنوني بكل شيء فلم اسمن فسمنوني
بالقثاء والرطب فسمنت وبالجملة فدفع ضرر البارد بالحار والحار بالبارد والرطب باليابس واليابس بالرطب وتعديل
احدهما بالآخر من ابلغ انواع العلاجات وحفظ الصحة ونظير هذا ما تقدم من امره بالسنا والسنوت وهو العسل الذي
فيه شيء من السمن يصلح به السنا ويعدله فصلوات الله وسلامه على من بعث بعمارة القلوب والابدان وبمصالح الدنيا
والآخرة **فصل** في هديه صلى الله عليه وسلم في الحمية الدواء كله شيئان حمية وحفظ صحة فاذا وقع التخليط احتيج
الى الاستفراغ الموافق وكذلك مدار الطب كله على هذه القواعد الثلث والحمية حميتان حمية عما يجلب المرض وحمية
عما يزيده فيقف على حاله فالاولى حمية الاصحاء والثانية حمية المرضى فان المريض اذا احتمى وقف مرضه عن التزايد
واخذت القوى في دفعه والاصل في الحمية قوله تعالى وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ فَلَمْ تَجِدُوا
مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فحمى المريض من استعمال الماء لانه يضره وفي سنن ابن ماجة وغيره عن ام المنذر بنت قيس
الانصارية قالت دخل علي رسول الله صلى الله عليه وسلم ومعه علي وعلي ناقه من مرض ولنا دوال معلقة فقام رسول
الله صلى الله عليه وسلم يأكل منها وقام علي يأكل منها فطفق رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لعلي انك ناقه حتى كف
قالت وصنعت شعيرا وسلقا فجئت به فقال النبي صلى الله عليه وسلم لعلي من هذا اصب فانه انفع لك وفي لفظ فقال
من هذا فاصب فانه اوفق لك وفي سنن ابن ماجة ايضا عن صهيب قال قدمت على النبي صلى الله عليه وسلم وبين
يديه خبز وتمر فقال ادن فكل فاخذت تمرا فاكلت فقال تاكل تمرا وبك رمد فقلت يا رسول الله امضغ من الناحية
الاخرى فتبسم رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي حديث محفوظ عنه صلى الله عليه وسلم ان الله اذا احب عبدا
حماه من الدنيا كما يحمي احدكم مريضه عن الطعام والشراب وفي لفظ ان الله يحمي عبده المؤمن من الدنيا واما الحديث
الدائر على السنة كثير من الناس الحمية راس الدواء والمعدة بيت الداء وعودوا كل جسم ما اعتاد فهذا الحديث انما يعتاد
هو من كلام الحارث بن كلدة طبيب العرب ولا يصح رفعه الى النبي صلى الله عليه وسلم قاله غير واحد من ايمة الحديث
ويذكر عن النبي صلى الله عليه وسلم ان بيت المعدة حوض البدن والعروق اليها واردة فاذا صحت المعدة صدرت
العروق بالصحة واذا سقمت المعدة صدرت العروق بالسقم وقال الحارث راس الطب الحمية والحمية عندهم للصحيح في

المضرة بمنزلة التخليط للمريض والناقه وانفع ما تكون الحمية للناقه من المرض فان طبيعته لم ترجع بعد الى قوتها والقوة
الهاضمة ضعيفة والطبيعة قابلة والاعضاء مستعدة فتخليطه يوجب انتكاسها وهو اصعب من ابتداء مرضه واعلم
ان فى منع النبى صلى الله عليه وسلم لعلى من الاكل من الدوالى وهو ناقه احسن التدبير فان الدوالى اقناء من الرطب تعلق
فى البيت للاكل بمنزلة عناقيد العنب والفاكهة تضر بالناقه من المرض لسرعة استحالتها وضعف الطبيعة عن دفعها
فانها بعد لم تتمكن قوتها وهى مشغولة تدفع آثار العلة وازالتها من البدن وفى الرطب خاصة نوع ثقل على المعدة فتشتغل
بمعالجته واصلاحه عما هى بصدده من ازالة بقية المرض وآثاره فاما ان تقف تلك البقية واما ان تتزايد فلما وضع
بين يديه السلق والشعير امره ان يصيب منه فانه من انفع الاغذية للناقه فان ما فى الشعير من التبريد والتغذية و
التلطيف والتليين وتقوية الطبيعة ما هو اصلح للناقه ولا سيما اذا طبخ باصول السلق فهذا من اوفق الغذاء لمن فى معدته
ضعف ولا يتولد منه من الاخلاط ما يخاف منه وقال زيد بن اسلم حمى عمر رض مريضا له حتى انه من شدة ما حماه كان
يمص النوى وبالجملة فالحمية من انفع الادوية قبل الداء فتمنع حصوله واذا حصل فتمنع تزايده وانتشاره **فصل** ومما
ينبغى ان يعلم ان كثيرا مما يحمى عنه العليل والناقه والصحيح اذا اشتدت الشهوة اليه ومالت اليه الطبيعة فتناول منه
الشئ اليسير الذى لا تعجز الطبيعة عن هضمه لم يضره تناوله بل ربما انتفع به فان الطبيعة والمعدة تتلقيانه بالقبول و
المحبة فيصلحان ما يخشى من ضرره وقد يكون انفع من تناول ما يكرهه الطبيعة وتدفعه من الدواء ولهذا اقر النبى
صلى الله عليه وسلم صهيبا وهو ارمد على تناول التمرات اليسيرة وعلم انه لا يضره ومن هذا ما يروى عن على انه دخل
على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو ارمد وبين يدى النبى صلى الله عليه وسلم تمر ياكله فقال يا على تشتهيه ورمى
اليه بتمرة ثم باخرى حتى رمى اليه سبعا ثم قال حسبك يا على ومن هذا ما رواه ابن ماجة فى سننه من حديث
عكرمة عن ابن عباس ان النبى صلى الله عليه وسلم عاد رجلا فقال له ما تشتهى قال اشتهى خبز بر وفى لفظ اشتهى
كعكا فقال النبى صلى الله عليه وسلم من كان عنده خبز بر فليبعث الى اخيه ثم قال اذا اشتهى مريض احدكم
شيئا فليطعمه ففى هذا الحديث سر طبى لطيف فان المريض اذا تناول ما تشتهيه عن جوع صادق طبيعى وكان فيه
ضرر ما كان انفع واقل ضررا مما لا يشتهيه وان كان نافعا فى نفسه فان صدق شهوته ومحبة الطبيعة له يدفع
ضرره وبغض الطبيعة وكراهتها للنافع قد يجلب لها منه ضررا وبالجملة فاللذيذ المشتهى تقبل الطبيعة عليه بعناية
فتهضمه على احمد الوجوه سيما عند انبعاث النفس اليه بصدق الشهوة وصحة القوة والله اعلم **فصل** فى هديه
صلى الله عليه وسلم فى علاج الرمد بالسكون والدعة وترك الحركة والحمية مما يهيج الرمد وقد تقدم ان النبى
صلى الله عليه وسلم حمى صهيبا من التمر وانكر عليه اكله وهو ارمد وحمى عليا من الرطب لما اصابه الرمد وذكر ابو نعيم
فى كتاب الطب النبوى انه صلى الله عليه وسلم كان اذا رمدت عين امرأة من نسائه لم ياتها حتى تبرأ عينها الرمد
ورم حار يعرض فى الطبقة الملتحمة من العين وهو بياضها الظاهر وسببه انصباب احد الاخلاط الاربعة او ريح حارة
تكثر كميتها فى الراس والبدن فينبعث منها قسط الى جوهر العين او ضربة تصيب العين فترسل الطبيعة اليها من الروح

والدم مقداراً كثيراً ورم بذلك شفاؤها مما عرض لها ولاجل ذلك يورم العضو المضروب والقياس يوجب ضده
واعلم انه كما يرتفع من الارض الى الجو بخاران احدهما حار يابس والآخر حار رطب فينعقدان سحابا متراكما ويمنعان
ابصارنا من ادراك السماء فكذلك يرتفع من قعر المعدة الى منتهاها مثل ذلك فيمنعان النظر الفكر ويتولد عنهما علل شتى
فان قويت الطبيعة على ذلك ودفعته الى الخياشيم احدث الزكام وان دفعته الى اللهاة والمنخرين احدث الخناق وان دفعته
الى الجنب احدث الشوصة وان دفعته الى الصدر احدث النزلة وان انحدر الى القلب احدث الخبطة وان دفعته الى
العين احدث رمدا وان انحدر الى الجوف احدث السيلان وان دفعته الى منازل الدماغ احدث النسيان وان ترطب
اوعية الدماغ منه وامتلأت به عروقه احدث النوم الشديد ولذلك كان النوم رطبا والسهر يابسا وان طلب البخار
النفوذ من الراس فلم يقدر عليه اعقبه الصداع والسهر وان مال البخار الى احد شقي الراس اعقبه الشقيقة وان ملك
قمة الراس ووسط الهامة اعقبه داء البيضة وان برد منه حجاب الدماغ او سخن او ترطب وهاجت منه ارياح احدث
العطاس وان اهاج الرطوبة البلغمية فيه حتى غلب الحار الغريزي احدث الاغماء والسكات وان اهاج المرة السوداء
حتى اظلم هواء الدماغ احدث الوسواس وان فاض ذلك الى مجاري العصب احدث الصرع الطبيعي وان ترطبت
مجامع عصب الراس وفاض ذلك في مجاريه اعقبه الفالج وان كان البخار من مرة صفراء ملتهبة محمية للدماغ احدث
البرسام وان شركه الصدر في ذلك كان سرسام فافهم هذا الفصل والمقصود ان اخلاط البدن والراس تكون متحركة هائجة
في حال الرمد والجماع مما يزيد حركتها وثورانها فانه حركة كلية للبدن والروح والطبيعة فاما البدن فيسخن بالحركة
لا محالة والنفس يشتد حركتها طلبا للذة واستكمالها والروح يتحرك تبعا لحركة النفس والبدن فان اول تعلق الروح
من البدن بالقلب ومنه ينشأ الروح وتنبث في الاعضاء واما حركة الطبيعة فلان ترسل ما يجب ارساله من المني
على المقدار الذي يجب ارساله وبالجملة فالجماع حركة كلية عامة يتحرك فيها البدن وقواه وطبيعته واخلاطه والروح
والنفس فكل حركة فهي مثيرة للاخلاط مرققة لها يوجب دفعها وسيلانها الى الاعضاء الضعيفة والعين في حال رمدها
اضعف ما يكون فاضر ما عليها حركة الجماع قال بقراط في كتاب الفصول وقد يدل ركوب السفن ان الحركة تثور
الابدان وهذا مع ان في الرمد منافع كثيرة منها ما يستدعيه من الحمية والاستفراغ وتنقية الراس والبدن
من فضلاتهما وعفوناتهما والكف عما يؤذي النفس والبدن من الغضب والهم والحزن والحركات العنيفة والاعمال
الشاقة وفي اثر سلفي لا تكرهوا الرمد فانه يقطع عرق العمى ومن اسباب علاجه ملازمة السكون والراحة وترك
مس العين والاشتغال بها فان اضداد ذلك يوجب انصباب المواد اليها وقد قال بعض السلف مثل اصحاب محمد مثل
العين ودواء العين ترك مسها وقد روي في حديث مرفوع الله اعلم به علاج الرمد تقطير الماء البارد في العين وهو
من اكبر الادوية للرمد الحار فان الماء دواء بارد يستعان به على طفي حرارة الرمد اذا كان حارا ولهذا قال عبد الله
ابن مسعود رضي الله عنه لامرأته زينب وقد اشتكت عينها لو فعلت كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم كان خيرا لك
واجدر ان تشفي تنضحين في عينك الماء ثم تقولين اذهب الباس رب الناس واشف انت الشافي لا شفاء الا شفاؤك

شفاء لا يغادر سقما وهذا مما تقدم مرارا أنه خاص ببعض البلاد وبعض أوجاع العين فلا يجعل كلام النبوة الجزئي الخاص كليا عاما ولا الكلي العام جزئيا خاصا فيقع من الخطاء وخلاف الصواب ما يقع والله أعلم

فصل في هديه صلى الله عليه وسلم في علاج الخدر الكلي الذي يجمد معه البدن ذكر أبو عبيد في غريب الحديث من حديث أبي عثمان النهدي أن قوما مروا بشجرة فأكلوا منها فكأنما مرت بهم ريح فأجمدتهم فقال النبي صلى الله عليه وسلم قرسوا الماء في الشنان وصبوا عليهم فيما بين الأذانين ثم قال أبو عبيد قرسوا يعني بردوا وقول الناس قد قرس البرد إنما هو من هذا بالسين ليس بالصاد والشنان الأسقية والقرب الخلقان يقال للسقاء شن وللقربة شنة وإنما ذكر الشنان دون الجدد لأنها أشد تبريدا للماء وقوله بين الأذانين يعني أذان الفجر والإقامة فسمى الإقامة أذانا انتهى كلامه قال بعض الأطباء وهذا العلاج من النبي صلى الله عليه وسلم من أفضل علاج هذا الداء إذا كان وقوعه بالحجاز وهي بلاد حارة يابسة والحار الغريزي ضعيف في بواطن سكانها وصب الماء البارد عليهم في الوقت المذكور وهو أبرد أوقات اليوم يوجب جمع الحار الغريزي المنتشر في البدن الحامل لجميع قواه فيقوى القوة الدافعة ويجتمع من أقطار البدن إلى باطنه الذي هو محل ذلك الداء ويستظهر بباقي القوى على دفع المرض المذكور فيدفعه بإذن الله عز وجل ولو أن بقراط أو جالينوس أو غيرهما وصف هذا الدواء لهذا الداء لخضعت له الأطباء وعجبوا من كمال معرفته

فصل في هديه صلى الله عليه وسلم في إصلاح الطعام الذي يقع فيه الذباب وإرشاده إلى دفع مضرات السموم بأضدادها في الصحيحين من حديث أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا وقع الذباب في إناء أحدكم فامقلوه فإن في أحد جناحيه داء وفي الآخر شفاء وفي سنن ابن ماجة عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أحد جناحي الذباب سم والآخر شفاء فإذا وقع في الطعام فامقلوه فإنه يقدم السم ويؤخر الشفاء هذا الحديث فيه أمران أمر فقهي وأمر طبي فأما الفقهي فهو دليل ظاهر الدلالة جدا على أن الذباب إذا مات في ماء أو مائع فإنه لا ينجسه وهذا قول جمهور العلماء ولا يعرف في السلف مخالف في ذلك ووجه الاستدلال به أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بمقله وهو غمسه في الطعام ومعلوم أنه يموت من ذلك ولا سيما إذا كان الطعام حارا فلو كان ينجسه لكان أمرا بإفساد الطعام وهو صلى الله عليه وسلم إنما أمر بإصلاحه ثم عدي هذا الحكم إلى كل ما لا نفس له سائلة كالنحلة والزنبور والعنكبوت وأشباه ذلك إذ الحكم يعم بعموم علته وينتفي لانتفاء سببه فلما كان سبب التنجيس هو الدم المحتقن في الحيوان بموته وكان ذلك مفقودا فيما لا دم له سائل انتفى الحكم بالتنجيس لانتفاء علته ثم قال من لم يحكم بنجاسة عظم الميتة إذا كان هذا ثابتا في الحيوان الكامل مع ما فيه من الرطوبات والفضلات وعدم الصلابة فثبوته في العظم الذي هو أبعد عن الرطوبات والفضلات واحتقان الدم أولى وهذا في غاية القوة فالمصير إليه أولى وأول من حفظ عنه في الإسلام أنه تكلم بهذه اللفظة فقال ما لا نفس له سائلة إبراهيم النخعي وعنه تلقاها الفقهاء والنفس في اللغة يعبر بها عن الدم يقال نفست المرأة بفتح النون إذا حاضت ونفست بضمها إذا ولدت وأما المعنى الطبي فقال أبو عبيد معنى امقلوه اغمسوه ليخرج الشفاء منه كما خرج الداء

يقال للرجلين هما متماقلان اذا تغاطا في الماء وأعلم ان في الذباب عندهم قوة سمية يدل عليها الورم والحكة العارضة عن لسعه وهي بمنزلة السلاح فاذا سقط فيما يؤذيه اتقاه بسلاحه وامر النبي صلى الله عليه وسلم ان يقابل تلك السمية بما اودعه الله سبحانه في جناحه الآخر من الشفاء فيغمس كله في الماء والطعام فيقابل المادة السمية المادة النافعة فيزول ضررها وهذا طب لا يهتدي اليه كبار الاطباء وائمتهم بل هو خارج من مشكوة النبوة ومع هذا و الطبيب العالم العارف الموفق يخضع لهذا العلاج ويقر لمن جاء به بانه اكمل الخلق على الاطلاق وانه مؤيد بوحي الٰهي خارج عن القوى البشرية وقد ذكر غير واحد من الاطباء ان لسع الزنبور والعقرب اذا دلك موضعه بالذباب نفع منه نفعا بينا وسكنه وما ذلك الا للمادة التي فيه من الشفاء واذا دلك به الورم الذي يخرج في شعر العين المسمى شعيرة بعد قطع رؤس الذباب ابرأه **فصل** في هديه صلى الله عليه وسلم في علاج البثرة ذكر ابن السني في كتابه عن بعض ازواج النبي صلى الله عليه وسلم قالت دخل علي رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد خرج في اصبعي بثرة فقال عندك ذريرة قلت نعم قال ضعيها عليها وقال قولي اللهم مصغر الكبير ومكبر الصغير صغر ما بي الذريرة دواء هندي يتخذ من قصب الذريرة وهي حارة يابسة تنفع من اورام المعدة والكبد والاستسقاء وتقوي القلب لطيبها وفي الصحيحين عن عائشة انها قالت طيبت رسول الله صلى الله عليه وسلم بيدي بذريرة في حجة الوداع للحل والاحرام والبثرة خراج صغير يكون عن مادة حارة يدفعها الطبيعة فيسترق مكانا من الجسد يخرج منه فهي محتاجة الى ما ينضجها ويخرجها والذريرة احد ما يفعل ذلك فان فيها انضاجا واخراجا مع طيب رائحتها مع ان فيها تبريد النارية التي في تلك المادة وكذلك قال صاحب القانون انه لا افضل لحرق النار من الذريرة بدهن الورد والخل **فصل** في هديه صلى الله عليه وسلم في علاج الاورام والخراجات التي تبرأ بالبط والبزل يذكر عن علي انه قال دخلت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم على رجل يعوده بظهره ورم فقالوا يا رسول الله هذه مدة قال بطوا عنه قال علي فما برحت حتى بطت والنبي صلى الله عليه وسلم شاهد ويذكر عن ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم امر طبيبا ان يبط بطن رجل اجوى البطن فقيل يا رسول الله هل ينفع الطب قال الذي انزل الداء انزل الشفاء فيما شاء الورم مادة في حجم العضو لفضل مادة غير طبيعية ينصب اليه ويوجد في اجناس الامراض كلها والمواد التي يكون منها من الاخلاط الاربعة والمائية والريح واذا اجتمع الورم سمي خراجا وكل ورم حار يؤل امره الى احد ثلثة اشياء اما تحلل واما جمع مدة واما استحالة الى الصلابة فان كانت القوة قوية استولت على مادة الورم وحللته وهي اصلح الحالات التي يؤل حال الورم اليها وان كانت دون ذلك انضجت المادة واحالتها مدة بيضاء و فتحت لها مكانا اسالتها منه وان نقصت عن ذلك احالت المادة مدة غير مستحكمة النضج وعجزت عن فتح مكان في العضو تدفعها منه فيخاف على العضو الفساد بطول لبثها فيه فيحتاج حينئذ الى اعانة الطبيب بالبط او غيره لاخراج تلك المادة الردية المفسدة للعضو وفي البط فائدتان احدهما اخراج المادة الردية المفسدة والثانية منع اجتماع مادة اخرى اليها تقويها واما قوله في الحديث الثاني انه امر طبيبا ان يبط بطن رجل اجوى البطن فالجوى يقال على معان منها الماء المنتن الذي يكون في البطن يحدث عنه الاستسقاء وقد اختلف الاطباء في بزله لخروج هذه المادة فمنعته طائفة منهم لخطره

وبعد السلامة معه وجوزته طائفة اخرى وقالت لا علاج له سواه وهذا عندهم انما هو في الاستسقاء الزقي فانه كما تقدم ثلثة انواع طبلي وهو الذي ينتفخ معه البطن بمادة ريحية اذا ضربت عليه سمع له صوت كصوت الطبل ولحمي وهو الذي يربو معه لحم جميع البدن بمادة بلغمية تفشو مع الدم في الاعضاء وهو اصعب من الاول وزقي وهو الذي يجتمع معه في البطن الاسفل مادة ردية يسمع لها عند الحركة خضخضة كخضخضة الماء في الزق وهو اردى انواعه عند الاكثرين من الاطباء وقالت طائفة اردى انواعه اللحمي لعموم الآفة به ومن جملة علاج الزقي اخراج ذلك الماء بالبزل ويكون ذلك بمنزلة فصد العروق لاخراج الدم الفاسد لكنه خطر كما تقدم وان ثبت هذا الحديث فهو دليل على جواز بزله والله اعلم

فصل في هديه صلى الله عليه وسلم في علاج المرضى بتطييب نفوسهم وتقوية قلوبهم روى ابن ماجة في سننه من حديث ابي سعيد الخدري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا دخلتم على المريض فنفسوا له في الاجل فان ذلك لا يرد شيئا وهو تطييب نفس المريض في هذا الحديث نوع شريف من اشرف انواع العلاج وهو الارشاد الى ما يطيب نفس العليل من الكلام الذي يقوى به الطبيعة وتنتعش به القوة وينبعث به الحار الغريزي فيتساعد على دفع العلة او تخفيفها الذي هو غاية تاثير الطبيب وتفريح نفس المريض وتطييب قلبه وادخال ما يسره عليه تاثير عجيب في شفاء علته وخفتها فان الارواح والقوى تقوى بذلك فيتساعد الطبيعة على دفع المؤذي وقد شاهد الناس كثيرا من المرضى تنتعش قواه بعيادة من يحبونه ويعظمونه ورويتهم لهم ولطفهم بهم ومكالمتهم اياهم وهذا احد فوائد عيادة المرضى التي يتعلق بهم فان فيها اربعة انواع من الفوائد نوع يرجع الى المريض ونوع يعود على العائد ونوع يعود على اهل المريض ونوع يعود على العامة وقد تقدم في هديه صلى الله عليه وسلم انه كان يسأل المريض عن شكواه وكيف يجده ويساله عما يشتهيه ويضع يده على جبهته وربما وضعها بين ثدييه ويدعو له ويصف له ما ينفعه في علته وربما توضى وصب على المريض من وضوئه وربما كان يقول للمريض لا باس عليك طهور ان شاء الله وهذا من كمال اللطف وحسن العلاج والتدبير

فصل في هديه صلى الله عليه وسلم في علاج الابدان بما اعتادته من الادوية والاغذية دون ما لم تعتده هذا اصل عظيم من اصول العلاج وانفع شئ فيه واذا اخطأه الطبيب ضر المريض من حيث يظن انه ينفعه ولا يعدل عنه الى ما يجده من الادوية في كتب الطب الا طبيب جاهل فان ملايمة الادوية والاغذية للابدان بحسب استعدادها وقبولها وهؤلاء اهل البوادي والاكارون وغيرهم لا ينجع فيهم شراب النيلوفر والورد الطري ولا المعالي ولا يوثر في طباعهم شيئا بل عامة ادوية اهل الحضر واهل الرفاهة لا تجدي عليهم والتجربة شاهدة بذلك ومن تامل ما ذكرناه من العلاج النبوي رأه كله موافقا لعادة العليل وأرضه وما نشأ عليه فهذا اصل عظيم من اصول العلاج يجب الاعتناء به وقد صرح به افاضل اهل الطب حتى قال طبيب العرب بل اطبهم الحارث بن كلدة وكان فيهم كابقراط في قومه الحمية رأس الدواء والمعدة بيت الداء وعود وا كل بدن ما اعتاد وفي لفظ عنه الازم دواء والازم الامساك عن الاكل يعني به الجوع وهو من اكبر الادوية في شفاء الامراض الامتلائية كلها بحيث انه افضل في علاجها من المستفرغات اذا لم يخف من كثرة الامتلاء وهيجان الاخلاط وحدتها وغليانها وقوله المعدة بيت الداء المعدة عضو

عصبي مجوف كالقرعة في شكله مركب من ثلث طبقات مؤلفة من شظايا دقيقة عصبية تسمى الليف ويحيط بها لحم وليف احدى الطبقات بالطول والاخرى بالعرض والثالثة بالوراب وفم المعدة اكثر عصبا وقعرها اكثر لحما وفي باطنها خمل وهي محصورة في وسط البطن واميل الى الجانب الايمن قليلا خلقت على هذه الصفة لحكمة لطيفة من الخالق الحكيم سبحانه وهي بيت الداء اذ كانت محلا للهضم الاول وفيها ينضج الغذاء وينحدر منها بعد ذلك الى الكبد والامعاء ويتخلف منه فيها فضلات عجزت القوة الهاضمة عن تمام هضمها اما لكثرة الغذاء او لرداءته او لسوء ترتيب في استعماله او لمجموع ذلك وهذه الاشياء بعضها مما لا يتخلص الانسان منها غالبا فيكون المعدة بيت الداء لذلك وكانه يشير بذلك الى الحث على تقليل الغذاء ومنع النفس عن اتباع الشهوات والتحرز عن الفضلات واما العادة فلانها كالطبيعة للانسان ولذلك يقال العادة طبع ثان وهي قوة عظيمة في البدن حتى ان امرًا واحدا اذا قيس الى ابدان مختلفة العادات كان مختلف النسبة اليها وان كانت تلك الابدان متفقة في الوجوه الأُخر مثال ذلك ابدان ثلثة حارة المزاج في سن الشباب **احدها** عود تناول الاشياء الحارة **والثاني** عود تناول الاشياء الباردة **والثالث** عود تناول الاشياء المتوسطة فان الاول متى تناول عسلا لم يضر به والثاني متى تناوله اضر به والثالث يضر به قليلا فالعادة ركن عظيم في حفظ الصحة ومعالجة الامراض ولذلك جاء العلاج النبوي باجراء كل بدن على عادته في استعمال الاغذية والادوية وغير ذلك

فصل في هديه صلى الله عليه وسلم في تغذية المريض بالطف ما اعتاده من الاغذية في الصحيحين من حديث عروة عن عايشة انها كانت اذا مات الميت من اهلها اجتمع لذلك النساء ثم يفرقن الى اهلهن امرت ببرمة تلبينة فطبخت وصنعت ثريدا ثم صبت التلبينة عليه ثم قالت كلوا منها فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول التلبينة مجمة لفواد المريض يذهب ببعض الحزن وفي السنن من حديث عايشة انها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عليكم بالبغيض النافع التلبين قالت وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اشتكى احد من اهله لم يزل البرمة على النار حتى ينتهي احد طرفيه يعني يبرأ او يموت وعنها كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قيل له ان فلانا وجع لا يطعم الطعام قال عليكم بالتلبينة فحسوه اياها ويقول والذي نفسي بيده انها تغسل بطن احدكم كما تغسل احداكن وجهها من الوسخ التلبين هو الحساء الرقيق الذي هو في قوام اللبن ومنه اشتق اسمه قال الهروي سميت تلبينة لشبهها باللبن لبياضها ورقتها وهذا الغذاء هو النافع للعليل وهو الرقيق النضيج لا الغليظ النيء واذا شئت ان تعرف فضل التلبينة فاعرف فضل ماء الشعير بل هي ماء الشعير لهم فانها حساء متخذ من ماء الشعير بنخالته والفرق بينها وبين ماء الشعير انه يطبخ صحاحا والتلبينة يطبخ منه مطحونا وهي انفع منه لخروج خاصية الشعير بالطحن وقد تقدم ان للعادات تاثيرا في الانتفاع بالادوية والاغذية وكانت عادة القوم ان يتخذوا ماء الشعير منه مطحونا لا صحاحا وهو اكثر تغذية واقوى فعلا واعظم جلاء وانما اتخذه اطباء المدن منه صحاحا ليكون ارق والطف فلا يثقل على طبيعة المريض وهذا بحسب طبائع اهل المدن ورخاوتها وثقل ماء الشعير المطحون عليها والمقصود ان ماء الشعير مطبوخا صحاحا ينفذ سريعا ويجلو جلاء ظاهرا ويغذي غذاء لطيفا واذا شرب حارا كان جلاؤه اقوى ونفوذه اسرع وانماؤه للحرارة الغريزية اكثر

وتلميسه لسطوح المعدة او فق وقوله صلى الله عليه وسلم فيها مجمة لفؤاد المريض يروى بوجهين بفتح الميم والجيم وبضم الميم وكسر الجيم والاول اشهر ومعناه انها مريحة له اى تريحه وتسكنه من الاجمام وهو الراحة وقوله ويذهب ببعض الحزن هذا والله اعلم لان الغم والحزن يبردان المزاج ويضعفان الحرارة الغريزية لميل الروح الحامل لها الى جهة القلب الذى هو منشؤها وهذا الحساء يقوى الحرارة الغريزية بزيادته فى مادتها فتزيل اكثر ما عرض له من الغم والحزن وقد يقال وهو اقرب انها تذهب ببعض الحزن بخاصية فيها من جنس خواص الاغذية المفرحة فان من الاغذية ما يفرح بالخاصية والله اعلم وقد يقال ان قوى الحزين تضعف باستيلاء اليبس على اعضائه وعلى معدته خاصة لتقليل الغذاء وهذا الحساء يرطبها ويقويها ويغذيها ويفعل مثل ذلك بفؤاد المريض لكن المريض كثيرا ما يجتمع فى معدته خلط مرارى او بلغمى او صديدى وهذا الحساء يجلو ذلك عن المعدة ويسروه ويحدره ويميعه ويعدل كيفيته ويكسر سورته فيريحها ولاسيما لمن عادته الاغتذاء بخبز الشعير وهى عادة اهل المدينة اذ ذاك وكان هو غالب قوتهم وكانت الحنطة عزيزة عندهم والله اعلم

فصل فى هديه صلى الله عليه وسلم فى علاج السم الذى اصابه بخيبر من اليهود ذكر عبد الرزاق عن معمر عن الزهرى عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك ان امرأة يهودية اهدت الى النبى صلى الله عليه وسلم شاة مصلية بخيبر فقال ما هذه قالت هدية وحذرت ان يقول من الصدقة فلا يأكل منها فاكل النبى صلى الله عليه وسلم واكل الصحابة ثم قال امسكوا ثم قال للمرأة هل سممت هذه الشاة قالت من اخبرك بهذا قال هذا العظم لساقها وهو فى يده قالت نعم قال لم قالت اردت ان كنت كاذبا ان يستريح منك الناس وان كنت نبيا لم يضرك قال فاحتجم النبى صلى الله عليه وسلم ثلثة على الكاهل وامر اصحابه ان يحتجموا فاحتجموا فمات بعضهم وفى طريق اخرى واحتجم رسول الله صلى الله عليه وسلم على كاهله من اجل الذى اكل من الشاة حجمه ابو هند بالقرن والشفرة وهو مولى لبنى بياضة من الانصار وبقى بعد ذلك ثلث سنين حتى كان وجعه الذى توفى فيه فقال ما زلت اجد من الاكلة التى اكلت من الشاة يوم خيبر حتى كان هذا اوان انقطاع الابهر منى فتوفى رسول الله صلى الله عليه وسلم شهيدا قاله موسى بن عقبة معالجة السم يكون بالاستفراغات وبالادوية التى تعارض فعل السم وتبطله اما بكيفياتها واما بخواصها فمن عدم الدواء فليبادر الى الاستفراغ الكلى وانفعه الحجامة لاسيما اذا كان البلد حارا والزمان حارا فان القوة السمية تسرى فى الدم فتنبعث فى العروق والمجارى حتى تصل الى القلب فيكون الهلاك فالدم هو المنفذ الموصل للسم الى القلب والاعضاء فاذا بادر المسموم واخرج الدم خرجت معه تلك الكيفية السمية التى خالطته فان كان استفراغا تاما لم يضره السم بل اما ان يذهب واما ان يضعف فتقوى عليه الطبيعة فتبطل فعله او تضعفه ولما احتجم النبى صلى الله عليه وسلم احتجم فى الكاهل وهو اقرب المواضع التى يمكن فيها الحجامة الى القلب فخرجت المادة السمية مع الدم لا خروجا كليا بل بقى اثرها مع ضعفه لما يريد الله سبحانه من تكميل مراتب الفضل كلها له فلما اراد الله اكرامه بالشهادة ظهر تاثير ذلك الاثر الكامن من السم ليقضى الله امرا كان مفعولا وظهر سر قوله تعالى لاعدائه من اليهود اَفَكُلَّمَا جَآءَكُمْ رَسُوْلٌۢ بِمَا لَا تَهْوٰۤى اَنْفُسُكُمُ اسْتَكْبَرْتُمْ فَفَرِيْقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيْقًا تَقْتُلُوْنَ فجاء بلفظ كذبتم بالماضى الذى قد وقع منه وتحقق وجاء بلفظ تقتلون بالمستقبل الذى يتوقعونه

وينتظرونه والله اعلم **فصل** في هديه صلى الله عليه وسلم في علاج السحر الذي سحرته اليهودية قد انكر هذا طائفة من الناس وقالوا لا يجوز هذا عليه وظنوه نقصا وعيبا وليس الامر كما زعموا بل هو من جنس ما كان يعتريه صلى الله عليه وسلم من الاسقام والاوجاع وهو مرض من الامراض واصابته به كاصابته بالسم لا فرق بينهما وقد ثبت في الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها انها قالت سحر رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى ان كان ليخيل اليه انه يأتي نساءه ولم يأتهن وذلك اشد ما يكون من السحر قال القاضي عياض والسحر مرض من الامراض وعارض من العلل يجوز عليه صلى الله عليه وسلم كانواع الامراض مما لا ينكر ولا يقدح في نبوته واما كونه يخيل اليه انه فعل الشئ ولم يفعله فليس في هذا ما يدخل عليه داخلة في شئ من صدقه لقيام الدليل والاجماع على عصمته من هذا وانما هذا فيما يجوز طروه عليه في امر دنياه التي لم يبعث لسببها ولا فضل من اجلها وهو فيها عرضة للآفات كسائر البشر فغير بعيد ان يخيل اليه من امورها ما لا حقيقة له ثم ينجلي عنه كما كان والمقصود ذكر هديه في علاج هذا المرض وقد روي عنه فيه نوعان **احدهما** وهو ابلغهما استخراجه وتبطيله كما صح عنه صلى الله عليه وسلم انه سأل ربه سبحانه عن ذلك فدل عليه فاستخرجه من بئر فكان في مشط ومشاطة وجف طلعة ذكر فلما استخرجه ذهب ما به حتى كانما انشط من عقال فهذا من ابلغ ما يعالج به المطبوب وهذا بمنزلة ازالة المادة الخبيثة وقلعها من الجسد بالاستفراغ **والنوع الثاني** الاستفراغ في المحل الذي يصل اليه اذى السحر فان للسحر تاثيرا في الطبيعة وهيجان اخلاطها وتشويش مزاجها فاذا ظهر اثره في عضو وامكن استفراغ المادة الردية من ذلك العضو نفع جدا وقد ذكر ابو عبيد في كتاب غريب الحديث له باسناده عن عبد الرحمن بن ابي ليلى ان النبي صلى الله عليه وسلم احتجم على راسه بقرن حين طب قال ابو عبيدة معنى طب اي سحر وقد اشكل هذا على من قل علمه وقال ما للحجامة والسحر وما الرابطة بين هذا الداء وهذا الدواء ولو وجد هذا القائل ابقراط وابن سينا وغيرهما قد نص على هذا العلاج لتلقاه بالقبول والتسليم وقال قد نص عليه من لا نشك في معرفته وفضله فاعلم ان مادة السحر الذي اصيب به صلى الله عليه وسلم انتهت الى راسه الى احدى قواه التي فيه بحيث كان يخيل اليه انه يفعل الشئ ولم يفعله وهذا تصرف من الساحر في الطبيعة والمادة الدموية بحيث غلبت تلك المادة على البطن المقدم منه فغيرت مزاجه عن طبيعته الاصلية والسحر هو مركب من تاثيرات الارواح الخبيثة وانفعال القوى الطبيعية عنه وهو سحر التمريجات وهو اشد ما يكون من السحر ولاسيما في الموضع الذي انتهى السحر اليه واستعمال الحجامة على ذلك المكان الذي تضررت افعاله بالسحر من انفع المعالجة اذا استعملت على القانون الذي ينبغي قال ابقراط الاشياء التي ينبغي ان تستفرغ يجب ان تستفرغ من المواضع التي هي اليها اميل بالاشياء التي تصلح لاستفراغها وقالت طائفة من الناس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لما اصيب بهذا الداء وكان يخيل اليه انه يفعل الشئ ولم يفعله ظن ان ذلك عن مادة دموية او غيرها مالت الى جهة الدماغ وغلبت على البطن المقدم منه فازالت مزاجه عن الحالة الطبيعية له وكان استعمال الحجامة اذ ذاك من ابلغ الادوية وانفع المعالجة فاحتجم وكان ذلك قبل ان يوحى الله اليه ان ذلك من السحر فلما جاءه الوحي من الله تعالى واخبره انه قد سحر عدل الى

العلاج الحقیقی وهو استخراج السحر وابطاله فسال الله سبحانه فدله علی مکانه فاستخرجه فقام کانما نشط من عقال وکان غایة هذا السحر فیه انما هو فی جسده وظاهر جوارحه لا علی عقله وقلبه ولذلك لم یکن یعتقد صحة مایمیل الیه من اتیانه النساء بل یعلم انه خیال لا حقیقة له ومثل هذا قد یحدث من بعض الامراض والله اعلم **فصل** ومن انفع علاج السحر الادویة الالهیة بل هی ادویته النافعة بالذات فانه من تاثیرات الارواح الخبیثة السفلیة ودفع تاثیرها یکون بما یعارضها ویقاومها من الاذکار والدعوات التی یبطل فعلها وتاثیرها وکلما کانت اقوی واشد کانت ابلغ فی النشرة وذلك بمنزلة التقاء جیشین مع کل واحد منهما عدته وسلاحه فایهما غلب الاخر قهره وکان الحکم له فالقلب اذا کان ممتلیا من الله مغمورا بذکره وله من التوجهات والدعوات والاذکار والتعوذات ورد لا یخل به یطابق فیه قلبه لسانه کان هذا من اعظم الاسباب التی تمنع اصابة السحر له ومن اعظم العلاجات له بعد مایصیبه وعند السحرة ان سحرهم انما یتم تاثیره فی القلوب الضعیفة المنفعلة والنفوس الشهوانیة التی هی معلقة بالسفلیات ولهذا غالب مایؤثر فی النساء والصبیان والجهال واهل البوادی ومن ضعف حظه من الدین والتوکل والتوحید ومن لا نصیب له من الاوراد الالهیة والدعوات والتعوذات النبویة وبالجملة فسلطان تاثیره فی القلوب الضعیفة المنفعلة التی یکون میلها الی السفلیات قالوا والمسحور هو الذی یعین علی نفسه فانا نجد قلبه متعلقا بشئ کثیر الالتفات الیه فیتسلط علی قلبه بما فیه من المیل والالتفات والارواح الخبیثة انما تتسلط علی ارواح تلقاها مستعدة لتسلطها علیها بمیلها الی ما یناسب تلك الارواح الخبیثة وبفراغها من القوة الالهیة وعدم اخذها للعدة التی یحاربها بها فیجدها فارغة لا عدة معها وفیها میل الی ما یناسبها فتتسلط علیها ویتمکن تاثیرها فیها بالسحر وغیره والله اعلم

فصل فی هدیه صلی الله علیه وسلم فی الاستفراغ بالقئ روی الترمذی فی جامعه عن معدان بن ابی طلحة عن ابی الدرداء ان النبی صلی الله علیه وسلم قاء فتوضأ فلقیت ثوبان فی مسجد دمشق فذکرت له ذلك فقال صدق انا صببت له وضوءه قال الترمذی وهذا اصح شئ فی الباب القئ احد الاستفراغات الخمسة التی هی اصول الاستفراغ وهی الاسهال والقئ واخراج الدم وخروج الابخرة والعروق وقد جاءت بها السنة واما الاسهال فقد مر فی حدیث خیر ما تداویتم به المشی وفی حدیث السنا واما اخراج الدم فقد تقدم فی احادیث الحجامة واما استفراغ الابخرة فنذکره عقیب هذا الفصل ان شاء الله واما الاستفراغ بالعرق فلا یکون غالبا بالقصد بل بدفع الطبیعة له الی ظاهر الجسد فتصادف المسام مفتحة فیخرج منها والقئ استفراغ من اعلی المعدة والحقنة من اسفلها والدواء من اعلاها واسفلها والقئ نوعان نوع بالغلبة والهیجان ونوع بالاستدعاء والطلب فاما الاول فلا یسوغ حبسه ودفعه الا اذا افرط وخیف منه التلف فیقطع بالاشیاء التی تمسکه واما الثانی فانفعه عند الحاجة اذا روعی زمانه وشروطه التی تذکر واسباب القئ عشرة **احدها** غلبة المرة الصفراء وطفوها علی راس المعدة فیطلب الصعود **الثانی** من غلبة بلغم لزج قد تحرك فی المعدة واحتاج الی الخروج **الثالث** ان یکون من ضعف المعدة فی ذاتها فلا یهضم الطعام فیقذفه الی جهة فوق **الرابع** ان یخالطها خلط ردی ینصب الیها فیسئ هضمها ویضعف فعلها **الخامس** ان یکون

من زیادۃ الماکول او المشروب علی القدر الذی تحتمله المعدۃ فتعجز عن امساکه فتطلب دفعه وقذفه **السادس** ان یکون من عدم موافقة الماکول والمشروب لها وکراهتها له فتطلب دفعه وقذفه **السابع** ان یحصل فیهما ما یثور الطعام بکیفیته وطبیعته فتقذف به **الثامن** القرف وهو موجب غثیان النفس وتهوعها **التاسع** من الاعراض النفسانية کالهم الشدید والغم والحزن وغلبة اشتغال الطبیعة والقوی الطبیعیة به واهتمامها بوروده عن تدبیر البدن واصلاح الغذاء وانضاجه وهضمه فیقذفه المعدۃ وقد یکون لاجل تحرك الاخلاط عند تخبط النفس فان کل واحد من النفس والبدن ینفعل عن صاحبه ویوثر کیفیته فی کیفیته **العاشر** نقل الطبیعة بان یری من یتقیأ فیغلبه هو القیء من غیر استدعاء فان الطبیعة نقاله واخبرنی بعض حذاق الاطباء قال کان لی ابن اخت حذق فی الکحل فجلس کحالا فکان اذا فتح عین الرجل ورای الرمد وکحله رمد هو وتکرر ذلك منه فترك الجلوس قلت له فما سبب ذلك قال نقل الطبیعة فانها نقالة قال واعرف اخر کان رای خراجا فی موضع من جسم رجل یحکه فحك هو ذلك الموضع فخرجت فیه خراجة قلت وکل هذا لابد فیه من استعداد الطبیعة ویکون المادۃ ساکنة فیها غیر متحرکة فیتحرك بسبب من هذه الاسباب فهذه اسباب لتحرك المادۃ لا انها هی الموجبة لهذا العارض **فصل** ولما کانت الاخلاط فی البلاد الحارۃ والازمنة الحارۃ یرق وینجذب الی فوق کان القیء فیها انفع ولما کانت فی الازمنة الباردۃ والبلاد الباردۃ تغلظ ویصعب جذبها الی فوق کان استفراغها بالاسهال انفع وازالة الاخلاط ودفعها یکون بالجذب والاستفراغ والجذب یکون من ابعد الطرق والاستفراغ من اقربها والفرق بینهما ان المادۃ اذا کانت عاملة فی الانصباب او الترقی لم یستقر بعد فهی محتاجة الی الجذب فان کانت متصاعدۃ جذبت من اسفل وان کانت منصبة جذبت من فوق واما اذا استقرت فی موضعها استفرغت من اقرب الطرق الیها فمتی اضرت المادۃ بالاعضاء العلیا اجتذبت من اسفل ومتی اضرت بالاعضاء السفلی اجتذبت من فوق ومتی استقرت استفرغت من اقرب مکان الیها ولهذا احتجم النبی صلی الله علیه وسلم علی کاهله تارۃ وفی راسه اخری وعلی ظهر قدمه تارۃ فکان یستفرغ مادۃ الدم الموذی من اقرب مکان الیه والله اعلم **فصل** والقیء ینقی المعدۃ ویقویها ویحد البصر ویزیل ثقل الراس وینفع قروح الکلی والمثانة والامراض المزمنة کالجذام والاستسقاء والفالج والرعشة وینفع الیرقان وینبغی ان یستعمله الصحیح فی الشهر مرتین متوالیتین من غیر حفظ دور لیتدارك الثانی ما قصر عنه الاول وینقی الفضلات التی انصبت بسببه والاکثار منه یضر المعدۃ ویجعلها قابلة للفضول ویضر بالاسنان والبصر والسمع وربما صدع عرقا ویجب ان یجتنبه من له ورم فی الحلق او ضعف فی الصدر او دقیق الرقبة او مستعد لنفث الدم او عسر الاجابة له واما ما یفعله کثیر ممن نسی لتدبیره وهو ان یمتلی من الطعام ثم یقذفه ففیه آفات عدیدۃ منها انه یعجل الهرم ویوقع فی امراض ردیة ویجعل القیء له عادۃ والقیء مع الیبوسة وضعف الاحشاء وهزال المراق وضعف المستقی خطر واحمد اوقاته الصیف والربیع دون الشتاء والخریف وینبغی عند القیء ان یعصب العینین ویقمط البطن ویغسل الوجه بماء بارد عند الفراغ وان یشرب عقیبه شراب التفاح مع یسیر من مصطکی وماء ورد ینفعه نفعا بینا والقیء یستفرغ من اعلی المعدۃ ویجذب من اسفل والاسهال بالعکس قال ابقراط

ﻭﻳﻨﺒﻐﻲ ﺍﻥ ﻳﻜﻮﻥ ﺍﻻﺳﺘﻔﺮﺍﻍ ﻓﻲ ﺍﻟﺼﻴﻒ ﻣﻦ ﻓﻮﻕ ﺃﻛﺜﺮ ﻣﻦ ﺍﻻﺳﺘﻔﺮﺍﻍ ﺑﺎﻟﺪﻭﺍﺀ ﻭﻓﻲ ﺍﻟﺸﺘﺎﺀ ﻣﻦ ﺍﺳﻔﻞ **ﻓﺼﻞ** ﻓﻲ ﻫﺪﻳﻪ ﺻﻠﻰ ﺍﻟﻠﻪ ﻋﻠﻴﻪ ﻭﺳﻠﻢ ﻓﻲ ﺍﻻﺭﺷﺎﺩ ﺍﻟﻰ ﻣﻌﺎﻟﺠﺔ ﺍﺣﺬﻕ ﺍﻟﻄﺒﻴﺒﻴﻦ ﺫﻛﺮ ﻣﺎﻟﻚ ﻓﻲ ﻣﻮﻃﺌﻪ ﻋﻦ ﺯﻳﺪ ﺑﻦ ﺍﺳﻠﻢ ﺍﻥ ﺭﺟﻼ ﻓﻲ ﺯﻣﻦ ﺭﺳﻮﻝ ﺍﻟﻠﻪ ﺻﻠﻰ ﺍﻟﻠﻪ ﻋﻠﻴﻪ ﻭﺳﻠﻢ ﺧﺮﺝ ﻓﺎﺣﺘﻘﻦ ﺍﻟﺪﻡ ﻭﺍﻥ ﺍﻟﺮﺟﻞ ﺩﻋﺎ ﺭﺟﻠﻴﻦ ﻣﻦ ﺑﻨﻲ ﺍﻧﻤﺎﺭ ﻓﻨﻈﺮﺍ ﺍﻟﻴﻪ ﻓﺰﻋﻤﺎ ﺍﻥ ﺭﺳﻮﻝ ﺍﻟﻠﻪ ﺻﻠﻰ ﺍﻟﻠﻪ ﻋﻠﻴﻪ ﻭﺳﻠﻢ ﻗﺎﻝ ﻟﻬﻤﺎ ﺍﻳﻜﻤﺎ ﺍﻃﺐ ﻓﻘﺎﻝ ﺍﻭ ﻓﻲ ﺍﻟﻄﺐ ﺧﻴﺮ ﻳﺎ ﺭﺳﻮﻝ ﺍﻟﻠﻪ ﻓﻘﺎﻝ ﺍﻧﺰﻝ ﺍﻟﺪﻭﺍﺀ ﺍﻟﺬﻱ ﺍﻧﺰﻝ ﺍﻟﺪﺍﺀ ﻓﻔﻲ ﻫﺬﺍ ﺍﻟﺤﺪﻳﺚ ﺍﻧﻪ ﻳﻨﺒﻐﻲ ﺍﻻﺳﺘﻌﺎﻧﺔ ﻓﻲ ﻛﻞ ﻋﻠﻢ ﻭﺻﻨﺎﻋﺔ ﺑﺎﺣﺬﻕ ﻣﻦ ﻓﻴﻬﺎ ﻓﺎﻻﺣﺬﻕ ﻓﺎﻧﻪ ﺍﻟﻰ ﺍﻻﺻﺎﺑﺔ ﺍﻗﺮﺏ ﻭﻫﻜﺬﺍ ﻳﺠﺐ ﻋﻠﻰ ﺍﻟﻤﺴﺘﻔﺘﻲ ﺍﻥ ﻳﺴﺘﻌﻴﻦ ﻋﻠﻰ ﻣﺎ ﻧﺰﻝ ﺑﻪ ﺑﺎﻻﻋﻠﻢ ﻓﺎﻻﻋﻠﻢ ﻻﻧﻪ ﺍﻗﺮﺏ ﺍﺻﺎﺑﺔ ﻣﻤﻦ ﻫﻮ ﺩﻭﻧﻪ ﻭﻛﺬﻟﻚ ﻣﻦ ﺧﻔﻴﺖ ﻋﻠﻴﻪ ﺍﻟﻘﺒﻠﺔ ﻓﺎﻧﻪ ﻳﻘﻠﺪ ﺍﻋﻠﻢ ﻣﻦ ﻳﺠﺪﻩ ﻭﻋﻠﻰ ﻫﺬﺍ ﻓﻄﺮ ﺍﻟﻠﻪ ﻋﺒﺎﺩﻩ ﻛﻤﺎ ﺍﻥ ﺍﻟﻤﺴﺎﻓﺮ ﻓﻲ ﺍﻟﺒﺮ ﻭﺍﻟﺒﺤﺮ ﺍﻧﻤﺎ ﺳﻜﻮﻥ ﻧﻔﺴﻪ ﻭﻃﻤﺎﻧﻴﻨﺘﻪ ﺍﻟﻰ ﺍﺣﺬﻕ ﺍﻟﺪﻟﻴﻠﻴﻦ ﻭﺍﺧﺒﺮﻫﻤﺎ ﻭﻟﻪ ﻳﻘﺼﺪ ﻭﻋﻠﻴﻪ ﻳﻌﺘﻤﺪ ﻓﻘﺪ ﺍﺗﻔﻘﺖ ﻋﻠﻰ ﻫﺬﺍ ﺍﻟﺸﺮﻳﻌﺔ ﻭﺍﻟﻔﻄﺮﺓ ﻭﺍﻟﻌﻘﻞ ﻭ ﻗﻮﻟﻪ ﺻﻠﻰ ﺍﻟﻠﻪ ﻋﻠﻴﻪ ﻭﺳﻠﻢ ﺍﻧﺰﻝ ﺍﻟﺪﻭﺍﺀ ﺍﻟﺬﻱ ﺍﻧﺰﻝ ﺍﻟﺪﺍﺀ ﻗﺪ ﺟﺎﺀ ﻣﺜﻠﻪ ﻋﻨﻪ ﻓﻲ ﺍﺣﺎﺩﻳﺚ ﻛﺜﻴﺮﺓ ﻓﻤﻨﻬﺎ ﻣﺎ ﺭﻭﺍﻩ ﻋﻤﺮﻭ ﺑﻦ ﺩﻳﻨﺎﺭ ﻋﻦ ﻫﻼﻝ ﺑﻦ ﻳﺴﺎﻑ ﻗﺎﻝ ﺩﺧﻞ ﺭﺳﻮﻝ ﺍﻟﻠﻪ ﺻﻠﻰ ﺍﻟﻠﻪ ﻋﻠﻴﻪ ﻭﺳﻠﻢ ﻋﻠﻰ ﻣﺮﻳﺾ ﻳﻌﻮﺩﻩ ﻓﻘﺎﻝ ﺍﺭﺳﻠﻮﺍ ﺍﻟﻰ ﻃﺒﻴﺐ ﻓﻘﺎﻝ ﻗﺎﺋﻞ ﻭﺍﻧﺖ ﺗﻘﻮﻝ ﺫﻟﻚ ﻳﺎ ﺭﺳﻮﻝ ﺍﻟﻠﻪ ﻗﺎﻝ ﻧﻌﻢ ﺍﻥ ﺍﻟﻠﻪ ﻋﺰ ﻭﺟﻞ ﻟﻢ ﻳﻨﺰﻝ ﺩﺍﺀ ﺍﻻ ﺍﻧﺰﻝ ﻟﻪ ﺩﻭﺍﺀ ﻭﻓﻲ ﺍﻟﺼﺤﻴﺤﻴﻦ ﻣﻦ ﺣﺪﻳﺚ ﺍﺑﻲ ﻫﺮﻳﺮﺓ ﻳﺮﻓﻌﻪ ﻣﺎ ﺍﻧﺰﻝ ﺍﻟﻠﻪ ﻣﻦ ﺩﺍﺀ ﺍﻻ ﺍﻧﺰﻝ ﻟﻪ ﺷﻔﺎﺀ ﻭﻗﺪ ﺗﻘﺪﻡ ﻫﺬﺍ ﺍﻟﺤﺪﻳﺚ ﻭﻏﻴﺮﻩ ﻭ ﺍﺧﺘﻠﻒ ﻓﻲ ﻣﻌﻨﻰ ﺍﻧﺰﺍﻝ ﺍﻟﺪﺍﺀ ﻭﺍﻟﺪﻭﺍﺀ ﻓﻘﺎﻟﺖ ﻃﺎﺋﻔﺔ ﺍﻧﺰﺍﻟﻪ ﺍﻋﻼﻡ ﺍﻟﻌﺒﺎﺩ ﺑﻪ ﻭﻟﻴﺲ ﺑﺸﻲﺀ ﻓﺎﻥ ﺍﻟﻨﺒﻲ ﺻﻠﻰ ﺍﻟﻠﻪ ﻋﻠﻴﻪ ﻭﺳﻠﻢ ﺍﺧﺒﺮ ﺑﻌﻤﻮﻡ ﺍﻻﻧﺰﺍﻝ ﻟﻜﻞ ﺩﺍﺀ ﻭﺩﻭﺍﺋﻪ ﻭﺍﻛﺜﺮ ﺍﻟﺨﻠﻖ ﻻ ﻳﻌﻠﻤﻮﻥ ﺫﻟﻚ ﻭﻟﻬﺬﺍ ﻗﺎﻝ ﻋﻠﻤﻪ ﻣﻦ ﻋﻠﻤﻪ ﻭﺟﻬﻠﻪ ﻣﻦ ﺟﻬﻠﻪ ﻭ ﻗﺎﻟﺖ ﻃﺎﺋﻔﺔ ﺍﻧﺰﺍﻟﻬﻤﺎ ﺧﻠﻘﻬﻤﺎ ﻭﻭﺿﻌﻬﻤﺎ ﻓﻲ ﺍﻻﺭﺽ ﻛﻤﺎ ﻓﻲ ﺍﻟﺤﺪﻳﺚ ﺍﻵﺧﺮ ﺍﻥ ﺍﻟﻠﻪ ﻟﻢ ﻳﻀﻊ ﺩﺍﺀ ﺍﻻ ﻭﺿﻊ ﻟﻪ ﺩﻭﺍﺀ ﻭﻫﺬﺍ ﻭﺍﻥ ﻛﺎﻥ ﺍﻗﺮﺏ ﻣﻦ ﺍﻟﺬﻱ ﻗﺒﻠﻪ ﻓﻠﻔﻈﺔ ﺍﻻﻧﺰﺍﻝ ﺍﺧﺺ ﻣﻦ ﻟﻔﻈﺔ ﺍﻟﺨﻠﻖ ﻭﺍﻟﻮﺿﻊ ﻓﻼ ﻳﻨﺒﻐﻲ ﺍﺳﻘﺎﻁ ﺧﺼﻮﺻﻴﺔ ﺍﻟﻠﻔﻆ ﺑﻼ ﻣﻮﺟﺐ ﻭ ﻗﺎﻟﺖ ﻃﺎﺋﻔﺔ ﺍﻧﺰﺍﻟﻬﻤﺎ ﺑﻮﺍﺳﻄﺔ ﺍﻟﻤﻼﺋﻜﺔ ﺍﻟﻤﻮﻛﻠﻴﻦ ﺑﻤﺒﺎﺷﺮﺓ ﺍﻟﺨﻠﻖ ﻣﻦ ﺩﺍﺀ ﻭﺩﻭﺍﺀ ﻭﻏﻴﺮ ﺫﻟﻚ ﻓﺎﻥ ﺍﻟﻤﻼﺋﻜﺔ ﻣﻮﻛﻠﺔ ﺑﺎﻣﺮ ﻫﺬﺍ ﺍﻟﻌﺎﻟﻢ ﻭﺍﻣﺮ ﺍﻟﻨﻮﻉ ﺍﻻﻧﺴﺎﻧﻲ ﻣﻦ ﺣﻴﻦ ﺳﻘﻮﻃﻪ ﻓﻲ ﺭﺣﻢ ﺍﻣﻪ ﺍﻟﻰ ﺣﻴﻦ ﻣﻮﺗﻪ ﻓﺎﻧﺰﺍﻝ ﺍﻟﺪﺍﺀ ﻭﺍﻟﺪﻭﺍﺀ ﻣﻊ ﺍﻟﻤﻼﺋﻜﺔ ﻭﻫﺬﺍ ﺍﻗﺮﺏ ﻣﻦ ﺍﻟﻮﺟﻬﻴﻦ ﻗﺒﻠﻪ ﻭ ﻗﺎﻟﺖ ﻃﺎﺋﻔﺔ ﺍﻥ ﻋﺎﻣﺔ ﺍﻻﺩﻭﺍﺀ ﻭﺍﻻﺩﻭﻳﺔ ﻫﻲ ﺑﻮﺍﺳﻄﺔ ﺍﻧﺰﺍﻝ ﺍﻟﻐﻴﺚ ﻣﻦ ﺍﻟﺴﻤﺎﺀ ﺍﻟﺬﻱ ﺗﺘﻮﻟﺪ ﺑﻪ ﺍﻻﻏﺬﻳﺔ ﻭﺍﻻﻗﻮﺍﺕ ﻭﺍﻻﺩﻭﻳﺔ ﻭﺍﻻﺩﻭﺍﺀ ﻭﺍﻵﻻﺕ ﺫﻟﻚ ﻛﻠﻪ ﻭﺍﺳﺒﺎﺑﻪ ﻭﻣﻜﻤﻼﺗﻪ ﻭﻣﺎ ﻛﺎﻥ ﻣﻨﻬﺎ ﻣﻦ ﺍﻟﻤﻌﺎﺩﻥ ﺍﻟﻌﻠﻮﻳﺔ ﻓﻬﻲ ﺗﻨﺰﻝ ﻣﻦ ﺍﻟﺠﺒﺎﻝ ﻭﻣﺎ ﻛﺎﻥ ﻣﻨﻬﺎ ﻣﻦ ﺍﻻﺩﻭﻳﺔ ﻭﺍﻻﻧﻬﺎﺭ ﻭﺍﻟﺜﻤﺎﺭ ﻓﺪﺍﺧﻞ ﻓﻲ ﺍﻟﻠﻔﻆ ﻋﻠﻰ ﻃﺮﻳﻖ ﺍﻟﺘﻐﻠﻴﺐ ﻭﺍﻻﻛﺘﻔﺎﺀ ﻋﻦ ﺍﻟﻔﻌﻠﻴﻦ ﺑﻔﻌﻞ ﻭﺍﺣﺪ ﻳﺘﻀﻤﻨﻬﻤﺎ ﻭﻫﻮ ﻣﻌﺮﻭﻑ ﻣﻦ ﻟﻐﺔ ﺍﻟﻌﺮﺏ ﺑﻞ ﻭﻏﻴﺮﻫﺎ ﻣﻦ ﺍﻻﻣﻢ ﻛﻘﻮﻝ ﺍﻟﺸﺎﻋﺮ ﻉ ﻭﻋﻠﻔﺘﻬﺎ ﺗﺒﻨﺎ ﻭ ﻣﺎﺀ ﺑﺎﺭﺩﺍ ﺣﺘﻰ ﻏﺪﺕ ﻫﻤﺎﻟﺔ ﻋﻴﻨﺎﻫﺎ ، ﻭ ﻗﺎﻝ ﺍﻵﺧﺮ ﻭﺭﺃﻳﺖ ﺯﻭﺟﻚ ﻗﺪ ﻏﺪﺍ ﻣﺘﻘﻠﺪﺍ ﺳﻴﻔﺎ ﻭﺭﻣﺤﺎ ﻭ ﻗﺎﻝ ﺍﻵﺧﺮ ﻭﺯﺟﺠﻦ ﺍﻟﺤﻮﺍﺟﺐ ﻭﺍﻟﻌﻴﻮﻧﺎ ﻭﻫﺬﺍ ﺍﺣﺴﻦ ﻣﻤﺎ ﻗﺒﻠﻪ ﻣﻦ ﺍﻟﻮﺟﻮﻩ ﻭﺍﻟﻠﻪ ﺍﻋﻠﻢ ﻭ ﻫﺬﺍ ﻣﻦ ﺗﻤﺎﻡ ﺣﻜﻤﺔ ﺍﻟﺮﺏ ﻋﺰ ﻭﺟﻞ ﻭ ﺗﻤﺎﻡ ﺭﺑﻮﺑﻴﺘﻪ ﻓﺎﻧﻪ ﻛﻤﺎ ﺍﺑﺘﻠﻰ ﻋﺒﺎﺩﻩ ﺑﺎﻻﺩﻭﺍﺀ ﺍﻋﺎﻧﻬﻢ ﻋﻠﻴﻬﺎ ﺑﻤﺎ ﻳﺴﺮﻩ ﻟﻬﻢ ﻣﻦ ﺍﻻﺩﻭﻳﺔ ﻭﻛﻤﺎ ﺍﺑﺘﻼﻫﻢ ﺑﺎﻟﺬﻧﻮﺏ ﺍﻋﺎﻧﻬﻢ ﻋﻠﻴﻬﺎ ﺑﺎﻟﺘﻮﺑﺔ ﻭﺍﻟﺤﺴﻨﺎﺕ ﺍﻟﻤﺎﺣﻴﺔ ﻭﺍﻟﻤﺼﺎﺋﺐ ﺍﻟﻤﻜﻔﺮﺓ ﻭ ﻛﻤﺎ ﺍﺑﺘﻼﻫﻢ ﺑﺎﻻﺭﻭﺍﺡ ﺍﻟﺨﺒﻴﺜﺔ ﻣﻦ ﺍﻟﺸﻴﺎﻃﻴﻦ ﺍﻋﺎﻧﻬﻢ ﻋﻠﻴﻬﺎ ﺑﺠﻨﺪ ﻣﻦ ﺍﻻﺭﻭﺍﺡ ﺍﻟﻄﻴﺒﺔ ﻭﻫﻢ ﺍﻟﻤﻼﺋﻜﺔ ﻭﻛﻤﺎ ﺍﺑﺘﻼﻫﻢ ﺑﺎﻟﺸﻬﻮﺍﺕ ﺍﻋﺎﻧﻬﻢ ﻋﻠﻰ ﻗﻀﺎﺋﻬﺎ ﺑﻤﺎ ﻳﺴﺮﻩ ﻟﻬﻢ ﺷﺮﻋﺎ ﻭﻗﺪﺭﺍ ﻣﻦ ﺍﻟﻤﺸﺘﻬﻴﺎﺕ ﺍﻟﻠﺬﻳﺬﺓ ﺍﻟﻨﺎﻓﻌﺔ ﻓﻤﺎ ﺍﺑﺘﻼﻫﻢ ﺳﺒﺤﺎﻧﻪ ﺑﺸﻲﺀ ﺍﻻ ﺍﻋﻄﺎﻫﻢ ﻣﺎ ﻳﺴﺘﻌﻴﻨﻮﻥ ﺑﻪ ﻋﻠﻰ ﺫﻟﻚ ﺍﻟﺒﻼﺀ ﻭﻳﺪﻓﻌﻮﻧﻪ ﻭﻳﺒﻘﻰ ﺍﻟﺘﻔﺎﻭﺕ ﺑﻴﻨﻬﻢ ﻓﻲ ﺍﻟﻌﻠﻢ ﺑﺬﻟﻚ ﻭﺍﻟﻌﻠﻢ ﺑﻄﺮﻳﻖ ﺣﺼﻮﻟﻪ ﻭﺍﻟﺘﻮﺻﻞ ﺍﻟﻴﻪ

وبالله المستعان **فصل** في هديه صلى الله عليه وسلم في تضمين من طب الناس وهو جاهل بالطب روى ابو داؤد والنسائي وابن ماجة من حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من تطبب ولم يعلم منه الطب قبل ذلك فهو ضامن هذا الحديث يتعلق به ثلثة امور امر لغوي وامر فقهي وامر طبي فاما اللغوي فالطب بكسر الطاء في لغة العرب يقال على معان منها الاصلاح يقال طببته اذا اصلحته ويقال له طب بالامور اي لطف وسياسة قال الشاعر ﴿واذا تغير من تميم امرها ❊ كنت الطبيب لها برأي ثاقب ❊﴾ ومنها الحذق قال الجوهري كل حاذق طبيب عند العرب قال ابو عبيد اصل الطب الحذق بالاشياء والمهارة بها يقال للرجل طب وطبيب اذا كان كذلك وان كان في غير علاج المريض وقال غيره رجل طبيب اي حاذق سمي طبيبا لحذقه وفطنته قال علقمة ﴿فان تسألوني بالنساء فانني ❊ خبير بادواء النساء طبيب ❊ اذا شاب راس المرء او قل ماله ❊ فليس له في ودهن نصيب ❊﴾ وقال عنترة ﴿ان تغد في ذوي القناع فانني ❊ طب باخذ الفارس المستلئم ❊﴾ اي ان ترخي عني قناعك وتستري وجهك رغبة عني فاني خبير حاذق باخذ الفارس الذي قد لبس لامة حربه ومنها العادة يقال ليس ذلك بطبي اي عادتي قال فروة بن مسيك ﴿فما ان طبنا جبن ولكن ❊ منايانا ودولة اخرينا ❊﴾ وقال احمد بن الحسين ﴿وما التيه طبي فيهم غير انني ❊ بغيض الي الجاهل المتغافل ❊﴾ ومنها السحر يقال رجل مطبوب اي مسحور في الصحيح في حديث عائشة لما سحرت يهود رسول الله صلى الله عليه وسلم وجلس الملكان عند راسه وعند رجليه فقال احدهما ما بال الرجل قال الاخر مطبوب قال من طبه قال فلان اليهودي قال ابو عبيد انما قالوا للمسحور مطبوب لانهم كنوا بالطب عن السحر كما كنوا عن اللديغ فقالوا سليم تفاولا بالسلامة وكما كنوا بالمفازة عن الفلاة المهلكة التي لا ماء فيها فقالوا مفازة تفاولا بالفوز من الهلاك ويقال الطب لنفس الداء قال ابن ابي الاسلت ﴿الا من مبلغ حسان عني ❊ أسحر كان طبك ام جنون ❊﴾ واما قول الحماسي ﴿فان كنت مطبوبا فلا زلت هكذا ❊ وان كنت مسحورا فلا برئ السحر ❊﴾ فانه اراد بالمطبوب الذي قد سحر واراد بالمسحور العليل بالمرض قال الجوهري ويقال للعليل مسحور وانشد البيت ومعناه ان كان هذا الذي قد عراني منك ومن حبك اسال الله دوامه ولا اريد زواله سواء كان سحرا او مرضا والطب مثلث الطاء فالمفتوح الطاء هو العالم بالامور وكذلك الطبيب يقال له طب ايضا والطب بكسر الطاء فعل الطبيب والطب بضم الطاء اسم موضع قاله ابن السكيت وانشد ﴿فقلت هل انهلتم بطب ركابكم ❊ بجائزة الماء التي طاب طيبها ❊﴾ وقوله صلى الله عليه وسلم من تطبب ولم يقل من طب لان لفظ التفعل يدل على تكلف الشئ والدخول فيه بعسر وكلفة وانه ليس من اهله كتحلم وتشجع وتصبر ونظائرها وكذلك بنوا تكلف على هذا الوزن قال الشاعر ﴿وقيس عيلان ومن تقيسا ❊﴾ واما الامر الشرعي فايجاب الضمان على الطبيب الجاهل فاذا تعاطى علم الطب وعمله ولم يتقدم له به معرفة فقد هجم بجهله على اتلاف الانفس واقدم بالتهور على ما لا يعلمه فيكون قد غرر بالعليل فيلزمه الضمان لذلك وهذا اجماع من اهل العلم قال الخطابي لا اعلم خلافا في ان المعالج اذا تعدى فتلف المريض كان ضامنا والمتعاطي علما او عملا لا يعرفه متعد فاذا تولد من فعله التلف ضمن الدية وسقط عنه القود لانه لا يستبد بذلك بدون اذن المريض وجناية المتطبب في قول عامة الفقهاء على عاقلته قلت الاقسام خمسة احدها طبيب حاذق

السيد

تعيسا

اعطى الصنعة حقها فلم تجن يده فتولد من فعله المأذون من جهة الشارع ومن جهة من يطبه تلف العضو او النفس او ذهاب صفة فهذا لا ضمان عليه اتفاقا فانها سراية مأذون فيه وهذا كما اذا ختن الصبي في وقت وسن قابل للختان واعطى الصنعة حقها فتلف العضو او الصبي لم يضمن وكذلك اذا بط من عاقل او غيره ما ينبغي بطه في وقته على الوجه الذي ينبغي فتلف به لم يضمن وهكذا سراية كل مأذون فيه لم يتعد الفاعل في سببها كسراية الحد بالاتفاق وسراية القصاص عند الجمهور خلافا لابي حنيفة رحمه الله في ايجابه للضمان بها وسراية التعزير وضرب الرجل امرأته والمعلم الصبي والمستاجر الدابة خلافا لابي حنيفة رحمه الله والشافعي رحمه الله في ايجابهما الضمان في ذلك صح اصل واستثنى الشافعي رحمه الله ضرب الدابة وقاعدة الباب اجماعا ونزاعا ان سراية الجناية مضمونة بالاتفاق وسراية الواجب مهدرة بالاتفاق وما بينهما ففيه النزاع فابو حنيفة رحمه الله اوجب ضمانه مطلقا واحمد رحمه الله ومالك رحمه الله اهدرا ضمانه وفرق الشافعي رحمه الله بين المقدر فاهدر ضمانه وبين غير المقدر فاوجب ضمانه فابو حنيفة رحمه الله نظر الى ان الاذن في الفعل انما وقع مشروطا بالسلامة واحمد ومالك نظرا الى ان الاذن اسقط الضمان والشافعي نظر الى ان المقدر لا يمكن النقصان منه فهو بمنزلة النص واما غير المقدر كالتعزيرات والتاديبات فاجتهادية فاذا تلف بها ضمن لانه في مظنة العدوان

فصل القسم الثاني متطبب جاهل باشرت يده من يطبه فتلف به فهذا ان علم المجني عليه انه جاهل لا علم له واذن له في طبه لم يضمن ولا تخالف هذه الصورة ظاهر الحديث فان السياق وقوة الكلام يدل على انه غر العليل واوهمه انه طبيب وليس كذلك وان ظن المريض انه طبيب واذن له في طبه لاجل معرفته ضمن الطبيب ما جنت يده وكذلك ان وصف له دواء يستعمله والعليل يظن انه وصفه لمعرفته وحذقه فتلف به ضمنه والحديث ظاهر فيه او صريح

فصل القسم الثالث طبيب حاذق اذن له واعطى الصنعة حقها لكنه اخطأت يده وتعدت الى عضو صحيح فاتلفه مثل ان سبقت يد الخاتن الى الكمرة فهذا يضمن لانه جناية خطأ ثم ان كانت الثلث فما زاد فهو على عاقلته فان لم يكن عاقلة فهل تكون الدية في ماله او في بيت المال على قولين هما روايتان عن احمد وقيل ان كان الطبيب ذميا ففي ماله وان كان مسلما ففيه الروايتان فان لم يكن بيت مال او تعذر تحمله فهل يسقط الدية او تجب في مال الجاني فيه وجهان اشهرهما سقوطها

فصل القسم الرابع الطبيب الحاذق الماهر بصناعته اجتهد فوصف للمريض دواء فاخطأ في اجتهاده فقتله فهذا يخرج على روايتين احديهما ان دية المريض في بيت المال والثانية انها على عاقلة الطبيب وقد نص عليه الامام احمد في خطأ الامام والحاكم

فصل القسم الخامس طبيب حاذق اعطى الصنعة حقها فقطع سلعة من رجل وصبي او مجنون بغير اذنه او اذن وليه او ختن صبيا بغير اذن وليه فتلف فقال اصحابنا تضمن لانه تولد من فعل غير مأذون فيه وان اذن له البالغ او ولي الصبي والمجنون لم يضمن ويحتمل ان لا يضمن مطلقا لانه محسن وما على المحسنين من سبيل وايضا فانه ان كان متعديا فلا اثر لاذن الولي في اسقاط الضمان وان لم يكن متعديا فلا وجه لضمانه فان قلت هو متعد عند عدم الاذن غير متعد عند الاذن قلت العدوان وعدمه انما يرجع الى فعله هو فلا اثر للاذن وعدمه فيه وهذا موضع نظر

فصل والطبيب في هذا الحديث يتناول من يطب بوصفه وقوله وهو

الذى يختص باسم الطبائعى وبمرودة وهو الكحال وبمنصعة ومراهمة وهو الجرائحى وبموساة وهو الخاتن وبريشة وهو الفاصد وبمحاجمة ومشرطة وهو الحجام وبخلعة ووصلة وربطة وهو المجبر وبمكواة ونارة وهو الكواء وبقربة وهو الحاقن وسواء كان طبه لحيوان بهيم او انسان فاسم الطبيب يطلق لغة على هؤلاء كلهم كما تقدم وتخصيص الناس له ببعض انواع الاطباء عرف حادث كتخصيص لفظ الدابة بما يخصها به كل قوم

فصل والطبيب الحاذق هو الذى يراعى فى علاجه عشرين امرا احدها النظر فى نوع المرض من اى الامراض هو الثانى النظر فى سببه من اى شئ حدث والعلة الفاعلة التى كانت سبب حدوثه ماهى الثالث قوة المريض وهل هى مقاومة للمرض او اضعف منه فان كانت مقاومة للمرض مستظهرة عليه تركها والمرض ولم يحرك بالدواء ساكنا الرابع المزاج الطبيعى ماهو الخامس المزاج الحادث على غير المجرى الطبيعى السادس سن المريض السابع عادته الثامن الوقت الحاضر من الفصول السنة وما يليق به التاسع بلد المريض وتربيته العاشر حال الهواء فى وقت المرض الحادى عشر النظر فى الدواء المضاد لتلك العلة الثانى عشر النظر فى قوة الدواء ودرجته والموازنة بينها وبين قوة المريض الثالث عشر ان لا يكون كل قصده ازالة تلك العلة فقط بل ازالتها على وجه يامن معه حدوث اصعب منها فمتى كان ازالتها لا يامن معها حدوث علة اخرى اصعب منها ابقاها على حالها وتلطيفها هو الواجب وهذا كمرض افواه العروق فانه متى عولج بقطعه وحبسه خيف حدوث ماهو اصعب منه الرابع عشر ان يعالج بالاسهل فالاسهل فلا ينتقل من العلاج بالغذاء الى الدواء الا عند تعذره ولا ينتقل الى الدواء المركب الا عند تعذر الدواء البسيط فمن سعادة الطبيب علاجه بالاغذية بدل الادوية وبالادوية البسيطة بدل الادوية المركبة الخامس عشر ان ينظر فى العلة هل هى مما يمكن علاجها او لا فان لم يمكن علاجها حفظ صناعته وحرمته ولا يحمله الطمع على علاج لا يفيد شيئا وان امكن علاجها نظر هل يمكن زوالها ام لا فان علم انه لا يمكن زوالها نظر هل يمكن تخفيفها وتقليلها ام لا فان لم يمكن تقليلها ورأى ان غاية الامكان ايقافها وقطع زيادتها قصد بالعلاج ذلك واعان القوة واضعف المادة السادس عشر ان لا يتعرض للخلط قبل نضجه باستفراغ بل يقصد انضاجه فاذا تم نضجه بادر الى استفراغه السابع عشر ان يكون له خبرة باعتلال القلوب والارواح وادويتها وذلك اصل عظيم فى علاج الابدان فان انفعال البدن وطبيعته عن النفس والقلب امر مشهود والطبيب اذا كان عارفا بامراض القلب والروح وعلاجها كان هو الطبيب الكامل والذى لا خبرة له بذلك وان كان حاذقا فى علاج الطبيعة واحوال البدن نصف طبيب وكل طبيب لا يداوى العليل بتفقد قلبه وصلاحه وتقوية ارواحه وقواه بالصدقة وفعل الخير والاحسان والاقبال على الله والدار الآخرة فليس بطبيب بل متطبب قاصر ومن اعظم علاجات المرض فعل الخير والاحسان والذكر والدعاء والتضرع والابتهال الى الله والتوبة ولهذه الامور تاثير فى دفع العلل وحصول الشفاء اعظم من الادوية الطبيعية ولكن بحسب استعداد النفس وقبولها وعقيدتها فى ذلك ونفعه الثامن عشر التلطف بالمريض والرفق به كالتلطف بالصبى التاسع عشر ان يستعمل انواع العلاجات الطبيعية والالهية والعلاج بالتخييل فان لحذاق الاطباء فى التخييل امورا عجيبة لا يصل اليها الدواء فالطبيب الحاذق يستعين على المرض بكل معين العشرون

وهو ملاك امر الطبيب ان يجعل علاجه وتدبيره دائرا على ستة اركان حفظ الصحة الموجودة ورد الصحة المفقودة
بحسب الامكان وازالة العلة او تقليلها بحسب الامكان واحتمال ادنى المفسدتين لازالة اعظمهما وتقوية ادنى المصلحتين
ليحصل اعظمهما فعلى هذه الاصول الستة مدار العلاج وكل طبيب لا يكون هذه اخيته التي يرجع اليها فليس بطبيب و
الله اعلم **فصل** ولما كانت للمرض اربعة احوال ابتداء وصعود وانتهاء وانحطاط تعين على الطبيب مراعاة كل حال من
احوال المرض بما يناسبها ويليق بها ويستعمل في كل حال ما يجب استعماله فيها فاذا راى في ابتداء المرض ان الطبيعة محتاجة
الى ما يحرك الفضلات ويستفرغها لنضجها بادر اليه فان فاته تحريك الطبيعة في ابتداء المرض لعائق منع من ذلك
او لضعف القوة وعدم احتمالها للاستفراغ او لبرودة الفصل او لتفريط وقع فينبغي ان يحذر كل الحذر ان يفعل ذلك
في صعود المرض لانه ان فعله تحيرت الطبيعة لاشتغالها بالدواء وتخلت عن تدبير المرض ومقاومته بالكلية ومثاله
ان يجيء الى فارس مشغول بمواقعة عدوه فيشغله عنه بامر اخر ولكن الواجب في هذه الحال ان يعين الطبيعة على
حفظ القوة ما امكنه فاذا انتهى المرض ووقف وسكن اخذ في استفراغه واستيصال اسبابه فاذا اخذ في الانحطاط
كان اولى بذلك ومثال هذا مثال العدو اذا انتهت قوته وفرغ سلاحه كان اخذه سهلا فاذا ولى واخذ في الهرب كان
اسهل اخذا وحدته وشوكته انما هي في ابتدائه وحال استفراغه وسعة قوته فهكذا الداء والدواء سواء **فصل** و
من حذق الطبيب انه حيث امكن التدبير بالاسهل فلا يعدل الى الاصعب ويتدرج من الاضعف الى الاقوى الا
ان يخاف فوت القوة حينئذ فيجب ان يبتدئ بالاقوى ولا يقيم في المعالجة على حال واحدة فيؤلفها الطبيعة ويقل انفعالها
عنه ولا يجسر على الادوية القوية في الفصول القوية وقد تقدم انه اذا امكنه العلاج بالغذاء فلا يعالج بالدواء واذا
اشكل عليه المرض احار هو ام بارد فلا يقدم حتى يتبين له ولا يجربه بما يخاف عاقبته ولا باس بتجربته بما لا يضر اثره
واذا اجتمعت امراض بدأ بما تخصه واحدة من ثلث خصال **احدها** ان يكون برء الاخر موقوفا على برئه كالورم و
القرحة فانه يبدأ بالورم **الثاني** ان يكون احدها سببا للاخر كالسدة والحمى العفنة فانه يبدأ بازالة السبب
الثالث ان يكون احدهما اهم من الاخر كالحاد والمزمن فيبدأ بالحاد ومع هذا فلا يغفل عن الاخر واذا اجتمع المرض
والعرض بدأ بالمرض الا ان يكون العرض اقوى كالقولنج فيسكن الوجع اولا ثم يعالج السدة واذا امكنه ان يعتاض عن
المعالجة بالاستفراغ بالجوع او الصوم او النوم لم يستفرغه وكل صحة اراد حفظها حفظها بالمثل والشبه وان اراد نقلها
الى ما هو افضل منها نقلها بالضد **فصل** في هديه صلى الله عليه وسلم في التحرز من الادواء المعدية بطبعها وارشاده
الاصحاء الى مجانبة اهلها ثبت في صحيح مسلم من حديث جابر بن عبد الله انه كان في وفد ثقيف رجل مجذوم فارسل
اليه النبي صلى الله عليه وسلم ارجع فقد بايعناك وروى البخاري في صحيحه تعليقا من حديث ابي هريرة عن النبي
صلى الله عليه وسلم انه قال فر من المجذوم كما تفر من الاسد وفي سنن ابن ماجة من حديث ابن عباس ان النبي
صلى الله عليه وسلم قال لا تديموا النظر الى المجذومين وفي الصحيحين من حديث ابي هريرة قال قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم لا يورد ممرض على مصح ويذكر عنه صلى الله عليه وسلم كلم المجذوم وبينك وبينه قيد رمح او رمحين

علة ردية يحدث من انتشار المرة السوداء فی البدن كله فيفسد مزاج الاعضاء وهيأتها وشكلها وربما فسد فی آخره اتصالها حتى يتاكل الاعضاء ويسقط ويسمى داء الاسد وفی هذه التسمية ثلثة اقوال للاطباء **احدها** انها لكثرة مايعترى الاسد **والثانی** لان هذه العلة يجهم وجه صاحبها وتحصله فی سحنة الاسد **والثالث** انه يفترس من يقربه ويدنومنه بذاته افتراس الاسد وهذه العلة عند الاطباء من العلل المعدية المتوارثة ومقارب المجذوم وصاحب السل يسقم برائحته فالنبی صلی الله عليه وسلم لكمال شفقته على الامة ونصحه لهم نهاهم عن الاسباب التی تعرضهم لوصول العيب والفساد الى اجسامهم وقلوبهم ولاريب انه قد يكون فی البدن تهيؤ واستعداد كامن لقبول هذا وقد يكون الطبيعة سريعة الانفعال قابلة للاكتساب من ابدان من يجاوره ويخالطه فانها نقالة وقد يكون خوفها من ذلك ووهمها من اكثر اسباب اصابة تلك العلة لها فان الوهم فعال مستول على القوى والطبائع وقد يصل رائحة العليل الى الصحيح فتسقمه وهذا معاين فی بعض الامراض والرائحة احد اسباب العدوى ومع هذا كله فلابد من وجود استعداد البدن وقبوله لذلك الداء وقد تزوج النبی صلی الله عليه وسلم امرأة فلما اراد الدخول بها وجد بكشحها بياضا فقال الحقی باهلك وقد ظن طائفة من الناس ان هذه الاحاديث معارضة باحاديث اخر يبطلها وينا قضها فمنها مارواه الترمذی من حديث عبد الله بن عمران رسول الله صلی الله عليه وسلم اخذ بيد رجل مجذوم فادخلها معه فی القصعة وقال كل بسم الله ثقة بالله وتوكلا على الله ورواه ابن ماجة من حديث جابر بن عبد الله وبما ثبت فی الصحيح عن ابی هريرة عن النبی صلی الله عليه وسلم انه قال لاعدوى ولاطيرة ونحن نقول لاتعارض بحمد الله بين احاديثه الصحيحة فاذا وقع التعارض فاما ان يكون احد الحديثين ليس من كلامه صلی الله عليه وسلم وقد غلط فيه بعض الرواة مع كونه ثقة ثبتا فالثقة يغلط اويكون احد الحديثين ناسخا للآخر اذا كان مما يقبل النسخ اويكون التعارض فی فهم السامع لا فی نفس كلامه صلی الله عليه وسلم فلابد من وجه من هذه الوجوه الثلثة واما حديثان صحيحان صريحان متناقضان من كل وجه ليس احدهما ناسخا للآخر فهذا لا يوجد اصلا ومعاذ الله ان يوجد فی كلام الصادق المصدوق الذی لايخرج من بين شفتيه الا الحق والافة من التقصير فی معرفة المنقول والتمييز بين صحيحه ومعلوله اومن القصور فی فهمه مراده صلی الله عليه وسلم وحمل كلامه على غير ما عناه به او منهما معا ومن ههنا وقع من الاختلاف والفساد ما وقع وبالله التوفيق قال ابن قتيبة فی كتاب اختلاف الحديث له حكاية عن اعداء الحديث واهله قالوا حديثان متناقضان رويتم عن النبی صلی الله عليه وسلم انه قال لاعدوى ولاطيرة وقيل له ان النقبة يقع بمشفر البعير فيجرب لذلك الابل قال فما اعدى الاول ثم رويتم لايورد ممرض على مصح وفر من المجذوم فرارك من الاسد واتاه رجل مجذوم ليبايعه بيعة الاسلام فارسل اليه البيعة وامره بالانصراف ولم ياذن له وقال الشوم فی المرأة والدار والدابة قالوا وهذا كله مختلف لايشبه بعضه بعضا قال ابو محمد ونحن نقول انه ليس فی هذا اختلاف ولكل معنى منها وقت وموضع فاذا وضع موضعه زال الاختلاف والعدوى جنسان **احدهما** عدوى الجذام فان المجذوم يشتد رائحته حتى يسقم من اطال مجالسته ومحادثته ولذلك المرأة تكون تحت المجذوم فتضاجعه فی شعار واحد

فيصل اليها الاذى وربما جذمت وكذلك ولده ينزعون فى الكبر اليه وكذلك من كان به سل ودق ونقب والاطباء تأمر ان لا يجالس المسلول ولا المجذوم ولا يريدون بذلك معنى العدوى وانما يريدون به معنى تغير الرائحة وانها قد تسقم من اطال اشتمامها والاطباء ابعد الناس عن الايمان بيمن وشوم وكذلك النقبة تكون بالبعير وهو جرب رطب فاذا خالط الابل اوحاكها واوى فى مباركها وصل اليها بالماء الذى يسيل منه وبالنطف نحوها به فهذا هو المعنى الذى قال فيه النبى صلى الله عليه وسلم لا يورد ذوعاهة على مصح كره ان يخالط المعتوه الصحيح لئلا يناله من نطفه وخلقه نحو مما به قال واما الجنس الاخر من العدوى فهو الطاعون ينزل ببلد فيخرج منه خوف العدوى وقد قال صلى الله عليه وسلم اذا وقع ببلد وانتم به فلا تخرجوا منه واذا كان ببلد فلا تدخلوه يريد بقوله لا تخرجوا من البلد اذا كان فيه كانكم يظنون ان الفرار من قدر الله ينجيكم من الله ويريد اذا كان ببلد فلا تدخلوه اى مقامكم فى الموضع الذى لا طاعون فيه اسكن لقلوبكم واطيب لعيشكم ومن ذلك المرأة تعرف بالشوم او الدار فينال الرجل مكروه او جائحة فيقول اعدتنى بشومها فهذا هو العدوى الذى قال فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم لا عدوى وقالت فرقة اخرى بل الامر باجتناب المجذوم والفرار منه على الاستحباب والاختيار والارشاد واما الاكل معه ففعله لبيان الجواز وان هذا ليس بحرام وقالت فرقة اخرى بل الخطاب بهذين الخطابين جزئى لا كلى فكل واحد خاطبه النبى صلى الله عليه وسلم بما يليق بحاله فبعض الناس يكون قوى الايمان قوى التوكل يدفع قوة توكله قوة العدوى كما تدفع قوة الطبيعة قوة العلة فتبطلها وبعض الناس لا يقوى على ذلك فخاطبه بالاحتياط والاخذ بالتحفظ وكذلك هو صلى الله عليه وسلم فعل الحالتين معا ليقتدى به الامة فيهما فيأخذ من قوى من امته بطريقة التوكل والقوة والثقة بالله ويأخذ من ضعف منهم بطريقة التحفظ والاحتياط وهما طريقان صحيحان احدهما للمؤمن القوى والاخر للمؤمن الضعيف فيكون لكل واحد من الطائفتين حجة وقدوة بحسب حالهم وما يناسبهم وهذا كما انه صلى الله عليه وسلم كوى واثنى على تارك الكى وقرن تركه بالتوكل وترك الطيرة ولهذا نظائر كثيرة وهذه طريقة لطيفة حسنة جدا من اعطاها حقها ورزق فقه نفس فيها ازالت عنه تعارضا كثيرا يظنه بالسنة الصحيحة وذهب فرقة اخرى الى ان الامر بالفرار منه ومجانبته لامر طبيعى وهو انتقال الداء منه بواسطة الملامسة والمخالطة والرائحة الى الصحيح وهذا يكون مع تكرير المخالطة والملابسة له واما اكله معه مقدارا يسيرا من الزمان لمصلحة راجحة فلا بأس به ولا يحصل العدوى من مرة واحدة ولحظة واحدة فنهى سدا للذريعة وحماية للصحة وخالطه مخالطة ما للحاجة والمصلحة فلا تعارض بين الامرين وقالت طائفة اخرى يجوز ان يكون هذا المجذوم الذى اكل معه به من الجذام امر يسير لا يعدى مثله وليس الجذمى كلهم سواء ولا العدوى حاصلة من جميعهم بل منهم من لا يضر مخالطته ولا يعدى وهو من اصابه من ذلك شئ يسير ثم وقف واستمر على حاله ولم يعد بقية جسمه فهو ان لا يعدى غيره اولى واحرى وقالت فرقة اخرى ان الجاهلية كانت يعتقدان الامراض المعدية تعدى بطبعها من غير اضافة الى الله سبحانه فابطل النبى صلى الله عليه وسلم اعتقادهم ذلك واكل مع المجذوم ليبين لهم ان الله سبحانه هو الذى يمرض ويشفى ونهى عن القرب منه ليتبين لهم ان هذا

من الاسباب التی جعلها الله مفضیة الی مسبباتها ففی نهیه اثبات الاسباب وفی فعله بیان انها لا یستقل بشئ بل الرب سبحانه ان شاء سلبها قواها فلا یؤثر شیئا وان شاء ابقی علیها قواها فاثرت وقالت فرقة اخری بل هذه الاحادیث فیها الناسخ والمنسوخ فینظر فی تاریخهما فان علم المتاخر منهما حکم بانه الناسخ والا توقفنا فیها وقالت فرقة اخری بل بعضها محفوظ وبعضها غیر محفوظ وتکلمت فی حدیث لا عدوی وقالت قد کان ابو هریرة یرویه اولا ثم شك فیه فترکه وراجعوه فیه وقالوا له سمعناك تحدثه فابی ان یحدث به قال ابو سلمة فلا ادری انسی ابو هریرة ام نسخ احد الحدیثین الآخر واما حدیث جابر ان النبی صلی الله علیه وسلم اخذ بید مجذوم فادخلها معه فی القصعة فحدیث لا یثبت ولا یصح وغایة ما قال الترمذی انه غریب لم یصححه ولم یحسنه وقد قال شعبة وغیره اتقوا هذه الغرائب قال الترمذی و یروی هذا من فعل عمر وهو اثبت فهذا شان هذین الحدیثین اللذین عورض بهما احادیث النهی **احدهما** رجع ابو هریرة عن التحدیث به وانکره **والثانی** لا یصح عن رسول الله صلی الله علیه وسلم والله اعلم وقد اشبعنا الکلام فی هذه المسألة فی کتاب المفتاح باطول من هذا وبالله التوفیق **فصل** فی هدیه صلی الله علیه وسلم فی المنع من التداوی بالمحرمات روی ابو داؤد فی سننه من حدیث ابی الدرداء قال قال رسول الله صلی الله علیه وسلم ان الله انزل الداء والدواء وجعل لکل داء دواء فتداووا ولا تداووا بالمحرم وذکر البخاری فی صحیحه عن ابن مسعود ان الله لم یجعل شفاءکم فیما حرم علیکم وفی السنن عن ابی هریرة قال نهی رسول الله صلی الله علیه وسلم عن الدواء الخبیث وفی صحیح مسلم عن طارق بن سوید الجعفی انه سال النبی صلی الله علیه وسلم عن الخمر فنهاه اوکره ان یصنعها فقال انما اصنعها للدواء فقال انه لیس بدواء ولکنه داء وفی السنن انه صلی الله علیه وسلم سئل عن الخمر یجعل فی الدواء فقال انها داء ولیست بالدواء رواه ابو داؤد والترمذی وفی صحیح مسلم عن طارق بن سوید الحضرمی قال قلت یا رسول الله ان بارضنا اعنابا نعتصرها فنشرب منها قال لا فراجعته قلت انا نستشفی للمریض قال ان ذلك لیس شفاء ولکنه داء وفی سنن النسائی ان طبیبا ذکر ضفدعا فی دواء عند رسول الله صلی الله علیه وسلم فنهاه عن قتلها ویذکر عنه صلی الله علیه وسلم انه قال من تداوی بالخمر فلا شفاه الله المعالجة بالمحرمات قبیحة عقلا وشرعا اما الشرع فما ذکرنا من هذه الاحادیث وغیرها واما العقل فهو ان الله سبحانه انما حرمه لخبثه فانه لم یحرم علی هذه الامة طیبا عقوبة لها کما حرمه علی بنی اسرائیل بقوله فَبِظُلْمٍ مِّنَ الَّذِيْنَ هَادُوْا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ اُحِلَّتْ لَهُمْ وانما حرم علی هذه الامة ما حرمه لخبثه وتحریمه له حمیة لهم وصیانة عن تناوله فلا یناسب ان یطلب به الشفاء من الاسقام والعلل فانه وان اثر فی ازالتها لکنه یعقب سقما اعظم منه فی القلب بقوة الخبث الذی فیه فیکون المداوی به قد سعی فی ازالة سقم البدن بسقم القلب وایضا فان تحریمه یقتضی تجنبه والبعد عنه بکل طریق وفی اتخاذه دواء حض علی الترغیب فیه وملابسته وهذا ضد مقصود الشارع وایضا فانه داء کما نص علیه صاحب الشریعة فلا یجوز ان یتخذ دواء وایضا فانه یکسب الطبیعة والروح منه صفة الخبث لان الطبیعة ینفعل عن کیفیة الدواء انفعالا بینا فاذا کانت کیفیته خبیثة اکتسب الطبیعة منه خبثا فکیف اذا کان خبیثا فی ذاته ولهذا حرم الله سبحانه علی عباده الاغذیة والاشربة والملابس الخبیثة لما

يكتسب النفس من هيأة الخبث وصفته وايضا فان فى اباحة التداوى به ولاسيما اذا كانت النفوس يميل اليه ذريعة الى تناوله للشهوة واللذة لاسيما اذا عرفت النفوس انه نافع لها مزيل لاسقامها جالب لشفائها فهذا احب شئ اليها والشارع سد الذريعة الى تناوله بكل ممكن ولا ريب ان بين سد الذريعة الى تناوله وفتح الذريعة الى تناوله تناقضا وتعارضا وايضا فان فى هذا الدواء المحرم من الادواء ما يزيد على ما يظن فيه من الشفاء وليفرض الكلام فى ام الخبائث التى ما جعل الله لنا فيها شفاء قط فانها شديدة المضرة بالدماغ الذى هو مركز العقل عند الاطباء وكثير من الفقهاء والمتكلمين قال ابقراط فى اثناء كلامه فى الامراض الحادة ضرر الخمر بالراس شديد لانه يسرع الارتفاع اليه ويرتفع بارتفاعه الاخلاط التى تعلوا فى البدن وهو كذلك يضر بالذهن وقال صاحب الكامل ان خاصة الشراب الاضرار بالدماغ والعصب واما غيره من الادوية المحرمة فنوعان احدهما تعافه الانفس ولا ينبعث لمساعدته الطبيعة على دفع المرض به كالسموم ولحوم الافاعى وغيرها من المستقذرات فيبقى كلا على الطبيعة مثقلا لها فيصير حينئذ داء لا دواء والثانى ما لا تعافه الانفس كالشراب التى تستعمله الحوامل مثلا فهذا ضرره اكثر من نفعه والعقل يقتضى بتحريم ذلك فالعقل والفطرة مطابق للشرع فى ذلك وههنا سر لطيف فى كون المحرمات لا يستشفى بها فان شرط الشفاء بالدواء تلقيه بالقبول واعتقاد منفعته وما جعل الله فيه من بركة الشفاء فان النافع هو المبارك وانفع الاشياء ابركها والمبارك من الناس اين ما كان هو الذى ينتفع به حيث حل ومعلوم ان اعتقاد المسلم تحريم هذه العين مما يحول بينه وبين اعتقاد بركتها ومنفعتها وبين حسن ظنه بها وتلقى طبعه لها بالقبول بل كلما كان العبد اعظم ايمانا كان اكره لها واسوأ اعتقادا فيها وطبعه اكره شئ لها فاذا تناولها فى هذه الحال كانت داء له لا دواء الا ان يزول اعتقاد الخبث فيها وسوء الظن والكراهة لها بالمحبة وهذا ينافى الايمان فلا يتناولها المومن قط الا على وجه داء والله اعلم **فصل** فى هديه صلى الله عليه وسلم فى علاج القمل الذى فى الراس وازالته فى الصحيحين عن كعب ابن عجرة قال كان بى اذى من راسى فحملت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم والقمل تتناثر على وجهى فقال ما كنت ارى الجهد قد بلغ بك ما ارى وفى رواية فامره ان يحلق راسه وان يطعم فرقا بين ستة او يهدى شاة او يصوم ثلثة ايام القمل يتولد فى الراس والبدن من شيئين خارج عن البدن وداخل فيه فالخارج الوسخ والدنس المتراكب فى سطح الجسد والثانى من خلط ردى عفن يدفعه الطبيعة بين الجلد واللحم فيتعفن الرطوبة الدموية فى البشرة بعد خروجها من المسام فيكون منه القمل واكثر ما يكون ذلك بعد العلل والاسقام وبسبب الاوساخ وانما كان فى رؤس الصبيان اكثر لكثرة رطوباتهم وتعاطيهم الاسباب التى يولد القمل ولذلك حلق النبى صلى الله عليه وسلم رؤس بنى جعفر ومن اكبر علاجه حلق الراس لينفتح مسام الابخرة فيتصاعد الابخرة الردية فيضعف مادة الخلط وينبغى ان يطلى الراس بعد ذلك بالادوية التى تقتل القمل ويمنع تولده وحلق الراس ثلثة انواع احدها نسك وقربة والثانى بدعة وشرك والثالث حاجة ودواء فالاول الحلق فى احد النسكين الحج او العمرة والثانى حلق الراس لغير الله سبحانه كما يحلقها المريدون لشيوخهم فيقول احدهم انا حلقت راسى لفلان وانت حلقته لفلان وهذا بمنزلة ان يقول سجدت

لفلان فان حلق الراس خضوع وعبودية وذل ولهذا كان من تمام الحج حتى انه عند الشافعی رحمه الله ركن من اركانه لا يتم الا به فانه وضع النواصی بين يدی ربها وخضوعا لعظمته وتذللا لعزته وهو من ابلغ انواع العبودية ولهذا كانت العرب اذا ارادت اذلال الاسير منهم وعتقه حلقوا راسه واطلقوه فجاء شيوخ الضلال والمزاحمون للربوبية الذين اساس مشيختهم على الشرك والبدعة فارادوا من مريديهم ان يتعبدوا لهم فزينوا لهم حلق رؤسهم لهم كما زينوا لهم السجود لهم وسموه بغير اسمه وقالوا هو وضع الراس بين يدی الشيخ ولعمر الله ان السجود لله هو وضع الراس بين يديه سبحانه وزينوا لهم ان ينذروا لهم ويتوبوا لهم ويحلفوا باسمائهم وهذا هو اتخاذهم اربابا وآلهة من دون الله قال تعالى مَا كَانَ لِبَشَرٍ اَنْ يُّؤْتِيَهُ اللّٰهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُوْلَ لِلنَّاسِ كُوْنُوْا عِبَادًا لِّيْ مِنْ دُوْنِ اللّٰهِ وَلٰكِنْ كُوْنُوْا رَبَّانِيِّيْنَ بِمَا كُنْتُمْ تُعَلِّمُوْنَ الْكِتَابَ وَبِمَا كُنْتُمْ تَدْرُسُوْنَ وَلَا يَأْمُرَكُمْ اَنْ تَتَّخِذُوا الْمَلٰئِكَةَ وَالنَّبِيِّيْنَ اَرْبَابًا اَيَأْمُرُكُمْ بِالْكُفْرِ بَعْدَ اِذْ اَنْتُمْ مُّسْلِمُوْنَ واشرف العبودية عبودية الصلوة وقد تقاسمها الشيوخ والمتشبهون بالعلماء والجبابرة فاخذ الشيوخ منها اشرف ما فيها وهو السجود واخذ المتشبهون بالعلماء الركوع فاذا لقی بعضهم بعضا ركع له كما يركع المصلی لربه سواء واخذ الجبابرة منها القيام فيقوم الاحرار والعبيد على رؤسهم عبودية لهم وهم جلوس وقد نهی رسول الله صلى الله عليه وسلم عن هذه الامور الثلثة على التفصيل فتعاطيها مخالفة صريحة له فنهی عن السجود لغير الله وقال لا ينبغی لاحد ان يسجد لاحد وانكر على معاذ لما سجد له وقال مه وتحريم هذا معلوم من دينه بالضرورة وتجويز من جوزه لغير الله مراغمة لله ورسوله وهو من ابلغ انواع العبودية فاذا جوز هذا المشرك هذا النوع اليسير فقد جوز عبودية غير الله وقد صح انه قيل له الرجل يلقی اخاه اينحنی له قال لا قيل ايلتزمه ويقبله قال لا قيل ايصافحه قال نعم وايضا فالانحناء عند التحية سجود ومنه قوله تعالى وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا ای منحنين والا فلا يمكن الدخول على الجباه وصح عنه النهی عن القيام وهو جالس كما يعظم الاعاجم بعضها بعضا حتى منع من ذلك وامرهم اذا صلی جالسا ان تصلوا جلوسا وهم اصحاء لا عذر لهم لئلا يقوموا على راسه وهو جالس مع ان قيامهم لله فكيف اذا كان القيام تعظيما وعبودية لغيره سبحانه والمقصود ان النفوس الجاهلة الضالة اسقطت عبودية الله سبحانه واشركت فيها من يعظمه من الخلق فسجدت لغير الله وركعت له وقامت بين يديه قيام الصلوة وحلفت بغيره ونذرت لغيره وحلقت لغيره وذبحت لغيره وطافت لغير بيته وعظمته بالحب والخوف والرجاء والطاعة كما يعظم الخالق بل اشد وسوت من تعبده من المخلوقين برب العالمين وهؤلاء هم المضادون لدعوة الرسل وهم الذين بربهم يعدلون وهم الذين يقولون وهم فی النار مع آلهتهم يختصمون تالله ان كنا لفی ضلال مبين اذ نسويكم برب العالمين وهم الذين قال فيهم وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَّتَّخِذُ مِنْ دُوْنِ اللّٰهِ اَنْدَادًا يُّحِبُّوْنَهُمْ كَحُبِّ اللّٰهِ وَالَّذِيْنَ اٰمَنُوْا اَشَدُّ حُبًّا لِّلّٰهِ وهذا كله من الشرك والله لا يغفر ان يشرك به فهذا فصل معترض فی هديه فی حلق الراس ولعله اهم مما قصد الكلام فيه والله اعلم **فصول** فی هديه صلى الله عليه وسلم فی العلاج بالادوية الروحانية الالهية المفردة والمركبة منها ومن الادوية الطبيعية **فصل** فی هديه صلى الله عليه وسلم فی علاج المصاب بالعين روی مسلم فی صحيحه عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم العين حق ولو كان شئ سابق

القدر لسبقته العين وفي صحيحه ايضا عن انس ان النبي صلى الله عليه وسلم رخص في الرقية من الحمة والعين والنملة
وفي الصحيحين من حديث ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم العين حق وفي سنن ابي داؤد عن عايشة
رضي الله عنها قالت كان يومر العائن فيتوضأ ثم يغتسل منه المعين وفي الصحيحين عن عايشة قالت امرني النبي صلى الله
عليه وسلم او امر ان نسترقي من العين وذكر الترمذي من حديث سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن عروة بن عامر
عن عبيد بن رفاعة الزرقي ان اسماء بنت عميس قالت يا رسول الله ان بني جعفر تصيبهم العين افاسترقي لهم فقال نعم فلو كان
شئ يسبق القضاء لسبقته العين قال الترمذي حديث حسن صحيح وروى مالك رحمه الله عن ابن شهاب عن ابي امامة
ابن سهل بن حنيف قال رأى عامر بن ربيعة سهل بن حنيف يغتسل فقال والله ما رأيت كاليوم ولا جلد مخبأة[1] قال
فلبط[2] سهل فاتى رسول الله صلى الله عليه وسلم عامر فتغيظ (وكان احسن الجسم ١٢) عليه وقال علام يقتل احدكم اخاه الا بركت اغتسل له فغسل
له عامر وجهه ويديه ومرفقيه وركبتيه واطراف رجليه وداخلة ازاره في قدح ثم صب عليه فراح مع الناس وروى
مالك رحمه الله ايضا عن محمد بن ابي امامة بن سهل عن ابيه هذا الحديث وقال فيه ان العين حق توضأ له فتوضأ
له وذكر عبد الرزاق عن معمر عن ابن طاؤس عن ابيه مرفوعا العين حق ولو كان شئ سابق القدر لسبقته العين واذا اغتسل
احدكم فليغتسل ووصله صحيح قال الزهري يؤمر الرجل العائن بقدح فيدخل كفه فيه فيتمضمض ثم يمجه في القدح ويغسل
وجهه في القدح ثم يدخل يده اليسرى فيصب على ركبته اليمنى في القدح ثم يدخل يده اليمنى فيصب على ركبته اليسرى
ثم يغسل داخلة ازاره ولا يوضع القدح في الارض ثم يصب على راس الرجل الذي يصيبه العين من خلفه صبة واحدة
والعين عينان عين انسية وعين جنية فقد صح عن ام سلمة ان النبي صلى الله عليه وسلم رأى في بيتها جارية في وجهها
سعفة[3] فقال استرقوا لها فان بها النظرة قال الحسين بن مسعود الفراء وقوله سعفة اي نظرة يعني من الجن يقول بها عين
اصابتها من نظر الجن انفذ اسنة الرماح ويذكر عن جابر يرفعه ان العين ليدخل الرجل القبر والجمل القدر وعن ابي سعيد
ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يتعوذ من الجان ومن عين الانسان فابطلت طائفة ممن قل نصيبهم من السمع والعقل
امر العين وقالوا انما ذلك اوهام لا حقيقة لها وهؤلاء من اجهل الناس بالسمع والعقل ومن اغلظهم حجابا واكثفهم طباعا
وابعدهم عن معرفة الارواح والنفوس وصفاتها وافعالها وتاثيراتها وعقلاء الامم على اختلاف مللهم ونحلهم لا تدفع امر
العين ولا ينكره وان اختلفوا في سببه وجهة تاثير العين فقالت طائفة ان العائن اذا تكيفت نفسه بالكيفية الردية
انبعث من عينه قوة سمية يتصل بالمعين فيتضرر قالوا ولا تستنكر هذا كما لا يستنكر انبعاث قوة سمية من الافعى يتصل
بالانسان فيهلك وهذا امر قد اشتهر عن نوع من الافاعي انها اذا وقع بصرها على الانسان هلك فكذلك العائن وقالت فرقة
اخرى لا يستبعد ان ينبعث من عين بعض الناس جواهر لطيفة غير مرئية فتتصل بالمعين وتتخلل مسام جسمه فيحصل له الضرر وقالت
فرقة اخرى قد اجرى الله العادة بخلق ما يشاء من الضرر عند مقابلة عين العائن لمن يعينه من غير ان يكون منه قوة
ولا سبب ولا تاثير اصلا وهذا مذهب منكري الاسباب والقوى والتاثيرات في العالم وهؤلاء قد سدوا على انفسهم
باب العلل والتاثيرات والاسباب وخالفوا العقلاء اجمعين ولا ريب ان الله سبحانه خلق في الاجسام والارواح قوى

[1] بالضم الموضع كرتبتي الجارية التي في خدرها لم تتزوج بعد ١٢
[2] بضم اللام وكسر الباء اي صرع وسقط على الارض ١٢
[3] بفتح السين ... على راس الصبي ويقال ... والاشتعال ... المفتوح ... بتقديم الفاء ... اصابها العين ١٢

وطبائع مختلفة وجعل في كثير منها خواص وكيفيات موثرة ولا يمكن العاقل انكار تاثير الارواح في الاجسام فانه امر مشاهد محسوس وانت ترى الوجه كيف يحمر حمرة شديدة اذا نظر اليه من يحتشمه ويستحيي منه ويصفر صفرة شديدة عند نظر من يخافه اليه وقد شاهد الناس من يسقم من النظر ويضعف قواه وهذا كله بواسطة تاثير الارواح ولشدة ارتباطها بالعين ينسب الفعل اليها وليست هي الفاعلة وانما التاثير للروح والارواح مختلفة في طبائعها وقواها وكيفياتها وخواصها فروح الحاسد موذية للمحسود اذى بينا ولهذا امر الله سبحانه رسوله ان يستعيذ به من شره وتاثير الحاسد في اذى المحسود امر لا ينكره الا من هو خارج عن حقيقة الانسانية وهو اصل الاصابة بالعين فان النفس الخبيثة الحاسدة تتكيف بكيفية خبيثة تقابل المحسود فتؤثر فيه بتلك الخاصية واشبه الاشياء بهذا الافعى فان السم كامن فيها بالقوة فاذا قابلت عدوها انبعث منها قوة غضبية وتكيفت نفسها بكيفية خبيثة موذية فمنها ما يشتد كيفيتها ويقوى حتى يؤثر في اسقاط الجنين ومنها ما يؤثر في طمس البصر كما قال النبي صلى الله عليه وسلم في الابتر وذي الطفيتين من الحيات انهما يلتمسان البصر ويسقطان الحبل ومنها ما يؤثر في الانسان كيفيتها بمجرد الروية من غير اتصال به لشدة خبث تلك النفس وكيفيتها الخبيثة المؤثرة والتاثير غير موقوف على الاتصالات الجسمية كما يظنه من قل علمه ومعرفته بالطبيعة والشريعة بل التاثير يكون تارة بالاتصال وتارة بالمقابلة وتارة بالروية وتارة بتوجه الروح نحو من يؤثر فيه وتارة بالادعية والرقا والتعوذات وتارة بالوهم والتخيل ونفس العائن لا يتوقف تاثيرها على الروية بل قد يكون اعمى فيوصف له الشئ فيؤثر نفسه فيه وان لم يره وكثير من العائنين يؤثر في المعين بالوصف من غير روية وقد قال تعالى لنبيه وَإِنْ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَارِهِمْ وقال اَعُوْذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ وَمِنْ شَرِّ غَاسِقٍ إِذَا وَقَبَ وَمِنْ شَرِّ النَّفّٰثٰتِ فِي الْعُقَدِ وَمِنْ شَرِّ حَاسِدٍ إِذَا حَسَدَ فكل عائن حاسد وليس كل حاسد عائنا فلما كان الحاسد اعم من العائن كانت الاستعاذة منه استعاذة من العائن وهي سهام يخرج من نفس الحاسد والعين نحو المحسود والمعين تصيبه العين تارة وتخطئه تارة فان صادفته مكشوفا لا وقاية عليه اثرت فيه ولابد وان صادفته حذرا شاكي السلاح لا منفذ فيه للسهام لم يؤثر فيه وربما ردت السهام على صاحبها وهذا بمثابة الرمي الحسي سواء فهذا من النفوس والارواح وهذا من الاجسام والاشباح واصله من اعجاب العائن بالشئ ثم يتبعه كيفية نفسه الخبيثة ثم تستعين على تنفيذ سمها بنظرة الى المعين وقد يعين الرجل نفسه وقد يعين بغير ارادته بل بطبعه وهذا اردأ ما يكون من النوع الانساني وقد قال اصحابنا وغيرهم من الفقهاء ان من عرف بذلك حبسه الامام واجرى له ما يتفق عليه الى الموت وهذا هو الصواب قطعا **فصل** والمقصود العلاج النبوي لهذه العلة وهي انواع وقد روى ابو داود في سننه عن سهل بن حنيف قال مررنا بسيل فدخلت فاغتسلت فيه فخرجت محموما فنمي ذلك الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال مروا ابا ثابت يتعوذ قالت فقلت يا سيدي والرقاء صالحة فقال لَا رُقْيَةَ الا في نفس او حمة او لدغة والنفس العين يقال اصابت فلانا نفس اي عين والنافس العائن واللدغة بدال مهملة وغين معجمة وهي ضربة العقرب ونحوها فمن التعوذات والرقاء الاكثار من قراءة المعوذتين وفاتحة الكتاب واية الكرسي ومنها التعوذات النبوية نحو اعوذ بكلمات الله التامات من شر ما خلق ونحو اعوذ بكلمات الله التامة من كل شيطان

وهامة ومن كل عين لامة ونحو اعوذ بكلمات الله التامات التي لا يجاوزهن بر ولا فاجر من شر ما خلق وذرأ وبرأ ومن شر
ما ينزل من السماء ومن شر ما يعرج فيها ومن شر ما ذرأ في الارض ومن شر ما يخرج منها ومن شر فتن الليل والنهار
ومن شر طوارق الليل الا طارقا يطرق بخير يا رحمان ومنها اعوذ بكلمات الله التامة من غضبه وعقابه ومن شر عباده
ومن همزات الشياطين وان يحضرون ومنها اللهم انه لا يهزم جندك ولا يخلف وعدك سبحانك وبحمدك ومنها
اعوذ بوجه الله العظيم الذي لا شئ اعظم منه وبكلماته التامات التي لا يجاوزهن بر ولا فاجر واسماء الله الحسنى ما علمت
منها وما لم اعلم من شر ما خلق وذرأ وبرأ ومن شر كل ذي شر لا اطيق شره ومن شر كل ذي شر انت آخذ بناصيته
ان ربي على صراط مستقيم ومنها اللهم انت ربي لا اله الا انت عليك توكلت وانت رب العرش العظيم ما شاء الله
كان وما لم يشأ لم يكن لا حول ولا قوة الا بالله أعلم ان الله على كل شئ قدير وان الله قد احاط بكل شئ علما واحصى كل شئ
عددا اللهم اني اعوذ بك من شر نفسي وشر الشيطان وشركه ومن شر كل دابة انت آخذ بناصيتها ان ربي على
صراط مستقيم وان شاء قال تحصنت بالله الذي لا اله الا هو الهي واله كل شئ واعتصمت بربي ورب كل شئ وتوكلت
على الحي الذي لا يموت واستدفعت بلا حول ولا قوة الا بالله حسبي الله ونعم الوكيل حسبي الرب من العباد حسبي
الخالق من المخلوق حسبي الرازق من المرزوق وحسبي الذي هو حسبي حسبي الذي بيده ملكوت كل شئ وهو يجير ولا
يجار عليه حسبي الله وكفى سمع الله لمن دعا ليس وراء امر الله من حسبي الله لا اله الا هو عليه توكلت وهو رب العرش
العظيم ومن جرب هذه الدعوات والعوذ عرف مقدار منفعتها وشدة الحاجة وهي تمنع وصول اثر العائن وتدفعه
بعد وصوله بحسب قوة ايمان قائلها وقوة نفسه واستعداده وقوة توكله وثبات قلبه فانها سلاح والسلاح بضاربه

فصل واذا كان العائن يخشى ضرر عينه واصابتها للمعين فليدفع شرها بقوله اللهم بارك عليه كما قال النبي صلى الله عليه وسلم
لعامر بن ربيعة لما عان سهل بن حنيف الا بركت اي قلت اللهم بارك عليه ومما يدفع به اصابة العين قول ما
شاء الله لا قوة الا بالله روى هشام بن عروة عن ابيه انه كان اذا رأى شيئا يعجبه او دخل حائطا من حيطانه قال
ما شاء الله لا قوة الا بالله ومنها رقية جبريل عليه السلام للنبي صلى الله عليه وسلم التي رواها مسلم في صحيحه باسم
الله ارقيك من كل شئ يؤذيك ومن شر كل نفس او عين حاسد الله يشفيك باسم الله ارقيك ورأى جماعة من السلف
ان يكتب له الآيات من القرآن ثم يشربها قال مجاهد لا بأس ان يكتب القرآن ويغسله ويسقيه المريض ومثله عن
ابي قلابة ويذكر عن ابن عباس انه امر ان يكتب لامرأة يعسر عليها ولادها اثر من القرآن ثم يغسل ويسقى وقال
ايوب رأيت ابا قلابة كتب كتابا من القرآن ثم غسله وسقاه رجلا كان به وجع

فصل ومنها ان يؤمر العائن بغسل
مغابنه واطرافه وداخلة ازاره وفيه قولان **احدهما** انه فرجه او انه طرف ازاره الداخل الذي يلي جسده من الجانب
الايمن ثم يصب على رأس المعين من خلفه بغتة وهذا مما لا يناله علاج الاطباء ولا ينتفع به من انكره او سخر منه
او شك فيه او فعله مجربا لا يعتقد ان ذلك ينفعه واذا كان في الطبيعة خواص لا يعرف الاطباء عللها البتة بل هي
عندهم خارجة عن قياس الطبيعة يفعل بالخاصة فما الذي ينكره زنادقتهم وجهلتهم من الخواص الشرعية هذا

ان فی المعالجة بهذه الاشتغال ما تشهد له العقول الصحيحة وتقر لمناسبته فاعلم ان ترياق سم الحية فی لحمها وان علاج تاثير النفس الغضبية فی تسكين غضبها واطفاء نارہ بوضع يدك عليه والمسح عليه تسكين غضبه وذلك بمنزلة رجل معه شعلة من نار وقد اراد ان يقذفك بها فصببت عليها الماء وهی فی يده حتى طفئت ولذلك العائن ان يقول اللهم بارك عليه ليدفع تلك الكيفية الخبيثة بالدعاء الذی هو احسان الى المعين فان دواء الشئ بضده ولما كانت هذه الكيفية الخبيثة تظهر فی المواضع الرقيقة من الجسد لانها يطلب النفوذ فلا يجد ارق من المغابن وداخلة الازار ولا ان كان كناية عن الفرج فاذا غسلت بالماء بطل تاثيرها وعملها وايضاً فهذه المواضع للارواح الشيطانية بها اختصاص والمقصود ان غسلها بالماء يطفی تلك النارية ويذهب بتلك السمية وفيه امر اخر وهو وصول اثر الغسل الى القلب من ارق المواضع واسرعها تنفيذا فتطفی تلك النارية والسمية بالماء فيشفی المعين وهذا كما ان ذوات السموم اذا قتلت بعد لسعها خف اثر اللسعة عن الملسوع ووجد راحة فان ابقاها يمتد اذاها بعد لسعها وتوصل الملسوع فاذا قتلت خف الالم وهذا مشاهد وان كان من اسبابه فرح الملسوع واستفشاء نفسه بقتل عدوه فيقوی الطبيعة على الالم فتدفعه وبالجملة غسل العائن يدفع تلك الكيفية التی ظهرت منه وانما ينفع غسله عند تكيف نفسه بتلك الكيفية فان قيل فقد ظهرت مناسبة الفعل فما مناسبة صب ذلك الماء على المعين قيل هو فی غاية المناسبة فان ذلك الماء ما طفی به تلك النارية وابطل تلك الكيفية الرديه من الفاعل فكما طفئت به النارية القائمة بالفاعل طفئت به وابطلت عن المحل المتاثر بعد ملابسته للمؤثر العائن والماء الذی يطفی به الحديد يدخل فی ادوية عدة طبيعية ذكرها الاطباء فهذا الذی طفی به نارية العائن لا يستنكران يدخل فی دواء يناسب هذا الداء وبالجملة فطب الطبائعة وعلاجهم بالنسبة الى العلاج النبوی كطب الطرقية بالنسبة الى طبهم بل اقل فان التفاوت الذی بينهم وبين الانبياء اعظم واعظم من التفاوت الذی بينهم وبين الطرقية بما لا يدرك الانسان مقداره فقد ظهر لك عقد الاخاء الذی بين الحكمة والشرع وعدم مناقضة احدهما للاخر والله يهدی من يشاء الى الصواب ويفتح لمن ادام قرع باب التوفيق منه كل باب وله النعمة السابغة والحجة البالغة **فصل** ومن علاج ذلك ايضا والاحتراز منه ستر محاسن من يخاف عليه العين بما يردها عنه ذكرها البغوی فی كتاب شرح السنة ان عثمان رضی الله عنه رأی صبيا مليحا فقال دسموا نونته لئلا يصيبه العين ثم قال فی تفسيره ومعنى دسموا نونته ای سودوا نونته و النونة النقرة التی تكون فی ذقن الصبی الصغير قال الخطابی فی غريب الحديث له عن عثمان انه رأی صبيا تاخذه العين فقال دسموا نونته فقال ابو عمرو سالت احمد بن يحيى عنه فقال اراد بالنونة النقرة التی فی ذقنه والتدسيم التسويد اراد سودوا ذلك الموضع من ذقنه ليرد العين قال ومن هذا حديث عايشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خطب ذات يوم وعلى راسه عمامة دسماء ای سوداء اراد الاستشهاد على اللفظة ومن هذا اخذ الشاعر قوله شعر ما كان احوج ذا الكمال الى ٭ عيب يوقيه من العين ٭ ومن الرقی التی يرد العين ما ذكر عن ابی عبد الله النباحی انه كان فی بعض اسفاره للحج او الغزو على ناقة فارهة وكان فی الرفقة رجل عائن قل ما نظر الى شئ الا اتلفه فقيل

لعله ای
[illegible]

لابی عبد الله : حفظ ناقتك من العائن قال ليس له الى ناقتی سبیل فاخبر العائن بقوله فتحين غيبة ابی عبد الله فجاء الى رحله فنظر الى الناقة فاضطربت وسقطت فجاء ابو عبد الله فاخبر ان العائن قد عانها وهی كما ترى فقال دلونی عليه فدل فوقف عليه وقال بسم الله حبس حابس وحجر يابس وشهاب قابس رددت عين العائن عليه وعلى احب الناس اليه فارجع البصر هل ترى من فطور ثم ارجع البصر كرتين ينقلب اليك البصر خاسئا وهو حسير فخرجت حدقتا العائن وقامت الناقة لاباس بها **فصل** فی هديه صلی الله عليه وسلم فی العلاج العام لكل شكوى بالرقية الالهية روى ابو داؤد فی سننه من حديث ابی الدرداء قال سمعت رسول الله صلی الله عليه وسلم يقول من اشتكى منكم شيئا او اشتكاه اخ له فليقل ربنا الله الذی فی السماء تقدس اسمك امرك فی السماء والارض كما رحمتك فی السماء فاجعل رحمتك فی الارض واغفر لنا حوبنا وخطايانا انت رب الطيبين انزل رحمة من عندك وشفاء من شفائك على هذا الوجع فيبرأ باذن الله وفی صحيح مسلم عن ابی سعيد الخدری ان جبريل عليه السلام اتى النبی صلی الله عليه وسلم فقال يا محمد اشتكيت قال نعم قال بسم الله ارقيك من كل شئ يؤذيك من شر كل نفس او عين حاسد الله يشفيك باسم الله ارقيك فان قيل مما تقولون فی الحديث الذی رواه ابو داؤد لا رقية الا من عين او حمة والحمة ذوات السموم كلها فالجواب انه صلی الله عليه وسلم لم يرد به نفی جواز الرقية فی غيرها بل المراد به لا رقية اولى وانفع منها فی العين والحمة ويدل عليه سياق الحديث فان سهل بن حنيف قال له لما اصابته العين او فی الرقى خير فقال لا رقية الا فی نفس او حمة ويدل عليه سائر احاديث الرقى العامة والخاصة وقد روى ابو داؤد من حديث انس قال قال رسول الله صلی الله عليه وسلم لا رقية الا من عين او حمة او دم يرقأ وفی صحيح مسلم عنه ايضا رخص رسول الله صلی الله عليه وسلم فی الرقية من العين والحمة والنملة **فصل** فی هديه صلی الله عليه وسلم فی رقية اللديغ بالفاتحة اخرجا فی الصحيحين من حديث ابی سعيد الخدری قال انطلق نفر من اصحاب النبی صلی الله عليه وسلم فی سفرة سافروها حتى نزلوا على حی من احياء العرب فاستضافوهم فابوا ان يضيفوهم فلدغ سيد ذلك الحی فسعوا له بكل شئ لا ينفعه شئ فقال بعضهم لو اتيتم هؤلاء الرهط الذين نزلوا لعله ان يكون عند بعضهم شئ فاتوهم فقالوا يا ايها الرهط ان سيدنا لدغ وسعينا له بكل شئ لا ينفعه شئ فهل عند بعضكم من شئ فقال بعضهم نعم والله انی لارقی ولكن استضفناكم فلم تضيفونا فما انا براق حتى تجعلوا لنا جعلا فصالحوهم على قطيع من الغنم فانطلق يتفل عليه ويقرأ الحمد لله رب العالمين فكانما نشط من عقال فانطلق يمشی وما به قلبة قال فاوفوهم جعلهم الذی صالحوهم عليه فقال بعضهم اقتسموا فقال الذی رقى لا تفعلوا حتى ناتی رسول الله صلی الله عليه وسلم فنذكر له الذی كان فننظر ما يأمرنا فقدموا على رسول الله صلی الله عليه وسلم فذكروا له ذلك فقال وما يدريك انها رقية ثم قال اصبتم اقتسموا واضربوا لی معكم سهما وقد روى ابن ماجة فی سننه من حديث علی قال قال رسول الله صلی الله عليه وسلم خير الدواء القرآن ومن المعلوم ان بعض الكلام له خواص ومنافع مجربة فما الظن بكلام رب العالمين الذی فضله على كل كلام كفضل الله على خلقه الذی هو الشفاء التام والعصمة النافعة والنور الهادی والرحمة العامة الذی لو انزل على جبل لتصدع من عظمته وجلالته

قال تعالى وَنُنَزِّلُ مِنَ الْقُرْآنِ مَا هُوَ شِفَاءٌ وَرَحْمَةٌ لِلْمُؤْمِنِينَ ومن ههنا لبيان الجنس لا للتبعيض هذا اصح القولين كقوله تعالى وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا وكلهم من الذين آمنوا وعملوا الصالحات فما الظن بفاتحة الكتاب التي لم ينزل في القرآن ولا في التوراة ولا في الانجيل ولا في الزبور مثلها المتضمنة لجميع معاني كتب الله المشتملة على ذكر اصول اسماء الله تعالى ومجامعها وهي الله والرب والرحمن واثبات المعاد وذكر التوحيد وتوحيد الربوبية وتوحيد الالهية وذكر الافتقار الى الرب سبحانه في طلب الاعانة وطلب الهداية وتخصيصه سبحانه بذلك وذكر افضل الدعاء على الاطلاق وانفعه وافرضه وما العباد احوج شئ اليه وهو الهداية الى الصراط المستقيم المتضمن كمال معرفته وتوحيده وعبادته بفعل ما امر به واجتناب ما نهى عنه و الاستقامة عليه الى الممات ويتضمن ذكر اصناف الخلائق وانقسامهم الى منعم عليه بمعرفة الحق والعمل به ومحبته وايثاره ومغضوب عليه بعدوله عن الحق بعد معرفته له وضال بعدم معرفته له وهؤلاء اقسام الخليقة مع تضمنها لاثبات القدر والشرع والاسماء والصفات والمعاد والنبوات وتزكية النفوس واصلاح القلوب وذكر عدل الله واحسانه والرد على جميع اهل البدع والباطل كما ذكرنا ذلك في كتابنا الكبير في شرحها وحقيق بسورة هذا بعض شانها ان يستشفى بها من الادواء ويرقى بها اللديغ وبالجملة فما تضمنته الفاتحة من اخلاص العبودية و الثناء على الله وتفويض الامر كله اليه والاستعانة به والتوكل عليه وسؤاله مجامع النعم كلها وهي الهداية التي تجلب النعم وتدفع النقم من اعظم الادوية الشافية الكافية وقد قيل ان موضع الرقية منها اياك نعبد واياك نستعين ولا ريب ان هاتين الكلمتين من اقوى اجزاء هذا الدواء فان فيهما من عموم التفويض والتوكل والالتجاء والاستعانة والافتقار والطلب والجمع بين اعلى الغايات وهي عبادة الرب وحده واشرف الوسائل وهي الاستعانة به على عبادته ما ليس في غيرها ولقد مر بي وقت بمكة سقمت فيه وفقدت الطبيب والدواء فكنت اتعالج بها اخذ شربة من ماء زمزم واقرأها عليها مرارا ثم اشربه فوجدت بذلك البرء التام ثم صرت اعتمد ذلك عند كثير من الاوجاع و انتفع بها غاية الانتفاع **فصل** في تاثير الفاتحة وغيرها في علاج ذوات السموم سر بديع فان ذوات السموم اثرت بكيفيات نفوسها الخبيثة كما تقدم وسلاحها حماتها التي تلدغ بها وهي لا تلدغ حتى تغضب فاذا غضبت ثار فيها السم فتقذفه بآلتها وقد جعل الله سبحانه لكل داء دواء ولكل شئ ضدا ونفس الراقي تفعل في نفس المرقي فيقع بين نفسيهما فعل وانفعال كما يقع بين الداء والدواء فتقوى نفس المرقي وقوته بالرقية على ذلك الداء فيدفعه باذن الله مدار تاثير الادوية والادواء على الفعل والانفعال وهو كما يقع بين الداء والدواء الطبيعيين يقع بين الداء والدواء الروحانيين والروحاني والطبيعي وفي النفث والتفل استعانة بتلك الرطوبة والهواء والنفس المباشر للرقية والذكر والدعاء فان الرقية تخرج من قلب الراقي وفمه فاذا صاحبها شئ من اجزاء باطنه من الريق والهواء والنفس كانت اتم تاثيرا واقوى فعلا ونفوذا ويحصل بالازدواج بينهما كيفية موثرة شبيهة بالكيفية الحادثة عند تركيب الادوية وبالجملة فنفس الراقي تقابل تلك النفوس الخبيثة وتزيد بكيفية نفسه وتستعين بالرقية وبالنفث على ازالة

ذلك الاثر وكلما كانت كيفية نفس الراقي اقوى كانت الرقية اتم واستعانته بنفسه كاستعانة تلك النفوس الردية بلسعها وفي النفث سر آخر فانه مما يستعين به الارواح الطيبة والخبيثة ولهذا يفعله السحرة كما يفعله اهل الايمان قال تعالى وَمِنْ شَرِّ النَّفّٰثٰتِ فِي الْعُقَدِ وذلك لان النفس تتكيف بكيفية الغضب والمحاربة وترسل انفاسها سهاما لها ويمدها بالنفث والتفل الذي معه شئ من الريق مصاحب لكيفية موثرة والسواحر تستعين بالنفث استعانة بينة وان لم يتصل بجسم المسحور بل ينفث على العقدة ويعقدها ويتكلم بالسحر فيعمل ذلك في المسحور بتوسط الارواح السفلية الخبيثة فيقابلها الروح الزكية الطيبة بكيفية الرفع والتكلم بالرقية وتستعين بالنفث فايهما قوي كان الحكم له ومقابلة الارواح بعضها لبعض ومحاربتها وآلتها من جنس مقابلة الاجسام ومحاربتها سواء بل الاصل في المحاربة والتقابل للارواح والاجسام آلتها وجندها ولكن من غلب عليه الحس لا يشعر بتاثيرات الارواح و افعالها وانفعالاتها لاستيلاء سلطان الحس عليه وبعده من عالم الارواح واحكامها وافعالها والمقصود ان الروح اذا كانت قوية وتكيفت بمعاني الفاتحة واستعانت بالنفث والتفل قابلت ذلك الاثر الذي حصل من النفوس الخبيثة فازالته والله اعلم **فصل** في هديه صلى الله عليه وسلم في علاج لدغة العقرب بالرقية روى ابن ابي شيبة في مسنده من حديث عبدالله بن مسعود قال بينا رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي اذ سجد فلدغته عقرب في اصبعه فانصرف رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال لعن الله العقرب ما تدع نبيا ولا غيره قال ثم دعا باناء فيه ماء و ملح فجعل يضع موضع اللدغة في الماء والملح ويقرأ قل هو الله احد والمعوذتين حتى سكنت ففي هذا الحديث العلاج بالدواء المركب من الامرين الطبيعي والالهي فان في سورة الاخلاص من كمال التوحيد العلمي الاعتقادي واثبات الاحدية لله المستلزمة نفي كل شركة عنه واثبات الصمدية المستلزمة لاثبات كل كمال له مع كون الخلائق تصمد اليه في حوائجها اي يقصده الخليقة ويتوجه اليه علويها وسفليها ونفي الولد والوالد والكفو عنه المتضمن لنفي الاصل والفرع والنظير والمماثل مما اختصت به وصارت تعدل ثلث القرآن ففي اسمه الصمد اثبات كل الكمال وفي نفي الكفو التنزيه عن الشبه والمثال وفي الاحد نفي كل شريك لذي الجلال وهذه الاصول الثلاثة هي مجامع التوحيد وفي المعوذتين الاستعاذة عن كل مكروه جملة وتفصيلا فان الاستعاذة من شر ما خلق تعم كل شر يستعاذ منه سواء كان في الاجسام او الارواح والاستعاذة من شر الغاسق وهو الليل وآيته وهو القمر اذا غاب يتضمن الاستعاذة من شر ما ينتشر فيه من الارواح الخبيثة التي كان نور النهار يحول بينها وبين الانتشار فلما اظلم الليل عليها وغاب القمر انتشرت وعاثت والاستعاذة من شر النفّٰثٰت في العقد يتضمن الاستعاذة من شر السواحر وسحرهن والاستعاذة من شر الحاسد يتضمن الاستعاذة من النفوس الخبيثة الموذية بحسدها ونظرها والسورة الثانية يتضمن الاستعاذة من شر شياطين الانس والجن فقد جمعت السورتان الاستعاذة من كل شر ولهما شان عظيم في الاحتراس والتحصن من الشرور قبل وقوعها ولهذا اوصى النبي صلى الله عليه وسلم عقبة بن عامر بقراءتهما عقيب كل صلوة ذكره الترمذي في جامعه وفي هذا سر عظيم في استدفاع الشرور من الصلوة الى الصلوة وقال ما تعوذ المتعوذون بمثلهما وقد ذكر

انه صلی الله علیه وسلم سحر فی احدی عشرة عقدة وان جبریل نزل علیه بهما فجعل كلما قرأ آیة منهما انحلت عقدة
حتی انحلت العقد كلها وكانما نشط من عقال وأما العلاج الطبیعی فیه فان فی الملح نفعا لكثیر من السموم ولاسیما لدغة
العقرب قال صاحب القانون یضمد به مع بزر الكتان للسع العقرب وذكره غیره ایضا وفی الملح من القوة الجاذبة المحللة
ما یجذب السموم ویحللها ولما كان فی لسعها قوة ناریة یحتاج الی تبرید وجذب واخراج جمع بین الماء المبرد لنار اللسعة
والملح الذی فیه جذب واخراج وهذا اتم ما یكون من العلاج وایسره واسهله وفیه تنبیه علی ان علاج هذا الداء بالتبرید
والجذب والاخراج والله اعلم وقد روی مسلم فی صحیحه عن ابی هریرة قال جاء رجل الی النبی صلی الله علیه وسلم فقال
یا رسول الله ما لقیت من عقرب لدغتنی البارحة فقال اما لو قلت حین امسیت اعوذ بكلمات الله التامات كلها من شر
ما خلق لم یضرك واعلم ان الادویة الالهیة ینفع من الداء بعد حصوله ویمنع من وقوعه وان وقع لم یقع وقوعا مضرا
وان كان موذیا والادویة الطبیعیة انما تنفع بعد حصول الداء فالتعوذات والاذكار اما ان یمنع وقوع هذه الاسباب واما
ان یحول بینها وبین كمال تاثیرها بحسب كمال التعوذ وقوته وضعفه فالرقی والعوذ یستعمل لحفظ الصحة ولازالة المرض
اما الاول فكما فی الصحیحین من حدیث عایشة كان رسول الله صلی الله علیه وسلم اذا اوی الی فراشه نفث فی كفیه
بقل هو الله احد والمعوذتین ثم یمسح بهما وجهه وما بلغت یده من جسده وكما فی حدیث عوذة ابی الدرداء المرفوع
اللهم انت ربی لا اله الا انت علیك توكلت وانت رب العرش العظیم وقد تقدم وفیه من قالها اول نهاره لم یصبه
مصیبة حتی یمسی ومن قالها آخر نهاره لم یصبه مصیبة حتی یصبح وكما فی الصحیحین من قرأ الآیتین من آخر سورة
البقرة فی لیلة كفتاه وكما فی صحیح مسلم عن النبی صلی الله علیه وسلم من نزل منزلا فقال اعوذ بكلمات الله التامات من شر
ما خلق لم یضره شئ حتی یرتحل من منزله ذلك وكما فی سنن ابی داود ان رسول الله صلی الله علیه وسلم كان فی السفر
یقول باللیل یا ارض ربی وربك الله اعوذ بالله من شرك وشر ما فیك وشر ما یدب علیك اعوذ بالله من اسد
واسود ومن الحیة والعقرب ومن ساكن البلد ومن والد وما ولد فصل واما الثانی فكما تقدم من الرقیة بالفاتحة
والرقیة للعقرب وغیرها مما یاتی **فصل** فی هدیه صلی الله علیه وسلم فی رقیة النملة قد تقدم فی حدیث انس الذی
فی صحیح مسلم انه صلی الله علیه وسلم رخص فی الرقیة من الحمة والعین والنملة وفی سنن ابی داود عن الشفاء بنت
عبد الله قالت دخل علی رسول الله صلی الله علیه وسلم وانا عند حفصة فقال الا تعلمین هذه رقیة النملة كما
علمتیها الكتابة النملة قروح تخرج فی الجنبین وهو داء معروف وسمی نملة لان صاحبه یحس مكانه كان نملة تدب علیه
وتعضه بالاشیاء واصنافها ثلثة قال ابن قتیبة وغیره وكان المجوس تزعم ان ولد الرجل من اخته اذا خط علی النملة شفی صاحبها
ومنه قول الشاعر ؎ ولا عیب فینا غیر حط لمعشر ؞ كرام وانا لا نخط علی النمل ؞ وروی الخلال ان الشفاء بنت عبد الله
كانت ترقی فی الجاهلیة علی النملة فلما هاجرت الی النبی صلی الله علیه وسلم وكانت قد بایعته بمكة قالت یا رسول الله انی
كنت ارقی فی الجاهلیة من النملة وارید ان اعرضها علیك فعرضتها فقالت بسم الله صلت حتی تعود من افواهها
ولا تضر احدا اللهم اكشف الباس رب الناس قال ترقی بها علی عود سبع مرات وتقصد مكانا نظیفا وتدلكه علی

حجر نحل خمر حاذق وتطليه على النملة وفي الحديث دليل على جواز تعليم النساء الكتابة **فصل** في هديه صلى الله عليه
وسلم في رقية الحية قد تقدم قوله لا رقية الا في عين او حمة الحمة بضم الحاء وفتح الميم وتخفيفها وفي سنن ابن ماجة
من حديث عايشة رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم في الرقية من الحية والعقرب ويذكر عن ابن شهاب الزهري
قال لدغ بعض اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم حية فقال النبي صلى الله عليه وسلم هل من راق فقالوا يا رسول
الله ان آل حزم كانوا يرقون رقية الحية فلما نهيت عن الرقاء تركوها فقال ادعوا عمارة بن حزم فدعوه فعرض عليه رقاه
فقال لا باس بها فاذن له فيها فرقاه **فصل** في هديه صلى الله عليه وسلم في رقية القرحة والجرح اخرجا في الصحيحين عن
عايشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اشتكى الانسان او كانت به قرحة او جرح قال باصبعه هكذا و
وضع سفين سبابته بالارض ثم رفعها وقال بسم الله تربة ارضنا بريقة بعضنا ليشفى سقيمنا باذن ربنا هذا من
العلاج السهل الميسر النافع المركب وهي معالجة لطيفة يعالج بها القروح والجراحات الطرية لا سيما عند عدم غيرها من
الادوية اذ كانت موجودة بكل ارض وقد علم ان طبيعة التراب الخالص باردة يابسة مجففة لرطوبات القروح والجراحات
التي تمنع الطبيعة من جودة فعلها وسرعة اندمالها لا سيما في البلاد الحارة واصحاب الامزجة الحارة فان القروح و
الجراحات يتبعها في اكثر الامر سوء مزاج حار فيجتمع حرارة البلد والمزاج والجراح وطبيعة التراب الخالص باردة يابسة
اشد من برودة جميع الادوية المفردة الباردة فيقابل برودة التراب حرارة المرض لا سيما ان كان التراب قد غسل و
جفف ويتبعها ايضا كثرة الرطوبات الردية والسيلان والتراب مجفف لها مزيل لشدة يبسه وتجفيفه للرطوبة الردية
المانعة من برءها ويحصل به مع ذلك تعديل مزاج العضو العليل ومتى اعتدل مزاج العضو قويت قواه المدبرة و
دفعت عنه الالم باذن الله ومعنى الحديث انه ياخذ من ريق نفسه على اصبعه السبابة ثم يضعها على التراب فيعلق
بها منه شئ فيمسح به على الجرح ويقول هذا الكلام لما فيه من بركة ذكر اسم الله وتفويض الامر اليه والتوكل عليه فينضم
احد العلاجين الى الآخر فيقوى التاثير وهل المراد بقوله تربة ارضنا جميع الارض او ارض المدينة خاصة فيه قولان
ولا ريب ان من التربة ما يكون فيه خاصة ينفع بخاصية من ادواء كثيرة ويشفى بها اسقاما ردية قال جالينوس
رأيت بالاسكندرية مطحولين ومستسقين كثيرا يستعملون طين مصر ويطلون به على سوقهم وافخاذهم وسواعدهم
وظهورهم واضلاعهم فينتفعون به منفعة بينة قال وعلى هذا النحو قد يقع هذا الطلاء للاورام العفنة والمترهلة
الرخوة قال واني لاعرف قوما ترهلت ابدانهم كلها من كثرة استفراغ الدم من اسفل انتفعوا بهذا الطين نفعا بينا
وقوما آخرين شفوا به اوجاعا مزمنة كانت متمكنة في بعض الاعضاء تمكنا شديدا فبرأت وذهبت اصلا وقال
صاحب الكتاب المسيحي قوة الطين المجلوب من كبوس وهي جزيرة المصطكى قوة تجلو وتغسل وتنبت اللحم في القروح
وتختم القروح انتهى واذا كان هذا في هذه التربات فما الظن باطيب تربة على وجه الارض وابركها وقد خالطت
ريق رسول الله صلى الله عليه وسلم وقارنت رقيته باسم ربه وتفويض الامر اليه وقد تقدم ان قوى الرقية وتاثيرها
بحسب الراقي وانفعال المرقي عن رقيته وهذا امر لا ينكره طبيب فاضل عاقل مسلم فاذا انتفى احد الاوصاف فليقل ما شاء

بالضم جمع ساق ١٢

فصل في هديه صلى الله عليه وسلم في علاج الوجع بالرقية روى مسلم في صحيحه عن عثمان بن ابي العاص انه شكى الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وجعا يجده في جسده منذ اسلم فقال النبي صلى الله عليه وسلم ضع يدك على الذي تالم من جسدك وقل بسم الله ثلثا وقل سبع مرات اعوذ بعزة الله وقدرته من شر ما اجد واحاذر ففي هذا العلاج من ذكر اسم الله والتفويض اليه والاستعاذة بعزته وقدرته من شر الالم ما يذهب به وتكراره ليكون انجع وابلغ كتكرار الدواء لاخراج المادة وفي السبع خاصية لا توجد في غيرها وفي الصحيحين ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يعوذ بعض اهله يمسح عليه يده اليمنى ويقول اللهم رب الناس اذهب الباس واشف انت الشافي لا شفاء الا شفاءك شفاء لا يغادر سقما ففي هذه الرقية توسل الى الله بكمال ربوبيته وكمال رحمته بالشفاء وانه وحده الشافي وانه لا شفاء الا شفاءه فتضمنت التوسل اليه بتوحيده واحسانه وربوبيته **فصل** في هديه صلى الله عليه وسلم في علاج حر المصيبة وحزنها قال تعالى وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ الَّذِينَ إِذَا أَصَابَتْهُم مُّصِيبَةٌ قَالُوا إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ أُولَٰئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُهْتَدُونَ وفي المسند عنه صلى الله عليه وسلم انه قال ما من احد يصيبه مصيبة فيقول انا لله وانا اليه راجعون اللهم اجرني في مصيبتي واخلف لي خيرا منها الا آجره الله في مصيبته واخلف له خيرا وهذه الكلمة من ابلغ علاج المصاب وانفعه له في عاجلته وآجلته فانها تتضمن اصلين عظيمين اذا تحقق العبد بمعرفتهما تسلى عن مصيبته **احدهما** ان العبد واهله وماله ملك لله عز وجل حقيقة وقد جعله عند العبد عارية فاذا اخذه منه فهو كالمعير ياخذ متاعه من المستعير وايضا فانه محفوف بعدمين عدم قبله وعدم بعده وملك العبد له متعة معارة في زمن يسير وايضا فانه ليس هو الذي اوجده عن عدمه حتى يكون ملكه حقيقة ولا هو الذي يحفظه من الآفات بعد وجوده ولا يبقي عليه وجوده فليس له فيه تاثير ولا ملك حقيقي وايضا فانه متصرف فيه بالامر تصرف العبد المامور المنهي لا تصرف الملاك ولهذا لا يباح له من التصرفات فيه الا ما وافق امر مالكه الحقيقي **والثاني** ان مصير العبد ومرجعه الى الله مولاه الحق ولا بد ان يخلف الدنيا وراء ظهره ويجيء ربه فردا كما خلقه اول مرة بلا اهل ولا مال ولا عشيرة ولكن بالحسنات والسيئات فاذا كانت هذه بداية العبد وما خوله ونهايته فكيف يفرح بموجود او ياسى على مفقود ففكره في مبدئه ومعاده من اعظم علاج هذا الداء ومن علاجه ان يعلم علم اليقين ان ما اصابه لم يكن ليخطئه وما اخطأه لم يكن ليصيبه قال تعالى مَا أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي أَنفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَابٍ مِّن قَبْلِ أَن نَّبْرَأَهَا إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ لِّكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُوا بِمَا آتَاكُمْ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ ومن علاجه ان ينظر الى ما اصيب به فيجد ربه قد ابقى عليه مثله او افضل منه وادخر له ان صبر ورضي ما هو اعظم من فوات تلك المصيبة باضعاف مضاعفة وانه لو شاء لجعلها اعظم مما هي ومن علاجه ان يطفي نار مصيبته ببرد التاسي باهل المصائب وليعلم انه في كل واد بنو سعد ولينظر يمنة فهل يرى الا محنة ثم ليعطف يسرة فهل يرى الا حسرة وانه لو فتش العالم لم ير فيهم الا مبتلى اما بفوات محبوب او حصول مكروه وان سرور الدنيا احلام نوم او كظل زائل ان اضحكت قليلا ابكت كثيرا وان سرت يوما ساءت دهرا وان متعت

قليلا منعت طويلا وما ملأت دارا خيرة الا ملأتها عبرة ولا سرته بيوم سرور الا خبأت له يوم شرور وقال ابن مسعود رضی الله عنه لكل فرحة ترحة وما ملئ بيت فرحا الا ملئ ترحا وقال ابن سيرين ما كان ضحك قط الا كان من بعده بكاء وقالت هند بنت النعمان لقد رأيتنا ونحن من اعز الناس واشدهم ملكا ثم لم تغب الشمس حتى رأيتنا ونحن اقل الناس وانه حق على الله ان لا يملأ دارا خيرة الا ملأها عبرة وسألها رجل ان يحدثه عن امرها فقالت اصبحنا ذا صباح وما فی العرب احد الا يرجونا ثم امسينا وما فی العرب احد الا يرحمنا وبكت اختها حرقة بنت النعمان يوما وهی فی عزها فقيل لها ما يبكيك لعل احدا اذاك قالت لا ولكن رأيت غضارة فی اهلی وقلما امتلأت دار سرورا الا امتلأت حزنا قال اسحق بن طلحة دخلت عليها يوما فقلت لها كيف رأيت عبرات الملوك فقالت ما نحن فيه اليوم خير مما كنا فيه الامس انا نجد فی الكتب انه ليس من اهل بيت يعيشون فی خيرة الا سيعقبون بعدها عبرة وان الدهر لم يظهر لقوم بيوم يحبونه الا بطن لهم بيوم يكرهونه ثم قالت **شعر** فبينا نسوس الناس والامر امرنا ؛ اذا نحن فيهم سوقة نتنصف فاف لدنيا لا يدوم نعيمها ؛ تقلب تارات بنا وتصرف ؛ ومن علاجها ان يعلم ان الجزع لا يردها بل يضاعفها وهو فی الحقيقة من تزايد المرض ومن علاجها ان يعلم ان فوت ثواب الصبر والتسليم وهو الصلوة والرحمة والهداية التی ضمنها الله على الصبر والاسترجاع اعظم من المصيبة فی الحقيقة ومن علاجها ان يعلم ان الجزع يشمت عدوه ويسوء صديقه ويغضب ربه ويسر شيطانه ويحبط اجره ويضعف نفسه واذا صبر واحتسب انضى شيطانه ورده خاسئا وارضى ربه وسر صديقه وساء عدوه وحمل عن اخوانه وعزاهم هو قبل ان يعزوه فهذا هو الثبات فی الكمال الاعظم لا لطم الخدود وشق الجيوب والدعاء بالويل والثبور والسخط على المقدور ومن علاجها ان يعلم ان ما يعقبه الصبر والاحتساب من اللذة والمسرة اضعاف ما كان يحصل له ببقاء ما اصيب به لو بقی عليه ويكفيه من ذلك بيت الحمد الذی بنی له فی الجنة على حمده لربه واسترجاعه فلينظر ای المصيبتين اعظم مصيبة العاجلة او مصيبة فوات بيت الحمد فی جنة الخلد وفی الترمذی مرفوعا يود ناس يوم القيمة ان جلودهم كانت تقرض بالمقاريض فی الدنيا لما يرون من ثواب اهل البلاء وقال بعض السلف لولا مصائب الدنيا لوردنا القيمة مفاليس ومن علاجها ان يروح قلبه بروح رجاء الخلف من الله فانه من كل شئ عوض الا الله فما منه عوض كما قيل **شعر** من كل شئ اذا ضيعته عوض ؛ وما من الله ان ضيعته عوض ؛ ومن علاجها ان يعلم ان حظه من المصيبة ما تحدثه له فمن رضی فله الرضی ومن سخط فله السخط فحظك منها ما احدثته لك فاختر خير الحظوظ او شرها فان احدثت سخطا وكفرا كتب فی ديوان الهالكين وان احدثت له جزعا وتفريطا فی ترك واجب او فعل محرم كتب فی ديوان المفرطين وان احدثت له شكاية وعدم صبر كتب فی ديوان المغبونين وان احدثت له اعتراضا على الله وقدحا فی حكمته فقد قرع باب الزندقة او ولجه وان احدثت له صبرا وثباتا لله كتب فی ديوان الصابرين وان احدثت له الرضاء عن الله كتب فی ديوان الراضين وان احدثت له الحمد والشكر كتب فی ديوان الشاكرين وكان تحت لواء الحمد مع الحمادين وان احدثت له محبة واشتياقا الى لقاء ربه كتب فی ديوان المحبين المخلصين وفی مسند الامام احمد والترمذی من حديث محمود بن لبيد

ترفعه ان الله اذا احب قوما ابتلاهم فمن رضي فله الرضا ومن سخط فله السخط زاد احمد ومن جزع فله الجزع ومن علاجها ان يعلم انه وان بلغ في الجزع غايته فآخر امره الى صبر الاضطرار وهو غير محمود ولا مثاب قال بعض الحكماء العاقل يفعل في اول يوم من المصيبة ما يفعله الجاهل بعد ايام ومن لم يصبر صبر الكرام سلا سلو البهائم وفي الصحيح مرفوعا الصبر عند الصدمة الاولى وقال الاشعث بن قيس انك ان صبرت ايمانا واحتسابا والا سلوت سلو البهائم ومن علاجها ان يعلم ان انفع الادوية له موافقة ربه والهه فيما احبه ورضيه له وان خاصية المحبة وسرها موافقة المحبوب فمن ادعى محبة محبوب ثم سخط ما يحبه واحب ما يسخطه فقد شهد على نفسه بكذبه وتمقت الى محبوبه وقال ابو الدرداء ان الله اذا قضى قضاء احب ان يرضى به وكان عمران بن حصين يقول في علته احبه الي احبه اليه وكذلك قال ابو العالية وهذا دواء وعلاج لا يعمل الا مع المحبين ولا يمكن كل احد ان يتعالج به ومن علاجها ان يوازن بين اعظم اللذتين والتمتعين وادومهما لذة تمتعه بما اصيب به ولذة تمتعه بثواب الله فان ظهر له الرجحان فآثر الراجح فليحمد الله على توفيقه وان آثر المرجوح من كل وجه فليعلم ان مصيبته في عقله وقلبه ودينه اعظم من مصيبته التي اصيب بها في دنياه ومن علاجها ان يعلم ان الذي ابتلاه بها احكم الحاكمين وارحم الراحمين وانه سبحانه لم يرسل اليه البلاء ليهلكه به ولا ليعذبه ولا ليجتاحه وانما افتقده به ليمتحن صبره ورضاه عنه وايمانه وليسمع تضرعه وابتهاله وليراه طريحا ببابه لائذا بجنابه مكسور القلب بين يديه رافعا قصص الشكوى اليه قال الشيخ عبد القادر يا بني ان المصيبة ما جاءت لتهلك وانما جاءت لتمتحن صبرك وايمانك يا بني ان القدر سبع والسبع لا ياكل الميتة والمقصود ان المصيبة كير العبد الذي يسبك به حاصله فاما ان يخرج ذهبا احمر واما ان يخرج خبثا كله كما قيل **شعر** سبكناه ونحسبه لجينا * فابدى الكير عن خبث الحديد * فان لم ينفعه هذا الكير في الدنيا فبين يديه الكير الاعظم فاذا علم العبد ان ادخاله كير الدنيا ومسبكها خير له من ذلك الكير والمسبك وانه لا بد من احد الكيرين فليعلم قدر نعمة الله عليه في الكير العاجل ومن علاجها ان يعلم انه لولا محن الدنيا ومصائبها لاصاب العبد من ادواء الكبر والعجب والفرعنة وقسوة القلب ما هو سبب هلاكه عاجلا وآجلا فمن رحمة ارحم الراحمين ان يتفقده في الاحيان بانواع من ادوية المصائب تكون حمية له من هذه الادواء وحفظا لصحة عبوديته واستفراغا للمواد الفاسدة الردية المهلكة منه فسبحان من يرحم ببلائه ويبتلي بنعمائه كما قيل **شعر** قد ينعم الله بالبلوى وان عظمت ويبتلي الله بعض القوم بالنعم * فلولا انه سبحانه يبتلي عباده بادوية المحن والابتلاء لطغوا وبغوا وعتوا والله سبحانه اذا اراد بعبد خيرا سقاه دواء من الابتلاء والامتحان على قدر حاله يستفرغ به من الادواء المهلكة حتى اذا هذبه ونقاه وصفاه اهله لاشرف مراتب الدنيا وهي عبوديته وارفع ثواب الآخرة وهو رؤيته وقربه ومن علاجها ان يعلم ان مرارة الدنيا هي بعينها حلاوة الآخرة يقلبها الله سبحانه كذلك وحلاوة الدنيا بعينها مرارة الآخرة ولان ينتقل من مرارة منقطعة الى حلاوة دائمة خير له من عكس ذلك فان خفي عليك هذا فانظر الى قول الصادق المصدوق حفت الجنة بالمكاره وحفت النار بالشهوات وفي هذا المقام تفاوتت عقول

الخلائق وظهرت حقائق الرجال فاكثرهم آثر الحلاوة المنقطعة على الحلاوة الدائمة التي لا تزول ولم يحتمل مرارة ساعة
لحلاوة الابد ولا ذل ساعة لعز الابد ولا محنة ساعة لعافية الابد فان الحاضر عنده شهادة والمنتظر غيبة
والايمان ضعيف وسلطان الشهوة حاكم فتولد من ذلك ايثار العاجلة ورفض الآخرة وهذا حال النظر الواقع على
ظواهر الامور واوائلها ومباديها واما النظر الثاقب الذي يخرق حجب العاجلة ويجاوزه الى العواقب والغايات
فله شان آخر فادع نفسك الى ما اعد الله لاوليائه واهل طاعته من النعيم المقيم والسعادة الابدية والفوز الاكبر
وما اعد لاهل البطالة والاضاعة من الخزي والعقاب والحسرات الدائمة ثم اختر اي القسمين اليق بك وكل يعمل على شاكلته
وكل احد يصبو الى ما يناسبه وما هو الاولى به ولا تستطل هذا العلاج فشدة الحاجة اليه من الطبيب والعليل
دعت الى بسطه وبالله التوفيق **فصل** في هديه صلى الله عليه وسلم في علاج الكرب والهم والغم والحزن اخرجا في الصحيحين
من حديث ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول عند الكرب لا اله الا الله العظيم الحليم لا اله
الا الله رب العرش العظيم لا اله الا الله رب السموات والارض رب العرش الكريم وفي جامع الترمذي عن انس ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم كان اذا حزبه امر قال يا حي يا قيوم برحمتك استغيث وفيه عن ابي هريرة ان النبي صلى الله
عليه وسلم كان اذا اهمه الامر رفع طرفه الى السماء فقال سبحان الله العظيم واذا اجتهد في الدعاء قال يا حي يا قيوم وفي
سنن ابي داود عن ابي بكر الصديق ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال دعوات المكروب اللهم رحمتك ارجو
فلا تكلني الى نفسي طرفة عين واصلح لي شاني كله لا اله الا انت وفيها ايضا عن اسماء بنت عميس قالت قال لي رسول الله
صلى الله عليه وسلم الا اعلمك كلمات تقوليهن عند الكرب او في الكرب الله ربي لا اشرك به شيئا وفي رواية انها تقال
سبع مرات وفي مسند الامام احمد عن ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ما اصاب عبدا هم ولا حزن
فقال اللهم اني عبدك ابن عبدك ابن امتك ناصيتي بيدك ماض في حكمك عدل في قضاؤك اسالك بكل اسم هو لك
سميت به نفسك او انزلته في كتابك او علمته احدا من خلقك او استاثرت به في علم الغيب عندك ان تجعل القرآن
العظيم ربيع قلبي ونور صدري وجلاء حزني وذهاب همي الا اذهب الله حزنه وهمه وابدله مكانه فرحا وفي الترمذي
عن سعد بن ابي وقاص قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم دعوة ذي النون اذ دعا ربه وهو في بطن الحوت لا اله
الا انت سبحانك اني كنت من الظالمين لم يدع بها رجل مسلم في شيء قط الا استجيب له وفي رواية اني لاعلم
كلمة لا يقولها مكروب الا فرج الله عنه كلمة اخي يونس وفي سنن ابي داود عن ابي سعيد الخدري قال دخل رسول
الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم المسجد فاذا هو برجل من الانصار يقال له ابو امامة فقال يا ابا امامة مالي اراك في
المسجد في غير وقت الصلاة فقال هموم لزمتني وديون يا رسول الله فقال الا اعلمك كلاما اذا انت قلته اذهب الله عز
وجل همك وقضى دينك قال قلت بلى يا رسول الله قال قل اذا اصبحت واذا امسيت اللهم اني اعوذ بك من الهم والحزن
واعوذ بك من العجز والكسل واعوذ بك من الجبن والبخل واعوذ بك من غلبة الدين وقهر الرجال قال ففعلت ذلك
فاذهب الله عز وجل همي وقضى عني ديني وفي سنن ابي داود عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من لزم

الاستغفار جعل الله له من كل هم فرجا ومن كل ضيق مخرجا ورزقه من حيث لا يحتسب وفی المسند ان النبی صلی الله عليه وسلم كان اذا حزبه امر فزع الی الصلوٰة وقد قال تعالی وَاسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلٰوةِ وفی السنن عليكم بالجهاد فانه باب من ابواب الجنة يدفع الله به عن النفوس الهم والغم ويذكر عن ابن عباس عن النبی صلی الله عليه وسلم من كثرت همومه وغمومه فليكثر من قول لا حول ولا قوة الا بالله وثبت فی الصحيحين انها كنز من كنوز الجنة وفی الترمذی انها باب من ابواب الجنة هذه الادوية تتضمن خمسة عشر نوعا من الدواء فان لم تقو علی اذهاب داء الهم والغم والحزن فهو داء قد استحكم وتمكنت اسبابه ويحتاج الی استفراغ كلی الاول توحيد الربوبية الثانی توحيد الالهية الثالث التوحيد العلمی الاعتقادی الرابع تنزيه الرب تعالی عن ان يظلم عبده او ياخذه بلا سبب من العبد يوجب ذلك الخامس اعتراف العبد بانه هو الظالم السادس التوسل الی الرب تعالی باحب الاشياء اليه وهو اسماؤه وصفاته ومن اجمعها لمعانی الاسماء والصفات الحی القيوم السابع الاستعانة به وحده الثامن اقرار العبد له بالرجاء التاسع تحقيق التوكل عليه والتفويض اليه والاعتراف له بان ناصيته فی يده يصرفه كيف يشاء وانه ماض فيه حكمه عدل فيه قضاؤه العاشر ان يرتع قلبه فی رياض القرآن ويجعله لقلبه كالربيع للحيوان وان يستضیء به فی ظلم الشبهات والشهوات وان يتسلی به عن كل فائت ويتعزی به عن كل مصيبة ويستشفی به من ادواء صدره فيكون جلاء حزنه وشفاء همه وغمه الحادی عشر الاستغفار الثانی عشر التوبة الثالث عشر الجهاد الرابع عشر الصلوٰة الخامس عشر البراءة من الحول والقوة وتفويضهما الی من هما بيده **فصل** فی بيان جهة تاثير هذه الادوية فی هذه الامراض خلق الله سبحانه ابن آدم واعضاءه وجعل لكل عضو منها كمالا اذا فقده احس بالالم وجعل لملكها وهو القلب كمالا اذا فقده حضرته اسقامه والامه من الهموم والغموم والاحزان فاذا فقدت العين ما خلقت له من قوة الابصار وفقدت الاذن ما خلقت له من قوة السمع واللسان ما خلق له من قوة الكلام فقدت كمالها والقلب خلق لمعرفة فاطره ومحبته وتوحيده والسرور به والابتهاج بحبه والرضاء عنه والتوكل عليه والحب فيه والبغض فيه والموالاة فيه والمعاداة فيه ودوام ذكره وان يكون احب اليه من كل ما سواه وارجی عنده من كل ما سواه واجل فی قلبه من كل ما سواه ولا نعيم ولا سرور ولا لذة بل ولا حيوة الا بذلك وهذا له بمنزلة الغذاء والصحة والحيوة فاذا فقد غذاؤه وصحته وحياته فالهموم والغموم والاحزان مسارعة من كل صوب اليه ورهن مقيم عليه ومن اعظم ادوائه الشرك والذنوب والغفلة والاستهانة بمحابه ومراضيه وترك التفويض اليه وقلة الاعتماد عليه والركون الی ما سواه والسخط بمقدوره والشك فی وعده ووعيده واذا تاملت امراض القلب وجدت هذه الامور وامثالها هی اسبابها لا سبب لها سواها فدواؤه الذی لا دواء له سواه ما تضمنته هذه العلاجات النبوية من الامور المضادة لهذه الادواء فان المرض يزال بالضد والصحة يحفظ بالمثل فصحته يحفظ بهذه الامور النبوية وامراضه باضدادها فالتوحيد يفتح للعبد باب الخير والسرور واللذة والفرح والابتهاج والتوبة استفراغ للاخلاط والمواد الفاسدة التی هی اسباب اسقامه وحمية له من التخليط فهی تغلق عنه باب الشرور فيفتح باب السعادة والخير بالتوحيد ويغلق باب الشرور بالتوبة والاستغفار قال بعض المتقدمين

من ایمة الطب من اراد عافیة الجسم فلیقلل من الطعام والشراب ومن اراد عافیة القلب فلیترك الآثام وقال ثابت ابن قرة راحة الجسم فی قلة الطعام وراحة الروح فی قلة الآثام وراحة اللسان فی قلة الکلام والذنوب للقلب بمنزلة السموم ان لم تهلکه اضعفته ولابد واذا ضعفت قوته لم یقدر علی مقاومة الامراض قال طبیب القلوب عبدالله ابن المبارك **شعر** رأیت الذنوب تمیت القلوب ؛ وقد یورث الذل ادمانها ؛ وترك الذنوب حیوة القلوب ؛ وخیر لنفسك عصیانها ؛ فالهوی اکبر ادوائها ومخالفته اعظم ادویتها والنفس فی الاصل خلقت جاهلة ظالمة فهی لجهلها تظن شفاءها فی اتباع هواها وانما فیه تلفها وعطبها ولظلمها لاتقبل من الطبیب الناصح بل یضع الداء موضع الدواء فیعتمده وتضع الدواء موضع الداء فتجتنبه فتولد بین ایثارها للداء واجتنابها للدواء انواع من **الاسقام والعلل** التی تعیی الاطباء ویتعذر معها الشفاء والمصیبة العظمی انها ترکب ذلك علی القدر فتبرئ نفسها وتلوم ربها بلسان الحال دائما ویقوی اللوم حتی یصرح به اللسان واذا وصل العلیل الی هذه الحال فلا یطمع فی برئه الا ان تدارکه رحمة من ربه فتحییه حیوة جدیدة ویرزقه طریقة حمیدة فلهذا کان حدیث ابن عباس فی دعاء الکرب مشتملا علی توحید الالهیة والربوبیة ووصف الرب سبحانه بالعظمة والحلم وهاتان الصفتان لکمال القدرة والرحمة والاحسان والتجاوز ووصفه بکمال ربوبیته للعالم العلوی والسفلی والعرش الذی هو سقف المخلوقات واعظمها والربوبیة التامة تستلزم توحیده وانه الذی لا ینبغی العبادة والحب والخوف والرجاء والاجلال والطاعة الاله وعظمته المطلقة تستلزم اثبات کل کمال له وسلب کل نقص وتمثیل عنه وحلمه یستلزم کمال رحمته واحسانه الی خلقه فعلم القلب ومعرفته بذلك یوجب محبته واجلاله وتوحیده فیحصل له من الابتهاج واللذة والسرور ما یدفع عنه الم الکرب والهم والغم وانت تجد المریض اذا ورد علیه ما یسره و یفرحه ویقوی نفسه کیف تقوی الطبیعة علی دفع المرض الحسی فحصول هذا الشفاء للقلب اولی واحری ثم اذا قابلت بین ضیق الکرب وسعة هذه الاوصاف التی تضمنها دعاء الکرب وجدته فی غایة المناسبة لتفریج هذا الضیق وخروج القلب منه الی سعة البهجة والسرور وهذه الامور انما یصدق بها من اشرقت فیه انوارها و باشر قلبه حقائقها وفی تاثیر قوله یا حیّ یا قیّوم برحمتك استغیث فی دفع هذا الداء مناسبة بدیعة فان صفة الحیوة متضمنة لجمیع صفات الکمال مستلزمة لها وصفة القیومیة متضمنة لجمیع صفات الافعال ولهذا کان اسم الله الاعظم الذی اذا دعی به اجاب واذا سئل به اعطی هو اسم الحی القیوم والحیوة التامة تضاد جمیع الاسقام والآلام ولهذا لما کملت حیوة اهل الجنة لم یلحقهم هم ولا غم ولا حزن ولا شیء من الآفات ونقصان الحیوة یضر بالافعال وینافی القیومیة فکمال القیومیة لکمال الحیوة فالحی المطلق التام لا یفوته صفة کمال البتة والقیوم لا یتعذر علیه فعل ممکن البتة والتوسل بصفة الحیوة والقیومیة له تاثیر فی ازالة ما یضاد الحیوة ویضر بالافعال ونظیر هذا توسل النبی صلی الله علیه وسلم الی ربه بربوبیة جبریل ومیکائیل واسرافیل ان یهدیه لما اختلف فیه من الحق باذنه فان حیوة القلب بالهدایة وقد وکل الله سبحانه هؤلاء الاملاك الثلثة بالحیوة فجبریل موکل بالوحی الذی

ھو حیوۃ القلوب ومیکائیل بالقطر الذی ھو حیوۃ الابدان والحیوان واسرافیل بالنفخ فی الصور الذی ھو سبب حیوۃ العالم وعود الارواح الی اجسادھا فالتوسل الیہ سبحانہ بربوبیۃ ھذہ الارواح العظیمۃ الموکلۃ بالحیوۃ لہ تاثیر فی حصول المطلوب والمقصودان لاسم الحی القیوم تاثیرا خاصا فی اجابۃ الدعوات وکشف الکربات وفی السنن وصحیح ابی حاتم مرفوعا اسم اللہ الاعظم فی ھاتین الآیتین وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ ۖ لَّا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَٰنُ الرَّحِيمُ وفاتحۃ آل عمران الٓمٓ اللَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ قال الترمذی حدیث صحیح وفی السنن وصحیح ابن حبان ایضا من حدیث انس ان رجلا دعا فقال اللھم انی اسألک بان لک الحمد لا الہ الا انت المنان بدیع السماوات والارض یا ذا الجلال والاکرام یا حی یا قیوم فقال النبی صلی اللہ علیہ وسلم لقد دعا اللہ باسمہ الاعظم الذی اذا دعی بہ اجاب واذا سئل بہ اعطی ولھذا کان النبی صلی اللہ علیہ وسلم اذا اجتھد فی الدعاء قال یا حی یا قیوم وفی قولہ اللھم رحمتک ارجو فلا تکلنی الی نفسی طرفۃ عین واصلح لی شانی کلہ لا الہ الا انت من تحقیق الرجاء لمن الخیر کلہ بیدیہ والاعتماد علیہ وحدہ وتفویض الامر الیہ والتضرع الیہ ان یتولی اصلاح شانہ ولا یکلہ الی نفسہ والتوسل الیہ بتوحیدہ مما لہ تاثیر قوی فی دفع ھذا الداء وکذلک قولہ اللہ ربی لا اشرک بہ شیئا واما حدیث ابن مسعود اللھم انی عبدک ابن عبدک ففیہ من المعارف الالھیۃ واسرار العبودیۃ مالا یتسع لہ کتاب فانہ یتضمن الاعتراف بعبودیتہ وعبودیۃ آبائہ وامھاتہ وان ناصیتہ بیدہ یصرفھا کیف یشاء فلا یملک العبد دونہ لنفسہ نفعا ولا ضرا ولا موتا ولا حیوۃ ولا نشورا لان من ناصیتہ بید غیرہ فلیس الیہ شیئ من امرہ بل ھو عان فی قبضتہ ذلیل تحت سلطان قھرہ وقولہ ماض فی حکمک عدل فی قضاؤک متضمن لاصلین عظیمین علیھما مدار التوحید **احدھما** اثبات القدر وان احکام الرب تعالی نافذۃ فی عبدہ ماضیۃ فیہ لا انفکاک لہ عنھا ولا حیلۃ لہ فی دفعھا **والثانی** انہ سبحانہ عدل فی ھذہ الاحکام غیر ظالم لعبدہ بل لا یخرج فیھا عن موجب العدل والاحسان فان الظلم سببہ حاجۃ الظالم او جھلہ او سفھہ فیستحیل صدورہ ممن ھو بکل شیئ علیم ومن ھو غنی عن کل شیئ وکل شیئ فقیر الیہ ومن ھو احکم الحاکمین فلا یخرج ذرۃ من مقدوراتہ عن حکمتہ وحمدہ کما لا یخرج عن قدرتہ ومشیتہ فحکمتہ نافذۃ حیث نفذت مشیتہ وقدرتہ فلھذا قال نبی اللہ ھود صلی اللہ علی نبینا وعلیہ وسلم وقد خوفہ قومہ بالھتھم إِنِّي أُشْهِدُ اللَّهَ وَاشْهَدُوا أَنِّي بَرِيءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ مِن دُونِهِ ۖ فَكِيدُونِي جَمِيعًا ثُمَّ لَا تُنظِرُونِ إِنِّي تَوَكَّلْتُ عَلَى اللَّهِ رَبِّي وَرَبِّكُم ۚ مَّا مِن دَابَّةٍ إِلَّا هُوَ آخِذٌ بِنَاصِيَتِهَا ۚ إِنَّ رَبِّي عَلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ ای مع کونہ سبحانہ آخذا بنواصی خلقہ وتصریفھم کما یشاء فھو علی صراط مستقیم لا یتصرف فیھم الا بالعدل والحکمۃ والاحسان والرحمۃ فقولہ ماض فی حکمک موافق لقولہ مَّا مِن دَابَّةٍ إِلَّا هُوَ آخِذٌ بِنَاصِيَتِهَا وقولہ عدل فی قضاؤک مطابق لقولہ إِنَّ رَبِّي عَلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ ثم توسل الی ربہ باسمائہ التی سمی بھا نفسہ ما علم العباد منھا وما لم یعلموا ومنھا ما استاثرہ بہ فی علم الغیب عندہ فلم یطلع علیہ ملکا مقربا ولا نبیا مرسلا وھذہ الوسیلۃ اعظم الوسائل واحبھا الی اللہ واقربھا تحصیلا للمطلوب ثم سالہ ان یجعل القرآن لقلبہ کالربیع الذی یرتع فیہ الحیوان وکذلک القرآن ربیع القلوب وان یجعلہ شفاء ھمہ وغمہ فیکون لہ بمنزلۃ الدواء الذی

يستأصل الداء ويعيد البدن الى صحته واعتداله وان يجعله لحزنه كالجلاء الذي يجلو الطبوع والاصدية وغيرها فاجري بهذا العلاج اذا صدق العليل في استعماله ان يزيل عنه داءه ويعقبه شفاء تاما وصحة وعافية والله الموفق وأما دعوة ذي النون فان فيها من كمال التوحيد والتنزيه للرب تعالى واعتراف العبد بظلمه وذنبه ماهو من ابلغ ادوية الكرب والهم والغم وابلغ الوسائل الى الله سبحانه في قضاء الحوائج فان التوحيد والتنزيه يتضمنان اثبات كل كمال لله وسلب كل نقص وعيب وتمثيل عنه والاعتراف بالظلم يتضمن ايمان العبد بالشرع والثواب والعقاب ويوجب انكساره ورجوعه الى الله واستقالته عثرته والاعتراف بعبوديته وافتقاره الى ربه فههنا اربعة امور قد وقع التوسل بها التوحيد والتنزيه والعبودية والاعتراف وأما حديث ابي امامة اللهم اني اعوذ بك من الهم والحزن فقد تضمن الاستعاذة من ثمانية اشياء كل اثنين منها قرينان مزدوجان فالهم والحزن اخوان والعجز والكسل اخوان والجبن والبخل اخوان وضلع الدين وغلبة الرجال اخوان فان المكروه المؤلم اذا ورد على القلب فاما ان يكون سببه امرا ماضيا فيوجب له الحزن وان كان امرا متوقعا في المستقبل اوجب الهم وتخلف العبد عن مصالحه وتفويتها عليه اما ان يكون من عدم القدرة وهو العجز او من عدم الارادة وهو الكسل وحبس خيره ونفعه عن نفسه وعن بني جنسه اما ان يكون منع نفعه ببدنه فهو الجبن او بماله فهو البخل وقهر الناس له اما بحق فهو ضلع الدين او بباطل فهو غلبة الرجال فقد تضمن الحديث الاستعاذة من كل شر واما تاثير الاستغفار في دفع الهم والغم والضيق فلما اشترك في العلم به اهل الملل وعقلاء كل امة ان المعاصي والفساد يوجب الهم والغم والخوف والحزن وضيق الصدر وامراض القلب حتى ان اهلها اذا قضوا منها اوطارهم وسئمتها نفوسهم ارتكبوها دفعا لما يجدونه في صدورهم من الضيق والهم والغم كما قال شيخ الفسوق شعر وكاس شربت على لذة * واخرى تداويت منها بها * واذا كان هذا تاثير الذنوب والآثام في القلوب فلا دواء لها الا التوبة والاستغفار واما الصلوة فشانها في تفريح القلب وتقويته وشرحه وابتهاجه ولذته اكبر شان وفيها من اتصال القلب والروح بالله وقربه والتنعم بذكره والابتهاج بمناجاته والوقوف بين يديه واستعمال جميع البدن وقواه وآلاته في عبوديته واعطاء كل عضو حظه منها واشتغاله عن التعلق بالخلق وملابستهم ومجاورتهم وانجذاب قوى قلبه وجوارحه الى ربه وفاطره وراحته من عدوه حالة الصلوة ما صارت به من اكبر الادوية والمفرحات والاغذية التي لا تلائم الا القلوب الصحيحة واما القلوب العليلة فهي كالابدان العليلة لا يناسبها الاغذية الفاضلة فالصلوة من اكبر العون على تحصيل مصالح الدنيا والآخرة ودفع مفاسد الدنيا والآخرة وهي منهاة عن الاثم ودافعة لادواء القلوب ومطردة للداء عن الجسد ومنورة للقلب ومبيضة للوجه ومنشطة للجوارح والنفس وجالبة للرزق ودافعة للظلم وناصرة للمظلوم وقامعة لاخلاط الشهوات وحافظة للنعمة ودافعة للنقمة ومنزلة للرحمة وكاشفة للغمة ونافعة من كثير من اوجاع البطن وقد روى ابن ماجة في سننه من حديث مجاهد عن ابي هريرة قال رآني رسول الله صلى الله عليه وسلم وانا نائم اشكو من وجع بطني فقال لي يا ابا هريرة اشكو درد قال قلت نعم

يا رسول الله قال قم فصل فان في الصلوة شفاء وقد روى هذا الحديث موقوفا على ابي هريرة وانه هو الذي قال ذلك لمجاهد وهو اشبه ومعنى هذه اللفظة بالفارسي ايوجعك بطنك فان لم ينشرح صدر زنديق الاطباء بهذا العلاج فيخاطب بصناعة الطب ويقال له الصلوة رياضة النفس والبدن جميعا اذ كانت تشتمل على حركات واوضاع مختلفة من الانتصاب والركوع والسجود والتورك والانتقالات وغيرها من الاوضاع التي يتحرك معها اكثر المفاصل وينغمز معها اكثر الاعضاء الباطنة كالمعدة والامعاء وسائر آلات النفس والغذاء فما ينكر ان يكون في هذه الحركات تقوية وتحليل للمواد ولاسيما بواسطة قوة النفس وانشراحها في الصلوة فيقوى الطبيعة فيندفع الالم ولكن داء الزندقة والاعراض عما جاءت به الرسل والتعوض عنه بالالحاد داء ليس له دواء الا نار تلظى لا يصلاها الا الاشقى الذي كذب وتولى واما تاثير الجهاد في دفع الهم والغم فامر معلوم بالوجدان فان النفس متى تركت صائل الباطل وصولته واستيلاءه اشتد همها وغمها وكربها وخوفها فاذا جاهدته لله ابدل الله ذلك الهم والحزن فرحا ونشاطا وقوة كما قال تعالى قاتلوهم يعذبهم الله بايديكم ويخزهم وينصركم عليهم ويشف صدور قوم مؤمنين ويذهب غيظ قلوبهم فلا شئ اذهب لجوى القلب وغمه وهمه وحزنه من الجهاد والله المستعان واما تاثير لاحول ولاقوة الا بالله في دفع هذا الداء فلما فيها من كمال التفويض والتبري من الحول والقوة الا به وتسليم الامر كله له وعدم منازعته في شئ منه وعموم ذلك لكل تحول من حال الى حال في العالم العلوي والسفلي والقوة على ذلك التحول وان ذلك كله بالله وحده فلا يقوم لهذه الكلمة شئ وفي بعض الآثار انه ماينزل ملك من السماء ولايصعد اليها الا بلاحول ولاقوة الا بالله ولها تاثير عجيب في طرد الشيطان والله المستعان

فصل في هديه صلى الله عليه وسلم في علاج الفزع والارق المانع من النوم روى الترمذي في جامعه عن بريدة قال شكى خالد الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله ما انام الليل من الارق فقال النبي صلى الله عليه وسلم اذا اويت الى فراشك فقل اللهم رب السموات السبع وما اظلت ورب الارضين وما اقلت ورب الشياطين وما اضلت كن لي جارا من شر خلقك كلهم جميعا ان يفرط على احد منهم او يبغى على عز جارك وجل ثناؤك ولا اله غيرك وفيه ايضا عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يعلمهم من الفزع اعوذ بكلمات الله التامة من غضبه وعقابه وشر عباده ومن همزات الشياطين واعوذ بك رب ان يحضرون قال وكان عبد الله بن عمرو يعلمهن من عقل من بنيه ومن لم يعقل كتبه فاعلقه عليه ولايخفى مناسبة هذه العوذة لعلاج هذا الداء

فصل في هديه صلى الله عليه وسلم في علاج الحريق واطفائه يذكر عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا رايتم الحريق فكبروا فان التكبير يطفيه لما كان الحريق سببه النار وهي مادة الشيطان التي خلق منها وكان فيه من الفساد العام ما يناسب الشيطان بمادته وفعله كان للشيطان اعانة عليه وتنفيذ له وكانت النار تطلب بطبعها العلو والفساد وهذان الامران وهما العلو في الارض والفساد هما هدى الشيطان واليهما يدعو وبهما يهلك بني آدم فالنار والشيطان كل منهما يريد العلو في الارض

والفساد وكبرياء الرب عز وجل يقمع الشيطان وفعله ولهذا كان تكبير الله عز وجل له اثر في اطفاء الحريق فان كبرياء
الله عز وجل لا يقوم لها شيء فاذا كبر المسلم ربه اثر تكبيره في خمود النار وخمود الشيطان التي هي مادته فيطفي الحريق
وقد جربنا نحن وغيرنا هذا فوجدناه كذلك والله اعلم **فصل** في هديه صلى الله عليه وسلم في حفظ الصحة لما
كان اعتدال البدن وصحته وبقاؤه انما هو بواسطة الرطوبة المقاومة للحرارة فالرطوبة مادته والحرارة
تنضجها وتدفع فضلاتها وتصلحها وتلطفها والا افسدت البدن ولم يمكن قيامه وكذلك الرطوبة هي غذاء الحرارة
فلولا الرطوبة لاحرقت البدن وايبسته وافسدته فقوام كل واحد منهما بصاحبتها وقوام البدن بهما جميعا
وكل منهما مادة للاخرى فالحرارة مادة للرطوبة تحفظها وتمنعها من الفساد والاستحالة والرطوبة مادة للحرارة
تغذوها وتحملها ومتى مالت احدهما الى الزيادة على الاخرى حصل لمزاج البدن الانحراف بحسب ذلك فالحرارة
دائما تحلل الرطوبة فيحتاج البدن الى ما يخلف عليه ما حللته الحرارة ضرورة بقائه وهو الطعام والشراب ومتى
زاد على مقدار التحلل ضعفت الحرارة عن تحليل فضلاته فاستحالت مواد ردية فعاثت في البدن وافسدت
فحصلت الامراض المتنوعة بحسب تنوع موادها وقبول الاعضاء واستعدادها وهذا كله مستفاد من قوله تعالى
كُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا فارشد عباده الى ادخال ما يقيم البدن من الطعام والشراب عوض ما تحلل منه وان يكون
بقدر ما ينتفع به البدن في الكمية والكيفية فمتى جاوز ذلك كان اسرافا وكلاهما مانع من الصحة جالب للمرض اعني
عدم الاكل والشرب او الاسراف فيه فحفظ الصحة كله في هاتين الكلمتين الالهيتين ولا ريب ان البدن دائما
في التحلل والاستخلاف وكلما كثر التحلل ضعفت الحرارة لفناء مادتها فان كثرة التحلل تفني الرطوبة وهي مادة الحرارة
واذا ضعفت الحرارة ضعف الهضم ولا يزال كذلك حتى يفنى الرطوبة وينطفي الحرارة جملة فيستكمل العبد الاجل
الذي كتب الله له ان يصل اليه فغاية علاج الانسان لنفسه ولغيره حراسة البدن الى ان يصل الى هذه الحالة
لا انه يلتزم بقاء الحرارة والرطوبة اللتين بقاء الشباب والصحة والقوة بهما فان هذا مما لم يحصل لبشر في هذه
الدار وانما غاية الطبيب ان يحمي الرطوبة عن مفسداتها من العفونة وغيرها ويحمي الحرارة عن مضعفاتها و
يعدل بينهما بالعدل في التدبير الذي به قام بدن الانسان كما ان به قامت السماوات والارض وسائر المخلوقات
انما قوامها بالعدل ومن تامل هدي النبي صلى الله عليه وسلم وجده افضل هدي يمكن حفظ الصحة به فان
حفظها موقوف على حسن تدبير المطعم والمشرب والملبس والمسكن والهواء والنوم واليقظة والحركة والسكون
والمنكح والاستفراغ والاحتباس فاذا حصلت هذه على الوجه المعتدل الموافق الملائم للبدن والبلد والسن
والعادة كان اقرب الى دوام الصحة او غلبتها الى انقضاء الاجل ولما كانت الصحة والعافية من اجل نعم الله على عبده
واجزل عطاياه واوفر منحه بل العافية المطلقة اجل النعم على الاطلاق فحقيق لمن رزق حظا من التوفيق مراعاتها
وحفظها وحمايتها عما يضادها وقد روى البخاري في صحيحه من حديث ابن عباس قال قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم نعمتان مغبون فيهما كثير من الناس الصحة والفراغ وفي الترمذي وغيره من حديث عبد الله

ابن محصن الانصاري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من اصبح معافا في جسده امنا في سربه عنده قوت يومه فكانما خيرت له الدنيا و في الترمذي ايضا من حديث ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اول ما يسال عنه العبد يوم القيامة من النعيم ان يقال له الم نصح لك جسمك ونروك من الماء البارد ومن ههنا قال من قال من السلف في قوله تعالى ثُمَّ لَتُسْئَلُنَّ يَوْمَئِذٍ عَنِ النَّعِيمِ قال عن الصحة و في مسند الامام احمد ان النبي صلى الله عليه وسلم قال للعباس يا عباس يا عم رسول الله سل الله العافية في الدنيا والآخرة و فيه عن ابي بكر الصديق قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول سلوا الله اليقين والمعافاة فما اوتي احد بعد اليقين خيرا من العافية فجمع بين عافيتي الدين والدنيا ولا يتم صلاح العبد في الدارين الا باليقين والعافية فاليقين يدفع عنه عقوبات الآخرة والعافية يدفع عنه امراض الدنيا في قلبه وبدنه و في سنن النسائي من حديث ابي هريرة يرفعه سلوا الله العفو والعافية والمعافاة فما اوتي احد بعد يقين خيرا من معافاة و هذه الثلثة يتضمن ازالة الشرور الماضية بالعفو والحاضرة بالعافية والمستقبلة بالمعافاة فانها تتضمن المداومة والاستمرار على العافية و في الترمذي مرفوعا ما سئل الله شيئا احب اليه من العافية و قال عبد الرحمن ابن ابي ليلى عن ابي الدرداء قلت يا رسول الله لان اعافى فاشكر احب الي من ان ابتلى فاصبر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ورسول الله يحب معك العافية ويذكر عن ابن عباس ان اعرابيا جاء الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال له ما اسال الله بعد الصلوات الخمس فقال سل الله العافية فاعاد عليه فقال له في الثالثة سل الله العافية في الدنيا والآخرة واذا كان هذا شان العافية والصحة فنذكر من هديه صلى الله عليه وسلم في مراعاة هذه الامور ما يبين لمن نظر فيه انه اكمل هدى على الاطلاق ينال به حفظ صحة البدن والقلب وحيوة الدنيا والآخرة والله المستعان وعليه التكلان ولا حول ولا قوة الا بالله

فصل فاما المطعم والمشرب فلم يكن من عادته صلى الله عليه وسلم حبس النفس على نوع واحد من الاغذية لا يتعداه الى ما سواه فان ذلك يضر بالطبيعة جدا وقد يتعذر عليها احيانا وان لم يتناول غيره ضعف او هلك وان يتناول غيره لم يقبله الطبيعة فاستضر به فقصرها على نوع واحد دائما ولو انه افضل الاغذية خطر مضر بل كان ياكل ما جرت عادة اهل بلده باكله من اللحم والفاكهة والخبز والتمر وغيره مما ذكرناه في هديه في الماكول فعليك بمراجعته ههنا واذا كان في احد الطعامين كيفية تحتاج الى كسر وتعديل كسرها وعدلها بضدها ان امكن كتعديل حرارة الرطب بالبطيخ وان لم يجد ذلك تناوله على حاجة وداعية من النفس من غير اسراف فلا يتضرر به الطبيعة وكان اذا عافت نفسه الطعام لم ياكله ولم يحملها اياه على كره وهذا اصل عظيم في حفظ الصحة فمتى اكل الانسان ما يعافه نفسه ولا يشتهيه كان تضرره به اكثر من انتفاعه قال انس ما عاب رسول الله صلى الله عليه وسلم طعاما قط ان اشتهاه اكله والا تركه ولم ياكل منه و لما قدم اليه الضب المشوي لم ياكل منه فقيل له اهو حرام قال لا ولكن لم يكن بارض قومي فاجدني اعافه فراعى عادته وشهوته فلما لم يكن يعتاد اكله بارضه وكانت نفسه

لا يشتهيه امسك عنه ولم يمنع من اكله من يشتهيه ومن عادته اكله وكان يحب اللحم واحبه اليه الذراع ومقدم الشاة ولذلك سم فيه وفي الصحيحين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم بلحم فرفع اليه الذراع وكان يعجبه وذكر ابو عبيدة وغيره عن ضباعة بنت الزبير انها ذبحت في بيتها شاة فارسل اليها رسول الله صلى الله عليه وسلم ان اطعمينا من شاتكم فقالت للرسول ما بقي عندنا الا الرقبة واني لاستحيي ان ارسل بها الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فرجع الرسول فاخبره فقال ارجع اليها فقل لها ارسلي بها فانها هادية الشاة واقرب الشاة الى الخير وابعدها عن الاذى ولا ريب ان اخف لحم الشاة لحم الرقبة ولحم الذراع والعضد وهو اخف على المعدة واسرع انهضاما وفي هذا مراعاة الاغذية التي تجمع ثلثة اوصاف كثرة نفعها وتاثيرها في القوى الثاني خفتها على المعدة وعدم ثقلها عليها الثالث سرعة هضمها وهذا افضل ما يكون من الغذاء والتغذي باليسير من هذا انفع من الكثير من غيره وكان يحب الحلواء والعسل وهذه الثلثة اعني اللحم والعسل والحلواء من افضل الاغذية وانفعها للبدن والكبد والاعضاء وللاغتذاء بها نفع عظيم في حفظ الصحة والقوة ولا ينفر منها الا من به علة وآفة وكان ياكل الخبز مادوما ما وجد له اداما فتارة يادمه باللحم ويقول هو سيد طعام اهل الدنيا والآخرة رواه ابن ماجة وغيره وتارة بالبطيخ وتارة بالتمر فانه وضع تمرة على كسرة وقال هذه ادام هذه وفي هذا من تدبير الغذاء ان خبز الشعير بارد يابس والتمر حار رطب على اصح القولين فادم خبز الشعير به من احسن التدبير لا سيما لمن تلك عادتهم كاهل المدينة وتارة بالخل ويقول نعم الادام الخل وهذا ثناء عليه بحسب مقتضى الحال الحاضر لا تفضيل له على غيره كما يظن الجهال وسبب الحديث انه دخل على اهله يوما فقدموا له خبزا فقال هل عندكم من ادام قالوا ما عندنا الا خل فقال نعم الادام الخل والمقصود ان اكل الخبز مادوما من اسباب حفظ الصحة بخلاف الاقتصار على احدهما وحده وسمي الادم ادما لاصلاحه الخبز وجعله ملائما لحفظ الصحة ومنه قوله في اباحته للخاطب النظر انه احرى ان يؤدم بينهما اي اقرب الى الالتيام والموافقة فان الزوج يدخل على بصيرة فلا يندم وكان ياكل من فاكهة بلده عند مجيئها ولا يحتمي عنها وهذا ايضا من اكبر اسباب حفظ الصحة فان الله سبحانه بحكمته جعل في كل بلدة من الفاكهة ما ينتفع به اهلها في وقته فيكون تناوله من اسباب صحتهم وعافيتهم ويغني عن كثير من الادوية وقل من احتمى عن فاكهة بلده خشية السقم الا وهو من اسقم الناس جسما وابعدهم من الصحة والقوة وما في تلك الفاكهة من الرطوبات فحرارة الفصل والارض وحرارة المعدة تنضجها وتدفع شرها اذا لم يسرف في تناولها ولم يحمل منها الطبيعة فوق ما تحتمله ولم يفسد بها الغذاء قبل هضمه ولا افسدها بشرب الماء عليها وتناول الغذاء بعد التحلي منها فان القولنج كثيرا ما يحدث عند ذلك فمن اكل منها ما ينبغي في الوقت الذي ينبغي على الوجه الذي ينبغي كانت له دواء نافعا

فصل في هديه صلى الله عليه وسلم في هيأة الجلوس للاكل صح عنه انه قال لا آكل متكئا وقال انما اجلس كما يجلس العبد وآكل كما ياكل العبد وروى ابن ماجة في سننه عنه انه نهى ان ياكل الرجل وهو منبطح على وجهه وقد فسر الاتكاء بالتربع وفسر بالاتكاء على الشيء وهو الاعتماد عليه وفسر بالاتكاء على الجنب والانواع الثلثة

من الاتکاء فنوع منها یضر بالاکل وهو الاتکاء علی الجنب فانه یمنع مجری الطعام الطبیعی عن هیأته ویعوقه عن سرعة نفوذه الی المعدة ویضغط المعدة فلا یستحکم فتحها للغذاء وایضا فانها تمیل ولا تبقی منتصبة فلا یصل الغذاء الیها بسهولة واما النوعان الآخران فمن جلوس الجبابرة المنافی للعبودیة ولهذا قال آکل کما یاکل العبد وکان یاکل وهو مُقعِم ویذکر عنه انه کان یجلس للاکل متورکا علی رکبتیه ویضع بطن قدمه الیسری علی ظهر قدمه الیمنی تواضعا لربه عزوجل وادبا بین یدیه واحتراما للطعام وللمواکل فهذه الهیأة انفع هیأت الاکل وافضلها لان الاعضاء کلها تکون علی وضعها الطبیعی الذی خلقها الله سبحانه علیه مع ما فیها من الهیأة الادبیة واجود ما اغتذی الانسان اذا کانت اعضاؤه علی وضعها الطبیعی ولا یکون کذلک الا اذا کان الانسان منتصبا الانتصاب الطبیعی وارد ی الجلسات للاکل الاتکاء علی الجنب لما تقدم من ان المریٔ واعضاء الازدراد تضیق عند هذه الهیأة والمعدة لا تبقی علی وضعها الطبیعی لانها تنعصر مما یلی البطن بالارض ومما یلی الظهر بالحجاب الفاصل بین آلات الغذاء والات النفس وان کان المراد بالاتکاء الاعتماد علی الوسائد والوطاء الذی تحت الجالس فیکون المعنی انی اذا اکلت لم اقعد متکئا علی الاوطیة والوسائد کفعل الجبابرة ومن یرید الاکثار من الطعام لکنی آکل بلغة کما یاکل العبد **فصل** وکان یاکل باصابعه الثلث وهذا انفع ما یکون من الاکلات فان الاکل باصبع او اصبعین لا یستلذ به الاکل ولا یمریه ولا یشبعه الا بعد طول ولا تفرح الات الطعام والمعدة بما ینالها فی کل اکلة فیاخذها علی اغماض کما یاخذ الرجل حقه حبة او حبتین او نحو ذلک فلا یلتذ باخذه ولا یسر به والاکل بالخمسة والراحة یوجب ازدحام الطعام علی آلاته وعلی المعدة وربما استدت الآلات فمات وتغصب الآلات علی دفعه والمعدة علی احتماله ولا یجد له لذة ولا استمراء فانفع الاکل اکله صلی الله علیه وسلم واکل من اقتدی به بالاصابع الثلث **فصل** ومن تدبر اغذیته صلی الله علیه وسلم وما کان یاکله وجده لم یجمع قط بین لبن وسمک ولا بین لبن وحامض ولا بین غذائین حارین ولا باردین ولا لزجین ولا قابضین ولا مسهلین ولا غلیظین ولا مرخیین ولا مستحیلین الی خلط واحد ولا بین مختلفین کقابض ومسهل وسریع الهضم وبطیئه ولا بین شوی وطبیخ ولا بین طری وقدید ولا بین لبن وبیض ولا بین لحم ولبن ولم یکن یاکل طعاما فی وقت شدة حرارته ولا طبیخا بائتا یسخن له بالغد ولا شیئا من الاطعمة العفنة والمالحة کالکوامیخ والمخللات والملوحات وکل هذه الانواع ضار مولد لانواع من الخروج عن الصحة والاعتدال وکان یصلح ضرر بعض الاغذیة ببعض اذا وجد الیه سبیلا فیکسر حرارة هذا ببرودة هذا ویبوسة هذا برطوبة هذا کما فعل فی التمر والرطب وکما کان یاکل التمر بالسمن وهو الحیس ویشرب نقیع التمر یلطف به کیموسات الاغذیة الشدیدة وکان یامر بالعشاء ولو بکف من تمر ویقول ترک العشاء مهرمة ذکره الترمذی فی جامعه وابن ماجة فی سننه وذکر ابو نعیم عنه انه کان ینهی عن النوم علی الاکل ویذکر انه یقسی القلب ولهذا فی وصایا الاطباء لمن اراد حفظ الصحة ان یمشی بعد العشاء خطوات ولو مائة خطوة ولا ینام عقبه فانه مضر جدا وقال مسلموهم او یصلی عقبیه لیستقر الغذاء بقعر المعدة فیسهل هضمه ویجود بذلک ولم یکن من هدیه ان یشرب

على طعامه فيفسده ولا سيما ان كان الماء حارا او باردا فانه ردى جدا قال الشاعر **شعر** لا تكن عند اكل سخن وبرد ۞ ودخول الحمام تشرب ماء ۞ فاذا ما اجتنبت ذلك حقا ۞ لم تخف ما حييت في الجوف داء ۞ ويكره شرب الماء عقيب الرياضة والتعب وعقيب الجماع وعقيب الطعام وقبله وعقيب اكل الفاكهة وان كان الشرب عقيب بعضها اسهل من بعض وعقيب الحمام وعند الانتباه من النوم فهذا كله مناف لحفظ الصحة ولا اعتبار بالعوائد فانها طبائع ثوان **فصل** واما هديه في الشراب فمن اكمل هدى يحفظ به الصحة فانه كان يشرب العسل الممزوج بالماء البارد وفي هذا من حفظ الصحة ما لا يهتدى الى معرفته الا افاضل الاطباء فان شربه ولعقه على الريق يذيب البلغم ويغسل خمل المعدة ويجلو لزوجتها ويدفع عنها الفضلات ويسخنها باعتدال ويفتح سددها ويفعل مثل ذلك بالكبد والكلى والمثانة وهو انفع للمعدة من كل حلو دخلها وانما يضر بالعرض لصاحب الصفراء لحدته وحدة الصفراء فربما هيجها ودفع مضرته لهم بالخل فيعود حينئذ لهم نافعا جدا وشربه انفع من كثير من الاشربة المتخذة من السكر او اكثرها ولا سيما لمن لم يعتد هذه الاشربة ولا الفها طبعه فانه اذا شربها لا يلائمه ملائمة العسل ولا قريبا منه والمحكم في ذلك العادة فانها تهدم اصولا وتبني اصولا واما الشراب اذا جمع وصفي الحلاوة والبرودة فمن انفع شئ للبدن ومن اكد اسباب حفظ الصحة وللارواح والقوى والكبد والقلب عشق شديد له واستمداد منه واذا كان فيه الوصفان حصلت به التغذية وتنفيذ الطعام الى الاعضاء وايصاله اليها اتم تنفيذ والماء البارد رطب يقمع الحرارة ويحفظ على البدن رطوباته الاصلية ويرد عليه بدل ما تحلل منها ويرقق الغذاء وينفذه في العروق واختلف الاطباء هل يغذى البدن على قولين فاثبتت طائفة التغذية به بناء على ما يشاهد من النمو والزيادة والقوة في البدن به ولا سيما عند شدة الحاجة اليه قالوا وبين الحيوان والنبات قدر مشترك من وجوه عديدة منها النمو والاغتذاء والاعتدال وفي النبات قوة حس وحركة يناسبه ولهذا كان غذاء النبات بالماء فما ينكر ان يكون للحيوان به نوع غذاء وان يكون جزءا من غذائه التام قالوا ونحن لا ننكر ان قوة الغذاء ومعظمه في الطعام وانما انكرنا ان لا تكون للماء تغذية البتة قالوا وايضا الطعام انما يغذى بما فيه من المائية ولولاها لما حصلت به التغذية قالوا ولان الماء مادة حيوة الحيوان والنبات ولا ريب ان ما كان اقرب الى مادة الشئ حصلت به التغذية فكيف اذا كانت مادته الاصلية قال الله تعالى وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ فكيف ينكر حصول التغذية بما هو مادة الحيوة على الاطلاق قالوا وقد راينا العطشان اذا حصل له الرى بالماء البارد تراجعت اليه قواه ونشاطه وحركته وصبر عن الطعام وانتفع بالقدر اليسير منه وراينا العطشان لا ينتفع بالقدر الكثير من الطعام ولا يجد به القوة والاغتذاء ونحن لا ننكر ان الماء ينفذ الغذاء الى اجزاء البدن والى جميع الاعضاء وانه لا يتم امر الغذاء الا به وانما ننكر على من سلب قوة التغذية عنه البتة ويكاد قوله عندنا يدخل في انكار الامور الوجدانية وانكرت طائفة اخرى حصول التغذية به واحتجت بامور يرجع حاصلها الى عدم الاكتفاء به وانه لا يقوم مقام الطعام وانه لا يزيد في نمو الاعضاء ولا يخلف عليها

بدل ما حللته الحرارة ونحو ذلك مما لا ينكره اصحاب التغذية فانهم يجعلون تغذيته بحسب جوهره ولطافته ورقته وتغذية كل شئ بحسبه وقد شوهد الهواء الرطب البارد اللين اللذيذ يغذى بحسبه والرائحة الطيبة تغذى نوعا من الغذاء فتغذية الماء اظهر واظهر والمقصود انه اذا كان باردا وخالطه ما يحليه كالعسل والزبيب والتمر والسكر كان من انفع ما يدخل البدن وحفظ عليه صحته فلهذا كان احب الشراب ای الشراب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم البارد الحلو والماء الفاتر ينفخ ويفعل ضد هذه الاشياء ولما كان الماء البائت انفع من الذى يشرب وقت استقائه قال النبى صلى الله عليه وسلم وقد دخل الى حائط ابى الهيثم بن التيهان هل من ماء بات فى شنه فاتاه به فشرب منه رواه البخارى ولفظه ان كان عندكم ماء بات فى شن والا كرعنا والماء البائت بمنزلة العجين الخمير والذى شرب لوقته بمنزلة الفطير وايضا فان الاجزاء الترابية والارضية تفارقه اذا بات وقد ذكر ان النبى صلى الله عليه وسلم كان يستعذب له الماء ويختار البائت منه وقالت عايشة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يستقى له الماء العذب من بئر السقيا والماء الذى فى القرب والشنان الذ من الذى يكون فى آنية الفخار والاحجار وغيرها ولا سيما اسقية الادم ولهذا التمس النبى صلى الله عليه وسلم ماء بات فى شنه دون غيرها من الاوانى وفى الماء اذا وضع فى الشنان وقرب الادم خاصة لطيفة لما فيها من المسام المنفتحة التى ترشح منها الماء ولهذا الماء فى الفخار الذى يرشح الذ منه وابرد فى الذى لا يرشح فصلوات الله وسلامه على اكمل الخلق واشرفهم نفسا وافضلهم هديا فى كل شئ لقد دل امته على افضل الامور وانفعها لهم فى القلوب والابدان والدنيا والآخرة قالت عايشة كان احب الشراب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم الحلو البارد وهذا يحتمل ان يريد به الماء العذب كمياه العيون والآبار الحلوة فانه كان يستعذب له الماء ويحتمل ان يريد به الماء الممزوج بالعسل والذى نقع فيه التمر والزبيب وقد يقال وهو الاظهر يعمهما جميعا وقوله فى الحديث الصحيح ان كان عندك ماء بات فى شن والا كرعنا فيه دليل على جواز الكرع وهو الشرب بالفم من الحوض والمقراة ونحوها وهذه والله اعلم واقعة عين دعت الحاجة فيها الى الكرع بالفم اوقاله مبينا لجوازه فان من الناس من يكرهه والاطباء يكاد تحرمه ويقولون انه يضر بالمعدة وقد روى فى حديث لا ادرى ما حاله عن ابن عمر ان النبى صلى الله عليه وسلم نهانا ان نشرب على بطوننا وهو الكرع ونهانا ان نغترف باليد الواحدة وقال لا يلغ احدكم كما يلغ الكلب ولا يشرب بالليل من اناء حتى يختبره الا ان يكون مخمرا وحديث البخارى اصح من هذا وان صح فلا تعارض بينهما اذ لعل الشرب باليد لم يكن يمكن حينئذ فقال والا كرعنا والشرب بالفم انما يضر اذا انكب الشارب على وجهه وبطنه كالذى يشرب من النهر والغدير فاما اذا شرب منتصبا بفمه من حوض مرتفع ونحوه فلا فرق بين ان يشرب بيده او بفيه **فصل** وكان من هديه الشرب قاعدا هذا كان هديه المعتاد وصح عنه انه نهى عن الشرب قائما وصح عنه انه امر الذى شرب قائما ان يستقى وصح عنه انه شرب قائما قالت طائفة هذا ناسخ للنهى وقالت طائفة بل مبين ان النهى ليس للتحريم بل للارشاد وترك الاولى وقالت طائفة لا تعارض بينهما اصلا فانه انما شرب قائما للحاجة فانه جاء الى زمزم وهو يسقون منها فاستقى فناولوه الدلو فشرب وهو قائم وهذا كان موضع حاجة وللشرب قائما آفات عديدة منها انه لا يحصل له الرى التام ولا يستقر فى

قوله اى كان يطلب له الماء العذب من بعيد فان فى المدينة آبارا كان ماؤها مالحا والعذب منها بعيد الا من السقيا ١٢

المعدة حتى يقسمه الكبد على الاعضاء وينزل بسرعة وحدة الى المعدة فيخشى منه ان يبرد حرارتها وتشويشها وتسرع النفوذ الى اسفل البدن بغير تدريج وكل هذا يضر بالشارب واما اذا فعله نادرا او لحاجة لم يضره ولا يعترض بالعوائد على هذا فان العوائد طبائع ثوان ولها احكام اخرى وهي بمنزلة الخارج عن القياس عند الفقهاء **فصل** في صحيح مسلم من حديث انس بن مالك قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتنفس في الشراب ثلاثا ويقول انه اروى وامرأ وابرأ الشراب في لسان الشارع وحملة الشرع هو الماء ومعنى تنفسه في الشراب ابانته القدح عن فيه وتنفسه خارجه ثم يعود الى الشراب كما جاء مصرحا به في الحديث الآخر اذا شرب احدكم فلا يتنفس في القدح ولكن ليبين الاناء عن فيه وفي هذا الشرب حكم جمة وفوائد مهمة وقد نبه صلى الله عليه وسلم على مجامعها بقوله انه اروى وامرأ وابرأ فاروى اشد ريا وابلغه وانفعه وابرأ افعل من البرء وهو الشفاء اي يبرئ من شدة العطش ودائه لتردده على المعدة الملتهبة دفعات فيسكن الدفعة الثانية ما عجزت الاولى عن تسكينه والثالثة ما عجزت الثانية عنه وايضا فانه اسلم لحرارة المعدة وابقى عليها من ان يهجم عليها البارد وهلة واحدة ونهلة واحدة وايضا فانه لا يروي لمصادفته لحرارة العطش لحظة ثم يقلع عنها ولما تكسر سورتها وحدتها وان انكسرت لم تبطل بالكلية بخلاف كسرها على التمهل والتدريج وايضا فانه اسلم عاقبة وآمن غائلة من تناول جميع ما يروي دفعة واحدة فانه يخاف منه ان يطفئ الحرارة الغريزية بشدة برده وكثرة كميته او يضعفها فيؤدي ذلك الى فساد مزاج المعدة والكبد والى امراض ردية خصوصا في سكان البلاد الحارة كالحجاز واليمن ونحوهما او في الازمنة الحارة كشدة الصيف فان الشرب وهلة واحدة مخوف عليهم جدا فان الحار الغريزي ضعيف في بواطن اهلها وفي تلك الازمنة الحارة وقوله وامرأ هو افعل من مرئ الطعام والشراب في بدنه اذا دخله وخالطه بسهولة ولذة ونفع ومنه فكلوه هنيئا مريئا هنيئا في عاقبته مريئا في مذاقه وقيل معناه انه اسرع انحدارا عن المرئ لسهولته وخفته عليه بخلاف الكثير فانه لا يسهل على المرئ انحداره ومن آفات الشرب نهلة واحدة انه يخاف منه الشرق بان ينسد مجرى الشراب لكثرة الوارد عليه فيغص به فاذا تنفس رويدا ثم شرب امن ذلك ومن فوائده ان الشارب اذا شرب اول مرة تصاعد البخار الدخاني الحار الذي كان على القلب والكبد لورود الماء البارد عليه فاخرجته الطبيعة عنها فاذا شرب مرة واحدة اتفق نزول الماء البارد وصعود البخار فيتدافعان ويتعالجان ومن ذلك يحدث الشرق والغصة ولا يتهنأ الشارب بالماء ولا يمريه ولا يتم ريه وقد روى عبد الله بن المبارك والبيهقي وغيرهما عن النبي صلى الله عليه وسلم اذا شرب احدكم فليمص الماء مصا ولا يعب عبا فانه من الكباد والكباد بضم الكاف وتخفيف الباء هو وجع الكبد وقد علم بالتجربة ان ورود الماء جملة واحدة على الكبد يؤلمها ويضعف حرارتها وسبب ذلك المضادة التي بين حرارتها وبين ما ورد عليها من كيفية المبرود وكميته ولو ورد بالتدريج شيئا فشيئا لم يضاد حرارتها ولم يضعفها وهذا مثاله صب الماء البارد على القدر وهي تفور لا يضرها صبه قليلا قليلا وقد روى الترمذي في جامعه عنه صلى الله عليه وسلم لا تشربوا نفسا واحدا كشرب البعير لكن اشربوا مثنى وثلاث وسموا اذا انتم شربتم واحمدوا اذا انتم فرغتم وللتسمية

له حذرا [illegible] [illegible] [illegible]

قوله الغصة [illegible] [illegible] ١٢

الدين الطعام والشراب وحمد الله في آخره تاثير عجيب في نفعه واستمرائه ودفع مضرته قال الامام احمد اذا جمع الطعام اربعا فقد كمل اذا ذكر اسم الله في اوله وحمد الله في آخره وكثرت عليه الايدي وكان من حل **فصل** وقد روى مسلم في صحيحه من حديث جابر بن عبد الله قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول غطوا الاناء واوكوا السقاء فان في السنة ليلة ينزل فيها وباء لا يمر باناء ليس عليه غطاء او سقاء ليس عليه وكاء الا وقع فيه من ذلك الداء و هذا مما لا يناله علوم الاطباء ومعارفهم وقد عرفه من عرفه من عقلاء الناس بالتجربة قال الليث بن سعد احد رواة الحديث الاعاجم عندنا يتقون تلك الليلة في السنة في كانون الاول منها وصح عنه انه امر بتخمير الاناء ولو ان يعرض عليه عودا وفي عرض العود عليه من الحكمة انه لا ينسى تخميره بل يعتاده حتى بالعود وفيه انه ربما اراد الدبيب ان يسقط فيه فيمر على العود فيكون العود جسرا له يمنعه من السقوط فيه وصح عنه انه امر عند ايكاء الاناء بذكر اسم الله فان ذكر اسم الله عند تخمير الاناء يطرد عنه الشيطان وايكاؤه يطرد عنه الهوام ولذلك امر بذكر اسم الله في هذين الموضعين لهذين المعنيين وروى البخاري في صحيحه من حديث ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الشرب من في السقاء وفي هذا آداب عديدة منها ان تردد انفاس الشارب فيه يكسبه زهومة و رائحة كريهة يعاف لاجلها ومنها انه ربما غلب الداخل الى جوفه من الماء فتضرر به ومنها انه ربما كان فيه حيوان لا يشعر به فيوذيه ومنها ان الماء ربما كان فيه قذاة او غيرها لا يراها عند الشرب فيلج جوفه ومنها ان الشرب كذلك يملأ البطن من الهواء فيضيق عن اخذ حظه من الماء او يزاحمه او يوذيه ولغير ذلك من الحكم فان قيل فما تصنعون بما في جامع الترمذي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم دعا باداوة يوم احد فقال اخنث فم الاداوة ثم شرب منها من فمها قلنا نكتفي فيه بقول الترمذي هذا حديث ليس اسناده بصحيح وعبد الله بن عمر العمري يضعف من قبل حفظه ولا ادري سمع من عيسى او لا انتهى يريد عيسى بن عبد الله الذي رواه عنه عن رجل من الانصار **فصل** في سنن ابي داود من حديث ابي سعيد الخدري قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الشرب من ثلمة القدح وان ينفخ في الشراب وهذا من الآداب التي يتم بها مصلحة الشارب فان الشرب من ثلمة القدح فيه عدة مفاسد **احدها** ان ما يكون على وجه الماء من قذى او غيره يجتمع الى الثلمة بخلاف الجانب الصحيح **الثاني** انه ربما يشوش على الشارب ولم يتمكن من حسن الشرب من الثلمة **الثالث** ان الوسخ والزهومة يجتمع في الثلمة ولا يصل اليها الغسل كما يصل الى الجانب الصحيح **الرابع** ان الثلمة محل العيب في القدح وهي اردأ مكان فيه فينبغي تجنبه وقصد الجانب الصحيح فان الردي من كل شيء لا خير فيه ورأى بعض السلف رجلا يشتري حاجة ردية فقال لا تفعل اما علمت ان الله نزع البركة من كل ردي **الخامس** انه ربما كان في الثلمة شق او تحديد يجرح شفة الشارب ولغير هذه المفاسد واما النفخ في الشراب فانه يكسبه من فم النافخ رائحة كريهة يعاف لاجلها ولا سيما ان كان متغير الفم وبالجملة فانفاس النافخ تخالطه ولهذا جمع رسول الله صلى الله عليه وسلم بين النهي عن التنفس في الاناء والنفخ فيه في الحديث الذي رواه الترمذي وصححه عن ابن عباس رضي الله عنه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يتنفس في الاناء او ينفخ فيه فان قيل

[Interlinear glosses: above line 5 "شدوا رؤسها بالوكاء ١٢"; above line 21 "اناء صغير من جلد ١٢"; above line 24 "موضع الكسر ١٢"]

[illegible]

فما تصنعون به وفي الصحيحين من حديث انس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يتنفس في الاناء ثلثا قيل نقابله بالقبول
والتسليم ولا معارضة بينه وبين الاول فان معناه انه كان يتنفس في شربه ثلثا وذكر الاناء لانه آلة الشرب وهذا
كما جاء في الحديث الصحيح ان ابراهيم بن رسول الله صلى الله عليه وسلم مات في الثدى اى في مدة الرضاع **فصل** وكان
صلى الله عليه وسلم يشرب اللبن خالصا تارة ومشوبا بالماء اخرى وفي شرب اللبن الحلو في تلك البلاد الحارة خالصه
ومشوبه نفع عظيم في حفظ الصحة وترطيب البدن ورى الكبد ولا سيما اللبن الذى ترعى دوابه الشيح والقيصوم
والخزامى وما اشبهها فان لبنها غذاء مع الاغذية وشراب مع الاشربة ودواء مع الادوية وفي جامع الترمذى عنه
صلى الله عليه وسلم اذا اكل احدكم طعاما فليقل اللهم بارك لنا فيه واطعمنا خيرا منه واذا سقى لبنا فليقل اللهم بارك
لنا فيه وزدنا منه فانه ليس شئ يجزئ من الطعام والشراب الا اللبن قال الترمذى هذا حديث حسن **فصل** وثبت
في صحيح مسلم انه صلى الله عليه وسلم كان ينبذ له اول الليل ويشربه اذا اصبح يومه ذلك والليلة التى تجئ والغد و
الليلة الاخرى والغد الى العصر فان بقى منه شئ سقاه الخادم او امر به فصب وهذا النبيذ هو ما يطرح فيه تمر
يحليه وهو يدخل في الغذاء والشراب وله نفع عظيم في زيادة القوة وحفظ الصحة ولم يكن يشربه بعد ثلث خوفا من تغيره الى الاسكار
فصل في تدبيره لامر الملبس وكان من اتم الهدى وانفعه للبدن واخفه عليه وايسره لبسا وخلعا وكان اكثر
لبسه الاردية والازر وهى اخف على البدن من غيرها وكان يلبس القميص بل كان احب الثياب اليه وكان هديه في
لبسه لما يلبسه انفع شئ للبدن فانه لم يكن يطيل اكمامه ويوسعها بل كانت كم قميصه الى الرسغ لا يجاوز اليد فيشق
على لابسها ويمنعه خفة الحركة والبطش ولا يقصر عن هذه فيبرز للحر والبرد وكان ذيل قميصه وازاره الى انصاف
الساقين لم يتجاوز الكعبين فيؤذى الماشى ويؤده ويجعله كالمقيد ولم يقصر عن عضلة ساقه فيكشف ويتاذى
بالحر والبرد ولم يكن عمامته بالكبيرة التى يؤذى الراس حملها ويضعفه ويجعله عرضة للضعف والآفات كما يشاهد
من حال اصحابها ولا بالصغيرة التى تقصر عن وقاية الراس من الحر والبرد بل وسطا بين ذلك وكان يدخلها تحت
حنكه وفي ذلك فوائد عديدة فانها تقى العنق الحر والبرد وهو اثبت لها ولا سيما عند ركوب الخيل والابل والكر والفر و
كثير من الناس اتخذ الكلاليب عوضا عن الحنك ويا بعد ما بينهما في النفع والزينة وانت اذا تاملت هذه اللبسة
وجدتها من انفع اللبسات وابلغها في حفظ صحة البدن وقوته وابعدها من التكلف والمشقة على البدن وكان
يلبس الخفاف في السفر دائما او اغلب احواله لحاجة الرجلين الى ما يقيهما من الحر والبرد وفي الحضر احيانا وكان احب
الوان الثياب اليه البياض والحبرة وهى البرود المحبرة ولم يكن من هديه لبس الاحمر ولا الاسود ولا المصبغ ولا
المصقول واما الحلة الحمراء التى لبسها فهى الرداء اليمانى الذى فيه سواد وحمرة وبياض كالحلة الخضراء فقد لبس
هذه وهذه وقد تقدم تقرير ذلك وتغليط من زعم انه لبس الاحمر القانى بما فيه كفاية **فصل** في تدبيره لامر المسكن
لما علم صلى الله عليه وسلم انه على ظهر سير وان الدنيا مرحلة مسافر ينزل فيها مدة عمره ثم ينتقل عنها الى الآخرة لم
يكن من هديه وهدى اصحابه ومن تبعه الاعتناء بالمساكن وتشييدها وتعليتها وزخرفتها وتوسيعها بل كانت

من احسن منازل المسافر تقي الحر والبرد وتستر عن العيون وتمنع من ولوج الدواب ولا يخاف سقوطها لفرط ثقلها ولا تُعَشِّشُ فيها الهوام لسعتها ولا تعبور عليها الاهوية والرياح الموذية لارتفاعها وليست تحت الارض فيوذي ساكنها ولا في غاية الارتفاع عليها بل وسط وتلك اعدل المساكن وانفعها واقلها حرا وبردا ولا يضيق عن ساكنها فينحصر ولا تفضل عنه بغير منفعة ولا فائدة فياوي الهوام في خلوها ولم يكن فيها كنيف يوذي ساكنها برائحتها بل رائحتها من اطيب الروائح لانه كان يحب الطيب ولا يزال عنده وريحه هو من اطيب الطيب وعرقه من اطيب الطيب ولم يكن في الدار كنيف يظهر رائحته ولا ريب ان هذا من اعدل المساكن وانفعها واوفقها للبدن وحفظ الصحة

فصل في تدبيره لامر النوم واليقظة من تدبر نومه ويقظته صلى الله عليه وسلم وجده اعدل نوم وانفعه للبدن والاعضاء والقوى فانه كان ينام اول الليل ويستيقظ في اول النصف الثاني فيقوم ويستاك ويتوضأ ويصلي ما كتب الله له فياخذ البدن والاعضاء والقوى حظها من النوم والراحة وحظها من الرياضة مع وفور الاجر وهذا غاية صلاح القلب والبدن والدنيا والآخرة ولم يكن ياخذ من النوم فوق القدر المحتاج اليه ولا يمنع نفسه من القدر المحتاج اليه منه وكان يفعله على اكمل الوجوه فينام اذا دعته الحاجة الى النوم على شقه الايمن ذاكرا الله حتى تغلبه عيناه غير ممتلئ البدن من الطعام والشراب ولا مباشر بجنبه الارض ولا متخذ للفرش المرتفعة بل له ضجاع من ادم حشوه ليف وكان يضطجع على الوسادة ويضع يده تحت خده احيانا ونحن نذكر فصلا في النوم والنافع منه والضار فنقول النوم حالة للبدن يتبعها غور الحرارة الغريزية والقوى الى باطن البدن لطلب الراحة وهو نوعان طبيعي وغير طبيعي فالطبيعي امساك القوى النفسانية عن افعالها وهي قوى الحس والحركة الارادية ومتى امسكت هذه القوى عن تحريك البدن استرخى واجتمعت الرطوبات والابخرة التي كانت تتحلل وتتفرق بالحركات واليقظة في الدماغ الذي هو مبدأ هذه القوى فيتخدر ويسترخي وذلك النوم الطبيعي واما النوم غير الطبيعي فيكون لعرض او مرض وذلك بان يستولي الرطوبات على الدماغ استيلاء لا يقدر اليقظة على تفريقها او تصعد ابخرة رطبة كثيرة كما يكون عقيب الامتلاء من الطعام والشراب فتثقل الدماغ وترخيه فيتخدر ويقع امساك القوى النفسانية عن افعالها فيكون النوم وللنوم فائدتان جليلتان **احدهما** سكون الجوارح وراحتها مما يعرض لها من التعب فيريح الحواس من نصب اليقظة ويزيل الاعياء والكلال **والثانية** هضم الغذاء ونضج الاخلاط لان الحرارة الغريزية في وقت النوم تغور الى باطن البدن فتعين على ذلك ولهذا يبرد ظاهره ويحتاج النائم الى فضل دثار وانفع النوم ان ينام على الشق الايمن ليستقر الطعام بهذه الهيأة في المعدة استقرارا حسنا فان المعدة اميل الى الجانب الايسر قليلا ثم يتحول الى الشق الايسر قليلا ليسرع الهضم بذلك لاشتمال الكبد على المعدة ثم يستقر نومه على الجانب الايمن ليكون الغذاء اسرع انحدارا من المعدة فيكون النوم على الجانب الايمن بداءة نومه ونهايته وكثرة النوم على الجانب الايسر مضر بالقلب بسبب ميل الاعضاء اليه فينصب اليه المواد واردى النوم النوم على الظهر ولا يضر الاستلقاء عليه للراحة من غير نوم واردأ منه ان ينام منبطحا على وجهه وفي المسند وسنن ابن ماجة عن ابي امامة قال مر النبي صلى الله عليه وسلم

على رجل نائم في المسجد منبطح على وجهه فضربه برجله وقال قم او اقعد فانها نومة جهنمية قال ابقراط في كتاب التقدمة
واما نوم المريض على بطنه من غير ان يكون عادته في صحته جرت بذلك فذلك يدل على اختلاط عقل وعلى الم في نواحي
البطن قال الشراح لكتابه لانه خالف العادة الجيدة الى هيأة ردية من غير سبب ظاهر ولا باطن والنوم المعتدل
ممكن للقوى الطبيعية من افعالها مريح للقوة النفسانية مكثر من جوهر حاملها حتى انه ربما عاد بارخائه مانعا
من تحلل الارواح ونوم النهار ردي يورث الامراض الرطوبية والنوازل ويفسد اللون ويورث الطحال ويرخي العصب ويكسل
ويضعف الشهوة الا في الصيف وقت الهاجرة واردؤه نوم اول النهار واردأ منه النوم اخره بعد العصر وراى عبد الله
ابن عباس ابنا له نائما نومة الصبحة فقال له قم اتنام في الساعة التي يقسم فيها الارزاق وقيل نوم النهار ثلثة خلق و
حرق وحمق فالخلق نومة الهاجرة وهي خلق رسول الله صلى الله عليه وسلم والحرق نومة الضحى يشغل عن امر الدنيا
والاخرة والحمق نومة العصر قال بعض السلف من نام بعد العصر فاختلس عقله فلا يلومن الا نفسه وقال الشاعر
الا ان نومات الضحى تورث الفتى ۞ خبالا ونومات العصير جنون ۞ ونوم الصبحة يمنع الرزق لان ذلك وقت يطلب فيه
الخليقة ارزاقها وهو وقت قسمة الارزاق فنومه حرمان الا لعارض او ضرورة وهو مضر جدا بالبدن لارخائه البدن
وافساده للفضلات التي ينبغي تحليلها بالرياضة فيحدث تكسرا وعيا وضعفا وان كان قبل التبرز والحركة والرياضة
واشغال المعدة بشيء فذلك الداء العضال المولد لانواع من الادواء والنوم في الشمس يثير الداء الدفين ونوم الانسان
بعضه في الشمس وبعضه في الظل ردي وقد روى ابو داود في سننه من حديث ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم اذا كان احدكم في الشمس فقلص عنه الظل فصار بعضه في الشمس وبعضه في الظل فليقم وفي سنن ابن ماجة
اى ارتفع والضم
وغيره من حديث بريدة بن الحصيب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى ان يقعد الرجل بين الظل والشمس
وهذا تنبيه على منع النوم بينهما وفي الصحيحين عن البراء بن عازب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا اتيت
مضجعك فتوضأ وضوءك للصلوة ثم اضطجع على شقك الايمن ثم قل اللهم اني اسلمت نفسي اليك ووجهت وجهي
اليك وفوضت امري اليك والجأت ظهري اليك رغبة ورهبة اليك لا ملجأ ولا منجأ منك الا اليك امنت بكتابك
الذي انزلت ونبيك الذي ارسلت واجعلهن اخر كلامك فان مت من ليلتك مت على الفطرة وفي صحيح البخاري عن
عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا صلى ركعتي الفجر يعني سنتها اضطجع على شقه الايمن وقد قيل
ان الحكمة في النوم على الجانب الايمن ان لا يستغرق النائم في نومه لان القلب فيه ميل الى جهة اليسار فاذا نام على
جنبه الايمن طلب القلب مستقره من الجانب الايسر وذلك يمنع من استقرار النائم واستثقاله في نومه بخلاف
قراره في النوم على اليسار فانه في مستقره فيحصل بذلك الدعة التامة فيستغرق الانسان في نومه ويستثقل
فيفوته مصالح دينه ودنياه ولما كان النائم بمنزلة الميت والنوم اخو الموت ولهذا يستحيل على الحي الذي لا يموت و
اهل الجنة لا ينامون فيها كان النائم محتاجا الى من يحرس نفسه ويحفظها مما يعرض لها من الآفات ويحرس بدنه
ايضا من طوارق الآفات وكان ربه وفاطره تعالى هو المتولي لذلك وحده علم النبي صلى الله عليه وسلم النائم ان يقول

كلمات التفويض والالتجاء والرغبة والرهبة ليستدعي بها كمال حفظ الله له وحراسته لنفسه وبدنه فارشده مع ذلك الى ان يستذكر الايمان وينام عليه ويجعل التكلم به آخر كلامه فانه ربما توفاه الله في منامه فاذا كان الايمان آخر كلامه دخل الجنة فتضمن هذا الهدى في المنام مصالح القلب والبدن والروح في النوم واليقظة والدنيا والآخرة فصلوات الله وسلامه على ما نالت به امته كل خير وقوله اسلمت نفسي اليك اى جعلتها مسلمة لك تسليم العبد المملوك نفسه الى سيده ومالكه وتوجيه وجهه اليه يتضمن اقباله بالكلية على ربه واخلاص المقصد والارادة له واقراره بالخضوع والذل والانقياد قال تعالى فَإِنْ حَاجُّوكَ فَقُلْ أَسْلَمْتُ وَجْهِيَ لِلَّهِ وَمَنِ اتَّبَعَنِ وذكر الوجه اذ هو اشرف ما في الانسان ومجمع الحواس وايضا ففيه معنى التوجه والقصد من قوله رب العباد اليه الوجه والعمل وتفويض الامر اليه رده الى الله سبحانه وذلك يوجب سكون القلب وطمانينته والرضى بما يقضيه ويختاره له مما يحبه ويرضاه والتفويض من اشرف مقامات العبودية ولا علة فيه وهو من مقامات الخاصة خلافا للزاعمي خلاف ذلك والجاء الظهر اليه سبحانه يتضمن قوة الاعتماد عليه والثقة به والسكون اليه والتوكل عليه فان من اسند ظهره الى ركن وثيق لم يخف السقوط ولما كان للقلب قوتان قوة الطلب وهي الرغبة وقوة الهرب وهي الرهبة وكان العبد طالبا لمصالحه هاربا من مضاره جمع الامرين في هذا التفويض والتوجه فقال رغبة ورهبة اليك ثم اثنى على ربه بانه لا ملجأ للعبد سواه ولا منجا له منه غيره فهو الذي يلجأ اليه العبد لينجيه من نفسه كما في الحديث الآخر اعوذ برضاك من سخطك وبعفوك من عقوبتك واعوذ بك منك فهو سبحانه الذي يعيذ عبده وينجيه من باسه الذي هو بمشيته وقدرته فمنه البلاء ومنه الاعانة ومنه ما يطلب النجاة منه واليه الالتجاء في النجاة فهو الذي يلجأ اليه في ان ينجي مما منه ويستعاذ به مما منه فهو رب كل شئ ولا يكون شئ الا بمشيته وَإِنْ يَمْسَسْكَ اللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ قُلْ مَنْ ذَا الَّذِي يَعْصِمُكُمْ مِنَ اللَّهِ إِنْ أَرَادَ بِكُمْ سُوءًا أَوْ أَرَادَ بِكُمْ رَحْمَةً ثم ختم الدعاء بالاقرار بالايمان بكتابه ورسوله الذي هو ملاك النجاة والفوز في الدنيا والآخرة فهذا هديه في نومه شعر لو لم يقل انى رسول اما ÷ شاهده في هديه ينطق **فصل** واما هديه في يقظته فكان يستيقظ اذا صاح الصارخ وهو الديك فيحمد الله تعالى ويكبره ويهلله ويدعوه ثم يستاك ثم يقوم الى وضوئه ثم يقف للصلوة بين يدي ربه مناجيا له بكلامه مثنيا عليه راجيا له راغبا راهبا فاى حفظ لصحة القلب والبدن والروح والقوى ولنعيم الدنيا والآخرة فوق هذا **فصل** واما تدبير الحركة والسكون وهو الرياضة فنذكر منها فصلا يعلم منه مطابقة هديه في ذلك لاكمل انواعه واحمدها واصوبها فنقول من المعلوم فتقرر البدن في بقائه الى الغذاء والشراب ولا يصير الغذاء بجملته جزءا من البدن بل لابد ان يبقى منه عند كل هضم بقية ما اذا كثرت على ممر الزمان اجتمع منها شئ له كمية وكيفية فيضر بكميته بان يسد ويثقل البدن ويوجب امراض الاحتباس وان استفرغ تاذى البدن بالادوية لان اكثرها سمية ولا يخلو من اخراج الصالح المنتفع به ويضر بكيفيته بان يسخن بنفسه او بالعفن او يبرد بنفسه او يضعف الحرارة الغريزية عن انضاجه وسدد الفضلات لا محالة

ضارة تركت او استفرغت والحركة اقوى الاسباب فى منع تولدها فانها تسخن الاعضاء وتسيل فضلاتها
فلا تجتمع على طول الزمان وتعود البدن الخفة والنشاط وتجعله قابلا للغذاء وتصلب المفاصل وتقوى الاوتار
والرباطات وتؤمن جميع الامراض المادية واكثر المزاجية اذا استعمل القدر المعتدل منها فى وقته وكان باقى
التدبير صوابا ووقت الرياضة بعد انحدار الغذاء وكمال الهضم والرياضة المعتدلة هى التى تحمر فيها البشرة وتربو
ويتندى بها البدن واما التى يلزمها سيلان العرق فمفرطة واى عضو كثرت رياضته قوى وخصوصا على
نوع تلك الرياضة بل كل قوة فهذا شانها فان من استكثر من الحفظ قويت حافظته ومن استكثر من الفكر
قويت قوته المفكرة ولكل عضو رياضة تخصه فللصدر القراءة فليبتدئ فيها من الخفية الى الجهر بتدريج ورياضة
السمع بسمع الاصوات والكلام بالتدريج فينتقل من الاخف الى الاثقل وكذلك رياضة اللسان فى الكلام
وكذلك رياضة البصر وكذلك رياضة المشى بالتدريج شيئا فشيئا واما ركوب الخيل ورمى
النشاب والصراع والمسابقة على الاقدام فرياضة للبدن كله وهى قالعة لامراض مزمنة كالجذام والاستسقاء
والقولنج ورياضة النفوس بالتعلم والتادب والفرح والسرور والصبر والثبات والاقدام والسماحة وفعل الخير
ونحو ذلك مما ترتاض به النفوس ومن اعظم رياضتها الصبر والحب والشجاعة والاحسان فلا تزال ترتاض
بذلك شيئا فشيئا حتى تصير لها هذه الصفات هيآت راسخة وملكات ثابتة وانت اذا تاملت هديه صلى الله
عليه وسلم فى ذلك وجدته اكمل هدى حافظ للصحة والقوى ونافع فى المعاش والمعاد ولا ريب ان الصلوة نفسها
فيها من حفظ صحة البدن واذابة اخلاطه وفضلاته ما هو من انفع شئ له سوى ما فيها من حفظ صحة
الايمان وسعادة الدنيا والآخرة وكذلك قيام الليل من انفع اسباب حفظ الصحة ومن امنع الامور لكثير
من الامراض المزمنة ومن انشط شئ للبدن والروح والقلب كما فى الصحيحين عن النبى صلى الله عليه وسلم انه
قال يعقد الشيطان على قافية راس احدكم اذا هو نام ثلث عُقَدٍ يضرب على كل عقدة عَلَيْكَ لَيْلٌ طَوِيْلٌ
فارقد فان هو استيقظ فذكر الله انحلت عقدة فان توضأ انحلت عقدة ثانية فان صلى انحلت عقده كلها فاصبح
نشيطا طيب النفس والا اصبح خبيث النفس كسلان وفى الصوم الشرعى من اسباب حفظ الصحة ورياضة
البدن والنفس ما لا يدفعه صحيح الفطرة واما الجهاد وما فيه من الحركات الكلية التى هى من اعظم اسباب القوة
وحفظ الصحة وصلابة القلب والبدن ودفع فضلاتهما وزوال الهم والغم والحزن فامر انما يعرفه من له منه
نصيب وكذلك الحج وفعل المناسك وكذلك المسابقة على الخيل وبالنصال والمشى فى الحوائج والى الاخوان و
قضاء حقوقهم وعيادة مرضاهم وتشييع جنائزهم والمشى الى المساجد للجمعات والجماعات وحركة الوضوء و
الاغتسال وغير ذلك وهذا اقل ما فيه الرياضة المعينة على حفظ الصحة ودفع الفضلات واما ما شرع له من
التوصل به الى خيرات الدنيا والآخرة ودفع شرورهما فامر وراء ذلك فعلمت ان هديه فوق كل هدى فى طب
الابدان والقلوب وحفظ صحتها ودفع اسقامهما ولا مزيد على ذلك لمن قد احضر رشده وبالله التوفيق

فصل وأما الجماع والباه فكان هديه فيه أكمل هدي يحفظ به الصحة ويتم به اللذة وسرور النفس ويحصل به مقاصده التي وضع لأجلها فإن الجماع وضع في الأصل لثلاثة أمور هي مقاصده الأصلية **أحدها** حفظ النسل ودوام النوع إلى أن يتكامل العدة التي قدر الله بروزها إلى هذا العالم **الثاني** إخراج الماء الذي يضر احتباسه واحتقانه بجملة البدن **الثالث** قضاء الوطر ونيل اللذة والتمتع بالنعمة وهذه وحدها هي الفائدة التي في الجنة إذ لا تناسل هناك ولا احتقان يستفرغه الإنزال وفضلاء الأطباء يرون أن الجماع من أحد أسباب حفظ الصحة قال جالينوس الغالب على جوهر المني النار والهواء ومزاجه حار رطب لأن كونه من الدم الصافي الذي يغتذي به الأعضاء الأصلية وإذا ثبت فضل المني فاعلم أنه لا ينبغي إخراجه إلا في طلب النسل أو إخراج المحتقن منه فإنه إذا دام احتقانه أحدث أمراضا ردية منها الوسواس والجنون والصرع وغير ذلك وقد يبرئ استعماله من هذه الأمراض كثيرا فإنه إذا طال احتباسه فسد واستحال إلى كيفية سمية يوجب أمراضا ردية كما ذكرنا ولذلك تدفعه الطبيعة إذا كثر عندها من غير جماع وقال بعض السلف ينبغي للرجل أن يتعاهد من نفسه ثلثا ينبغي أن لا يدع المشي فإن احتاج إليه يوما قدر عليه وينبغي أن لا يدع الأكل فإن أمعاءه تضيق وينبغي أن لا يدع الجماع فإن البئر إذا لم ينزح ذهب ماؤها وقال محمد بن زكريا من ترك الجماع مدة طويلة ضعفت قوى أعصابه واشتد مجاريها وتقلص ذكره قال ورأيت جماعة تركوه لنوع من التقشف فبردت أبدانهم وعسرت حركاتهم ووقعت عليهم كآبة بلا سبب وقلت شهواتهم وهضمهم انتهى ومن منافعه غض البصر وكف النفس والقدرة على العفة عن الحرام ويحصل ذلك للمرأة فهو ينفع نفسه في دنياه وأخراه وينفع المرأة ولذلك كان صلى الله عليه وسلم يتعاهده ويحبه ويقول حبب إلي من دنياكم النساء والطيب وفي كتاب الزهد للإمام أحمد في هذا الحديث زيادة لطيفة وهي أصبر عن الطعام والشراب ولا أصبر عنهن وحث على التزويج أمته فقال تزوجوا فإني مكاثر بكم الأمم وقال ابن عباس خير هذه الأمة أكثرها نساء وقال إني أتزوج النساء وآكل اللحم وأنام وأقوم وأصوم وأفطر فمن رغب عن سنتي فليس مني وقال يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج فإنه أغض للبصر وأحفظ للفرج ومن لم يستطع فعليه بالصوم فإنه له وجاء ولما تزوج جابر ثيبا قال له هلا بكرا تلاعبها وتلاعبك وروى ابن ماجة في سننه من حديث أنس بن مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أراد أن يلقى الله طاهرا مطهرا فليتزوج الحرائر وفي سننه أيضا من حديث ابن عباس يرفعه قال لم ير للمتحابين مثل النكاح وفي صحيح مسلم من حديث عبد الله بن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الدنيا متاع وخير متاع الدنيا المرأة الصالحة وكان صلى الله عليه وسلم يحرض أمته على نكاح الأبكار الحسان وذوات الدين وفي سنن النسائي عن أبي هريرة قال سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم أي النساء خير قال التي تسره إذا نظر وتطيعه إذا أمر ولا تخالفه فيما تكره في نفسها وماله وفي الصحيحين عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال تنكح المرأة لمالها ولحسبها ولجمالها ولدينها فاظفر بذات الدين تربت يداك وكان يحث على نكاح الولود ويكره المرأة التي لا تلد كما

احصن

عمرو

في سنن ابي داؤد عن معقل بن يسار ان رجلا جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال انى اصبت امرأة ذات حسب
وجمال وانها لا تلد افا تزوجها قال لا ثم اتاه الثانية فنهاه ثم اتاه الثالثة فقال تزوجوا الودود الولود فانى مكاثر بكم و
في الترمذي عنه مرفوعا اربع من سنن المرسلين النكاح والسواك والتعطر والحناء روى في الجامع بالنون والياء
وسمعت ابا الحجاج الحافظ يقول الصواب انه الختان وسقطت النون من الحاشية وكذلك رواه المحاملي عن شيخ
ابي عيسى الترمذي ومما ينبغي تقديمه على الجماع ملاعبة المرأة وتقبيلها ومص لسانها وكان رسول الله صلى الله
عليه وسلم يلاعب اهله ويقبلهن وروى ابو داؤد في سننه انه صلى الله عليه وسلم كان يقبل عايشة ويمص
لسانها ويذكر عن جابر بن عبد الله قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المواقعة قبل الملاعبة وكان
صلى الله عليه وسلم ربما جامع نساءه كلهن بغسل واحد وربما اغتسل عند كل واحدة منهن فروى مسلم في
صحيحه عن انس ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يطوف على نسائه بغسل واحد وروى ابو داؤد في سننه
عن ابي رافع مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم طاف على نسائه في ليلة
فاغتسل عند كل امرأة منهن غسلا فقلت يا رسول الله لو اغتسلت غسلا واحدا فقال هذا اطهر واطيب وشرع
للمجامع اذا اراد العود قبل الغسل الوضوء بين الجماعين كما روى مسلم في صحيحه من حديث ابي سعيد الخدري قال
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اتى احدكم اهله ثم اراد ان يعود فليتوضأ وفي الغسل والوضوء بعد الوطي من
النشاط وطيب النفس واخلاف بعض ما تحلل بالجماع وكمال الطهر والنظافة واجتماع الحار الغريزي الى داخل
البدن بعد انتشاره بالجماع وحصول النظافة التي يحبها الله ويبغض خلافها ما هو من احسن التدبير في
الجماع وحفظ الصحة والقوى فيه **فصل** وانفع الجماع ما حصل بعد الهضم وعند اعتدال البدن في حره
وبرده ويبوسته ورطوبته وخلائه وامتلائه وضرره عند امتلاء البدن اسهل واقل من ضرره عند
خلوه وكذلك ضرره عند كثرة الرطوبة اقل منه عند اليبوسة وعند حرارته اقل منه عند برودته وانما
ينبغي ان يجامع اذا اشتدت الشهوة وحصل الانتشار التام الذي ليس عن تكلف ولا فكر في صورة ولا نظر متتابع
ولا ينبغي ان يستدعي شهوة الجماع ويتكلفها ويحمل نفسه عليها وليبادر اليه اذا هاج به كثرة المني واشتد شبقه
وليحذر جماع العجوز والصغيرة التي لا توطأ مثلها والتي لا شهوة لها والمريضة والقبيحة المنظر والبغيضة فوطي
هؤلاء يوهن القوى ويضعف الجماع بالخاصية وغلط من قال من الاطباء ان جماع الثيب انفع من جماع البكر
واحفظ للصحة وهذا من القياس الفاسد حتى ربما حذر منه بعضهم وهو مخالف لما عليه عقلاء الناس و
لما اتفقت عليه الطبيعة والشريعة وفي جماع البكر من الخاصية وكمال التعلق بينها وبين مجامعها وامتلاء
قلبها من محبته وعدم تقسيم هواها بينه وبين غيره ما ليس للثيب وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم لجابر هلا
تزوجت بكرا وقد جعل الله سبحانه من كمال نساء اهل الجنة من الحور العين انهن لم يطمثهن احد قبل من جعلن
له من اهل الجنة وقالت عايشة للنبي صلى الله عليه وسلم ارايت لو مررت بشجرة قد ارتع فيها وشجرة لم يرتع فيها

ففی ایهما کنت ترتع بعیرك قال فی التی لم یرتع فیها یرید انه لم یأخذ بکرا غیرها وجماع المرأة المحبوبة فی النفس یقل اضعافه للبدن مع کثرة استفراغه للمنی وجماع البغیضة یحلل البدن ویوهی القوی مع قلة استفراغه وجماع الحائض حرام طبعا وشرعا فانه مضر جدا والاطباء قاطبة تحذر منه واحسن اشکال الجماع ان یعلو الرجل المرأة مستفرشا لها بعد الملاعبة والقبلة وبهذا سمیت المرأة فراشا کما قال صلی الله علیه وسلم الولد للفراش وهذا من تمام قوامیة الرجل علی المرأة کما قال تعالی اَلرِّجَالُ قَوّٰامُوْنَ عَلَی النِّسَآءِ وکما قیل شعر اذا رُمتُها کانت فراشا تقلنی ؛ وعند فراغی خادم یتملق ؛ وقد قال تعالی هُنَّ لِبَاسٌ لَّکُمْ وَاَنْتُمْ لِبَاسٌ لَّهُنَّ و اکمل اللباس واسبغه علی هذه الحال فان فراش الرجل لباس له وکذلك لحاف المرأة لباس لها فهذا الشکل الفاضل ماخوذ من هذه الآیة وبه یحسن موقع استعارة اللباس من کل من الزوجین للآخر وفیه وجه آخر وهی انها تنعطف علیه احیانا فیکون علیه کاللباس قال الشاعر اذا ما الضجیع ثنی عطفه ؛ تثنت فکانت علیه لباسا ؛ واردأ اشکاله ان یعلوه المرأة ویجامعها علی ظهره وهو خلاف الشکل الطبیعی الذی طبع الله علیه الرجل والمرأة بل نوع الذکر والانثی وفیه من المفاسد ان المنی یتعسر خروجه کله فربما بقی فی العضو منه بقیة فیتعفن ویفسد فیضر وایضا فربما سال الی الذکر رطوبات من الفرج وایضا فان الرحم لا یتمکن من الاشتمال علی الماء و اجتماعه فیه وانضمامه علیه لتخلیق الولد وایضا فان المرأة مفعول بها طبعا وشرعا واذا کانت فاعلة خالفت مقتضی الطبع والشرع وکان اهل الکتاب انما یاتون النساء علی جنوبهن علی حرف ویقولون هو استر للمرأة وکانت قریش والانصار تشرح النساء علی اقفائهن فعابت الیهود علیهم ذلك فانزل الله عزوجل نِسَآؤُکُمْ حَرْثٌ لَّکُمْ فَاْتُوْا حَرْثَکُمْ اَنّٰی شِئْتُمْ وفی الصحیحین عن جابر قال کانت الیهود یقول اذا اتی الرجل امرأته من دبرها فی قبلها کان الولد احول فانزل الله عزوجل نِسَآؤُکُمْ حَرْثٌ لَّکُمْ فَاْتُوْا حَرْثَکُمْ اَنّٰی شِئْتُمْ وفی لفظ لمسلم ان شاء مجبیة وان شاء غیر مجبیة غیر ان ذلك فی صمام واحد والمجبیة المنکبة علی وجهها والصمام الواحد الفرج وهو موضع الحرث والولد واما الدبر فلم یبح قط علی لسان نبی من الانبیاء ومن نسب الی بعض السلف اباحة وطی الزوجة فی دبرها فقد غلط علیه وفی سنن ابی داؤد عن ابی هریرة قال قال رسول الله صلی الله علیه وسلم ملعون من اتی المرأة فی دبرها وفی لفظ لاحمد وابن ماجة لا ینظر الله الی رجل جامع امرأته فی دبرها وفی لفظ الترمذی واحمد من اتی حائضا او امرأة فی دبرها او کاهنا فصدقه فقد کفر بما انزل علی محمد صلی الله علیه وسلم وفی لفظ للبیهقی من اتی شیئا من الرجال والنساء فی الادبار فقد کفر وفی مصنف وکیع حدثنی زمعة بن صالح عن ابن طاؤس عن ابیه و عن عمرو بن دینار عن عبد الله بن یزید قال قال عمر بن الخطاب رضی الله عنه قال رسول الله صلی الله علیه وسلم ان الله لا یستحیی من الحق لا تأتوا النساء فی اعجازهن وقال مرة فی ادبارهن وفی الترمذی عن طلق بن علی قال قال رسول الله صلی الله علیه وسلم لا تأتوا النساء فی اعجازهن فان الله لا یستحیی من الحق وفی الکامل لابن عدی من حدیثه عن المحاملی عن سعید بن یحیی الاموی قال ثنا محمد بن حمزة عن یزید بن رفیع عن ابی عبیدة

عن عبد الله بن مسعود يرفعه لا تأتوا النساء في اعجازهن وروينا في حديث الحسن بن علي الجوهري عن ابي ذر مرفوعا من اتى الرجال او النساء في ادبارهن فقد كفر وروى اسمعيل بن عياش عن شريك بن ابي صالح عن محمد ابن المنكدر عن جابر يرفعه استحيوا من الله فان الله لا يستحيي من الحق لا تأتوا النساء في حشوشهن ورواه الدارقطني من هذه الطريق ولفظه ان الله لا يستحيي من الحق لا يحل مأتاك النساء في حشوشهن وقال البغوي ثنا هدبة ثنا همام قال سئل قتادة عن الذي يأتي امرأته في دبرها فقال حدثني عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال تلك اللوطية الصغرى وقال احمد في مسنده ثنا عبد الرحمن قال ثنا همام اخبرنا عن قتادة عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده فذكره وفي المسند ايضا عن ابن عباس انزلت هذه الآية نساؤكم حرث لكم في اناس من الانصار اتوا رسول الله صلى الله عليه وسلم فسألوه فقال ائتها على كل حال اذا كان في الفرج وفي المسند ايضا عن ابن عباس قال جاء عمر بن الخطاب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله هلكت فقال وما الذي اهلكك قال حولت رحلي البارحة قال فلم يرد عليه شيئا فاوحى الله الى رسوله نساؤكم حرث لكم فأتوا حرثكم انى شئتم اقبل وادبر واتق الحيضة والدبر وفي الترمذي عن ابن عباس مرفوعا لا ينظر الله الى رجل اتى رجلا او امرأة في الدبر وروينا من حديث ابي علي الحسن بن الحسين بن محمد عن البراء بن عازب يرفعه كفر بالله العظيم عشرة من هذه الامة القاتل والساحر والديوث وناكح المرأة في دبرها ومانع الزكوة ومن وجد سعة فمات ولم يحج وشارب الخمر والساعي في الفتن وبائع السلاح من اهل الحرب ومن نكح ذات محرم منه وقال عبد الله بن وهب ثنا عبد الله بن لهيعة عن مشرح بن هاعان عن عقبة بن عامر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ملعون من يأتي النساء في محاشهن يعني ادبارهن وفي مسند الحارث ابن ابي اسامة من حديث ابي هريرة وابن عباس قالا خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل وفاته وهي اخر خطبة خطبها بالمدينة حتى لحق بالله عز وجل وعظنا فيها وقال من نكح امرأة في دبرها او رجلا او صبيا حشر يوم القيمة وريحه انتن من الجيفة يتاذى به الناس حتى يدخل النار واحبط الله اجره ولا يقبل منه صرفا ولا عدلا ويدخل في تابوت من نار ويشد عليه مسامير من نار قال ابو هريرة هذا لمن لم يتب وذكر ابو نعيم الاصبهاني من حديث خزيمة بن ثابت يرفعه ان الله لا يستحيي من الحق لا تأتوا النساء في اعجازهن وقال الشافعي اخبرني عمي محمد بن علي بن شافع قال اخبرني عبد الله بن علي بن السائب عن عمرو بن احيحة بن الجلاح عن خزيمة ابن ثابت ان رجلا سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن اتيان النساء في ادبارهن فقال حلال فلما ولى دعاه فقال كيف قلت في اي الحرثتين او في اي الخرزتين او في اي الخصفتين امن دبرها في قبلها فنعم ام من دبرها في دبرها فلا ان الله لا يستحيي من الحق لا تأتوا النساء في ادبارهن قال الربيع فقيل للشافعي فما تقول فقال عمي ثقة وعبد الله بن علي ثقة وقد اثنى على الانصاري خيرا يعني عمرو بن الجلاح وخزيمة ممن لا يشك في ثقته فلست ارخص فيه بل انهى عنه قلت ومن ههنا نشأ الغلط على من نقل عنه الاباحة من السلف والائمة فانهم اباحوا ان يكون الدبر

طريقا الى الوطی فی الفرج فيطأ من الدبر لا فی الدبر فاشتبه علی السامع من نفی او لم يظن بينهما فرقا فهذا الذی
اباحه السلف والائمة فغلط عليهم الغالط اقبح الغلط وافحشه وقد قال تعالى فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللّٰهُ قال
مجاهد سألت ابن عباس عن قوله تعالى فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللّٰهُ فقال تأتيها من حيث أمرت ان تعتزلها
يعنی فی الحيض وقال علی بن ابی طلحة عنه يقول فی الفرج ولا تعده الى غيره وقد دلت الآية علی تحريم الوطی فی دبرها
من وجهين احدهما انه انما اباح اتيانها فی الحرث وهو موضع الولد لا فی الحش الذی هو موضع الاذی
وموضع الحرث هو المراد من قوله من حيث امركم الله الآية فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنّٰى شِئْتُمْ واتيانها فی قبلها
من دبرها مستفاد من الآية ايضا لانه قال انی شئتم ای من اين شئتم من امام او من خلف قال ابن عباس
فأتوا حرثكم يعنی الفرج واذا كان الله حرم الوطی فی الفرج لاجل الاذی العارض فما الظن بالحش الذی هو محل
الاذی اللازم مع زيادة المفسدة بالتعرض لانقطاع النسل والذريعة القريبة جدا من ادبار النساء الى
ادبار الصبيان وايضا فللمرأة حق علی الرجل فی الوطی ووطيها فی دبرها يفوت حقها ولا يقضی وطرها ولا يحصل
مقصودها وايضا فان الدبر لم يتهيأ لهذا العمل ولم يخلق له وانما الذی هيئ له الفرج فالعادلون عنه الى الدبر
خارجون عن حكمة الله وشرعه جميعا وايضا فان ذلك مضر بالرجل ولهذا ينهى عنه عقلاء الاطباء من
الفلاسفة وغيرهم لان للفرج خاصية فی اجتذاب الماء المحتقن وراحة الرجل منه والوطی فی الدبر لا يعين
علی اجتذاب جميع الماء ولا يخرج كل المحتقن لمخالفته للامر الطبيعی وايضا يضر من وجه آخر وهو احواجه
الى حركات متعبة جدا لمخالفته للطبيعة وايضا فانه محل القذر والنجو فيستقبله الرجل بوجهه ويلابسه و
ايضا فانه يضر بالمرأة جدا لانه وارد غريب بعيد عن الطباع منافر لها غاية المنافرة وايضا فانه يحدث
الهم والغم والنفرة عن الفاعل والمفعول وايضا فانه يسود الوجه ويظلم الصدر ويطمس نور القلب ويكسو
الوجه وحشة تصير عليه كالسيماء يعرفها من له ادنى فراسة وايضا فانه يوجب النفرة والتباغض
الشديد والتقاطع بين الفاعل والمفعول ولا بد وايضا فانه يفسد حال الفاعل والمفعول فسادا لا يكاد
يرجی بعده صلاح الا ان يشاء الله بالتوبة النصوح وايضا فانه يذهب بالمحاسن منهما ويكسوهما ضدها
كما يذهب بالمودة بينهما ويبدلهما بها تباغضا وتلاعنا وايضا فانه من اكبر اسباب زوال النعم و
حلول النقم فانه يوجب اللعنة والمقت من الله واعراضه عن فاعله وعدم نظره اليه فای خير يرجوه
بعد هذا وای شر يامنه وكيف حيوة عبد قد حلت عليه لعنة الله ومقته واعرض عنه بوجهه ولم
ينظر اليه وايضا فانه يذهب بالحياء جملة والحياء هو حيوة القلوب فاذا فقدها القلب استحسن القبيح
واستقبح الحسن وحينئذ فقد استحكم فساده وايضا فانه يحيل الطباع عما ركبها الله ويخرج الانسان
عن طبعه الى طبع لم يركب الله عليه شيئا من الحيوان بل هو طبع منكوس واذا انكس الطبع انتكس القلب
والعمل والهدى فيستطيب الخبيث من الاعمال والافعال والهيئات ويفسد حاله وعمله وكلامه

زوجها ليسكن اليها فجعل سبحانه علة سكون الرجل الى امرأته كونها من جنسه وجوهره فعلة السكون المذكور وهو الحب كونها منه فدل على ان العلة ليست بحسن الصورة ولا الموافقة فى القصد والارادة ولا فى الخلق والهدى وان كانت هذه ايضاً من اسباب السكون والمحبة وقد ثبت فى الصحيح عن النبى صلى الله عليه وسلم انه قال الارواح جنود مجندة فما تعارف منها ايتلف وما تناكر منها اختلف وفى مسند الامام احمد وغيره فى سبب هذا الحديث ان امرأة بمكة كانت تضحك الناس فجاءت الى المدينة فنزلت على امرأة تضحك الناس فقال النبى صلى الله عليه وسلم الارواح جنود مجندة الحديث وقد استقرت شريعته سبحانه ان حكم الشئ حكم مثله فلا تفرق شريعته بين متماثلين ابداً ولا تجمع بين متضادين ومن ظن خلاف ذلك فاما لقلة علمه بالشريعة واما لتقصيره فى معرفة التماثل والاختلاف واما لنسبته الى شريعته مالم ينزل به سلطاناً بل يكون من آراء الرجال فبحكمته وعدله ظهر خلقه وشرعه وبالعدل والميزان قام الخلق والشرع وهو التسوية بين المتماثلين والتفريق بين المختلفين وهذا كما انه ثابت فى الدنيا فهو كذلك يوم القيامة قال تعالى احْشُرُوا الَّذِينَ ظَلَمُوا وَأَزْوَاجَهُمْ وَمَا كَانُوا يَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللهِ فَاهْدُوهُمْ إِلَى صِرَاطِ الْجَحِيمِ قال عمر بن الخطاب رضى الله عنه وبعده الامام احمد رحمه الله ازواجهم اشباههم ونظراؤهم وقال تعالى وَإِذَا النُّفُوسُ زُوِّجَتْ اى قرن كل صاحب عمل بشكله ونظيره فقرن بين المتحابين فى الله فى الجنة وقرن بين المتحابين فى طاعة الشيطان فى الجحيم فالمرء مع من احب شاء او ابى وفى صحيح الحاكم وغيره عن النبى صلى الله عليه وسلم لا يحب المرأ قوماً الا حشر معهم والمحبة انواع متعددة فافضلها واجلها المحبة فى الله ولله وهى تستلزم محبة ما احب الله وتستلزم محبة الله ورسوله ومنها محبة الاتفاق فى طريقة او دين او مذهب او نحلة او قرابة او صناعة او مراد ما ومنها محبة لنيل غرض من المحبوب اما من جاهه او من ماله او من تعليمه وارشاده او قضاء وطر منه وهذه هى المحبة العرضية التى تزول بزوال موجبها فانه من ودك لامر ولى عند انقضائه واما محبة المشاكلة والمناسبة التى هى بين المحب والمحبوب فمحبة لازمة لا تزول الا لمعارض يزيلها ومحبة العشق من هذا النوع فانها استحسان روحانى وامتزاج نفسانى ولا يعرض فى شئ من انواع المحبة من الوسواس والنحول وشغل البال والتلف ما يعرض من العشق فان قيل فاذا كان سبب العشق ما ذكرتم من الاتصال والتناسب الروحانى فما باله لا يكون دائماً من الطرفين بل تجده كثيراً من طرف العاشق وحده فلو كان سبب الاتصال النفسى والامتزاج الروحانى لكانت المحبة مشتركة بينهما فالجواب ان السبب قد يتخلف عنه مسببه لفوات شرط او لوجود مانع وتخلف المحبة من الجانب الآخر لابد ان يكون لاحد ثلثة اسباب **الاول** علة فى المحبة وانها محبة عرضية لا ذاتية ولا يجب الاشتراك فى المحبة العرضية بل قد يلزمها نفرة من المحبوب **الثانى** مانع يقوم بالمحب يمنع محبة محبوبه له اما فى خِلقه او خُلقه او هديه او فعله او هيأته او غير ذلك **الثالث** مانع يقوم بالمحبوب يمنع مشاركته للمحب فى محبته ولولا ذلك المانع لقام به من المحبة لمحبه مثل ما قام

بالآخر فاذا انقشعت هذه الموانع وكانت المحبة ذاتية فلا يكون قط الا من الجانبين ولولا مانع الكبر والحسد والرياسة والمعاداة فی الكفار لكانت الرسل احب اليهم من انفسهم واهليهم واموالهم ولما زال هذا المانع من قلوب اتباعهم كانت محبتهم لهم فوق محبة الانفس والاهل والمال

فصل

والمقصود ان العشق لما كان مرضًا من الامراض كان قابلًا للعلاج وله انواع من العلاج فان كان مما للعاشق سبيل الى وصل محبوبه شرعًا وقدرًا فهو علاجه كما ثبت فی الصحيحين من حديث ابن مسعود رضی الله عنه قال قال رسول الله صلی الله عليه وسلم يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج ومن لم يستطع فعليه بالصوم فانه له وجاء فدل المحب على علاجين اصلی وبدلی وامره بالاصلی وهو العلاج الذی وضع لهذا الداء فلا ينبغی العدول عنه الى غيره ما وجد اليه سبيلًا وروی ابن ماجة فی سننه عن ابن عباس رضی الله عنهما عن النبی صلی الله عليه وسلم انه قال لم نر للمتحابين مثل النكاح وهذا هو المعنی الذی اشار اليه سبحانه عقيب احلال النساء حرائرهن واماءهن عند الحاجة بقوله يُرِيدُ اللّٰهُ اَنْ يُّخَفِّفَ عَنْكُمْ وَخُلِقَ الْاِنْسَانُ ضَعِيْفًا فذكر تخفيفه فی هذا الموضع واخباره عن ضعف الانسان يدل على ضعفه عن احتمال هذه الشهوة وانه سبحانه خفف عنه امره بما اباحه له من اطائب النساء مثنی وثلث ورباع واباح له ما شاء من ما ملكت يمينه ثم اباح له ان يتزوج بالاماء ان احتاج الى ذلك علاجًا لهذه الشهوة وتخفيفًا عن هذا الخلق الضعيف ورحمة به

فصل

وان كان لا سبيل للعاشق الى وصال معشوقه قدرًا او شرعًا او هو ممتنع عليه من الجهتين وهو الداء العضال فمن علاجه اشعار نفسه الياس منه فان النفس متی يئست عن الشیء استراحت منه ولم تلتفت اليه فان لم يزل مرض العشق مع الياس فقد انحرف الطبع انحرافًا شديدًا فينتقل الى علاج آخر وهو علاج عقله بان يعلم بان تعلق القلب بما لا يطمع فی حصوله نوع من الجنون وصاحبه بمنزلة من يعشق الشمس وروحه متعلق بالصعود اليها والدوران معها فی فلكها وهذا معدود عند جميع العقلاء فی زمرة المجانين وان كان الوصال متعذرًا شرعًا لا قدرًا فعلاجه بان ينزله منزلة المتعذر قدرًا اذ ما لم يأذن فيه الله فعلاج العبد ونجاته موقوف على اجتنابه فليشعر نفسه انه معدوم ممتنع لا سبيل له اليه وانه بمنزلة سائر المحالات فان لم تجبه النفس الامارة فليتركه لاحد امرين اما خشية واما فوات محبوب هو احب اليه وانفع له وخير له منه وادوم لذة وسرورًا فان العاقل متی وازن بين نيل محبوب سريع الزوال بفوات محبوب اعظم منه وادوم وانفع والذ او بالعكس ظهر له التفاوت فلا تبع لذة الابد التی لا خطر لها بلذة ساعة تنقلب آلامًا وحقيقتها انها احلام نائم او خيال لا ثبات له فتذهب اللذة وتبقی التبعة وتزول الشهوة وتبقی الشقوة الثانی حصول مكروه اشق عليه من فوات هذا المحبوب بل يجتمع له امران يعنی فوات ما هو احب اليه من هذا المحبوب وحصول ما هو اكره له من فوات هذا المحبوب فاذا تيقن ان فی اعطاء النفس حظها من هذا المحبوب هذين الامرين هان عليه تركه ورای ان صبره على فوته اسهل من صبره عليهما بكثير فعقله ودينه ومروته وانسانيته تامره باحتمال

الضرر الیسیر الذی ینقلب سریعاً لذة وسروراً وفرحاً لدفع هذین الضررین العظیمین وجهله وهواه وظلمه وطیشه وخفته تامره بایثار هذا المحبوب العاجل بما فیه جالباً علیه ما جلب والمعصوم من عصمه الله فان لم تقبل نفسه هذا الدواء ولم تطاوعه لهذه المعالجة فلینظر ما یجلب علیه هذه الشهوة من مفاسد عاجلة وما یمنعه من مصالحها فانها اجلب شیٔ لمفاسد الدنیا واعظم شیٔ تعطیلاً لمصالحها فانها تحول بین العبد وبین رشده الذی هو ملاک امره وقوام مصالحه فان لم تقبل نفسه هذا الدواء فلیتذکر قبائح المحبوب وما یدعوه الی النفرة عنه فانه ان طلبها وتاملها وجدها اضعاف محاسنه التی تدعو الی حبه ولیسأل جیرانه عما خفی علیه منها فان المحاسن کما هی داعیة الحب والارادة فالمساوی داعیة البغض والنفرة فلیوازن بین الداعیین ولیحب اسبقهما واقربهما منه باباً ولا یکن ممن غره لون جمال علی جسم ابرص مجذوم ولیجاوز بصره حسن الصورة الی قبح الفعل ولیعبر من حسن المنظر والجسم الی قبح المخبر والقلب فان عجزت عنه هذه الادویة کلها لم یبق له الا صدق اللجأ الی من یجیب المضطر اذا دعاه ولیطرح نفسه بین یدیه علی بابه مستغیثاً به متضرعاً متذللاً مستکیناً فمتی وفق لذلك فقد قرع باب التوفیق فلیعف ولیکتم ولا یشبب بذکر المحبوب ولا یفضحه بین الناس ویعرضه للاذی فانه یکون ظالماً معتدیاً ولا یغتر بالحدیث الموضوع علی رسول الله صلی الله علیه وسلم الذی رواه سوید بن سعید عن علی بن مسهر عن ابی یحیی القتات عن مجاهد عن ابن عباس رضی الله عنهما عن النبی صلی الله علیه وسلم ورواه عن ابی مسهر ایضاً عن هشام ابن عروة عن ابیه عن عایشة عن النبی صلی الله علیه وسلم ورواه الزبیر بن بکار عن عبد الملك بن عبد العزیز بن الماجشون عن عبد العزیز بن ابی حازم عن ابن ابی نجیح عن مجاهد عن ابن عباس رضی الله عنهما عن النبی صلی الله علیه وسلم قال من عشق فعف فمات فهو شهید وفی روایة من عشق وکتم وعف وصبر غفر الله له وادخله الجنة فان هذا الحدیث لا یصح عن رسول الله صلی الله علیه وسلم ولا یجوز ان یکون من کلامه فان الشهادة درجة عالیة عند الله مقرونة بدرجة الصدیقیة ولها اعمال واحوال هی شرط فی حصولها وهی نوعان عامة وخاصة فالخاصة الشهادة فی سبیل الله والعامة خمس مذکورة فی الصحیح لیس العشق واحداً منها وکیف یکون العشق الذی هو شرك فی المحبة وفراغ عن الله وتملیك القلب والروح والحب لغیره ینال به درجة الشهادة هذا من المحال فان افساد عشق الصور للقلب فوق کل افساد بل هو خمر الروح یسکرها ویصدها عن ذکر الله وحبه والتلذذ بمناجاته والانس به ویوجب عبودیة القلب لغیره فان قلب العاشق متعبد لمعشوقه بل العشق لب العبودیة فانها کمال الذل والخضوع والتعظیم فکیف یکون تعبد القلب لغیر الله مما ینال به درجة افاضل الموحدین وساداتهم وخواص الاولیاء فلو کان اسناد هذا الحدیث کالشمس کان غلطاً ووهماً ولا یحفظ عن رسول الله صلی الله علیه وسلم لفظ العشق فی حدیث صحیح البتة ثم ان العشق منه حلال ومنه حرام فکیف یظن بالنبی صلی الله علیه وسلم انه یحکم علی کل عاشق

يكتم ويعف بانه شهيد فترى من يعشق امرأة غيره او يعشق المردان والبغايا ينال بعشقه درجة الشهداء وهل هذا الا خلاف المعلوم من دينه صلى الله عليه وسلم كيف والعشق مرض من الامراض التي جعل الله سبحانه لها الادوية شرعا وقدرا والتداوي منه اما واجب ان كان عشقا حراما واما مستحب وانت اذا تاملت الامراض والآفات التي حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم لاصحابها بالشهادة وجدتها من الامراض التي لا علاج لها كالمطعون والمبطون والحرق والغرق وموت المرأة يقتلها ولدها في بطنها فان هذه بلايا من الله لا صنع للعبد فيها ولا علاج لها وليست اسبابها محرمة ولا يترتب عليها من فساد القلب وتعبده لغير الله ما يترتب على العشق فان لم يكف هذا في ابطال نسبة هذا الحديث الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلد ائمة الحديث العالمين به وبعلله فانه لا يحفظ عن امام واحد منهم قط انه شهد له بصحة ولا بحسن كيف وقد انكروا على سويد هذا الحديث ورموه لاجله بالعظائم واستحل بعضهم غزوه لاجله قال ابو احمد بن عدي في كامله هذا الحديث احد ما انكر على سويد وكذلك قال البيهقي انه مما انكر عليه وكذلك قال ابن طاهر في الذخيرة وذكره الحاكم في تاريخ نيسابور وقال انا اتعجب من هذا الحديث فانه لم يحدث به غير سويد وهو ثقة وذكره ابو الفرج بن الجوزي في كتاب الموضوعات وكان ابو بكر الازرق يرفعه اولا عن سويد فعوتب فيه فاسقط النبي صلى الله عليه وسلم وكان لا يجاوز به ابن عباس رضي الله عنهما ومن المصائب التي لا تحتمل جعل هذا الحديث من حديث هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم ومن له ادنى المام بالحديث وعلله لا تحتمل هذا البتة ولا يحتمل ان يكون من حديث الماجشون عن ابن ابي حازم عن ابن ابي نجيح عن مجاهد عن ابن عباس رضي الله عنهم مرفوعا وفي صحته موقوفا على ابن عباس نظر وقد رمى الناس سويد بن سعيد راوي هذا الحديث بالعظائم وانكره عليه يحيى بن معين وقال هو ساقط كذاب لو كان لي فرس ورمح كنت اغزوه وقال الامام احمد متروك الحديث وقال النسائي ليس بثقة وقال البخاري كان قد عمي فتلقن ما ليس من حديثه وقال ابن حبان ياتي بالمعضلات عن الثقات يجب مجانبة ما روى انتهى واحسن ما قيل فيه قول ابي حاتم الرازي انه صدوق كثير التدليس ثم قول الدارقطني هو ثقة غير انه لما كبر كان ربما قرئ عليه حديث فيه بعض النكارة فيجيزه انتهى وعيب على مسلم اخراج حديثه وهذا حاله ولكن مسلم روى من حديثه ما تابعه عليه غيره ولم ينفرد به ولم يكن منكرا ولا شاذا بخلاف هذا الحديث والله اعلم

فصل في هديه صلى الله عليه وسلم في حفظ الصحة بالطيب لما كانت الرائحة الطيبة غذاء الروح والروح مطية القوى والقوى تزداد بالطيب وهو ينفع الدماغ والقلب وسائر الاعضاء الباطنة ويفرح القلب ويسر النفس ويبسط الروح وهو اصدق شيء للروح واشده ملاءمة لها وبينه وبين الروح الطيبة نسبة قريبة كان احد المحبوبين من الدنيا الى اطيب الطيبين صلوات الله عليه وسلامه وفي صحيح البخاري انه صلى الله عليه وسلم كان لا يرد الطيب وفي صحيح مسلم عنه صلى الله عليه وسلم من عرض

علیه ریحان فلا یردہ فانه طیب الریح خفیف المحمل وفی سنن ابی داؤد والنسائی عن ابی هریرة رضی الله عنه
عن النبی صلی الله علیه وسلم من عرض علیه طیب فلا یردہ فانه خفیف المحمل طیب الرائحة وفی مسند
البزار عن النبی صلی الله علیه وسلم انه قال ان الله طیب یحب الطیب نظیف یحب النظافة کریم یحب الکرامة
جواد یحب الجود فنظفوا افناءکم وساحاتکم ولا تشبهوا بالیهود یجمعون الاکبا فی دورهم الاکبا الزبالة وذکر
ابن ابی شیبة انه صلی الله علیه وسلم کان له سکة یتطیب منها وصح انه قال ان لله حقا علی کل مسلم ان یغتسل
فی کل سبعة ایام وان کان له طیب ان یمس منه وفی الطیب من الخاصیة ان الملائکة تحبه والشیاطین
تنفر عنه واحب شیء الی الشیطان الرائحة المنتنة الکریهة فالارواح الطیبة تحب الرائحة الطیبة والارواح
الخبیثة تحب الرائحة الخبیثة وکل روح تمیل الی ما یناسبها فالخبیثات للخبیثین والخبیثون للخبیثات والطیبات
للطیبین والطیبون للطیبات وهذا وان کان فی النساء والرجال فانه یتناول الاعمال والاقوال والمطاعم والمشارب
والملابس والارائح اما بعموم لفظه او بعموم معناه **فصل** فی هدیه صلی الله علیه وسلم فی حفظ صحة العین
روی ابوداؤد فی سننه عن عبد الرحمن بن النعمان بن معبد بن هوذة الانصاری عن ابیه عن جدہ رضی
الله عنه ان رسول الله صلی الله علیه وسلم امر بالاثمد المروح عند النوم وقال لیتقه الصائم قال ابوعبید
المروح المطیب بالمسک وفی سنن ابن ماجة وغیرہ عن ابن عباس رضی الله عنهما قال کان للنبی صلی الله
علیه وسلم مکحلة یکتحل منها ثلثا فی کل عین وفی الترمذی عن ابن عباس رضی الله عنهما قال کان رسول الله
صلی الله علیه وسلم اذا اکتحل یکتحل فی الیمنی ثلثا یبتدئ بها ویختم بها وفی الیسری ثنتین وقد روی ابوداؤد
عنه صلی الله علیه وسلم من اکتحل فلیوتر فهل الوتر بالنسبة الی العینین کلتیهما فیکون فی هذہ ثلثا وفی هذہ
اثنان والیمنی اولی بالابتداء والتفضیل او هو بالنسبة الی کل عین فیکون فی هذہ ثلثا وفی هذہ ثلثا وهما قولان
فی مذهب احمد وغیرہ وفی الکحل حفظ لصحة العین وتقویة للنور الباصر وجلاؤ ها وتلطیف للمادة الردیة و
استخراج لها مع الزینة وفی بعض انواعه عند النوم مزید فضل لاشتمالها علی الکحل وسکونها عقیبه عن الحرکة
المضرة بها وخدمة الطبیعة لها وللاثمد من ذلک خاصة وفی سنن ابن ماجة عن سالم عن ابیه یرفعه علیکم
بالاثمد فانه یجلو البصر وینبت الشعر وفی کتاب ابی نعیم فانه منبتة للشعر مذهبة للقذی مصفاة للبصر وفی
سنن ابن ماجة ایضا عن ابن عباس رضی الله عنهما یرفعه خیر اکحالکم الاثمد یجلو البصر وینبت الشعر
فصل فی ذکر شیء من الادویة والاغذیة المفردة التی جاءت علی لسانه صلی الله علیه وسلم مرتبة علی
حروف المعجم حرف الهمزة **اثمد** هو حجر الکحل الاسود یؤتی به من اصبهان وهو افضله ویؤتی به من
جهة الغرب ایضا واجودہ السریع التفتت الذی لفتاته بصیص وداخله املس لیس فیه شیء من الاوساخ
ومزاجه بارد یابس ینفع للعین ویقویها ویشد اعصابها ویحفظ صحتها ویذهب اللحم الزائد فی القروح ویدملها
وینقی اوساخها ویجلوها ویذهب الصداع اذا اکتحل به مع العسل المائی الرقیق واذا دق وخلط ببعض الشحوم

ای لیس ثقیل المحمل

الطریة و لطخ علی حرق النار لم یعرض فیه خشکریشه ونفع من التنفط الحادث بسببه وهو اجود الکحال العیز لاسیما للمشایخ والذین قد ضعفت ابصارهم واذا جعل معه شئ من المسك **اترج** ثبت فی الصحیحین عن النبی صلی الله علیه وسلم انه قال مثل المؤمن الذی یقرأ القرآن کمثل الاترجة طعمها طیب وریحها طیب فی الاترج منافع کثیرة وهو مرکب من اربعة اشیاء قشر ولحم وحمض وبزر ولکل واحد منها مزاج یخصه فقشره حار یابس ولحمه بارد رطب وحمضه بارد یابس وبزره حار یابس ومن منافع قشره انه اذا جعل فی الثیاب یمنع السوس ورائحته تصلح فساد الهواء والوباء وتطیب النکهة اذا امسکها فی الفم وتحلل الریاح واذا جعل فی الطعام کالابازیر اعان علی الهضم قال صاحب القانون وعصارة قشره ینفع من نهش الافاعی شربا وقشره ضمادا وحراقة قشره طلاء جید للبرص انتهی واما لحمه فملطف لحرارة المعدة نافع لاصحاب المرة الصفراء قامع للبخارات الحارة وقال الغافقی اکل لحمه ینفع البواسیر انتهی واما حماضه فقابض کاسر للصفراء ومسکن للخفقان الحار نافع من الیرقان شربا واکتحالا قاطع للقئ الصفراوی مشه للطعام عاقل للطبیعة نافع من الاسهال الصفراوی وعصارة حماضه یسکن غلمة النساء وینفع طلاء من الکلف ویذهب بالقوبا ویستدل علی ذلك من فعله فی الحبر اذا وقع فی الثیاب وقلعه له وله قوة تلطف وتقطع وتبرد وتطفئ حرارة الکبد وتقوی المعدة و تمنع حدة المرة الصفراء وتزیل الغم العارض منها وتسکن العطش واما بزره فله قوة محللة مجففة وقال ابن ماسویه خاصة حبه النفع من السموم القاتلة اذا شرب منه وزن مثقالین مقشرا بماء فاتر وطلاء مطبوخ وان دق ووضع علی موضع اللسعة نفع وهو ملین للطبیعة مطیب للنکهة واکثر هذا الفعل موجود منه فی قشره وقال غیره خاصیة حبه النفع من لسعات العقارب اذا شرب منه وزن مثقالین مقشرا بماء فاتر وکذلك اذا دق ووضع علی موضع اللدغة وقال غیره حبه یصلح للسموم کلها وهو نافع من لدغ الهوام کلها وذکر ان بعض الاکاسرة غضب علی قوم من الاطباء فامر بحبسهم وخیّرهم أُدمًا لا یزید لهم علیه فاختاروا الاترج فقیل لهم اخترتموه علی غیره فقالوا لانه فی العاجل ریحان ومنظره مفرح وقشره طیب الرائحة ولحمه فاکهة وحمضه ادم وحبه تریاق وفیه دهن وحقیق بشئ هذه منافعه ان یشبه به خلاصة الوجود وهو المؤمن الذی یقرأ القرآن وکان بعض السلف یحب النظر الیه لما فی منظره من التفریح **ارز** فیه حدیثان باطلان موضوعان علی رسول الله صلی الله علیه وسلم احدهما انه لو کان رجلا لکان حلیما الثانی کل شئ اخرجته الارض ففیه داء وشفاء الا الارز فانه شفاء لا داء فیه ذکرناهما تنبیها وتحذیرا من نسبتهما الیه صلی الله علیه وسلم وبعد فهو حار یابس وهو اغذی الحبوب بعد الحنطة واحمدها خلطا یشد البطن شدا یسیرا ویقوی المعدة ویدبغها ویمکث فیها واطباء الهند تزعم انه احمد الاغذیة وانفعها اذا طبخ بالبان البقر وله تاثیر فی خصب البدن وزیادة المنی وکثرة التغذیة وتصفیة اللون **ارز** بفتح الهمزة وسکون الراء وهو الصنوبر ذکره النبی صلی الله علیه وسلم فی قوله مثل المؤمن مثل الخامة من الزرع تفیئها الریاح وتقیمها مرة وتمیلها اخری ومثل المنافق

مثل الاكرز لا تزال قائمة على اصلها حتى يكون انجفافها مرة واحدة وحبه حار رطب وفيه انضاج وتليين وتحليل ولذع يذهب بنقعه في الماء وهو عسر الهضم وفيه تغذية كثيرة وهو جيد للسعال ولتنقية رطوبات الرية ويزيد في المني ويولد مغصا وترياقه حب الرمان المز **اذخر** ثبت في الصحيح عنه صلى الله عليه وسلم انه قال في مكة لا يختلى خلاها قال له العباس رضي الله عنه الا الاذخر يا رسول الله فانه لقينهم ولبيوتهم فقال الا الاذخر والاذخر حار في الثانية يابس في الاولى لطيف مفتح للسدد وافواه العروق يدر البول والطمث ويفتت الحصاة ويحلل الاورام الصلبة في المعدة والكبد والكليتين شربا وضمادا واصله يقوى عمود الاسنان والمعدة ويسكن الغثيان ويعقل البطن **حرف الباء** **بطيخ** روى ابوداؤد والترمذي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان ياكل البطيخ بالرطب يقول يدفع حر هذا برد هذا وفي البطيخ عدة احاديث لا يصح منها شئ غير هذا الحديث الواحد والمراد به الاخضر وهو بارد رطب فيه جلاء وهو اسرع انحدارا عن المعدة من القثاء والخيار وهو سريع الاستحالة الى اي خلط كان صادفه في المعدة واذا كان آكله محرورا انتفع به جدا وان كان مبرودا دفع ضرره بيسير من الزنجبيل ونحوه وينبغي اكله قبل الطعام ويتبع به والا غثى وقيأ وقال بعض الاطباء انه قبل الطعام يغسل البطن غسلا ويذهب بالداء اصلا **بلح** روى النسائي وابن ماجة في سننهما من حديث هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كلوا البلح بالتمر فان الشيطان اذا نظر الى ابن آدم ياكل البلح بالتمر يقول بقي ابن آدم حتى اكل الحديث بالعتيق وفي رواية كلوا البلح بالتمر فان الشيطان يحزن اذا رأى ابن آدم ياكله يقول عاش ابن آدم حتى اكل الجديد بالخلق رواه البزار في مسنده وهذا لفظه **قلت** الباء في الحديث بمعنى مع اي كلوا هذا مع هذا قال بعض اطباء الاسلام انما امر النبي صلى الله عليه وسلم باكل البلح بالتمر ولم يامر باكل البسر مع التمر لان البلح بارد يابس والتمر حار رطب ففي كل منهما اصلاح للآخر وليس كذلك البسر مع التمر فان كل واحد منهما حار وان كانت حرارة التمر اكثر ولا ينبغي من جهة الطب الجمع بين حارين او باردين كما تقدم وفي هذا الحديث التنبيه على صحة اصل صناعة الطب ومراعات التدبير الذي يصلح في دفع كيفيات الاغذية والادوية بعضها ببعض ومراعات القانون الطبي الذي يحفظ به الصحة وفي البلح برودة ويبوسة وهو يدبغ الفم واللثة والمعدة وهو ردي للصدر والرية بالخشونة التي فيه بطي في المعدة يسير التغذية وهو للنخلة كالحصرم لشجرة العنب وهما جميعا يولدان رياحا وقراقر ونفخا ولا سيما اذا شرب عليهما الماء ودفع مضرتهما بالتمر او بالعسل والزبد **بسر** ثبت في الصحيح ان ابا الهيثم ابن التيهان لما ضافه النبي صلى الله عليه وسلم وابو بكر وعمر رضي الله عنهما جاءهم بعذق وهو من النخلة كالعنقود من العنب فقال له هلا انتقيت لنا من رطبه فقال احببت ان تنتقوا من بسره ورطبه البسر حار يابس ويبسه اكثر من حره ينشف الرطوبة ويدبغ المعدة ويحبس البطن وينفع اللثة والفم وانفعه ما كان هشا وحلوا وكثرة اكله واكل البلح يحدث السدد في الاحشاء **بيض** ذكر البيهقي في شعب الايمان اثرا مرفوعا ان نبيا من الانبياء شكى الى الله سبحانه

القلاع ١٢ — يقطع ١٢ — هو النبات الرقيق ما دام رطبا ١٢

الضعف فامره باكل البيض وفى ثبوته نظر ويختار من البيض الحديث على العتيق وبيض الدجاج على سائر بيض الطير وهو معتدل يميل الى البرودة قليلا قال صاحب القانون ومحه حار رطب يولد دما صحيحا محمودا ويغذى غذاء يسيرا ويسرع الانحدار من المعدة اذا كان رخوا وقال غيره مح البيض مسكن للالم مملس للحلق وقصبة الرية نافع للحلق والسعال وقروح الرية والكلى والمثانة مذهب للخشونة لاسيما اذا اخذ بدهن اللوز الحلو ومنضج لما فى الصدر ملين له مسهل لخشونة الحلق وبياضه اذا قطر فى العين الوارمة ورما حارا برده وسكن الوجع واذا لطخ به حرق النار او ما يعرض له لم يدعه يتنفط واذا لطخ به الوجه نفع الاحتراق العارض من الشمس واذا خلط بالكندر ولطخ على الجبهة نفع من النزلة وذكره صاحب القانون فى الادوية القلبية ثم قال وهو وان لم يكن من الادوية المطلقة فانه مما لا يدخل فى تقوية القلب جدا اعنى الصفرة وهى تجمع ثلثة معان سرعة الاستحالة الى الدم وقلة الفضل وكون الدم المتولد منه مجانسا للدم الذى يغذو القلب خفيفا مندفعا اليه بسرعة ولذلك هو اوفق ما يتلافى به عادية الامراض المحللة لجوهر الروح **بصل** روى ابوداؤد فى سننه عن عائشة رضى الله عنها انها سئلت عن البصل فقالت ان اخر طعام اكله رسول الله صلى الله عليه وسلم كان فيه بصل وثبت فى الصحيحين انه منع اكله من دخول المسجد والبصل حار فى الثانية وفيه رطوبة فضلية ينفع من تغير المياه ويدفع السموم ويفتق الشهوة ويقوى المعدة ويهيج الباه ويزيد فى المنى ويحسن اللون ويقطع البلغم ويجلو المعدة وبزره يذهب البهق ويدلك به حول داء الثعلب فينفع جدا وهو بالملح يقلع الثآليل واذا شمه من شرب دواء مسهلا منعه من القئ والغثيان واذهب رائحة ذلك الدواء واذا تسعط بمائه نقى الراس ويقطر فى الاذن لثقل السمع والطنين والقيح والماء الحادث فى الاذنين وينفع من الماء النازل فى العينين اكتحالا ويكتحل ببزره مع العسل لبياض العين والمطبوخ منه كثير الغذاء ينفع من اليرقان والسعال وخشونة الصدر ويدر البول ويلين الطبع وينفع من عضة الكلب غير الكلب اذا نطل عليها ماؤه بملح وسذاب واذا احتمل فتح افواه البواسير **فصل** واما ضرره فانه يورث الشقيقة ويصدع الراس ويولد رياحا ويظلم البصر وكثرة اكله يورث النسيان ويفسد العقل ويغير رائحة الفم والنكهة ويوذى الجليس والملائكة واماتته طبخا تذهب بهذه المضرات منه وفى السنن انه صلى الله عليه وسلم امر اكله واكل الثوم ان يميتهما طبخا ويذهب رائحته مضغ ورق السذاب عليه **باذنجان** فى الحديث الموضوع المختلق على رسول الله صلى الله عليه وسلم الباذنجان لما اكل له وهذا الكلام مما يستقبح نسبته الى آحاد العقلاء فضلا عن الانبياء وبعد فهو نوعان ابيض واسود وفيه خلاف هل هو بارد او حار والصحيح انه حار وهو مولد للسوداء والبواسير والسدد والسرطان والجذام ويفسد اللون ويسوده ويضر بنتن الفم والابيض منه المستطيل عار من ذلك **حرف التاء** تمر ثبت فى الصحيحين عنه صلى الله عليه وسلم من تصبح بسبع تمرات وفى لفظ من تمر العالية لم يضره ذلك اليوم سم ولا سحر وثبت عنه انه قال بيت لا تمر فيه جياع

اهلہ وثبت عنه اکل التمر بالزبد واکل التمر بالخبز واکلہ مفرداً وهو حار فی الثانیة وهل هو رطب فی الاولی او یابس فیها علی قولین وهو مقو للکبد ملین للطبع یزید فی الباہ ولاسیما مع حب الصنوبر ویبرئ من خشونة الصدر ومن لم یعتده کاهل البلاد الباردة فانه یورث لهم السدد ویوذی الاسنان ویهیج الصداع ودفع ضرره بالوز والخشخاش وهو من اکثر الثمار تغذیة للبدن بما فیه من الجوهر الحار الرطب واکلہ علی الریق یقتل الدود فانه مع حرارته فیه قوة تریاقیة فاذا ادیم استعماله علی الریق خفف مادة الدود واضعفه وقلله او قتله وهو فاکهة وغذاء ودواء وشراب وحلوی **تین** لما لم یکن التین بارض الحجاز والمدینة لم یأت له ذکر فی السنة فان ارضه تنافی ارض النخل ولکن قد اقسم الله به فی کتابه لکثرة منافعه وفوائده والصحیح ان المقسم به هو التین المعروف وهو حار وفی رطوبته ویبوسته قولان واجوده الابیض الناضج القشر یجلو رمل الکلی والمثانة ویومن من السموم وهو اغذی من جمیع الفواکه وینفع خشونة الحلق والصدر وقصبة الریة ویغسل الکبد والطحال وینقی الخلط البلغمی من المعدة ویغذو البدن غذاء جیداً الا انه یولد القمل اذا اکثر منه جداً ویابسه یغذو وینفع العصب وهو مع الجوز واللوز محمود قال جالینوس واذا اکل مع الجوز والسذاب قبل اخذ السم القاتل نفع وحفظ من الضرر ویذکر عن ابی الدرداء اهدی الی النبی صلی الله علیه وسلم طبق من تین فقال کلوا واکل منه وقال لو قلت ان فاکهة نزلت من الجنة قلت هذه لان فاکهة الجنة بلا عجم فکلوا منها فانها تقطع البواسیر وتنفع من النقرس وفی ثبوت هذا نظر واللحم منه اجود ویعطش المحرورین ویسکن العطش الکائن عن البلغم المالح وینفع السعال المزمن ویدر البول ویفتح سدد الکبد والطحال ویوافق الکلی والمثانة ولاکله علی الریق منفعة عجیبة فی تفتیح مجاری الغذاء وخصوصاً باللوز والجوز واکله مع الاغذیة الغلیظة ردی جداً والتوت الابیض قریب منه لکنه اقل تغذیة واضر بالمعدة **تلبینة** قد تقدم انها ماء الشعیر المطحون وذکرنا منافعها وانها انفع لاهل الحجاز من ماء الشعیر الصحیح **حرف الثاء** **ثلج** ثبت فی الصحیح عن النبی صلی الله علیه وسلم انه قال اللهم اغسلنی من خطایای بالماء والثلج والبرد وفی هذا الحدیث من الفقه ان الداء یداوی بضده فان فی الخطایا من الحرارة والحریق ما یضاده الثلج والبرد والماء البارد ولا یقال ان الماء الحار ابلغ فی ازالة الوسخ لان فی الماء البارد من تصلب الجسم وتقویته ما لیس فی الحار والخطایا توجب اثرین التدنس والارخاء فالمطلوب مداواتها بما ینظف القلب ویصلبه فذکر الماء البارد والثلج والبرد اشارة الی هذین الامرین وبعد فالثلج بارد علی الاصح وغلط من قال حار وشبهته تولد الحیوان فیه وهذا لا یدل علی حرارته فانه یتولد فی الفواکه الباردة وفی الخل واما تعطیشه فلتهییجه الحرارة لا لحرارته فی نفسه ویضر المعدة والعصب واذا کان وجع الاسنان من حرارة مفرطة سکنها **ثوم** هو قریب من البصل وفی الحدیث من اکلهما فلیمتهما طبخاً واهدی الیه طعام فیه ثوم فارسل به الی ابی ایوب الانصاری فقال یا رسول الله تکرهه وترسل به الیّ فقال انی اناجی من لا تناجی وبعد فهو حار یابس فی الرابعة یسخن اسخاناً قویاً ویجفف تجفیفاً بالغاً نافع للمبرودین ولمن مزاجه بلغمی ولمن اشرف علی الوقوع فی الفالج وهو مجفف للمنی مفتح للسدد محلل للریاح الغلیظة هاضم للطعام قاطع للعطش مطلق للبطن

مدر للبول يقوم فی لسع الهوام وجميع الاورام الباردة مقام الترياق واذا دق وعمل فيه ضماد على نهش الحيات او فی لسع العقارب نفعها وجذب السموم منها ويسخن البدن ويزيد فی حرارته ويقطع البلغم ويحلل النفخ ويصفی الحلق ويحفظ صحة اكثر الابدان وينفع من تغير المياه والسعال المزمن ويوكل نيا ومطبوخا ومشويا وينفع من وجع الصدر من البرد ويخرج العلق من الحلق واذا دق مع الخل والملح والعسل ثم وضع على الضرس المتاكل فتته واسقطه وعلى الضرس الوجع سكن وجعه وان دق منه مقدار درهمين واخذ مع ماء العسل اخرج البلغم والدود واذا طلی بالعسل على البهق نفع ومن مضاره انه يصدع ويضر الدماغ والعينين ويضعف البصر والباه ويعطش ويهيج الصفراء ويجيف رائحة الفم ويذهب رائحته ان يمضغ عليه ورق السذاب **ثريد** ثبت فی الصحيحين عنه صلى الله عليه وسلم انه قال فضل عايشة على النساء كفضل الثريد على سائر الطعام والثريد وان كان مركبا فانه مركب من خبز ولحم فالخبز افضل الاقوات واللحم سيد الادام فاذا اجتمعا لم يكن بعدهما غاية وتنازع العلماء ايهما افضل والصواب ان الحاجة الى الخبز اكثر واعم واللحم اجل وافضل وهو اشبه بجوهر البدن من كل ما عداه وهو طعام اهل الجنة وقد قال تعالى لمن طلب البقل والقثاء والفوم والعدس والبصل اَتَسْتَبْدِلُوْنَ الَّذِيْ هُوَ اَدْنٰى بِالَّذِيْ هُوَ خَيْرٌ وكثير من السلف على ان الفوم الحنطة وعلى هذا فالاية نص على ان اللحم خير من الحنطة **حرف الجيم** جمار قلب النخل ثبت فی الصحيحين عن عبد الله بن عمر قال بينا نحن عند رسول الله صلى الله عليه وسلم جلوس اذ اتی بجمار نخلة فقال النبی صلى الله عليه وسلم ان من الشجر شجرة مثل الرجل المسلم لا يسقط ورقها الحديث والجمار بارد يابس فی الاولى يختم القروح وينفع من نفث الدم واستطلاق البطن وغلبة المرة الصفراء وثائرة الدم وليس بردی الكيموس ويغذو غذاء يسيرا وهو بطئ الهضم وشجرته كلها منافع ولهذا مثلها النبی صلى الله عليه وسلم بالرجل المسلم لكثرة خيره ومنافعه **جبن** فی السنن عن عبد الله بن عمر قال اتی النبی صلى الله عليه وسلم بجبنة فی تبوك فدعا بسكين وسمی وقطع رواه ابو داود واكله الصحابة رضی الله عنهم بالشام والعراق والرطب غير المملوح جيد للمعدة هين السلوك فی الاعضاء يزيد فی اللحم ويلين البطن تليينا معتدلا والمملوح اقل غذاء من الرطب وهو ردی للمعدة موذ للامعاء والعتيق يعقل البطن وكذا المشوی وينفع القروح ويمنع الاسهال وهو بارد رطب فان استعمل مشويا كان اصلح لمزاجه فان النار تصلحه وتعدله وتلطف جوهره وتطيب طعمه ورائحته والعتيق المالح حار يابس وشيه يصلحه ايضا بتلطيف جوهره وكسر حرافته لما تجذبه النار منه من الاجزاء الحارة اليابسة المناسبة لها والملح منه يهزل ويولد حصاة الكلى والمثانة وهو ردی للمعدة وخلطه بالملطفات اردی بسبب تنفيذها له الى المعدة **حرف الحاء** حناء قد تقدمت الاحاديث فی فضله وذكر منافعه فاغنى عن اعادته **حبة السوداء** ثبت فی الصحيحين من حديث ابی سلمة عن ابی هريرة رضی الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال عليكم بهذه الحبة السوداء فان فيها شفاء من كل داء الا السام والسام الموت الحبة السوداء هی الشونيز فی لغة الفرس وهی الكمون

الاسود وتسمى الكمون الهندى قال الحربى عن الحسن رضى الله عنه انها الخردل وحكى الهروى انها الحبة الخضراء ثمرة البطم وكلاهما وهم والصواب انها الشونيز وهى كثيرة المنافع جداً وقوله شفاء من كل داء مثل قوله تعالى تدمر كل شئ بامر ربها اى كل شئ يقبل التدمير ونظائره وهى نافعة من جميع الامراض الباردة وتدخل فى الامراض الحارة اليابسة بالعرض فتوصل قوى الادوية الباردة الرطبة اليها بسرعة تنفيذها اذا اخذ يسيرها وقد نص صاحب القانون وغيره على ان الزعفران فى قرص الكافور لسرعة تنفيذه وايصاله قوته وله نظائر يعرفها حذاق الصناعة ولا تستبعد منفعة الحار فى امراض حارة بالخاصية فانك تجد ذلك فى ادوية كثيرة منها الانزروت وما يركب معه من ادوية الرمد كالسكر وغيره من المفردات الحارة والرمد ورم حار باتفاق الاطباء وكذلك نفع الكبريت الحار جداً من الجرب والشونيز حار يابس فى الثالثة مذهب للنفخ مخرج لحب القرع نافع من البرص والحمى الربع والبلغمية مفتح للسدد ومحلل للرياح مجفف لبلة المعدة ورطوبتها وان دق وعجن بالعسل وشرب بالماء الحار اذاب الحصاة التى تكون فى الكليتين والمثانة وندر البول والحيض واللبن اذا اديم شربه اياماً وان سخن بالخل وطلى على البطن قتل حب القرع فان عجن بماء الحنظل الرطب او المطبوخ كان فعله فى اخراج الدود اقوى ويجلو ويقطع ويحلل ويشفى من الزكام البارد اذا دق وصير فى خرقة واشتم دائماً اذهبه ودهنه نافع لداء الحية والثاليل والخيلان واذا شرب منه مثقال بماء نفع من البهر وضيق النفس والضماد به ينفع من الصداع البارد واذا نقع منه سبع حبات عدداً فى لبن امرأة وسعط به صاحب اليرقان نفعه نفعاً بليغاً واذا طبخ بخل وتمضمض به نفع من وجع الاسنان عن برد واذا استعط به مسحوقاً نفع من ابتداء الماء العارض فى العين وان ضمد به مع الخل قلع البثور والجرب المتقرح وحلل الاورام البلغمية المزمنة والاورام الصلبة وينفع من اللقوة اذا تسعط بدهنه واذا شرب منه مقدار نصف مثقال الى مثقال نفع من لسع الرتيلا وان سحق ناعماً وخلط بدهن الحبة الخضراء وقطر منه فى الاذن ثلث قطرات نفع من البرد العارض فيها والريح والسدة وان قلى ثم دق ناعماً ثم نقع فى زيت وقطر فى الانف ثلث قطرات او اربع نفع من الزكام العارض معه عطاس كثير واذا احرق وخلط بشمع مذاب بدهن السوسن او دهن الحناء وطلى به القروح الخارجة من الساقين بعد غسلها بالخل نفعها وازال القروح واذا سحق بخل وطلى به البرص والبهق الاسود والحزاز الغليظ نفعها وابرأها واذا سحق ناعماً واستف منه كل يوم درهمين بماء بارد من عضه كلب الكلب قبل ان يفزع من الماء نفعه نفعاً بليغاً وامن على نفسه من الهلاك واذا اسعط بدهنه نفع من الفالج والكزاز وقطع موادهما واذا دخن به طرد الهوام واذا اذيب الانزروت بماء ولطخ على داخل الحلقة ثم ذر عليها الشونيز كان من الذرورات الجيدة العجيبة النفع من البواسير ومنافعه اضعاف ما ذكرنا والشربة منه درهمان وزعم قوم ان الاكثار منه قاتل **حرير** قد تقدم ان النبى صلى الله عليه وسلم اباحه للزبير ولعبد الرحمن بن عوف من حكة كانت بهما وتقدم منافعه ومزاجه فلا حاجة الى اعادته **حرف** قال ابو حنيفة هذا هو الحب الذى يتداوى به وهو الشفاء الذى جاء فيه الخبر عن النبى صلى الله عليه وسلم ونباته يقال له الحرف وتسميه العامة الرشاد

وقال ابو عبيد الثفا هو الحرف قلت والحديث الذي اشار اليه ما رواه ابو عبيد وغيره من حديث ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ماذا في الامرين من الشفاء الثفا والصبر ورواه ابو داؤد في المراسيل وقوته في الحرارة واليبوسة في الدرجة الثالثة وهو يسخن ويلين البطن ويخرج الدود وحب القرع ويحلل ورام الطحال ويحرك شهوة الجماع ويجلو الجرب المتقرح والقوباء واذا ضمد به مع العسل حلل ورم الطحال واذا طبخ مع الحناء اخرج الفضول التي في الصدر وشربه ينفع من نهش الهوام ولسعها واذا دخن به في موضع طرد الهوام عنه ويمسك الشعر المتساقط واذا خلط بسويق الشعير والخل وتضمد به نفع من عرق النساء وحلل الاورام الحارة في آخرها واذا تضمد به مع الماء والملح انضج الدماميل وينفع من الاسترخاء في جميع الاعضاء ويزيد في الباه ويشهي الطعام وينفع الربو وعسرة النفس وغلظ الطحال وينقي الرية ويدر الطمث وينفع من وجع حق الورك مما يخرج من الفضول اذا شرب او احتقن به ويجلو ما في الصدر والرية من البلغم اللزج وان شرب منه بعد سحقه وزن خمسة دراهم بالماء الحار اسهل الطبيعة وحلل الرياح ونفع من وجع القولنج البارد السبب واذا سحق وشرب نفع من البرص وان لطخ عليه وعلى البهق الابيض بالخل نفع منهما وينفع من الصداع الحادث من البرد والبلغم وان قلي وشرب عقل الطبع لاسيما اذا لم يسحق لتحلل لزوجته بالقلي واذا غسل بمائه الراس نقاه من الاوساخ والرطوبات اللزجة قال جالينوس قوته مثل قوة بزر الخردل ولذلك قد يسخن به اوجاع الورك المعروفة بالنساء واوجاع الراس وكل واحد من العلل التي تحتاج الى التسخين كما يسخن بزر الخردل وقد يخلط ايضاً في ادوية يسقاها اصحاب الربو من طريق ان الامر فيه معلوم انه يقطع الاخلاط الغليظة تقطيعاً قوياً كما يقطعها بزر الخردل لانه شبيه به في كل شئ **حلبة** يذكر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه عاد سعد بن ابي وقاص رضي الله عنه بمكة فقال ادعوا له طبيباً فدعي الحارث بن كلدة فنظر اليه فقال ليس عليه باس فاتخذوا له فريقة هي الحلبة مع تمر عجوة رطبة يطبخان فيحساها ففعل ذلك فبرئ وقوة الحلبة من الحرارة في الدرجة الثانية ومن اليبوسة في الاولى واذا طبخت بالماء لينت الحلق والصدر والبطن وتسكن السعال والخشونة والربو وعسر البول وتزيد في الباه وهي جيدة للريح والبلغم والبواسير محدرة الكيموسات المرتبكة في الامعاء وتحلل البلغم اللزج من الصدر وتنفع من امراض الرية وتستعمل لهذه الادواء في الاحشاء مع السمن والفانيذ واذا شربت مع خمسة دراهم فوة ادرت الحيض واذا طبخت وغسل بها الشعر جعدته واذهبت السمن
الحزاز ودقيقها اذا خلط بالنطرون والخل وضمد به حلل ورم الطحال وقد تجلس المرأة في الماء الذي طبخت فيه الحلبة فتنتفع به من وجع الرحم العارض من ورم فيه واذا ضمد به الاورام الصلبة القليلة الحرارة نفعها وحللها واذا شرب ماؤها نفع من المغص العارض من الرياح وازلق الامعاء واذا اكلت مطبوخة بالتمر والعسل والتين العسر
على الريق حللت البلغم اللزج العارض في الصدر والمعدة ونفعت من السعال المتطاول منه وهي نافعة من الحصر مطلقة للبطن واذا وضعت على الظفر المتشنج اصلحته ودهنها ينفع اذا خلط بالشمع من الشقاق العارض

من البرد ومنافعها اضعاف ما ذکرناه ویذکر عن القاسم بن عبد الرحمن انه قال قال رسول الله صلی الله علیه وسلم استشفوا بالحلبة وقال بعض الاطباء لو علم الناس منافعها لاشتروها بوزنها ذهبا **حرف الخاء** خبز ثبت فی الصحیحین عن النبی صلی الله علیه وسلم انه قال تکون الارض یوم القیامة خبزة واحدة یتکفأها الجبار بیده نزلا لاهل الجنة وروی ابو داؤد فی سننه من حدیث ابن عباس رضی الله عنهما قال کان احب الطعام الی رسول الله صلی الله علیه وسلم الثرید من الخبز والثرید من الحیس وروی ابو داؤد فی سننه ایضا من حدیث ابن عمر رضی الله عنه قال قال رسول الله صلی الله علیه وسلم وددت ان عندی خبزة بیضاء من برة سمراء ملبقة بسمن ولبن فقام رجل من القوم فاتخذه فجاء به فقال فی ای شئ کان هذا السمن فقال فی عکة ضب فقال ارفعه وذکر البیهقی من حدیث عایشة رضی الله عنها ترفعه اکرموا الخبز ومن کرامته ان لا ینتظر به الادم والموقوف اشبه فلا یثبت رفعه ولا رفع ما قبله واما حدیث النهی عن قطع الخبز بالسکین فباطل لا اصل له عن رسول الله صلی الله علیه وسلم وانما المروی النهی عن قطع اللحم بالسکین ولا یصح ایضا قال مهنأ سالت احمد عن حدیث ابی معشر عن هشام بن عروة عن ابیه عن عایشة رضی الله عنها عن النبی صلی الله علیه وسلم لا تقطعوا اللحم بالسکین فان ذلک من فعل الاعاجم فقال لیس بصحیح ولا یعرف هذا وحدیث عمرو بن امیة خلاف هذا وحدیث المغیرة یعنی بحدیث عمرو بن امیة کان النبی صلی الله علیه وسلم یحتز من لحم الشاة وبحدیث المغیرة انه لما ضافه امر بجنب فشوی ثم اخذ الشفرة فجعل یحز **فصل** واحمد انواع الخبز اجودها اختمارا وعجنا ثم خبز التنور اجود اصنافه وبعده خبز الفرن ثم خبز الملة فی المرتبة الثالثة واجوده ما اتخذ من الحنطة الحدیثة واکثر انواعه تغذیة خبز السمید وابطاها هضما لقلة نخالته ویتلوه خبز الحواری ثم الخشکار واحمد اوقات اکله فی آخر الیوم الذی خبز فیه واللین منه اکثر تلیینا وغذاء وترطیبا واسرع انحدارا والیابس بخلافه ومزاج الخبز من البر حار فی وسط الدرجة الثانیة وقریب من الاعتدال فی الرطوبة والیبوسة والیبس یغلب علی ما جففته النار منه والرطوبة علی ضده وفی خبز الحنطة خاصیة وهو انه یسمن سریعا وخبز القطائف یولد خلطا غلیظا والفتیت نفاخ بطیء الهضم والمعمول باللبن مسدد کثیر الغذاء بطیء الانحدار وخبز الشعیر بارد یابس فی الاولی وهو اقل غذاء من خبز الحنطة **خل** روی مسلم فی صحیحه عن جابر بن عبد الله رضی الله عنهما ان رسول الله صلی الله علیه وسلم سال اهله الادام فقالوا ما عندنا الا خل فدعا به وجعل یاکل ویقول نعم الادام الخل نعم الادام الخل وفی سنن ابن ماجة عن ام سعید رضی الله عنها عن النبی صلی الله علیه وسلم نعم الادام الخل اللهم بارک فی الخل ولم یفتقر بیت فیه الخل الخل مرکب من الحرارة والبرودة اغلب علیه وهو یابس فی الثالثة قوی التجفیف یمنع من انصباب المواد ویلطف الطبیعة وخل الخمر ینفع المعدة الملتهبة ویقمع الصفراء ویدفع ضرر الادویة القتالة ویحلل اللبن والدم اذا جمد فی الجوف وینفع الطحال ویدبغ المعدة ویعقل البطن ویقطع العطش ویمنع الورم حیث یرید ان یحدث ویعین علی الهضم ویضاد البلغم ویلطف الاغذیة الغلیظة ویرق الدم واذا شرب بالملح نفع من

اکل الفطر القتال واذا احتشی قطع العلق المتعلق باصل الحنك واذا تمضمض به مسخنا نفع من وجع الاسنان وقوی اللثة وهو نافع للداحس اذا طلی به والنملة والاورام الحارة وحرق النار وهو مشه للاکل مطیب المعدة صالح للشباب وفی الصیف لسکان البلاد الحارة **خلال** فیه حدیثان لا یثبتان **احدهما** یروی من حدیث ابی ایوب الانصاری یرفعه یا حبذا المتخللون من الطعام انه لیس شئ اشد علی الملك من بقیة تبقی فی الفم من الطعام وفیه واصل بن السائب قال البخاری والرازی منکر الحدیث وقال النسائی والازدی متروك الحدیث **الثانی** یروی من حدیث ابن عباس قال عبد الله بن احمد سالت ابی عن شیخ روی عنه صالح الوحاظی یقال له محمد بن عبد الملك الانصاری ثنا عطاء عن ابن عباس قال نهی رسول الله صلی الله علیه وسلم ان یتخلل باللیط والآس وقال انهما یسقیان عروق الجذام فقال ابی رأیت محمد بن عبد الملك وکان اعمی یضع الحدیث ویکذب وبعد فالخلال نافع اللثة والاسنان حافظ لصحتها نافع من تغییر النکهة واجوده ما اتخذ من عیدان الاخلة وخشب الزیتون والخلاف والتخلل بالقصب والآس والریحان والباذروج مضر **حرف الدال** دهن روی الترمذی فی کتاب الشمائل من حدیث انس بن مالك رضی الله عنهما قال کان رسول الله صلی الله علیه وسلم یکثر دهن راسه وتسریح لحیته ویکثر القناع کان ثوبه ثوب زیات الدهن یسد مسام البدن ویمنع ما یتحلل منه واذا استعمل بعد الاغتسال بالماء الحار حسن البدن ورطبه وان دهن به الشعر حسنه وطوله ونفع من الحصبة ودفع اکثر الآفات عنه وفی الترمذی من حدیث ابی هریرة رضی الله عنه مرفوعا کلوا الزیت وادهنوا به وسیاتی ان شاء الله تعالی والدهن فی البلاد الحارة کالحجاز ونحوه من اکد اسباب حفظ الصحة واصلاح البدن وهو کالضروری لهم واما البلاد الباردة فلا یحتاج الیه اهلها والالحاح به فی الراس خطر بالبصر وانفع الادهان البسیطة الزیت ثم السمن ثم الشیرج واما المرکبة فمنها بارد رطب کدهن البنفسج ینفع من الصداع الحار وینوم اصحاب السهر ویرطب الدماغ وینفع من الشقاق وغلبة الیبس والجفاف ویطلی به الجرب والحکة الیابسة فینفعها ویسهل حرکة المفاصل ویصلح لاصحاب الامزجة الحارة فی زمن ایام الصیف وفیه حدیثان باطلان موضوعان علی رسول الله صلی الله علیه وسلم احدهما فضل دهن البنفسج علی سائر الادهان کفضلی علی سائر الناس والثانی فضل دهن البنفسج علی سائر الادهان کفضل الاسلام علی سائر الادیان ومنها حار رطب کدهن البان ولیس دهن زهره بل دهن یستخرج من حب ابیض اغبر نحو الفستق کثیر الدهنیة والدسم ینفع من صلابة العصب ویلینه وینفع من البرش والنمش والکلف والبهق ویسهل بلغما غلیظا ویلین الاوتار الیابسة ویسخن العصب وقد روی فیه حدیث باطل مختلق لا اصل له ادهنوا بالبان فانه احظی لکم عند نسائکم ومن منافعه انه یجلو الاسنان ویکسبها بهجة وینقیها من الصدی ومن مسح به وجهه وراسه لم یصبه حصا ولا شقاق واذا دهن به حقوه ومذاکیره وما والاها نفع من برد الکلیتین وتقطیر البول **حرف الذال** ذریرة ثبت فی الصحیحین عن عایشة رضی الله عنها

قالت طيبت رسول الله صلى الله عليه وسلم بيدي بذريرة في حجة الوداع لحله واحرامه تقدم الكلام في الذريرة ومنافعها وماهيتها فلاحاجة لاعادته **ذباب** تقدم في حديث ابی هريرة المتفق عليه في امره صلى الله عليه بغمس الذباب في الطعام اذا سقط فيه لاجل الشفاء الذي في جناحه وهو كالترياق للسم الذي في الجناح الاخر وذكرنا منافع الذباب هناك **ذهب** روى ابوداؤد والترمذي ان النبي صلى الله عليه وسلم رخص لعرفجة ابن اسعد لما قطع انفه يوم الكلاب واتخذ انفا من ورق فانتن عليه فامره النبي صلى الله عليه وسلم ان يتخذ انفا من ذهب وليس لعرفجة عندهم غير هذا الحديث الواحد **الذهب** زينة الدنيا وطلسم الوجود ومفرح النفوس ومقوى الظهور وسر الله في ارضه مزاجه في سائر الكيفيات وفيه حرارة لطيفة تدخل في سائر المعجونات اللطيفة والمفرحات وهو اعدل المعدنيات على الاطلاق واشرفها ومن خواصه انه اذا دفن في الارض لم يضره التراب ولم ينقصه شيئا وبرادته اذا خلطت بالادوية نفعت من ضعف القلب والرجفان العارض من السوداء وينفع من حديث النفس والحزن والغم والفزع والعشق ويسمن البدن ويقويه ويذهب الصفار ويحسن اللون وينفع من الجذام وجميع الاوجاع والامراض السوداوية ويدخل بخاصية في ادوية داء الثعلب وداء الحية شربا وطلاء ويجلو العين ويقويها وينفع من كثير من امراضها ويقوي جميع الاعضاء وامساكه في الفم يزيل البخر ومن كان به مرض يحتاج الى الكي وكوى به لم يتنفط موضعه ويبرأ سريعا وان اتخذ منه ميلا واكتحل به قوى العين وجلاها واذا اتخذ منه خاتم فصه منه واحمى وكوى به قوادم اجنحة الحمام الفت ابراجها ولم ينتقل عنها وله خاصية عجيبة في تقوية النفوس لاجلها ابيح منه في الحرب والسلاح منه ما ابيح وقد روى الترمذي من حديث بريدة العصري رضي الله عنه قال دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الفتح وعلى سيفه ذهب وفضة وهو معشوق النفوس التي متى ظفرت به سلاها عن غيره من محبوبات الدنيا قال تعالى زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ وَالْقَنَاطِيرِ الْمُقَنْطَرَةِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَالْخَيْلِ الْمُسَوَّمَةِ وَالْأَنْعَامِ وَالْحَرْثِ وفي الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم لو كان لابن آدم واد من ذهب لابتغى اليه ثانيا ولو كان له ثان لابتغى اليه ثالثا ولا يملأ جوف ابن آدم الا التراب ويتوب الله على من تاب هذا وانه اعظم حائل بين الخليقة وبين فوزها الاكبر يوم معادها واعظم شئ عصي الله به وبه قطعت الارحام واريقت الدماء واستحلت المحارم ومنعت الحقوق وتظالم العباد وهو المرغب في الدنيا وعاجلها والمزهد في الاخرة وما اعده الله لاوليائه فيها فكم اميت به من حق واحيي به من باطل ونصر به ظالم وقهر به مظلوم وما احسن ما قال فيه ابو القاسم الحريري ؎

تبا له من خادع مماذق	اصفر ذي وجهين كالمنافق	يبدو بوصفين لعين الرامق	زينة معشوق ولون عاشق
وحبه عند ذوي الحقائق	يدعو الى ارتكاب سخط الخالق	لولاه لم تقطع يمين السارق	ولا بدت مظلمة من فاسق
ولا اشمأز باخل من طارق	ولا اشتكى الممطول مطل العائق	ولا استعيذ من حسود راشق	وشر ما فيه من الخلائق
ان ليس يغني عنك في المضائق	الا اذا فر فرار الابق		

حرف الراء رطب قال الله تعالى لمريم وَهُزِّي إِلَيْكِ

بِجِذْعِ النَّخْلَةِ تُسَاقِطْ عَلَيْكِ رُطَبًا جَنِيًّا فَكُلِي وَاشْرَبِي وَقَرِّي عَيْنًا وفي الصحيحين عن عبد الله بن جعفر قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يأكل القثاء بالرطب وفي سنن ابي داود عن انس قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفطر على رطبات قبل ان يصلي فان لم تكن رطبات فتمرات فان لم تكن تمرات حسا حسوات من ماء طبع الرطب طبع المياه حار رطب يقوي المعدة الباردة ويوافقها ويزيد في الباه ويخصب البدن ويوافق اصحاب الامزجة الباردة ويغذو غذاء كثيرا ومن اعظم الفاكهة موافقة لاهل المدينة وغيرها من البلاد التي هو فاكهتهم فيها وانفعها للبدن وان كان من لم يعتده يسرع التعفن في جسده ويتولد عنه دم ليس بمحمود ويحدث في اكثاره منه صداع وسوداء ويؤذي اسنانه واصلاحه بالسكنجبين ونحوه وفي فطر النبي صلى الله عليه وسلم من الصوم عليه او على التمر او الماء تدبير لطيف جدا فان الصوم يخلي المعدة من الغذاء فلا تجد الكبد فيها ما تجذبه وترسله الى القوى والاعضاء والحلو اسرع شيء وصولا الى الكبد واحبه اليها ولاسيما ان كان رطبا فيشتد قبولها له فينتفع به هي والقوى فان لم يكن فالتمر لحلاوته وتغذيته فان لم يكن فحسوات الماء تطفي لهيب المعدة وحرارة الصوم فتتنبه بعده للطعام وتاخذه بشهوة

ريحان قال تعالى فَأَمَّا إِن كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ وَجَنَّتُ نَعِيمٍ وقال تعالى وَالْحَبُّ ذُو الْعَصْفِ وَالرَّيْحَانُ وفي صحيح مسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم من عرض عليه ريحان فلا يرده فانه خفيف المحمل طيب الرائحة وفي سنن ابن ماجة من حديث اسامة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال الا مشمر للجنة فان الجنة لا خطر لها هي ورب الكعبة نور يتلألأ وريحانة تهتز وقصر مشيد ونهر مطرد وثمرة نضيجة وزوجة حسناء جميلة وحلل كثيرة ومقام في ابد في دار سليمة وفاكهة وخضرة وحبرة ونعمة في محلة عالية بهية قالوا نعم يا رسول الله نحن المشمرون لها قال قولوا ان شاء الله تعالى فقال القوم ان شاء الله الريحان كل نبت طيب الريح فكل اهل بلد يخصونه بشيء من ذلك فاهل الغرب يخصونه بالآس وهو الذي يعرفه العرب من الريحان واهل العراق والشام يخصونه بالحبق فاما الآس فمزاجه بارد في الاولى يابس في الثانية وهو مع ذلك مركب من قوى متضادة والاكثر فيه الجوهر الارضي البارد وفيه شيء حار لطيف وهو يجفف تجفيفا قويا واجزاؤه متقاربة القوة وهي قوة قابضة حابسة من داخل وخارج معا وهو قاطع للاسهال الصفراوي دافع للبخار الحار الرطب اذا شم مفرح للقلب تفريحا شديدا وشمه مانع للوباء وكذلك افتراشه في البيت ويبرئ الاورام الحادثة في الحالبين اذا وضع عليهما واذا دق ورقه وهو غض وضرب بالخل ووضع على الراس قطع الرعاف واذا سحق ورقه اليابس وذر على القروح ذوات الرطوبة نفعها ويقوي الاعضاء الواهية اذا ضمد به وينفع داء الداحس واذا ذر على البثور والقروح التي في اليدين والرجلين نفعها واذا دلك به البدن قطع العرق ونشف الرطوبات الفضلية واذهب نتن الابط واذا جلس في طبيخه نفع من خروج المقعدة والرحم ومن استرخاء المفاصل واذا صب على كسور العظام التي لم تلتحم نفعها ويجلو قشور الراس وقروحه الرطبة وبثوره ويمسك الشعر المتساقط ويسوده واذا دق ورقه وصب عليه ماء يسير وخلط به شيء من زيت او دهن الورد وضمد به وافق القروح الرطبة والنملة والحمرة والاورام الحادة والشرى والبواسير وحبه نافع من نفث الدم العارض في الصدر والرئة دابغ للمعدة وليس بضار للصدر ولا الرئة لحلاوته وخاصيته النفع من استطلاق البطن مع السعال وذلك نادر في الادوية

وهو مدر للبول نافع من لذع المثانة وعض الرتيلاء ولسع العقارب والتخلل بعرقه مضر فليحذر. وأما الريحان الفارسي الذي يسمى الحبق فحار في احد القولين ينفع شمه من الصداع الحار اذا رش عليه الماء ويبرد ويرطب بالعرض وبارد في الآخر وهل هو رطب او يابس على قولين والصحيح ان فيه من الطبائع الاربع ويجلب النوم وبزره حابس للاسهال الصفراوي ومسكن للمغص مقو للقلب نافع للامراض السوداوية. **رمان** قال تعالى فِيهِمَا فَاكِهَةٌ وَنَخْلٌ وَرُمَّانٌ ويذكر عن ابن عباس موقوفا ومرفوعا ما من رمان من رمانكم هذا الا وهو ملقح بحبة من رمان الجنة والموقوف اشبه وذكر حرب وغيره عن علي انه قال كلوا الرمان بشحمه فانه دباغ المعدة. حلو الرمان حار رطب جيد للمعدة مقو لها بما فيه من قبض لطيف نافع للحلق والصدر والرئة جيد للسعال وماؤه ملين للبطن يغذو البدن غذاء فاضلا يسيرا سريع التحلل لرقته ولطافته ويولد حرارة لطيفة في المعدة وريحا ولذلك يعين على الباه ولا يصلح للمحمومين. وله خاصية عجيبة اذا اكل بالخبز يمنعه من الفساد في المعدة وحامضه بارد يابس قابض لطيف ينفع المعدة الملتهبة ويدر البول اكثر من غيره من الرمان ويسكن الصفراء ويقطع الاسهال ويمنع القيء ويلطف الفضول ويطفي حرارة الكبد ويقوي الاعضاء نافع من الخفقان الصفراوي والآلام العارضة للقلب وفم المعدة ويقوي المعدة ويدفع الفضول عنها ويطفي المرة الصفراء والدم واذا استخرج ماؤه بشحمه وطبخ بيسير من العسل حتى يصير كالمرهم واكتحل به قطع الصفرة من العين ونقاها من الرطوبات الغليظة واذا لطخ على اللثة نفع من الاكلة العارضة لها وان استخرج ماؤهما بشحمهما اطلق البطن واحدر الرطوبات العفنة المرية ونفع من حميات الغب المتطاولة واما الرمان المز فمتوسط طبعا وفعلا بين النوعين وهذا اميل الى لطافة الحامض قليلا وحب الرمان مع العسل طلاء للداحس والقروح الخبيثة واقماعه للجراحات قالوا ومن ابتلع ثلاثة من جنبذ الرمان في كل سنة امن من الرمد سنة كلها

حرف الزاي زيت قال تعالى يُوقَدُ مِن شَجَرَةٍ مُّبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَّا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ وفي الترمذي وابن ماجة من حديث ابي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال كلوا الزيت وادهنوا به فانه من شجرة مباركة. وللبيهقي وابن ماجة ايضا عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ايتدموا بالزيت وادهنوا به فانه من شجرة مباركة. **الزيت** حار رطب في الاولى وغلط من قال يابس والزيت بحسب زيتونه فالمعتصر من النضيج اعدله واجوده ومن الفج فيه برودة ويبوسة ومن الزيتون الاحمر متوسط بين الزيتين ومن الاسود يسخن ويرطب باعتدال وينفع من السموم ويطلق البطن ويخرج الدود والعتيق منه اشد تسخينا وتحليلا وما استخرج منه بالماء فهو اقل حرارة والطف وابلغ في النفع وجميع اصنافه ملينة للبشرة وتبطئ الشيب وماء الزيتون المالح يمنع من تنفط حرق النار ويشد اللثة وورقه ينفع من الحمرة والنملة والقروح الوسخة والشرى ويمنع العرق ومنافعه اضعاف ما ذكرنا. **زبد** روى ابو داود في سننه عن ابني بسر السلميين رضي الله عنهما قالا دخل علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقدمنا له زبدا وتمرا وكان يحب الزبد والتمر. الزبد حار رطب فيه منافع كثيرة منها الانضاج والتحليل ويبرئ الاورام التي تكون الى جانب الاذنين والحالبين واورام الفم وسائر الاورام التي تعرض في ابدان النساء والصبيان اذا استعمل وحده واذا لعق منه نفع من نفث الدم الذي يكون من الرئة وانضج الاورام العارضة فيها وهو ملين للطبيعة

والعصب والأورام الصلبة العارضة من المرة السوداء والبلغم نافع من اليبس العارض في البدن واذا اطلي على منابت اسنان الطفل كان معينا على نباتها وطلوعها وهو نافع من السعال العارض من البرد ويذهب اليبس والقوابي والخشونة التي في اليدين ويلين الطبيعة ولكنه يسقط شهوة الطعام ويذهب بوخامته الحلو كالعسل والتمر وفي جمعه صلى الله عليه وسلم بين التمر و بينه من الحكمة اصلاح كل منهما بالآخر **زبيب** روي فيه حديثان لا يصحان احدهما نعم الطعام الزبيب يطيب النكهة ويذيب البلغم والثاني نعم الطعام الزبيب يذهب النصب ويشد العصب ويطفئ الغضب ويصفي اللون ويطيب النكهة وهذا ايضا لا يصح فيه شئ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وبعد فاجود الزبيب ما كبر جسمه وسمن شحمه ولحمه ورق قشره ونزع عجمه وصغر حبه وجرم الزبيب حار رطب في الاولى وحبه بارد يابس وهو كالعنب المتخذ منه الحلو منه حار والحامض قابض بارد والابيض اشد قبضا من غيره واذا اكل لحمه وافق قصبة الرية ونفع من السعال ووجع الكلى والمثانة ويقوي المعدة ويلين البطن والحلو اللحم اكثر غذاء من العنب واقل غذاء من التين اليابس وله قوة منضجة هاضمة قابضة محللة باعتدال وهو بالجملة يقوي المعدة والكبد والطحال نافع من وجع الحلق والصدر والرية والكلى والمثانة واعدله ان يوكل بغير حبه وهو يغذي غذاء صالحا ولا يسدد كما يفعل التمر واذا اكل منه بعجمه كان اكثر نفعا للمعدة والكبد والطحال واذا الصق لحمه على الاظافير المتحركة اسرع قلعها والحلو منه وما لا عجم له نافع لاصحاب الرطوبات والبلغم وهو يخصب الكبد وينفعها بخاصيته وفيه نفع للحفظ قال الزهري من احب ان يحفظ الحديث فليأكل الزبيب وكان المنصور يذكر عن جده عبد الله بن عباس عجمه داء ولحمه دواء **زنجبيل** قال تعالى ويسقون فيها كاسا كان مزاجها زنجبيلا وذكر ابو نعيم في كتاب الطب النبوي من حديث ابي سعيد الخدري رضي الله عنه قال اهدى ملك الروم الى رسول الله صلى الله عليه وسلم جرة زنجبيل فاطعم كل انسان قطعة واطعمني قطعة الزنجبيل حار في الثانية رطب في الاولى مسخن معين على هضم الطعام ملين للبطن تليينا معتدلا نافع من سدد الكبد العارضة عن البرد والرطوبة ومن ظلمة البصر الحادثة عن الرطوبة اكلا واكتحالا معين على الجماع وهو محلل للرياح الغليظة الحادثة في الامعاء والمعدة وبالجملة فهو صالح للكبد والمعدة الباردتي المزاج واذا اخذ منه مع السكر وزن درهمين بالماء الحار اسهل فضولا لزجة لعابية ويقع في المعجونات التي تحلل البلغم وتذيبه والمزي منه حار يابس يهيج الجماع ويزيد في المني ويسخن المعدة والكبد ويعين على الاستمراء وينشف البلغم الغالب على البدن ويزيد في الحفظ ويوافق برد الكبد والمعدة ويزيل بلتها الحادثة عن اكل الفاكهة ويطيب النكهة ويدفع به ضرر الاطعمة الغليظة الباردة

حرف السين

سنا قد تقدم وتقدم سنوت ايضا وفيه سبعة اقوال احدها انه العسل الثاني انه رب عكة السمن يخرج خططا سوداء على السمن الثالث انه حب يشبه الكمون وليس بكمون الرابع الكمون الكرماني الخامس انه الشبت السادس انه التمر السابع انه الرازيانج **سفرجل** روى ابن ماجة في سننه حديث اسمعيل بن محمد الطلحي عن شعيب بن حاجب عن ابي سعيد عن عبد الملك الزبيري عن طلحة بن عبيد الله رضي الله عنه قال دخلت على النبي صلى الله عليه وسلم وبيده سفرجلة فقال دونكها يا طلحة فانها تجم الفواد ورواه النسائي في طريق آخر وقال اتيت النبي صلى الله عليه وسلم وهو في جماعة من اصحابه وبيده سفرجلة يقلبها فلما جلست اليه دحابها الي ثم قال

دونكها يا اباذر فانها تشد القلب وتطيب النفس وتذهب بطخاء الصدر وقد روى في السفرجل احاديث اخر هذا امثلها ولا تصح و السفرجل بارد يابس ويختلف في ذلك باختلاف طعمه وكله بارد قابض جيد للمعدة والحلو منه اقل بردا ويبسا واميل الى الاعتدال والحامض اشد قبضا ويبسا وبردا وكله يسكن العطش والقئ ويدر البول ويعقل الطبع وينفع من قرحة الامعاء ونفث الدم و الهيضة وينفع من الغثيان ويمنع من تصاعد الابخرة اذا استعمل بعد الطعام وحراقة اغصانه وورقه المغسولة كالتوتيا في فعله وهو قبل الطعام يقبض وبعده يلين الطبع ويسرع بانحدار الثفل والاكثار منه مضر بالعصب مولد للقولنج ويطفي المرة الصفراء المتولدة في المعدة وان شوى كان اقل لخشونته واخف واذا قور وسطه ونزع حبه وجعل فيه العسل وطين جرمه بالعجين واودع الرماد الحار نفع نفعا حسنا واجود ما اكل مشويا او مطبوخا بالعسل وحبه ينفع من خشونة الحلق وقصبة الرية وكثير من الامراض ودهنه يمنع العرق ويقوى المعدة والمربى منه يقوى المعدة والكبد ويشد القلب ويطيب النفس ومعنى تجم الفواد تريحه وقيل تفتحه وتوسعه من جمام الماء وهو اتساعه وكثرته والطخاء للقلب مثل الغيم على السماء قال ابو عبيد الطخاء ثقل وغشاء تقول ما في السماء طخاء اي سحاب وظلمة

سواك في الصحيحين عنه صلى الله عليه وسلم لولا ان اشق على امتي لامرتهم بالسواك عند كل صلوة وفيهما انه صلى الله عليه وسلم كان اذا قام من الليل يشوص فاه بالسواك وفي صحيح البخاري تعليقا عنه صلى الله عليه وسلم السواك مطهرة للفم مرضاة للرب وفي صحيح مسلم انه صلى الله عليه وسلم كان اذا دخل بيته بدأ بالسواك والاحاديث فيه كثيرة وصح عنه انه استاك عند موته وصح عنه انه قال اكثرت عليكم في السواك واصلح ما اتخذ السواك من خشب الاراك ونحوه ولا ينبغي ان يوخذ من شجرة مجهولة فربما كانت سما وينبغي القصد في استعماله فان بالغ فيه فربما اذهب طلاوة الاسنان وصقالتها وهياها لقبول الابخرة المتصاعدة من المعدة والاوساخ ومتى استعمل باعتدال جلى الاسنان وقوى العمور واطلق اللسان ومنع الحفر وطيب النكهة ونقى الدماغ وشهى الطعام واجود ما استعمل مبلولا بماء الورد ومن انفعه اصول الجوز قال صاحب التيسير زعموا انه اذا استاك به المستاك كل خامس من الايام نقى الراس وصفى الحواس واحد الذهن وفي السواك عدة منافع يطيب الفم ويشد اللثة ويقطع البلغم ويجلو البصر ويذهب بالحفر ويصح المعدة ويصفي الصوت ويعين على هضم الطعام ويسهل مجاري الكلام وينشط للقراءة والذكر والصلوة ويطرد النوم ويرضي الرب ويعجب الملائكة ويكثر الحسنات ويستحب كل وقت ويتاكد عند الصلوة والوضوء والانتباه من النوم وتغيير رائحة الفم ويستحب للمفطر والصائم في كل وقت لعموم الاحاديث فيه ولحاجة الصائم اليه ولانه مرضاة للرب ومرضاته مطلوبة في الصوم اشد من طلبها في الفطر ولانه مطهرة للفم والطهور للصائم من افضل اعماله وفي السنن عن عامر بن ربيعة رضي الله عنه قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم مالا احصي يستاك وهو صائم وقال البخاري قال ابن عمر يستاك اول النهار وآخره واجمع الناس على ان الصائم يتمضمض وجوبا واستحسانا والمضمضة ابلغ من السواك وليس لله غرض في التقرب اليه بالرائحة الكريهة ولا هي من جنس ما شرع التعبد به وانما ذكر طيب الخلوف عند الله يوم القيمة حثا منه على الصوم لا حثا على بقاء الرائحة بل الصائم احوج الى السواك من المفطر وايضا فان رضوان الله اكبر من استطابته لخلوف فم الصائم وايضا فان محبته للسواك اعظم من محبته لبقاء خلوف فم الصائم وايضا فان السواك لا يمنع طيب الخلوف الذي يزيله السواك عند الله يوم القيمة بل ياتي الصائم

يوم القيمة وخلوف فمه اطيب من المسك علامة على صيامه ولو ازاله بالسواك كما ان الجريح ياتي يوم القيمة ولون دم جرحه لون الدم وريحه ريح المسك وهو مامور بازالته في الدنيا وايضا فان الخلوف لا يزول بالسواك فان سببه قائم وهو خلو المعدة عن الطعام وانما يزول اثره وهو المنعقد على الاسنان واللثة وايضا فان النبي صلى الله عليه وسلم علم امته ما يستحب لهم في الصيام و ما يكره لهم ولم يجعل السواك من القسم المكروه وهو يعلم انهم يفعلونه وقد حضهم عليه بابلغ الفاظ العموم والشمول وهم يشاهدونه يستاك وهو صائم مرارا كثيرة تفوت الاحصاء ويعلم انهم يقتدون به ولم يقل لهم يوما من الدهر لا تستاكوا بعد الزوال وتاخير البيان عن وقت الحاجة ممتنع والله اعلم **سمن** روى محمد بن جرير الطبري باسناده من حديث صهيب يرفعه عليكم بالبان البقر فانها شفاء وسمنها دواء ولحومها داء رواه عن احمد بن الحسن الترمذي ثنا محمد بن موسى النسائي ثنا دفاع بن دغفل السدوسي عن عبد الحميد بن صيفي بن صهيب عن ابيه عن جده ولا يثبت ما في هذا الاسناد والسمن حار رطب في الاولى وفيه جلاء يسير ولطافة وتفشية للاورام الحادثة من الابدان الناعمة وهو اقوى من الزبد في الانضاج والتليين وذكر جالينوس انه ابرأ به الاورام الحادثة في الاذن وفي الارنبة واذا دلك به موضع الاسنان نبتت سريعا واذا خلط مع عسل ولوز مر جلا ما في الصدر والرية والكيموسات الغليظة اللزجة الا انه ضار بالمعدة سيما اذا كان صاحبها بلغميا واما سمن البقر والمعز فانه اذا شرب مع العسل نفع من شرب السم القاتل ومن لدغ الحيات والعقارب وفي كتاب السني عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه قال لم يستشف الناس بشيء افضل من السمن **سمك** روى الامام احمد بن حنبل وابن ماجة في سننه من حديث عبد الله ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال احلت لنا ميتتان ودمان السمك والجراد والكبد والطحال اصناف السمك كثيرة واجوده ما لذ طعمه وطاب ريحه وتوسط مقداره وكان رقيق القشر ولم يكن صلب اللحم ولا يابسه وكان في ماء عذب جار على الحصباء ويغتذي بالنبات لا الاقذار واصلح اماكنه ما كان في نهر جيد الماء وكان ياوي الى الاماكن الصخرية ثم الرملية والمياه الجارية العذبة التي لا قذر فيها ولا حماة الكثيرة الاضطراب والتموج المكشوفة للشمس والرياح والسمك البحري فاضل محمود لطيف والطري منه بارد رطب عسر الانهضام يولد بلغما كثيرا الا البحري وما يجري مجراه فانه يولد خلطا محمودا وهو يخصب البدن ويزيد في المني ويصلح الامزجة الحارة واما المالح فاجوده ما كان قريب العهد بالتملح وهو حار يابس وكلما تقادم عهده ازداد حره ويبسه والسلور منه كثير اللزوجة ويسمى الجري واليهود لا تاكله واذا اكل طريا كان ملينا للبطن واذا ملح وعتق واكل صفى قصبة الرية وجود الصوت واذا دق ووضع من خارج اخرج السلا والفضول من عمق البدن من طريق ان له قوة جاذبة وماء ملح الجري المالح اذا جلس فيه من كانت به قرحة الامعاء في ابتداء العلة وافقه بجذبه المواد الى ظاهر البدن واذا احتقن به ابرأ من عرق النسا واجود ما في السمك ما قرب من مؤخرها والطري السمين منه يخصب البدن لحمه وودكه وفي الصحيحين من حديث جابر ابن عبد الله رضي الله عنه قال بعثنا النبي صلى الله عليه وسلم في ثلث مائة راكب واميرنا ابو عبيدة بن الجراح رضي الله عنه فاتينا الساحل فاصابنا جوع شديد حتى اكلنا الخبط فالقى لنا البحر حوتا يقال لها عنبر فاكلنا منه نصف شهر وائتدمنا بودكه حتى ثابت اجسامنا فاخذ ابو عبيدة ضلعا من اضلاعه وحمل رجلا على بعيره ونصبه فمر تحته **سلق** روى الترمذي وابو داود عن ام المنذر قالت دخل علي رسول الله صلى الله عليه وسلم ومعه علي رضي الله عنه ولنا دوال معلقة قالت فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم

ياكل وعلي معه ياكل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم مه يا علي فانك ناقه قالت فجعلت لهم سلقًا وشعيرًا فقال النبي صلى الله عليه وسلم يا علي فاصب من هذا فانه اوفق لك قال الترمذي حديث حسن غريب السلق حار يابس في الاولى وقيل رطب فيها وقيل مركب منهما وفيه برودة ملطفة وتحليل وتفتيح وفي الاسود منه قبض ونفع من داء الثعلب والكلف والحزاز والثاليل اذا طلي بمائه ويقتل القمل ويطلى به القوبا مع العسل ويفتح سدد الكبد والطحال واسوده يعقل البطن ولاسيما مع العدس وهما رديان والابيض يلين مع العدس ويحقن بمائه للاسهال وينفع من القولنج مع المري والتوابل وهو قليل الغذاء ردي الكيموس يحرق الدم ويصلحه الخل والخردل والاكثار منه يولد القبض والنفخ **حرف الشين** شونيز هو الحبة السوداء وقد تقدم في حرف الحاء **شبرم** روى الترمذي وابن ماجة في سننهما من حديث اسماء بنت عميس قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم بماذا كنت تستمشين قالت بالشبرم قال حار يار الشبرم شجر صغير وكبير كقامة الرجل وارجح له قضبان حمر معلمة ببياض وفي رؤس قضبانه جمة من ورق وله نور صغار اصفر الى البياض يسقط ويخلفه مراود صغار فيها حب صغير مثل البطم في قدره احمر اللون ولها عروق عليها قشور حمر والمستعمل منه قشر عروقه ولبن قضبانه وهو حار يابس في الدرجة الرابعة ويسهل السوداء والكيموسات الغليظة والماء الاصفر والبلغم مكرب مغث والاكثار منه يقتل وينبغي اذا استعمل ان ينقع في اللبن الحليب يومًا وليلة ويغير عليه اللبن في اليوم مرتين او ثلاثا ويخرج ويجفف في الظل ويخلط معه الورد والكثيرا ويشرب بماء العسل او عصير العنب والشربة منه ما بين اربع دوانق الى دانقين على حسب القوة وقال حنين اما لبن الشبرم فلا خير فيه ولا ارى شربه البتة فقد قتل به اطباء الطرقات كثيرا من الناس **شعير** روى ابن ماجة من حديث عايشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اخذ احدا من اهله الوعك امر بالحساء من الشعير فصنع ثم امرهم فحسوا منه ثم يقول انه ليرتو فواد الحزين ويسرو فواد السقيم كما تسرو احداكن الوسخ بالماء عن وجهها ومعنى يرتوه يشده ويقويه ويسرو يكشف ويزيل وقد تقدم ان هذا هو ماء الشعير المغلي وهو اكثر غذاء من سويقه وهو نافع للسعال وخشونة الحلق صالح لقمع حدة الفضول مدر للبول جلاء لما في المعدة قاطع للعطش مطفئ للحرارة وفيه قوة يجلو بها ويلطف ويحلل وصفته انه يوخذ من الشعير الجيد المرضوض مقدار ومن الماء الصافي العذب خمسة امثاله ويلقى في قدر نظيف ويطبخ بنار معتدلة الى ان يبقى منه خمساه ويصفى ويستعمل منه مقدار الحاجة محلاً **شوى** قال الله تعالى في ضيافة خليله ابراهيم عليه السلام لاضيافه فَمَا لَبِثَ اَنْ جَاءَ بِعِجْلٍ حَنِيذٍ والحنيذ المشوي على الرضف وهي الحجارة المحماة وفي الترمذي عن ام سلمة رضي الله عنها انها قربت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم جنبا مشويا فاكل منه ثم قام الى الصلوة وما توضأ قال الترمذي حديث صحيح وفيه ايضًا عن عبد الله بن الحارث قال اكلنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم شوى في المسجد وفيه ايضًا عن مغيرة بن شعبة قال ضفت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات ليلة فامر بجنب فشوى ثم اخذ الشفرة فجعل يحز لي بها منه قال فجاء بلال يوذن للصلوة فالقى الشفرة فقال ماله تربت يداه انفع الشوى شوى الضان الحولي ثم العجل اللطيف السمين وهو حار رطب الى اليبوسة كثير التوليد للسوداء وهو من اغذية الاقوياء والاصحاء والمرتاضين والمطبوخ انفع واخف على المعدة وارطب منه ومن المطجن واردأه المشوي في الشمس والمشوي على الجمر خير من المشوي باللهب وهو الحنيذ **شحم** ثبت في المسند

جار

عن انس ان یهودیا اضاف رسول الله صلی الله علیه وسلم فقدم له خبز شعیر واهالة سنخة والاهالة الشحم المذاب والالیة و
السنخة المتغیرة وثبت فی الصحیح عن عبد الله بن مغفل قال دلی جراب من شحم یوم خیبر فالتزمته وقلت والله لا اعطی احدا منه شیئا
فالتفت فاذا رسول الله صلی الله علیه وسلم یضحك ولم یقل شیئا اجود الشحم ما کان من جواد مکتمل وهو حار رطب وهو اقل رطوبة
من السمن ولهذا لو اذیب الشحم والسمن کان الشحم اسرع جمودا وهو ینفع من خشونة الحلق ویرخی ویعفن ویدفع ضرره باللیمون
المملوح والزنجبیل وشحم المعز اقبض الشحوم وشحم التیوس اشد تحلیلا وینفع من قروح الامعاء وشحم العنز اقوی فی ذلك
ویحتقن به للسحج والزحیر **حرف الصاد** صلوة قال الله تعالی وَاسْتَعِینُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلٰوةِ وَاِنَّهَا لَكَبِیرَةٌ اِلَّا عَلَی
الْخَاشِعِینَ وقال یَا اَیُّهَا الَّذِینَ اٰمَنُوا اسْتَعِینُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلٰوةِ اِنَّ اللهَ مَعَ الصَّابِرِینَ وقال تعالی وَاْمُرْ اَهْلَكَ بِالصَّلٰوةِ وَ
اصْطَبِرْ عَلَیْهَا لَا نَسْاَلُكَ رِزْقًا نَحْنُ نَرْزُقُكَ وَالْعَاقِبَةُ لِلتَّقْوٰی وفی السنن کان رسول الله صلی الله علیه وسلم اذا حزبه امر فزع حزبه
الی الصلوة وقد تقدم ذکر الاستشفاء بالصلوة من عامة الاوجاع قبل استحکامها **والصلوة** مجلبة للرزق حافظة
للصحة دافعة للاذی مطردة للادوی مقویة للقلب مبیضة للوجه مفرحة للنفس مذهبة للکسل منشطة للجوارح
ممدة للقوی شارحة للصدر مغذیة للروح منورة للقلب حافظة للنعمة دافعة للنقمة جالبة للبرکة مبعدة من
الشیطان مقربة من الرحمن وبالجملة لها تاثیر عجیب فی حفظ صحة البدن والقلب وقواهما ودفع المواد الردیة عنهما وما
ابتلی رجلان بعاهة اوداء او محنة او بلیة الا وکان حظ المصلی منهما اقل وعاقبته اسلم وللصلوة تاثیر عجیب فی دفع شرور
الدنیا ولاسیما اذا اعطیت حقها من التکمیل ظاهرا وباطنا فما استدفعت شرور الدنیا والآخرة واستجلبت مصالحهما
بمثل الصلوة وسر ذلك ان الصلوة صلة بالله عز وجل وعلی قدر صلة العبد بربه عز وجل یفتح علیه من الخیرات ابوابها
ویقطع عنه من الشرور اسبابها ویفیض علیه مواد التوفیق من ربه عز وجل والعافیة والصحة والغنیمة والغنی والراحة
والنعیم والافراح والمسرات کلها محضرة لدیه ومسارعة الیه **صبر** الصبر نصف الایمان فانه ماهیة مرکبة من
صبر وشکر کما قال بعض السلف الایمان نصفان نصف صبر ونصف شکر قال تعالی اِنَّ فِی ذٰلِكَ لَاٰیَاتٍ لِّكُلِّ صَبَّارٍ شَكُورٍ و
الصبر من الایمان بمنزلة الراس من الجسد وهو ثلثة انواع صبر علی فرائض الله فلا یضیعها وصبر عن محارمه فلا یرتکبها
وصبر علی اقضیته واقداره فلا یتسخطها ومن استکمل هذه المراتب الثلث استکمل الصبر ولذة الدنیا والآخرة ونعیمهما والفوز
والظفر فیهما فلا یصل الیه احد الا علی جسر الصبر کما لا یصل احد الی الجنة الا علی الصراط قال عمر بن الخطاب رضی الله عنه خیر
عیش ادرکناه بالصبر واذا تاملت الکمال المکتسب فی العالم رأیتها کلها منوطة بالصبر واذا تاملت النقصان الذی یذم صاحبه
علیه ویدخل تحت قدرته رأیته کله من عدم الصبر فالشجاعة والعفة والجود والایثار کله صبر ساعة ~ فالصبر طلسم
علی کنز العلی + من حل ذا الطلسم فاز بکنزه + واکثر اسقام البدن والقلب انما ینشأ من عدم الصبر فما حفظت صحة
القلوب والابدان والارواح بمثل الصبر فهو الفاروق الاکبر والتریاق الاعظم ولو لم یکن فیه الا معیة الله مع اهله فَاِنَّ اللهَ مَعَ
الصَّابِرِینَ ومحبته لهم فَاِنَّ اللهَ یُحِبُّ الصَّابِرِینَ ونصره لاهله فان النصر مع الصبر وانه خیر لاهله وَلَئِنْ صَبَرْتُمْ لَهُوَ خَیْرٌ
لِّلصَّابِرِینَ وانه سبب الفلاح یَا اَیُّهَا الَّذِینَ اٰمَنُوا اصْبِرُوا وَصَابِرُوا وَرَابِطُوا وَاتَّقُوا اللهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ **صبر** روی ابوداود فی

كتاب المراسيل من حديث قيس بن رافع القيسي رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ماذا في الامرين من الشفاء الصبر والثفاء وفي السنن لابي داود من حديث ام سلمة قالت دخل علي رسول الله صلى الله عليه وسلم حين توفي ابو سلمة وقد جعلت علي صبرا فقال ماذا يا ام سلمة فقلت انما هو صبر يا رسول الله ليس فيه طيب قال انه يشب الوجه فلا تجعليه الا بالليل ونهى عنه بالنهار الصبر كثير المنافع لاسيما الهندي منه ينقي الفضول الصفراوية التي في الدماغ واعصاب البصر و اذا طلي على الجبهة والصدغ بدهن الورد نفع من الصداع وينفع من قروح الانف والفم ويسهل السوداء والماليخوليا والصبر الفارسي يذكي العقل ويمد الفؤاد وينقي الفضول الصفراوية والبلغمية من المعدة اذا شرب منه ملعقتان بماء ويرد الشهوة الباطلة والفاسدة واذا شرب في البرد خيف ان يسهل دما **صوم** الصوم جنة من ادواء الروح والقلب والبدن منافعه يفوت الاحصاء وله تاثير عجيب في حفظ الصحة واذابة الفضلات وحبس النفس عن تناول موذياتها ولاسيما اذا كان باعتدال وقصد في افضل اوقاته شرعا وحاجة البدن اليه طبعا ثم ان فيه من اراحة القوى والاعضاء ما يحفظ عليها قواها وفيه خاصية يقتضي ايثاره وهي تفريحه للقلب عاجلا وآجلا وهو انفع شئ لاصحاب الامزجة الباردة والرطبة وله تاثير عظيم في حفظ صحتهم وهو يدخل في الادوية الروحانية والطبيعية واذا راعى الصائم فيه ما ينبغي مراعاته طبعا وشرعا عظم انتفاع قلبه وبدنه به وحبس عنه المواد الغريبة الفاسدة التي هو مستعد لها وازال المواد الردية الحاصلة بحسب كماله ونقصانه ويحفظ الصائم مما ينبغي ان يتحفظ عنه وقياما بمقصود الصوم وسره وعلته الغائية فان القصد منه امر آخر وراء ترك الطعام والشراب وباعتبار ذلك الامر اختص من بين الاعمال بانه لله سبحانه ولما كان وقاية وجنة بين العبد وبين ما يوذي قلبه وبدنه عاجلا وآجلا قال الله تعالى يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ فاحد مقصودي الصيام الجنة والوقاية وهي حمية عظيمة النفع والمقصود الآخر اجتماع القلب والهم على الله تعالى وتوفير قوى النفس على محابه وطاعته وقد تقدم الكلام في بعض اسرار الصوم عند ذكر هديه صلى الله عليه وسلم فيه **حرف الضاد** ضب ثبت في الصحيحين من حديث ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عنه لما قدم اليه وامتنع من اكله احرام هو فقال لا ولكن لم يكن بارض قومي فاجدني اعافه واكل بين يديه وعلى مائدته وهو ينظر وفي الصحيحين من حديث ابن عمر رضي الله عنهما عنه صلى الله عليه وسلم انه قال لا احله ولا احرمه وهو حار يابس يقوي شهوة الجماع واذا دق ووضع على موضع الشوكة اجتذبها **ضفدع** قال الامام احمد الضفدع لا يحل في الدواء ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قتلها يريد الحديث الذي رواه في مسنده من حديث عثمان بن عبد الرحمن رضي الله عنه ان طبيبا ذكر ضفدعا في دواء عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فنهاه عن قتلها قال صاحب القانون من اكل من دم الضفدع او جرمه ورم بدنه وكمد لونه وقذف المني حتى يموت ولذلك ترك الاطباء استعماله خوفا من ضرره وهي نوعان مائية وترابية والترابية تقتل اكلها **حرف الطاء** طيب ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال حبب الي من دنياكم النساء والطيب وجعلت قرة عيني في الصلوة وكان صلى الله عليه وسلم يكثر التطيب ويشتد عليه الرائحة الكريهة ويشق عليه والطيب غذاء للروح التي هي مطية القوى والقوى تتضاعف وتزيد بالطيب كما تزيد بالغذاء والشراب والدعة والسرور ومعاشرة الاحبة وحدوث الامور المحبوبة وغيبة من تسر غيبته من ضلعه ويثقل على الروح مشاهدته كالثقلاء والبغضاء فان معاشرتهم توهن القوى وتجلب الهم

والغذو هي للروح بمنزلة الحمى للبدن وبمنزلة الرائحة الكريهة ولهذا كان مما حبب الله سبحانه الصحابة رضي الله عنهم بنهيهم عن التخلق بهذا الخلق في معاشرة رسول الله صلى الله عليه وسلم لتأذيه بذلك فقال إذا دعيتم فادخلوا فإذا طعمتم فانتشروا ولا مستأنسين لحديث إن ذلكم كان يؤذي النبي فيستحيي منكم والله لا يستحيي من الحق والمقصود أن الطيب كان من أحب الأشياء إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وله تأثير في حفظ الصحة ودفع كثير من الآلام وأسبابها بسبب قوة الطبيعة به **طين** ورد في أحاديث موضوعة لا يصح منها شيء مثل حديث من أكل الطين فقد أعان على قتل نفسه ومثل حديث يا حميراء لا تأكلي الطين فإنه يعظم البطن ويصفر اللون ويذهب بهاء الوجه وكل حديث في الطين فإنه لا يصح ولا أصل له عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا أنه ردي موذ يسد مجاري العروق وهو بارد يابس قوي التجفيف ويمنع استطلاق البطن ويوجب نفث الدم وقروح الفم **طلح** قال تعالى وطلح منضود قال أكثر المفسرين هو الموز والمنضود هو الذي قد نضد بعضه على بعض كالمشط وقيل الطلح الشجر ذو الشوك نضد مكان كل شوكة ثمرة فثمره قد نضد بعضه إلى بعض فهو مثل الموز وهذا القول أصح ويكون من ذكر الموز من السلف أراد التمثيل لا التخصيص والله أعلم وهو حار رطب أجوده المستطيل الحلو ينفع من خشونة الصدر والرئة والسعال وقروح الكليتين والمثانة ويدر البول ويزيد في المني ويحرك الشهوة للجماع ويلين البطن ويؤكل قبل الطعام ويضر المعدة ويزيد في الصفراء والبلغم ودفع ضرره بالسكر أو العسل **طلع** قال تعالى والنخل باسقات لها طلع نضيد وقال تعالى ونخل طلعها هضيم طلع النخل ما يبدو من ثمرته في أول ظهوره وقشره يسمى الكفرى والنضيد المنضود الذي قد نضد بعضه على بعض وإنما قال له نضيد ما دام في كفراه فإذا انفتح فليس بنضيد وأما الهضيم فهو المنضم بعضه إلى بعض فهو كالنضيد أيضاً وذلك يكون قبل تشقق الكفرى عنه والطلع نوعان ذكر وأنثى والتلقيح هو أن يؤخذ من الذكر وهو مثل دقيق الحنطة فيجعل في الأنثى وهو التأبير فيكون ذلك بمنزلة اللقاح بين الذكر والأنثى وقد روى مسلم في صحيحه عن طلحة بن عبيد الله رضي الله عنه قال مررت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في نخل فرأى قوماً يلقحون فقال ما يصنع هؤلاء قالوا يأخذون من الذكر فيجعلونه في الأنثى قال ما أظن ذلك يغني شيئاً فبلغهم فتركوه فلم يصلح فقال النبي صلى الله عليه وسلم إنما هو ظن فإن كان يغني شيئاً فاصنعوه فإنما أنا بشر مثلكم وإن الظن يخطئ ويصيب ولكن ما قلت لكم عن الله عز وجل فلن أكذب على الله طلع النخل ينفع من الباه ويزيد في المباضعة ودقيق طلعه إذا تحملت به المرأة قبل الجماع أعان على الحبل إعانة بالغة وهو في البرودة واليبوسة في الدرجة الثانية يقوي المعدة ويجففها ويسكن ثائرة الدم مع غلظة وبطوء هضم ولا يحتمله إلا أصحاب الأمزجة الحارة ومن أكثر منه فإنه ينبغي أن يأخذ عليه شيئاً من الجوارشات الحارة وهو يعقل الطبع ويقوي الأحشاء والجمار يجري مجراه وكذلك البلح والبسر والإكثار منه يضر بالمعدة والصدر وربما أورث القولنج وإصلاحه بالسمن أو بما تقدم

حرف العين

عنب في الغيلانيات من حديث حبيب بن يسار عن ابن عباس رضي الله عنه قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يأكل العنب خرطاً قال أبو جعفر العقيلي لا أصل لهذا الحديث **قلت** وفيه داود بن عبد الجبار أبو سليم الكوفي قال يحيى بن معين كان يكذب ويذكر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه كان يحب العنب والبطيخ وقد ذكر الله سبحانه العنب في ستة مواضع من كتابه في جملة نعمه التي أنعم بها على عباده في هذه الدار وفي الجنة وهو من أفضل الفواكه وأكثرها منافع وهو يؤكل رطباً ويابساً وأخضر

ويابسًا وهو فاكهة مع الفواكه وقوت مع الاقوات وادام مع الادم ودواء مع الادوية وشراب مع الاشربة وطبعه طبع الحبات الحارة والرطوبة وجيده الكبار المائى والابيض احمد من الاسود اذا تساويا فى الحلاوة والمتروك بعد قطفه يومين او ثلثة احمد من المقطوف فى يومه فانه منفخ مطلق للبطن والمعلق حتى يضمر قشره جيد للغذاء مقو للبدن وغذاؤه كغذاء التين والزبيب واذا القى عجم العنب كان اكثر تليينًا للطبيعة والاكثار منه مصدع للراس ودفع مضرته بالرمان المز ومنفعة العنب يسهل الطبع ويسمن ويغذو جيده غذاء حسنا وهو احد الفواكه الثلث التى هى ملوك الفاكهة هو والرطب والتين **عسل** قد تقدم ذكر منافعه قال ابن جريج قال الزهرى عليك بالعسل فانه جيد للحفظ واجوده اصفاه وابيضه والينه حدة واصدقه حلاوة وما يوخذ من الجبال والشجر له فضل على ما يوخذ من الخلايا وهو بحسب مرعى نحله **عجوة** فى الصحيحين من حديث سعد بن ابى وقاص رضى الله عنه عن النبى صلى الله عليه وسلم انه قال من تصبح بسبع تمرات عجوة لم يضره ذلك اليوم سم ولا سحر وفى سنن النسائى وابن ماجة من حديث جابر وابى سعيد رضى الله عنهما عن النبى صلى الله عليه وسلم العجوة من الجنة وهى شفاء من السم والكماة من المن وماؤها شفاء للعين وقد قيل ان هذا فى العجوة المدينة وهى احد اصناف التمر بها ومن انفع تمر الحجاز على الاطلاق وهو صنف كريم ملزز متين للجسم والقوة من الين التمر واطيبه والذه وقد تقدم ذكر التمر وطبعه ومنافعه فى حرف التاء والكلام على دفع العجوة للسم والسحر فلا حاجة لاعادته **عنبر** تقدم فى الصحيحين من حديث جابر فى قصة ابى عبيدة واكلهم من العنبر شهرا وانهم تزودوا من لحمه وشائق الى المدينة وارسلوا منه الى النبى صلى الله عليه وسلم وهو احد ما يدل على ان اباحة ما فى البحر لا يختص بالسمك وعلى ان ميتته حلال واعترض على ذلك بان البحر القاه حيا ثم جزر عنه الماء فمات وهذا حلال فان موته بسبب مفارقته للماء وهذا لا يصح فانهم انما وجدوه ميتا بالساحل ولم يشاهدوه قد خرج عنه حيا ثم جزر عنه الماء وايضًا فلو كان حيًا لما القاه البحر الى ساحله فانه من المعلوم ان البحر انما يقذف الى ساحله الميت من حيوانه لا الحى منها وايضًا فلو قدر احتمال ما ذكروه لم يجز ان يكون شرطًا فى الاباحة فانه لا يباح الشئ مع الشك فى سبب اباحته ولهذا منع النبى صلى الله عليه وسلم من اكل الصيد اذا وجده الصائد غريقًا فى الماء للشك فى سبب موته هل هو الالة ام الماء واما العنبر الذى هو احد انواع الطيب فهو من افخر انواعه بعد المسك واخطأ من قدمه على المسك وجعله بعضهم سيد انواع الطيب وقد ثبت عن النبى صلى الله عليه وسلم انه قال فى المسك هو اطيب الطيب وسياتى ان شاء الله تعالى ذكر الخصائص والمنافع التى خص بها المسك حتى انه طيب الجنة والكثبان التى هى مقاعد الصديقين هناك من مسك لا من عنبر والذى غر هذا القائل انه لا يدخله التغير على طول الزمان فهو كالذهب وهذا لا يدل على انه افضل من المسك فانه بهذه الخاصية الواحدة لا يقاوم ما فى المسك من الخواص وبعد فضروبه كثيرة والوانه مختلفة فمنه الابيض والاشهب والاحمر والاصفر والاخضر والازرق والاسود وذو الالوان واجوده الاشهب ثم الازرق ثم الاصفر واردأه الاسود وقد اختلف الناس فى عنصره فقالت طائفة هو نبات ينبت فى قعر البحر فتبتلعه بعض دوابه فاذا ثملت منه قذفته رجيعًا فيقذفه البحر الى ساحله وقيل طل ينزل من السماء فى جزائر البحر فتلقيه الامواج الى الساحل وقيل روث دابة بحرية يشبه البقرة وقيل بل هو جفاء من جفاء البحر اى زبده وقال صاحب القانون هو فيما يظن ينبع من عين فى البحر والذى يقال انه زبد البحر او روث دابة بعيد انتهى

ومزاجه حار يابس مقو للقلب والدماغ والحواس واعضاء البدن نافع من الفالج واللقوة والامراض البلغمية واوجاع المعدة الباردة والرياح الغليظة ومن السدد اذا شرب او طلى به من خارج واذا تبخر به نفع من الزكام والصداع والشقيقة الباردة

عود العود الهندي نوعان **احدهما** يستعمل في الادوية وهو الكست ويقال له القسط وسيأتي في حرف القاف **الثاني** يستعمل في الطيب ويقال له الالوة وقد روى مسلم في صحيحه عن ابن عمر رضي الله عنهما انه كان يستجمر بالالوة غير مطراة وبكافور يطرح معها ويقول هكذا كان يستجمر رسول الله صلى الله عليه وسلم وثبت عنه في صفة نعيم اهل الجنة مجامرهم الالوة والمجامر جمع مجمر وهو ما يتجمر به من عود وغيره وهو انواع اجودها الهندي ثم الصيني ثم القماري ثم المندلي واجوده الاسود والازرق الصلب الرزين الدسم واقله جودة ما خف وطفا على الماء ويقال انه شجر يقطع ويدفن في الارض سنة فتاكل الارض منه ما لا ينفع ويبقى عود الطيب لا تعمل فيه الارض شيئا ويتعفن منه قشره وما لا طيب فيه وهو حار يابس في الثانية يفتح السدد ويكسر الرياح ويذهب بفضل الرطوبة ويقوي الاحشاء والقلب ويفرحه وينفع الدماغ ويقوي الحواس ويحبس البطن وينفع من سلس البول الحادث عن برد المثانة قال ابن سمجون العود ضروب كثيرة يجمعها اسم الالوة ويستعمل من داخل وخارج ويتجمر به مفردا ومع غيره وفي الخلط للكافور به عند التجمير معنى طبي وهو اصلاح كل منهما بالآخر وفي التجمر مراعاة جوهر الهواء واصلاحه فانه احد الاشياء الستة الضرورية التي في صلاحها صلاح الابدان

عدس قد ورد فيه احاديث كلها باطلة على رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يقل شيئا منها كحديث انه قدس فيه سبعون نبيا وحديث انه يرق القلب ويغزر الدمعة وانه مأكول الصالحين وارفع شيء جاء فيه واصحه انه شهوة اليهود التي قدموها على المن والسلوى وهو قرين الثوم والبصل في الذكر وطبعه طبع المؤنث بارد يابس وفيه قوتان متضادتان احداهما يعقل الطبيعة والاخرى يطلقها وقشره حار يابس في الثالثة حريف مطلق للبطن وترياقه في قشره ولهذا كان صحاحه انفع من مطحونه واخف على المعدة واقل ضررا فان لبه بطيء الهضم لبرودته ويبوسته وهو مولد للسوداء ويضر بالماليخوليا ضررا بينا ويضر بالاعصاب والبصر وهو غليظ الدم وينبغي ان يتجنبه اصحاب السوداء واكثارهم منه يولد لهم ادواء ردية كالوسواس والجذام وحمى الربع ويقلل ضرره السلق والاسفاناخ واكثار الدهن واردئ ما اكل بالمكسود وليتجنب خلط الحلاوة به فانه يورث سددا كبدية وادمانه يظلم البصر لشدة تجفيفه ويعسر البول ويوجب الاورام الباردة والرياح الغليظة واجوده الابيض السمين السريع النضاج واما ما يظنه الجهال انه كان سماط الخليل الذي يقدمه لاضيافه فكذب مفترى وانما حكى الله عنه الضيافة بالشوي وهو العجل الحنيذ وذكر البيهقي عن اسحاق قال سئل ابن المبارك عن الحديث الذي جاء في العدس انه قدس على لسان سبعين نبيا فقال ولا على لسان نبي واحد انه لمؤذ منفخ من يحدثكم به قالوا سلم بن سالم فقال عمن قال عنك قال وعني ايضا

نـ الالام

حرف الغين

غيث مذكور في القرآن في عدة مواضع وهو لذيذ الاسم على السمع والمسمى على الروح والبدن تبتهج الاسماع بذكره والقلوب بوروده وماؤه افضل المياه والطفها وانفعها واعظمها بركة ولا سيما اذا كان من سحاب راعد واجتمع في مستنقعات الجبال وهو ارطب من سائر المياه لانه لم تطل مدته على الارض فيكتسب من يبوستها ولم يخالطه جوهر يابس ولذلك يتغير ويتعفن سريعا للطافته وسرعة انفعاله وهل الغيث الربيعي الطف من الشتوي او بالعكس فيه قولان قال من رجح الغيث الشتوي حرارة الشمس تكون حينئذ اقل

فلا يجتذب من ماء البحر الا الطفه والجوصاف وهو خال من الابخرة الدخانية والغبار المخالط للماء وكل هذا يوجب لطفه و صفاءه وخلوه من مخالطه وقال من ريح الربيعي الحرارة توجب تحلل الابخرة الغليظة وتوجب رقة الهوى ولطافته فيخف بذلك الماء وثقل اجزائه الارضية وتصادف وقت حياة النبات والاشجار وطيب الهوى وذكر الشافعي رحمه الله عن انس بن مالك رضي الله عنهما قال كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فاصابنا مطر فحسر عنه وقال انه حديث عهد بربه وقد تقدم في هديه في الاستسقاء ذكر استمطاره صلى الله عليه وسلم وتبركه بالغيث عند اول مجيئه **حرف الفاء** فاتحة الكتاب وام القرآن و السبع المثاني والشفاء التام والدواء النافع والرقية التامة ومفتاح الغناء والفلاح وحافظة القوة ودافعة الهم والغم و الخوف والحزن لمن عرف مقدارها واعطاها حقها واحسن تنزيلها على دائه وعرف وجه الاستشفاء والتداوي بها و السر الذي لاجله كانت كذلك ولما وقع بعض الصحابة على ذلك رقابها اللديغ فبرء لوقته فقال له النبي صلى الله عليه وسلم وما ادراك انها رقية ومن ساعده التوفيق واعين بنور البصيرة حتى وقف على اسرار هذه السورة وما اشتملت عليه من التوحيد ومعرفة الذات والاسماء والصفات والافعال واثبات الشرع والقدر والمعاد وتجريد توحيد الربوبية والالهية وكمال التوكل والتفويض الى من له الامر كله وله الحمد كله وبيده الخير كله واليه يرجع الامر كله والافتقار اليه في طلب الهداية التي هي اصل سعادة الدارين وعلم ارتباط معانيها بجلب مصالحهما ودفع مفاسدهما وان العاقبة المطلقة التامة والنعمة الكاملة منوطة بها موقوفة على التحقق بها اغنته عن كثير من الادوية والرقى واستفتح بها من الخير ابوابه ودفع بها من الشر اسبابه وهذا امر يحتاج استحداث فطرة اخرى وعقل آخر وايمان آخر وتالله لا تجد مقالة فاسدة ولا بدعة باطلة الا وفاتحة الكتاب متضمنة لردها وابطالها باقرب طرق واصحها واوضحها ولا تجد بابا من ابواب المعارف الالهية واعمال القلوب وادويتها من عللها واسقامها الا وفي فاتحة الكتاب مفاتحه وموضع الدلالة عليه ولا منزلا من منازل السائرين الى رب العالمين الا وبدايته ونهايته فيها ولعمر الله ان شانها لاعظم من ذلك وهي فوق ذلك وما تحقق عبد بها واعتصم بها وعقل عمن تكلم بها وانزلها شفاء تاما وعصمة بالغة و نورا مبينا وفهمها وفهم لوازمها كما ينبغي ووقع في بدعة ولا شرك ولا اصابه مرض من امراض القلوب الا الماما غير مستقر هذا وانها المفتاح الاعظم لكنوز الارض كما انها المفتاح لكنوز الجنة ولكن ليس كل واحد يحسن الفتح بهذا المفتاح ولو ان طلاب الكنوز وقفوا على سر هذه السورة وتحققوا بمعانيها وركبوا لهذا المفتاح اسنانا واحسنوا الفتح به لوصلوا الى تناول الكنوز من غير معاوق ولا ممانع ولم نقل هذا مجازفة ولا استعارة بل حقيقة ولكن لله تعالى حكمة بالغة في اخفاء هذا السر عن نفوس اكثر العالمين كما له حكمة بالغة في اخفاء كنوز الارض عنهم والكنوز المحجوبة قد استخدم عليها ارواح خبيثة شيطانية تحول بين الانس وبينها ولا تقهرها الا ارواح علوية شريفة غالبة لها بحالها الايماني معها منه اسلحة لا تقوم لها الشياطين واكثر نفوس الناس ليس بهذه المثابة فلا يقاوم تلك الارواح ولا يقهرها ولا ينال من سلبها شيئا فان من قتل قتيلا فله سلبه **فاغية** هي نور الحنا وهي من اطيب الرياحين وقد روى البيهقي في كتابه شعب الايمان من حديث عبد الله بن بريدة عن ابيه رضي الله عنه يرفعه سيد الرياحين في الدنيا والآخرة الفاغية وروى فيه ايضا عن انس بن مالك رضي الله عنه قال كان احب الرياحين الى رسول الله صلى الله عليه وسلم الفاغية والله اعلم بحال هذين الحديثين فلا نشهد على رسول الله صلى الله عليه وسلم بما لا نعلم

صحته وهي معتدلة في الحر واليبس فيها بعض القبض واذا وضعت بين طي ثياب الصوف حفظتها من السوس ويدخل في مراهم الفالج والتمدد ودهنها يحلل الاعيا ويلين العصب **فضة** ثبت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان خاتمه من فضة وفضة منه وكانت قبيعة سيفه فضة ولم يصح عنه في المنع من لباس الفضة والتحلي بها شئ البتة كما صح عنه المنع من الشرب في آنيتها وباب الآنية اضيق من باب اللباس والتحلي ولهذا يباح للنساء لباسا وحلية ما يحرم عليهن استعماله آنية فلا يلزم من تحريم الآنية تحريم اللباس والحلية وفي السنن عنه واما الفضة فالعبوا بها لعبا فالمنع يحتاج الى دليل يبينه اما نص او اجماع فان ثبت احدهما والا ففي القلب من تحريم ذلك على الرجال شئ والنبي صلى الله عليه وسلم امسك بيده ذهبا وبالاخرى حريرا وقال هذان حرام على ذكور امتي حل لاناثهم والفضة سر من اسرار الله في الارض وطلسم الحاجات واحساب اهل الدنيا بينهم وصاحبها مرموق بالعيون بينهم معظم في النفوس مصدر في المجالس لا تغلق دونه الابواب ولا تمل مجالسته ولا معاشرته ولا يستثقل مكانه تشير الاصابع اليه وتعقد العيون نطاقها عليه ان قال سمع قوله وان شفع قبلت شفاعته وان شهد زكيت شهادته وان خطب فكفوه لا يعاب وان كان ذا شيبة بيضاء فهي اجمل عليه من حلية الشباب وهي من الادوية المفرحة النافعة من الهم والغم والحزن وضعف القلب وخفقانه وتدخل في المعاجين الكبار وتجتذب بخاصيتها ما يتولد في القلب من الاخلاط الفاسدة خصوصا اذا اضيفت الى العسل المصفى والزعفران ومزاجها الى اليبوسة والبرودة ويتولد عنها من الحرارة والرطوبة ما يتولد والجنان التي اعدها الله عز وجل لاوليائه يوم يلقونه اربع جنتان من ذهب وجنتان من فضة آنيتهما وحليتهما وما فيهما وقد ثبت عنه صلى الله عليه وسلم في الصحيح انه قال الذي يشرب في آنية الذهب والفضة انما يجرجر في بطنه نار جهنم وصح عنه صلى الله عليه وسلم انه قال لا تشربوا في آنية الذهب والفضة ولا تاكلوا في صحافها فانها لهم في الدنيا ولكم في الآخرة فقيل علة التحريم تضييق النقود فانها اذا اتخذت اواني فاتت الحكمة التي وضعت لاجلها من قيام مصالح بني آدم وقيل العلة الفخر والخيلاء وقيل العلة كسر قلوب الفقراء والمساكين اذا رأوها وعاينوها وهذه العلل فيها ما فيها فان التعليل بتضييق النقود يمنع من التحلي بها و جعلها سبائك ونحوها مما ليس بآنية ولا نقد والفخر والخيلاء حرام باي شئ كان وكسر قلوب المساكين لا ضابط له فان قلوبهم تنكسر بالدور الواسعة والحدائق المعجبة والمراكب الفارهة والملابس الفاخرة والاطعمة اللذيذة وغير ذلك من المباحات وكل هذه علل منتقضة اذ توجد العلة ويتخلف معلولها فالصواب ان العلة والله اعلم ما يكتسب استعمالها القلب من الهيأة والحالة المنافية للعبودية منافاة ظاهرة ولهذا علل النبي صلى الله عليه وسلم بانها للكفار في الدنيا اذ ليس لهم نصيب من العبودية التي ينالون بها في الآخرة فلا يصلح استعمالها لعبيد الله في الدنيا وانما يستعملها من خرج عن عبوديته ورضي بالدنيا وعاجلها من الآخرة **حرف القاف** قرآن قال الله تعالى وَنُنَزِّلُ مِنَ الْقُرْآنِ مَا هُوَ شِفَاءٌ وَرَحْمَةٌ لِلْمُؤْمِنِينَ والصحيح ان من ههنا لبيان الجنس لا للتبعيض وقال تعالى يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَتْكُمْ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَشِفَاءٌ لِمَا فِي الصُّدُورِ فالقرآن هو الشفاء التام من جميع الادواء القلبية والبدنية وادواء الدنيا والآخرة وما كل احد يؤهل ولا يوفق للاستشفاء به واذا احسن العليل التداوي به ووضعه على دائه بصدق وايمان وقبول تام واعتقاد جازم واستيفاء شروطه لم يقاومه الداء ابدا وكيف يقاوم الادواء كلام رب الارض والسماء الذي لو انزل على الجبال لصدعها او على الارض لقطعها فما من مرض من امراض القلوب والابدان الا وفي

القرآن سبيل للدلالة على دوائه وسببه والحمية منه لمن رزقه الله فهمًا في كتابه وقد تقدم في أول الكلام على الطب بيان إرشاد القرآن العظيم إلى أصوله ومجامعه التي هي حفظ الصحة والحمية واستفراغ المؤذي والاستدلال بذلك على سائر أفراد هذه الأنواع وأما الأدوية القلبية فإنه يذكرها مفصلة ويذكر أسباب دوائها وعلاجها قال أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَى عَلَيْهِمْ فمن لم يشفه القرآن فلا شفاه الله ومن لم يكفه فلا كفاه الله **قثاء** في السنن من حديث عبد الله بن جعفر رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأكل القثاء بالرطب ورواه الترمذي وغيره القثاء بارد رطب في الدرجة الثانية مطفئ لحرارة المعدة الملتهبة بطيء الفساد فيها نافع من وجع المثانة ورائحته تنفع من الغشي وبزره يدر البول وورقه إذا اتخذ ضمادًا نفع من عضة الكلب وهو بطيء الانحدار عن المعدة وبرده مضر ببعضها فينبغي أن يستعمل معه ما يصلحه ويكسر برودته ورطوبته كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ أكله بالرطب فإذا أكل بتمر أو زبيب أو عسل عدله **قسط** و كست بمعنى واحد وفي الصحيحين من حديث أنس رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم خير ما تداويتم به الحجامة والقسط البحري وفي المسند من حديث أم قيس عن النبي صلى الله عليه وسلم عليكم بهذا العود الهندي فإن فيه سبعة أشفية منها ذات الجنب القسط ضربان أحدهما الأبيض الذي يقال له البحري والآخر الهندي وهو أشدهما حرًا والأبيض ألينهما ومنافعهما كثيرة جدًا وهما حاران يابسان في الثالثة ينشفان البلغم قاطعان للزكام وإذا شربا نفعا من ضعف الكبد والمعدة ومن بردهما ومن حمى الدور والربع وقطعا وجع الجنب ونفعا من السموم وإذا طلي به الوجه معجونًا بالماء والعسل قلع الكلف وقال جالينوس ينفع من الكزاز ووجع الجنبين ويقتل حب القرع وقد خفي على جهال الأطباء نفعه من وجع ذات الجنب فأنكروه ولو ظفر هذا الجاهل بهذا النقل عن جالينوس لنزله منزلة النص كيف وقد نص كثير من الأطباء المتقدمين على أن القسط يصلح للنوع البلغمي من ذات الجنب ذكره الخطابي عن محمد بن الجهم وقد تقدم أن طب الأطباء بالنسبة إلى طب الأنبياء أقل من نسبة طب الطرقية والعجائز إلى طب الأطباء وأن بين ما يلقى بالوحي وبين ما يلقى بالتجربة والقياس من الفرق أعظم مما بين القدم والقرن ولو أن هؤلاء الجهال وجدوا دواء منصوصًا عن بعض اليهود والنصارى والمشركين من الأطباء لتلقوه بالقبول والتسليم ولم يتوقفوا على تجربته نعم نحن لا ننكر أن للعادة تأثيرًا في الانتفاع بالدواء وعدمه فمن اعتاد دواء وغذاء كان أنفع له وأوفق ممن لم يعتده بل ربما لم ينتفع به من لم يعتده وكلام فضلاء الأطباء وإن كان مطلقًا فهو بحسب الأمزجة والأزمنة والأماكن والعوائد وإذا كان التقييد بذلك لا يقدح في كلامهم ومعارفهم فكيف يقدح في كلام الصادق المصدوق ولكن نفوس البشر مركبة على الجهل والظلم إلا من أيده الله بروح الإيمان ونور بصيرته بنور الهدى **قصب السكر** جاء في بعض ألفاظ السنة الصحيحة في الحوض ماؤه أحلى من السكر ولا أعرف السكر في الحديث إلا في هذا الموضع والسكر حادث لم يتكلم فيه متقدمو الأطباء ولا كانوا يعرفونه ولا يصفونه في الأشربة وإنما يعرفون العسل ويدخلونه في الأدوية وقصب السكر حار رطب ينفع من السعال ويجلو الرطوبة والمثانة وقصبة الرئة وهو أشد تليينًا من السكر وفيه معونة على القيء ويدر البول ويزيد في الباه قال عفان بن مسلم الصفار من مص قصب السكر بعد طعامه لم يزل يومه أجمع في سرور انتهى وهو ينفع من خشونة الصدر والحلق إذا شوي ويولد رياحًا دفعها بأن يقشر ويغسل بماء حار والسكر حار رطب على الأصح وقيل بارد وأجوده الأبيض الشفاف والطبرزد وعتيقه ألطف من جديده وإذا طبخ

ونزعت رغوته سكن العطش والسعال وهو يضر المعدة التي تتولد فيه الصفراء لاستحالته اليها ودفع ضرره بماء الليمو او النارنج او الرمان اللفان وبعض الناس يفضله على العسل لقلة حرارته ولينه وهذا تحامل منه على العسل فان منافع العسل اضعاف منافع السكر وقد جعله الله شفاءً ودواءً وادامًا وحلاوة واين نفع السكر من منافع العسل من تقوية المعدة وتليين الطبع واحداد البصر وجلاء ظلمته ودفع الخوانيق بالغرغرة وابرائه من الفالج واللقوة ومن جميع العلل الباردة التي تحدث في جميع البدن من الرطوبات فيجذبها من قعر البدن ومن جميع البدن وحفظ صحته وتسمينه وتسخينه والزيادة في الباه والتحليل والجلاء وفتح افواه العروق وتنقية المعاء واحدار الدود ومنع التخم وغيره من العفن والادم النافع وموافقة من غلب عليه البلغم والمشائخ واهل الامزجة الباردة وبالجملة فلا شئ انفع منه للبدن وفي العلاج وعجز الادوية وحفظ قواها وتقوية المعدة الى اضعاف هذه المنافع فاين للسكر مثل هذه المنافع والخصائص او قريب منها **حرف الكاف** كتاب للحمى قال المروزي بلغ ابا عبد الله اني حممت فكتب لي من الحمى رقعة فيها بسم الله الرحمن الرحيم بسم الله وبالله محمد رسول الله يا نار كوني بردًا وسلامًا على ابراهيم وارادوا به كيدًا فجعلناهم الاخسرين اللهم رب جبرائيل وميكائيل واسرافيل اشف صاحب هذا الكتاب بحولك وقوتك وجبروتك اله الحق امين قال المروزي وقرأ على ابي عبد الله وانا اسمع ابو المنذر عمرو بن مجمع ثنا يونس بن حبان قال سألت ابا جعفر محمد بن علي ان اعلق التعويذ فقال ان كان من كتاب الله او كلام عن نبي الله فعلقه واستشف به ما استطعت قلت اكتب هذه من حمى الربع باسم الله وبالله ومحمد رسول الله الى اخره اي قال نعم وذكر احمد عن عائشة رضي الله عنها وغيرها انهم سهلوا في ذلك قال حرب ولم يشدد فيه احمد بن حنبل قال احمد وكان ابن مسعود يكرهه كراهة شديدة جدًا وقال احمد وقد سئل عن التمائم تعلق بعد نزول البلاء قال ارجو ان لا يكون به باس قال الخلال وحدثنا عبد الله بن احمد قال رأيت ابي يكتب التعويذ للذي يفزع وللحمى بعد وقوع البلاء **كتاب** لعسر الولادة قال الخلال حدثني عبد الله بن احمد قال رأيت ابي يكتب للمرأة اذا عسر عليها ولادتها في جام ابيض او شئ نظيف يكتب حديث ابن عباس رضي الله عنه لا اله الا الله الحليم الكريم سبحان الله رب العرش العظيم الحمد لله رب العلمين كَأَنَّهُمْ يَوْمَ يَرَوْنَ مَا يُوعَدُونَ لَمْ يَلْبَثُوا إِلَّا سَاعَةً مِّن نَّهَارٍ بَلَاغٌ كَأَنَّهُمْ يَوْمَ يَرَوْنَهَا لَمْ يَلْبَثُوا إِلَّا عَشِيَّةً أَوْ ضُحَاهَا قال الخلال انبانا ابو بكر المروزي ان ابا عبد الله جاءه رجل فقال يا ابا عبد الله تكتب لامرأة قد عسر عليها ولدها منذ يومين فقال قل له يجئ بجام واسع وزعفران ورأيته يكتب لغير واحد ويذكر عن عكرمة عن ابن عباس قال مر عيسى صلى الله على نبينا وعليه وسلم على بقرة قد اعترض ولدها في بطنها فقالت يا كلمة الله ادع الله لي ان يخلصني مما انا فيه فقال يا خالق النفس من النفس ويا مخلص النفس من النفس ويا مخرج النفس من النفس خلصها قال فرمت بولدها فاذا هي قائمة تشمه قال فاذا عسر على المرأة ولدها فاكتبه لها وكلما تقدم من الرقى فان كتابته نافعة ورخص جماعة من السلف في كتابة بعض القرآن وشربه وجعل ذلك من الشفاء الذي جعل الله فيه **كتاب** اخر لذلك يكتب في اناء نظيف إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ وَإِذَا الْأَرْضُ مُدَّتْ وَأَلْقَتْ مَا فِيهَا وَتَخَلَّتْ وتشرب منه الحامل ويرش على بطنها **كتاب** للرعاف كان شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله يكتب على جبهته وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ وَيَا سَمَاءُ أَقْلِعِي وَغِيضَ الْمَاءُ وَقُضِيَ الْأَمْرُ وسمعته يقول كتبتها

لغير واحد فبرأ فقال ولا يجوز كتابتها بدم الرعاف كما يفعله الجهال فان الدم نجس فلا يجوز ان يكتب به كلام الله تعالى **كتاب**
آخر لسخرج موسى عليه السلام بردآء فوجد شعيباً انشده بردائه يَمْحُوا اللّٰهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ وَعِنْدَهٗٓ اُمُّ الْكِتٰبِ **كتاب** آخر للحزاز
يكتب عليه فَاَصَابَهَآ اِعْصَارٌ فِيْهِ نَارٌ فَاحْتَرَقَتْ بحول الله وقوته **كتاب** آخر له عند اصفرار الشمس يكتب عليه يٰٓاَيُّهَا الَّذِيْنَ
اٰمَنُوا اتَّقُوا اللّٰهَ وَاٰمِنُوْا بِرَسُوْلِهٖ يُؤْتِكُمْ كِفْلَيْنِ مِنْ رَّحْمَتِهٖ وَيَجْعَلْ لَّكُمْ نُوْرًا تَمْشُوْنَ بِهٖ وَيَغْفِرْ لَكُمْ وَاللّٰهُ غَفُوْرٌ رَّحِيْمٌ **كتاب**
آخر للحمى المثلثة يكتب على ثلث ورقات لطاف بسم الله فرّت بسم الله مرّت بسم الله قلّت ويأخذ كل يوم ورقة ويجعلها فى
فمه ويبتلعها بماء **كتاب** آخر لعرق النساء بسم الله الرحمن الرحيم اللهم رب كل شئ ومليك كل شئ وخالق كل شئ انت خلقتنى
وانت خلقت النساء فلا تسلطه على باذى ولا تسلطنى عليه بقطع واشفنى شفاء لا يغادر سقما لا شافى الا انت **كتاب**
للعرق الضارب روى الترمذى فى جامعه من حديث ابن عباس رضى الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يعلمهم
من الحمى ومن الاوجاع كلها ان يقولوا بسم الله الكبير اعوذ بالله العظيم من شر عرق نعار ومن شر حر النار **كتاب** لوجع الضرس
يكتب على الخد الذى يلى الوجع بسم الله الرحمن الرحيم قُلْ هُوَ الَّذِيْٓ اَنْشَاَكُمْ وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْاَبْصَارَ وَالْاَفْئِدَةَ قَلِيْلًا مَّا تَشْكُرُوْنَ
وان شاء كتب وَلَهٗ مَا سَكَنَ فِي الَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَهُوَ السَّمِيْعُ الْعَلِيْمُ **كتاب** للخراج يكتب عليه وَيَسْئَلُوْنَكَ عَنِ الْجِبَالِ فَقُلْ يَنْسِفُهَا
رَبِّيْ نَسْفًا فَيَذَرُهَا قَاعًا صَفْصَفًا لَّا تَرٰى فِيْهَا عِوَجًا وَّلَآ اَمْتًا **كمأة** ثبت عن النبى صلى الله عليه وسلم انه قال الكمأة من
المن وماؤها شفاء للعين اخرجاه فى الصحيحين قال ابن الاعرابى الكمأة جمع واحده كمء وهذا خلاف قياس العربية فان
ما بينه وبين واحده التاء فالواحد منه بالتاء واذا حذفت كان للجمع وهل هو جمع او اسم جمع على قولين مشهورين قالوا
ولم يخرج عن هذا الا حرفان كمأة وكمء وجبأة وجبء وقال غير ابن الاعرابى بل هى على القياس الكمأة للواحد والكمء للكثير
وقال غيرهما الكمأة تكون واحدا وجمعا واحتج اصحاب القول الاول بانهم قد جمعوا كمءا على اكمؤ قال الشاعر ؎ ولقد جنيتك
اكمؤا وعساقلا ؛ ولقد نهيتك عن بنات الاوبر ؛ وهذا يدل على ان كمءا مفرد وكمأة جمع والكمأة تكون فى الارض من غير
ان تزرع وسميت كمأة لاستتارها ومنه كمأ الشهادة اذا سترها واخفاها والكمأة مختفية تحت الارض لا ورق لها ولا
ساق ومادتها من جوهر ارضى بخارى محتقن فى الارض نحو سطحها يحتقن ببرد الشتاء وتنميه امطار الربيع فيتولد و
يندفع نحو سطح الارض متجسدا ولذلك يقال لها جدرى الارض تشبيها بالجدرى فى صورته ومادته لان مادته رطوبة
دموية فتندفع عند سن الترعرع فى الغالب وفى ابتداء استيلاء الحرارة ونماء القوة وهى مما يوجد فى الربيع ويؤكل نيا و
مطبوخا وتسميها العرب نبات الرعد لانها تكثر بكثرته وتنفطر عنها الارض وهى من اطعمة اهل البوادى وتكثر بارض
العرب واجودها ما كانت ارضها رملة قليلة الماء وهى اصناف منها صنف قتال يضرب لونه الى الحمرة يحدث لاجله الاختناق
وهى باردة رطبة فى الدرجة الثالثة ردية للمعدة بطيئة الهضم واذا ادمنت اورثت القولنج والسكتة والفالج ووجع المعدة
وعسر البول والرطبة اقل ضررا من اليابسة ومن اكلها فليدفنها فى الطين المرطب ويسلقها بالماء والملح والصعتر و
يأكلها بالزيت والتوابل الحارة لان جوهرها ارضى غليظ وغذاؤها ردى لكن فيها جوهر مائى لطيف يدل على خفتها والاكتحال
بها نافع من ظلمة البصر والرمد الحار وقد اعترف فضلاء الاطباء بان ماءها يجلو العين وممن ذكره المسيحى وصاحب القانون

وغيرهما وقوله صلى الله عليه وسلم الكمأة من المن فيه قولان احدهما ان المن الذي انزل على بني اسرائيل لم يكن هذا الحلو فقط بل اشياء كثيرة من الله عليهم بها من النبات الذي يوجد عفوا من غير صنعة ولا علاج ولا حرث فان المن مصدر بمعنى المفعول اي ممنون به فكل ما رزقه الله العبد عفوا بغير كسب منه ولا علاج فهو من من الله تعالى لانه لم يشبه كسب العبد ولم يكدره تعب العمل فهو من محض وان كانت سائر نعمه منا منه على عبده فخص منها ما لا كسب له فيه ولا صنع باسم المن فانه من بلا واسطة العبد وجعل قوتهم بالتيه الكمأة وهي تقوم مقام الخبز وجعل ادمهم السلوى وهو يقوم مقام اللحم و جعل حلواهم الطل الذي ينزل على الاشجار يقوم لهم مقام الحلوى فكمل عيشهم وتأمل قوله صلى الله عليه وسلم الكمأة من المن الذي انزله الله على بني اسرائيل فجعلها من جملته وفردا من افراده والترنجبين الذي يسقط على الاشجار نوع من المن ثم غلب استعمال المن عليه عرفا حادثا **والقول الثاني** انه شبه الكمأة بالمن المنزل من السماء لانه يجمع من غير تعب ولا كلفة ولا زرع بزر ولا سقي فان قلت فان كان هذا شان الكمأة فما بال هذا الضرر فيها ومن اين اتاها ذلك فاعلم ان الله سبحانه اتقن كل شيء صنعه واحسن كل شيء خلقه فهو عند مبدأ خلقه بريء من الآفات والعلل تام المنفعة لما هيئ وخلق وانما يعرض له الآفات بعد ذلك بامور اخر من مجاورة او امتزاج واختلاط او اسباب اخر يقتضي فساده فلو ترك على خلقته الاصلية من غير تعلق اسباب الفساد به لم يفسد ومن له معرفة باحوال العالم ومبدئه يعرف ان جميع الفساد في جوه ونباته وحيوانه و احوال اهله حادث بعد خلقه باسباب اقتضت حدوثه ولم تزل اعمال بني آدم ومخالفتهم للرسل تحدث لهم من الفساد العام و الخاص ما يجلب عليهم من الآلام والامراض والاسقام والطواعين والقحوط والجدوب وسلب بركات الارض وثمارها ونباتها وسلب منافعها او نقصانها امورا متتابعة يتلو بعضها بعضا فان لم يتسع علمك لهذا فاكتف بقوله تعالى ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ ونزل هذه الآية على احوال العالم وطابق بين الواقع وبينها وانت ترى كيف تحدث الآفات والعلل كل وقت في الثمار والزرع والحيوان وكيف يحدث من تلك الآفات آفات اخر متلازمة بعضها آخذ برقاب بعض وكلما احدث الناس ظلما وفجورا احدث لهم ربهم تبارك وتعالى من الآفات والعلل في اغذيتهم وفواكههم واهويتهم ومياههم وابدانهم وخلقهم و صورهم واشكالهم واخلاقهم من النقص والآفات ما هو موجب اعمالهم وظلمهم وفجورهم ولقد كانت الحبوب من الحنطة وغيرها اكبر مما هي اليوم كما كانت البركة فيها اعظم وقد روى الامام احمد باسناده انه وجد في خزائن بعض بني امية صرة فيها حنطة امثال نوى التمر مكتوب عليها هذا كان ينبت ايام العدل وهذه القصة ذكرها في مسنده على اثر حديث رواه و اكثر هذه الامراض والآفات العامة بقية عذاب عذبت به الامم السالفة ثم بقيت منها بقية مرصدة لمن بقيت عليه بقية من اعمالهم حكما قسطا وقضاء عدلا وقد اشار النبي صلى الله عليه وسلم الى هذا بقوله في الطاعون انه بقية رجز او عذاب ارسل على بني اسرائيل وكذلك سلط الله سبحانه وتعالى الريح على قوم سبع ليال وثمانية ايام ثم ابقى في العالم منها بقية في تلك الايام وفي نظيرها عظة وعبرة وقد جعل الله سبحانه اعمال البر والفاجر مقتضيات لآثارها في هذا العالم اقتضاء لا بد منه فجعل منع الاحسان والزكوة والصدقة سببا لمنع الغيث من السماء والقحط والجدب وجعل ظلم المساكين والبخس في المكاييل والموازين وتعدي القوي على الضعيف سببا لجور الملوك والولاة الذين لا يرحمون ان استرحموا

ولا يعطفون ان استعطفوا وهو في الحقيقة اعمال الرعايا ظهرت في صور ولاتهم فان الله سبحانه بحكمته وعدله يظهر للناس
اعمالهم في قوالب وصور تناسبها فتارة بقحط وجدب وتارة بعدو وتارة بولاة جائرين وتارة بامراض عامة وتارة بهموم
والام وغموم تحضرها نفوسهم لا ينفكون عنها وتارة بمنع بركات السماء والارض عنهم وتارة بتسليط الشياطين عليهم تؤزهم
الى اسباب العذاب ازا لتحق عليهم الكلمة وليصير كل منهم الى ما خلق له والعاقل يسير بصيرته بين اقطار العالم فيشاهده و
ينظر مواقع عدل الله وحكمته وحينئذ يتبين له ان الرسل واتباعهم خاصة على سبيل النجاة وسائر الخلق على سبيل الهلاك
سائرون الى دار البوار صائرون والله بالغ امره لا معقب لحكمه ولا راد لامره وبالله التوفيق **فصل** وقوله صلى الله عليه وسلم
في الكمأة ماؤها شفاء للعين فيه ثلثة اقوال **احدها** ان ماءها يخلط في الادوية التي يعالج بها العين لا انه يستعمل
وحده ذكره ابو عبيد **الثاني** انه يستعمل بحتا بعد شيها واستقطار مائها لان النار تلطفه وتنضجه وتذيب فضلاته
ورطوبته المؤذية وتبقي المنافع **الثالث** ان المراد بمائها الماء الذي يحدث به من المطر وهو اول مطر ينزل الى الارض
فيكون الاضافة اضافة اقتران لا اضافة جزء ذكره ابن الجوزي وهذا ابعد الوجوه واضعفها وقيل ان استعمل ماؤها لتبريد
ما في العين فماؤها مجرد شفاء وان كان لغير ذلك فمركب مع غيره وقال الغافقي ماء الكمأة اصلح الادوية للعين اذا عجن به
الاثمد واكتحل به ويقوي اجفانها ويزيد الروح الباصر قوة وحدة ويدفع عنها نزول النوازل **كباث** في الصحيحين من حديث
جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم نجني الكباث فقال عليكم بالاسود منه فانه اطيبه
الكباث بفتح الكاف والباء الموحدة المخففة والثاء المثلثة ثمر الاراك وهو بارض الحجاز وطبعه حار يابس ومنافعه كمنافع الاراك
يقوي المعدة ويجيد الهضم ويجلو البلغم وينفع من اوجاع الظهر وكثير من الادواء قال ابن جلجل اذا شرب طبيخه ادر البول ونقى المثانة
وقال ابن رضوان يقوي المعدة ويمسك الطبيعة **كتم** روى البخاري في صحيحه عن عثمان بن عبد الله بن موهب قال دخلنا
على ام سلمة رضي الله عنها فاخرجت الينا شعرا من شعر رسول الله صلى الله عليه وسلم فاذا هو مخضوب بالحناء والكتم وفي السنن
الاربعة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ان احسن ما غيرتم به الشيب الحناء والكتم وفي الصحيحين عن انس رضي الله عنه ان
ابا بكر رضي الله عنه اختضب بالحناء والكتم وفي سنن ابي داود عن ابن عباس رضي الله عنهما قال مر على النبي صلى الله عليه وسلم
رجل قد خضب بالحناء فقال ما احسن هذا فمر آخر قد خضب بالحناء والكتم فقال هذا احسن من هذا فمر آخر قد خضب
بالصفرة فقال هذا احسن من هذا كله قال الغافقي الكتم نبت ينبت بالسهول ورقه قريب من ورق الزيتون يعلو فوق القامة
وله ثمر قدر حب الفلفل في داخله نوى اذا رضخ اسود واذا استخرجت عصارة ورقه وشرب منها قدر اوقية قيأ قيئا شديدا و
ينفع من عضة الكلب واصله اذا طبخ بالماء كان منه مداد يكتب به وقال الكندي بزر الكتم اذا اكتحل به حلل الماء النازل
في العين وابرأها وقد ظن بعض الناس ان الكتم هو الوسمة وهي ورق النيل وهذا وهم فان الوسمة غير الكتم قال صاحب الصحاح
الكتم بالتحريك نبت يخلط بالوسمة يختضب به قيل والوسمة نبات له ورق طويل يضرب لونه الى الزرقة اكبر من ورق الخلاف يشبه
ورق اللوبيا واكبر منه يؤتى به من الحجاز واليمن فان قيل قد ثبت في الصحيح عن انس رضي الله عنه انه قال لم يختضب النبي صلى الله
عليه وسلم قيل قد اجاب احمد بن حنبل عن هذا وقال قد شهد به غير انس رضي الله عنه على النبي صلى الله عليه وسلم انه خضب

وليس من شهد بمنزلة من لم يشهد فأحمد أثبت خضاب النبي صلى الله عليه وسلم ومعه جماعة من المحدثين ومالك أنكره فإن قيل فقد ثبت في صحيح مسلم النهي عن الخضاب بالسواد في شأن أبي قحافة لما أتي به ورأسه ولحيته كالثغامة بياضا فقال غيروا هذا بشيء وجنبوه السواد والكتم يسود الشعر فالجواب من وجهين **أحدهما** أن النهي عن التسويد البحت فأما إذا أضيف إلى الحناء شيء آخر كالكتم ونحوه فلا بأس به فإن الكتم والحناء يجعل الشعر بين الأحمر والأسود بخلاف الوسمة فإنها تجعله أسود فاحما وهذا أصح الجوابين **الجواب الثاني** أن الخضاب بالسواد المنهي عنه خضاب التدليس كخضاب شعر الجارية والمرأة الكبيرة تغر الزوج والسيد بذلك وخضاب الشيخ يغر المرأة بذلك فإنه من الغش والخداع فأما إذا لم يتضمن تدليسا ولا خداعا فقد صح عن الحسن والحسين رضي الله عنهما أنهما كانا يخضبان بالسواد ذكر ذلك ابن جرير عنهما في كتاب تهذيب الآثار وذكره عن عثمان بن عفان وعبد الله بن جعفر وسعد بن أبي وقاص وعقبة بن عامر والمغيرة بن شعبة وجرير بن عبد الله وعمرو بن العاص رضي الله عنهم أجمعين وحكاه عن جماعة من التابعين منهم عمرو بن عثمان وعلي بن عبد الله بن عباس وأبو سلمة بن عبد الرحمن وعبد الرحمن بن الأسود وموسى بن طلحة والزهري وأيوب وإسمعيل بن معد يكرب رضي الله عنهم أجمعين وحكاه ابن الجوزي عن محارب بن دثار ويزيد وابن جريج وأبي يوسف وأبي إسحق وابن أبي ليلى وزياد بن علاقة وغيلان بن جامع ونافع بن جبير وعمرو بن علي المقدمي والقاسم بن سلام رضي الله عنهم أجمعين **كرم** شجرة العنب وهي الحبلة ويكره تسميتها كرما لما روى مسلم في صحيحه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لا يقولن أحدكم للعنب الكرم الكرم الرجل المسلم وفي رواية إنما الكرم قلب المؤمن وفي أخرى لا تقولوا الكرم وقولوا العنب والحبلة وفي هذا معنيان **أحدهما** أن العرب كانت تسمي شجرة العنب الكرم لكثرة منافعها وخيرها فكره النبي صلى الله عليه وسلم تسميتها باسم يهيج النفوس على محبتها ومحبة ما يتخذ منها من المسكر وهو أم الخبائث فكره أن يسمى أصله بأحسن الأسماء وأجمعها للخير **والثاني** أنه من باب قوله ليس الشديد بالصرعة وليس المسكين بالطواف أي أنكم تسمون شجرة العنب كرما لكثرة منافعه وقلب المؤمن أو الرجل المسلم أولى بهذا الاسم منه فإن المؤمن خير كله ونفع فهو من باب التنبيه والتعريف لما في قلب المؤمن من الخير والجود والإيمان والنور والهدى والتقوى والصفات التي يستحق بها هذا الاسم أكثر من استحقاق الحبلة له وبعد فقوة الحبلة باردة يابسة وورقها وعلائقها وعرموشها مبرد في آخر الدرجة الأولى وإذا دقت وضمد بها من الصداع سكنته ومن الأورام الحارة والتهاب المعدة وعصارة قضبانه إذا شربت سكنت القيء وعقلت البطن وكذلك إذا مضغت قلوبها الرطبة وعصارة ورقها ينفع من قروح الأمعاء ونفث الدم وقيئه ووجع المعدة ودمع شجره الذي يحمل على القضبان كالصمغ إذا شرب أخرج الحصاة وإذا لطخ بها أبرأ القوبى والجرب المتقرح وغيره وينبغي غسل العضو قبل استعمالها بالماء والنطرون وإذا تمسح بها مع الزيت حلقت الشعر ورماد قضبانه إذا تضمد به مع الخل ودهن الورد والسذاب نفع من الورم العارض في الطحال وقوة دهن زهرة الكرم قابضة شبيهة بقوة دهن الورد ومنافعها كثيرة قريبة من منافع النخلة

كرفس روي في حديث لا يصح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال من أكله ثم نام عليه نام ونكهته طيبة وينام آمنا من وجع الأضراس والأسنان وهذا باطل على رسول الله صلى الله عليه وسلم ولكن البستاني منه يطيب النكهة جدا

واذا علق اصله في الرقبة نفع من وجع الاسنان وهو حار يابس وقيل رطب مفتح لسدد الكبد والطحال وورقه رطبا ينفع المعدة والكبد الباردة ويدر البول والطمث ويفتت الحصاة وحبه اقوى في ذلك ويهيج الباه وينفع من البخر قال الرازي وينبغي ان يتجنب اكله اذا خيف من لدغ العقارب **كراث** فيه حديث لا يصح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بل هو باطل موضوع من اكل الكراث ثم نام عليه نام آمنا من ريح البواسير واعتزله الملك لنتن نكهته حتى يصبح وهو نوعان نبطي وشامي فالنبطي البقل الذي يوضع على المائدة والشامي الذي له رؤس وهو حار يابس مصدع واذا طبخ واكل او شرب ماؤه نفع من البواسير الباردة وان سحق بزره وعجن بقطران وبخرت به الاضراس التي فيها الدود نثرها واخرجها ويسكن الوجع العارض فيها واذا دخنت المقعدة ببزره خفت البواسير هذا كله في الكراث النبطي وفيه مع ذلك فساد الاسنان واللثة ويصدع ويرى احلاما رديئة ويظلم البصر وينتن النكهة وفيه ادرار للبول والطمث وتحريك الباه وهو بطيء الهضم

حرف اللام

لحم قال الله تعالى وَأَمْدَدْنَاهُم بِفَاكِهَةٍ وَلَحْمٍ مِّمَّا يَشْتَهُونَ وقال وَلَحْمِ طَيْرٍ مِّمَّا يَشْتَهُونَ وفي سنن ابن ماجة من حديث ابي الدرداء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم سيد طعام اهل الدنيا واهل الجنة اللحم و من حديث بريدة يرفعه خير الادام في الدنيا والآخرة اللحم وفي الصحيح عنه صلى الله عليه وسلم فضل عائشة على النساء كفضل الثريد على سائر الطعام والثريد الخبز واللحم قال الشاعر: اذا ما الخبز تادمه بلحم * فذاك امانة الله الثريد * و قال الزهري اكل اللحم يزيد سبعين قوة وقال محمد بن واسع اللحم يزيد في البصر ويروى عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه كلوا اللحم فانه يصفي اللون ويخمص البطن ويحسن الخلق وقال نافع كان ابن عمر اذا كان رمضان لم يفته اللحم واذا سافر لم يفته اللحم ويذكر عن علي رضي الله عنه من تركه اربعين ليلة ساء خلقه واما حديث عائشة رضي الله عنها الذي رواه ابو داود مرفوعا لا تقطعوا اللحم بالسكين فانه من صنيع الاعاجم وانهشوه نهشا فانه اهنأ وامرأ فرده الامام احمد بما صح عنه صلى الله عليه وسلم من قطعه بالسكين في حديثين وقد تقدما واللحم اجناس يختلف باختلاف اصوله وطبائعه فنذكر حكم كل جنس وطبعه ومنفعته ومضرته

لحم الضأن حار في الثانية رطب في الاولى جيده الحولي يولد الدم المحمود القوي لمن جاد هضمه يصلح لاصحاب الامزجة الباردة والمعتدلة ولاهل الرياضات التامة في المواضع والفصول الباردة نافع لاصحاب المرة السوداء يقوي الذهن والحفظ ولحم الهرم والعجيف رديء وكذلك لحم النعاج واجوده لحم الذكر الاسود منه فانه اخف والذ وانفع والخصي انفع واجود والاحمر من الحيوان السمين اخف واجود غذاء والجذع من المعز اقل تغذية ويطفو في المعدة وافضل اللحم عائذه بالعظم والايمن اخف واجود من الايسر والمقدم افضل من المؤخر وكان احب الشاة الى رسول الله صلى الله عليه وسلم مقدمها وكل ما علا منه سوى الراس كان اخف واجود مما سفل واعطى الفرزدق رجلا يشتري له لحما وقال له خذ المقدم واياك والراس والبطن فان الداء فيهما ولحم العنق جيد لذيذ سريع الهضم خفيف ولحم الذراع اخف اللحم والذه والطفه وابعده من الاذى واسرعه انهضاما وفي الصحيحين انه كان يعجب رسول الله صلى الله عليه وسلم ولحم الظهر كثير الغذاء يولد دما محمودا وفي سنن ابن ماجة مرفوعا اطيب اللحم لحم الظهر

فصل لحم المعز قليل الحرارة يابس وخلطه المتولد منه ليس بفاضل وليس بجيد الهضم ولا محمود الغذاء ولحم التيس رديء مطلقا شديد اليبس عسر الانهضام مولد للخلط السوداوي قال

الجاحظ قال لي فاضل من الاطباء يا ابا عثمان اياك ولحم المعز فانه يورث الغم ويحرك السوداء ويورث النسيان ويفسد الدم و
هو والله يخبل الاولاد وقال بعض الاطباء انما المذموم منه المسن ولاسيما للمسنين ولارداءة فيه لمن اعتاده وجالينوس
جعل الحولي منه من الاغذية المعتدلة المعدلة للكيموس المحمود واناثه انفع من ذكوره وقد روى النسائي في سننه عن النبي
صلى الله عليه وسلم احسنوا الى الماعز واميطوا عنها الاذى فانها من دواب الجنة وفي ثبوت هذا الحديث نظر وحكم الاطباء
عليه بالمضرة حكم جزئي ليس بكلي عام وهو بحسب المعدة الضعيفة والامزجة الضعيفة التي لم تعتده واعتادت المأكولات
اللطيفة وهؤلاء اهل الرفاهية من اهل المدن وهم القليلون من الناس **لحم الجدي** قريب الى الاعتدال خاصة ما دام
رضيعا ولم يكن قريب العهد بالولادة وهو اسرع هضما لما فيه من قوة اللبن ملين للطبع موافق لاكثر الناس في اكثر الاحوال
وهو الطف من لحم الجمل والدم المتولد عنه معتدل **لحم البقر** بارد يابس عسر الانهضام بطئ الانحدار يولد دما سوداويا
لا يصلح الا لاهل الكد والتعب الشديد ويورث ادمانه الامراض السوداوية كالبهق والجرب والقوبى والجذام وداء الفيل
والسرطان والوسواس وحمى الربع وكثير من الاورام وهذا لمن لم يعتده او لم يدفع ضرره بالفلفل والثوم والدارصيني و
الزنجبيل ونحوه وذكره اقل برودة وانثاه اقل يبسا ولحم العجل ولاسيما السمين من اعدل الاغذية واطيبها والذها واحمدها
وهو حار رطب واذا انهضم غذا غذاء قويا **لحم الفرس** ثبت في الصحيحين عن اسماء رضي الله عنها قالت نحرنا فرسا فاكلناه
على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وثبت عنه صلى الله عليه وسلم انه اذن في لحوم الخيل ونهى عن لحوم الحمر اخرجاه في الصحيحين
ولا يثبت عنه حديث المقدام بن معديكرب رضي الله عنه انه نهى عنه قاله ابو داؤد وغيره من اهل الحديث و
اقترانه بالبغال والحمير في القرآن لا يدل على ان حكم لحمه حكم لحومها بوجه من الوجوه كما لا يدل على ان حكمها في السهم في
الغنيمة حكم الفرس والله سبحانه يقرن في الذكر بين المتماثلات تارة وبين المختلفات وبين المتضادات وليس في قوله
لتركبوها ما يمنع من اكلها كما ليس فيه ما يمنع من غير الركوب من وجوه الانتفاع وانما نص على اجل منافعها وهو الركوب و
الحديثان في حلها صحيحان لا معارض لهما وبعد فلحمها حار يابس غليظ سوداوي مضر لا يصلح للابدان اللطيفة **لحم الجمل** الابل
فرق ما بين الرافضة واهل السنة كما انه احد الفروق بين اليهود واهل الاسلام فاليهود والرافضة تذمه ولا تاكله و
قد علم بالاضطرار من دين الاسلام حله وطال ما اكله رسول الله صلى الله عليه وسلم واصحابه حضرا وسفرا ولحم الفصيل منه
من الذ اللحوم واطيبها واقواها غذاء وهو لمن اعتاده بمنزلة لحم الضان لا يضرهم البتة ولا يولد لهم داء وانما ذمه بعض الاطباء
بالنسبة الى اهل الرفاهية من اهل الحضر الذين لم يعتادوه فان فيه حرارة ويبسا وتوليدا للسوداء وهو عسر الانهضام
وفيه قوة غير محمودة لاجلها امر النبي صلى الله عليه وسلم بالوضوء من اكله في حديثين صحيحين لا معارض لهما ولا يصح تاويلهما
بغسل اليد لانه يخالف المعهود من الوضوء في كلامه صلى الله عليه وسلم ولتفريقه بينه وبين لحم الغنم فخير بين الوضوء وتركها
وحتم الوضوء من لحوم الابل ولو حمل الوضوء على غسل اليد فقط لحمل على ذلك في قوله من مس فرجه فليتوضأ وايضا فان آكلها قد
لا يباشر اكلها بيده بان يوضع في فمه فان كان وضوءه غسل يده فهو عبث وحمل لكلام الشارع على غير معهوده وعرفه ولا
يصح معارضته بحديث كان آخر الامرين من رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك الوضوء مما مست النار لعدة اوجه احدها

ان هذا عام والامر بالوضوء منها خاص **الثانی** ان الجهة مختلفة فالامر بالوضوء منها بجهة كونها لحم ابل سواء كان نيًّا او مطبوخًا او قديدًا ولا تأثير للنار فی الوضوء واما ترك الوضوء مما مست النار ففيه بيان ان مس النار ليس بسبب للوضوء فاين احدهما من الآخر هذا فيه اثبات سبب الوضوء وهو كونه لحم ابل وهذا فيه نفی لسبب الوضوء وهو كونه ممسوس النار فلا تعارض بينهما بوجه **الثالث** ان هذا ليس فيه حكاية لفظ عام عن صاحب الشرع وانما هو اخبار عن واقعة فعل فی امرين احدهما متقدم على الآخر كما جاء ذلك مبينًا فی نفس الحديث انهم قربوا الى النبی صلى الله عليه وسلم لحمًا فاكل ثم حضرت الصلوة فتوضأ فصلى ثم قربوا اليه فاكل ثم صلى ولم يتوضأ فكان آخر الامرين منه ترك الوضوء مما مست النار هكذا جاء الحديث فاختصره الراوی لمكان الاستدلال فاين فی هذا ما يصلح لنسخ الامر بالوضوء منه حتى لو كان لفظًا عامًّا متأخرًا مقاومًا لم يصلح للنسخ ووجب تقديم الخاص عليه وهذا فی غاية الظهور **لحم الضب** تقدم الحديث فی حله ولحمه حار يابس يقوی شهوة الجماع **لحم الغزال** الغزال اصلح الصيد واحمده لحمًا وهو حار يابس وقيل معتدل جدًّا نافع للابدان المعتدلة الصحيحة وجيده الخشف **لحم الظبی** حار يابس فی الاولى مجفف للبدن صالح للابدان الرطبة قال صاحب القانون وافضل لحوم الوحش لحم الظبی مع ميله الى السوداوية **لحم الارنب** ثبت فی الصحيحين عن انس بن مالك قال انفجنا ارنبًا فسعوا فی طلبها فاخذوها فبعث ابو طلحة بوركها الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقبله لحم الارنب معتدل الى الحرارة واليبوسة واطيبها وركها واحمد ما اكل لحمها مشويًّا وهو يعقل البطن ويدر البول ويفتت الحصى واكل رؤسها ينفع من الرعشة **لحم حمار الوحش** ثبت فی الصحيحين من حديث ابی قتادة رضی الله عنه انهم كانوا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فی بعض عمره وانه صاد حمار وحش فامرهم النبی صلى الله عليه وسلم باكله وكانوا محرمين ولم يكن ابو قتادة محرمًا وفی سنن ابن ماجة عن جابر قال اكلنا زمن خيبر الخيل وحمر الوحش لحمه حار يابس كثير التغذية مولد دمًا غليظًا سوداويًّا الا ان شحمه نافع مع دهن القسط لوجع الضرس والريح الغليظة المرخية للكلى وشحمه جيد للكلف طلاء وبالجملة فلحوم الوحش كلها تولد دمًا غليظًا سوداويًّا واحمده الغزال وبعده الارنب **لحوم الاجنة** غير محمودة لاحتقان الدم فيها وليست بحرام لقوله صلى الله عليه وسلم ذكاة الجنين ذكاة امه ومنع اهل العراق من اكله الا ان يدركه حيًّا فيذكيه واولوا الحديث على ان المراد به ان ذكاته كذكاة امه قالوا فهو حجة على التحريم وهذا فاسد فان اول الحديث انهم سألوا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا يا رسول الله نذبح الشاة فنجد فی بطنها جنينًا افناكله فقال كلوه ان شئتم فان ذكاته ذكاة امه وايضًا فالقياس يقتضی حله فانه ما دام حملًا فهو جزء من اجزاء الام فذكاتها ذكاة لجميع اجزائها وهذا هو الذی اشار اليه صاحب الشرع بقوله ذكاته ذكاة امه كما يكون ذكاتها ذكاة سائر اجزائها فلو لم يات عنه السنة الصريحة باكله لكان القياس الصحيح يقتضی حله **لحم القديد** فی السنن من حديث بلال رضی الله عنه قال ذبحت لرسول الله صلى الله عليه وسلم شاة ونحن مسافرون فقال اصلح لحمها فلم ازل اطعمه منه الى المدينة القديد انفع من المكسود ويقوی الابدان ويحدث حكة ودفع ضرره بالابازير الباردة الرطبة ويصلح الامزجة الحارة والمكسود حار يابس مجفف جيده من السمين الرطب يضر بالقولنج ودفع مضرته طبخه باللبن والدهن ويصلح للمزاج الحار الرطب **فصل** فی لحوم الطير قال الله تعالى وَلَحْمِ طَيْرٍ مِّمَّا يَشْتَهُونَ وفی مسند البزار وغيره مرفوعًا انك لتنظر الى الطير فی الجنة فتشتهيه فيخر مشويًّا بين يديك ومنه حلال ومنه حرام فالحرام ذو المخلب كالصقر والبازی والشاهين

وما يأكل الجيف كالنسر والرخم واللقلق والعقعق والغراب الابقع والاسود الكبير وما نهى عن قتله كالهدهد والصرد وما امر بقتله
كالحدأة والغراب والحلال اصناف كثيرة فمنه الدجاج ففى الصحيحين من حديث ابى موسى رضى الله عنه ان النبى صلى الله عليه وسلم
اكل لحم الدجاج وهو حار رطب فى الاولى خفيف على المعدة سريع الهضم جيد الخلط يزيد فى الدماغ والمنى ويصفى الصوت ويحسن
اللون ويقوى العقل ويولد دما جيدا وهو مائل الى الرطوبة ويقال ان مداومة اكله يورث النقرس ولا يثبت ذلك ولحم الديك
اسخن مزاجا واقل رطوبة والعتيق منه دواء ينفع القولنج والربو والرياح الغليظة اذا طبخ بماء القرطم والشبث وخصيها
محمود الغذاء سريع الانهضام والفراريج سريعة الهضم ملينة للطبع والدم المتولد منها دم لطيف جدا **لحم الدراج** حار
يابس فى الثانية خفيف لطيف سريع الانهضام مولد للدم المعتدل والاكثار منه يحد البصر لحم الحجل والقبج يولد الدم الجيد
سريع الانهضام لحم الاوز حار يابس ردى الغذاء اذا اعتيد وليس بكثير الفضول لحم البط حار رطب كثير الفضول عسر
الانهضام غير موافق للمعدة **لحم الحبارى** فى السنن من حديث بريه ابن عمر بن سفينة عن ابيه عن جده رضى الله عنه
قال اكلت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم لحم حبارى وهو حار يابس عسر الانهضام نافع لاصحاب الرياضة والتعب لحم
الكركى يابس خفيف وفى حره وبرده خلاف يولد دما سوداويا ويصلح لاصحاب الكد والتعب وينبغى ان يترك بعد ذبحه يوما او يومين
ثم يؤكل **لحم العصافير** والقنابر روى النسائى فى سننه من حديث عبد الله بن عمر رضى الله عنه ان النبى صلى الله عليه وسلم
قال ما من انسان يقتل عصفورا فما فوقه بغير حقه الا ساله الله عز وجل عنها قيل يا رسول الله وما حقه قال تذبحه فتاكله ولا تقطع راسه
ترمى به وفى سننه ايضا عن عمرو بن الشريد عن ابيه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من قتل عصفورا عبثا عج
الى الله يقول يا رب ان فلانا قتلنى عبثا ولم يقتلنى لمنفعته ولحمه حار يابس عاقل للطبيعة يزيد فى الباءة ومرقه يلين الطبع
وينفع المفاصل واذا اكلت ادمغتها بالزنجبيل والبصل هيجت شهوة الجماع وخلطها غير محمود **لحم الحمام** حار رطب وحشيه
اقل رطوبة وفراخه ارطب خاصية وما ربى فى الدور وناهضه اخف لحما واحمد غذاء ولحم ذكورها شفاء من الاسترخاء والخدر
والسكتة والرعشة وكذلك شم رائحة انفاسها واكل فراخها معين على النساء وهو جيد للكلى يزيد فى الدم وقد روى فيها
حديث باطل لا اصل له عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ان رجلا شكى اليه الوحدة فقال اتخذ زوجا من الحمام واجود من هذا
الحديث انه صلى الله عليه وسلم راى رجلا يتبع حمامة فقال شيطان يتبع شيطانة وكان عثمان بن عفان رضى الله عنه فى
خطبته يامر بقتل الكلاب وذبح الحمام **لحم القطا** يابس يولد السوداء ويحبس الطبع وهو من شر الغذاء الا انه ينفع
من الاستسقاء لحم السمانى حار يابس ينفع المفاصل ويضر بالكبد الحار ودفع مضرته بالخل والكسفرة وينبغى ان يتجنب
من لحوم الطير ما كان فى الآجام والمواضع العفنة ولحوم الطير كلها اسرع انهضاما من المواشى واسرعها انهضاما واقلها
غذاء وهى الرقاب والاجنحة وادمغتها احمد من ادمغة المواشى **الجراد** فى الصحيحين عن عبد الله بن ابى اوفى قال غزونا مع رسول
الله صلى الله عليه وسلم سبع غزوات نأكل الجراد وفى المسند عنه احلت لنا ميتتان ودمان الحوت والجراد والكبد والطحال
يروى مرفوعا وموقوفا على ابن عمر رضى الله عنه وهو حار يابس قليل الغذاء وادامة اكله يورث الهزال واذا تبخر به نفع من تقطير
البول وعسره وخصوصا للنساء ويتبخر به للبواسير وسمانه يشوى ويؤكل للسع العقرب وهو ضار لاصحاب الصرع ردى

الخلط وفي اباحة ميتته بلا سبب قولان ولا خلاف في اباحة ميتته اذا مات بسبب كالكبس والتحريق ونحوه فالجمهور على حله
وحرمه مالك **فصل** وينبغي ان لا يداوم اكل اللحم فانه يورث الامراض الدموية والامتلائية والحميات الحادة وقال عمر بن الخطاب
رضي الله عنه اياكم واللحم فان له ضراوة كضراوة الخمر وان الله يبغض اهل البيت اللحميين ذكره مالك في الموطا عنه وقال بقراط لا
تجعلوا اجوافكم مقبرة للحيوان **فصل لبن** قال الله تعالى وَإِنَّ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةً نُّسْقِيكُم مِّمَّا فِي بُطُونِهِ مِن بَيْنِ فَرْثٍ وَ
دَمٍ لَّبَنًا خَالِصًا سَائِغًا لِّلشَّارِبِينَ وقال في الجنة فِيهَا أَنْهَارٌ مِّن لَّبَنٍ لَّمْ يَتَغَيَّرْ طَعْمُهُ وفي السنن مرفوعا من اطعمه الله طعاما
فليقل اللهم بارك لنا فيه وارزقنا خيرا منه ومن سقاه الله لبنا فليقل اللهم بارك لنا فيه وزدنا منه فاني لا اعلم ما يجزي
من الطعام والشراب الا اللبن اللبن وان كان بسيطا في الحس الا انه مركب في اصل الخلقة تركيبا طبعيا من جواهر ثلثة الجبنية
والسمنية والمائية فالجبنية باردة رطبة مغذية للبدن والسمنية معتدلة الحرارة والرطوبة ملائمة للبدن
الانساني الصحيح كثيرة المنافع والمائية حارة رطبة مطلقة للطبيعة مرطبة للبدن واللبن على الاطلاق ابرد وارطب من
المعتدل وقيل قوته عند حلبه الحرارة والرطوبة وقيل معتدل في الحرارة والبرودة واجود ما يكون اللبن حين يحلب ثم لا يزال
ينقص جودته على مر الساعات فيكون حين يحلب اقل برودة واكثر رطوبة والحامض بالعكس ويختار اللبن بعد الولادة باربعين
يوما واجوده ما اشتد بياضه وطاب ريحه ولذ طعمه وكان فيه حلاوة يسيرة ودسومة معتدلة واعتدل قوامه في
الرقة والغلظ وحلب من حيوان فتي صحيح معتدل اللحم محمود المرعى والمشرب وهو محمود يولد دما جيدا ويرطب البدن اليابس و
يغذو غذاء حسنا وينفع من الوسواس والغم والامراض السوداوية واذا شرب مع العسل نقى القروح الباطنة من الاخلاط
العفنة وشربه مع السكر يحسن اللون جدا والحليب يتدارك ضرر الجماع ويوافق الصدر والرية جيد لاصحاب السل ردي
للراس والمعدة والكبد والطحال والاكثار منه مضر بالاسنان واللثة ولذلك ينبغي ان يتمضمض بعده بالماء وفي الصحيحين
ان النبي صلى الله عليه وسلم شرب لبنا ثم دعا بماء فتمضمض وقال ان له دسما وهو ردي للمحمومين واصحاب الصداع مؤذ للدماغ
والراس الضعيف والمداومة عليه يحدث ظلمة البصر والغشاء ووجع المفاصل وسدة الكبد والنفخ في المعدة والاحشاء
واصلاحه بالعسل والزنجبيل المربى ونحوه وهذا كله لمن لم يعتده **لبن الضان** اغلظ الالبان وارطبها وفيه من الدسومة
والزهومة ما ليس في لبن الماعز والبقر يولد فضولا بلغميا ويحدث في الجلد بياضا اذا ادمن استعماله ولذلك ينبغي ان يشاب
هذا اللبن بالماء ليكون ما نال البدن منه اقل وتسكينه للعطش اسرع وتبريده اكثر **لبن المعز** لطيف معتدل مطلق
للبدن مرطب للبدن اليابس نافع من قروح الحلق والسعال اليابس ونفث الدم واللبن المطلق انفع المشروبات للبدن
الانساني لما اجتمع فيه من التغذية والدموية ولاعتياده حال الطفولية وموافقته للفطرة الاصلية وفي الصحيحين ان
رسول الله صلى الله عليه وسلم اتي ليلة اسري به بقدح من خمر وقدح من لبن فنظر اليهما ثم اخذ اللبن فقال جبرئيل عليه
السلام الحمد لله الذي هداك للفطرة لو اخذت الخمر غوت امتك والحامض منه بطيء الاستمراء خام الخلط والمعدة الحارة
تهضمه وتنتفع به **لبن البقر** يغذو البدن ويخصبه ويطلق البطن باعتدال وهو من اعدل الالبان وافضلها بين
لبن الضان ولبن المعز في الرقة والغلظ والدسم وفي السنن من حديث عبد الله بن مسعود يرفعه عليكم بالبان البقر فانها ترم

من كل شجرة **لبن الابل** تقدم ذكره وذكر منافعه فلا حاجة لاعادته **لبان** هو الكندر وقد ورد فيه عن النبي صلى الله
عليه وسلم بخروا بيوتكم باللبان والصعتر ولا يصح عنه ولكن يروى عن علي انه قال لرجل شكا اليه النسيان عليك باللبان فانه
يشجع القلب ويذهب بالنسيان ويذكر عن ابن عباس رضي الله عنهما ان شربه مع السكر على الريق جيد للبول والنسيان
ويذكر عن انس رضي الله عنه انه شكا اليه رجل النسيان فقال عليك بالكندر وانقعه من الليل فاذا اصبحت فخذ منه
شربة على الريق فانه جيد للنسيان ولهذا سبب طبيعي ظاهر فان النسيان اذا كان لسوء مزاج بارد رطب يغلب على الدماغ
فلا يحفظ ما ينطبع فيه نفع فيه اللبان واما اذا كان النسيان لغلبة شيء عارض امكن زواله سريعا بالمرطبات والفرق
بينهما ان اليبوسي يتبعه سهر وحفظ الامور الماضية دون الحالية والرطوبي بالعكس وقد يحدث النسيان اشياء
بالخاصية كحجامة نقرة القفا وادمان اكل الكسفرة الرطبة والتفاح الحامض وكثرة الهم والغم والنظر في الماء الواقف والبول
فيه والنظر الى المصلوب والاكثار من قراءة الواح القبور والمشي بين جملين مقطورين والقاء القمل في الحياة واكل سور الفار واكثر
هذا معروف بالتجربة والمقصود ان اللبان مسخن في الدرجة الثانية ومجفف في الاولى وفيه قبض يسير وهو كثير المنافع
قليل المضار فمن منافعه ان ينفع من قذف الدم ونزفه ووجع المعدة واستطلاق البطن ويهضم الطعام ويطرد الرياح
ويجلو قروح العين وينبت اللحم في سائر القروح ويقوي المعدة الضعيفة ويسخنها ويجفف البلغم وينشف رطوبات الصدر
ويجلو ظلمة البصر ويمنع القروح الخبيثة من الانتشار واذا مضغ وحده او مع الصعتر الفارسي جلب البلغم ونفع من اعتقال
اللسان ويزيد في الذهن ويذكيه وان بخر به ماء نفع من الوباء وطيب رائحة الهواء **حرف الميم** ماء مادة الحيوان و
سيد الشراب واحد اركان العالم بل ركنه الاصلي فان السموات خلقت من بخاره والارض من زبده وقد جعل الله منه
كل شيء حي وقد اختلف فيه هل يغذو او ينفذ الغذاء فقط على قولين وقد تقدما وذكرنا القول الراجح ودليله وهو بارد رطب
يقمع الحرارة ويحفظ على البدن رطوباته ويرد عليه بدل ما تحلل منه ويرقق الغذاء وينفذه في العروق وتعتبر جودة الماء
من عشرة طرق احدها من لونه بان يكون صافيا الثاني من رائحته بان لا يكون له رائحة البتة الثالث من طعمه بان يكون
عذب الطعم حلوه كالنيل والفرات الرابع من وزنه بان يكون خفيفا رقيق القوام الخامس من مجراه بان يكون طيب المجرى والمسلك
السادس من منبعه بان يكون بعيد المنبع السابع من بروزه للشمس والريح بان لا يكون مختفيا تحت الارض فلا تتمكن الشمس و
الريح من قصارته الثامن من حركته بان يكون سريع الجري والحركة التاسع من كثرته بان يكون له كثرة يدفع الفضلات
المخالطة له العاشر من مصبه بان يكون آخذا من الشمال الى الجنوب ومن المغرب الى المشرق واذا اعتبرت هذه الاوصاف لم
تجدها بكمالها الا في الانهار الاربعة النيل والفرات وسيحون وجيحون ففي الصحيحين من حديث ابي هريرة رضي الله عنه قال
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم سيحان وجيحان والنيل والفرات كلها من انهار الجنة وتعتبر خفة الماء من ثلاثة اوجه
احدها سرعة قبوله للحر والبرد قال ابقراط الماء الذي يسخن سريعا ويبرد سريعا اخف المياه **الثاني** بالميزان **الثالث**
ان تبل قطنتان متساويتا الوزن بماءين مختلفين ثم يجففا بالغا ثم توزنا فايهما كانت اخف فماؤها كذلك والماء وان كان
في الاصل باردا رطبا فان قوته تنتقل وتتغير لاسباب عارضة توجب انتقالها فان الماء المكشوف للشمال المستور عن

الجهات الاخر يكون باردًا وفيه يبس مكتسب من ريح الشمال وكذلك الحكم على سائر الجهات الاخر والماء الذي ينبع من المعادن يكون على طبيعة ذلك المعدن ويؤثر في البدن تاثيره والماء العذب نافع للمرضى والاصحاء والبارد منه انفع والذ ولا ينبغي شربه على الريق ولا عقيب الجماع ولا الانتباه من النوم ولا عقيب الحمام ولا عقيب اكل الفاكهة وقد تقدم واما على الطعام فلا باس به اذا اضطر اليه بل يتعين ولا يكثر منه بل يتمضمضه مصًّا فانه لا يضره البتة بل يقوي المعدة وينهض الشهوة ويزيل العطش والماء الفاتر ينفخ ويفعل ضد ما ذكرناه وبائته اجود من طريه وقد تقدم والبارد ينفع من داخل اكثر من نفعه من خارج والحار بالعكس وينفع البارد من عفونة الدم وصعود الابخرة الى الراس ويدفع العفونات ويوافق الامزجة والاسنان والازمان والاماكن الحارة ويضر كل حالة تحتاج الى نضج وتحليل كالزكام والاورام والشديد البرودة منه يوذي الاسنان والادمان عليه يحدث انفجار الدم والنزلات واوجاع الصدر والبارد والحار بافراط ضاران للعصب ولاكثر الاعضاء لان احدهما محلل والآخر مكثف والماء الحار يسكن لذع الاخلاط الحادة ويحلل وينضج ويخرج الفضول ويرطب ويسخن ويفسد الهضم شربه ويطفو بالطعام الى اعالي المعدة ويرخيها ولا يسرع في تسكين العطش ويذبل البدن ويودي الى امراض ردية ويضر في اكثر الامراض على انه صالح للشيوخ واصحاب الصرع والصداع البارد والرمد وانفع ما استعمل من خارج ولا يصح في المسخن بالشمس حديث ولا اثر ولا كرهه احد من قدماء الاطباء ولا عابوه والشديد السخونة يذيب شحم الكلى وقد تقدم الكلام على ماء الامطار في حرف الغين

ماء الثلج والبرد ثبت في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يدعو في الاستفتاح وغيره اللهم اغسلني من خطاياي بماء الثلج والبرد الثلج له في نفسه كيفية حادة دخانية فماؤه كذلك وقد تقدم وجه الحكمة في طلب الغسل من الخطايا بمائه لما يحتاج اليه القلب من التبريد والتصليب والتقوية ويستفاد من هذا اصل طب الابدان و القلوب ومعالجة ادوائها بضدها وماء البرد الطف والذ من ماء الثلج واما ماء الجمد وهو الجليد فبحسب اصله والثلج يكتسب كيفية الجبال والارض التي يسقط عليها في الجودة والرداءة وينبغي تجنب شرب الماء المثلوج عقيب الحمام والجماع والرياضة و الطعام الحار ولاصحاب السعال ووجع الصدر وضعف الكبد واصحاب الامزجة الباردة

ماء الآبار والقناء مياه الآبار قليلة اللطافة وماء القناء المدفونة تحت الارض ثقيل لان احدهما محتقن لا يخلو عن تعفن والآخر محجوب عن الهواء وينبغي ان لا يشرب على الفور حتى يصمد للهواء وتاتي عليه ليلة وارده ما كانت مجاريه من رصاص او كانت بيره معطلة ولا سيما اذا كانت تربتها ردية فهذا الماء دني وخيم

ماء زمزم سيد المياه واشرفها واجلها قدرًا واحبها الى النفوس واغلاها ثمنًا وانفسها عند الناس وهو همزة جبرئيل وسقيا اسمعيل وثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لابي ذر وقد اقام بين الكعبة واستارها اربعين ما بين يوم وليلة وليس له طعام غيره فقال النبي صلى الله عليه وسلم انها طعام طعم وزاد غير مسلم باسناده وشفاء سقم وفي سنن ابن ماجة من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ماء زمزم لما شرب له وقد ضعف هذا الحديث طائفة بعبد الله بن المؤمل راويه عن محمد بن المنكدر وقد روينا عن عبد الله بن المبارك انه لما حج اتى زمزم فقال اللهم ان ابن ابي الموالي حدثنا عن محمد بن المنكدر عن جابر رضي الله عنه عن نبيك صلى الله عليه وسلم انه قال ماء زمزم لما شرب له فاني اشربه لظمأ يوم القيمة وابن ابي الموالي ثقة فالحديث اذا حسن وقد صححه بعضهم وجعله بعضهم موضوعًا وكلا القولين فيه مجازفة

وقد جربت انا وغيري من الاستشفاء بماء زمزم امورًا عجيبة واستشفيت به من عدة امراض فبرأت باذن الله وشاهدت من يتغذى به الايام ذوات العدد قريبا من نصف الشهر او اكثر ولا يجد جوعا ويطوف مع الناس كاحدهم واخبرني انه ربما بقي عليه اربعين يوما وكان له قوة يجامع بها اهله ويصوم ويطوف مرارا **ماء النيل** احد انهار الجنة اصله من وراء جبال القمر في اقصى بلاد الحبشة من مطار تجتمع هنالك وسيول يمد بعضها بعضا فيسوقه الله تعالى الى الارض الجرز التي لا نبات بها فيخرج به زرعا تأكل منه الانعام والانام ولما كانت الارض التي يسوقه اليها ابليزا صلبة ان امطرت مطر العادة لم ترو ولم تتهيأ للنبات وان امطرت فوق العادة ضرت المساكن والساكن وعطلت المعايش والمصالح فامطر البلاد البعيدة ثم ساق تلك الامطار الى هذه الارض في نهر عظيم وجعل سبحانه زيادته في اوقات معلومة على قدر ري البلاد وكفايتها فاذا اروى البلاد وعمها اذن سبحانه بتناقصه وهبوطه لتتم المصلحة بالتمكن من الزرع واجتمع في هذا الماء الامور العشرة التي تقدم ذكرها وكان من الطف المياه واخفها واعذبها واحلاها **ماء البحر** ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال في البحر هو الطهور ماؤه والحل ميتته وقد جعل الله سبحانه ملحا اجاجا مرا زعاقا لتمام مصالح من على وجه الارض من الآدميين والبهائم فانه دائم راكد كثير الحيوان وهو يموت فيه كثيرا ولا يقبر فلو كان حلوا لانتن من اقامته وموت حيوانه فيه واجاف وكان الهواء المحيط بالعالم يكتسب منه ذلك وينتن ويجيف فيفسد العالم فاقتضت حكمة الرب سبحانه وتعالى ان جعله كالملاحة التي لو القي فيه جيف العالم كلها وانتانه وامواته لم يغيره شيئا ولا يتغير على مكثه من حين خلق والى ان يطوي الله العالم فهذا هو السبب الغائي الموجب لملوحته واما الفاعلي فكون ارضه سبخة مالحة وبعد فالاغتسال به نافع من آفات عديدة في ظاهر الجلد وشربه مضر بداخله وخارجه فانه يطلق البطن ويهزل ويحدث حكة وجربا ونفخا وعطشا ومن اضطر الى شربه فله طرق من العلاج يدفع به مضرته منها ان يجعل في قدر ويجعل فوق القدر قصبات وعليها صوف جديد منفوش ويوقد تحت القدر حتى يرتفع بخارها الى الصوف فاذا كثر عصره ولا يزال يفعل ذلك حتى يجتمع له ما يريد فيحصل في الصوف من البخار ما عذب ويبقى في القدر الزعاق ومنها ان يحفر على شاطئه حفرة واسعة يرشح ماؤه اليها ثم الى جانبها قريبا منها اخرى ترشح هي اليها ثم ثالثة الى ان يعذب الماء واذا الجأته الضرورة الى شرب الماء الكدر فعلاجه ان يلقي فيه نوى المشمش او قطعة من خشب الساج او جمرا ملتهبا يطفأ فيه او طينا ارمنيا او سويق حنطة فان كدورته ترسب الى اسفل **مسك** ثبت في صحيح مسلم عن ابي سعيد الخدري رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اطيب الطيب المسك وفي الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها كنت اطيب النبي صلى الله عليه وسلم قبل ان يحرم ويوم النحر وقبل ان يطوف بالبيت بطيب فيه مسك المسك ملك انواع الطيب واشرفها واطيبها وهو الذي يضرب به الامثال ويشبه به غيره ولا يشبه بغيره وهو كثبان الجنة وهو حار يابس في الثانية يسر النفس ويقويها ويقوي الاعضاء الباطنة جميعها شربا وشما والظاهرة اذا وضع عليها نافع للمشائخ والمبرودين لاسيما زمن الشتاء جيد للغشي والخفقان وضعف القوة بانعاشه للحرارة الغريزية ويجلو بياض العين وينشف رطوبتها ويفش الرياح منها ومن جميع الاعضاء ويبطل عمل السموم وينفع من نهش الافاعي ومنافعه كثيرة جدا وهو اقوى المفرحات **مرزنجوش** ورد فيه حديث لا نعلم صحته عليكم بالمرزنجوش فانه جيد للخشام والخشام الزكام وهو حار يابس ينفع شمه من الصداع البارد والكائن عن البلغم والسوداء والزكام والرياح الغليظة ويفتح السدد

الحادثة في الرأس والمنخرين ويحلل اكثر الاورام الباردة فينفع من اكثر الاورام والاوجاع الباردة الرطبة واذا احتمل ادر الطمث واعان على الحبل واذا دق ورقه اليابس وكمد به اذهب آثار الدم العارض تحت العين واذا ضمد به مع الخل نفع لسعة العقرب ودهنه نافع لوجع الظهر والركبتين ويذهب بالاعياء ومن ادمن شمه لم ينزل في عينيه الماء واذا استعط بمائه مع دهن اللوز المر فتح سدد المنخرين ونفع من الريح العارضة فيها وفي الرأس **ملح** روى ابن ماجة في سننه من حديث انس يرفعه سيد ادامكم الملح وسيد الشيء هو الذي يصلحه ويقوم عليه وغالب الادام انما يصلح بالملح وفي مسند البزار مرفوعا سيوشك ان تكونوا في الناس كالملح في الطعام ولا يصلح الطعام الا بالملح وذكر البغوي في تفسيره عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما مرفوعا ان الله انزل اربع بركات من السماء الى الارض الحديد والنار والماء والملح والموقوف اشبه الملح يصلح اجسام الناس واطعمتهم ويصلح كل شيء يخالطه حتى الذهب والفضة وذلك ان فيه قوة تزيد الذهب صفرة والفضة بياضا وفيه جلاء وتحليل واذهاب للرطوبات الغليظة وتنشيف لها وتقوية للابدان ومنع من عفونتها وفسادها ونفع من الجرب المتقرح واذا اكتحل به قلع اللحم الزائد من العين ومحق الظفرة والاندرانى ابلغ في ذلك ويمنع القروح الخبيثة من الانتشار ويحدر البراز واذا دلك بطون اصحاب الاستسقاء نفعهم وينقي الاسنان ويدفع عنها العفونة ويشد اللثة ويقويها ومنافعه كثيرة

حرف النون

نخل مذكور في القرآن في غير موضع وفي الصحيحين عن ابن عمر رضي الله عنهما قال بينا نحن عند رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ اتي بجمار نخلة فقال النبي صلى الله عليه وسلم ان من الشجر شجرة مثلها مثل الرجل المسلم لا يسقط ورقها اخبروني ما هي فوقع الناس في شجر البوادي فوقع في نفسي انها النخلة فاردت ان اقول هي النخلة ثم نظرت فاذا انا اصغر القوم سنا فسكت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هي النخلة فذكرت ذلك لعمر فقال لان تكون قلتها احب الي من كذا وكذا ففي هذا الحديث القاء العالم المسائل على اصحابه وتمرينهم واختبار ما عندهم وفيه ضرب الامثال والتشبيه وفيه ما كان عليه الصحابة من الحياء من كابرهم واجلائهم وامساكهم عن الكلام بين ايديهم وفيه فرح الرجل باصابة ولده وتوفيقه للصواب وفيه انه لا يكره للولد ان يجيب بما عرف بحضرة ابيه وان لم يعرفه الاب وليس في ذلك اساءة ادب عليه وفيه ما تضمنه تشبيه المسلم بالنخلة وكثرة خيرها ودوام ظلها وطيب ثمرها ووجوده على الدوام وثمرها يؤكل رطبا ويابسا وبلحا ويانعا وهو غذاء ودواء وقوت وحلوى وشراب وفاكهة وجذوعها للبناء والآلات والاواني ويتخذ من خوصها الحصر والمكاتل والاواني والمراوح وغير ذلك ومن ليفها الحبال والحشايا وغيرها ثم آخر شيء نواها علف للابل ويدخل في الادوية والاكتحال ثم جمال نباتها وحسن هيأتها وبهجة منظرها وحسن نضد ثمرها وصنعه وبهجته ومسرته للنفوس عند رؤيته فرؤيتها مذكرة لفاطرها وخالقها وبديع صنعته وكمال قدرته وتمام حكمته ولا شيء اشبه بها من الرجل المؤمن اذ هو خير كله ونفع ظاهر وباطن وهي الشجرة التي حن جذعها الى رسول الله صلى الله عليه وسلم لما فارقه شوقا الى قربه وسماع كلامه وهي التي نزلت تحتها مريم لما ولدت عيسى وقد ورد في حديث في اسناده نظر اكرموا عمتكم النخلة فانها خلقت من الطين الذي خلق منه آدم وقد اختلف الناس في تفضيلها على الحبلة وبالعكس على قولين وقد قرن الله بينهما في كتابه في غير موضع وما اقرب احدهما من صاحبه وان كان كل واحد منهما في محل سلطانه ومنبته والارض التي توافقه افضل وانفع **نرجس** فيه حديث لا يصح عليكم بشم النرجس فان في القلب حبة الجنون والجذام والبرص لا يقطعها الا شم النرجس وهو حار يابس

في الثانية واصله يدمل القروح الغائرة الى العصب وله قوة غسالة جالية جابذة واذا طبخ وشرب ماؤه او اكل مسلوقا هيج القيء
وجذب الرطوبة من قعر المعدة واذا طبخ مع الكرسنة والعسل نقى اوساخ القروح وفجر الدبيلات العسرة النضج وزهره معتدل
الحرارة لطيف ينفع الزكام البارد وفيه تحليل قوي ويفتح سدد الدماغ والمنخرين وينفع من الصداع الرطب والسوداوي ويصدع
الرؤس الحارة والمحرق منه اذا شق قضيبه صليبا وغرس صار مضاعفا ومن ادمن شمه في الشتاء امن من البرسام في
الصيف وينفع من اوجاع الرأس الكائنة من البلغم والمرة السوداء وفيه من العطرية ما يقوي القلب والدماغ وينفع من كثير
من امراضها وقال صاحب التيسير شمه يذهب بصرع الصبيان **نورة** روى ابن ماجة من حديث ام سلمة رضي الله عنها
ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا اطلى بدأ بعورته فطلاها بالنورة وسائر جسده وقد ورد فيها عدة احاديث هذا امثلها وقد
قيل ان اول من دخل الحمام وصنعت له النورة سليمان بن داود واصلها كلس جزآن وزرنيخ جزء يخلطان بالماء ويتركان في
الشمس او الحمام بقدر ما تنضج وتشتد زرقته ثم يطلى به ويجلس ساعة ريثما يعمل ولا يمس بماء ثم يغسل ويطلى مكانها بالحناء
لاذهاب ناريتها **نبق** ذكر ابو نعيم في كتاب الطب النبوي مرفوعا ان آدم لما اهبط الى الارض كان اول شيء اكل من ثمارها النبق وقد
ذكر النبي صلى الله عليه وسلم النبق في الحديث المتفق على صحته انه رأى سدرة المنتهى ليلة اسري به واذا نبقها مثل قلال هجر
والنبق من ثمر السدر يعقل الطبيعة وينفع من الاسهال ويدبغ المعدة ويسكن الصفراء ويغذو البدن ويشهي الطعام
ويولد بلغما وينفع الذرب الصفراوي وهو بطيء الهضم وسويقه يقوي الحشاء وهو يصلح الامزجة الصفراوية وتدفع مضرته
بالشهد واختلف فيه هل هو رطب او يابس على قولين والصحيح ان رطبه بارد رطب ويابسه بارد يابس **حرف الهاء** هندباء
ورد فيها ثلاثة احاديث لا تصح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يثبت مثلها بل هي موضوعة احدها كلوا الهندباء ولا تنقضوه
فانه ليس يوم من الايام الا وقطرات من الجنة تقطر عليه الثاني من اكل الهندباء ثم نام عليه لم يحل فيه سم ولا سحر الثالث ما من
ورقة من ورق الهندباء الا وعليها قطرة من الجنة وبعد فهي مستحيلة المزاج منقلبة بانقلاب فصول السنة فهي في الشتاء
باردة رطبة وفي الصيف حارة يابسة وفي الربيع والخريف معتدلة وفي غالب احوالها تميل الى البرودة واليبس وهي قابضة
مبردة جيدة للمعدة واذا طبخت واكلت بخل عقلت البطن وخاصة البري منها فهو اجود للمعدة واشد قبضا وينفع من
ضعفها واذا تضمد بها سكنت الالتهاب العارض في المعدة وتنفع من النقرس ومن اورام العين الحارة واذا تضمد بورقها و
اصولها نفعت من لسع العقرب وهي تقوي المعدة وتفتح السدد العارضة في الكبد وتنفع من اوجاعها حارها وباردها و
تفتح سدد الطحال والعروق والاحشاء وتنقي مجاري الكلى وانفعها للكبد امرها وماؤها المعتصر ينفع من اليرقان السددي ولا
سيما اذا خلط به ماء الرازيانج الرطب واذا دق ورقها ووضع على الاورام الحارة بردها وحللها ويجلو ما في المعدة ويطفئ حرارة
الدم والصفراء واصلح ما اكلت غير مغسولة لانها متى غسلت او نفضت فارقتها قوتها وفيها مع ذلك قوة ترياقية تنفع من جميع السموم
واذا اكتحل بمائها نفع من العشاء ويدخل ورقها في الترياق وينفع من لدغ العقرب ويقاوي اكثر السموم واذا اعتصر ماؤها وصب
عليه الزيت خلص من الادوية القتالة كلها واذا اعتصر اصلها وشرب ماؤه نفع من لسع الافاعي ولسع العقرب ولسع
الزنبور ولبن اصلها يجلو بياض العين **حرف الواو** ورس ذكر الترمذي في جامعه من حديث زيد بن ارقم عن النبي

صلى الله عليه وسلم انه كان ينعت الزيت والورس فی ذات الجنب قال قتادة يلد به ويلد من الجانب الذی يشتكيه وروی ابن ماجة
فی سننه من حديث زيد بن ارقم ايضا قال نعت رسول الله صلى الله عليه وسلم من ذات الجنب ورسا وقسطا وزيتا يلد به
وصح عن ام سلمة رضی الله عنها قالت كانت النفساء تقعد بعد نفاسها اربعين يوما وكانت احدانا تطلی الورس علی وجهها من
الكلف قال ابو حنيفة اللغوی الورس يزرع زرعا وليس ببری ولست اعرفه بغير ارض العرب ولا من ارض العرب بغير بلاد
اليمن وقوته فی الحرارة واليبوسة فی اول الدرجة الثانية واجوده الاحمر اللين القليل النخالة ينفع من الكلف والحكة والبثور
الكائنة فی سطح البدن اذا طلی به وله قوة قابضة صابغة واذا شرب نفع من الوضح ومقدار الشربة منه وزن درهم وهو
فی مزاجه ومنافعه قريب من منافع القسط البحری واذا لطخ به علی البهق والحكة والبثور والسفعة نفع منها والثوب المصبوغ
بالورس يقوی علی الباه **وسمة** هی ورق النيل وهی تسود الشعر وقد تقدم قريبا ذكر الخلاف فی جواز الصبغ بالسواد ومن فعله

حرف الياء

يقطين وهو الدباء والقرع وان كان اليقطين اعم فانه فی اللغة كل شجرة لا تقوم علی ساق كالبطيخ و
القثاء والخيار قال الله تعالی وَأَنْبَتْنَا عَلَيْهِ شَجَرَةً مِّنْ يَقْطِينٍ **فان قيل** ما لا يقوم علی ساق يسمی نجما لا شجرا والشجر ماله
ساق قاله اهل اللغة فكيف قال شجرة من يقطين **فالجواب** ان الشجر اذا اطلق كان ماله ساق يقوم عليه واذا قيد بشیء تقيد
به فالفرق بين المطلق والمقيد فی الاسماء باب مهم عظيم النفع فی الفهم ومراتب اللغة واليقطين المذكور فی القرآن هو نبات
الدباء وثمره يسمی الدباء والقرع وشجرة اليقطين وقد ثبت فی الصحيحين من حديث انس بن مالك ان خياطا دعا رسول
الله صلى الله عليه وسلم لطعام صنعه قال انس رضی الله عنه فذهبت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فقرب اليه خبزا
من شعير ومرقا فيه دباء وقديد قال انس فرأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يتتبع الدباء من حوالی الصحفة فلم ازل
احب الدباء من ذلك اليوم وقال ابو طالوت دخلت علی انس بن مالك رضی الله عنه وهو ياكل القرع ويقول يا لك من شجرة
ما احبك الی لحب رسول الله صلى الله عليه وسلم اياك وفی الغيلانيات من حديث هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة رضی
الله عنها قالت قال لی رسول الله صلى الله عليه وسلم يا عائشة اذا طبختم قدرا فاكثروا فيها من الدباء فانها تشد قلب الحزين
اليقطين بارد رطب يغذو غذاء يسيرا وهو سريع الانحدار وان لم يفسد قبل الهضم تولد منه خلط محمود ومن
خاصيته انه يتولد منه خلط محمود مجانس لما يصحبه فان اكل بالخردل تولد منه خلط حريف وبالملح خلط مالح ومع القابض
قابض وان طبخ بالسفرجل غذا البدن غذاء جيدا وهو لطيف مائی يغذو غذاء رطبا بلغميا وينفع المحرورين ولا يلائم
المبرودين ومن الغالب عليهم البلغم وماؤه يقطع العطش ويذهب الصداع الحار اذا شرب او غسل به الراس وهو
ملين للبطن كيف استعمل ولا يتداوی المحرورون بمثله ولا اعجل منه نفعا ومن منافعه انه اذا لطخ بعجين وشوی
فی الفرن او التنور واستخرج ماؤه وشرب ببعض الاشربة اللطيفة سكن حرارة الحمی الملتهبة وقطع العطش وغذا
غذاء حسنا واذا شرب بترنجبين وسفرجل مربی اسهل صفراء محضة واذا طبخ القرع وشرب ماؤه بشیء من عسل
وشیء من نطرون احدر بلغما ومرة معا واذا دق وعمل منه ضماد علی اليافوخ نفع من الاورام الحارة فی الدماغ واذا عصرت
جرادته وخلط ماؤها بدهن الورد وقطر منها فی الاذن نفعت من الاورام الحارة وجرادته نافعة من اورام العين الحارة

ومن النقرس الحار وهو شديد النفع لاصحاب الامزجة الحارة والمحمومين ومتى صادف في المعدة خلطا رديا استحال الى طبيعته وفسد وولد في البدن خلطا رديا ودفع مضرته بالخل والمرة وبالجملة فهو من الطف الاغذية واسرعها انفعالا ويذكر عن انس رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يكثر من اكله **فصل** وقد رأيت ان اختم الكلام في هذا الباب بفصل مختصر عظيم النفع في المحاذر والوصايا الكلية النافعة ليتم منفعة الكتاب في رأيت لابن ماسويه فصلا في كتاب المحاذير نقلته بلفظه **قال** من اكل البصل اربعين يوما وكلف فلا يلومن الا نفسه ومن افتصد فاكل مالحا فاصابه بهق او جرب فلا يلومن الا نفسه ومن جمع في معدته البيض والسمك فاصابه فالج او لقوة فلا يلومن الا نفسه ومن دخل الحمام وهو ممتلئ فاصابه فالج فلا يلومن الا نفسه ومن جمع في معدته اللبن والسمك فاصابه جذام او برص او نقرس فلا يلومن الا نفسه ومن جمع في معدته اللبن والنبيذ فاصابه برص او نقرس فلا يلومن الا نفسه ومن احتلم فلم يغتسل حتى وطئ اهله فولدت مجنونا او مخبلا فلا يلومن الا نفسه ومن اكل بيضا مصلوقا باردا او امتلأ منه فاصابه ربو فلا يلومن الا نفسه ومن جامع فلم يصبر حتى يفرغ فاصابه حصاة فلا يلومن الا نفسه ومن نظر في المرآة ليلا فاصابه لقوة او اصابه داء فلا يلومن الا نفسه **فصل** وقال ابن بختيشوع احذر ان تجمع بين البيض والسمك فانهما يورثان القولنج والبواسير ووجع الاضراس وادامة اكل البيض يولد الكلف في الوجه واكل الملوحة والسمك المالح والافتصاد بعد الحمام يولد البهق والجرب ادامة اكل كلى الغنم يعقر المثانة الاغتسال بالماء البارد بعد اكل السمك الطري يولد الفالج وطئ المرأة الحائض يولد الجذام الجماع من غير ان يهريق الماء عقيبه يولد الحصاة طول المكث في المخرج يولد الداء الدوي قال بقراط الاقلال من الضار خير من الاكثار من النافع وقال استديموا الصحة بترك التكاسل عن التعب وبترك الامتلاء من الطعام والشراب وقال بعض الحكماء من اراد الصحة فليجود الغذاء وليأكل على نقاء وليشرب على ظمأ وليقلل من شرب الماء ويتمدد بعد الغداء ويتمشى بعد العشاء ولا ينام حتى يعرض نفسه على الخلاء وليحذر دخول الحمام عقيب الامتلاء ومرة في الصيف خير من عشر في الشتاء واكل القديد اليابس بالليل معين على الفناء ومجامعة العجائز تهرم اعمار الاحياء وتسقم ابدان الاصحاء ويروى هذا عن علي كرم الله وجهه ولا يصح عنه وانما بعضه من كلام الحارث بن كلدة طبيب العرب وكلام غيره وقال الحارث من سره البقاء ولا بقاء فليباكر الغداء وليعجل العشاء وليخفف الرداء وليقل غشيان النساء وقال الحارث اربعة اشياء تهدم البدن الجماع على البطنة ودخول الحمام على الامتلاء واكل القديد وجماع العجوز ولما احتضر الحارث اجتمع اليه الناس فقالوا امرنا بامر ننتهي اليه من بعدك فقال لا تتزوجوا من النساء الا شابة ولا تاكلوا من الفاكهة الا في اوان نضجها ولا يتعالجن احدكم ما احتمل بدنه الداء وعليكم بتنظيف المعدة في كل شهر فانها مذيبة للبلغم مهلكة للمرة منبتة للحم واذا تغذى احدكم فلينم على اثر غذائه ساعة واذا تعشى فليمش اربعين خطوة وقال بعض الملوك لطبيبه لعلك لا تبقى لي فصف لي صفة آخذها عنك فقال لا تنكح الا شابة ولا تاكل اللحم الا فتيا ولا تشرب الدواء الا من علة ولا تاكل الفاكهة الا في نضجها واجد مضغ الطعام واذا اكلت نهارا فلا باس ان تنام واذا اكلت ليلا فلا تنم حتى تمشي ولو خمسين خطوة ولا تاكلن حتى تجوع ولا تتكارهن على الجماع ولا تحبس البول وخذ من الحمام قبل ان ياخذ منك ولا تاكلن طعاما وفي معدتك طعام واياك ان تاكل ما تعجز اسنانك عن مضغه فتعجز معدتك

عن هضمه وعليك فی كل اسبوع بقيئة تنقی جسمك ونعم الكنز الدم فی جسدك فلا تخرجه الا عند الحاجة اليه وعليك بدخول الحمام فانه يخرج من الاطباق ما لا يصل الادوية الی اخراجه وقال الشافعی رحمة الله تعالی اربعة تقوی البدن اكل اللحم وشم الطيب وكثرة الغسل من غير جماع ولبس الكتان واربعة توهن البدن كثرة الجماع وكثرة الهم وكثرة شرب الماء علی الريق وكثرة اكل الحامض واربعة تقوی البصر الجلوس تجاه الكعبة والكحل عند النوم والنظر الی الخضرة وتنظيف المجلس واربعة توهن البصر النظر الی القذر والی المصلوب والی فرج المرأة والقعود مستدبر القبلة واربعة تزيد فی الجماع اكل العصافير والاطريفل والفستق والخروب واربعة تزيد فی العقل ترك الفضول من الكلام والسواك ومجالسة الصالحين ومجالسة العلماء وقال افلاطون خمس يذبن البدن وربما قتلن قصر ذات اليد وفراق الاحبة وتجرع المغائظ ورد النصح وضحك ذوی الجهل بالعقلاء وقال طبيب المأمون عليك بخصال من حفظها فهو جدير ان لا يعتل الا علة الموت لا تاكل طعاما وفی معدتك طعام واياك ان تاكل طعاما يتعب اضراسك فی مضغه فتعجز معدتك عن هضمه واياك وكثرة الجماع فانه يقتبس نور الحيوة واياك ومجامعة العجوز فانه يورث موت الفجاءة واياك والفصد الا عند الحاجة اليه وعليك بالقیء فی الصيف ومن جوامع كلمات ابقراط قوله كل كثير فهو معاد للطبيعة وقيل لجالينوس ما لك لا تمرض فقال لانی لم اجمع بين طعامين رديين ولم ادخل طعاما علی طعام ولم احبس فی المعدة طعاما تاذيت منه

فصل واربعة اشياء تمرض الجسم الكلام الكثير والنوم الكثير والاكل الكثير والجماع الكثير فالكلام الكثير يقلل مخ الدماغ ويضعفه ويعجل الشيب والنوم الكثير يصفر الوجه ويعمی القلب ويهيج العين ويكسل عن العمل ويولد الرطوبات فی البدن والاكل الكثير يفسد فم المعدة ويضعف الجسم ويولد الرياح الغليظة والادواء العسرة والجماع الكثير يهد البدن ويضعف القوی ويجفف رطوبات البدن ويرخی العصب ويورث السدد ويعم ضرره جميع البدن ويخص الدماغ لكثرة ما يتحلل به من الروح النفسانی واضعافه اكثر من اضعاف جميع المستفرغات ويستفرغ من جوهر الروح شيئا كثيرا وانفع ما يكون اذا صادف شهوة صادقة من صورة جميلة حديثة السن حلالا مع سن الشبوبية وحرارة المزاج ورطوبته وبعد العهد به وخلاء القلب من الشواغل النفسانية ولم يفرط فيه ولم يقارنه ما ينبغی تركه معه من امتلاء مفرط او خواء او استفراغ او رياضة تامة او حر مفرط او برد مفرط فاذا راعی فيه هذه الامور العشرة انتفع به جدا وايها فقد حصل له من الضرر بحسبه وان فقدت كلها او اكثرها فهو الهلاك المعجل

فصل والحمية المفرطة فی الصحة كالتخليط فی المرض والحمية المعتدلة نافعة وقال جالينوس لاصحابه اجتنبوا ثلثا وعليكم باربع ولا حاجة لكم الی طبيب اجتنبوا الغبار والدخان والنتن وعليكم بالدسم والطيب والحلوی والحمام ولا تاكلوا فوق شبعكم ولا تتخللوا بالباذروج والريحان ولا تاكلوا الجوز عند المساء ولا ينام من به زكمة علی قفاه ولا ياكل من به غم حامضا ولا يسرع المشی من افتصد فانه يكون مخاطرة الموت ولا يتقيأ من تولمه عينه ولا تاكلوا فی الصيف لحما كثيرا ولا ينم صاحب الحمی الباردة فی الشمس ولا تقربوا الباذنجان العتيق المبزر ومن شرب كل يوم فی الشتاء قدحا من ماء حار امن من الاعلال ومن دلك جسمه فی الحمام بقشور الرمان امن من الجرب والحكة ومن اكل خمس سوسنات مع قليل مصطكی رومی وعود خام ومسك بقی طول عمره لا يضعف معدته ولا تفسد ومن اكل بزر البطيخ مع السكر نظف الحصا من معدته وزالت عنه حرقة البول

فصل اربعة تهدم البدن الهم والحزن والجوع والسهر

وأربعة تفرح النظر النظر إلى الخضرة وإلى الماء الجاري والمحبوب والثمار وأربعة تظلم البصر المشي حافيا والتصبح والمسا بوجه البغيض
والثقيل والعدو وكثرة البكاء وكثرة النظر في الخط الدقيق وأربعة تقوي الجسم لبس الثوب الناعم ودخول الحمام المعتدل وأكل
الطعام الحلو والدسم وشم الروائح الطيبة وأربعة تيبس الوجه وتذهب ماءه وبهجته وطلاقته الكذب والوقاحة و
كثرة السوال عن غير العلم وكثرة الفجور وأربعة تزيد في ماء الوجه وبهجته المروة والوفاء والكرم والتقوى وأربعة تجلب البغضاء
والمقت الكبر والحسد والكذب والنميمة وأربعة تجلب الرزق قيام الليل وكثرة الاستغفار بالاسحار وتعاهد الصدقة والذكر
اول النهار وآخره وأربعة تمنع الرزق نوم الصبيحة وقلة الصلوة والكسل والخيانة وأربعة تضر بالفهم والذهن ادمان
أكل الحامض والفواكه والنوم على القفا والهم والغم وأربعة تزيد في الفهم فراغ القلب وقلة التملي من الطعام والشراب وحسن
تدبير الغذاء بالاشياء الحلوة والدسمة واخراج الفضلات المثقلة للبدن ومما يضر بالعقل ادمان اكل البصل والباقلا
والزيتون والباذنجان وكثرة الجماع والوحدة والافكار والسكر وكثرة الضحك والغم قال بعض اهل النظر قطعت في ثلث مجالس
فلم اجد لذلك علة الا اني اكثرت من اكل الباذنجان في احد تلك الايام ومن الزيتون في الآخر ومن الباقلا في الثالث

فصل

قد اتينا على جملة نافعة من اجزاء الطب العلمي لعل الناظر فيها لا يظفر بكثير منها الا في هذا الكتاب واريناك قرب ما بينها وبين الشريعة
وان الطب النبوي نسبة طب الطبائعيين اليه اقل من نسبة طب العجائز الى طبهم والامر فوق ما ذكرناه واعظم مما وصفناه
بكثير ولكن فيما ذكرناه تنبيه باليسير على ما وراءه ومن لم يرزقه الله بصيرة على التفصيل فليعلم ما بين القوة المؤيدة
بالوحي من عند الله والعلوم التي رزقها الله الانبياء والعقول والبصائر التي منحهم الله اياها وبين ما عند غيرهم ولعل قائلا
ان يقول ما لهدي الرسول صلى الله عليه وسلم وما لهذا الباب وذكر قوى الادوية وقوانين العلاج وتدبير امر الصحة وهذا من تقصير
هذا القائل في فهم ما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم فان هذا واضعافه واضعاف اضعافه من فهم بعض ما جاء به وارشاده
اليه ودلالته عليه وحسن الفهم عن الله ورسوله منّ يمن الله به على من يشاء من عباده فقد اوجدناك اصول الطب الثلثة
في القرآن وكيف تنكر ان تكون شريعة المبعوث بصلاح الدنيا والآخرة مشتملة على صلاح الابدان كاشتمالها على صلاح
القلوب وانها مرشدة الى حفظ صحتها ودفع آفاتها بطرق كلية قد وكل تفصيلها الى العقل الصحيح والفطرة السليمة بطريق
القياس والتنبيه والايماء كما هو في كثير من مسائل فروع الفقه ولا تكن ممن اذا جهل شيئا عاداه ولو رزق العبد تضلعا
من كتاب الله وسنة رسوله وفهما تاما في النصوص ولوازمها لاستغنى بذلك عن كل كلام سواه ولاستنبط جميع العلوم
الصحيحة منه فمدار العلوم كلها على معرفة الله وامره وخلقه وذلك مسلم الى الرسل صلوات الله عليهم وسلامه فهم اعلم الخلق بالله وامره وخلقه وحكمته في خلقه
وامره وطب اتباعهم اصح وانفع من طب غيرهم وطب اتباع خاتمهم وسيدهم وامامهم محمد بن عبد الله صلوات الله وسلامه عليه
وعليهم اكمل الطب واصحه وانفعه ولا يعرف هذا الا من عرف طب الناس سواهم وطبهم ثم وازن بينهما فحينئذ يظهر له التفاوت
وهم اصح الامم عقولا وفطرا واعظمهم علما واقربهم في كل شيء الى الحق لانهم خيرة الله من الامم كما ان رسولهم خيرته من الرسل والعلم الذي
وهبهم اياه والحلم والحكمة امر لا يدانيهم فيه غيرهم وقد روى الامام احمد في مسنده من حديث بهز بن حكيم عن ابيه عن جده
رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انتم توفون سبعين امة انتم خيرها واكرمها على الله فظهر اثر كرامتها على الله سبحانه

في علومهم وعقولهم وأحلامهم وفطرهم وهم الذين عرضت عليهم علوم الأمم قبلهم وعقولهم وأعمالهم ودرجاتهم فازدادوا بذلك علماً وحلماً وعقولاً إلى ما أفاض الله سبحانه عليهم من علمه وحلمه ولذلك كانت الطبيعة الدموية لهم والصفراوية لليهود والبلغمية للنصارى ولذلك غلب على النصارى البلادة وقلة الفهم والفطنة وغلب على اليهود الحزن والهم والغم والصغار وغلب على المسلمين العقل والشجاعة والفهم والنجدة والفرح والسرور وهذه أسرار وحقائق إنما يعرف مقدارها من حسن فهمه ولطف ذهنه وغزر علمه وعرف ما عند الناس وبالله التوفيق

فصل في هديه صلى الله عليه وسلم في أقضيته وأحكامه وليس الغرض من ذلك ذكر التشريع العام وإن كانت أقضيته الخاصة تشريعاً عاماً وإنما الغرض ذكر هديه في الأحكام الجزئية التي فصل بها بين الخصوم وكيف كان هديه في الحكم بين الناس ونذكر مع ذلك قضايا من أحكامه الكلية

فصل ثبت عنه صلى الله عليه وسلم من حديث بهز بن حكيم عن أبيه عن جده أنه حبس في تهمة قال أحمد وعلي بن المديني هذا الإسناد صحيح وذكر ابن زياد عنه صلى الله عليه وسلم في أحكامه أنه صلى الله عليه وسلم سجن رجلاً أعتق شركاً له في عبد فوجب عليه استتمام عتقه حتى باع غنيمة له

فصل في حكمه فيمن قتل عبده روى الأوزاعي عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رجلاً قتل عبده متعمداً فجلده النبي صلى الله عليه وسلم مائة جلدة ونفاه سنة وأمره أن يعتق رقبة ولم يقده به وروى الإمام أحمد من حديث الحسن عن سمرة رضي الله عنه عنه صلى الله عليه وسلم من قتل عبده قتلناه فإن هذا كان محفوظاً وقد سمعه منه الحسن كان قتله تعزيراً إلى الإمام بحسب ما يراه من المصلحة وأمر رجلاً بملازمة غريمه كما ذكر أبو داود عن النضر بن شميل عن الهرماس بن حبيب عن أبيه عن جده رضي الله عنه قال أتيت النبي صلى الله عليه وسلم بغريم لي فقال لي الزمه ثم قال لي يا أخا بني تميم ما تريد أن تفعل بأسيرك وروى أبو عبيد رضي الله عنه أنه صلى الله عليه وسلم أمر بقتل القاتل وصبر الصابر قال أبو عبيد أي يحبسه للموت حتى يموت وذكر عبد الرزاق في مصنفه عن علي كرم الله وجهه يحبس الممسك في السجن حتى يموت

فصل في حكمه في المحاربين حكم بقطع أيديهم وأرجلهم وسمل أعينهم كما سملوا أعين الراعي وتركهم حتى ماتوا جوعاً وعطشاً كما فعلوا بالراعي

فصل في حكمه بين القاتل وولي المقتول ثبت في صحيح مسلم عنه أن رجلاً ادعى على آخر أنه قتل أخاه فاعترف فقال دونك صاحبك فلما ولى قال إن قتله فهو مثله فرجع فقال إنما أخذته بأمرك فقال صلى الله عليه وسلم أما تريد أن يبوء بإثمك وإثم صاحبك فقال بلى فخلى سبيله وفي قوله فهو مثله قولان **أحدهما** أن القاتل إذا أقيد منه سقط ما عليه فصار هو والمستقيد بمنزلة واحدة وهو لم يقل إنه بمنزلته قبل القتل وإنما قال إن قتله فهو مثله وهذا يقتضي المماثلة بعد قتله فلا إشكال في الحديث وإنما فيه التعريض والحث بترك القود والعفو **والثاني** أنه إن كان لم يرد قتل أخيه فقتله به فهو متعد مثله إذ كان القاتل متعدياً بالجناية والمقتص متعد بقتل من لم يتعمد القتل ويدل على هذا التأويل ما روى الإمام أحمد في مسنده من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال قتل رجل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فرفع إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فدفعه إلى ولي المقتول فقال القاتل يا رسول الله ما أردت قتله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم للولي أما إنه إذا كان صادقاً ثم قتلته دخلت النار فخلى سبيله وفي كتاب ابن حبيب في هذا الحديث زيادة وهي قال النبي صلى الله عليه وسلم عمد يد وخطأ قلب

فصل في حكمه بالقود على من قتل جارية وأنه يفعل به كما فعل ثبت في الصحيحين أن يهودياً رض رأس جارية بين حجرين على أوضاح لها أي حلي فأخذ فاعترف فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يرض

رأسه بين حجرين وفي هذا الحديث دليل على قتل الرجل بالمرأة وعلى ان الجاني يفعل به كما فعل وان القتل غيلة لا يشترط فيه اذن الولي فان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يدفعه الى اوليائها ولم يقل ان شئتم فاقتلوه وان شئتم فاعفوا عنه بل قتله حتما هذا مذهب مالك واختيار شيخ الاسلام ابن تيمية ومن قال انه فعل ذلك لنقض العهد لم يصح فان ناقض العهد لا يرضخ رأسه بالحجارة بل يقتل بالسيف **فصل** في حكمه صلى الله عليه وسلم فيمن ضرب امرأة حاملا فطرحها في الصحيحين ان امرأتين من هذيل رمت احداهما الاخرى بحجر فقتلتها وما في بطنها فقضى فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم بغرة عبد او وليدة في الجنين وجعل دية المقتولة على عصبة القاتلة هكذا في الصحيحين وفي النسائي فقضى في حملها بغرة وان يقتل بها وكذلك قال غيره ايضا انه قتلها مكانها والصحيح انه لم يقتلها لما تقدم وقد روى البخاري في صحيحه عن ابي هريرة رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في جنين امرأة من بني لحيان بغرة عبد او وليدة ثم ان المرأة التي قضى عليها بالغرة توفيت فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان ميراثها لبنيها وزوجها وان العقل على عصبتها وفي هذا الحكم ان شبه العمد لا يوجب القود وان العاقلة تحمل الغرة تبعا للدية وان العاقلة هم العصبة وان زوج القاتلة لا يدخل معهم وان اولادها ايضا ليسوا من العاقلة **فصل** في حكمه صلى الله عليه وسلم بالقسامة فيمن لم يعرف قاتله ثبت في الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم حكم بها بين الانصار واليهود وقال لحويصة ومحيصة وعبد الرحمن اتحلفون وتستحقون دم صاحبكم وقال البخاري وتستحقون قاتلكم او صاحبكم فقالوا امر لم نشهده ولم نره فقال فتبرئكم يهود بايمان خمسين فقالوا كيف نقبل ايمان قوم كفار فوداه رسول الله صلى الله عليه وسلم من عنده وفي لفظ يقسم خمسون منكم على رجل منهم فيدفع برمته اليه واختلف لفظ الاحاديث الصحيحة في محل الدية ففي بعضها انه صلى الله عليه وسلم وداه من عنده وفي بعضها وداه من ابل الصدقة وفي سنن ابي داؤد انه صلى الله عليه وسلم القى ديته على اليهود لانه وجد بينهم وفي مصنف عبد الرزاق انه صلى الله عليه وسلم بدأ بيهود فابوا ان يحلفوا فرد القسامة على الانصار فابوا ان يحلفوا فجعلوا عقله على يهود وفي سنن النسائي فجعل عقله على اليهود واعانهم ببعضها وقد تضمنت هذه الحكومة امورا منها الحكم بالقسامة وانها من دين الله وشرعه ومنها القتل بها لقوله فيدفع برمته اليه وقوله في لفظ آخر وتستحقون دم صاحبكم فظاهر القرآن والسنة القتل بايمان الزوج وايمان الاولياء في القسامة وهو مذهب اهل المدينة واما اهل العراق فلا يقتلون في واحد منهما واحمد يقتل في القسامة دون اللعان والشافعي رحمه الله عكسه ومنها انه يبدأ بايمان المدعين في القسامة بخلاف غيرها من الدعاوى ومنها ان اهل الذمة اذا منعوا حقا عليهم انتقض عهدهم لقوله صلى الله عليه وسلم اما ان تدوه واما ان تاذنوا بحرب ومنها ان المدعى عليه اذا بعد عن مجلس الحاكم كتب اليه ولم يشخصه ومنها جواز العمل والحكم بكتاب القاضي وان لم يشهد عليه ومنها القضاء على الغائب ومنها انه لا يكتفى في القسامة باقل من خمسين اذا وجدوا ومنها الحكم على اهل الذمة بحكم الاسلام وان لم يتحاكموا الينا اذا كان الحكم بينهم وبين المسلمين ومنها وهو الذي اشكل على كثير من الناس اعطاؤه الدية من اهل الصدقة وقد ظن بعض ان ذلك من سهم الغارمين وهذا لا يصح فان غارم اهل الذمة لا يعطى من الزكوة وظن بعضهم ان ذلك مما فضل من الصدقة عن اهلها فللامام ان يصرفه في المصالح وهذا اقرب من الاول واقرب منه انه صلى الله عليه وسلم وداه من عنده واقترض الدية من اهل الصدقة ويدل عليه فوداه من عنده واقرب من هذا كله انه يقال لما تحملها النبي صلى الله عليه وسلم لاصلاح ذات البين بين الطائفتين كان حكمها حكم القضاء عن الغارم لما

غرمه لاصلاح ذات البين ولعل هذا مراد من قال انه قضاها من سهم الغارمين وهو صلى الله عليه وسلم لم يأخذ منها لنفسه شيئاً فان الصدقة لا تحل له ولكن جرى عطاء الدية منها مجرى اعطائها من الغرم لاصلاح ذات البين والله اعلم فان قيل فكيف تصنعون بقوله فجعل عقله على اليهود فيقال هذا مجمل لم يحفظ راويه كيفية جعله عليهم فانه صلى الله عليه وسلم لما كتب اليهم ان يدوا القتيل او يأذنوا بحرب كان هذا كالالزام لهم بالدية ولكن الذى حفظ انهم انكروا ان يكونوا قتلوا وحلفوا على ذلك وان رسول الله صلى الله عليه وسلم وداه من عنده حفظوا زيادة على ذلك فهم اولى بالتقديم فان قيل فكيف تصنعون برواية النسائى انه قسمها على اليهود واعانهم ببعضها قيل هذا ليس بمحفوظ قطعاً فان الدية لا تلزم المدعى عليهم بمجرد دعوى اولياء القتيل بل لا بد من اقرار او بينة او ايمان المدعين ولم يوجد هنا شئ من ذلك وقد عرض النبى صلى الله عليه وسلم ايمان القسامة على المدعين فابوا ان يحلفوا فكيف يلزم اليهود بالدية بمجرد الدعوى **فصل** فى حكمه صلى الله عليه وسلم فى اربعة سقطوا فى بئر فتعلق بعضهم ببعض فهلكوا ذكر الامام احمد والبزار وغيرهما ان قوماً احتفروا بئرا باليمن فسقط فيها الاسد فسقط فيها رجل فتعلق باخر والثانى بالثالث والثالث بالرابع فسقطوا جميعاً فماتوا فارتفع اولياءهم الى على بن ابى طالب رضى الله عنه فقال اجمعوا من حفر البئر من الناس وقضى للاول بربع الدية لانه هلك فوقه ثلثة والثانى بثلثها لانه هلك فوقه اثنان والثالث بنصفها لانه هلك فوقه واحد والرابع بالدية تامة فاتوا رسول الله صلى الله عليه وسلم العام القابل فقصوا عليه القصة فقال هو ما قضى بينكم هكذا سياق البزار وسياق احمد نحوه وقال انهم ابوا ان يتراضوا بقضاء على كرم الله وجهه فاتوا رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو عند مقام ابراهيم عليه السلام فقصوا عليه القصة فاجازه رسول الله صلى الله عليه وسلم وجعل الدية على قبائل الذين ازدحموا **فصل** فى حكمه صلى الله عليه وسلم فيمن تزوج امرأة ابيه روى الامام احمد والنسائى وغيرهما عن البراء رضى الله عنه قال لقيت خالى ابا بردة ومعه الراية فقال ارسلنى رسول الله صلى الله عليه وسلم الى رجل تزوج امرأة ابيه ان اقتله واخذ ماله وذكر ابن ابى خيثمة فى تاريخه من حديث معاوية بن قرة عن ابيه عن جده رضى الله عنهم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم بعثه الى رجل عرس بامرأة ابيه فضرب عنقه وخمس ماله قال يحيى بن معين هذا حديث صحيح وفى سنن ابن ماجة من حديث ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من وقع على ذات محرم فاقتلوه وذكر الجوزجانى انه رفع الى الحجاج رجل اغتصب اخته على نفسها فقال احبسوه وسلوا من ههنا من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فسألوا عبد الله بن مطرف رضى الله عنه فقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من تخطأ حرم المومنين خطوا وسطه بالسيف وقد نص احمد فى رواية اسمعيل بن سعيد فى رجل تزوج امرأة ابيه او بذات محرم فقال يقتل ويدخل ماله فى بيت المال وهذا القول هو الصحيح وهو مقتضى حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال الشافعى ومالك وابو حنيفة حده حد الزانى ثم قال ابو حنيفة ان وطيها بعقد عزر فلا حد عليه وحكم رسول الله صلى الله عليه وسلم وقضاؤه احق واولى **فصل** فى حكمه صلى الله عليه وسلم بقتل من اتهم بام ولده فلما ظهرت براءته امسك عنه روى ابن ابى خيثمة وابن السكن وغيرهما من حديث ثابت عن انس رضى الله عنه ان ابن عم مارية كان يتهم بها فقال النبى صلى الله عليه وسلم لعلى بن ابى طالب رضى الله عنه اذهب فان وجدته عند مارية فاضرب عنقه فاتاه على فاذا هو فى ركية يتبرد فيها فقال له على اخرج فناوله يده فاخرجه فاذا هو مجبوب ليس له ذكر فكف عنه على كرم الله وجهه ثم اتى النبى صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله انه مجبوب ما له ذكر وفى لفظ اخر انه وجده فى نخلة يجمع تمرا وهو

ملفوف بخرقة فلما رأى السيف ارتعد وسقطت الخرقة فاذا هو مجبوب لا ذكر له وقد اشكل هذا القضاء على كثير من الناس فطعن بعضهم في الحديث ولكن ليس في اسناده من يتعلق عليه وتاوله بعضهم على انه صلى الله عليه وسلم لم يرد حقيقة القتل انما اراد تخويفه ليزدجر عن مجيئه اليها قال وهذا كما قال سليمان للمرأتين اللتين اختصمتا اليه في الولد علي بالسكين حتى اشق الولد بينهما ولم يرد ان يفعل ذلك بل قصد استعلام الامر من هذا القول ولذلك كان من تراجم الائمة على ذلك **باب الحاكم يوهم غير الحق** ليتوسل به الى معرفة الحق فاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يعرف الصحابة براءته وبراءة مارية وعلم انه اذا عاين السيف كشف عن حقيقة حاله فجاء الامر كما قدره رسول الله صلى الله عليه وسلم واحسن من هذا ان يقال ان النبي صلى الله عليه وسلم امر عليا رضي الله عنه بقتله تعزيرا لاقدامه وجرأته على خلوته بام ولده فلما تبين لعلي حقيقة الحال وانه بري من الريبة كف عن قتله واستغنى عن القتل بتبين الحال والتعزير بالقتل ليس بلازم كالحد بل هو تابع للمصلحة دائر معها وجودا وعدما

فصل في قضائه صلى الله عليه وسلم في القتيل يوجد بين قريتين روى الامام احمد وابن ابي شيبة من حديث ابي سعيد الخدري رضي الله عنه قال وجد قتيل بين قريتين فامر النبي صلى الله عليه وسلم فذرع ما بينهما فوجد الى احدهما اقرب فكاني انظر الى شبر رسول الله صلى الله عليه وسلم فالقاه الى اقربهما وفي مصنف عبد الرزاق قال عمر بن عبد العزيز قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما بلغنا في القتيل يوجد بين ظهراني ديار قوم ان الايمان على المدعى عليهم فان نكلوا حلف المدعون واستحقوا فان نكل الفريقان كانت الدية نصفها على المدعى عليهم وبطل النصف اذا لم يحلفوا وقد نص الامام احمد في رواية المروزي على القول بمثل رواية ابي سعيد فقال قلت لابي عبد الله القوم اذا اعطوا الشيء فتبينوا انه ظلم فيه قوم فقال ترد عليهم ان عرف القوم قلت فان لم يعرفوا قال يفرق في ذلك الموضع فقلت فايش الحجة في ان يفرق على مساكين ذلك الموضع فقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه جعل الدية على اهل المكان يعني القرية التي وجد فيها القتيل فاراه قال كما ان عليهم الدية هكذا يفرق فيهم يعني اذا ظلم قوم منهم ولم يعرفوا فهذا عمر بن الخطاب رضي الله عنه قد قضى بموجب هذا الحديث وجعل الدية على اهل المكان الذي وجد فيه القتيل واحتج به احمد وجعل هذا اصلا في تفريق المال الذي ظلم فيه اهل ذلك المكان عليهم اذا لم يعرفوا باعيانهم واما الاثر الآخر فمرسل لا يقوم بمثله حجة ولو صح تعين القول بمثله لم يجز مخالفته ولا يخالف باب الدعاوى ولا باب القسامة فانه ليس فيهم لوث ظاهر يوجب تقديم المدعين فتقدم المدعى عليهم في اليمين فاذا نكلوا قوي جانب المدعي من وجهين احدهما وجود القتيل بين ظهرانيهم والثاني نكولهم عن براءة ساحتهم باليمين وهذا يقوم مقام اللوث الظاهر فيحلف المدعون ويستحقون فاذا نكل الفريقان كلاهما اورث ذلك شبهة مركبة من نكول كل واحد منهما فلم ينهض ذلك سببا لايجاب كمال الدية عليهم اذا لم يحلف غرماؤهم ولا اسقاطها عنهم بالكلية حيث لم يحلفوا فجعلت الدية نصفين ووجب نصفها على المدعى عليهم لثبوت الشبهة في حقهم بترك اليمين ولم تجب عليهم بكمالها لان خصومهم لم يحلفوا فلما كان اللوث متركبا من يمين المدعين ونكول المدعى عليهم ولم يتم سقط ما يقابل ايمان المدعين وهو النصف ووجب ما يقابل نكول المدعى عليهم وهو النصف وهذا من احسن الاحكام واعدلها وبالله التوفيق

فصل في قضائه صلى الله عليه وسلم بتاخير القصاص من الجرح حتى يندمل ذكر عبد الرزاق في مصنفه وغيره من حديث عمرو بن شعيب رضي الله عنه قال قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في رجل طعن آخر بقرن في رجله فقال يا رسول الله اقدني فقال حتى يبرأ جرحك فابى الرجل الا ان يستقيد فاقاده النبي صلى الله عليه وسلم فصح المستقاد منه وعرج المستقيد فقال عرجت وبرأ صاحبي

فقال النبي صلى الله عليه وسلم الم آمرك ان لا تستقيد حتى يبرأ جراحك فعصيتني فابعدك الله وبطل عرجك ثم امر رسول الله صلى الله عليه وسلم من كان به جرح بعد الرجل الذي عرج ان لا يستقاد منه حتى يبرأ جراح صاحبه فالجرح على ما بلغ حتى يبرأ فما كان من شلل او عرج فلا قود فيه وهو عقل ومن استقاد جرحا فاصيب المستقاد منه فعقل ما فضل من ديته على جرح صاحبه له **قلت** الحديث في مسند الامام احمد من حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده متصلا ان رجلا طعن رجلا بقرن في ركبته فجاء الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال اقدني فقال حتى تبرأ ثم جاء اليه فقال اقدني فاقاده ثم جاء اليه فقال يا رسول الله عرجت فقال قد نهيتك فعصيتني فابعدك الله وبطل عرجك ثم نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يقتص من جرح حتى يبرأ صاحبه وفي سنن الدارقطني عن جابر رضي الله عنه ان رجلا جرح فاراد ان يستقيد فنهى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يستقاد من الجارح حتى يبرأ المجروح وقد تضمنت هذه الحكومة انه لا يجوز الاقتصاص من الجرح حتى يستقر امره اما باندمال وبسراية مستقرة وان سراية الجناية مضمونة بالقود وجواز القصاص في الضربة بالعصا والقرن ونحوهما ولا ناسخ لهذه الحكومة ولا معارض لها والذي نسخ بها تعجيل القصاص قبل الاندمال لا نفس القصاص فتامله وان المجني عليه اذا بادر واقتص من الجاني ثم سرت الجناية الى عضو من اعضائه او الى نفسه بعد القصاص فالسراية هدر وانه يكتفي بالقصاص وحده دون تعزير الجاني وحبسه قال عطاء الجروح قصاص وليس للامام ان يضربه ويسجنه انما هو القصاص ما كان ربك نسيا ولو شاء لامر بالضرب والسجن وقال مالك يقتص منه بحق الآدمي ويعاقب لجرأته والجمهور يقولون القصاص يغني عن العقوبة الزائدة فهو كالحد اذا اقيم على المحدود لم يجمع معه الى عقوبة اخرى والمعاصي ثلثة انواع نوع عليه حد مقدر فلا يجمع بينه وبين التعزير ونوع لا حد فيه ولا كفارة فهذا يردع فيه بالتعزير ونوع فيه كفارة ولا حد فيه كالوطي في الاحرام والصيام فهل يجمع فيه بين الكفارة والتعزير على قولين للعلماء وهما وجهان لاصحاب احمد والقصاص يجري مجرى الحد فلا يجمع بينه وبين التعزير **فصل** في قضائه صلى الله عليه وسلم بالقصاص في كسر السن في الصحيحين من حديث انس ان ابنة النضر اخت الربيع لطمت جارية فكسرت سنها فاختصموا الى النبي صلى الله عليه وسلم فامر بالقصاص فقالت ام الربيع يا رسول الله ايقتص من فلانة لا والله لا يقتص منها فقال النبي صلى الله عليه وسلم سبحان الله يا ام الربيع كتاب الله القصاص فقالت لا والله لا يقتص منها ابدا فعفى القوم وقبلوا الدية فقال النبي صلى الله عليه وسلم ان من عباد الله من لو اقسم على الله لابره **فصل** في قضائه صلى الله عليه وسلم فيمن عض يد رجل فانتزع يده من فيه فسقطت ثنية العاض باهدارها ثبت في الصحيحين ان رجلا عض يد رجل فنزع يده من فيه فوقعت ثناياه فاختصموا الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يعض احدكم اخاه كما يعض الفحل لا دية لك وقد تضمنت هذه الحكومة ان من خلص نفسه من يد ظالم له فتلفت نفس الظالم او شيء من اطرافه او ماله بذلك فهو هدر غير مضمون **فصل** في قضائه صلى الله عليه وسلم فيمن اطلع في بيت رجل بغير اذنه فخذفه بحصاة او عود ففقأ عينه فلا شيء عليه ثبت في الصحيحين من حديث ابي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لو ان امرأ اطلع عليك بغير اذن فخذفته بحصاة ففقأت عينه لم يكن عليك جناح وفي لفظ فيهما من اطلع في بيت قوم بغير اذنهم ففقأوا عينه فلا دية له ولا قصاص وفيهما ان رجلا اطلع في حجرة من حجر النبي صلى الله عليه وسلم فقام اليه بمشقص وجعل يختله ليطعنه فذهب الى القول بهذه الحكومة والى التي قبلها فقهاء الحديث منهم الامام احمد والشافعي ولم يقل بها ابو حنيفة ومالك **فصل** وقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الحامل اذا قتلت عمدا لا تقتل حتى تضع

ما في بطنها وحتى يكفل ولدها ذكره ابن ماجة في سننه وقضى ان لا يقتل الوالد بالولد ذكره النسائي واحمد وقضى ان المؤمنين يتكافأ دماؤهم ولا يقتل مؤمن بكافر وقضى ان من قتل له قتيل فاهله بين خيرتين اما ان يقتلوا او ياخذوا العقل وقضى ان في دية الاصابع من اليدين والرجلين في كل واحدة عشرا من الابل وقضى في الاسنان في كل سن بخمس من الابل وانها كلها سواء وقضى في العين السادة لمكانها اذا طمست بثلث ديتها وفي اليد الشلاء اذا قطعت بثلث ديتها وفي السن السوداء اذا نزعت بثلث ديتها وقضى في الانف اذا جدع كله بالدية كاملة واذا جدعت ارنبته بنصفها وفي اليد بنصف الدية وقضى في المامومة بثلث الدية وفي الجائفة بثلثها وفي المنقلة بخمسة عشر من الابل وقضى في اللسان بالدية وفي الشفتين بالدية وفي البيضتين بالدية وفي الذكر بالدية وفي الصلب بالدية وفي العينين بالدية وفي احدهما بنصفها وفي الرجل الواحدة بنصف الدية وفي اليد بنصف الدية وقضى ان الرجل يقتل بالمرأة وقضى ان دية الخطأ على العاقلة مائة من الابل واختلفت الرواية عنه في اسنانها ففي السنن الاربعة عنه من حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ثلثون بنت مخاض وثلثون بنت لبون وثلثون حقة وعشر ابن لبون ذكر قال الخطابي ولا اعلم احدا من الفقهاء قال بهذا وفيها ايضا من حديث ابن مسعود انها اخماس عشرون بنت مخاض وعشرون بنت لبون وعشرون ابن مخاض وعشرون حقة وعشرون جذعة وقضى في العمد اذا رضوا بالدية ثلثين حقة وثلثين جذعة واربعين خلفة وما صولحوا عليه فهو لهم فذهب احمد وابو حنيفة الى القول بحديث ابن مسعود رضي الله عنه وجعل الشافعي ومالك بدل ابن مخاض ابن لبون وليس في واحد من الحديثين وفرضها النبي صلى الله عليه وسلم على اهل الابل مائة وعلى اهل البقر مائتي بقرة وعلى اهل الشاء الفي شاة وعلى اهل الحلل مائتي حلة وقال عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده رضي الله عنه انه صلى الله عليه وسلم جعلها ثمان مائة دينار او ثمانية الاف درهم وذكر اهل السنن الاربعة من حديث عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما ان رجلا قتل فجعل النبي صلى الله عليه وسلم ديته اثني عشر الفا وثبت عن عمر انه خطب فقال ان الابل قد غلت ففرضها على اهل الذهب الف دينار وعلى اهل الورق اثنا عشر الفا وعلى اهل البقر مائتي بقرة وعلى اهل الشاء الفي شاة وعلى اهل الحلل مائتي حلة وترك دية اهل الذمة فلم يرفعها فيما رفع من الدية وقد روى اهل السنن الاربعة عنه صلى الله عليه وسلم دية المعاهد نصف دية الحر ولفظ ابن ماجة قضى ان عقل اهل الكتابين نصف عقل المسلمين وهم اليهود والنصارى واختلف الفقهاء في ذلك فقال مالك ديتهم نصف دية المسلمين في الخطأ والعمد وقال الشافعي رحمه الله ثلثها في الخطاء والعمد وقال ابو حنيفة بل كدية المسلم في الخطاء والعمد وقال الامام احمد مثل دية المسلم في العمد وعنه في الخطاء روايتان احدهما نصف الدية وهي ظاهر مذهبه والثاني ثلثها فاخذ مالك بظاهر حديث عمرو بن شعيب واخذ الشافعي بان عمر جعل ديته اربعة الاف وهي ثلث دية المسلم واخذ احمد بحديث عمرو الا انه في العمد ضعف الدية عقوبة لاجل سقوط القصاص وهكذا عنده من سقط عنه القصاص اضعفت عليه الدية عقوبة نص عليه توقيفا واخذ ابو حنيفة بما هو اصله من جريان القصاص بينهما فتتساوى ديتهما وقضى صلى الله عليه وسلم ان عقل المرأة مثل عقل الرجل الى الثلث من ديتها ذكره النسائي فتصير على النصف من ديته وقضى بالدية على العاقلة وبرأ منها الزوج وولد المرأة القاتلة وقضى في المكاتب انه اذا قتل يودى بقدر ما ادى من كتابته دية الحر وما بقي فدية المملوك قلت يعني قيمته وقضى بهذا القضاء علي بن ابي طالب وابراهيم النخعي وذكر رواية عن احمد وقال عمر اذا ادى شطر كتابته كان غريما ولا يرجع رقيقا وبه قضى عبد الملك بن مروان وقال ابن مسعود اذا ادى الثلث وقال عطاء اذا ادى ثلثة ارباع الكتابة فهو غريم والمقصود ان هذا القضاء

النبوي لم تجمع الامة على تركه ولم يعلم نسخه واما حديث المكاتب عبد ما بقي عليه درهم فلا معارضة بينه وبين هذا القضاء فانه في الرق بعد ولا يحصل حريته التامة الا بالاداء **فصل** في قضائه صلى الله عليه وسلم على من اقر بالزناء ثبت في صحيح البخاري ومسلم ان رجلا من اسلم جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم فاعترف بالزناء فاعرض عنه النبي صلى الله عليه وسلم حتى شهد على نفسه اربع مرات فقال له النبي صلى الله عليه وسلم ابك جنون قال لا قال احصنت قال نعم فامر به فرجم في المصلى فلما اذلقته الحجارة فر فادرك فرجم حتى مات فقال له النبي صلى الله عليه وسلم خيرا وصلى عليه وفي لفظ لهما انه قال له احق ما بلغني عنك قال وما بلغك عني قال بلغني انك وقعت بجارية بني فلان فقال نعم فشهد على نفسه اربع شهادات ثم دعاه النبي صلى الله عليه وسلم فقال ابك جنون قال لا قال احصنت قال نعم ثم امر به فرجم وفي لفظ لهما فلما شهد على نفسه اربع شهادات دعاه النبي صلى الله عليه وسلم قال ابك جنون قال لا قال احصنت قال نعم قال اذهبوا به فارجموه وفي لفظ للبخاري ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لعلك قبلت او غمزت او نظرت قال لا يا رسول الله قال انكتها لا يكني قال نعم فعند ذلك امر برجمه وفي لفظ لابي داود انه شهد على نفسه اربع مرات كل ذلك يعرض عنه فاقبل في الخامسة قال انكتها قال نعم قال حتى غاب ذلك منك في ذلك منها قال نعم قال كما يغيب الميل في المكحلة والرشا في البير قال نعم قال فتدري ما الزناء قال نعم اتيت منها حراما ما ياتي الرجل من امرأته حلالا قال فما تريد بهذا القول قال اريد ان تطهرني قال فامر به فرجم وفي السنن انه لما وجد مس الحجارة قال يا قوم ردوني الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فان قومي قتلوني وغروني من نفسي واخبروني ان رسول الله صلى الله عليه وسلم غير قاتلي وفي صحيح مسلم فجاءت الغامدية فقالت يا رسول الله اني قد زنيت فطهرني وانه ردها فلما كان من الغد قالت يا رسول الله لم تردني لعلك ان تردني كما رددت ماعزا فوالله اني لحبلى قال اما لا فاذهبي حتى تلدي فلما ولدت اتته بالصبي في خرقة قالت هذا قد ولدته قال اذهبي فارضعيه حتى تفطميه فلما فطمته اتته بالصبي في يده كسرة خبز فقالت هذا يا نبي الله قد فطمته وقد اكل الطعام فدفع الصبي الى رجل من المسلمين ثم امر بها فحفر لها الى صدرها وامر الناس فرجموها فاقبل خالد بن الوليد بحجر فرمى راسها فانتضح الدم الى وجهه فسبها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم مهلا يا خالد فوالذي نفسي بيده لقد تابت توبة لو تابها صاحب مكس لغفر له ثم امر بها فصلى عليها ودفنت وفي صحيح البخاري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى فيمن زنى ولم يحصن بنفي عام واقامة الحد عليه وفي الصحيحين ان رجلا قال له انشدك بالله الا قضيت بيننا بكتاب الله فقام خصمه وكان افقه منه فقال صدق اقض بيننا بكتاب الله وايذن لي فقال قل قال ان ابني كان عسيفا على هذا فزنى بامرأته فافتديت منه بمائة شاة وخادم واني سألت اهل العلم فاخبروني ان على ابني جلد مائة وتغريب عام وان على امرأة هذا الرجم فقال والذي نفسي بيده لاقضين بينكما بكتاب الله المائة والخادم رد عليك وعلى ابنك جلد مائة وتغريب عام واغد يا انيس على امرأة هذا فاسألها فان اعترفت فارجمها فاعترفت فرجمها وفي صحيح مسلم عنه صلى الله عليه وسلم الثيب بالثيب جلد مائة والرجم والبكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام فتضمنت هذه الاقضية رجم الثيب وانه لا يرجم حتى يقر اربع مرات وانه اذا اقر دون الاربع لم يلزم بتكميل نصاب الاقرار بل للامام ان يعرض عنه ويعرض له بعدم تكميل الاقرار وان اقرار زائل العقل بجنون او سكر ملغى لا عبرة به وكذلك طلاقه وعتقه وايمانه ووصيته وجواز اقامة الحد في المصلى وهذا لا يناقض نهيه ان تقام الحدود في المساجد وان الحر المحصن اذا زنى بجارية فحده الرجم كما لو زنى بحرة وان الامام يستحب له ان يعرض للمقر بان لا يقر وانه يجب استفسار المقر في محل الاجمال لان اليد

والفم والعين لما كان استمتاعها زناء استفسر عنه دفعاً لاحتماله وان الامام له ان يصرح باسم الوطء الخاص به عند الحاجة اليه كالسؤال عن الفعل وان الحد لا يجب على جاهل بالتحريم لانه صلى الله عليه وسلم سأله عن حكم الزناء فقال اتيت منها حراماً ما يأتي الرجل من اهله حلالاً وان الحد لا يقام على الحامل وانها اذا ولدت الصبي امهلت حتى ترضعه وتفطمه وان المرأة يحفر لها دون الرجل وان الامام لا يجب عليه ان يبتدئ بالرجم وانه لا يجوز سب اهل المعاصي اذا تابوا وانه يصلى على من قتل في حد الزناء وان المقر اذا استقال في اثناء الحد وفر ترك ولم يتم عليه الحد فقيل لانه رجوع وقيل لانه توبة قبل تكميل الحد فلا يقام عليه كما لو مات قبل الشروع فيه وهو اختيار شيخنا وان الرجل اذا اقر انه زنى بفلانة لم يقم عليه حد القذف مع حد الزناء وان ما قبض من المال بالصلح الباطل باطل يجب رده وان الامام له ان يوكل في استيفاء الحد وان الثيب لا يجمع عليه بين الجلد والرجم لانه صلى الله عليه وسلم لم يجلد ماعزاً ولا الغامدية ولم يأمر انيساً ان يجلد المرأة التي ارسله اليها وهذا قول الجمهور وحديث عبادة خذوا عني قد جعل الله لهن سبيلاً الثيب بالثيب جلد مائة والرجم منسوخ فان هذا كان في الاول الامر عند نزول حد الزاني ثم رجم ماعزاً والغامدية ولم يجلدهما وهذا كان بعد حديث عبادة بلا شك واما حديث جابر في السنن ان رجلاً زنى فامر به النبي صلى الله عليه وسلم فجلد الحد ثم اقر انه محصن فامر به فرجم فقد قال جابر في الحديث نفسه انه لم يعلم احصانه فجلد ثم علم باحصانه فرجم رواه ابو داود وفيه ان الجهل بالعقوبة لا يسقط الحد اذا كان عالماً بالتحريم فان ماعزاً لم يعلم ان عقوبته القتل ولم يسقط هذا الجهل الحد عنه وفيه انه يجوز للحاكم ان يحكم بالاقرار في مجلسه وان لم يسمعه معه شاهدان نص عليه احمد فان النبي صلى الله عليه وسلم لم يقل لانيس فان اعترفت بحضرة شاهدين فارجمها وان الحكم اذا كان حقاً محضاً لله لم يشترط الدعوى به عند الحاكم وان الحد اذا وجب على امرأة جاز للامام ان يبعث اليها من يقيمه عليها ولا يحضرها وترجم النسائي على ذلك صون النساء عن مجلس الحكم وان الامام والحاكم والمفتي يجوز له الحلف على ان هذا حكم الله عز وجل اذا تحقق ذلك وتيقنه بلا ريب وانه يجوز التوكيل في اقامة الحدود وفيه نظر فان هذا استنابة من النبي صلى الله عليه وسلم وتضمن تغريب المرأة كما يغرب الرجل لكن يغرب معها محرمها ان امكن والا فلا وقال مالك لا تغريب على النساء لانهن عورة **فصل** في حكمه صلى الله عليه وسلم على اهل الكتاب في الحدود بحكم الاسلام ثبت في الصحيحين والمسانيد ان اليهود جاؤا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكروا له ان رجلاً منهم وامرأة زنيا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما تجدون في التوراة في شأن الرجم قالوا نفضحهم ويجلدون فقال عبد الله بن سلام كذبتم ان فيها الرجم فاتوا بالتوراة فنشروها فوضع احدهم يده على آية الرجم فقرأ ما قبلها وما بعدها فقال له عبد الله ابن سلام ارفع يدك فرفع يده فاذا فيها آية الرجم فقالوا صدق يا محمد ان فيها الرجم فامر بهما رسول الله صلى الله عليه وسلم فرجما فتضمنت هذه الحكومة ان الاسلام ليس بشرط في الاحصان وان الذمي يحصن الذمية والى هذا ذهب احمد والشافعي ومن لم يقل بذلك اختلفوا في وجه هذا الحديث فقال مالك في غير الموطأ لم يكن اليهود باهل ذمة والذي في صحيح البخاري انهم اهل ذمة ولا شك ان هذا كان بعد العهد الذي كان بين النبي صلى الله عليه وسلم وبينهم ولم يكونوا اذ ذاك حرباً كيف وقد تحاكموا اليه ورضوا بحكمه وفي بعض طرق الحديث انهم قالوا اذهبوا بنا الى هذا النبي فانه بعث بالتخفيف وفي بعض طرقه انهم دعوه الى بيت مدراسهم فاتاهم وحكم بينهم فهم كانوا اهل عهد وصلح بلا شك وقالت طائفة اخرى انما رجمهما بحكم التوراة قالوا

وسياق القصة صريح في ذلك وهذا مما لا يجدي عليهم شيئاً البتة فانه حكم بينهم بالحق المحض فيجب اتباعه بكل حال فماذا بعد الحق الا الضلال وقالت طائفة رجمهما سياسة وهذا من اقبح الاقوال بل رجمهما بحكم الله الذي لا حكم سواه وتضمنت هذه الحكومة ان اهل الذمة اذا تحاكموا الينا لا نحكم بينهم الا بحكم الاسلام وتضمنت قبول شهادة اهل الذمة بعضهم على بعض لان الزانيين لم يقرا ولم يشهد عليهما المسلمون فانهم لم يحضروا زناهما كيف وفي السنن في هذه القصة فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم بالشهود فجاؤا اربعة فشهدوا انهم رأوا ذكره في فرجها مثل الميل في المكحلة وفي بعض طرق هذا الحديث فجاء اربعة منهم وفي بعضها فقال لليهود ايتوني باربعة منكم وتضمنت الاكتفاء بالرجم وان لا يجمع بينه وبين الجلد قال ابن عباس الرجم في كتاب الله لا يغوص عليه الا غواص وهو قوله تعالى يَآ أَهْلَ الْكِتَابِ قَدْ جَآءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ كَثِيرًا مِّمَّا كُنتُمْ تُخْفُونَ مِنَ الْكِتَابِ واستنبطه غيره من قوله إِنَّآ أَنزَلْنَا التَّوْرٰىةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُوا لِلَّذِينَ هَادُوا وقال الزهري في حديثه فبلغنا ان هذه الآية نزلت فيهم انا انزلنا التورٰىة فيها هدى ونور يحكم بها النبيون الذين اسلموا كان النبي صلى الله عليه وسلم منهم

فصل في قضائه صلى الله عليه وسلم في الرجل يزني بجارية امرأته في المسند والسنن الاربعة من حديث قتادة عن حبيب بن سالم ان رجلاً يقال له عبد الرحمن بن حنين وقع على جارية امرأته فرفع الى النعمان بن بشير وهو امير على الكوفة فقال لاقضين فيك بقضية رسول الله صلى الله عليه وسلم ان كانت احلتها لك جلدتك مائة جلدة وان لم تكن احلتها رجمتك بالحجارة فوجدوه احلتها له فجلده مائة قال الترمذي في اسناد هذا الحديث اضطراب سمعت محمداً يعني البخاري يقول لم يسمع قتادة من حبيب ابن سالم هذا الحديث انما رواه عن خالد بن عرفطة وابو البشر لم يسمعه ايضاً من حبيب بن سالم انما رواه عن خالد بن عرفطة وسألت محمداً عنه فقال انا اتقي هذا الحديث وقال النسائي هو مضطرب وقال ابو حاتم الرازي خالد بن عرفطة مجهول وفي المسند والسنن عن قبيصة بن حريث عن سلمة بن المحبق ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في رجل وقع على جارية امرأته ان كان استكرهها فهي حرة وعليه لسيدتها مثلها وان كانت طاوعته فهي له وعليه لسيدتها مثلها فاختلف الناس في القول بهذا الحكم فاخذ به احمد في ظاهر مذهبه فان الحديث حسن وخالد بن عرفطة قد روى عنه ثقتان حبيب بن سالم وابو البشر ولم يعرف فيه قدح والجهالة ترتفع عنه برواية ثقتين والقياس وقواعد الشريعة يقتضي القول بموجب هذه الحكومة فان احلال الزوجة شبهة توجب سقوط الحد ولا يسقط التعزير فكانت المائة تعزيراً فاذا لم يكن احلتها كان زناء لا شبهة فيه ففيه الرجم فاي شئ في هذه الحكومة مما يخالف القياس واما حديث سلمة بن المحبق فان صح تعين القول به لم يعدل عنه ولكن قال النسائي لا يصح هذا الحديث قال ابو داؤد سمعت احمد بن حنبل يقول الذي رواه عن سلمة بن المحبق شيخ لا يعرف ولا يحدث عنه غير الحسن يعني قبيصة بن حريث وقال البخاري في التاريخ قبيصة بن حريث سمع سلمة بن المحبق في حديثه نظر وقال ابن المنذر لا يثبت خبر سلمة ابن المحبق وقال البيهقي وقبيصة بن حريث غير معروف وقال الخطابي هذا حديث منكر وقبيصة غير معروف والحجة لا تقوم بمثله وكان الحسن لا يبالي ان يروي الحديث ممن سمع وطائفة اخرى قبلت الحديث ثم اختلفوا فيه فقالت طائفة هو منسوخ وكان هذا قبل نزول الحدود وقالت طائفة بل وجهه انه اذا استكرهها فقد افسدها على سيدتها ولم تبق ممن تصلح لها ولحق بها العار وهذه مثلة معنوية فهي كالمثلة الحسية او ابلغ منها وهو قد تضمن امرين اتلافها على سيدتها والمثلة المعنوية بها فتلزمه

غرامتها لسیدتها ویعتق علیه واما ان طاوعته فقد افسدتها علی سیدتها فیلزمه قیمتها بها ویملکها لان القیمة قد استحقت علیه بمطاوعتها وارادتها خرجت عن شبه المثلة قالوا ولا بعد فی تنزیل الاتلاف المعنوی منزلة الاتلاف الحسی اذ کلاهما یحول بین المالک وبین الانتفاع بملکه ولا ریب ان جاریة الزوجة اذا صارت موطوءة لزوجها فانها لا تبقی لسیدتها کما کانت قبل الوطی فهذا الحکم من احسن الاحکام وهو موافق للقیاس الاصولی بالجملة فالقول به مبنی علی قبول الحدیث ولا تضر کثرة المخالفین له ولو کانوا اضعاف اضعافهم

فصل ولم یثبت عنه صلی الله علیه وسلم انه قضی فی اللواط بشیٔ لان هذا لم تکن تعرفه العرب ولم یرفع الیه صلی الله علیه وسلم ولکن ثبت عنه انه قال اقتلوا الفاعل والمفعول به رواه اهل السنن الاربعة واسناده صحیح وقال الترمذی حدیث حسن وحکم به ابوبکر الصدیق وکتب به الی خالد بعد مشاورة الصحابة وکان علی کرم الله وجهه اشدهم فی ذلک وقال ابن القصار وشیخنا اجمعت الصحابة علی قتله وانما اختلفوا فی کیفیة قتله فقال ابوبکر الصدیق یرمی من شاهق وقال علی کرم الله وجهه یهدم علیه حائط وقال ابن عباس رضی الله عنهما یقتلان بالحجارة فهذا اتفاق منهم علی قتله وان اختلفوا فی کیفیته وهذا موافق لحکمه صلی الله علیه وسلم فیمن وطی ذات محرم لان الوطی فی الموضعین لا یباح للواطی بحال ولهذا جمع بینهما فی حدیث ابن عباس رضی الله عنهما فانه روی عنه صلی الله علیه وسلم انه قال من وجدتموه یعمل عمل قوم لوط فاقتلوه وروی ایضا عنه من وقع علی ذات محرم فاقتلوه وفی حدیثه ایضا بالاسناد من اتی بهیمة فاقتلوه واقتلوها معه وهذا الحکم علی وفق حکم الشارع فان المحرمات کلما تغلظت تغلظت عقوبتها ووطی من لا یباح بحال اعظم جرما من وطی من یباح فی بعض الاحوال فیکون حده اغلظ وقد نص احمد فی احد الروایتین عنه ان حکم من اتی بهیمة حکم اللواط سواء فیقتل بکل حال ویکون حده حد الزانی واختلف السلف فی ذلک فقال الحسن رضی الله عنه حده حد الزانی وقال ابو سلمة رضی الله عنه یقتل بکل حال وقال الشعبی والنخعی یعزر وبه اخذ الشافعی ومالک وابو حنیفة واحمد فی روایة فان ابن عباس رضی الله عنه افتی بذلک وهو راوی الحدیث

فصل وحکم صلی الله علیه وسلم علی من اقر بالزناء بامرأة معینة بحد الزنی دون حد القذف ففی السنن من حدیث سهل بن سعد ان رجلا اتی النبی صلی الله علیه وسلم فاقر عنده انه زنی بامرأة سماها فبعث رسول الله صلی الله علیه وسلم الی المرأة فسألها عن ذلک فانکرت ان تکون زنت فجلده الحد وترکها فتضمنت هذه الحکومة امرین **احدهما** وجوب الحد علی الرجل وان کذبته المرأة خلافا لابی حنیفة وابی یوسف انه لا یحد **الثانی** انه لا یجب علیه حد القذف للمرأة واما ما رواه ابوداود فی سننه من حدیث ابن عباس رضی الله عنه ان رجلا اتی النبی صلی الله علیه وسلم فاقر انه زنی بامرأة اربع مرات فجلده مائة جلدة وکان بکرا ثم سأله البینة علی المرأة فقالت کذب والله یا رسول الله فجلد حد الفریة ثمانین فقال النسائی هذا حدیث منکر انتهی وفی اسناده القاسم بن فیاض الابناوی الصنعانی تکلم فیه غیر واحد وقال ابن حبان بطل الاحتجاج به

فصل وحکم فی الامة اذا زنت ولم تحصن بالجلد واما قوله تعالی فی الاماء فَإِذَا أُحْصِنَّ فَإِنْ أَتَيْنَ بِفَاحِشَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ فهو نص فی ان حدها بعد التزویج نصف حد الحرة من الجلد واما قبل التزویج فامر بجلدها وفی هذا الحد قولان **احدهما** انه الحد ولکن یختلف الحال قبل التزویج وبعده فان للسید اقامته قبله واما بعده فلا یقیمه الا الامام **والقول الثانی** ان جلدها قبل الاحصان تعزیر لا حد ولا یبطل هذا ما رواه مسلم فی صحیحه من حدیث ابی هریرة رضی الله عنه یرفعه اذا زنت امة احدکم فلیجلدها ولا یعیرها ثلث مرات فان عادت فی الرابعة

فليجلدها وليبعها ولو بضفير وفي لفظ فليضربها بكتاب الله وفي صحيحه ايضا من حديث علي كرم الله وجهه انه قال يا ايها الناس اقيموا على ارقائكم الحد من احصن منهم ومن لم يحصن فان امة لرسول الله صلى الله عليه وسلم زنت فامرني ان اجلدها فاذا هي حديثة عهد بنفاس فخشيت ان انا جلدتها ان اقتلها فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال احسنت فان التعزير يدخل فيه لفظ الحد في لسان الشارع كما في قوله صلى الله عليه وسلم لا يضرب فوق عشرة اسواط الا في حد من حدود الله تعالى وقد ثبت التعزير بالزيادة على العشرة جنسا وقدرا في مواضع عديدة لم يثبت نسخها ولم تجمع الامة على خلافها وعلى كل حال فلا بد ان يخالف حالها بعد الاحصان حالها قبله والا لم يكن للتقييد فائدة فاما ان يقال قبل الاحصان لا حد عليها والسنة الصحيحة تبطل ذلك واما ان يقال حدها قبل الاحصان حد الحرة وبعده نصفه وهذا باطل قطعا مخالف لقواعد الشرع واصوله واما ان يقال حدها قبل الاحصان تعزير وبعده حد وهذا اقوى واما ان يقال الافتراق بين الحالين في اقامة الحد لا في قدره وانه في احدى الحالتين للسيد وفي الاخرى للامام وهذا اقرب ما يقال وقد يقال ان تنصيصه على التنصيف بعد الاحصان لئلا يتوهم متوهم ان بالاحصان يزول التنصيف ويصير حدها حد الحرة كما ان الجلد عن البكر يزول بالاحصان وانتقل الى الرجم فبقي على التنصيف في اكمل حالتيها وهي الاحصان تنبيها على انه اذا اكتفى به فيها ففيما قبل الاحصان اولى واحرى والله اعلم وقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في مريض زنى ولم يحتمل اقامة الحد بان يؤخذ له مائة شمراخ فيضرب بها ضربة واحدة

فصل وحكم رسول الله صلى الله عليه وسلم بجلد القذف لما انزل الله سبحانه براءة زوجته من السماء فجلد رجلين وامرأة وهم حسان بن ثابت ومسطح بن اثاثة قال ابو جعفر النفيلي ويقولون المرأة حمنة بنت جحش وحكم فيمن بدل دينه بالقتل ولم يخص رجلا من امرأة وقتل الصديق امرأة ارتدت بعد اسلامها يقال لها ام قرفة وحكم في شارب الخمر بضربه بالجريد والنعال وضربه اربعين وتبعه ابو بكر رضي الله عنه على الاربعين وفي مصنف عبد الرزاق انه صلى الله عليه وسلم جلد في الخمر ثمانين وقال ابن عباس رضي الله عنه لم يوقت فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئا وقال علي كرم الله وجهه جلد رسول الله صلى الله عليه وسلم في الخمر اربعين وابو بكر اربعين وكملها عمر رضي الله عنه ثمانين وكل سنة وصح عنه صلى الله عليه وسلم انه امر بقتله في الرابعة او الخامسة واختلف الناس في ذلك فقيل هو منسوخ وناسخه لا يحل دم امرئ مسلم الا باحدى ثلث وقيل هو محكم ولا تعارض بين الخاص والعام ولا سيما اذا لم يعلم تاخر العام وقيل ناسخه حديث عبد الله بن حمار فانه اتي به مرارا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فجلده ولم يقتله وقيل قتله تعزيرا بحسب المصلحة فاذا اكثر منه ولم ينهه الحد واستهان به فللامام قتله تعزيرا لا حدا وقد صح عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما انه قال ايتوني به في الرابعة فعلي ان اقتله لكم وهو احد رواة الامر بالقتل عن النبي صلى الله عليه وسلم وهم معاوية وابو هريرة وعبد الله بن عمر وعبد الله بن عمرو وقبيصة بن ذويب رضي الله عنهم وحديث قبيصة فيه دلالة على ان القتل ليس بحد او انه منسوخ فانه قال فيه فاتي رسول الله صلى الله عليه وسلم برجل قد شرب فجلده ثم اتي به فجلده ورفع القتل وكانت رخصة رواه ابو داود فان قيل فما تصنعون بالحديث المتفق عليه عن علي كرم الله وجهه انه قال ما كنت لادي من اقمت عليه الحد الا شارب الخمر فان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يسن فيه شيئا انما هو شيء قلناه نحن لفظ ابي داود ولفظهما فان رسول الله صلى الله عليه وسلم مات ولم يسنه قيل المراد بذلك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يقدر فيه بقوله تقديرا لا يزاد عليه ولا ينقص كسائر الحدود والا فعلي رضي الله عنه قد

شهد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد ضرب فيها اربعين وقوله انما هو شيء قلناه نحن يعني التقدير بثمانين فان عمر رضي الله عنه جمع الصحابة رضي الله عنهم واستشارهم فاشاروا بثمانين فامضاها ثم جلد علي كرم الله وجهه في خلافته اربعين ثم قال هذا احب الي ومن تامل الاحاديث رآها تدل على ان الاربعين حد والاربعون الزائدة عليها تعزير اتفق عليه الصحابة رضي الله عنهم والقتل اما منسوخ واما انه الى راي الامام بحسب تهالك الناس فيها واستهانتهم بحدها فاذا رأى قتل واحد لينزجر الباقون فله ذلك وقد حلق فيها عمر وغرب وهذا من الاحكام المتعلقة بالائمة وبالله التوفيق **فصل** في حكمه صلى الله عليه وسلم في السارق قطع سارقا في مجن قيمته ثلثة دراهم وقضى انه لا يقطع اليد في اقل من ربع دينار وصح عنه انه قال اقطعوا في ربع دينار ولا تقطعوا فيما هو ادنى من ذلك ذكره الامام احمد وقالت عايشة رضي الله عنها لم يكن تقطع يد السارق في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في ادنى من ثمن المجن ترس او حجفة وكان كل منهما ذا ثمن وصح عنه انه قال لعن الله السارق يسرق الحبل فتقطع يده ويسرق البيضة فتقطع يده فقيل هذا حبل السفينة وبيضة الحديد وقيل بل كل حبل وبيضة وقيل هو اخبار بالواقع اي انه يسرق هذا فيكون سببا لقطع يده بتدرجه منه الى ما هو اكثر منه قال الاعمش كانوا يرون انه بيض الحديد والحبل كانوا يرون انه منه ما يساوي دراهم وحكم في امرأة كانت تستعير المتاع وتجحده بقطع يدها وقال احمد بهذه الحكومة لا معارض لها وحكم صلى الله عليه وسلم باسقاط القطع عن المنتهب والمختلس والخائن والمراد بالخائن خائن الوديعة واما جاحد العارية فيدخل في اسم السارق شرعا لان النبي صلى الله عليه وسلم لما كلموه في شان المستعيرة الجاحدة قطعها وقال والذي نفسي بيده لو ان فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها فادخاله صلى الله عليه وسلم جاحد العارية في اسم السارق كادخاله سائر انواع المسكر في اسم الخمر فتامله وذلك تعريف للامة بمراد الله من كلامه واسقط صلى الله عليه وسلم القطع عن سارق الثمر والكثر وحكم انه من اصاب منه شيئا بفمه وهو محتاج فلا شيء عليه ومن خرج منه بشيء فعليه غرامة مثليه والعقوبة ومن سرق منه شيئا في جرينه وهو بيدره فعليه القطع اذا بلغ ثمن المجن فهذا قضاؤه الفصل وحكمه العدل وقضى في الشاة التي توخذ من مراتعها بثمنها مرتين وضرب نكال وما اخذ من عطنه ففيه القطع اذا بلغ ثمن المجن وقضى بقطع سارق رداء نائم صفوان بن امية عليه في المسجد فاراد صفوان ان يهبه اياه او يبيعه منه فقال هلا كان قبل ان تاتيني به وقطع سارقا سرق ترسا كان في صفة النساء في المسجد ودرأ القطع عن عبد من عبيد الخمس سرق من الخمس وقال مال الله سرق بعضه بعضا رواه ابن ماجة ورفع اليه سارق فاعترف ولم يوجد معه متاع فقال له ما اخالك سرقت قال بلى فاعاد عليه مرتين او ثلثا فامر به فقطع ورفع اليه آخر فقال ما اخالك سرقت فقال بلى فقال اذهبوا به فاقطعوه ثم احسموه ثم ايتوني به فقطع ثم اتي به الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال له تب الى الله فقال تبت الى الله فقال تاب الله عليك وفي الترمذي انه قطع سارقا وعلق يده في عنقه قال حديث حسن **فصل** في حكمه صلى الله عليه وسلم على من اتهم رجلا بسرقة روى ابو داود عن ازهر بن عبد الله ان قوما سرق لهم متاع فاتهموا اناسا من الحاكة فاتوا النعمان بن بشير صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم فحبسهم اياما ثم خلى سبيلهم فاتوه فقال خليت سبيلهم بغير ضرب ولا امتحان فقال ما شئتم ان اضربهم فان خرج متاعكم فذاك والا اخذت من ظهوركم مثل الذي اخذت من ظهورهم فقالوا هذا حكمك فقال حكم الله وحكم رسوله **فصل** وقد تضمنت هذه الاقضية امورا **احدها** انه لا يقطع

فی اقل من ثلثة دراهم او ربع دینار **الثانی** جواز لعن اصحاب الکبائر بانواعهم دون اعیانهم کما لعن السارق ولعن اکل الربا وموکله ولعن شارب الخمر وعاصرها ولعن من عمل عمل قوم لوط ونهی عن لعن عبد الله بن حمار وقد شرب الخمر ولا تعارض بین الامرین فان الوصف الذی علق علیه اللعن مقتض واما المعین فقد یقوم به ما یمنع لحوق اللعن به من حسنات ماحیة او توبة او مصائب مکفرة او عفو من الله عنه فیلعن الانواع دون الاعیان **الثالث** الاشارة الی سد الذرائع فانه اخبر ان سرقة الحبل والبیضة لا تدعه حتی تقطع یده **الرابع** قطع جاحد العاریة وهو سارق شرعا کما تقدم **الخامس** ان من سرق ما لا قطع فیه ضوعف علیه الغرم وقد نص علیه الامام احمد فقال کل من سقط عنه القطع ضوعف علیه الغرم وقد تقدم الحکم النبوی به فی صورتین سرقة الثمار المعلقة والشاة من المرتع **السادس** اجتماع التعزیر مع الغرم وفی ذلک الجمع بین العقوبتین مالیة وبدنیة **السابع** اعتبار الحرز فانه صلی الله علیه وسلم اسقط القطع عن سارق الثمار من الشجرة واوجبه علی سارقه من الجرین وعند ابی حنیفة ان هذا النقصان مالیة لاسراع الفساد الیه وجعل هذا اصلا فی کل ما نقصت مالیته باسراع الفساد الیه وقول الجمهور اصح فانه صلی الله علیه وسلم جعل له ثلثة احوال حالة لا شیء فیها وهو ما اذا اکل منه بفیه وحالة یغرم مثلیه ویضرب من غیر قطع وهو اذا اخذه من شجرة واخرجه وحالة یقطع فیها وهو ما اذا سرقه من بیدرة سواء کان قد انتهی جفافه او لم ینته فالعبرة للمکان والحرز لا لیبسه ورطوبته ویدل علیه انه صلی الله علیه وسلم اسقط القطع عن سارق الشاة من مرعاها واوجبه علی سارقها من عطنها فانه حرزها **الثامن** اثبات العقوبات المالیة وفیه عدة سنن ثابتة لا معارض لها وقد عمل بها الخلفاء الراشدون وغیرهم من الصحابة رضی الله عنهم واکثر من عمل بها عمر رضی الله عنه **التاسع** ان الانسان حرز لثیابه ولفراشه الذی هو نائم علیه این کان سواء کان فی المسجد او فی غیره **العاشر** ان المسجد حرز لما یعتاد وضعه فیه فان النبی صلی الله علیه وسلم قطع من سرق منه ترسا وعلی هذا فیقطع من سرق من حصیره وقنادیله وبسطه وهو احد القولین فی مذهب احمد وغیره ومن لم یقطعه قال له فیها حق فان لم یکن له فیها حق قطع کالذمی **الحادی عشر** ان المطالبة فی المسروق شرط فی القطع فلو وهبه ایاه او باعه قبل رفعه الی الامام سقط عنه القطع کما صرح به النبی صلی الله علیه وسلم وقال هلا کان قبل ان تاتینی به **الثانی عشر** ان ذلک لا یسقط القطع بعد رفعه الی الامام وکذلک کل حد بلغ الامام وثبت عنده لا یجوز اسقاطه وفی السنن عنه اذا بلغت الحدود الامام فلعن الله الشافع والمشفع **الثالث عشر** ان من سرق من شیء له فیه حق لم یقطع **الرابع عشر** انه لا یقطع الا باقرار مرتین او بشهادة شاهدین لان السارق اقر عنده فقال ما اخالک سرقت فقال بلی فقطعه حینئذ ولم یقطعه حتی عاد علیه مرتین **الخامس عشر** التعریض للسارق بعدم الاقرار وبالرجوع عنه ولیس هذا حکم کل سارق بل من السراق من یقر بالعقوبة والتهدید کما سیاتی ان شاء الله تعالی **السادس عشر** انه یجب علی الامام حسمه بعد القطع لئلا یتلف وفی قوله احسموه دلیل علی ان مؤنة الحسم لیست علی السارق **السابع عشر** تعلیق ید السارق فی عنقه تنکیلا له وبه لیراه غیره **الثامن عشر** ضرب المتهم اذا ظهر منه امارات التهمة وقد عاقب النبی صلی الله علیه وسلم فی تهمة وحبس فی تهمة **التاسع عشر** وجوب تخلیة المتهم اذا لم یظهر عنده شیء مما اتهم به ان المتهم اذا رضی بضرب المتهم فان خرج ماله عنده والا ضرب هو مثل ضرب من اتهمه اجیب الی

ذلك وهذا كله مع امارات الريبة كما قضى به النعمان رضي الله عنه واخبر انه قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم العشرون
ثبوت القصاص في الضربة بالسوط والعصا ونحوهما فصل وقد روى عنه ابو داؤد انه امر بقتل سارق فقالوا انما سرق فقال
اقطعوه ثم جئ به ثانيا فامر بقتله فقالوا انما سرق فقال اقطعوه ثم جئ به في الثالثة فامر بقتله فقالوا انما سرق فقال اقطعوه ثم جئ به
رابعة فقال اقتلوه فقالوا انما سرق فقال اقطعوه فاتى به في الخامسة فامر بقتله فقتلوه فاختلف الناس في هذه الحكومة فالنسائي
وغيره لا يصححون هذا الحديث قال النسائي هذا الحديث منكر ومصعب بن ثابت ليس بالقوي وغيره يحسنه ويقول هذا حكم
خاص بذلك الرجل وحده لما علم رسول الله صلى الله عليه وسلم من المصلحة في قتله وطائفة ثالثة بقتله وتقول به ان السارق
اذا سرق خمس مرات قتل في الخامسة وممن ذهب الى هذا المذهب ابو المصعب من المالكية وفي هذه الحكومة الاتيان على
اطراف السارق الاربعة وقد روى عبد الرزاق في مصنفه ان النبي صلى الله عليه وسلم اتى بعبد سرق فاتى به اربع مرات فتركه
ثم اتى به في الخامسة فقطع يده ثم في السادسة رجله ثم السابعة يده ثم الثامنة رجله واختلف الصحابة ومن بعدهم
هل يؤتى به على اطرافه كلها ام لا على قولين فقال الشافعي ومالك واحمد في احدى روايتيه يؤتى عليها كلها وقال ابو حنيفة واحمد
في رواية ثانية لا يقطع منه اكثر من يد ورجل وعلى هذا القول فهل المحذور تعطيل منفعة الجنس او ذهاب عضوين من شق فيه
وجهان يظهر اثرهما فيما لو كان اقطع اليد اليمنى فقط او قطع الرجل اليسرى فقط فان قلنا يؤتى على اطرافه لم يؤثر ذلك وان قلنا لا
يؤتى عليها قطعت رجله اليسرى في الصورة الاولى ويده اليمنى في الثانية على العلتين وان كان اقطع اليد اليسرى مع الرجل
اليمنى لم يقطع على العلتين وان كان اقطع اليد اليسرى فقط لم يقطع يمناه على العلتين فيه نظر فتامل وهل تقطع رجله اليسرى
ينبني على العلتين فان عللنا بذهاب منفعة الجنس قطعت رجله وان عللنا بذهاب عضوين من شق لم يقطع وان كان
اقطع اليدين فقط وعللنا بذهاب منفعة الجنس قطعت رجله اليسرى وان عللنا بذهاب عضوين من شق لم يقطع هذا
طرد هذه القاعدة وقال صاحب المحرر فيه تقطع يمنى يديه على الروايتين وفرق بينها وبين مسألة مقطوع اليدين والذي
يقال في الفرق انه اذا كان اقطع الرجلين فهو كالمقعد واذا قطعت احدى يديه انتفع بالاخرى في الاكل والشرب والوضوء والاستنجاء
وغيره واذا كان اقطع اليدين لم ينتفع الا برجليه فاذا ذهبت احداهما لم يمكنه الانتفاع بالرجل الواحدة بلا يد ومن الفرق ان
اليد الواحدة تنفع مع عدم منفعة المشي والرجل الواحدة لا تنفع مع عدم منفعة البطش فصل في قضائه صلى الله
عليه وسلم فيمن سبه من مسلم او ذمي او معاهد ثبت عنه صلى الله عليه وسلم انه قضا باهدار دم ام ولد الاعمى لما قتلها مولاها
على السب وقتل جماعة من اليهود على سبه واذاه وامن الناس يوم الفتح الا نفرا ممن كان يؤذيه ويهجوه وهم اربعة رجال و
مرأتان وقال من لكعب بن الاشرف فانه قد اذى الله ورسوله صلى الله عليه وسلم واهدر دمه ودم ابي رافع وقال ابو بكر الصديق
رضي الله عنه لابي برزة الاسلمي وقد اراد قتل من سبه ليست هذه لاحد بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم فهذا قضاؤه
صلى الله عليه وسلم وقضاء خلفائه من بعده رضي الله عنهم ولا مخالف لهم من الصحابة وقد اعاذهم الله من مخالفة هذا الحكم
وقد روى ابو داؤد في سننه عن علي كرم الله وجهه ان يهودية كانت تشتم النبي صلى الله عليه وسلم وتقع فيه فخنقها رجل
حتى ماتت فابطل رسول الله صلى الله عليه وسلم دمها وذكر اصحاب السير والمغازي عن ابن عباس رضي الله عنهما قال هجت

امرأة النبي صلى الله عليه وسلم فقال من لي بها فقال رجل من قومها انا فنهض فقتلها فاخبر النبي صلى الله عليه وسلم فقال لا تنتطح
فيها عنزان وفي ذلك بضعة عشر حديثا ما بين صحاح وحسان ومشاهير وهو اجماع الصحابة وقد ذكر حرب في مسائله
عن مجاهد قال اتي عمر برجل سب النبي صلى الله عليه وسلم فقتله ثم قال عمر رضي الله عنه من سب الله ورسوله او سب
احدا من الانبياء فاقتلوه ثم قال مجاهد عن ابن عباس رضي الله عنهما ايما مسلم سب الله ورسوله او سب احدا من الانبياء
فقد كذب برسول الله صلى الله عليه وسلم وهي ردة تستتاب فان رجع والا قتل وايما معاهد عاند فسب الله او سب احدا
من الانبياء او جهر به فقد نقض العهد فاقتلوه وذكر احمد عن ابن عمر رضي الله عنهما انه مر به راهب فقيل له هذا يسب النبي صلى
الله عليه وسلم فقال ابن عمر لو سمعته لقتلته انا لم نعطهم الذمة على ان يسبوا نبينا والآثار عن الصحابة بذلك كثيرة
وحكى غير واحد من الائمة الاجماع على قتله قال شيخنا وهو محمول على اجماع الصدر الاول من الصحابة والتابعين والمقصود
انما هو ذكر حكم النبي صلى الله عليه وسلم وقضائه فيمن سبه واما تركه صلى الله عليه وسلم قتل من قدح في عدله بقوله اعدل
فانك لم تعدل وفي حكمه بقوله ان كان ابن عمتك وفي قصده بقوله ان هذه قسمة ما اريد بها وجه الله او في خلوته بقوله
يقولون انك تنهى عن الغي وتستحلي به وغير ذلك فذلك ان الحق له فله ان يستوفيه وله ان يتركه وليس لامته ترك استيفاء
حقه صلى الله عليه وسلم وايضا فان هذا كان في اول الامر حيث كان صلى الله عليه وسلم مامورا بالعفو والصفح وايضا فانه كان
يعفو عن حقه لمصلحة التاليف وجمع الكلمة ولئلا ينفر الناس عنه ولئلا يتحدثوا انه يقتل اصحابه وكل هذا يختص
بحياته صلى الله عليه وسلم **فصل** في حكمه صلى الله عليه وسلم فيمن سمه ثبت في الصحيحين ان يهودية سمته في شاة
فاكل منها لقمة ثم لفظها واكل معه بشر بن البراء فعفا عنها النبي صلى الله عليه وسلم ولم يعاقبها هكذا في الصحيحين وعن ابي داود
انه امر بقتلها فقيل انه عفى عنها في حقه فلما مات بشر بن البراء قتلها به وفيه دليل على ان من قدم لغيره طعاما مسموما
يعلم به دون آكله فمات به اقيد به **فصل** في حكمه صلى الله عليه وسلم في الساحر في الترمذي عنه صلى الله عليه وسلم حد
الساحر ضربه بالسيف وهو الصحيح انه موقوف على جندب بن عبد الله وصح عن عمر رضي الله عنه انه امر بقتله وصح عن
حفصة رضي الله عنها انها قتلت مدبرة سحرتها فانكر عليها عثمان اذ فعلته دون امره وروي عن عايشة رضي الله عنها
ايضا انها قتلت مدبرة سحرتها وروي انها باعتها ذكره ابن المنذر وغيره وقد صح ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يقتل من
سحره من اليهود فاخذ بهذا الشافعي وابو حنيفة واما مالك واحمد فانهما يقتلانه ولكن منصوص احمد ان ساحر اهل الذمة لا يقتل
واحتج بان النبي صلى الله عليه وسلم لم يقتل لبيد بن الاعصم اليهودي حين سحره ومن قال يقتل ساحرهم يجيب عن هذا بانه لم يقر ولم يقم عليه
بينة وبانه خشي صلى الله عليه وسلم ان يثير على الناس شرا بترك اخراج السحر من البئر فكيف لو قتله **فصل** في حكمه صلى
الله عليه وسلم في اول غنيمة كانت في الاسلام واول قتيل لما بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم عبد الله بن جحش ومعه
سرية الى نخلة ترصد عير القريش واعطاه كتابا مختوما وامره ان لا يقرأه الا بعد يومين فقتلوا عمرو بن الحضرمي واسروا
عثمان بن عبد الله والحكم بن كيسان وكان ذلك في الشهر الحرام فعنفهم المشركون ووقف رسول الله صلى الله عليه وسلم الغنيمة
والاسيرين حتى انزل الله سبحانه وتعالى يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدٌّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ

وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِ مِنْهُ أَكْبَرُ عِنْدَ اللهِ فأخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم العير والأسيرين وبعثت إليه قريش في فدائهما فقال لا حتى يقدم صاحبانا يعني سعد بن أبي وقاص وعتبة بن غزوان فإنا نخشاكم عليهما فإن تقتلوهما نقتل صاحبيكم فلما قدما فاداهما رسول الله صلى الله عليه وسلم بعتاب في الحكم وقسم الغنيمة وذكر ابن وهب أن النبي صلى الله عليه وسلم رد الغنيمة وودى القتيل والمعروف في السير خلاف هذا وفي هذه القصة من الفقه إجازة الشهادة على الوصية المختومة وهو قول مالك وكثير من السلف ويدل عليه حديث ابن عمر في الصحيحين ما حق امرئ له شيء يوصي به يبيت ليلتين إلا ووصيته مكتوبة عنده وفيها أنه لا يشترط في كتاب الإمام والحاكم البينة ولا أن يقرأه الإمام والحاكم على الحامل له وكل هذا لا أصل له من كتاب ولا سنة وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدفع كتابه مع رسله ويسيرها إلى من يكتب إليه ولا يقرأها على حاملها ولا يقيم عليها شاهدين وهذا معلوم بالضرورة من هديه وسنته

فصل في حكمه صلى الله عليه وسلم في الجاسوس ثبت أن حاطب بن أبي بلتعة لما جس عليه سأله عمر ضرب عنقه فلم يمكنه وقال ما يدريك لعل الله اطلع على أهل بدر فقال اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم وقد تقدم حكم المسألة مستوفى واختلف الفقهاء في ذلك فقال سحنون إذا كاتب المسلم أهل الحرب قتل ولم يستتب وماله لورثته وقال غير واحد من أصحاب مالك يجلد جلدا وجيعا ويطال حبسه وينفى من موضع يقرب من الكفار وقال ابن القاسم يقتل ولا يعرف لهذا توبة وهو كالزنديق وقال الشافعي وأبو حنيفة لا يقتل والفريقان احتجوا بقصة حاطب وقد تقدم ذكر وجه احتجاجهم ووافق ابن عقيل من أصحاب أحمد مالكا وأصحابه

فصل في حكمه في الأسرى ثبت عنه صلى الله عليه وسلم في الأسرى أنه قتل بعضهم ومن على بعضهم وفادى بعضهم بمال وبعضهم بأسرى من المسلمين واسترق بعضهم ولكن المعروف أنه لم يسترق رجلا بالغا فقتل يوم بدر من الأسرى عقبة بن أبي معيط ومطعم بن عدي والنضر بن الحارث وقتل من اليهود جماعة من الأسرى كثيرين وفادى أسرى بدر بالمال بأربعة آلاف إلى أربعمائة وفادى بعضهم على تعليم جماعة من المسلمين الكتابة ومن على أبي عزة الشاعر يوم بدر وقال في أسرى بدر لو كان المطعم بن عدي حيا ثم كلمني في هؤلاء النتنى لأطلقتهم له وفدى رجلين من المسلمين برجل من المشركين وفدى رجلا من المسلمين بامرأة من السبي استوهبها من سلمة بن الأكوع ومن على ثمامة بن أثال وأطلق يوم فتح مكة جماعة من قريش فكان يقال لهم الطلقاء وهذه أحكام لم ينسخ منها شيء بل يخير الإمام فيها بحسب المصلحة واسترق من أهل الكتاب وغيرهم فسبايا أوطاس وبني المصطلق لم يكونوا كتابيين وإنما كانوا عبدة أوثان من العرب واسترق الصحابة من سبي بني حنيفة ولم يكونوا كتابيين قال ابن عباس رضي الله عنهما خير رسول الله صلى الله عليه وسلم في الأسرى بين الفداء والمن والقتل والاستعباد يفعل ما شاء وهذا هو الحق الذي لا قول سواه

فصل في حكمه في اليهود بعدة قضايا فعاهدهم أول مقدمه المدينة ثم حاربه بنو قينقاع فظفر بهم ومن عليهم ثم حاربه بنو النضير فظفر بهم وأجلاهم ثم حاربه بنو قريظة فظفر بهم وقتلهم ثم حاربه أهل خيبر فظفر بهم وأقرهم في أرض خيبر ما شاء سوى من قتل منهم ولما حكم سعد بن معاذ في بني قريظة بأن تقتل مقاتلتهم وتسبى ذراريهم وتغنم أموالهم أخبره رسول الله صلى الله عليه وسلم أن هذا حكم الله عز وجل من فوق سبع سموات وتضمن هذا الحكم أن ناقض العهد يسري نقضه إلى نسائه وذريته إذا كان نقضه بالحراب وتعود دون

اهل حرب في هذا عاين حكم الله عز وجل **فصل** في حكمه صلى الله عليه وسلم في فتح خيبر حكم يومئذ باقرار يهود فيها على شطر ما يخرج منها من ثمر او زرع وحكم بقتل ابني ابي الحقيق لما نقضوا الصلح بينهم وبينه على ان لا يكتموا شيئا من اموالهم فكتموا وغيبوا وحكم بعقوبة المتهم بتغييب المال حتى اقر به وقد تقدم ذلك مستوفى في غزاة خيبر وكانت لاهل الحديبية خاصة لم يغب عنها الا جابر بن عبد الله فقسم له رسول الله صلى الله عليه وسلم بسهمه **فصل** في حكمه صلى الله عليه وسلم في فتح مكة حكم بان من اغلق بابه او دخل دار ابي سفيان او دخل المسجد او وضع السلاح فهو امن وحكم بقتل نفر ستة منهم مقيس ابن ضبابة وابن خطل ومغنيتان كانتا يغنيان بهجائه وحكم بانه لا يجهز على جريح ولا يتبع مدبر ولا يقتل اسير ذكره ابو عبيد في الاموال وحكم لخزاعة ان يبذلوا سيوفهم في بني بكر الى صلوة العصر ثم قال لهم يا معشر خزاعة ارفعوا ايديكم عن القتل **فصل** في حكمه صلى الله عليه وسلم في قسمة الغنائم حكم صلى الله عليه وسلم ان للفارس ثلثة اسهم وللراجل سهم هذا حكمه الثابت عنه في مغازيه كلها وبه اخذ جمهور العلماء وحكم ان السلب للقاتل وأما حكمه باخراج الخمس فقال ابن اسحق كانت الخيل يوم بني قريظة ستة وثلثين فرسا وكان اول فئ وقعت فيه السهمان واخرج منه الخمس ومضت به السنة ووافقه على ذلك القاضي اسمعيل بن اسحاق فقال اسمعيل واحسب ان بعضهم قال ترك امر الخمس بعد ذلك ولم يأت في ذلك من الحديث ما فيه بيان شاف وانما جاء ذكر الخمس يقينا في غنائم حنين وقال الواقدي اول خمس خمس في غزوة بني قينقاع بعد بدر بشهر وثلثة ايام نزلوا على حكمه فصالحهم على ان له اموالهم ولهم النساء والذرية وخمس اموالهم وقال عبادة بن الصامت خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الى بدر فلما هزم الله العدو تبعتهم طائفة يقتلونهم واحدقت طائفة برسول الله صلى الله عليه وسلم وطائفة استولت على العسكر والغنيمة فلما رجع الذين طلبوهم قالوا لنا النفل ونحن طلبنا العدو وقال الذين احدقوا برسول الله صلى الله عليه وسلم نحن احق به لانا احدقنا برسول الله صلى الله عليه وسلم ان لا ينال العدو غرته وقال الذين استولوا على العسكر هو لنا نحن حويناه فانزل الله عز وجل يَسْئَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ قُلِ الْأَنْفَالُ لِلّٰهِ وَالرَّسُولِ فقسمه رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بواء قبل ان ينزل وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَأَنَّ لِلّٰهِ خُمُسَهُ وقال القاضي اسمعيل انما قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم اموال بني النضير بين المهاجرين وثلثة من الانصار سهل بن حنيف ابي دجانة والحارث بن الصمة ان المهاجرين حين قدموا المدينة شاطرتهم الانصار ثمارهم فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ان شئتم قسمت اموال بني النضير بينكم وبينهم واقمتم على مواساتهم في ثماركم وان شئتم اعطيناها المهاجرين دونكم وقطعتم عنهم ما كنتم تعطونهم من ثماركم فقالوا بل تعطيهم دوننا وتمسك ثمارنا فاعطاها رسول الله صلى الله عليه وسلم المهاجرين فاستغنوا بما اخذوا واستغنى الانصار بما رجع اليهم من ثمارهم وهؤلاء الثلثة من الانصار شكوا حاجة **فصل** وكان طلحة بن عبيد الله وسعيد بن زيد رضي الله عنهما بالشام لم يشهدا بدرا فقسم لهما رسول الله صلى الله عليه وسلم سهميهما فقالا واجورنا يا رسول الله فقال واجوركما وذكر ابن هشام وابن حبيب ان ابا لبابة والحارث بن حاطب وعاصم بن عدي خرجوا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فردهم وامر ابا لبابة على المدينة وابن ام مكتوم على الصلوة واسهم لهم والحارث بن الصمة كسر بالروحاء فضرب له رسول الله صلى الله عليه وسلم بسهمه قال ابن هشام وخوات ابن جبير ضرب له رسول الله صلى الله عليه وسلم بسهمه ولم يحضر

احداً ان عثمان بن عفان رضي الله عنه تخلف على امرأته رقية بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم فضرب له بسهمه فقال واجري يا رسول الله قال واجرك قال ابن حبيب وهذا خاص للنبي صلى الله عليه وسلم واجمع المسلمون ان لا يقسم لغائب قلت وقد قال احمد ومالك وجماعة من السلف والخلف ان الامام اذا بعث احداً في مصالح الجيش فله سهمه قال ابن حبيب ولم يكن النبي صلى الله عليه وسلم يسهم للنساء والصبيان والعبيد ولكن كان يحذيهم من الغنيمة **فصل** وعدل في قسمة الابل والغنم كل عشرة منها ببعير فهذا في التقويم وقسمة المال المشترك واما في الهدى فقد قال جابر نحرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام الحديبية البدنة عن سبعة والبقرة عن سبعة فهذا في الحديبية واما في حجة الوداع فقال جابر ايضاً امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان نشترك في الابل والبقر كل سبعة منا في بدنة وكلاهما في الصحيح وفي السنن من حديث ابن عباس رض ان رجلا اتا النبي صلى الله عليه وسلم فقال ان علي بدنة وانا موسر بها ولا اجدها فاشتريها فامره ان يتباع سبع شياه فيذبحهن **فصل** في حكم النبي صلى الله عليه وسلم بالسلب كله للقاتل ولم يخمسه ولم يجعله من الخمس بل من اصل الغنيمة وهذا حكمه وقضاؤه قال البخاري في صحيحه السلب للقاتل انما هو من غير الخمس وحكم به بشهادة الواحد وحكم به بعد القتل فهذه اربعة احكام تضمنها حكمه صلى الله عليه وسلم بالسلب من قتل قتيلا وقال مالك واصحابه السلب لا يكون الا من الخمس وحكمه حكم النفل قال مالك ولم يبلغنا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ذلك ولا فعله في غير يوم حنين ولا فعله ابوبكر ولا عمر رضي الله عنهما قال ابن المواز ولم يعط غير البراء بن مالك سلب قتيله وخمسه قال اصحابه قال الله تعالى وَاعْلَمُوا اَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَاَنَّ لِلّٰهِ خُمُسَهٗ فجعل اربعة اخماس لمن غنمها فلا يجوز ان يوخذ شيء مما جعله الله لهم بالاحتمال وايضا فلو كانت هذه الاية انما هي في غير الاسلاب لم يوخر النبي صلى الله عليه وسلم حكمها الى حنين وقد نزلت في قسمة بدر وايضا انما قال من قتل قتيلا فله سلبه بعد ان برد القتيل بعد ان برد القتال ولو كان امراً متقدماً لعلمه ابو قتادة فارس رسول الله صلى الله عليه وسلم واحد اكابر اصحابه فهو لم يطلبه حتى سمع منادي رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ذلك قالوا وايضاً فان النبي صلى الله عليه وسلم اعطاه اياه بشهادة واحد بلا يمين فلو كان من راس الغنيمة لم يخرج حق مغنم الا بما تخرج به الاملاك من بينات او شاهد ويمين قالوا وايضا فلو وجب للقاتل ولم يوجد بينة لكان يوقف كاللقطة ولا يقسم وهذا اذا لم تكن بينة يقسم فخرج من معنى الملك ودل على انه الى اجتهاد الامام يجعله من الخمس الذي يجعل في غيره هذا مجموع ما احتج به لهذا القول قال الاخرون قد قال ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم وفعله قبل حنين بستة اعوام فذكر البخاري في صحيحه ان معاذ بن عمرو بن الجموح ومعاذ ابن عفراء الانصاريين ضربا ابا جهل بن هشام يوم بدر بسيفيهما حتى قتلاه فانصرفا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فاخبراه فقال ايكما قتله فقال كل واحد منهما انا قتلته فقال هل مسحتما سيفيكما قالا لا فنظر الى السيفين فقال كلاكما قتله وسلبه لمعاذ ابن عمرو بن الجموح وهذا يدل على ان كون السلب للقاتل امر مقرر معلوم من اول الامر وانما تجدد يوم حنين الاعلام العام والمناداة به لا شرعيته واما قول ابن المواز ان ابابكر وعمر لم يفعلاه فجوابه من وجهين احدهما ان هذا شهادة على النفي فلا تسمع الثاني انه يجوز ان يكون ترك المناداة بذلك على عهدهما اكتفاء بما تقرر وثبت من حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم وقضائه حتى لو صح عنهما ترك ذلك تركاً صحيحاً لا احتمال فيه لم يقدم على حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم [illegible] غير البراء بن مالك

سلب قتيله فقد اعطى السلب لسلمة بن الاكوع ولمعاذ بن عمرو ولابي طلحة الانصاري قتل عشرين يوم حنين فاخذ اسلابهم
وهذه كلها وقائع صحيحة معظمها في الصحيح فالشهادة على النفي لا تكاد تسلم من النقض واما قوله وخمسه فهذا لم يحفظ به
اثر البتة بل المحفوظ خلافه ففي سنن ابي داود عن خالد ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يخمس السلب واما قوله تعالى ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّمَا
غَنِمْتُم مِّن شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ﴾ فهذا عام والحكم بالسلب للقاتل خاص ويجوز تخصيص عموم الكتاب بالسنة ونظائره معلومة
ولا يمكن دفعها وقوله لا يجعل شيء من الغنيمة لغير اهلها بالاحتمال جوابه من وجهين **احدهما** انا لم نجعل السلب لغير الغانمين
الثاني انا انما جعلناه للقاتل بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم لا بالاحتمال ولم يؤخر رسول الله صلى الله عليه وسلم حكم الآية
الى يوم حنين كما ذكرتم بل قد حكم بذلك يوم بدر ولا يمنع كونه قاله بعد القتال من استحقاقه بالقتل واما كون ابي قتادة لم
يطلبه حتى سمع منادي النبي صلى الله عليه وسلم يقوله فلا يدل على انه لم يكن متقررا معلوما وانما سكت عنه ابو قتادة لانه
لم يكن يأخذه بمجرد دعواه فلما شهد له به شاهد اعطاه والصحيح انه يكتفي في هذا بالشاهد الواحد ولا يحتاج الى شاهد
آخر ولا يمين كما جاءت به السنة الصحيحة الصريحة التي لا معارض لها وقد تقدم هذا في موضعه واما قوله انه لو كان
للقاتل لوقف ولم يقسم كاللقطة فجوابه انه للغانمين وانما للقاتل حق التقديم فاذا لم يعلم القاتل اشترك فيه الغانمون
فانه حقهم ولم يظهر مستحق التقديم منهم فاشتركوا **فصل** في حكمه صلى الله عليه وسلم فيما احازه المشركون من اموال
المسلمين ثم ظهر عليه المسلمون او اسلم عليه المشركون في البخاري ان فرسا لابن عمر رضي الله عنه ذهب فاخذه العدو فظهر عليه المسلمون فرد
عليه في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم وابق له عبد فلحق بالروم فظهر عليه المسلمون فرده عليه خالد في زمن ابي بكر رضي الله عنه وفي سنن
ابي داود ان رسول الله صلى الله عليه وسلم هو الذي رد عليه الغلام وفي المدونة والواضحة ان رجلا من المسلمين وجد
بعيرا له في المغانم فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم ان وجدته لم يقسم فخذه وان وجدته قد قسم فانت احق به بالثمن
ان اردته وصح عنه ان المهاجرين طلبوا منه دورهم يوم الفتح بمكة فلم يرد على احد داره وقيل له اين تنزل غدا من دارك
بمكة فقال وهل ترك لنا عقيل منزلا وذلك ان الرسول صلى الله عليه وسلم لما هاجر الى المدينة وثب عقيل على رباع النبي
صلى الله عليه وسلم بمكة فحازها وحوى عليها ثم اسلم وهي في يده وقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان من اسلم على شيء فهو له وكان
عقيل ورث ابا طالب ولم يرثه علي كرم الله وجهه لتقديم اسلامه على موت ابيه ولم يكن لرسول الله صلى الله عليه وسلم ميراث
من عبد المطلب فان اباه عبد الله هلك وابوه عبد المطلب حي ثم هلك عبد المطلب فورثه اولاده وهم اعمام النبي صلى الله
عليه وسلم وهلك اكثر اولاده ولم يعقبوا فحاز ابو طالب رباعه ثم مات فاستولى عليها عقيل دون علي كرم الله وجهه لاختلاف الدين
ثم هاجر النبي صلى الله عليه وسلم فاستولى عقيل على داره فلذلك قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وهل ترك لنا عقيل منزلا وكان
المشركون يعمدون الى من هاجر من المسلمين ولحق بالمدينة فيستولون على داره وعقاره فمضت السنة ان الكفار المحاربين
اذا اسلموا لم يضمنوا ما اتلفوه على المسلمين من نفس ومال ولم يردوا عليهم اموالهم التي غصبوها عليهم بل من اسلم على شيء فهو
له هذا حكمه وقضاؤه صلى الله عليه وسلم **فصل** في حكمه صلى الله عليه وسلم فيما كان يهدى اليه كان اصحابه رضي الله عنهم
يهدون اليه الطعام وغيره فيقبل منهم ويكافيهم اضعافها وكانت الملوك تهدي اليه فيقبل هداياهم ويقسمها بين اصحابه

ويأخذ منها لنفسه ما يختاره فيكون كالصفي الذي له من الغنم وفي صحيح البخاري ان النبي صلى الله عليه وسلم اهديت له اقبية
ديباج مزررة بالذهب فقسمها في ناس من اصحابه وعزل منها واحدا لمخرمة بن نوفل فجاء ومعه المسور ابنه فقام على الباب
فقال ادعه لي فسمع النبي صلى الله عليه وسلم صوته فتلقاه به فاستقبله وقال يا ابا المسور خبأت هذا لك واهدى له المقوقس
مارية ام ولده وسيرين التي وهبها لحسان وبغلة شهباء وحمارا واهدى له النجاشي هدية فقبلها منه وبعث اليه هدية
عوضها واخبر انه مات قبل ان تصل اليه وانها ترجع فكان الامر كما قال واهدى له فروة بن نفاثة الجذامي بغلة بيضاء ركبها
يوم حنين ذكره مسلم وذكر البخاري ان ملك ايلة اهدى له بغلة بيضاء فكساه رسول الله صلى الله عليه وسلم بردة وكتب
له ببحرهم واهدى له ابو سفيان هدية فقبلها وذكر ابو عبيد ان عامر بن مالك ملاعب الاسنة اهدى للنبي صلى الله عليه وسلم
فرسا فرده وقال انا لا نقبل هدية مشرك وكذلك قال لعياض المجاشعي انا لا نقبل زبد المشركين يعني رفدهم قال ابو عبيد انما قبل
هدية ابي سفيان لانها كانت في مدة الهدنة بينه وبين اهل مكة وكذلك المقوقس صاحب اسكندرية انما قبل هديته
لانه اكرم حاطب بن ابي بلتعة رسول رسوله اليه واقر بنبوته ولم يؤيسه من اسلامه ولم يقبل صلى الله عليه وسلم هدية
مشرك محارب له قط **فصل** واما حكم هدايا الائمة بعده فقال سحنون من اصحاب مالك اذا اهدى امير الروم هدية الى الامام
فلا بأس بقبولها وتكون له خاصة وقال الاوزاعي تكون للمسلمين ويكافيه بمثلها من بيت المال وقال الامام احمد واصحابه ما اهداه
الكفار للامام او لامير الجيش او قواده فهو غنيمة حكمها حكم الغنائم **فصل** في حكمه صلى الله عليه وسلم في قسمة الاموال التي
كان النبي صلى الله عليه وسلم يقسمها ثلاثة الزكوة والغنائم والفيء فاما الزكوة والغنائم فقد تقدم حكمها وبينا انه لم يكن يستوعب
الاصناف الثمانية وانه كان ربما وضعها في واحد واما حكمه في الفيء فثبت في الصحيح انه صلى الله عليه وسلم قسم يوم حنين في المؤلفة
قلوبهم من الفيء ولم يعط الانصار شيئا فعتبوا عليه فقال لهم الا ترضون ان يذهب الناس بالشاء والبعير وتنطلقون برسول
الله صلى الله عليه وسلم تقودونه الى رحالكم فوالله لما تنقلبون به خير مما ينقلبون به وقد تقدم ذكر القصة وفوائدها في موضعها
والقصد هنا ان الله سبحانه اباح لرسوله من الحكم في مال الفيء ما لم يبحه لغيره وفي الصحيح عنه صلى الله عليه وسلم اني لاعطي
اقواما وادع غيرهم والذي ادع احب الي من الذي اعطي وفي الصحيح عنه اني لاعطي اقواما اخاف ظلعهم وجزعهم واكل اقواما الى
ما جعل الله في قلوبهم من الغنى والخير منهم عمرو بن تغلب قال عمرو بن تغلب فما احب ان لي بكلمة رسول الله صلى الله عليه وسلم
حمر النعم وفي الصحيح ان عليا بعث اليه بذهيبة من اليمن فقسمها اربعا فاعطى الاقرع بن حابس واعطى زيد الخيل واعطى
علقمة بن علاثة وعيينة بن حصن فقام اليه رجل غائر العينين ناتئ الجبهة كث اللحية محلوق الراس فقال ان هذه قسمة
ما اريد بها وجه الله فغضب رسول الله صلى الله عليه وسلم الحديث وفي السنن ان رسول الله صلى الله عليه وسلم وضع
سهم ذوي القربى في بني هاشم وفي بني المطلب وترك بني نوفل وبني عبد شمس فانطلق جبير بن مطعم وعثمان بن عفان اليه فقالا
يا رسول الله لا ننكر فضل بني هاشم لموضعهم منك فما بال اخواننا بني عبد المطلب اعطيتهم وتركتنا وانما نحن وهم بمنزلة واحدة
فقال النبي صلى الله عليه وسلم انا وبنو المطلب لا نفترق في جاهلية ولا اسلام انما نحن وهم شيء واحد وشبك بين اصابعه
وذكر بعض الناس ان هذا الحكم خاص بالنبي صلى الله عليه وسلم وان سهم ذوي القربى يصرف بعده في بني عبد شمس وبني نوفل

مجمع البحار [illegible]

كما يصرفون فى بنى هاشم وبنى المطلب قال لان عبد شمس وهاشما والمطلب ونوفلا اخوة وهم اولاد عبد مناف ويقال ان عبد شمس وهاشما توأمان والصواب استمرار هذا الحكم النبوى وان سهم ذوى القربى لبنى هاشم وبنى المطلب حيث خصه رسول الله صلى الله عليه وسلم بهم وقول هذا القائل ان هذا خاص بالنبى صلى الله عليه وسلم فانه بين مواضع الخمس الذى جعله الله لذوى القربى فلا تتعدى به تلك المواضع ولا تقصر عنها ولكن لم يكن يقسمه بينهم على السواء بين اغنيائهم وفقرائهم ولا كان يقسمه قسمة الميراث للذكر مثل حظ الانثيين بل كان يصرفه فيهم بحسب المصلحة والحاجة فيزوج منه عزبهم ويقضى منه عن غارمهم ويعطى منه فقيرهم كفايته وفى سنن ابى داؤد عن على بن ابى طالب رضى الله عنه قال ولانى رسول الله صلى الله عليه وسلم خمس الخمس فوضعته مواضعه حيوة رسول الله صلى الله عليه وسلم وحيوة ابى بكر رضى الله عنه وحيوة عمر رضى الله عنه وقد يستدل به على انه كان يصرف فى مصارفه الخمسة ولا يقوى هذا الاستدلال اذ غاية ما فيه انه صرفه فى مصارفه التى كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصرفه فيها ولم يعده الى سواها فاين تعميم الاصناف الخمسة به والذى يدل عليه هدى رسول الله صلى الله عليه وسلم واحكامه انه كان يجعل مصارف الخمس كمصارف الزكوة ولا يخرج بها عن الاصناف المذكورة لا انه يقسمه بينهم كقسمة الميراث ومن تامل سيرته وهديه حق التامل لم يشك فى ذلك وفى الصحيحين عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال كانت اموال بنى النضير مما افاء الله على رسوله مما لم يوجف المسلمون عليه بخيل ولا ركاب فكانت لرسول الله صلى الله عليه وسلم فكان ينفق على اهله نفقة سنة وفى لفظ يحبس لاهله قوت سنتهم ويجعل ما بقى فى الكراع والسلاح عدة فى سبيل الله وفى السنن عن عوف بن مالك رضى الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اتاه الفئ قسمه من يومه فاعطى الآهل حظين واعطى العزب حظا فهذا تفضيل منه للآهل بحسب المصلحة والحاجة وان لم يكن زوجته من ذوى القربى وقد اختلف الفقهاء فى الفئ هل كان ملكا لرسول الله صلى الله عليه وسلم يتصرف فيه كيف يشاء او لم يكن ملكا له على قولين فى مذهب احمد وغيره والذى تدل عليه سنته وهديه انه كان يتصرف فيه بالامر فيضعه حيث امره الله ويقسمه على من امر بقسمته عليهم فلم يكن يتصرف فيه تصرف المالك بشهوته وارادته ويعطى من احب ويمنع من احب وانما كان يتصرف فيه تصرف العبد المامور ينفذ ما امره به سيده ومولاه فيعطى من امر باعطائه ويمنع من امر بمنعه وقد صرح رسول الله صلى الله عليه وسلم بهذا فقال والله انى لا اعطى احدا ولا امنعه انما انا قاسم اضع حيث امرت فكان عطاؤه ومنعه وقسمته بمجرد الامر فان الله سبحانه خيره بين ان يكون عبدا رسولا وبين ان يكون ملكا رسولا فاختار ان يكون عبدا رسولا والفرق بينهما ان العبد الرسول لا يتصرف الا بامر سيده ومرسله والملك الرسول له ان يعطى من يشاء ويمنع من يشاء كما قال تعالى للملك الرسول سليمان هٰذَا عَطَاؤُنَا فَامْنُنْ اَوْ اَمْسِكْ بِغَيْرِ حِسَابٍ اى اعط من شئت وامنع من شئت لا نحاسبك وهذه المرتبة هى التى عرضت على نبينا صلى الله عليه وسلم فرغب عنها الى ما هو اعلى منها وهى رتبة العبودية المحضة التى تَصَرُّفُ صاحبها فيها مقصور على امر السيد فى كل دقيق وجليل والمقصود ان تصرفه فى الفئ هذه المثابة فهو ملك يخالف حكم غيره من المالكين ولهذا كان ينفق من الفئ الذى افاء الله عليه مما لم يوجف المسلمون عليه بخيل ولا ركاب على نفسه واهله نفقة سنتهم ويجعل الباقى فى الكراع والسلاح عدة فى سبيل الله عز وجل وهذا النوع من الاموال هو القسم الذى وقع بعده فيه

من النزاع ما وقع الى اليوم فاما الزكوات والغنائم وقسمة المواريث فانها معينة لاهلها لا يشركهم غيرهم فيها فلم يشكل على
ولاة الامر بعده من امرها ما اشكل عليهم من الفيء ولم يقع فيها من النزاع ما وقع فيه ولولا اشكال امره عليهم لما طلبت فاطمة
بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم ميراثها من تركته وظنت انه يورث عنه ما كان ملكا لكسائر المالكين وخفي عليها
رضي الله عنها حقيقة الملك الذي ليس مما يورث عنه بل هو صدقة بعده ولما علم ذلك خليفته البار الراشد الصديق
ومن بعده من الخلفاء الراشدين لم يجعلوا ما خلفه من الفيء ميراثا يقسم بين ورثته بل دفعوه الى علي والعباس يعملان فيه
عمل رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى تنازعا فيه وترافعا الى ابي بكر الصديق وعمر رضي الله عنهم اجمعين ولم يقسم احد منهما
ذلك ميراثا ولا مكنا منه عباسا وعليا رضي الله عنهما وقد قال الله تعالى ﴿مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ
وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنكُمْ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا
نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِن دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا
مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا وَيَنصُرُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَٰئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِن قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ
إِلَيْهِمْ﴾ الى قوله ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِن بَعْدِهِمْ﴾ الى آخر الآية فاخبر سبحانه انه انما افاءه على رسوله بجملته لمن ذكر في هؤلاء الآيات
ولم يخص منه خمسه بالمذكورين بل عمم واطلق واستوعب وتصرف على المصارف الخاصة وهم اهل الخمس ثم على المصارف
العامة وهم المهاجرون والانصار واتباعهم الى يوم الدين فالذي عمل به هو وخلفاؤه الراشدون هو المراد من هؤلاء الآيات و
لذلك قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه فيما رواه احمد وغيره عنه ما احد احق بهذا المال من احد وما انا احق به من احد
والله ما من احد الا وله في هذا المال نصيب الا عبد مملوك ولكنا على منازلنا من كتاب الله وقسمنا من رسول الله صلى الله
عليه وسلم فالرجل وبلاؤه في الاسلام والرجل وقدمه في الاسلام والرجل وغناؤه في الاسلام والرجل و
حاجته ووالله لئن بقيت لهم ليأتين الراعي بجبل صنعاء حظه من هذا المال وهو يرعى مكانه فهؤلاء المسمون في آية الفيء هم
المسمون في آية الخمس ولم يدخل المهاجرون والانصار واتباعهم في آية الخمس لانهم المستحقون لجملة الفيء واهل الخمس لهم
استحقاقان استحقاق خاص من الخمس واستحقاق عام من جملة الفيء فانهم داخلون في النصيبين وكما ان قسمته من جملة الفيء
بين من جعل له ليس قسمة الاملاك التي يشترك فيها المالكون كقسمة المواريث والوصايا والاملاك المطلقة بل بحسب
الحاجة والنفع والغناء في الاسلام والبلاء فيه فكذلك الخمس في اهله فان مخرجهما واحد في كتاب الله والتنصيص على الاصناف الخمسة
يفيد تحقيق ادخالهم وانهم لا يخرجون من اهل الفيء بحال وان الخمس لا يعدوهم الى غيرهم كاصناف الزكوة لا تعدوهم الى غيرهم
كما ان الفيء العام في آية الحشر للمذكورين فيها لا يتعداهم الى غيرهم ولهذا افتى ائمة الاسلام كمالك والامام احمد وغيرهما ان الرافضة
لا حق لهم في الفيء لانهم ليسوا من المهاجرين ولا من الانصار ولا من الذين جاءوا من بعدهم ﴿يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا
الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ﴾ وهذا مذهب اهل المدينة واختيار شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى وعليه يدل القرآن
وفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم وخلفائه الراشدين وقد اختلف الناس في آية الزكوة وآية الخمس فقال الشافعي يجب
قسمة الزكوة والخمس على الاصناف كلها ويعطى من كل صنف من يطلق عليه اسم الجمع وقال مالك واهل المدينة بل يعطي في

الاصناف المذكورة فيها لا يعدوهم الى غيرهم ولا تجب قسمة الزكوة ولا الفئ في جميعهم وقال الامام احمد وابو حنيفة بقول مالك في اية الزكوة وبقول الشافعي في اية الخمس ومن تامل النصوص وعمل رسول الله صلى الله عليه وسلم وخلفائه وجده يدل على قول اهل المدينة فان الله سبحانه جعل اهل الخمس هم اهل الفئ وعينهم اهتماما بشانهم وتقديما لهم ولما كانت الغنائم خاصة باهلها لا يشركهم فيها سواهم نص على خمسها لاهل الخمس ولما كان الفئ لا يختص باحد دون احد جعل جملته لهم وللمهاجرين والانصار وتابعيهم فسوى بين الخمس والفئ في المصرف وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصرف سهم الله وسهمه في مصالح الاسلام و اربعة اخماس الخمس في اهلها مقدما الاهم فالاهم والاحوج فالاحوج فيزوج منه عزابهم ويقضي منه ديونهم ويعين ذا الحاجة منهم ويعطي عزبهم حظا ومتزوجهم حظين ولم يكن هو ولا احد من خلفائه يجمعون اليتامى والمساكين وابناء السبيل وذوي القربى ويقسمون اربعة اخماس الفئ بينهم على السوية ولا على التفضيل كما لم يكونوا يفعلون ذلك في الزكوة فهذا هديه وسيرته وهو فصل الخطاب ومحض الصواب

فصل في حكمه صلى الله عليه وسلم في الوفاء بالعهد لعدوه وفي رسلهم ان لا يقتلوا ولا يحبسوا وفي النبذ الى من عاهده على سواء اذا خاف منه نقض العهد ثبت عنه انه قال لرسولي مسيلمة الكذاب لما قالا نقول انه رسول الله لولا ان الرسل لا تقتل لقتلتكما وثبت عنه انه قال لابي رافع وقد ارسلته اليه قريش فاراد المقام عنده وانه لا يرجع اليهم فقال اني لا اخيس بالعهد ولا احبس البرد ولكن ارجع فان كان في نفسك الذي فيها الآن فارجع وثبت عنه انه رد اليهم ابا جندل للعهد الذي كان بينه وبينهم ان يرد اليهم من جاءه منهم مسلما ولم يرد النساء وجاءت سبيعة الاسلمية مسلمة فخرج زوجها في طلبها فانزل الله عز وجل يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا جَاءَكُمُ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ فَامْتَحِنُوهُنَّ اللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِهِنَّ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ الاية فاستحلفها رسول الله صلى الله عليه وسلم انه لم يخرجها الا الرغبة في الاسلام وانها لم تخرج لحدث احدثته في قومها ولا بغضا لزوجها فحلفت فاعطى رسول الله صلى الله عليه وسلم زوجها مهرها ولم يردها عليه فهذا حكمه الموافق لحكم الله ولم يجئ شئ ينسخه البتة ومن زعم انه منسوخ فليس بيده الا الدعوى المجردة وقد تقدم بيان ذلك في قصة الحديبية وقال تعالى وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوْمٍ خِيَانَةً فَانبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَىٰ سَوَاءٍ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْخَائِنِينَ وقال صلى الله عليه وسلم من كان بينه وبين قوم عهد فلا يحلن عقدا ولا يشدنه حتى يمضي امده او ينبذ اليهم على سواء قال الترمذي حديث حسن صحيح ولما اسرت قريش حذيفة بن اليمان واباه اطلقوهما وعاهدوهما ان لا يقاتلاهم مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وكانوا خارجين الى بدر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم نفي لهم بعهدهم ونستعين الله عليهم

فصل في حكمه صلى الله عليه وسلم في الامان من الرجال والنساء ثبت عنه صلى الله عليه وسلم انه قال المسلمون تتكافأ دماؤهم ويسعى بذمتهم ادناهم وثبت عنه انه اجار رجلين اجارتهما ام هانئ ابنة عمه وثبت عنه انه اجار ابا العاص بن الربيع لما اجارته ابنته زينب ثم قال يجير على المسلمين ادناهم وفي حديث آخر يجير على المسلمين ادناهم ويرد عليهم اقصاهم فهذه اربع قضايا كلية **احدها** تكافؤ دمائهم وهو يمنع قتل مسلمهم بكافرهم **والثانية** انه يسعى بذمتهم ادناهم وهو يوجب قبول امان المرأة والعبد وقال ابن الماجشون لا يجوز الامان الا لوالي الجيش او والي السرية قال ابن شعبان وهذا خلاف قول الناس كلهم **والثالثة** ان المسلمين يد على من سواهم وهذا يمنع من تولية الكفار شيئا من الولايات فان للوالي يدا على المولى عليه **والرابعة** انه يرد عليهم اقصاهم وهذا يوجب ان السرية اذا

غنمت غنيمة بقوة جيش الاسلام كانت لهم وللقاصي من الجيش اذ بقوته غنموها وان ما صار في بيت المال من الفيء كان لقاصيهم ودانيهم وان كان سبب اخذه دانيهم فهذه الاحكام وغيرها مستفادة من كلماته الاربعة صلوات الله وسلامه عليه

فصل في حكمه صلى الله عليه وسلم في الجزية ومقدارها وممن يقبل قد تقدم ان اول ما بعث الله عز وجل به نبيه صلى الله عليه وسلم الدعوة اليه بغير قتال ولا جزية فاقام على ذلك بضع عشرة سنة بمكة ثم اذن له في القتال لما هاجر من غير فرض له ثم امره بقتال من قاتله والكف عمن لم يقاتله ثم لما نزلت براءة سنة ثمان امره بقتال جميع من لم يسلم من العرب من قاتله او كف عنه الا من عاهده ولم ينقصه من عهده شيئا فامره ان يفي له بعهده ولم يامره باخذ الجزية من المشركين وحارب اليهود مرارا ولم يؤمر باخذ الجزية منهم ثم امره بقتال اهل الكتاب كلهم حتى يسلموا او يعطوا الجزية فامتثل امر ربه فقاتلهم فاسلم بعضهم واعطى بعضهم الجزية واستمر بعضهم على محاربته فاخذها صلى الله عليه وسلم من اهل نجران وايلة وهم من نصارى العرب ومن اهل دومة الجندل واكثرهم عرب واخذها من المجوس ومن اهل الكتاب باليمن وكانوا يهود ولم ياخذها من مشركي العرب فقال احمد والشافعي رحمهما الله تعالى لا توخذ الا من الطوائف الثلث التي اخذها رسول الله صلى الله عليه وسلم منهم وهم اليهود والنصارى والمجوس ومن عداهم فلا يقبل منهم الا الاسلام او القتل وقالت طائفة في الامم كلها اذا بذلوا الجزية قبلت منهم اهل الكتابين بالقرآن والمجوس بالسنة ومن عداهم ملحق بهم لان المجوس اهل شرك لا كتاب لهم فاخذها منهم دليل على اخذها من جميع المشركين وانما لم ياخذها صلى الله عليه وسلم من عبدة الاوثان من العرب لانهم اسلموا كلهم قبل نزول آية الجزية فانها انما نزلت بعد تبوك وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد فرغ من قتال العرب واستوسقت كلها له بالاسلام ولهذا لم ياخذها من اليهود الذين حاربوه لانها لم تكن نزلت بعد فلما نزلت اخذها من نصارى العرب ومن المجوس ولو بقي حينئذ احد من عبدة الاوثان ولقبلها منه كما قبلها من عبدة الصلبان والاوثان والنيران ولا فرق ولا تاثير لتغليظ كفر بعض الطوائف على بعض ثم من سلم ان كفر عبدة الاوثان اغلظ من كفر المجوس واي فرق بين عبدة الاوثان والنيران بل كفر المجوس اغلظ وعباد الاوثان كانوا يقرون بتوحيد الربوبية وانه لا خالق الا الله وانهم انما يعبدون آلهتهم لتقربهم الى الله سبحانه وتعالى ولم يكونوا يقرون بصانعين للعالم احدهما خالق للخير والآخر للشر كما تقوله المجوس ولم يكونوا يستحلون نكاح الامهات والبنات والاخوات وكانوا على بقايا من دين ابراهيم صلوات الله وسلامه عليه واما المجوس فلم يكونوا على كتاب اصلا ولا دانوا بدين احد من الانبياء لا في عقائدهم ولا في شرائعهم والاثر الذي فيه انه كان لهم كتاب فرفع ورفعت شريعتهم لما وقع ملكهم على ابنته لا يصح البتة ولو صح لم يكونوا بذلك من اهل الكتاب فان كتابهم رفع وشريعتهم بطلت فلم يبقوا على شيء منها ومعلوم ان العرب كانوا على دين ابراهيم عليه السلام وكان له صحف وشريعة وليس تغيير عبدة الاوثان لدين ابراهيم وشريعته باعظم من تغيير المجوس لدين نبيهم وكتابهم لو صح فانه لا يعرف منهم التمسك بشيء من شرائع الانبياء عليهم الصلوات والسلام بخلاف العرب فكيف يجعل المجوس الذين دينهم اقبح الاديان احسن حالا من مشركي العرب وهذا القول اصح في الدليل كما ترى وفرقت طائفة ثالثة بين العرب وغيرهم فقالوا تؤخذ من كل كافر الا مشركي العرب ورابعة فرقت بين قريش وغيرهم وهذا لا معنى له فان قريشا لم يبق فيهم كافر يحتاج الى قتاله واخذ الجزية منه البتة وقد كتب النبي صلى الله عليه وسلم الى اهل هجر والى المنذر بن ساوى والى ملوك الطوائف يدعوهم الى الاسلام او الجزية ولم يفرق بين عربي وغيره وا

حكمه في قدرها فانه بعث معاذا الى اليمن وامره ان يأخذ من كل حالم دينارا او قيمته معافر وهي ثياب معروفة باليمن ثم زاد فيها عمر فجعلها اربعة دنانير على اهل الذهب واربعين درهما على اهل الورق في كل سنة فرسول الله صلى الله عليه وسلم علم ضعف اهل اليمن وعمر علم غناء اهل الشام وقوتهم **فصل** في حكمه صلى الله عليه وسلم في الهدنة وما ينقضها ثبت عنه صلى الله عليه وسلم انه صالح اهل مكة على وضع الحرب بينه وبينهم عشر سنين ودخل حلفاؤهم من بني بكر معهم وحلفاؤه من خزاعة معه فعدت حلفاء قريش على حلفائه فغدروا بهم فرضيت قريش ولم تنكره فجعلهم بذلك ناقضين للعهد واستباح غزوهم من غير نبذ عهدهم اليهم لانهم صاروا محاربين له ناقضين لعهده برضاهم واقرارهم لحلفائهم على الغدر بحلفائه والحق ردؤهم في ذلك بمباشرهم وثبت عنه انه صالح اليهود وعاهدهم لما قدم المدينة فغدروا به ونقضوا عهده مرارا وكل ذلك يحاربهم ويظفر بهم وآخر ما صالح يهود خيبر على ان الارض له يقرهم فيها ما شاء وكان هذا الحكم منه فيهم حجة على جواز صلح الامام لعدوه ما شاء من المدة فيكون العقد جائزا له فسخه متى شاء وهذا هو الصواب وهو موجب حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي لا ناسخ له **فصل** وكان في صلحه لاهل مكة ان من احب ان يدخل في عهد محمد وعقده دخل ومن احب ان يدخل في عهد قريش وعقدهم دخل وان من جاءهم من عنده لا يردونه اليه ومن جاءه منهم رده اليهم وانه يدخل العام القابل الى مكة فيخلونها له ثلاثا ولا يدخلها الا بجلبان السلاح وقد تقدم ذكر هذه القصة وفقهها في موضعه **ذكر** اقضيته واحكامه في النكاح وتوابعه **فصل** في حكمه صلى الله عليه وسلم في الثيب والبكر يزوجهما ابوهما ثبت عنه في الصحيحين ان خنساء بنت خذام زوجها ابوها وهي كارهة وكانت ثيبا فاتت رسول الله صلى الله عليه وسلم فرد نكاحها وفي السنن من حديث ابن عباس ان جارية بكرا اتت النبي صلى الله عليه وسلم فذكرت ان اباها زوجها وهي كارهة فخيرها النبي صلى الله عليه وسلم وهذه غير خنساء فهما قضيتان قضى في احداهما بتخيير الثيب وقضى في الاخرى بتخيير البكر وثبت عنه في الصحيح انه قال لا تنكح البكر حتى تستأذن قالوا يا رسول الله وكيف اذنها قال ان تسكت وفي صحيح مسلم البكر تستأذن في نفسها واذنها صماتها وموجب هذا الحكم انه لا تجبر البكر البالغ على النكاح ولا تزوج الا برضاها وهذا قول جمهور السلف ومذهب ابي حنيفة واحمد في احدى الروايات عنه وهو القول الذي ندين الله به ولا نعتقد سواه وهو الموافق لحكم رسول الله صلى الله عليه وسلم وامره ونهيه وقواعد شريعته ومصالح امته اما موافقته لحكمه فانه حكم بتخيير البكر الكارهة وليس رواية هذا الحديث مرسلة بعلة فيه فانه قد روي مسندا ومرسلا فان قلنا بقول الفقهاء ان الاتصال زيادة ومن وصله مقدم على من ارسله فظاهر وهذا تصرفهم في غالب الاحاديث فما بال هذا خرج عن حكم امثاله وان حكمنا بالارسال كقول كثير من المحدثين فهذا مرسل قوي قد عضدته الآثار الصحيحة الصريحة والقياس وقواعد الشرع كما سنذكره فيتعين القول به واما موافقة هذا القول لامره فانه قال والبكر تستأذن وهذا امر مؤكد لانه ورد بصيغة الخبر الدال على تحقق المخبر به وثبوته ولزومه والاصل في اوامره ان يكون للوجوب ما لم يقم اجماع على خلافه واما موافقته لنهيه فلقوله لا تنكح البكر حتى تستأذن فامر ونهى وحكم بالتخيير وهذا اثبات للحكم بابلغ الطرق واما موافقته لقواعد شرعه فان البكر البالغة العاقلة الرشيدة لا يتصرف ابوها في اقل شيء من ملكها الا برضاها ولا يجبرها على اخراج اليسير منه بدون رضاها فكيف يجوز ان يرقها ويخرج بضعها منها بغير رضاها الى من يريده هو وهي من

اكره الناس فيه وهو من ابغض شيء اليها ومع هذا فينكحها اياه قهرا بغير رضاها الى من يريده ويجعلها اسيرة عنده كما قال النبي صلى الله عليه وسلم اتقوا الله في النساء فانهن عوان عندكم اي اسرى ومعلوم ان اخراج مالها كله بغير رضاها اسهل عليها من تزويجها بمن لا تختاره بغير رضاها ولقد ابطل من قال انها اذا عينت كفوا تحبه وعين ابوها كفوا فالعبرة بتعيينه ولو كان بغيضا لها قبيح الخلقة وأما موافقته لمصالح الامة فلا يخفى مصلحة البنت في تزويجها بمن تختاره وترضاه وحصول مقاصد النكاح لها به وحصول ضد ذلك بمن تبغضه وتنفر عنه فلو لم تأت السنة الصريحة بهذا القول لكان القياس الصحيح وقواعد الشريعة لا تقتضي غيره وبالله التوفيق **فان قيل** فقد حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم بالفرق بين الثيب والبكر وقال لا تنكح الايم حتى تستأمر ولا تنكح البكر حتى تستأذن وقال الايم احق بنفسها من وليها والبكر تستأذنها ابوها فجعل الايم احق بنفسها من وليها فعلم ان ولي البكر احق بها من نفسها والا لم يكن لتخصيص الايم بذلك معنى وايضا فانه فرق بينهما في صفة الاذن فجعل اذن الثيب النطق واذن البكر الصمت وهذا كله يدل على عدم اعتبار رضاها وانه لا حق لها مع ابيها **فالجواب** انه ليس في ذلك ما يدل على جواز تزويجها بغير رضاها مع بلوغها وعقلها ورشدها وان يزوجها بابغض الخلق اليها اذا كان كفوا والاحاديث التي احتججتم بها صريحة في ابطال هذا القول وليس معكم اقوى من قوله الايم احق بنفسها من وليها وهذا انما يدل بطريق المفهوم ومنازعوكم ينازعونكم في كونه حجة ولو سلم انه حجة فلا يجوز تقديمه على المنطوق الصريح وهذا ايضا انما يدل اذا قلت ان للمفهوم عموما والصواب انه لا عموم له اذ دلالته ترجع الى ان التخصيص بالمذكور لا بد له من فائدة وهي نفي الحكم عما عداه ومعلوم ان انقسام ما عداه الى ثابت الحكم ومنتفيه فائدة وان اثبات حكم آخر للمسكوت عنه فائدة وان لم يكن ضد حكم المنطوق وان تفصيله فائدة كيف وهذا مفهوم مخالف للقياس الصريح بل قياس الاولى كما تقدم ويخالف النصوص المذكورة وتامل قوله صلى الله عليه وسلم والبكر يستأذنها ابوها عقيب قوله الايم احق بنفسها من وليها قطعا لتوهم هذا القول وان البكر تزوج بغير رضاها ولا اذنها فلا حق لها في نفسها البتة فوصل احدى الجملتين بالاخرى دفعا لهذا التوهم ومن المعلوم انه لا يلزم من كون الثيب احق بنفسها من وليها ان لا يكون للبكر في نفسها حق البتة وقد اختلف الفقهاء في مناط الاجبار على ستة اقوال احدها انه يجبر بالبكارة وهو قول الشافعي ومالك واحمد في رواية الثاني انه يجبر بالصغر وهو قول ابي حنيفة واحمد في الرواية الثانية الثالث انه يجبر بهما معا وهو الرواية الثالثة عن احمد الرابع انه يجبر بايهما وجد وهو الرواية الرابعة عنه الخامس انه يجبر بالايلاد فتجبر الثيب البالغ حكاه القاضي اسمعيل عن الحسن البصري قال وهو خلاف الاجماع قال وله وجه حسن من الفقه فيا ليت شعري ما هذا الوجه الاسود المظلم السادس انه يجبر من يكون في عياله ولا يخفى عليك الراجح من هذه المذاهب

فصل وقضى صلى الله عليه وسلم بان اذن البكر الصمات واذن الثيب الكلام فان نطقت البكر بالاذن بالكلام فهو آكد وقال ابن حزم لا يصح ان تزوج الا بالصمات وهذا هو اللائق بظاهريته

فصل وقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان اليتيمة تستأمر في نفسها ولا يتم بعد احتلام فدل ذلك على جواز نكاح اليتيمة قبل البلوغ وهذا مذهب عائشة رضي الله عنها وعليه يدل القرآن والسنة وبه قال احمد وابو حنيفة وغيرهما قال تعالى وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ فِي يَتَامَى النِّسَاءِ اللَّاتِي لَا تُؤْتُونَهُنَّ مَا كُتِبَ لَهُنَّ وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ قالت عائشة رضي الله عنها هي اليتيمة تكون في حجر وليها فيرغب في نكاحها ولا

يقسط لها سنة صداقها فنهوا عن نكاحهن الا ان يقسطوا لهن سنة صداقهن وفي السنن الاربعة عنه صلى الله عليه وسلم
اليتيمة تستامر في نفسها فان صمتت فهو اذنها وان ابت فلا جواز عليها **فصل** في حكمه صلى الله عليه وسلم في النكاح بلا ولي
في السنن عنه من حديث عائشة رضي الله عنها ايما امرأة نكحت نفسها بغير اذن وليها فنكاحها باطل فنكاحها باطل فنكاحها
باطل فان اصابها فلها مهرها بما اصاب منها فان اشتجروا فالسلطان ولي من لا ولي له قال الترمذي حديث حسن وفي السنن الاربعة
عنه لا نكاح الا بولي وفيها عنه لا تزوج المرأة المرأة ولا تزوج المرأة نفسها فان الزانية هي التي تزوج نفسها **فصل** وحكم ان المرأة اذا
زوجها الوليان فهي للاول منهما وان الرجل اذا باع من رجلين فالبيع للاول منهما **فصل** في قضائه في نكاح التفويض ثبت عنه انه قضى
في رجل تزوج امرأة ولم يفرض لها صداقا ولم يدخل بها حتى مات ان لها مهر نسائها لا وكس ولا شطط ولها الميراث وعليها العدة
اربعة اشهر وعشرا وفي الترمذي عنه انه قال لرجل اترضى ان ازوجك فلانة قال نعم وقال للمرأة اترضين ان ازوجك فلانا
قالت نعم فزوج احدهما صاحبه فدخل بها الرجل ولم يفرض لها صداقا ولم يعطها شيئا فلما كان عند موته عوضها من صداقها
سهما له بخيبر وقد تضمنت هذه الاحكام جواز النكاح من غير تسمية صداق وجواز الدخول قبل التسمية واستقرار مهر
المثل بالموت وان لم يدخل بها ووجوب عدة الوفاة بالموت وان لم يدخل بها الزوج وبهذا اخذ ابن مسعود وفقهاء العراق و
علماء الحديث منهم احمد والشافعي في احد قوليه وقال علي بن ابي طالب وزيد بن ثابت رضي الله عنهما لا صداق لها وبه اخذ اهل
المدينة ومالك والشافعي في قوله الاخر وتضمنت جواز تولي الرجل طرفي العقد كوكيل من الطرفين او ولي فيهما او ولي وكله الزوج او زوج
وكله الولي ويكفي ان يقول زوجت فلانا فلانة مقتصرا على ذلك او تزوجت فلانة اذا كان هو الزوج وهذا ظاهر مذهب احمد وعنه
رواية ثانية لا يجوز ذلك الا للولي المجبر كمن زوج امته او ابنته المجبرة بعبده المجبر ووجه هذه الرواية انه لا يعتبر رضى واحد
من الطرفين وفي مذهبه قول ثالث انه يجوز ذلك الا للزوج خاصة فانه لا يصح منه تولي الطرفين لتضاد احكام الطرفين فيه
فصل في حكمه صلى الله عليه وسلم فيمن تزوج امرأة فوجدها في الحبل في السنن والمصنف عن سعيد بن المسيب عن بصرة
بن اكثم قال تزوجت امرأة بكرا في كسرها فدخلت عليها فاذا هي حبلى فقال النبي صلى الله عليه وسلم لها الصداق بما استحللت
من فرجها والولد عبد لك واذا ولدت فاجلدوها وفرق بينهما وقد تضمن هذا الحكم بطلان نكاح الحامل من زنا وهو قول اهل المدينة
والامام احمد وجمهور الفقهاء ووجوب المهر المسمى في النكاح الفاسد وهذا هو الصحيح من الاقوال الثلثة والثاني يجب مهر المثل وهو
قول الشافعي والثالث يجب اقل الامرين وتضمنت وجوب الحد بالحبل وان لم تقم بينة ولا اعتراف والحبل من اقوى البينات وهذا
مذهب عمر بن الخطاب رضي الله عنه واهل المدينة واحمد في احدى الروايتين عنه واما حكمه بكون الولد عبدا للزوج فقد قيل انه
لما كان ولد زنا لا اب له وقد غرته من نفسها وغرم صداقها اخدمه ولدها وجعله له بمنزلة العبد لا انه ارقه فانه انعقد
حرا تبعا لحرية امه وهذا محتمل ويحتمل ان يكون ارقه عقوبة لامه على زناها وغرورها للزوج ويكون هذا خاصا بالنبي صلى الله
عليه وسلم وبذلك الولد لا يتعدى الحكم الى غيره ويحتمل ان يكون هذا منسوخا وقد قيل انه كان في اول الاسلام يسترق الحر في
الدين وعليه حمل بيعه صلى الله عليه وسلم لسرق في دينه والله اعلم **فصل** في حكمه صلى الله عليه وسلم في الشروط في النكاح في
الصحيحين عنه ان احق الشروط ان توفوا به ما استحللتم به الفروج وفيهما عنه لا تسأل المرأة طلاق اختها لتستفرغ ما في

صحفتها فانما لها ما قدر لها وفيهما انه نهى ان تشترط المرأة طلاق اختها وفي مسند احمد عنه لا يحل ان تنكح امرأة بطلاق اخرى فتضمن هذا الحكم وجوب الوفاء بالشروط التي شرطت في العقد اذا لم تتضمن تغييرا لحكم الله ورسوله وقد اتفق على وجوب الوفاء بتعجيل المهر او تاجيله والضمين والرهن به ونحو ذلك وعلى عدم الوفاء باشتراط ترك الوطء والانفاق والخلو عن المهر ونحو ذلك واختلف في شرط الاقامة في بلد الزوجة وشرط دار الزوجة وان لا يتسرى عليها ولا يتزوج عليها فاوجب احمد وغيره الوفاء به ومتى لم يف به فلها الفسخ عند احمد واختلف في اشتراط البكارة والنسب والجمال والسلامة من العيوب التي لا يفسخ بها النكاح وهل يؤثر عدمها في فسخه على ثلاثة اقوال ثالثها الفسخ عند عدم النسب خاصة وتضمن حكمه صلى الله عليه وسلم بطلان اشتراط المرأة طلاق اختها وانه لا يجب الوفاء به فان قيل فما الفارق بين هذا وبين اشتراطها ان لا يتزوج عليها حتى صححتم هذا وابطلتم شرط طلاق الضرة قيل الفرق بينهما ان في اشتراط طلاق الزوجة من الاضرار بها وكسر قلبها وخراب بيتها وشماتة اعدائها ما ليس في اشتراط عدم نكاحها ونكاح غيرها وقد فرق النص بينهما فقياس احدهما على الآخر فاسد **فصل** في حكمه صلى الله عليه وسلم في نكاح الشغار والمحلل والمتعة ونكاح المحرم ونكاح الزانية اما الشغار فصح النهي عنه من حديث ابن عمر وابي هريرة رضي الله عنهما ومعاوية رضي الله عنه وفي صحيح مسلم عن ابن عمر مرفوعا لا شغار في الاسلام وفي حديث ابن عمر والشغار ان يزوج الرجل ابنته على ان يزوجه الآخر ابنته وليس بينهما صداق وفي حديث ابي هريرة رضي الله عنه والشغار ان يقول الرجل للرجل زوجني ابنتك وازوجك ابنتي زوجني اختك ازوجك اختي وفي حديث معاوية رضي الله عنه ان العباس بن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما انكح عبد الرحمن بن الحكم ابنته وانكحه عبد الرحمن ابنته وكانا جعلا صداقا فكتب معاوية رضي الله عنه الى مروان يأمره بالتفريق بينهما وقال هذا الشغار الذي نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم فاختلف الفقهاء في ذلك فقال الامام احمد الشغار الباطل ان يزوجه وليته على ان يزوجه الآخر وليته ولا مهر بينهما على حديث ابن عمر رضي الله عنه فان سموا مع ذلك مهرا صح العقد بالمسمى عنده وقال الخرقي لا يصح ولو سموا مهرا على حديث معاوية رضي الله عنه وقال ابو البركات ابن تيمية وغيره من اصحاب احمد ان سموا مهرا وقالوا مع ذلك وبضع كل واحدة مهر الاخرى لم يصح وان لم يقولوا ذلك صح واختلف في علة النهي فقيل هي جعل كل من العقدين شرطا في الآخر وقيل العلة التشريك في البضع وجعل كل واحدة مهر الاخرى وهي لا تنتفع به فلم يرجع اليها المهر بل عاد المهر الى الولي وهو ملكه لبضع زوجته فتمليكه لبضع موليته وهذا ظلم لكل واحدة من المرأتين واخلاء لنكاحها عن مهر تنتفع به وهذا هو الموافق للغة العرب فانهم يقولون بلد شاغر من اميره ودار شاغرة من اهلها اذا خلت وشغر الكلب اذا رفع رجله واخلى مكانها فاذا سموا مهرا مع ذلك زال المحذور ولم يبق الا اشتراط كل واحد على الآخر شرطا لا يؤثر في فساد العقد فهذا منصوص احمد واما من فرق فقال ان قالوا مع التسمية ان بضع كل واحدة مهر للاخرى فسد لانها لم يرجع اليها مهرها وصار بعضه لغير المستحق وان لم يقولوا ذلك صح والذي يجيء على اصله انهم متى عقدوا على ذلك وان لم يقولوا بالسنتهم انه لا يصح لان المقصود في العقود معتبرة والمشروط عرفا كالمشروط لفظا فيبطل العقد بشرط ذلك والتواطؤ عليه ونيته فان سمى لكل واحدة مهر مثلها صح وبهذا يظهر حكمة النهي واتفاق الاحاديث في هذا الباب **فصل** واما نكاح المحلل ففي الترمذي والمسند من حديث ابن مسعود رضي الله عنهما قال لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم المحلل والمحلل له قال الترمذي هذا حديث حسن صحيح وفي

المسند من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً لعن الله المحلل والمحلل له وإسناده حسن وفيه عن علي رضي الله عنه
عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله وفي سنن ابن ماجة من حديث عقبة بن عامر رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم ألا أخبركم بالتيس المستعار قالوا بلى يا رسول الله قال هو المحلل لعن الله المحلل والمحلل له فهؤلاء الأربعة من
سادات الصحابة رضي الله عنهم وقد شهدوا على رسول الله صلى الله عليه وسلم بلعنه أصحاب التحليل وهم المحلل والمحلل له وهذا
إما خبر عن الله فهو خبر صدق وإما دعاء فهو دعاء مستجاب قطعاً وهذا يفيد أنه من الكبائر الملعون فاعلها ولا فرق عند
أهل المدينة وأهل الحديث وفقهائهم بين اشتراط ذلك بالقول أو بالتواطئ والقصد فإن المقصود في العقود عندهم معتبرة
والأعمال بالنيات والشرط المتواطئ عليه الذي دخل عليه المتعاقدان كالملفوظ عندهم والألفاظ لا تراد لعينها بل للدلالة على المعاني
فإذا ظهرت المعاني والمقاصد فلا عبرة بالألفاظ لأنها وسائل وقد تحققت غاياتها فترتب عليها أحكامها **فصل** وأما نكاح
المتعة فثبت عنه أنه أحلها عام الفتح وثبت عنه أنه نهى عنها عام الفتح واختلف هل نهى عنها يوم خيبر على قولين والصحيح أن
النهي عنها إنما كان عام الفتح وأن النهي يوم خيبر إنما كان عن الحمر الأهلية وإنما قال علي لابن عباس إن رسول الله صلى الله عليه وسلم
نهى يوم خيبر عن متعة النساء ونهى عن حمر الأهلية محتجاً عليه في المسألتين فظن بعض الرواة أن التقييد بيوم خيبر راجع
إلى الفصلين فرواه بالمعنى ثم أفرد بعضهم أحد الفصلين وقيده بيوم خيبر وقد تقدم بيان المسألة في غزاة الفتح وظاهر كلام
ابن مسعود إباحتها فإن في الصحيحين عنه كنا نغزو مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وليس معنا نساء فقلنا يا رسول الله
ألا نستخصي فنهانا عن ذلك ثم رخص لنا بعد أن تنكح المرأة بالثوب إلى أجل ثم قرأ عبد الله يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُحَرِّمُوا طَيِّبَاتِ
مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ ولكن في الصحيحين عن علي كرم الله وجهه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
حرم متعة النساء وهذا التحريم إنما كان بعد الإباحة وإلا لزم منه النسخ مرتين ولم يحتج به علي على ابن عباس رضي الله عنهم
ولكن النظر هل هو تحريم بتات أو تحريم مثل تحريم الميتة والدم وتحريم نكاح الأمة فيباح عند الضرورة وخوف العنت هذا هو
الذي لحظه ابن عباس وأفتى بحلها للضرورة فلما توسع الناس فيها ولم يقتصروا على موضع الضرورة أمسك عن فتياه
ورجع عنها **فصل** وأما نكاح المحرم فثبت عنه في صحيح مسلم من رواية عثمان بن عفان رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم لا ينكح المحرم ولا ينكح واختلف عنه صلى الله عليه وسلم هل تزوج ميمونة حلالاً أو حراماً فقال ابن عباس تزوجها
محرماً وقال أبو رافع تزوجها حلالاً وكنت الرسول بينهما وقول أبي رافع أرجح لعدة أوجه أحدها أنه إذ ذاك كان رجلاً بالغاً
وابن عباس لم يكن حينئذ ممن بلغ الحلم بل كان له نحو العشر سنين فأبو رافع إذ ذاك كان أحفظ منه الثاني أنه كان الرسول
بين رسول الله صلى الله عليه وسلم وبينها وعلى يده دار الحديث فهو أعلم منه بلا شك وقد أشار بنفسه إلى هذه إشارة
متحققة له ومتيقن لم ينقله عن غيره بل باشره بنفسه الثالث أن ابن عباس لم يكن معه في تلك العمرة فإنها كانت عمرة
القضية وكان ابن عباس إذ ذاك من المستضعفين الذين عذرهم الله من الولدان وإنما سمع القضية من غير حضور
منه لها الرابع أنه صلى الله عليه وسلم حين دخل مكة بدأ بالطواف بالبيت ثم سعى بين الصفا والمروة وحلق ثم حل ومن
المعلوم أنه لم يتزوج بها في طريقه ولا بدأ بالتزويج قبل الطواف بالبيت ولا تزوج في حال طوافه هذا من المعلوم أنه لم يقع فصح

ابي رافع يقينا الخامس ان الصحابة رضي الله عنهم غلطوا ابن عباس ولم يغلطوا ابا رافع السادس ان قول ابي رافع موافق لنهي النبي صلى الله عليه وسلم عن نكاح المحرم وقول ابن عباس يخالفه وهو مستلزم لاحد امرين اما النسخ واما التخصيص النبي صلى الله عليه وسلم بجواز النكاح محرما وكلا الامرين مخالف للاصل ليس عليه دليل فلا يقبل السابع ان ابن اختها يزيد بن الاصم شهد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوجها حلالا قال وكانت خالتي وخالة ابن عباس ذكره مسلم **فصل** و اما نكاح الزانية فقد صرح الله سبحانه وتعالى بتحريمه في سورة النور واخبر ان من نكحها فهو اما زان او مشرك فانه اما ان يلتزم حكمه سبحانه ويعتقد وجوبه عليه او لا فان لم يلتزمه ولم يعتقده فهو مشرك وان التزمه واعتقد وجوبه وخالفه فهو زان ثم صرح بتحريمه فقال وَحُرِّمَ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ ولا يخفى ان دعوى النسخ للاية بقوله وَأَنكِحُوا الْأَيَامَى مِنكُمْ من اضعف ما يقال واضعف منه حمل النكاح على الزناء اذ يصير معنى الاية الزاني لا يزني الا بزانية او مشركة والزانية لا يزني بها الا زان او مشرك وكلام الله ينبغي ان يصان عن مثل هذا وكذلك حمل الاية على امرأة بغي مشركة في غاية البعد عن لفظها وسياقها كيف وهو سبحانه انما اباح نكاح الحرائر والاماء بشرط الاحصان وهو العفة فقال فَانكِحُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ وَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ مُحْصَنَاتٍ غَيْرَ مُسَافِحَاتٍ وَلَا مُتَّخِذَاتِ أَخْدَانٍ فانما اباح نكاحها في هذا الحال دون غيرها وليس هذا من باب دلالة المفهوم فان الابضاع في الاصل على التحريم فيقتصر في اباحتها على ما ورد به الشرع وما عداه فعلى اصل التحريم وايضا فانه سبحانه قال الْخَبِيثَاتُ لِلْخَبِيثِينَ وَالْخَبِيثُونَ لِلْخَبِيثَاتِ والخبيثات الزواني وهذا يقتضي ان من تزوج بهن فهو خبيث مثلهن وايضا من اقبح القبائح ان يكون الرجل زوج بغي وقبح هذا مستقر في فطر الخلق وهو عندهم غاية المسبة وايضا فان البغي لا يؤمن ان تفسد على الزوج فراشه وتعلق عليه اولادا من غيره والتحريم يثبت بدون هذا وايضا فان النبي صلى الله عليه وسلم فرق بين الرجل وبين المرأة التي وجدها حبلى من الزنا وايضا فان مرثد بن ابي مرثد الغنوي استأذن النبي صلى الله عليه وسلم ان يتزوج عناق وكانت بغيا فقرأ عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم اية النور وقال لا تنكحها **فصل** في حكمه صلى الله عليه وسلم فيمن اسلم على اكثر من اربع نسوة او على اختين في الترمذي عن ابن عمر رضي الله عنهما ان غيلان اسلم وتحته عشر نسوة فقال له النبي صلى الله عليه وسلم خذ منهن اربعا وفي طريق اخرى وفارق سائرهن واسلم فيروز الديلمي وتحته اختان فقال له النبي صلى الله عليه وسلم اختر ايتهما شئت فتضمن هذا الحكم صحة نكاح الكفار وانه له ان يختار من شاء من السوابق واللواحق لانه جعل الخيرة اليه وهذا قول الجمهور وقال ابو حنيفة ان تزوجهن في عقد واحد فسد نكاح الجميع وان تزوجهن مترتبات ثبت نكاح الاربع وفسد نكاح من بعدهن ولا تخيير **فصل** وحكم صلى الله عليه وسلم ان العبد اذا تزوج بغير اذن مواليه فهو عاهر قال الترمذي حديث حسن **فصل** واستاذنه بنو هاشم بن المغيرة ان يزوجوا علي ابن ابي طالب رضي الله عنه ابنة ابي جهل فلم ياذن في ذلك وقال الا ان يريد ابن ابي طالب ان يطلق ابنتي وينكح ابنتهم فانما فاطمة بضعة مني يريبني ما رابها ويؤذيني ما اذاها اني اخاف ان تفتن فاطمة في دينها واني لست احرم حلالا ولا احل حراما ولكن والله لا يجتمع بنت رسول الله وبنت عدو الله في مكان واحد ابدا وفي لفظ فذكر صهرا له فاثنى عليه وقال حدثني فصدقني ووعدني فوفى لي فتضمن هذا الحكم امورا احدها ان الرجل اذا شرط لزوجته ان لا يتزوج عليها لزمه الوفاء بالشرط

ومتى تزوج عليها فلها الفسخ ووجه تضمن الحديث لذلك انه صلى الله عليه وسلم اخبر ان ذلك يؤذي فاطمة رضي الله عنها و
يريبها وانه يؤذيه صلى الله عليه وسلم ويريبه ومعلوم قطعا انه صلى الله عليه وسلم انما زوجه فاطمة علي ان لا يؤذيها ولا يريبها ولا يؤذي اباها صلى الله
عليه وسلم ولا يريبه وان لم يكن هذا مشروطا في صلب العقد فانه من المعلوم بالضرورة انه انما دخل عليه وفي ذكره صلى الله
عليه وسلم صهره الاخر وثنائه عليه بانه حدثه فصدقه ووعده فوفى له تعريض بعلي رضي الله عنه وتهييج له على الاقتداء
به وهذا يشعر بانه قد جرى منه وعد له بانه لا يريبها ولا يؤذيها فهيجه على الوفاء له كما وفى له صهره الاخر فيؤخذ من هذا ان
المشروط عرفا كالمشروط لفظا وان عدمه يملك الفسخ لمشترطه فلو فرض من عادة قوم انهم لا يخرجون نساءهم من ديارهم ولا
يمكنون ازواجهم من ذلك البتة واستمرت عادتهم بذلك كان كالمشروط لفظا وهو مطرد على قواعد اهل المدينة وقواعد احمد
ان الشرط العرفي كاللفظي سواء ولهذا اوجبوا الاجرة على من دفع ثوبه الى غسال وقصار او عجينه الى خباز او طعامه الى طباخ
يعملون بالاجرة او دخل الحمام واستخدم من يغسله ممن عادته يغسل بالاجرة ونحو ذلك ولم يشرط لهم اجرة انه يلزمه اجرة
المثل وعلى هذا فلو فرض ان المرأة من بيت لا يتزوج الرجل على نسائهم ضرة ولا يمكنونه من ذلك وعادتهم مستمرة بذلك كان
كالمشروط لفظا وكذلك لو كانت ممن يعلم انه لا يمكن ادخال الضرة عليها عادة لشرفها وحسبها وجلالتها كان ترك التزوج
عليها كالمشروط لفظا سواء وعلى هذا فسيدة نساء العالمين وابنة سيد ولد آدم اجمعين احق النساء بهذا فلو شرطه
علي في صلب العقد كان تاكيدا لا تاسيسا وفي منع علي من الجمع بين فاطمة وبين بنت ابي جهل حكمة بديعة وهي ان المرأة
مع زوجها في درجته تبع له فان كانت في نفسها ذات درجة عالية وزوجها كذلك كانت في درجة عالية بنفسها وبزوجها
وهذا شان فاطمة وعلي رضي الله عنهما ولم يكن الله عز وجل ليجعل ابنة ابي جهل مع فاطمة في درجة واحدة لا بنفسها ولا تبعا
وبينهما من الفرق ما بينهما فلم يكن نكاحها على سيدة نساء العالمين مستحسنا لا شرعا ولا قدرا وقد اشار صلى الله عليه وسلم
الى هذا بقوله والله لا تجتمع بنت رسول الله وبنت عدو الله في مكان واحد ابدا فهذا اما ان يتناول درجة
الاخرة بلفظه او اشارته **فصل** فيما حكم الله سبحانه بتحريمه من النساء على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم حرم الامهات
وهن كل من بينك وبينه ايلاد من جهة الامومة او الابوة كامهاته وامهات ابائه وامهات اجداده من جهة الرجال والنساء وان
علون وحرم البنات وهن كل من ينسب اليه بايلاد كبنات صلبه وبنات بناته وابنائه وان سفلن وحرم الاخوات من كل
جهة وحرم العمات وهن اخوات ابائه وان علون من كل جهة واما عمة العم فان كان العم لاب فهي عمة ابيه وان كان لام فعمته اجنبية
منه فلا تدخل في العمات واما عمة الام فهي داخلة في عماته كما دخلت عمة ابيه وحرم الخالات وهن اخوات امهاته و
امهات ابائه وان علون واما خالة العمة فان كانت العمة لاب فخالتها اجنبية وان كانت لام فخالتها حرام لانها خالة واما عمة
الخالة فان كانت الخالة لام فعمتها اجنبية وان كانت لاب فعمتها حرام لانها عمة الاب وحرم بنات الاخ وبنات الاخت فيعم الاخ
والاخت من كل جهة وبناتهما وان نزلت درجتهن وحرم الام من الرضاعة فيدخل فيه امهاتها من قبل الاباء والامهات وان
علون واذا صارت المرضعة امه صار صاحب اللبن وهو الزوج او السيد ان كانت جارية اباه واباؤه واجداده فنبه بالمرضعة
صاحبة اللبن التي هو مودع فيها للاب على كونه ابا بطريق الاولى لان اللبن له وبوطئه ثار ولهذا حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم

بتحريم اللبن الفحل فثبت بالنص وايمائه انتشار حرمة الرضاع الى ام المرتضع وابيه من الرضاعة وانه قد صار ابنا لهما وصارا ابوين له فلزم من ذلك ان يكون اخوتهما واخواتهما خالات له وعمات وابناؤهما وبناتهما اخوة له واخوات فنبه بقوله واخواتكم من الرضاعة على انتشار حرمة الرضاع الى اخوتهما واخواتهما كما انتشرت منهما الى اولادهما فكما صار اخوة واخوات للمرتضع فاخواتهما واخوتهما اخوال وخالات له واعمام وعمات له الاول بطريق النص والآخر بتنبيهه كما ان الانتشار الى الام بطريق النص والى الاب بطريق تنبيهه وهذه طريقة عجيبة مطردة فى القرآن لايقع عليها الا كل غائص على معانيه ووجوه دلالاته ومن هنا قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم انه يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب لكن الدلالة دلالتان خفية وجلية فجمعهما للامة ليتم البيان ويزول الالتباس ويقع على الدلالة الجلية الظاهرة من قصر فهمه عن الخفية وحرم امهات النساء فدخل فى ذلك ام المرأة وان علت من نسب او رضاع دخل بالمرأة او لم يدخل بها لصدق الاسم على هؤلاء كلهن وحرم الربائب اللاتى فى حجور الازواج وهن بنات نسائهم المدخول بهن فتناول بذلك بناتهن وبنات بناتهن وبنات ابنائهن فانهن داخلات فى اسم الربائب وقيد التحريم بقيدين احدهما كونهن فى حجور الازواج والثانى الدخول بامهاتهن فاذا لم يوجد الدخول لم يوجد التحريم وسواء حصلت الفرقة بموت او طلاق هذا مقتضى النص وذهب زيد بن ثابت ومن وافقه واحمد فى رواية عنه الى ان موت الام فى تحريم الربيبة كالدخول بها لانه يكمل الصداق ويوجب العدة والتوارث فصار كالدخول والجمهور ابوا ذلك وقالوا الميتة غير مدخول بها فلا تحرم ابنتها والله تعالى قيد التحريم بالدخول وصرح بنفيه عند عدم الدخول واما كونها فى حجره فلما كان الغالب ذلك ذكره لا تقييدا للتحريم به بل هو بمنزلة قوله ولا تقتلوا اولادكم خشية املاق ولما كان من شان بنت المرأة ان تكون عند امها فهى فى حجر الزوج وقوعا وجوازا فكانه قال اللاتى من شانهن ان يكن فى حجوركم ففى ذكر هذا فائدة شريفة وهى جواز جعلها فى حجره وانه لا يجب عليه ابعادها عنه وتجنب مؤاكلتها والسفر والخلوة بها فافاد هذا الوصف عدم الامتناع من ذلك ولما خفى هذا على بعض اهل الظاهر شرط فى تحريم الربيبة ان تكون فى حجر الزوج وقيد تحريمها بالدخول بامها واطلق تحريم ام المرأة ولم يقيده بالدخول فقال جمهور العلماء من الصحابة ومن بعدهم ان الام تحرم بمجرد العقد على البنت دخل بها او لم يدخل ولا تحرم البنت الا بالدخول بالام وقالوا ابهموا ما ابهم الله وذهبت طائفة الى ان قوله اللاتى دخلتم بهن وصف لنسائكم الاولى والثانية وانه لا يحرم الام الا بالدخول بالبنت وهذا يرده نظم الكلام وحيلولة المعطوف بين الصفة والموصوف وامتناع جعل الصفة للمضاف اليه دون المضاف الا عند البيان فاذا قلت مررت بغلام زيد العاقل فهو صفة للغلام لا لزيد الا عند زوال اللبس كقولك مررت بغلام هند الكاتبة ويرده ايضا جعل صفة واحدة لموصوفين مختلفى الحكم والتعلق والعامل وهذا لا يعرف فى اللغة التى نزل بها القرآن وايضا فان الموصوف الذى يلى الصفة اولى بها لجواره والجار احق بصقبه مالم تدع ضرورة الى نقلها عنه او تخطيها اياه الى الابعد فان قيل فمن اين ادخلتم ربيبته التى هى بنت جاريته التى دخل بها وليست من نسائه قلنا السرية قد تدخل فى جملة نسائه كما دخلت فى قوله نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّىٰ شِئْتُمْ ودخلت فى قوله أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمْ ودخلت فى قوله وَلَا تَنكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُم مِّنَ النِّسَاءِ فان قيل فيلزمكم على هذا ادخالها فى قوله وامهات نسائكم فتحرم عليه ام جاريته قلنا نعم وكذلك نقول اذا وطئ امته حرمت عليه امها وابنتها فان قيل فانتم قد قررتم انه لايشترط الدخول بالبنت فى تحريم امها فكيف تشترطونه ههنا قلنا لتصيير من

نسائه فان الزوجة صارت من نسائه بمجرد العقد واما المملوكة فلا تصير من نسائه حتى يطأها فاذا وطيها صارت من نسائه فحرمت عليه امها وابنتها **فان قيل** فكيف ادخلتم السرية فى نسائه فى اية التحريم ولم تدخلوها فى نسائه فى اية الظهار والايلاء **قيل** السياق والواقع يابى ذلك فان الظهار كان عندهم طلاقا وانما محله الازواج لا الاماء فنقله الله سبحانه من الطلاق الى التحريم الذى تزيله الكفارة ونقل حكمه وابقى محله واما الايلاء فصريح فى ان محله الزوجات لقوله تعالى لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَإِن فَاءُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ وحرم سبحانه حلائل الابناء وهو موطوات الابناء بنكاح او ملك يمين فانها حليلة بمعنى محللة ويدخل فى ذلك ابن صلبه وابن ابنه وابن ابنته ويخرج بذلك التبنى وهذا التقييد قصد به اخراجه واما حليلة ابنه من الرضاع فان الائمة الاربعة ومن قال بقولهم يدخلونها فى قوله وحلائل ابنائكم ولا يخرجونها بقوله الذين من اصلابكم ويحتجون بقول النبى صلى الله عليه وسلم حرموا من الرضاع ما يحرم من النسب قالوا وهذه الحليلة تحرم اذا كانت لابن النسب فيحرم اذا كانت لابن الرضاع قالوا والتقييد لاخراج ابن التبنى لا غير وحرموا من الرضاع بالصهر نظير ما يحرم من النسب ونازعهم فى ذلك آخرون وقالوا لا يحرم حليلة ابنه من الرضاعة لانه ليس من صلبه والتقييد كما يخرج حليلة ابن التبنى يخرج حليلة ابن الرضاع سواء ولا فرق بينهما قالوا واما قوله صلى الله عليه وسلم يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب فهو من اكبر ادلتنا وعمدتنا فى المسألة فان تحريم حلائل الاباء والابناء انما هو بالصهر لا بالنسب والنبى صلى الله عليه وسلم قد قصر تحريم الرضاع على نظيره من النسب لا على شقيقه من الصهر فيجب الاقتصار بالتحريم على مورد النص قالوا والتحريم بالرضاع فرع على تحريم النسب لا على تحريم المصاهرة فتحريم المصاهرة اصل قائم بذاته والله سبحانه لم ينص فى كتابه على تحريم الرضاع الا من جهة النسب ولم ينبه على التحريم به من جهة الصهر البتة لا بنص ولا ايماء ولا اشارة والنبى صلى الله عليه وسلم امر ان يحرم به ما يحرم من النسب وفى ذلك ارشاد واشارة الى انه لا يحرم به ما يحرم بالصهر ولولا انه اراد الاقتصار على ذلك لقال حرموا من الرضاع ما يحرم من النسب والصهر قالوا وايضا فالرضاع مشبه بالنسب ولهذا اخذ منه بعض احكامه وهو الحرمة والمحرمية فقط دون التوارث والانفاق وسائر احكام النسب فهو نسب ضعيف فاخذ بحسب ضعفه بعض احكام النسب ولم يقو على سائر احكام النسب وهى الصق به من المصاهرة فكيف يقوى على اخذ احكام المصاهرة مع قصوره عن احكام مشبهه وشقيقه واما المصاهرة والرضاع فانه لا نسب بينهما ولا شبهة نسب ولا بعضية ولا اتصال قالوا ولو كان تحريم الصهرية ثابتا لبينه الله ورسوله بيانا شافيا يقيم الحجة ويقطع العذر فمن الله البيان وعلى رسوله البلاغ وعلينا التسليم والانقياد فهذا منتهى النظر فى هذه المسألة فمن ظفر فيها بحجة فليرشد اليها وليدل عليها فانا لها منقادون وبها معتصمون والله الموفق للصواب **فصل** وحرم سبحانه وتعالى نكاح من نكحهن الآباء وهذا يتناول منكوحاتهم بملك اليمين او عقد نكاح ويتناول آباء الاباء وآباء الامهات وان علون واستثنى بقوله الا ما قد سلف من جملة النهى وهو التحريم المستلزم للتاثيم والعقوبة فاستثنى منه ما قد سلف قبل قيام الحجة بالرسول والكتاب **فصل** وحرم سبحانه الجمع بين الاختين وهذا يتناول الجمع بينهما فى عقد النكاح وملك اليمين كسائر محرمات الاية وهذا قول جمهور الصحابة ومن بعدهم وهو الصواب وتوقفت طائفة فى تحريمه بملك اليمين لمعارضة هذا العموم بعموم قوله سبحانه وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ ولهذا

قال أمير المؤمنين عثمان بن عفان رضي الله عنه أحلتهما آية وحرمتهما آية وقال الإمام أحمد في رواية عنه لا أقول هو حرام ولكن ننهى عنه فمن أصحابه من جعل القول به بإباحته رواية عنه والصحيح أنه لم يبحه ولكن تأدب مع الصحابة أن يطلق لفظ الحرام على أمر توقف فيه عثمان بن عفان بل قال ننهى عنه والذين حرموا تحريمه رجحوا آية التحريم من وجوه **أحدها** أن سائر ما ذكر فيها من المحرمات عام في النكاح وملك اليمين فما بال هذا وحده حتى يخرج منها فإن كانت آية الإباحة مقتضية لحل الجمع بالملك فلتكن مقتضية لحل أم موطوءته بالملك ولموطوءة أبيه وابنه بالملك إذ لا فرق بينهما البتة ولا يعلم بهذا قائل **الثاني** أن آية الإباحة بملك اليمين مخصوصة قطعا بصور عديدة لا يختلف فيها اثنان كأمه وابنته وأخته وعمته وخالته من الرضاعة بل كأخته وعمته وخالته من النسب عند من لا يرى عتقهن بالملك كمالك والشافعي ولم يكن عموم قوله أو ما ملكت أيمانهم معارضا لعموم تحريمهن بالعقد والملك فهذا حكم الأختين سواء **الثالث** أن حل الملك ليس فيه أكثر من بيان جهة الحل وسببه ولا تعرض فيه لشروط الحل ولا لموانعه وآية التحريم فيها بيان موانع الحل من النسب والرضاع والصهر وغيره فلا تعارض بينهما البتة وإلا كان كل موضع ذكر فيه شرط الحل وموانعه معارضا لمقتضي الحل وهذا باطل قطعا بل هو بيان لما سكت عنه دليل الحل من الشروط والموانع **الرابع** أنه لو جاز الجمع بين الأختين المملوكتين في الوطء جاز الجمع بين الأم وابنتها المملوكتين فإن نص التحريم شامل للصورتين شمولا واحدا وإن إباحة المملوكات إن عمت الأختين عمت الأم وابنتها **الخامس** أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يجمع ماءه في رحم أختين ولا ريب أن جمع الماء كما يكون بعقد النكاح يكون بملك اليمين والإيمان يمنع منه

فصل وقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بتحريم الجمع بين المرأة وعمتها والمرأة وخالتها وهذا التحريم مأخوذ من تحريم الجمع بين الأختين لكن بطريق خفي وما حرمه رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل ما حرمه الله ولكن هو مستنبط من دلالة الكتاب وكان الصحابة رضي الله عنهم أحرص شيء على استنباط أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم من القرآن ومن ألزم نفسه ذلك وقرع بابه ووجه قلبه إليه واعتنى به بفطرة سليمة وقلب ذكي رأى السنة كلها تفصيلا للقرآن وتبيينا لدلالته وبيانا لمراد الله منه وهذا أعلى مراتب العلم فمن ظفر به فليحمد الله ومن فاته فلا يلومن إلا نفسه وهمته وعجزه واستفيد من تحريم الجمع بين الأختين وبين المرأة وعمتها وبنتها وخالتها أن كل امرأتين بينهما قرابة لو كان أحدهما ذكرا حرم على الآخر فإنه يحرم الجمع بينهما ولا يستثنى من هذا صورة واحدة فإن لم يكن بينهما قرابة لم يحرم الجمع بينهما وهل يكره على قولين وهذا كالجمع بين امرأة رجل وابنته من غيرها واستفيد من عموم تحريمه سبحانه المحرمات المذكورة أن كل امرأة حرم نكاحها حرم وطؤها بملك اليمين إلا إماء أهل الكتاب فإن نكاحهن حرام عند الأكثرين ووطؤهن بالملك جائز وسوى أبو حنيفة فأباح نكاحهن كما يباح وطؤهن بالملك والجمهور احتجوا عليه بأن الله سبحانه وتعالى إنما أباح نكاح الإماء بوصف الإيمان فقال تعالى ﴿وَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنكُمْ طَوْلًا أَن يَنكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمِن مَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُم مِّن فَتَيَاتِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِكُم﴾ وقال تعالى ﴿وَلَا تَنكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّىٰ يُؤْمِنَّ﴾ خص من ذلك حرائر أهل الكتاب بقي الإماء على قضية التحريم وقد فهم ابن عمر وغيره من الصحابة إدخال الكتابيات في هذه الآية فقال لا أعلم شركا أعظم من أن يقول إن المسيح إلهها قالوا وأيضا فالأصل في الأبضاع الحرمة وإنما أبيح نكاح الإماء المؤمنات فمن عداهن على أصل التحريم وليس تحريمهن مستفادا من المفهوم واستفيد من سياق الآية ومدلولها أن كل امرأة حرمت حرمت ابنتها إلا العمة والخالة وحليلة الابن وحليلة الأب

فصل وامّا الزوجة وان كل الاقارب حرام الا الاربع المذكورات في سورة الاحزاب وهن بنات الاعمام والعمات وبنات الاخوال والخالات

ومما حرمه النص نكاح المزوجات وهن المحصنات واستثنى من ذلك ملك اليمين فاشكل هذا الاستثناء على كثير من الناس فان الامة المزوجة يحرم وطيها على مالكها فاين محل الاستثناء فقالت طائفة هو منقطع اى لكن ما ملكت ايمانكم ورد هذا لفظًا ومعنى اما اللفظ فان الانقطاع انما يقع حيث يقع التفريغ وبابه غير الايجاب من النفي والنهي والاستفهام فليس الموضع موضع الانقطاع واما المعنى فان المنقطع لابد فيه من رابط بينه وبين المستثنى منه بحيث يخرج توهم دخوله فيه بوجه ما فانك اذا قلت ما بالدار من احد دل على انتفاء من بها بدوابهم وامتعتهم فاذا قلت الا حمارا والا الاثافي ونحو ذلك ازلت توهم دخول المستثنى في حكم المستثنى منه وابين من هذا قوله تعالى لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا إِلَّا سَلَامًا فاستثناء السلام ازال توهم نفي السماع العام فان عدم سماع اللغو يجوز ان يكون لعدم سماع كلام ما وان يكون مع سماع غيره وليس في تحريم نكاح المزوجة ما يوهم تحريم وطي الاماء بملك اليمين حتى يخرجه وقالت طائفة بل الاستثناء على بابه ومتى ملك الرجل الامة المزوجة كان ملكه طلاقا لها وحل له وطيها وهي مسألة بيع الامة هل يكون طلاقا لها ام لا فيه مذهبان للصحابة فابن عباس رضه يراه طلاقا ويحتج له بالاية وغيره يابى ذلك ويقول كما يجامع الملك السابق للنكاح اللاحق اتفاقا ولا يتنافيان كذلك الملك اللاحق لا ينافي النكاح السابق قالوا وقد خير رسول الله صلى الله عليه وسلم بريرة لما بيعت ولو انفسخ نكاحها لم يخيرها قالوا وهذا حجة على ابن عباس رض فانه راوي الحديث والاخذ برواية الصحابي لا برأيه وقالت طائفة ثالثة ان كان المشتري امرأة لم يفسخ النكاح لانها لم تملك الاستمتاع ببضع الزوجة وان كان رجلا انفسخ لانه ملك الاستمتاع به وملك اليمين اقوى من ملك النكاح وهذا الملك يبطل النكاح دون العكس قالوا وعلى هذا فلا اشكال في حديث بريرة واجاب الاولون عن هذا بان المرأة وان لم تملك الاستمتاع ببضع امتها فهي تملك المعاوضة عليه وتزويجها واخذ مهرها وذلك كملك الرجل وان لم تستمتع بالبضع وقالت فرقة اخرى الاية خاصة بالمسبيات فان المسبية اذا سبيت حل وطيها لسابيها بعد الاستبراء وان كانت مزوجة وهذا قول الشافعي واحد الوجهين لاصحاب احمد وهو الصحيح كما روى مسلم في صحيحه عن ابي سعيد الخدري رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث جيشا الى اوطاس فلقي عدوا فقاتلوهم فظهروا عليهم واصابوا سبايا وكان ناسا من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم تحرجوا من غشيانهن من اجل ازواجهن من المشركين فانزل الله عز وجل في ذلك وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ اى فهن لكم حلال اذا انقضت عدتهن فتضمن هذا الحكم اباحة وطي المسبية وان كان لها زوج من الكفار وهذا يدل على انفساخ نكاحه وزوال عصمة بضع امرأته وهذا هو الصواب لانه قد استولى على محل حقه وعلى رقبة زوجته وصار سابيها احق بها منه فكيف يحرم بضعها عليه فهذا القول لا يعارضه نص ولا قياس والذين قالوا من اصحاب احمد وغيرهم ان وطيها انما يباح اذا سبيت وحدها قالوا لان الزوج يكون بقاؤه مجهولا والمجهول كالمعدوم فيجوز وطيها بعد الاستبراء فاذا كان الزوج معها لم يجز وطيها مع بقائه فاورد عليهم ما لو سبيت وحدها وتيقنا بقاء زوجها في دار الحرب فانهم يجوزون وطيها فاجابوا بما لا يجدي شيئا وقالوا الاصل الحاق الفرد بالاعم الاغلب فيقال لهم الاعم الاغلب بقاء ازواج المسبيات اذا سبين منفردات وموتهم كلهم نادر جدا ثم يقال اذا صارت رقبة زوجها واملاكه ملكا للسابي وزالت العصمة عن سائر املاكه وعن رقبته فما الموجب لثبوت العصمة في فرج امرأته خاصة

وقد صارت هي وهو واملاكهما للسابي فدل هذا القضاء النبوي على جواز وطي الاماء الوثنيات بملك اليمين فان سبايا اوطاس لم يكن كتابيات ولم يشترط رسول الله صلى الله عليه وسلم في وطيهن اسلامهن ولم يجعل المانع منه الا الاستبراء فقط وتاخير البيان عن وقت الحاجة ممتنع مع انهم حديثو عهد بالاسلام الذين يخفى عليهم حكم هذه المسألة وحصول الاسلام من جميع السبايا وكانوا عدة آلاف بحيث لم يتخلف منهم عن الاسلام جارية واحدة مما يعلم انه في غاية البعد فانهن لم يكرهن على الاسلام ولم يكن لهن من البصيرة والرغبة والمحبة في الاسلام ما يقتضي مبادرتهن اليه جميعا فمقتضى السنة وعمل الصحابة في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم جواز وطي المملوكات على اي دين كن وهذا مذهب طاوس وغيره وقواه صاحب المغني فيه ورجح ادلته وبالله التوفيق ومما يدل على عدم اشتراط اسلامهن ما روى الترمذي في جامعه عن عرباض بن سارية ان النبي صلى الله عليه وسلم حرم وطي السبايا حتى يضعن ما في بطونهن فجعل للتحريم غاية واحدة وهي وضع الحمل ولو كان متوقفا على الاسلام لكان بيانه اهم من بيان الاستبراء وفي السنن والمسند عنه لا يحل لامرئ يؤمن بالله واليوم الآخر ان يقع على امرأة من السبي حتى يستبريها ولم يقل حتى تسلم ولاحمد من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا ينكحن سبيا من السبايا حتى تحيض ولم يقل وتسلم وفي السنن عنه انه قال في سبايا اوطاس لا توطأ حامل حتى تضع ولا غير حامل حتى تحيض حيضة واحدة ولم يقل وتسلم فلا يجيء عنه اشتراط الاسلام المسبية في موضع واحد البتة

فصل في حكمه صلى الله عليه وسلم في الزوجين يسلم احدهما قبل الآخر قال ابن عباس رضي الله عنهما رد رسول الله صلى الله عليه وسلم زينب ابنته على ابي العاص بن الربيع بالنكاح الاول ولم يحدث شيئا رواه احمد وابو داؤد والترمذي وفي لفظ بعد ست سنين ولم يحدث نكاحا قال الترمذي ليس باسناده باس وفي لفظ وكان اسلامها قبل اسلامه بست سنين ولم يحدث شهادة ولا صداقا وقال ابن عباس اسلمت امرأة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فتزوجت فجاء زوجها الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله اني كنت اسلمت وعلمت باسلامي فانتزعها رسول الله صلى الله عليه وسلم من زوجها الآخر وردها على زوجها الاول رواه ابو داؤد وقال ايضا ان رجلا جاء مسلما على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم جاءت امرأته مسلمة بعده فقال يا رسول الله انها اسلمت معي فردها عليه قال الترمذي حديث صحيح قال الترمذي ان ام حكيم بنت الحارث بن هشام اسلمت يوم الفتح بمكة وهرب زوجها عكرمة بن ابي جهل من الاسلام حتى قدم اليمن فارتحلت ام حكيم حتى قدمت عليه باليمن فدعته الى الاسلام فاسلم فقدم على رسول الله صلى الله عليه وسلم عام الفتح فلما قدم على رسول الله صلى الله عليه وسلم وثب اليه فرحا وما عليه رداء حتى بايعه فثبتا على نكاحهما ذلك قال ولم يبلغنا ان امرأة هاجرت الى الله ورسوله صلى الله عليه وسلم وزوجها كافر مقيم بدار الكفر الا فرقت هجرتها بينها وبينه الا ان يقدم زوجها مهاجرا قبل ان ينقضي عدتها ذكره مالك في الموطا فتضمن هذا الحكم ان الزوجين اذا اسلما معا فهما على نكاحهما ولا يسأل عن كيفية وقوعه قبل الاسلام هل وقع صحيحا ام لا ما لم يكن المبطل قائما كما اذا اسلما وقد نكحها وهي في عدة من غيره او تحريما مجمعا عليه او مؤبدا كما اذا كانت محرمة عليه بنسب او رضاع او كانت ممن لا يجوز له الجمع بينها وبين من معه كالاختين والخمس وما فوقهن فهذه ثلث صور احكامها مختلفة فاذا اسلما وبينها وبينه محرمية من نسب او رضاع او صهر او كانت اخت الزوجة او عمتها او خالتها او من يحرم الجمع بينها وبينها فرق بينهما باجماع الامة لكن ان كان التحريم لاجل الجمع خير بين امساك ايتهما شاء وان كانت بنته من زناء

فرق بينهما ايضاً عند الجمهور وان كان يعتقد ثبوت النسب بالزناء فرق بينهما اتفاقا وان اسلم احدهما وهى فى عدة من مسلم متقدمة
على عقده فرق بينهما اتفاقا وان كانت العدة من كافر فان اعتبرنا دوام المفسد او الاجماع عليه لم يفرق بينهما لان عدة الكافر لا
تدوم ولا تمنع النكاح عند من يبطل انكحة الكفار ويجعل حكمها حكم الزناء وان اسلم احدهما وهى حبلى من زناء قبل العقد فقولان
مبنيان على اعتبار قيام المفسد او كونه مجمعا عليه وان اسلما وقد عقداه بلا ولى او بلا شهود او فى عدة وقد انقضت او على اخت
وقد ماتت او على خامسة كذلك اقر عليه وكذلك ان قهر حربى حربية واعتقداه نكاحا ثم اسلما اقرا عليه وتضمن ان احد الزوجين
اذا اسلم قبل الآخر لم ينفسخ النكاح باسلامه فرقت الهجرة بينهما او لم تفرق فانه لا يعرف ان رسول الله صلى الله عليه وسلم جدد نكاح
زوجين سبق احدهما الآخر باسلامه قط ولم يزل الصحابة يسلم الرجل قبل امرأته وامرأته قبله ولم يعرف عن احد منهم البتة انه
تلفظ باسلامه هو وامرأته وتساوقا فيه حرفا بحرف هذا مما يعلم انه لم يقع البتة وقد رد النبى صلى الله عليه وسلم ابنته زينب على
ابى العاص بن الربيع وهو انما اسلم زمن الحديبية وهى اسلمت من اول البعثة فبين اسلامهما اكثر من ثمانية عشر سنة واما قوله
فى الحديث كان بين اسلامها واسلامه ست سنين فوهم انما اراد بين هجرتها واسلامه فان قيل وعلى ذلك فالعدة تنقضى فى هذه
المدة فكيف لم يجدد نكاحها قيل تحريم المسلمات على المشركين انما نزل بعد صلح الحديبية لا قبل ذلك فلم ينفسخ النكاح فى تلك المدة
لعدم شرعية هذا الحكم فيها ولما نزل تحريمهن على المشركين اسلم ابو العاص فردت عليه واما مراعات زمن العدة فلا دليل عليه من نص
ولا اجماع وقد ذكر حماد بن سلمة عن قتادة عن سعيد بن المسيب ان على بن ابى طالب رضى الله عنه قال فى الزوجين الكافرين يسلم
احدهما هو املك ببضعها ما دامت فى دار هجرتها وذكر سفيان بن عيينة عن مطرف بن طريف عن الشعبى عن على كرم الله وجهه
هو احق بها ما لم يخرج من مصرها وذكر ابن ابى شيبة عن معتمر بن سليمان عن معمر عن الزهرى ان اسلمت ولم يسلم زوجها فهما على نكاحهما
الا ان يفرق بينهما سلطان ولا يعرف اعتبار العدة فى شئ من الاحاديث ولا كان النبى صلى الله عليه وسلم يسأل المرأة هل انقضت
عدتها ام لا ولا ريب ان الاسلام لو كان بمجرده فرقة لم يكن فرقة رجعية بل بائنة فلا اثر للعدة فى بقاء النكاح وانما اثرها فى منع نكاحها للغير
فلو كان الاسلام قد نجز الفرقة بينهما لم يكن احق بها فى العدة ولكن الذى دل عليه حكمه صلى الله عليه وسلم ان النكاح موقوف فان
اسلم قبل انقضاء عدتها فهى زوجته وان انقضت عدتها فلها ان تنكح من شاءت وان احبت انتظرته فان اسلم كانت زوجته من
غير حاجة الى تجديد نكاح ولا نعلم ان احدا جدد للاسلام نكاحه البتة بل كان الواقع احد امرين اما افتراقهما ونكاحها غيره واما
بقاؤها عليه وان تأخر اسلامها او اسلامه واما تنجيز الفرقة او مراعات العدة فلا نعلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بواحدة
منهما مع كثرة من اسلم فى عهده من الرجال وازواجهم وقرب اسلام احد الزوجين من الآخر وبعده منه ولولا اقراره صلى الله
عليه وسلم الزوجين على نكاحهما وان تأخر اسلام احدهما عن الآخر بعد صلح الحديبية وزمن الفتح لقلنا بتعجيل الفرقة بالاسلام من
غير اعتبار عدة لقوله تعالى لَا هُنَّ حِلٌّ لَّهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ وقوله وَلَا تُمْسِكُوا بِعِصَمِ الْكَوَافِرِ وان الاسلام سبب الفرقة لكل ما كان
سببا للفرقة تعقبته الفرقة كالرضاع والخلع والطلاق وهذا اختيار الخلال وابى بكر صاحبيه وابن المنذر وابن حزم وهو مذهب
الحسن وطاؤس وعكرمة وقتادة والحكم قال ابن حزم وهو قول عمر بن الخطاب وجابر بن عبد الله وابن عباس رضى الله عنهم وبه قال
حماد بن زيد والحكم بن عيينة وسعيد بن جبير وعمر بن عبد العزيز وعدى بن عدى الكندى والشعبى وغيرهم رضى الله عنهم قلت

وهو احد الروايتين عن احمد ولكن الذي انزل عليه قوله تعالى ولا تمسكوا بعصم الكوافر وقوله لا هن حل لهم ولا هم يحلون لهن لم يعتبر الفرقة فروى مالك في موطئه عن ابن شهاب قال كان بين اسلام صفوان بن امية وبين اسلام امرأته بنت الوليد بن المغيرة نحو من شهر اسلمت يوم الفتح وبقي صفوان حتى شهد حنينا والطائف وهو كافر ثم اسلم ولم يفرق النبي صلى الله عليه وسلم بينهما واستقرت عنده امرأته بذلك النكاح وقال ابن عبد البر وشهرة هذا الحديث اقوى من اسناده وقال ابن شهاب اسلمت ام حكيم يوم الفتح وهرب زوجها عكرمة حتى اتى اليمن فدعته الى الاسلام فاسلم وقدم فبايع النبي صلى الله عليه وسلم فبقيا على نكاحهما ومن المعلوم يقينا ان ابا سفيان بن حرب خرج فاسلم عام الفتح قبل دخول النبي صلى الله عليه وسلم مكة ولم تسلم هند امرأته حتى فتح رسول الله صلى الله عليه وسلم مكة فبقيا على نكاحهما واسلم حكيم بن حزام قبل امرأته وخرج ابو سفيان بن الحرث وعبد الله بن ابي امية عام الفتح فلقيا النبي صلى الله عليه وسلم بالابواء فاسلما قبل منكوحتيهما فبقيا على نكاحهما ولم يعلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم فرق بين احد ممن اسلم وبين امرأته وجواب من اجاب بتجديد نكاح من اسلم في غاية البطلان والقول على رسول الله صلى الله عليه وسلم بلا علم واتفاق الزوجين في التلفظ بكلمة الاسلام معا في لحظة واحدة معلوم الانتفاء ويلي هذا القول مذهب من يقف الفرقة على انقضاء العدة مع ما فيه اذ فيه آثار ولو كانت منقطعة ولو صحت لم يجز القول بغيرها قال ابن شبرمة كان الناس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يسلم الرجل قبل المرأة والمرأة قبل الرجل فايهما اسلم قبل انقضاء عدة المرأة فهي امرأته وان اسلم بعد العدة فلا نكاح بينهما وقد تقدم قول الترمذي في اول الفصل وما حكاه ابن حزم عن عمر فما ادري من اين حكاه والمعروف عنه خلافه فانه ثبت عنه من طريق حماد بن سلمة عن ايوب وقتادة كلاهما عن ابن سيرين عن عبد الله بن يزيد الخطمي ان نصرانيا اسلمت امرأته فخيرها عمر بن الخطاب رضي الله عنه ان شاءت فارقته وان شاءت اقامت عليه ومعلوم بالضرورة انه انما خيرها بين انتظاره الى ان يسلم فتكون زوجته كما هي او تفارقه وكذلك صح عنه رضي الله عنه ان نصرانيا اسلمت امرأته فقال عمر ان اسلم فهي امرأته وان لم يسلم فرق بينهما فلم يسلم ففرق بينهما وكذلك قال لعبادة بن النعمان التغلبي وقد اسلمت امرأته اما ان تسلم والا نزعتها منك فابى فنزعها منه فهذه الآثار صريحة في خلاف ما حكاه ابو محمد بن حزم عنه وهو حكاها وجعلها روايات أخر وانما تمسك ابو محمد بآثار فيها ان عمر وابن عباس وجابرا فرقوا بين الرجل وبين امرأته بالاسلام وهي آثار مجملة ليست بصريحة في تعجيل الفرقة ولو صحت فقد صح عن عمر ما حكيناه وعن علي ما تقدم وبالله التوفيق

فصل في حكمه صلى الله عليه وسلم في العزل ثبت في الصحيحين عن ابي سعيد قال اصبنا سبيا فكنا نعزل فسألنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال وانكم لتفعلون قالها ثلاثا ما من نسمة كائنة الى يوم القيمة الا وهي كائنة وفي السنن عنه ان رجلا قال يا رسول الله ان لي جارية وانا اعزل عنها وانا اكره ان تحمل وانا اريد ما يريد الرجال وان اليهود تحدث ان العزل الموؤدة الصغرى قال كذبت اليهود لو اراد الله ان يخلقه ما استطعت ان تصرفه وفي الصحيحين عن جابر قال كنا نعزل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم والقرآن ينزل وفي صحيح مسلم عنه كنا نعزل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فبلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم ينهنا وفي صحيح مسلم ايضا عنه قال سأل رجل النبي صلى الله عليه وسلم فقال ان عندي جارية وانا اعزل عنها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان ذلك لا يمنع شيئا اراده الله قال فجاء الرجل فقال يا رسول الله ان الجارية التي كنت ذكرتها لك حملت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انا عبد الله ورسوله وفي صحيح مسلم ايضا عن اسامة بن زيد ان رجلا جاء الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال

یا رسول الله انی اعزل عن امرأتی فقال له رسول الله صلی الله علیه وسلم لم تفعل ذلک فقال الرجل اشفق علی ولدها او قال علی اولادها فقال له رسول
الله صلی الله علیه وسلم لو کان ضارا لضر فارس والروم وفی مسند احمد وسنن ابن ماجة من حدیث عمر بن الخطاب رضی الله عنه
قال نهی رسول الله صلی الله علیه وسلم ان یعزل عن الحرة الا باذنها وقال ابو داؤد سمعت ابا عبد الله ذکر حدیث ابن لهیعة عن جعفر بن
ربیعة عن الزهری عن المحرر بن ابی هریرة عن ابی هریرة رضی الله عنه قال قال رسول الله صلی الله علیه وسلم لا یعزل عن الحرة الا باذنها
فقال ما انکره فهذه الاحادیث صریحة فی جواز العزل وقد رویت الرخصة فیه عن عشرة من الصحابة علی وسعد بن ابی وقاص وابی ایوب
وزید بن ثابت وجابر وابن عباس والحسن بن علی وخباب بن الارت وابی سعید الخدری وابن مسعود رضی الله عنهم قال ابن حزم وجاءت
الاباحة للعزل صحیحة عن جابر وابن عباس وسعد بن ابی وقاص وزید بن ثابت وابن مسعود وهذا هو الصحیح وحرمه جماعة منهم
ابو محمد بن حزم وغیره وفرقت طائفة بین ان تاذن له الحرة فیباح او لا تاذن فیحرم وان کانت زوجته امة ابیح باذن سیدها ولم یبح
بدون اذنه وهذا منصوص احمد ومن اصحابه من قال لا یباح بحال ومنهم من قال یباح بکل حال ومنهم من قال یباح باذن الزوجة حرة
کانت او امة ولا یباح بدون اذنها حرة کانت او امة فمن اباحه مطلقا احتج بما ذکرنا من الاحادیث وبان حق المرأة فی ذوق العسیلة
لا فی الانزال ومن حرمه مطلقا احتج بما رواه مسلم فی صحیحه من حدیث عائشة رضی الله عنها عن جدامة بنت وهب اخت عکاشة قالت
حضرت رسول الله صلی الله علیه وسلم فی اناس فسألوه عن العزل فقال رسول الله صلی الله علیه وسلم ذلک الوأد الخفی وهی قوله تعالی واذا الموؤدة
سئلت قالوا وهذا ناسخ لاخبار الاباحة فانه ناقل عن الاصل واحادیث الاباحة علی وفق البراءة الاصلیة واحکام الشرع ناقلة
عن البراءة الاصلیة قالوا وقول جابر کنا نعزل والقرآن ینزل فلو کان شئ ینهی عنه لنهی عنه القرآن فیقال قد نهی عنه من انزل علیه القرآن
بقوله انه الموؤدة الصغری والوأد کله حرام قالوا وقد فهم الحسن البصری النهی من حدیث ابی سعید الخدری لما ذکر العزل عن رسول الله
صلی الله علیه وسلم قال لا علیکم الا تفعلوا ذاکم فانما هو القدر قال ابن عون فحدثت به الحسن فقال والله لکان هذا زجرا قالوا ولان فیه
قطع النسل المطلوب من النکاح وسوء العشرة وقطع اللذة عند استدعاء الطبیعة لها قالوا ولهذا کان ابن عمر رضی الله عنه لا یعزل وقال لو علمت
ان احدا من ولدی یعزل لنکلته وکان علی کرم الله وجهه یکره العزل ذکره شعبة عن عاصم عن زر عنه وصح عن ابن مسعود رضی الله عنه
انه قال فی العزل هو الموؤدة الصغری وصح عن ابی امامة انه سئل عنه قال ما کنت اری مسلما یفعله وقال نافع عن ابن عمر رضی الله عنه ان
عمر ضرب علی العزل بعض بنیه وقال یحیی بن سعید الانصاری عن سعید بن المسیب قال کان عمر وعثمان رضی الله عنهما ینهیان عن العزل ولیس فی هذا
ما یعارض احادیث الاباحة مع صراحتها اما حدیث جدامة بنت وهب فانه وان کان رواه مسلم فان الاحادیث الکثیرة علی خلافه
وقد قال ابو داؤد حدثنا موسی بن اسمعیل حدثنا ابان حدثنا یحیی ان محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان حدثه ان رفاعة حدثه عن ابی
سعید الخدری رضی الله عنه ان رجلا قال یا رسول الله ان لی جاریة وانا اعزل عنها وانا اکره ان تحمل وانا ارید ما یرید الرجال و
ان الیهود تحدث ان العزل الموؤدة الصغری قال کذبت الیهود لو اراد الله ان یخلقه ما استطعت ان تصرفه وحسبک بهذا الاسناد
صحة فکلهم ثقات حفاظ وقد اعله بعضهم بانه مضطرب فانه اختلف فیه علی یحیی بن ابی کثیر فقیل عنه عن محمد بن عبد الرحمن بن
ثوبان عن جابر بن عبد الله ومن هذه الطریق اخرجه الترمذی والنسائی وقیل فیه عن ابی مطیع بن رفاعة وقیل عن ابی رفاعة وقیل عن
ابی سلمة عن ابی هریرة وهذا لا یقدح فی الحدیث فانه قد یکون عند یحیی عن محمد بن عبد الرحمن عن جابر وعنده عن ابن ثوبان

عن ابی سلمة عن ابی هريرة وعنده عن ابی ثوبان عن رفاعة عن ابی سعيد ويبقى الاختلاف فی اسم ابی رفاعة هل هو ابو رافع او ابن رفاعة او ابو مطيع وهذا لا يضر مع العلم بحال رفاعة ولا ريب ان احاديث جابر صريحة صحيحة فی جواز العزل وقد قال الشافعی ونحن نروی عن عدد من اصحاب النبی صلی الله عليه وسلم انهم رخصوا فی ذلك ولم يروا به باسا قال البيهقی وقد روينا الرخصة فيه عن سعد بن ابی وقاص وابی ايوب الانصاری وزيد بن ثابت وابن عباس وغيرهم وهو مذهب مالك والشافعی واهل الكوفة وجمهور اهل العلم وقد اجيب عن حديث جدامة بانه علی طريق التنزيه وضعفته طائفة وقالوا كيف يصح ان يكون النبی صلی الله عليه وسلم كذب اليهود فی ذلك ثم يخبر به كخبرهم وهذا من المحال البين وردت عليه طائفة اخری وقالوا حديث تكذيبهم فيه اضطراب وحديث جدامة فی الصحيح و جمعت طائفة اخری بين الحديثين وقالت ان اليهود كانت تقول ان العزل لا يكون معه حمل اصلا فكذبهم رسول الله صلی الله عليه وسلم فی ذلك ويدل عليه قوله صلی الله عليه وسلم لو اراد الله ان يخلقه لما استطعت ان تصرفه وقوله انه الوأد الخفی وان لم يمنع الحمل بالكلية كترك الوطی فهو موثر فی تقليله وقالت طائفة اخری الحديثان صحيحان ولكن حديث التحريم ناسخ وهذه طريقة ابی محمد بن حزم قالوا لانه ناقل عن الاصل والاحكام كانت قبل التحريم علی الاباحة ودعوی هؤلاء يحتاج الی تاريخ محقق يبين تاخر احد الحديثين عن الآخر وانی لهم به وقد اتفق عمر وعلی رضی الله عنهما علی انها لا تكون موؤدة حتی تمر عليها التارات السبع فروی القاضی ابو يعلی وغيره باسناده عن عبيد بن رفاعة عن ابيه قال جلس الی عمر علی والزبير وسعد فی نفر من اصحاب رسول الله صلی الله عليه وسلم فتذاكروا العزل فقالوا لا باس به فقال رجل انهم يزعمون انها الموؤدة الصغری فقال علی لا تكون موؤدة حتی تمر عليها التارات السبع حتی تكون من سلالة من طين ثم تكون نطفة ثم تكون علقة ثم تكون مضغة ثم تكون عظاما ثم تكون لحما ثم تكون خلقا آخر فقال عمر رضی الله عنه صدقت اطال الله بقاءك وبهذا احتج من احتج علی جواز الدعاء للرجل بطول البقاء واما من جوزه باذن الحرة فقال للمرأة حق فی الولد كما للرجل حق فيه ولهذا كانت احق بحضانته قالوا ولم يعتبروا اذن السرية فيه لانها لا حق لها فی القسم ولهذا لا تطالبه بالفيئة ولو كان لها حق فی الوطی لطولب المولی منها بالفيئة قالوا واما زوجته الرقيقة فله ان يعزل عنها بغير اذنها صيانة لولده عن الرق ولكن يعتبر اذن سيدها لان له حقا فی الولد فاعتبر اذنه فی العزل كالحرة ولان بدل البضع يحصل للسيد كما يحصل للحرة فكان اذنه فی العزل كاذن الحرة قال احمد فی رواية ابی طالب فی الامة اذا نكحها يستاذن اهلها يعنی فی العزل لانهم يريدون الولد والمرأة لها حق تريد الولد وملك يمينه لا يستاذنها وقال فی رواية صالح وابن منصور وحنبل وابی الحارث والفضل بن زياد والمروزی يعزل عن الحرة باذنها والامة بغير اذنها يعنی امته وقال فی رواية ابن هانئ اذا عزل عنها لزمه الولد قد يكون الولد مع العزل وقد قال بعض من قال ما لی ولد الا من العزل وقال فی رواية المروزی فی العزل عن ام ولده ان شاءت قال قلت لا يحل لك ليس لها ذلك

فصل فی حكمه صلی الله عليه وسلم فی الغيل وهو وطی المرضعة ثبت عنه فی صحيح مسلم انه قال لقد هممت ان انهی عن الغيلة حتی ذكرت ان الروم وفارس يصنعون ذلك فلا يضر اولادهم وفی سنن ابی داود عنه من حديث اسماء بنت يزيد لا تقتلوا اولادكم سرا فوالذی نفسی بيده انه ليدرك الفارس فيدعثره قال قلت ما يعنی قالت الغيلة يأتی الرجل امرأته وهی ترضع قلت اما الحديث الاول فهو حديث جدامة بنت وهب وقد تضمن امرين لكل منهما معارض فصدره هو الذی تقدم لقد هممت ان انهی عن الغيلة وقد عارضه حديث اسماء وعجزه ثم سالوه عن العزل فقال ذلك الوأد الخفی وقد عارضه حديث ابی سعيد كذبت يهود وقد يقال ان قوله لا تقتلوا اولادكم سرا نهی ان يتسبب الی

ذلك فانه شبه الغيل بقتل الولد وليس بقتل حقيقة والا كان من الكبائر وكان قرين الاشراك بالله ولا ريب ان وطئ المراضع مما تعم به البلوى ويتعذر على الرجل الصبر عن امرأته مدة الرضاع ولو كان وطيهن حرامًا لكان معلومًا من الدين وكان بيانه من اهم الامور ولم تهمله الامة وخير القرون ولا يصرح احد منهم بتحريمه فعلم ان حديث اسماء على وجه الارشاد والاحتياط للولد وان لا يعرضه لفساد اللبن بالحمل الطارئ عليه ولهذا كان عادة العرب ان يسترضعوا لاولادهم غير امهاتهم والمنع منه غايته ان يكون من باب سد الذرائع التي قد يفضي الى الاضرار بالولد وقاعدة سد الذرائع اذا عارضه مصلحة راجحة قدمت عليه كما تقدم بيانه مرارًا والله اعلم

فصل في حكمه صلى الله عليه وسلم في قسم الابتداء والدوام بين الزوجات ثبت في الصحيحين عن انس رضي الله عنه انه قال من السنة اذا تزوج الرجل البكر على الثيب اقام عندها سبعًا وقسم واذا تزوج الثيب اقام عندها ثلثا ثم قسم قال ابو قلابة ولو شئت لقلت ان انسًا رفعه الى النبي صلى الله عليه وسلم وهذا الذي قاله ابو قلابة قد جاء مصرحًا به عن انس كما رواه البزار في مسنده من طريق ايوب السختياني عن ابي قلابة عن انس رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم جعل للبكر سبعًا وللثيب ثلثا وروى الثوري عن ايوب وخالد الحذاء كلاهما عن ابي قلابة عن انس ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا تزوج البكر اقام عندها سبعًا واذا تزوج الثيب اقام عندها ثلثا وفي صحيح مسلم ان ام سلمة لما تزوجها رسول الله صلى الله عليه وسلم فدخل عليها اقام عندها ثلثا ثم قال انه ليس بك على اهلك هوان ان شئت سبعت لك وان سبعت لك سبعت لنسائي وله في لفظ لما اراد ان يخرج اخذت بثوبه فقال ان شئت زدتك وحاسبتك به للبكر سبع وللثيب ثلث وفي السنن عن عائشة رضي الله عنها كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقسم فيعدل ويقول اللهم ان هذا قسمي فيما املك فلا تلمني فيما تملك ولا املك يعني القلب وفي الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم كان اذا اراد سفرا اقرع بين نسائه فايتهن خرج سهمها خرج بها معه وفي الصحيحين ان سودة وهبت يومها لعائشة رضي الله عنها وكان النبي صلى الله عليه وسلم يقسم لعائشة يومها ويوم سودة وفي السنن عن عائشة رضي الله عنها كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يفضل بعضنا على بعض في القسم من مكثه عندنا وكان قل يوم الا وهو يطوف علينا جميعا فيدنو من كل امرأة من غير مسيس حتى يبلغ الى التي هو في نوبتها فيبيت عندها وفي صحيح مسلم انهن كن يجتمعن كل ليلة في بيت التي يأتيها وفي الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها في قوله وَاِنِ امْرَاَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوْزًا اَوْ اِعْرَاضًا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا اَنْ يُّصْلِحَا انزلت في المرأة تكون عند الرجل فتطول صحبتها فيريد طلاقها فتقول لا تطلقني وامسكني وانت في حل من النفقة علي والقسم لي فذلك قوله فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا اَنْ يُّصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَالصُّلْحُ خَيْرٌ وقضى خليفته الراشد وابن عمه علي بن ابي طالب رضي الله عنه انه اذا تزوج الحرة على الامة قسم للامة ليلة وللحرة ليلتين وقضاء خلفائه وان لم يكن مساويا لقضائه فهو كقضائه في وجوبه على الامة وقد احتج الامام احمد بهذا القضاء عن علي رضي الله عنه وضعفه ابو محمد ابن حزم بالمنهال بن عمرو وبابن ابي ليلى ولم يصنع شيئًا فانهما ثقتان حافظان جليلان ولم يزل الناس يحتجون بابن ابي ليلى على شئ ما في حفظه يتقى منه ما خالف فيه الاثبات وما تفرد به عن الناس والا فهو غير مدفوع عن الامانة والصدق فتضمن هذا القضاء امورًا منها وجوب قسم الابتداء وهو انه اذا تزوج بكرًا على ثيب اقام عندها سبعًا ثم سوى بينهما وان كانت ثيبًا خيرها بين ان يقيم عندها سبعا ثم يقضيها للبواقي وبين ان يقيم عندها ثلثا ولا يحاسبها هذا قول الجمهور وخالف فيه امام اهل الرأي

واما اهل الظاهر فقالوا لا حق للجديدة غير ما تستحقه التي عنده فيجب عليه التسوية بينهما ومنها ان الثيب اذا اختارت السبع قضاهن للبواقي واحتسب عليها بالثلث ولو اختارت الثلث لم يحتسب عليها بها وعلى هذا فمن سومح بثلث دون ما فوقها ففعل اكثر منها ادخلت الثلث في الذي لم يسامح بحيث لو ترتبت عليه ثم اثم على الجميع وهذا كما رخص النبي صلى الله عليه وسلم للمهاجر ان يقيم بعد قضاء نسكه ثلثا فلو اقام اربعا ذم على الاقامة كلها ومنها انه لا يجب التسوية بين النساء في المحبة فانه لا يملك وكانت عائشة رضي الله عنها احب نسائه اليه واخذ من هذا انه لا تجب التسوية بينهن في الوطي لانه موقوف على المحبة والميل وهي بيد مقلب القلوب وفي هذا تفصيل وهو انه ان تركه لعدم الداعي اليه وعدم الانتشار فهو معذور وان تركه مع الداعي اليه ولكن داعيه الى الضرة اقوى فهذا مما يدخل تحت قدرته وملكه فان ادى الواجب عليه منه لم يبق لها حق ولم يلزمه التسوية وان ترك الواجب منه فلها المطالبة به ومنها اذا اراد السفر لم يجز له ان يسافر باحداهن الا بقرعة ومنها انه لا يقضي للبواقي اذا قدم فان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن يقضي للبواقي وفي هذا ثلثة مذاهب احدها انه لا يقضي سواء اقرع او لم يقرع وبه قال ابو حنيفة ومالك والثاني انه يقضي للبواقي اقرع او لم يقرع وهذا مذهب اهل الظاهر والثالث انه ان اقرع لم يقض و ان لم يقرع قضى وهذا قول احمد والشافعي ومنها ان للمرأة ان تهب ليلتها لضرتها فلا يجوز له جعلها لغير الموهوبة وان وهبتها للزوج فله جعلها لمن شاء منهن والفرق بينهما ان الليلة حق للمرأة فاذا اسقطتها وجعلتها لضرتها تعينت لها واذا جعلتها للزوج جعلها لمن شاء من نسائه فاذا اتفق ان تكون ليلة الواهبة تلي ليلة الموهوبة قسم لها ليلتين متواليتين وان كانت لا تليها فهل له نقلها الى مجاورتها فيجعل الليلتين متجاورتين على قولين للفقهاء وهما في مذهب احمد والشافعي ومنها ان الرجل له ان يدخل على نسائه كلهن في يوم احداهن ولكن لا يطأها في غير يومها ومنها ان لنسائه كلهن ان يجتمعن في بيت صاحبة النوبة يتحدثن الى ان يجئ وقت النوم فتؤوب كل واحدة الى منزلها ومنها ان الرجل اذا قضى وطرا من امرأته وكرهتها نفسه او عجز عن حقوقها فله ان يطلقها وله ان يخيرها ان شاءت اقامت عنده ولا حق لها في القسم والوطي والنفقة او في بعض ذلك بحسب ما يصطلحان عليه فاذا رضيت بذلك لزم وليس لها المطالبة به بعد الرضاء هذا موجب السنة ومقتضاها وهو الصواب الذي لا يسوغ غيره وقول من قال ان حقها يتجدد فلها الرجوع في ذلك متى شاءت فاسد فان هذا خرج مخرج المعاوضة وقد سماه الله تعالى صلحا فيلزم كما يلزم ما صالح عليه من الحقوق والاموال ولو مكنت من طلب حقها بعد ذلك لكان فيه تاخير الضرر الى اكمل حالتيه ولم يكن صلحا بل كان من اقرب اسباب المعادات والشريعة منزهة عن ذلك ومن علامات المنافق انه اذا وعد اخلف واذا عاهد غدر والقضاء النبوي يرد هذا ومنها ان الامة المزوجة على النصف من الحرة كما قضى به امير المؤمنين علي كرم الله وجهه ولا يعرف له في الصحابة مخالف وهو قول جمهور الفقهاء الا رواية عن مالك انهما سواء وبها قال اهل الظاهر وقول الجمهور هو الذي يقتضيه العدل فان الله سبحانه لم يسو بين الحرة والامة لا في الطلاق ولا في العدة ولا في الحد ولا في الملك ولا في الميراث ولا في الحج ولا في مدة الكون عند الزوج ليلا ونهارا ولا في اصل النكاح بل جعل نكاحها بمنزلة الضرورة ولا في عدد المنكوحات فان العبد لا يتزوج اكثر من اثنتين هذا قول الجمهور وروى الامام احمد باسناده عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال يتزوج العبد اثنتين ويطلق ثنتين وتعتد امرأته حيضتين واحتج به احمد ورواه ابو بكر عبد العزيز عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه

قال لا يحل للعبد من النساء الا اثنتين وروى الامام احمد باسناده عن محمد بن سيرين قال سأل عمر الناس كم يتزوج العبد فقال عبد الرحمن ثنتين وطلاقه ثنتين فهذا عمر وعلي وعبد الرحمن رضي الله عنهم ولا يعرف لهم مخالف في الصحابة مع انتشار هذا القول وظهوره وموافقته للقياس **فصل** في قضائه صلى الله عليه وسلم في تحريم وطء المرأة الحبلى من غير الواطئ ثبت في صحيح مسلم من حديث ابي الدرداء رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم مر بامرأة مجح على باب فسطاط فقال لعله يريد ان يلم بها فقالوا نعم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لقد هممت ان العنه لعنا يدخل معه قبره كيف يورثه وهو لا يحل له كيف يستخدمه وهو لا يحل له قال ابو محمد بن حزم ولا يصح في تحريم وطء الحامل خبر غير هذا انتهى وقد روى اهل السنن من حديث ابي سعيد رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في سبايا اوطاس لا توطأ حامل حتى تضع ولا غير حامل حتى تحيض حيضة وفي الترمذي وغيره من حديث رويفع بن ثابت رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يسقي ماءه ولد غيره قال الترمذي حديث حسن وفيه عن العرباض بن سارية رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم حرم وطء السبايا حتى يضعن ما في بطونهن وقوله صلى الله عليه وسلم كيف يورثه وهو لا يحل له كيف يستخدمه وهو لا يحل له كان شيخنا يقول في معناه كيف يجعله عبدا موروثا عنه ويستخدمه استخدام العبيد وهو ولده لأن وطأه زاد في خلقه قال الامام احمد الوطء يزيد في سمعه وبصره وقال فيمن اشترى جارية حاملا من غيره فوطئها قبل وضعها فان الولد لا يلحق بالمشتري ولا يبيعه لكن يعتقه لانه قد شرك فيه لان الماء يزيد في الولد وقد روي عن ابي الدرداء رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم مر بامرأة مجح على باب فسطاط فقال لعله يريد ان يلم بها وذكر الحديث يعني انه ان استلحقه وشركه في ميراثه لم يحل له لانه ليس بولده وان اخذه مملوكا يستخدمه لم يحل له لانه قد شرك فيه لكون الماء يزيد في الولد وفي هذا دلالة ظاهرة على تحريم نكاح الحامل سواء كان حملها من زوج او سيد او شبهة او زناء وهذا لا خلاف فيه الا فيما اذا كان الحمل من زناء ففي صحة العقد قولان احدهما بطلانه وهو مذهب احمد ومالك والثاني صحته وهو مذهب ابي حنيفة والشافعي ثم اختلفا فمنع ابو حنيفة من الوطء حتى تنقضي العدة وكرهه الشافعي وقال اصحابه لا يحرم

فصل في حكمه صلى الله عليه وسلم في الرجل يعتق امته ويجعل عتقها صداقها ثبت عنه في الصحيحين انه اعتق صفية وجعل عتقها صداقها قيل لانس ما اصدقها قال اصدقها نفسها وذهب الى جواز ذلك علي بن ابي طالب رضي الله عنه وفعله انس بن مالك رضي الله عنه وهو مذهب اعلم التابعين وسيدهم سعيد بن المسيب وابي سلمة بن عبد الرحمن والحسن البصري والزهري واحمد واسحق وعن احمد رواية اخرى انه لا يصح حتى يستأنف نكاحها باذنها فان اذنت فعليها قيمتها وعنه رواية ثالثة انه يوكل رجلا يزوجه اياها و الصحيح هو القول الاول الموافق للسنة واقوال الصحابة والقياس فانه كان يملك رقبتها ومنفعتها فازال ملكه عن رقبتها وابقى ملك المنفعة بعقد النكاح فهو اولى بالجواز مما لو اعتقها واستثنى خدمتها وقد تقدم تقرير ذلك في غزاة خيبر

فصل في قضائه صلى الله عليه وسلم في صحة النكاح الموقوف على الاجازة في السنن عن ابن عباس رضي الله عنهما ان جارية بكرا اتت النبي صلى الله عليه وسلم فذكرت ان اباها زوجها وهي كارهة فخيرها النبي صلى الله عليه وسلم وقد نص الامام احمد على القول بمقتضى هذا فقال في رواية صالح في صغير زوجه عمه قال ان رضي به في وقت من الاوقات جاز وان لم يرض فسخ ونقل عنه ابنه عبد الله اذا زوجت اليتيمة فاذا بلغت فلها الخيار وكذلك نقل ابن منصور عنه حكى له قول سفيان في يتيمة زوجت ودخل بها الزوج ثم حاضت عند الزوج بعد قال تخير فان اختارت نفسها

لم يقع التزويج وهي احق بنفسها وان قالت اخترت زوجي فليشهدوا على نكاحهما قال احمد جيد وقال في رواية حنبل في العبد اذا تزوج بغير اذن سيده ثم علم السيد بذلك فان شاء يطلق عليه فالطلاق بيد السيد فاذا اذن له في التزويج فالطلاق بيد العبد ومعنى قوله يطلق اي يبطل العقد ويمنع تنفيذه واجازته هكذا اوله القاضي وهو خلاف ظاهر النص وهذا مذهب ابي حنيفة و مالك على تفصيل في مذهبه والقياس يقتضي صحة هذا القول فان الاذن اذا جاز ان يتقدم القبول والايجاب جاز ان يتأخر عنه وايضا فانه كما يجوز وقفه على الفسخ يجوز وقفه على الاجازة كالوصية ولان المعتبر هو التراضي وحصوله في ثاني الحال كحصوله في الاول ولان اثبات الخيار في عقد البيع هو وقف للعقد في الحقيقة على اجازة من له الخيار ورده وبالله التوفيق

فصل في حكمه صلى الله عليه وسلم في الكفاءة في النكاح قال الله تعالى يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ وقال تعالى إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ وقال وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وقال تعالى فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لَا أُضِيعُ عَمَلَ عَامِلٍ مِّنكُم مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ بَعْضُكُم مِّن بَعْضٍ وقال صلى الله عليه وسلم لا فضل لعربي على عجمي ولا لعجمي على عربي ولا لابيض على اسود ولا لاسود على ابيض الا بالتقوى الناس من آدم وآدم من تراب وقال صلى الله عليه وسلم ان آل بني فلان ليسوا لي باولياء ان اوليائي المتقون حيث كانوا واين كانوا وفي الترمذي عنه صلى الله عليه وسلم اذا جاءكم من ترضون دينه وخلقه فانكحوه الا تفعلوه تكن فتنة في الارض وفساد كبير قالوا يا رسول الله وان كان فيه فقال اذا جاءكم من ترضون دينه وخلقه فانكحوه ثلاث مرات وقال النبي صلى الله عليه وسلم لبني بياضة انكحوا ابا هند وانكحوا اليه وكان حجاما وزوج النبي صلى الله عليه وسلم زينب بنت جحش القرشية من زيد بن حارثة مولاه وزوج فاطمة بنت قيس الفهرية من اسامة ابنه وتزوج بلال بن رباح باخت عبد الرحمن بن عوف وقد قال الله تعالى الطَّيِّبَاتُ لِلطَّيِّبِينَ وَالطَّيِّبُونَ لِلطَّيِّبَاتِ وقال تعالى فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُم مِّنَ النِّسَاءِ فالذي يقتضيه حكمه صلى الله عليه وسلم اعتبار الدين في الكفاءة اصلا وكمالا فلا تزوج مسلمة بكافر ولا عفيفة بفاجر ولم يعتبر القرآن والسنة في الكفاءة امرا وراء ذلك فانه حرم على المسلمة نكاح الزاني الخبيث ولم يعتبر نسبا ولا صناعة ولا غناء ولا حرية فجوز للعبد القن نكاح الحرة النسيبة الغنية اذا كان عفيفا مسلما وجوز لغير القرشيين نكاح القرشيات ولغير الهاشميين نكاح الهاشميات وللفقراء نكاح الموسرات وقد تنازع الفقهاء في اوصاف الكفاءة فقال مالك في ظاهر مذهبه انها الدين وفي رواية عنه انها ثلاثة الدين والحرية والسلامة من العيوب وقال ابو حنيفة هي النسب والدين وقال احمد في رواية عنه هي الدين و النسب خاصة وفي رواية اخرى هي خمسة الدين والنسب والحرية والصناعة والمال واذا اعتبر النسب فعنه فيه روايتان احداهما ان العرب بعضهم لبعض اكفاء الثانية ان قريشا لا يكافيهم الا قرشي وبنو هاشم لا يكافيهم الا هاشمي وقال اصحاب الشافعي يعتبر فيها الدين والنسب والحرية والصناعة والسلامة من العيوب المنفرة ولهم في اليسار ثلاثة اوجه اعتباره فيها والغاؤه واعتباره في اهل المدن دون اهل البوادي فالعجمي ليس عندهم كفوا للعربي ولا غير القرشي للقرشية ولا غير الهاشمي للهاشمية ولا غير المنتسبة الى العلماء والصلحاء المشهورين كفوا لمن كان منتسبا اليهم ولا العبد كفوا للحرة ولا العتيق كفوا للحرة الاصل ولا من مس الرق احد آبائه كفوا لمن لم يمسها رق ولا احدا من آبائها وفي تاثير رق الامهات وجهان ولا من به عيب مثبت للفسخ كفوا للسليمة منه فان لم يثبت الفسخ وكان منفرا كالعمى والقطع وتشويه الخلقة فوجهان واختار الروياني ان صاحبه

ليس بكفؤ ولا الحجام والحائك والحارس كفوا لبنت التاجر والخياط ونحوهما ولا المحترف لبنت العالم ولا الفاسق كفوا للعفيفة ولا المبتدع للسنية ولكن الكفاءة عند الجمهور هي حق للمرأة والاولياء ثم اختلفوا فقال اصحاب الشافعي هي لمن له ولاية في الحال وقال احمد في رواية حق لجميع الاولياء قريبهم وبعيدهم فمن لم يرض منهم فله الفسخ وقال احمد في رواية ثالثة انها حق لله فلا يصح رضاهم باسقاطه ولكن على هذه الرواية لا تعتبر الحرية ولا اليسار ولا الصناعة ولا النسب انما يعتبر الدين فقط فانه لم يقل احمد ولا احد من العلماء ان نكاح الفقير للموسرة باطل وان رضيت ولا يقول هو ولا احد ان نكاح الهاشمية لغير الهاشمي ولا القرشية لغير القرشي باطل وانما نبهنا على هذا لان كثيرا من اصحابنا يحكون الخلاف في الكفاءة هل هي حق لله او للآدمي ويطلقون مع قولهم ان الكفاءة هي الخصال المذكورة وفي هذا من التساهل وعدم التحقيق ما فيه

فصل في حكمه صلى الله عليه وسلم في ثبوت الخيار للمعتقة تحت العبد ثبت في الصحيحين والسنن ان بريرة كاتبت اهلها وجاءت تسأل النبي صلى الله عليه وسلم في كتابتها فقالت عائشة ان احب اهلك ان اعدها لهم ويكون ولاؤك لي فعلت فذكرت ذلك لاهلها فابوا الا ان يكون الولاء لهم فقال النبي صلى الله عليه وسلم لعائشة رضي الله عنها اشتريها واشترطي لهم الولاء فانما الولاء لمن اعتق ثم خطب الناس فقال ما بال اقوام يشترطون شروطا ليست في كتاب الله من اشترط شرطا ليس في كتاب الله فهو باطل وان كان مائة شرط قضاء الله احق وشرط الله اوثق وانما الولاء لمن اعتق ثم خيرها رسول الله صلى الله عليه وسلم بين ان تبقى على نكاح زوجها وبين ان تفسخه فاختارت نفسها فقال لها انه زوجك وابو ولدك فقالت يا رسول الله تأمرني بذلك قال لا انما انا شافع قالت فلا حاجة لي فيه وقال لها اذ خيرها ان قربك فلا خيار لك وامرها ان تعتد وتصدق عليها بلحم فاكل منه النبي صلى الله عليه وسلم وقال هو عليها صدقة ولنا هدية وكان في قصة بريرة من الفقه جواز مكاتبة المرأة وجواز بيع المكاتب وان لم يعجزه سيده وهذا مذهب احمد المشهور عنه وعليه اكثر نصوصه وقال في رواية ابي طالب لا يطأ مكاتبته الا ترى انه لا يقدر ان يبيعها وبهذا قال ابو حنيفة ومالك والشافعي رحمهم الله والنبي صلى الله عليه وسلم اقر عائشة على شرائها واهلها على بيعها ولم يسأل اعجزت ام لا ومجيئها تستعين في كتابتها لا يستلزم عجزها وليس في بيع المكاتب محذور فان بيعه لا يبطل كتابته فانه يبقى عند المشتري كما كان عند البائع ان ادى اليه عتق وان عجز عن الاداء فله ان يعيده الى الرق كما كان عند بائعه فلو لم تأت السنة بجواز بيعه لكان القياس يقتضيه وقد ادعى غير واحد الاجماع القديم على جواز بيع المكاتب قالوا لان قصة بريرة وردت بنقل الكافة ولم يبق بالمدينة من لم يعرف ذلك لانها صفقة جرت بين ام المومنين وبين بعض الصحابة رضي الله عنهم وهم موالي بريرة ثم خطب رسول الله صلى الله عليه وسلم الناس في امر بيعها خطبة في غير وقت الخطبة ولا يكون شيء اشهر من هذا ثم كان من مشي زوجها خلفها باكيا في ازقة المدينة ما زاد الامر شهرة عند النساء والصبيان قالوا فظهر يقينا انه اجماع من الصحابة ان لا يظن بصاحب انه يخالف من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل هذا الامر الظاهر المستفيض قالوا اذ لا يمكن ان يوجد عن احد من الصحابة رضي الله عنهم المنع من بيع المكاتب الا رواية شاذة عن ابن عباس لا يعرف لها اسناد واعتذر من منع بيعه بعذرين احدهما ان بريرة كانت قد عجزت وهذا عذر اصحاب الشافعي والثاني ان البيع ورد على مال الكتابة لا على رقبتها وهذا عذر اصحاب مالك وهذان العذران احوج الى ان يعتذر عنهما من الحديث ولا يصح واحد منهما اما الاول فلا ريب ان هذه القصة كانت بالمدينة وقد شهدها العباس وابنه عبد الله رضي الله عنهما وكانت الكتابة تسع سنين في كل سنة اوقية ولم تكن بعد ادت شيئا ولا خلاف ان العباس وابنه انما سكنا المدينة بعد فتح مكة ولم يعش

النبي صلى الله عليه وسلم بعد ذلك الا عامين وبعض الثالث فاين العجز وحلول النجم وايضا فان بريرة لم تقل عجزت ولا قالت لها عايشة رضي الله عنها اعجزت ولا اعترف اهلها بعجزها ولا حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم بعجزها ولا وصفها به ولا اخبر عنها البتة فمن اين لكم هذا العجز الذي تحكمون باثباته وايضا فانها انما قالت لعايشة رض كاتبت اهلي على تسع اواق في كل سنة اوقية وانا احب ان تعينيني ولم تقل لم اؤد لهم شيئا ولا مضت على نجوم عدة عجزت عن الاداء فيها ولا قالت عجزني اهلي وايضا فانهم لو عجزوها لعادت في الرق ولم تكن حينئذ لتسعى في كتابتها وتستعين بعايشة رض في امر قد بطل فان قيل الذي يدل على عجزها قول عايشة رض ان احب اهلك ان اشتريك واعتقك ويكون ولاءك لي فعلت وقول النبي صلى الله عليه وسلم لعايشة رض اشتريها فاعتقيها وهذا يدل على انشاء عتق من عايشة رض وعتق المكاتب بالاداء لا بالانشاء من السيد قيل هذا هو الذي اوجب لهم القول ببطلان الكتابة قالوا ومن المعلوم انها لا تبطل الا بعجز المكاتب وتعجيزه نفسه وحينئذ فيعود في الرق فانما ورد البيع على رقيق لا على مكاتب وجواب هذا ان ترتيب العتق على الشراء لا يدل على انشائه فانه ترتيب المسبب على سببه ولا سيما فان عايشة رض لما ارادت ان تعجل كتابتها جملة واحدة كان هذا سببا في اعتاقها وقد قلتم انتم ان قول النبي صلى الله عليه وسلم لا يجزي ولد والده الا ان يجده مملوكا فيشتريه فيعتقه ان هذا من ترتيب المسبب على سببه وانه بنفس الشراء يعتق عليه لا يحتاج الى انشاء عتق واما العذر الثاني فامره اظهر وسياق القصة يبطله فان ام المؤمنين رض اشترتها فاعتقتها وكان ولاؤها لها وهذا مما لا ريب فيه ولم تشتر المال فالمال كان تسع اواق منجمة فعدتها لهم جملة واحدة ولم تتعرض للمال الذي في ذمتها ولا كان غرضها بوجه ما ولا كان لها غرض في شراء الدراهم المؤجلة بعددها حالة وفي القصة جواز المعاملة بالنقود عددا اذا لم يختلف مقدارها وفيها انه لا يجوز لاحد من المتعاقدين ان يشترط على الآخر شرطا يخالف حكم الله ورسوله وهذا معنى قوله ليس في كتاب الله اي ليس في حكم الله جوازه وليس المراد انه ليس في القرآن ذكره واباحته ويدل عليه قوله كتاب الله احق وشرط الله اوثق وقد استدل به من صحح العقد الذي شرط فيه شرط فاسد ولم يبطل العقد به وهذا فيه نزاع وتفصيل يظهر الصواب منه في تبيين معنى الحديث فانه قد اشكل على الناس قوله اشترطي لهم الولاء فان الولاء لمن اعتق فاذن لها في هذا الاشتراط واخبر انه لا يفيد والشافعي طعن في هذه اللفظة وقال ان هشام بن عروة انفرد بها وخالفه غيره فردها الشافعي رحمه الله ولم يثبتها ولكن اصحاب الصحيحين وغيرهم اخرجوها ولم يطعنوا فيها ولم يعللها احد سوى الشافعي فيما نعلم ثم اختلفوا في معناها فقالت طائفة اللام ليست على بابها بل هي بمعنى على كقوله إِنْ أَحْسَنْتُمْ أَحْسَنْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا اي فعليها كما قال تعالى مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا ورد طائفة هذا الاعتذار بخلافه لسياق القصة ولموضوع الحرف وليس نظير الآية فانها قد فرقت بين ما للنفس وبين ما عليها بخلاف قوله اشترطي لهم وقالت طائفة بل اللام على بابها ولكن في الكلام محذوف تقديره اشترطي لهم او لا تشترطي فان الاشتراط لا يفيد شيئا لمخالفته لكتاب الله ورد غيرهم هذا الاعتذار لاستلزامه اضمارا بلا دليل عليه والعلم به من نوع علم الغيب وقالت طائفة اخرى بل هذا امر تهديد لا اباحة كقوله تعالى اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ وهذا في البطلان من جنس ما قبله واظهر فسادا فما لعايشة رض وما للتهديد هنا واين في السياق ما يقتضي التهديد لها نعم هو احق بالتهديد لا ام المؤمنين رض وقالت طائفة بل هو امر اباحة واذن وانه يجوز اشتراط مثل هذا ويكون ولاء المكاتب للبايع ثم قاله بعض الشافعية وهذا افسد من الجميع وصريح الحديث يقتضي بطلانه ورده

وقالت طائفة انما اذن لها في الاشتراط لتكون وسيلة الى ظهور بطلان هذا الشرط وعلم الخاص والعام به وتقرر حكمه صلى الله عليه وسلم
وكان القوم قد علموا حكمه صلى الله عليه وسلم في ذلك فلم يقنعوا دون ان يكون الولاء لهم فعاقبهم بان اذن لعايشة رض في الاشتراط ثم خطب
الناس فاذن فيهم ببطلان هذا الشرط وتضمن احكاما من احكام الشريعة وهو ان الشرط الباطل اذا شرط في العقد لم يجز الوفاء به ولولا
الاذن في الاشتراط لما علم ذلك فان الحديث تضمن فساد هذا الحكم وهو كون الولاء لغير المعتق واما بطلانه اذا شرط فانما استفيد
من تصريح النبي صلى الله عليه وسلم ببطلانه بعد اشتراطه ولعل القوم اعتقدوا ان اشتراطه يفيد الوفاء به وان كان خلاف
مقتضى العقد المطلق فابطله النبي صلى الله عليه وسلم وان شرط كما يبطله بدون الشرط فان قيل فاذا فات مقصود المشترط ببطلان
الشرط فانه اما ان يسلط على الفسخ او يعطى من الارش بقدر ما فات من غرضه والنبي صلى الله عليه وسلم لم يقض بواحد من الامرين قيل هذا
انما ثبت اذا كان المشترط جاهلا بفساد الشرط فاما اذا علم بطلانه ومخالفته لحكم الله كان عاصيا آثما باقدامه على اشتراطه
فلا فسخ له ولا ارش هذا اظهر الامرين في موالي بريرة والله اعلم **فصل** في قوله صلى الله عليه وسلم انما الولاء لمن اعتق من العموم
ما يقتضي ثبوته لمن اعتق سائبة او في زكوة او كفارة او عتق واجب وهذا قول الشافعي وابي حنيفة واحمد رحمهم الله في احدى الروايات
وقال في رواية الاخرى لا ولاء عليه وقال في الثالثة يرد ولاؤه على عتق مثله واحتج بعمومه احمد ومن وافقه في ان المسلم اذا اعتق
عبدا ذميا ثم مات العتيق ورثه بالولاء وهذا العموم اخص من قوله لا يرث المسلم الكافر فيخصصه او يقيده وقال الشافعي ومالك
وابو حنيفة رحمهم الله لا يرثه بالولاء الا ان يموت العبد مسلما ولهم ان يقولوا ان عموم قوله الولاء لمن اعتق مخصوص بقوله لا يرث المسلم
الكافر **فصل** وفي القصة من الفقه تخيير الامة المزوجة اذا عتقت وزوجها عبد وقد اختلف الرواية في زوج بريرة
هل كان عبدا او حرا فقال القاسم عن عايشة رضي الله عنها كان عبدا ولو كان حرا لم يخيرها وقال عروة عنها كان حرا وقال ابن عباس
كان عبدا اسود يقال له مغيث عبد البني فلان كاني انظر اليه يطوف وراءها في سكك المدينة وكل هذا في الصحيح وفي سنن ابي داود
عنه رضي الله عنه كان عبدا لال ابي احمد فخيرها رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال لها ان قربك فلا خيار لك وفي مسند احمد
عن عايشة رضي الله عنها ان بريرة كانت تحت عبد فلما اعتقتها قال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم اختاري فان شئت
ان تمكثي تحت هذا العبد وان شئت ان تفارقيه وقد روى في الصحيح انه كان حرا واصح الروايات واكثرها انه كان عبدا وهذا
الخبر رواه عن عايشة رض ثلثة الاسود وعروة والقاسم واما الاسود فلم يختلف عنه عن عايشة رض انه كان حرا واما عروة فعنه
روايتان صحيحتان متعارضتان احدهما انه كان حرا الثانية انه كان عبدا واما عبد الرحمن بن القاسم فعنه روايتان صحيحتان
احدهما انه كان حرا والثانية الشك قال داود بن مقاتل لم يختلف الرواية عن ابن عباس انه كان عبدا واتفق الفقهاء على
تخيير الامة اذا عتقت وزوجها عبد واختلفوا اذا كان حرا فقال الشافعي ومالك واحمد رحمهم الله في احدى الروايتين عنه لا تخير وقال
ابو حنيفة واحمد رحمهم الله في الرواية الثانية تخير وليست الروايتان مبنيتين على كون زوجها عبدا او حرا بل على تحقيق المناط في ثبات
الخيار لها وفيه ثلثة ماخذ للفقهاء احدها زوال الكفاءة وهو المعبر عنه بقولهم كملت تحت ناقص الثاني ان عتقها اوجب للزوج
ملك طلقة ثالثة عليها لم تكن مملوكة له بالعقد وهذا ماخذ اصحاب ابي حنيفة وبنوا على اصلهم ان الطلاق معتبر بالنساء
لا بالرجال الثالث ملكها نفسها ونحن نبين ما في هذه **الماخذ** الاول وهو كمالها تحت ناقص فهذا يرجع الى ان الكفاءة معتبرة

في الدوام كما هي معتبرة في الابتداء فاذا زالت عادت المرأة كما تخير اذا بان الزوج غير كفو لها وهذا ضعيف من وجهين **احدهما** ان شروط النكاح لا يعتبر دوامها واستمرارها وكذلك توابعه المقارنة لعقده لا تستلزم ان تكون توابع في الدوام فان رضى الزوجة غير المجبرة شرط في الابتداء دون الدوام وكذلك الولي والشاهدان وكذلك مانع الاحرام والعدة والزنا عند من يمنع نكاح الزانية انما يمنع ابتداء العقد دون استدامته فلا يلزم من اشتراط الكفاءة ابتداء اشتراط استمرارها ودوامها **الثاني** انه لو زالت الكفاءة في اثناء النكاح بفسق الزوج او حدوث عيب موجب للفسخ لم يثبت الخيار على ظاهر المذهب وهو اختيار قدماء الاصحاب في مذهب مالك وان اثبت القاضي الخيار بالعيب الحادث ويلزمه اثباته بحدوث فسق الزوج وقال الشافعي ان حدث بالزوج ثبت الخيار وان حدث بالزوجة فعلى قولين **واما** المأخذ الثاني وهو ان عتقها اوجب للزوج عليها ملك طلقة ثالثة فمأخذ ضعيف جدا فاي مناسبة بين ثبوت طلقة ثالثة وبين ثبوت الخيار لها وهل نصب الشارع ملك الطلقة الثالثة سببا لملك الفسخ وما يتوهم من انها كانت تبين منه باثنتين فصارت لا تبين الا بثلاث وهو زيادة امساك وحبس ما لا يقتضيه العقد فاسد فانه يملك ان لا يفارقها البتة ويمسكها حتى يفرق الموت بينهما والنكاح عقد على مدة العمر فهو يملك استدامة امساكها وعتقها لا يسلبه هذا الملك فكيف يسلبه اياه ملكه عليها طلقة ثالثة وهذا لو كان الطلاق معتبرا بالنساء فكيف والصحيح انه معتبر بمن هو بيده واليه مشروع في جانبه **واما** المأخذ الثالث وهو ملكها نفسها فهو ارجح المآخذ واقربها الى اصول الشرع وابعدها من التناقض وسر هذا المأخذ ان السيد عقد عليها بحكم الملك حيث كان مالكا رقبتها ومنافعها والعتق يقتضي تمليك الرقبة والمنافع للمعتق وهذا مقصود العتق وحكمته فاذا ملكت رقبتها ملكت بضعها ومنافعها ومن جملتها منافع البضع فلا يملك عليها الا باختيارها فخيرها الشارع بين ان تقيم مع زوجها وبين ان تفسخ نكاحه اذ قد ملكت منافع بضعها وقد جاء في بعض طرق حديث بريرة رضي الله عنها انه صلى الله عليه وسلم قال لها ملكت نفسك فاختاري فان قيل فهذا ينتقض بما لو زوجها ثم باعها فان المشتري قد ملك رقبتها وبضعها ومنافعه ولا تسلطونه على فسخ النكاح قلنا لا يرد هذا نقضا فان البائع نقل الى المشتري ما كان مملوكا له فصار المشتري خليفته وهو لما زوجها اخرج منفعة البضع عن ملكه الى الزوج ثم نقلها الى المشتري مسلوبة منفعة البضع فصار كما لو آجر عبده مدة ثم باعه فان قيل فهب ان هذا يستقيم لكم فيما اذا باعها فهلا قلتم ذلك اذا اعتقها وانها ملكت نفسها مسلوبة المنفعة البضع كما لو آجرها ثم اعتقها ولهذا ينتقض عليكم هذا المأخذ قيل الفرق بينهما ان العتق في تمليك العتيق رقبته ومنافعه اقوى من البيع ولهذا ينفذ فيما لم يعتقه ويسري في حصة الشريك بخلاف البيع فالعتق اسقاط ما كان السيد يملكه من عتقه وجعله له محررا وذلك يقتضي اسقاط ملك نفسه ومنافعها كلها واذا كان العتق يسري في ملك الغير المحض الذي لا حق له فيه البتة فكيف لا يسري الى ملكه الذي تعلق به حق الزوج فاذا سرى الى نصيب الشريك الذي لا حق للمعتق فيه فسريانه الى ملكه الذي تعلق به حق الزوج اولى واحرى فهذا محض العدل والقياس الصحيح فان قيل فهذا فيه ابطال حق الزوج من هذه المنفعة بخلاف الشريك فانه يرجع الى القيمة قيل الزوج قد استوفى المنفعة بالوطء فطريان ما يزيل دوامها لا يسقط له حقا كالوطء بما يفسده او يفسخه برضاع او حدوث عيب او زوال الكفاءة عند من يفسخ به فان قيل فما تقولون فيما رواه النسائي من حديث ابن موهب عن القاسم بن محمد قال كان لعائشة غلام وجارية قالت فاردت ان اعتقهما فذكرت ذلك

لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ابدئي بالغلام قبل الجارية ولولا أن التخيير يمتنع إذا كان الزوج حرا لم يكن للبداءة بعتق الغلام
فائدة فإذا بدأت به عتقت تحت حر فلا يكون لها اختيار وفي سنن النسائي أيضا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أيما أمة كانت
تحت عبد فعتقت فهي بالخيار ما لم يطأها زوجها قيل أما الحديث الأول فقال أبو جعفر العقيلي وقد رواه هذا خبر لا يعرف إلا بعبيد الله
ابن عبد الرحمن بن موهب وهو ضعيف وقال ابن حزم وهو خبر لا يصح ثم لو صح لم يكن فيه حجة لأنه ليس فيه أنهما كانا زوجين بل قال
كان لها عبد وجارية ثم لو كانا زوجين لم يكن في أمره لها بعتق العبد أولا ما يسقط خيار المعتقة تحت الحر وليس في الخبر أنه أمرها
بالابتداء بالزوج لهذا المعنى بل الظاهر أنه أمرها أن تبتدئ بالذكر لفضل عتقه على الأنثى وإن عتق أنثيين يقوم مقام عتق ذكر كما
في الحديث الصحيح مبينا وأما الحديث الثاني فضعيف بأنه من رواية حسن بن عمرو بن أمية الضمري وهو مجهول فإذا تقرر هذا وظهر
حكم الشرع في إثبات الخيار لها فقد روى الإمام أحمد بإسناده عن النبي صلى الله عليه وسلم إذا أعتقت الأمة فهي بالخيار ما لم يطأها إن
شاءت فارقته وإن وطئها فلا خيار لها ولا تستطيع فراقه ويستفاد من هذا قضيتان **أحدهما** أن خيارها على التراخي ما لم تمكنه
من وطئها وهذا مذهب مالك وأبي حنيفة وأحمد وللشافعي رضي الله عنهم ثلاثة أقوال هذا أحدها والثاني أنه على الفور والثالث
أنه إلى ثلاثة أيام **الثانية** أنها إذا مكنته من نفسها فوطئها سقط خيارها وهذا إذا علمت بالعتق وثبوت الخيار فلو جهلتهما لم
يسقط خيارها بالتمكين من الوطء وعن أحمد رواية ثانية أنها لا تعذر بجهلها بملك الفسخ بل إذا علمت بالعتق ومكنته من وطئها
سقط خيارها ولو لم تعلم أن لها الفسخ والرواية الأولى أصح فإن عتق الزوج قبل أن تختار وقلنا أنه لا خيار للمعتقة تحت حر بطل خيارها
لمساواة الزوج لها وحصول الكفاءة قبل الفسخ وقال الشافعي في أحد قوليه وليس هو المنصور عند أصحابه لها الفسخ لتقدم ملك
الخيار على العتق فلا يبطل في الأول وقيس لزوال سبب الفسخ بالعتق وكما لو زال العيب في البيع والنكاح قبل الفسخ به وكما لو زال الإعسار في زمن
ملك الزوجة الفسخ به وإذا قلنا العلة ملكها نفسها فلا أثر لذلك فإن طلقها طلاقا رجعيا فعتقت في عدتها فاختارت الفسخ بطلت
الرجعة وإن اختارت المقام معه صح وسقط اختيارها للفسخ لأن الرجعية كالزوجية وقال الشافعي في بعض أصحاب أحمد لا يسقط
خيارها إذا رضيت بالمقام دون الرجعة ولها أن تختار نفسها بعد الارتجاع ولا يصح اختيارها في زمن الطلاق فإن الاختيار في زمن هي
فيه صائرة إلى بينونة ممتنع فإذا راجعها صح حينئذ أن تختار وتقيم معه لأنها صارت زوجة وعمل الاختيار عمله وترتب أثره عليه
ونظير هذا إذا ارتد زوج الأمة بعد الدخول ثم عتقت في زمن الردة فعلى القول الأول لها الخيار قبل إسلامه فإن اختارته ثم أسلم سقط
ملكها للفسخ وعلى قول الشافعي لا يصح لها خيار قبل إسلامه لأن العقد صائر إلى البطلان فإذا أسلم صح خيارها فإن قيل فما تقولون إذا
طلقها قبل أن يفسخ هل يقع الطلاق أو لا قيل نعم يقع لأنها زوجة وقال بعض أصحاب أحمد وغيرهم يوقف الطلاق فإن فسخت تبين أنه لم
يقع وإن اختارت زوجها تبين وقوعه فإن قيل فما حكم المهر إذا اختارت الفسخ قيل إما أن تفسخ قبل الدخول أو بعده فإن فسخت بعده لم
يسقط المهر وهو لسيدها سواء فسخت أو أقامت وإن فسخت قبله ففيه قولان هما روايتان عن أحمد أصحهما لا مهر لأن الفرقة من
جهتها والثانية يجب نصفه ويكون لسيدها لا لها فإن قيل فما تقولون في المعتق نصفها هل لها خيار قيل فيه قولان وهما روايتان فإن قلنا
لا خيار لها فلو زوج مدبرة له لا يملك غيرها وقيمتها مائة بعبد على مائتين مهرا ثم مات عتقت ولم تملك الفسخ قبل الدخول لأنها لو ملكت
سقط المهر أو انتصف فلم يخرج من الثلث فيرق بعضها فيمتنع الفسخ بخلاف ما إذا لم تملكه فإنها تخرج من الثلث فيعتق جميعها

فصل في قوله صلى الله عليه وسلم لو راجعتيه فقالت تأمرني فقال لا انما انا شافع فقالت لا حاجة لي فيه **فيه** ثلث قضايا احدها ان امره على الوجوب فلهذا فرق بين امره وشفاعته ولا ريب ان امتثال شفاعته من اعظم المستحبات الثانية انه صلى الله عليه وسلم لم يغضب على بريرة ولم ينكر عليها اذ لم تقبل شفاعته لان الشفاعة في اسقاط المشفوع عنده حقه وذلك اليه ان شاء اسقطه وان شاء ابقاه فلذلك لا يحرم عصيان شفاعته صلى الله عليه وسلم ويحرم عصيان امره الثالثة ان اسم المراجعة في لسان الشارع قد يكون مع زوال عقد النكاح بالكلية فيكون ابتداء عقد وقد يكون مع تشعيثه فيكون امساكا وقد سمى سبحانه ابتداء النكاح للمطلق ثلثا بعد الزوج الثاني مراجعة فقال فان طلقها فلا جناح عليهما ان يتراجعا اي ان طلقها الثاني فلا جناح عليها وعلى الاول ان يتراجعا كاحا مستانفا

فصل في اكله صلى الله عليه وسلم من اللحم الذي تصدق به على بريرة وقال هو عليها صدقة ولنا هدية دليل على جواز اكل الغني وبني هاشم وكل من يحرم عليه الصدقة مما يهديه اليه الفقير من الصدقة لاختلاف جهة الماكول ولانه قد بلغ محله وكذلك يجوز له ان يشتريه منه بماله هذا اذا لم يكن صدقته نفسه فان كانت صدقته لم يجز له ان يشتريها ولا يهبها ولا يقبلها هدية كما نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عمر عن شراء صدقته وقال لا تشترها ولو اعطاكها بدرهم

فصل في قضائه صلى الله عليه وسلم في الصداق بما قل وكثر وقضائه بصحة النكاح على ما مع الزوج من القرآن ثبت في صحيح مسلم عن عايشة كان صداق النبي صلى الله عليه وسلم لازواجه ثنتي عشرة اوقية ونش فذلك خمس مائة وقال عمر ما علمت رسول الله صلى الله عليه وسلم نكح شيئا من نسائه ولا انكح شيئا من بناته على اكثر من ثنتي عشرة اوقية قال الترمذي حديث حسن صحيح انتهى والاوقية اربعون درهما وفي صحيح البخاري من حديث سهل بن سعد ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لرجل تزوج ولو بخاتم من حديد وفي سنن ابي داود من حديث جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من اعطى في صداق ملء كفه سويقا او تمرا فقد استحل وفي الترمذي ان امرأة من بني فزارة تزوجت على نعلين فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم رضيت من نفسك ومالك بنعلين قالت نعم فاجازه قال الترمذي حديث صحيح وفي مسند الامام احمد من حديث عايشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم ان اعظم النكاح بركة ايسره مؤنة وفي الصحيحين ان امرأة جاءت الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله اني قد وهبت نفسي لك فقامت طويلا فقال رجل يا رسول الله زوجنيها ان لم تكن لك بها حاجة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هل عندك من شيء تصدقها اياه قال ما عندي الا ازاري هذا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انك ان اعطيتها ازارك جلست ولا ازار لك فالتمس شيئا قال لا اجد شيئا قال فالتمس ولو خاتما من حديد فالتمس فلم يجد شيئا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هل معك شيء من القرآن قال نعم سورة كذا وسورة كذا لسور سماها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم قد زوجتكها بما معك من القرآن وفي النسائي ان ابا طلحة خطب ام سليم فقالت والله يا ابا طلحة ما مثلك يرد ولكنك رجل كافر وانا امرأة مسلمة ولا يحل لي ان اتزوجك فان تسلم فذاك مهري لا اسألك غيره فاسلم فكان ذاك مهرها قال ثابت فما سمعنا بامرأة قط كانت اكرم مهرا من ام سليم فدخلت به فولدت له فتضمن هذا الحديث ان الصداق لا يتقدر اقله وان قبضة السويق وخاتم الحديد والنعلين يصح تسميتها مهرا وتحل بها الزوجة وتضمن ان المغالاة في المهر مكروهة في النكاح وانها من قلة بركته وعسره وتضمن ان المرأة اذا رضيت بعلم الزوج وحفظه للقرآن او بعضه من مهرها

جاز ذلك وكان ما يحصل لها من انتفاعها بالقرآن والعلم هو صداقها كما اذا جعل السيد عتقها صداقها وكان انتفاعها بحريتها وملكها لرقبتها هو صداقها وهذا هو الذي اختارته ام سليم من انتفاعها باسلام ابي طلحة وبذلها نفسها له ان اسلم وهذا احب اليها من المال الذي يبذله الزوج فان الصداق شرع في الاصل حقا للمرأة تنتفع به فاذا رضيت بالعلم والدين واسلام الزوج وقراءته للقرآن كان هذا من افضل المهور وانفعها واجلها فما خلا العقد عن مهر واين الحكم بتقدير المهر بثلاثة دراهم او عشرة من النص والقياس الى الحكم بصحة كون المهر ما ذكرنا نصا وقياسا وليس هذا مستويا بين هذه المرأة وبين الموهوبة التي وهبت نفسها للنبي صلى الله عليه وسلم وهي خالصة له من دون المؤمنين فان تلك وهبت نفسها هبة مجردة عن ولي وصداق بخلاف ما نحن فيه فانه نكاح بولي وصداق وان كان غير مالي فان المرأة جعلته عوضا عن المال لما يرجع اليها من نفعه ولم تهب نفسها للزوج هبة مجردة كهبة شيء من مالها بخلاف الموهوبة التي خص الله بها رسوله صلى الله عليه وسلم هذا مقتضى هذه الاحاديث وقد خالف في بعضه من قال لا يكون الصداق الا مالا ولا يكون منافع اخر ولا علمه ولا تعليمه صداقا كقول ابي حنيفة واحمد في رواية عنه ومن قال لا يكون اقل من ثلاثة دراهم كمالك وعشرة دراهم كابي حنيفة وفيه اقوال اخر شاذة لا دليل عليها من كتاب ولا سنة ولا اجماع ولا قياس ولا قول صاحب ومن ادعى في هذه الاحاديث التي ذكرناها اختصاصا بالنبي صلى الله عليه وسلم وانها منسوخة او ان عمل اهل المدينة على خلافه فدعوى لا يقوم عليها دليل والاصل يردها وقد زوج اهل المدينة من التابعين سعيد بن المسيب ابنته على درهمين ولم ينكر عليه احد بل عد ذلك من مناقبه وفضائله وقد تزوج عبد الرحمن بن عوف على صداق خمسة دراهم واقره النبي صلى الله عليه وسلم ولا سبيل الى اثبات المقادير الا من جهة صاحب الشرع

فصل في حكمه صلى الله عليه وسلم وخلفائه في احد الزوجين يجد بصاحبه برصا او جنونا او جذاما او يكون الزوج عنينا في مسند احمد من حديث يزيد بن كعب بن عجرة رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوج امرأة من بني غفار فلما دخل عليها وضع ثوبه وقعد على الفراش ابصر بكشحها بياضا فانماز عن الفراش ثم قال خذي عليك ثيابك ولم يأخذ مما اتاها شيئا وفي الموطا عن عمر رضي الله عنه انه قال ايما امرأة غربها رجل بها جنون او جذام او برص فلها المهر بما اصاب منها وصداق الرجل على من غره وفي لفظ آخر قضى عمر رضي الله عنه في البرصاء والجذماء والمجنونة اذا دخل بها فرق بينهما والصداق لها بمسيسه اياها وهو له على وليها وفي سنن ابي داود من حديث عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما طلق عبد يزيد ابو ركانة زوجته ام ركانة ونكح امرأة من مزينة فجاءت الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت ما يغني عني الا كما تغني هذه الشعرة لشعرة اخذتها من رأسها ففرق بيني وبينه فاخذت النبي صلى الله عليه وسلم حمية فذكر الحديث وفيه انه صلى الله عليه وسلم قال لطلقها ففعل قال راجع امرأتك ام ركانة واخوته فقال اني طلقتها ثلاثا يا رسول الله قال قد علمت ارجعها وتلا يٰأَيُّهَا النَّبِيُّ اِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَآءَ فَطَلِّقُوْهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ ولا علة لهذا الحديث الا رواية ابن جريج له عن بعض بني ابي رافع وهو مجهول لكن هو تابعي وابن جريج من الائمة الثقات العدول ورواية العدل عن غيره تعديل له ما لم يعلم فيه جرح ولم يكن الكذب ظاهرا في التابعين ولا سيما التابعين من اهل المدينة ولا سيما موالي رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا سيما مثل هذه السنة التي اشتدت حاجة الناس اليها لا يظن بابن جريج انه حملها عن كذاب ولا عن غير ثقة عنده ولم يبين حاله وجاء التفريق بالعنة عن عمر وعثمان وعبد الله بن مسعود وسمرة بن جندب ومعاوية بن ابي سفيان

والحارث بن عبد الله بن أبي ربيعة والمغيرة بن شعبة رضي الله عنهم لكن عمر وابن مسعود والمغيرة رضي الله عنهم أجّلوه سنة، وعثمان ومعاوية وسمرة رضي الله عنهم لم يؤجلوه والحارث بن عبد الله رضي الله عنه أجله عشرة أشهر. وذكر سعيد ابن منصور ثنا هشيم انا عبد الله بن عون عن ابن سيرين ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه بعث رجلا على بعض السعاية فتزوج امرأة وكان عقيما فقال له عمر أعلمتها انك عقيم قال لا قال فانطلق فأعلمها ثم خيرها وأجّل مجنونا سنة فان أفاق وإلا فرق بينه وبين امرأته. فاختلف الفقهاء في ذلك فقال داود وابن حزم ومن وافقهما لا يفسخ النكاح بعيب ألبتة وقال أبو حنيفة لا يفسخ الا بالجب والعنة خاصة وقال الشافعي ومالك يفسخ بالجنون والبرص والجذام والقرن والجب والعنة خاصة وزاد الامام احمد عليهما ان تكون المرأة فتقاء منخرقة ما بين السبيلين ولأصحابه في نتن الفرج والفم وانخراق مخرجي البول والمني في الفرج والقروح السيالة فيه والبواسير والناصور والاستحاضة واستطلاق البول والنجو والخصي وهو قطع البيضتين والسل وهو سل البيضتين والوجاء وهو رضهما وكون احدهما خنثى مشكلا والعيب الذي بصاحبه مثله من العيوب السبعة والعيب الحادث بعد العقد وجهان. وذهب بعض اصحاب الشافعي الى رد المرأة بكل عيب ترد به الجارية في البيع واكثرهم لا يعرف هذا الوجه ولا مظنته ولا من قاله وممن حكاه ابو عاصم العبادي في كتاب طبقات اصحاب الشافعي وهذا القول هو القياس او قول ابن حزم ومن وافقه. وأما الاقتصار على عيبين او ستة او سبعة او ثمانية دون ما هو اولى منها او مساو لها فلا وجه له فالعمى والخرس والطرش وكونها مقطوعة اليدين او الرجلين او احدهما او كون الرجل كذلك من اعظم المنفرات والسكوت عنه من اقبح التدليس والغش وهو مناف للدين والاطلاق انما ينصرف الى السلامة فهو كالمشروط عرفا وقد قال امير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه لمن تزوج امرأة وهو لا يولد له اخبرها انك عقيم وخيرها فماذا يقول رضي الله عنه في العيوب التي هذا عندها كمال لا نقص والقياس ان كل عيب ينفر الزوج الآخر منه ولا يحصل به مقصود النكاح من الرحمة والمودة يوجب الخيار وهو اولى من البيع كما ان الشروط المشروطة في النكاح اولى بالوفاء من شروط البيع وما الزم الله ورسوله مغرورا قط ولا مغبونا بما غُرّ به وغُبن به ومن تدبر مقاصد الشرع في مصادره وموارده وعدله وحكمته وما اشتمل عليه من المصالح لم يخف عليه رجحان هذا القول وقربه من قواعد الشريعة. وقد روى يحيى بن سعيد الانصاري عن ابن المسيب رضي الله عنه قال قال عمر رضي الله عنه ايما امرأة زوجت وبها جنون او جذام او برص فدخل بها ثم اطلع على ذلك فلها مهرها بمسيسه اياها وعلى الولي الصداق بما دلس كما غره. ورد هذا بأن ابن المسيب لم يسمع من عمر من باب الهذيان البارد المخالف لاجماع اهل الحديث قاطبة قال الامام احمد اذا لم يقبل سعيد بن المسيب عن عمر فمن يقبل وائمة الاسلام وجمهورهم يحتجون بقول سعيد بن المسيب قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فكيف بروايته عن عمر وكان عبد الله بن عمر يرسل الى سعيد يسأله عن قضايا عمر فيفتي بها ولم يطعن احد قط من اهل عصره ولا من بعدهم ممن له في الاسلام قول معتبر في رواية سعيد بن المسيب عن عمر ولا عبرة بغيرهم. وروى الشعبي عن علي كرم الله وجهه ايما امرأة نكحت وبها برص او جنون او جذام او قرن فزوجها بالخيار ما لم يمسها ان شاء امسك وان شاء طلق وان مسها فلها المهر بما استحل من فرجها. وقال وكيع عن سفيان الثوري عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب عن عمر رضي الله عنهم قال اذا تزوجها برصاء او عمياء فدخل بها فلها الصداق ويرجع به على من غره وهذا يدل على ان عمر رضي الله عنه لم

ثبت العيوب المتقدمة على وجه الاختصاص والحصر دون ما عداها وكذلك حكم قاضي الاسلام حقا الذي يضرب المثل بعلمه ودينه وحكمه شريح رضي الله عنه قال عبد الرزاق عن معمر عن ايوب عن ابن سيرين رضي الله عنه خاصم رجل الى شريح فقال ان هؤلاء قالوا لي انا نزوجك باحسن الناس فجاؤني بامرأة عمياء فقال شريح ان كان دلس لك بعيب لم يجز فتأمل هذا القضاء وقوله ان كان دلس لك بعيب كيف يقتضي ان كل عيب دلست به المرأة فللزوج الرد به وقال الزهري رضي الله عنه يرد النكاح من كل داء عضال ومن تأمل فتاوى الصحابة والسلف علم انهم لم يخصوا الرد بعيب دون عيب الا رواية رويت عن عمر لا ترد النساء الا من العيوب الاربعة الجنون والجذام والبرص والداء في الفرج وهذه الرواية لا نعلم لها اسنادا اكثر من اصبغ عن ابن وهب عن عمر وعلي رضي الله عنهما وقد روي عن ابن عباس ذلك باسناد متصل ذكره سفيان عن عمرو بن دينار عنه هذا كله اذا اطلق الزوج واما اذا اشترط السلامة او شرط الجمال فبانت شوهاء او شرطها شابة حديثة السن فبانت عجوزا شمطاء او شرطها بيضاء فبانت سوداء او بكرا فبانت ثيبا فله الفسخ في ذلك كله فان كان قبل الدخول فلا مهر وان كان بعده فلها المهر وهو غرم على وليها ان كان غره وان كانت هي الغارة سقط مهرها او رجع عليها به ان كانت قبضته ونص على هذا احمد في احدى الروايتين عنه وهو اقيسهما واولاهما باصوله فيما كان الزوج هو المشترط وقال اصحابه اذا شرطت فيه صفة فبان بخلافها فلا خيار لها الا في شرط الحرية اذا بان عبدا فلها الخيار وفي شرط النسب اذا بان بخلافه وجهان والذي يقتضيه مذهبه وقواعده انه لا فرق بين اشتراطه واشتراطها بل اثبات الخيار لها اذا فات ما اشترطته اولى لانها لا تتمكن من المفارقة بالطلاق فاذا جاز له الفسخ مع تمكنه من الفراق بغيره فلان يجوز لها الفسخ مع عدم تمكنها اولى واذا جاز لها ان تفسخ اذا ظهر الزوج ذا صناعة دنية لا تشينه في دينه ولا في عرضه وانما يمنع كمال لذتها واستمتاعها به فاذا شرطته شابا جميلا صحيحا فبان شيخا مشوها اعمى اطرش اخرس اسود فكيف تلزم به وتمنع من الفسخ هذا في غاية الامتناع والتناقض والبعد عن القياس وقواعد الشرع وبالله التوفيق وكيف يمكن احد الزوجين من الفسخ بقدر العدسة من البرص ولا يمكن منه بالجرب المستحكم المتمكن وهو اشد اعداء من ذلك البرص اليسير وكذلك غيره من انواع الداء العضال واذا كان النبي صلى الله عليه وسلم حرم على البائع كتمان عيب سلعته وحرم على من علمه ان يكتمه من المشتري فكيف بالعيوب في النكاح وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم لفاطمة بنت قيس حين استشارته في نكاح معاوية رضي الله عنه او ابي جهم رضي الله عنه اما معاوية فصعلوك لا مال له واما ابو جهم فلا يضع عصاه عن عاتقه فعلم ان بيان العيب في النكاح اولى واوجب فكيف يكون كتمانه وتدليسه والغش الحرام به سببا للزومه وجعل ذا العيب غلا لازما في عنق صاحبه مع شدة نفرته منه ولا سيما مع شرط السلامة منه وشرط خلافه وهذا مما يعلم يقينا ان تصرفات الشريعة وقواعدها واحكامها تاباه والله اعلم وقد ذهب ابو محمد بن حزم الى ان الزوج اذا شرط السلامة من العيوب فوجد اي عيب كان فالنكاح باطل من اصله غير منعقد ولا خيار له فيه ولا اجازة ولا نفقة ولا ميراث قال لان التي ادخلت عليه غير التي تزوج اذ السالمة غير المعيبة بلا شك فاذا لم يتزوجها فلا زوجية بينهما

فصل في حكم النبي صلى الله عليه وسلم في خدمة المرأة لزوجها

قال ابن حبيب في الواضحة حكم النبي صلى الله عليه وسلم بين علي بن ابي طالب رضي الله عنه وبين زوجته فاطمة رضي الله عنها حين اشتكيا اليه الخدمة فحكم على فاطمة بالخدمة الباطنة خدمة البيت وحكم على علي كرم الله وجهه بالخدمة الظاهرة ثم قال ابن حبيب والخدمة الباطنة

العجين والطبخ والفرش وكنس البيت واستقاء الماء وعمل البيت كله وفي الصحيحين ان فاطمة رضي الله عنها اتت النبي صلى الله عليه وسلم
تشكو اليه ما تلقى من يدها من الرحى وتسأله خادما فلم تجده فذكرت ذلك لعائشة رضي الله عنها فلما جاء رسول الله صلى الله
عليه وسلم اخبرته قال علي كرم الله وجهه فجاءنا وقد اخذنا مضاجعنا فذهبنا نقوم فقال مكانكما فجاء فقعد بيننا حتى وجدت برد
قدميه على بطني فقال الا ادلكما على ما هو خير لكما مما سألتما اذا اخذتما مضاجعكما فسبحا الله ثلثا وثلثين واحمدا ثلثا وثلثين
وكبرا اربعا وثلثين فهو خير لكما من خادم قال علي كرم الله وجهه فما تركتها بعد قيل ولا ليلة صفين قال ولا ليلة صفين وصح عن اسماء
انها قالت كنت اخدم الزبير خدمة البيت كله وكان له فرس كنت اسوسه وكنت احتش له واقوم عليه وصح عنها انها كانت
تعلف فرسه وتسقي الماء وتخرز الدلو وتعجن وتنقل النوى على راسها من ارض له على ثلثي فرسخ فاختلف الفقهاء في ذلك فاوجب
طائفة من السلف والخلف خدمتها له في مصالح البيت وقال ابو ثور عليها ان تخدم زوجها في كل شيء ومنعت طائفة وجوب خدمته
عليها في شيء وممن ذهب الى ذلك ابو حنيفة والشافعي واهل الظاهر قالوا لان عقد النكاح انما اقتضى الاستمتاع لا الاستخدام
وبذل المنافع قالوا والاحاديث المذكورة انما تدل على التطوع ومكارم الاخلاق فاين الوجوب منها واحتج من اوجب الخدمة بان هذا
هو المعروف عند من خاطبهم الله سبحانه بكلامه واما ترفيه المرأة وخدمة الزوج وكنسه وطحنه وعجنه وغسيله وفرشه
وقيامه بخدمة البيت فمن المنكر والله تعالى يقول ﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ وقال ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ﴾ واذا لم تخدمه
المرأة بل يكون هو الخادم لها فهي القوامة عليه ايضا فان المهر في مقابلة البضع وكل من الزوجين يقضي وطره من صاحبه فانما
اوجب الله سبحانه نفقتها وكسوتها ومسكنها في مقابلة استمتاعه بها وخدمتها وما جرت به عادة الازواج وايضا فان
العقود المطلقة انما تنزل على العرف والعرف خدمة المرأة وقيامها بمصالح البيت الداخلة وقولهم ان خدمة فاطمة واسماء
كانت تبرعا واحسانا يرده ان فاطمة رضي الله عنها كانت تشتكي ما تلقى من الخدمة فلم يقل لعلي لا خدمة عليها وانما هي عليك
وهو صلى الله عليه وسلم لا يحابي في الحكم احدا ولما رأى اسماء رضي الله عنها والعلف على راسها والزبير معه لم يقل له لا خدمة عليها
وان هذا ظلم لها بل اقره على استخدامها واقر سائر اصحابه على استخدام ازواجهم مع علمه بان منهن الكارهة والراضية هذا
امر لا ريب فيه ولا يصح التفريق بين شريفة ودنية وفقيرة وغنية فهذه اشرف نساء العالمين كانت تخدم زوجها وجاءته صلى
الله عليه وسلم تشكو اليه الخدمة فلم يشكها وقد سمى النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح المرأة عانية فقال اتقوا الله في النساء
فانهن عوان عندكم والعاني الاسير ومرتبة الاسير خدمة من هو تحت يده ولا ريب ان النكاح نوع من الرق كما قال بعض السلف
النكاح رق فلينظر احدكم عند من يرق كريمته ولا يخفى على المنصف الراجح من المذهبين والاقوى من الدليلين حكم رسول الله
صلى الله عليه وسلم بين الزوجين يقع الشقاق بينهما روى ابو داود في سننه من حديث عائشة رضي الله عنها ان حبيبة بنت سهل كانت
عند ثابت بن قيس بن شماس فضربها فكسر بعضها فاتت النبي صلى الله عليه وسلم بعد الصبح فدعا النبي صلى الله عليه وسلم ثابتا فقال خذ
بعض مالها وفارقها فقال ويصلح ذلك يا رسول الله قال نعم قال فاني اصدقتها حديقتين وهما بيدها فقال النبي صلى الله عليه وسلم
خذهما وفارقها ففعل وقد حكم تعالى بين الزوجين يقع الشقاق بينهما بقوله تعالى ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَابْعَثُوا حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ
وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا خَبِيرًا﴾ وقد اختلف السلف والخلف في الحكمين هل هما

حاكمان او وكيلان على قولين احدهما انهما وكيلان وهو قول ابي حنيفة والشافعي في قول واحمد في رواية والثاني انهما حكمان وهذا
قول اهل المدينة ومالك واحمد في الرواية الاخرى والشافعي في القول الآخر وهذا هو الصحيح والعجب كل العجب ممن يقول هما وكيلان لا حاكمان
والله تعالى قد نصبهما حكمين وجعل نصبهما الى غير الزوجين ولو كانا وكيلين لقال فليبعث وكيلا من اهله ولتبعث وكيلا من
اهلها وايضا فلو كانا وكيلين لم يختصا بان يكونا من الاهل وايضا فانه جعل الحكم اليهما فقال ان يريدا اصلاحا يوفق الله بينهما والوكيلان
لا ارادة لهما انما يتصرفان بارادة موكليهما وايضا فان الوكيل لا يسمى حكما في لغة القرآن ولا في لسان الشارع ولا في العرف العام ولا
الخاص وايضا فالحكم من له ولاية الحكم والالزام وليس للوكيل شيء من ذلك وايضا فان الحكم ابلغ من حاكم لانه صفة مشبهة باسم
الفاعل دالة على الثبوت ولا خلاف بين اهل العربية في ذلك فاذا كان اسم الحاكم لا يصدق على الوكيل المحض فكيف بما هو ابلغ منه وايضا
فانه سبحانه خاطب بذلك غير الزوجين وكيف يصح ان يوكل عن الرجل والمرأة غيرهما وهذا يحوج الى تقدير الآية هكذا وان خفتم
شقاق بينهما فمروهما ان يوكلا وكيلين وكيلا من اهله ووكيلا من اهلها ومعلوم بعد لفظ الآية ومعناها عن هذا التقدير وانها
لا تدل عليه بوجه بل هي دالة على خلافه وهذا بحمد الله واضح وبعث عثمان بن عفان ابن عباس ومعاوية رضي الله عنهما حكمين
بين علي بن ابي طالب وامرأته فاطمة بنت عتبة بن ربيعة رضي الله عنهم فقيل لهما ان رأيتما ان تفرقا فرقتما وصح عن علي بن ابي طالب
رضي الله عنه انه قال للحكمين بين الزوجين عليكما ان رأيتما ان تفرقا فرقتما وان رأيتما ان تجمعا جمعتما فهذا عثمان وعلي وابن عباس
ومعاوية رضي الله عنهم جعلوا الحكم الى الحكمين ولا يعرف لهم من الصحابة مخالف وانما يعرف الخلاف بين التابعين فمن بعدهم والله
اعلم واذا قلنا انهما وكيلان فهل يجبر الزوجان على توكيل الزوج في الفرقة بعوض وغيره وتوكيل الزوجة في بذل العوض او لا يجبران
على روايتين فان قلنا يجبران فلم يوكلا جعل الحاكم ذلك الى الحكمين بغير رضاء الزوجين وان قلنا انهما حكمان لم يحتج الى رضاء الزوجين و
على هذا النزاع ينبني ما لو غاب الزوجان او احدهما فان قلنا انهما وكيلان لم ينقطع نظر الحكمين وان قيل حكمان انقطع نظرهما لعدم الحكم
على الغائب وقيل يبقى نظرهما على القولين لانهما يتصرفان بحظهما فهما كالناظرين وان جن الزوجان انقطع نظر الحكمين ان قيل انهما وكيلان لانهما
فرع الموكلين ولم ينقطع ان قيل انهما حكمان لان الحاكم يلي على المجنون وقيل ينقطع ايضا لانهما منصوبان عنهما فكانهما وكيلان ولا ريب
انهما حكمان فيهما شائبة الوكالة ووكيلان منصوبان للحكم فمن العلماء من رجح جانب الحكم ومنهم من رجح جانب الوكالة ومنهم من
اعتبر الامرين حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم في الخلع في صحيح البخاري عن ابن عباس رضي الله عنه ان امرأة ثابت بن قيس
ابن شماس اتت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله ثابت بن قيس ما اعيب عليه في خلق ولا دين ولكني اكره الكفر في
الاسلام فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اتردين عليه حديقته قالت نعم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اقبل الحديقة وطلقها
تطليقة واحدة وفي سنن النسائي عن الربيع بنت معوذ ان ثابت بن قيس بن شماس ضرب امرأته فكسر يدها وهي جميلة
بنت عبد الله بن ابي فاتى اخوها يشتكيه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فارسل اليه فقال خذ الذي لها عليك وخل سبيلها
قال نعم فامرها رسول الله صلى الله عليه وسلم ان تتربص حيضة واحدة وتلحق باهلها وفي سنن ابي داود عن ابن عباس ان
امرأة ثابت بن قيس بن شماس اختلعت من زوجها فامرها النبي صلى الله عليه وسلم ان تعتد حيضة وفي سنن الدارقطني في
هذه القصة فقال النبي صلى الله عليه وسلم اتردين عليه حديقته التي اعطاك قالت نعم وزيادة فقال النبي صلى الله عليه وسلم اما الزيادة

فلا ولكن حديقته قالت نعم فاخذ ماله وخلى سبيلها فلما بلغ ذلك ثابت بن قيس قال قد قبلت قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الدارقطني اسناده صحيح فتضمن هذا الحكم النبوي عدة احكام احدها جواز الخلع كما دل عليه القرآن قال تعالى ﴿وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾ ومنع الخلع طائفة شاذة من الناس خالفت النص والاجماع وفي الآية دليل على جوازه مطلقا باذن السلطان وغيره ومنعه طائفة بدون اذنه والائمة الاربعة والجمهور على خلافه وفي الآية دليل على حصول البينونة به لانه سبحانه سماه فدية ولو كان رجعيا كما قاله بعض الناس لم يحصل للمرأة الافتداء من الزوج بما بذلته له ودل قوله سبحانه فلا جناح عليهما فيما افتدت به على جوازه بما قل وكثر وان له ان يأخذ منها اكثر مما اعطاها وقد ذكر عبد الرزاق عن معمر عن عبد الله بن محمد بن عقيل ان الربيع بنت معوذ ابن عفراء حدثته انها اختلعت من زوجها بكل شيء تملكه فخوصم في ذلك الى عثمان بن عفان فاجازه وامره ان يأخذ عقاص رأسها فما دونه وذكر ايضا عن ابن جريج عن موسى بن عقبة عن نافع ان ابن عمر رضي الله عنه جاءته مولاة لامرأته اختلعت من كل شيء لها وكل ثوب لها حتى نقبتها ورفعت الى عمر بن الخطاب رضي الله عنه امرأة نشزت عن زوجها فقال اخلعها ولو من قرطها ذكره حماد بن سلمة عن ايوب عن كثير بن ابي كثير عنه وذكر عبد الرزاق عن معمر عن ليث عن الحكم بن عتيبة عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه لا يأخذ منها فوق ما اعطاها وقال طاوس لا يحل له ان يأخذ منها اكثر مما اعطاها وقال عطاء ان اخذ زيادة على صداقها فالزيادة مردودة اليها وقال الزهري لا يحل له ان يأخذ منها اكثر مما اعطاها وقال ميمون بن مهران ان من اخذ منها اكثر مما اعطاها لم يسرح باحسان وقال الاوزاعي كانت القضاة لا تجيز ان يأخذ منها شيئا الا ما ساق اليها والذين جوزوه احتجوا بظاهر القرآن وآثار الصحابة والذين منعوه احتجوا بحديث ابي الزبير ان ثابت بن قيس بن شماس لما اراد خلع امرأته قال النبي صلى الله عليه وسلم اما الزيادة فلا قال الدارقطني سمعه ابو الزبير من غير واحد واسناده صحيح قالوا والآثار من الصحابة مختلفة فمنهم من روي عنه تحريم الزيادة ومنهم من روي عنه اباحتها ومنهم من روي عنه كراهتها كما روى وكيع عن ابي حنيفة عن عمار بن عمران الهمداني عن ابيه عن علي رضي الله عنه انه كره ان يأخذ منها اكثر مما اعطاها والامام احمد اخذ بهذا القول ونص على الكراهة وابو بكر من اصحابه حرم الزيادة وقال ترد عليها وقد ذكر عبد الرزاق عن ابن جريج قال قال لي عطاء اتت امرأة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله اني ابغض زوجي واحب فراقه قال فتردين عليه حديقته التي اصدقك قالت نعم وزيادة من مالي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اما الزيادة من مالك فلا ولكن الحديقة قالت نعم فقضى بذلك على الزوج وهذا وان كان مرسلا فحديث ابي الزبير مقو له وقد رواه ابن جريج عنهما

فصل وفي تسميته صلى الله عليه وسلم الخلع فدية دليل على ان فيه معنى المعاوضة ولهذا اعتبر فيه رضا الزوجين فاذا تقايلا الخلع ورد عليها ما اخذ منها وارتجعها في العدة فهل لهما ذلك منعه الائمة الاربعة وغيرهم وقالوا قد بانت منه بنفس الخلع وذكر عبد الرزاق عن معمر عن قتادة عن سعيد بن المسيب انه قال في المختلعة ان شاء ان يراجعها فليرد عليها ما اخذ منها في العدة وليشهد على رجعتها قال معمر وكان الزهري يقول ذلك قال قتادة وكان الحسن يقول لا يراجعها الا بخطبة ولقول سعيد بن المسيب والزهري وجه دقيق من الفقه لطيف المأخذ تتلقاه قواعد الفقه واصوله بالقبول ولا نكارة فيه غير ان العمل على خلافه فان المرأة ما دامت في العدة فهي في حبسه ويلحقها صريح طلاقه المنجز عند طائفة من العلماء فاذا تقايلا عقد

الخلع تراجعه الى ما كان عليه بتراضيهما لم يمنع قواعد الشرع ذلك وهو بخلاف ما بعد العدة فانها قد صارت منه اجنبية محضة فهو خاطب من الخطاب ويدل على هذا ان له ان يتزوجها في عدتها منه بخلاف غيره

فصل وفي امره صلى الله عليه وسلم المختلعة ان تعتد بحيضة واحدة دليل على حكمين احدهما انه لا يجب عليها ثلث حيض بل تكفيها حيضة وهذا كما انه صريح السنة فهو مذهب امير المؤمنين عثمان بن عفان وعبد الله بن عمر بن الخطاب والربيع بنت معوذ وعمها رضي الله عنهم وهو من كبار الصحابة رضي الله عنهم فهؤلاء الاربعة من الصحابة لا يعرف لهم مخالف منهم كما رواه الليث بن سعد عن نافع مولى ابن عمر انه سمع الربيع بنت معوذ بن عفراء وهي تخبر عبد الله بن عمر انها اختلعت من زوجها على عهد عثمان بن عفان رضي الله عنه فجاء عمها الى عثمان بن عفان فقال له ان ابنة معوذ اختلعت من زوجها اليوم افتنتقل فقال عثمان لتنتقل ولا ميراث بينهما ولا عدة عليها الا انها لا تنكح حتى تحيض حيضة خشية ان يكون بها حبل فقال عبد الله بن عمر فعثمان خيرنا واعلمنا وذهب الى هذا المذهب اسحق بن راهويه والامام احمد في رواية عنه اختارها شيخ الاسلام ابن تيمية قال من نظر هذا القول هو مقتضى قواعد الشريعة فان العدة انما جعلت ثلث حيض ليطول زمن الرجعة ويتروى الزوج ويتمكن من الرجعة في مدة العدة فاذا لم تكن عليها رجعة فالمقصود مجرد براءة رحمها من الحمل وذلك يكفي فيه حيضة كالاستبراء قالوا ولا ينتقض هذا علينا بالمطلقة ثلثا فان باب الطلاق جعل حكم العدة فيه واحدا بائنة ورجعية قالوا وهذا دليل على ان الخلع فسخ وليس بطلاق وهو مذهب ابن عباس وعثمان وابن عمر والربيع وعمها ولا يصح عن صحابي انه طلاق البتة فروى الامام احمد عن يحيى بن سعيد عن سفيان عن عمرو عن طاؤس عن ابن عباس رضي الله عنهم انه قال الخلع تفريق وليس بطلاق وذكر عبد الرزاق عن سفيان عن عمرو عن طاؤس ان ابراهيم ابن سعد سأله عن رجل طلق امرأته تطليقتين ثم اختلعت منه اينكحها قال ابن عباس رضي الله عنه نعم ذكر الله الطلاق في اول الاية واخرها والخلع بين ذلك فان قيل كيف تقولون انه لا مخالف لمن ذكرتم من الصحابة وقد روى حماد بن سلمة عن هشام ابن عروة عن ابيه عن جمهان ان ام بكرة الاسلمية كانت تحت عبد الله بن اسيد واختلعت منه فندما فارتفعا الى عثمان ابن عفان رضي الله عنه فاجاز ذلك وقال هي واحدة الا ان تكون سمت فهو على ما سمت وذكر ابن ابي شيبة ثنا علي بن هاشم عن ابن ابي ليلى عن طلحة بن مصرف عن ابراهيم النخعي عن علقمة عن ابن مسعود قال لا تكون تطليقة بائنة الا في فدية او ايلاء وروي عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه فهؤلاء ثلثة من اجلاء الصحابة رضي الله عنهم قيل لا يصح هذا عن واحد منهم اما اثر عثمان فطعن فيه الامام احمد والبيهقي وغيرهما قال شيخنا وكيف يصح عن عثمان وهو لا يرى فيه عدة وانما يرى الاستبراء فيه بحيضة فلو كان عنده طلاقا لاوجب فيه العدة وابن جمهان الراوي لهذه القصة عن عثمان لا نعرفه بأكثر من انه مولى الاسلميين واما اثر علي بن ابي طالب رضي الله عنه فقال ابو محمد بن حزم رويناه من طريق لا يصح عن علي وامثلها اثر ابن مسعود على سوء حفظ ابن ابي ليلى ثم غايته ان كان محفوظا ان يدل على ان الطلقة في الخلع تقع بائنة لا ان الخلع يكون طلاقا بائنا وبين الامرين فرق ظاهر والذي يدل على انه ليس بطلاق ان الله سبحانه وتعالى رتب على الطلاق بعد الدخول الذي لم يستوف عدده ثلثة احكام كلها منتفية عن الخلع احدها ان الزوج احق بالرجعة فيه الثاني انه محسوب من الثلث فلا تحل بعد استيفاء العدد الا بعد زوج واصابة الثالث ان العدة فيه ثلثة قروء وقد ثبت بالنص والاجماع انه لا رجعة في الخلع وثبت بالسنة واقوال الصحابة ان العدة فيه

حيضة واحدة وثبت بالنص جوازه بعد طلقتين ووقوع ثالثة بعده وهذا ظاهر جدا في كونه ليس بطلاق فانه سبحانه قال ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾ وهذا وان لم يختص بالمطلقة تطليقتين فانه يتناولها وغيرها ولا يجوز ان يعود الضمير الى من لم يذكر ويخلى عنه المذكور بل اما ان يختص بالسابق او يتناوله وغيره ثم قال ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ﴾ وهذا يتناول من طلقت بعد فدية وطلقتين قطعا لانها هي المذكورة فلا بد من دخولها تحت اللفظ فهذا فهم ترجمان القرآن الذي دعا له رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يعلمه الله تاويل القرآن وهي دعوة مستجابة بلا شك واذا كانت احكام الفدية غير احكام الطلاق دل على انها غير جنسه فهذا مقتضى النص والقياس واقوال الصحابة ثم من نظر الى حقائق العقود ومقاصدها دون الفاظها بعد الخلع فسخا باى لفظ كان حتى بلفظ الطلاق وهذا احد الوجهين لاصحاب احمد وهو اختيار شيخنا قال وهذا ظاهر كلام احمد وكلام ابن عباس واصحابه قال ابن جريج اخبرني عمرو بن دينار انه سمع عكرمة مولى ابن عباس يقول ما اجازه المال فليس بطلاق قال عبد الله بن احمد رأيت ابي كان يذهب الى قول ابن عباس وقال عمرو عن طاوس عن ابن عباس الخلع تفريق وليس بطلاق وقال ابن جريج عن ابن طاوس كان ابي لا يرى الفداء طلاقا ويخير بينهما ومن اعتبر الالفاظ ووقف معها واعتبرها في احكام العقود جعله بلفظ الطلاق طلاقا وقواعد الفقه واصوله تشهد ان المرعي في العقود حقائقها ومعانيها لا صورها والفاظها وبالله التوفيق ومما يدل على هذا ان النبي صلى الله عليه وسلم امر ثابت بن قيس ان يطلق امرأته في الخلع تطليقة ومع هذا امرها ان تعتد بحيضة وهذا صريح في انه فسخ ولو وقع بلفظ الطلاق وايضا فانه سبحانه علق عليه احكام الفدية بكونه فدية ومعلوم ان الفدية لا تختص بلفظ ولم يعين الله سبحانه لها لفظا معينا وطلاق الفداء طلاق مقيد ولا يدخل تحت احكام الطلاق المطلق كما لا يدخل تحتها في ثبوت الرجعة والاعتداد بثلاثة قروء بالسنة الثابتة وبالله التوفيق

ذكر احكام رسول الله صلى الله عليه وسلم في الطلاق ذكر حكمه صلى الله عليه وسلم في طلاق الهازل وزائل العقل والمكره والتطليق في نفسه في السنن من حديث ابي هريرة رضي الله عنه ثلث جدهن جد وهزلهن جد النكاح والطلاق والرجعة وفيها عنه من حديث عايشة رضي الله عنها ان الله وضع عن امتي الخطاء والنسيان وما استكرهوا عليه وفيها عنه صلى الله عليه وسلم لا طلاق في اغلاق وصح عنه انه قال للمقر بالزناء ابك جنون وثبت عنه انه امر به ان يستنكه وذكر البخاري في صحيحه عن علي كرم الله وجهه انه قال لعمر رضي الله عنه الم تعلم ان القلم رفع عن ثلث عن المجنون حتى يفيق وعن الصبي حتى يدرك وعن النائم حتى يستيقظ وفي الصحيح عنه صلى الله عليه وسلم ان الله تجاوز عن امتي ما احدثت به انفسها ما لم تكلم او تعمل به فتضمنت هذه السنن ان ما لم ينطق به الانسان من طلاق او عتاق او يمين او نذر ونحو ذلك عفو غير لازم بالنية والقصد وهذا قول الجمهور وفي المسألة قولان آخران **احدهما** التوقف فيها قال عبد الرزاق عن معمر سئل ابن سيرين عمن طلق في نفسه فقال ليس قد علم الله ما في نفسك قال بلى قال فلا اقول فيها شيئا **والثاني** وقوعه اذا جزم عليه وهذا رواية اشهب عن مالك وروي عن الزهري وحجة هذا القول قوله صلى الله عليه وسلم انما الاعمال بالنيات وان من كفر في نفسه فهو كافر وقوله تعالى ﴿إِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ﴾ وان المصر على المعصية فاسق مؤاخذ وان لم يفعلها وبان اعمال القلوب في الثواب والعقاب كاعمال الجوارح ولهذا يثاب على الحب والبغض والموالاة والمعاداة في الله وعلى التوكل والرضاء والعزم

على الطاعة ويعاقب على الكبر والحسد والعجب والشك والرياء وظن السوء بالابرياء ولا حجة في شيء من هذا على وقوع الطلاق و
العتاق بمجرد النية من غير تلفظ اما حديث الاعمال بالنيات فهو حجة عليهم لانه اخبر فيه ان العمل مع النية هو المعتبر لا النية
وحدها واما من اعتقد الكفر بقلبه او شك فهو كافر لزوال الايمان الذي هو عقد القلب مع الاقرار فاذا زال العقد الجازم كان
نفس زواله كفرا فان الايمان امر وجودي ثابت قائم بالقلب فما لم يقم بالقلب حصل ضده وهو الكفر وهذا كالعلم والجهل اذا فقد
العلم حصل الجهل وكذلك كل نقيضين زال احدهما خلفه الآخر واما الآية فليس فيها ان المحاسبة بما يخفيه العبد الزام باحكام
بالشرع وانما فيها محاسبته بما يبديه ويخفيه ثم هو مغفور له او معذب فاين هذا من وقوع الطلاق بالنية واما ان المصر
على المعصية فاسق مؤاخذ فهذا انما هو فيمن عمل المعصية ثم اصر عليها فهنا عمل اتصل به العزم على معاودته فهذا هو المصر
واما من عزم على المعصية ولم يعملها فهو بين امرين اما ان لا يكتب عليه واما ان يكتب له حسنة اذا تركها لله عز وجل واما الثواب
والعقاب على اعمال القلوب فحق والقرآن والسنة به مملوان ولكن وقوع الطلاق والعتاق بالنية من غير تلفظ امر خارج عن الثواب
والعقاب ولا تلازم بين الامرين فان ما يعاقب عليه من اعمال القلوب هو معاص قلبية يستحق العقوبة عليها كما يستحق على المعاصي
البدنية اذ هي منافية لعبودية القلب فان الكبر والعجب والرياء وظن السوء محرمات على القلب وهي امور اختيارية يمكن اجتنابها
فيستحق العقوبة على فعلها وهي اسماء لمعان مسمياتها قائمة بالقلب واما العتاق والطلاق فاسمان لمسميين قائمين باللسان
او ما ناب عنه من اشارة او كناية وليسا اسمين لما في القلب مجردا عن النطق وتضمنت ان المكلف اذا هزل بالطلاق او النكاح
او الرجعة لزمه ما هزل به فدل ذلك على ان كلام الهازل معتبر وان لم يعتبر كلام النائم والناسي وزائل العقل والمكره والفرق
بينهما ان الهازل قاصد للفظ غير مريد لحكمه وذلك ليس اليه فانما الى المكلف الاسباب واما ترتب مسبباتها واحكامها فهو الى
الشارع قصده المكلف او لم يقصده والعبرة بقصده للسبب اختيارا في حال عقله وتكليفه فاذا قصده رتب الشارع عليه
حكمه جد به او هزل وهذا بخلاف النائم والمبرسم والمجنون والسكران وزائل العقل فانهم ليس لهم قصد صحيح وليسوا مكلفين
فالفاظهم لغو بمنزلة الفاظ الطفل الذي لا يعقل معناها ولا يقصده وسر المسألة الفرق بين من قصد اللفظ وهو عالم به ولم
يرد حكمه وبين من لم يقصد اللفظ ولم يعلم معناه فالمراتب التي اعتبرها الشارع اربعة احدها ان يقصد الحكم ولا يتلفظ به
الثانية ان لا يقصد اللفظ ولا حكمه الثالثة ان يقصد اللفظ دون حكمه الرابعة ان يقصد اللفظ والحكم فالاوليان لغو و
الاخيرتان معتبرتان هذا الذي استفيد من مجموع نصوصه واحكامه وعلى هذا فكلام المكره كله لغو وقد دل القرآن على
ان من اكره على التكلم بكلمة الكفر لا يكفر ومن اكره على الاسلام لا يصير به مسلما ودلت السنة على ان الله سبحانه تجاوز
عن المكره فلم يؤاخذه بما اكره عليه وهذا يراد به كلامه قطعا واما افعاله ففيها تفصيل فما ابيح منها بالاكراه فهو متجاوز عنه
كالاكل في نهار رمضان والعمل في الصلوة ولبس المخيط في الاحرام ونحو ذلك وما لا يباح بالاكراه فهو مؤاخذ به كقتل المعصوم واتلاف
ماله وما اختلف فيه كشرب الخمر والزناء والسرقة هل يحد به او لا فالاختلاف هل يباح ذلك بالاكراه او لا فمن لم يبحه حده به
ومن اباحه بالاكراه لم يحده وفيه قولان للعلماء وهما روايتان عن احمد والفرق بين الاقوال والافعال في الاكراه ان الافعال اذا وقعت
لم ترتفع مفسدتها بل مفسدتها معها بخلاف الاقوال فانها يمكن الغاؤها وجعلها بمنزلة اقوال النائم والمجنون فمفسدة

الفعل الذي لا يباح بالاكراه ثابتة بخلاف مفسدة القول فانها انما تثبت اذا كان قائله عالما به مختارا له وقد روى وكيع عن ابن
ابي ليلى عن الحكم بن عتيبة عن خيثمة بن عبد الرحمن قال قالت امرأة لزوجها سمني فسماها الظبية فقالت ما قلت شيئا قال
فهات ما اسميك به قالت سمني خلية طالق قال انت خلية طالق فاتت عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقالت ان زوجي طلقني فجاء زوجها
فقص عليه القصة فاوجع عمر راسها وقال خذ بيدها واوجع راسها فهذا الحكم من امير المؤمنين بعدم الوقوع لما لم يقصد الزوج
اللفظ الذي يقع به الطلاق بل قصد لفظا لا يريد به الطلاق فهو كما لو قال عن امته او غلامه انها حرة واراد انها ليست بفاجرة او قال
لامرأته انت مسرحة او سرحتك ومراده تسريح الشعر ونحو ذلك فهذا لا يقع عتقه ولا طلاقه بينه وبين الله تعالى وان قامت
قرينة او تصادقا في الحكم لم يقع به فان قيل فهذا من اي الاقسام فانكم جعلتم المراتب اربعة ومعلوم ان هذا ليس بمكره ولا زائل العقل ولا
هازل ولا قاصد لحكم اللفظ قيل هذا متكلم باللفظ مريد به احد معنييه فلزمه حكم ما اراده بلفظه دون ما لم يرده فلا يلزم بما لم
يرده باللفظ اذا كان صالحا لما اراده وقد استحلف النبي صلى الله عليه وسلم ركانة لما طلق امرأته البتة فقال ما اردت قال واحدة قال
آلله قال آلله قال هو ما اردت فقبل منه نيته في اللفظ المحتمل وقد قال مالك اذا قال انت طالق البتة وهو يريد ان يحلف على شيء
ثم بدا له فترك اليمين فليست طالقا لانه لم يرد ان يطلقها وبهذا افتى الليث بن سعد والامام احمد حتى ان احمد في رواية عنه يقبل منه ذلك
في الحكم وهذه المسألة لها ثلاث صور احدها ان يرجع عن يمينه ولم يكن التنجيز مراده فهذه لا يطلق عليه في الحال ولا يكون حالفا
الثانية ان يكون مقصوده اليمين لا التنجيز فيقول انت طالق ومقصوده ان كلمت زيدا الثالثة ان يكون مقصوده اليمين من اول
كلامه ثم يرجع عن اليمين في اثناء الكلام ويجعل الطلاق منجزا فهذا لا يقع به لانه لم ينو به الايقاع وانما نوى به التعليق فكان قاصرا
عن وقوع المنجز فاذا نوى التنجيز بعد ذلك لم يكن قد اتى في التنجيز بغير النية المجردة وهذا قول اصحاب احمد قد قال تعالى لا يؤاخذكم الله
باللغو في ايمانكم ولكن يؤاخذكم بما كسبت قلوبكم واللغو نوعان احدهما ان يحلف على الشيء يظنه كما حلف عليه فيتبين بخلافه والثاني
ان تجري اليمين على لسانه من غير قصد للحلف كلا والله وبلى والله في اثناء كلامه وكلاهما رفع الله المؤاخذة به لعدم قصد الحالف
الى عقد اليمين وحقيقتها وهذا تشريع منه سبحانه لعباده ان لا يرتبوا الاحكام على الالفاظ التي لم يقصد المتكلم بها حقائقها و
هذا غير الهازل حقيقة وحكما وقد افتى الصحابة بعدم وقوع طلاق المكره واقراره فصح عن عمر انه قال ليس الرجل بامين على نفسه اذا
اوجعته او ضربته او اوثقته وصح عنه ان رجلا تدلى بحبل ليشتار عسلا فاتت امرأته فقالت لاقطعن الحبل او لتطلقني فناشدها
الله فابت فطلقها فاتى عمر فذكر له ذلك فقال له ارجع الى امرأتك فان ذلك ليس بطلاق وكان علي كرم الله وجهه لا يجيز طلاق المكره و
قال ثابت الاعرج سألت ابن عمر وابن الزبير عن طلاق المكره فقالا جميعا ليس بشيء فان قيل فما تصنعون بما رواه الغاز بن جبلة
عن صفوان بن عمرو الاصم عن رجل من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ان رجلا جلست امرأته على صدره وجعلت السكين على
حلقه وقالت لتطلقني او لاذبحنك فناشدها فابت فطلقها ثلاثا فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال لا قيلولة في الطلاق رواه
سعيد بن منصور في سننه وروى عطاء بن عجلان عن عكرمة عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال كل الطلاق جائز
الا طلاق المعتوه والمغلوب على عقله وروى سعيد بن منصور ثنا فرج بن فضالة حدثني عمرو بن شراحيل المعافري ان امرأة تسلت
سيفا فوضعته على بطن زوجها وقالت والله لانفذنك او لتطلقني فطلقها ثلاثا فرفع ذلك الى عمر بن الخطاب رضي الله عنه فامضى

طلاقها وقال علي كل طلاق جائز الا طلاق المعتوه قيل اما خبر الغاز بن جبلة ففيه ثلث علل احدها ضعف صفوان بن عمرو والثانية لين الغاز بن جبلة والثالثة تفرد بقية الراوي عنه ومثل هذا لا يحتج به قال ابو محمد بن حزم وهذا خبر في غاية السقوط واما حديث ابن عباس كل الطلاق جائز فهو من رواية عطاء بن عجلان وضعفه مشهور وقد رمي بالكذب قال ابو محمد بن حزم وهذا الخبر شر من الاول واما اثر عمر فالصحيح عنه خلافه كما تقدم ولا يعلم معاصرة المعافري لعمر وفرج بن فضالة فيه ضعف واما اثر علي فالذي رواه عنه الناس انه كان لا يجيز طلاق المكره وروى عبد الرحمن بن مهدي عن حماد بن سلمة عن حميد عن الحسن ان علي ابن ابي طالب رضي الله عنه كان لا يجيز طلاق المكره فان صح عنه ما ذكرتم فهو عام مخصوص بهذا

فصل فاما طلاق السكران فقال تعالى يا ايها الذين امنوا لا تقربوا الصلوة وانتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون فجعل سبحانه قول السكران غير معتبر لانه لا يعلم ما يقول وصح عنه صلى الله عليه وسلم انه امر المقر بالزنا ان يستنكه ليعتبر قوله الذي اقر به او يلغى وفي صحيح البخاري في قصة حمزة لما عقر بعيري علي فجاء النبي صلى الله عليه وسلم فوقف عليه يلومه فصعد فيه النظر وصوبه وهو سكران ثم قال هل انتم الا عبيد لابي فنكص النبي صلى الله عليه وسلم على عقبيه وهذا القول لو قاله غير سكران لكان ردة وكفرا ولم يواخذ بذلك حمزة وصح عن عثمان ابن عفان رضي الله عنه انه قال ليس لمجنون ولا لسكران طلاق رواه ابن ابي شيبة عن وكيع عن ابن ابي ذئب عن الزهري عن ابان ابن عثمان عن ابيه وقال عطاء طلاق السكران لا يجوز وقال ابن طاوس عن ابيه طلاق السكران لا يجوز وقال القاسم بن محمد لا يجوز طلاقه وصح عن عمر بن عبد العزيز انه اتي بسكران طلق فاستحلفه بالله الذي لا اله الا هو لقد طلقها وهو لا يعقل فحلف فرد اليه امرأته وضربه الحد وهو مذهب يحيى بن سعيد الانصاري وحميد بن عبد الرحمن وربيعة والليث بن سعد وعبد الله بن الحسن واسحق بن راهويه وابي ثور والشافعي في احد قوليه واختاره المزني وغيره من الشافعية ومذهب احمد في احدى الروايات عنه وهي التي استقر عليها مذهبه وصرح برجوعه اليها فقال في رواية الذي لا يامر بالطلاق انما اتى خصلة واحدة والذي يامر بالطلاق فقد اتى خصلتين حرمها عليه واحلها لغيره فهذا خير من هذا وانا اتقي جميعا وقال في رواية الميموني قد كنت اقول ان طلاق السكران يجوز حتى تبينته فغلب علي انه لا يجوز طلاقه لانه لو اقر لم يلزمه ولو باع لم يجز بيعه وقال والزمه الجناية وما كان من غير ذلك فلا يلزمه قال ابو بكر عبد العزيز وبهذا اقول وهو مذهب اهل الظاهر كلهم واختاره من الحنفية ابو جعفر الطحاوي وابو الحسن الكرخي والذين اوقعوه لهم سبعة ماخذ احدها انه مكلف ولهذا يواخذ بجناياته والثاني ان ايقاع الطلاق عقوبة له والثالث ان ترتب الطلاق على التطليق من باب ربط الاحكام باسبابها فلا يؤثر فيه السكر والرابع ان الصحابة اقاموه مقام الصاحي في كلامه فانهم قالوا اذا شرب سكر واذا سكر هذى واذا هذى افترى وحد المفتري ثمانون والخامس حديث لا قيلولة في الطلاق وقد تقدم والسادس حديث كل طلاق جائز الا طلاق المعتوه وقد تقدم والسابع ان الصحابة اوقعوا عليه الطلاق فرواه ابو عبيد عن عمر ومعاوية رضي الله عنهما ورواه غيره عن ابن عباس رضي الله عنهما قال ابو عبيد ثنا يزيد بن هرون عن جرير بن حازم عن الزبير بن الحارث عن ابي لبيد ان رجلا طلق امرأته وهو سكران فرفع الى عمر بن الخطاب رضي الله عنه وشهد عليه اربع نسوة ففرق عمر بينهما قال وحدثنا ابن ابي مريم عن ناجية بن بكر عن جعفر بن ربيعة عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب ان معاوية رضي الله عنه اجاز طلاق السكران فهذا مجموع ما احتجوا به وليس في شيء منه حجة اصلا

فاما المأخذ الاول وهو انه مكلف فباطل اذ الاجماع منعقد على ان شرط التكليف العقل ومن لا يعقل ما يقول فليس بمكلف وايضا
فلو كان مكلفا لوجب ان يقع طلاقه اذا كان مكرها على شربها او غير عالم بانها خمر وهم لا يقولون به واما خطابه فيجب حمله على
الذي يعقل الخطاب او على الصاحي وانه نهي عن السكر اذا اراد الصلوة واما من لا يعقل فلا يؤمر ولا ينهى واما الزامه بجناياته فمحل نزاع
لا محل وفاق فقال عثمان البتي لا يلزمه عقد ولا بيع ولا حد الا حد الخمر فقط وهذا احد الروايتين عن احمد انه كالمجنون في كل فعل يعتبر
له العقل والذين اعتبروا افعاله دون اقواله فرقوا بفرقين احدهما ان اسقاط افعاله ذريعة الى تعطيل القصاص اذ كل من اراد قتل
غيره او الزناء او السرقة او الحراب سكر وفعل ذلك فيقام عليه الحد اذا اتى جرما واحدا فاذا تضاعف جرمه بالسكر كيف يسقط
عنه هذا مما تأباه قواعد الشريعة واصولها وقال احمد منكرا على من قال ذلك وبعض من يرى طلاق السكران ليس بجائز يزعم ان سكرانا
لو جنى جناية واتى حدا او ترك الصيام او الصلوة كان بمنزلة المبرسم والمجنون هذا كلام سوء والفرق الثاني ان الغاء اقواله لا
يتضمن مفسدة لان القول المجرد من غير العاقل لا مفسدة فيه بخلاف الافعال فان مفاسدها لا يمكن الغاؤها اذا وقعت فالغاء افعاله
ضرر محض وفساد منتشر بخلاف اقواله فان صح هذان الفرقان بطل الالحاق وان لم يصحا كانت التسوية بين اقواله وافعاله متعينة
واما المأخذ الثاني وهو ان ايقاع الطلاق به عقوبة ففي غاية الضعف فان الحد يكفيه وقد حصل رضى الله سبحانه من هذه العقوبة
بالحد ولا عهد لنا في الشريعة بالعقوبة بالطلاق والتفريق بين الزوجين واما المأخذ الثالث ان ايقاع الطلاق به من ربط
الاحكام بالاسباب ففي غاية الفساد والسقوط فان هذا يوجب ايقاع الطلاق ممن سكر مكرها او جاهلا بانها خمر وبالمجنون والمبرسم
بل وبالنائم ثم يقال وهل ثبت لكم ان طلاق السكران سبب حتى يربط الحكم به وهل النزاع الا في ذلك واما المأخذ الرابع وهو ان
الصحابة جعلوه كالصاحي في قولهم اذا شرب سكر واذا سكر هذى فهو خبر لا يصح البتة قال ابو محمد بن حزم وهو خبر مكذوب قد
نزه الله عليا وعبد الرحمن بن عوف رضي الله عنهما وفيه من المناقضة ما يدل على بطلانه فان فيه ايجاب الحد على من هذى
والهاذي لا حد عليه واما المأخذ الخامس وهو حديث لا قيلولة في الطلاق فخبر لا يصح ولو صح لوجب حمله على طلاق مكلف يعقل
دون من لا يعقل ولهذا لم يدخل فيه طلاق المجنون والمبرسم والصبي واما المأخذ السادس وهو خبر كل طلاق جائز الا طلاق المعتوه فمثله
سواء لا يصح ولو صح لكان في المكلف وجواب ثالث ان السكران الذي لا يعقل اما معتوه واما ملحق به وقد ادعت طائفة انه معتوه
وقالوا المعتوه في اللغة الذي لا عقل له ولا يدري ما يتكلم به واما المأخذ السابع وهو ان الصحابة رضي الله عنهم اوقعوا عليه الطلاق
فالصحابة مختلفون في ذلك فصح عن عثمان ما حكيناه عنه واما اثر ابن عباس رضي الله عنه فلا يصح عنه لانه من طريقين في
احدهما الحجاج بن ارطاة وفي الثانية ابراهيم بن ابي يحيى واما اثر عمر ومعاوية رضي الله عنهما فقد خالفهما عثمان بن عفان رضي الله عنه

فصل واما طلاق الاغلاق فقد قال الامام احمد في رواية حنبل وحديث عائشة رضي الله عنها سمعت النبي صلى الله عليه وسلم
يقول لا طلاق ولا عتاق في اغلاق يعني الغضب هذا نص احمد حكاه الخلال وابو بكر في الشافي وزاد المسافر فهذا تفسير احمد وقال
ابو داؤد في سننه اظنه الغضب وترجم عليه باب الطلاق على غضب وفسره ابو عبيد وغيره بانه الاكراه وفسره غيرهما بالجنون
وقيل هو نهي عن ايقاع الطلقات الثلث دفعة واحدة فيغلق عليه الطلاق حتى لا يبقى منه شيء كغلق الرهن حكاه ابو عبيد الهروي
قال شيخنا وحقيقة الاغلاق ان يغلق على الرجل قلبه فلا يقصد الكلام او لا يعلم به كانه انغلق عليه قصده وارادته قلت قال

ابو العباس المبرد الغلق ضيق الصدر وقلة الصبر حتى لا يجد له مخلصاً قال شيخنا ويدخل في ذلك طلاق المكره والمجنون ومن زال عقله بسكر او غضب وكل من لا قصد له ولا معرفة له بما قال والغضب على ثلثة اقسام احدها ما يزيل العقل فلا يشعر صاحبه بما قال فهذا لا يقع طلاقه بلا نزاع الثاني ما يكون في مباديه بحيث لا يمنع صاحبه من تصور ما يقول وقصده فهذا يقع طلاقه الثالث ان يستحكم ويشتد به فلا يزيل عقله بالكلية ولكن يحول بينه وبين نيته بحيث يندم على ما فرط منه اذا زال فهذا محل نظر وعدم الوقوع في هذه الحالة قوي متوجه **حكم** رسول الله صلى الله عليه وسلم في الطلاق قبل النكاح في السنن من حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا نذر لابن آدم فيما لا يملك ولا عتق له فيما لا يملك ولا طلاق له فيما لا يملك قال الترمذي فهذا حديث حسن وهو احسن شيء في هذا الباب وسالت محمد بن اسمعيل فقلت اي شيء اصح في الطلاق قبل النكاح فقال حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده وروى ابو داود ولا بيع الا فيما يملك ولا وفاء نذر الا فيما يملك وفي سنن ابن ماجة عن المسور بن مخرمة رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا طلاق قبل النكاح ولا عتق قبل ملك وقال وكيع ثنا ابن ابي ذئب عن محمد بن المنكدر وعطاء بن ابي رباح كلاهما عن جابر بن عبد الله يرفعه لا طلاق قبل النكاح وذكر عبد الرزاق عن ابن جريج قال سمعت عطاء يقول قال ابن عباس رضي الله عنه لا طلاق الا من بعد نكاح وقال ابن جريج بلغ ابن عباس ان ابن جريج يقول ان طلق ما لم ينكح فهو جائز فقال ابن عباس اخطأ في هذا فان الله تعالى يقول اذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن ولم يقل اذا طلقتم المؤمنات ثم نكحتموهن وذكر ابن عبيد عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه انه سئل عن رجل قال ان تزوجت فلانة فهي طالق فقال علي كرم الله وجهه ليس طلاق الا من بعد ملك وثبت عنه رضي الله عنه انه قال لا طلاق الا من بعد نكاح وان سماها وهذا قول عائشة رضي الله عنها واليه ذهب الشافعي واحمد واسحق واصحابهم وداود واصحابه وجمهور اهل الحديث ومن حجة هذا القول ان القائل ان تزوجت فلانة فهي طالق مطلق لاجنبية وذلك محال فانها حين الطلاق المعلق اجنبية والمتجدد هو نكاحها والنكاح لا يكون طلاقا فعلم انها لو طلقت فانما يكون ذلك اسناداً الى الطلاق المتقدم معلقا وهي اذ ذاك اجنبية وتجدد الصفة لا يجعله متكلما بالطلاق عند وجودها فانه عند وجودها مختار للنكاح غير مريد للطلاق فلا يصح كما لو قال لاجنبية ان دخلت الدار فانت طالق فدخلت وهي زوجته لم تطلق بغير خلاف فان قيل فما الفرق بين تعليق الطلاق وتعليق العتق فانه لو قال ان ملكت فلانا فهو حر صح التعليق وعتق بالملك قيل في تعليق العتق قولان وهما روايتان عن احمد كما عنه روايتان في تعليق الطلاق والصحيح من مذهبه الذي عليه اكثر نصوصه وعليه اصحابه صحة تعليق العتق دون الطلاق والفرق بينهما ان العتق له قوة وسراية ولا يعتمد نفوذ الملك فانه ينفذ في ملك الغير ويصح ان يكون الملك سببا لزواله بالعتق عقلا وشرعا كما يزول ملكه بالعتق عن ذي رحمه المحرم بشرائه وكما لو اشترى عبدا ليعتقه في كفارة او نذر او اشتراه بشرط العتق وكل هذا يشرع فيه جعل الملك سببا للعتق فانه قربة محبوبة لله تعالى فشرع الله سبحانه التوسل اليه بكل وسيلة مفضية الى محبوبه وليس كذلك الطلاق فانه بغيض الى الله وهو ابغض الحلال اليه ولم يجعل ملك البضع بالنكاح سببا لازالته البتة وفرق ثان ان تعليق العتق بالملك من باب نذر القرب والطاعات كقوله لئن آتاني الله من فضله لاتصدقن بكذا وكذا فاذا وجد الشرط لزمه ما علق به من الطاعة المقصودة فهذا لون وتعليق الطلاق على الملك لون آخر **حكم** رسول الله صلى الله عليه وسلم في تحريم طلاق الحائض والنفساء والموطوءة

في طهرها أو تحريم إيقاع الثلاث جملة في الصحيحين ان ابن عمر طلق امرأته وهي حائض على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فسأل عمر بن الخطاب عن ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال مره فليراجعها ثم ليمسكها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر ثم ان شاء امسكها بعد ذلك وان شاء طلقها قبل ان يمس فتلك العدة التي امر الله ان تطلق لها النساء ولمسلم مره فليراجعها ثم ليطلقها اذا طهرت او وهي حامل وفي لفظه ان شاء طلقها طاهرا قبل ان يمس فذلك الطلاق للعدة كما امر الله تعالى وفي لفظ للبخاري مره فليراجعها ثم ليطلقها في قبل عدتها وفي لفظ لاحمد وابي داود والنسائي عن ابن عمر رضي الله عنهما قال طلق عبد الله بن عمر امرأته وهي حائض فردها عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يرها شيئا وقال اذا طهرت فليطلق او ليمسك وقال ابن عمر رضي الله عنه قرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ في قبل عدتهن فتضمن هذا الحكم ان الطلاق على اربعة اوجه وجهان حلالان ووجهان حرامان فالحلالان ان يطلق امرأته طاهرا من غير جماع او يطلقها حاملا مستبينا حملها والحرامان ان يطلقها وهي حائض او يطلقها في طهر جامعها فيه هذا في طلاق المدخول بها واما من لم يدخل بها فيجوز طلاقها حائضا وطاهرا كما قال تعالى لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمَسُّوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً وقال تعالى يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمَسُّوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُّونَهَا وقد دل على هذا قوله تعالى فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ وهذه لا عدة لها ونبه عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم بقوله فتلك العدة التي امر الله بها ان تطلق لها النساء ولولا هاتان الآيتان اللتان فيهما اباحة الطلاق قبل الدخول لمنع من طلاق من لا عدة له عليها وفي سنن النسائي وغيره من حديث محمود بن لبيد قال اخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم عن رجل طلق امرأته ثلاث تطليقات جميعا فقام غضبان فقال أيلعب بكتاب الله وانا بين اظهركم حتى قام رجل فقال يا رسول الله الا اقتله وفي الصحيحين عن ابن عمر انه كان اذا سئل عن الطلاق فقال اما انت ان طلقت امرأتك مرة او مرتين فان رسول الله صلى الله عليه وسلم امرني بهذا وان كنت طلقتها ثلاثا فقد حرمت عليك حتى تنكح زوجا غيرك وعصيت الله في ما امرك من طلاق امرأتك فتضمنت هذه النصوص ان المطلقة نوعان مدخول بها وغير مدخول بها وكلاهما لا يجوز تطليقها ثلاثا مجموعة ويجوز تطليق غير المدخول بها طاهرا وحائضا واما المدخول بها فان كانت حائضا او نفساء حرم طلاقها وان كانت طاهرا فان كانت مستبينة الحمل جاز طلاقها بعد الوطء وقبله وان كانت حائلا لم يجز طلاقها بعد الوطء في طهر الاصابة ويجوز قبله هذا الذي شرعه الله على لسان رسوله من الطلاق واجمع المسلمون على وقوع الطلاق الذي اذن الله فيه واباحه اذا كان من مكلف مختار عالم بمدلول اللفظ قاصد له واختلفوا في وقوع المحرم من ذلك وفيه مسألتان المسألة الأولى الطلاق في الحيض او في الطهر الذي واقعها فيه المسألة الثانية في جمع الثلاث ونحن نذكر المسألتين تحريرا وتقريرا كما ذكرناهما تصويرا ونذكر حجج الفريقين ومنتهى اقدام الطائفتين مع العلم بان المقلد المتعصب لا يترك قول من قلده ولو جاءته كل آية وان طالب الدليل لا يأتم بسواه ولا يحكم الا اياه ولكل من الناس مورد لا يتعداه وسبيل لا يتخطاه ولقد عذر من حمل ما انتهت اليه قواه وسعى الى حيث انتهت اليه خطاه فاما المسألة الاولى فان الخلاف في وقوع الطلاق المحرم لم يزل ثابتا بين السلف والخلف وقد وهم من ادعى الاجماع على وقوعه وقال بمبلغ علمه وخفي عليه من الخلاف ما اطلع عليه غيره وقد قال الامام احمد من ادعى الاجماع فهو كاذب وما يدريه لعل الناس اختلفوا كيف والخلاف بين الناس في هذه المسألة معلوم الثبوت عن المتقدمين والمتأخرين قال محمد بن عبد السلام الخشني ثنا محمد بن بشار ثنا عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي ثنا عبيد الله بن عمر عن نافع مولى

حلال
حرام

ابن عمر عن ابن عمر رضی الله عنه انه قال فی رجل یطلق امرأته وهی حائض قال ابن عمر لا یعتد بذلك ذكره ابو محمد بن حزم فی المحلی باسناده الیه وقال عبد الرزاق فی مصنفه عن ابن جریج عن ابن طاوس عن ابیه انه كان لا یری طلاقا ما خالف وجه الطلاق ووجه العدة وكان یقول وجه الطلاق ان یطلقها طاهرا من غیر جماع واذا استبان حملها وقال الخشنی ثنا محمد بن المثنی ثنا عبد الرحمن بن مهدی ثنا همام بن یحیی عن قتادة عن خلاس بن عمرو انه قال فی الرجل یطلق امرأته وهی حائض قال لا یعتد به قال ابو محمد بن حزم والعجب من جرأة من ادعی الاجماع علی خلاف هذا وهو لا یجد فیما یوافق قوله فی امضاء الطلاق فی الحیض او فی طهر جامعها فیه كلمة عن احد من الصحابة رضی الله عنهم غیر روایة عن ابن عمر قد عارضها ما هو احسن منها عن ابن عمر وروایتین مناقضتین عن عثمان وزید بن ثابت رضی الله عنهما احدهما رویناها من طریق ابن وهب عن ابن سمعان عن رجل اخبره ان عثمان بن عفان رضی الله عنه كان یقضی فی المرأة التی یطلقها زوجها وهی حائض انها لا تعتد بحیضتها تلك وتعتد بعدها بثلاثة قروء قلت وابن سمعان هو عبد الله بن زیاد بن سمعان الكذاب وقد رواه عن مجهول لا یعرف قال ابو محمد والاخری من طریق عبد الرزاق عن هشام بن حسان عن قیس بن سعد مولی ابی علقمة عن رجل سماه عن زید بن ثابت انه قال فیمن طلق امرأته وهی حائض یلزمه الطلاق وتعتد بثلث حیض سوی تلك الحیضة وقال ابو محمد بل نحن اسعد بدعوی الاجماع ههنا لو استجزنا ما یستجیزون ونعوذ بالله من ذلك وذلك انه لا خلاف بین احد من اهل العلم قاطبة ومن جملتهم جمیع المخالفین لنا فی ذلك ان الطلاق فی الحیض او فی طهر جامعها فیه بدعة فاذ لا شك فی هذا عندهم فكیف یستجیزون الحكم بتجویز البدعة التی یقرون انها بدعة وضلالة الیس بحكم المشاهدة مجیز البدعة مخالفا لاجماع القائلین بانها بدعة قال ابو محمد رحمه الله حتی لو لم یبلغنا الخلاف لكان القاطع علی جمیع اهل الاسلام بما لا یقین عنده ولا بلغه عن جمیعهم كاذبا علی جمیعهم قال المانعون من وقوع الطلاق المحرم لا یزال النكاح المتیقن الا بیقین مثله من كتاب او سنة او اجماع متیقن فاذا اوجدتمونا واحدا من هذه الثلاثة رفعنا حكم النكاح به ولا سبیل الی رفعه بغیر ذلك قالوا وكیف والادلة المتكاثرة تدل علی عدم وقوعه فان هذا طلاق لم یشرعه الله تعالی البتة ولا اذن فیه فلیس من شرعه فكیف یقال بنفوذه وصحته قالوا وانما یقع من الطلاق ما ملكه الله تعالی للمطلق ولهذا لا یقع به الرابعة لانه لم یملكها ایاه ومن المعلوم انه لم یملكه الطلاق المحرم ولا اذن له فیه فلا یصح ولا یقع قالوا ولو وكل وكیلا ان یطلق امرأته طلاقا جائزا فطلق طلاقا محرما لم یقع لانه غیر ماذون له فیه فكیف كان اذن المخلوق معتبرا فی صحة ایقاع الطلاق دون اذن الشارع ومن المعلوم ان المكلف انما یتصرف بالاذن فما لم یاذن به الله ورسوله لا یكون محلا للتصرف البتة قالوا وایضا فالشارع قد حجر علی الزوج ان یطلق فی حال الحیض او بعد الوطء فی الطهر فلو صح طلاقه لم یكن لحجر الشارع معنی وكان حجر القاضی علی من منعه التصرف اقوی من حجر الشارع حیث یبطل التصرف بحجره قالوا وبهذا ابطلنا البیع وقت النداء یوم الجمعة لانه بیع حجر الشارع علی بائعه هذا الوقت فلا یجوز تنفیذه وتصحیحه قالوا ولانه طلاق محرم منهی عنه فالنهی یقتضی فساد المنهی عنه فلو صححناه لكان لا فرق بین المنهی عنه والماذون فیه من جهة الصحة والفساد قالوا وایضا فالشارع انما نهی عنه وحرمه لانه یبغضه ولا یحب وقوعه بل وقوعه مكروه الیه فحرمه لئلا یقع ما یبغضه ویكرهه وفی تصحیحه وتنفیذه ضد هذا المقصود قالوا واذا كان النكاح المنهی عنه لا یصح لاجل النهی فما الفرق بینه وبین الطلاق وكیف ابطلتم ما نهی الله عنه من النكاح وصححتم ما حرمه ونهی عنه من الطلاق والنهی یقتضی البطلان فی الموضعین قالوا ویكفینا

من هذا الحكم رسول الله صلى الله عليه وسلم العام الذي لا تخصيص فيه برد ما خالف امره وابطاله والغائه كما في الصحيح عنه من حديث عائشة رضي الله عنها كل عمل ليس عليه امرنا فهو رد وفي رواية من عمل عملا ليس عليه امرنا فهو رد وهذا صريح ان هذا الطلاق المحرم الذي ليس عليه امره صلى الله عليه وسلم مردود باطل فكيف يقال انه صحيح لازم نافذ فاين هذا من الحكم برده قالوا وايضا فانه طلاق لم يشرعه الله ابدا وكان مردودا باطلا كطلاق الاجنبية ولا ينفعكم الفرق بان الاجنبية ليست محلا للطلاق بخلاف الزوجة فان هذه الزوجة ليست محلا للطلاق المحرم ولا هو مما ملكه الشارع اياه قالوا وايضا فان الله سبحانه انما امر بالتسريح باحسان ولا اسوأ من التسريح الذي حرمه الله ورسوله وموجب عقد النكاح احد امرين اما امساك بمعروف وتسريح باحسان والتسريح المحرم امر ثالث غيرهما فلا عبرة به البتة قالوا وقد قال الله تعالى يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ وصح عن النبي صلى الله عليه وسلم المبين عن الله مراده من كلامه ان الطلاق المشروع الماذون فيه هو الطلاق في زمن الطهر الذي لم يجامع فيه او بعد استبانة الحمل وما عداهما فليس بطلاق للعدة في حق المدخول بها فلا يكون طلاقا فكيف تحرم المرأة به قالوا وقال قال تعالى الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ ومعلوم انه انما اراد الطلاق الماذون فيه وهو الطلاق للعدة فدل على ان ما عداه ليس من الطلاق فانه حصر الطلاق المشروع الماذون فيه الذي يملك بالرجعة في مرتين فلا يكون ما عداه طلاقا قالوا ولهذا كان الصحابة رضي الله عنهم يقولون انهم لا طاقة لهم بالفتوى في الطلاق المحرم كما روى ابن وهب عن جرير بن حازم عن الاعمش ان ابن مسعود رضي الله عنه قال من طلق كما امره الله فقد بين الله له ومن خالف فانا لا نطيق خلافه ولو وقع طلاق المخالف لم يكن الافتاء به غير مطاق لهم ولم يكن للتفريق معنى اذا كان النوعان واقعين نافذين وقال ابن مسعود رضي الله عنه ايضا من اتى الامر على وجهه فقد بين له والا فوالله ما لنا طاقة بكل ما تحدثون وقال بعض الصحابة رضي الله تعالى عنهم وقد سئل عن الطلاق الثلث مجموعة من طلق كما امر فقد بين له ومن لبس تركناه وتلبيسه قالوا ويكفي من ذلك كله ما رواه ابو داود بالسند الصحيح الثابت حدثنا احمد بن صالح ثنا عبد الرزاق ثنا ابن جريج قال اخبرني ابو الزبير انه سمع عبد الرحمن بن ايمن مولى عزة يسأل ابن عمر قال ابو الزبير وانا اسمع كيف ترى في رجل طلق امرأته حائضا فقال طلق ابن عمر امرأته حائضا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فسأل عمر عن ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ان ابن عمر طلق امرأته وهي حائض قال عبد الله فردها علي ولم يرها شيئا وقال اذا طهرت فليطلق او ليمسك وقرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ فِي قُبُلِ عِدَّتِهِنَّ قالوا وهذا اسناد في غاية الصحة فان ابا الزبير غير مدفوع عن الحفظ والثقة وانما يخشى من تدليسه فاذا قال سمعت او حدثني زال محذور التدليس وزالت العلة المتوهمة واكثر اهل الحديث يحتجون به اذا قال عن ولم يصرح بالسماع ومسلم يصحح ذلك من حديثه فاما اذا صرح بالسماع فقد زال الاشكال وصح الحديث وقامت الحجة قالوا ولا نعلم في خبر ابي الزبير هذا ما يوجب رده وانما رده من رده استبعادا واعتقادا انه خلاف الاحاديث الصحيحة ونحن نحكي كلام من رده ونبين انه ليس فيه ما يوجب الرد قال ابو داود والاحاديث كلها على خلاف ما قال ابو الزبير وقال الشافعي ونافع اثبت عن ابن عمر من ابي الزبير والاثبت من الحديثين اولى ان يقال به اذا خالفه وقال الخطابي حديث يونس بن جبير اثبت من هذا يعني قوله مره فليراجعها وقوله ارأيت ان عجز واستحمق قال نعم وقال ابن عبد البر وهذا لم ينقل عنه احد غير ابي الزبير وقد رواه عنه جماعة جلة فلم يقل ذلك احد منهم وابو الزبير ليس بحجة فيما خالفه فيه مثله فكيف بخلاف من هو

أثبت منه وقال بعض أهل الحديث لم يرو أبو الزبير حديثاً أنكر من هذا فهذا جملة ما رد به خبر أبي الزبير وهو عند التأمل لا يوجب ردّه ولا بطلانه أما قول أبي داود الأحاديث كلها على خلافه فليس بيدكم سوى تقليد أبي داود وأنتم لا ترضون ذلك وتزعمون أن الحجة من جانبكم فدعوا التقليد وأخبرونا أين في الأحاديث الصحيحة ما يخالف حديث أبي الزبير فهل فيها حديث واحد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حسب عليه تلك الطلقة وأمره أن يعتد بها فإن كان ذلك فنعم والله هذا خلاف صريح لحديث أبي الزبير ولا تجدون إلى ذلك سبيلاً وغاية ما بأيديكم مره فليراجعها والرجعة تستلزم وقوع الطلاق وقول ابن عمر وقد سئل أتعتد بتلك التطليقة فقال أرأيت إن عجز واستحمق وقول نافع أو من دونه فحسبت من طلاقها وليس وراء ذلك حرف واحد يدل على وقوعها والاعتداد بها ولا ريب في صحة هذه الألفاظ ولا مطعن فيها وإنما الشأن كل الشأن في معارضتها لقوله فردها علي ولم يرها شيئاً وتقديمها عليه ومعارضتها لتلك الأدلة المتقدمة التي سقناها وعند الموازنة يظهر التفاوت وعدم المقاومة ونحن نذكر ما في كل لفظة منها أما قوله مره فليراجعها فالمراجعة قد وقعت في كلام الله ورسوله على ثلاث معان **أحدها** ابتداء النكاح كقوله تعالى فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّىٰ تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَتَرَاجَعَا إِنْ ظَنَّا أَنْ يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ ولا خلاف بين أحد من أهل العلم بالقرآن أن المطلق ههنا هو الزوج الثاني وأن التراجع بينها وبين الزوج الأول وذلك نكاح مبتدأ **وثالثها** الرد الحسي إلى الحالة التي كان عليها أولاً كقوله لأبي النعمان بن بشير لما نحل ابنه غلاماً خصه به دون ولده رده فهذا رد ما لم تصح فيه الهبة الجائزة التي سماها رسول الله صلى الله عليه وسلم جوراً وأخبر أنها لا تصلح وأنها خلاف العدل كما سيأتي تقريره إن شاء الله تعالى ومن هذا قوله لمن فرق بين جارية وولدها في البيع فنهاه عن ذلك ورد البيع وليس هذا الرد مستلزماً لصحة البيع فإنه بيع باطل بل هو رد شيئين إلى حالة اجتماعهما كما كانا وهكذا الأمر بمراجعة ابن عمر امرأته ارتجاع ورد إلى حالة الاجتماع كما كانا قبل الطلاق وليس في ذلك ما يقتضي وقوع الطلاق في الحيض البتة وأما قوله أرأيت إن عجز واستحمق فيا سبحان الله أين البيان في هذا اللفظ بأن تلك الطلقة حسبها عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم والأحكام لا تؤخذ بمثل هذا ولو كان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد حسبها عليه واعتد عليه بها لم يعدل عن الجواب بفعله وشرعه إلى أرأيت وكان ابن عمر رضي الله عنه أكره ما إليه أرأيت فكيف يعدل للسائل عن صريح السنة إلى لفظة أرأيت الدالة على نوع من الرأي سببه عجز المطلق وحمقه عن إيقاع الطلاق على الوجه الذي أذن الله له فيه والأظهر فيما هذه صفته أنه لا يعتد به وأنه ساقط من فعل فاعله لأنه ليس في دين الله تعالى حكم نافذ سببه العجز والحمق عن امتثال الأمر إلا أن يكون فعلاً لا يمكن رده بخلاف العقود المحرمة التي من عقدها على الوجه المحرم فقد عجز واستحمق وحينئذ فيقال هذا أدل على الرد منه على الصحة واللزوم فإنه عقد عاجز أحمق على خلاف أمر الله ورسوله فيكون مردوداً باطلاً فهذا الرأي والقياس أدل على بطلان طلاق من عجز واستحمق منه على صحته واعتباره وأما قوله فحسبت من طلاقها ففعل مبني لما لم يسم فاعله فإذا سمي فاعله ظهر وتبين هل في حسبانه حجة أو لا وليس في حسبان الفاعل المجهول دليل البتة وسواء كان القائل فحسبت ابن عمر أو نافعاً أو من دونه ليس فيه بيان أن رسول الله صلى الله عليه وسلم هو الذي حسبها حتى تلزم الحجة به وتحرم مخالفته فقد تبين أن سائر الأحاديث لا تخالف حديث أبي الزبير وأنه صريح في أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يرها شيئاً وسائر الأحاديث مجملة لا بيان فيها قال الموقعون لقد ارتقيتم أيها المانعون مرتقاً صعباً وأبطلتم أكثر طلاق المطلقين فإن غالبه طلاق بدعي

وجاهرتم بخلاف الائمة ولم تتحاشوا خلاف الجمهور وشذذتم بهذا القول الذي افتى جمهور الصحابة ومن بعدهم بخلافه والقرآن والسنن
تدل على بطلانه قال تعالى فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّىٰ تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ وهذا يعم كل طلاق وكذلك قوله وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ
بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ ولم يفرق وكذا قوله تعالى الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ وقوله وَلِلْمُطَلَّقَاتِ مَتَاعٌ وهذه مطلقة وهي عمومات لا يجوز تخصيصها
الا بنص او اجماع قالوا وحديث ابن عمر دليل على وقوع الطلاق المحرم من وجوه احدها الامر بالمراجعة وهي لم شعث النكاح وانما
شعثه وقوع الطلاق الثاني قول ابن عمر فراجعها وحسبت لها التطليقة التي طلقها وكيف تظن بابن عمر انه يخالف رسول الله صلى الله
عليه وسلم فيحسبها من طلاقها ورسول الله صلى الله عليه وسلم لم يرها شيئا الثالث قول ابن عمر لما قيل له ايحتسب بتلك التطليقة قال
ارأيت ان عجز واستحمق اي عجزه وحمقه لا يكون عذرا له في عدم احتسابه بها الرابع ان ابن عمر قال وما يمنعني ان اعتد بها وهذا
انكار منه لعدم الاعتداد بها وهذا يبطل تلك اللفظة التي رواها عنه ابو الزبير اذ كيف يقول ابن عمر وما يمنعني ان اعتد بها وهو يرى
رسول الله صلى الله عليه وسلم قد ردها عليه ولم يرها شيئا الخامس ان مذهب ابن عمر الاعتداد بالطلاق في الحيض وهو صاحب
القصة واعلم الناس بها واشدهم اتباعا للسنة وتحرجا من مخالفتها قالوا وقد روى ابن وهب في جامعه حديث ابن ابي ذئب ان نافعا
اخبرهم عن ابن عمر انه طلق امرأته وهي حائض فسأل عمر رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال مره فليراجعها ثم ليمسكها حتى تطهر
ثم تحيض ثم تطهر ثم ان شاء امسك بعد ذلك وان شاء طلق قبل ان يمس فتلك العدة التي امر الله ان تطلق لها النساء وهي واحدة هذا
لفظ حديثه قالوا وروى عبد الرزاق عن ابن جريج قال ارسلنا الى نافع وهو يترجل في دار الندوة ذاهبا الى المدينة ونحن مع
عطاء هل حسبت تطليقة عبد الله بن عمر امرأته حائضا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم قال نعم قالوا وروى حماد بن زيد عن
عبد العزيز بن صهيب عن انس رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من طلق في بدعة الزمناه بدعته رواه
عبد الباقي بن قانع ثنا اسمعيل بن امية الذراع ثنا حماد فذكره قالوا وقد تقدم مذهب عثمان بن عفان وزيد بن ثابت في
فتواهما بالوقوع قالوا وتحريمه لا يمنع ترتيب اثره وحكمه عليه كالظهار فانه منكر من القول وزور وهو محرم بلا شك وترتيب اثره وهو
تحريم الزوجة الى ان يكفر فهكذا الطلاق البدعي محرم ويترتب عليه اثره الى ان تراجع ولا فرق بينهما قالوا وهذا ابن عمر يقول للمطلق ثلاثا
حرمت عليك حتى تنكح زوجا غيرك وعصيت ربك فيما امرك به من طلاق امرأتك فاوقع عليه الطلاق الذي عصى به المطلق ربه
عز وجل قالوا وكذلك القذف محرم وترتب عليه اثره من الحد ورد الشهادة وغيرهما قالوا والفرق بين النكاح المحرم والطلاق المحرم
ان النكاح عقد يتضمن حل الزوجة وملك بضعها فلا يكون الا على الوجه المأذون فيه شرعا فان الابضاع في الاصل على التحريم
ولا يباح منها الا ما اباحه الشارع بخلاف الطلاق فانه اسقاط لحقه وازالة لملكه وذلك لا يتوقف على كون السبب المزيل مأذونا
فيه شرعا كما يزول ملكه عن العين بالاتلاف المحرم وبالاقرار الكاذب وبالتبرع المحرم كهبتها لمن يعلم انه يستعين بها على المعاصي والآثام
قالوا والايمان اصل العقود واجلها واشرفها يزول بالكلام المحرم اذا كان كفرا فكيف لا يزول عقد النكاح بالطلاق المحرم الذي وضع
لازالته قالوا ولو لم يكن معنا في المسألة الا طلاق الهازل فانه يقع مع تحريمه لانه لا يحل له الهزل بآيات الله وقد قال النبي صلى الله
عليه وسلم ما بال اقوام يتخذون آيات الله هزوا طلقتك راجعتك طلقتك راجعتك فاذا وقع طلاق الهازل مع تحريمه فطلاق الجاد
اولى ان يقع مع تحريمه قالوا وفرق آخر بين النكاح المحرم والطلاق المحرم ان النكاح نعمة فلا تستباح بالمحرمات وازالته وخروجه

البضع عن ملكه نقمة فيجوز ان يكون سببها محرما قالوا وايضا فان الفروج يحتاط لها والاحتياط يقتضي وقوع الطلاق وتجديد الرجعة او العقد قالوا وقد عهدنا النكاح لا يدخل فيه الا بالتشديد والتاكيد من الايجاب والقبول والولي والشاهدين ورضى الزوجة المعتبر رضاها ويخرج منه بايسر شئ فلا يحتاج الخروج منه الى شئ من ذلك بل يدخل فيه بالعزيمة ويخرج منه بالشبهة فاين احدهما من الآخر حتى يقاس عليه قالوا ولو لم يكن بايدينا الا قول حملة الشرع كلهم قديما وحديثا طلق امرأته وهي حائض والطلاق نوعان طلاق سنة وطلاق بدعة وقول ابن عباس رضي الله عنه الطلاق على اربعة اوجه وجهان حلال ووجهان حرام فهذا الاطلاق والتقسيم دليل على انه عندهم طلاق حقيقة وشمول اسم الطلاق له كشموله للطلاق الحلال ولو كان لفظا مجردا لغوا لم يكن له حقيقة ولا قيل طلق امرأته فان هذا اللفظات كان لغوا كان وجوده كعدمه ومثل هذا لا يقال فيه طلق ولا يقسم الطلاق وهو غير واقع اليه والى الواقع فان الالفاظ اللاغية التي ليس لها معان ثابتة لا تكون هي ومعانيها اقسما من الحقيقة الثابتة لفظا فهذا اقصى ما تمسك به الموقعون وربما ادعى بعضهم الاجماع لعدم علمه بالنزاع قال المانعون من الوقوع الكلام معكم في ثلث مقامات بها يستبين الحق في المسألة المقام الاول بطلان ما زعمتم من الاجماع وانه لا سبيل لكم الى اثباته البتة بل العلم بانتفائه معلوم المقام الثاني ان فتوى الجمهور بالقول لا يدل على صحته وقول الجمهور ليس بحجة المقام الثالث ان المقام ان الطلاق المحرم لا يدخل تحت نصوص الطلاق المطلقة التي رتب الشارع عليها احكام الطلاق فان ثبت لنا هذه المقامات الثلث كنا اسعد بالصواب منكم في المسألة فنقول اما المقام الاول فقد تقدم من حكاية النزاع ما يعلم معه بطلان دعوى الاجماع كيف ولو لم يعلم ذلك لم يكن لكم سبيل الى اثبات الاجماع الذي تقوم به الحجة وتنقطع معه المعذرة وتحرم معه المخالفة فان الاجماع الذي يوجب ذلك هو الاجماع القطعي المعلوم واما المقام الثاني وهو ان الجمهور على هذا القول فاوجدنا في الادلة الشرعية ان قول الجمهور حجة مضافة الى كتاب الله وسنة رسوله واجماع امته ومن تامل مذاهب العلماء قديما وحديثا من عهد الصحابة رضي الله تعالى عنهم والى الآن واستقرأ احوالهم وجدهم مجتمعين على تسويغ خلاف الجمهور ووجد لكل منهم اقوالا عديدة انفرد بها عن الجمهور ولا يستثنى من ذلك احد قط ولكن مستقل ومستكثر فمن شئتم سميتموه من الائمة تتبعوا ماله من الاقوال التي خالف فيها الجمهور ولو تتبعنا ذلك وعددناه لطال الكتاب به جدا ونحيلكم على الكتب المتضمنة لمذاهب العلماء واختلافهم ومن له معرفة بمذاهبهم وطرائقهم ياخذ اجماعهم على ذلك من اختلافهم ولكن هذا في المسائل التي يسوغ فيها الاجتهاد ولا تدفعها السنة الصحيحة الصريحة واما ما كان هذا سبيله فانهم كالمتفقين على انكاره ورده وهذا هو المعلوم من مذاهبهم في الموضعين واما المقام الثالث وهو دعواكم دخول الطلاق المحرم تحت نصوص الطلاق وشمولها للنوعين الى آخر كلامكم فنسألكم ما تقولون فيمن ادعى دخول انواع البيع المحرم والنكاح المحرم تحت نصوص البيع والنكاح وقال شمول الاسم الصحيح من ذلك والفاسد سواء بل وكذلك سائر العقود المحرمة اذا ادعى دخولها تحت الفاظ العقود الشرعية وكذلك العبادات المحرمة المنهي عنها اذا ادعى دخولها تحت الالفاظ الشرعية وحكم لها بالصحة لشمول الاسم لها هل يكون دعواه صحيحة او باطلة فان قلتم صحيحة ولا سبيل لكم الى ذلك كان قولا معلوم الفساد بالضرورة من الدين وان قلتم دعواه باطلة تركتم قولكم ورجعتم الى ما قلناه وان قلتم تقبل في موضع ونرد في موضع قيل لكم فرقوا لنا تفريقا صحيحا مطردا منعكسا معكم به برهان من الله بين ما يدخل من العقود المحرمة تحت الفاظ النصوص فيثبت له حكم

الصحة وبين ما لا يدخل تحتها فثبت له حكم البطلان وإن عجزتم عن ذلك فاعلموا أنه ليس بأيديكم سوى الدعوى التي يحسن كل
أحد مقابلتها بمثلها أو الاعتماد على من يحتج لقوله لا بقوله وإذا كشف الغطاء عما قررتموه في هذه الطريق وجد غير
محل النزاع جعلتموه مقدمة في الدليل وذلك عين المصادرة على المطلوب فهل وقع النزاع إلا في دخول الطلاق المحرم المنهي عنه
تحت قوله وللمطلقات متاع وتحت قوله والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء وأمثال ذلك وهل سلم لكم منازعكم قط
ذلك حتى تجعلوه مقدمة لدليلكم قالوا وأما استدلالكم بحديث ابن عمر فهو إلى أن يكون حجة عليكم أقرب منه إلى أن يكون حجة
لكم من وجوه أحدها صريح قوله فردها علي ولم يرها شيئا وقد تقدم بيان صحته قالوا فهذا الصريح الصحيح ليس بأيديكم ما يقاومه
في الموضعين بل جميع تلك الألفاظ إما صحيحة غير صريحة وإما صريحة غير صحيحة كما ستقفون عليه الثاني أنه قد صح عن ابن عمر رضي الله عنه بإسناد كالشمس
من رواية عبيد الله عن نافع عنه في الرجل يطلق امرأته وهي حائض قال لا يعتد بذلك وقد تقدم الثالث أنه لو كان صريحا
في الاعتداد به لما عدل به إلى مجرد الرأي وقوله للسائل أرأيت الرابع أن الألفاظ قد اضطربت عن ابن عمر رضي الله عنه في ذلك اضطرابا شديدا
وكلها صحيحة عنه وهذا يدل على أنه لم يكن عنده نص صريح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في وقوع تلك الطلقة والاعتداد
بها وإذا تعارضت تلك الألفاظ نظرنا إلى مذهب ابن عمر رضي الله عنه وفتواه فوجدناه صريحا في عدم الوقوع ووجدنا أحد ألفاظ حديثه صريحا
في ذلك فقد اجتمع صريح روايته وفتواه على عدم الاعتداد وخالف في ذلك ألفاظ مجملة مضطربة كما تقدم بيانه وأما قول ابن عمر رضي الله عنه
ومالي لا أعتد بها وقوله أرأيت إن عجز واستحمق فغاية هذا أن يكون رواية صريحة عنه بالوقوع ويكون عنه روايتان وقولكم كيف يفتي
بالوقوع وهو يعلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد ردها عليه ولم يعتد عليه بها فليس هذا بأول حديث خالفه راويه وله بغيره
من الأحاديث التي خالفها راويها أسوة حسنة في تقديم رواية الصحابي ومن بعده على رأيه وقد روى ابن عباس حديث
بريرة وأن بيع الأمة ليس بطلاقها وأفتى بخلافه فأخذ الناس بروايته وتركوا رأيه وهذا هو الصواب فإن الرواية معصومة عن
معصوم والرأي بخلافها كيف وأصرح الروايتين عنه موافقة لما رواه من عدم الوقوع على أن في هذا فقها دقيقا إنما يعرفه من
له غور على أقوال الصحابة ومذاهبهم وفهمهم عن الله ورسوله واحتياطهم للأمة ولعلك تراه قريبا عند الكلام على حكمه صلى الله عليه وسلم
في إيقاع الطلاق الثلاث جملة وأما قوله في حديث ابن وهب عن ابن أبي ذئب في آخره وهي واحدة فلعمر الله لو كانت هذه اللفظة
من كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم ما قدمنا عليها شيئا ولصرنا إليها بأول وهلة ولكن لا ندري أقالها ابن وهب من عنده أم
ابن أبي ذئب أو نافع فلا يجوز أن يضاف إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ما لا يتيقن أنه من كلامه ويشهد به عليه وترتب عليه
الأحكام ويقال هذا من عند الله بالوهم والاحتمال والظاهر أنها من قول من دون ابن عمر رضي الله عنه ومراده بها أن ابن عمر رضي الله عنه إنما طلقها
طلقة واحدة ولم يكن منه ثلاثا أي طلق ابن عمر رضي الله عنه امرأته واحدة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكره وأما حديث ابن جريج
عن عطاء عن نافع أن تطليقة عبد الله حسبت عليه فهذا غايته أن يكون من كلام نافع ولا يكون من الذي حسبها هو عبد الله
نفسه أو أبوه عمر رضي الله عنه أو رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يجوز أن يشهد على رسول الله صلى الله عليه وسلم بالوهم والحسبان وكيف يعارض
صريح قوله ولم يرها شيئا بهذا المجمل والله يشهد وكفى بالله شهيدا لو تيقنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم هو الذي حسبها
عليه لم نتعد ذلك ولم نذهب إلى سواه وأما حديث أنس من طلق في بدعة ألزمناه بدعته فحديث باطل على رسول الله صلى

صلى الله عليه وسلم ونحن نشهد انه حديث باطل عليه ولم يروه احد من الثقات من اصحاب حماد بن زيد وانما هو من حديث اسمعيل ابن امية الذراع الكذاب الذى تدرع وتعطل ثم الراوى له عنه عبد الباقى بن قانع وقد ضعفه البرقانى وغيره وكان قد اختلط فى اخر عمره وقال الدارقطنى يخطئ كثيرا ومثل هذا اذا تفرد بحديث لم يكن حديثه حجة واما افتاء عثمان بن عفان وزيد بن ثابت بالوقوع فلو صح ذلك ولا يصح ابدا فان اثر عثمان فيه كذاب عن مجهول لا يعرف عينه ولا حاله فانه من رواية ابن سمعان عن رجل واثر زيد فيه مجهول عن مجهول قيس بن سعد عن رجل سماه عن زيد فيالله العجب اين هاتين الروايتين من رواية عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفى عن عبيد الله حافظ الامة عن نافع عن ابن عمر انه قال لا تعتد بها فلو كان هذا الاثر من قبلكم لصلتم وجلتم واما قولكم ان تحريمه لا يمنع ترتيب اثره عليه كالظهار فيقال اولا هذا قياس يدفعه ما ذكرناه من النص وسائر تلك الادلة التى هى ارجح منه ثم يقال ثانيا هذا معارض بمثله سواء معارضة القلب بان يقال تحريمه يمنع ترتيب اثره عليه كالنكاح ويقال ثالثا ليس للظهار جهتان جهة حل وجهة حرمة بل كله حرام فانه منكر من القول وزور فلا يمكن ان ينقسم الى حلال جائز وحرام باطل بل هو بمنزلة القذف من الاجنبى والردة فاذا وجد لم يوجد الا مع مفسدته فلا يتصور ان يقال منه حلال صحيح وحرام باطل بخلاف النكاح والطلاق والبيع فالظهار نظير الافعال المحرمة التى اذا وقعت قارنتها مفاسدها فترتب عليها احكامها والحاق الطلاق بالنكاح والبيع والاجارة والعقود المنقسمة الى حلال وحرام وصحيح وباطل اولى واما قولكم ان النكاح عقد يملك به البضع والطلاق عقد يخرج به فنعم من اين لكم برهان من الله ورسوله بالفرق بين العقدين فى اعتبار حكم احدهما والالزام به وتنفيذه والغاء الاخر وابطاله واما زوال ملكه عن العين بالاتلاف المحرم فذلك ملك قد زال حسا ولم يبق له محل واما زواله بالاقرار الكاذب فابعد وابعد فانا صدقناه ظاهرا فى اقراره وازلنا ملكه بالاقرار المصدق فيه وان كان كاذبا واما زوال الايمان بالكلام الذى هو كفر فقد تقدم جوابه وانه ليس فى الكفر حلال وحرام واما طلاق الهازل فانما وقع لانه صادف محلا وهو طهر لم يجامع فيه فنفذ وكونه هزل به ارادة منه ان لا يترتب اثره عليه وذلك ليس اليه بل الى الشارع فهو قد اتى بالسبب التام واراد ان لا يكون سببه فلم ينفعه ذلك بخلاف من طلق فى غير زمن الطلاق فانه لم يأت بالسبب الذى نصبه الله سبحانه مفضيا الى وقوع الطلاق وانما اتى بسبب من عنده وجعله هو مفضيا الى حكمه وذلك ليس اليه واما قولكم ان النكاح نعمة فلا يكون سببه الا طاعة بخلاف الطلاق فانه من باب ازالة النعم فيجوز ان يكون سببه معصية فيقال قد يكون الطلاق من اكبر النعم التى يفك بها المطلق الغل من عنقه والقيد من رجله فليس كل طلاق نقمة بل من تمام نعمة الله على عباده اذ مكنهم من المفارقة بالطلاق اذا اراد احدهم استبدال زوج مكان زوج والتخلص ممن لا يحبها ولا يلائمها فلم ير للمتحابين مثل النكاح ولا للمتباغضين مثل الطلاق ثم كيف يكون نقمة والله تعالى يقول لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمَسُّوهُنَّ ويقول يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ واما قولكم ان الفروج يحتاط لها فنعم وهكذا قلنا سواء فانا احتطنا وابقينا الزوجين على يقين النكاح حتى ياتى ما يزيله بيقين فاذا اخطانا فخطؤنا فى جهة واحدة وان اصبنا فصوابنا فى جهتين جهة الزوج الاول وجهة الثانى وانتم ترتكبون امرين تحريم الفرج على من كان حلالا له بيقين واحلاله لغيره فان كان خطأ فهو خطأ من جهتين فتبين انا اولى بالاحتياط منكم وقد قال الامام احمد فى رواية ابى طالب فى طلاق السكران نظير هذا الاحتياط سواء فقال الذى لا يامر بالطلاق انما اتى خصلة واحدة والذى

يامر بالطلاق في خصلتين حرمها عليه واحلها لغيره فهذا اخير من هذا واما قولكم ان النكاح يدخل فيه بالعزيمة والاحتياط ويخرج منه بادنى شئ قلنا ولكن لا يخرج منه الا بما نصبه الله سببا يخرج به منه واذن فيه واما ما ينصبه المومن عنده ويجعله هو سببا للخروج منه فكلا فهذا منتهى اقدام الطائفتين في هذه المسألة الضيقة المعترك الوعرة المسلك التي يتجاذب اعنة ادلتها الفرسان ويتضاءل لدى صولتها شجاعة الشجعان وانما نبهنا على ماخذها وادلتها ليعلم الغر الذي بضاعته من العلم مزجاة ان هناك شيئا آخر وراء ما عنده وانه اذا كان ممن قصر في العلم باعه فضعف خلف الدليل وتقاصر عن جناء ثماره ذراعه فليعذر من شمر عن ساق عزمه وحام حول آثار رسول الله صلى الله عليه وسلم وتحكيمها والتحاكم اليها بكل همة وان كان غير عاذر لمنازعه في قصوره ورغبته عن هذا الشان البعيد فليعذر منازعه في رغبته عما ارتضاه لنفسه من محض التقليد ولينظر مع نفسه ايهما هو المعذور واي السعيين احق بان يكون هو السعي المشكور والله المستعان وعليه التكلان وهو الموفق للصواب الفاتح لمن ام بابه طالبا لمرضاته من الخير كل باب

فصل في حكمه صلى الله عليه وسلم فيمن طلق ثلثا بكلمة واحدة قد تقدم حديث محمود ابن لبيد رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اخبر عن رجل طلق امرأته ثلث تطليقات جميعا فقام غضبان ثم قال ايلعب بكتاب الله وانا بين اظهركم واسناده على شرط مسلم فان ابن وهب قد رواه عن مخرمة بن بكير بن الاشج عن ابيه قال سمعت محمود بن لبيد فذكره ومخرمة ثقة بلا شك وقد احتج مسلم في صحيحه بحديثه عن ابيه والذين اعلوه قالوا لم يسمع منه وانما هو كتاب قال ابو طالب سالت احمد بن حنبل عن مخرمة بن بكير فقال هو ثقة ولم يسمع من ابيه انما هو كتاب مخرمة فنظر فيه شئ يقول بلغني عن سليمان بن يسار فهو من كتاب مخرمة وقال ابو بكر بن ابي خيثمة سمعت يحيى بن معين يقول مخرمة ابن بكير وقع اليه كتاب ابيه ولم يسمعه وقال في رواية عباس الدوري هو ضعيف وحديثه عن ابيه كتاب ولم يسمعه منه وقال ابو داود لم يسمع من ابيه الا حديثا واحدا حديث الوتر وقال سعيد بن ابي مريم عن خاله موسى بن سلمة اتيت مخرمة فقلت حدثك ابوك قال لم ادرك ابي ولكن هذه كتبه والجواب عن هذا من وجهين احدهما ان كتاب ابيه كان عنده محفوظا مضبوطا فلا فرق في قيام الحجة بالحديث بين ما حدثه به او رآه في كتابه بل الاخذ عن النسخة احوط اذا تيقن الراوي انها نسخة الشيخ بعينها و هذا طريقة الصحابة والسلف وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يبعث كتبه الى الملوك وتقوم عليهم بها الحجة وكتب كتبه الى عماله في بلاد الاسلام فعملوا بها واحتجوا بها ودفع الصديق كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم الى انس بن مالك رضي الله عنهما فحمله وعملت به الامة وكذلك كتابه الى عمرو بن حزم في الصدقات الذي كان عند آل عمرو ولم يزل السلف والخلف يحتجون بكتاب بعضهم الى بعض ويقول المكتوب اليه كتب الي فلان ان فلانا اخبره ولو بطل الاحتجاج بالكتب لم يبق بايدي الامة الا ايسر اليسير فان الاعتماد انما هو على النسخ لا على الحفظ والحفظ خوان والنسخة لا تخون ولا يحفظ في زمن من الازمان المتقدمة ان احدا من اهل العلم رد الاحتجاج بالكتاب وقال لم يشافهني به الكاتب فلا اقبله بل كلهم مجمعون على قبول الكتاب والعمل به اذا صح عنده انه كتابه

الجواب الثاني ان قول من قال لم يسمع من ابيه معارض بقول من قال سمع منه ومعه زيادة علم واثبات قال عبد الرحمن بن ابي حاتم سئل ابي عن مخرمة بن بكير فقال صالح الحديث قال وقال ابن ابي ذئب حدثت في ظهر كتاب مالك سالت مخرمة عما يحدث به عن ابيه سمعها من ابيه فحلف لي ورب البنية يعني المسجد سمعت من ابي قال علي بن المديني سمعت معن بن عيسى يقول مخرمة

سمع من ابيه وعرض عليه ربيعة اشياء من رأى سليمان بن يسار قال على ولا اظن مخرمة سمع من ابيه كتاب سليمان لعله سمع منه الشيء اليسير ولم اجد احدا بالمدينة يخبرني عن مخرمة بن بكير انه كان يقول في شيء من حديثه سمعت ابي ومخرمة ثقة انتهى ويكفي ان مالكا اخذ كتابه فنظر فيه واحتج به في موطئه وكان يقول حدثني مخرمة وكان رجلا صالحا وقال ابو حاتم سألت اسمعيل ابن ابي اويس قلت هذا الذي يقول مالك بن انس حدثني الثقة من هو قال مخرمة بن بكير وقيل لاحمد بن صالح المصري كان مخرمة من ثقات الرجال قال نعم وقال ابن عدي عن ابن وهب ومعن بن عيسى عن مخرمة احاديث حسان مستقيمة وارجو انه لا بأس به وفي صحيح مسلم قال ابن عمر للمطلق ثلثا حرمت عليك حتى تنكح زوجا غيرك وعصيت ربك فيما امرك به من طلاق امرأتك وهذا تفسير منه للطلاق المأمور به وتفسير الصحابي حجة وقال الحاكم هو عندنا مرفوع ومن تأمل القرآن حق التأمل تبين له ذلك وعرف ان الطلاق المشروع بعد الدخول هو الطلاق الذي يملك به الرجعة ولم يشرع الله سبحانه ايقاع الثلث جملة واحدة البتة قال تعالى الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ ولا تعقل العرب في لغتها وقوع المرتين الا متعاقبتين كما قال النبي صلى الله عليه وسلم من سبح الله دبر كل صلوة ثلثا وثلثين وحمده ثلثا وثلثين وكبره اربعا وثلثين ونظائره فانه لا يعقل من ذلك الا تسبيح وتكبير وتحميد متوال يتلو بعضه بعضا فلو قال سبحان الله ثلثا وثلثين والحمد لله ثلثا وثلثين والله اكبر اربعا وثلثين بهذا اللفظ لكان ثلث مرات فقط واصرح من هذا قوله سبحانه وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ فلو قال اشهد بالله اربع شهادات اني لمن الصادقين كانت مرة وكذلك قوله وَيَدْرَأُ عَنْهَا الْعَذَابَ أَنْ تَشْهَدَ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ فلو قالت اشهد بالله اربع شهادات انه لمن الكاذبين كانت واحدة واصرح من ذلك قوله تعالى سَنُعَذِّبُهُمْ مَرَّتَيْنِ فهذا مرة بعد مرة ولا ينتقض هذا بقوله تعالى نُؤْتِهَا أَجْرَهَا مَرَّتَيْنِ وقوله صلى الله عليه وسلم ثلثة يؤتون اجرهم مرتين فان المرتين هنا هما الضعفان وهما المثلان وهما مثلان في القدر كقوله تعالى يُضَاعَفْ لَهَا الْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ وقوله فَآتَتْ أُكُلَهَا ضِعْفَيْنِ اي ضعف ما يعذب به غيرها وضعف ما كانت تؤتي ومن هذا قول انس انشق القمر على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم مرتين اي شقتين وفرقتين كما قال في اللفظ الآخر انشق القمر فلقتين وهذا امر معلوم قطعا انه انما انشق القمر مرة واحدة والفرق معلوم بين ما يكون مرتين في الزمان وبين ما يكون مثلين وجزئين ومرتين في المضاعفة فالثاني يتصور فيه اجتماع المرتين في آن واحد والاول لا يتصور فيه ذلك ومما يدل على ان الله لم يشرع الثلث جملة انه قال تعالى وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ الى ان قال وبعولتهن احق بردهن في ذلك فهذا يدل على ان كل طلاق بعد الدخول فالمطلق احق فيه بالرجعة سوى الثالثة المذكورة بعد هذا وكذلك قوله تعالى يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ الى قوله فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ فهذا هو الطلاق المشروع وقد ذكر الله سبحانه وتعالى اقسام الطلاق كلها في القرآن وذكر احكامها فذكر الطلاق قبل الدخول وانه لا عدة فيه وذكر الطلقة الثالثة وانها تحرم الزوجة على المطلق حتى تنكح زوجا غيره وذكر طلاق الفداء الذي هو الخلع وسماه فدية ولم يحسبه من الثلث كما تقدم وذكر الطلاق الرجعي الذي المطلق احق فيه بالرجعة وهو ما عدا هذه الاقسام الثلثة وبهذا احتج احمد والشافعي وغيرهما على انه ليس في الشرع طلقة واحدة بعد الدخول بغير عوض بائنة وانه اذا قال لها انت طالق طلقة بائنة كانت رجعية ويلغو وصفها بالبينونة وانه لا يملك ابانتها الا بعوض واما ابو حنيفة فقال تبين بذلك لان الرجعة حق له فقد

اسقطها والجمهور يقولون وان كانت الرجعة حقا له لكن نفقة الرجعية وكسوتها حق عليه فلا يملك اسقاطه الا باختيارها وبذلها العوض وسؤالها ان تفتدى نفسها منه بغير عوض فى احد القولين وهو جواز الخلع بغير عوض واما اسقاط حقها من الكسوة والنفقة بغير سؤالها ولا بذلها العوض فخلاف النص والقياس قالوا وايضا فالله سبحانه شرع الطلاق على اكمل الوجوه وانفعها للرجل والمرأة فانهم كانوا يطلقون فى الجاهلية بغير عدد فيطلق احدهم المرأة كلما شاء ويراجعها وهذا وان كان فيه رفق بالرجل ففيه اضرار بالمرأة فنسخ سبحانه ذلك بثلث وقصر الزوج عليها وجعله احق بالرجعة ما لم تنقض عدتها فاذا استوفى العدد الذى ملكه حرمت عليه فكان فى هذا رفق بالرجل اذ لم تحرم عليه باول طلقة وبالمرأة حيث لم يجعل اليه اكثر من ثلث فهذا شرعه وحكمته وحدوده التى حدها لعباده فلو حرمت عليه باول طلقة يطلقها كان خلاف شرعه وحكمته وهو لم يملك ايقاع الثلث جملة بل انما ملك واحدة فالزائد عليها دون ما اذن له فيه قالوا وهذا كما انه لم يملك ابانتها بطلقة واحدة اذ هو خلاف ما شرعه لم يملك ابانتها بثلث مجموعة اذ هو خلاف شرعه ونكتة المسألة ان الله لم يجعل للامة طلاقا بائنا قط الا فى موضعين احدهما طلاق غير المدخول بها والثانى الطلقة الثالثة وما عداه من الطلاق فقد جعل للزوج فيه الرجعة هذا مقتضى الكتاب كما تقدم تقريره وهذا قول الجمهور منهم الامام احمد والشافعى واهل الظاهر قالوا لا يملك ابانتها بدون الثلث الا فى الخلع ولاصحاب مالك ثلثة اقوال فيما اذا قال انت طالق طلقة لا رجعة فيها احدها انها ثلث قاله ابن الماجشون لانه قطع حقه من الرجعة وهى لا تنقطع الا بثلث فجاءت الثلث ضرورة الثانى انها واحدة بائنة كما قال وهذا قول ابن القاسم لانه يملك ابانتها بطلقة بعوض فملكها بدونه والخلع عنده طلاق الثالث انها واحدة رجعية وهذا قول ابن وهب وهو الذى يقتضيه الكتاب والسنة والقياس وعليه الاكثرون

فصل واما المسألة الثانية وهى وقوع الثلاث بكلمة واحدة فاختلف الناس فيها على اربعة مذاهب احدها انه يقع وهذا قول الائمة الاربعة وجمهور التابعين وكثير من الصحابة رضى الله عنهم الثانى انها لا تقع بل ترد لانها بدعة محرمة والبدعة مردودة لقوله صلى الله عليه وسلم من عمل عملا ليس عليه امرنا فهو رد وهذا المذهب حكاه ابو محمد بن حزم وحكى للامام احمد فانكره وقال هو قول الرافضة الثالث انه يقع واحدة رجعية وهذا ثابت عن ابن عباس رضى الله عنهما ذكره ابو داود عنه قال الامام احمد وهذا مذهب ابن اسحق يقول خالف السنة فيرد الى السنة انتهى وهو قول طاوس وعكرمة وهو اختيار شيخنا الاسلام ابن تيمية الرابع انه يفرق بين المدخول بها وغيرها فتقع الثلث بالمدخول بها وتقع بغيرها واحدة وهذا قول جماعة من اصحاب ابن عباس وهو مذهب اسحق بن راهويه فيما حكاه عنه محمد بن نصر المروزى فى كتاب اختلاف العلماء فاما من لم يوقعها جملة فاحتجوا بانه طلاق بدعة محرم والبدعة مردودة وقد اعترف ابو محمد بن حزم بانها لو كانت بدعة محرمة لوجب ان ترد وتبطل لكنه اختار مذهب الشافعى ان جمع الثلث جائز غير محرم وستأتى حجة هذا القول وما فيه واما من جعلها واحدة فاحتج بالنص والقياس فاما النص فما رواه معمر وابن جريج عن ابن طاوس عن ابيه ان ابا الصهباء قال لابن عباس اتعلم ان الثلث كانت تجعل واحدة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وابى بكر وصدرا من امارة عمر قال نعم رواه مسلم فى صحيحه وفى لفظ الم تعلم ان الثلث كانت على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وابى بكر وصدرا من خلافة عمر ترد الى واحدة قال نعم وقال ابو داود حدثنا احمد بن صالح ثنا عبد الرزاق انا ابن جريج قال اخبرنى بعض بنى ابى رافع مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن

عكرمة عن ابن عباس قال طلق عبد يزيد ابو ركانة واخوته ام ركانة ونكح امرأة من مزينة فجاءت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت ما يغني عني الا كما تغني هذه الشعرة لشعرة اخذتها من رأسها ففرق بيني وبينه فاخذت النبي صلى الله عليه وسلم حمية فدعا بركانة واخوته ثم قال لجلسائه الا ترون ان فلانا يشبه منه كذا وكذا من عبد يزيد وفلانا منه كذا وكذا قالوا نعم قال النبي صلى الله عليه وسلم لعبد يزيد طلقها ففعل ثم قال راجع امرأتك ام ركانة واخوته فقال اني طلقتها ثلاثا يا رسول الله قال قد علمت راجعها وتلى يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ وقال الامام احمد حدثنا سعد بن ابراهيم قال ثنا ابي عن محمد بن اسحق قال حدثني داود بن الحصين عن عكرمة مولى ابن عباس رضي الله عنهما عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال طلق ركانة بن عبد يزيد اخو بني المطلب امرأته ثلاثا في مجلس واحد فحزن عليها حزنا شديدا قال فسأله رسول الله صلى الله عليه وسلم كيف طلقتها فقال طلقتها ثلاثا فقال في مجلس واحد قال نعم قال فانما تلك واحدة فارجعها ان شئت قال فراجعها وكان ابن عباس يرى انما الطلاق عند كل طهر قالوا واما القياس فقد تقدم ان جمع الثلث محرم وبدعة والبدعة مردودة لانها ليست على امر رسول الله صلى الله عليه وسلم قالوا وسائر ما تقدم في بيان التحريم يدل على عدم وقوعها جملة قالوا ولو لم يكن معنا الا قوله تعالى فشهادة احدهم اربع شهادات بالله وقوله ويدرأ عنها العذاب ان تشهد اربع شهادات بالله قالوا وكذلك كل ما يعتبر له التكرار من حلف او اقرار او شهادة وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم تحلفون خمسين يمينا وتستحقون دم صاحبكم فلو قالوا نحلف بالله خمسين يمينا ان فلانا قتله كانت يمينا واحدة قالوا وكذلك الاقرار بالزنا كما في الحديث ان بعض الصحابة قال لماعز ان اقررت اربعا رجمك رسول الله صلى الله عليه وسلم فهذا لا يعقل ان يكون الاربع فيه مجموعة بفم واحد واما الذين فرقوا بين المدخول بها وغيرها فلهم حجتان احداهما ما رواه ابو داود باسناد صحيح عن طاوس ان رجلا يقال له ابو الصهباء كان كثير السوال لابن عباس قال اما علمت ان الرجل كان اذا طلق امرأته ثلاثا قبل ان يدخل بها جعلوها واحدة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وابي بكر رضي الله عنه وصدرا من امارة عمر فلما رأى عمر الناس قد تتابعوا فيها قال اجيزوهن عليهم الحجة الثانية انها تبين بقوله انت طالق فيصادفها ذكر الثلث وهي بائن فيلغو ورأى هؤلاء ان الزام عمر بالثلث هو في حق المدخول بها وحديث ابي الصهباء في غير المدخول بها قالوا ففي هذا التفريق موافقة المنقول من الجانبين وموافقة القياس وقال بكل قول من هذه الاقوال جماعة من اهل الفتوى كما حكاه ابو محمد بن حزم وغيره ولكن عدم الوقوع جملة هو مذهب الامامية وحكوه عن جماعة من اهل البيت قال الموقعون للثلث الكلام معكم في مقامين احدهما تحريم جمع الثلث والثاني وقوعها جملة ولو كانت محرمة ونحن نتكلم معكم في المقامين فاما الاول فقد قال الشافعي وابو ثور واحمد بن حنبل في احدى الروايتين عنه وجماعة من اهل الظاهر ان جمع الثلث سنة واحتجوا عليه بقوله تعالى فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره ولم يفرق بين ان تكون الثلث مجموعة او مفرقة ولا يجوز ان نفرق بين ما جمع الله بينه كما لا نجمع بين ما فرق الله بينه وقال تعالى فان طلقتموهن من قبل ان تمسوهن ولم يفرق وقال لا جناح عليكم ان طلقتم النساء ما لم تمسوهن الاية ولم يفرق وقال وللمطلقات متاع بالمعروف وقال يا ايها الذين آمنوا اذا نكحتم المومنات ثم طلقتموهن من قبل ان تمسوهن ولم يفرق قالوا وفي الصحيحين من حديث ابي هريرة رضي الله عنه ان عويمرا العجلاني طلق امرأته ثلاثا بحضرة رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل ان يأمره بطلاقها قالوا فلو كان جمع الطلاق الثلث معصية لما اقر عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يخلو طلاقها ان يكون قد وقع

وهي امرأته وحين حرمت عليه باللعان فان كان الاول فالحجة منه ظاهرة وان كان الثاني فلاشك انه طلقها وهو يظنها امرأته فلو كان حراما لبينه له رسول الله صلى الله عليه وسلم وان كانت قد حرمت عليه قالوا وفي صحيح البخاري من حديث القاسم بن محمد عن عائشة ام المؤمنين رضي الله عنها ان رجلا طلق امرأته ثلثا فتزوجت فطلقت فسئل رسول الله صلى الله عليه وسلم اتحل للاول قال لا حتى يذوق عسيلتها كما ذاق الاول فلم ينكر صلى الله عليه وسلم ذلك وهذا يدل على اباحة جمع الثلث وعلى وقوعها اذ لو لم يقع لم يقف رجوعها الى الاول على ذوق الثاني عسيلتها قالوا وفي الصحيحين من حديث ابي سلمة بن عبد الرحمن ان فاطمة بنت قيس اخبرته ان زوجها ابا حفص بن المغيرة المخزومي طلقها ثلثا ثم انطلق الى اليمن فانطلق خالد بن الوليد في نفر فاتوا رسول الله صلى الله عليه وسلم في بيت ميمونة ام المؤمنين رضي الله عنها فقالوا ان ابا حفص طلق امرأته ثلثا فهل لها نفقة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس لها نفقة وعليها العدة وفي صحيح مسلم في هذه القصة قالت فاطمة فاتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال كم طلقك قلت ثلثا فقال صدق ليس لك نفقة وفي لفظه قالت يا رسول الله ان زوجي طلقني ثلثا واني اخاف ان يقتحم علي وفي لفظه عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في المطلقة ثلثا ليس لها سكنى ولا نفقة قالوا وقد روى عبد الرزاق في مصنفه عن يحيي ابن العلاء عن عبيد الله بن الوليد الوصافي عن ابراهيم بن عبيد الله بن عبادة بن الصامت عن داؤد عن عبادة بن الصامت قال طلق جدي امرأة له الف تطليقة فانطلق ابي الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر له ذلك فقال النبي صلى الله عليه وسلم ما اتقى الله جدك اما ثلث فله واما تسعمائة وسبعة وتسعون فعدوان وظلم ان شاء الله عذبه وان شاء غفر له ورواه بعضهم عن صدقة بن ابي عمران عن ابراهيم بن عبيد الله بن عبادة بن الصامت عن ابيه عن جده قال طلق بعض آبائي امرأته فانطلق بنوه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا يا رسول الله ان ابانا طلق امنا الفا فهل له من مخرج فقال ان اباكم لم يتق الله فيجعل له مخرجا بانت منه بثلث على غير السنة وتسعمائة وسبعة وتسعون اثم في عنقه قالوا وروى محمد بن شاذان عن يعلى بن منصور عن شعيب ابن زريق ان عطاء الخراساني حدثهم عن الحسن قال حدثنا عبد الله بن عمر رضي الله عنهما انه طلق امرأته وهي حائض ثم اراد ان يتبعها بطلقتين اخريين عند القرئين الباقيين فبلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا ابن عمر ما هكذا امرك الله اخطأت السنة وذكر الحديث وفيه فقلت يا رسول الله لو كنت طلقتها ثلثا اكان لي ان اراجعها قال لا كانت تبين وتكون معصية قالوا وقد روى ابو داؤد في سننه عن نافع عن ابن عجير بن عبد يزيد بن ركانة ان ركانة ابن عبد يزيد طلق امرأته سهيمة البتة فاخبر النبي صلى الله عليه وسلم بذلك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم والله ما اردت الا واحدة فقال ركانة والله ما اردت الا واحدة فردها اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم فطلقها الثانية في زمن عمر والثالثة في زمن عثمان وفي جامع الترمذي عن عبد الله بن علي ابن يزيد بن ركانة عن ابيه عن جده انه طلق امرأته البتة فاتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ما اردت قال واحدة قال والله قال والله قال هو على ما اردت قال الترمذي لا نعرفه الا من هذا الوجه وسألت محمدا عن هذا الحديث فقال فيه اضطراب ووجه الاستدلال بالحديث انه صلى الله عليه وسلم احلفه انه اراد بالبتة واحدة فدل على انه لو اراد بها اكثر لوقع ما اراده ولو لم يفترق الحال لم يحلفه قالوا وهذا اصح من حديث ابن جريج عن بعض بني رافع عن عكرمة عن ابن عباس انه طلقها ثلثا قال ابو داؤد لانه ولد الرجل واهله اعلم به ان ركانة انما طلقها البتة قالوا وابن جريج انما رواه عن بعض بني ابي رافع فان كان عبيد الله فهو ثقة

معروف وان كان غيره من اخوته فمجهول العدالة لا تقوم به حجة قالوا واما طريق الامام احمد ففيها ابن اسحق والكلام فيه معروف وقد حكى الخطابي ان الامام احمد كان يضعف طرق هذا الحديث كلها قالوا واصح ما معكم حديث ابي الصهباء عن ابن عباس وقد قال البيهقي هذا الحديث احد ما اختلف فيه البخاري ومسلم فاخرجه مسلم وتركه البخاري واظنه تركه لمخالفة سائر الروايات عن ابن عباس ثم ساق الروايات عنه بوقوع الثلث ثم قال فهذه رواية سعيد بن جبير وعطاء بن ابي رباح ومجاهد وعكرمة وعمرو بن دينار ومالك ابن الحارث ومحمد بن اياس بن البكير قال ورويناه عن معاوية بن ابي عياش الانصاري كلهم عن ابن عباس انه اجاز الثلث وامضاهن وقال ابن المنذر فغير جائز ان يظن بابن عباس انه يحفظ عن النبي صلى الله عليه وسلم شيئا ثم يفتي بخلافه وقال الشافعي فان كان معنى قول ابن عباس ان الثلث كانت تحسب على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم واحدة يعني انه بامر النبي صلى الله عليه وسلم فالذي يشبه والله اعلم ان يكون ابن عباس قد علم انه كان شيئا فنسخ قال البيهقي ورواية عكرمة عن ابن عباس فيها تاكيد لصحة هذا التاويل يريد البيهقي ما رواه ابوداؤد والنسائي من حديث عكرمة في قوله تعالى وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلٰثَةَ قُرُوْءٍ الاية وذلك ان الرجل كان اذا طلق امرأته كان احق برجعتها وان طلقها ثلثا فنسخ ذلك فقال الطلاق مرتان قالوا فيحتمل ان الثلث كانت تجعل واحدة من هذا الوقت بمعنى ان الزوج كان يتمكن من المراجعة بعدها كما يتمكن من المراجعة بعد الواحدة ثم نسخ ذلك وقال ابن جريج يمكن ان يكون ذلك انما جاء في نوع خاص من الطلاق الثلث وهو ان يفرق بين الالفاظ كان يقول انت طالق انت طالق وكان في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وعهد ابي بكر رضي الله عنه الناس على صدقهم وسلامتهم لم يكن فيهم الخب والخداع فكانوا يصدقون انهم ارادوا به التاكيد ولا يريدون به الثلث فلما راى عمر رضي الله عنه في زمانه امورا ظهرت واحوالا تغيرت منع من حمل اللفظ على التكرار والزمهم الثلث وقالت طائفة معنى الحديث ان الناس كانت عادتهم على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ايقاع الواحدة ثم يدعونها حتى تنقضي عدتها ثم اعتادوا الطلاق الثلث جملة فتتابعوا فيه ومعنى الحديث على هذا كان الطلاق الذي يوقعه المطلق الآن ثلثا يوقعه على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وابي بكر واحدة فهو اخبار عن الواقع لا عن المشروع وقالت طائفة ليس في الحديث بيان ان رسول الله صلى الله عليه وسلم هو الذي كان يجعل الثلث واحدة ولا انه علم بذلك واقر عليه ولا حجة الا فيما قاله او فعله او علم به فاقر عليه ولا يعلم صحة واحدة من هذه الامور في حديث ابي الصهباء قالوا واذا اختلفت علينا الاحاديث نظرنا الى ما عليه اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فانهم اعلم بسنته فنظرنا فاذا الثابت عن عمر بن الخطاب الذي لا يثبت عنه غيره ما رواه عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن سلمة بن كهيل ثنا زيد بن وهب انه رفع الى عمر بن الخطاب رضي الله عنه رجل طلق امرأته الفا فقال له عمر اطلقت امرأتك فقال انما كنت العب فعلاه عمر بالدرة وقال انما يكفيك من ذلك ثلث وروى وكيع عن الاعمش عن حبيب بن ابي ثابت قال جاء رجل الى علي بن ابي طالب رضي الله عنه فقال اني طلقت امرأتي الفا فقال له علي كرم الله وجهه بانت منك بثلث واقسم سائرهن بين نسائك وروى وكيع ايضا عن جعفر بن برقان عن معاوية بن ابي يحيى قال جاء رجل الى عثمان بن عفان رضي الله عنه فقال طلقت امرأتي الفا فقال بانت منك بثلث وروى عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن عمرو بن مرة عن سعيد بن جبير قال قال رجل لابن عباس رضي الله عنهما طلقت امرأتي الفا فقال له ابن عباس ثلث تحرمها عليك وبقيتها عليك وزرا اتخذت ايات الله هزوا وروى عبد الرزاق ايضا عن معمر عن الاعمش عن ابراهيم عن علقمة قال جاء

رجل الى ابن مسعود رضي الله عنه فقال اني طلقت امرأتي تسعا وتسعين فقال له ابن مسعود ثلاث تبينها منك وسائرهن عدوان وذكر ابو داؤد في سننه عن محمد بن اياس ان ابن عباس رضي الله عنهما وابا هريرة وعبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهم سئلوا عن البكر يطلقها زوجها ثلثا فكلهم قال لا تحل له حتى تنكح زوجا غيره قالوا فهؤلاء اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كما تسمعون قد اوقعوا الثلث جملة ولو لم يكن فيهم الا المحدث الملهم وحده لكفى فانه لا يظن به تغيير ما شرعه النبي صلى الله عليه وسلم من الطلاق الرجعي فيجعله محرمًا وذلك يتضمن تحريم فرج المرأة على من لم يحرم عليه واباحته على من لا تحل له ولو فعل ذلك لما اقره عليه الصحابة فضلًا عن ان يوافقوه ولو كان عند ابن عباس حجة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الثلث واحدة لم يخالفها ويفتي بغيرها موافقة لعمر وقد علم مخالفته له في العول وحجب الام بالاثنين من الاخوة والاخوات وغير ذلك قالوا ونحن في هذه المسألة تبع لاصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فهم اعلم بسنته وشرعه ولو كان مستقرا من شريعته ان الثلث واحدة وتوفي والامر على ذلك لم يخف عليهم ويعلمه من بعدهم ولم يحرموا الصواب فيه ويوفق له من بعدهم ويروي حبر الامة وفقيهها خبر كون الثلث واحدة ويخالفه قال المانعون من وقوع الثلث التحاكم في هذه المسألة وغيرها الى من اقسم الله سبحانه وتعالى اصدق قسم وابره انا لا نؤمن حتى نحكمه فيما شجر بيننا ثم نرضى بحكمه ولا يلحقنا فيه حرج ونسلم تسليما لا الى غيره كائنا من كان اللهم الا ان تجمع امته اجماعا متيقنا فيه لا يشك فيه على حكم فهو الحق الذي لا يجوز خلافه ويأبى الله ان تجمع الامة على خلاف سنة ثابتة عنه ابدا ونحن قد اوجدناكم من الادلة ما تثبت المسألة به بل بدونه ونحن نناظركم فيما طعنتم به في تلك الادلة وفيما عارضتمونا به على انا لا نحكم على انفسنا الا نصا عن الله او نصا ثابتا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم او اجماعا متيقنا لا شك فيه وما عدا هذا فعرضة للنزاع وغايته ان يكون سائغ الاتباع لا لازمه فلتكن هذه المقدمة سلفا لنا عندكم وقد قال تعالى فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ فقد تنازعنا نحن وانتم في هذه المسألة فلا سبيل الى ردها الى غير الله ورسوله البتة وسيأتي انا احق بالصحابة واسعد بهم فيها فنقول اما منعكم لتحريم جمع الثلث فلا ريب ان المسألة نزاع ولكن الادلة الدالة على التحريم حجة عليكم اما قولكم ان القرآن دل على جواز الجمع فدعوى غير مقبولة بل باطلة وغاية ما تمسكتم به اطلاق القرآن للفظ الطلاق وذلك لا يعم جائزه ومحرمه كما لا يدخل تحته طلاق الحائض وطلاق الموطوءة في طهرها وما مثلكم في ذلك الا مثل من عارض السنة الصحيحة في تحريم الطلاق المحرم بهذه الاطلاقات سواء ومعلوم ان القرآن لم يدل على جواز كل طلاق حتى تحملوه ما لا يطيقه وانما دل على احكام الطلاق والمبين عن الله عز وجل بين حلاله وحرامه ولا ريب انا اسعد بظاهر القرآن كما بينا في صدر الاستدلال وانه سبحانه لم يشرع قط طلاقا بائنا بغير عوض لمدخول بها الا ان يكون آخر العدد وهذا كتاب الله بيننا وبينكم وغاية ما تمسكتم به الفاظ مطلقة قيدتها السنة وبينت شروطها واحكامها واما استدلالكم بان الملاعن طلق امرأته ثلثا بحضرة رسول الله صلى الله عليه وسلم فما اصحه من حديث وما ابعده من استدلالكم على جواز الطلاق الثلث بكلمة واحدة في نكاح يقصد بقاؤه ودوامه ثم المستدل بهذا ان كان ممن يقول ان الفرقة وقعت عقيب لعان الزوج وحده كما يقوله الشافعي او عقيب لعانهما وان لم يفرق الحاكم كما يقوله احمد في احد الروايات عنه فالاستدلال به باطل لان الطلاق الثلث حينئذ لغو لم يفد شيئا وان كان ممن يوقف الفرقة على تفريق الحاكم لم يصح الاستدلال به ايضا لان هذا النكاح لم يبق سبيل الى بقائه ودوامه

بل هو واجب للازالة وموبد للتحريم فالطلاق الثلث موكد لمقصود اللعان ومقرر له فان غايته ان يحرمها عليه حتى تنكح زوجا غيره وفرقة اللعان تحرمها عليه على الابد ولا يلزم من نفوذ الطلاق في نكاح قد صار مستحق التحريم على التابيد نفوذه في نكاح قائم مطلوب البقاء والدوام ولهذا لو طلقها في هذا الحال وهي حائض او نفساء او في طهر جامعها فيه لم يكن عاصيا لان هذا النكاح مطلوب الازالة مؤبد التحريم ومن العجب انكم تتمسكون بتقرير رسول الله صلى الله عليه وسلم على هذا الطلاق المذكور ولا تتمسكون بانكاره وغضبه للطلاق الثلث من غير الملاعن وتسميته لعبا بكتاب الله كما تقدم فكم بين هذا الاقرار وهذا الانكار ونحن بحمد الله قائلون بالامرين مقرون لما اقره رسول الله صلى الله عليه وسلم منكرون لما انكره رسول الله صلى الله عليه وسلم واما استدلالكم بحديث عائشة رض ان رجلا طلق ثلثا فتزوجت فسئل رسول الله صلى الله عليه وسلم هل تحل للاول قال لا حتى يذوق العسيلة فهذا مما لا ننازعكم فيه نعم هو حجة على من اكتفى بمجرد عقد الثاني ولكن اين في الحديث انه طلق الثلث بفم واحد بل الحديث حجة لنا فانه لا يقال فعل ذلك ثلثا وقال ثلثا الا من فعل وقال مرة بعد مرة وهذا هو المعقول في لغات الامم عربهم وعجمهم كما يقال قذفه ثلثا وشتمه ثلثا وسلم عليه ثلثا قالوا واما استدلالكم بحديث فاطمة بنت قيس فمن العجب العجاب فانكم خالفتموه فيما هو صريح فيه لا يقبل تاويلا صحيحا وهو سقوط النفقة والكسوة للبائن مع صحته وصراحته وعدم ما يعارضه مقاوما له وتمسكتم به فيما هو مجمل بل بيانه في نفس الحديث مما يبطل تعلقكم به فان قوله طلقها ثلثا ليس بصريح في جميعها بل كما تقدم كيف وفي الصحيح في خبرها نفسه من رواية الزهري عن عبيد الله ابن عبد الله بن عتبة ان زوجها ارسل اليها بتطليقة كانت بقيت لها من طلاقها وفي لفظ في الصحيح انه طلقها اخر ثلث تطليقات وهو سند صحيح متصل مثل الشمس فكيف ساغ لكم تركه الى التمسك بلفظ مجمل وهو ايضا حجة عليكم كما تقدم قالوا واما استدلالكم بحديث عبادة بن الصامت الذي رواه عبد الرزاق فخبر في غاية السقوط لان في طريقه يحيى بن العلاء عن عبيد الله بن الوليد الوصافي عن ابراهيم بن عبيد الله ضعيف عن هالك عن مجهول ثم الذي يدل على كذبه وبطلانه انه لم يعرف في شيء من الآثار صحيحها ولا سقيمها ولا متصلها ولا منقطعها ان والد عبادة بن الصامت ادرك الاسلام فكيف بجده فهذا محال بلا شك واما حديث عبد الله بن عمر فاصله صحيح بلا شك لكن هذه الزيادة والوصلة التي فيه فقلت يا رسول الله لو طلقتها ثلثا اكانت تحل لي انما جاءت من رواية شعيب بن رزيق وهو الشامي وبعضهم يقلبه فيقول رزيق بن شعيب كيف ما كان فهو ضعيف ولو صح لم يكن فيه حجة لان قوله لو طلقتها ثلثا بمنزلة قوله لو سلمت ثلثا او قرأت ثلثا ونحوه مما لا يعقل جمعه واما حديث نافع بن عجير الذي رواه ابو داؤد ان ركانة طلق امرأته البتة فاحلفه رسول الله صلى الله عليه وسلم ما اراد الا واحدة فمن العجب تقديمكم نافع بن عجير المجهول الذي لا يعرف حاله البتة ولا يدرى من هو ولا ما هو على ابن جريج ومعمر وعبد الله بن طاؤس في قصة ابي الصهباء وقد شهد امام الحديث محمد بن اسمعيل البخاري بان فيه اضطرابا هكذا قال الترمذي في الجامع وذكر عنه في موضع اخر انه مضطرب فتارة يقول طلقها ثلثا وتارة يقول واحدة وتارة يقول البتة وقال الامام احمد وطرقه كلها ضعيفة وضعفه ايضا البخاري حكاه المنذري عنه ثم كيف يقدم هذا الحديث المضطرب المجهول رواية على حديث عبد الرزاق عن ابن جريج لجهالة بعض بني ابي رافع هذا واولاده تابعيون وان كان عبيد الله اشهرهم وليس فيهم متهم بالكذب وقد روى عنه ابن جريج ومن يقبل رواية المجهول او يقول رواية العدل عنه تعديل له فهذا حجة عنده فاما ان يضعفه ويقدم عليه رواية من هو مثله من الجهالة

واشد نكالا فغاية الامران يتساقط روايتا هذين المجهولين ويعدل الى غيرهما واذا فعلنا ذلك نظرنا فى حديث سعد بن ابراهيم فوجدناه
صحيح الاسناد وقد زالت علة تدليس محمد بن اسحق بقوله حدثنى داود بن الحصين ولكن رواه ابو عبد الله الحاكم فى مستدركه
ابو عبد
وقال اسناده صحيح فوجدنا الحديث لا علة له وقد احتج احمد باسناده فى مواضع وقد صحح هو وغيره بهذا الاسناد بعينه ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم رد زينب على زوجها ابى العاص بن الربيع بالنكاح الاول ولم يحدث شيئا واما داود بن الحصين عن عكرمة فلم
سق
تزل الائمة تحتج به وقد احتجوا فى حديث العرايا فيما شك فيه ولم يجزم به من يقدرها بخمسة اوسق او دونها مع كونها على خلاف الاحاديث
التى نهى فيها عن بيع الرطب بالتمر فما ذنبه فى هذا الحديث سوى رواية ما لا يقولون به وان قدحتم فى عكرمة ولعلكم فاعلون جاءكم ما لا
قبل لكم به من التناقض فيما احتججتم به انتم وائمة الحديث من روايته وارتضى البخارى لادخال حديثه فى صحيحه **فصل** واما تلك
المسالك الوعرة التى سلكتموها فى حديث ابى الصهباء فلا يصح شىء منها اما المسلك الاول وهو انفراد مسلم بروايته واعراض البخارى عنه فتلك
شكاة ظاهر عنك عارها وما ضر ذلك الحديث انفراد مسلم به شيئا ثم هل تقبلون انتم او احد مثل هذا فى كل حديث ينفرد به مسلم عن
البخارى وهل قال البخارى قط ان كل حديث لم ادخله فى كتابى فهو باطل او ليس بحجة او ضعيف وكم قد احتج البخارى باحاديث خارج الصحيح
ليس لها ذكر فى صحيحه وكم صحح من حديث خارج عن صحيحه فاما مخالفته سائر الروايات له عن ابن عباس فلا ريب ان عن ابن عباس
روايتين صحيحتين بلا شك احداهما توافق هذا الحديث والاخرى تخالفه فان اسقطنا رواية برواية سلم الحديث على انه
بحمد الله سالم ولو اتفقت الروايات عنه على مخالفته فله اسوة امثاله وليس باول حديث خالفه راويه فنسألكم هل الاخذ بما
رواه الصحابى عندكم او بما رآه فان قلتم الاخذ بروايته وهو قول جمهوركم بل جمهور الامة على هذا كفيتمونا مؤنة الجواب وان قلتم الاخذ
برأيه اريناكم من تناقضكم ما لا حيلة لكم فى دفعه ولاسيما عن ابن عباس نفسه فانه روى حديث بريرة وتخييرها ولم يكن بيعها طلاقا
ورأى بخلافه وان بيع الامة طلاقها فاخذتم واصبتم بروايته وتركتم رأيه فهلا فعلتم ذلك فيما نحن فيه وقلتم الرواية معصومة
وقول الصحابى غير معصوم ومخالفته لما رواه يحتمل احتمالات عديدة من نسيان او تأويل او اعتقاد معارض راجح فى ظنه او اعتقاد
انه منسوخ او مخصوص او غير ذلك من الاحتمالات فكيف يسوغ ترك روايته مع قيام هذه الاحتمالات وهل هذا الا ترك معلوم
لمظنون بل مجهول قالوا وقد روى ابو هريرة رضى الله عنه حديث التسبيع من ولوغ الكلب وافتى بخلافه فاخذتم بروايته وتركتم فتواه
ولو تتبعنا ما اخذتم فيه برواية الصحابى دون فتواه لطال قالوا واما دعواكم نسخ الحديث فموقوف على ثبوت معارض مقاوم متراخ فاين هذا
واما حديث عكرمة عن ابن عباس فى نسخ المراجعة بعد الطلاق الثلث فلو صح لم يكن فيه حجة فانه انما فيه ان الرجل كان يطلق
امرأته ويراجعها بغير عدد فنسخ ذلك وقصر على ثلث فيها تنقطع الرجعة فاين فى ذلك الالزام بالثلث بفم واحد ثم كيف يستمر المنسوخ
على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وابى بكر وصدرا من خلافة عمر رضى الله عنه لا تعلم به الامة وهو من اهم الامور المتعلقة بحل
الفروج ثم كيف يقول عمر ان الناس قد استعجلوا فى شىء كانت لهم فيه اناة وهل للامة اناة فى المنسوخ بوجه ما ثم كيف يعارض الحديث
الصحيح بهذا الذى فيه على بن الحسين بن واقد وضعفه معلوم واما حملكم الحديث على قول المطلق انت طالق انت طالق انت طالق
ومقصوده التاكيد بما بعد الاول فسياق الحديث من اوله الى آخره يرده فان هذا الذى اولتم الحديث عليه لا يتغير بوفاة
رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يختلف على عهده وعهد خلفائه وهلم جرا الى آخر الدهر ومن ينويه فى قصد التاكيد لا يفرق بين بر وفاجر

وصادق وكاذب بل يرده الى نيته وكذلك من لا يقبله في الحكم لا يقبله مطلقا برا كان او فاجرا وايضا فان قوله ان الناس قد استعجلوا
وتتابعوا في شيء كانت لهم فيه اناة فلو انا امضيناه عليهم اخبار من عمر بان الناس قد استعجلوا ما جعلهم الله في فسحة منه وشرعه
متراخيا بعضه عن بعض رحمة بهم ورفقا وأناة لهم لئلا يندم مطلق فيذهب حبيبه من يده من اول وهلة فيعز عليه
تداركه فجعل له اناة ومهلة ويستعتبه فيها ويرضيه ويزول ما احدثه الغضب الداعي الى الفراق ويراجع كلاهما الذي عليه بالمعروف
فاستعجلوا فيما جعل لهم فيه اناة ومهلة واوقعوه بفم واحد فرأى عمر رضي الله عنه انه يلزمهم ما التزموه عقوبة لهم فاذا علم المطلق
ان زوجته وسكنه تحرم عليه من اول مرة بجمعه الثلث كف عنها ورجع الى الطلاق المشروع المأذون فيه وكان هذا من تاديب
عمر رضي الله عنه لرعيته لما اكثروا من الطلاق الثلث كما سيأتي مزيد تقريره عند الاعتذار عن عمر رضي الله عنه في الزامه بالثلث
هذا وجه الحديث الذي لا وجه له غيره فاين هذا من تاويلكم المستكره المستبعد الذي لا توافقه الفاظ الحديث بل ينبو عنه
وينافره واما قول من قال ان معناه كان وقوع الطلاق الثلث الآن على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم واحدة فان حقيقة هذا
التاويل كان الناس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يطلقون واحدة وعلى عهد عمر صاروا يطلقون ثلثا والتاويل اذا وصل الى
هذا الحد كان من باب الالغاز والتحريف لا من باب بيان المراد ولا يصح ذلك بوجه ما فان الناس ما زالوا يطلقون واحدة وثلثا وقد
طلق رجال نساءهم على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلثا فمنهم من ردها الى واحدة كما في حديث عكرمة عن ابن عباس
ومنهم من انكر عليه وغضب وجعله متلاعبا بكتاب الله ولم يعرف ما حكم به عليهم وفيهم من اقره لتاكيد التحريم الذي اوجبه اللعان
ومنهم من الزمه بالثلث لكون ما اتى به من الطلاق آخر الثلث فلا يصح ان يقال ان الناس ما زالوا يطلقون واحدة الى اثناء خلافة
عمر فطلقوا ثلثا ولا يصح ان يقال انهم قد استعجلوا في شيء كانت فيه اناة فنمضيه عليهم ولا يلائم هذا الكلام الفرق بين عهد رسول الله
صلى الله عليه وسلم وبين عهده بوجه ما فانه ماض منكم على عهده وبعد عهده ثم ان في بعض الفاظ الحديث الصحيحة الم تعلم
انه من طلق ثلثا جعلت واحدة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي لفظ اما علمت ان الرجل كان اذا طلق امرأته ثلثا قبل
ان يدخل بها جعلوها واحدة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وابي بكر وصدرا من خلافة عمر فقال ابن عباس بلى كان الرجل
اذا طلق امرأته ثلثا قبل ان يدخل بها جعلوها واحدة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وابي بكر وصدرا من امارة عمر فلما رأى
الناس يعني عمر قد تتابعوا فيها قال اجيزوهن عليهم هذا لفظ الحديث وهو باصح اسناد وهو لا يحتمل ما ذكرتم من التاويل بوجه ما
ولكن هذا كله عمل من جعل الادلة تبعا للمذهب فاعتقد ثم استدل واما من جعل المذهب تبعا للدليل واستدل ثم اعتقد لم يمكنه
هذا العمل واما قول من قال ليس في الحديث بيان ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان هو الذي يجعل ذلك ولا انه اعلم به واقره عليه
فجوابه ان يقال ﴿سُبْحَانَكَ هَذَا بُهْتَانٌ عَظِيمٌ﴾ ان يستمر هذا الجعل الحرام المتضمن لتغيير شرع الله ودينه واباحة الفرج لمن هو عليه
حرام وتحريمه على من هو عليه حلال على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم واصحابه خير الخلق وهم يفعلونه ولا يعلمونه ولا يعلمه
هو والوحي ينزل عليه وهو يقرهم عليه فهب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن يعلمه وكان اصحابه يعلمونه ويبدلون دينه وشرعه والله يعلم
ذلك ولا يوحيه الى رسوله ولا يعلمه به ثم يتوفى الله رسوله صلى الله عليه وسلم والامر على ذلك فيستمر هذا الضلال العظيم والخطأ المبين
عندكم مدة خلافة الصديق كلها يعمل به ولا يغيره الى ان فارق الصديق الدنيا واستمر الخطأ والضلال المركب صدرا من

خلافة عمر حتى رأى بعد ذلك برأيه ان يلزم الناس بالصواب فهل في الجهل بالصحابة وما كانوا عليه في عهد نبيهم وخلفائه اقبح من هذا وتالله لو كان جعل الثلث واحدة خطأ محضا لكان اسهل من هذا الخطأ الذي ارتكبتموه والتأويل الذي تأولتموه ولو تركتم المسألة بهيأتها لكان اقوى لشأنها من هذه الادلة والاجوبة قالوا وليس التحاكم في هذه المسألة الى مقلد متعصب ولا هياب للجمهور ولا مستوحش من التفرد اذا كان الصواب في جانبه وانما التحاكم فيها الى راسخ في العلم قد طال فيه باعه ورحب بنيله ذراعه وفرق بين الشبهة والدليل وتلقى الاحكام من نفس مشكاة الرسول وعرف المراتب وقام فيها بالواجب وباشر قلبه اسرار الشريعة وحكمها الباهرة وما تضمنته من المصالح الباطنة والظاهرة وخاض في مثل هذه المضائق لججها واستوفى من الجانبين حججها والله المستعان وعليه التكلان قالوا واما قولكم اذا اختلفت علينا الاحاديث نظرنا فيما عليه الصحابة رضي الله عنهم فنعم والله حيهلا بتركة الاسلام وعصابة الايمان فلا تطلبن الاعواض بعدهم فان قلبي لا يرضى بغيرهم ولكن لا يليق بكم ان تدعونا الى شئ ونكون اول نافر عنه ومخالف له فقد توفي النبي صلى الله عليه وسلم عن اكثر من مائة الف عين كلهم قد رآه وسمع منه فهل صح لكم عن هؤلاء كلهم او عشرهم او عشر عشرهم او عشر عشر عشرهم القول بلزوم الثلث بفم واحد هذا ولو جهدتم كل الجهد لم تطيقوا نقله عن عشرين نفسا منهم ابدا مع اختلاف عنهم في ذلك فقد صح عن ابن عباس القولان وصح عن ابن مسعود القول باللزوم وصح عنه التوقف ولو كاثرناكم بالصحابة الذين كان الثلث على عهدهم واحدة لكانوا اضعاف من نقل عنه خلاف ذلك ونحن نكاثركم بكل صحابي مات الى صدر من خلافة عمر ويكفينا مقدمهم وخيرهم وافضلهم ومن كان معه من الصحابة على عهده بل لو شئنا لقلنا ولصدقنا ان هذا كان اجماعا قديما لم يختلف فيه على عهد الصديق اثنان ولكن لم ينقرض عصر المجمعين حتى حدث الاختلاف فلم يستقر الاجماع الاول حتى صار الصحابي على قولين واستمر الخلاف بين الامة الى اليوم ثم نقول لم يخالف عمر اجماع من تقدمه بل رأى الزامهم بالثلث عقوبة لهم لما علموا انه حرام وتتابعوا فيه ولا ريب ان هذا سائغ للائمة ان يلزموا الناس ما ضيقوا به على انفسهم ولم يقبلوا فيه رخصة الله عز وجل وتسهيله ورخصته بل اختاروا الشدة والعسر فكيف بامير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه وكمال نظره للامة وتأديبه لهم ولكن العقوبة تختلف باختلاف الازمنة والاشخاص والتمكن من العلم بتحريم الفعل المعاقب عليه وخفائه وامير المؤمنين رضي الله عنه لم يقل لهم ان هذا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وانما هو رأي رآه مصلحة للامة يكفهم بها عن التسارع الى ايقاع الثلث ولهذا قال فلو انا امضيناه عليهم وفي لفظ آخر فاجيزوهن عليهم افلا ترى ان هذا رأي منه رآه للمصلحة لا اخبار عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولما علم رضي الله عنه ان تلك الاناة والرخصة نعمة من الله على المطلق ورحمة به واحسان اليه وانه قابلها بضدها ولم يقبل رخصة الله وما جعله له من الاناة عاقبه بان حال بينه وبينها والزمه ما التزمه من الشدة والاستعجال وهذا موافق لقواعد الشريعة بل هو موافق لحكمة الله في خلقه قدرا وشرعا فان الناس اذا تعدوا حدوده ولم يقفوا عندها ضيق عليهم ما جعله لمن اتقاه من المخرج وقد اشار الى هذا المعنى بعينه من قال من الصحابة رضي الله عنهم من المطلق ثلثا انك لو اتقيت الله لجعل لك مخرجا كما قاله ابن مسعود وابن عباس فهذا نظر امير المؤمنين رضي الله عنه ومن معه من الصحابة لا انه رضي الله عنه غير احكام الله وجعل حلالها حراما فهذا غاية التوفيق بين النصوص وفعل امير المؤمنين رضي الله عنه ومن معه وانتم لم يمكنكم ذلك الا بالغاء احد الجانبين فهذا نهاية اقدام الفريقين في هذا المقام الضنك والمعترك الصعب وبالله التوفيق

حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم في العبد يطلق زوجته تطليقتين ثم يعتق بعد ذلك هل تحل له بدون زوج وإصابة روى
اهل السنن من حديث ابى الحسن مولى بنى نوفل انه استفتى ابن عباس فى مملوك كان تحته مملوكة فطلقها تطليقتين ثم عتقا
بعد ذلك هل تصلح له ان يخطبها قال نعم قضى بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم وفى لفظ قال ابن عباس بقيت لك واحدة قضى
به رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الامام احمد عن عبد الرزاق ان ابن المبارك قال لعمر بن ابى حسن هذا تحمل صخرة عظيمة انتهى
قال المنذرى وابو حسن هذا قد ذكر بخير وصلاح وقد وثقه ابو زرعة وابو حاتم الرازيان غير ان الراوى عنه عمر بن معتب وقد
قال على بن المدينى هو منكر الحديث وقال النسائى ليس بالقوى واذا عتق العبد والزوجة فى حباله ملك تمام الثلث وان عتق وقد طلقها
تنتين ففيها اربعة اقوال للفقهاء **احدها** انها لا تحل له حتى تنكح زوجا غيره حرة كانت او امة وهذا قول الشافعى واحمد فى احدى
الروايتين بناء على ان الطلاق بالرجال وان العبد انما يملك طلقتين ولو كانت زوجته حرة **والثانى** ان له ان يعقد عليها عقدا
مستانفا من غير اشتراط زوج واصابه كما دل عليه حديث عمر بن معتب هذا وهذا احدى الروايتين عن احمد وهو قول ابن عباس
رضى الله عنهما واحد الوجهين للشافعية ولهذا القول فقه دقيق فانها انما حرمت عليه التطليقتان لنقصه بالرق فاذا عتق وهى
فى العدة زال النقص ووجد سبب ملك الثلث واثار النكاح باقية فملك عليها تمام الثلث وله رجعتها وان عتق بعد انقضاء عدتها
بانت منه وحلت له بدون الزوج واصابه فليس ببعيد فى القياس **والثالث** ان المرأة يرتجعها فى عدتها وان ينكحها بعدها
بدون زوج واصابه ولو لم يعتق وهذا مذهب اهل الظاهر جميعهم فان عندهم ان العبد والحر فى الطلاق سواء وذكر سفيان بن عيينة
عن عمرو بن دينار عن ابى معبد مولى ابن عباس عن ابن عباس رضى الله عنهما ان عبد الله طلق امرأته تطليقتين فامره ابن عباس
ان يراجعها فابى فقال ابن عباس هى لك فاستحلها بملك اليمين **والقول الرابع** ان زوجته ان كانت حرة ملك عليها تمام الثلث و
ان كانت امة حرمت عليه حتى تنكح زوجا غيره وهذا قول ابى حنيفة وهذا موضع اختلف فيه السلف والخلف على اربعة اقوال
احدها ان طلاق العبد والحر سواء وهذا مذهب اهل الظاهر جميعهم حكاه عنهم ابو محمد بن حزم واحتجوا بعموم النصوص الواردة
فى الطلاق واطلاقها وعدم تفريقها بين حر وعبد ولم تجمع الامة على التفريق فقد صح عن ابن عباس انه افتى غلاما له برجعة زوجته
بعد طلقتين وكانت امة وفى هذا النقل عن ابن عباس نظر فان عبد الرزاق روى عن ابن جريج عن عمرو بن دينار ان ابا معبد اخبره
ان عبدا كان لابن عباس وكانت له امرأة جارية لابن عباس فطلقها فبتها فقال له ابن عباس لا طلاق لك فراجعها قال عبد الرزاق
حدثنا معمر عن سماك بن الفضل ان العبد سأل ابن عمر رضى الله عنهما فقال لا ترجع اليها وان ضرب رأسك فماخذ هذه الفتوى ان
طلاق العبد بيد سيده كما ان نكاحه بيده كما روى عبد الرحمن بن مهدى عن الثورى عن عبد الكريم الجزرى عن عطاء عن
ابن عباس قال ليس طلاق العبد وفرقته بشىء وذكر عبد الرزاق عن ابن جريج عن ابى الزبير انه سمع جابر بن عبد الله يقول فى الامة
والعبد سيدهما يجمع بينهما ويفرق وهذا قول ابى الشعثاء وقال الشعبى اهل المدينة لا يرون للعبد طلاقا الا باذن سيده فهذا
ماخذ ابن عباس لا انه يرى ان طلاق العبد ثلثا اذا كانت تحته امة وما علم احدا من الصحابة قال بذلك **والقول الثانى** انه
اى الزوجين رق كان الطلاق بسبب رقه اثنتين كما روى حماد بن سلمة عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر رضى الله عنهما
قال الحر يطلق الامة تطليقتين وتعتد بحيضتين والعبد يطلق الحرة تطليقتين وتعتد ثلث حيض والى هذا ذهب عثمان البتى

والقول الثالث ان الطلاق بالرجال فيملك الحر ثلثا وان كانت زوجته امة والعبد ثنتين وان كانت زوجته حرة وهذا قول الشافعي ومالك واحمد في ظاهر كلامه وهذا قول زيد بن ثابت وعايشة وام سلمة ام المؤمنين وعثمان بن عفان وعبد الله ابن عباس وهذا مذهب القاسم وسالم وابي سلمة وعمر بن عبد العزيز ويحيي بن سعيد وربيعة وابي الزناد وسليمان بن يسار وعمرو بن شعيب وابن المسيب وعطاء **والقول الرابع** ان الطلاق بالنساء كالعدة كما روى شعبة عن اشعث بن سوار عن الشعبي عن مسروق عن ابن مسعود السنة الطلاق والعدة بالنساء وروى عبد الرزاق عن محمد بن يحيي وغيره واحد عن عيسى عن الشعبي عن اثني عشر من الصحابة قالوا الطلاق والعدة بالمرأة هذا لفظه وهذا قول الحسن وابن سيرين وقتادة وابراهيم والشعبي وعكرمة ومجاهد والثوري والحسن بن حي وابي حنيفة رحمه الله واصحابه فان قيل فما حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذه المسألة قيل قد قال ابو داؤد حدثنا محمد بن مسعود ثنا ابو عاصم عن ابن جريج عن مظاهر بن اسلم عن القاسم بن محمد عن عايشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم قال طلاق الامة تطليقتان وقروءها حيضتان وروى ذكريا بن يحيي الساجي ثنا محمد بن اسمعيل بن سبرة الاحمسي ثنا عمر بن شبيب المسلي حدثنا عبد الله بن عيسى عن عطية عن ابن عمر رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم طلاق الامة ثنتان وعدتها حيضتان وقال عبد الرزاق عن ابن جريج قال كتب الي عبد الله بن زياد ابن سمعان ان عبد الله بن عبد الرحمن الانصاري اخبره عن نافع عن ام سلمة ام المؤمنين ان غلاما لها طلق امرأة له حرة تطليقتين فاستفتت ام سلمة النبي صلى الله عليه وسلم فقال حرمت عليه حتى تنكح زوجا غيره وقد تقدم حديث عمر بن معتب عن ابي حسن عن ابن عباس رضي الله عنه ولا يعرف عن النبي صلى الله عليه وسلم غير هذه الآثار الاربعة على عجرها وبجرها اما الاول فقال ابو داؤد وهو حديث مجهول وقال الترمذي حديث غريب لا نعرفه الا من حديث مظاهر بن اسلم ومظاهر لا يعرف له في العلم غير هذا الحديث انتهى وقال ابو القاسم بن عساكر في اطرافه بعد ذكر هذا الحديث روى اسامة بن زيد بن اسلم عن ابيه انه كان جالسا عند ابيه فاتاه رسول الامير فاخبره انه سال القاسم بن محمد وسالم بن عبد الله عن ذلك فقالا هذا وقالا له ان هذا ليس في كتاب الله ولا سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولكن عمل به المسلمون قال الحافظ فدل على ان الحديث المرفوع غير محفوظ وقال ابن عاصم النبيل مظاهر بن اسلم ضعيف وقال يحيي بن معين ليس بشيء مع انه لا يعرف وقال ابو حاتم الرازي منكر الحديث وقال البيهقي لو كان ثابتا قلنا به الا انا لا نثبت حديثا برواية من تجهل عدالته واما الاثر الثاني ففيه عمرو بن شبيب المسلي ضعيف وفيه عطية وهو ضعيف ايضا واما الاثر الثالث ففيه ابن سمعان الكذاب وعبد الله بن عبد الرحمن مجهول واما الاثر الرابع ففيه عمرو بن معتب وقد تقدم الكلام فيه والذي سلم في المسألة الآثار عن الصحابة رضي الله عنهم والقياس واما الآثار فهي متعارضة كما تقدم فليس بعضها اولى من بعض يبقى القياس وتجاذبه طرفان طرف المطلق وطرف المطلقة فمن راعى طرف المطلق قال هو الذي يملك الطلاق وهو بيده فيتنصف برقه كما يتنصف نصابه للمنكوحات برقه ومن راعى طرف المطلقة قال الطلاق يقع عليها وتلزمها العدة والتحريم وتوابعها فتنصف برقها كالعدة ومن نصف برق اي الزوجين كان راعى الامرين واعمل الشبهين ومن كمله وجعله ثلثا راى ان الآثار لم تثبت والمنقول عن الصحابة متعارض والقياس كذلك فلم يتعلق بشيء من ذلك وتمسك باطلاق النصوص الدالة على ان الطلاق الرجعي طلقتان ولم يفرق الله بين حر وعبد ولا بين حرة وامة وما كان ربك نسيا قالوا والحكمة التي لاجلها جعل الطلاق الرجعي اثنتان

في الحر والعبد سواء قالوا وقد قال مالك ان العبد ينكح اربعا كالحر لان حاجته الى ذلك كحاجة الحر وقال الشافعي واحمد اجله في الايلاء كاجل الحر لان ضرر الزوجة في الصورتين سواء وقال ابو حنيفة ان طلاقه طلاق الحر سواء اذا كانت امرأته حرة اعمالا لاطلاق نصوص الطلاق وعمومها الحر والعبد وقال احمد بن حنبل والناس معه صيامه في الكفارات كلها وصيام الحر سواء وحده في السرقة والشرب وحد الحر سواء قالوا ولو كانت هذه الآثار او بعضها ثابتا لما سبقتمونا اليه ولا غلبتمونا عليه ولو اتفقت آثار الصحابة لم نعدها الى غيرها فان الحق لا يعدوهم وبالله التوفيق حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الطلاق بيد الزوج لا بيد غيره قال الله تعالى يٰأيها الذين آمنوا اذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن وقال فاذا بلغن اجلهن فامسكوهن بمعروف او فارقوهن بمعروف فجعل الطلاق لمن نكح لان له الامساك وهو الرجعة وروى ابن ماجة في سننه من حديث ابن عباس قال اتى النبي صلى الله عليه وسلم رجل فقال يا رسول الله سيدي زوجني امته وهو يريد ان يفرق بيني وبينها قال فصعد رسول الله صلى الله عليه وسلم المنبر فقال يا ايها الناس ما بال احدكم يزوج عبده امته ثم يريد ان يفرق بينهما انما الطلاق لمن اخذ بالساق وقد روى عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس رضي الله عنهما كان يقول طلاق العبد بيد سيده ان طلق جاز وان فرق فهي واحدة اذا كانا له جميعا فان كان العبد له والامة لغيره طلق السيد ايضا ان شاء وروى الثوري عن عبد الكريم الجزري عن عطاء عنه ليس طلاق العبد ولا فرقته بشيء وذكر عبد الرزاق ثنا ابن جريج اخبرني ابو الزبير سمع جابرا يقول في الامة والعبد سيدهما يجمع بينهما ويفرق وقضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم احق ان يتبع وحديث ابن عباس رضي الله عنهما المتقدم وان كان في اسناده ما فيه فالقرآن يعضده وعليه عمل الناس حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم فيمن طلق دون الثلث ثم راجعها بعد زوج انها على بقية الطلاق ذكر ابن المبارك عن عثمان بن مقسم انه اخبره انه سمع نبيه بن بنت وهب يحدث عن رجل من قومه عن رجل من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في المرأة يطلقها زوجها دون الثلث ثم يرتجعها بعد زوج انها على ما بقي من الطلاق وهذا الاثر وان كان فيه ضعف ومجهول فعليه اكابر الصحابة كما ذكر عبد الرزاق في مصنفه عن مالك وابن عيينة عن الزهري عن ابن المسيب وحميد بن عبد الرحمن وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود وسليمان بن يسار كلهم يقول سمعت ابا هريرة رضي الله عنه يقول سمعت عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول ايما امرأة طلقها زوجها تطليقة او تطليقتين ثم تركها حتى تنكح زوجا غيره فيموت عنها او يطلقها ثم ينكحها زوجها الاول فانها عنده على ما بقي من طلاقها وعن علي بن ابي طالب وابي بن كعب وعمران بن حصين رضي الله عنهم مثله قال الامام احمد هذا قول الاكابر من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وقال ابن مسعود وابن عمر وابن عباس رضي الله عنهم تعود على الثلث قال ابن عباس رضي الله عنهما نكاح جديد وطلاق جديد وذهب الى القول الاول اهل الحديث فيهم احمد والشافعي ومالك وذهب الى الثاني ابو حنيفة هذا اذا اصابها الثاني فان لم يصبها فهي على ما بقي من طلاقها عند الجميع وقال النخعي لم اسمع فيها اختلافا ولو ثبت الحديث لكان فصل النزاع في المسألة ولو اتفقت آثار الصحابة لكانت فصلا ايضا واما فقه المسألة فمتجاذب فان الزوج الثاني اذا هدمت اصابته الثلث واعادتها الى الاول بطلاق جديد فما دونها اولى واصحاب القول الاول يقولون لما كانت اصابة الثاني شرطا في حل المطلقة ثلثا للاول لم يكن بد من هدمها واعادتها على طلاق جديد اما من طلقت دون الثلث فلم تصادف اصابة الثاني فيها تحريما يزيله ولا هي شرط في الحل للاول فلم يهدم شيئا فوجودها كعدمها بالنسبة الى الاول واحلالها له فعادت على ما بقي كما

لم يصبها فإن إصابته لا أثر لها البتة ولا للأول نكاحه وطلاقه معلق بها بوجه ما ولا تأثير لها فيه **حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم**
في المطلقة ثلاثا لا تحل للأول حتى يطأها الزوج الثاني ثبت في الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها أن امرأة رفاعة القرظي جاءت إلى
رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله إن رفاعة طلقني فبت طلاقي وإني نكحت بعده عبد الرحمن بن الزبير القرظي وإن
ما معه مثل الهدبة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعلك تريدين أن ترجعي إلى رفاعة لا حتى تذوقي عسيلته ويذوق عسيلتك
وفي سنن النسائي عن عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم العسيلة الجماع ولو لم ينزل وفيها عن ابن عمر قال
سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الرجل يطلق امرأته ثلاثا فيتزوجها الرجل فيغلق الباب ويرخي الستر ثم يطلقها قبل أن يدخل
بها قال لا تحل للأول حتى يجامعها الآخر فتضمن هذا الحكم أمورا أحدها أنه لا يقبل قول المرأة على الرجل أنه لا يقدر على جماعها الثاني
أن إصابة الزوج الثاني شرط في حلها للأول خلافا لمن اكتفى بمجرد العقد فإن قوله مردود بالسنة التي لا مرد لها الثالث أنه لا يشترط
الإنزال بل يكفي مجرد الجماع الذي هو ذوق العسيلة الرابع أنه صلى الله عليه وسلم لم يجعل مجرد العقد المقصود الذي هو نكاح رغبة كافيا
ولا اتصال الخلوة به وإغلاق الأبواب وإرخاء الستور حتى يتصل به الوطء وهذا يدل على أنه لا يكفي مجرد عقد التحليل الذي لا غرض
للزوج والزوجة فيه سوى صورة العقد وإحلالها للأول بطريق الأولى فإنه إذا كان عقد الرغبة المقصود للدوام غير كاف حتى يوجد
فيه الوطء فكيف يكفي عقد تيس مستعار ليحلها لا رغبة له في إمساكها وإنما هو عارية كحمار الفرس المستعار للضراب **حكم رسول**
الله صلى الله عليه وسلم في المرأة تقيم شاهدا واحدا على طلاق زوجها والزوج منكر ذكر ابن وضاح عن ابن أبي مريم عن عمرو بن أبي سلمة
عن زهير بن محمد عن ابن جريج عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا ادعت المرأة طلاق زوجها
فجاءت على ذلك بشاهد واحد عدل استحلف زوجها فإن حلف بطلت عنه شهادة الشاهد وإن نكل فنكوله بمنزلة شاهد آخر وجاز
طلاقه فتضمن هذا الحكم أربعة أمور **أحدها** أنه لا يكتفى بشهادة الشاهد الواحد في الطلاق ولا مع يمين المرأة قال الإمام أحمد
الشاهد واليمين إنما يكون في الأموال خاصة لا تقع في حد ولا نكاح ولا طلاق ولا عتاق ولا سرقة ولا قتل وقد نص في رواية أخرى
عنه على أن العبد إذا ادعى أن سيده أعتقه وأتى بشاهد حلف مع شاهده وصار حرا واختاره الخرقي ونص أحمد في شريكين
في عبد ادعى كل واحد منهما أن شريكه أعتق حقه منه وكانا معسرين عدلين فللعبد أن يحلف مع كل واحد منهما ويصير حرا
ويحلف مع أحدهما ويصير نصفه حرا ولكن لا يعرف عنه أن الطلاق يثبت بشاهد ويمين وقد دل حديث عمرو بن شعيب هذا على
أنه يثبت بشاهد ونكول الزوج وهو الصواب إن شاء الله تعالى فإن حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده لا يعرف من
أئمة الإسلام إلا من احتج به وبنى عليه مذهبه وإن خالفه في بعض المواضع وزهير بن محمد الراوي عن ابن جريج ثقة محتج به
في الصحيحين وعمرو بن أبي سلمة هو أبو حفص التنيسي محتج به في الصحيحين أيضا فمن احتج بحديث عمرو بن شعيب فهذا من أصح حديثه
الثاني أن الزوج يستحلف في دعوى الطلاق إذا لم تقم للمرأة به بينة لكن إنما استحلفه مع قوة جانب الدعوى بالشاهد
الثالث أنه يحكم في الطلاق بشاهد ونكول المدعى عليه وأحمد في إحدى الروايتين عنه يحكم بوقوعه بمجرد النكول من غير شاهد
فإذا ادعت المرأة على زوجها الطلاق وأحلفناه لها في إحدى الروايتين فنكل قضي عليه فإذا أقامت شاهدا واحدا ولم يحلف الزوج
على عدم دعواها فالقضاء بالنكول عليه في هذه الصورة أقوى وظاهر الحديث أنه لا يحكم على الزوج بالنكول إلا إذا أقامت المرأة

شاهداً واحداً كما هو احدى الروايتين عن مالك وانه لا يحكم عليه بمجرد دعواها مع نكوله لكن من يقضي عليه به يقول النكول اما
اقرار واما بينة وكلاهما يحكم به ولكن ينتقض هذا عليه بالنكول في دعوى القصاص ويجاب بان النكول بدل استغني به فيما
يباح بالبذل وهو الاموال وحقوقها دون النكاح وتوابعه **الرابع** ان النكول بمنزلة البينة فلما اقامت شاهداً واحداً وهو شطر البينة
كان النكول قائماً مقام تمامها ونحن نذكر مذاهب الناس في هذه المسألة فقال ابو القاسم بن الجلاب في تفريعه واذا ادعت المرأة
الطلاق على زوجها لم يحلف على دعواها فان اقامت على ذلك شاهداً واحداً لم تحلف مع شاهدها ولم يثبت الطلاق على زوجها وهذا
الذي قاله لا يعلم فيه نزاع بين الائمة الاربعة قال ولكن يحلف لها زوجها فان حلف برئ من دعواها قلت هذا فيه قولان للفقهاء وهما
روايتان عن الامام احمد احدهما انه يحلف لدعواها وهو مذهب مالك وابي حنيفة والثانية لا يحلف فان قلنا لا يحلف فلا اشكال
وان قلنا يحلف فنكل عن اليمين فهل يقضى عليه بطلاق زوجته بالنكول فيه روايتان عن مالك احداهما انها تطلق عليه بالشاهد
والنكول عملاً بهذا الحديث وهذا اختيار اشهب وهذا فيه غاية القوة لان الشاهد والنكول سببان من جهتين مختلفتين فقوي
جانب المدعي بهما فحكم له فهذا مقتضى الاثر والقياس والرواية الثانية عنه ان الزوج اذا نكل عن اليمين حبس فان طال حبسه
ترك واختلفت الرواية عن الامام احمد هل يقضى بالنكول في دعوى المرأة الطلاق على روايتين ولا اثر عنده لاقامة الشاهد الواحد
بل اذا ادعت عليه الطلاق ففيه روايتان في استحلافه فان قلنا لا يستحلف لم يكن لدعواها اثر وان قلنا يستحلف فابى هل يحكم
عليه بالطلاق فيه روايتان وسيأتي ان شاء الله تعالى الكلام في القضاء بالنكول وهل هو اقرار او بدل او قائم مقام البينة في موضعه
من هذا الكتاب **حكم** رسول الله صلى الله عليه وسلم في تخيير ازواجه بين المقام معه وبين مفارقتهن له ثبت في الصحيحين عن
عائشة رضي الله عنها قالت لما امر رسول الله صلى الله عليه وسلم بتخيير ازواجه بدأ بي فقال اني ذاكر لك امراً فلا عليك ان لا تعجلي حتى
تستامري ابويك قالت رضي الله عنها وقد علم ان ابوي لم يكونا ليامراني بفراقه ثم قرأ يَآيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِّأَزْوَاجِكَ إِنْ كُنْتُنَّ تُرِدْنَ
الْحَيٰوةَ الدُّنْيَا وَزِيْنَتَهَا فَتَعَالَيْنَ أُمَتِّعْكُنَّ وَأُسَرِّحْكُنَّ سَرَاحًا جَمِيْلًا وَإِنْ كُنْتُنَّ تُرِدْنَ اللّٰهَ وَرَسُوْلَهُ وَالدَّارَ الْآخِرَةَ فَإِنَّ اللّٰهَ أَعَدَّ
لِلْمُحْسِنٰتِ مِنْكُنَّ أَجْرًا عَظِيْمًا فقلت في هذا استامر ابوي فاني اريد الله ورسوله والدار الاخرة قالت عائشة رض ثم فعل ازواج النبي
صلى الله عليه وسلم مثل ما فعلت فلم يكن ذلك طلاقاً قال ربيعة وابن شهاب فاختارت واحدة منهن نفسها فذهبت وكانت
البتة قال ابن شهاب كانت بدوية قال عمرو بن شعيب وهي ابنة الضحاك العامرية رجعت الى اهلها وقال ابن حبيب قد كان دخل
بها انتهى وقيل لم يدخل بها وكانت تلتقط بعد ذلك البعر وتقول انا الشقية واختلف الناس في هذا التخيير في موضعين احدهما في
اي شيء كان والثاني في حكمه فاما الاول فالذي عليه الجمهور انه كان بين المقام معه والفراق وذكر عبد الرزاق في مصنفه عن الحسن
ان الله تعالى انما خيرهن بين الدنيا والاخرة ولم يخيرهن في الطلاق وسياق القرآن وقول عائشة رض يرد قوله ولا ريب انه سبحانه خيرهن
بين الله ورسوله والدار الاخرة وبين الحيوة الدنيا وزينتها وجعل موجب اختيارهن الله ورسوله والدار الاخرة المقام مع رسوله
وموجب اختيارهن الدنيا وزينتها ان يمتعهن ويسرحهن سراحاً جميلاً وهو الطلاق بلا شك ولا نزاع واما اختلافهم في حكمه ففي
موضعين احدهما في حكم اختيار الزوج والثاني في حكم اختيار النفس فاما الاول فالذي عليه معظم اصحاب النبي ونساؤه كلهن ومعظم
الامة ان من اختارت زوجها لم تطلق ولا يكون التخيير بمجرده طلاقاً صح ذلك عن عمر وابن مسعود وابن عباس وعائشة رض قالت عائشة رض

خيرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فاخترناه فلم يكن طلاقا وعن ام سلمة وقريبة اختها وعبد الرحمن بن ابي بكر وصح عن علي وزيد ابن ثابت وجماعة من الصحابة انها ان اختارت زوجها هي طلقة رجعية وهو قول الحسن وفي رواية عن احمد رواها عنه اسحق بن منصور قال ان اختارت زوجها فواحدة يملك الرجعة وان اختارت نفسها فثلث قال ابو بكر انفرد بهذا اسحق بن منصور والعمل على ما رواه الجماعة قال صاحب المغني ووجه هذه الرواية ان التخيير كناية نوى بها الطلاق فوقع بمجردها كسائر كناياته وهذا هو الذي صرحت عائشة والحق معها بانكاره ورده فان رسول الله صلى الله عليه وسلم لما اختاره ازواجه لم يقل وقع بكن طلقة ولم يراجعهن وهي اعلم الامة بشأن التخيير وقد صح عن عائشة رضي الله عنها انها قالت لم يكن ذلك طلاقا وفي لفظ لم نعده طلاقا وفي لفظ خيرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم افكان طلاقا والذي لحظه من قال انها طلقة رجعية ان التخيير تمليك ولا تملك المرأة نفسها الا وقد طلقت فالتمليك مستلزم لوقوع الطلاق وهذا مبني على مقدمتين احدهما ان التخيير تمليك والثانية ان التمليك يستلزم وقوع الطلاق وكلا المقدمتين ممنوعة فليس التخيير بتمليك ولو كان تمليكا لم يستلزم وقوع الطلاق قبل ايقاع من ملكه فان غاية امره ان تملكه الزوجة كما كان الزوج يملكه فلا يقع بدون ايقاع من ملكه ولو صح ما ذكروه كان بائنا لان الرجعة لا تملك بها نفسها وقد اختلف الفقهاء في التخيير هل هو تمليك او توكيل او بعضه تمليك وبعضه توكيل او هو تطليق منجز او لغو لا اثر له البتة على مذاهب خمسة والتفريق هو مذهب احمد ومالك فقال ابو الخطاب في رؤس المسائل هو تمليك يقف على القبول وقال صاحب المغني فيه اذا قال امرك بيدك او اختاري فقالت قبلت لم يقع شيء لان امرك بيدك توكيل فقولها في جوابه قبلت ينصرف الى قبول الوكالة فلم يقع شيء كما لو قال لاجنبية امر امرأتي بيدك فقالت قبلت وقوله اختاري في معناه وكذلك ان قالت اخذت امري نص عليهما احمد في رواية ابراهيم بن هاني اذا قال لامرأته امرك بيدك فقالت قبلت ليس بشيء حتى يتبين قال واذا قال لامرأته اختاري فقالت قبلت نفسي او اخترت نفسي كان ابين انتهى وفرق مالك بين اختاري وبين امرك بيدك فجعل امرك بيدك تمليكا واختاري تخييرا لا تمليكا قال اصحابه وهو توكيل وللشافعي قولان احدهما انه تمليك وهو الصحيح عند اصحابه والثاني انه توكيل وهو القديم وقالت الحنفية تمليك وقال الحسن وجماعة من الصحابة هو تطليق تقع به واحدة منجزة وله رجعتها وهي رواية ابن منصور عن احمد وقال اهل الظاهر وجماعة من الصحابة لا يقع به طلاق سواء اختارت نفسها او اختارت زوجها ولا اثر للتخيير في وقوع الطلاق ونحن نذكر ماخذ هذه الاقوال على وجه الاشارة اليها قال اصحاب التمليك لما كان البضع يعود اليها بعد ما كان للزوج كان هذا حقيقة التمليك قالوا وايضا فالتوكيل يستلزم اهلية الوكيل لمباشرة ما وكل فيه والمرأة ليست باهل لايقاع الطلاق ولهذا لو وكل امرأة في طلاق زوجته لم يصح في احد القولين لانها لا تباشر الطلاق والذين صححوه قالوا كما يصح ان يوكل رجلا في طلاق امرأته يصح ان يوكل امرأة في طلاقها قالوا وايضا فالتوكيل لا يعقل معناه ههنا فان الوكيل هو الذي يتصرف لموكله لا لنفسه والمرأة ههنا انما تتصرف لنفسها ولحظها وهذا ينافي تصرف الوكيل قال اصحاب التوكيل واللفظ لصاحب المغني وقولهم انه توكيل لا يصح فان الطلاق لا يصح تمليكه ولا ينتقل عن الزوج وانما ينوب فيه غيره عنه فاذا استناب غيره فيه كان توكيلا لا غير قالوا ولو كان تمليكا لكان مقتضاه انتقال الملك اليها في بضعها وهو محال فانه لم يخرج عنها ولهذا لو وطئت بشبهة كان المهر لها لا للزوج ولو ملك البضع لملك عوضه كمن ملك منفعة عين كان عوض تلك المنفعة له قالوا وايضا فلو كان تمليكا لكانت المرأة مالكة للطلاق وحينئذ يجب ان لا يبقى الزوج مالكا لاستحالة كون الشيء الواحد بجميع اجزائه ملكا لمالكين في زمن واحد والزوج مالك للطلاق بعد التخيير

فلا تكون هي مالكة له بخلاف ما اذا قلنا هو توكيل واستنابة كان الزوج مالكا وهي نائبة ووكيلة عنه قالوا وايضا فلو قال لها طلقي نفسك ثم حلف لا يطلق فطلقت نفسها حنث فدل على انها نائبة عنه وانه هو المطلق قالوا وايضا فقوله لكونه تمليكا اما ان تريدوا به انه ملكها نفسها او انه ملكها ان تطلق فان اردتم الاول لزمكم ان يقع الطلاق بمجرد قولها قبلت لانه اتى بما يقتضي خروج بضعها عن ملكه واتصل به القبول وان اردتم الثاني فهو معنى التوكيل وان غيرت العبارة قال المفرقون بين بعض صورة وبعض وهم اصحاب مالك اذا قال لها امرك بيدك او جعلت امرك اليك او ملكتك امرك فذلك تمليك واذا قال لها اختاري فهو تخيير قالوا والفرق بينهما حقيقة وحكما اما الحقيقة فلان اختاري لم يتضمن اكثر من تخييرها لم يملكها نفسها وانما خيرها بين امرين بخلاف قوله امرك بيدك فانه لا يكون بيدها الا وهي مالكته واما الحكم فلانه اذا قال لها امرك بيدك وقال اردت به واحدة فالقول قوله مع يمينه واذا قال اختاري فطلقت نفسها ثلاثا وقعت ولو قال اردت واحدة الا ان تكون غير مدخول بها فالقول قوله في ارادته الواحدة قالوا لان التخيير يقتضي ان لها ان تختار نفسها ولا يحصل لها ذلك الا بالبينونة فان كانت مدخولا بها لم تبن الا بالثلث وان لم تكن مدخولا بها بانت بالواحدة وهذا بخلاف امرك بيدك فانه لا يقتضي تخييرها بين نفسها وبين زوجها بل تمليكها امرها وهو اعم من تمليكها الابانة بثلث او بواحدة تنقضي بها عدتها فان اراد بها احد محتمليه قبل قوله وهذا بعينه يرد عليهم في اختاري فانه اعم من ان تختار البينونة بثلث او بواحدة وتنقضي بها عدتها بل امرك بيدك اصرح في تمليك الثلث من اختاري لانه مضاف ومضاف اليه فيعم جميع امرها بخلاف اختاري فانه مطلق لا عموم له فمن اين يستفاد منه الثلث وهذا منصوص الامام احمد فانه قال في اختاري انه لا تملك به المرأة اكثر من طلقة واحدة الا بنية الزوج ونص في امرك بيدك وطلاقك بيدك ووكلتك في الطلاق على انها تملك به الثلث وعنه رواية اخرى انها لا تملكها الا بنيته واما من جعله تطليقا منجزا فقد تقدم وجه قوله وضعفه واما من جعله لغوا فلهم ماخذان احدهما ان الطلاق لم يجعله الله بيد النساء انما جعله بيد الرجال ولا يتغير شرع الله باختيار العبد فليس له ان يختار نقل الطلاق الى من لم يجعل اليه الطلاق البتة قال ابو عبيد القاسم بن سلام حدثنا ابوبكر بن عياش حدثنا حبيب بن ابي ثابت ان رجلا قال لامرأة له ان ادخلت هذا العدل الى هذا البيت فامر صاحبتك بيدك فادخلته ثم قالت هي طالق فرفع ذلك الى عمر بن الخطاب رضي الله عنه فابانها منه فمروا بعبد الله بن مسعود فاخبروه فذهب بهم الى عمر فقال يا امير المؤمنين ان الله تبارك وتعالى جعل الرجال قوامين على النساء ولم يجعل النساء قوامات على الرجال فقال له عمر رضي الله عنه فما ترى قال اراها امرأته قال وانا ارى ذلك فجعلها واحدة قلت يحتمل انه جعلها واحدة بقول الزوج فامر صاحبتك بيدك ويكون كناية في الطلاق ويحتمل انه جعلها واحدة بقول ضرتها هي طالق ولم يجعل للضرة ابانتها لئلا تكون هي القوامة على الزوج فليس في هذا دليل لما ذهبت اليه هذه الفرقة بل هو حجة عليها وقال ابو عبيد ثنا عبد الغفار بن داود عن ابن لهيعة عن يزيد بن ابي حبيب ان رميثة الفارسية كانت تحت محمد بن عبد الرحمن بن ابي بكر فملكها امرها فقالت انت طالق ثلث مرات فقال عثمان بن عفان اخطأت لا طلاق لها لان المرأة لا تطلق وهذا ايضا لا يدل لهذه الفرقة لانه انما لم يقع الطلاق لانها اضافته الى غير محله وهو الزوج وهو لم يقل انا منك طالق وهذا نظير ما رواه عبد الرزاق ثنا ابن جريج اخبرني ابو الزبير ان مجاهدا اخبره ان رجلا جاء الى ابن عباس رضي الله عنهما فقال ملكت امرأتي امرها فطلقتني ثلثا فقال ابن عباس خطأ الله نوءها الطلاق لك عليها و ليس لها عليك طلاق قال الاثرم سالت ابا عبد الله عن الرجل يقول لامرأته امرك بيدك فقال قال عثمان وعلي رضي الله عنهما القضاء

ما قضت قلت فان قالت قد طلقت نفسي ثلاثا قال القضاء ما قضت قلت فان قالت قد طلقتك ثلاثا قال المرأة لا تطلق واحتج بقول
ابن عباس رضي الله عنهما خطأ الله نوءها ورواه عن وكيع عن شعبة عن الحكم عن ابن عباس رضي الله عنه في رجل جعل امر
امرأته في يدها فقالت قد طلقتك ثلاثا قال ابن عباس رضي الله عنه خطأ الله نوءها افلا طلقت نفسها قال احمد صحف
ابو مطرف قال خطأ الله نوءها ولكن روى عبد الرزاق عن ابن جريج قال سألت عبد الله بن طاوس كيف كان ابوك يقول في رجل
ملك امرأته امرها اتملك ان تطلق نفسها ام لا قال كان يقول ليس الى النساء طلاق فقلت له فكيف كان يقول في رجل ملك رجلا
امر امرأته ايملك الرجل ان يطلقها قال لا فهذا صريح من مذهب طاوس انه لا يطلق الا الزوج وان تمليك الزوجة امرها لغو وكذلك
توكيله غيره في الطلاق وقال ابو محمد بن حزم وهذا قول ابي سليمان وجميع اصحابنا الحجة الثانية لهؤلاء ان الله سبحانه انما جعل امر
الطلاق الى الزوج دون النساء لانهن ناقصات عقل ودين والغالب عليهن السفه وتذهب بهن الشهوة والميل الى الرجال كل
مذهب فلو جعل امر الطلاق اليهن لم يستقم للرجال معهن امر وكان في ذلك ضرر عظيم بازواجهن فاقتضت حكمته ورحمته انه
لم يجعل بايديهن شيئا من امر الفراق وجعله الى الازواج فلو جاز للازواج نقل ذلك اليهن لناقض حكمته ورحمته ونظره للازواج قالوا
والحديث انما يدل على التخيير فقط فان اخترن الله ورسوله والدار الآخرة كما وقع كن ازواجه بحالهن وان اخترن انفسهن متعهن
وطلقهن هو بنفسه وهو السراح الجميل لا ان اختيارهن لانفسهن يكون هو نفس الطلاق وهذا في غاية الظهور كما ترى قال هؤلاء
والآثار عن الصحابة في ذلك مختلفة اختلافا شديدا فصح عن عمر وابن مسعود وزيد بن ثابت في رجل جعل امر امرأته بيدها فطلقت
نفسها ثلاثا انها طلقة واحدة رجعية وصح عن عثمان رضي الله عنه ان القضاء ما قضت ورواه سعيد بن منصور عن ابن عمر وغيره
عن ابن الزبير وصح عن علي وزيد وجماعة من الصحابة رضي الله عنهم انها ان اختارت نفسها فواحدة بائنة وان اختارت زوجها فواحدة
رجعية وصح عن بعض الصحابة انها ان اختارت نفسها فثلاث بكل حال وروي عن ابن مسعود فيمن جعل امر امرأته بيد آخر فطلقها
فليس بشيء قال ابو محمد بن حزم وقد تقصينا من روينا عنه من الصحابة انه يقع به الطلاق فلم يكونوا بين من صح عنه ومن لم
يصح عنه الا سبعة ثم اختلفوا وليس قول بعضهم اولى من قول بعض ولا اثر في شيء منها الا ما رويناه من طريق النسائي اخبرنا نصر بن علي
الجهضمي ثنا سليمان بن حرب ثنا حماد بن زيد قال قلت لايوب السختياني هل علمت احدا قال في امرك بيدك انها ثلاث غير الحسن قال لا اللهم
غفرا الا ما حدثني به قتادة عن كثير مولى بن سمرة سمعت عن ابي سلمة عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ثلاث قال ايوب
فلقيت كثيرا مولى ابن سمرة فسألته فلم يعرفه فرجعت الى قتادة فاخبرته فقال نسي قال ابو محمد كثير مولى ابن سمرة مجهول ولو كان مشهورا
بالثقة والحفظ لما خالفنا هذا الخبر وقد اوقفه بعض رواته على ابي هريرة انتهى وقال المروزي سالت ابا عبد الله ما تقول في امرأة
خيرت فاختارت نفسها قال فيها خمسة من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم انها واحدة ولها الرجعة عمر وابن مسعود وابن
عمر وعايشة وذكر آخر قال غير المروزي هو زيد بن ثابت قال ابو محمد ومن خير امرأته فاختارت نفسها او اختارت الطلاق او اختارت
زوجها او لم تختر شيئا فكل ذلك لا شيء وكل ذلك سواء ولا تطلق بذلك ولا تحرم عليه ولا لشيء من ذلك حكم ولو كرر التخيير وكررت اختيارت
الطلاق او اختيار نفسها الف مرة وكذلك ان ملكها نفسها او جعل امرها بيدها ولا فرق ولا حجة في احد دون رسول الله صلى الله عليه وسلم
واذا لم يأت في القرآن ولا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ان قول الرجل لامرأته امرك بيدك او اختاري يوجب ان يكون طلاقا وان لها ان تطلق

نفسها او ان تختار طلاقا فلا يجوز ان يحرم على الرجل فرج اباحه الله تعالى له ورسوله صلى الله عليه وسلم باقوال لم يوجبها الله ولا رسوله صلى الله عليه وسلم انتهى كلامه قالوا واضطراب اقوال الموقعين وتناقضها ومعارضة بعضها بعضا يدل على فساد اصلها ولو كان الاصل صحيحا لاطردت فروعه ولم تتناقض ولم تختلف ونحن نشير الى طرف اختلافهم فاختلفوا هل يقع الطلاق بمجرد التخيير او لا يقع حتى تختار نفسها على قولين تقدم حكايتهما ثم اختلف الذين لا يوقعونه بمجرد قوله امرك بيدك هل يختص اختيارها بالمجلس او يكون في يدها ما لم يفسخ او يطأها على قولين احدهما انه يتقيد بالمجلس وهذا قول ابي حنيفة والشافعي ومالك في احدى الروايتين عنه الثاني انه في يدها ابدا حتى يفسخ او يطأها وهذا قول احمد وابن المنذر وابي ثور والرواية الثانية عن مالك ثم قال بعض اصحابه وذلك ما لم تطل حتى يتبين انها تركته وذلك بان يتعدى شهرين ثم اختلفوا هل عليها يمين انها تركت ام لا على قولين ثم اختلفوا ا يرجع الزوج فيما جعل اليها فقال احمد واسحق والاوزاعي والشعبي ومجاهد وعطاء له ذلك ويبطل خيارها وقال مالك وابو حنيفة والثوري والزهري ليس له الرجوع وللشافعية خلاف مبني على انه توكيل فيملك الموكل الرجوع او تمليك فلا يملكه ثم قال بعض اصحاب التمليك ولا يمتنع الرجوع وان قلنا انه تمليك لانه لم يتصل به القبول فجاز الرجوع فيه كالهبة والبيع واختلفوا فيما يلزم من اختيارها نفسها فقال احمد والشافعي واحدة رجعية وهو قول ابن عمر وابن مسعود وابن عباس واختاره ابو عبيد واسحق وعن علي كرم الله وجهه واحدة بائنة وهو قول ابي حنيفة وعن زيد بن ثابت ثلث وهو قول الليث وقال مالك ان كانت مدخولا بها فثلث وان كانت غير مدخول بها قبل منه دعوى الواحدة واختلفوا هل يفتقر قوله امرك بيدك الى نية ام لا فقال احمد والشافعي وابو حنيفة يفتقر الى نية وقال مالك لا يفتقر الى نية ثم اختلفوا هل يفتقر وقوع الطلاق الى نية المرأة اذا قالت اخترت نفسي او فسخت نكاحك فقال ابو حنيفة لا يفتقر وقوع الطلاق الى نيتها اذا نوى الزوج وقال احمد والشافعي لا بد من نيتها اذا اختارت بالكناية ثم قال اصحاب مالك ان قالت اخترت نفسي او قبلت نفسي لزم الطلاق ولو قالت لم ارده وان قالت قبلت امري سئلت عما ارادت فان ارادت الطلاق كان طلاقا وان لم ترده لم يكن طلاقا ثم قال مالك اذا قال لها امرك بيدك وقال قصدت طلقة واحدة فالقول قوله مع يمينه وان لم يكن له نية فلها ان توقع ما شاءت واذا قال اختاري وقال اردت واحدة فاختارت نفسها طلقت ثلثا ولا يقبل قوله ثم ههنا فروع كثيرة مضطربة غاية الاضطراب لا دليل عليها من كتاب ولا سنة ولا اجماع والزوجة زوجته حتى يقوم دليل على زوال عصمته عنها قالوا ولم يجعل الله الى النساء شيئا من النكاح ولا من الطلاق وانما جعل ذلك الى الرجال وقد جعل الله سبحانه الرجال قوامين على النساء ان شاؤا امسكوا وان شاؤا طلقوا ولا يجوز للرجل ان يجعل المرأة قوامة عليه ان شاءت امسكت وان شاءت طلقت قالوا ولو اجمع اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم على شئ لم نتعد اجماعهم ولكن اختلفوا فطلبنا الحجة لاقوالهم من غيرها فلم نجد الحجة تقوم الا على هذا القول وان كان من روي عنه قد روي عنه خلافه ايضا وقد ابطل من ادعى الاجماع في ذلك فالنزاع ثابت بين الصحابة والتابعين كما حكيناه والحجة لا تقوم بالخلاف فهذا ابن عباس وعثمان بن عفان رضي الله عنهما قد قالا ان تمليك الرجل لامرأته امرها ليس بشئ وابن مسعود يقول فيمن جعل امر امرأته بيد آخر فطلقها فليس بشئ وطاوس يقول فيمن ملك امرأته امرها ليس الى النساء طلاق ويقول فيمن ملك رجلا امر امرأته ايملك الرجل ان يطلقها قال لا قلت اما المنقول عن طاوس فصحيح صريح لا مطعن فيه سندا وصراحة اما المنقول عن ابن مسعود فمختلف فنقل عنه موافقة علي وزيد في الوقوع كما رواه ابن ابي ليلى عن الشعبي ان امرك بيدك واختاري سواء في قول علي وابن مسعود وزيد ونقل عنه

فيمن قال لامرأته امر فلانة بيدك ان ادخلت هذا العدل البيت ففعلت انها امرأته ولم يطلقها عليه واما المنقول عن ابن عباس و عثمان فانما هو فيما اذا اضافت المرأة الطلاق الى الزوج وقالت انت طالق واحمد ومالك يقولان ذلك مع قولهما بوقوع الطلاق اذا اختارت نفسها او طلقت نفسها فلا يعرف عن احد من الصحابة الغاء التخيير والتمليك البتة الا هذه الرواية عن ابن مسعود وقد روى عنه خلافها والثابت عن الصحابة اعتبار ذلك ووقوع الطلاق به وان اختلفوا فيما تملك به المرأة كما تقدم والقول بان ذلك لا اثر له لا يعرف عن احد من الصحابة البتة وانما وهم ابو محمد في المنقول عن ابن عباس و عثمان ولكن هذا مذهب طاؤس وقد نقل عن عطاء ما يدل على ذلك فروى عبد الرزاق عن ابن جريج قلت لعطاء رجل قال لامرأته امرك بيدك يوما او يومين قال هذا ليس بشئ قلت فارسل اليها رجلا ان امرها بيدها يوما او ساعة قال ما ادري ما هذا ما اظن هذا شيئا قلت لعطاء املكت عائشة حفصة حين ملكها المنذر بن الزبير قال عطاء لا انما عرضت عليهم ايطلقها او لا ولم يملكها امرها ولولا هيبة اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لما عدلنا عن هذا القول لكن اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم هم القدوة وان اختلفوا في حكم التخيير ففي ضمن اختلافهم اتفاقهم على اعتبار التخيير وعدم الغائه ولا مفسدة في ذلك والمفسدة التي ذكرتموها في كون الطلاق بيد المرأة انما تكون لو كان بيدها استقلالا فاما اذا كان الزوج هو المستقل بها فقد تكون المصلحة له في تفويضها الى المرأة ليصير حاله معها على بينة ان احبته اقامت معه وان كرهته فارقته فهذا مصلحة له ولها وليس في هذا ما يقتضي تغيير شرع الله وحكمته ولا فرق بين توكيل المرأة في طلاق نفسها وتوكيل الاجنبي ولا معنى لمنع توكيل الاجنبي في الطلاق كما يصح توكيله في النكاح والخلع وقد جعل الله سبحانه للحكمين النظر في حال الزوجين عند الشقاق ان رايا التفريق فرقا وان رايا الجمع جمعا وهو طلاق او فسخ من غير الزوج اما برضاه ان قيل هما وكيلان او بغير رضاه ان قيل حكمان وقد جعل الله سبحانه للحاكم ان يطلق على الزوج في مواضع بطريق النيابة عنه فاذا وكل الزوج من يطلق عنه او يخالع لم يكن في هذا تغيير لحكم الله ولا مخالفة لدينه فان الزوج هو الذي يطلق اما بنفسه او بوكيله وقد يكون انظر للرجل من نفسه واعلم بمصلحته فيفوض اليه ما هو اعلم بوجه المصلحة فيه منه واذا جاز التوكيل في العتق والنكاح والخلع والابراء وسائر الحقوق من المطالبة بها واثباتها واستيفائها والمخاصمة فيها فما الذي حرم التوكيل في الطلاق نعم الوكيل يقوم مقام الموكل فيما يملكه من الطلاق وما لا يملكه وما يحل له منه وما يحرم عليه ففي الحقيقة لم يطلق الا الزوج اما بنفسه او بوكيله

حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي بينه عن ربه تبارك وتعالى فيمن حرم امته او زوجته او متاعه قال تعالى يا ايها النبي لم تحرم ما احل الله لك تبتغي مرضات ازواجك والله غفور رحيم قد فرض الله لكم تحلة ايمانكم ثبت في الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم شرب عسلا في بيت ميمونة فاحتالت عليه عائشة وحفصة حتى قال لن اعود له وفي لفظ وقد حلفت وفي سنن النسائي عن انس رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كانت له امة يطؤها فلم تزل به عائشة رضي الله عنها وحفصة حتى حرمها فانزل الله عز وجل يا ايها النبي لم تحرم ما احل الله لك وفي صحيح مسلم عن ابن عباس قال اذا حرم الرجل امرأته فهو يمين يكفرها وقال لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة وفي جامع الترمذي عن عائشة رضي الله عنها قالت آلى رسول الله صلى الله عليه وسلم من نسائه وحرم فجعل الحرام حلالا وجعل في اليمين كفارة هكذا رواه مسلمة بن علقمة عن داود عن الشعبي عن مسروق عن عائشة ورواه علي بن مسهر وغيره عن الشعبي عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلا وهو اصح انتهى كلام ابي عيسى وقولها جعل الحرام حلالا اي جعل الشئ الذي حرمه وهو العسل او

الجارية حلالا بعد تحريمه اياه وقال الليث بن سعيد عن يزيد بن ابي حبيب عن عبد الله بن هبيرة عن قبيصة بن ذويب قال سألت زيد بن ثابت وابن عمر رضي الله عنهم عمن قال لامرأته انت علي حرام فقالا جميعا كفارة يمين وقال عبد الرزاق عن ابن عيينة عن ابن ابي نجيح عن مجاهد عن ابن مسعود قال في التحريم هي يمين يكفرها قال ابن حزم وروي ذلك عن ابي بكر الصديق وعايشة ام المؤمنين رضي الله عنهما وقال الحجاج بن منهال ثنا جرير بن حازم قال سألت نافعا مولى ابن عمر رضي الله عنه عن الحرام اطلاق هو قال لا اوليس قد حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم جاريته فامره الله عز وجل ان يكفر عن يمينه ولم يحرمها عليه وقال عبد الرزاق عن معمر عن يحيى بن ابي كثير وايوب السختياني كلاهما عن عكرمة عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال هي يمين يعني التحريم وقال اسمعيل ابن اسحق ثنا المقدمي حدثنا حماد بن زيد عن صخر بن جويرية عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال الحرام يمين وفي صحيح البخاري عن سعيد ابن جبير انه سمع ابن عباس رضي الله عنهما يقول اذا حرم امرأته ليس بشيء لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة فقيل هذه رواية اخرى عن ابن عباس رضي الله عنهما وقيل انما اراد انه ليس بطلاق وفيه كفارة يمين ولهذا احتج بفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذا الثاني اظهر وهذه المسألة فيها عشرون مذهبا للناس ونحن نذكرها ونذكر وجوهها ومآخذها والراجح منها بعون الله وتوفيقه

احدها ان التحريم لغو لا شيء فيه لا في الزوجة ولا في غيرها لا طلاق ولا ايلاء ولا يمين ولا ظهار روى وكيع عن اسمعيل بن ابي خالد عن الشعبي عن مسروق ما ابالي حرمت امرأتي او قصعة من ثريد وذكر عبد الرزاق عن الثوري عن صالح بن مسلم عن الشعبي انه قال في تحريم المرأة لهو اهون علي من نعلي وذكر عن ابن جريج اخبرني عبد الكريم عن ابي سلمة بن عبد الرحمن انه قال ما ابالي حرمتها يعني امرأته او حرمت ماء النهر وقال قتادة سأل رجل حميد بن عبد الرحمن الحميري عن ذلك فقال قال الله تعالى فاذا فرغت فانصب والى ربك فارغب وانت رجل تلعب فاذهب فالعب هذا قول اهل الظاهر كلهم **المذهب الثاني** ان التحريم في الزوجة طلاق ثلث قال ابن حزم قاله علي بن ابي طالب وزيد بن ثابت وابن عمر وهو قول الحسن ومحمد بن عبد الرحمن بن ابي ليلى وروي عن الحكم بن عيينة قلت الثابت عن زيد بن ثابت وابن عمر رضي الله عنهما ما رواه هو من طريق الليث بن سعد عن يزيد بن ابي حبيب عن ابي هبيرة عن قبيصة انه سأل زيد بن ثابت وابن عمر عمن قال لامرأته انت علي حرام فقالا جميعا كفارة يمين ولم يصح عنهما خلاف ذلك واما علي كرم الله وجهه فقد روى ابو محمد من طريق يحيى القطان حدثنا اسمعيل بن ابي خالد عن الشعبي قال يقول رجال في الحرام هي حرام حتى تنكح زوجا غيره ولا والله ما قال ذلك علي كرم الله وجهه وانما قال علي ما انا بمحلها ولا بمحرمها عليك ان شئت فتقدم وان شئت فتأخر واما الحسن رضي الله عنه فقد روى ابو محمد من طريق قتادة عنه انه قال كل حلال علي حرام فهو يمين ولعل ابا محمد غلط على علي وزيد وابن عمر من مسألة الخلية والبرية والبتة فان احمد حكى عنهم انها ثلث وقال هو عن علي وابن عمر رضي الله عنهم صحيح فوهم ابو محمد وحكاه في انت علي حرام وهو وهم ظاهر فانهم فرقوا بين التحريم فافتوا فيه بانه يمين وبين الخلية فافتوا فيها بثلث ولا اعلم احدا قال انه ثلث بكل حال **المذهب الثالث** انه ثلث في حق المدخول بها لا يقبل منه غير ذلك وان كانت غير مدخول بها وقع ما نواه من واحدة واثنتين وثلث فان اطلق فواحدة وان قال لم ارد طلاقا فان كان قد تقدم كلام يجوز صرفه اليه قبل منه وان كان ابتداء لم يقبل وان حرم امته او طعامه او متاعه فليس بشيء وهذا مذهب مالك **المذهب الرابع** انه ان نوى الطلاق كان طلاقا ثم ان نوى به الثلث فثلث وان نوى دونها فواحدة بائنة وان نوى يمينا فهو يمين فيها كفارة وان لم ينو شيئا فهو ايلاء فيه حكم الايلاء فان نوى الكذب صدق في

الفتيا ولم يكن شيئاً ويكون في القضاء ايلاء وان صادف غير الامة كالطعام وغيره فهو يمين فيه كفارتها وهذا مذهب ابي حنيفة
المذهب الخامس انه ان نوى به الطلاق كان طلاقاً ويقع ما نواه فان اطلق وقعت واحدة وان نوى الظهار كان ظهاراً وان نوى
اليمين كان يميناً وان نوى تحريم عينها من غير طلاق ولا ظهار فعليه كفارة يمين وان لم ينو شيئاً ففيه قولان احدهما لا يلزمه شيء و
الثاني يلزمه كفارة يمين وان صادف جارية فنوى عتقها وقع العتق وان نوى تحريمها لزمه بنفس اللفظ كفارة يمين وان نوى الظهار
منها لم يصح ولم يلزمه شيء وقيل بل يلزمه كفارة يمين وان لم ينو شيئاً ففيه قولان احدهما لا يلزمه شيء والثاني عليه كفارة يمين وان صادف
غير الزوجة والامة لم يحرم ولا يلزمه شيء وهذا مذهب الشافعي **المذهب السادس** انه ظهار باطلاقه نواه او لم ينوه الا ان يصرفه
بالنية الى الطلاق او اليمين فينصرف الى ما نواه هذا ظاهر مذهب احمد وعنه رواية ثانية انه باطلاقه يمين الا ان يصرفه بالنية الى
الظهار او الطلاق فينصرف الى ما نواه وعنه رواية ثالثة انه ظهار بكل حال ولو نوى غيره وفيه رواية رابعة حكاها ابو الحسين في فروعه
انه طلاق بائن ولو وصله بقوله اعني به الطلاق فعنه فيه روايتان احداهما انه طلاق فعلى هذا هل تلزمه الثلث او واحدة على
روايتين والثانية انه ظهار ايضاً كما لو قال انت علي كظهر امي اعني به الطلاق هذا تلخيص مذهبه **المذهب السابع** انه ان نوى به ثلثا
فثلث وان نوى به واحدة فهي واحدة بائنة وان نوى به يميناً فهي يمين وان لم ينو شيئاً فهي كذبة لا شيء فيها وهذا مذهب سفيان
الثوري حكاه عنه ابو محمد بن حزم **المذهب الثامن** انه طلقة واحدة بائنة بكل حال وهذا مذهب حماد بن ابي سليمان **المذهب
التاسع** انه ان نوى ثلثا فثلث وان نوى واحدة او لم ينو شيئاً فواحدة بائنة وهذا مذهب ابراهيم حكاه عنه ابو محمد بن حزم **المذهب
العاشر** انه طلقة رجعية حكاه ابن الصباغ وصاحبه ابو بكر الشاشي عن الزهري عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه **المذهب
الحادي عشر** انها حرمت عليه بذلك فقط ولم يذكر هؤلاء ظهاراً ولا طلاقاً ولا يميناً بل الزموه موجب تحريمه قال ابن حزم صح هذا عن
علي بن ابي طالب رضي الله عنه ورجال من الصحابة لم يسموا وعن ابي هريرة وصح عن الحسن وخلاس بن عمرو وجابر بن زيد وقتادة انهم
امروه باجتنابها فقط **المذهب الثاني عشر** التوقف في ذلك لا يحرمها المفتي على الزوج ولا يحللها له كما رواه الشعبي عن علي كرم الله وجهه
انه قال ما انا بمحلها ولا محرمها عليك ان شئت فتقدم وان شئت فتأخر **المذهب الثالث عشر** الفرق بين ان يوقع التحريم منجزاً او
معلقاً تعليقاً مقصوداً وبين ان يخرجه مخرج اليمين فالاول ظهار بكل حال ولو نوى به الطلاق ولو وصله بقوله اعني به الطلاق والثاني
يمين يلزمه به كفارة يمين فاذا قال انت علي حرام او اذا دخل رمضان فانت علي حرام فظهار واذا قال ان سافرت او ان كلمت هذا او كلمت
فلانا فامرأتي علي حرام فيمين مكفرة وهذا اختيار شيخ الاسلام ابن تيمية فهذه اصول المذاهب في هذه المسألة وتتفرع الى اكثر من
عشرين مذهبا **فصل** فاما من قال التحريم كله لغو لا شيء فيه فاحتجوا بان الله سبحانه لم يجعل للعبد تحريماً ولا تحليلاً وانما جعل له
تعاطي الاسباب التي تحل بها العين وتحرم كالطلاق والنكاح والبيع والعتق واما مجرد قوله حرمت كذا او هو علي حرام فليس اليه قال تعالى
وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ هَٰذَا حَلَالٌ وَهَٰذَا حَرَامٌ لِتَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وقال تعالى يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ
فاذا كان سبحانه لم يجعل لرسوله ان يحرم ما احل الله له فكيف يجعل لغيره التحريم قالوا وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم كل عمل ليس عليه
امرنا فهو رد وهذا التحريم كذلك فيكون رداً باطلاً قالوا ولا فرق بين تحريم الحلال وتحليل الحرام وكما ان هذا الثاني لغو لا اثر له فكذلك الاول
قالوا ولا فرق بين قوله لامرأته انت علي حرام وبين قوله لطعامه هو علي حرام قالوا وقوله انت علي حرام اما ان يريد به انشاء تحريمها

او الاخبار عنها بانها حرام وانشاء تحريم محال فانه ليس اليه انما هو الى من احل الحلال وحرم الحرام وشرع الاحكام وان اراد الاخبار فهو كذب فهو اما خبر كاذب او انشاء باطل وكلاهما لغو من القول قالوا ونظرنا فيما سوى هذا القول فرأيناها اقوالا مضطربة متعارضة يرد بعضها بعضا فقلنا لا نحرم الزوجة بشيء منها بغير برهان من الله ورسوله فنكون قد ارتكبنا امرين تحريمها على الاول و احلالها لغيره والاصل بقاء النكاح حتى تجتمع الامة او يأتي برهان من الله ورسوله على زواله فيتعين القول به فهذه حجة هذا الفريق **فصل** واما من قال انه ثلث بكل حال ان ثبت هذا عنه فيحتج له بان التحريم جعل كناية عن الطلاق واعلى انواعه تحريم الثلث فيحمل على اعلى انواعه احتياطا للابضاع وايضا فانا تيقنا التحريم بذلك وشككنا هل هو تحريم تزيله الكفارة كالظهار او يزيله العقد كالخلع او لا يزيله الا الزوج واصابته تحريم الثلث وهذا متيقن وما دونه مشكوك فيه فلا نحل بالشك قالوا ولان الصحابة افتوا في الخلية والبرية بانها ثلث قال احمد هو عن علي وابن عمر صحيح ومعلوم ان غاية الخلية والبرية ان تصير الى التحريم فاذا صرح بالغاية فهي اولى ان تكون ثلثا ولان المحرم لا يسبق الى وهمه تحريم امرأته بدون الثلث وكان هذا اللفظ صار حقيقة عرفية في ايقاع الثلث وايضا فالواحدة لا تحرم الا بعوض او قبل الدخول او عند تقييدها بكونها بائنة عند من يراه فالتحريم بها مقيد فاذا اطلق التحريم ولم يقيد انصرف الى التحريم المطلق الذي يثبت قبل الدخول وبعده وبعوض وغيره وهو الثلث **فصل** واما من جعله ثلثا في حق المدخول بها واحدة بائنة في حق غيرها فحجته ان المدخول بها لا تحرمها الا الثلث وغير المدخول بها تحرمها الواحدة فالزائد عليها ليست من لوازم التحريم فاورد على هؤلاء ان المدخول بها يملك الزوج ابانتها بواحدة بائنة فاجابوا بما لا يجدي عليهم شيئا وهو ان الابانة بالواحدة الموصوفة بانها بائنة ابانة مقيدة بخلاف التحريم فان الابانة به مطلقة ولا يكون ذلك الا بالثلث وهذا القدر لا يخلصهم من هذا الالزام فان ابانة التحريم اعظم تقييدا من قوله انت طالق طلقة بائنة فان غاية البائنة ان تحرمها وهذا قد صرح بالتحريم فهو اعلى بالابانة من قوله انت طالق طلقة بائنة **فصل** واما من جعلها واحدة بائنة في حق المدخول بها وغيرها فمأخذ هذا القول انها لا تفيد عددا بوضعها وانما تقتضي بينونة تحصل بها التحريم وهو يملك ابانتها بعد الدخول بها بواحدة بدون عوض كما اذا قال انت طالق طلقة بائنة فان الرجعة حق له فاذا اسقطها سقطت ولانه اذا ملك ابانتها بعوض يأخذه منها ملك الابانة بدونه فانه محسن بتركه ولان العوض مستحق له لا عليه فاذا اسقطه وابانها فله ذلك **فصل** واما من قال واحدة رجعية فمأخذه ان التحريم يفيد مطلق انقطاع الملك وهو يصدق بالمتيقن منه وهو الواحدة وما زاد عليها فلا تعرض في اللفظ له فلا يسوغ اثباته بغير موجب واذا امكن اعمال اللفظ في الواحدة فقد وفى بموجبه فالزيادة عليه لا موجب لها قالوا وهذا ظاهر جدا على اصل من يجعل الرجعية محرمة وحينئذ فنقول التحريم اعم من تحريم رجعية او تحريم بائن فالدال على الاعم لا يدل على الاخص وان شئت قلت الاعم لا يستلزم الاخص او ليس الاخص من لوازم الاعم او الاعم لا ينتج الاخص **فصل** واما من قال يسأل عما اراده من ظهار او طلاق رجعي او تحريم او يمين فتكون ما اراده من ذلك فمأخذه ان اللفظ لم يوضع لايقاع الطلاق خاصة بل هو محتمل للطلاق و الظهار والايلاء فاذا صرف الى بعضها بالنية فقد استعمله فيما هو صالح له وصرفه اليه بنيته فينصرف الى ما اراده ولا يتجاوز به ولا يقصر عنه وكذلك لو نوى عتق امته بذلك عتقت وكذلك لو نوى الايلاء من الزوجة واليمين من الامة لزمه ما نواه قالوا واما اذا نوى تحريم عينها لزمه بنفس اللفظ كفارة يمين اتباعا لظاهر القرآن وحديث ابن عباس الذي رواه مسلم في صحيحه اذا حرم

الرجل امرأته فهي يمين يكفرها وتلا ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ وهذا يشبه ما قاله مجاهد في الظهار انه يلزمه بمجرد التكلم به كفارة الظهار وهو في الحقيقة قول الشافعي فانه يوجب الكفارة اذا لم يطلق عقيبه على الفور قالوا ولان اللفظ يحتمل الانشاء والاخبار فان اراد الاخبار فقد استعمله فيما هو صالح له فيقبل منه وان اراد الانشاء سئل عن السبب الذي حرمها به فان قال اردت ثلثا او واحدة او اثنتين قبل منه لصلاحية اللفظ له واقترانه بنيته وان نوى الظهار كان كذلك لانه صرح بموجب الظهار لان قوله انت علي كظهر امي موجبه التحريم فاذا نوى ذلك بلفظ التحريم كان ظهارا واحتماله للطلاق بالنية لا يزيد على احتماله للظهار بها وان اراد تحريمها مطلقا فهو يمين مكفرة لانه امتناع منها بالتحريم فهو كامتناعه منها باليمين **فصل** واما من قال انه ظهار الا ان ينوي به طلاقا فمأخذ قوله ان اللفظ موضوع للتحريم فهو منكر من القول وزور فان العبد ليس اليه التحريم والتحليل وانما اليه انشاء الاسباب التي يرتب عليها ذلك فاذا حرم ما احل الله له فقد قال المنكر والزور فيكون كقوله انت علي كظهر امي بل هذا اولى ان يكون ظهارا لانه اذا شبهها بمن يحرم عليه دل على التحريم باللزوم فاذا صرح بتحريمها فقد صرح بموجب التشبيه في لفظ الظهار فهو اولى ان يكون ظهارا قالوا وانما جعلناه طلاقا بالنية وصرفناه اليه بها لانه يصلح كناية في الطلاق فينصرف اليه بالنية بخلاف اطلاقه فانه ينصرف الى الظهار فاذا نوى به اليمين كان يمينا اذ من اصل ارباب هذا القول ان تحريم الطعام ونحوه يمين مكفرة فاذا نوى بتحريم الزوجة اليمين نوى ما يصلح له اللفظ فقبل منه **فصل** واما من قال انه ظهار وان نوى به الطلاق او وصله بقوله اعني به الطلاق فمأخذ قوله ما ذكرنا من تقرير كونه ظهارا ولا يخرج عن كونه ظهارا بنية الطلاق كما لو قال انت علي كظهر امي ونوى به الطلاق او قال اعني به الطلاق فانه لا يخرج بذلك عن الظهار ويصير طلاقا عند الاكثرين الا على قول شاذ لا يلتفت اليه لموافقته ما كان الامر عليه في الجاهلية من جعل الظهار طلاقا ونسخ الاسلام لذلك وابطاله فاذا نوى به الطلاق فقد نوى ما ابطله الله ورسوله مما كان عليه اهل الجاهلية عند اطلاق لفظ الظهار وقد نوى ما لا يحتمله شرعا فلا تؤثر نيته في تغيير ما استقر عليه حكم الله الذي حكم به بين عباده ثم جرى احمد واصحابه على اصله من التسوية بين ايقاع ذلك والحلف به كالطلاق والعتاق وفرق شيخ الاسلام بين البابين على اصله في التفريق بين الايقاع والحلف كما فرق الشافعي واحمد ومن وافقهما بين البابين في النذر بين ان يحلف به فيكون يمينا مكفرة وبين ان ينجزه او يعلقه بشرط يقصد وقوعه فيكون نذرا لازم الوفاء كما سيأتي تقريره في الايمان ان شاء الله تعالى قال فيلزمهم على هذا ان يفرقوا بين انشاء التحريم وبين الحلف به فيكون في الحلف به حالفا يلزمه كفارة يمين وفي تنجيزه او تعليقه بشرط مقصود مظاهرا يلزمه كفارة الظهار وهذا مقتضى المنقول عن ابن عباس رضي الله عنهما فانه مرة جعله ظهارا ومرة جعله يمينا **فصل** واما من قال انه يمين مكفرة بكل حال فمأخذ قوله ان تحريم الحلال من الطعام والشراب واللباس يمين يكفر بالنص والمعنى وآثار الصحابة فان الله سبحانه قال ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ تَبْتَغِي مَرْضَاتَ أَزْوَاجِكَ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَانِكُمْ﴾ ولا بد ان يكون تحريم الحلال داخلا تحت هذا الفرض لانه سببه وتخصيص محل السبب من جملة العام ممتنع قطعا اذ هو المقصود بالبيان اولا فلو خص لخلا سبب الحكم عن البيان وهو ممتنع وهذا استدلال في غاية القوة فسألت عنه شيخ الاسلام رحمه الله تعالى فقال نعم التحريم يمين كبرى في الزوجة كفارتها كفارة الظهار ويمين صغرى فيما عداها كفارتها كفارة اليمين بالله قال وهذا معنى قول ابن عباس وغيره من الصحابة ومن بعدهم

ان التحريم يمين يكفر فهذا تحرير المذاهب في هذه المسألة نقلا وتقريرها استدلالا ولا يخفى على من آثر العلم والانصاف وجانب التعصب نصرة ما بنى عليه من الاقوال الراجح من المرجوح وبالله المستعان **فصل** وقد تبين بما ذكرنا ان من حرم شيئا غير الزوجة من الطعام والشراب واللباس او امته لم يحرم عليه بذلك وعليه كفارة يمين وفي هذا خلاف في ثلثة مواضع احدها انه لا يحرم وهذا قول الجمهور وقال ابو حنيفة يحرم تحريما مقيدا تزيله الكفارة كما اذا ظاهر من امرأته فانه لا يحل له وطيها حتى يكفر ولان الله سبحانه جعل الكفارة في ذلك تحلة وهي ما يوجب الحل فدل على ثبوت التحريم قبلها ولانه سبحانه قال لنبيه صلى الله عليه وسلم لم تحرم ما احل الله لك ولانه تحريم لما ابيح له فيحرم بتحريمه كما لو حرم زوجته ومنازعوه يقولون انما سميت الكفارة تحلة من الحل الذي هو ضد العقد لا من الحل الذي هو مقابل التحريم فهي تحل اليمين بعد عقدها واما قوله لم تحرم ما احل الله لك فالمراد تحريم الامة او العسل ومنع نفسه منه وذلك يسمى تحريما فهو تحريم بالقول لا اثبات للتحريم شرعا واما قياسه على تحريم الزوجة بالظهار او بقوله انت علي حرام فلو صح هذا القياس لوجب تقديم التكفير على الحنث قياسا على الظهار اذ كان في معناه وعندهم لا يجوز التكفير الا بعد الحنث فعلى قولهم يلزم احد امرين ولا بد اما ان يفعل حراما وقد فرض الله تحلة اليمين فيلزم كون المحرم مفروضا او من ضرورة المفروض لانه لا يصل الى التحلة الا بفعل المحلوف عليه او انه لا سبيل له الى فعله حلالا لانه لا يجوز تقديم الكفارة فيستفيد بها الحل واقدامه عليه وهو حرام ممتنع هذا ما قيل في المسألة من الجانبين وبعد فلها غور وفيها دقة وغموض فانه من حرم شيئا فهو بمنزلة من حلف بالله على تركه ومن حلف على تركه لم يجز له هتك حرمة المحلوف به بفعله الا بالتزام الكفارة فاذا التزمها جاز له الاقدام على فعل المحلوف عليه فلو عزم على ترك الكفارة فان الشارع لا يبيح له الاقدام على فعل ما حلف عليه ويأذن له فيه وانما يأذن له فيه ويبيحه اذا التزم ما فرض الله من الكفارة فيكون اذنه له فيه واباحته بعد امتناعه منه بالحلف او التحريم رخصة من الله له ونعمة منه عليه بسبب التزامه لحكمه الذي فرض له من الكفارة فاذا لم يلتزمه بقي المنع الذي عقده على نفسه اصرا عليه فان الله انما رفع الآصار عمن اتقاه والتزم حكمه وقد كانت اليمين في شرع من قبلنا يتحتم الوفاء بها ولا يجوز الحنث فوسع الله على هذه الامة وجوز لها الحنث بشرط الكفارة فاذا لم يكفر لا قبل ولا بعد لم يوسع له في الحنث فهذا معنى قوله انه يحرم حتى يكفر وليس هذا من مفردات ابي حنيفة رحمه الله بل هو احد القولين في مذهب احمد يوضحه ان هذا التحريم والحلف قد تعلق به منعان منع من نفسه لفعله ومنع من الشارع للحنث بدون الكفارة فلو لم يحرمه تحريمه او يمينه لم تكن لمنعه نفسه ولا لمنع الشارع له اثر بل كان غاية الامر ان الشارع اوجب في ذمته بهذا المنع صدقة او عتقا او صوما لا يتوقف عليه حل المحلوف عليه ولا تحريمه البتة بل هو قبل المنع وبعده على السواء من غير فرق فلا يكون للكفارة اثر البتة لا في المنع منه ولا في الاذن وهذا لا يخفى فساده واما الزامه بالاقدام عليه مع تحريمه حيث لا يجوز تقديم الكفارة فجوابه انه انما يجوز له الاقدام عند عزمه على التكفير فعزمه على التكفير منع من بقاء تحريمه عليه وانما يكون التحريم ثابتا اذا لم يلتزم الكفارة ومع التزامه لا يستمر التحريم **الفصل الثاني** ان يلزمه كفارة بالتحريم وهو بمنزلة اليمين وهذا قول من سمينا من الصحابة وقول فقهاء الرأي والحديث الا الشافعي ومالكا فانهما قالا لا كفارة عليه بذلك والذين اوجبوا الكفارة اسعد بالنص من الذين اسقطوها فان الله سبحانه ذكر تحلة الايمان عقيب قوله لم تحرم ما احل الله لك وهذا صريح في ان تحريم الحلال قد فرض فيه

تحلة الايمان اما مختصا به واما شاملا له ولغيره فلا يجوز ان يخلى سبب الكفارة المذكورة في السياق عن حكم الكفارة ويتعلق بغيره وهذا ظاهر الامتناع وايضا فان المنع من فعله بالتحريم كالمنع منه باليمين بل اقوى فان اليمين ان تضمن هتك حرمة اسمه سبحانه فالتحريم تضمن هتك حرمة شرعه وامره فانه اذا شرع حلالا فحرمه المكلف كان تحريمه هتكا لحرمة ما شرعه ونحن نقول لم يتضمن الحنث في اليمين هتك حرمة الاسم ولا التحريم هتك حرمة الشرع كما يقوله من يقوله من الفقهاء وهو تعليل فاسد جدا فان الحنث اما جائز واما واجب او مستحب وما جوز الله لاحد البتة ان يهتك حرمة اسمه وقد شرع لعباده الحنث مع الكفارة واخبر النبي صلى الله عليه وسلم انه اذا حلف على يمين ورأى غيرها خيرا منها كفر عن يمينه واتى المحلوف عليه و معلوم ان هتك حرمة اسمه تبارك وتعالى لم يبح في شريعة قط وانما الكفارة كما سماها الله تعالى تحلة وهي تفعلة من الحل فهي تحل ما عقد به اليمين ليس الا وهذا العقد كما يكون باليمين يكون بالتحريم وظهر سر قوله تعالى قَدْ فَرَضَ اللّٰهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ اَيْمَانِكُمْ عقيب قوله لِمَ تُحَرِّمُ مَا اَحَلَّ اللّٰهُ لَكَ

الفصل الثالث انه لا فرق بين التحريم في غير الزوجة بين الامة وغيرها عند الجمهور الا الشافعي وحده فانه اوجب في تحريم الامة خاصة كفارة اليمين اذ التحريم له تاثير في الابضاع عنده دون غيرها وايضا فان سبب نزول الاية تحريم الجارية فلا يخرج محل السبب عن الحكم ويتعلق بغيره ومنازعوه يقولون النص علق فرض تحلة اليمين بتحريم الحلال وهو اعم من تحريم الامة وغيرها فتجب الكفارة حيث وجد سببها وقد تقدم تقريره

حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم في قول الرجل لامرأته الحقي باهلك ثبت في صحيح البخاري ان ابنة الجون لما دخلت على رسول الله صلى الله عليه وسلم ودنا منها قالت اعوذ بالله منك فقال لها عذت بعظيم الحقي باهلك وثبت في الصحيحين ان كعب بن مالك رضي الله عنه لما اتاه رسول الله صلى الله عليه وسلم يامره ان يعتزل امرأته قال لها الحقي باهلك فاختلف الناس في هذا فقالت طائفة ليس هذا بطلاق ولا يقع به الطلاق نواه او لم ينوه وهذا قول اهل الظاهر قالوا والنبي صلى الله عليه وسلم لم يكن عقد على ابنة الجون وانما ارسل اليها ليخطبها قالوا ويدل على ذلك ما في صحيح البخاري من حديث حمزة بن ابي اسيد عن ابيه انه كان مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد اتي بالجونية فانزلت في بيت اميمة بنت النعمان بن شراحيل في نخل ومعها دايتها فدخل عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال هبي لي نفسك فقالت وهل تهب الملكة نفسها للسوقة فاهوى ليضع يده عليها لتسكن فقالت اعوذ بالله منك فقال قد عذت بمعاذ ثم خرج فقال يا ابا اسيد اكسها رازقيتين والحقها باهلها وفي صحيح مسلم عن سهل بن سعد قال ذكرت لرسول الله صلى الله عليه وسلم امرأة من العرب فامر ابا اسيد ان يرسل اليها فارسل اليها فقدمت فنزلت في اجم بني ساعدة فدخل رسول الله صلى الله عليه وسلم عليها فلما كلمها قالت اعوذ بالله منك قال قد اعذتك مني فقالوا لها اتدرين من هذا قالت لا قالوا هذا رسول الله صلى الله عليه وسلم جاء ليخطبك قالت انا كنت اشقى من ذلك قالوا وهذه كلها اخبار عن قصة واحدة في امرأة واحدة في مقام واحد وهي صريحة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن تزوجها بعد وانما دخل عليها ليخطبها وقال الجمهور منهم الائمة الاربعة وغيرهم بل هذا من الفاظ الطلاق اذا نوى به الطلاق وقد ثبت في صحيح البخاري ان ابانا اسمعيل بن ابراهيم طلق به امرأته لما قال لها ابراهيم مريه فليغير عتبة بابه فقال لها انت العتبة وقد امرني ان افارقك الحقي باهلك وحديث عائشة كالصريح في انه صلى الله عليه وسلم كان عقد عليها فانها قالت لما ادخلت عليه فهذا دخول الزوج باهله ويؤيده قولها ودنا منها واما حديث ابي اسيد فغاية ما فيه

قوله هبي لي نفسك وهذا لا يدل على أنه لم يتقدم نكاحه لها وجاز أن يكون هذا استدعاء منه صلى الله عليه وسلم للدخول لا للعقد وأما حديث سهل بن سعد فهو أصرح في أنه لم يكن وجد عقد فإن فيه أنه صلى الله عليه وسلم لما جاءها قالوا هذا رسول الله جاء يخطبك والظاهر أنها هي الجونية لأن سهلا قال في حديثه فأمر أبا أسيد أن يرسل إليها فأرسل إليها فالقصة واحدة دارت على عائشة وأبي أسيد وسهل وكل منهم رواها وألفاظهم فيها متقاربة ويبقى التعارض بين قوله جاء يخطبك وبين قوله فلما دخل عليها ودنا منها فإما أن يكون أحد اللفظين وهما أو الدخول ليس دخول الرجل على امرأته بل الدخول العام وهذا محتمل وحديث ابن عباس في قصة إسماعيل صريح ولم يزل هذا اللفظ من الألفاظ التي تطلق بها في الجاهلية والإسلام ولم يغيره النبي صلى الله عليه وسلم بل أقرهم عليه وقد أوقع أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم الطلاق وهم القدوة بأنت حرام وأمرك بيدك واختاري ووهبتك لأهلك وأنت خلية وقد خلوت مني وأنت برية وقد أبرأتك وأنت مبرأة وحبلك على غاربك وأنت الحرج فقال علي وابن عمر الخلية ثلاث وقال عمر واحدة وهو أحق بها وفرق معاوية بين رجل وامرأته قال لها إن خرجت فأنت خلية وقال علي وابن عمر وزيد في البرية إنها ثلاث وقال عمر هي واحدة وهو أحق بها وقال علي في الحرج هي ثلاث وقال عمر واحدة وقد تقدم ذكر أقوالهم في أمرك بيدك وأنت حرام والله سبحانه ذكر الطلاق ولم يعين له لفظا فعلم أنه رد الناس إلى ما يتعارفونه طلاقا فأي لفظ جرى عرفهم به وقع به الطلاق مع النية والألفاظ التي لا تراد لعينها بل للدلالة على مقاصد لافظها فإذا تكلم بلفظ دال على معنى وقصد به ذلك المعنى ترتب عليه حكمه ولهذا يقع الطلاق من العجمي والتركي والهندي بألسنتهم بل لو طلق أحدهم بصريح الطلاق بالعربية ولم يفهم معناه لم يقع به شيء قطعا فإنه تكلم بما لا يفهم معناه ولا يقصده وقد دل حديث كعب بن مالك على أن الطلاق لا يقع بهذا اللفظ وأمثاله إلا بالنية والصواب أن ذلك جار في سائر الألفاظ صريحها وكنايتها ولا فرق بين ألفاظ العتق والطلاق فلو قال غلامي غلام حر لا يأتي الفواحش أو أمتي أمة حرة لا تبتغي الفجور ولم يخطر بباله العتق ولا نواه لم يعتق بذلك قطعا وكذلك لو كان معه امرأته في طريق فافترقا فقيل له أين امرأتك فقال فارقتها أو سرح شعرها وقال سرحتها ولم يرد طلاقا لم تطلق وكذا إذا ضربها الطلق وقال لغيره إخبارا عنها بذلك إنها طالق لم تطلق بذلك وكذلك إذا كانت المرأة في وثاق فأطلقت منه فقال لها أنت طالق وأراد من الوثاق هذا كله مذهب مالك وأحمد في بعض هذه الصور وبعضها نظير ما نص عليه ولا يقع الطلاق به حتى ينويه ويأتي بلفظ دال عليه فلو انفرد أحد الأمرين عن الآخر لم يقع الطلاق ولا العتاق وتقسيم الألفاظ إلى صريح وكناية وإن كان تقسيما صحيحا في أصل الوضع لكن يختلف باختلاف الأشخاص والأزمنة والأمكنة فليس حكما ثابتا للفظ لذاته فرب لفظ صريح عند قوم كناية عند آخرين أو صريح في زمان أو مكان كناية في غير ذلك الزمان والمكان والواقع شاهد بذلك فهذا لفظ السراح لا يكاد أحد يستعمله في الطلاق لا صريحا ولا كناية فلا يسوغ أن يقال إن من تكلم به لزمه طلاق امرأته نواه أو لم ينوه ويدعى أنه ثبت له عرف الشرع والاستعمال فإن هذه دعوى باطلة شرعا واستعمالا أما الاستعمال فلا يكاد أحد يطلق به البتة وأما الشرع فقد استعمله في غير الطلاق كقوله تعالى يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمَسُّوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُّونَهَا فَمَتِّعُوهُنَّ وَسَرِّحُوهُنَّ سَرَاحًا جَمِيلًا فهذا السراح غير الطلاق قطعا وكذلك الفراق استعمله الشرع في غير الطلاق كقوله تعالى يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ إلى قوله فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ فالإمساك هنا الرجعة والمفارقة ترك الرجعة

لا انشاء طلقة ثانية هذا مما لا خلاف فيه البتة فلا يجوز ان يقال ان من تكلم به طلقت زوجته فهو معناه او لو يفهم وكلاهما فى البطلان سواء وبالله التوفيق **حكم** رسول الله صلى الله عليه وسلم فى الظهار وبيان ما انزل الله فيه ومعنى العود الموجب للكفارة قال تعالى وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنكُم مِّن نِّسَائِهِم مَّا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ إِنْ أُمَّهَاتُهُمْ إِلَّا اللَّائِي وَلَدْنَهُمْ وَإِنَّهُمْ لَيَقُولُونَ مُنكَرًا مِّنَ الْقَوْلِ وَزُورًا وَإِنَّ اللَّهَ لَعَفُوٌّ غَفُورٌ وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِن نِّسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِّن قَبْلِ أَن يَتَمَاسَّا ذَٰلِكُمْ تُوعَظُونَ بِهِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مِن قَبْلِ أَن يَتَمَاسَّا فَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا ذَٰلِكَ لِتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَلِلْكَافِرِينَ عَذَابٌ أَلِيمٌ ثبت فى السنن والمسانيد ان اوس بن الصامت ظاهر من زوجته خولة بنت مالك بن ثعلبة وهى التى جادلت فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم واشتكت الى الله وسمع الله شكواها من فوق سبع سموات فقالت يا رسول الله ان اوس بن الصامت تزوجنى وانا شابة مرغوب فى فلما خلا سنى ونثرت بطنى جعلنى كامه عنده فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم ما عندى فى امرك شئ فقالت اللهم انى اشكو اليك وروى انها قالت ان لى صبية صغارا ان ضممتهم اليه ضاعوا وان ضممتهم الى جاعوا فنزل القران وقالت عائشة الحمد لله الذى وسع سمعه الاصوات لقد جاءت خولة بنت ثعلبة تشكو الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وانا فى كسر البيت يخفى على بعض كلامها فانزل الله عز وجل قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِي إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَا إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ فقال النبى صلى الله عليه وسلم ليعتق رقبة قالت لا يجد قال فيصوم شهرين متتابعين قالت يا رسول الله انه شيخ كبير ما به من صيام قال فليطعم ستين مسكينا قالت ما عنده من شئ يتصدق به قال سأعينه بعرق من تمر قلت وانا اعينه بعرق اخر قال احسنت فاطعمى عنه ستين مسكينا وارجعى الى ابن عمك وفى السنن ان سلمة بن صخر البياضى ظاهر من امرأته مدة شهر رمضان ثم واقعها ليلة قبل انسلاخه فقال له النبى صلى الله عليه وسلم انت بذاك يا سلمة قال قلت انا بذاك يا رسول الله مرتين وانا صابر لامر الله فاحكم فى بما اراك الله قال حرر رقبة قلت والذى بعثك بالحق نبيا ما املك رقبة غيرها وضربت صفحة رقبتى قال فصم شهرين متتابعين قال فهل اصبت الذى اصبت الا فى الصيام قال فاطعم وسقا من تمر بين ستين مسكينا قلت والذى بعثك بالحق لقد بتنا وحشين ما لنا طعام قال فانطلق الى صاحب صدقة بنى زريق فليدفعها اليك فاطعم ستين مسكينا وسقا من تمر وكل انت وعيالك بقيتها قال فرجعت الى قومى فقلت وجدت عندكم الضيق وسوء الراى ووجدت عند رسول الله صلى الله عليه وسلم السعة وحسن الراى وقد امر لى بصدقتكم وفى جامع الترمذى عن ابن عباس رضى ان رجلا اتى النبى صلى الله عليه وسلم قد ظاهر من امرأته فوقع عليها فقال يا رسول الله انى ظاهرت من امرأتى فوقعت عليها قبل ان اكفر قال وما حملك على ذلك يرحمك الله قال رأيت خلخالها فى ضوء القمر قال فلا تقربها حتى تفعل ما امرك الله قال هذا حديث حسن غريب صحيح وفيه ايضا عن سلمة بن صخر عن النبى صلى الله عليه وسلم فى المظاهر يواقع قبل ان يكفر فقال كفارة واحدة وقال حسن غريب انتهى وفيه انقطاع بين سليمان بن يسار وسلمة بن صخر وفى مسند البزار عن اسمعيل بن مسلم عن عمرو بن دينار عن طاؤس عن ابن عباس رضى قال اتى رجل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال انى ظاهرت من امرأتى ثم وقعت عليها قبل ان اكفر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم الم يقل الله من قبل ان يتماسا فقال اعجبتنى فقال امسك حتى تكفر قال البزار لا نعلمه يروى باسناد احسن من هذا على ان اسمعيل بن مسلم قد تكلم فيه وروى عنه جماعة كثيرة من اهل العلم فتضمنت هذه الاحكام امورا احدها

ابطال ما كانوا عليه في الجاهلية وفي صدر الاسلام من كون الظهار طلاقا ولو صرح بنيته له فقال انت علي كظهر امي اعني به الطلاق
لم يكن طلاقا وكان ظهارا وهذا بالاتفاق الا ما عساه من خلاف شاذ وقد نص عليه احمد والشافعي وغيرهما قال الشافعي ولو تظاهر
يريد طلاقا كان ظهارا او طلق يريد ظهارا كان طلاقا هذا لفظه فلا يجوز ان ينسب الى مذهبه خلاف هذا ونص احمد على انه اذا قال
انت علي كظهر امي اعني به الطلاق انه ظهار ولا تطلق به وهذا لان الظهار كان طلاقا في الجاهلية فنسخ فلم يجز ان يعاد الى الحكم المنسوخ وايضا
ان اوس بن الصامت انما نوى به الطلاق على ما كان عليه واجري عليه حكم الظهار دون الطلاق وايضا فانه صريح في حكمه فلم يجز
جعله كناية في الحكم الذي ابطله الله عز وجل بشرعه وقضاء الله احق وحكم الله اوجب ومنها ان الظهار حرام لا يجوز الاقدام عليه لانه
كما اخبر الله عنه منكرا من القول وزورا وكلاهما حرام والفرق بين جهة كونه منكرا وجهة كونه زورا ان قوله انت علي كظهر امي يتضمن
اخباره عنها بذلك وانشاء تحريمها فهو يتضمن اخبارا وانشاء فهو خبر زور وانشاء منكر فان الزور هو الباطل خلاف الحق الثابت
والمنكر خلاف المعروف وختم سبحانه الاية بقوله تعالى وَإِنَّ اللَّهَ لَعَفُوٌّ غَفُورٌ وفيه اشعار بقيام سبب الاثم الذي لولا عفو الله و
مغفرته لاخذ به ومنها ان الكفارة لا تجب بنفس الظهار وانما تجب بالعود وهذا قول الجمهور وروى الثوري عن ابن ابي نجيح عن طاوس
قال اذا تكلم بالظهار فقد لزمه وهذه رواية ابن ابي نجيح عنه وروى معمر عن ابن طاوس عن ابيه في قوله تعالى ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا قال
جعلها عليه كظهر امه ثم يعود فيطأها فتحرير رقبة وحكى الناس عن مجاهد انه تجب الكفارة بنفس الظهار وحكاه ابن حزم عن الثوري
وعثمان البتي وهؤلاء لم يخف عليهم ان العود شرط في الكفارة ولكن العود عندهم هو العود الى ما كان عليه في الجاهلية من التظاهر
كقوله تعالى في جزاء الصيد وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ اي عاد الى الاصطياد بعد نزول تحريمه ولهذا قال عَفَا اللَّهُ عَمَّا سَلَفَ قالوا ولان
الكفارة انما وجبت في مقابلة ما تكلم به من المنكر والزور وهو الظهار دون الوطء او العزم عليه قالوا ولان الله سبحانه لما حرم الظهار
ونهى عنه كان العود هو فعل المنهي عنه كما قال تعالى عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يَرْحَمَكُمْ وَإِنْ عُدتُّمْ عُدْنَا اي عدتم الى الذنب عدنا الى العقوبة فالعود
هنا نفس فعل المنهي عنه قالوا ولان الظهار كان طلاقا في الجاهلية فنقل حكمه من الطلاق الى الظهار ورتب عليه التكفير وتحريم الزوجة
حتى يكفر وهذا يقتضي ان يكون حكمه معتبرا بلفظه كالطلاق ونازعهم الجمهور في ذلك وقالوا ان العود امر وراء مجرد لفظ الظهار ولا يصح
حمل الاية على العود اليه في الاسلام لثلاثة اوجه **احدها** ان هذه الاية بيان لحكم من يظاهر في الاسلام ولهذا اتى فيها بلفظ
الفعل مستقبلا فقال يظاهرون واذا كان هذا بيانا لحكم ظهار الاسلام فهو عندكم نفس العود فكيف يقول بعده ثم يعودون وان
معنى هذا العود غير الظهار عندكم **الثاني** انه لو كان العود ما ذكرتم وكان المضارع بمعنى الماضي تقديره والذين ظاهروا من
نسائهم ثم عادوا في الاسلام لما وجبت الكفارة الا على من تظاهر في الجاهلية ثم عاد في الاسلام فمن اين توجبونها على من ابتدأ
الظهار في الاسلام غير عائد فان هذا من ظهار سابق وعود اليه وذلك يبطل حكم الظهار الان بالكلية الا ان تجعلوا يظاهرون لفرقة
ويعودون لفرقة ولفظ المضارع نائبا عن لفظ الماضي وذلك مخالف للنظم ومخرج عن الفصاحة **الثالث** ان رسول الله صلى
الله عليه وسلم امر اوس بن الصامت وسلمة بن صخر بالكفارة ولم يسألهما هل تظاهرا في الجاهلية ام لا فان قلتم ولم يسألهما عن
العود الذي تجعلونه شرطا ولو كان شرطا لسألهما قيل اما من يجعل العود نفس الامساك بعد الظهار زمنا يمكن وقوع الطلاق فيه
فهذا جار على قوله وهو نفس حجته ومن جعل العود هو الوطء والعزم قال سياق القصة بين في ان المظاهرين كان قصدهم الوطء وانما

امسكوا له وسياتى تقرير ذلك ان شاء الله تعالى واما كون الظهار منكرا من القول وزورا فنعم هو كذلك ولكن الله عزّ وجل انما اوجب الكفارة فى هذا المنكر والزور بامرين به وبالعود كما ان حكم الايلاء انما يترتب عليه وعلى الوطئ لا على احدهما **فصل** وقال الجمهور لا تجب الكفارة الا بالعود بعد الظهار ثم اختلفوا فى معنى العود هل هو اعادة لفظ الظهار بعينه او امر وراءه على قولين فقال اهل الظاهر كلهم هو اعادة لفظ الظهار ولم يحكوا هذا عن احد من السلف البتة وهو قول لم يسبقوا اليه وان كانت هذه الشكاة لا يكاد مذهب من المذاهب يخلو عنها قالوا فلم يوجب الله سبحانه الكفارة الا بالظهار المعاد لا المبتدا قالوا والاستدلال بالآية من وجوه احدها ان العرب لا يعقل فى لغاتها العود الى الشئ الا فعل مثله مرة ثانية قالوا وهذا كتاب الله وكلام رسوله وكلام العرب بيننا وبينكم قال تعالى وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ فهذا نظير الآية سواء فى انه عدى فعل العود باللام وهو اتيانهم مرة ثانية بمثل ما اتوا به اولا وقال تعالى وَإِنْ عُدْتُمْ عُدْنَا اى ان كررتم الذنب كررنا العقوبة ومنه قوله تعالى أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ نُهُوا عَنِ النَّجْوَىٰ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا نُهُوا عَنْهُ وهذا فى سورة الظهار نفسها وهو يبين المراد من العود فيه فانه نظيره فعلا وارادة والعهد قريب بذكره قالوا ايضا فالذى قالوه هو لفظ الظهار فالعود الى القول هو الاتيان به مرة ثانية لا تعقل العرب غير هذا قالوا وايضا فما عدا تكرار اللفظ اما امساك واما عزم واما فعل وليس واحد منها بقول فلا يكون الاتيان به عودا لا لفظا ولا معنى ولان العزم والوطئ والامساك ليس ظهارا فيكون الاتيان به عودا الى الظهار قالوا ولو اريد بالعود الرجوع فى الشئ الذى منع منه نفسه كما يقال عاد فى الهبة لقال ثم يعودون فيما قالوا كما فى الحديث العائد فى هبته كالعائد فى قيئه واحتج ابو محمد بن حزم بحديث عائشة ان اوس بن الصامت كان به لمم فكان اذا اشتد به لممه ظاهر من زوجته فانزل الله عزّ وجل فيه كفارة الظهار فقال هذا يقتضى التكرار ولا بد قال ولا يصح فى الظهار الا هذا الخبر وحده قالوا واما تشنيعكم علينا بان هذا القول لم يقل به احد من الصحابة فاَفيدونا من قال من الصحابة ان العود هو الوطئ او العزم او الامساك او العود الى الظهار فى الجاهلية ولو عن رجل واحد من الصحابة فلا تكونون اسعد باصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم منا ابدا فاتهمنا
فصل ونازعهم الجمهور فى ذلك قالوا ليس معنى العود اعادة اللفظ الاول لان ذلك لو كان هو العود لقال ثم يعيدون ما قالوا لانه يقال اعاد كلامه بعينه واما عاد فانما هو فى الافعال كما يقال عاد فى فعله وفى هبته فهذا استعماله بفى ويقال عاد الى عمله والى ولايته والى حاله والى احسانه واساءته ونحو ذلك وعاد له ايضا واما القول فانما يقال اعاده كما قال ضمام بن ثعلبة للنبى صلى الله عليه وسلم اعد على كلماتك وكما قال ابو سعيد اعدها علىّ يا رسول الله وهذا ليس بلازم فانه يقال اعاد مقالته وعاد لمقالته وفى الحديث فعاد لمقالته بمعنى اعادها سواء وافسد من هذا رد من رد عليهم بان اعادة القول محال كاعادة امس قال لانه لا يتهيأ اجتماع زمانين وهذا فى غاية الفساد فان اعادة القول من جنس اعادة الفعل وهى الاتيان بمثل الاول لا بعينه والعجب من متعصب يقول لا يعتد بخلاف الظاهرية ويبحث معهم هذه البحوث ويرد عليهم مثل هذا الرد وكذلك رد من رد عليهم بمثل العائد فى هبته فانه ليس نظير الآية وانما نظيرها أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ نُهُوا عَنِ النَّجْوَىٰ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا نُهُوا عَنْهُ ومع هذا فان هذه الآية تبين المراد من آية الظهار فان عودهم لما نهوا عنه هو رجوعهم الى نفس المنهى عنه بعينه وهو النجوى ليس المراد به اعادة تلك النجوى بعينها بل رجوعهم الى المنهى عنه وكذلك قوله تعالى فى الظهار يعودون لما قالوا اى لقولهم فهو مصدر بمعنى المفعول وهو تحريم الزوجة بتشبيهها بالمحرمة فالعود الى المحرم هو العود اليه وهو فعله فهذا ماخذ من قال انه الوطئ ونكتة المسألة ان القول فى معنى المقول هو

هذا التحریم العود له هو العود الیه وهو استباحته عائداً الیه بعد تحریمه وهو جار علی قواعد اللغة والعربیة واستعمالها و
هذا هذا الذی علیه جمهور السلف والخلف کما قال قتادة وطاوس والحسن والزهری ومالك وغیرهم ولا یعرف عن احد من السلف انه
فسر الآیة باعادة اللفظ البتة لا من الصحابة ولا من التابعین ولا من بعدهم وههنا امر خفی علی من جعله اعادة اللفظ وهو ان
العود الی الفعل یستلزم مفارقة الحال التی هو علیها الآن وعوده الی الحال التی کان علیها اولاً کما قال تعالی وان عدتم عدنا الا تری ان
عودهم مفارقة ما هم علیه من الاحسان وعودهم الی الاساءة وکقول الشاعر ع وان عاد للاحسان فالعود احمد والحال التی هو
علیها الآن التحریم بالظهار والتی کان علیها اباحة الوطی بالنکاح الموجب للحل فعود المظاهر عود الی حل ما کان علیه قبل الظهار وذلك هو
الموجب للکفارة فتامله فالعود یقتضی امراً یعود الیه بعد مفارقته وظهر سر الفرق بین العود فی الهبة وبین العود لما قال المظاهر
فان الهبة بمعنی الموهوب وهو عین یتضمن عوده فیه ادخاله فی ملکه وتصرفه کما کان اولاً بخلاف المظاهر فانه بالتحریم قد خرج عن
الزوجة وبالعود قد طلب الرجوع الی الحال التی کان علیها معها قبل التحریم فکان الالیق ان یقال عاد لکذا یعنی عاد الیه وفی الهبة عاد الیها
وقد امر النبی صلی الله علیه وسلم اوس بن الصامت وسلمة بن صخر بکفارة الظهار ولم یتلفظا به مرتین فانهما لم یخبرا بذلك عن انفسهما
ولا اخبر به ازواجهما عنهما ولا احد من الصحابة ولا سألهما النبی صلی الله علیه وسلم هل قلتما ذلك مرة او مرتین ومثل هذا لو کان شرطاً
لما اهمل بیانه وسر المسألة ان العود یتضمن امرین امراً یعود الیه وامراً یعود عنه ولا بد منهما فالذی یعود عنه یتضمن نقضه وابطاله
والذی یعود الیه یتضمن ایثاره وارادته فعود المظاهر یقتضی نقض الظهار وابطاله کما الذی یعود الیه یتضمن ایثاره وارادته وهذا
عین فهم السلف من الآیة فبعضهم یقول ان العود هو الاصابة وبعضهم یقول الوطی وبعضهم یقول اللمس وبعضهم یقول العزم اما
قولکم انه انما اوجب الکفارة فی الظهار المعاد ان ارید به المعاد لفظه فدعوی بحسب ما فهمتموه وان ارید به الظهار المعاد فیه لما قال
المظاهر لم یستلزم ذلك اعادة اللفظ الاول واما حدیث عائشة رضی الله عنها فی ظهار اوس بن الصامت فما احقه وما ابعد دلالته
علی مذهبکم **فصل** ثم الذین جعلوا العود امراً غیر اعادة اللفظ اختلفوا فیه هل هو مجرد امساکها بعد الظهار او امر غیره علی قولین
فقالت طائفة هو امساکها زمناً یتسع لقوله انت طالق فمتی لم یصل الطلاق بالظهار لزمه الکفارة وهو قول الشافعی قال منازعوه
وهو فی المعنی قول مجاهد والثوری فان هذا النفس الواحد لا یخرج الظهار عن کونه موجب الکفارة ففی الحقیقة لم یوجب الکفارة الا
لفظ الظهار وزمن قوله انت طالق لا تاثیر له فی الحکم ایجاباً ولا نفیاً فتعلیق الایجاب به ممتنع ولا تسمی تلك اللحظة والنفس الواحد من
الانفاس عوداً لا فی لغة العرب ولا فی عرف الشرع وای شیء فی هذا الجزء الیسیر جداً من الزمان من معنی العود وحقیقته قالوا وهذا
لیس باقوی من قول من قال هو اعادة اللفظ بعینه فان ذلك قول معقول یفهم منه العود لغة وحقیقة واما هذا الجزء من الزمان
فلا یفهم من الانسان فیه العود البتة قالوا ونحن نطالبکم بما طالبتم به الظاهریة من قال هذا القول قبل الشافعی قالوا والله سبحانه
اوجب الکفارة بالعود بحرف ثم الدالة علی التراخی عن الظهار فلا بد ان یکون بین العود وبین الظهار مدة متراخیة وهذا ممتنع عندکم
وبمجرد انقضاء قوله انت علی کظهر امی صار عائداً ما لم یصله بقوله انت طالق فاین التراخی والمهلة بین العود والظهار والشافعی رحمه الله
لم ینقل هذا عن احد من الصحابة والتابعین وانما اخبر انه اولی المعانی بالآیة فقال الذی عقلت مما سمعت فی یعودون لما قالوا انه
اذا اتت علی المظاهر مدة بعد القول بالظهار لم یحرمها بالطلاق الذی یحرم به وجبت علیه الکفارة کانهم یذهبون الی انه اذا امسك

ما حرم على نفسه عاد لما قال فخالفه فاحل ما حرم ولا اعلم معنى اولى به من هذا انتهى **فصل** والذين جعلوه مراد الامساك اختلفوا فيه فقال مالك فی احد الروايات الاربع عنه وابو عبيد هو العزم على الوطئ وهذا قول القاضى ابی يعلى واصحابه وانكره الامام احمد وقال مالك يقول اذا اجمع لزمته الكفارة فكيف يكون هذا لو طلقها بعد ما يجمع اكان عليه كفارة الا ان يكون يذهب الى قول طاؤس اذا تكلم بالظهار لزمه مثل الطلاق ثم اختلف ارباب هذا القول فيما لو مات احدهما او طلق بعد العزم وقبل الوطئ هل يستقر عليه الكفارة فقال مالك وابو الخطاب يستقر الكفارة وقال القاضى وعامة اصحابه لا تستقر وعن مالك رواية ثانية انه العزم على الامساك وحده ورواية الموطأ خلاف هذا كله انه العزم على الامساك والوطئ معا وعنه رواية رابعة انه الوطئ نفسه وهذا قول ابی حنيفة والامام احمد وقد قال احمد فی قوله تعالى ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا قال الغشيان اذا اراد ان يغشى كفر وليس هذا باختلاف رواية بل مذهبه الذى لا يعرف عنه غيره انه الوطئ ويلزم اخراجها قبله عند العزم عليه واحتج ارباب هذا القول بان الله سبحانه قال فی الكفارة من قبل ان يتماسا فاوجب الكفارة بعد العود وقبل التماس وهذا صريح فی ان العود غير التماس وانما يحرم قبل الكفارة لا يجوز كونه متقدما عليها قالوا ولانه قصد بالظهار تحريمها والعزم على وطئها عود فيما قصده قالوا ولان الظهار تحريم فاذا اراد استباحتها فقد رجع فی ذلك التحريم فكان عائدا قال الذين جعلوه الوطئ لا ريب ان الوطئ فعل ضد قوله كما تقدم تقريره والعائد فيما نهى عنه واليه وله هو فاعله لا مريده كما قال تعالى ثم يعودون لما نهوا عنه فهذا فعل المنهى عنه نفسه لا ارادته ولا يلزم ارباب هذا القول ما الزمهم به اصحاب العزم فان قولهم ان العود يتقدم التكفير والوطئ متاخر عنه فانهم يقولون ان قوله تعالى ثم يعودون لما قالوا اى يريدون العود كما قال تعالى فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ وكقوله تعالى إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ ونظائره مما يطلق الفعل به على ارادته لوقوعه بها قالوا وهذا اولى من تفسير العود بنفس اللفظ اولا وبالامساك نفسا واحدا بعد الظهار وبتكرار لفظ الظهار وبالعزم المجرد لو طلق بعده فان هذه الاقوال كلها قد تبين ضعفها فاقرب الاقوال الى دلالة اللفظ وقواعد الشريعة واقوال المفسرين هو هذا القول وبالله التوفيق **فصل** ومنها ان من عجز عن الكفارة لم تسقط عنه فان النبی صلى الله عليه وسلم اعان اوس بن الصامت بعرق من تمر واعانته امرأته بمثله فكفر وامر سلمة بن صخر ان ياخذ صدقة قومه فيكفر بها عن نفسه ولو سقطت بالعجز لما امرهما باخراجها بل تبقى فی ذمته دينا عليه وهذا قول الشافعى واحد الروايتين عن احمد وذهبت طائفة الى سقوطها بالعجز كما تسقط الواجبات بعجزه عنها وعن ابدالها وذهبت طائفة الى ان كفارة رمضان لا تبقى فی ذمته بل تسقط وغيرها من الكفارات لا تسقط وهذا الذى صححه ابو البركات ابن تيمية واحتج من اسقطها بانها لو وجبت مع العجز لما صرفت اليه فان الرجل لا يكون مصرفا لكفارته كما لا يكون مصرفا لزكاته وارباب القول الاول يقولون اذا عجز عنها وكفر الغير عنه جاز ان يصرفها اليه كما صرف النبی صلى الله عليه وسلم كفارة من جامع فی رمضان اليه والى اهله وكما اباح لسلمة بن صخر ان ياكل هو واهله من كفارته التى اخرجها عنه من صدقة قومه وهذا مذهب احمد ورواية واحدة عنه فی كفارة من وطئ اهله فی رمضان وعنه فی سائر الكفارات روايتان والسنة تدل على انه اذا اعسر بالكفارة وكفر عنه غيره جاز صرف كفارته اليه والى اهله فان قيل فهل يجوز له اذا كان فقيرا له عيال وعليه زكوة يحتاج اليها ان يصرفها الى نفسه وعياله قيل لا يجوز ذلك لعدم الاخراج المستحق عليه ولكن للامام او الساعى ان يدفع زكاته اليه بعد قبضها منه فی اصح الروايتين عن احمد فان قيل فهل له

ان يسقطها عنه قيل لانص عليه والفرق بينهما واضح فان قيل فاذا اذن السيد لعبده في التكفير بالعتق **فهل له ان يعتق** نفسه قيل اختلفت الرواية فيما اذن له بالتكفير بالمال هل له ان ينتقل عن الصيام اليه على روايتين احدهما انه ليس له ذلك و فرضه الصيام والثانية له الانتقال اليه ولا يلزمه لان المنع لحق السيد وقد اذن فيه فاذا قلنا له ذلك فهل له العتق اختلفت الرواية فيه عن احمد فعنه في ذلك روايتان ووجه المنع انه ليس من اهل الولاء والعتق يعتمد الولاء واختار ابو بكر وغيره ان له الاعتاق فعلى هذا هل له عتق نفسه فيه قولان في مذهب وجه الجواز اطلاق الاذن ووجه المنع ان الاذن في الاعتاق ينصرف الى اعتاق غيره كما لو اذن له في الصدقة انصرف الاذن الى الصدقة على غيره

فصل ومنها انه لا يجوز وطي المظاهر منها قبل الكفارة وقد اختلف ههنا في موضعين احدهما هل له مباشرتها دون الفرج قبل التكفير ام لا والثاني انه اذا كانت كفارته الاطعام فهل له الوطي قبله ام لا وفي المسألتين قولان للفقهاء وهما روايتان عن احمد وقولان للشافعي ووجه منع الاستمتاع بغير الوطي ظاهر قوله تعالى من قبل ان يتماسا ولانه شبهها بمن يحرم وطيها ودواعيه ووجه الجواز ان التماس كناية عن الجماع ولا يلزم من تحريم الجماع تحريم دواعيه فان الحائض يحرم جماعها دون دواعيه والصائم يحرم منه الوطي دون دواعيه والمسبية يحرم وطيها دون دواعيه وهذا قول ابي حنيفة واما المسألة الثانية وهي وطيها قبل التكفير اذا كان بالاطعام فوجه الجواز ان الله سبحانه قيد التكفير بكونه قبل المسيس في العتق والصيام واطلقه في الاطعام ولكل منهما حكم فلو اراد التقييد في الاطعام لذكره كما ذكر في العتق والصيام وهو سبحانه لم يقيد هذا ويطلق هذا عبثا بل لفائدة مقصودة ولا فائدة الا تقييد ما قيده واطلاق ما اطلقه ووجه المنع استفادة حكم ما اطلقه مما قيده اما بيانا على الصحيح واما قياسا قد الغي فيه الفارق بين الصورتين وهو سبحانه لا يفرق بين المتماثلين وقد ذكر من قبل ان يتماسا مرتين فلو اعاده ثالثا لطال به الكلام ونبه بذكره مرتين على تكرر حكمه في الكفارات ولو ذكره في آخر الكلام مرة واحدة لاوهم اختصاصه بالكفارة الاخيرة ولو ذكره في اول مرة لاوهم اختصاصه بالاولى واعادته في كل كفارة تطويل وكان افصح الكلام وابلغه واوجزه ما وقع وايضا فانه نبه بالتكفير قبل المسيس بالصوم مع تطاول زمنه وشدة الحاجة الى مسيس الزوجة على ان اشتراط تقدمه في الاطعام الذي لا يطول زمنه اولى

فصل ومنها انه سبحانه امر بالصيام قبل المسيس وذلك يعم المسيس ليلا ونهارا ولا خلاف بين الائمة في تحريم وطيها في زمن الصوم ليلا ونهارا وانما اختلفوا هل يبطل التتابع به فيه قولان احدهما يبطل وهو قول مالك وابي حنيفة واحمد في ظاهر مذهبه والثاني لا يبطل وهو قول الشافعي واحمد في رواية اخرى عنه والذين ابطلوا التتابع معهم ظاهر القرآن فانه سبحانه امر بشهرين متتابعين قبل المسيس ولم يوجد ولان ذلك يتضمن النهي عن المسيس قبل كمال الصيام وتحريمه وهو يوجب عدم الاعتداد بالصوم لانه عمل ليس عليه امر رسول الله صلى الله عليه وسلم فيكون ردا وسر المسألة انه سبحانه اوجب امرين احدهما تتابع الشهرين والثاني وقوع صيامهما قبل التماس فلا يكون قد اتى بما امر به الا بمجموع الامرين

فصل ومنها انه سبحانه وتعالى اطلق اطعام المساكين ولم يقيده بقدر ولا تتابع وذلك يقتضي انه لو اطعمهم فغداهم وعشاهم من غير تمليك حب وتمر جاز وكان ممتثلا لامر الله وهذا قول الجمهور مالك وابي حنيفة واحمد في احدى الروايتين عنه وسواء اطعمهم جملة او متفرقين

فصل ومنها انه لا بد من استيفاء عدد الستين فلو اطعم واحدا ستين يوما لم يجزه الا عن واحد هذا قول الجمهور مالك والشافعي واحمد في احدى الروايتين عنه والثانية ان الواجب طعام ستين مسكينا

ولو لواحد وهو مذهب ابي حنيفة والثالثة ان وجد غيره لم يجز ولا اجزأه وهو ظاهر مذهبه وهي اصح الاقوال **فصل**
ومنها انه لا يجزيه دفع الكفارة الا الى المساكين ويدخل فيهم الفقراء كما يدخل المساكين في لفظ الفقراء عند الاطلاق وعمم
اصحابنا وغيرهم الحكم في كل من ياخذ من الزكوة لحاجته وهم اربعة الفقراء والمساكين وابن السبيل والغارم لمصلحته والمكاتب
وظاهر القرآن اختصاصها بالمساكين فلا يتعداهم **فصل** ومنها ان الله سبحانه اطلق الرقبة ههنا ولم يقيدها بالايمان
وقيدها في كفارة القتل بالايمان فاختلف الفقهاء في اشتراط الايمان في غير كفارة القتل على قولين فشرطه الشافعي ومالك واحمد
في ظاهر مذهبه ولم يشترطه ابو حنيفة ولا اهل الظاهر والذين لم يشترطوا الايمان قالوا لو كان شرطا لبينه الله سبحانه كما
بينه في كفارة القتل بل يطلق ما اطلقه ويقيد ما قيده فيعمل بالمطلق والمقيد وزادت الحنفية ان اشتراط الايمان زيادة على
النص وهو نسخ والقرآن لا ينسخ الا بالقرآن او خبر متواتر قال الآخرون واللفظ للشافعي شرط الله سبحانه في رقبة في القتل
مؤمنة كما شرط العدل في الشهادة واطلق الشهود في مواضع فاستدللنا على ان ما اطلق على معنى ما شرط على ان ما رد الله
زكوات المسلمين على المسلمين لا على المشركين وفرض الله الصدقات فلم تجز الا لمؤمن وكذلك ما فرض من الرقاب لا يجوز الا
لمؤمن فاستدل الشافعي بان لسان العرب يقتضي حمل المطلق على المقيد اذا كان من جنسه فحمل عرف الشرع على مقتضى لسانهم
وههنا امران احدهما ان حمل المطلق على المقيد بيان لا قياس الثاني انه انما يحمل عليه بشرطين احدهما اتحاد الحكم والثاني ان لا
يكون للمطلق الا اصل واحد فان كان بين اصلين مختلفين لم يحمل اطلاقه على احدهما الا بدليل يعينه قال الشافعي لو نذر رقبة
مطلقة لم يجزه الا مؤمنة وهذا بناء على هذا الاصل وان النذر محمول على واجب الشرع وواجب العتق لا يتادى الا بعتق المسلم
ومما يدل على هذا ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لمن استفتى في عتق رقبة منذورة ايتني بها فسألها اين الله فقالت في السماء
فقال من انا قالت انت رسول الله فقال اعتقها فانها مؤمنة قال الشافعي فلما وصفت الايمان امر بعتقها انتهى وهذا ظاهر جدا ان العتق
المامور به شرعا لا يجزي الا في رقبة مؤمنة والا لم يكن للتعليل بالايمان فائدة فان الاعم متى كان علة للحكم كان الاخص عديم
التاثير وايضا فان المقصود من اعتاق المسلم تفريغه لعبادة ربه وتخليصه من عبودية المخلوق الى عبودية الخالق ولا ريب
ان هذا امر مقصود للشارع محبوب له فلا يجوز الغاؤه وكيف يستوي عند الله ورسوله تفريغ العبد لعبادته وحده وتفريغه
لعبادة الصليب او الشمس والقمر والنار وقد بين سبحانه اشتراط الايمان في كفارة القتل واحال ما سكت عنه على بيانه كما بين
اشتراط العدالة في الشاهدين واحال ما اطلقه وسكت عنه على ما بينه وكذلك غالب مطلقات كلامه سبحانه ومقيداته
لمن تاملها وهي اكثر من ان يذكر فمنها قوله تعالى في مَنْ اَمَرَ بِصَدَقَةٍ اَوْ مَعْرُوْفٍ اَوْ اِصْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ وَمَنْ يَّفْعَلْ ذٰلِكَ ابْتِغَاءَ
مَرْضَاتِ اللّٰهِ فَسَوْفَ نُؤْتِيْهِ اَجْرًا عَظِيْمًا وفي موضع آخر بل مواضع يعلق الاجر بنفس العمل اكتفاء بالشرط المذكور في موضعه و
كذلك قوله تعالى فَمَنْ يَّعْمَلْ مِنَ الصّٰلِحٰتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا كُفْرَانَ لِسَعْيِهٖ وفي مواضع تعلق الجزاء بنفس الاعمال الصالحة
اكتفاء بما علم من شرط الايمان وهذا الغالب في نصوص الوعد والوعيد **فصل** ومنها انه لو اعتق نصفي رقبتين لم يكن معتقا
لرقبة وفي هذا ثلثة اقوال للناس وهي روايات عن احمد ثانيها الاجزاء وثالثها وهو اصحها انه ان تكملت الحرية في الرقبتين اجزاه
والا فلا فانه يصدق عليه انه حرر رقبة اي جعلها حرة بخلاف ما اذا لم تكمل الحرية **فصل** ومنها ان الكفارة لا تسقط بالوطء

قبل التكفير ولا تتضاعف بل هي بحالها كفارة واحدة كما دل عليه حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي تقدم قال الصلت بن
دينار سألت عشرة من الفقهاء عن المظاهر يجامع قبل أن يكفر فقالوا كفارة واحدة قال وهم الحسن وابن سيرين ومسروق
وبكر وقتادة وعطاء وطاوس ومجاهد وعكرمة قال والعاشر أراه نافعا وهذا قول الأئمة الأربعة وصح عن ابن عمر وعمرو بن العاص رضي الله
عنهم أن عليه كفارتين وذكر سعيد بن منصور عن الحسن وإبراهيم في الذي يظاهر ثم يطأها قبل أن يكفر عليه ثلاث كفارات وذكر
عن الزهري وسعيد بن جبير وأبي يوسف أن الكفارة تسقط ووجه هذا أنه فات وقتها ولم يبق له سبيل إلى إخراجها
قبل المسيس وجواب هذا أن فوات وقت الأداء لا يسقط الواجب في الذمة كالصلاة والصيام وسائر العبادات ووجه وجوب
الكفارتين أن إحداهما للظهار الذي قارن به العود والثانية للوطء المحرم كالوطء في رمضان نهارا أو كوطء المحرم ولا يعلم لإيجاب الثلاث
وجه إلا أن يكون عقوبة على إقدامه على الحرام وحكم رسول الله صلى الله عليه وسلم يدل على خلاف هذه الأقوال والله أعلم **حكم**
رسول الله صلى الله عليه وسلم في الإيلاء ثبت في صحيح البخاري عن أنس قال آلى رسول الله صلى الله عليه وسلم من نسائه وكانت انفكت
رجله فأقام في مشربة له تسعا وعشرين ليلة ثم نزل فقالوا يا رسول الله آليت شهرا فقال الشهر قد يكون تسعا وعشرين وقد قال
سبحانه لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَإِن فَاءُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ الإيلاء
لغة الامتناع باليمين وخص في عرف الشرع بالامتناع باليمين من وطء الزوجة ولهذا عدي فعله بأداة من تضمينا له معنى يمتنعون
من نسائهم وهو أحسن من إقامة من مقام على جعل سبحانه للأزواج مدة أربعة أشهر يمتنعون فيها من وطء نسائهم بالإيلاء [illegible]
فإذا مضت فإما أن يفيء وإما أن يطلق وقد اشتهر عن علي وابن عباس رضي الله عنهما أن الإيلاء إنما يكون في حال الغضب دون الرضى
كما وقع لرسول الله صلى الله عليه وسلم مع نسائه وظاهر القرآن مع الجمهور وقد تناظر في هذه المسألة محمد بن سيرين ورجل آخر واحتج
على محمد بقول علي كرم الله وجهه فاحتج عليه محمد بالآية فسكت وقد دلت الآية على أحكام منها هذا ومنها أن من حلف على ترك
الوطء أقل من أربعة أشهر لم يكن موليا وهذا قول الجمهور وفيه قول شاذ أنه مول ومنها أنه لا يثبت له حكم الإيلاء حتى يحلف على أكثر من
أربعة أشهر فإن كانت مدة الامتناع أربعة أشهر لم يثبت له حكم الإيلاء لأن الله جعل لهم مدة أربعة أشهر وبعد انقضائها إما
أن يطلقوا وإما أن يفيؤوا وهذا قول الجمهور منهم أحمد والشافعي ومالك وجعله أبو حنيفة موليا بأربعة أشهر سواء وهذا بناء على
أصله أن المدة المضروبة أجل لوقوع الطلاق بانقضائها والجمهور يجعلون المدة أجلا لاستحقاق المطالبة وهذا موضع اختلف فيه
السلف من الصحابة رضي الله عنهم والتابعين ومن بعدهم فقال الشافعي ثنا سفيان عن يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار قال
أدركت بضعة عشر رجلا من الصحابة كلهم يوقف المولي يعني بعد أربعة أشهر وروى سهل بن أبي صالح عن أبيه قال سألت اثني عشر
رجلا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المولي فقالوا ليس عليه شيء حتى يمضي أربعة أشهر وهذا قول الجمهور من الصحابة و
التابعين ومن بعدهم وقال عبد الله بن مسعود وزيد بن ثابت رضي الله عنهم إذا مضت الأربعة الأشهر ولم يفئ فيها طلقت منه بمضيها
وهذا قول جماعة من التابعين وقول أبي حنيفة وأصحابه فعند هؤلاء يستحق المطالبة قبل مضي الأربعة الأشهر فإن فاء وإلا طلقت
بمضيها وعند الجمهور لا يستحق المطالبة حتى يمضي الأربعة الأشهر فحينئذ يقال إما أن تفيء وإما أن تطلق وإن لم يطلق أخذ بإيقاع
الطلاق إما بالحاكم وإما بحبسه حتى تطلق قال الموقعون للطلاق بمضي المدة آية الإيلاء تدل على ذلك من ثلاثة أوجه **أحدها**

ان عبد الله بن مسعود قرأ فان فاؤا فيهن فان الله غفور رحيم فاضافة الفيئة الى المدة تدل على استحقاق الفيئة فيها و
هذه القراءة اما ان تجرى مجرى خبر الواحد فتوجب العمل وان لم توجب كونها من القرآن واما ان يكون قرآنا نسخ لفظه وبقی حكمه
لا يجوز فيها غير هذا البتة **الثانی** ان الله سبحانه جعل مدة الايلاء اربعة اشهر فلو كانت الفيئة بعدها لزادت على مدة النص
ذلك غير جائز **الثالث** انه لو وطيها فی مدة الايلاء لوقعت الفيئة موقعها فدل على استحقاق الفيئة فيها قالوا ولان الله سبحانه وتعالى
جعل لهم تربص اربعة اشهر ثم قال فان فاؤا فان الله غفور رحيم وان عزموا الطلاق وظاهر هذا ان هذا التقسيم فی المدة التی لهم فيها
التربص كما اذا قال لغريمه اصبر عليك بدينی اربعة اشهر فان وفيتنی والا حبستك ولا يفهم من هذا الا ان وفيتنی فی المدة ولا يفهم منه ان وفيتنی بعدها والا كانت
مدة الصبر اكثر من اربعة اشهر وقراءة ابن مسعود صريحة فی تفسير الفيئة بانها فی المدة واقل مراتبها ان يكون تفسيرا قالوا ولانه اجل مضروب
للفرقة فتعقبته الفرقة كالعدة وكالاجل الذی ضرب لوقوع الطلاق كقوله اذا مضت اربعة اشهر فانت طالق قال الجمهور لنا من ادلة
آية الايلاء عشرة **احدها** انه اضاف مدة الايلاء الى الازواج وجعلها لهم ولم يجعلها عليهم فوجب ان لا يستحق المطالبة فيها بل
بعدها كاجل الدين ومن اوجب المطالبة فيها لم يكن عنده اجلا لهم ولا يعقل كونها اجلا لهم ويستحق عليهم المطالبة فيها **الدليل**
الثانی قوله فان فاؤا فان الله غفور رحيم فذكر الفيئة بعد المدة بفاء التعقيب وهذا يقتضی ان يكون بعد المدة ونظيره قوله سبحانه
الطلاق مرتان فامساك بمعروف او تسريح باحسان وهذا بعد الطلاق قطعا فان قيل فاء التعقيب توجب ان يكون بعد الايلاء
لا بعد المدة قيل قد تقدم فی الآية ذكر الايلاء ثم تلاه ذكر المدة ثم تعقبها ذكر الفيئة فاذا اوجبت الفاء التعقيب بعد ما تقدم ذكره
لم يجز ان يعود الى ابعد المذكورين ووجب عودها اليهما او الى اقربهما **الدليل الثالث** قوله وان عزموا الطلاق وانما العزم ما عزم العازم على
فعله كقوله تعالى ولا تعزموا عقدة النكاح حتى يبلغ الكتاب اجله فان قيل فترك الفيئة عزم على الطلاق قيل العزم هو ارادة جازمة
لفعل المعزوم عليه او تركه وانتم توقعون الطلاق بمجرد مضی المدة وان لم يكن منه عزم لا على وطء ولا على تركه بل لو عزم على الفيئة
ولم يجامع طلقتم عليه بمضی المدة ولم يعزم الطلاق فكيف ما قدرتم فالآية حجة عليكم **الدليل الرابع** ان الله سبحانه خيره فی الآية بين
امرين الفيئة او الطلاق والتخيير بين امرين لا يكون الا فی حالة واحدة كالكفارات ولو كان فی حالتين لكان ترتيبا لا تخييرا واذا تقرر هذا
فالفيئة عندكم فی نفس المدة وعزم الطلاق بانقضاء المدة فلم يقع التخيير فی حال واحد فان قيل هو مخير بين ان يفیء فی المدة وبين
ان يترك الفيئة فيكون عازما للطلاق بمضی المدة **قيل** ترك الفيئة لا يكون عزما للطلاق وانما يكون عزما عندكم اذا انقضت المدة
فلا ياتی التخيير بين عزم الطلاق وبين الفيئة البتة فان بمضی المدة يقع الطلاق عندكم فلا يمكنه الفيئة وفی المدة يمكن الفيئة
ولم يحضر وقت عزم الطلاق الذی هو مضی المدة وحينئذ فهذا دليل خامس مستقل **الدليل السادس** ان التخيير بين
امرين يقتضی ان يكون فعلهما اليه ليصح منه اختيار فعل كل منهما وتركه والا لبطل حكم خياره ومضی المدة ليس اليه **الدليل السابع**
انه سبحانه قال وان عزموا الطلاق فان الله سميع عليم فاقتضی ان يكون الطلاق قولا يسمع ليحسن ختم الآية بصفة السمع **الدليل**
الثامن انه لو قال لغريمه لك اجل اربعة اشهر فان وفيتنی قبلت منك وان لم توفينی حبستك كان مقتضاه ان الوفاء والحبس
بعد المدة لا فيها ولا يعقل المخاطب غير هذا فان قيل ما نحن فيه نظير قوله لك الخيار ثلاثة ايام فان فسخت البيع والا لزمك معلوم
ان الفسخ انما يقع فی الثلاث لا بعدها **قيل** هذا من اقوى حججنا عليكم فان موجب العقد اللزوم فجعل له الخيار فی مدة ثلاثة ايام فاذا

انقضت ولم يفسخ عاد العقد الى حكمه وهو اللزوم وهكذا الزوجة لها حق على الزوج في الوطء كما له حق عليها قال تعالى ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف فجعل له الشارع امتناع اربعة اشهر لا حق لها فيهن فاذا انقضت المدة عادت على حقها بموجب العقد وهو المطالبة لا وقوع الطلاق وحينئذ فهذا دليل تاسع مستقل **الدليل العاشر** انه سبحانه جعل للمولين شيئا وعليهم شيئين فالذي لهم تربص المدة المذكورة والذي عليهم اما الفيئة واما الطلاق وعندكم ليس عليهم الا الفيئة فقط واما الطلاق فليس عليهم بل اليهم وانما هو اليه سبحانه عند انقضاء المدة فيحكم بطلاقها عند انقضاء المدة شاء او ابى ومعلوم ان هذا ليس الى المولى ولا عليه وهو خلاف ظاهر النص قالوا ولانها يمين بالله تعالى توجب الكفارة فلم يقع بها الطلاق كسائر الايمان ولانها مدة قدرها الشرع لم يتقدمها الفرقة فلا يقع بها بينونة كاجل العنين ولانه لفظ لا يصح ان يقع به الطلاق المعجل فلم يقع به المؤجل كالظهار ولان الايلاء كان طلاقا في الجاهلية فنسخ كالظهار فلا يجوز ان يقع به الطلاق لانه استيفاء للحكم المنسوخ ولما كان عليه اهل الجاهلية قال الشافعي كانت العرب الجاهلية تحلف بثلاثة اشياء بالطلاق والظهار والايلاء فنقل الله سبحانه وتعالى الايلاء والظهار عما كانا عليه في الجاهلية من ايقاع الفرقة على الزوجة الى ما استقر عليه حكمهما في الشرع وبقي حكم الطلاق على ما كان عليه هذا لفظه قالوا ولان الطلاق انما يقع بالصريح والكناية وليس الايلاء واحدا منهما اذ لو كان صريحا لوقع معجلا ان اطلقه او الى اجل مسمى ان قيده ولو كان كناية لرجع فيه الى نيته ولا يرد على هذا اللعان فانه يوجب الفسخ دون الطلاق والفسخ يقع بغير قول والطلاق لا يقع الا بالقول قالوا واما قراءة ابن مسعود فغايتها ان تدل على جواز الفيئة في مدة التربص لا على استحقاق المطالبة بها في المدة وهذا حق لا ننكره واما قولكم جواز الفيئة في المدة دليل على استحقاقها فيها فهو باطل بالدين المؤجل واما قولكم انه لو كانت الفيئة بعد المدة لزادت على اربعة اشهر فليس بصحيح لان الاربعة الاشهر مدة لزمن الصبر الذي لا يستحق فيه المطالبة فبمجرد انقضائها يستحق عليه الحق فلها ان تعجل المطالبة به ولها ان تنظره وهذا كسائر الحقوق المعلقة بآجال معدودة انما يستحق عند انقضاء آجالها ولا يقال ان ذلك يستلزم الزيادة على الاجل فكذا اجل الايلاء سواء

فصل ودلت الآية على ان كل من صح منه الايلاء باي يمين حلف فهو مول حتى يبر اما ان يفيء واما ان يطلق فكان في هذا حجة لما ذهب اليه من يقول من السلف والخلف ان المولي باليمين بالطلاق اما ان يفيء واما ان يطلق ومن يلزمه الطلاق على كل حال لم يمكنه ادخال هذه اليمين في حكم الايلاء فانه اذا قال ان وطئتك الى سنة فانت طالق ثلاثا فاذا مضت اربعة اشهر لا يقولون له اما ان يطأ واما ان يطلق بل يقولون له ان وطئتها طلقت وان لم تطأها طلقنا عليك واكثرهم لا يمكنه من الايلاج لوقوع النزع الذي هو جزء الوطء في اجنبية ولا جواب عن هذا الا ان يقال بانه غير مول وحينئذ فيقال فلا توقفوه عند مضي الاربعة اشهر وقولوا ان له ان يمتنع من وطئها بيمين الطلاق دائما فان ضربتم له الاجل اثبتم له حكم الايلاء من غير يمين وان جعلتموه موليا ولم تجيزوه خالفتم حكم الايلاء وموجب النص فهذا بعض حجج هؤلاء على منازعيهم فان قيل فما حكم هذه المسألة وهي لو قال ان وطئتك فانت طالق ثلاثا قلنا اختلف الفقهاء فيها هل يكون موليا ام لا على قولين وهما روايتان عن احمد وقولان للشافعي الجديد انه يكون موليا وهو مذهب ابي حنيفة ومالك وعلى القولين هل يمكن من الايلاج فيه وجهان لاصحاب احمد والشافعي **احدهما** انه لا يمكن منه بل يحرم عليه لانها بالايلاج تطلق عندهم ثلاثا فيصير ما بعد الايلاج محرما فيكون الايلاج محرما وهذا كالصائم اذا تيقن انه لم يبق الى طلوع الفجر الا قدر ايلاج الذكر دون اخراجه حرم عليه الايلاج وان كان في زمن الاباحة

لوجود الاخراج في زمن الحظر كذلك ههنا يحرم عليه الايلاج وان كان قبل الطلاق لوجود الاخراج بعده **والثاني** انه لا يحرم عليه الايلاج قال الماوردي وهو قول سائر اصحابنا لانها زوجته ولا يحرم عليه الاخراج لانه ترك وان طلقت بالايلاج ويكون المحرم بهذا الوطء استدامة الايلاج لا الابتداء والنزع وهذا ظاهر نص الشافعي رحمه الله فانه قال لو طلع الفجر على الصائم وهو مجامع واخرجه مكانه كان على صومه فان مكث بغير اخراجه افطر ويكفر وقال في كتاب الايلاء ولو قال ان وطيتك فانت طالق ثلثا وقف فان فاء فاذا غيب الحشفة طلقت منه ثلثا فان اخرجه ثم ادخله فعليه مهر مثلها قال هؤلاء وهو يدل على الجواز ان رجلا لو قال لرجل ادخل داري ولا تقم واستدام الدخول لوجوده عن اذن ووجب عليه الخروج لمنعه من المقام ويكون الخروج وان كان في زمن الحظر مباحا لانه ترك كذلك ههنا المولي يستبيح ان يولج ويستبيح ان ينزع ويحرم عليه استدامة الايلاج والخلاف في الايلاج قبل الفجر والنزع بعده للصائم كالخلاف في المولي وقيل يحرم على الصائم الايلاج قبل الفجر ولا يحرم على المولي والفرق ان التحريم قد يطرأ على الصائم بغير الايلاج فجاز ان يحرم عليه الايلاج والمولي لا يطرأ عليه التحريم بغير الايلاج فافترقا وقالت طائفة ثالثة لا يحرم عليه الوطء ولا تطلق عليه الزوجة بل يوقف ويقال له ما امر الله اما ان يفيء واما ان يطلق قالوا وكيف يكون موليا ولا يمكن من الفيئة بل يلزم بالطلاق وان امكن منها وقع به الطلاق فالطلاق واقع به على التقديرين مع كونه موليا فهذا خلاف ظاهر القرآن بل يقال لهذا ان فاء لم يقع به الطلاق وان لم يفئ الزم بالطلاق وهذا مذهب من يرى اليمين بالطلاق لا يوجب طلاقا وانما يجزيه كفارة يمين وهو قول اهل الظاهر وطاوس وعكرمة وجماعة من اهل الحديث واختيار شيخ الاسلام ابن تيمية قدس الله روحه **حكم** رسول الله صلى الله عليه وسلم في اللعان قال تعالى وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنفُسُهُمْ فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ وَالْخَامِسَةُ أَنَّ لَعْنَتَ اللَّهِ عَلَيْهِ إِن كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ وَيَدْرَأُ عَنْهَا الْعَذَابَ أَن تَشْهَدَ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ وَالْخَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا إِن كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ وثبت في الصحيحين من حديث سهل بن سعد ان عويمرا العجلاني قال لعاصم بن عدي ارأيت لو ان رجلا وجد مع امرأته رجلا ايقتله فيقتلونه ام كيف يفعل فسل لي رسول الله صلى الله عليه وسلم فسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم فكره رسول الله صلى الله عليه وسلم المسائل وعابها حتى كبر على عاصم ما سمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم ان عويمرا سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال قد نزل فيك وفي صاحبتك فاذهب فأت بها فتلاعنا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما فرغا قال كذبت عليها يا رسول الله ان امسكتها فطلقها ثلثا قبل ان يأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الزهري فكانت تلك سنة المتلاعنين قال سهل وكانت حاملا وكان ابنها ينسب الى امه ثم جرت السنة ان يرثها وترث منه ما فرض الله لها وفي لفظ فتلاعنا في المسجد ففارقها عند النبي صلى الله عليه وسلم فقال النبي صلى الله عليه وسلم ذلكم التفريق بين كل متلاعنين وقول سهل وكانت حاملا الى آخره هو عند البخاري من قول الزهري وللبخاري ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انظروا فان جاءت به اسحم ادعج العينين عظيم الاليتين خدلج الساقين فلا احسب عويمرا الا قد صدق عليها وان جاءت به أحيمر كأنه وحرة فلا احسب عويمرا الا قد كذب عليها فجاءت به على النعت الذي نعت به رسول الله صلى الله عليه وسلم من تصديق عويمر وفي لفظ وكانت حاملا فانكر حملها وفي صحيح مسلم من حديث ابن عمر ان فلان بن فلان قال يا رسول الله أرأيت لو وجد احدنا امرأته على فاحشة كيف يصنع ان تكلم تكلم بامر عظيم وان سكت سكت على مثل ذلك فسكت النبي صلى الله عليه وسلم فلم يجبه

فلما كان بعد ذلك اتاه فقال ان الذي سألتك عنه قد ابتليت به فانزل الله عز وجل هؤلاء الآيات في سورة النور وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ فتلاهن عليه ووعظه وذكره واخبره ان عذاب الدنيا اهون من عذاب الآخرة قال لا والذي بعثك بالحق ما كذبت عليها ثم دعاها فوعظها وذكرها واخبرها ان عذاب الدنيا اهون من عذاب الآخرة قالت لا والذي بعثك بالحق انه لكاذب فبدأ بالرجل فشهد أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ وَالْخَامِسَةُ أَنَّ لَعْنَةَ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ ثم ثنى بالمرأة فشهدت أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ وَالْخَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ ثم فرق بينهما وفي الصحيحين عنه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم للمتلاعنين حسابكما على الله احدكما كاذب لا سبيل لك عليها قال يا رسول الله مالي قال لا مال لك ان كنت صدقت عليها فهو بما استحللت فرجها وان كنت كذبت عليها فهو ابعد لك منها وفي لفظ لهما فرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بين المتلاعنين وقال والله ان احدكما كاذب فهل منكما تائب وفيهما عنه ان رجلا لاعن على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ففرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهما والحق الولد بامه وفي صحيح مسلم من حديث ابن مسعود رضي الله عنهما في قصة المتلاعنين فشهد الرجل اربع شهادات بالله انه لمن الصادقين ثم لعن الخامسة ان لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين فذهبت لتلعن فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم مه فابت فلعنت فلما ادبرت قال لعلها ان تجيء به اسود جعدا فجاءت به اسود جعدا وفي صحيح مسلم من حديث انس بن مالك ان هلال بن امية قذف امرأته بشريك بن سحماء وكان اخا البراء بن مالك لامه وكان اول رجل لاعن في الاسلام فقال النبي صلى الله عليه وسلم ابصروها فان جاءت به ابيض سبطا قصير العينين فهو لهلال بن امية وان جاءت به اكحل جعدا حمش الساقين فهو لشريك بن سحماء قال فانبئت انها جاءت به اكحل جعدا حمش الساقين وفي الصحيحين من حديث ابن عباس نحو هذه القصة فقال له رجل اهي المرأة التي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو رجمت احدا بغير بينة لرجمت هذه فقال ابن عباس لا تلك امرأة كانت تظهر في الاسلام السوء ولابي داود في هذا الحديث ففرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهما وقضى ان لا يدعى ولدها لاب ولا يرمى ولا يرمى ولدها ومن رماها او رمى ولدها فعليه الحد وقضى ان لا بيت لها ولا قوت من اجل انهما يتفرقان من غير طلاق ولا متوفى عنها زوجها وفي القصة قال عكرمة فكان بعد ذلك اميرا على مصر وما يدعى لاب وذكر البخاري ان هلال بن امية قذف امرأته عند رسول الله صلى الله عليه وسلم بشريك بن سحماء فقال النبي صلى الله عليه وسلم البينة او حد في ظهرك فقال يا رسول الله اذا رأى احدنا على امرأته رجلا ينطلق يلتمس البينة فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول البينة والا حد في ظهرك فقال الرجل والذي بعثك بالحق اني لصادق ولينزلن الله ما يبرئ ظهري من الحد فنزل جبرئيل عليه السلام وانزل عليه وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ الآيات فانصرف النبي صلى الله عليه وسلم اليها فجاء هلال فشهد والنبي صلى الله عليه وسلم يقول ان الله يعلم ان احدكما كاذب فهل منكما تائب فشهدت فلما كانت عند الخامسة وقفوها وقالوا انها موجبة قال ابن عباس رضي الله عنهما فتلكأت ونكصت حتى ظننا انها ترجع ثم قالت لا افضح قومي سائر اليوم فمضت فقال النبي صلى الله عليه وسلم ابصروها فان جاءت به اكحل العينين سايغ الاليتين خدلج الساقين فهو لشريك بن سحماء فجاءت به كذلك فقال النبي صلى الله عليه وسلم لولا ما مضى من كتاب كان لي ولها شان وفي الصحيحين ان سعد ابن عبادة قال يا رسول الله أرأيت الرجل يجد مع امرأته رجلا أيقتله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا فقال سعد بلى والذي اكرمك بالحق فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اسمعوا الى ما يقول سيدكم وفي لفظ آخر يا رسول الله ان وجدت مع امرأتي رجلا

امهله حتى آتي باربعة شهداء قال نعم وفي لفظ آخر لو وجدت مع اهلي رجلا لم اهجه حتى آتي باربعة شهداء قال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم قال كلا والذي بعثك بالحق نبيا ان كنت لاعاجله بالسيف قبل ذلك قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اسمعوا الى ما يقول سيدكم انه لغيور وانا اغير منه والله اغير مني وفي لفظ لو رأيت مع امرأتي رجلا لضربته بالسيف غير مصفح فقال النبي صلى الله عليه وسلم أتعجبون من غيرة سعد فوالله لانا اغير منه والله اغير مني ومن اجل ذلك حرم الفواحش ما ظهر منها وما بطن ولا شخص اغير من الله ولا شخص احب اليه العذر من الله من اجل ذلك بعث الله المرسلين مبشرين ومنذرين ولا احد احب اليه المدح من الله من اجل ذلك وعد الله الجنة **فصل** ويستفيد من هذا الحكم النبوي عدة احكام الحكم الاول ان اللعان يصح من كل زوجين سواء كانا مسلمين او كافرين عدلين او فاسقين محدودين في قذف او غير محدودين او احدهما كذلك قال الامام احمد في رواية اسحق بن منصور جميع الازواج يلتعنون الحر من الحرة والامة اذا كانت زوجة والعبد من الحرة والامة اذا كانت زوجة المسلم من اليهودية والنصرانية وهذا قول مالك واسحق وقول سعيد بن المسيب والحسن وربيعة وسليمان بن يسار وذهب اهل الرأي والاوزاعي والثوري وجماعة الى ان اللعان لا يكون الا بين زوجين مسلمين عدلين حرين غير محدودين في قذف وهو رواية عن احمد ومأخذ القولين ان اللعان يجمع وصفين اليمين والشهادة وقد سماه الله سبحانه شهادة وسماه رسول الله صلى الله عليه وسلم يمينا حيث يقول لولا الايمان لكان لي ولها شأن فمن غلب عليه حكم الايمان قال يصح من كل من يصح يمينه قالوا ولعموم قوله والذين يرمون ازواجهم قالوا وقد سماه رسول الله صلى الله عليه وسلم يمينا قالوا ولانه مفتقر الى اسم الله والى ذكر القسم المؤكد وجوابه قالوا ولانه يستوي فيه الذكر والانثى بخلاف الشهادة قالوا ولو كان شهادة لما تكرر لفظه بخلاف اليمين فانه قد يشرع فيها التكرار كايمان القسامة قالوا ولان حاجة الزوج التي لا تصح منه الشهادة الى اللعان ونفي الولد كحاجة من تصح شهادته سواء والامر الذي نزل به مما يدعوا الى اللعان كالذي ينزل بالعدل الحر والشريعة لا ترفع ضرر احد النوعين وتجعل له فرجا ومخرجا مما نزل به وتدع النوع الآخر في الآصار والاغلال لا فرج له مما نزل به ولا مخرج بل يستغيث فلا يغاث ويستعين فلا يعان ان تكلم تكلم بامر عظيم وان سكت سكت على مثله قد ضاقت عنه الرحمة التي وسعت من تصح شهادته وهذا تأباه الشريعة الواسعة الحنيفية السمحة قال الآخرون قال الله تعالى وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنفُسُهُمْ فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ وفي الآية دليل من ثلثة اوجه احدها انه سبحانه استثنى انفسهم من الشهداء وهذا استثناء متصل قطعا ولهذا جاء مرفوعا والثاني انه صرح بان التعانهم شهادة ثم زاد سبحانه هذا بيانا فقال وَيَدْرَأُ عَنْهَا الْعَذَابَ أَن تَشْهَدَ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ والثالث انه جعله بدلا من الشهود وقائما مقامهم عند عدمهم قالوا وقد روى عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا لعان بين مملوكين ولا كافرين ذكره ابو عمر بن عبد البر في التمهيد وذكر الدارقطني من حديثه ايضا عن ابيه عن جده مرفوعا اربعة ليس بينهم لعان ليس بين الحر والامة لعان وليس بين الحرة والعبد لعان وليس بين المسلم واليهودية لعان وليس بين المسلم والنصرانية لعان وذكر عبد الرزاق في مصنفه عن ابن شهاب قال من وصية النبي صلى الله عليه وسلم لعتاب بن اسيد ان لا لعان بين اربع فذكر معناه قالوا ولان اللعان جعل بدل الشهادة وقائما مقامها عند عدمها فلا يصح الا ممن تصح منه ولهذا تحد المرأة بلعان الزوج ونكولها تنزيلا للعانه منزلة اربعة شهود قالوا واما الحديث لولا ما مضى من الايمان لكان لي ولها

شأن فالمحفوظ فيه لولا ما مضى من كتاب الله هذا لفظ البخاري في صحيحه واما قوله لولا ما مضى من الايمان ففي رواية عباد بن منصور
وقد تكلم فيه غير واحد قال يحيى بن معين ليس بشيء وقال علي بن الجنيد متروك قدري وقال النسائي ضعيف وقد استقرت
قاعدة الشريعة ان البينة على المدعي واليمين على المدعى عليه والزوج ههنا مدع فلعانه شهادة ولو كان يمينا لم يشرع في جانبه
قال الاولون اما تسميته شهادة فلقول الملتعن في يمينه اشهد بالله فسمي بذلك شهادة وان كان يمينا اعتبارا بلفظها قالوا
وكيف وهو مصرح فيه بالقسم وجوابه وكذلك لو قال اشهد بالله انعقدت يمينه بذلك سواء نوى اليمين او اطلق والعرب تعد
ذلك يمينا في لغتها واستعمالها قال قيس شعر فاشهد عند الله اني احبها * فهذا لها عندي فما لي عندها ابيات وفي
هذا حجة لمن قال ان قوله اشهد تنعقد به اليمين ولو لم يقل بالله كما هو احدى الروايتين عن احمد والثانية لا يكون يمينا
الا بالنية وهي قول الاكثرين كما ان قوله اشهد بالله يمين عند الاكثرين بمطلقه قالوا واما استثناؤه سبحانه انفسهم من الشهداء
فيقال اولا الا ههنا صفة بمعنى غير والمعنى ولم يكن لهم شهداء غير انفسهم فان غيرا والا يتعاوضان الوصفية والاستثناء
فيستثنى بغير حملا على الا ويوصف بالا حملا على غير ويقال ثانيا ان انفسهم مستثنين من الشهداء ولكن يجوز ان يكون
منقطعا على لغة بني تميم فانهم يبدلون في الانقطاع كما يبدل اهل الحجاز وهو في الاتصال ويقال ثالثا انما استثنى انفسهم من
الشهداء لانه نزلهم منزلتهم في قبول قولهم وهذا قوي جدا على قول من يرجم المرأة بالتعان الزوج اذا نكلت وهو الصحيح كما يأتي تقريره
ان شاء الله تعالى والصحيح ان لعانهم يجمع الوصفين اليمين والشهادة فهو شهادة مؤكدة بالقسم والتكرار ويمين مغلظة
بلفظ الشهادة والتكرار لاقتضاء الحال تأكيد الامر ولهذا اعتبر فيه من التأكيد عشرة انواع احدها ذكر لفظ الشهادة الثاني ذكر
القسم باحد اسماء الرب سبحانه واجمعها للمعاني اسمائه الحسنى وهو اسم الله جل ذكره الثالث تأكيد الجواب بما يؤكد به المقسم عليه
من ان واللام واتيانه باسم الفاعل الذي هو صادق وكاذب دون الفعل الذي هو صدق وكذب الرابع تكرار ذلك اربع مرات الخامس
دعاؤه على نفسه في الخامسة بلعنة الله ان كان من الكاذبين السادس اخباره عند الخامسة انها الموجبة لعذاب الله وان
عذاب الدنيا اهون من عذاب الاخرة السابع جعل لعانه مقتضيا لحصول العذاب عليها وهو اما الحد او الحبس وجعل لعانها دارئا
للعذاب عنها الثامن ان هذا اللعان يوجب العذاب على احدهما اما في الدنيا واما في الاخرة التاسع التفريق بين المتلاعنين وخراب
بيتهما وكسرهما بالفراق العاشر تأبيد تلك الفرقة ودوام التحريم بينهما فلما كان شأن هذا اللعان هذا الشأن جعل يمينا مقرونا بالشهادة
وشهادة مقرونة باليمين وجعل الملتعن لقبول قوله كالشاهد فان نكلت المرأة مضت شهادته وحدت وافادت شهادته
ويمينه شيئين سقوط الحد عنه ووجوبه عليها وان التعنت المرأة وعارضت لعانه بلعان آخر منها افاد لعانه سقوط الحد عنه
دون وجوبه عليها فكان شهادة ويمينا بالنسبة اليه دونها لانه ان كان يمينا محضة فهي لا تحد بمجرد حلفه وان كان شهادة
فلا تحد بمجرد شهادته عليها وحده فاذا انضم الى ذلك نكولها قوي جانب الشهادة واليمين في حقه بتأكده ونكولها فكان دليلا ظاهرا
على صدقه فاسقط الحد عنه واوجبه عليها وهذا احسن ما يكون من الحكم ومن احسن من الله حكما لقوم يوقنون وقد
ظهر بهذا انه يمين فيها معنى الشهادة وشهادة فيها معنى اليمين واما حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده فما ابين دلالته
لو كان صحيحا بوصوله الى عمرو ولكن في طريقه الى عمرو مهالك ومفاوز قال ابو عمر بن عبد البر ليس دون عمرو بن شعيب من يحتج به

وأما حديثه الآخر الذي رواه الدارقطني فعلى طريق الحديث عثمان بن عبد الرحمن الوقاصي وهو متروك باجماعهم فالطريق به مقطوعة وأما حديث عبد الرزاق فمراسيل الزهري عندهم ضعيفة لا يحتج بها وعتاب بن اسيد كان عاملا للنبي صلى الله عليه وسلم على مكة ولم يكن بمكة يهودي ولا نصراني البتة حتى يوصيه ان لا يلاعن بينهما قالوا واما ردكم لقوله لولا ما مضى من الايمان لكان لي ولها شأن وهو حديث رواه ابو داود في سننه واسناده لا بأس به واما تعلقكم فيه على عباد بن منصور فأكثر ما عيب عليه انه قدري داعية الى القدر وهذا لا يوجب رد حديثه ففي الصحيح الاحتجاج بجماعة من القدرية والمرجئة والشيعة ممن علم صدقه ولا تنافي بين قوله لولا ما مضى من كتاب الله تعالى ولولا ما مضى من الايمان فيحتاج الى ترجيح احد اللفظين وتقديمه على الآخر بل الايمان المذكورة هي في كتاب الله وكتاب الله تعالى حكمه الذي حكم به بين المتلاعنين واراد صلى الله عليه وسلم لولا ما مضى من حكم الله الذي فصل بين المتلاعنين لكان لي ولها شأن آخر قالوا واما قولكم ان قاعدة الشريعة استقرت على ان الشهادة في جانب المدعي واليمين في جانب المدعى عليه فجوابه من وجوه احدها ان الشريعة لم تستقر على هذا بل استقرت في القسامة بان يبدأ بايمان المدعين وهذا لقوة جانبهم باللوث وقاعدة الشريعة ان اليمين يكون من جنبة اقوى المتداعيين فلما كان جانب المدعى عليه قويا بالبراءة الاصلية شرعت اليمين في جانبه فلما قوي جانب المدعي في القسامة باللوث كانت اليمين في جانبه وكذلك على الصحيح لما قوي جانبه بالنكول صارت اليمين في جانبه فيقال له احلف واستحق وهذا من كمال حكمة الشرع واقتضائه للمصالح بحسب الامكان ولو شرعت اليمين من جانب احد دائما لذهبت قوة الجانب الراجح هدرا وحكمة الشارع تأبى ذلك فالذي جاء به هو غاية الحكمة والمصلحة واذا عرف هذا فجانب الزوج ههنا اقوى من جانبها فان المرأة تنكر زناها وتبهته والزوج ليس له غرض في هتك حرمته وافساد فراشه ونسبة اهله الى الفجور بل ذلك اشوش عليه واكره شيء اليه فكان هذا لوثا ظاهرا فاذا انضاف اليه نكول المرأة قوي الامر جدا في قلوب الناس خاصهم وعامهم فاستقل ذلك بثبوت حكم الزنا عليها شرعا فحدت بلعانه ولكن لما لم تكن ايمانه بمنزلة الشهداء الاربعة حقيقة كان لها ان تعارضها بايمان اخرى مثلها يدرأ عنها بها عذاب الحد المذكور في قوله تعالى وَلْيَشْهَدْ عَذَابَهُمَا طَائِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ ولو كان لعانه بينة حقيقية لما دفعت ايمانها عنها شيئا وهذا يتضح بالفصل الثاني المستفاد من قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو ان المرأة اذا لم تلتعن فهل تحد او تحبس حتى تقر او تلاعن فيه قولان للفقهاء فقال الشافعي وجماعة من السلف والخلف تحد وهو قول اهل الحجاز وقال احمد تحبس حتى تقر او تلاعن وهو قول اهل العراق وعنه رواية ثانية لا تحبس وتخلى سبيلها قال اهل العراق ومن وافقهم لو كان لعان الرجل بينة توجب الحد عليها لم تملك اسقاطه باللعان وتكذيب البينة كما لو شهد عليها اربعة قالوا ولانه لو شهد عليها مع ثلاثة غيره لم تحد بهذه الشهادة فلئلا تحد بشهادته وحده اولى واحرى قالوا ولانه احد المتلاعنين فلا يوجب حد الآخر كما لم يوجب لعانها حده قالوا وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم البينة على المدعي ولا ريب ان الزوج ههنا مدع قالوا ولان موجب لعانه اسقاط الحد عن نفسه لا ايجاب الحد عليها ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم البينة والا حد في ظهرك فان موجب قذف الزوج كموجب قذف الاجنبي وهو الحد فجعل الله سبحانه له طريقا الى التخلص منه باللعان وجعل طريق اقامة الحد على المرأة احد امرين اما اربعة شهود او اعتراف او الحبل عند من يحد بالحبل من الصحابة كعمر بن الخطاب رضي الله عنه ومن وافقه وقد قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه على منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم

والرجم واجب على كل من زنا من الرجال والنساء اذا كان محصنا اذا قامت بينة او كان الحبل او الاعتراف وكذلك قال علي كرم الله وجهه فجعل طريق الحد ثلاثة لم يجعل فيها اللعان قالوا وايضا فهذه لم يتحقق زناها فلا يجب عليها الحد لان تحقق زناها اما ان يكون بلعان الزوج وحده لانه لو تحقق به لم يسقط بلعانها الحد ولما وجب بعد ذلك حد على قاذفها ولا يجوز ان تحقق بنكولها ايضا لان الحد لا يثبت بالنكول فان الحد يدرأ بالشبهات فكيف يجب بالنكول فان النكول يحتمل ان يكون لشدة خفرها او لعقلة لسانها او لدهشتها في ذلك المقام الفاضح المخزي او لغير ذلك من الاسباب فكيف يثبت الحد الذي اعتبر في بينة من العدد ضعف ما اعتبر في سائر الحدود وفي اقراره اربع مرات بالسنة الصحيحة الصريحة واعتبر في كل من الاقرار والبينة ان يتضمن وصف الفعل والتصريح به مبالغة في الستر ودفعا لاثبات الحد الا بابلغ الطرق وآكدها وتوسلا الى اسقاط الحد بادنى شبهة فكيف يجوز ان يقضى فيه بالنكول الذي هو في نفسه شبهة لا يقضى به في شيء من الحدود والعقوبات البتة ولا فيما عدا الاموال قالوا والشافعي رحمه الله تعالى لا يرى القضاء بالنكول في درهم فما دونه ولا في ادنى تعزير فكيف يقضي به في اعظم الامور وابعدها ثبوتا واسرعها سقوطا ولانها لو اقرت بلسانها ثم رجعت لم يجب عليها الحد فلئلا يجب بمجرد امتناعها من اليمين على براءتها اولى واذا ظهر انه لا تاثير لواحد منهما في تحقق زناها لم يجز ان يقال بتحققه بهما لوجهين **احدهما** ان ما في كل واحد منهما من الشبهة لا يزول بضم احدهما الى الآخر كشهادة مائة فاسق فان احتمال نكولها لفرط حيائها وهيبة ذلك المقام والجمع وشدة الخفر وعجزها عن النطق وعقلة لسانها لا يزول بلعان الزوج ولا بنكولها **الثاني** ان ما لا يقضى فيه باليمين المفردة لا يقضى فيه باليمين مع النكول كسائر الحقوق قالوا واما قوله تعالى ويدرأ عنها العذاب ان تشهد فالعذاب ههنا يجوز ان يراد به الحد وان يراد به الحبس والعقوبة المطلوبة فلا يتعين ارادة الحد به فان الدال على المطلق لا يدل على المقيد الا بدليل من خارج وادنى درجات ذلك الاحتمال فلا يثبت الحد مع قيامه وقد يرجح هذا بما تقدم من قول عمر وعلي رضي الله عنهما ان الحد انما يكون بالبينة او الاعتراف او الحبل ثم اختلف هؤلاء فيما ذا يصنع بها اذا لم تلاعن فقال احمد اذا ابت المرأة ان تلتعن بعد لعان الرجل اجبرتها عليه وهبت ان احكم عليها بالرجم لانها لو اقرت بلسانها لم ارجمها اذا رجعت فكيف اذا ابت اللعان وعنه رحمه الله تعالى رواية ثانية تخلى سبيلها اختارها ابو بكر لانها لا يجب عليها الحد فيجب تخلية سبيلها كما لو لم تكمل البينة

فصل قال الموجبون للحد معلوم ان الله سبحانه وتعالى جعل التعان الزوج بدلا عن الشهود وقائما مقامهم بل جعل الازواج الملتعنين شهداء كما تقدم وصرح بان لعانهم شهادة واوضح ذلك بقوله ويدرأ عنها العذاب ان تشهد اربع شهادات بالله وهذا يدل على ان سبب العذاب الدنيوي قد وجد وانه لا يدفعه عنها الا لعانها والعذاب المدفوع عنها بلعانها هو المذكور في قوله تعالى وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين وهذا عذاب الحد قطعا فذكره مضافا ومعرفا بلام العهد فلا يجوز ان ينصرف الى عقوبة لم تذكر في اللفظ ولا دل عليها بوجه ما من حبس وغيره فكيف يخلى سبيلها ويدرأ عنها العذاب بغير لعان وهل هذا الا مخالفة لظاهر القرآن قالوا وقد جعل الله سبحانه لعان الزوج دارئا لحد القذف عنه وجعل لعان الزوجة دارئا بالعذاب حد الزنا عنها فكما ان الزوج اذا لم يلاعن يحد حد القذف فكذلك الزوجة اذا لم تلاعن يجب عليها الحد قالوا واما قولكم ان لعان الزوج لو كان بينة يوجب الحد عليها لم تملك هي اسقاطه باللعان كشهادة الاجنبي فالجواب ان حكم اللعان حكم مستقل بنفسه غير مردود الى احكام الدعاوي والبينات بل هو اصل قائم بنفسه شرعه الذي شرع نظيره من الاحكام وفصله الذي فصل الحلال والحرام ولما كان لعان الزوج بدلا عن

الشهود لاجرم نزل عن مرتبة البينة فلم يستقل وحده بحكم البينة وجعل للمرأة معارضته بلعان نظيره وحينئذ فلا يظهر ترجيح أحد المتلاعنين على الآخر لنا والله يعلم أن أحدهما كاذب فلا وجه لحد المرأة بمجرد لعان الزوج فإذا أمكنت من معارضته وإتيانها بما يبرئ ساحتها فلم تفعل ونكلت عن ذلك عمل المقتضي عمله وانضاف إليه قرينة قوية واكدته وهي نكول المرأة وإعراضها عما يخلصها من العذاب ويدرأ عنها قالوا وأما قولكم إنه لو شهد عليها مع ثلاثة غيره لم يحد بهذه الشهادة فكيف تحد بشهادته وحده فجوابه أنها لم تحد بشهادة مجردة وإنما حدت بمجموع لعانه خمس مرات ونكولها عن معارضته مع قدرتها عليها فقام من مجموع ذلك دليل في غاية الظهور والقوة على صحة قوله والظن المستفاد منه أقوى بكثير من الظن المستفاد من شهادة الشهود وأما قولكم إنه أحد المتلاعنين فلا يوجب حد الآخر كما لم يوجب لعانها حده فجوابه أن لعانها إنما شرع للدفع لا للإيجاب كما قال تعالى ﴿وَيَدْرَأُ عَنْهَا الْعَذَابَ أَنْ تَشْهَدَ﴾ فدل النص على أن لعانه مقتض لإيجاب الحد ولعانها دافع ودارئ لا موجب فقياس أحد اللعانين على الآخر جمع بين ما فرق الله سبحانه بينهما وهو باطل قالوا وأما قول النبي صلى الله عليه وسلم البينة للمدعي فسمعا وطاعة لرسول الله صلى الله عليه وسلم ولا ريب أن لعان الزوج المذكور المكرر بينة وقد انضم إليها نكولها الجاري مجرى إقرارها عند قوم ومجرى بينة المدعيين عند آخرين وهذا من أقوى البينات ويدل عليه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له البينة وإلا حد في ظهرك ولم يبطل الله سبحانه هذا وإنما نقله عند عجزه عن بينة منفصلة يسقط الحد عنه يعجز عن إقامتها إلى بينة يتمكن من إقامتها ولما كانت دونها في الرتبة اعتبر لها مقو منفصل وهو نكول المرأة عن دفعها ومعارضتها مع قدرتها وتمكنها قالوا وأما قولكم إن موجب لعانه إسقاط الحد عن نفسه لا إيجاب الحد عليها إلى آخره فإن أردتم أن من موجبه إسقاط الحد عن نفسه فحق وإن أردتم أن سقوط الحد عنه جميع موجبه ولا موجب له سواه فباطل قطعا فإن وقوع الفرقة أو وجوب التفريق والتحريم المؤبد أو الموقت ونفي الولد المصرح بنفيه أو المكتفى في نفيه باللعان ووجوب العذاب على الزوجة إما عذاب الحد أو عذاب الحبس كل ذلك من موجب اللعان فلا يصح أن يقال إنما يوجب سقوط حد القذف عن الزوج فقط قالوا وأما قولكم إن الصحابة رضي الله عنهم جعلوا حد الزنا بأحد ثلاثة أشياء إما البينة أو الاعتراف أو الحبل واللعان ليس منها فجوابه أن منازعيكم يقولون إن كان إيجاب الحد عليها باللعان خلافا لأقوال هؤلاء الصحابة رضي الله عنهم فإن إسقاط الحد بالحبل أدخل في خلافهم وأظهر فما الذي سوغ لكم إسقاط حد أوجبوه بالحبل وصريح مخالفتهم وحرم على منازعيكم مخالفتهم في إيجاب الحد بغير هذه الثلاثة مع أنهم أعذر منكم لثلاثة أوجه **أحدها** أنهم لم يخالفوا صريح قولهم وإنما هو مخالفة لمفهوم سكتوا عنه فهو مخالفة لسكوتهم وأنتم خالفتم صريح أقوالهم **الثاني** أن غاية ما خالفوه مفهوم قد خالفه صريح عن جماعة منهم بإيجاب الحد فلم يخالفوا ما أجمع عليه الصحابة رضي الله عنهم وأنتم خالفتم منطوقا لا يعلم لهم فيه مخالف البتة وهو إيجاب الحد بالحبل فلا يحفظ عن صحابي قط مخالفة عمر وعلي رضي الله عنهما في إيجاب الحد به **الثالث** أنهم خالفوا هذا المفهوم لمنطوق تلك الأدلة التي تقدمت ولمفهوم قوله ﴿وَيَدْرَأُ عَنْهَا الْعَذَابَ أَنْ تَشْهَدَ﴾ ولا ريب أن هذا المفهوم أقوى من مفهوم سقوط الحد بقولهم إذا كانت البينة أو الحبل أو الاعتراف فهم تركوا مفهوما لما هو أقوى منه وأولى هذا لو كان قد خالفوا الصحابة فكيف وقولهم موافق لأقوال الصحابة رضي الله عنهم فإن اللعان مع نكول المرأة من أقوى البينات كما تقرر قالوا وأما قولكم لو لم يتحقق زناها إلى آخره فجوابه إن أردتم بالتحقق اليقين المقطوع به كالمحسوسات فهذا لا يشترط في إقامة الحد ولو كان هذا شرطا لما أقيم الحد بشهادة أربعة إذ شهادتهم لا تجعل الزنا محققا بهذا الاعتبار

وان اردتم بعدم التحقيق انه مشكوك فيه على السواء بحيث لا يترجح ثبوته فباطل قطعاً والا لما وجب عليها العذاب المدرأ بلعانها ولا ريب ان التحقق المستفاد من لعانه المؤكد المكرر مع اعراضها عن معارضة ممكنة منه اقوى من التحقق باربع شهود ولعل لهم غرضاً في قذفها وهتكها وافسادها على زوجها والزوج لا غرض له في ذلك منها وقولكم انه لو تحقق فاما ان يتحقق بلعان الزوج او بنكولها او بهما جوابه انه تحقق بهما ولا يلزم من عدم استقلال احد الامرين بالحد وضعفه عنه عدم استقلالهما معاً اذ هذا شان كل مفرد لم يستقل بالحكم بنفسه ويستقل به مع غيره لقوته به واما قولكم عجبا للشافعي كيف لا يقضي بالنكول في درهم و يقضي به في اقامة حد بالغ الشارع في ستره واعتبر له اكمل بينة فهذا موضع لا ينتصر فيه للشافعي ولا لغيره من الائمة وليس هذا وضع كتابنا هذا ولا قصدنا به نصرة احد من العلماء وانما قصدنا به مجرد هدي رسول الله صلى الله عليه وسلم في سيرته واقضيته و احكامه وما تضمن سوى ذلك فتبع مقصودنا لغيره فهب ان من لم يقض بالنكول تناقض فماذا يضر ذلك هدي رسول الله صلى الله عليه وسلم وتلك شكاة ظاهر عنه عارها على ان الشافعي رحمه الله تعالى لم يتناقض فانه فرق بين نكول مجرد لا قوة له وبين نكول قد قارنه اللعان المؤكد المكرر الذي اقيم في حق الزوج مقام البينة مع شهادة الحال بكراهة الزوج لزناء امرأته وفضيحتها وخراب بيته واقامة نفسه وحبه في ذلك المقام العظيم بمشهد المسلمين يدعو على نفسه باللعنة ان كان كاذبا بعد حلفه بالله جهد ايمانه اربع مرات انه لمن الصادقين والشافعي رحمه الله انما حكم بنكول قد قارنه ما هذا شانه فمن اين يلزمه ان يحكم بنكول مجرد قالوا واما قولكم انها لو اقرت بالزناء ثم رجعت لسقط عنها الحد فكيف يجب بمجرد امتناعها من اليمين فجوابه ما تقرر آنفا قالوا واما قولكم ان العذاب المدرأ عنها بلعانها هو عذاب الحبس او غيره فجوابه ان العذاب المذكور اما عذاب الدنيا او عذاب الآخرة وحمل الآية على عذاب الآخرة باطل قطعا فان لعانها لا يدرأه اذا وجب عليها وانما هو عذاب الدنيا وهو الحد قطعا فان عذاب المحدود هو فداء له من عذاب الآخرة ولهذا شرعه سبحانه طهرة وفدية من ذلك العذاب كيف وقد صرح به في اول السورة بقوله وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين ثم اعاده بعينه بقوله ويدرأ عنها العذاب فهذا هو العذاب المشهود مكنها من دفعه بلعانها فاين هنا عذاب غيره حتى يفسر الآية به واذا تبين هذا فهذا هو القول الصحيح الذي لا يعتقد سواه ولا يرضى الا اياه وبالله التوفيق فان قيل فلو نكل الزوج عن اللعان بعد قذفه فما حكم نكوله قلنا يحد حد القذف عند جمهور العلماء من السلف والخلف وهو قول الشافعي ومالك واحمد واصحابهم وخالف في ذلك ابو حنيفة وقال يحبس حتى يلاعن او تقر الزوجة وهذا الخلاف مبني على ان موجب قذف الزوج لامرأته هو الحد كقذف الاجنبي وله اسقاطه باللعان او موجبه اللعان نفسه فالاول قول الجمهور والثاني قول ابي حنيفة واحتجوا عليه بعموم قوله تعالى وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وبقوله صلى الله عليه وسلم لهلال بن امية البينة او حد في ظهرك وبقوله له عذاب الدنيا اهون من عذاب الآخرة وهذا قاله لهلال بن امية قبل شروعه في اللعان فلو لم يجب الحد بقذفه لم يكن لهذا معنى وبانه قذف حرة عفيفة تجري بينه وبينها القود فحد بقذفها كالاجنبي وبانه لو لاعنها ثم اكذب نفسه بعد لعانها وجب عليه الحد فدل على ان قذفه سبب لوجوب الحد عليه وله اسقاطه باللعان اذ لو لم يكن سببا لما وجب باكذابه نفسه بعد اللعان وابو حنيفة رحمه الله تعالى يقول قذفه لها دعوى يوجب احد امرين اما لعانه واما اقرارها فاذا لم يلاعن حبس حتى يلاعن الا ان يقر فيزول موجب الدعوى وهذا بخلاف قذف الاجنبي فانه لا حق له عند المقذوفة فكان قاذفها محضا والجمهور

يقولون بل قذفه جناية منه على عرضها فكان موجبها الحد كقذف الاجنبي لما كان فيها شائبة الدعوى عليها انها تحققت جنايتها نفيه ملك اسقاط ما يوجبه القذف من الحد بلعانه فاذا لم يلاعن مع قدرته على اللعان وتمكنه منه عمل مقتضى القذف عمله واستقل بايجاب الحد اذ لا معارض له وبالله التوفيق **فصل** ومنها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم انما كان يقضي بالوحي وبما اراه الله لا بما رآه هو فانه صلى الله عليه وسلم لم يقض بين المتلاعنين حتى جاءه الوحي ونزل القرآن فقال لعويمر حينئذ قد نزل فيك وفي صاحبتك فاذهب فأت بها وقد قال صلى الله عليه وسلم لا يسألني الله عز وجل عن سنة احدثتها فيكم لم يأمرني بها وهذا في الاقضية والاحكام والسنن الكلية واما الامور الجزئية التي لا ترجع الى احكام كالنزول في منزل معين و تأمير رجل معين ونحو ذلك مما هو متعلق المشاورة المأمور بها بقوله وشاورهم في الامر فتلك للرأي فيها مدخل ومن هذا قوله صلى الله عليه وسلم في شأن تلقيح النخل انما هو رأي رأيته فهذا القسم شيء والاحكام والسنن الكلية شيء آخر **فصل** ومنها ان النبي صلى الله عليه وسلم امرهما بان يأتي بها فتلاعنا بحضرته في هذا فكان بيان ان اللعان انما يكون بحضرة الامام او نائبه وانه ليس لآحاد الرعية ان يلاعن بينهما كما انه ليس له اقامة الحد بل هو للامام او نائبه **فصل** ومنها انه يسن التلاعن بمحضر جماعة من الناس يشهدونه فان ابن عباس وابن عمر وسهل بن سعد حضروه مع حداثة اسنانهم فدل ذلك على انه حضره جمع كثير فان الصبيان انما يحضرون مثل هذا الامر تبعا للرجال قال سهل بن سعد فتلاعنا وانا مع الناس عند النبي صلى الله عليه وسلم و حكمة هذا والله اعلم ان اللعان بني على التغليظ مبالغة في الردع والزجر وفعله في الجماعة ابلغ في ذلك **فصل** ومنها انهما يتلاعنان قياما وفي قصة هلال بن امية ان النبي صلى الله عليه وسلم قال له قم فاشهد اربع شهادات بالله وفي الصحيحين في قصة المرأة ثم قامت فشهدت ولانه اذا قام شاهده الحاضرون فكان ابلغ في شهرته واوقع في النفوس وفيه سر آخر وهو ان الدعوة التي تطلب اصابتها اذا صادفت المدعو عليه قائما نفذت فيه ولهذا لما دعا خبيب على المشركين حين صلبوه اخذ ابو سفيان معاوية رضي الله عنه فاضجعه وكانوا يرون ان الرجل اذا لطئ بالارض زلت عنه الدعوة **فصل** ومنها البداءة بالرجل في اللعان كما بدأ الله عز وجل ورسوله به فلو بدأت هي لم يعتد بلعانها عند الجمهور واعتد به ابو حنيفة رحمه الله وقد بدأ الله سبحانه في الحد بذكر المرأة فقال ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾ وفي اللعان بذكر الزوج وهذا في غاية المناسبة لان الزنا من المرأة اقبح منه بالرجل لانها تزيد على هتك حق الله افساد فراش بعلها وتعليق نسب من غيره عليه وفضيحة اهلها واقاربها والجناية على محض حق الزوج وخيانته فيه واسقاط حرمته عند الناس وتعييره بامساك البغي وغير ذلك من مفاسد زناها فكانت البداءة بها في الحد اهم واما اللعان فالزوج هو الذي قذفها وعرضها للعان وهتك عرضها ورماها بالعظيمة وفضحها عند قومها واهلها ولهذا يجب عليه الحد اذا لم يلاعن فكانت البداءة به في اللعان اولى من البداءة بها **فصل** ومنها وعظ كل واحد من المتلاعنين عند ارادة الشروع في اللعان فيوعظ ويذكر ويقال له عذاب الدنيا اهون من عذاب الآخرة فاذا كان عند الخامسة اعيد ذلك عليهما كما صحت السنة بهذا وهذا **فصل** ومنها انه لا يقبل من الرجل اقل من خمس مرات ولا من المرأة ولا يقبل منهما ابدال اللعنة بالغضب والابعاد والسخط ولا منها ابدال الغضب باللعنة والابعاد والسخط بل يأتي كل منهما بما قسم الله له من ذلك شرعا وقدرا وهذا اصح القولين في مذهب احمد ومالك وغيرهما ومنها انه لا يفتقر ان يزيد على الالفاظ المذكورة في القرآن والسنة شيئا بل لا يستحب

ذلك فلا يحتاج ان يقول اشهد بالله الذي لا اله الا هو عالم الغيب والشهادة الذي يعلم من السر ما يعلم من العلانية ونحو ذلك بل يكفيه ان يقول اشهد بالله اني لمن الصادقين وهي تقول اشهد بالله انه لمن الكاذبين ولا يحتاج ان يقول فيما رميتها به من الزناء وتقول هي انه لمن الكاذبين فيما رماني به من الزناء ولا يشترط ان يقول اذا ادعا الرؤية رأيتها تزني كالمرود في المكحلة ولا اصل لذلك في كتاب الله ولا سنة رسوله فان الله سبحانه بعلمه وحكمته كفانا بما شرعه لنا وامرنا به عن تكلف زيادة عليه قال صاحب الافصاح وهو يحيى بن محمد بن هبيرة في افصاحه من الفقهاء من اشترط ان يزاد بعد قوله من الصادقين فيما رميتها به من الزناء واشترط في نفيها عن نفسها ان تقول فيما رماني به من الزناء قال ولا ارى يحتاج اليه لان الله تعالى انزل ذلك وبينه ولم يذكر هذا الاشتراط وظاهر كلام احمد انه لا يشترط ذكر الزنا في اللعان فان اسحق بن منصور قال قلت لاحمد كيف يلاعن قال على ما في كتاب الله يقول اربع مرات اشهد بالله اني فيما رميتها به لمن الصادقين ثم توقف عند الخامسة فيقول لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين والمرأة مثل ذلك ففي هذا النص انه لا يشترط ان يقول من الزناء ولا تقوله هي ولا يشترط ان يقول عند الخامسة فيما رميتها به وتقول هي فيما رماني به والذين اشترطوا ذلك حجتهم انهم قالوا ربما نوى اني لمن الصادقين في شهادة التوحيد وغيره من الخبر الصادق ونوى انه لمن الكاذبين في شأن آخر فاذا ذكرا ما رميت به من الزناء انتفى هذا التاويل قال الآخرون حسب انهما نويا ذلك فانهما لا ينتفعان بنيتهما فان الظالم لا ينفعه تاويله ويمينه على نية خصمه ويمينه بما امر الله به اذا كان ظالما فيها بالباطل والكذب موجبة عليه اللعنة او الغضب نوى ما ذكرتم او لم ينوه فانه لا يموه على من يعلم السر واخفى بمثل هذا

فصل ومنها ان الحمل ينتفي بلعانه ولا يحتاج ان يقول وما هذا الحمل مني ولا يحتاج ان يقول وقد استبرأتها هذا قول ابي بكر عبد العزيز من اصحاب احمد وقول بعض اصحاب مالك واهل الظاهر وقال الشافعي يحتاج الرجل الى ذكر الولد ولا تحتاج المرأة الى ذكره وقال الخرقي وغيره يحتاجان الى ذكره وقال القاضي يشترط ان يقول هذا الولد من زناء وليس هو مني وهو قول الشافعي وقول ابي بكر اصح الاقوال وعليه تدل السنة الثابتة فان قيل فقد روى مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم لاعن بين رجل وامرأته وانتفى من ولده ففرق بينهما والحق الولد بالمرأة وفي حديث سهل بن سعد وكانت حاملا فانكر حملها وقد حكم صلى الله عليه وسلم بان الولد للفراش وهذه كانت فراشا له حال كونها حاملا فالولد له فلا ينتفي عنه الا بنفيه قيل هذا موضع تفصيل لا بد منه وهو ان الحمل اذا كان سابقا على ما رماها به وعلم انها زنت وهي حامل منه فالولد له قطعا ولا ينتفي عنه بلعانه ولا يحل له ان ينفيه عنه في اللعان فانها لما علقت به كانت فراشا وكان الحمل لاحقا به فزناها لا يزيل حكم لحوقه به وان لم يعلم حملها حال زناها الذي قد قذفها به فهذا ينظر فيه فان جاءت به لاقل من ستة اشهر من الزناء الذي رماها به فالولد له ولا ينتفي عنه بلعانه وان ولدته لاكثر من ستة اشهر من الزناء الذي رماها به نظر فاما ان يكون استبرأها قبل زناها او لم يستبرئها فان استبرأها انتفى الولد عنه بمجرد اللعان سواء نفاه او لم ينفه ولا بد من ذكره عند من يشترط ذكره وان لم يستبرئها فههنا امكن ان يكون الولد منه وان يكون من الزناء فان نفاه في اللعان انتفى والا لحق به لانه امكن كونه منه ولم ينفه فان قيل فالنبي صلى الله عليه وسلم قد حكم بعد اللعان ونفي الولد بانه ان جاء يشبه الزوج صاحب الفراش فهو له وان جاء يشبه الذي رميت به فهو له فما قولكم في مثل هذه الواقعة اذا لاعن امرأته وانتفى من ولدها ثم جاء الولد يشبهه هل تلحقونه به بالشبه عملا بالقافة او تحكمون بانقطاع نسبه منه عملا بموجب لعانه قيل هذا مجال

ضنك وموضع ضيق تجاذب اعنته اللعان المقتضى لانقطاع النسب وانتفاء الولد وانه يدعى لامه ولا يدعى لاب والشبه
على ثبوت نسبه من الزوج وانه ابنه مع شهادة النبي صلى الله عليه وسلم بانها ان جاءت به على شبهه فالولد له وانه
كذب عليها فهذا مضيق لا يتخلص منه الا المستبصر البصير بادلة الشرع واسراره والخبير بجمعه وفرقه الذي سافرت به
همته الى مطلع الاحكام والمشكوة التي منها ظهر الحلال والحرام والذي يظهر في هذا والله المستعان وعليه التكلان ان حكم اللعان قطع
حكم الشبه وصار معه بمنزلة اقوى الدليلين مع اضعفهما فلا عبرة للشبه بعد مضي حكم اللعان في تغيير احكامه والنبي صلى
الله عليه وسلم لم يخبر عن شان الولد وشبهه ليتغير بذلك حكم اللعان وانما اخبر عنه ليتبين الصادق منهما من الكاذب الذي
قد استوجب اللعنة او الغضب فهو اخبار عن امر قدري كوني يتبين به الصادق من الكاذب بعد تقرر الحكم الديني وان الله سبحانه
سيجعل في الولد دليلا على ذلك ويدل عليه انه صلى الله عليه وسلم قال ذلك بعد انتفائه من الولد وقال ان جاءت به كذا وكذا فلا
اراه الا صدق عليها وان جاءت به كذا وكذا فلا اراه الا كذب عليها فجاءت به على النعت المكروه فعلم انه صدق عليها ولم يعرض
لها ولم ينقض حكم اللعان فيحكم عليها بحكم الزانية مع العلم بانه صدق عليها وكذلك لو جاءت به على شبه الزوج يعلم انه كذب عليها
ولا يغير ذلك حكم اللعان فيحد الزوج ويلحق به الولد فليس قوله ان جاءت به كذا وكذا فهو لهلال بن امية الحاقا له به في الحكم كيف وقد
نفاه باللعان وانقطع نسبه به كما ان قوله وان جاءت به كذا وكذا فهو للذي رميت به ليس الحاقا به وجعله ابنه وانما هو اخبار عن
الواقع وهذا كما لو حكم بايمان القسامة ثم اظهر الله سبحانه آية تدل على كذب الحالفين لم ينتقض حكمها بذلك وكذا لو حكم بالبراءة
من الدعوى بيمين ثم اظهر الله سبحانه آية تدل على انها يمين فاجرة لم يبطل الحكم بذلك **فصل** ومنها ان الرجل اذا قذف امرأته
بالزنا برجل بعينه ثم لاعنها سقط الحد عنه لهما ولا يحتاج الى ذكر الرجل في لعانه وان لم يلاعن فعليه لكل واحد منهما حد وهذا
موضع اختلف فيه فقال ابو حنيفة ومالك يلاعن للزوجة ويحد للاجنبي وقال الشافعي في احد قوليه يجب عليه حد واحد يسقط
عنه الحد لهما بلعانه وهو قول احمد والقول الثاني للشافعي انه يحد لكل واحد حد فان ذكر المقذوف في لعانه سقط الحد وان لم يذكره
فعلى قولين احدهما يستانف اللعان ويذكره فيه فان لم يذكره حد له والثاني انه يسقط حده بلعانه كما يسقط حد الزوجة
وقال بعض اصحاب احمد القذف للزوجة وحدها ولا يتعلق بغيرها حق المطالبة ولا الحد وقال بعض اصحاب الشافعي يجب الحد لهما
وهل يجب حد واحد او حدان على وجهين وقال بعض اصحاب لا يجب الا حد واحد قولا واحدا ولا خلاف بين الصحابة رضي الله عنهم
انه اذا لاعن وذكر الاجنبي في لعانه يسقط عنه حكمه وان لم يذكره فعلى قولين الصحيح عندهم انه لا يسقط والذين اسقطوا حكم
القذف للاجنبي باللعان حجتهم ظاهرة وقوية جدا فانه صلى الله عليه وسلم لم يحد الزوج لشريك بن سحماء وقد سماه صريحا واجاب الآخرون
عن هذا بجوابين احدهما ان المقذوف كان يهوديا ولا يجب الحد بقذف الكافر والثاني انه لم يطالب به وحد القذف انما يقام بعد
المطالبة واجاب الاولون عن هذين الجوابين وقالوا قول من قال انه يهودي باطل فانه شريك بن عبدة وامه سحماء وهو حليف الانصار
وهو اخو البراء بن مالك لامه قال عبد العزيز بن بزيزة في شرحه لاحكام عبد الحق قد اختلف اهل العلم في شريك بن سحماء المقذوف
فقيل انه كان يهوديا وهو باطل والصحيح انه شريك بن عبدة حليف الانصار وهو اخو البراء بن مالك لامه واما الجواب الثاني فهو
ينقلب حجة عليكم لانه لما استقر عنده انه لا حق له في هذا القذف لم يطالب به ولم يتعرض له والا فكيف يسكت عن براءة عرضه

وله طريق الى اظهارها بحد قاذفه والقوم كانوا اشد حمية وانفة من ذلك وقد تقدم ان اللعان اقيم مقام البينة للحاجة و جعل بدلا من الشهود الاربعة ولهذا كان الصحيح انه يوجب الحد عليها اذا نكلت فاذا كان بمنزلة الشهادة في احد الطرفين كان بمنزلتها في الطرف الاخر ومن المحال ان تحد المرأة باللعان اذا نكلت ثم يحد القاذف حد القذف وقد اقام البينة على صدق قوله و كذلك ان جعلناه يمينا فانها كما درأت عنه الحد من طرف الزوجة درأت عنه من طرف المقذوف ولا فرق لان به حاجة الى قذف الزاني لما افسد عليه من فراشه وربما يحتاج الى ذكره ليستدل بشبه الولد على صدق قاذفه كما استدل النبي صلى الله عليه وسلم على صدق هلال بشبه الولد بشريك بن سحماء فوجب ان يسقط حكم قذفه ما اسقط حكم قذفها وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم للزوج البينة والا حد في ظهرك ولم يقل والا حدان هذا والمرأة لم تطالب بحد القذف فان المطالبة شرط في اقامة الحد لا في وجوبه وهذا جواب اخر عن قولهم ان شريكا لم يطالب بالحد فان المرأة ايضا لم تطالب به وقد قال له النبي صلى الله عليه وسلم البينة والا حد في ظهرك فان قيل فما تقولون لو قذف اجنبية بالزناء برجل سماه فقال زنى بك فلان او زنيت بفلان قلنا ههنا يجب عليه حدان لانه قاذف لكل واحد منهما ولم يأت بما يسقط موجب قذفه فوجب عليه حكمه اذ ليس هنا بينة بالنسبة الى احدهما ولا ما يقوم مقامها

فصل ومنها انه اذا لاعنها وهي حامل وانتفى من حملها انتفى عنه ولم يحتج الى ان يلاعن بعد وضعه كما دلت عليه السنة الصحيحة الصريحة وهذا موضع اختلف فيه فقال ابو حنيفة لا يلاعن لنفيه حتى تضع لاحتمال ان يكون ريحا فتنفش ولا يكون للعان حينئذ معنى وهذا هو الذي ذكره الخرقي في مختصره فقال وان نفى الحمل في التعانه لم ينتف حتى ينفيه عند وضعها له ويلاعن وتبعه الاصحاب على ذلك وخالفهم ابو محمد المقدسي كما يأتي كلامه وقال جمهور اهل العلم له ان يلاعن في حال الحمل اعتمادا على قصة هلال بن امية فانها صريحة صحيحة في اللعان حال الحمل ونفي الولد في تلك الحال وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم ان جاءت به على صفة كذا وكذا فلا اراه الا قد صدق عليها الحديث قال الشيخ في المغني وقال مالك والشافعي وجماعة من اهل الحجاز يصح نفي الحمل وينتفي عنه محتجين بحديث هلال وانه نفى حملها فنفاه عنه النبي صلى الله عليه وسلم والحقه بالام ولا خفاء انه كان حملا ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم انظروها فان جاءت به كذا وكذا قال ولان الحمل مظنون بامارات تدل عليه ولهذا تثبت للحامل احكام تخالف فيها الحائل من النفقة والفطر في الصيام وترك اقامة الحد عليها وتأخير القصاص عنها وغير ذلك مما يطول ذكره ويصح استلحاق الحمل فكان كالولد بعد وضعه قال وهذا القول هو الصحيح لموافقته ظواهر الاحاديث وما يخالف الحديث لا يعبأ به كائنا ما كان وقال ابو بكر ينتفي الولد بزوال الفراش ولا يحتاج الى ذكره في اللعان احتجاجا بظاهر الاحاديث حيث لم ينقل نفي الحمل ولا تعرض لنفيه واما مذهب ابي حنيفة فانه لا يصح نفي الحمل واللعان عليه فان لاعنها حاملا ثم اتت بالولد لزمه عنده ولم يتمكن من نفيه اصلا لان اللعان لا يكون الا بين الزوجين وهذه قد بانت بلعانها في حال حملها قال المانعون لهذا فيه الزامه ولدا ليس منه وسد باب الانتفاء من اولاد الزناء والله سبحانه قد جعل له الى ذلك طريقا فلا يجوز سدها قالوا وانما تعتبر الزوجية في الحال التي اضاف الزناء اليها فيها لان الولد الذي تأتي به يلحقه اذا لم ينفه فيحتاج الى نفيه وهذه كانت زوجته في تلك الحال فملك نفي ولدها وقال ابو يوسف ومحمد له ان ينفي الحمل ما بين الولادة الى تمام اربعين ليلة منها وقال عبد الملك ابن الماجشون لا يلاعن لنفي الحمل الا ان ينفيه ثانية بعد الولادة وقال الشافعي اذا علم بالحمل فامكنه الحاكم من اللعان فلم يلاعن

لم يكن له ان ينفيه بعد فان قيل فما تقولون لو استلحق الحمل وقذفها بالزناء فقال هذا الولد مني وقد زنيت فما حكم هذه المسألة قيل قد اختلف الناس في هذه المسألة على ثلثة اقوال احدها انه يحد ويلحق به الولد ولا يمكن من اللعان والثاني نه يلاعن وينفي الولد والثالث انه يلاعن للقذف ويلحقه الولد والثلثة روايات عن مالك والمنصوص عن احمد انه لا يصح استلحاق الولد كما لا يصح نفيه قال ابو محمد وان استلحق الحمل فمن قال لا يصح نفيه قال لا يصح استلحاقه وهو المنصوص عن احمد ومن اجاز نفيه قال يصح استلحاقه وهو مذهب الشافعي لانه محكوم بوجوده بدليل وجوب النفقة ووقف الميراث فصح الاقرار به كالمولود وان استلحقه لم يملك نفيه بعد ذلك كما لو استلحقه بعد الوضع ومن قال لا يصح استلحاقه قال لو صح استلحاقه للزمه بترك نفيه كالمولود ولا يلزمه ذلك بالاجماع وليس للشبه اثر في الالحاق بدليل حديث الملاعنة وذلك مختص بما بعد الوضع فاختص صحة الالحاق به فعلى هذا لو استلحقه ثم نفاه بعد وضعه كان له ذلك فاما ان سكت عنه فلم ينفه ولم يستلحقه لم يلزمه عند احد علمناه قوله لان تركه محتملا لانه لا يتحقق وجوده الا ان يلاعنها فان ابا حنيفة رح الزمه الولد على ما اسلفنا **فصل** وقول ابن عباس ففرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهما وقضى ان لا يدعى ولدها لاب ولا يرمى ومن رماها او رمى ولدها فعليه الحد وقضى ان لا بيت لها عليه ولا قوت من اجل انهما يفترقان من غير طلاق ولا متوفى عنها وقول سهل فكان ابنها يدعى الى امه ثم جرت السنة انه يرثها وترث منه ما فرض الله لها وقوله مضت السنة في المتلاعنين ان يفرق بينهما ثم لا يجتمعان ابدا وقال الزهري عن سهل بن سعد فرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهما وقال لا يجتمعان ابدا وقول الزوج يا رسول الله مالي قال لا مال لك ان كنت صدقت عليها فهو بما استحللت من فرجها وان كنت كذبت عليها فهو ابعد لك منها فتضمنت هذه الجملة عشرة احكام **الحكم** الاول التفريق بين المتلاعنين وفي ذلك خمسة مذاهب احدها ان الفرقة تحصل بمجرد القذف وهو قول ابي عبيد والجمهور خالفوه في ذلك ثم اختلفوا فقال جابر بن زيد وعثمان البتي ومحمد بن ابي صفرة وطائفة من فقهاء البصرة لا يقع باللعان فرقة البتة وقال ابن ابي صفرة اللعان لا يقطع العصمة واحتجوا بان النبي صلى الله عليه وسلم لم ينكر عليه الطلاق بعد اللعان بل هو ان شاء طلاقها ونزه نفسه ان يمسك من قد اعترف بانها زنت او ان يقوم عليه دليل كذب بامساكها فجعل النبي صلى الله عليه وسلم فعله سنة ونازع هؤلاء جمهور العلماء وقالوا اللعان يوجب الفرقة ثم اختلفوا على ثلثة مذاهب **احدها** انها تقع بمجرد لعان الزوج وحده وان لم تلتعن المرأة وهذا القول مما تفرد به الشافعي رحمه الله واحتج له بانها فرقة حاصلة بالقول فحصلت بقول الزوج وحده كالطلاق **المذهب الثاني** انها لا تحصل الا بلعانهما جميعا فان تلاعنا لم وقعت الفرقة ولا يعتبر تفريق الحاكم وهذا مذهب احمد في احد الروايتين عنه اختارها ابو بكر وقول مالك واهل الظاهر واحتج لهذا القول بان الشرع انما ورد بالتفريق بين المتلاعنين ولا يكونان متلاعنين بلعان الزوج وحده وانما فرق النبي صلى الله عليه وسلم بينهما بعد تمام اللعان منهما فالقول بوقوع الفرقة قبله مخالف لمدلول السنة وفعل النبي صلى الله عليه وسلم واحتجوا بان لفظ اللعان لا يقتضي فرقة فانه اما ايمان على زناها او اما شهادة وكلاهما لا يقتضي فرقة وانما ورد الشرع بالتفريق بينهما بعد تمام لعانهما لمصلحة ظاهرة وهي ان الله سبحانه جعل بين الزوجين مودة ورحمة وجعل كلا منهما سكنا للآخر وقد زال هذا بالقذف واقامها مقام الخزي والعار والفضيحة فانه ان كان كاذبا فقد فضحها وبهتها ورماها بالداء العضال ونكس راسها ورؤس قومها وهتكها على رؤس الاشهاد وان كانت كاذبة فقد افسدت

نخ الحمل

فراشه وعرضته للفضيحة والخزي والعار بكونه زوج بغي وتعليق ولد غيره عليه فلا يصح بعد هذا بينهما من المودة والرحمة والسكن ما هو مطلوب بالنكاح فكان من محاسن شريعة الاسلام التفريق بينهما والتحريم المؤيد على ما سنذكره ولا يترتب هذا على بعض اللعان كما لا يترتب على بعض لعان الزوج قالوا ولانه فسخ يثبت بايمان متحالفين فلم يثبت بايمان احدهما كالفسخ لتحالف المتبايعين عند الاختلاف المذهب **الثالث** ان الفرقة لا تحصل الا بتمام لعانهما وتفريق الحاكم وهذا مذهب ابي حنيفة واحد الروايتين عن احمد وهي ظاهر كلام الخرقي فانه قال ومتى تلاعنا وفرق الحاكم بينهما لم يجتمعا ابدا واحتج اصحاب هذا القول بقول ابن عباس في حديثه ففرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهما وهذا يقتضي ان الفرقة لم تحصل قبله واحتجوا بان عويمرا قال كذبت عليها يا رسول الله ان امسكتها فطلقها ثلثا قبل ان يامره رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذا حجة من وجهين احدهما انه يقتضي امكان امساكها والثاني وقوع الطلاق ولو حصلت الفرقة باللعان وحده لما ثبت واحد من الامرين وفي حديث سهل بن سعد انه طلقها ثلثا فانفذه رسول الله صلى الله عليه وسلم رواه ابو داود قال الموقعون للفرقة بتمام اللعان بدون تفريق الحاكم اللعان معنى يقتضي التحريم المؤبد كما سنذكره فلم يقف على تفريق الحاكم كالرضاع قالوا ولان الفرقة لو وقفت على تفريق الحاكم لساغ ترك التفريق اذا كرهه الزوجان كالتفريق بالعيب والاعسار قالوا وقوله فرق النبي صلى الله عليه وسلم يحتمل امورا ثلثة احدها انشاء الفرقة والثاني الاعلام بها والثالث الزامه بموجبها من الفرقة الحسية واما قوله كذبت عليها ان امسكتها فهذا لا يدل على ان امساكها بعد اللعان ماذون فيه شرعا بل هو بادر الى فراقها وان كان الامر صائرا الى ما بادر اليه واما طلاقها ثلثا فما زاد الفرقة الواقعة الا تاكيدا فانها حرمت عليه تحريما مؤبدا فالطلاق تاكيد لهذا التحريم وكانه قال لا تحل لي بعد هذا واما انفاذ الطلاق عليه فتقرير لموجبه من التحريم فانها اذا لم تحل له باللعان ابدا كان الطلاق الثلث تاكيدا للتحريم الواقع باللعان فهذا معنى نفاذه فلم ينكره عليه واقره على التكلم به وعلى موجبه جعل هذا انفاذا من النبي صلى الله عليه وسلم وسهل لم يحك لفظ النبي صلى الله عليه وسلم انه قال وقع طلاقك وانما شاهد القصة وعدم انكار النبي صلى الله عليه وسلم للطلاق فظن ذلك تنفيذا وهو صحيح بما ذكرنا من الاعتبار والله اعلم **فصل** والحكم الثاني ان فرقة اللعان فسخ وليست بطلاق والى هذا ذهب الشافعي واحمد ومن قال بقولهما واحتجوا بانها فرقة توجب تحريما مؤبدا فكانت فسخا كفرقة الرضاع واحتجوا بان اللعان ليس صريحا في الطلاق ولا نوى الزوج به الطلاق فلا يقع به الطلاق قالوا ولو كان اللعان صريحا في الطلاق او كناية فيه لوقع بمجرد لعان الزوج ولم يتوقف على لعان المراة قالوا ولانه لو كان طلاقا فهو طلاق من مدخول بها بغير عوض لم ينو به الثلث فكان يكون رجعيا قالوا ولان الطلاق بيد الزوج ان شاء طلق وان شاء امسك وهذا الفسخ حاصل بالشرع وبغير اختياره قالوا واذا ثبت بالسنة واقوال الصحابة ودلالة القرآن ان فرقة الخلع ليست بطلاق بل هي فسخ مع كونها بتراضيهما فكيف يكون فرقة اللعان طلاقا **فصل** الحكم الثالث ان هذه الفرقة توجب تحريما مؤبدا لا يجتمعان بعدها ابدا قال الاوزاعي ثنا الزبيدي حدثنا الزهري عن سهل بن سعد فذكر قصة المتلاعنين وقال ففرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهما وقال لا يجتمعان ابدا وذكر البيهقي من حديث سعيد بن جبير عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال المتلاعنان اذا تفرقا لا يجتمعان ابدا قال وروينا عن علي وعبد الله بن عباس رضي الله عنهم قالا مضت السنة في المتلاعنين ان لا يجتمعا ابدا قال وروي عن عمر ابن الخطاب رضي الله عنه انه قال يفرق بينهما ولا يجتمعان ابدا والى هذا ذهب احمد والشافعي ومالك والثوري وابو عبيد وابو يوسف

عن احمد رواية اخرى انه ان اكذب نفسه حلت له وعاد فراشه بحاله وهي رواية شاذة شذ بها حنبل عنه قال ابو بكر لا نعلم احدا رواها غيره. قال صاحب المغني وينبغي ان تحمل هذه على ما اذا لم يفرق الحاكم بينهما فاما مع تفريق الحاكم بينهما فلا وجه لبقاء النكاح بحاله قلت الرواية مطلقة ولا اثر لتفريق الحاكم في دوام التحريم فان الفرقة الواقعة بنفس اللعان اقوى من الفرقة الحاصلة بتفريق الحاكم فاذا كان اكذاب نفسه مؤثرا في تلك الفرقة القوية رافعا للتحريم الناشئ منها فلان يؤثر في الفرقة التي هي دونها ويرفع تحريمها اولى وانما قلنا ان الفرقة بنفس اللعان اقوى من الفرقة بتفريق الحاكم لان فرقة اللعان تستند الى حكم الله ورسوله سواء رضي الحاكم والمتلاعنان التفريق او ابوه فهي فرقة من الشارع بغير رضى احد منهم ولا اختياره بخلاف فرقة الحاكم فانه انما يفرق باختياره وايضا فان اللعان يكون قد اقتضى بنفسه التفريق لقوته وسلطانه عليه بخلاف ما اذا توقف على تفريق الحاكم فانه لم يقو بنفسه على اقتضاء الفرقة ولا كان له سلطان عليها وهذه الرواية هي مذهب سعيد بن المسيب قال فان اكذب نفسه فهو خاطب من الخطاب ومذهب ابي حنيفة ومحمد وهذا على اصله اطرد لان فرقة اللعان عنده طلاق وقال سعيد بن جبير ان اكذب نفسه ردت اليه ما دامت في العدة والصحيح القول الاول الذي دلت عليه السنة الصحيحة الصريحة واقوال الصحابة رضي الله عنهم وهو الذي يقتضي حكمة اللعان ولا تقتضي سواه فان لعنة الله تعالى وغضبه عليه قد حل باحدهما لا محالة ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم عند الخامسة انها الموجبة اي الموجبة لهذا الوعيد ونحن لا نعلم عين من حلت به يقينا ففرق بينهما خشية ان يكون هو الملعون الذي قد وجبت عليه لعنة الله وباء بها فيعلو امرأة غير ملعونة وحكمة الشرع تابى هذا كما ابت ان يعلو الكافر المسلمة والزاني عفيفة فان قيل فهذا يوجب ان لا يتزوج غيرها لما ذكرتم بعينه قيل لا يوجب ذلك لانا لم نتحقق انه هو الملعون وانما تحققنا ان احدهما كذلك وشككنا في عينه فاذا اجتمعا لزم احد الامرين ولا بد اما هذا واما امساكه ملعونة مغضوبا عليها قد وجب عليها غضب الله وباءت به فاما اذا تزوجت بغيره او تزوج بغيرها لم تتحقق هذه المفسدة فيهما وايضا فان النفرة الحاصلة من اساءة كل واحد منهما الى صاحبه لا تزول ابدا فان الرجل ان كان صادقا عليها فقد اشاع فاحشتها وفضحها على رؤس الاشهاد واقامها مقام الخزي وحقق عليها الخزي والغضب وقطع نسب ولدها وان كان كاذبا فقد اضاف الى ذلك بهتها بهذه الفرية العظيمة واحرق قلبها بها والمرأة ان كانت صادقة فقد اكذبته على رؤس الاشهاد واوجبت عليه لعنة الله وان كانت كاذبة فقد افسدت فراشه وخانته في نفسها والزمته العار والفضيحة واحوجته الى هذا المقام المخزي فحصل لكل واحد منهما من صاحبه من النفرة والوحشة وسوء الظن ما لا يكاد يلتئم معه شملهما فاقتضت حكمة من شرعه كله حكمة ومصلحة وعدل ورحمة انحتام الفرقة بينهما وقطع الصحبة المتمحضة مفسدة وايضا فانه اذا كان كاذبا عليها فلا ينبغي ان يسلط على امساكها مع ما صنع من القبيح اليها وان كان صادقا فلا ينبغي ان يمسكها مع علمه بحالها ويرضى لنفسه ان يكون زوج بغي فان قيل فما تقولون لو كانت امة ثم اشتراها هل يحل له وطيها بملك اليمين قلنا لا تحل له لانه تحريم مؤبد فحرمت على مشتريها كالرضاع ولان المطلق ثلثا اذا اشترى مطلقته لم تحل له قبل زوج واصابة فههنا اولى لان هذا التحريم مؤبد وتحريم الطلاق غير مؤبد **فصل** الحكم الرابع انها لا يسقط صداقها بعد الدخول فلا يرجع به عليها فانه ان كان صادقا فقد استحل من فرجها عوض الصداق وان كان كاذبا فاولى واحرى

فان قيل فما تقولون لو وقع اللعان قبل الدخول هل تحكمون عليه بنصف المهر او تقولون يسقط جملة قيل في ذلك قولان للعلماء وهما روايتان عن احمد ماخذهما ان الفرقة اذا كانت بسبب بين الزوجين كلعانهما او منهما او من اجنبي كشرائها الزوج قبل الدخول فهل يسقط الصداق تغليبا لجانبها كما لو كانت مستقلة بسبب الفرقة او ينصفه تغليبا لجانبه وانه هو المشارك في سبب الاسقاط والسيد الذي باعه متسبب الى اسقاطه ببيعه اياها فهذا الاصل فيه قولان وكل فرقة جاءت من قبل الزوج نصف الصداق كطلاقه الا فسخه لعيبها او فوات شرط شرطه فانه يسقط كله وان كان هو الذي فسخ لان سبب الفسخ منها وهي الحاملة له عليه ولو كانت الفرقة باسلامه فهل يسقط عنه او ينصفه على روايتين فوجه اسقاطه انه فعل الواجب عليه وهي الممتنعة من فعل ما يجب عليها فهي المتسببة الى اسقاط صداقها بامتناعها من الاسلام ووجه التنصيف ان سبب الفسخ من جهته **فان قيل** فما تقولون في الخلع هل ينصفه او يسقطه **قيل** ان قلنا هو طلاق نصفه وان قلنا هو فسخ فقال اصحابنا فيه وجهان احدهما كذلك تغليبا لجانبه والثاني يسقطه لانه لم يستقل بسبب الفسخ وعندي انه ان كان مع اجنبي نصفه وجها واحدا وان كان معها ففيه وجهان فان قيل فما تقولون لو كانت الفرقة بشرائه لزوجته من سيدها هل يسقطه او ينصفه قيل فيه وجهان احدهما يسقط لانه مستحق مهرها تسبب الى اسقاطه ببيعها والثاني ينصفه لان الزوج تسبب اليه بالشراء وكل فرقة جاءت من قبلها كردتها او ارضاعها من ينفسخ ارضاعه نكاحها او فسخها لاعتباره او غيبته فانه يسقط مهرها فان قيل ان المرأة اذا فسخت لعيب في الزوج سقط مهرها اذ الفرقة من جهتها وقلتم ان الزوج اذا فسخ لعيب في المرأة سقط ايضا ولم تجعلوا الفسخ من جهته فتنصفوه كما جعلتموه لفسخها لعيب من جهتها فاسقطتموه فما الفرق قيل الفرق بينهما انه انما بذل المهر في مقابلة بضع سليم من العيوب فاذا لم يتبين كذلك وفسخ عاد اليها كما خرج منها ولم يستوفه ولا شيئا منه فلا يلزمه شئ من الصداق كما انها اذا فسخت لعيب لم تسلم اليه المعقود عليه ولا شيئا منه فلا يستحق عليه شيئا من الصداق **فصل** الحكم الخامس انها لا نفقة لها عليه ولا سكنى كما قضى به رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذا موافق لحكمه في المبتوتة التي لا رجعة لزوجها عليها كما سيأتي بيان حكمه وانه موافق لكتاب الله لا مخالف له بل سقوط النفقة والسكنى للملاعنة اولى من سقوطها للمبتوتة لان المبتوتة له سبيل الى ان ينكحها في عدتها وهذه لا سبيل له الى نكاحها لا في العدة ولا بعدها فلا وجه اصلا لوجوب نفقتها وسكناها وقد انقطعت العصمة انقطاعا كليا فاقضيته صلى الله عليه وسلم توافق بعضها بعضا وكلها يوافق كتاب الله والميزان الذي انزله ليقوم الناس بالقسط وهو القياس الصحيح كما ستقر عينك ان شاء الله تعالى بالوقوف عليه عن قريب وقال مالك والشافعي لها السكنى وانكر القاضي اسمعيل بن اسحق هذا القول انكارا شديدا وقوله من انهما يتفرقان من غير طلاق ولا متوفى عنها لا يدل مفهومه على ان كل مطلقة ومتوفى عنها لها النفقة والسكنى وانما يدل على ان هاتين الفرقتين قد يجب معهما نفقة وسكنى وذلك اذا كانت المرأة حاملا فلها ذلك في فرقة الطلاق اتفاقا وفي فرقة الموت ثلثة اقوال **احدها** انه لا نفقة لها ولا سكنى كما لو كانت حائلا وهذا مذهب ابي حنيفة واحمد في احدى روايتيه والشافعي في احد قوليه لزوال سبب النفقة بالموت على وجه لا يرجى عوده فلم يبق الا نفقة قريب فهي في مال الطفل اذا كان له مال والا فعلى من يلزمه نفقته من اقاربه **والثاني** ان لها النفقة والسكنى في تركته يقدم بها على الميراث وهي احدى الروايتين عن احمد لان انقطاع العصمة بالموت لا يزيل على

انقطاعها بالطلاق البائن بل انقطاعها بالطلاق اشد ولهذا تغسل المرأة زوجها بعد موته عند جمهور العلماء حتى المطلقة الرجعية عند احمد ومالك في احدى الروايتين عنه فاذا وجبت النفقة والسكنى للبائن الحامل فوجوبها للمتوفى عنها زوجها اولى واحرى **والثالث** ان لها السكنى دون النفقة حاملا كانت او حائلا وهذا قول مالك واحد قولي الشافعي اجراء لها مجرى المبتوتة في الصحة وليس هذا موضع بسط هذه المسائل وذكر ادلتها والتمييز بين راجحها ومرجوحها اذ المقصود ان قوله من اجل انهما يفترقان عن غير طلاق ولا متوفى عنها زوجها انما يدل على ان المطلقة والمتوفى عنها قد يجب لهما القوت والبيت في الجملة فهذا ان كان هذا الكلام من كلام الصحابي والله اعلم انه مندرج من قول الزهري **فصل** الحكم السادس انقطاع نسب الولد من جهة الاب لان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى ان لا يدعى ولدها لاب هذا هو الحق وهو قول الجمهور وهو اجل فوائد اللعان وشذ بعض اهل العلم وقال المولود للفراش لا ينفيه اللعان البتة لان النبي صلى الله عليه وسلم قضى ان الولد للفراش وانما ينفي اللعان الحمل فان لم يلاعنها حتى ولدت لاعن لاسقاط الحد فقط ولا ينتفي ولدها منه وهذا مذهب ابي محمد بن حزم واحتج عليه بان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى ان الولد لصاحب الفراش قال فصح ان كل من ولد على فراشه ولد فهو ولده الا حيث نفاه الله على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم او حيث يوقن بلا شك انه ليس ولده ولم ينفه صلى الله عليه وسلم الا وهي حامل باللعان فقط فبقي ما عدا ذلك على لحاق النسب قال وكذلك قلنا ان صدقته في ان الحمل ليس منه فان تصديقها له لا يلتفت اليه لان الله تعالى يقول ولا تكسب كل نفس الا عليها فوجب ان اقرار الابوين لا يصدق على نفي الولد فيكون كسبا على غيرهما وانما نفى الله سبحانه الولد اذا اكذبته الام والتعنت هي والزوج فقط فلا ينتفي في غير هذا الموضع انتهى كلامه وهذا ضد مذهب من يقول انه لا يصح اللعان على الحمل حتى تضع كما يقول احمد وابو حنيفة والصحيح صحته على الحمل وعلى الولد بعد وضعه كما قاله مالك والشافعي فالاقوال ثلاثة لا تنافي بين هذا الحكم وبين الحكم بكون الولد للفراش بوجه ما فان الفراش قد زال باللعان وانما حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم بان الولد للفراش عند تعارض الفراش ودعوى الزاني فابطل دعوى الزاني للولد وحكم به لصاحب الفراش وههنا صاحب الفراش قد نفى الولد عنه فان قيل فما تقولون لو لاعن لمجرد نفي الولد مع قيام الفراش فقال لم تزن ولكن ليس هذا الولد ولدي قيل في ذلك قولان للشافعي وهما روايتان منصوصتان عن احمد احدهما انه لا لعان بينهما ويلزمه الولد وهو اختيار الخرقي والثانية ان له ان يلاعن لنفي الولد فينتفي عنه بلعانه وحده وهو اختيار ابي البركات ابن تيمية وهي الصحيحة فان قيل فقد نفيتم حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الولد للفراش قلنا معاذ الله بل وافقنا احكامه حيث وقع غيرنا في خلاف بعضها تأويلا فانه انما حكم بالولد للفراش حيث ادعاه صاحب الفراش فرجح دعواه بالفراش وجعله له وحكم بنفيه عن صاحب الفراش حيث نفاه عن نفسه وقطع نسبه منه وقضى ان لا يدعى لاب فوافقنا الحكمين وقلنا بالامرين ولم نفرق تفريقا باردا اصلا سمجا لا اثر له في نفي الولد حملا ونفيه مولودا فان الشريعة لا تأتي على هذا الفرق الصوري الذي لا معنى تحته البتة وانما رضي هذا من قل نصيبه من ذوق الفقه واسرار الشريعة ومعانيها وحكمها والله المستعان وبه التوفيق **فصل** الحكم السابع الحاق الولد بامه عند انقطاع نسبه من جهة ابيه وهذا الالحاق يفيد حكما زائدا على الحاقه بها مع ثبوت نسبه من الاب والا كان عديم الفائدة فان خروج الولد منها امر محقق فلا بد في الالحاق من امر زائد عليه وعلى ما كان حاصلا مع ثبوت النسب من الاب وقد اختلف في ذلك

فان قيل فما تقولون لو وقع اللعان قبل الدخول هل تحكمون عليه بنصف المهر او تقولون يسقط جملة قيل في ذلك قولان للعلماء وهما روايتان
عن احمد ماخذهما ان الفرقة اذا كانت بسبب بين الزوجين كلعانهما او منهما ومن اجنبي كشرائها الزوج قبل الدخول فهل يسقط
الصداق تغليبا لجانبها كما لو كانت مستقلة بسبب الفرقة او ينصفه تغليبا لجانبه وانه هو المشارك في سبب الاسقاط والسيد
الذي باعه متسبب الى اسقاطه ببيعه اياها فهذا الاصل فيه قولان وكل فرقة جاءت من قبل الزوج نصف الصداق كطلاقه الا فسخه
لعيبها او فوات شرطه فانه يسقط كله وان كان هو الذي فسخ لان سبب الفسخ منها وهي الحاملة له عليه ولو كانت الفرقة
باسلامه فهل يسقط عنه او ينصفه على روايتين فوجه اسقاطه انه فعل الواجب عليه وهي الممتنعة من فعل ما يجب عليها فهي
المتسببة الى اسقاط صداقها بامتناعها من الاسلام ووجه التنصيف ان سبب الفسخ من جهته **فان قيل** فما تقولون في الخلع هل
ينصفه او يسقطه **قيل** ان قلنا هو طلاق نصفه وان قلنا هو فسخ فقال اصحابنا فيه وجهان احدهما كذلك تغليبا لجانبه والثاني
يسقطه لانه لم يستقل بسبب الفسخ وعندي انه ان كان مع اجنبي نصفه وجها واحدا وان كان معها ففيه وجهان فان قيل
فما تقولون لو كانت الفرقة بشرائه لزوجته من سيدها هل يسقطه او ينصفه قيل فيه وجهان احدهما يسقط لان مستحق
مهرها تسبب الى اسقاطه ببيعها والثاني ينصفه لان الزوج تسبب اليه بالشراء وكل فرقة جاءت من قبلها كردتها وارضاعها
من ينفسخ ارضاعه نكاحها وفسخها لاعتياره او غيبته فانه يسقط مهرها فان قيل ان المرأة اذا فسخت لعيب في الزوج سقط مهرها
اذ الفرقة من جهتها وقلتم ان الزوج اذا فسخ لعيب في المرأة سقط ايضا ولم تجعلوا الفسخ من جهته فتنصفوه كما جعلتموه
لفسخها العيب من جهتها فاسقطتموه فما الفرق قيل الفرق بينهما انه انما بذل المهر في مقابلة بضع سليم من العيوب فاذا لم يتبين
كذلك وفسخ عاد اليها كما خرج منها ولم يستوفه ولا شيئا منه فلا يلزمه شئ من الصداق كما انها اذا فسخت لعيب لم تسلم اليه
المعقود عليه ولا شيئا منه فلا يستحق عليه شيئا من الصداق **فصل الحكم الخامس** انها لا نفقة لها عليه ولا سكنى
كما قضى به رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذا موافق لحكمه في المبتوتة التي لا رجعة لزوجها عليها كما سياتي بيان حكمه وانه
موافق لكتاب الله لا مخالف له بل سقوط النفقة والسكنى للملاعنة اولى من سقوطها للمبتوتة لان المبتوتة له سبيل الى
ان ينكحها في عدتها وهذه لا سبيل له الى نكاحها لا في العدة ولا بعدها فلا وجه اصلا لوجوب نفقتها وسكناها وقد انقطعت
العصمة انقطاعا كليا فاقضيته صلى الله عليه وسلم توافق بعضها بعضا وكلها يوافق كتاب الله والميزان الذي انزله ليقوم الناس
بالقسط وهو القياس الصحيح كما ستقر عينك ان شاء الله تعالى بالوقوف عليه عن قريب وقال مالك والشافعي لها السكنى وانكر
القاضي اسمعيل بن اسحق هذا القول انكارا شديدا وقوله من انهما يتفرقان من غير طلاق ولا متوفى عنها لا يدل مفهومه
على ان كل مطلقة ومتوفى عنها لها النفقة والسكنى وانما يدل على ان هاتين الفرقتين قد يجب معهما نفقة وسكنى وذلك اذا كانت
المرأة حاملا فلها ذلك في فرقة الطلاق اتفاقا وفي فرقة الموت ثلثة اقوال **احدها** انه لا نفقة لها ولا سكنى كما لو كانت
حائلا وهذا مذهب ابي حنيفة واحمد في احدى روايتيه والشافعي في احد قوليه لزوال سبب النفقة بالموت على وجه لا
يرجى عوده فلم يبق الا نفقة قريب فهي في مال الطفل اذا كان له مال والا فعلى من يلزمه نفقته من اقاربه **والثاني** ان
لها النفقة والسكنى في تركته يقدم بها على الميراث وهي احدى الروايتين عن احمد لان انقطاع العصمة بالموت لا يزيل على

انقطاعها بالطلاق البائن بل انقطاعها بالطلاق اشد ولهذا تغسل المرأة زوجها بعد موته عند جمهور العلماء حتى المطلقة الرجعية عند احمد ومالك في احدى الروايتين عنه فاذا وجبت النفقة والسكنى للبائن الحامل فوجوبها للمتوفى عنها زوجها اولى واحرى و**الثالث** ان لها السكنى دون النفقة حاملا كانت او حائلا وهذا قول مالك واحد قولي الشافعي اجراء لها مجرى المبتوتة في الصحة وليس هذا موضع بسط هذه المسائل وذكر ادلتها والتمييز بين راجحها ومرجوحها اذ المقصود ان قوله من اجل انهما يفترقان عن غير طلاق ولا متوفى عنها زوجها انما يدل على ان المطلقة والمتوفى عنها قد يجب لهما القوت والبيت في الجملة فهذا ان كان هذا الكلام من كلام الصحابي والله اعلم انه مندرج من قول الزهري **فصل** الحكم السادس انقطاع نسب الولد من جهة الاب لان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى ان لا يدعى ولدها لاب هذا هو الحق وهو قول الجمهور وهو اجل فوائد اللعان وشذ بعض اهل العلم وقال المولود للفراش لا ينفيه اللعان البتة لان النبي صلى الله عليه وسلم قضى ان الولد للفراش وانما ينفي اللعان الحمل فان لم يلاعنها حتى ولدت لاعن لاسقاط الحد فقط ولا ينتفي ولدها منه وهذا مذهب ابي محمد بن حزم واحتج عليه بان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى ان الولد لصاحب الفراش قال فصح ان كل من ولد على فراشه ولد فهو ولده الا حيث نفاه الله على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم او حيث يوقن بلا شك انه ليس ولده ولم ينفه صلى الله عليه وسلم الا وهي حامل باللعان فقط فبقي ما عدا ذلك على لحاق النسب قال وكذلك قلنا ان صدقته في ان الحمل ليس منه فان تصديقها له لا يلتفت اليه لان الله تعالى يقول ولا تكسب كل نفس الا عليها فوجب ان اقرار الابوين لا يصدق على نفي الولد فيكون كسبا على غيرهما وانما نفى الله سبحانه الولد اذا اكذبته الام والتعنت هي والزوج فقط فلا ينتفي في غير هذا الموضع انتهى كلامه وهذا ضد مذهب من يقول انه لا يصح اللعان على الحمل حتى تضع كما يقوله احمد وابو حنيفة والصحيح صحته على الحمل وعلى الولد بعد وضعه كما قاله مالك والشافعي فالاقوال ثلثة لاتنافي بين هذا الحكم وبين الحكم بكون الولد للفراش بوجه ما فان الفراش قد زال باللعان وانما حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم بان الولد للفراش عند تعارض الفراش ودعوى الزاني فابطل دعوى الزاني للولد وحكم به لصاحب الفراش وههنا صاحب الفراش قد نفى الولد عنه فان قيل فما تقولون لو لاعن لمجرد نفي الولد مع قيام الفراش فقال لم تزن ولكن ليس هذا الولد ولدي قيل في ذلك قولان للشافعي وهما روايتان منصوصتان عن احمد احدهما انه لعان بينهما ويلزمه الولد وهو اختيار الخرقي والثانية ان له ان يلاعن لنفي الولد فينتفي عنه بلعانه وحده وهو اختيار ابي البركات ابن تيمية وهي الصحيحة فان قيل فخالفتم حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الولد للفراش قلنا معاذ الله بل وافقنا احكامه حيث وقع غيرنا في خلاف بعضها تاويلا فانه انما حكم بالولد للفراش حيث ادعاه صاحب الفراش فرجح دعواه بالفراش وجعله له وحكم بنفيه عن صاحب الفراش حيث نفاه عن نفسه وقطع نسبه منه وقضى ان لا يدعى لاب فوافقنا الحكمين وقلنا بالامرين ولم نفرق تفريقا بارد احدا سمجا لا اثر له في نفي الولد حملا ونفيه مولودا فان الشريعة لا تاتي على هذا الفرق الصوري الذي لا معنى تحته البتة وانما رضي هذا من قل نصيبه من ذوق الفقه واسرار الشريعة ومعانيها وحكمها والله المستعان وبه التوفيق **فصل** الحكم السابع الحاق الولد بامه عند انقطاع نسبه من جهة ابيه وهذا الالحاق يفيد حكما زائدا على الحاقه بها مع ثبوت نسبه من الاب والا كان عديم الفائدة فان خروج الولد منها امر محقق فلا بد في الالحاق من امر زائد عليه وعلى ما كان حاصلا مع ثبوت النسب من الاب وقد اختلف في ذلك

فقالت طائفة افاد هذا الالحاق قطع توهم انقطاع نسب الولد من الام كما انقطع من الاب وانه لا ينسب الى الاب ولا الى الام فقطع
النبی صلی الله علیه وسلم هذا الوهم والحق الولد بالام واكد هذا بایجابه الحد علی من قذفه او قذف امه وهذا قول الشافعی ومالك و
ابی حنیفة وكل من لا یری ان امه وعصباتها عصبة له وقالت طائفة ثانیة بل افادنا هذا الالحاق فائدة زائدة وهی تحویل
النسب الذی كان الی ابیه الی امه وجعل امه قائمة مقام ابیه فی ذلك فهی عصبته وعصباتها ایضا عصبته فاذا مات حازت
میراثه وهذا قول ابن مسعود ویروی عن علی كرم الله وجهه وهذا القول هو الصواب لما روی اهل السنن الاربعة من حدیث واثلة
ابن الاسقع عن النبی صلی الله علیه وسلم انه قال تحوز المرأة ثلثة مواریث عتیقها ولقیطها وولدها الذی لاعنت علیه ورواه الامام
احمد وذهب الیه وروی ابو داؤد فی سننه من حدیث عمرو بن شعیب عن ابیه عن جده رضی الله عنه عن النبی صلی الله علیه
وسلم انه جعل میراث ابن الملاعنة لامه ولورثتها من بعدها وفی السنن ایضا مرسلا من حدیث مكحول قال جعل رسول الله صلی الله علیه وسلم میراث
ابن الملاعنة لامه ولورثتها من بعدها وهذه الآثار موافقة لمحض القیاس فان النسب فی الاصل للاب فاذا انقطع من جهته صار للام كما ان الولاء فی الاصل
لمعتق الاب فاذا كان الاب رقیقا كان لمعتق الام فلو اعتق الاب بعد هذا انجر الولاء من موالی الام الیه ورجع الی اصله وهو نظیر ما اذا كذب الملاعن نفسه و
استلحق الولد رجع النسب والتعصیب من الام وعصبتها الیه فهذا محض القیاس وموجب الاحادیث والآثار وهو مذهب حبر الامة وعالمها عبد الله بن مسعود ومذهب
امامی اهل الارض فی زمانهما احمد بن حنبل واسحق بن راهویه وعلیه یدل القرآن بالطف ایماء واحسنه فان الله سبحانه جعل عیسی من
ذریة ابراهیم بواسطة مریم امه وهی من صمیم ذریة ابراهیم وسیأتی مزید تقریر لهذا عند ذكر اقضیة النبی صلی الله علیه وسلم
واحكامه فی الفرائض ان شاء الله تعالی فان قیل فما تصنعون بقوله فی حدیث سهل الذی رواه مسلم فی صحیحه فی قصة اللعان و
فی آخره ثم جرت السنة ان یرث منها وترث منه ما فرض الله لها قیل نتلقاه بالقبول والتسلیم والقول بموجبه وان امكن ان یكون
مدرجا من كلام ابن شهاب وهو الظاهر فان تعصیب الام لا یسقط ما فرض الله لها من ولدها فی كتابه وغایتها ان تكون كالاب حیث
یجتمع له الفرض والتعصیب فهی تاخذ فرضها ولا بد فان فضل شیء اخذته بالتعصیب والا فازت بفرضها فنحن قائلون بالآثار
كلها فی هذا الباب بحمد الله وتوفیقه **فصل** الحكم الثامن انها لا ترمی ولا یرمی ولدها ومن رماها او رمی ولدها فعلیه الحد وهذا
لان لعانها نفی عنها تحقیق ما رمیت به فیحد قاذفها وقاذف ولدها هذا الذی دلت علیه السنة الصحیحة الصریحة وهو قول
جمهور الامة قال ابو حنیفة رحمه الله تعالی ان لم یكن هناك ولد نفی نسبه حد قاذفها وان كان هناك ولد نفی نسبه لم یحد قاذفها
والحدیث انما هو فیمن لها ولد نفاه الزوج والذی اوجب له هذا الفرق انه متی نفی نسب ولدها فقد حكم بزناها بالنسبة الی الولد
فاثر ذلك شبهة فی سقوط حد القذف **فصل** الحكم التاسع ان هذه الاحكام انما ترتبت علی لعانهما معا وبعد ان تم اللعانان فلا
یترتب شیء منها علی لعان الزوج وحده وقد خرج ابو البركات ابن تیمیة علی المذهب انتفاء الولد بلعان الزوج وحده وهو تخریج
صحیح فان لعانه كما افاد سقوط الحد وعار القذف عنه من غیر اعتبار لعانها افاد سقوط النسب الفاسد عنه وان لم تلاعن هی
بل بطریق الاولی فان تضرره بدخول النسب الفاسد علیه اعظم من تضرره بحد القذف وحاجته الی نفیه عنه اشد من حاجته
الی دفع الحد فلعانه كما استقل بدفع الحد استقل بنفی الولد والله اعلم **فصل** الحكم العاشر وجوب النفقة والسكنی للمطلقة و
المتوفی عنها اذا كانتا حاملین فانه قال من اجل انهما یفترقان عن غیر طلاق ولا متوفی عنها فافاد ذلك امرین احدهما سقوط نفقة البائن

وسكناها اذا لم تكن حاملا من الزوج والثانى وجوبهما لها وللمتوفى عنها اذا كانتا حاملين من الزوج **فصل** وقوله صلى الله
عليه وسلم ابصروها فان جاءت به كذا وكذا فهو لهلال بن امية وان جاءت به كذا وكذا فهو لشريك بن سحماء ارشاد منه صلى
الله عليه وسلم الى اعتبار الحكم بالقافة وان للشبه مدخلا فى معرفة النسب والحاق الولد بمنزلة الشبه وانما لم يلحق بالملاعن
لو قدر ان الشبه له لمعارضة اللعان الذى هو اقوى من الشبه له كما تقدم **فصل** وقوله فى الحديث لو ان رجلا وجد مع
امرأته رجلا يقتله فيقتلونه به دليل على ان من قتل رجلا فى داره وادعى انه وجده مع امرأته او حريمه قتل به ولا يقبل
قوله اذ لو قبل قوله لاهدرت الدماء وكان كل من اراد قتل رجل ادخله داره وادعى انه وجده مع امرأته ولكن ههنا مسألتان
يجب التفريق بينهما احداهما هل يسعه فيما بينه وبين الله تعالى ان يقتله ام لا والثانية هل يقبل قوله فى ظاهر الحكم ام لا و
بهذا التفريق يزول الاشكال فيما نقل عن الصحابة رضى الله عنهم فى ذلك حتى جعلها بعض العلماء مسألة نزاع بين الصحابة وقال
مذهب عمر رضى الله عنه انه لا يقتل به ومذهب على كرم الله وجهه انه يقتل به والذى غره ما رواه سعيد بن منصور فى
سننه ان عمر بن الخطاب رضى الله عنه بينا هو يوما يتغدى اذ جاءه رجل يعدو وفى يده سيف ملطخ بدم ووراءه قوم يعدون
فجاء حتى جلس مع عمر فجاء الآخرون فقالوا يا امير المؤمنين ان هذا قتل صاحبنا فقال له عمر ما تقول فقال له يا امير المؤمنين
انى ضربت فخذى امرأتى فان كان بينهما احد فقد قتلته فقال عمر ما تقولون فقالوا يا امير المؤمنين انه ضرب بالسيف فوقع فى
وسط الرجل وفخذى المرأة فاخذ عمر رضى الله عنه سيفه فهزه ثم دفعه اليه وقال ان عادوا فعد فهذا ما نقل عن عمر رضى الله عنه
واما على كرم الله وجهه فسئل عمن وجد مع امرأته رجلا فقتله فقال ان لم يأت باربعة شهداء فليعط برمته فظن ان هذا
خلاف المنقول عن عمر فجعلها مسألة خلاف بين الصحابة وانت اذا تأملت حكميهما لم تجد بينهما اختلافا فان عمر رضى الله عنه انما
اسقط عنه القود لما اعترف الولى بانه كان مع امرأته وقد قال اصحابنا واللفظ لصاحب المغنى فان اعترف الولى بذلك فلا قصاص
ولا دية لما روى عن عمر ثم ساق القصة وكلامه يعطى انه لا فرق بين ان يكون محصنا او غير محصن وكذلك حكم عمر رضى الله عنه
فى هذا القتيل وقوله ايضا فان عادوا فعد ولم يفرق بين المحصن وغيره وهذا هو الصواب وان كان صاحب المستوعب قد
قال وان وجد مع امرأته رجلا ينال منها ما يوجب الرجم فقتله وادعى انه قتله لاجل ذلك فعليه القصاص فى ظاهر الحكم الا ان يأتى
ببينة بدعواه فلا يلزمه القصاص قال وفى عدد البينة روايتان احداهما شاهدان اختارها ابو بكر لان البينة على الوجود لا على الزناء
والاخرى لا يقبل اقل من اربعة والصحيح ان البينة متى قامت بذلك او اقر به الولى سقط القصاص محصنا كان او غيره وعليه يدل
كلام على كرم الله وجهه فانه قال فمن وجد مع امرأته رجلا فقتله ان لم يأت باربعة شهداء فليعط برمته وهذا لان هذا القتل
ليس بحد للزناء ولو كان حدا لما كان بالسيف ولا اعتبر له شروط اقامة الحد وكيفيته وانما هو عقوبة لمن تعدى عليه وهتك
حريمه وافسد اهله وكذلك فعل الزبير رضى الله عنه لما تخلف عن الجيش ومعه جارية له فاتاه رجلان فقالا اعطنا شيئا
فاعطاهما طعاما كان معه فقالا خل عن الجارية فضربهما بسيفه فقطعهما بضربة واحدة وكذلك من اطلع فى بيت قوم من
نقب او شق فى الباب بغير اذنهم فنظر حرمة او عورة فلهم حذفه وطعنه فى عينه فان انقلعت عينه فلا ضمان عليهم قال القاضى
ابو يعلى هذا ظاهر كلام احمد انهم يدفعونه ولا ضمان عليهم من غير تفصيل وفصل ابن حامد فقال يدفعه بالاسهل فالاسهل

قيده بقوله انصرف واذهب والا فعلت بك قلت وليس في كلام احمد ولا في السنة الصحيحة ما يقتضي هذا التفصيل بل الاحاديث الصحيحة تدل على خلافه فان في الصحيحين عن انس ان رجلا اطلع من جحر في حجرة النبي صلى الله عليه وسلم فقام اليه بمشقص او بمشاقص وجعل يختله ليطعنه فاين الدفع بالاسهل وهو صلى الله عليه وسلم يختله او يختبئ له ويختفي ليطعنه وفي الصحيحين ايضا من حديث سهل بن سعد ان رجلا اطلع في جحر باب النبي صلى الله عليه وسلم وفي يد النبي صلى الله عليه وسلم مدرى يحك به راسه فلما راه قال لو اعلم انك تنظر لطعنت بها عينك انما جعل الاستئذان من اجل البصر وفيهما ايضا عن ابي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو ان امرأ اطلع عليك بغير اذن فخذفته بحصاة ففقأت عينه لم يكن عليك جناح وفيهما ايضا من اطلع في بيت قوم بغير اذنهم ففقأوا عينه فلا دية له ولا قصاص وهذا اختيار شيخ الاسلام ابن تيمية وقال ليس هذا من باب دفع الصائل بل من باب عقوبة المتعدي المؤذي وعلى هذا فيجوز له فيما بينه وبين الله تعالى قتل من اعتدى على حريمه سواء كان محصنا او غير محصن معروفا بذلك او غير معروف كما دل عليه كلام الاصحاب وفتاوى الصحابة وقد قال الشافعي وابو ثور يسعه قتله فيما بينه وبين الله تعالى اذا كان الزاني محصنا جعلاه من باب الحدود وقال احمد واسحق يهدر دمه اذا جاء بشاهدين ولم يفصلا بين المحصن وغيره واختلف قول مالك في هذه المسألة وقال ابن حبيب ان كان المقتول محصنا واقام الزوج البينة فلا شيء عليه والا قتل به وقال ابن القاسم اذا قامت البينة فالمحصن وغير المحصن سواء ويهدر دمه واستحب ابن القاسم الدية في غير المحصن فان قيل فما تقولون في الحديث المتفق على صحته عن ابي هريرة رضي الله عنه ان سعد بن عبادة رضي الله عنه قال يا رسول الله ارأيت الرجل يجد مع امرأته رجلا يقتله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا فقال سعد بلى والذي بعثك بالحق فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اسمعوا الى ما يقول سيدكم وفي اللفظ الآخر ان وجدت مع امرأتي رجلا امهله حتى آتي باربعة شهداء قال نعم قال والذي بعثك بالحق ان كنت لاعاجله بالسيف قبل ذلك قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اسمعوا الى ما يقول سيدكم انه لغيور وانا اغير منه والله اغير مني قلنا نتلقاه بالقبول والتسليم والقول بموجبه وآخر الحديث دليل على انه لو قتله لم يقد به لانه قال بلى والذي اكرمك بالحق ولو وجب عليه القصاص بقتله لما اقره على هذا الحلف ولما اثنى على غيرته ولقال لو قتلته قتلت به وحديث ابي هريرة صريح في هذا فان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اتعجبون من غيرة سعد فوالله لانا اغير منه والله اغير مني ولم ينكر عليه ونهيه عن قتله لان قوله صلى الله عليه وسلم حكم ملزم وكذلك فتواه حكم عام للامة فلو اذن له في قتله لكان ذلك حكما منه بان دمه هدر في ظاهر الشرع وباطنه ووقعت المفسدة التي درأها الله بالقصاص وتهالك الناس في قتل من يريدون قتله في دورهم ويدعون انهم كانوا يرونهم على حريمهم فسد الذريعة وحمى المفسدة وصان الدماء وفي ذلك دليل على انه لا يقبل قول القاتل ويقاد به في ظاهر الشرع فلما حلف سعد انه يقتله ولا ينتظر به الشهود عجب النبي صلى الله عليه وسلم من غيرته واخبر انه غيور وانه صلى الله عليه وسلم اغير منه والله اشد غيرة وهذا يحتمل معنيين احدهما اقراره وسكوته على ما حلف عليه سعد انه جائز له فيما بينه وبين الله ونهيه عن قتله في ظاهر الشرع ولا يناقض اول الحديث وآخره والثاني ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ذلك كالمنكر على سعد فقال الا تسمعون ما يقول سيدكم يعني انا انهاه عن قتله وهو يقول بلى والذي اكرمك بالحق ثم اخبر عن الحامل له على هذه المخالفة وانه شدة غيرته ثم قال انا اغير منه والله اغير مني

وقد شرع اقامة الشهداء الاربعة مع شدة غيرته سبحانه فهي مقرونة بحكمة ومصلحة ورحمة واحسان فالله سبحانه مع شدة غيرته اعلم بمصالح عباده وما شرعه لهم من اقامة الشهود الاربعة دون المبادرة الى القتل وانا اغير من سعد وقد نهيته عن قتله وقد يريد رسول الله صلى الله عليه وسلم كلا الامرين وهو الاليق بكلامه وسياق القصة

فصل في حكمه صلى الله عليه وسلم في لحوق النسب بالزوج اذا خالف لون ولده لونه ثبت عنه في الصحيحين ان رجلا قال له ان امرأتي ولدت غلاما اسود كأنه يعرض بنفيه فقال النبي صلى الله عليه وسلم هل لك من ابل قال نعم قال ما لونها قال حمر قال فهل فيها من اورق قال نعم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فاني اتاها ذلك قال لعله يا رسول الله نزعها عرق فقال النبي صلى الله عليه وسلم وهذا لعله ان يكون نزعه عرق وفي هذا الحديث من الفقه ان الحد لا يجب بالتعريض اذا كان على وجه السؤال والاستفتاء ومن اخذ منه انه لا يجب بالتعريض ولو كان على وجه المقابحة والمشاتمة فقد ابعد النجعة ورب تعريض افهم واوجع للقلب وابلغ في النكاية من التصريح وبسط الكلام وسياقه يرد ما ذكروه من الاحتمال ويجعل الكلام قطعي الدلالة على المراد وفيه ان مجرد الريبة لا تسوغ اللعان ونفي الولد وفيه ضرب الامثال والاشباه والنظائر في الاحكام ومن تراجم البخاري في صحيحه على هذا الحديث باب من شبه اصلا معلوما باصل مبين قد بين الله حكمهما ليفهم السائل وساق معه حديث ارأيت لو كان على امك دين

فصل في حكمه صلى الله عليه وسلم بالولد للفراش وان الامة تكون فراشا وفيمن استلحق بعد موت ابيه ثبت في الصحيحين من حديث عائشة قالت اختصم سعد بن ابي وقاص وعبد بن زمعة في غلام فقال سعد هذا يا رسول الله ابن اخي عتبة بن ابي وقاص عهد الي انه ابنه انظر الى شبهه وقال عبد بن زمعة هذا اخي يا رسول الله ولد على فراش ابي من وليدته فنظر رسول الله صلى الله عليه وسلم فرأى شبها بينا بعتبة فقال هو لك يا عبد ابن زمعة الولد للفراش وللعاهر الحجر واحتجبي منه يا سودة فلم تره سودة قط فهذا الحكم النبوي اصل في ثبوت النسب بالفراش وفي ان الامة تكون فراشا بالوطء وفي ان الشبه اذا عارض الفراش قدم عليه الفراش وفي ان احكام النسب تتبعض فيثبت من وجه دون وجه وهو الذي يسميه بعض الفقهاء حكما بين حكمين وفي ان القافة حق وانها من الشرع فاما ثبوت النسب بالفراش فاجمعت عليه الامة وجهات ثبوت النسب اربعة الفراش والاستلحاق والبينة والقافة فالثلاثة الاول متفق عليها واتفق المسلمون على ان النكاح يثبت به الفراش واختلفوا في التسري فجعله جمهور الامة موجبا للفراش واحتجوا بصريح حديث عائشة رض الصحيح ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى بالولد لزمعة وصرح بانه صاحب الفراش وجعل ذلك علة للحكم بالولد له فسبب الحكم ومحله انما كان في الامة فلا يجوز اخلاء الحديث منه وحمله على الحرة التي لم تذكر البتة وانما كان الحكم في غيرها فان هذا يستلزم الغاء ما اعتبره الشارع وعلق الحكم به صريحا وتعطيل محل الحكم الذي كان لاجله وفيه ثم لو لم يرد الحديث الصحيح فيه لكان هو مقتضى الميزان الذي انزله الله تعالى ليقوم الناس بالقسط وهو التسوية بين المتماثلين فان السرية فراش حسا وحقيقة وحكما كما ان الحرة كذلك وهي تراد لما تراد به الزوجة من الاستمتاع والاستيلاد ولم يزل الناس قديما وحديثا يرغبون في السراري لاستيلادهن واستفراشهن والزوجة انما سميت فراشا لمعنى هو في السرية فيه على حد سواء وقال ابو حنيفة لا يكون الامة فراشا باول ولد ولدته من السيد فلا يلحقه الولد الا اذا استلحقه فيلحقه حينئذ بالاستلحاق لا بالفراش فما ولدت بعد ذلك لحقه الا ان ينفيه فعندهم ولد الامة لا يلحق السيد الا ان يتقدمه ولد مستلحق ومعلوم ان النبي صلى الله عليه وسلم الحق الولد بزمعة واثبت نسبه منه ولم يثبت قط ان هذه الامة

ولدت له قبل ذلك غيره ولا سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك ولا استفصل فيه قال منازعوهم وليس لهذا التفصيل اصل في
كتاب ولا سنة ولا اثر عن صاحب ولا تقتضيه قواعد الشرع واصوله قالت الحنفية نحن لا ننكر كون الامة فراشا في الجملة ولكنه فراش
ضعيف وهي فيه دون الحرة فاعتبرنا ما يعتق به بان تلد منه ولدا فيستلحقه فما ولدت بعد ذلك لحق به الا ان ينفيه واما الولد
الاول فلا يلحقه الا بالاستلحاق ولهذا قلتم انه اذا استلحق ولدا من امة لم يلحقه ما بعده الا باستلحاق مستأنف بخلاف الزوجة
والفرق بينهما ان عقد النكاح انما يراد للوطء والاستفراش بخلاف ملك اليمين فان الوطء والاستفراش فيه تابع ولهذا يجوز وروده
على من يحرم عليه وطؤها بخلاف عقد النكاح قالوا والحديث لا حجة لكم فيه لان وطء زمعة لم يثبت وانما الحقه النبي صلى الله عليه وسلم
لعبد اخا لانه استلحقه فالحقه باستلحاقه لا بفراش الاب قال الجمهور اذا كانت الامة موطوءة فهي فراش حقيقة وحكما واعتبار ولادتها
السابقة في صيرورتها فراشا اعتبار ما لا دليل على اعتباره شرعا والنبي صلى الله عليه وسلم لم يعتبره في فراش زمعة فاعتباره تحكم و
قولكم ان الامة لا تراد للوطء فالكلام في الامة الموطوءة التي اتخذت سرية وفراشا وجعلت كالزوجة او احظى منها لا في امته التي هي اخته
من الرضاع ونحوها وقولكم ان وطء زمعة لم يثبت حتى يلحق به الولد ليس علينا جوابه بل جوابه على من حكم بلحوق الولد بزمعة وقال
لابنه هو اخوك وقولكم انما الحقه بالاخ لانه استلحقه باطل فان المستلحق ان لم يقر به جميع الورثة لم يلحق بالمقر الا ان يشهد منهم اثنان
انه ولد على فراش الميت وعبد لم يكن جميع الورثة فان سودة زوجة النبي صلى الله عليه وسلم اخته وهي لم تقر به ولم تستلحقه وحتى لو
اقرت به مع اخيها عبد لكان ثبوت النسب بالفراش لا بالاستلحاق فان النبي صلى الله عليه وسلم صرح عقيب حكمه بالحاق النسب
بان الولد للفراش معللا بذلك منبها على قضية كلية عامة تتناول هذه الواقعة وغيرها ثم جواب هذا الاعتراض الباطل المحرم ان
ثبوت كون الامة فراشا بالاقرار من الواطئ او وارثه كاف في لحوق النسب فان النبي صلى الله عليه وسلم الحقه به بقوله ابن وليدة ابي ولد
على فراشه كيف وزمعة كان صهر النبي صلى الله عليه وسلم وابنته تحته فكيف لا يثبت عنده الفراش الذي يلحق به النسب واما ما نقضتم
به علينا انه اذا استلحق ولدا من امته لم يلحقه ما بعده الا باقرار مستأنف فهذا فيه قولان لاصحاب احمد هذا احدهما والثاني انه يلحقه
وان لم يستأنف اقرارا ومن رجح القول الاول قال قد يستبريها السيد بعد الولادة فيزول حكم الفراش بالاستبراء فلا يلحقه ما بعد
الاول الا باعتراف مستأنف انه وطئها كالحال في اول ولد ومن رجح الثاني قال قد ثبت كونها فراشا اولا والاصل بقاء الفراش حتى ثبت
ما يزيله اذ ليس هذا نظير قولكم انه لا يلحقه الولد مع اعترافه بوطئها حتى يستلحقه وابطل من هذا الاعتراض قول بعضهم انه لم يلحقه
به اخا وانما جعله له عبدا ولهذا اتى فيه بلام التمليك فقال هو لك اي مملوك لك وقوى هذا الاعتراض بان في بعض الفاظ الحديث
هو لك عبد وبانه امر سودة ان تحتجب منه ولو كان اخا لها لما امرها بالاحتجاب منه فدل على انه اجنبي منها قال وقوله الولد للفراش
تنبيه على عدم لحوق نسبه بزمعة اي لم تكن هذه الامة فراشا له لان الامة لا تكون فراشا والولد انما هو للفراش وعلى هذا صح امر
احتجاب سودة منه قال ويؤكده ان في بعض طرق الحديث احتجبي منه فانه ليس لك باخ قالوا وحينئذ فتبين انا اسعد بالحديث
وبالقضاء النبوي منكم قال الجمهور الآن حمي الوطيس والتقت حلقتا البطان فنقول والله المستعان اما قولكم انه لم يلحقه به اخا
وانما جعله عبدا يرده ما رواه محمد بن اسمعيل البخاري في صحيحه في هذا الحديث هو لك هو اخوك يا عبد بن زمعة وليس اللام للتمليك
وانما هي للاختصاص كقوله الولد للفراش فاما لفظة قوله هو لك عبد فرواية باطلة لا تصح اصلا واما امره لسودة بالاحتجاب منه

فاما ان يكون على طريق الاحتياط والورع لمكان الشبهة التي اورثها الشبه البين بعتبة واما ان يكون مراعاة للشبهين واعمالا للدليلين فان الفراش دليل لحوق النسب والشبه بغير صاحبه دليل نفيه فاعمل امر الفراش بالنسبة الى المدعي لقوته واعمل الشبه بعتبة بالنسبة الى ثبوت المحرمية بينه وبين سودة وهذا من احسن الاحكام وابينها واوضحها ولا يمنع ثبوت النسب من وجه دون وجه فهذا الزاني يثبت النسب بينه وبين الولد في التحريم والبعضية دون الميراث والنفقة والولاية وغيرها وقد تتخلف بعض احكام النسب عنه مع ثبوته لمانع وهذا كثير في الشريعة فلا ينكر من تخلف المحرمية بين سودة وبين هذا الغلام لمانع الشبه بعتبة وهل هذا الا محض الفقه وقد علم بهذا معنى قوله ليس لك باخ لو صحت هذه اللفظة مع انها لا تصح وقد ضعفها اهل العلم بالحديث ولا نبالي بصحتها مع قوله لعبد هو اخوك واذا اجتمعت اطراف كلام النبي صلى الله عليه وسلم وقرنت قوله هو اخوك بقوله الولد للفراش وللعاهر الحجر تبين لك بطلان ما ذكروه من التاويل وان الحديث صريح في خلافه لا يحتمله بوجه والله اعلم والعجب ان منازعينا في هذه المسألة يجعلون الزوجة فراشا بمجرد العقد وان كان بينها وبين الزوج بعد المشرقين ولا يجعلون سريته التي يتكرر استفراشه لها ليلا ونهارا فراشا

فصل واختلف الفقهاء فيما تصير به الزوجة فراشا على ثلاثة اقوال احدها انه نفس العقد وان علم انه لم يجتمع بها بل لو طلقها عقيبه في المجلس وهذا مذهب ابي حنيفة والثاني انه العقد مع امكان الوطء وهذا مذهب الشافعي واحمد والثالث انه العقد مع الدخول المحقق لا امكانه المشكوك فيه وهذا اختيار شيخ الاسلام ابن تيمية وقال ان احمد اشار اليه في رواية حرب فانه نص في روايته فيمن طلق قبل البناء واتت امرأته بولد فانكره انه ينتفي عنه بغير لعان وهذا هو الصحيح المجزوم به والا فكيف تصير المرأة فراشا ولم يدخل بها الزوج ولم يبن بها لمجرد امكان بعيد وهل يعد اهل العرف واللغة المرأة فراشا قبل البناء بها وكيف تأتي الشريعة بالحاق نسب بمن لم يبن بامرأته ولا دخل بها ولا اجتمع بها بمجرد امكان ذلك وهذا الامكان قد يقطع بانتفائه عادة فلا تصير المرأة فراشا الا بدخول محقق وبالله التوفيق وهذا الذي نص عليه في رواية حرب هو الذي تقتضيه قواعده واصول مذهبه والله اعلم واختلفوا ايضا فيما تصير به الامة فراشا فالجمهور على انها لا تصير فراشا الا بالوطء وذهب بعض المتأخرين من المالكية ان الامة التي تشترى للوطء دون الخدمة كالمرتفعة التي يفهم من قرائن الاحوال انها انما تراد للتسري فتصير فراشا بنفس الشراء والصحيح ان الامة والحرة لا تصيران فراشا الا بالدخول

فصل فهذا احد الامور الاربعة التي تثبت بها النسب وهو الفراش الثاني الاستلحاق وقد اتفق اهل العلم على ان للاب ان يستلحق فاما الجد فان كان الاب موجودا لم يؤثر استلحاقه شيئا وان كان معدوما وهو كل الورثة صح اقراره وثبت نسب المقر به وان كان بعض الورثة وصدقوه فكذلك والا لم يثبت نسبه الا ان يكون احد الشاهدين فيه والحكم في الاخ كالحكم في الجد سواء والاصل في ذلك ان من حاز المال يثبت النسب باقراره واحدا كان او جماعة وهذا اصل مذهب احمد والشافعي لان الورثة قاموا مقام الميت وحلوا محله واورد بعض الناس على هذا الاصل انه لو كان اجماع الورثة على الحاق النسب يثبت النسب للزم اذا اجتمعوا على نفي حمل من امة وطئها الميت ان ينتفي لحلولهم محله في نفي النسب كما حلوا محله في الحاقه وهذا لا يلزم لانا اعتبرنا جميع الورثة والحمل من الورثة فلم يجمع الورثة على نفيه فان قيل فانتم اعتبرتم في ثبوت النسب اقرار جميع الورثة والمقر ههنا هو عبد وسودة لم تقر به وهي اخته والنبي صلى الله عليه وسلم الحقه بعبد باستلحاقه ففيه دليل على استلحاق الاخ وثبوت النسب باقراره ودليل على ان استلحاق احد الاخوة كاف قيل سودة لم تكن منكرة فان عبدا

استلحقه واقرته سودة على استلحاقه واقرارها وسكوتها على هذا الامر المتعدي حكمه اليها من خلوته بها ورؤيته اياها وصيرورته اخا لها تصديق لاخيها عبد واقرار بما اقر به والا لبادرت الى الانكار والتكذيب فجرى رضاها واقرارها مجرى تصديقها هذا ان كان لم يصدر منها تصديق صريح فالواقعة واقعة عين ومتى استلحق الاخ او الجد او غيرهما ممن نسب من لو اقر به مورثهم لحقه يثبت نسبه ما لم يكن هناك وارث منازع فالاستلحاق مقتض لثبوت النسب ومنازعة غيره من الورثة مانع من الثبوت فاذا وجد المقتضي ولم يمنع مانع من اقتضائه ترتب عليه حكمه ولكن ههنا امر آخر وهو ان اقرار من حاز الميراث واستلحاقه هل هو اقرار خلافة عن الميت او اقرار شهادة هذا فيه خلاف فمذهب احمد والشافعي انه اقرار خلافة فلا تشترط عدالة المستلحق بل ولا اسلامه بل يصح ذلك من الفاسق والذمي وقالت المالكية هو اقرار شهادة فتعتبر فيه اهلية الشهادة وحكى ابن القصار عن مذهب مالك ان الورثة اذا اقروا بالنسب لحق وان لم يكونوا عدولا والمعروف من مذهب مالك خلافه

فصل الثالث البينة بان يشهد شاهدان بانه ابنه او انه ولد على فراشه من زوجته او امته واذا شهد بذلك اثنان من الورثة لم يلتفت الى انكار بقيتهم وثبت نسبه ولا يعرف في ذلك نزاع

فصل الرابع القافة حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم وقضاؤه باعتبار القافة والحاق النسب بها ثبت في الصحيحين من حديث عائشة رضي الله عنها قالت دخل علي رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم مسرورا تبرق اسارير وجهه فقال الم تري ان مجززا المدلجي نظر آنفا الى زيد بن حارثة واسامة بن زيد وعليهما قطيفة قد غطيا رؤسهما وبدت اقدامهما فقال ان هذه الاقدام بعضها من بعض فسر النبي صلى الله عليه وسلم بقول القائف ولو كانت كما يقول المنازعون من امر الجاهلية كالكهانة ونحوها لما سر بها ولا اعجب بها ولكانت بمنزلة الكهانة وقد صح عنه وعيد من صدق كاهنا قال الشافعي والنبي صلى الله عليه وسلم اثبته علما ولم ينكره ولو كان خطأ لانكره لان في ذلك قذف المحصنات ونفي الانساب انتهى كيف والنبي صلى الله عليه وسلم قد صرح في الحديث الصحيح المتقدم بصحتها واعتبارها فقال في ولد الملاعنة ان جاءت به كذا وكذا فهو لهلال بن امية وان جاءت به كذا وكذا فهو لشريك بن سحماء فلما جاءت به على الشبه الذي رميت به قال لولا الايمان لكان لي ولها شأن وهل هذا الا اعتبار للشبه وهو عين القيافة فان القائف يتبع اثر الشبه وينظر الى من يتصل فيحكم به لصاحب الشبه وقد اعتبر النبي صلى الله عليه وسلم الشبه وبين سببه ولهذا لما قالت له ام سلمة او تحتلم المرأة فقال فمم يكون الشبه واخبر في الحديث الصحيح ان ماء الرجل اذا سبق ماء المرأة كان الشبه له واذا سبق ماؤها ماءه كان الشبه لها فهذا اعتبار منه للشبه شرعا وقدرا وهذا اقوى ما يكون من طرق الاحكام ان يتوارد عليه الخلق والامر والشرع والقدر ولهذا تبعه خلفاؤه الراشدون في الحكم بالقافة قال سعيد بن منصور حدثنا سفيان عن سعيد بن سليمان ابن يسار عن عمر في امرأة وطئها رجلان في طهر فقال القائف قد اشتركا فيه جميعا فجعله بينهما قال الشعبي وعلي يقول هو ابنهما وهما ابواه يرثانه ذكره سعيد ايضا وروى الاثرم باسناده عن سعيد بن المسيب في رجلين اشتركا في طهر امرأة فحملت فولدت غلاما يشبههما فرفع ذلك الى عمر بن الخطاب فدعا القافة فنظروا فقالوا نراه يشبههما فالحقه بهما وجعله يرثهما ويرثانه ولا يعرف قط في الصحابة من خالف عمر وعليا رضي الله عنهما في ذلك بل حكم عمر بهذا في المدينة وبحضرة المهاجرين والانصار فلم ينكره منهم منكر قالت الحنفية قد اجلبتم علينا في القافة بالخيل والرجل والحكم بالقيافة تعويل على مجرد الشبه والظن والتخمين ومعلوم ان الشبه يوجد من جانب الاجانب وينتفي عن الاقارب وذكرتم قصة اسامة وزيد ونسيتم قصة الذي ولدت امرأته غلاما اسود يخالف لونهما فلم يمكنه النبي صلى الله عليه وسلم

من نفيه ولا جعل للشبه ولا لعدمه اثرا ولو كان للشبه اثر لاكتفى به فى ولد الملاعنة ولم يحتج الى اللعان ولكان ينتظر ولادته ثم يلحق بصاحب الشبه ويستغنى بذلك عن اللعان بل كان لا يصح نفيه مع وجود الشبه بالزوج وقد دلت السنة الصحيحة الصريحة على نفيه عن الملاعن ولو كان الشبه له فان النبى صلى الله عليه وسلم قال ابصروها فان جاءت به كذا وكذا فهو لهلال بن امية وهذا قاله بعد اللعان ونفى النسب عنه فعلم انه لو جاء على الشبه المذكور لم يثبت نسبه منه وانما كان مجيئه على شبهه دليلا على كذبه لا على لحوق الولد به قالوا واما قصة اسامة وزيد فالمنافقون كانوا يطعنون فى نسبه من زيد لمخالفة لونه لون ابيه ولم يكونوا يكتفون بالفراش وحكم الله ورسوله فى انه ابنه فلما شهد به القائف وافقت شهادته حكم الله ورسوله فسر به النبى صلى الله عليه وسلم لموافقتها حكمه ولتكذيبها قول المنافقين لا انه اثبت نسبه بها فاين فى هذا اثبات النسب بقول القائف قالوا وهذا معنى الاحاديث التى ذكرتم فيها اعتبار الشبه فانها انما اعتبر فيها الشبه بنسب ثابت بغير القيافة ونحن لا ننكر ذلك قالوا واما حكم عمر وعلى رضى الله عنهما فقد اختلف عمر وعلى رضى الله عنهما فروى عنه ما ذكرتم وروى عنه ان القائف لما قال له قد اشتركا فيه قال الى ايهما شئت فلم يعتبر قول القائف قالوا وكيف تقولون بالشبه ولو اقر احد الورثة باخ وانكره الباقون والشبه موجود لم تثبتوا النسب به وقلتم ان لم تتفق الورثة على الاقرار به لم يثبت النسب قال اهل الحديث من العجب ان ينكر علينا القول بالقافة ويجعلها من باب الحدس والتخمين من يلحق ولد المشرقى بمن فى اقصى المغرب مع القطع بانهما لم يتلاقيا طرفة عين ويلحق الولد باثنين مع القطع بانه ليس ابنا لاحدهما ونحن انما الحقنا الولد بقول القائف المستند الى الشبه المعتبر شرعا وقدرا فهو استناد الى ظن غالب ورأى راجح وامارة ظاهرة بقول من هو من اهل الخبرة فهو اولى بالقبول من قول المقومين وهل ينكر مجىء كثير من الاحكام مستندا الى الامارات الظاهرة والظنون الغالبة واما وجود الشبه بين الاجانب وانتفاؤه بين الاقارب وان كان واقعا فهو من اندر شىء واقله والاحكام انما هى للغالب الكثير والنادر فى حكم المعدوم واما قصة من ولدت امرأته غلاما اسود فهو حجة عليكم لانها دليل على ان العادة التى فطر الله عليها الناس اعتبار الشبه وان خلافه يوجب ريبة وان فى طباع الخلق انكار ذلك ولكن لما عارض ذلك دليل اقوى منه وهو الفراش كان الحكم للدليل القوى ولذلك نقول نحن وسائر الناس ان الفراش الصحيح اذا كان قائما فلا يعارض بقافة ولا شبه فمخالفة ظاهر الشبه لدليل اقوى منه وهو الفراش غير مستنكر وانما المستنكر مخالفة هذا الدليل الظاهر بغير شىء واما تقديم اللعان على الشبه والغاء الشبه مع وجوده فكذلك ايضا انما هو من تقديم اقوى الدليلين على اضعفهما وذلك لا يمنع العمل بالشبه مع عدم ما يعارضه كالبينة تقدم على اليد والبراءة الاصلية ويعمل بهما عند عدمها واما ثبوت نسب اسامة من زيد بدون القيافة فنحن لم نثبت نسبه بالقيافة والقيافة دليل آخر موافق لدليل الفراش فسرور النبى صلى الله عليه وسلم وفرحه بها واستبشاره لتعاضد ادلة النسب وتظاهرها لا لاثبات النسب بقول القائف وحده بل هو من باب الفرح بظهور اعلام الحق وادلته وتكاثرها ولو لم تصلح القيافة دليلا لم يفرح ولم يسر وقد كان النبى صلى الله عليه وسلم يفرح ويسر اذا تعاضدت عنده ادلة الحق ويخبر بها الصحابة رضى الله عنهم ويحب ان يسمعوها من المخبر بها لان النفوس تزداد تصديقا بالحق اذا تعاضدت ادلته وتسر به وتفرح وعلى هذا فطر الله عباده فهذا حكم اتفقت عليه الفطرة والشريعة وبالله التوفيق واما ما روى عن عمر انه قال والى ايهما شئت فلا يعرف صحته عن عمر ولو صح عنه لكان قولا عنه فان ما ذكرنا عنه فى غاية الصحة مع ان قوله والى ايهما شئت ليس بصريح فى ابطال قول القائف ولو كان صريحا فى ابطال قوله لكان فى مثل هذا

الموضع إذا ألحقه باثنين كما يقوله الشافعي ومن وافقه . وأما إذا أقر أحد الورثة بأخ وأنكره الباقون فإنما لم يثبت نسبه لمجرد الإقرار فأما إذا كان هناك شبه يستند إليه القائف فإنه لا يعتبر إنكار الباقين ، ونحن لا نقصر القافة على بني مدلج ولا يعتبر تعدد القائف بل يكفي واحد على الصحيح بناء على أنه خبر . وعن أحمد رواية أخرى أنه شهادة فلا بد من اثنين ولفظ الشهادة بناء على اشتراط اللفظ . فإن قيل فالمنقول عن عمر أنه ألحقه بأبوين فما تقولون فيما إذا ألحقته القافة بأبوين هل تلحقونه بهما أو لا تلحقونه إلا بواحد وإذا ألحقتموه بأبوين فهل يختص ذلك باثنين أم يلحق بهم وإن كثروا وهل حكم الاثنين في ذلك حكم الأبوين وما حكمهما . قيل هي مسائل فيها نزاع بين أهل العلم فقال الشافعي ومن وافقه لا يلحق بأبوين ولا يكون للرجل إلا أب واحد ومتى ألحقته القافة باثنين سقط قولها . وقال الجمهور يلحق باثنين ثم اختلفوا فنص أحمد في رواية مهنا بن يحيى أنه يلحق بثلاثة ، وقال صاحب المغني ومقتضى هذا أنه يلحق بمن ألحقته القافة به وإن كثروا لأنه إذا جاز إلحاقه باثنين جاز إلحاقه بأكثر من ذلك وهذا مذهب أبي حنيفة لكنه لا يقول بالقافة فيلحقه بالمدعين وإن كثروا . وقال القاضي يجب أن لا يلحق بأكثر من ثلاثة وهو قول محمد بن الحسن ، وقال ابن حامد لا يلحق بأكثر من اثنين وهو قول أبي يوسف فمن لم يلحقه بأكثر من واحد قال قد أجرى الله سبحانه عادته أن للولد أبا واحدا وأما واحدة ولذلك يقال فلان بن فلان وفلان ابن فلانة فقط ولو قيل فلان بن فلان وفلان لكان ذلك منكرا وعد قذفا ولهذا إنما يقال يوم القيمة أين فلان بن فلان وهذه غدرة فلان بن فلان ولم يعهد قط في الوجود نسبة ولد إلى أبوين قط . ومن ألحقه باثنين احتج بقول عمر وإقرار الصحابة له على ذلك وبأن الولد قد ينعقد من ماء رجلين كما ينعقد من ماء الرجل والمرأة ، ثم قال أبو يوسف إنما جاء الأثر بذلك فيقتصر عليه ، وقال القاضي لا يتعدى به ثلاثة لأن أحمد إنما نص على الثلاثة والأصل أن لا يلحق بأكثر من واحد وقد دل قول عمر على إلحاقه باثنين مع انعقاده من ماء الأم فدل على إمكان انعقاده من ماء ثلاثة وما زاد على ذلك فمشكوك فيه . قال الملحقون له بأكثر من ثلاثة إذا جاز تخليقه من ماء رجلين وثلاثة جاز خلقه من ماء أربعة وخمسة ولا وجه لاقتصاره على ثلاثة فقط بل إما أن يلحق بهم وإن كثروا وإما أن لا يتعدى به واحد ولا قول سوى القولين والله أعلم . فإن قيل إذا اشتمل الرحم على ماء الرجل وأراد الله أن يخلق منه الولد انضم عليه أحكم انضمام وأتمه حتى لا يفسد فكيف يدخل عليه ماء آخر . قيل لا يمتنع أن يصل الماء الثاني إلى حيث وصل الأول فينضم عليهما وهذا كما أن الولد ينعقد من ماء الأبوين وقد سبق ماء الرجل ماء المرأة أو بالعكس ومع هذا فلا يمتنع وصول الماء الثاني إلى حيث وصل الأول وقد علم بالعادة أن الحامل إذا توبع وطيها جاء الولد عبيل الجسم ما لم يعارض ذلك مانع ولهذا ألهم الله سبحانه الدواب إذا حملت أن لا تمكن الفحل أن ينزو عليها بل تنفر منه كل النفار ، وقال الإمام أحمد إن وطء الثاني يزيد في سمع الولد وبصره ، وقد شبهه النبي صلى الله عليه وسلم بسقي الزرع ومعلوم أن سقيه يزيد في ذاته والله أعلم . فإن قيل فقد دل الحديث على حكم استلحاق الولد وعلى أن الولد للفراش فما تقولون لو استلحق الزاني ولدا لا فراش هناك يعارضه هل يلحقه نسبه ويثبت له أحكام النسب قيل هذه المسألة جليلة اختلف أهل العلم فيها فكان إسحق بن راهويه يذهب إلى أن المولود من الزنا إذا لم يكن مولودا على فراش يدعيه صاحبه وادعاه الزاني ألحق به وأول قول النبي صلى الله عليه وسلم الولد للفراش على أنه حكم بذلك عند تنازع الزاني وصاحب الفراش كما تقدم وهذا مذهب الحسن البصري رواه عنه إسحق بإسناده في رجل زنى بامرأة فولدت ولدا فادعى ولدها فقال يجلد ويلزمه الولد وهذا مذهب عروة بن الزبير وسليمان بن يسار ذكر عنهما أنهما قالا أيما رجل أتى إلى غلام يزعم أنه

ابن له وانه زنی بامه ولم يدع ذلك الغلام احد فهو ابنه واحتج سليمان بان عمر بن الخطاب كان يليط اولاد الجاهلية بمن ادعاهم في الاسلام وهذا المذهب كما ترى قوة ووضوحا وليس مع الجمهور اكثر من الولد للفراش وكان صاحب هذا المذهب اول قائل به والقياس الصحيح يقتضيه فان الاب احد الزانيين وهو اذا كان يلحق بامه وينسب اليها وترثه ويرثها ويثبت النسب بينه وبين اقارب امه مع كونها زنت به وقد وجد الولد من ماء الزانيين وقد اشتركا فيه واتفقا على انه ابنهما فما المانع من لحوقه بالاب اذا لم يدعه غيره فهذا محض القياس وقد قال جريج للغلام الذي زنت امه بالراعي من ابوك يا غلام قال فلان الراعي وهذا انطاق من الله لا يمكن فيه الكذب فان قيل فهل لرسول الله صلى الله عليه وسلم في هذه المسألة حكم قيل قد روي عنه فيها حديثان نحن نذكر شانهما

ذكر حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم في استلحاق ولد الزنا وتوريثه ذكر ابو داؤد في سننه من حديث ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا مساعاة في الاسلام من ساعى في الجاهلية فقد لحق بعصبته ومن ادعى ولدا من غير رشدة فلا يرث ولا يورث المساعاة الزنا وكان الاصمعي يجعلها في الاماء دون الحرائر لانهن يسعين لمواليهن فيكتسبن لهم وكان عليهن ضرائب مقررة فابطل النبي صلى الله عليه وسلم المساعاة في الاسلام ولم يلحق النسب بها وعفا عما كان في الجاهلية منها والحق النسب به وقال الجوهري يقال زنا الرجل وعهر فهذا قد يكون بالحرة والامة ويقال في الامة خاصة قد ساعاها ولكن في اسناد هذا الحديث رجل مجهول فلا يقوم به حجة وروى ايضا في سننه من حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى ان كل مستلحق استلحق بعد ابيه الذي يدعى له ادعاه ورثته فقضى ان كل من كان من امة يملكها يوم اصابها فقد لحق من استلحقه وليس له مما قسم قبله وما ادرك من ميراث لم يقسم فله نصيبه ولا يلحق اذا كان ابوه الذي يدعى له انكره وان كان من امة لم يملكها او من حرة عاهر بها فانه لا يلحق ولا يرث وان كان الذي يدعى له هو ادعاه فهو ولد زنية من حرة كان او امة وفي رواية وهو ولد الزنا لاهل امه من كانوا حرة او امة وذلك فيما استلحق في اول الاسلام فما اقتسم من مال قبل الاسلام فقد مضى وهذا لاهل الحديث في اسناده مقال لانه من رواية محمد بن راشد المكحولي وكان قوم في الجاهلية لهم اماء بغايا فاذا ولدت امة احدهم وقد وطيها غيره بالزناء فربما ادعاه سيدها وربما ادعاه الزاني واختصما في ذلك حتى قام الاسلام فحكم النبي صلى الله عليه وسلم بالولد للسيد لانه صاحب الفراش ونفاه عن الزاني ثم تضمن هذا الحديث امورا منها ان المستلحق اذا استلحق بعد ابيه الذي يدعى له ادعاه ورثته فان كان الولد من امة يملكها الواطي يوم اصابها فقد لحق بمن استلحقه يعني اذا كان الذي يستلحقه ورثه مالك الامة وصار ابنه من يومئذ وليس له مما قسم قبله من الميراث شيء لان هذا تجديد حكم بنسبه ومن يومئذ ثبت نسبه فلا يرجع بما اقتسم قبله من الميراث اذ لم يكن حكم البنوة ثابتا وما ادرك من ميراث لم يقسم فله نصيبه منه لان الحكم ثبت قبل قسمة الميراث فيستحق منه نصيبه وهذا نظير من اسلم على ميراث قبل قسمة قسم له في احد قولي العلماء وهو احد الروايتين عن احمد وان اسلم بعد قسم الميراث فلا شيء له فثبوت النسب ههنا بمنزلة الاسلام بالنسبة الى الميراث قوله ولا يلحق اذا كان ابوه الذي يدعى له انكره هذا يبين ان التنازع بين الورثة وان الصورة الاولى ان تستلحقه ورثة ابيه الذي كان يدعى له وهذه الصورة اذا استلحقه ورثته وابوه الذي يدعى له كان ينكره فانه لا يلحق لان الاصل الذي الورثة خلف عنه منكر له فكيف يلحق به مع انكاره فهذا اذا كان من امة يملكها واما اذا كان من امة لم يملكها او من حرة عاهر بها فانه لا يلحق ولا يرث وان ادعاه الواطي وهو ولد زنية من امة كان

او من حرة وهذا حجة الجمهور على اسحق ومن قال بقوله انه لا يلحق بالزاني اذا ادعاه ولا يرثه وانه ولد زنا لاهل امه من كانوا حرة كانت او امة واما ما اقتسم من مال قبل الاسلام فقد مضى فهذا الحديث يرد قول اسحق ومن وافقه لكن فيه محمد بن راشد ونحن نحتج بعمرو بن شعيب فلا يعلل الحديث به فان ثبت هذا الحديث تعين القول بموجبه والمصير اليه والا فالقول قول اسحق ومن معه والله المستعان

ذكر الحكم الذي حكم به علي بن ابي طالب رضي الله عنه في الجماعة الذين وقعوا على امرأة في طهر واحد ثم تنازعوا الولد فاقرع بينهم فيه ثم بلغ النبي صلى الله عليه وسلم فضحك ولم ينكره ذكر ابو داود والنسائي في سننهما من حديث عبد الله بن الخليل عن زيد بن ارقم رضي الله عنه قال كنت جالسا عند النبي صلى الله عليه وسلم فجاء رجل من اهل اليمن فقال ان ثلاثة نفر من اهل اليمن اتوا عليا رضي الله عنه يختصمون اليه في ولد قد وقعوا على امرأة في طهر واحد فقال لاثنين طيبا بالولد لهذا فغليا ثم قال لاثنين طيبا بالولد لهذا فغليا ثم قال لاثنين طيبا بالولد لهذا فغليا فقال انتم شركاء متشاكسون اني مقرع بينكم فمن قرع فله الولد وعليه لصاحبيه ثلثا الدية فاقرع بينهم فجعله لمن قرع فضحك رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى بدت اضراسه او نواجذه وفي اسناده يحيى ابن عبد الله الكندي الاجلح ولا يحتج بحديثه لكن رواه ابو داود والنسائي باسناد كلهم ثقات الى عبد خير عن زيد ابن ارقم قال اتي علي بن ابي طالب بثلاثة وهو باليمن وقعوا على امرأة في طهر واحد فسأل اثنين اتقران لهذا قالا لا حتى سألهم جميعا فجعل كلما سأل اثنين قالا لا فاقرع بينهم فالحق الولد بالذي صارت عليه القرعة وجعل عليه ثلثي الدية قال فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فضحك حتى بدت نواجذه وقد اعل هذا الحديث بانه روي عن عبد خير باسقاط زيد بن ارقم فيكون مرسلا قال النسائي وهذا اصوب وهذا اعجب فان اسقاط زيد بن ارقم من هذا الحديث لا يجعله مرسلا فان عبد خير ادرك عليا وسمع منه وعلي صاحب القصة فهب ان زيد بن ارقم لا ذكر له في السند فمن اين يجيء الارسال الا ان يقال عبد خير لم يشاهد ضحك النبي صلى الله عليه وسلم وعلي كان اذ ذاك باليمن وانما شاهد ضحكه صلى الله عليه وسلم زيد بن ارقم او غيره من الصحابة وعبد خير لم يذكر من شاهد ضحكه فصار الحديث به مرسلا فيقال اذا صح السند عن عبد خير عن زيد بن ارقم متصلا فمن رجح الاتصال لكونه زيادة من الثقة فظاهر ومن رجح رواية الاحفظ والاضبط وكان الترجيح من جانبه ولم يكن على قصد اخباره بالقصة فغايتها ان تكون مرسلة وقد يقوى الحديث بروايته من طريق اخرى متصلا فاختلف الفقهاء في هذا الحكم فذهب اليه اسحق بن راهويه وقال هو السنة في دعوى الولد وكان الشافعي يقول به في القديم واما الامام احمد فسئل عن هذا الحديث فرجح عليه حديث القافة وقال حديث القافة احب الي وههنا امران احدهما دخول القرعة في النسب والثاني تغريم من خرجت له القرعة ثلثي دية ولده لصاحبيه واما القرعة فقد تستعمل عند فقدان مرجح سواها من بينة او اقرار او قافة وليس ببعيد تعيين المستحق بالقرعة في هذه الحال اذ هي غاية المقدور عليه من اسباب ترجيح الدعوى ولها دخول في دعوى الاملاك المرسلة التي لا تثبت بقرينة ولا امارة فدخولها في النسب الذي يثبت بمجرد الشبه الخفي المستند الى قول القائف اولى واحرى واما امر الدية فمشكل جدا فان هذا ليس بموجب الدية وانما هو تفويت نسبه بخروج القرعة فيقال وطء كل واحد صالح لجعل الولد له فقد فوته كل واحد منهم عن صاحبيه بوطئه ولكن لم يتحقق من كان له الولد منهم فلما اخرجته القرعة لاحدهم صار مفوتا لنسبه عن صاحبيه فاجري ذلك مجرى اتلاف الولد ونزل الثلاثة منزلة اب واحد فحصة المتلف منه ثلث الدية اذ قد عاد الولد له فيغرم لكل من صاحبيه

ما غصبه وهو ثلث الدية ووجه آخر احسن من هذا انه لما اتلفه عليهما بوطئه ولحوق الولد به وجب عليه ضمان قيمته وقيمة الولد شرعا هي ديته فلزمه لهما ثلثا قيمته وهي ثلثا الدية وصار هذا كمن اتلف عبدا بينه وبين شريكين له فانه يجب عليه ثلثا القيمة لشريكيه فاتلاف الولد الحر عليهما بحكم القرعة كاتلاف الرقيق الذي بينهم ونظير هذا تضمين الصحابة المغرور بحرية الامة قيمة اولاده لسيد الامة لما فات رقهم على السيد بحريتهم وكانوا بصدد ان يكونوا ارقاء وهذا الطف ما يكون من القياس وادقه وانت اذا تاملت كثيرا من اقيسة الفقهاء وتشبيهاتهم وجدت هذا اقوى منها والطف مسلكا وادق ماخذا ولم يضحك منه النبي صلى الله عليه وسلم سدى وقد يقال لا تعارض بين هذا وبين حديث القافة بل ان وجدت القافة تعين العمل بها وان لم توجد قافة او اشكل عليهم تعين العمل بهذا الطريق والله اعلم

ذكر حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم في الولد من احق به في الحضانة

روى ابو داود في سننه من حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده عبد الله بن عمرو ان امرأة قالت يا رسول الله ان ابني هذا كان بطني له وعاء وثديي له سقاء وحجري له حواء وان اباه طلقني فاراد ان ينتزعه مني فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم انت احق به ما لم تنكحي وفي الصحيحين من حديث البراء بن عازب ان ابنة حمزة اختصم فيها علي وجعفر وزيد فقال علي انا احق بها وهي ابنة عمي وقال جعفر ابنة عمي وخالتها عندي وقال زيد ابنة اخي فقضى بها رسول الله صلى الله عليه وسلم لخالتها وقال الخالة بمنزلة الام وروى اهل السنن من حديث ابي هريرة رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خير غلاما بين ابيه وامه قال الترمذي حديث صحيح وروى اهل السنن ايضا عنه ان امرأة جاءت فقالت يا رسول الله ان زوجي يريد ان يذهب بابني وقد سقاني من بئر ابي عنبة وقد نفعني فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم استهما عليه فقال زوجها من يحاقني في ولدي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا ابوك وهذه امك فخذ بيد ايهما شئت فاخذ بيد امه فانطلقت به قال الترمذي حديث حسن صحيح وفي سنن النسائي عن عبد الحميد بن جعفر الانصاري عن جده ان جده اسلم وابت امرأته ان تسلم فجاء بابن له صغير لم يبلغ قال فاجلس النبي صلى الله عليه وسلم الاب ههنا والام ههنا ثم خيره وقال اللهم اهده فذهب الى ابيه ورواه ابو داود عنه وقال اخبرني جدي رافع بن سنان انه اسلم وابت امرأته ان تسلم فاتت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت ابنتي وهي فطيم او شبهه وقال رافع ابنتي فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم اقعد ناحية وقال لها اقعدي ناحية فاقعد الصبية بينهما ثم قال ادعوها فمالت الى امها فقال النبي صلى الله عليه وسلم اللهم اهدها فمالت الى ابيها فاخذها

الكلام على هذه الاحكام اما الحديث الاول فهو حديث احتاج الناس فيه الى عمرو بن شعيب ولم يجدوا بدا من الاحتجاج هنا به ومدار الحديث عليه وليس عن النبي صلى الله عليه وسلم حديث في سقوط الحضانة بالتزويج غير هذا وقد ذهب اليه الائمة الاربعة وغيرهم وقد صرح بان الجد هو عبد الله بن عمرو فبطل قول من يقول لعله محمد والد شعيب فيكون الحديث مرسلا وقد صح سماع شعيب من جده عبد الله بن عمرو فبطل قول من قال انه منقطع وقد احتج به البخاري خارج صحيحه ونص على صحة حديثه وقال كان عبد الله بن الزبير الحميدي واحمد واسحق وعلي بن عبد الله يحتجون بحديثه فمن الناس بعدهم هذا لفظه وقال اسحق بن راهويه هو عندنا كايوب عن نافع عن ابن عمر وحكى الحاكم في علوم الحديث له الاتفاق على صحة حديثه وقال احمد بن صالح لا يختلف على عبد الله انها صحيفة وقولها كان بطني له وعاء الى آخره ادلاء منها وتوسل الى اختصاصها به كما اختص بها في هذه المواطن الثلثة والاب لم يشاركها في ذلك فنبهت في هذا الاختصاص الذي لم يشاركها فيه الاب على الاختصاص الذي طلبت

بالاستفتاء والمخاصمة وفي هذا دليل على اعتبار المعاني والعلل وتأثيرها في الاحكام واناطتها بها وان ذلك امر مستقر في الفطرة السليمة حتى فطر النساء وهذا الوصف الذي دلت به المرأة وجعلته سببا لتعليق الحكم به وقد قرره النبي صلى الله عليه وسلم ورتب عليه اثره ولو كان باطلا الغاه بل ترتيبه الحكم عقيبه دليل على تأثيره فيه وانه سببه واستدل بالحديث على القضاء على الغائب فان الاب لم يذكر له حضور ولا مخاصمة ولا دلالة فيه لانها واقعة عين فان كان الاب حاضرا فظاهر وان كان غائبا فالمرأة انما جاءت مستفتية افتاها النبي صلى الله عليه وسلم بمقتضى مسألتها والا فلا يقبل قولها على الزوج انه طلقها حتى يحكم لها بالولد بمجرد قولها **فصل** ودل الحديث على انه اذا افترق الابوان وبينهما ولد فالام احق به من الاب ما لم يقم بالام ما يمنع تقديمها او بالولد وصف يقتضي تخييره وهذا ما لا يعرف فيه نزاع وقد قضى به خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم على عمر بن الخطاب رضي الله عنه ولم ينكر عليه منكر فلما ولي عمر قضى بمثله فروى مالك في الموطأ عن يحيى بن سعيد انه قال سمعت القاسم بن محمد يقول كانت عند عمر بن الخطاب رضي الله عنه امرأة من الانصار فولدت له عاصم بن عمر ثم ان عمر فارقها فجاء عمر قباء فوجد ابنه عاصما يلعب بفناء المسجد فاخذ بعضده فوضعه بين يديه على الدابة فادركته جدة الغلام فنازعته اياه حتى اتيا ابا بكر الصديق رضي الله عنه فقال عمر ابني وقالت المرأة ابني فقال ابو بكر رضي الله عنه خل بينها وبينه فما راجعه عمر الكلام قال ابن عبد البر هذا حديث مشهور من وجوه منقطعة ومتصلة تلقاه اهل العلم بالقبول والعمل وزوجة عمر ام ابنه عاصم هي جميلة ابنة عاصم بن ثابت بن ابي الافلح الانصاري قال وفيه دليل على ان عمر كان مذهبه في ذلك خلاف مذهب ابي بكر ولكنه سلم للقضاء ممن له الحكم والامضاء ثم كان بعد في خلافته يقضي به ويفتي ولم يخالف ابا بكر في شئ منه ما دام الصبي صغيرا لا يميز ولا مخالف لهما من الصحابة وذكر عبد الرزاق عن ابن جريج انه اخبره عن عطاء الخراساني عن ابن عباس قال طلق عمر بن الخطاب امرأته الانصارية ام ابنه عاصم فلقيها تحمله بمحسر وقد فطم ومشى فاخذ بيده لينزعه منها ونازعها اياه حتى اوجع الغلام وبكى وقال انا احق بابني منك فاختصما الى ابي بكر فقضى لها به وقال ريحها وفراشها وحرها خير له منك حتى يشب ويختار لنفسه ومحسر سوق بين قباء والمدينة وذكر عن الثوري عن عاصم عن عكرمة قال خاصمت امرأة عمر الى ابي بكر رضي الله عنه وكان طلقها فقال ابو بكر رضي الله عنه الام اعطف والطف وارحم واحنى واخير وارأف هي احق بولدها ما لم تتزوج وذكر عن معمر قال سمعت الزهري يقول ان ابا بكر رضي الله عنه قضى على عمر رضي الله عنه في ابنه مع امه وقال امه احق به ما لم تتزوج فان قيل فقد اختلفت الرواية هل كانت المنازعة وقعت بينه وبين الام او بينه وبين الجدة او وقعت مرة واحدة بينه وبين احدهما قيل الامر في ذلك قريب لانها ان كانت من الام فواضح وان كانت من الجدة فقضاء الصديق رضي الله عنه لها يدل على ان الام اولى **فصل** والولاية على الطفل نوعان نوع يقدم فيه الاب على الام ومن في جهتها وهي ولاية المال والنكاح ونوع تقدم فيه الام على الاب وهي ولاية الحضانة والرضاع وقدم كل من الابوين فيما جعل له من ذلك لتمام مصلحة الولد وتوقف مصلحته على من يلي ذلك من ابويه وتحصل به كفايته ولما كان النساء اعرف بالتربية واقدر عليها واصبر وارأف وافرغ لها لذلك قدمت الام فيها على الاب ولما كان الرجال اقوم بتحصيل مصلحة الولد والاحتياط له في البضع قدم الاب فيها على الام فتقديم الام في الحضانة من محاسن الشريعة والاحتياط للاطفال والنظر لهم وتقديم الاب في ولاية المال والتزويج كذلك اذا عرف هذا فهل قدمت الام لكون جهتها مقدمة على جهة الابوة في الحضانة فقدمت لاجل الامومة

او قدمت على الاب لكون النساء اقوم بمقاصد الحضانة والتربية من الذكور فيكون تقديمها لاجل الانوثة ففي هذا للناس قولان وهما قولان في مذهب احمد يظهر اثرهما في تقديم نساء العصبة على اقارب الام او بالعكس كام الام وام الاب والاخت من الاب والاخت من الام والخالة والعمة وخالة الام وخالة الاب ومن يدلي من الخالات والعمات بام ومن يدلي منهن باب ففيه روايتان عن الامام احمد احداهما تقديم اقارب الام على اقارب الاب والثانية وهي اصح دليلا واختيار شيخ الاسلام ابن تيمية تقديم اقارب الاب وهذا هو الذي ذكره الخرقي في مختصره فقال والاخت من الاب احق من الاخت من الام واحق من الخالة وخالة الاب احق من خالة الام وعلى هذا فام الاب مقدمة على ام الام كما نص عليه احمد في احدى الروايتين عنه وعلى هذه الرواية فاقارب الاب من الرجال مقدمون على اقارب الام والاخ للاب احق من الاخ للام والعم اولى من الخال هذا ان قلنا ان لاقارب الام من الرجال مدخلا في الحضانة وفي ذلك وجهان في مذهب احمد والشافعي احدهما انه لا حضانة الا لرجل من العصبة محرم او لامرأة وارثة او مدلية بعصبة او وارث والثاني ان لهم الحضانة والتفريع على هذا الوجه وهو قول ابي حنيفة وهذا يدل على رجحان جهة الابوة على جهة الامومة في الحضانة وان الام انما قدمت لكونها انثى لا لتقديم جهتها اذ لو كانت جهتها راجحة لترجح رجالها ونساؤها على الرجال والنساء من جهة الاب ولما لم يترجح رجالها اتفاقا فكذلك النساء وما الفرق المؤثر وايضا فان اصول الشرع وقواعده شاهدة بتقديم اقارب الاب في الميراث وولاية النكاح وولاية الموت وغير ذلك ولم يعهد في الشرع تقديم قرابة الام على قرابة الاب في حكم من الاحكام فمن قدمها في الحضانة فقد خرج عن موجب الدليل فالصواب المأخذ الثاني وهو ان الام انما قدمت لان النساء ارفق بالطفل واخبر بتربيته واصبر على ذلك وعلى هذا فالجدة ام الاب اولى من ام الام والاخت للاب اولى من الاخت للام والعمة اولى من الخالة كما نص عليه احمد في احدى الروايتين وعلى هذا فيقدم ام الام على ابي الاب كما يقدم الام على الاب واذا تقرر هذا الاصل فهو اصل مطرد منضبط لا يتناقض فروعه بل ان اتفقت القرابة والدرجة واحدة قدمت الانثى على الذكر فتقدم الاخت على الاخ والعمة على العم والخالة على الخال والجدة على الجد واصله تقديم الام على الاب وان اختلفت القرابة قدمت قرابة الاب على قرابة الام فتقدم الاخت للاب على الاخت للام و العمة على الخالة وعمة الاب على خالته وهلم جرا وهذا هو الاعتبار الصحيح والقياس المطرد وهذا هو الذي قضى به سيد قضاة الاسلام شريح كما روى وكيع في مصنفه عن الحسن بن عقبة عن سعيد بن الحارث قال اختصم عم وخال الى شريح فقضى به للعم فقال الخال انا انفق عليه من مالي فدفعه اليه شريح ومن سلك غير هذا المسلك لم يجد بدا من التناقض مثاله ان الثلاثة واحمد في احدى روايتيه يقدمون ام الام على ام الاب ثم قال الشافعي في ظاهر مذهبه واحمد في المنصوص عنه تقدم الاخت للاب على الاخت للام فتركوا القياس وطرده ابو حنيفة والمزني وابن شريح فقالوا تقدم الاخت للام على الاخت للاب قالوا لانها تدلي بالام والاخت للاب بالاب فلما قدمت الام على الاب قدم من يدلي بها على من يدلي به ولكن هذا اشد تناقضا من الاول لان اصحاب القول الاول جروا على القياس والاصول في تقديم قرابة الاب على قرابة الام وخالفوا ذلك في ام الام وام الاب وهؤلاء تركوا القياس في موضع وقدموا القرابة التي اخرها الشرع واخروا القرابة التي قدمها ولم يمكنهم تقديمها في كل موضع فقدموها في موضع واخروها في غيره مع تساويهما ومن ذلك تقديم الشافعي في الجديد الخالة على العمة مع تقديم الاخت للاب على الاخت للام وطرد قياسه في تقديم ام الام على ام الاب فوجب تقديم الاخت للام والخالة على الاخت للاب والعمة وكذلك من قدم من اصحاب احمد الخالة على العمة وقدم

الاخت للاب على الاخت للام كقول القاضي واصحابه وصاحب المغني فقد تناقضوا فان قيل الخالة تدلى بالام والعمة تدلى بالاب فكما قدمت الام على الاب قدم من يدلى بها ويزيده بيانا كون الخالة اما كما قال النبي صلى الله عليه وسلم فالعمة بمنزلة الاب قيل قد بينا انه لم يقدم الام على الاب لقوة الامومة وتقديم هذه الجهة بل لكونها انثى فاذا وجد عمة وخالة فالمعنى الذي قدمت له الام موجود فيهما وامتازت العمة بانها تدلى باقوى القرابتين وهي قرابة الاب والنبي صلى الله عليه وسلم قضى لابنة حمزة لخالتها وقال الخالة ام حيث لم يكن لها مزاحم من اقارب الاب يساويها في درجتها فان قيل فقد كان لها عمة وهي صفية بنت عبد المطلب اخت حمزة وكانت اذ ذاك موجودة في المدينة فانها هاجرت وشهدت الخندق وقتلت رجلا من اليهود كان يطيف بالحصن الذي هي فيه وهي اول امرأة قتلت رجلا من المشركين وبقيت الى خلافة عمر رضـ فقدم النبي صلى الله عليه وسلم الخالة عليها وهذا يدل على تقديم من في جهة الام على من في جهة الاب قيل انما يدل هذا اذا كانت صفية قد نازعت معهم وطلبت الحضانة فلم يقض لها بها بعد طلبها وقدم عليها الخالة هذا اذا كانت لم تمنع منها لعجزها عنها فانها توفيت سنة عشرين عن ثلث وسبعين سنة فيكون لها وقت هذه الحكومة بضع وخمسين سنة فيحتمل انها تركتها لعجزها عنها او لم تطلبها مع قدرتها عليها والحضانة حق للمرأة فاذا تركتها انتقلت الى غيرها وبالجملة فانما يدل الحديث على تقديم الخالة على العمة اذا ثبت ان صفية خاصمت في ابنة اختها وطلبت كفالتها فقدم رسول الله صلى الله عليه وسلم الخالة وهذا لا سبيل اليه **فصل** ومن ذلك ان مالكا لما قدم ام الام على ام الاب قدم الخالة بعدها على الاب وامه واختلف اصحابه في تقديم خالة الخالة على هؤلاء على وجهين فاحد الوجهين تقديم خالة الخالة على الاب نفسه وعلى امه وهذا في غاية البعد فكيف يقدم قرابة الام وان بعدت على الاب نفسه وعلى قرابته مع ان الاب واقاربه اشفق على الطفل وارعى لمصلحته من قرابة الام فانه ليس اليهم بحال ولا ينسب اليهم بل هو اجنبي منهم وانما نسبه وولاؤه الى اقارب ابيه وهم اولى به يعقلون عنه وينفقون عليه عند الجمهور ويتوارثون بالتعصيب وان بعدت القرابة بينهم بخلاف قرابة الام فانه لا يثبت فيها ذلك ولا توارث فيها الا في امهاتها واول درجة من فروعها وهو ولدها فكيف يقدم هذه القرابة على الاب ومن في جهته ولا سيما اذا قيل بتقديم خالة الخالة على الاب نفسه وعلى امه فهذا القول مما تاباه اصول الشريعة وقواعدها وهذا نظير احدى الروايتين عن احمد في تقديم الاخت من الام والخالة على الاب وهذا ايضا في غاية البعد ومخالفة القياس وحجة هذا القول ان كليهما تدليان بالام المقدمة على الاب فيقدمان عليه وهذا ليس بصحيح فان الام لما ساوت الاب في الدرجة وامتازت عليه بكونها اقوم بالحضانة واقدر عليها واصبر قدمت عليه وليس كذلك الاخت من الام والخالة مع الاب فانهما لا يساويانه وليس احد اقرب الى ولده منه فكيف يقدم عليه بنت امرأته او اختها وهل جعل الله الشفقة فيهما اكمل منه ثم اختلف اصحاب احمد في فهم نصه هذا على ثلثة اوجه احدها انه انما قدمها على الاب لانوثتها فعلى هذا تقدم النساء الحضانة على كل رجل فيقدم خالة الخالة وان علت وبنت الاخت على الاب الثاني ان الخالة والاخت للام لم تدليا بالاب وهما من اهل الحضانة فيقدم نساء الحضانة على كل رجل الا على من ادلين به فلا يقدمن عليه لانهن فرعه فعلى هذا الوجه لا يقدم ام الاب على الاب ولا الاخت والعمة عليه وتقدم عليه ام الام والخالة والاخت للام وهذا ايضا ضعيف جدا اذ يستلزم تقديم قرابة الام البعيدة على الاب وامه ومعلوم ان الاب اذا قدم على الاخت للاب فتقديمه على الاخت للام اولى لان الاخت للاب مقدمة عليها فكيف يقدم على الاب نفسه هذا تناقض بين الثالث تقديم نساء الام على

الاب امهاته وسائر من في جهته قالوا فعلى هذا فكل امرأة في درجة رجل تقدم عليه ويقدم من ادلى بها على من ادلى بالرجل فلما قدمت الام على الاب وهي في درجته قدمت الاخت من الام على الاخت من الاب وقدمت الخالة على العمة هذا تقرير ما ذكره ابو البركات ابن تيمية في محرره من تنزيل نص احمد على هذه المحامل الثلاث وهو مخالف لعامة نصوصه في تقديم الاخت للاب على الاخت للام وعلى الخالة وتقديم خالة الاب على خالة الام وهو الذي لم يذكر الخرقي في مختصره غيره وهو الصحيح وخرجها ابن عقيل على الروايتين في ام الام وام الاب لكن نصه ما ذكره الخرقي وهذه الرواية التي حكاها صاحب المحرر ضعيفة مرجوحة فلهذا جاءت فروعها ولوازمها اضعف منها لمخالفة سائر نصوصه في جادة مذهبه **فصل** وقد ضبط بعض الاصحاب هذا الباب بضابط فقال كل عصبة فانه يتقدم على كل امرأة هي ابعد منه ويتأخر عمن هي اقرب منه واذا تساويا فعلى وجهين فعلى هذا الضابط يقدم الاب على امه وعلى ام الام ومن معها ويقدم الاخ على ابنته وعلى العمة والعم على عمة الاب ويقدم ام الاب على جد الاب في تقديمها على اب الاب وجهان وفي تقديم الاخت للاب على الاخ للاب وجهان وفي تقديم العمة على العم وجهان والصواب تقديم الانثى مع التساوي كما قدمت الام على الاب لما استويا فلا وجه لتقديم الذكر على الانثى مع مساواتها له وامتيازها بقوة اسباب الحضانة والتربية فيها واختلف في بنات الاخوة والاخوات هل يقدمن على الخالات والعمات او يقدم الخالات والعمات عليهن على وجهين ماخذهما ان الخالة والعمة تدليان باخوة الام والاب وبنات الاخوة والاخوات يدلين ببنوة الاب فمن قدم بنات الاخوة راعى قوة البنوة على الاخوة وليس ذلك بجيد بل الصواب تقديم العمة والخالة لوجهين **احدهما** انها اقرب الى الطفل من بنات اخيه فان العمة اخت ابيه وابنة الاخ ابنة ابن ابيه وكذلك الخالة اخت امه وبنت الاخت من الام او الاب بنت بنت امه او ابيه ولا ريب ان العمة والخالة اقرب اليه من هذه القرابة **الثاني** ان صاحب هذا القول ان طرد اصله لزمه ما لا قبل له به من تقديم بنت بنت الاخت وان نزلت على هذه الخالة التي هي ام وهذا فاسد من القول وان خص ذلك ببنت الاخت دون من اسفل منها تناقض واختلف اصحاب احمد ايضا في الجد والاخت للاب ايهما اولى فالمذهب ان الجد اولى منها وحكى القاضي في المجرد وجها انها اولى منه وهذا يجيء على احد التاويلات التي تؤول عليها الاصحاب نص احمد وقد تقدمت **فصل** ومما تبين صحة الاصل المتقدم انهم قالوا اذا عدم الامهات ومن في جهتهن انتقلت الحضانة الى العصبات وقدم الاقرب فالاقرب منهم كما في الميراث فهذا جار على القياس فيقال لهم فهلا راعيتم هذا في جنس القرابة فقدمتم القرابة القوية الراجحة على الضعيفة المرجوحة كما فعلتم في العصبات وايضا فان الصحيح في الاخوات عندكم انه يقدم منهن من كانت لابوين ثم من كانت لاب ثم من كانت لام وهذا صحيح موافق للاصول والقياس لكن اذا ضم هذا الى قولهم بتقديم قرابة الام على قرابة الاب جاء التناقض وتلك الفروع المشكلة المتناقضة وايضا فقد قالوا بتقديم امهات الاب والجد على الخالات والاخوات للام وهو الصواب الموافق لاصول الشرع لكنه يناقض تقديمهم امهات الام على امهات الاب ويناقض تقديم الخالة والاخت للام على الاب كما هو احد الروايتين عن احمد والقول القديم للشافعي ولا ريب ان القول به اطرد للاصل لكنه في غاية البعد من قياس الاصول كما تقدم و يلزمهم من طرده ايضا تقديم من كان من الاخوات لام على من كان منهن لاب فقد التزمه ابو حنيفة والمزني وابن سريج ويلزمهم من طرده ايضا تقديم بنت الخالة على الاخت للاب وقد التزمه زفر وهو رواية عن ابي حنيفة ولكن ابو يوسف استشنع ذلك فقدم الاخت للاب كقول الجمهور ورواه عن ابي حنيفة ويلزمهم ايضا من طرده تقديم الخالة والاخت للام على الجدة ام الاب وهذا

في غاية البعد والوهن وقد التزمه زفر ومثل هذا من المقائس التي حذر منها ابو حنيفة رحمه الله لاصحابه وقال لا تأخذوا
بمقائس زفر فانكم ان اخذتم بمقائس زفر حرمتم الحلال وحللتم الحرام **فصل** وقد رام بعض الاصحاب ضبط هذا الباب بضابط
زعم انه يتخلص به من التناقض فقال الاعتبار في الحضانة بالولادة المتحققة وهي الامومة ثم الولادة الظاهرة وهي الابوة ثم
الميراث قال ولذلك تقدم الاخت من الاب على الاخت من الام وعلى الخالة لانها اقوى ارثا منهما قال ثم الادلاء فتقدم الخالة على العمة
لان الخالة تدلي بالام والعمة تدلي بالاب فذكر اربع اسباب للحضانة مرتبة الامومة ثم بعدها الابوة ثم بعدها الميراث ثم الادلاء
وهذه طريقة صاحب المستوعب وما زادته هذه الطريقة الا تناقضا وبعدا عن قواعد الشرع وهي من افسد الطرق وانما تبين
فسادها بلوازمها الباطلة فانه ان اراد تقديم الامومة على الابوة تقديم الام ومن في جهتها على الاب ومن في جهته كانت تلك اللوازم
الباطلة المتقدمة من تقديم الاخت للام وبنت الخالة على الاب وامه وتقديم الخالة على العمة وتقديم خالة الام على الاب وامه
وتقديم بنات الاخت من الام على ام الاب وهذا مع مخالفته لنصوص امامه فهو مخالف لاصول الشرع وقواعده وان اراد ان الام
نفسها تقدم على الاب فهذا حق لكن الشان في مناط هذا التقديم هل هو لكون الام ومن في جهتها يقدم على الاب ومن في جهته
او لكونها انثى في درجة ذكر وكل انثى كانت في درجة ذكر قدمت عليه مع تقديم قرابة الاب على قرابة الام وهذا هو الصواب كما
تقدم وكذلك قوله ثم الميراث ان اراد به ان المقدم في الميراث مقدم في الحضانة فصحيح وطرده تقديم قرابة الاب على قرابة الام لانها
مقدمة عليها في الميراث فتقدم الاخت على العمة والخالة وقوله وكذلك تقديم الاخت للاب على الاخت للام والخالة لانها اقوى ارثا
منهما فيقال لم يكن تقديمها لاجل الارث وقوته ولو كان لاجل ذلك لكان العصبات احق بالحضانة من النساء فيكون العم اولى
من الخالة والعمة وهذا باطل **فصل** وقد ضبط الشيخ في المغني هذا الباب بضابط آخر فقال فصل في بيان الاولى فالاولى من
اهل الحضانة عند اجتماع الرجال والنساء واولى الكل بها الام ثم امهاتها وان علون يقدم منهن الاقرب فالاقرب لانهن نساء ولادتهن
متحققة فهن في معنى الام وعن احمد ان ام الاب وامهاتها يقدمن على ام الام فعلى هذه الرواية يكون الاب اولى بالتقديم لانهن يدلين
به فيكون الاب بعد الام ثم امهاته والاولى هي المشهورة عند اصحابنا فان المقدم الام ثم امهاتها ثم الاب ثم امهاته ثم الجد ثم امهاته ثم
جد الاب ثم امهاته وان كن غير وارثات لانهن يدلين بعصبة من اهل الحضانة بخلاف ام اب الام وحكى عن احمد رواية اخرى
ان الاخت من الام والخالة احق من الاب فتكون الاخت من الابوين احق منه ومنهما ومن جميع العصبات والاولى هي المشهورة
من المذهب فان انقرض الآباء والامهات انتقلت الحضانة الى الاخوات تقدم الاخت من الابوين ثم الاخت من الاب ثم
الاخت من الام وتقدم الاخت على الاخ لانها امرأة من اهل الحضانة فقدمت على من في درجتها من الرجال كالام وتقدم
على الاب وام الاب على اب الاب وكل جدة في درجة جد يقدم عليه لانها تلي الحضانة بنفسها والرجل لا يليها بنفسه وفيه
وجه آخر انه يقدم عليها لانه عصبة بنفسه والاول اولى وفي تقديم الاخت من الابوين او من الاب على الجد وجهان
واذا لم تكن اخت فالاخ للابوين اولى ثم الاخ للاب ثم ابناؤهما ولا حضانة للاخ من الام لما ذكرنا فاذا عدموا صارت الحضانة
للخالات على الصحيح وترتيبهن فيها كترتيب الاخوات ولا حضانة للاخوال فاذا عدموا صارت للعمات ويقدمن على الاعمام
كتقديم الاخوات على الاخوة ثم للعم للابوين ثم للعم للاب ولا حضانة للعم من الام ثم ابناؤهما ثم الى خالات الاب على قول الخرقي

وعلى القول الاخر الى خالات الام ثم الى عمات الاب ولا حضانة لعمات الام لانهن يدلين بابى الام ولا حضانة له وان اجتمع شخصان او
اكثر من اهل الحضانة فى درجة قدم المستحق منهم بالقرعة انتهى كلامه وهذا خير مما قبله من الضوابط ولكن فيه تقديم الاخوات
على الاب وامهاته فان طرد تقديم من فى جهة الام على من فى جهة الاب جاءت اللوازم الباطلة وهو لم يطرده وان قدم بعض من فى جهة الاب
على بعض من فى جهة الام كما فعل طولب بالفرق ومناط التقديم وفيه اثبات الحضانة للاخت من الام دون الاخ من الام وهو فى درجتها
ومساو لها من كل وجه بان كان ذلك لانوثتها وهو ذكر انتقض برجال العصبة كلهم وان كان ذلك لكونه ليس من العصبة والحضانة
لا يكون لرجل الا ان يكون من العصبة فان قيل فكيف جعلتموها للنساء ذوى الارحام مع مساواة قرابتهن لقرابة من فى درجتهن
من الذكور من وجه فاما ان تعتبروا الانوثة فلا تجعلوها للكبراء والميراث تجعلوها لغير وارث او القرابة فلا تمنعوا منها الاخ من الام
والخال وابا الام او التعصيب فلا تعطوها لغير عصبة فان قلتم بقى قسم اخر وهو قولنا وهو اعتبار التعصيب فى الذكور والقرابة فى النساء قيل
هو مخالف لباب الولايات وباب الميراث والحضانة ولاية على الطفل فان سلكتم بها مسلك الولايات فخصوها بالاب والجد وان سلكتم
بها مسلك الميراث فلا تعطوها لغير وارث وكلاهما خلاف قولكم وقول الناس اجمعين وفى كلامه ايضا تقديم ابن الاخ وان نزلت درجته
على الخالة التى هى ام وهو فى غاية البعد وجمهور الاصحاب انما جعلوا اولاد الاخوة بعد الاب والعمات وهو الصحيح فان الخالة اخت الام
بها تدلى والام مقدمة على الاب وابن الاخ انما يدلى بالاخ الذى يدلى بالاب فكيف يقدم على الخالة وكذا العمة اخت الاب شقيقته
فكيف يقدم ابن ابنه عليها وقد ضبط هذا الباب شيخنا شيخ الاسلام ابن تيمية بضابط اخر فقال اقرب ما يضبط به باب الحضانة
ان يقال لما كانت الحضانة ولاية تعتمد الشفقة والتربية والملاطفة كان احق الناس بها اقومهم بهذه الصفات وهم اقاربه
يقدم منهم اقربهم اليه واقومهم بصفات الحضانة فان اجتمع منهم اثنان فصاعدا فان استوت درجتهم قدم الانثى على الذكر فتقدم
الام على الاب والجدة على الجد والخالة على الخال والعمة على العم والاخت على الاخ فان كانا ذكرين او انثيين قدم احدهما بالقرعة يعنى مع
استواء درجتهما وان اختلفت درجتهما من الطفل فان كانوا من جهة واحدة قدم الاقرب اليه فتقدم الاخت على بنتها
والخالة على خالة الابوين وخالة الابوين على خالة الجد والجدة والجد ابو الام على الاخ للام هذا هو الصحيح لان جهة الابوة والامومة فى
الحضانة اقوى من جهة الاخوة فيها وقيل هل يقدم الاخ للام لانه اقوى من اب الام فى الميراث والوجهان فى مذهب احمد وفيه
وجه ثالث لا حضانة للاخ من الام بحال لانه ليس من العصبات ولا من نساء الحضانة وكذلك الخال ايضا فان صاحب هذا
الوجه يقول لا حضانة له ولا نزاع ان ابا الام وامهاته اولى من الخال وان كانوا من جهتين كقرابة الام وقرابة الاب مثل العمة و
الخالة والاخت للاب والاخت للام وام الاب وام الام وخالة الاب وخالة الام قدم من فى جهة الاب فى ذلك كله على احدى الروايتين
فيه هذا كله اذا استوت درجتهم او كانت جهة الاب اقرب الى الطفل واما اذا كانت جهة الام اقرب وقرابة الاب ابعد كام الام وام
اب الام وخالة الطفل وعمة ابيه فقد تقابل الترجيحان ولكن يقدم الاقرب الى الطفل لقوة شفقته وحنوه على شفقة الابعد
ومن قدم قرابة الاب فانما يقدمها مع مساواة قرابة الام لها فاما اذا كانت ابعد منها قدمت قرابة الام القريبة والا لزم من
تقديم القرابة البعيدة لوازم باطلة لا يقول بها احد فبهذا الضابط يمكن حصر جميع مسائل هذا الباب وجريها على القياس
الشرعى واطرادها وموافقتها لاصول الشرع فاى مسألة وردت عليك امكن اخذها من هذا الضابط مع كونه مقتضى

الدليل مع سلامته من التناقض ومناقضة قياس الاصول وبالله التوفيق **فصل** وقوله انت احق به مالم تنكحي فيه دليل على ان الحضانة حق للام وقد اختلف الفقهاء هل هي حق للحاضن او عليه على قولين في مذهب احمد ومالك وينبني عليهما هل لمن له الحضانة ان يسقطها وينزل عنها على قولين وانه لا يجب عليه خدمة الولد ايام حضانته الا باجرة ان قلنا الحق له وان قلنا الحق عليه وجب خدمته مجانا وان كان الحاضن فقيرا فله الاجرة على القولين واذا وهبت الحاضنة للاب وقلنا الحق لها لزمت الهبة ولم ترجع فيها وان قلنا الحق عليها فلها العود الى طلبها والفرق بين هذه المسألة وبين ما لم يثبت بعد كهبة الشفعة قبل البيع حيث لا يلزم في احد القولين ان الهبة في الحضانة قد وجد سببها فصار بمنزلة ما قد وجد وكذلك اذا وهبت المرأة نفقتها لزوجها شهرا لزمت الهبة ولم ترجع فيها هذا كله كلام اصحاب مالك وتفريعهم والصحيح ان الحضانة حق لها وعليها اذا احتاج الطفل اليها ولم يوجد غيرها وان اتفقت هي وولي الطفل على نقلها اليه جاز والمقصود ان في قوله صلى الله عليه وسلم انت احق به دليلا على ان الحضانة حق لها **فصل** وقوله مالم تنكحي اختلف فيه هل هو تعليل او توقيت على قولين ينبني عليهما مالو تزوجت وسقطت حضانتها ثم طلقت فهل تعود الحضانة فان قيل اللفظ تعليل عادت الحضانة بالطلاق لان الحكم اذا ثبت بعلة زال بزوالها وعلة سقوط الحضانة التزويج فان طلقت زالت العلة فزال حكمها وهذا قول الاكثرين منهم الشافعي واحمد وابو حنيفة رحمهم الله ثم اختلفوا فيما اذا كان الطلاق رجعيا هل يعود حقها بمجرده او يتوقف عودها على انقضاء العدة على قولين وهما في مذهب احمد والشافعي ومالك احدهما يعود بمجرده وهو ظاهر مذهب الشافعي والثاني لا يعود حتى تنقضي العدة وهو قول ابي حنيفة والمزني وهذا كله تفريع على ان قوله مالم تنكحي تعليل وهو قول الاكثرين وقال مالك في المشهور من مذهبه اذا تزوجت ودخل بها لم يعد حقها من الحضانة وان طلقت قال بعض اصحابه وهذا بناء على ان قوله مالم تنكحي للتوقيت اي حقك من الحضانة موقت الى حين نكاحك فاذا نكحت انقضى وقت الحضانة فلا تعود بعد انقضاء وقتها كما لو انقضى وقتها ببلوغ الطفل واستغنائه عنها وقال بعض اصحابه يعود حقها اذا فارقها زوجها كقول الجمهور وهو قول المغيرة وابن ابي حازم قالوا لان المقتضي لحقها من الحضانة هو قرابتها الخاصة وانما عارضها مانع النكاح لما يوجبه من اضاعة الطفل واشتغالها بحقوق الزوج الاجنبي منه عن مصالحه ولما فيه من تغذيته وتربيته في نعمة غير اقاربه وعليهم في ذلك منة وغضاضة فاذا انقطع النكاح بموت او فرقة زال المانع والمقتضي قائم فترتب عليه اثره وهكذا كل من قام به من اهل الحضانة مانع منها ككفر او رق او فسق او بدو فانه لا حضانة له فان زالت الموانع عاد حقهم من الحضانة فهكذا النكاح والفرقة واما النزاع في عود الحضانة بمجرد الطلاق الرجعي او توقفه على انقضاء العدة فمأخذه كون الرجعية زوجة في عامة الاحكام فانه يثبت بينهما التوارث والنفقة ويصح منها الظهار والايلاء ويحرم ان ياخذ عليها اختها او عمتها او خالتها او اربعا سواها وهي زوجة فمن راعى ذلك لم تعد اليها الحضانة بمجرد الطلاق الرجعي حتى تنقضي العدة فتبين حينئذ ومن اعاد الحضانة بمجرد الطلاق قال قد عزلها عن فراشه ولم يبق لها عليه قسم ولا لها به شغل والعلة التي سقطت الحضانة لاجلها قد زالت بالطلاق وهذا هو الذي رجحه الشيخ في المغني وهو ظاهر كلام الخرقي فانه قال واذا اخذ الولد من الام اذا تزوجت ثم طلقت رجعت على حقها من كفالته **فصل** وقوله مالم تنكحي اختلف فيه هل المراد به مجرد العقد او العقد مع الدخول وفي ذلك وجهان احدهما ان بمجرد العقد تزول حضانتها وهو قول الشافعي وابي حنيفة لانه بالعقد يملك الزوج منافع

الاستمتاع بها وبيان نفعها من حضانة الولد والثانی انه لا يزول الا بالدخول وهو قول مالك فان بالدخول يتحقق اشتغالها عن الحضانة والحديث يحتمل الامرين والاشبه سقوط حضانتها بالعقد لانها حينئذ صارت فی مظنة الاشتغال عن الولد والتهيؤ للدخول واخذها حينئذ فی اسبابه وهذا قول الجمهور **فصل** واختلف الناس فی سقوط الحضانة بالنكاح علی اربعة اقوال **احدها** سقوطها به مطلقا سواء كان المحضون ذكرا او انثی وهذا مذهب الشافعی ومالك وابی حنيفة واحمد فی المشهور عنه قال ابن المنذر اجمع علی هذا كل من احفظ عنه من اهل العلم وقضی به شريح **والقول الثانی** انها لا تسقط بالتزويج بحال ولا فرق فی الحضانة بين الايم وذوات البعل وحكی هذا المذهب عن الحسن البصری وهو قول ابی محمد بن حزم **والقول الثالث** ان الطفل ان كان بنتا لم تسقط الحضانة بنكاح امها وان كانت ذكرا سقطت وهذا احدی الروايتين عن احمد نص عليه فی رواية مهنا بن يحيی الشامی فقال اذا تزوجت الام وابنها صغير اخذ منها قيل له والجارية مثل الصبی قال لا الجارية تكون مع امها الی سبع سنين وعلی هذه الرواية فهل يكون عندها الی سبع سنين او الی ان يبلغ علی روايتين قال ابن ابی موسی وعن احمد ان الام احق بحضانة البنت وان تزوجت الی ان تبلغ **والقول الرابع** انها اذا تزوجت بنسيب من الطفل لم تسقط حضانتها ثم اختلف اصحاب هذا القول علی ثلثة اقوال احدها ان المشروط ان يكون الزوج نسيبا للطفل فقط وهذا ظاهر قول اصحاب احمد الثانی انه يشترط ان يكون مع ذلك ذا رحم محرم وهو قول اصحاب ابی حنيفة رحمه الله الثالث انه يشترط ان يكون بين الزوج وبين الطفل ايلاد بان يكون جدا للطفل وهذا قول مالك وبعض اصحاب احمد فهذه تحرير المذاهب فی هذه المسألة فاما حجة من اسقط الحضانة بالتزويج مطلقا فثلث حجج احدها حديث عمرو بن شعيب المتقدم ذكره الثانية اتفاق الصحابة علی ذلك وقد تقدم قول الصديق لعمر انها احق به ما لم تتزوج وموافقة عمر له علی ذلك ولا مخالف لهما من الصحابة البتة وقضی به شريح والقضاة بعده الی اليوم فی سائر الاعصار والامصار الثالثة ما رواه عبد الرزاق انا ابن جريج انا ابو الزبير عن رجل صالح من اهل المدينة عن ابی سلمة بن عبد الرحمن قال كانت امرأة من الانصار تحت رجل من الانصار فقتل عنها يوم احد وله منها ولد فخطبها عم ولدها ورجل اخر الی ابيها فانكح الاخر فجاءت الی النبی صلی الله عليه وسلم فقالت انكحنی ابی رجلا لا اريده وترك عم ولدی فاخذ منی ولدی فدعا رسول الله صلی الله عليه وسلم اباها فقال انت الذی لا نكاح لك اذهبی فانكحی عم ولدك فلم ينكر اخذ الولد منها لما تزوجت بل انكحها عم الولد لتبقی لها الحضانة ففيه دليل علی سقوط الحضانة بالنكاح وبقائها اذا تزوجت بنسيب من الطفل واعترض ابو محمد بن حزم علی هذا الاستدلال بان حديث عمرو بن شعيب صحيفة وحديث ابی سلمة هذا مرسل وفيه مجهول والاعتراضان ضعيفان فقد بينا احتجاج الائمة بعمرو فی تصحيحهم حديثه واذا تعارض معنا فی الاحتجاج برجل قول ابن حزم وقول البخاری واحمد وابن المدينی والحميدی واسحق بن راهويه وامثالهم لم نلتفت الی سواهم واما حديث ابی سلمة هذا فان ابا سلمة من كبار التابعين وقد حكی القصة عن الانصارية ولا ينكر لقاؤه لها فلا يتحقق الارسال ولو تحقق فمرسل جيد له شواهد مرفوعة وموقوفة و ليس الاعتماد عليه وحده وعنی بالمجهول الرجل الصالح الذی شهد له ابو الزبير بالصلاح ولا ريب ان هذه الشهادة لا يعرف بها ولكن المجهول اذا عدله الراوی عنه الثقة ثبتت عدالته وان كان واحدا علی اصح القولين فان التعديل من باب الاخبار والحكم لا من باب الشهادة ولا سيما التعديل فی الرواية فانه يكتفی فيه بالواحد ولا يزيد علی اصل نصاب الرواية هذا مع ان احد القولين ان مجرد رواية العدل عن غيره تعديل له وان لم يصرح بالتعديل كما هو احدی الروايتين عن احمد واما اذا روی عنه وصرح بتعديله خرج عن الجهالة

التى ترد لاجلها روايته لاسيما اذا لم يكن معروفا بالرواية عن الضعفاء وشيخ مسلم وابو الزبير وان كان فيه تدليس فليس معروفا بالتدليس
عن المتهمين والضعفاء بل تدليسه من جنس تدليس السلف لم يكونوا يدلسون عن متهم ولا مجروح وانما كثر هذا النوع من التدليس
فى المتأخرين واحتج ابو محمد على قوله بما رواه من طريق البخارى عن عبد العزيز بن صهيب عن انس قال قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم
المدينة وليس له خادم فاخذ ابو طلحة بيدى وانطلق بى الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله ان انسا غلام كيس فليخدمك
قال فخدمته فى السفر والحضر وذكر الخبر قال ابو محمد فهذا انس فى حضانة امه ولها زوج وهو ابو طلحة بعلم رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذا
الاحتجاج فى غاية السقوط والخبر فى غاية الصحة فان احدا من اقارب انس لم ينازع امه فيه الى النبى صلى الله عليه وسلم وهو طفل صغير
لم يثغر ولم يأكل وحده ولم يشرب وحده ولم يميز وامه مزوجة فحكم به لامه وانما يتم الاستدلال بهذه المقدمات كلها والنبى صلى الله
عليه وسلم لما قدم المدينة كان لانس من العمر عشر سنين فكان عند امه فلما تزوجت ابا طلحة لم يأت احد من اقارب انس ينازعها فى ولدها
ويقول قد تزوجت فلا حضانة لك وانا اطلب انتزاعه منك ولا ريب انه لا يحرم على المرأة المزوجة حضانة ابنها اذا اتفقت هى والزوج
واقارب الطفل على ذلك ولا ريب انه لا يجب بل لا يجوز للحاكم ان يفرق بين الام وولدها اذا تزوجت من غير ان يخاصمها من له الحضانة
ويطلب انتزاع الولد فالاحتجاج بهذه القصة ابعد الاحتجاج وابرده ونظير هذا ايضا احتجاجهم بان ام سلمة لما تزوجت برسول الله
صلى الله عليه وسلم لم تسقط كفالتها لابنها بل استمرت حضانتها فيا عجبا من الذى نازع ام سلمة فى ولدها ورغب عن ان يكون فى حجر النبى
صلى الله عليه وسلم واحتج لهذا القول ايضا بان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بابنة حمزة لخالتها وهى مزوجة بجعفر فلا ريب ان للناس
فى قصة ابنة حمزة ثلث مآخذ احدها ان النكاح لا يسقط الحضانة الثانى ان المحضونة اذا كانت بنتا فنكاح امها لا يسقط حضانتها
ويسقطها اذا كان ذكرا الثالث ان الزوج اذا كان نسيبا من الطفل لم يسقط حضانتها والا سقطت فالاحتجاج بالقصة على ان النكاح
لا يسقط الحضانة مطلقا لا يتم الا بعد ابطال ذينك الاحتمالين الآخرين **فصل** وقضاؤه صلى الله عليه وسلم بالولد لامه وقوله
انت احق به ما لم تنكحى لا يستفاد منه عموم القضاء لكل ام للام حتى يقضى به للام وان كانت كافرة او رقيقة او فاسقة او مسافرة فلا يصح
الاحتجاج به على ذلك ولا نفيه فاذا دل دليل منفصل على اعتبار الاسلام والحرية والديانة والاقامة لم يكن ذلك تخصيصا ولا مخالفة
لظاهر الحديث وقد اشترط فى الحاضن ستة شروط اتفاقهما فى الدين فلا حضانة لكافر على مسلم لوجهين احدهما ان الحاضن حريص على
تربية الطفل على دينه وان ينشأ عليه ويتربى عليه فيصعب بعد كبره وعقله انتقاله عنه وقد يغيره عن فطرة الله التى فطر عليها
عباده فلا يراجعها ابدا كما قال النبى صلى الله عليه وسلم كل مولود يولد على الفطرة فابواه يهودانه وينصرانه ويمجسانه فلا يؤمن تهويد الحاضن
وتنصيره للطفل المسلم **فان قيل** الحديث انما جاء فى الابوين خاصة قيل الحديث خرج مخرج الغالب اذ الغالب المعتاد نشوء
الطفل بين ابويه فان فقد الابوان او احدهما قام ولى الطفل من اقاربه مقامهما الوجه الثانى ان الله سبحانه قطع الموالاة بين
المسلمين والكفار وجعل المسلمين بعضهم اولياء بعض والكفار بعضهم اولياء بعض والحضانة من اقوى اسباب الموالاة التى قطعها
الله بين الفريقين وقال اهل الرأى وابن القاسم وابو ثور تثبت الحضانة لها مع كفرها واسلام الولد واحتجوا بما روى النسائى فى سننه
من حديث عبد الحميد بن جعفر عن ابيه عن جده رافع بن سنان انه اسلم وابت امرأته ان تسلم فأتت النبى صلى الله عليه وسلم فقالت ابنتى
وهى فطيم او شبهه وقال رافع ابنتى فقال النبى صلى الله عليه وسلم اقعد ناحية وقال لها اقعدى ناحية وقال لهما ادعواها فمالت الصبية

الى امها فقال النبي صلى الله عليه وسلم اللهم اهدها فمالت الى ابيها فاخذها قالوا ولان الحضانة امران الرضاع وخدمة الطفل
وكلاهما يجوز من الكافرة قال الآخرون هذا الحديث من رواية عبد الحميد بن جعفر بن عبد الله بن الحكم بن رافع بن سنان الانصاري
الاوسي وقد ضعفه امام العلل يحيى بن سعيد القطان وكان سفيان الثوري يحمل عليه وضعف ابن المنذر الحديث وضعفه
غيره وقد اضطرب في القصة فروى ان المخير كان بنتا وروى انه كان ابنا وقال الشيخ في المغني اما الحديث فقد روي على غير هذا الوجه
ولا يثبته اهل النقل وفي اسناده مقال قاله ابن المنذر ثم ان الحديث قد يحتج به على صحة مذهب من اشترط الاسلام فان الصبية
لما مالت الى امها دعا النبي صلى الله عليه وسلم لها بالهداية فمالت الى ابيها وهذا يدل على ان كونها مع الكافر خلاف هدى الله الذي اراده
من عباده ولو استقر جعلها مع امها لكان فيه حجة بل ابطله الله سبحانه بدعوة رسوله ومن العجب انهم يقولون لا حضانة للفاسق
فاي فسق اكبر من الكفر واين الضرر المتوقع من الفاسق بنشوء الطفل على طريقته الى الضرر المتوقع من الكافر مع ان الصواب انه لا يشترط
العدالة في الحاضن قطعا وان شرطها اصحاب احمد والشافعي وغيرهم واشتراطها في غاية البعد ولو اشترط في الحاضن العدالة لضاع
اطفال العالم ولعظمت المشقة على الامة واشتد العنت ولم يزل من حين قام الاسلام الى ان تقوم الساعة اطفال الفساق بينهم
لا يتعرض لهم احد في الدنيا مع كونهم الاكثرين ومتى وقع في الاسلام انتزاع الطفل من ابويه او احدهما بفسقه وهذا في الحرج والعسر
واستمرار العمل المتصل في سائر الامصار والاعصار على خلافه بمنزلة اشتراط العدالة في ولاية النكاح فانه دائم الوقوع في الامصار
والاعصار والقرى والبوادي مع ان اكثر الاولياء الذين يلون ذلك فساق ولم يزل الفسق في الناس ولم يمنع النبي صلى الله عليه وسلم ولا احد
من الصحابة فاسقا من تربية ابنه وحضانته له ولا من تزويجه موليته والعادة شاهدة بان الرجل لو كان من الفساق فانه يحتاط
لابنته ولا يضيعها ويحرص على الخير لها بجهده وان قدر خلاف ذلك فهو قليل بالنسبة الى المعتاد والشارع يكتفي في ذلك على الباعث
الطبيعي ولو كان الفاسق مسلوب الحضانة وولاية النكاح لكان بيان هذا للامة من اهم الامور واعتناء الامة بنقله وتوارث العمل
به مقدما على كثير مما نقلوه وتوارثوا العمل به فكيف يجوز عليهم تضييعه واتصال العمل بخلافه ولو كان الفسق ينافي الحضانة لكان
من زنى او شرب او اتى كبيرة فرق بينه وبين اولاده الصغار والتمس لهم غيره والله اعلم نعم العقل مشترط في الحضانة فلا حضانة
لمجنون ولا معتوه ولا طفل لان هؤلاء يحتاجون الى من يحضنهم ويكفلهم فكيف يكونون كافلين لغيرهم واما اشتراط الحرية فلا ينتهض
عليه دليل يركن القلب اليه وقد اشترطه اصحاب الائمة الثلاثة وقال مالك في حر له ولد من امة ان الام احق به الا ان تباع فتنتقل
فيكون الاب احق بها وهذا هو الصحيح لان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا توله والدة عن ولدها وقال من فرق بين الوالدة وولدها فرق الله
بينه وبين احبته يوم القيامة وقد قالوا لا يجوز التفريق في البيع بين الام وولدها الصغير فكيف يفرقون بينهما في الحضانة وعموم الاحاديث
يمنع من التفريق مطلقا في الحضانة والبيع واستدلالهم بكون منافعها مملوكة للسيد فهي مستغرقة في خدمته فلا تفرغ لحضانة
الولد ممنوع بل حق الحضانة لها تقدم به في اوقات حاجة الولد على حق السيد كما في البيع سواء واما اشتراط خلوها من النكاح
فقد تقدم وههنا مسألة ينبغي التنبيه عليها وهي انا اذا اسقطنا حقها من الحضانة بالنكاح ونقلناها الى غيرها فاتفق انه
لم يكن له سواها لم يسقط حقها من الحضانة وهي احق به من الاجنبي الذي يدفعه القاضي اليه وتربيته عليه في حجر امه ورابه
اصلح له من تربيته في بيت اجنبي محض لا قرابة بينهما توجب شفقته ورحمته وحنوه ومن المحال ان تأتي الشريعة بدفع

مفسدة بمفسدة اعظم منها بكثير والنبي صلى الله عليه وسلم لم يحكم حكما عاما كليا ان كل امرأة تزوجت سقطت حضانتها في جميع الاحوال حتى يكون اثبات الحضانة للام في هذه الحالة مخالفة للنص واما اتحاد الدار فان كان سفر احدهما لحاجة ثم يعود والآخر مقيم فهو احق لان السفر بالولد الطفل ولا سيما ان كان رضيعا اضرار به وتضييع له هكذا اطلقوه ولم يستثنوا سفر الحج من غيره وان كان احدهما منتقلا عن بلد الآخر للاقامة والبلد وطريقه مخوفان او احدهما فالمقيم احق وان كان هو وطريقه آمنين ففيه قولان وهما روايتان عن احمد احدهما ان الحضانة للاب ليتمكن من تربية الولد وتأديبه وتعليمه وهو قول مالك والشافعي وقضى به شريح والثانية ان الام احق وفيها قول ثالث ان كان المنتقل هو الاب فالام احق به وان كان الام فان انتقلت الى البلد الذي كان فيه اصل النكاح فهي احق به وان انتقلت الى غيره فالاب احق وهذا قول الحنفية وحكوا عن ابي حنيفة رحمه الله رواية اخرى وان كان نقلها من بلد الى قرية فالاب احق وان كان من بلد الى بلد فهي احق وهذه اقوال كلها كما ترى لا يقوم عليها دليل يسكن القلب اليه فالصواب النظر والاحتياط للطفل في الاصلح له والانفع من الاقامة والنقلة فايهما كان انفع له واصون واحفظ روعي ولا تأثير لاقامة ولا نقلة هذا كله ما لم يرد احدهما بالنقلة مضارة الآخر وانتزاع الولد منه فان اراد ذلك لم يجب اليه والله الموفق

فصل وقوله انت احق به ما لم تنكحي قيل فيه اضمار تقديره ما لم تنكحي ويدخل بك الزوج ويحكم الحاكم بسقوط الحضانة وهذا تعسف بعيد لا يشعر به اللفظ ولا يدل عليه بوجه ولا هو في دلالة الاقتضاء التي تتوقف صحة المعنى عليها والدخول داخل في قوله تنكحي عند من اعتبره فهو كقوله حتى تنكح زوجا غيره ومن لم يعتبره فالمراد بالنكاح عنده العقدة واما حكم الحاكم بسقوط الحضانة فذاك انما يحتاج اليه عند التنازع والخصومة بين المتنازعين فيكون منفذا لحكم رسول الله صلى الله عليه وسلم لان رسول الله صلى الله عليه وسلم اوقع سقوط الحضانة على حكمه بل قد حكم هو بسقوطها حكم به الحكام بعده او لم يحكموا والذي دل عليه هذا الحكم النبوي ان الام احق بالطفل ما لم يوجد منها النكاح فاذا انكحت زال ذلك الاستحقاق وانتقل الحق الى غيرها فاما اذا طلبه من له الحق وجب على خصمه ان يبذله له فان امتنع اجبره الحاكم عليه وان اسقط حقه او لم يطالب به بقي على ما كان عليه اولا فهذه قاعدة عامة مستفادة من غير هذا الحديث

فصل وقد احتج به من لا يرى التخيير بين الابوين بظاهر هذا الحديث ووجه الاستدلال به انه قال انت احق به ولو خير الطفل لم يكن هي احق به الا اذا اختارها كما ان الاب لا يكون احق به الا اذا اختاره فان قدر انت احق به ان اختارك قدر ذلك في جانب الاب والنبي صلى الله عليه وسلم جعلها احق به مطلقا عند المنازعة وهذا مذهب ابي حنيفة رحمه الله ومالك ونحن نذكر هذه المسألة ومذاهب الناس فيها والاحتجاج لاقوالهم ونرجح ما وافق حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم منها فذكر قول ابي بكر الصديق رضي الله عنه عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء الخراساني عن ابن عباس رضي الله عنهما قال طلق عمر بن الخطاب رضي الله عنه امرأته فذكر الاثر المتقدم وقال فيه ريحها وفراشها خير له منك حتى يشب ويختار لنفسه فحكم به لامه حين لم يكن له تمييز الى ان يشب ويميز ويخير حينئذ ذكر قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال الشافعي حدثنا ابن عيينة عن يزيد بن يزيد بن جابر عن اسمعيل بن عبد الله بن ابي المهاجر عن عبد الرحمن بن غنم ان عمر بن الخطاب خير غلاما بين ابيه وامه وقال عبد الرزاق انا ابن جريج عن عبيد الله بن عبيد بن عمير قال خير عمر رضي الله عنه غلاما بين ابيه وامه فاختار امه فانطلقت به وذكر عبد الرزاق ايضا عن معمر عن ايوب عن اسمعيل بن عبيد الله بن عبد الرحمن بن غنم قال اختصم الى عمر بن الخطاب رضي الله عنه في غلام فقال هو مع امه حتى يعرب عنه لسانه ليختار

وذكر سعيد بن منصور عن هشيم عن خالد عن الوليد بن مسلم قال اختصموا الى عمر بن الخطاب رضي الله عنه في يتيم فخيره فاختار امه على عمه فقال عمر ان لطف امك خير من خصب عمك ذكر قول علي بن ابي طالب رضي الله عنه قال الشافعي رحمه الله تعالى انبأنا ابن عيينة عن يونس بن عبد الله الجرمي عن عمارة الجرمي قال خيرني علي كرم الله وجهه بين امي وعمي ثم قال لاخ لي اصغر مني وهذا ايضا اذا بلغ مبلغ هذا خيرته قال الشافعي قال ابراهيم عن يونس عن عمارة عن علي كرم الله وجهه مثله وقال في الحديث وكنت ابن سبع سنين او ثمان سنين قال يحيى القطان حدثنا يونس بن عبد الله الجرمي حدثني عمارة بن ربيعة انه خاصم فيه امه وعمه الى علي بن ابي طالب رضي الله عنه قال فخيرني علي ثلاثا كلهن اختار امي ومعي اخ لي صغير فقال علي كرم الله وجهه هذا اذا بلغ مبلغ هذا خير ذكر قول ابي هريرة رضي الله عنه قال ابو خيثمة زهير بن حرب ثنا سفيان بن عيينة عن زياد بن سعد عن هلال بن ابي ميمونة قال شهدت ابا هريرة خير غلاما بين ابيه وامه وقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خير غلاما بين ابيه وامه فهذا ما ظفرت به عن الصحابة واما الائمة فقال حرب بن اسمعيل سألت اسحق بن راهويه الى متى يكون الصبي والصبية مع الام اذا طلقت قال احب ان يكون مع الام الى سبع سنين ثم يخير قلت له اترى التخيير قال شديدا قلت فاقل من سبع سنين لا يخير قال قد قال بعضهم الى خمس وانا احب الى سبع فاما مذهب الامام احمد فاما ان يكون الطفل ذكرا او انثى فان كان ذكرا فاما ان يكون ابن سبع او دونها فان كان له دون السبع فامه احق بحضانته من غير تخيير وان كان له سبع ففيه ثلث روايات احدها وهي الصحيحة المشهورة من مذهبه انه يخير وهي اختيار اصحابه فان لم يختر واحدا منهما اقرع بينهما وكان لمن قرع واذا اختار احدهما ثم عاد فاختار الآخر نقل اليه وهكذا ابدا والثانية ان الاب احق به من غير تخيير والثالثة الام احق به كما قبل السبع واما اذا كانت انثى فان كان لها دون سبع سنين فامها احق بها بغير تخيير وان بلغت سبعا فالمشهور من مذهبه ان الام احق بها الى تسع سنين فاذا بلغت تسعا فالاب احق من غير تخيير وعنه رواية ثالثة ان الام احق بها حتى تبلغ ولو تزوجت الام وعنه رواية رابعة انها تخير بعد السبع كالغلام نص عليها واكثر اصحابه انما حكوا ذلك وجها في المذهب هذا تلخيص مذهبه وتحريره وقال الشافعي الام احق بالطفل ذكرا كان او انثى الى ان يبلغا سبع سنين فاذا بلغا سبعا وهما يعقلان عقل مثلهما خير كل منهما بين ابيه وامه وكان مع من اختار وقال مالك وابو حنيفة لا تخيير بحال ثم اختلفا فقال ابو حنيفة الام احق بالجارية حتى تبلغ وبالغلام حتى ياكل وحده ويشرب وحده ويلبس وحده ثم يكونان عند الاب ومن سوى الابوين احق بهما حتى يستغنيا ولا يعتبر البلوغ وقال مالك الام احق بالولد ذكرا كان او انثى حتى يثغر هذه رواية ابن وهب وروى ابن القاسم حتى يبلغ ولا يخير بحال وقال الليث بن سعد الام احق بالابن حتى يبلغ ثمان سنين وبالبنت حتى تبلغ ثم الاب احق بهما بعد ذلك وقال الحسن بن حي الام اولى بالبنت حتى تكعب ثدياها وبالغلام حتى ييفع فيخيران بعد ذلك بين ابويهما الذكر والانثى سواء قال المخيرون في الغلام دون الجارية قد ثبت التخيير عن النبي صلى الله عليه وسلم في الغلام من حديث ابي هريرة وثبت عن خلفائه الراشدين وابي هريرة ولا يعرف لهم مخالف في الصحابة البتة ولا انكره منكر قالوا وهذا غاية العدل الممكن فان الام انما قدمت في حال الصغر لحاجة الولد الى التربية والحمل والرضاع والمداراة التي لا تتهيأ لغير النساء والا فالام احد الابوين فكيف تقدم عليه فاذا بلغ الغلام حدا يعرب عن نفسه ويستغني عن الحمل والوضع وما تعانيه النساء تساوى الابوان وزال السبب الموجب لتقديم الام والابوان متساويان فيه فلا يقدم احدهما الا بمرجح والمرجح اما من خارج وهو القرعة واما من جهة

الولد وهو اختيار وقد جاءت السنة بهذا وهذا وقد جمعهما حديث ابي هريرة فاعتبرناهما جميعا ولم ندفع احدهما بالآخر وقدمنا ما قدمه النبي صلى الله عليه وسلم واخرنا ما اخره فقدم التخيير لان القرعة انما يصار اليها اذا تساوت الحقوق من كل وجه ولم يبق مرجح سواها وهكذا فعلنا ههنا قدمنا احدهما بالاختيار فان لم يختر او اختارهما جميعا عدلنا الى القرعة فهذا لو لم يكن فيه موافقة السنة لكان من احسن الاحكام واعدلها واقطعها للنزاع بتراضي المتنازعين وفيه وجه آخر في مذهب احمد والشافعي انه اذا لم يختر واحدا منهما كان للام بلا قرعة لان الحضانة كانت لها وانما ينقله عنها باختياره فاذا لم يختر بقي عندها على ما كان **فان قيل** فقد قدمتم التخيير على القرعة والحديث فيه تقديم القرعة اولا ثم التخيير وهذا اولى لان القرعة طريق شرعي للتقديم عند تساوي المستحقين وقد تساوى الابوان فالقياس تقديم احدهما بالقرعة فان ابيا القرعة لم يبق الا اختيار الصبي فيرجح به فما بال اصحاب احمد والشافعي قدموا التخيير على القرعة **قيل** انما قدم التخيير لاتفاق الفاظ الحديث عليه وعمل الخلفاء الراشدين به واما القرعة فبعض الرواة ذكرها في الحديث وبعضهم لم يذكرها وانما كانت في بعض طرق ابي هريرة وحده فقدم التخيير عليها فاذا تعذر القضاء بالتخيير تعينت القرعة طريقا للترجيح اذ لم يبق سواها ثم قال المخيرون للغلام والجارية روى النسائي في سننه والامام احمد في مسنده من حديث رافع بن سنان انه تنازع هو وام في ابنتها وان النبي صلى الله عليه وسلم اقعده ناحية واقعد المرأة ناحية واقعد الصبية بينهما وقال ادعواها فمالت الى امها فقال النبي صلى الله عليه وسلم اللهم اهدها فمالت الى ابيها فاخذها قالوا ولو لم يرد هذا الحديث لكان حديث ابي هريرة والآثار المتقدمة حجة في تخيير الانثى لان كون الطفل ذكرا لا تاثير له في الحكم بل هي كالذكر في قوله صلى الله عليه وسلم من وجد متاعه عند رجل قد افلس وفي قوله من اعتق شركا له في عبد بل حديث الحضانة اولى بعدم اشتراط الذكورية فيه لان لفظ الصبي ليس من كلام الشارع انما الصحابي حكى القصة وانها كانت في صبي فاذا نقح المناط تبين انه لا تاثير لكونه ذكرا **قالت** الحنابلة الكلام معكم في مقامين احدهما استدلالكم بحديث رافع والثاني الغاءكم وصف الذكورية في احاديث التخيير فاما الاول فالحديث قد ضعفه ابن المنذر وغيره وضعف يحيى بن سعيد والثوري عبد الحميد بن جعفر وايضا فقد اختلف فيه على قولين احدهما ان المخير كان بنتا وروي انه كان ابنا فقال عبد الرزاق انا سفيان عن عثمان البتي عن عبد الحميد بن سلمة عن ابيه عن جده ان ابويه اختصما الى النبي صلى الله عليه وسلم احدهما مسلم والآخر كافر فتوجه الى الكافر فقال النبي صلى الله عليه وسلم اللهم اهده فتوجه الى المسلم فقضى له به قال ابو الفرج بن الجوزي ورواية من روى انه كان غلاما اصح قالوا ولو سلم لكم انه كان انثى فانتم لا تقولون به فان فيه ان احدهما كان مسلما والآخر كافرا فكيف تحتجون بما لا تقولون به قالوا وايضا فلو كانا مسلمين ففي الحديث ان الطفل كان فطيما وهذا قطعا دون السبع والظاهر انه دون الخمس وانتم لا تخيرون من له دون السبع فظهر انه لا يمكنكم الاستدلال بحديث رافع هذا على كل تقدير فبقي المقام الثاني وهو الغاء وصف الذكورية في احاديث التخيير وغيره فنقول لا ريب ان من الاحكام ما يلغى فيها وصف الذكورية او وصف الانوثية قطعا ومنها ما لا يلغى فيه بل يعتبر فيه اما هذا واما هذا فيلغى الوصف في كل حكم تعلق بالنوع الانساني المشترك بين الافراد ويعتبر وصف الذكورية في كل موضع كان له تاثير فيه كالشهادة والميراث والولاية في النكاح وتعتبر وصف الانوثية في كل موضع تختص بالاناث او يقدم من فيه على الذكور كالحضانة اذا استوى في الدرجة الذكر والانثى قدمت الانثى بقي النظر فيما نحن فيه من شان التخيير هل لوصف الذكورية تاثير في ذلك فيلحق بالقسم الذي يعتبر فيه

أو لا تأثير له فيلحق بالقسم الذي يلتفي فيه ولا سبيل إلى جعلها من القسم الملغى فيه وصف الذكورية لأن التخيير ههنا تخيير شهوة لا تخيير رأي ومصلحة ولهذا إذا اختار غير من اختاره أولاً نقل إليه فلو خيرت البنت أفضى ذلك إلى أن يكون عند الأب تارة وعند الأم أخرى فإنها كلما شاءت الانتقال أجيبت إليه وذلك عكس ما شرع للإناث من لزوم البيوت وعدم البروز ولزوم الخدر والاستتار فلا يليق بها أن تمكن من خلاف ذلك وإذا كان هذا الوصف معتبراً قد شهد له الشرع بالاعتبار لم يمكن إلغاؤه قالوا وأيضاً فإن ذلك يفضي إلى أن لا يبقى الأب موكلاً بحفظها ولا الأم لتنقلها بينهما وقد عرف بالعادة أن ما يتناوب الناس على حفظه ويتواكلون فيه فهو إلى ضياع ومن الأمثال السائرة لا يصلح القدر بين طباخين قالوا وأيضاً فالعادة شاهدة بأن اختيار أحدهما يضعف رغبة الآخر فيه بالإحسان إليه وصيانته فإذا اختار أحدهما ثم انتقل إلى الآخر لم يبق واحد منهما تام الرغبة في حفظه والإحسان إليه فإن قلتم فهذا بعينه موجود في الصبي ولم يمنع ذلك تخييره قلنا صدقتم ولكن عارضه كون القلوب مجبولة على حب البنين واختيارهم على البنات فإذا اجتمع نقص الرغبة ونقص الأنوثة وكراهة البنات في الغالب ضاعت الطفلة وصارت إلى فساد يعسر تلافيه والواقع شاهد بهذا والفقه تنزيل المشروع على الواقع وسر الفرق أن البنت تحتاج من الحفظ والصيانة فوق ما يحتاج إليه الصبي ولهذا شرع في حق الإناث من الستر والخفر ما لم يشرع مثله للذكور في اللباس وإرخاء الذيل شبراً أو أكثر وجمع نفسها في الركوع والسجود دون التجافي ولا ترفع صوتها بقراءة ولا ترمل في الطواف ولا تتجرد في الإحرام عن المخيط ولا تكشف رأسها ولا تسافر وحدها هذا كله مع كبرها ومعرفتها فكيف إذا كانت في سن الصغر وضعف العقل الذي يقبل فيه الانخداع ولا ريب أن ترددها بين الأبوين مما يعود على المقصود بالإبطال أو يخل به أو ينقصه لأنها لا تستقر في مكان معين فكان الأصلح لها أن تجعل عند أحد الأبوين من غير تخيير كما قاله الجمهور مالك وأبو حنيفة وأحمد وإسحاق فتخييرها ليس منصوصاً عليه ولا هو في معناه فيلحق به ثم ههنا حصل الاجتهاد في تعيين أحد الأبوين لمقامها عنده وأيهما أصلح لها فمالك وأبو حنيفة وأحمد في إحدى الروايتين عنه عينوا الأم وهو الصحيح دليلاً وأحمد في المشهور عنه واختيار عامة أصحابه عينوا الأب قال من رجح الأم قد جرت العادة بأن الأب يتصرف في المعاش والخروج ولقاء الناس والأم في خدرها مقصورة في بيتها فالبنت عندها أصون وأحفظ بلا شك وعينها عليها دائماً بخلاف الأب فإنه في غالب الأوقات غائب عن البنت أو في مظنة ذلك فجعلها عند أمها أصون لها وأحفظ قالوا وكل مفسدة يعرض وجودها عند الأم فإنها يعرض أو أكثر منها عند الأب فإنه إذا تركها في البيت وحدها لم يأمن عليها وإن ترك عندها امرأته أو غيرها فالأم أشفق عليها وأصون لها من الأجنبية قالوا وأيضاً فهي محتاجة إلى تعلم ما يصلح للنساء من الغزل والقيام بمصالح البيت وهذا إنما تقوم به النساء لا الرجال فهي أحوج إلى أمها لتعلمها ما يصلح المرأة وفي دفعها إلى أبيها تعطيل هذه المصلحة وإسلامها إلى امرأة أجنبية تعلمها ذلك وترديدها بين الأم وبينه وفي ذلك تمرين لها على البروز والخروج فمصلحة البنت والأم والأب أن تكون عند أمها وهذا القول هو الذي لا نختار سواه **قال** من رجح الأب الرجل أغير على البنات من النساء فلا تستوي غيرة الرجل على ابنته وغيرة الأم أبداً وكم من أم تساعد ابنتها على ما تهواه ويحملها على ذلك ضعف عقلها وسرعة انخداعها وضعف داعي الغيرة في طبعها بخلاف الأب ولهذا المعنى وغيره جعل الشارع تزويجها إلى أبيها دون أمها ولم يجعل لأمها ولاية على بضعها البتة ولا على مالها فكان من محاسن الشريعة أن تكون عند أمها ما دامت محتاجة إلى الحضانة والتربية فإذا بلغت حداً تشتهى فيه وتصلح للرجال فمن محاسن الشريعة أن تكون عند من هو أغير عليها وأحرص على مصلحتها

واصون لها من الام قالوا ونحن نرى فى طبيعة الاب غيره من الرجال من الغيرة ولو مع فسقه وفجوره ما يحمله على
قتل ابنته واخته وموليته اذا رأى منها ما يريبه لشدة الغيرة ونرى فى طبيعة النساء من الانحلال والانخداع ضد
ذلك قالوا وهذا هو الغالب على النوعين ولا عبرة بما خرج عن الغالب على انا اذا قدمنا احد الابوين فلا بد ان نراعى صيانته
وحفظه للطفل ولهذا قال مالك والليث اذا لم تكن الام فى موضع حرز وتحصين او كانت غير مرضية فللاب اخذ البنت
منها وكذلك الامام احمد فى الرواية المشهورة عنه فانه يعتبر قدرته على الحفظ والصيانة فان كان مهملا لذلك او عاجزا
عنه او غير مرضى او ذا دياثة والام بخلافه فهى احق بالبنت بلا ريب فمن قدمناه بتخيير او قرعة او بنفسه فانما نقدمه
اذا حصلت به مصلحة الولد ولو كانت الام اصون من الاب واغير منه قدمت عليه ولا التفات الى قرعة ولا اختيار الصبى فى
هذه الحالة فانه ضعيف العقل يؤثر البطالة واللعب فاذا اختار من يساعده على ذلك لم يلتفت الى اختياره وكان عند
من هو انفع له واخير ولا تحتمل الشريعة غير هذا والنبى صلى الله عليه وسلم قد قال مروهم بالصلوة لسبع واضربوهم على تركها
لعشر وفرقوا بينهم فى المضاجع والله تعالى يقول يٰٓاَيُّهَا الَّذِيْنَ اٰمَنُوْا قُوْٓا اَنْفُسَكُمْ وَاَهْلِيْكُمْ نَارًا وَّقُوْدُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ و
قال الحسن علموهم وادبوهم وفقهوهم فاذا كانت الام تتركه فى المكتب وتعلمه القرآن والصبى يؤثر اللعب ومعاشرة اقرانه وابوه
يمكنه من ذلك فانها احق به فلا تخيير ولا قرعة وكذلك العكس ومتى اخل احد الابوين بامر الله ورسوله فى الصبى وعطله
والآخر مراع له فهو احق واولى به وسمعت شيخنا رحمه الله يقول تنازع ابوان صبيا عند بعض الحكام فخيره بينهما فاختار
اباه فقالت له امه اسأله لاى شئ يختار اباه فسأله فقال امى تبعثنى كل يوم للكتاب والفقيه يضربنى وابى يتركنى اللعب مع الصبيان
فقضى به للام وقال انت احق به قال شيخنا واذا ترك احد الابوين تعليم الصبى وامره الذى اوجبه الله عليه فهو عاص ولا ولاية
له عليه بل كل من لم يقم بالواجب فى ولايته فلا ولاية له بل اما ان ترفع يده عن الولاية ويقام من يفعل الواجب واما ان يضم اليه
من يقوم معه بالواجب اذ المقصود طاعة الله ورسوله بحسب الامكان قال شيخنا وليس هذا الحق من جنس الميراث الذى
يحصل بالرحم والنكاح والولاء سواء كان الوارث فاسقا او صالحا بل هذا من جنس الولاية التى لا بد فيها من القدرة على
الواجب والعلم به وفعله بحسب الامكان قال فلو قدر ان الاب تزوج امرأة لا تراعى مصلحة ابنته ولا تقوم بها وامها اقوم بمصلحتها
من تلك الضرة فالحضانة هنا للام قطعا قال ومما ينبغى ان يعلم ان الشارع ليس عنه نص عام فى تقديم احد الابوين
مطلقا ولا تخيير الولد بين الابوين مطلقا والعلماء متفقون على انه لا يتعين احدهما مطلقا بل لا يقدم ذو العدوان والتفريط
على البر العادل المحسن والله اعلم قالت الحنفية والمالكية الكلام معكم فى مقامين احدهما بيان الدليل الدال على
بطلان التخيير والثانى بيان عدم الدلالة فى الاحاديث التى استدللتم بها على التخيير فاما الاول فيدل عليه قوله صلى
الله عليه وسلم انت احق به ولم يخيره واما المقام الثانى فما رويتم من احاديث التخيير مطلقة لا تقييد فيها وانتم لا تقولون
بها على اطلاقها بل قيدتم التخيير بالسبع فما فوقها وليس فى شئ من الاحاديث ما يدل على ذلك ونحن نقول اذا صار للغلام
اختيار معتبر خير بين ابويه وانما يعتبر اختياره اذا اعتبر قوله وذلك بعد البلوغ وليس تقييدكم وقت التخيير بالسبع اولى
من تقييدنا بالبلوغ بل الترجيح من جانبنا لانه حينئذ يعتبر قوله ويدل عليه قولها وقد سقانى من بئر ابى عنبة وهى

على اميال من المدينة وغير البالغ لا يتأتى منه عادة ان يحمل الماء من هذه المسافة ويستقي من البير سلمنا انه ليس في الحديث ما يدل على البلوغ فليس فيه ما ينفيه والواقعة واقعة عين وليس عن الشارع نص عام في تخيير من هو دون البلوغ حتى يجب المصير اليه سلمنا ان فيه ما ينفي البلوغ فمن اين فيه ما يقتضي التقييد بسبع كما قلتم **قالت** الشافعية والحنابلة ومن قال بالتخيير لا يتأتى لكم الاحتجاج بقوله صلى الله عليه وسلم انت احق به ما لم تنكحي بوجه من الوجوه فان منكم من يقول اذا استغنى بنفسه واكل بنفسه وشرب بنفسه فالاب احق به بغير تخيير ومنكم من يقول اذا اثغر فالاب احق به **فنقول** النبي صلى الله عليه وسلم قد حكم لها بانه ما لم تنكحي ولم يفرق بين ان تنكح قبل بلوغ الصبي السن الذي يكون عنده او بعدها وحينئذ فالجواب يكون مشتركا بيننا وبينكم ونحن فيه على سواء فما اجبتم به اجاب به منازعوكم سواء فان اضمرتم اضمروا وان قيدتم قيدوا وان خصصتم خصصوا وان تبين هذا فنقول الحديث اقتضى امرين احدهما انها لا حق لها في الولد بعد النكاح والثاني انها احق به ما لم تنكح وكونها احق به له حالتان احدهما ان يكون الولد صغيرا لا يميز فهي احق به مطلقا من غير تخيير الثاني ان يبلغ سن التمييز فهي احق به ايضا ولكن هذه الاولوية مشروطة بشرط والحكم اذا علق بشرط صدق اطلاقه اعتمادا على تقدير الشرط وحينئذ فهي احق به بشرط اختياره لها وغاية هذا انه تقييد للمطلق بالادلة الدالة على تخييره ولو حمل على اطلاقه وليس ممكن البتة لاستلزام ذلك ابطال احاديث التخيير وايضا فاذا اكتفتم قيدتموه بانها احق به اذا كانت مقيمة وكانت حرة ورشيدة وغير ذلك من القيود التي لا ذكر لشيء منها في الاحاديث البتة فتقييده بالاختيار التي دلت عليه السنة واتفق عليه الصحابة اولى واما حملكم احاديث التخيير على ما بعد البلوغ فلا يصح لخمسة اوجه **احدها** ان لفظ الحديث انه خير غلاما بين ابويه وحقيقة الغلام من لم يبلغ فحمله على البالغ اخراج له عن حقيقته الى مجازه بغير موجب لا قرينة صارفة **الثاني** ان البالغ لا حضانة عليه فكيف يصح ان يخير ابن اربعين سنة بين ابويه هذا من الممتنع شرعا وعادة فلا يجوز حمل الحديث عليه **الثالث** انه لم يفهم احد من السامعين انهم تنازعوا في رجل كبير بالغ عاقل وانه خير بين ابويه ولا يسبق الى هذا فهم احد البتة ولو فرض تخييره لكان بين ثلثة اشياء الابوين والانفراد بنفسه **الرابع** انه لا يعقل في العادة ولا العرف ولا الشرع ان تنازع الابوان في رجل كبير بالغ عاقل كما لا يعقل في الشرع تخيير من هذه حاله بين ابويه **الخامس** ان في بعض الفاظ الحديث ان الولد كان صغيرا لم يبلغ ذكره النسائي وهو حديث رافع بن سنان وفيه فجاء ابن لها صغير لم يبلغ فاجلس النبي صلى الله عليه وسلم الاب ههنا والام ههنا ثم خيره واما قولكم ان بير ابي عنبة على اميال من المدينة فجوابه لمطالبتكم اولا بصحة هذا الحديث ومن ذكره وثانيا بان مسكن هذه المرأة كانت بعيدا من هذه البير وثالثها ان من له نحو العشر السنين لا يمكنه ان يستقي من البير المذكورة عادة وكل هذا مما لا سبيل اليه فان العرب واهل البوادي يستقي اولادهم الصغار من ابار هي ابعد من ذلك واما تقييدنا له بالسبع فلا ريب ان الحديث لا يقتضي ذلك ولا هو امر مجمع عليه فان للمخيرين قولين **احدهما** انه يخير بخمس حكاه اسحق بن راهويه ذكره عنه حرب في مسائله ويحتج لهؤلاء بان الخمس هي السن التي يصح فيها سماع الصبي ويمكن ان يعقل فيها وقد قال محمود بن لبيد عقلت عن النبي صلى الله عليه وسلم مجة مجها في في وانا ابن خمس سنين والقول **الثاني** انه انما يخير لسبع وهو قول الشافعي واحمد واسحق واحتج لهذا القول بان التخيير يستدعي

التمييز والفهم ولا ضابطه في الاطفال فضبط بمظنة وهي السبع فانها اول سن التمييز ولهذا جعلها النبي صلى الله عليه وسلم حدا للوقت الذي يومر فيه بالصلوة وقولكم ان الاحاديث وقايع اعيان فنعم هي كذلك ولكن يمتنع حملها على تخيير الرجال البالغين كما تقدم وفي بعضها لفظ غلام وفي بعضها لفظ صغير لم يبلغ وبالله التوفيق **فصل** فاما قصة بنت حمزة و اختصام علي وزيد وجعفر رضي الله عنهم فيها وحكم رسول الله صلى الله عليه وسلم بها لجعفر فان هذه الحكومة كانت عقيب فراغهم من عمرة القضاء فانهم لما خرجوا من مكة تبعتهم ابنة حمزة تنادي يا عم يا عم فاخذ علي كرم الله وجهه بيدها ثم تنازع فيها هو وجعفر وزيد وذكر كل واحد من الثلثة ترجيحا فذكر زيد انها ابنة اخيه للمواخاة التي عقدها رسول الله صلى الله عليه وسلم بينه وبين حمزة وذكر علي كونها ابنة عمه وذكر جعفر مرجحين القرابة وكون خالتها عنده فتكون عند خالتها فاعتبر النبي صلى الله عليه وسلم مرجح جعفر دون مرجح الاخرين فحكم له وجبر كل واحد منهم وطيب قلبه بما هو احب له من اخذ البنت فاما مرجح المواخاة فليس بمقتض للحضانة ولكن زيد كان اخي حمزة وكان الاخاء حينئذ يثبت به التوارث فظن زيد انه احق بها لذلك واما مرجح القرابة ههنا وهي بنوة العم فهل يستحق بها الحضانة على قولين **احدهما** يستحق بها وهو منصوص الشافعي وقول مالك واحمد وغيرهم لانه عصبة وله ولاية بالقرابة فقدم على الاجانب كما قدم عليهم في الميراث وولاية النكاح وولاية الموت ورسول الله صلى الله عليه وسلم لم ينكر على جعفر وعلي دعواهما حضانتها ولو لم يكن لهما ذلك لانكر عليهما الدعوى الباطلة فانها دعوى ما ليس لهما وهو لا يقر على باطل والقول **الثاني** انه لا حضانة لاحد من الرجال سوى الاباء والاجداد وهذا قول بعض اصحاب الشافعي وهو مخالف لنصه وللدليل فعلى قول الجمهور هو الصواب ان كان الطفل انثى وكان ابن العم محرما لها برضاع او نحوه كان له حضانتها وان جاوزت السبع وان لم يكن محرما فله حضانتها صغيرة حتى تبلغ سبعا فلا يبقى له حضانتها بل تسلم الى محرمها او امرأة ثقة وقال ابو البركات في محرره لا حضانة له ما لم يكن محرما برضاع او نحوه **فان قيل** ما الحكم بالحضانة من النبي صلى الله عليه وسلم في هذه القصة هل هو للخالة او لجعفر قيل هذا مما اختلف فيه على قولين منشؤهما اختلاف الفاظ الحديث في ذلك ففي صحيح البخاري من حديث البراء فقضى بها النبي صلى الله عليه وسلم لخالتها وعند ابي داود من حديث رافع بن عجير عن ابيه عن علي كرم الله وجهه في هذه القصة واما الجارية فاقضي بها لجعفر تكون مع خالتها وانما الخالة ام وسياقه من طريق عبد الرحمن بن ابي ليلى وقال قضى بها لجعفر لان خالتها عنده ثم ساقه من طريق اسرائيل عن ابي اسحق عن هاني بن هاني وهبيرة بن مريم وقال فقضى بها النبي صلى الله عليه وسلم لخالتها وقال الخالة بمنزلة الام واستشكل كثير من الفقهاء هذا وهذا فان القضاء ان كان لجعفر فليس محرما لها وهو وعلي رضي الله عنهما في القرابة سواء منها وان كان للخالة فهي مزوجة والحاضنة اذا تزوجت سقطت حضانتها ولما ضاق هذا على ابن حزم طعن في القصة بجميع طرقها وقال اما حديث البخاري فمن رواية اسرائيل وهو ضعيف واما حديث هاني وهبيرة فمجهولان واما حديث ابن ابي ليلى فمرسل وابو فروة الراوي عنه هو مسلم بن سالم الجهني ليس بالمعروف واما حديث نافع بن عجير فهو وابوه مجهولان ولا حجة في مجهول قال الا ان هذا الخبر بكل وجه حجة على الحنفية والمالكية والشافعية لان خالتها كانت مزوجة بجعفر وهو اجمل شاب في قريش وليس هو ذا رحم محرم من

بنت حمزة قال ونحن لا ننكر قضاءه لها لجعفر من اجل خالتها لان ذلك احفظ لها **قلت** وهذا من تهوره رحمه الله واقدامه
على تضعيف ما اتفقت الناس على صحته فخالفهم وحده فان هذه القصة شهرتها في الصحاح والسنن والمسانيد والسير
والتواريخ يغني عن اسنادها فكيف وقد اتفق عليها صاحبا الصحيح ولم يحفظ عن احد قبله الطعن فيها البتة وقوله اسرائيل ضعيف
فالذي غره في ذلك تضعيف علي بن المديني له ولكن ابى ذلك سائر اهل الحديث واحتجوا به ووثقوه وثبتوه قال احمد ثقة
وتعجب من حفظه وقال ابو حاتم هو من اتقن اصحاب ابي اسحق ولا سيما وقد روى هذا الحديث عن ابي اسحق وكان يحفظ حديثه
كما يحفظ السورة من القرآن وروى له الجماعة كلهم محتجين به واما قوله ان هانئا وهبيرة مجهولان فنعم مجهولان عنده معروفان
عند اهل السنن ووثقهما الحفاظ فقال النسائي هانئ بن هانئ ليس به بأس وهبيرة روى له اهل السنن الاربعة وقد وثق واما
قوله حديث ابن ابي ليلى وابو فروة الراوي عنه مسلم بن مسلم الجهني ليس بالمعروف فالتعليلان باطلان فان عبد الرحمن بن
ابي ليلى روى عن علي كرم الله وجهه غير حديث وعن عمر ومعاذ رضي الله عنهما والذي غر ابا محمد ان ابا داود قال حدثنا
محمد بن عيسى ثنا سفيان عن ابي فروة عن عبد الرحمن بن ابي ليلى بهذا الخبر وظن ابو محمد ان عبد الرحمن لم يذكر عليا
في الرواية فرماه بالارسال وذلك من وهمه فان ابن ابي ليلى روى القصة عن علي كرم الله وجهه فاختصرها ابو داود وذكر مكان
الاحتجاج واحال على العلم المشهور برواية عبد الرحمن بن ابي ليلى عن علي كرم الله وجهه وهذه القصة قد رواها علي وسمعها
منه اصحابه هانئ بن هانئ وهبيرة بن مريم وحجير بن عبد يزيد وعبد الرحمن بن ابي ليلى فذكر ابو داود حديث الثلاثة الاولين
لسياقهم لها بتمامها واشار الى حديث ابن ابي ليلى لانه لم يتمه وذكر المسند منه اليه فبطل الارسال ثم رأيت ابا بكر الاسماعيلي
قد روى هذا الحديث في مسند علي مصرحا فيه بالاتصال فقال اخبرنا الهيثم بن خلف ثنا عثمان بن سعيد المقري ثنا
يوسف بن عدي ثنا سفيان عن ابي فروة عن عبد الرحمن بن ابي ليلى عن علي كرم الله وجهه انه اختصم هو وجعفر وزيد
وذكر الحديث واما قوله ان ابا فروة ليس بالمعروف فقد عرفه سفيان بن عيينة وغيره وخرج له في الصحيحين واما رميه
نافع بن عجير واباه بالجهالة فنعم ولا يعرف حالهما وليسا من المشهورين بنقل العلم وان كان نافع اشهر من ابيه لرواية
ثقتين عنه محمد بن ابراهيم التيمي وعبد الله بن علي فليس الاعتماد على روايتهما وبالله التوفيق فثبت صحة الحديث واما
الجواب عن استشكال من استشكله فنقول وبالله التوفيق لا اشكال سواء كان القضاء لجعفر او للخالة فان ابنة العم اذا
لم يكن لها قرابة سوى ابن عمها جاز ان تجعل مع امرأته في بيته بل يتعين ذلك وهو اولى من الاجنبي لا سيما ان كان ابن العم
مبرزا في الديانة والعفة والصيانة فانه في هذه الحال اولى من الاجانب بلا ريب **فان قيل** فالنبي صلى الله عليه وسلم
كان ابن عمها وكان محرما لها لان حمزة كان اخاه من الرضاعة فهلا اخذها هو قيل رسول الله صلى الله عليه وسلم كان في
شغل شاغل باعباء الرسالة وتبليغ الوحي والدعوة الى الله وجهاد اعداء الله عن فراغه للحضانة فلو اخذها لدفعها الى
بعض نسائه فخالتها امس بها رحما واقرب وايضا فان المرأة من نسائه لم تكن تجيئها النوبة الا بعد تسع ليال فان دارت
الصبية معهن حيث دار كان مشقة عليها وكان فيه من بروزها وظهورها كل وقت ما لا يخفى وان جلست في بيت احدهن
كانت لها الحضانة وهي اجنبية هذا اذا كان القضاء لجعفر وان كان للخالة وهو الصحيح وعليه يدل الحديث الصحيح الصريح

فلا اشكال لوجوه **احدها** ان نكاح الحاضنة لا يسقط حضانة البنت كما هو احدى الروايتين عن احمد واحد قولي العلماء وحجة هذا القول الحديث وقد تقدم سر الفرق بين الذكر والانثى **الثاني** ان نكاحها قريبا من الطفل لا يسقط حضانتها وجعفر ابن عمها **الثالث** ان الزوج اذا رضي بالحضانة وآثر كون الطفل عنده في حجره لم تسقط الحضانة هذا هو الصحيح وهو مبني على اصل وهو ان سقوط الحضانة بالنكاح هو مراعاة لحق الزوج فانه ينتقص عليه الاستمتاع المطلوب من المرأة لحضانتها لولد غيره ويتنكد عليه عيشه مع المرأة ولا يؤمن ان يحصل بينهما خلاف المودة والرحمة ولهذا كان للزوج ان يمنعها من هذا مع اشتغالها هي بحقوق الزوج فتضيع مصلحة الطفل فاذا آثر الزوج ذلك وطلبه وحرص عليه زالت المفسدة التي لاجلها سقطت الحضانة والمقتضي قائم فيترتب عليه اثره يوضحه ان سقوط الحضانة بالنكاح ليست حقا لله وانما هي حق للزوج وللطفل واقاربه فاذا رضي من له الحق جاز فزال الاشكال على كل تقدير وظهر ان هذا الحكم من رسول الله صلى الله عليه وسلم من احسن الاحكام واوضحها واشدها موافقة للمصلحة والحكمة والرحمة والعدل وبالله التوفيق فهذه ثلاثة مدارك في الحديث للفقهاء **احدها** ان نكاح الحاضنة لا يسقط حضانتها كما قال الحسن البصري وقضى به يحيى بن حمزة وهو مذهب ابي محمد بن حزم **والثاني** ان نكاحها لا يسقط حضانة البنت ويسقط حضانة الابن كما قاله احمد في احدى روايتيه **والثالث** ان نكاحها لقريب الطفل لا يسقط حضانتها ونكاحها للاجنبي يسقطها كما هو المشهور من مذهب احمد وفيه مدرك رابع لمحمد بن جرير الطبري وهو ان الحاضنة اذا كانت اما والمنازع لها الاب سقطت حضانتها بالتزويج وان كانت خالة او غيرها من نساء الحضانة لم تسقط حضانتها بالتزويج وكذلك ان كانت اما والمنازع لها غير الاب من اقارب الطفل لم تسقط حضانتها **ونحن** نذكر كلامه وما له وما عليه فيه قال في تهذيب الآثار بعد ذكر حديث ابنة حمزة فيه الدلالة الواضحة على ان قيم الصبية الصغيرة والطفل الصغير من كان قرابتهما من قبل امهما من النساء احق بحضانتهما من عصباتهما من قبل الاب وان كن ذوات ازواج غير الاب الذي هما منه وذلك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بابنة حمزة لخالتها في الحضانة وقد تنازع فيها ابنا عمها علي وجعفر رضي الله عنهما ومولاها واخو ابيها الذي كان رسول الله صلى الله عليه وسلم آخى بينه وبينه وخالتها يومئذ لها زوج غير ابيها وذلك بعد مقتل حمزة وكان معلوما بذلك صحة قول من قال لا حق لعصبة الصغير والصغيرة من قبل الاب في حضانته ما لم تبلغ حد الاختيار بل قرابتهما من النساء من قبل امهما احق وان كن ذوات ازواج **فان قال** قائل فان كان الامر في ذلك عندك على ما وصفت من ان ام الصغير والصغيرة وقرابتهما من النساء من قبل امهما احق بحضانتهما وان كن ذوات ازواج من قرابتهما من قبل الاب من الرجال الذين هم عصبتهما فهلا كانت الام ذات الزوج كذلك مع والدهما الادنى والابعد كما كانت الخالة احق بهما وان كان لها زوج غير ابيهما والا فما الفرق **قيل** الفرق بينهما واضح وذلك لقيام الحجة بالنقل المستفيض رواية عن النبي صلى الله عليه وسلم ان الام احق بحضانة الاطفال اذا بانت من والدهم ما لم تنكح زوجا غيره ولم يخالف في ذلك من يجوز الاعتراض به على الحجة فيما يعلمه وقد روي في ذلك خبر وان كان في اسناده نظر فان النقل الذي وصفت امره دال على صحته وان كان واهي السند ثم ساق حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده انت احق به ما لم تنكحي من طريق المثنى بن الصباح عنه ثم قال واما اذا نازعها فيه عصبة ابيه فصحة الخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم

الذی ذکرنا انه جعل الخالة ذات الزوج غیر ابی الصبیة احق بها من بنی عمها وهم عصبتها فکانت الام احق بان یکون اولی
منهم وان کان لها زوج غیر ابیها لان النبی صلی الله علیه وسلم انما جعل الخالة اولی منهم لقرابتها من الام وان کان فی ذلک کالذی
وصفنا تبین ان القول الذی قلنا فی المسألتین اصل احدهما من جهة النقل المستفیض والاخری من جهة نقل الاحاد العدول
وان کان کذلک فغیر جائز رد حکم احدهما الی حکم الاخری اذ القیاس انما یجوز استعماله فیما لا نص فیه من الاحکام فاما فیه
نص من کتاب الله او خبر عن رسول الله صلی الله علیه وسلم فلاحظ فیه للقیاس **فان قال** قائل زعمت انک انما ابطلت
حق الام من الحضانة اذا نکحت زوجا غیر ابی الطفل وجعلت الاب اولی بحضانتها منها بالنقل المستفیض فکیف یکون ذلک
کما قلت وقد علمت ان الحسن البصری رحمه الله کان یقول المرأة احق بولدها وان تزوجت وقضی بذلک یحیی بن حمزة **قیل**
ان النقل المستفیض الذی تلزم به الحجة فی الدین عندنا لیس صفته ان لا یکون له مخالف ولکن صفته ان ینقله قولا و
عملا من علماء الامة من ینتفی عنه اسباب الکذب والخطاء وقد نقل من صفته ذلک من علماء الامة ان المرأة اذا انکحت بعد
بینونتها من زوجها زوجا غیره ان الاب اولی بحضانة ابنتها منها فکان ذلک حجة لازمة غیر جائز الاعتراض علیها بالرای وهو قول
من یجوز علیه الغلط فی قوله انتهی کلامه **ذکر** ما فی هذا الکلام من مقبول ومردود فاما قوله ان فیه الدلالة علی ان قرابة
الطفل من قبل امهاته من النساء احق بحضانته من عصباته من قبل الاب وان کن ذوات ازواج فلا دلالة فیه علی ذلک البتة
بل احد الفاظ الحدیث صریح فی خلافه وهو قوله صلی الله علیه وسلم واما الابنة فانی اقضی بها لجعفر واما اللفظ الاخر فقضی بها
لخالتها وقال هی ام واما اللفظ الذی احتج به ابو جعفر فلا یدل علی ان قرابة الام مطلقا احق من قرابة الاب بل اقرار النبی صلی الله علیه
وسلم علیا وجعفر رضی الله عنهما علی دعوی الحضانة یدل علی ان لقرابة الاب مدخلا فیها وانما قدم الخالة لکونها انثی من اهل
الحضانة فتقدیمها علی قرابة الاب کتقدیم الام علی الاب والحدیث لیس فیه لفظ عام یدل علی ما ادعاه من ان من کان من قرابة
الام احق بالحضانة من العصبة من قبل الاب حتی یکون بنت الاخت للام احق من العم وبنت الخالة احق من العم والعمة فاین
فی الحدیث دلالة علی هذا فضلا عن ان تکون واضحة قوله وکان معلوما بذلک صحة قول من قال لا حق لعصبة الصغیر و
الصغیرة من قبل الاب فی حضانته ما لم یبلغ حد الاختیار یعنی فیخیر بین قرابة ابیه وامه فیقال لیس فی ذلک معلوما من الحدیث
ولا مظنونا وانما دل الحدیث علی ان ابن العم المزوج بالخالة اولی من ابن العم الذی لیس تحته خالة الطفل ویبقی تحقیق المناط
هل کانت جهة التعصیب مقتضیة للحضانة فاستوت فی شخصین فرجح احدهما بکون خالة الطفل عنده وهی من اهل
الحضانة کما فهمه طائفة من الحدیث او ان قرابة الام وهی الخالة اولی بحضانة الطفل من عصبة الاب ولم یسقط حضانتها
بالتزویج اما لکون الزوج لا یسقط الحضانة مطلقا کقول الحسن ومن وافقه واما لکون المحضونة بنتا کما قاله احمد فی روایة واما
لکون الزوج قرابة الطفل کالمشهور من مذهب احمد واما لکون الحاضنة غیر ام نازعها الاب کما قاله ابو جعفر فهذه اربعة
مدارک ولکن المدرک الذی اختاره ابو جعفر ضعیف جدا فان المعنی الذی اسقط حضانة الام بتزویجها هو بعینه موجود
فی سائر نساء الحضانة والخالة غایتها ان تقوم مقام الام وتشبه بها فلا یکون اقوی منها وکذلک سائر قرابة الام والنبی صلی الله
علیه وسلم لم یحکم حکما عاما ان سائر اقارب الام من کن لا یسقط حضانتهن بالتزویج وانما حکم حکما معینا لخالة ابنة حمزة بالحضانة

مع كونها مزوجة بقريبة من الطفل والطفل ابنه **وأما** الفرق الذي فرق به بين الام وغيرها بالنقل المستفيض الى الخرة فيريد به الاجماع الذي لا ينقضه عنده مخالفة الواحد والاثنين وهذا اصل تفرد به ونازعه فيه الناس ق اما حكمه على حديث عمرو بن شعيب بانه واه فبنى على ما وصل اليه من طريقه فان فيه المثنى بن الصباح وهو ضعيف او متروك ولكن الحديث قد رواه الاوزاعي عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ورواه ابو داود في سننه **فصل** في الحديث مسلك خامس وهو ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى بها لخالتها وان كانت ذات زوج لان البنت تحرم على الزوج تحريم الجمع بين المرأة وخالتها وقد نبه النبي صلى الله عليه وسلم على هذا بعينه في حديث داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس فذكر الحديث بطوله وقال فيه انت يا جعفر اولى بها تحتك خالتها ولا تنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها وليس عن النبي صلى الله عليه وسلم نص يقتضي ان كون الحاضن ذا رحم تحرم عليه البنت على التابيد حتى يعترض به على هذا المسلك بل هذا مما لا تاباه قواعد الفقه واصول الشريعة فان الخالة ما دامت في عصمة الحاضن فبنت اختها محرم عليه فاذا فارقها فهي مع خالتها فلا محذور في ذلك اصلا ولا ريب ان القول بهذا خير واصلح للبنت من رفعها الى الحاكم يدفعها الى اجنبي تكون عنده اذ الحاكم غير متصد للحضانة بنفسه فهل يشك احد ان ما حكم به النبي صلى الله عليه وسلم في هذه الواقعة هو عين المصلحة والحكمة والعدل وغاية الاحتياط للبنت والنظر لها وان كل حكم خالفه لا ينفك عن جور او فساد لا تاتي به الشريعة فلا اشكال في حكمه صلى الله عليه وسلم والاشكال كل الاشكال فيما خالفه والله المستعان وعليه التكلان

ذكر حكمه صلى الله عليه وسلم في النفقة على الزوجات انه لم يقدرها ولا ورد عنه ما يدل على تقديرها وانما رد الازواج فيها الى العرف ثبت عنه في صحيح مسلم انه قال في خطبته حجة الوداع بحضرة الجمع العظيم قبل وفاته ببضعة وثمانين يوما واتقوا الله في النساء فانكم اخذتموهن بامانة الله واستحللتم فروجهن بكلمة الله ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف وثبت عنه صلى الله عليه وسلم في الصحيحين ان هندا امرأة ابي سفيان قالت له ان ابا سفيان رجل شحيح ليس يعطيني من النفقة ما يكفيني وولدي الا ما اخذت منه وهو لا يعلم فقال خذي ما يكفيك وولدك بالمعروف وفي سنن ابي داود من حديث حكيم بن معاوية عن ابيه رضي الله عنه قال اتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت يا رسول الله ما تقول في نسائنا قال اطعموهن مما تاكلون واكسوهن مما تلبسون ولا تضربوهن ولا تقبحوهن وهذا الحكم من رسول الله صلى الله عليه وسلم مطابق بكتاب الله عز وجل حيث يقول تعالى وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ والنبي صلى الله عليه وسلم جعل نفقة المرأة مثل نفقة الخادم وسوى بينهما في عدم التقدير وردهما الى المعروف فقال للمملوك طعامه وكسوته بالمعروف فجعل نفقتهما بالمعروف ولا ريب ان نفقة الخادم غير مقدرة ولم يقل احد بتقديرها وصح عنه في الرقيق انه قال اطعموهم مما تاكلون والبسوهم مما تلبسون رواه مسلم كما قال في الزوجة سواء وصح عن ابي هريرة انه قال امرأتك تقول اما ان تطعمني واما ان تطلقني ويقول العبد اطعمني واستعملني ويقول الابن اطعمني الى من تدعني فجعل نفقة الزوجة والرقيق والولد كلها الاطعام لا التمليك وروى النسائي هذا مرفوعا الى النبي صلى الله عليه وسلم كما سياتي وقال تعالى من اوسط ما تطعمون اهليكم او كسوتهم وصح عن ابن عباس رضي الله عنهما انه قال الخبز والزيت وصح عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه الخبز والسمن والخبز والتمر ومن افضل ما تطعمون الخبز واللحم ففسر الصحابة رضي الله عنهم اطعام الاهل بالخبز مع غيره من الادم والله ورسوله ذكرا الانفاق مطلقا

من غير تحديد ولا تقدير ولا تقييد فوجب رده الى العرف لو لم يرده النبي صلى الله عليه وسلم فكيف وهو الذي رد ذلك الى العرف وارشد امته اليه ومن المعلوم ان اهل العرف انما يتعارفون بينهم في الانفاق على اهليهم حتى من يوجب التقدير الخبز والادام دون الحب والنبي صلى الله عليه وسلم واصحابه انما كانوا ينفقون على ازواجهم كذلك دون تمليكها الحب وتقديره ولانها نفقة واجبة بالشرع فلم يقدر بالحب كنفقة الرقيق فلو كانت مقدرة لامر النبي صلى الله عليه وسلم هندا ان تاخذ المقدر لها شرعا ولما امرها ان تاخذ ما يكفيها من غير تقدير ورد الاجتهاد في ذلك اليها ومن المعلوم ان قدر كفايتها لا تنحصر في مدين ولا في رطلين بحيث لا تزيد عليهما ولا ينقص ولفظه لم يدل على ذلك بوجه ولا ايماء ولا اشارة وايجاب مدين او رطلين خبزا قد يكون اقل من كفايتها فيكون تركا للمعروف وايجاب قدر الكفاية مما يأكل الرجل وولده ورقيقه وان كان اقل من مد او من رطل خبز انفاق بالمعروف فكيف هذا الواجب بالكتاب والسنة ولان الحب يحتاج الى طحنه وخبزه وتوابع ذلك فان اخرج ذلك من مالها لم يحصل الكفاية بنفقة الزوج وان فرض عليه ذلك لها من ماله كان الواجب حبا ودراهم ولو طلبت مكان الخبز دراهم او حبا او دقيقا او غيره لم يلزمه بذله ولو عرض عليها ذلك ايضا لم يلزمها قبوله لان ذلك معاوضة فلا يجبر احدهما على الاخر ويجوز تراضيهما ما اتفقا عليه **والذين** قدروا النفقة اختلفوا فمنهم من قدرها بالحب وهو الشافعي فقال نفقة الفقير مد بمد النبي صلى الله عليه وسلم لان اقل ما يدفع في الكفارة الى الواحد مد والله سبحانه اعتبر الكفارة بالنفقة على الاهل فقال في كفارته اطعام عشرة مساكين من اوسط ما تطعمون اهليكم او كسوتهم قال وعلى الموسر مدان لان اكثر ما اوجب الله سبحانه للواحد مدين في كفارة الاذى وعلى المتوسط مد ونصف نصف نفقة الموسر ونصف نفقة الفقير وقال القاضي ابو يعلى مقدرة بمقدار لا يختلف في القلة والكثرة والواجب رطلان من الخبز في كل يوم في حق الموسر والمعسر اعتبارا بالكفارات وانما يختلفان في صفته وجودته لان الموسر والمعسر سواء في قدر المأكول وما تقوم به البنية وانما يختلفان في جودته فكذلك النفقة الواجبة والجمهور قالوا لا يحفظ عن احد من الصحابة قط تقدير النفقة لا بمد ولا برطل والمحفوظ عنهم بل الذي اتصل به العمل في كل عصر ومصر ما ذكرناه قالوا ومن الذي سلم لكم التقدير بالمد والرطل في الكفارة والذي دل عليه القرآن والسنة ان الواجب في الكفارة الاطعام فقط لا التمليك قال تعالى في كفارة اليمين فَإِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ وقال في كفارة الظهار فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا وقال في فدية الاذى فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ وليس في القرآن في اطعام الكفارات غير هذا وليس في موضع واحد فيها تقدير ذلك بمد ولا رطل وصح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لمن وطئ في نهار رمضان اطعم ستين مسكينا وكذلك قال للمظاهر ولم يحد بمد ولا رطل فالذي دل عليه القرآن والسنة ان الواجب في الكفارات والنفقات هو الاطعام لا التمليك وهذا هو الثابت عن الصحابة رضي الله عنهم قال ابو بكر بن ابي شيبة ثنا ابو خالد عن حجاج عن ابي اسحق عن الحارث عن علي يغديهم ويعشيهم خبزا وزيتا وقال اسحق عن الحارث كان علي كرم الله وجهه يقول في اطعام المساكين في كفارة اليمين يغديهم ويعشيهم خبزا وسمنا وقال ابن ابي شيبة ثنا يحيى بن يعلى عن ليث قال كان عبد الله بن مسعود رضي الله عنه يقول مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ قال الخبز والسمن والخبز والزيت والخبز واللحم وصح عن ابن عمر رضي الله عنهما قال اوسط ما يطعم الرجل اهله الخبز واللبن والخبز والزيت والخبز والسمن ومن افضل ما يطعم الرجل اهله الخبز واللحم وقال يزيد بن زريع ثنا يونس عن محمد بن سيرين ان الاشعري رضي الله عنه كفر عن يمين له مرة فامر بجيرا او جبيرا يطعم

عنه عشرة مساكين خبزا ولحما وامر لهم بثوب معقد وظهرانی وقال ابن ابی شيبة حدثنا يحيى بن اسحق ثنا يحيى بن ايوب عن حميد ان انسا رضی الله عنه مرض قبل ان يموت فلم يستطع ان يصوم وكان يجمع ثلثين مسكينا فيطعمهم خبزا ولحما اكلة واحدة **واما** التابعون فثبت ذلك عن الاسود بن يزيد وابی رزين وعبيدة ومحمد بن سيرين والحسن البصری وسعيد بن جبير وشريح وجابر بن زيد وطاؤس والشعبی وابن بريدة والضحاك والقاسم وسالم ومحمد بن ابراهيم ومحمد بن كعب وقتادة وابراهيم النخعی والاسانيد عنهم بذلك فی احكام القرآن لاسمعيل بن اسحق منهم من يقول يغدی المساكين ويعشيهم ومنهم من يقول اكلة واحدة ومنهم من يقول خبزا ولحما خبزا وزيتا خبزا وسمنا وهذا مذهب اهل المدينة واهل العراق واحمد فی احدی الروايتين عنه والرواية الاخری ان اطعام الكفارة مقدر دون نفقة الزوجات فالاقوال ثلثة التقدير فيهما كقول الشافعی وحده وعدم التقدير فيهما كقول مالك وابی حنيفة واحمد فی احدی الروايتين والتقدير فی الكفارة دون النفقة كالرواية الاخری عنه قال من نصر هذا القول الفرق بين النفقة والكفارة ان الكفارة لا يختلف باليسار والاعسار ولا هی مقدرة بالكفاية ولا اوجبها الشارع بالمعروف كنفقة الزوجة والخادم والاطعام فيها حق لله تعالى لا لآدمی معين فيرضی بالعوض عنه ولهذا لو اخرج القيمة لم يجزه وروی التقدير فيها عن الصحابة فقال القاضی اسمعيل ثنا حجاج بن المنهال حدثنا ابو عوانة عن منصور عن ابی وائل عن يسار بن نمير قال قال عمر ان ناسا ياتونی يسألونی فاحلف انی لا اعطيهم ثم يبدو لی ان اعطيهم فاذا امرتك ان تكفر فاطعم عنی عشرة مساكين لكل مسكين صاعا من تمر او شعير او نصف صاع من بر حدثنا حجاج بن المنهال وسليمان بن حرب قالا حدثنا حماد بن سلمة عن سلمة بن كهيل عن يحيى بن عباد ان عمر بن الخطاب رضی الله عنه قال يا يرفا اذا حلفت فحنثت فاطعم عنی ليمينی خمسة اصواع عشرة مساكين وقال ابن ابی شيبة ثنا وكيع عن ابن ابی ليلى عن عمرو بن ابی مرة عن عبد الله بن سلمة عن علی كرم الله وجهه قال كفارة اليمين اطعام عشرة مساكين لكل مسكين نصف صاع ثنا عبد الرحيم وابو خالد الاحمر عن حجاج عن قرط عن جدته عن عايشة رضی الله عنها قالت انا نطعم نصف صاع من بر او صاعا من تمر فی كفارة اليمين وقال اسمعيل ثنا مسلم ابن ابراهيم ثنا هشام بن ابی عبد الله حدثنا يحيى بن ابی كثير عن ابی سلمة عن زيد بن ثابت قال يجزی فی كفارة اليمين لكل مسكين مد حنطة ثنا سليمان بن حرب ثنا حماد بن زيد عن ايوب عن نافع ان ابن عمر رضی الله عنه كان اذا ذكر اليمين اعتق واذا لم يذكرها اطعم عشرة مساكين لكل مسكين مد مد وصح عن ابن عباس رضی الله عنهما فی كفارة اليمين مد ومعه ادمه **واما** التابعون فثبت ذلك عن سعيد بن المسيب وسعيد بن جبير ومجاهد فقال كل طعام ذكر فی القرآن للمساكين فهو نصف صاع ومنهم من يقول فی كفارة الايمان كلها مد لكل مسكين وقال حماد بن زيد عن يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار ادركت الناس وهم يعطون فی كفارة اليمين مدا بالمد الاول وقال القاسم وسالم وابو سلمة مد مد من بر وقال عطاء فرقا بين عشرة ومرة قال مد مد قالوا وقد ثبت فی الصحيحين ان النبی صلى الله عليه وسلم قال لكعب بن عجرة فی كفارة فدية الاذی اطعم ستة مساكين نصف صاع نصف صاع طعاما لكل مسكين فقدر رسول الله صلى الله عليه وسلم فدية الاذی فجعلنا تقديرها اصلا وعدينا ها الى سائر الكفارات ثم قال من قدر طعام الزوجة ثم راينا النفقات والكفارات قد اشتركا فی الوجوب فاعتبرنا اطعام النفقة باطعام الكفارة ورأينا الله سبحانه قد قال فی حق جزاء الصيد او كفارة طعام مساكين واجمعت الامة ان الطعام مقدر فيها ولهذا لو عدم الطعام صام عن كل مد يوما

كما افتى به ابن عباس والناس بعده فهذا ما احتجت به هذه الطائفة على تقدير طعام الكفارة قال الآخرون لا حجة في احد دون الله ورسوله واجماع الامة وقد امرنا تعالى ان نرد ما تنازعنا فيه اليه والى رسوله وذلك خير لنا حالا وعاقبة ورأينا الله سبحانه انما قال في الكفارة فاطعام عشرة مساكين و اطعام ستين مسكينا فعلق الامر بالمصدر الذي هو الاطعام ولم يحد لنا جنس الطعام ولا قدره وحد لنا جنس المطعمين وقدرهم فاطلق الطعام وقيد المطعومين و رأيناه سبحانه حيث ذكر طعام المسكين في كتابه فانما اراد به الاطعام المعهود المتعارف كقوله تعالى وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْعَقَبَةُ فَكُّ رَقَبَةٍ أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا وقال وَيُطْعِمُونَ الطَّعَامَ عَلَىٰ حُبِّهِ مِسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا وكان من المعلوم يقينا انهم لو غدوهم او عشوهم او اطعموهم خبزا ولحما او خبزا ومرقا ونحوه لكانوا ممدوحين داخلين فيمن اثنى عليهم وهو سبحانه عدل عن الطعام الذي هو اسم للماكول الى الاطعام الذي هو مصدر صريح وهذا نص في انه اذا اطعم المساكين ولم يملكهم فقد امتثل ما امر به وصح في كل لغة وعرف انه اطعمهم قالوا وفي اي لغة لا يصدق لفظ الاطعام الا بالتمليك وانما قال انس رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم اطعم الصحابة في وليمة زينب خبزا ولحما كان قد اتخذ طعاما ودعاهم اليه على عادة الولائم وكذلك قوله في وليمة صفية اطعمهم حيسا وهذا اظهر من ان نذكر شواهده قالوا وقد زاد ذلك ايضاحا وبيانا بقوله من اوسط ما تطعمون اهليكم ومعلوم يقينا ان الرجل انما يطعم اهله الخبز واللحم والمرق واللبن ونحو ذلك فاذا اطعم المساكين من ذلك فقد اطعمهم من اوسط ما يطعم اهله بلا شك ولهذا اتفق الصحابة رضي الله عنهم في اطعام الاهل على انه غير مقدر كما تقدم والله سبحانه جعله اصلا لطعام الكفارة فدل بطريق الاولى على ان طعام الكفارة غير مقدر واما من قدر طعام الاهل فانما اخذه من تقدير طعام الكفارة فيقال هذا خلاف مقتضى النص فان الله اطلق طعام الاهل وجعله اصلا لطعام الكفارة فعلم ان طعام الكفارة لا يتقدر كما لا يتقدر اصله ولا يعرف عن صحابي البتة تقدير طعام الزوجة مع عموم هذه الواقعة في كل وقت قالوا واما الفروق التي ذكرتموها فليس فيها ما يستلزم تقدير طعام الكفارة وحاصلها خمسة فروق انها لا تختلف باليسار والاعسار وانها لا يتقدر بالكفاية ولا اوجبها الشارع بالمعروف ولا يجوز اخراج العوض عنها وهي حق لله لا تسقط بالاسقاط بخلاف نفقة الزوجة فيقال نعم لا شك في صحة هذه الفروق ولكن من اين يستلزم وجوب تقديرها بمد و مدين بل هي طعام واجب من جنس ما يطعم اهله مع ثبوت هذه الاحكام لا يدل على تقديرها بوجه واما ما ذكرتم عن الصحابة من تقديرها فجوابه من وجهين احدهما انا قد ذكرنا عن جماعة منهم علي وانس وابو موسى وابن مسعود رضي الله عنهم انهم قالوا يجزي ان يغديهم ويعشيهم الثاني ان من روي عنهم المد والمدان فلم يذكروا ذلك تقديرا وتحديدا بل تمثيلا فان منهم من روي عنه المد وروي عنه مدان وروي عنه مكوك وروي عنه جواز التغدية والتعشية وروي عنه اكلة وروي عنه رغيف او رغيفين فان كان هذا اختلافا فلا حجة فيه وان كان بحسب حال المستفتي وبحسب حال الحالف والمكفر فظاهر وان كان ذلك على سبيل التمثيل فكذلك فعلى كل تقدير لا حجة فيه على التقديرين قالوا واما الاطعام في فدية الاذى فليس من هذا الباب فان الله سبحانه قال فَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ فان الله سبحانه اطلق هذه الثلاثة ولم يقيدها وصح عن النبي صلى الله عليه وسلم تقييد الصيام بثلاثة ايام وتقييد النسك بذبح شاة و تقييد الاطعام بستة مساكين لكل مسكين نصف صاع ولم يقل سبحانه في فدية الاذى فاطعام ستة مساكين ولكن اوجب

صدقة مطلقة وصوما مطلقا ودما مطلقا فعينه النبي صلى الله عليه وسلم بالفرق والثلاثة الايام والشاة واما جزاء الصيد
فانه من غير هذا الباب فان المخرج انما يخرج قيمة الصيد من الطعام وهي تختلف بالقلة والكثرة فانها بدل متلف فلا ينظر فيها الى
عدد المساكين وانما ينظر فيها الى مبلغ الطعام فيطعمه المساكين على ما يرى من اطعامهم وتفضيل بعضهم على بعض فتقدير الطعام
فيها على حسب المتلف وهو يقل ويكثر وليس ما يعطاه كل مسكين مقدرا ثم ان التقدير بالحب يستلزم امرا باطلا بين البطلان فانه
اذا كان الواجب لها عليه شرعا الحب واكثر الناس انما يطعم اهله الخبز فان جعلتم هذا معاوضة كان ربا ظاهرا وان لم تجعلوه
معاوضة فالحب ثابت لها في ذمته ولم تعتض عنه فلم يبرأ ذمته منه الا باسقاطها او ابرائها فاذا لم تبرئه طالبته بالحب مدة طويلة
مع انفاقه عليها كل يوم حاجتها من الخبز والادام وان مات احدهما كان الحب دينا له او عليه يؤخذ من التركة مع سعة الانفاق
عليها كل يوم ومعلوم ان الشريعة الكاملة المشتملة على العدل والحكمة والمصلحة تأبى ذلك كل الاباء وتدفعه كل الدفع كما يدفعه
العقل والعرف ولا يمكن ان يقال ان النفقة التي في ذمته يسقط بالذي له عليها من الخبز والادم لوجهين احدهما انه لم يبعه اياها
ولا اقرضها اياه حتى يثبت في ذمتها بل هي معه فيه على حكم الضيف لامتناع المعاوضة عن الحب بذلك شرعا ولو قدر ثبوته في
ذمتها لما امكنت المقاصة لاختلاف الدينين جنسا والمقاصة يعتمد اتفاقهما هذا وان قيل باحد الوجهين انه لا تجوز المعاوضة
عن النفقة مطلقا لا بدراهم ولا بغيرها لانه معاوضة عما لا يستقر ولم يجب فانها انما يجب شيئا فشيئا فانه لا تصح المعاوضة عليها
حتى يستقر بمضي الزمان فيعاوض عنها كما يعاوض عما هو مستقر في الذمة من الديون لما لم يجد بعض اصحاب الشافعي من هذا
الاشكال مخلصا قال الصحيح انها اذا اكلت سقطت نفقتها قال الرافعي في محرره اولى الوجهين السقوط وصححه النواوي لجريان الناس
عليه في كل عصر ومصر واكتفاء الزوجة وقال الرافعي في الشرح الكبير والاوسط فيه وجهات اقيسهما انها لا تسقط لانه لم يف الواجب
وتطوع بما ليس بواجب وصرحوا بان هذين الوجهين في الرشيدة التي اذن لها قيمتها فان لم ياذن لها لم يسقط وجها واحدا **فصل**
وفي حديث هند دليل على جواز قول الرجل في غريمه ما فيه من العيوب عند شكواه وان ذلك ليس بغيبة ونظير ذلك قول الآخر في
خصمه يا رسول الله انه فاجر لا يبالي ما حلف عليه وفيه دليل على تفرد الاب بنفقة اولاده ولا يشاركه فيها الام وهذا اجماع من
العلماء الا قول شاذ لا يلتفت اليه ان على الام من النفقة بقدر ميراثها وزعم صاحب هذا القول انه طرد القياس على كل من له ذكر وانثى
في درجة واحدة وهما وارثان فان النفقة عليهما كما لو كان له اخ واخت او ام وجد او ابن وبنت فالنفقة عليهما على قدر ميراثهما فكذلك
الاب والام **والصحيح** انفراد العصبة بالنفقة وهذا كله كما ينفرد بها الاب دون الام بالانفاق وهذا هو مقتضى قواعد الشرع فان
العصبة تنفرد بحمل العقل وولاية النكاح وولاية الموت والميراث بالولاء وقد نص الشافعي على انه اذا اجتمع ام وجد واب فالنفقة
على الجد وحده وهو احد الروايات عن احمد وهي الصحيحة في الدليل وكذلك ان اجتمع ابن بنت او ام وابن او بنت وابن ابن فقال الشافعي النفقة
في هذه المسائل الثلث على الابن لانه العصبة وهي احدى الروايات عن احمد والثانية انها على قدر الميراث في المسائل الثلث
وقال ابو حنيفة رحمه الله النفقة في مسألة الابن والبنت عليهما نصفان لتساويهما في القرب وفي مسألة بنت وابن ابن النفقة
على البنت لانها اقرب وفي مسألة ام وبنت على الام الربع والباقي على البنت وهو قول احمد وقال الشافعي تنفرد بها البنت لانها تكون
عصبة مع اخيها والصحيح انفراد العصبة بالانفاق لانه الوارث المطلق فيه دليل على ان نفقة الزوجة والاقارب مقدرة بالكفاية

وان ذلك بالمعروف وان من له النفقة ان يأخذها بنفسه اذا منعه اياها من هي عليه وقد احتج بهذا على جواز الحكم على الغائب ولا دليل فيه لان ابا سفيان كان حاضرا في البلد لم يكن مسافرا والنبي صلى الله عليه وسلم لم يسألها البينة ولا يعطي المدعي بمجرد دعواه وانما كان هذا فتوى منه صلى الله عليه وسلم فقد احتج به على مسألة الظفر وان للانسان ان يأخذ من مال غريمه اذا ظفر به بقدر حقه الذي جحده اياه ولا يدل لثلاثة اوجه احدها ان سبب الحق ههنا ظاهر وهو الزوجية فلا يكون الاخذ خيانة في الظاهر فلا يتناوله قول النبي صلى الله عليه وسلم اد الامانة الى من ائتمنك ولا تخن من خانك ولهذا نص احمد على المسألتين مفرقا بينهما فمنع من الاخذ في مسألة الظفر وجوز للزوجة الاخذ وعمل بكل الحديثين الثاني انه يشق على الزوجة ان ترفعه الى الحاكم فيلزمه بالانفاق او الفراق وفي ذلك مضرة عليها مع تمكنها من اخذ حقها الثالث ان حقها يتجدد كل يوم فليس هو حقا واحدا مستقرا يمكن ان يستدين عليه او يرفعه الى الحاكم بخلاف حق الدين **فصل** وقد احتج بقصة هند هذه على ان نفقة الزوجة يسقط بمضي الزمان لانه لم يمكنها من اخذ ما مضى لها من قدر الكفاية مع قولها انه لا يعطيها ما يكفيها ولا دليل فيها لانها لم تدع به ولا طلبته وانما استفتته هل تأخذ في المستقبل ما يكفيها فافتاها بذلك وبعد فقد اختلف الناس في نفقة الزوجات والاقارب هل يسقطان بمضي الزمان كلاهما او لا يسقطان او يسقط نفقة الاقارب دون الزوجات على ثلثة اقوال **احدها** انهما يسقطان بمضي الزمان وهو مذهب ابي حنيفة واحدى الروايتين عن احمد **والثاني** انهما لا يسقطان اذا كان القريب طفلا وهذا وجه للشافعية **والثالث** يسقط نفقة القريب دون نفقة الزوجة وهذا هو المشهور من مذهب الشافعي واحمد ومالك ثم الذين اسقطوها بمضي الزمان منهم من قال اذا كان الحاكم قد فرضها لم يسقط وهذا قول بعض الشافعية والحنابلة ومنهم من قال لا يوثر فرض الحاكم في وجوبها شيئا اذا سقطت بمضي الزمان والذي ذكره ابو البركات في محرره الفرق بين نفقة الزوجة ونفقة القريب في ذلك فقال واذا غاب مدة ولم ينفق لزمه نفقة الماضي وعنه لا يلزمه الا ان يكون الحاكم قد فرضها واما نفقة اقاربه فلا يلزمه لما مضى وان فرضت الا ان يستدان عليه باذن الحاكم وهذا هو الصواب انه لا تاثير لفرض الحاكم في وجوب نفقة القريب لما مضى من الزمان نقلا وتوجيها **اما** النقل فانه لا يعرف عن احمد ولا عن قدماء اصحابه استقرار نفقة القريب بمضي الزمان اذا فرضها الحاكم ولا عن الشافعي وقدماء اصحابه والمحققين المذهبه منهم كصاحب المهذب والحاوي والشامل والنهاية والتهذيب والبيان والذخائر وليس في هذه الكتب الا السقوط بدون استثناء فرض وانما يوجد استقرارها اذا فرضها الحاكم في الوسيط والوجيز وشرح الرافعي وفروعه وقد صرح نصر المقدسي في تهذيبه والمحاملي في العدة ومحمد بن عثمان في التمهيد والبندنيجي في المعتمد بانها لا يستقر ولو فرضها القاضي وعللوا السقوط بانها تجب على وجه المواساة لاحياء النفس ولهذا لا يجب مع يسار المنفق عليه وهذا التعليل يوجب سقوطها فرضت ولم تفرض وقال ابو المعالي ومما يدل على ذلك ان نفقة القريب امتاع لا تمليك فما لا يجب فيه التمليك وانتهى الى الكفاية واستحال مصيره دينا في الذمة واستبعد لهذا التعليل قول من يقول ان نفقة الصغير يستقر بمضي الزمان وبالغ في تضعيفه من جهة ان ايجاب الكفاية مع ايجاب عوض ما مضى متناقض ثم اعتذر عن تقديرها في صورة الحمل على الاصح اذا قلنا ان النفقة له بان الحامل مستحقة لها ومنتفعة بها فهي كنفقة الزوجة قال ولهذا قلنا يتقدر ثم قال هذا في الحمل والولد الصغير اما نفقة غيرهما فلا تصير

دیناً اصلاً انتهی وهذا الذی قاله هؤلاء هو الصواب فان فی تصور فرض الحاكم نظراً لانه اما ان یعتقد سقوطها بمضی الزمان او لا فان كان یعتقده لم یسع له الحكم بخلافه والزام ما یعتقد انه غیر لازم وان كان لا یعتقد سقوطها مع انه لا یعرف به قائل الا فی الطفل الصغیر علی وجه لاصحاب الشافعی فاما ان یعنی بالفرض الایجاب واثبات الواجب وتقدیره او امراً رابعاً فان ارید به الایجاب فهو تحصیل الحاصل ولا اثر لفرضه وكذلك ان ارید به اثبات الواجب ففرضه وعدمه سیان وان ارید به تقدیر الواجب فالتقدیر انما یؤثر فی صفة الواجب من الزیادة والنقصان لا فی سقوطه ولا ثبوته فلا اثر لفرضه فی الواجب البتة هذا مع ما فی التقدیر من مصادمة الادلة التی تقدمت علی ان الواجب النفقة بالمعروف فیطعمهم مما یاكل ویكسوهم مما یلبس وان ارید به امر رابع فلابد من بیانه لینظر فیه **فان قیل** الامر الرابع المراد هو عدم السقوط بمضی الزمان فهذا هو محل الحكم وهو الذی اثر فیه حكم الحاكم وتعلق به قیل فكیف یمكن ان یعتقد السقوط ثم یلزم ویقضی بخلافه وان اعتقد عدم السقوط فخلاف الاجماع ومعلوم ان حكم الحاكم لا یزیل حكم الشیء عن صفته فاذا كانت صفة هذا الواجب سقوطه بمضی الزمان شرعاً لم یزله حكم الحاكم عن صفته **فان قیل** بقی قسم آخر وهو ان یعتقد الحاكم السقوط بمضی الزمان ما لم یفرض فان فرضت استقرت فهو یحكم باستقرارها لاجل الفرض لا بنفس مضی الزمان قیل هذا لا یجدی شیئاً فانه اذا اعتقد سقوطها بمضی الزمان وان هذا هو الحق والشرع لم یجز له ان یلزم بما یعتقد سقوطه وعدم ثبوته وما هذا الا بمثابة ما لو ترافع الیه مضطر وصاحب طعام غیر مضطر فقضی به للمضطر بعوضه فلم یتفق اخذه حتى زال الاضطرار ولم یعط صاحبه العوض انه یلزمه بالعوض ویلزم صاحب الطعام ببذله له والقریب یستحق النفقة لاحیاء مهجته فاذا مضی زمن الوجوب حصل مقصود الشارع من احیائه فلا فائدة فی الرجوع بما فات من سبب الاحیاء ووسیلته مع حصول المقصود والاستغناء عن السبب بسبب آخر **فان قیل** فهذا ینتقض علیكم بنفقة الزوجة فانها تستقر بمضی الزمان ولو لم تفرض مع حصول هذا المعنی الذی ذكرتموه بعینه قیل النقض لا بد ان یكون معلوم الحكم بالنص والاجماع وسقوط نفقة الزوجة بمضی الزمان مسألة نزاع فابو حنیفة واحمد فی روایة یسقطانها والشافعی واحمد فی الروایة الاخری لا یسقطانها والذین لا یسقطونها فرقوا بینها وبین نفقة القریب بفروق احدها ان نفقة القریب صلة الثانی ان نفقة الزوجة تجب مع الیسار والاعسار بخلاف نفقة القریب الثالث ان نفقة الزوجة تجب مع استغنائها بمالها ونفقة القریب لا تجب الا مع اعساره وحاجته الرابع ان الصحابة رضی الله عنهم اوجبوا للزوجة نفقة ما مضی ولا یعرف عن احد منهم قط انه اوجب للقریب نفقة ما مضی فصح عن عمر رضی الله عنه انه كتب الی امراء الاجناد فی رجال غابوا عن نسائهم فامرهم بان ینفقوا او یطلقوا فان طلقوا بعثوا بنفقة ما مضی ولم یخالف عمر رضی الله عنه فی ذلك منهم مخالف قال ابن المنذر رحمه الله هذه نفقة وجبت بالكتاب والسنة والاجماع ولا یزول ما وجب بهذه الحجج الا بمثلها **قال** المسقطون قد شكت هند الی النبی صلی الله علیه وسلم ان ابا سفیان لا یعطیها كفایتها فاباح لها ان تاخذ فی المستقبل قدر الكفایة ولم یجوز لها اخذ ما مضی وقولكم انها نفقة معاوضة فالمعاوضة انما هی بالصداق وانما النفقة لكونها فی حبسه فهی عانیة عنده كالاسیر فهی من جملة عیاله ونفقتها مواساة والا فكل من الزوجین یحصل له من الاستمتاع مثل ما یحصل للآخر وقد عاوضها علی المهر فاذا استغنت عن نفقة ما مضی فلا وجه لالزام الزوج به والنبی صلی الله علیه وسلم جعل

نفقة الزوجة كنفقة القريب بالمعروف وكنفقة الرقيق فالانواع الثلثة انما وجبت بالمعروف مواساة لاحياء نفس من هو في ملكه وحبسه ومن بينه وبينه رحم وقرابة فاذا استغنى عنها بمضي الزمان فلا وجه لالزام الزوج بها واي معروف في الزام نفقة ما مضى وحبسه على ذلك والتضييق عليه وتعذيبه بطول الحبس وتعريض الزوجة لقضاء اوطارها من الدخول والخروج وعشرة الاخدان بانقطاع زوجها عنها وغيبة نظره عليها كما هو الواقع في ذلك من الفساد المنتشر ما لا يعلمه الا الله حتى ان الفروج لتعج الى الله من حبس حماتها ومن لصونها عنها ولتسيبها في اوطار وهواها ومعاذ الله ان يأتي شرع الله لهذا الفساد الذي قد استطار شراره واستعرت ناره وانما امر عمر بن الخطاب رضي الله عنه الازواج اذا طلقوا ان يبعثوا بنفقة ما مضى ولم يأمرهم اذا قدموا ان يفرضوا نفقة ما مضى ولا يعرف ذلك عن صحابي البتة ولا يلزم من الالزام بالنفقة الماضية بعد الطلاق وانقطاعها بالكلية الالزام بها اذا عاد الزوج الى النفقة والاقامة واستقبل الزوجة بكل ما يحتاج اليه فاعتبار احدهما بالاخر غير صحيح ونفقة الزوجة يجب يوما بيوم فهي كنفقة القريب وما مضى فقد استغنت عنه بمضي وقته فلا وجه لالزام الزوج به وذلك منشأ العداوة والبغضاء بين الزوجين وهو ضد ما جعله الله بينهما من المودة والرحمة وهذا القول هو الصحيح المختار الذي لا تقتضي الشريعة غيره وقد صرح اصحاب الشافعي بان كسوة الزوجة وسكناها يسقطان بمضي الزمان اذا قيل انهما امتاع لا تمليك فان لهم في ذلك وجهان

فصل

واما فرض الدراهم فلا اصل له في كتاب الله تعالى ولا سنة رسوله صلى الله عليه وسلم ولا عن احد من الصحابة رضي الله عنهم البتة ولا التابعين ولا تابعيهم ولا نص عليه احد من الايمة الاربعة ولا غيرهم من ايمة الاسلام وهذه كتب الاثار والسنن وكلام الايمة بين اظهرنا فاوجدونا من ذكر منهم فرض الدراهم والله سبحانه اوجب نفقة الاقارب والزوجات والرقيق بالمعروف وليس من المعروف فرض الدراهم بل المعروف الذي نص عليه صاحب الشرع ان يطعمهم مما يأكل ويكسوهم مما يلبس ليس المعروف سوى هذا وفرض الدراهم على المنفق من المنكر وليست الدراهم من الواجب ولا عوضه ولا يصح الاعتياض عما لم يستقر ولم يملك فان نفقة الاقارب والزوجات انما تجب يوما فيوما ولو كانت مستقرة لم تصح المعاوضة عنها بغير رضى الزوج والقريب فان الدراهم تجعل عوضا عن الواجب الاصلي وهو اما البر عند الشافعي او الطعام المعتاد عند الجمهور فكيف يجبر على المعاوضة على ذلك بدراهم من غير رضاه ولا اجبار صاحب الشرع له على ذلك فهذا مخالف لقواعد الشرع ونصوص الايمة ومصالح العباد ولكن ان اتفق المنفق والمنفق عليه على ذلك جاز باتفاقهما هذا مع انه في جواز الاعتياض للزوجة عن النفقة الواجبة لها نزاع معروف في مذهب الشافعي وغيره فقيل لا يعتاض لان نفقتها طعام ثبت في الذمة عوضا فلا يعتاض عنه قبل القبض كالمسلم فيه وعلى هذا فلا يجوز الاعتياض لا بدراهم ولا ثياب ولا شيء البتة وقيل يعتاض بغير الخبز والدقيق فان الاعتياض بهما ربا هذا اذا كان الاعتياض عن الماضي فان كان عن المستقبل لم يصح عندهم وجها واحدا لانها بصدد السقوط فلا يعلم استقرارها

ذكر ما روي من حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم في تمكين المرأة من فراق زوجها اذا اعسر بنفقتها

روى البخاري في صحيحه من حديث ابي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم افضل الصدقة ما ترك غنى وفي لفظ ما كان عن ظهر غنى واليد العليا خير من اليد السفلى وابدأ بمن تعول تقول المرأة اما ان تطعمني واما ان تطلقني ويقول العبد اطعمني واستعملني ويقول الولد اطعمني الى من تدعني قالوا يا ابا هريرة سمعت هذا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا هذا من كيس ابي هريرة وذكر

النسائی هذا الحديث فی كتابه فقال فيه وابدأ بمن تعول فقيل من اعول يا رسول الله قال امرأتك تقول اطعمنی و الا فارقنی خادمك يقول اطعمنی واستعملنی ولدك يقول اطعمنی الی من تتركنی وهذا فی جميع نسخ كتاب النسائی هكذا وهو عنده من حديث سعيد بن ايوب عن محمد بن عجلان عن زيد بن اسلم عن ابی صالح عن ابی هريرة رضی الله عنه وسعيد و محمد ثقتان وقال الدارقطنی ثنا ابوبكر الشافعی ثنا محمد بن بشر بن مطر ثنا شيبان بن فروخ ثنا حماد بن سلمة عن عاصم عن ابی صالح عن ابی هريرة رضی الله عنه ان النبی صلی الله عليه وسلم قال المرأة تقول لزوجها اطعمنی او طلقنی الحديث وقال الدارقطنی ثنا عثمان بن احمد بن السماك وعبد الباقی بن قانع واسمعيل بن علی قالوا اخبرنا احمد بن علی الخراز ثنا اسحق بن ابراهيم الباوردی حدثنا اسحق بن منصور حدثنا حماد بن سلمة عن يحيی بن سعيد عن سعيد بن المسيب فی الرجل لا يجد ما ينفق علی امرأته قال يفرق بينهما وبهذا الاسناد الی حماد بن سلمة عن عاصم بن بهدلة عن ابی صالح عن ابی هريرة رضی الله عنه عن النبی صلی الله عليه وسلم مثله قال سعيد بن منصور فی سننه ثنا سفيان عن ابی الزناد قال سألت سعيد بن المسيب عن الرجل لا يجد ما ينفق علی امرأته ايفرق بينهما قال نعم قلت سنة قال سنة وهذا ينصرف الی سنة رسول الله صلی الله عليه وسلم فغايته ان يكون من مراسيل سعيد بن المسيب و اختلف الفقهاء فی حكم هذه المسألة علی اقوال **احدها** انه يجبر علی ان ينفق او يطلق روی سفيان عن يحيی بن سعيد الانصاری عن ابن المسيب قال اذا لم يجد الرجل ما ينفق علی امرأته اجبر علی طلاقها **الثانی** انما يطلقها عليه الحاكم وهذا قول مالك لكنه قال يؤجل فی عدم النفقة شهرا ونحوه فان انقضی الاجل وهی حائض اخر حتی تطهر وفی الصداق عامين ثم يطلقها عليه الحاكم طلقة رجعية فان ايسر فی العدة فله ارتجاعها وللشافعی قولان احدهما ان الزوجة تخير ان شاءت اقامت معه وتبقی نفقة المعسر دينا لها فی ذمته قال اصحابه هذا اذا امكنته من نفسها وان لم تمكنه سقطت من نفقتها وان شاءت فسخت النكاح والقول الثانی ليس لها ان تفسخ لكن يرفع الزوج يده عنها لتكتسب والمذهب انها تملك الفسخ قالوا وهل هو طلاق او فسخ فيه وجهان **احدهما** انه طلاق فلا بد من الرفع الی القاضی حتی يلزمه ان يطلقها او ينفق فان ابی طلق الحاكم عليه طلقة رجعية فان راجعها طلق عليه ثانية فان راجعها طلق عليه ثالثة **والثانی** انه فسخ فلا بد من الرفع الی الحاكم ليثبت الاعسار ثم تفسخ هی فان اختارت المقام ثم اختارت الفسخ ملكته لان النفقة يتجدد وجوبها كل يوم وهل تملك الفسخ فی الحال ولا تملكه الا بعد مضی ثلثة ايام فيه قولان الصحيح عندهم الثانی قالوا فلو وجد فی اليوم الثالث نفقتها وتعذر عليه نفقة اليوم الرابع فهل تجب استيناف هذا الامهال فيه وجهان وقال حماد بن ابی سليمان يؤجل سنة ثم يفسخ قياسا علی العنين وقال عمر بن عبد العزيز يضرب له شهر او شهران وقال مالك الشهر ونحوه وعن احمد روايتان احدهما وهی ظاهر مذهبه ان المرأة تخير بين المقام معه وبين الفسخ فان اختارت الفسخ رفعته الی الحاكم فيخير الحاكم بين ان يفسخ عليه او يجبره علی الطلاق او يأذن لها فی الفسخ فان فسخ او اذن فی الفسخ فهو فسخ لا طلاق ولا رجعة له وان ايسر فی العدة وان اجبره علی الطلاق فطلق رجعيا فله رجعتها فان راجعها وهو معسر او امتنع من الانفاق عليها فطلبت الفسخ فسخ عليه ثانيا وثالثا وان رضيت بالمقام معه مع عسرته ثم بدا لها الفسخ او تزوجته عالمة بعسرته ثم اختارت الفسخ فلها ذلك قال القاضی وظاهر كلام احمد انه ليس لها الفسخ فی الموضعين ويبطل خيارها وهو قول مالك لانها رضيت بعيبه ودخلت فی العقد عالمة به فلم تملك الفسخ كما لو تزوجت عنينا عالمة بعنته وقالت بعد العقد قد رضيت به عنينا وهذا الذی

قاله القاضي هو مقتضى المذهب والحجة والذين قالوا لها الفسخ وان رضيت بالمقام قالوا حقها متجدد كل يوم فيتجدد لها الفسخ بتجدد حقها قالوا ولان رضاها يتضمن اسقاط حقها فيما لم يجب فيه من الزمان فلم يسقط كاسقاط الشفعة قبل البيع قالوا وكذلك لو اسقطت النفقة المستقبلة لم يسقط وكذلك لو اسقطتها قبل العقد جملة ورضيت بلا نفقة وكذلك لو اسقطت المهر قبله لم يسقط واذا لم يسقط وجوبها لم يسقط الفسخ الثابت به والذين قالوا بالسقوط اجابوا عن ذلك بان حقها في الجماع يتجدد ومع هذا اذا اسقطت حقها من الفسخ بالعنة سقط ولم تملك الرجوع فيه قالوا وقياسكم ذلك على اسقاط نفقتها قياس على اصل غير متفق عليه ولا ثابت بالدليل بل الدليل يدل على سقوط الشفعة باسقاطها قبل البيع كما صح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا يحل له ان يبيع حتى يؤذن شريكه فان باعه ولم يؤذنه فهو احق بالبيع وهذا صريح في انه اذا اسقطها قبل البيع لم يملك طلبها بعده وحينئذ فيجعل هذا اصلا لسقوط حقها من النفقة بالاسقاط ونقول خيار لدفع الضرر فسقط باسقاطه قبل ثبوته كالشفعة ثم ينتقض هذا بالعيب في العين الموجرة فان المستاجر اذا دخل عليه او علم به ثم اختار ترك الفسخ لم يكن له الفسخ بعد هذا وتجدد حقه بالانتفاع كل وقت كتجدد حق المرأة من النفقة سواء ولا فرق واما قوله لو اسقطها قبل النكاح او اسقط المهر قبله لم يسقط فليس اسقاط الحق قبل انعقاد سببه بالكلية كاسقاطه بعد انعقاد سببه هذا ان كان في المسألة اجماع وان كان فيها خلاف فلا فرق بين الاسقاطين وسوينا بين الحكمين وان كان بينهما فرق امتنع القياس وعنه رواية اخرى ليس لها الفسخ وهذا قول ابي حنيفة وصاحبيه وعلى هذا لا يلزمها تمكينه من الاستمتاع لانه لم يسلم اليها عوضه فلم يلزمها تسليمه كما لو اعسر المشتري بثمن المبيع لم يجب تسليمه اليه وعليه تخلية سبيلها لتكتسب لها وتحصل لها ما تنفقه على نفسها لان في حبسها بغير نفقة اضرارا بها **فان قيل** فلو كانت موسرة فهلا يملك حبسها قيل قد قالوا ايضا لا يملك حبسها لانه انما يملكه اذا كفاها المؤنة واغناها عما لا بد لها منه من النفقة والكسوة ولحاجته الى الاستمتاع الواجب له عليها فاذا انتفى هذا وهذا لم يملك حبسها وهذا قول جماعة من السلف والخلف ذكر عبد الرزاق عن ابن جريج قال سألت عطاء عمن لا يجد ما يصلح امرأته من النفقة قال ليس لها الا ما وجدت ليس لها ان يطلقها وروى حماد بن سلمة عن جماعة عن الحسن البصري انه قال في الرجل يعجز عن امرأته قال تواسيه وتتقي الله وتصبر وينفق عليها ما استطاع وذكر عبد الرزاق عن معمر قال سألت الزهري عن رجل لا يجد ما ينفق على امرأته ايفرق بينهما قال تستأني به ولا يفرق بينهما وتلا لا يكلف الله نفسا الا ما آتاها سيجعل الله بعد عسر يسرا قال معمر وبلغني عن عمر بن عبد العزيز مثل قول الزهري سواء وذكر عبد الرزاق عن سفيان الثوري في المرأة يعسر زوجها بنفقتها قال هي امرأة ابتليت فلتصبر ولا تاخذ بقول من فرق بينهما قلت عن عمر بن عبد العزيز ثلث روايات هذا احدها والثانية روى ابن وهب عن عبد الرحمن بن ابي الزناد عن ابيه قال شهدت عمر بن عبد العزيز يقول لزوج امرأة شكت اليه انه لا ينفق عليها اضربوا له اجلا شهرا او شهرين فان لم ينفق عليها الى ذلك الاجل فرقوا بينه وبينها والثالثة ذكر ابن وهب عن ابن لهيعة عن محمد بن عبد الرحمن ان رجلا شكا الى عمر بن عبد العزيز بانه انكح ابنته رجلا لا ينفق عليها فارسل الى الزوج فاتى فقال انكحني وهو يعلم انه ليس لي شيء فقال عمر انكحته وانت تعرفه قال فما الذي اصنع اذهب باهلك والقول بعدم التفريق مذهب اهل الظاهر كلهم وقد تناظر فيها مالك وغيره فقال مالك ادركت الناس يقولون اذا لم ينفق الرجل على امرأته يفرق بينهما فقيل له قد كانت الصحابة رضي الله عنهم يعسرون

ويحتاجون فقال مالك ليس الناس اليوم كذلك انما تزوجته رجاء ومعنى كلامه ان نساء الصحابة رضي الله عنهم كن يردن الدار
الآخرة وما عند الله ولم يكن مرادهن الدنيا فلم يكن يبالين بعسر ازواجهن لان ازواجهن كانوا كذلك واما النساء اليوم فانما يتزوجن رجاء
دنيا الازواج ونفقتهن وكسوتهن فالمرأة انما تدخل اليوم على رجاء الدنيا فصار هذا المعروف كالمشروط في العقد وكان عرف الصحابة رضي
الله عنهم ونسائهم كالمشروط في العقد والشرط العرفي في اصل مذهبه كاللفظي وانما انكر مالك كلامه هذا من لم يفهمه ويفهم غوره وفي المسئلة
مذهب آخر وهو ان الزوج اذا اعسر بالنفقة حبس حتى يجد ما ينفقه وهذا مذهب حكاه الناس عن ابن حزم وصاحب المغني وغيرهما
عن عبيد الله بن الحسن العنبري قاضي البصرة ويا لله العجب لاي شيء يسجن ويجمع عليه بين عذاب السجن وعذاب الفقر وعذاب البعد
عن اهله سبحانك هذا بهتان عظيم وما اظن من شم رائحة العلم يقول هذا وفي المسألة مذهب آخر وهو ان المرأة تكلف الانفاق
عليه اذا كان عاجزا عن نفقة نفسه وهذا مذهب ابي محمد بن حزم وهو خير بلا شك من مذهب العنبري قال في المحلى فان عجز الزوج
عن نفقة نفسه وامرأته غنية كلفت النفقة عليه لا ترجع بشيء من ذلك ان ايسر برهان ذلك قول الله عز وجل وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ
وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ بِوَلَدِهِ وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ فالزوجة وارثة فعليها النفقة بنص
القرآن ويا عجبا لابي محمد لو تبين سياق الآية لتبين له منها خلاف ما فهمه فان الله سبحانه قال وعلى المولود له رزقهن و
كسوتهن بالمعروف وهذا ضمير الزوجات بلا شك ثم قال وعلى الوارث مثل ذلك فجعل سبحانه على وارث المولود له او وارث الولد من
رزق الوالدات وكسوتهن بالمعروف مثل ما على الموروث فاين في الآية نفقة على غير الزوجات حتى يحمل عمومها لما ذهب اليه واحتج
من لم ير الفسخ بالاعسار بقوله تعالى لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ وَمَنْ قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنْفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا
إِلَّا مَا آتَاهَا قالوا واذا لم يكلفه الله النفقة في هذه الحال فقد ترك ما لا يجب عليه ولم يأثم بتركه فلا يكون سببا للتفريق بينه وبين حبيبه
وسكنه وتعذيبه بذلك قالوا وقد روى مسلم في صحيحه من حديث ابي الزبير عن جابر دخل ابو بكر وعمر رضي الله عنهما على رسول الله
صلى الله عليه وسلم فوجداه جالسا حوله نساؤه واجما ساكتا فقال ابو بكر يا رسول الله لو رأيت بنت خارجة سألتني النفقة فقمت
اليها فوجأت عنقها فضحك رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال هن حولي كما ترى يسألنني النفقة فقام ابو بكر رضي الله عنه الى عائشة
رضي الله عنها يجأ عنقها وقام عمر الى حفصة يجأ عنقها كلاهما يقول تسألن رسول الله صلى الله عليه وسلم ما ليس عنده فقلن
والله لا نسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئا ابدا ما ليس عنده ثم اعتزلهن رسول الله صلى الله عليه وسلم شهرا وذكروا الحديث قالوا
فهذا ابو بكر وعمر يضربان ابنتيهما بحضرة رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ سألاه نفقة لا يجدها ومن المحال ان يضربا طالبتين للحق
ويقرهما رسول الله صلى الله عليه وسلم على ذلك فدل على انه لا حق لهما فيما طلبتاه من النفقة في حال الاعسار واذا كان طلبهما لها
باطلا فكيف تمكن المرأة من فسخ النكاح بعدم ما ليس لها طلبه ولا يحل لها وقد امر الله سبحانه صاحب الدين ان ينظر المعسر الى
الميسرة وغاية النفقة ان تكون دينا والمرأة مأمورة بانظار الزوج الى الميسرة بنص القرآن هذا ان قيل يثبت في ذمة الزوج و
ان قيل تسقط بمضي الزمان فالفسخ ابعد وابعد قالوا فالله تعالى اوجب على صاحب الحق الصبر على المعسر وندبه الى الصدقة بترك
حقه وما عدا هذين الامرين جور لم يبحه له ونحن نقول لهذه المرأة كما قال الله تعالى لها سواء بسواء اما ان تنظريه الى الميسرة واما
ان تصدقي ولا حق لك فيما عدا هذين الامرين قالوا ولم يزل في الصحابة المعسر والموسر وكان معسروهم اضعاف موسريهم

فما مكن النبي صلى الله عليه وسلم قط امرأة واحدة من الفسخ باعسار زوجها ولا اعلمها ان الفسخ حق لها فان شاءت صبرت وان شاءت فسخت وهو مشرع الاحكام عن الله تعالى بأمره فهب ان الازواج تركن حقهن افما كان فيهن امرأة واحدة تطالب بحقها وهؤلاء نساؤه صلى الله عليه وسلم خير نساء العالمين يطالبنه بالنفقة حتى اغضبنه وحلف ان لا يدخل عليهن شهرا من شدة موجدته عليهن فلو كان من المستقر في شرعه ان المرأة تملك الفسخ باعسار زوجها لرفع اليه ذلك ولو من امرأة واحدة وقد رفع اليه ما ضرورته دون ضرورة فقد النفقة من فقد النكاح وقالت له امرأة رفاعة اني نكحت بعد رفاعة عبد الرحمن بن الزبير وانما معه مثل هدبة الثوب تريد ان يفرق بينه وبينها ومن المعلوم ان هذا كان فيهم في غاية الندرة بالنسبة الى الاعسار فما طلبت منه امرأة واحدة ان يفرق بينه وبينها بالاعسار قالوا وقد جعل الله الفقر والغنى مطيتين للعباد فيفتقر الرجل الوقت ويستغني الوقت فلو كان من افتقر فسخت عليه امرأته لعم البلاء وتفاقم الشر وفسخت انكحة اكثر العالم وكان الفراق بيد اكثر النساء فمن الذي لم تصبه عسرة ويعوز النفقة احيانا قالوا ولو تعذر من المرأة الاستمتاع بمرض متطاول او اعسرت بالجماع لم يمكن الزوج من فسخ النكاح بل يوجبون عليه النفقة كاملة مع اعسار زوجته بالوطي فكيف يمكنونها من الفسخ باعساره عن النفقة التي غايتها ان يكون عوضا عن الاستمتاع قالوا واما حديث ابي هريرة فقد صرح فيه بأن قوله امرأتك تقول انفق علي والا طلقني من كيسه لا من كلام النبي صلى الله عليه وسلم وهذا في الصحيح عنه ورواه عنه سعيد بن ابي سعيد وقال ثم يقول ابو هريرة اذا حدث بهذا الحديث امرأتك تقول فذكر الزيادة واما حديث حماد بن سلمة عن عاصم بن بهدلة عن ابي صالح عن ابي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم بمثله فاشار الى حديث يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب في الرجل لا يجد ما ينفق على امرأته قال يفرق بينهما فحديث منكر لا يحتمل ان يكون عن النبي صلى الله عليه وسلم اصلا واحسن احواله ان يكون عن ابي هريرة رضـ موقوفا والظاهر انه روي بالمعنى واراد قول ابي هريرة رضـ امرأتك تقول اطعمني او طلقني واما ان يكون عند ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه سئل عن الرجل لا يجد ما ينفق على امرأته فقال يفرق بينهما فوالله ما قال هذا رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا سمعه ابو هريرة ولا حدث به كيف وابو هريرة لا يستجيز ان يروي عن النبي صلى الله عليه وسلم امرأتك تقول اطعمني والا طلقني ويقول هذا من كيس ابي هريرة لئلا يتوهم نسبته الى النبي صلى الله عليه وسلم والذي يقتضيه اصول الشريعة وقواعدها في هذه المسألة ان الرجل اذا غر المرأة بانه ذو مال فتزوجته على ذلك فظهر معدما لا شيء له او كان ذا مال وترك الانفاق على امرأته ولم تقدر على اخذ كفايتها من ماله بنفسها ولا بالحاكم ان لها الفسخ وان تزوجته عالمة بعسرته او كان موسرا ثم اصابته جائحة اجتاحت ماله فلا فسخ لها في ذلك ولم تزل الناس تصيبهم الفاقة بعد اليسار ولم ترفعهم ازواجهم الى الحكام ليفرقوا بينهم وبينهن وبالله التوفيق وقد قال جمهور الفقهاء لا يثبت لها الفسخ بالاعسار بالصداق وهذا قول ابي حنيفة واصحابه وهو الصحيح من مذهب احمد اختاره عامة اصحابه وهو قول كثير من اصحاب الشافعي وفصل الشيخ ابو اسحق وابو علي بن ابي هريرة رضـ فقالا ان كان قبل الدخول ثبت به الفسخ وبعده لا يثبت وهو احد الوجوه من مذهب احمد هذا مع انه عوض محض وهو احق ان يوفى من ثمن المبيع كما دل عليه النص وكما تقرر في عدم الفسخ به فمثله به في النفقة واولى **فان قيل** في الاعسار بالنفقة من الضرر اللاحق بالزوجة ما ليس في الاعسار بالصداق فان البنية تقوم بدونه بخلاف النفقة قيل والبنية قد تقوم بدون نفقته بان ينفق من مالها او ينفق عليها ذو قرابتها او تأكل من غزلها وبالجملة فتعيش بما تعيش به زمن العدة ويقدر زمن عسرة الزوج كأن عدة ثم الذين

يجوزون لها الفسخ يقولون لها ان تفسخ ولو كان معها القناطير المقنطرة من الذهب والفضة اذا عجز الزوج عن نفقتها وبإزاء هذا القول قول منجنيق العرب ابي محمد بن حزم انه يجب عليها ان تنفق عليه في هذه الحال فتعطيه مما لها وتمكنه من نفسها ومن العجب قول العنبري بانه يحبس واذا تاملت اصول الشريعة وقواعدها وما اشتملت من المصالح ودرء المفاسد ودفع اعلى المفسدتين باحتمال ادناهما وتفويت ادنى المصلحتين لتحصيل اعلاهما تبين لك القول الراجح من هذه الاقوال وبالله التوفيق **فصل** في حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم الموافق لكتاب الله انه لا نفقة للمبتوتة ولا سكنى روى مسلم في صحيحه عن فاطمة بنت قيس ان ابا عمرو بن حفص طلقها البتة وهو غائب فارسل اليها وكيله بشعير فسخطته فقال والله ما لك علينا من شيء فجاءت رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكرت ذلك له فقال فقال ليس لك عليه نفقة فامرها ان تعتد في بيت ام شريك ثم قال تلك امرأة يغشاها اصحابي اعتدي عند ابن ام مكتوم فانه رجل اعمى تضعين ثيابك فاذا احللت فآذنيني قالت فلما حللت ذكرت له ان معاوية بن ابي سفيان وابا جهم خطباني فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اما ابو جهم فلا يضع عصاه عن عاتقه واما معاوية فصعلوك لا مال له انكحي اسامة بن زيد فكرهته ثم قال انكحي اسامة بن زيد فنكحته فجعل الله فيه خيرا واغتبطت به وفي صحيحه ايضا عنها انها طلقها زوجها في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان انفق عليها نفقة دون فلما رات ذلك قالت والله لاعلمن رسول الله صلى الله عليه وسلم فان كانت لي نفقة اخذت الذي يصلحني وان لم يكن لي نفقة لم آخذ منه شيئا قالت فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لا نفقة لك ولا سكنى وفي صحيحه ايضا عنها ان ابا حفص بن المغيرة المخزومي طلقها ثلاثا ثم انطلق الى اليمن فقال لها اهله ليس لك علينا نفقة فانطلق خالد بن الوليد في نفر فاتوا رسول الله صلى الله عليه وسلم في بيت ميمونة فقالوا ان ابا حفص طلق امرأته ثلاثا فهل لها من نفقة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليست لها نفقة وعليها العدة وارسل اليها ان لا تسبقيني بنفسك وامرها ان تنتقل الى ام شريك ثم ارسل اليها ان ام شريك ياتيها المهاجرون الاولون فانطلقي الى ابن ام مكتوم فانك اذا وضعت خمارك لم يرك فانطلقت اليه فلما انقضت عدتها انكحها رسول الله صلى الله عليه وسلم اسامة بن زيد بن حارثة وفي صحيحه ايضا عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة ان ابا عمرو بن حفص بن المغيرة خرج مع علي بن ابي طالب رضي الله عنه فارسل الى امرأته فاطمة بنت قيس بتطليقة كانت بقيت من تطليقها وامر لها الحارث بن هشام وعياش بن ابي ربيعة بنفقة فقالا لها والله ما لك نفقة الا ان تكوني حاملا فاتت النبي صلى الله عليه وسلم فذكرت له قولهما فقال لا نفقة لك فاستأذنته في الانتقال فاذن لها فقالت اين يا رسول الله قال الى ابن ام مكتوم وكان اعمى تضع ثيابها عنده ولا يراها فلما مضت عدتها انكحها النبي صلى الله عليه وسلم اسامة بن زيد فارسل اليها مروان قبيصة بن ذويب يسالها عن الحديث فحدثته به فقال مروان لم نسمع هذا الحديث الا من امرأة سناخذ بالعصمة التي وجدنا الناس عليها فقالت فاطمة رضي الله عنها حين بلغها قول مروان بيني وبينكم القرآن قال الله عز وجل ﴿وَلَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِينَ بِفَاحِشَةٍ مُبَيِّنَةٍ﴾ الى قوله ﴿لَا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَٰلِكَ أَمْرًا﴾ قالت هذا لمن كان له مراجعة فاي امر يحدث بعد الثلاث فكيف تقولون لا نفقة لها اذا لم تكن حاملا فعلى م تحبسونها وروى ابو داود في هذا الحديث باسناد مسلم عقيبه قول عياش بن ابي ربيعة والحارث بن هشام لا نفقة لك الا ان تكوني حاملا فاتت النبي صلى الله عليه وسلم فقال لا نفقة لك الا ان تكوني حاملا وفي صحيحه ايضا عن الشعبي قال دخلت على فاطمة بنت قيس فسألتها عن قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم عليها فقالت طلقها زوجها البتة فخاصمته الى رسول الله صلى الله عليه وسلم في السكنى والنفقة قالت فلم يجعل لي سكنى ولا نفقة وامرني

ان اعتدّ عند ابن ام مكتوم وفي صحيحه عن ابي بكر بن ابي الجهم العدوي قال سمعت فاطمة بنت قيس تقول طلقها زوجها ثلثا فلم يجعل لها رسول الله صلى الله عليه وسلم سكنى ولا نفقة قالت قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا احللت فآذنيني فآذنته فخطبها معاوية و ابو جهم واسامة بن زيد فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اما معاوية فرجل ترب لا مال له واما ابو جهم فرجل ضراب للنساء ولكن اسامة بن زيد فقالت بيدها هكذا اسامة اسامة فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم طاعة الله وطاعة رسوله خير لك فتزوجته فاغتبطت به وفي صحيحه ايضا عنها قالت ارسل الي زوجي ابو عمرو بن حفص بن المغيرة عياش بن ابي ربيعة بطلاقي فارسل معه بخمسة آصع تمر و خمسة آصع شعير فقلت ما لي نفقة الا هذا ولا اعتد في منزلكم قال لا فشددت علي ثيابي واتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال كم طلقك قلت ثلثا قال صدق ليس لك نفقة واعتدي في بيت ابن عمك ابن مكتوم فانه ضرير البصر تضعين ثوبك عنده فاذا انقضت عدتك فآذنيني وروى النسائي في سننه هذا الحديث بطرقه والفاظه وفي بعضها باسناد صحيح لا مطعن فيه فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم انما النفقة والسكنى للمرأة اذا كان لزوجها عليها الرجعة ورواه الدارقطني وقال فاتت رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكرت ذلك له قالت فلم يجعل لي سكنى ولا نفقة وانما السكنى والنفقة لمن يملك الرجعة وروى النسائي ايضا هذا اللفظ واسنادهما صحيح **ذكر** موافقة هذا الحكم لكتاب الله عز وجل قال الله تعالى يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ وَاتَّقُوا اللَّهَ رَبَّكُمْ لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِينَ بِفَاحِشَةٍ مُبَيِّنَةٍ وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ لَا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَٰلِكَ أَمْرًا فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ وَأَشْهِدُوا ذَوَيْ عَدْلٍ مِنْكُمْ وَأَقِيمُوا الشَّهَادَةَ لِلَّهِ الى قوله قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا فامر الله سبحانه الازواج الذين لهم عند بلوغ الاجل الامساك والتسريح بان لا يخرجوا ازواجهم من بيوتهن وامر ازواجهم ان لا يخرجن فدل على جواز اخراج من ليس لزوجها امساكها بعد الطلاق فانه سبحانه ذكر لهؤلاء المطلقات احكاما متلازمة لا ينفك بعضها عن بعض احدها ان الازواج لا يخرجوهن من بيوتهن والثاني انهن لا يخرجن من بيوت ازواجهن والثالث ان لازواجهن امساكهن بالمعروف قبل انقضاء الاجل وترك الامساك فيسرحوهن باحسان والرابع اشهاد ذوي عدل وهو اشهاد على الرجعة اما وجوبا واما استحبابا واشار سبحانه الى حكمة ذلك وانه في الرجعيات خاصة بقوله لَا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَٰلِكَ أَمْرًا والامر الذي يرجى احداثه ههنا هو المراجعة هكذا قال السلف ومن بعدهم قال ابن ابي شيبة حدثنا ابو معاوية عن داود الاودي عن الشعبي لا تدري لعل الله يحدث بعد ذلك امرا قال لعلك تندم فيكون لك سبيل الى الرجعة وقال الضحاك لعل الله يحدث بعد ذلك امرا قال لعله ان يراجعها في العدة و قاله عطاء وقتادة والحسن وقد تقدم قول فاطمة بنت قيس اي امر يحدث بعد الثلث فهذا يدل على ان الطلاق المذكور هو الرجعي الذي ثبتت فيه هذه الاحكام وان حكمة احكم الحاكمين وارحم الراحمين اقتضته لعل الزوج ان يندم ويزول الشر الذي نزغه الشيطان بينهما فتتبعها نفسه فيراجعها كما قال علي بن ابي طالب رضي الله عنه لو ان الناس اخذوا بامر الله في الطلاق ما تتبع رجل نفسه امرأة يطلقها ابدا ثم ذكر سبحانه الامر باسكان هؤلاء المطلقات فقال أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وُجْدِكُمْ فالضمائر كلها متحدة مفسرها واحكامها كلها متلازمة وكان قول النبي صلى الله عليه وسلم انما النفقة والسكنى للمرأة اذا كان لزوجها عليها رجعة مستفادا من كتاب الله عز وجل ومفسرا له وبيانا لمراد المتكلم به منه فقد تبين اتحاد قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم

وكتاب الله عز وجل والميزان الصحيح العادل معهما ايضا لا يخالفهما فان النفقة انما تكون للزوجة فاذا بانت منه صارت اجنبية حكمها
حكم سائر الاجنبيات ولم يبق الا مجرد اعتدادها منه وذلك لا يوجب لها نفقة كالموطوءة بشبهة او زنا ولان النفقة انما تجب في مقابلة
التمكن من الاستمتاع وهذا لا يمكن استمتاعه بها بعد بينونتها ولان النفقة لو وجبت لها عليه لاجل عدتها لوجبت للمتوفى عنها من ماله
ولا فرق بينهما البتة فان كل واحدة منهما قد بانت عنه وهي معتدة منه قد تعذر منهما استمتاع ولانها لو وجبت لها السكنى لوجبت لها
النفقة كما يقوله من يوجبها فاما ان يجب لها السكنى دون النفقة فالنص والقياس يدفعه وهذا قول عبد الله بن عباس واصحابه وجابر
ابن عبد الله وفاطمة بنت قيس احدى فقهاء نساء الصحابة وكانت فاطمة تناظر عليه وبه يقول احمد بن حنبل واصحابه واسحق بن راهويه و
اصحابه وداود بن علي واصحابه وسائر اهل الحديث وللفقهاء في هذه المسألة ثلثة اقوال وهي ثلث روايات عن احمد احدها هذا والثاني ان
لها النفقة والسكنى وهو قول عمر بن الخطاب وابن مسعود وفقهاء الكوفة رضي الله عنهم والثالث ان لها السكنى دون النفقة وهذا مذهب
اهل المدينة وبه يقول مالك والشافعي **ذكر** المطاعن التي طعن بها على حديث فاطمة بنت قيس قديما وحديثا فاولها طعن امير المؤمنين
عمر بن الخطاب رضي الله عنه فروى مسلم في صحيحه عن ابي اسحق قال كنت مع الاسود بن يزيد جالسا في المسجد الاعظم ومعنا الشعبي فحدث
الشعبي بحديث فاطمة بنت قيس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يجعل لها سكنى ولا نفقة ثم اخذ الاسود كفا من حصى فحصبه به فقال
ويلك تحدث بمثل هذا قال عمر رضي الله عنه لا نترك كتاب الله وسنة نبينا صلى الله عليه وسلم لقول امرأة لا ندري احفظت ام نسيت لها
السكنى والنفقة قال الله عز وجل لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِينَ بِفَاحِشَةٍ مُبَيِّنَةٍ قالوا فهذا عمر رض يخبر ان سنة رسول
الله صلى الله عليه وسلم ان لها النفقة والسكنى ولا ريب ان هذا مرفوع فان الصحابي اذا قال من السنة كذا كان مرفوعا فكيف اذا قال من سنة
رسول الله صلى الله عليه وسلم فكيف اذا كان القائل عمر بن الخطاب رض واذا تعارضت رواية عمر رض ورواية فاطمة فرواية عمر رض اولى لاسيما ومعها ظاهر القرآن
كما سنذكره وقال سعيد بن منصور حدثنا ابو معاوية ثنا الاعمش عن ابراهيم قال كان عمر بن الخطاب رض اذا ذكر عنده حديث فاطمة
بنت قيس قال ما كنا نغير في ديننا بشهادة امرأة **ذكر** طعن عايشة رضي الله عنها في خبر فاطمة بنت قيس في الصحيحين من حديث هشام
ابن عروة عن ابيه قال تزوج يحيى بن سعيد بن العاص بنت عبد الرحمن بن الحكم فطلقها فاخرجها من عنده فعاب ذلك عليهم عروة فقالوا
ان فاطمة قد خرجت قال عروة فاتيت عايشة رض فاخبرتها بذلك فقالت ما بفاطمة بنت قيس خير ان تذكر هذا الحديث وقال البخاري فانتقلها
عبد الرحمن فارسلت عايشة رض الى مروان وهو امير المدينة اتق الله واردها الى بيتها قال مروان ان عبد الرحمن بن الحكم غلبني قال او ما
بلغك شان فاطمة بنت قيس قالت لا يضرك ان تذكر حديث فاطمة فقال مروان ان كان بك شر فحسبك ما بين هذين من الشر ومعنى كلامه
ان كان خروج فاطمة لما يقال من شر كان في لسانها فيكفيك ما بين يحيى بن سعيد بن العاص وبين امرأته من الشر وفي الصحيحين عن عروة
انه قال لعايشة رضي الله عنها الم تري الى فلانة بنت الحكم طلقها زوجها البتة فخرجت فقالت بئس ما صنعت فقلت الم تسمعي الى قول
فاطمة فقالت اما انه لا خير لها في ذكر ذلك وفي حديث القاسم عن عايشة رضي الله عنها معنى قولها لا سكنى لها ولا نفقة وفي صحيح البخاري
عن عايشة رضي الله عنها انها قالت لفاطمة الا تتقي الله تعني في قولها لا سكنى لها ولا نفقة وفي صحيحه ايضا عنها رضي الله عنها قالت ان
فاطمة كانت في مكان وحش فخيف على ناحيتها فلذلك ارخص النبي صلى الله عليه وسلم لها وقال عبد الرزاق عن ابن ابي نجيح اخبرني ابن نجيح
ابي شهاب عن عروة ان عايشة رضي الله عنها انكرت ذلك على فاطمة بنت قيس تعني انتقال المطلقة ثلثا وذكر القاضي اسمعيل ثنا نصر بن علي

حدثنى ابى عن هارون عن محمد بن اسحق قال احسبه عن محمد بن ابراهيم ان عائشة رضى الله عنها قالت لفاطمة بنت قيس انما اخرجك هذا اللسان **ذكر** طعن اسامة بن زيد حب رسول الله صلى الله عليه وسلم وابن حبه على حديث فاطمة روى عبد الله بن صالح كاتب الليث قال حدثنى الليث بن سعد حدثنى جعفر عن ابن هرمز عن ابى سلمة بن عبد الرحمن قال كان محمد بن اسامة بن زيد يقول كان اسامة اذا ذكرت فاطمة شيأ من ذلك يعنى من انتقالها فى عدتها رماها بما فى يده **ذكر** طعن مروان على حديث فاطمة روى مسلم فى صحيحه من حديث الزهرى عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة حديث فاطمة هذا انه حدث به مروان فقال مروان لم نسمع هذا الا من امرأة سنأخذ بالعصمة التى وجدنا الناس عليها **ذكر** طعن سعيد بن المسيب روى ابو داؤد فى سننه من حديث ميمون بن مهران قال قدمت المدينة فدفعت الى سعيد بن المسيب فقلت فاطمة بنت قيس طلقت فخرجت من بيتها فقال سعيد تلك امرأة فتنت الناس انها كانت امرأة لسنة فوضعت على يدى ابن ام مكتوم **ذكر** طعن سليمان بن يسار روى ابو داؤد فى سننه ايضا قال فى خروج فاطمة انما كان من سوء الخلق **ذكر** طعن الاسود بن يزيد تقدم حديث مسلم ان الشعبى حدث بحديث فاطمة فاخذ الاسود كفا من حصا فحصبه وقال ويلك تحدث مثل هذا وقال النسائى ويلك لم تفتى بمثل هذا قال عمر لها ان جئت بشاهدين يشهدان انهما سمعاه من رسول الله صلى الله عليه وسلم والا لم نترك كتاب ربنا لقول امرأة **ذكر** طعن ابى سلمة بن عبد الرحمن قال الليث حدثنى عقيل عن ابن شهاب قال اخبرنى ابو سلمة بن عبد الرحمن فذكر حديث فاطمة ثم قال فانكر الناس عليها ما كانت تحدث من خروجها قبل ان تحل قالوا وقد عارض رواية فاطمة تصريح رواية عمر فى ايجاب النفقة والسكنى فروى حماد بن سلمة عن حماد بن ابى سليمان انه اخبر ابراهيم النخعى بحديث الشعبى عن فاطمة بنت قيس فقال له ابراهيم ان عمر اخبر بقولها فقال لسنا بتاركى اية من كتاب الله وقول النبى صلى الله عليه وسلم لقول امرأة لعلها اوهمت سمعت النبى صلى الله عليه وسلم يقول لها السكنى والنفقة ذكره ابو محمد فى المحلى فهذا نص صريح يجب تقديمه على حديث فاطمة لجلالة راويه وترك انكار الصحابة عليه وموافقته لكتاب الله **ذكر** الاجوبة عن هذه المطاعن وبيان بطلانها وحاصلها اربعة احدها ان راويها امرأة لم تأت بشاهدين يتابعانها على حديثها الثانى ان روايتها تضمنت مخالفة القرآن الثالث ان خروجها من المنزل لم يكن لانه لاحق لها فى السكنى بل لاذاها اهل زوجها بلسانها الرابع معارضة روايتها برواية عمر بن الخطاب امير المؤمنين و نحن نبين ما فى كل واحد من هذه الامور الاربعة بحول الله وقوته هذا مع ان فى بعضها من الانقطاع وفى بعضها من الضعف وفى بعضها من البطلان ما سننبه عليه وبعضها صحيح عمن نسب اليه بلا شك **فاما** المطعن الاول وهو كون الراوى امرأة فطعن باطل بلا شك والعلماء قاطبة على خلافه والمحتج بهذا من اتباع الائمة اول مبطل له ومخالف له فانهم لا يختلفون فى ان السنن تؤخذ عن المرأة كما تؤخذ عن الرجل هذا وكم من سنة تلقاها الائمة بالقبول عن امرأة من الصحابة وهذه مسانيد نساء الصحابة بايدى الناس لا تشاء ان ترى فيها سنة تفردت بها امرأة منهن الا رأيتها فما ذنب فاطمة بنت قيس دون نساء العالمين وقد اخذ الناس بحديث فريعة بنت مالك بن سنان اخت ابى سعيد فى اعتداد المتوفى عنها فى بيت زوجها وليست فاطمة بدونها علما وجلالة وثقة وامانة بل هى افقه منها بلا شك فان فريعة لا تعرف الا فى هذا الخبر واما شهرة فاطمة ودعاؤها من نازعها من الصحابة الى كتاب الله ومناظرتها على ذلك فامر مشهور وكانت اسعد بهذه المناظرة ممن خالفها كما مضى تقريره وقد كان الصحابة رضى الله عنهم يختلفون فى الشئ فتروى لهم احدى امهات المؤمنين عن النبى صلى الله عليه وسلم شيأ فيأخذون به ويرجعون اليه ويتركون ما عندهم له وانما فضلن فاطمة بنت قيس بكونهن ازواج رسول الله

صلى الله عليه وسلم والتى هى من المهاجرات الاول وقد رضيها رسول الله صلى الله عليه وسلم لحبه وابن حبه اسامة بن زيد وكان الذى خطبها له واذا شئت ان تعرف مقدار حفظها وعلمها فاعرفه من حديث الدجال الطويل الذى حدث به رسول الله صلى الله عليه وسلم على المنبر فوعته فاطمة وحفظته وادته كما سمعته ولم ينكره عليها احد مع طوله وغرابته فكيف بقصة جرت لها وهى سببها وخاصمت فيها وحكم فيها بكلمتين وهى لا نفقة ولا سكنى والعادة توجب حفظ مثل هذا وذكره واحتمال النسيان فيه امر مشترك بينها وبين من انكر عليها فهذا عمر رضى الله عنه قد نسى تيمم الجنب وذكره عمار بن ياسر امر رسول الله صلى الله عليه وسلم لهما بالتيمم من الجنابة فلم يذكره عمر واقام على ان الجنب لا يصلى حتى يجد الماء ونسى رضى الله عنه قوله تعالى وَإِنْ أَرَدْتُمُ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَكَانَ زَوْجٍ وَآتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قِنْطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا حتى ذكرته به امرأة فرجع الى قولها ونسى قوله إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ حتى ذكر به فان كان جواز النسيان على الراوى يوجب سقوط روايته سقطت رواية عمر التى عارضتم بها خبر فاطمة وان كان لا توجب سقوط روايته بطلت المعارضة بذلك فهى باطلة على التقديرين ولو ردت السنن بمثل هذا لم تبق بايدى الامة منها الا اليسير ثم كيف يعارض خبر فاطمة ويطعن فيه بمثل هذا من يرى قبول خبر الواحد العدل لا يشترط للرواية نصابا وعمر رضى الله عنه اصابه فى مثل هذا ما اصابه فى خبر ابى موسى فى الاستئذان حين شهد له ابو سعيد ورد خبر المغيرة بن شعبة فى املاص المرأة حتى شهد له محمد بن سلمة وهذا كان تثبيتا منه رضى الله عنه حتى لا يركب الناس الصعب والذلول فى الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والا فقد قبل خبر الضحاك بن سفيان الكلابى وحده وهو اعرابى وقبل لعايشة رض عدة اخبار تفردت بها وبالجملة فلا يقول احد انه لا يقبل قول الراوى الثقة العدل حتى يشهد له شاهدان لا سيما ان كان من الصحابة رضى الله عنهم اجمعين

فصل واما المطعن الثانى وهو ان روايتها مخالفة للقرآن فنجيب بجوابين مجمل ومفصل اما المجمل فنقول لو كانت مخالفة كما ذكرتم لكانت مخالفة لعمومه فيكون تخصيصا للعام فحكمها حكم تخصيص قوله يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ بالكافر والرقيق والقاتل وتخصيص قوله وَأُحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَٰلِكُمْ بتحريم الجمع بين المرأة وعمتها وبينها وبين خالتها ونظائره فان القرآن لم يخص البائن بانها لا تخرج ولا تخرج وبانها تسكن من حيث يسكن زوجها بل اما ان يعمها ويعم الرجعية واما ان يخص الرجعية فان عم النوعين فالحديث مخصص لعمومه وان خص الرجعيات وهو الصواب للسياق الذى من تدبره وتامله قطع بانه فى الرجعيات من عدة اوجه قد اشرنا اليها فالحديث ليس مخالفا لكتاب الله بل موافق له ولو ذكر امير المؤمنين رضى الله عنه ذلك لكان اول راجع اليه فان الرجل كما يذهل عن النص يذهل عن دلالته وسياقه وما يقترن به مما يتبين المراد منه وكثيرا ما يذهل عن دخول الواقعة المعينة تحت النص العام واندراجها تحتها فهذا كثير جدا والتفطن له من الفهم الذى يؤتيه الله من يشاء من عباده ولقد كان امير المؤمنين عمر رضى الله عنه من ذلك بالمنزلة التى لا تجهل ولا تستوفيها عبارة غير ان النسيان والذهول عرضة الانسان فانما الفاضل العالم من اذا ذكر ذكر ورجع فحديث فاطمة رضى الله عنها مع كتاب الله على ثلثة اطباق لا يخرج عن واحد منها اما ان يكون تخصيصا لعامه الثانى ان يكون بيانا لما لم يتناوله بل سكت عنه الثالث ان يكون بيانا لما اريد به وموافقا لما ارشد اليه سياقه وتعليله وتنبيهه وهذا هو الصواب فهو اذن موافق له لا مخالف وهكذا ينبغى قطعا ومعاذ الله ان يحكم رسول الله صلى الله عليه وسلم بما يخالف كتاب الله تعالى او يعارضه وقد انكر الامام احمد هذا من قول عمر رض وجعل يتبسم ويقول اين فى كتاب الله ايجاب السكنى والنفقة للمطلقة ثلثا وانكرته قبله الفقيهة الفاضلة فاطمة وقالت بينى وبينكم كتاب الله قال الله تعالى لا تدرى لعل الله يحدث بعد ذلك امرا واى امر يحدث بعد الثلث وقد تقدم ان قوله فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ يشهد بان الآيات كلها فى الرجعيات **واما** المطعن الثالث وهو ان خروجها لم يكن الا لفحش من

لسانها فانما ابرده من تاويل وما اسميه فان المرأة من خيار الصحابة رضي الله عنهم وفضلائهم ومن المهاجرات الاول وممن لا يحملها رقة الدين وقلة التقوى على فحش يوجب اخراجها من دارها وان يمنع حقها الذي جعله الله لها ونهي عن اضاعته **فيا عجبا** كيف لم ينكر عليها النبي صلى الله عليه وسلم هذا الفحش ويقول لها اتقي الله وكفي لسانك عن اذى اهل زوجك واستقري في مسكنك وكيف يعدل عن هذا الى قوله لا نفقة لك ولا سكنى الى قوله انما السكنى والنفقة للمرأة اذا كان لزوجها عليها رجعة فيا عجبا كيف يترك هذا المانع الصريح الذي خرج من بين شفتي النبي صلى الله عليه وسلم ويعلل بامر موهوم لم يعلل به رسول الله صلى الله عليه وسلم البتة ولا اشار اليه ولا نبه عليه هذا من المحال البين ثم لو كانت فاحشة اللسان وقد اعاذها الله من ذلك لقال لها النبي صلى الله عليه وسلم وسمعت واطاعت كفي لسانك حتى تنقضي عدتك وكان من دونها يسمع ويطيع لئلا تخرج من مسكنه **فصل** واما المطعن الرابع وهو معارضة روايتها برواية عمر رضي الله عنه فهذه المعارضة تورد من وجهين احدهما قوله لا ندع كتاب ربنا وسنة نبينا وان هذا من حكم المرفوع الثاني قوله سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لها السكنى والنفقة ونحن نقول قد اعاذ الله امير المؤمنين من هذا الكلام الباطل الذي لا يصح عنه ابدا قال الامام احمد لا يصح ذلك عن عمر وقال ابو الحسن الدارقطني بل السنة بيد فاطمة بنت قيس قطعا ومن له المام بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم يشهد شهادة الله انه لم يكن عند عمر رضي الله عنه سنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ان للمطلقة ثلثا السكنى والنفقة وعمر كان اتقى لله واحرص على تبليغ سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يكون هذه السنة عنده ثم لا يرويها اصلا ولا يبينها ولا يبلغها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم واما حديث حماد عن حماد عن ابراهيم عن عمر سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لها السكنى والنفقة فنحن نشهد بالله شهادة نسأل عنها اذا لقيناه ان هذا كذب على عمر وكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم وينبغي ان لا يحمل الانسان فرط الانتصاب للمذاهب التعصب لها على معارضة سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم الصحيحة الصريحة بالكذب البحت فلو يكون هذا عند عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم لخرست فاطمة وذووها ولم ينبزوا بكلمة ولا دعت فاطمة الى المناظرة ولا احتيج الى ذكر اخراجها لاجل لسانها ولما فات هذا الحديث ايمة الحديث والمصنفين في السنن والاحكام المنتصرين للسنن فقط لا لمذهب ولا لرجل هذا قبل ان نصل به الى ابراهيم ولو قدر وصولنا بالحديث الى ابراهيم لانقطع نخاعه فان ابراهيم لم يولد الا بعد موت عمر بسنين فان كان مخبر اخبر به ابراهيم عن عمر وحسن به الظن كان قد روى له قول عمر بالمعنى وظن ان رسول الله صلى الله عليه وسلم هو الذي حكم بثبوت النفقة والسكنى للمطلقة حتى قال عمر لا ندع كتاب ربنا لقول امرأة فقد يكون الرجل صالحا وقد يكون مغفلا ليس تحمل الحديث وحفظه وروايته من شانه وبالله التوفيق **وقد** تناظر في هذه المسألة ميمون بن مهران وسعيد بن المسيب فذكر له ميمون خبر فاطمة فقال سعيد تلك امرأة فتنت الناس فقال له ميمون لئن كانت انما اخذت بما افتاها به رسول الله صلى الله عليه وسلم ما فتنت الناس وان لنا في رسول الله صلى الله عليه وسلم اسوة حسنة مع انها احرم الناس عليه ليس لها عليه رجعة ولا بينهما ميراث انتهى ولا يعلم احد من الفقهاء رحمهم الله تعالى الا وقد احتج بحديث فاطمة بنت قيس هذا واخذ به في بعض الاحكام مالك والشافعي وجمهور الامة يحتجون به في سقوط نفقة المبتوتة اذا كانت حائلا والشافعي نفسه احتج به على جواز جمع الثلث لان في بعض الفاظه فطلقني ثلثا وقد بينا انه انما طلقها اخر ثلث كما اخبرت به عن نفسها واحتج به من يرى جواز نظر المرأة الى الرجال واحتج به الائمة كلهم على جواز خطبة الرجل على خطبة اخيه اذا لم تكن المرأة قد سكنت الى الخاطب الاول واحتجوا به على جواز بيان ما في الرجل اذا كان على وجه النصيحة لمن استشاره ان يزوجه

او يعامله او يسافر معه وان ذلك ليس بغيبة واحتجوا به على جواز نكاح القرشية من غير القرشي واحتجوا به على وقوع الطلاق في حال غيبة احد الزوجين عن الآخر وانه لا يشترط حضوره ومواجهته به واحتجوا به على جواز التعريض بخطبة المعتدة البائن فكانت هذه الاحكام كلها حاصلة ببركة روايتها وصدق حديثها فاستنبطتها الامة منها وعملت بها فما بال روايتها ترد في حكم واحد من احكام هذا الحديث وتقبل فيما عداه فان كانت حفظته قبلت في جميعه وان لم تكن حفظته وجب ان لا يقبل في شيء من احكامه وبالله التوفيق **فان قيل** بقي عليكم شيء واحد وهو ان قوله سبحانه ﴿أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنتُم مِّن وُجْدِكُمْ﴾ انما هو في البوائن لا في الرجعيات بدليل قوله عقيبه ﴿وَلَا تُضَارُّوهُنَّ لِتُضَيِّقُوا عَلَيْهِنَّ وَإِن كُنَّ أُولَاتِ حَمْلٍ فَأَنفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّىٰ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ فهذا في البائن اذ لو كانت رجعية لما قيد النفقة عليها بالحمل ولكان عديم التأثير فانها تستحقها حائلا كانت او حاملا والظاهر ان الضمير في اسكنوهن هو والضمير في قوله وان كن اولات حمل فانفقوا عليهن واحد **فالجواب** ان مورد هذا السؤال اما ان يكون من الموجبين النفقة والسكنى او ممن يوجب السكنى دون النفقة فان كان الاول فالآية على زعمه حجة عليه لانه سبحانه شرط في ايجاب النفقة عليهن كونهن حوامل والحكم المعلق على الشرط ينتفي عند انتفائه فدل على ان البائن الحائل لا نفقة لها **فان قيل** فهذه دلالة على المفهوم ولا يقول بها قيل ليس ذلك من دلالة المفهوم بل من انتفاء الحكم عند انتفاء شرطه فلو بقي الحكم بعد انتفائه لم يكن شرطا وان كان ممن يوجب السكنى وحدها فيقال له ليس في الآية ضمير واحد يخص البائن بل ضمائرها نوعان نوع يخص الرجعية قطعا كقوله ﴿فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ﴾ ونوع يحتمل ان يكون للبائن وان يكون للرجعية وان يكون لهما وهو قوله ﴿وَلَا تُخْرِجُوهُنَّ مِن بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ﴾ وقوله ﴿وَأَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنتُم مِّن وُجْدِكُمْ﴾ فحمله على الرجعية هو المتعين لتتحد الضمائر ومفسرها فلو حمل على غيرها لزم اختلاف الضمائر ومفسرها وهو خلاف الاصل والحمل على الاصل اولى **فان قيل** فما الفائدة في تخصيص نفقة الرجعية بكونها حاملا قيل ليس في الآية ما يقتضي انه لا نفقة للرجعية الحائل بل الرجعية نوعان قد بين الله حكمهما في كتابه حائل فلها النفقة بعقد الزوجية اذ حكمها حكم الازواج وحامل فلها النفقة بهذه الآية الى ان تضع حملها فيصير النفقة بعد الوضع نفقة قريب لا نفقة زوج فيخالف حالها قبل الوضع حالها بعده فان الزوج ينفق عليها وحده اذا كانت حاملا فاذا وضعت صارت نفقتها على من تجب عليه نفقة الطفل ولا يكون حالها في حال حملها كذلك بحيث تجب نفقتها على من تجب عليه نفقة الطفل فانه في حال حملها جزء من اجزائها فاذا انفصل كان له حكم آخر وانتقلت النفقة من حكم الى حكم فظهرت فائدة التقييد وسر الاشتراط والله اعلم بما اراد من كلامه

ذكر حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم الموافق لكتاب الله تعالى من وجوب النفقة للاقارب روى ابو داود في سننه عن كليب بن منفعة عن جده انه اتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله من ابر قال امك واباك واختك واخاك ومولاك الذي يلي ذاك حق واجب ورحم موصولة وروى النسائي عن طارق المحاربي قال قدمت المدينة فاذا رسول الله صلى الله عليه وسلم قائم على المنبر يخطب الناس وهو يقول يد المعطي العليا وابدأ بمن تعول امك واباك واختك واخاك ثم ادناك ادناك وفي الصحيحين عن ابي هريرة قال جاء رجل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله من احق الناس بحسن صحابتي قال امك قال ثم من قال امك قال ثم من قال امك قال ثم من قال ابوك ثم ادناك ادناك وفي الترمذي عن معاوية القشيري رضي الله عنه قال قلت يا رسول الله من ابر قال امك قلت ثم من قال امك قلت ثم من قال امك قلت ثم من قال اباك ثم الاقرب فالاقرب وقال النبي صلى الله عليه وسلم لهند خذي ما يكفيك وولدك بالمعروف وفي سنن ابي داود من حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ان اطيب ما اكلتم من كسبكم وان اولادكم من كسبكم فكلوه هنيئا ورواه ايضا من حديث عائشة رضي الله عنها مرفوعا

وروى النسائي من حديث جابر بن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ابدأ بنفسك فتصدق عليها فان فضل شيء فلاهلك فان فضل عن اهلك شيء فلذي قرابتك فان فضل عن ذي قرابتك فهكذا وهكذا وهذا كله تفسير لقوله تعالى وَاعْبُدُوا اللّٰهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهٖ شَيْئًا وَّبِالْوَالِدَيْنِ اِحْسَانًا وَّبِذِي الْقُرْبٰى وقوله تعالى وَاٰتِ ذَا الْقُرْبٰى حَقَّهٗ فجعل سبحانه حق ذي القربى يلي حق الوالدين كما جعله النبي صلى الله عليه وسلم سواء بسواء واخبر سبحانه ان لذي القربى حقا على قرابته وامر باتيانه اياه فان لم يكن ذلك حق النفقة فلا ندري اي حق هو وامر تعالى بالاحسان الى ذي القربى ومن اعظم الاساءة ان يراه يموت جوعا وعريا وهو قادر على سد خلته وستر عورته ولا يطعمه لقمة ولا يستر له عورة الا بان يقرضه ذلك في ذمته وهذا الحكم من النبي صلى الله عليه وسلم مطابق لكتاب الله تعالى حيث يقول وَالْوَالِدٰتُ يُرْضِعْنَ اَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ اَرَادَ اَنْ يُّتِمَّ الرَّضَاعَةَ وَعَلَى الْمَوْلُوْدِ لَهٗ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوْفِ لَا تُكَلَّفُ نَفْسٌ اِلَّا وُسْعَهَا لَا تُضَآرَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُوْدٌ لَّهٗ بِوَلَدِهٖ وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذٰلِكَ فاوجب سبحانه وتعالى على الوارث مثل ما اوجب على المولود له وبمثل هذا الحكم حكم امير المومنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه فروى سفيان بن عيينة عن ابن جريج عن عمرو بن شعيب عن سعيد بن المسيب ان عمر رضي الله عنه حبس عصبة صبي على ان ينفقوا عليه الرجال دون النساء وقال عبد الرزاق انبأنا ابن جريج اخبرني عمرو ابن شعيب ان ابن المسيب اخبره ان عمر بن الخطاب وقف بني عم منفوس بني عم كلالة بالنفقة عليه مثل العاقلة فقالوا لا مال له فقال ولو وقفهم بالنفقة عليه كهيأة العقل قال ابن المديني قوله ولو اي ولو لم يكن لها مال وذكر ابن ابي شيبة عن ابي خالد الاحمر عن حجاج عن عمرو عن سعيد بن المسيب قال جاء ولي يتيم الى عمر بن الخطاب فقال انفق عليه ثم قال لو لم اجد الا اقصى عشيرته لفرضت عليهم وحكم بمثل ذلك ايضا زيد بن ثابت قال ابن ابي شيبة ثنا حميد بن عبد الرحمن عن حسن عن مطرف عن اسمعيل عن الحسن عن زيد بن ثابت قال اذا كان ام وعم فعلى الام بقدر ميراثها وعلى العم بقدر ميراثه ولا يعرف لعمر وزيد مخالف في الصحابة البتة وقال ابن جريج قلت لعطاء وعلى الوارث مثل ذلك قال على ورثة اليتيم ان ينفقوا عليه كما يرثونه قلت له ايحبس وارث المولود ان لم يكن للمولود مال قال فتدعه يموت وقال الحسن وعلى الوارث مثل ذلك قال على الرجل الذي يرث ان ينفق عليه حتى يستغني وبهذا فسر الآية جمهور السلف منهم قتادة ومجاهد والضحاك وزيد بن اسلم وشريح القاضي وقبيصة بن ذويب وعبد الله بن عتبة بن مسعود وابراهيم النخعي والشعبي واصحاب ابن مسعود وممن بعدهم سفيان الثوري وعبد الرزاق وابو حنيفة واصحابه وممن بعدهم الامام احمد واسحق وداود واصحابهم وقد اختلف الفقهاء في حكم هذه المسألة على عدة اقوال **احدها** انه لا يجبر احد على نفقة احد من اقاربه وانما ذلك بر وصلة وهذا مذهب يعزى الى الشعبي قال عبد بن حميد الكشي ثنا قبيصة عن سفيان الثوري عن اشعث عن الشعبي قال ما رأيت احدا اجبر احدا على احد يعني على نفقته وفي اثبات هذا المذهب بهذا الكلام نظر والشعبي افقه من هذا والظاهر انه اراد ان الناس كانوا اتقى لله من ان يحتاج الغير ان يجبره الحاكم على الانفاق على قريبه المحتاج فكان الناس يكتفون بايجاب الشرع عن ايجاب الحاكم واجباره المذهب **الثاني** انه يجب عليه النفقة على ابيه الادنى وامه التي ولدته خاصة فهذان الابوان يجبر الذكر والانثى من الولد على النفقة عليهما اذا كانا فقيرين فاما نفقة الاولاد فالرجل يجبر على نفقة ابنه الادنى حتى يبلغ فقط وعلى نفقة بنته الدنيا حتى تتزوج ولا يجبر على نفقة ابن ابنه ولا بنت ابنه وان سفلا ولا تجبر الام على نفقة ابنها وابنتها ولو كانا في غاية الحاجة والام في غاية الغنى ولا تجب على احد النفقة على ابن ابن ولا جد ولا اخ ولا اخت ولا عم ولا عمة ولا خال ولا خالة ولا احد من الاقارب البتة سواء من ذكرنا

وتجب النفقة مع اتحاد الدين واختلافه حيث وجبت وهذا مذهب مالك وهو اضيق المذاهب في النفقات

المذهب الثالث انه تجب نفقة عمودي النسب خاصة دون من عداهم مع اتفاق الدين ويسار المنفق وقدرته وحاجة المنفق عليه وعجزه عن الكسب بصغر او جنون او زمانة ان كان من العمود الاسفل وان كان من العمود الاعلى فهل يشترط عجزه عن الكسب على قولين ومنهم من طرد القولين ايضاً في العمود الاسفل فاذا بلغ الولد صحيحا سقطت نفقته ذكرا كان او انثى وهذا مذهب الشافعي وهو اوسع من مذهب مالك **المذهب الرابع** ان النفقة تجب على كل ذي رحم محرم لذي رحمه فان كان من الاولاد واولادهم او الآباء والاجداد وجبت نفقتهم مع اتحاد الدين واختلافه وان كان من غيرهم لم تجب الا مع اتحاد الدين فلا تجب على المسلم ان ينفق على ذي رحمه الكافر ثم انما تجب النفقة بشرط قدرة المنفق وحاجة المنفق عليه فان كان صغيرا اعتبر فقره فقط وان كان كبيرا فان كان انثى فكذلك وان كان ذكرا فلا بد مع فقره من عماه او زمانته فان كان صحيحا بصيرا لم تجب نفقته وهي مرتبة عنده على الميراث الا في نفقة الولد فانها على ابيه خاصة على المشهور من مذهبه وروى عن الحسن بن زياد اللؤلؤي انها على ابويه بقدر ميراثهما طردا للقياس وهذا مذهب ابي حنيفة وهو اوسع من مذهب الشافعي **المذهب الخامس** ان القريب ان كان من عمودي النسب وجبت نفقته مطلقا سواء كان وارثا او غير وارث وهل يشترط اتحاد الدين بينهم على روايتين وعنه رواية اخرى انه لا تجب نفقتهم الا بشرط ان يرثهم بفرض او تعصيب كسائر الاقارب وان كان من غير عمودي النسب وجبت نفقتهم بشرط ان يكون بينه وبينهم توارث ثم هل يشترط ان يكون التوارث من الجانبين او يكفي ان يكون من احدهما على روايتين وهل يشترط ثبوت التوارث في الحال او ان يكون من اهل الميراث في الجملة على روايتين فان كان الاقارب من ذوي الارحام الذين لا يرثون فلا نفقة لهم على المنصوص عنه وخرج بعض اصحابه وجوبها عليهم من مذهبه من توريثهم ولا بد عنده من اتحاد الدين بين المنفق والمنفق عليه حيث وجبت النفقة الا في عمودي النسب في احدى الروايتين فان كان الميراث بغير القرابة كالولاء وجبت النفقة به في ظاهر مذهبه على الوارث دون الموروث واذا لزمته نفقة رجل لزمته نفقة زوجته في ظاهر مذهبه وعنه لا تلزمه وعنه يلزمه في عمودي النسب خاصة دون ما عداهم وعنه يلزمه لزوجة الاب خاصة ويلزمه اعفاف عمودي نسبه بتزويج او تسر اذا طلبوا ذلك قال القاضي ابو يعلى وكذلك يجيء في كل من لزمته نفقته ابن اخ او عم او غيرهما يلزمه اعفافه لان احمد رحمه الله قد نص في العبد يلزمه ان يزوجه اذا طلب ذلك والا بيع عليه واذا لزمه اعفاف رجل لزمه نفقة زوجته لانه لا يتمكن من الاعفاف الا بذلك وهذا غير المسألة المتقدمة وهو وجوب الانفاق على زوجة المنفق عليه فهذه ماخذ ولتلك ماخذ وهذا مذهب الامام احمد وهو اوسع من مذهب ابي حنيفة وان كان مذهب ابي حنيفة رحمه الله اوسع منه من وجه آخر حيث يوجب النفقة على ذوي الارحام وهو الصحيح في الدليل وهو الذي يقتضيه اصول احمد ونصوصه وقواعد الشرع وصلة الرحم التي امر الله ان توصل وحرم الجنة على كل قاطع رحم فالنفقة تستحق بشيئين بالميراث بكتاب الله وبالرحم بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد تقدم ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه حبس عصبة صبي ان ينفقوا عليه وكانوا بني عمه وتقدم قول زيد بن ثابت اذا كان عم وام فعلى العم بقدر ميراثه وعلى الام بقدر ميراثها فانه لا مخالف لهما من الصحابة البتة وهو قول جمهور السلف وعليه يدل قوله تعالى وآت ذا القربى حقه وقوله تعالى وبالوالدين احسانا وبذي القربى وقد اوجب النبي صلى الله عليه وسلم العطية للاقارب وصرح بانسابهم فقال امك واباك واختك واخاك ثم ادناك فادناك حق واجب ورحم موصول **فان قيل** المراد بذلك البر والصلة بدون الوجوب قيل يرد هذا انه

سبحانه امر به وسماه حقا واضافه اليه بقوله حقه واخبر النبي صلى الله عليه وسلم بانه حق وانه واجب وبعض هذا ينادي على الوجوب جهارا **فان قيل** المراد بحقه ترك قطيعته فالجواب من وجهين **احدهما** ان يقال فاي قطيعة اعظم من ان يراه يتلظى جوعا وعطشا ويتأذى غاية الاذى بالحر والبرد ولا يطعمه لقمة ولا يسقيه جرعة ولا يكسوه ما يستر عورته ويقيه الحر والبرد ويسكنه تحت سقف يظله هذا وهو اخوه وابن امه وابيه او عمه صنو ابيه او خالته التي هي امه وانما يجب عليه من ذلك ما يجب بذله للاجنبي البعيد بان يعاوضه على ذلك في الذمة الى ان يوسر ثم يسترجعه به عليه هذا مع كونه في غاية اليسار والجدة وسعة الاموال فان لم تكن هذه قطيعة فانا لا ندري ما هي القطيعة المحرمة والصلة التي امر الله بها وحرم الجنة على قاطعها **الوجه الثاني** ان يقال فما هذه الصلة الواجبة التي نادت عليها النصوص وبالغت في ايجابها وذمت قاطعها فاي قدر زائد فيها على حق الاجنبي حتى تعقله القلوب وتخبر به الالسنة وتعمل به الجوارح اهو السلام عليه اذا لقيه وعيادته اذا مرض وتشميته اذا عطس واجابته اذا دعاه وانكم لا توجبون شيئا من ذلك الا ما يجب نظيره للاجنبي على الاجنبي وان كانت هذه الصلة ترك ضربه وسبه واذاه والازراء به ونحو ذلك فهذا حق يجب لكل مسلم على كل مسلم بل للذمي البعيد على المسلم فما خصوصية صلة الرحم الواجبة ولهذا كان بعض فضلاء المتأخرين يقول اعياني ان اعرف صلة الرحم الواجبة ولما اورد الناس هذا على اصحاب مالك وقالوا لهم ما معنى صلة الرحم عندكم صنف بعضهم في صلة الرحم كتابا كبيرا واستوعب فيه من الآثار المرفوعة والموقوفة وذكر جنس الصلة وانواعها واقسامها ومع هذا فلم يتخلص من هذا الالزام فان الصلة معروفة يعرفها الخاص والعام والآثار فيها اشهر من العلم ولكن ما الصلة التي تختص بها الرحم وتجب له لرحمه ولا يشاركه فيها اجنبي فلا يمكنكم ان تعينوا وجوب شيء الا وكانت النفقة اوجب منه ولا يمكنكم ان تذكروا مسقطا لوجوب النفقة الا وكان ما عداها اولى بالسقوط منه والنبي صلى الله عليه وسلم قد قرن حق الاخ والاخت بالاب والام فقال امك واباك واختك واخاك ثم ادناك فادناك فما الذي نسخ هذا وما الذي جعل اوله للوجوب وآخره للاستحباب واذا عرف هذا فليس من بر الوالدين ان يدع الرجل اباه يكنس الكنف ويكاري على الحمر ويوقد في اتون الحمام ويحمل للناس على رأسه ما يتقوت باجرته وهو في غاية الغنى واليسار وسعة ذات اليد وليس من بر امه ان يدعها تخدم الناس وتغسل ثيابهم وتستقي لهم الماء ونحو ذلك ولا يصونها بما ينفقه عليها ويقول الابوان مكتسبان صحيحان ليسا بزمنين ولا اعميين فيا لله العجب اين شرط الله ورسوله في بر الوالدين وصلة الرحم ان يكون احدهم زمنا او اعمى وليست صلة الرحم ولا بر الوالدين موقوفة على ذلك شرعا ولا لغة ولا عرفا وبالله التوفيق

ذكر حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم في الرضاعة وما يحرم بها وما لا يحرم وحكمه في القدر المحرم منها وحكمه في ارضاع الكبير هل له تأثير ام لا ثبت في الصحيحين من حديث عائشة رضي الله عنها عنه صلى الله عليه وسلم انه قال ان الرضاعة تحرم ما تحرم الولادة وثبت فيهما من حديث ابن عباس رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم اريد على ابنة حمزة فقال انها لا تحل لي انها ابنة اخي من الرضاعة ويحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب وثبت فيهما انه قال لعائشة رضي الله عنها ايذني لافلح اخي ابي القعيس فانه عمك وكانت امرأته ارضعت عائشة رضي الله عنها وبهذا اجاب ابن عباس لما سئل عن رجل له جاريتان ارضعت احداهما جارية والاخرى غلاما ايحل للغلام ان يتزوج الجارية قال لا اللقاح واحد وثبت في صحيح مسلم عن عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم لا تحرم المصة ولا المصتان وفي رواية لا تحرم الاملاجة والاملاجتان وفي لفظ له ان رجلا قال يا رسول الله هل تحرم الرضعة الواحدة قال لا وثبت في صحيحه ايضا عن عائشة رضي الله عنها قالت كان فيما نزل من القرآن عشر رضعات معلومات يحرمن ثم نسخن بخمس معلومات فتوفي رسول الله

صلى الله عليه وسلم وهي فيما يقرأ من القرآن وثبت في الصحيحين من حديث عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال انما الرضاعة من المجاعة
وثبت في جامع الترمذي من حديث ام سلمة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يحرم من الرضاعة الا ما فتق الامعاء في الثدي وكان
قبل الفطام وقال الترمذي حديث صحيح وفي سنن الدارقطني باسناد صحيح عن ابن عباس يرفعه لا رضاع الا ما كان في الحولين وفي سنن ابي داود
من حديث ابن مسعود يرفعه لا يحرم من الرضاع الا ما انبت اللحم وانشز العظم وثبت في صحيح مسلم عن عائشة قالت جاءت سهلة بنت
سهيل الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله اني ارى في وجه ابي حذيفة من دخول سالم وهو حليفه فقال النبي صلى الله عليه وسلم ارضعيه
تحرمين عليه وفي رواية له عنها قالت جاءت سهلة بنت سهيل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله اني ارى في وجه ابي حذيفة
من دخول سالم وهو حليفه فقال النبي صلى الله عليه وسلم ارضعيه فقالت وكيف ارضعه وهو رجل كبير فتبسم رسول الله صلى الله عليه وسلم
وقال قد علمت انه كبير وفي لفظ لمسلم ان ام سلمة قالت لعائشة انه يدخل عليك الغلام الايفع الذي ما احب ان يدخل علي فقالت عائشة
اما لك في رسول الله صلى الله عليه وسلم اسوة ان امرأة ابي حذيفة قالت يا رسول الله ان سالما يدخل علي وهو رجل وفي نفس ابي حذيفة
منه شيء فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ارضعيه حتى يدخل عليك وساقه ابو داود في سننه سياقة تامة مطولة فرواه من حديث
الزهري عن عروة عن عائشة وام سلمة ان ابا حذيفة بن عتبة بن ربيعة بن عبد شمس كان تبنى سالما وانكحه ابنة اخيه هند بنت
الوليد بن عتبة وهو مولى لامرأة من الانصار كما تبنى رسول الله صلى الله عليه وسلم زيدا وكان من تبنى رجلا في الجاهلية دعاه الناس
اليه وورث ميراثه حتى انزل الله تعالى في ذلك ادعوهم لآبائهم هو اقسط عند الله فان لم تعلموا آباءهم فاخوانكم في الدين ومواليكم فردوا الى آبائهم
فمن لم يعلم له اب كان مولى واخا في الدين فجاءت سهلة بنت سهيل بن عمرو القرشي ثم العامري وهي امرأة ابي حذيفة فقالت يا رسول الله
انا كنا نرى سالما ولدا وكان ياوي معي ومع ابي حذيفة في بيت واحد ويراني فضلا وقد انزل الله تعالى فيهم ما قد علمت فكيف ترى فيه فقال
رسول الله صلى الله عليه وسلم ارضعيه فارضعته خمس رضعات فكان بمنزلة ولدها من الرضاعة فبذلك كانت عائشة تامر بنات
اخواتها وبنات اخوانها ان يرضعن من احبت عائشة ان يراها ويدخل عليها وان كان كبيرا خمس رضعات ثم يدخل عليها وابت ام سلمة
وسائر ازواج النبي صلى الله عليه وسلم ان يدخلن عليهن احدا بتلك الرضاعة من الناس حتى يرضعن في المهد وقلن لعائشة والله ما ندري
لعلها كانت رخصة من النبي صلى الله عليه وسلم لسالم دون الناس فتضمنت هذه السنة الثابتة احكاما عديدة بعضها متفق عليه
بين الامة وفي بعضها نزاع **الحكم الاول** قوله صلى الله عليه وسلم الرضاعة تحرم ما تحرم الولادة وهذا الحكم متفق عليه بين
الامة حتى عند من قال الزيادة على النص نسخ والقرآن لا ينسخ بالسنة فانه اضطر الى قبول هذا الحكم وان كان زائدا على ما في القرآن
سواء سماه نسخا او لم يسمه كما اضطر الى تحريم الجمع بين المرأة وعمتها وبينها وبين خالتها مع انه زيادة على نص القرآن وذكرها هذا مع
حديث ابي القعيس في تحريم لبن الفحل على ان المرضعة والزوج صاحب اللبن قد صارا ابوين للطفل وصار الطفل ولدا لهما فانتشرت
الحرمة من هذه الجهات الثلاث فاولاد الطفل وان نزلوا اولاد ولدهما واولاد كل واحد من المرضعة والزوج من الآخر ومن غيره اخوته
واخواته من الجهات الثلاث فاولاد احدهما من الآخر اخوته واخواته لابيه وامه واولاد الزوج من غيرها اخوته واخواته من ابيه و
اولاد المرضعة من غيره اخوته واخواته لامه وصار آباؤهما اجداده وجداته وصار اخوة المرأة واخواتها اخواله وخالاته واخوة
صاحب اللبن واخواته اعمامه وعماته فحرمة الرضاع تنتشر من هذه الجهات الثلاث فقط ولا يتعدى التحريم الى غير المرتضع ممن هو في درجته

من اخوته واخواته فيباح لاخيه نكاح من ارضعت اخاه وبناتها وامهاتها ويباح لاخته نكاح صاحب اللبن وآباءه وبنيه وكذلك لا ينتشر الى من فوقه من آبائه وامهاته ومن في درجته من اعمامه وعماته واخواله وخالاته فلآباء المرتضع من النسب واجداده ان ينكحوا ام الطفل من الرضاع وامهاتها واخواتها وبناتها وان ينكحوا امهات صاحب اللبن واخواته وبناته اذ نظير هذا من النسب حلال فللأخ من الاب ان يتزوج اخت اخيه من الام وللأخ من الام ان ينكح اخت اخيه من الاب وكذلك ينكح الرجل ام ابنه من النسب واختها وامّا امها وبناتها فانما حرمتا بالمصاهرة وهل يحرم نظير المصاهرة بالرضاع فيحرم عليه ام امرأته من الرضاع وبنتها من الرضاعة وامرأة ابنه من الرضاعة او يحرم الجمع بين الاختين من الرضاعة او بين المرأة وعمتها او بينها وبين خالتها من الرضاعة فحرمت الائمة الاربعة واتباعهم وتوقف فيه شيخنا وقال ان كان قد قال احد بعدم التحريم فهو اقوى **قال** المحرمون تحريم هذا يدخل في قوله صلى الله عليه وسلم يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب فاجرى الرضاعة مجرى النسب وشبهها به فثبت تنزيل ولد الرضاعة وابي الرضاعة منزلة ولد النسب وابيه فما ثبت للنسب من التحريم ثبت للرضاعة فاذا حرمت امرأة الاب والابن وام المرأة وابنتها من النسب حرمن بالرضاعة واذا حرم الجمع بين اختي النسب حرم بين اختي الرضاعة هذا تقدير احتجاجهم على التحريم **قال** شيخ الاسلام الله سبحانه حرم سبعاً بالنسب وسبعاً بالصهر كذا قال ابن عباس قال ومعلوم ان تحريم الرضاعة لا يسمى صهراً وانما يحرم منه ما يحرم من النسب والنبي صلى الله عليه وسلم قال يحرم من الرضاع ما يحرم من الولادة وفي رواية ما يحرم من النسب ولم يقل وما يحرم بالمصاهرة ولا ذكر الله سبحانه في كتابه كما ذكر تحريم الصهر ولا ذكر تحريم الجمع في الرضاع كما ذكره في النسب والصهر قسيم النسب وشقيقه قال الله تعالى هُوَ الَّذِي خَلَقَ مِنَ الْمَاءِ بَشَرًا فَجَعَلَهُ نَسَبًا وَصِهْرًا فالعلاقة بين الناس بالنسب والصهر وهما سببا التحريم والرضاع فرع على النسب ولا تعقل المصاهرة الا بين الانساب والله تعالى انما حرم الجمع بين الاختين وبين المرأة وعمتها وبينها وبين خالتها لئلا يفضي الى قطيعة الرحم المحرمة ومعلوم ان الاختين من الرضاع ليس بينهما رحم محرمة في غير النكاح ولا ترتب على ما بينهما من اخوة الرضاع حكم واحد قط غير تحريم احدهما على الآخر فلا يعتق عليه بالملك ولا يرثه ولا يستحق النفقة عليه ولا يثبت له عليه ولاية النكاح ولا الموت ولا يعقل عنه ولا يدخل في الوصية والوقف على اقاربه وذوي رحمه ولا يحرم التفريق بين الام وولدها الصغير من الرضاعة ويحرم من النسب والتفريق بينهما في الملك كالجمع بينهما في النكاح سواء ولو كان ملك شيئاً من المحرمات بالرضاع لم يعتق عليه بالملك واذا حرمت على الرجل امه وبنته واخته وعمته وخالته من الرضاعة لم يلزم ان يحرم عليه ام امرأته التي ارضعت امرأته فانه لا نسب بينه وبينها ولا مصاهرة ولا رضاع والرضاعة اذا جعلت كالنسب في حكم لا يلزم ان يكون مثله في كل حكم بل ما افترقا فيه من الاحكام اضعاف ما اجتمعا فيه منها وقد ثبت جواز الجمع بين اللتين بينهما مصاهرة محرمة كما جمع عبد الله بن جعفر بين امرأة علي وابنته من غيرها وان كان بينهما تحريم يمنع جواز نكاح احدهما الآخر لو كان ذكراً فهذا نظير الاختين من الرضاعة سواء لان سبب تحريم النكاح بينهما في انفسهما ليس بينهما وبين الاجنبي منهما الذي لا رضاع بينه وبينهما ولا صهر وهذا مذهب الائمة الاربعة وغيرهم واحتج احمد بان عبد الله بن جعفر جمع بين امرأة علي وابنته ولم ينكر ذلك احد قال البخاري وجمع الحسن بن الحسن بن علي بين بنتي عم في ليلة وجمع عبد الله بن جعفر بين امرأة علي وابنته وقال ابن شبرمة لا بأس به وكرهه الحسن مرة ثم قال لا بأس به وكرهه جابر بن زيد للقطيعة وليس فيه تحريم لقوله عز وجل وَأُحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَٰلِكُمْ هذا كلام البخاري وبالجملة فثبوت احكام النسب من وجه لا يستلزم ثبوتها من كل وجه او من وجه آخر فهؤلاء نساء النبي صلى الله عليه وسلم امهات

المؤمنين في التحريم والحرمة فقط لا في المحرمية فليس لاحد ان يخلو بهن ولا ينظر اليهن بل قد امرهن الله بالاحتجاب عمن حرم عليه نكاحهن من غير اقاربهن ومن بينهن وبينه رضاع فقال تعالى وَإِذَا سَأَلْتُمُوهُنَّ مَتَاعًا فَسْأَلُوهُنَّ مِن وَرَاءِ حِجَابٍ ثم هذا الحكم لا يتعدى الى اقاربهن البتة فليس بناتهن اخوات المؤمنين يحرمن على رجالهم ولا بنوهن اخوة لهم يحرم عليهم بناتهن ولا اخواتهن واخوتهن خالات واخوال بل هن حلال للمسلمين باتفاق المسلمين وقد كانت ام الفضل اخت ميمونة زوج رسول الله صلى الله عليه وسلم تحت العباس وكانت اسماء بنت ابي بكر اخت عائشة تحت الزبير وكانت ام عائشة تحت ابي بكر وام حفصة تحت عمر وليس للرجل ان يتزوج ام امه وقد تزوج عبد الله بن عمر واخوته واولاد ابي بكر واولاد ابي سفيان من المؤمنات ولو كانوا اخوالا لهن لم يجز ان ينكحوهن فلم تنتشر الحرمة من امهات المؤمنين الى اقاربهن ولا يلزم من ثبوت حكم من احكام النسب بين الامة وبينهن ثبوت غيره من الاحكام ومما يدل على ذلك ايضا قوله تعالى في المحرمات وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ ومعلوم ان لفظ الابن اذا اطلق لم يدخل فيه ابن الرضاع فكيف اذا قيد بكونه ابن صلب وقصد اخراج ابن التبني بهذا لا يمنع اخراج ابن الرضاع ويوجب دخوله وقد ثبت في الصحيح ان النبي صلى الله عليه وسلم امر سهلة بنت سهيل ان ترضع سالما مولى ابي حذيفة ليصير محرما لها فارضعته بلبن ابي حذيفة زوجها وصار ابنها ومحرمها بنص رسول الله صلى الله عليه وسلم سواء كان هذا الحكم مختصا بسالم او عاما كما قالته ام المؤمنين عائشة فبقي سالم محرما لها لكونها ارضعته وصارت امه ولم يصر محرما لها لكونها امرأة ابيه من الرضاعة فان هذا لا تاثير فيه لرضاعة سهلة له بل لو ارضعته جارية له او امرأة اخرى صارت سهلة امرأة ابيه وانما التاثير لكونه ولدها نفسها وقد علل بهذا في الحديث نفسه لفظه فقال النبي صلى الله عليه وسلم ارضعيه فارضعته خمس رضعات وكان بمنزلة ولدها من الرضاعة ولا يمكن دعوى الاجماع في هذه المسألة ومن ادعاه فهو كاذب فان سعيد بن المسيب وابا سلمة بن عبد الرحمن وسليمان بن يسار وعطاء بن يسار وابا قلابة لم يكونوا يثبتون التحريم بلبن الفحل وهو مروي عن الزبير وجماعة من الصحابة كما سياتي ان شاء الله تعالى وكانوا يرون التحريم انما هو من قبل الامهات فقط فهؤلاء اذا لم يجعلوا المرتضع من لبن الفحل ولدا له فان لا يحرموا عليه امرأته ولا على الرضيع امرأة الفحل بطريق الاولى فعلى قول هؤلاء فلا يحرم على المرأة ابو زوجها من الرضاعة ولا ابنه من الرضاعة **فان قيل** هؤلاء لم يثبتوا البنوة بين المرتضع وبين الفحل فلم تثبت المصاهرة لانها فرع ثبوت بنوة الرضاع فاذا لم تثبت له لم يثبت فرعها واما من اثبت بنوة الرضاع من جهة الفحل كما دلت عليه السنة الصحيحة الصريحة وقال به جمهور اهل الاسلام فانه تثبت المصاهرة بهذه البنوة فهل قال احد ممن ذهب الى التحريم بلبن الفحل ان زوجة ابيه وابنه من الرضاعة لا تحرم **قيل** المقصود ان في تحريم هذه نزاعا وانه ليس مجمعا عليه وبقي النظر في ماخذه هل هو الغاء لبن الفحل وانه لا تاثير له او الغاء المصاهرة من جهة الرضاع وانه لا تاثير لها وانما التاثير لمصاهرة النسب ولا شك ان الماخذ الاول باطل لثبوت السنة الصريحة بالتحريم بلبن الفحل وقد بينا انه لا يلزم من القول بالتحريم به اثبات المصاهرة به الا بالقياس وقد تقدم ان الفارق بين الاصل والفرع اضعاف اضعاف الجامع وانه لا يلزم من ثبوت حكم من احكام النسب ثبوت حكم آخر ويدل على هذا ايضا انه سبحانه لم يجعل ام الرضاع واخت الرضاعة داخلة تحت امهاتنا واخواتنا فانه سبحانه قال حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ ثم قال وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُم مِّنَ الرَّضَاعَةِ فدل على ان لفظ امهاتنا عند الاطلاق انما يراد به الام من النسب واذا ثبت هذا فقوله تعالى وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ مثل قوله وامهاتكم انما هن امهات نسائنا من النسب فلا يتناول امهاتهن من الرضاعة ولو اريد تحريمهن لقال وامهاتهن اللاتي ارضعنهن

كما ذكر في أمهاتنا وقد بينا أنه قوله يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب إنما يدل على أن من حرم على الرجل من النسب حرم عليه نظيره من الرضاعة ولا يدل على أن من حرم عليه بالصهر أو بالجمع حرم عليه نظيره من الرضاعة بل يدل مفهومه على خلاف ذلك مع عموم قوله و﴿أُحِلَّ لَكُم مَّا وَرَاءَ ذَٰلِكُمْ﴾ ومما يدل على أن تحريم امرأة أبيه وابنه من الرضاعة ليس مسألة إجماع أنه قد ثبت عن جماعة من السلف جواز نكاح بنت امرأته إذا لم يكن في حجره كما صح عن مالك بن أوس بن الحدثان النضري قال كانت عندي امرأة وقد ولدت لي فتوفيت فوجدت عليها فلقيت علي بن أبي طالب رضي الله عنه فقال لي ما لك قال توفيت المرأة قال لها ابنة **قلت** نعم قال كانت في حجرك قلت لا هي في الطائف قال فانكحها قلت فأين قوله تعالى ﴿وَرَبَائِبُكُمُ اللَّاتِي فِي حُجُورِكُم مِّن نِّسَائِكُمُ﴾ قال إنها لم تكن في حجرك وإنما ذلك إذا كانت في حجرك وصح عن إبراهيم بن ميسرة أن رجلا من بني سواءة يقال له عبيد الله بن معبد أثنى عليه خيرا أخبره أن أباه أو جده كان قد نكح امرأة ذات ولد من غيره ثم اصطحبا ما شاء الله ثم نكح امرأة شابة فقال أحد بني الأولى قد نكحت على أمنا وكبرت واستغنيت عنها بامرأة شابة فطلقها قال لا والله إلا أن تنكحني ابنتك قال فطلقها وأنكحه ابنته ولم تكن في حجره هي ولا أبوها قال فجئت سفيان بن عبد الله فقلت استفت لي عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال لتحجن معي فأدخلني على عمر بمنى فقصصت عليه الخبر فقال عمر لا بأس بذلك واذهب فسل فلانا ثم تعال فأخبرني قال ولا أراه إلا عليا قال فسألته فقال لا بأس بذلك وهذا مذهب أهل الظاهر فإن كان عمر وعلي رضي الله عنهما ومن يقول بقولهما قد أباحا الربيبة إذا لم تكن في حجر الزوج مع أنها ابنة امرأته من النسب فكيف يحرمان عليه ابنتها من الرضاع وهذه ثلاثة قيود ذكرها الله تعالى سبحانه في تحريمها أن تكون في حجره وأن تكون من امرأته وأن يكون قد دخل بها فكيف يحرم مجرد ابنتها من الرضاعة وليست في حجره ولا هي ربيبة لغة فإن الربيبة بنت الزوجة والربيب ابنها باتفاق الناس وسميا ربيبا وربيبة لأن زوج أمهما يربهما في العادة وأما من أرضعتها امرأته بغير لبنه ولم يربها قط ولا كانت في حجره فدخولها في هذا النص في غاية البعد لفظا ومعنى وقد أشار النبي صلى الله عليه وسلم إلى تحريم الربيبة بكونها في الحجر ففي صحيح البخاري من حديث الزهري عن عروة أن زينب بنت أم سلمة أخبرته أن أم حبيبة بنت أبي سفيان قالت يا رسول الله أخبرت أنك تخطب بنت أبي سلمة فقال بنت أم سلمة قالت نعم فقال إنها لو لم تكن ربيبتي في حجري لما حلت لي فهذا يدل على اعتباره صلى الله عليه وسلم القيد الذي قيده الله في التحريم وهو أن يكون في حجر الزوج ونظير هذا سواء أن يقال في زوجة ابن الصلب إذا كانت محرمة برضاع لو لم تكن حليلة ابني الذي لصلبي لما حلت لي سواء ولا فرق بينهما وبالله التوفيق

فصل الحكم الثاني المستفاد من هذه السنة أن لبن الفحل يحرم وأن التحريم ينتشر منه كما ينتشر من المرأة وهذا هو الحق الذي لا يجوز أن يقال بغيره وإن خالف فيه من خالف من الصحابة ومن بعدهم فسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أحق أن تتبع ويترك كل ما خالفها لأجلها ولا يترك هي لأجل قول أحد كائنا من كان ولو تركت السنن بخلاف من خالفها لعدم بلوغها أو لتأويلها أو لغير ذلك لتركت سنن كثيرة جدا وتركت الحجة إلى غيرها وقول من يجب اتباعه إلى قول من لا يجب اتباعه وقول المعصوم إلى قول غير المعصوم وهذه بلية نسأل الله العافية منها وأن لا نلقاه بها يوم القيامة قال الأعمش كان عمارة وإبراهيم وأصحابنا لا يرون بلبن الفحل بأسا حتى أتاهم الحكم بن عتيبة بخبر أبي القعيس يعني فتركوا قولهم ورجعوا عنه وهكذا يصنع أهل العلم إذا أتتهم السنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم رجعوا إليها وتركوا قولهم بغيرها **قال** الذين لا يحرمون بلبن الفحل إنما ذكر الله سبحانه في كتابه التحريم بالرضاعة من جهة الأم فقال ﴿وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُم مِّنَ الرَّضَاعَةِ﴾ واللام للعهد ترجع إلى الرضاعة المذكورة وهي رضاعة الأم وقد قال الله تعالى ﴿وَأُحِلَّ لَكُم مَّا وَرَاءَ ذَٰلِكُمْ﴾ فلو أثبتنا التحريم بالحديث لكنا قد نسخنا القرآن بالسنة

وهذا على اصل من يقول الزيادة على النص نسخ والزم قالوا وهؤلاء اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم اعلم الامة بسنته وكانوا لا يرون التحريم به فصح عن ابي عبيدة بن عبد الله بن زمعة ان امه زينب بنت ام سلمة ام المؤمنين ارضعتها اسماء بنت ابي بكر الصديق امرأة الزبير بن العوام قالت زينب وكان الزبير يدخل علي وانا امتشط فيأخذ بقرن من قرون راسي ويقول اقبلي علي فحدثيني اري انه ابي وما ولد منه اخوتي ثم ان عبد الله بن الزبير ارسل الي يخطب ام كلثوم ابنتي على حمزة بن الزبير وكان حمزة للكلبية فقالت لرسوله وهل تحل له وانما هي ابنة اخته فقال عبد الله انما اردت بهذا المنع من قبلك اما ما ولدت اسماء فهم اخوتك وما كان من غير اسماء فليسوا لك باخوة فارسلي فسلي عن هذا فارسلت فسألت واصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم متوافرون فقالوا لها ان الرضاعة من قبل الرجل لا تحرم شيئا فانكحيها اياه فلم تزل عنده حتى هلك عنها قالوا ولم ينكر ذلك الصحابة رضي الله عنهم قالوا ومن المعلوم ان الرضاعة من جهة المرأة لا من الرجل **قال** الجمهور ليس فيما ذكرتم ما يعارض السنة الصحيحة الصريحة فلا يجوز العدول عنها اما القرآن فانه بين امرين اما ان يتناول الاخت من الاب من الرضاعة فيكون دالا على تحريمها واما ان لا يتناولها فيكون ساكتا عنها فيكون تحريم السنة لها تحريما مبتدأ او مخصصا لعموم قوله واحل لكم ما وراء ذلكم والظاهر يتناول لفظ الاخت لها فانه سبحانه عمم لفظ الاخوات من الرضاعة فدخل فيه كل من اطلق عليها اخته ولا يجوز ان يقال ان اخته من ابيه من الرضاعة ليست اختا له فان النبي صلى الله عليه وسلم قال لعائشة ائذني لافلح فانه عمك فاثبت العمومة بينها وبينه بلبن الفحل وحده فاذا ثبت العمومة بين المرتضعة وبين اخي صاحب اللبن فثبوت الاخوة بينها وبين ابنه بطريق الاولى ومثله فالسنة بينت مراد الكتاب لا انها خالفته وغايتها ان يكون اثبت تحريم ما سكت عنه او تخصيص ما لم يرد عمومه واما قولكم ان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يرون التحريم بذلك فدعوى باطلة على جميع الصحابة فقد صح عن علي كرم الله وجهه اثبات التحريم به وذكر البخاري في صحيحه ان ابن عباس سئل عن رجل كانت له امرأتان ارضعت احداهما جارية والاخرى غلاما ايحل ان ينكحها فقال ابن عباس لا اللقاح واحد وهذا الاثر الذي استدل للتحريم به صريح عن الزبير انه كان يعتقد زينب ابنته بتلك الرضاعة وهذه عائشة ام المؤمنين كانت تفتي ان لبن الفحل ينشر الحرمة فلم يبق بايديكم الا عبد الله بن الزبير وابن يقع من هؤلاء واما الذين سألتهم فافتوها بالحل فمجهولون غير مسمين ولم يقل الراوي فسألت اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وهم متوافرون بل لعلها ارسلت فسألت من لم تبلغه السنة الصحيحة منهم فافتاها بما افتاها به عبد الله بن الزبير ولم يكن الصحابة اذ ذاك متوافرين بالمدينة بل كان معظمهم واكابرهم بالشام والعراق ومصر واما قولكم ان الرضاعة انما هي من جهة الام فالجواب ان يقال انما اللبن للاب الذي ثار بوطئه والام وعاء له وبالله التوفيق **فان قيل** فهل تثبت ابوة صاحب اللبن وان لم تثبت امومة المرضعة او ثبوت ابوته فرع على ثبوت امومة المرضعة قيل هذا الاصل فيه قولان للفقهاء وهما وجهان في مذهب احمد والشافعي وعليه مسألة من له اربع زوجات فارضعن طفلة كل واحدة منهن رضعتين فانهن لا يصرن امهات لها لان كل واحدة منهن لم ترضعها خمس رضعات وهل يصير الزوج ابا للطفلة فيه وجهان احدهما لا يصير ابا كما لم تصر المرضعات امهات والثاني وهو الاصح يصير ابا لكون الولد ارتضع من لبنه خمس رضعات ولبن الفحل اصل بنفسه غير متفرع على امومة المرضعة فان الابوة انما تثبت بحصول الارتضاع من لبنه لا لكون المرضعة امه ولا يجيء هذا على اصل ابي حنيفة رحمه الله ومالك فان عندهما قليل الرضاع وكثيره محرم فالزوجات الاربع امهات للمرتضع فاذا قلنا بثبوت الابوة وهو الصحيح حرمت المرضعات على الطفل لانه ربيبهن وهن موطوءات ابيه فهو ابن بعلهن وان قلنا لا تثبت الابوة لم يحرمن

عليه بهذا الرضاع وعلى هذه المسألة ما لو كان لرجل خمس بنات فارضعن طفلا كل واحدة رضعة لم يصرن امهات له وهل يصير الرجل جدا له واولاده الذين هم اخوة المرضعات اخوالا له وخالات على وجهين احدهما يصير جدا واخوهن خالا لانه قد كمل للمرتضع خمس رضعات من لبن بناته فصار جدا كما لو كان المرتضع بنتا واحدة واذا صار جدا كان اولاده الذين هم اخوة البنات اخوالا وخالا لانهن اخوة من كمل له منهن خمس رضعات فنزلوا بالنسبة اليه منزلة ام واحدة والآخر لا يصير جدا ولا اخواتهن خالات لان كونه جدا فرع على كون ابنته اما وكون اخيها خالا فرع على كون اخته اما ولم يثبت الاصل فلا يثبت فرعه وهذا الوجه اصح في هذه المسألة بخلاف التي قبلها فان ثبوت الابوة فيها لا تستلزم ثبوت الامومة على الصحيح والفرق بينهما ان الفرعية متحققة في هذه المسألة بين المرضعات وابيهن فانهن بناته واللبن ليس له فالتحريم هنا بين المرضعة وابنها فاذا لم تكن اما لم يكن ابوها جدا بخلاف تلك فان التحريم بين المرتضع وبين صاحب اللبن فسواء ثبت امومة المرضعة او لا فعلى هذا اذا قلنا يصير اخوهن خالا فهل تكون كل واحدة منهن خالة له فيه وجهان احدهما لا تكون خالة لانه لم يرتضع من لبن اخواتها خمس رضعات فلا تثبت الخؤولة والثاني تثبت لانه قد اجتمع من اللبن المحرم خمس رضعات وكان ما ارتضع منها ومن اخواتها مثبتا للخؤولة ولا تثبت امومة واحدة منهن اذ لم يرتضع منها خمس رضعات ولا يستبعد ثبوت خؤولة بلا امومة كما ثبت في لبن الفحل ابوة بلا امومة وهذا ضعيف والفرق بينهما ان الخؤولة فرع محض على الامومة فاذا لم يثبت الاصل فكيف يثبت فرعه بخلاف الابوة والامومة فانهما اصلان لا يلزم من انتفاء احدهما انتفاء الآخر وعلى هذا المسألة ما لو كان لرجل ام واخت وابنة وزوجة ابن فارضعن طفلة كل واحدة منهن رضعة لم تصر واحدة منهن امها وهل تحرم على الرجل على وجهين وحكمهما ما تقدم والتحريم ههنا بعيد فان هذا اللبن الذي كمل للطفل لا يجعل الرجل ابا له ولا جدا ولا اخا ولا خالا ولا خالة والله اعلم

فصل وقد دل التحريم بلبن الفحل على تحريم المخلوقة من ماء الزاني دلالة الاولى والاحرى لانه اذا حرم عليه ان ينكح من قد تغذت بلبن ثار بوطئه فكيف يحل له ان ينكح من قد خلق من نفس مائه بوطئه وكيف يحرم الشارع بنته من الرضاع لما فيها من لبن كان وطء الرجل سببا فيه ثم يبيح له نكاح من خلقت من نفس وطئه فغاية هذا من المستحيل فان البعضية التي بينه وبين المخلوقة من مائه اكمل واتم من البعضية التي بينه وبين من تغذت بلبنه فان بنت الرضاع فيها جزء ما من البعضية والمخلوقة من مائه كاسمها مخلوقة من مائه فنصفها او اكثرها بعضه قطعا والشطر الآخر للام وهذا قول جمهور المسلمين ولا يعرف في الصحابة من اباحها ونص الامام احمد على ان من تزوجها قتل بالسيف محصنا كان او غيره واذا كانت بنته من الرضاعة بنتا في حكمين فقط الحرمة والمحرمية وتخلف سائر احكام البنت عنها لم تخرجها عن التحريم ويوجب حلها فكذا بنته من الزنا يكون بنتا في التحريم وتخلف احكام البنت عنها لا يوجب حلها والله سبحانه خاطب العرب بما تعقله في لغاتها ولفظ البنت لفظ لغوي لم ينقله الشارع عن موضعه الاصلي كلفظ الصلوة والايمان ونحوهما فيحمل على موضعه اللغوي حتى يثبت نقل الشارع له عنه الى غيره فلفظ البنت كلفظ الاخ والعم والام والخال الفاظ باقية على موضوعاتها اللغوية وقد ثبت في الصحيح ان الله تعالى انطق ابن الراعي الزاني بقوله ابي فلان الراعي وهذا الانطاق لا يحتمل الكذب واجمعت الامة على تحريم امه عليه وخلقه من مائها وماء الزاني خلق واحد واثمهما فيه سواء وكونه بعضا له مثل كونه بعضا لها وانقطاع الارث بين الزاني والبنت لا يوجب جواز نكاحها ثم من العجب كيف يحرم صاحب هذا القول ان يستمني الانسان بيده ويقول هو نكاح ليده ويجوز للانسان ان ينكح بعضه ثم يجوز له ان يستفرش بعضه الذي خلقه الله

من مائه واخرجه من صلبه كما يستفرش الاجنبية **فصل** والحكم الثالث انه لا يحرم المصة والمصتان كما نص عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يحرم الا خمس رضعات وهذا موضع اختلف فيه العلماء فاثبتت طائفة من السلف والخلف التحريم بقليل الرضاع وكثيره وهذا يروى عن علي وابن عباس وهو قول سعيد بن المسيب والحسن والزهري وقتادة والحكم وحماد والاوزاعي والثوري وهو مذهب مالك وابي حنيفة وزعم الليث بن سعد ان المسلمين اجمعوا على ان قليل الرضاع وكثيره يحرم في المهد ما يفطر به الصائم وهذا رواية عن الامام احمد وقالت طائفة اخرى لا يثبت التحريم باقل من ثلث رضعات وهذا قول ابي ثور وابي عبيد وابن المنذر وداود ابن علي وهو رواية ثانية عن احمد وقالت طائفة اخرى لا يثبت باقل من خمس رضعات وهذا قول عبد الله بن مسعود وعبد الله بن الزبير وعطاء وطاوس وهو احدى الروايات الثلث عن عائشة والرواية الثانية عنها انه لا يحرم اقل من سبع والثالثة لا يحرم اقل من عشر والقول بالخمس مذهب الشافعي واحمد في ظاهر مذهبه وهو قول ابن حزم وخالف داود في هذه المسألة فحجة الاولين انه سبحانه علق التحريم باسم الرضاعة فحيث وجد اسمها وجد حكمها والنبي صلى الله عليه وسلم قال يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب وهذا موافق لاطلاق القرآن وثبت في الصحيحين عن عقبة بن الحارث انه تزوج ام يحيى بنت ابي اهاب فجاءت امة سوداء فقالت قد ارضعتكما فذكر للنبي صلى الله عليه وسلم فقال كيف وقد زعمت ان قد ارضعتكما ولم تسأل عن عدد الرضاع قالوا ولانه فعل يتعلق به التحريم فاستوى قليله وكثيره كالوطء الموجب له قالوا ولان انشاز العظم وانبات اللحم يحصل بقليله وكثيره قالوا ولان اصحاب العدد قد اختلفوا في الرضعة وحقيقتها واضطربت اشد الاضطراب في ما كان هكذا لم يجعله الشارع نصابا لعدم ضبطه والعلم به **قال** اصحاب الثلث قد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا تحرم المصة والمصتان وعن ام الفضل بنت الحارث قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تحرم الاملاجة والاملاجتان وفي حديث اخر ان رجلا قال يا رسول الله هل تحرم الرضعة الواحدة قال لا وهذه احاديث صحيحة صريحة رواها مسلم في صحيحه فلا يجوز العدول عنها فاثبتنا التحريم بالثلث لعموم الاية ونفينا التحريم بما دونها بصريح السنة قالوا ولان ما يعتبر فيه العدد والتكرار يعتبر فيه الثلث قالوا ولانها اول مراتب الجمع وقد اعتبرها الشارع في مواضع كثيرة جدا **قال** اصحاب الخمس الحجة لنا ما تقدم في اول الفصل من الاحاديث الصحيحة الصريحة وقد اخبرت عائشة رضي الله عنها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم توفي والامر على ذلك قالوا ويكفي في هذا قول النبي صلى الله عليه وسلم لسهلة بنت سهيل ارضعي سالما خمس رضعات تحرمي عليه قالوا وعائشة اعلم الامة بحكم هذه المسألة هي ونساء النبي صلى الله عليه وسلم وكانت عائشة اذا ارادت ان تدخل عليها احد امرت احدى بنات اخوتها او اخواتها فارضعته خمس رضعات قالوا ونفي التحريم بالرضعة والرضعتين صريح في عدم تعليق التحريم بقليل الرضاع وكثيره وهي ثلثة احاديث صحيحة صريحة بعضها خرج جوابا للسائل وبعضها تاسيس حكم مبتدأ قالوا واذا علقنا التحريم بالخمس لم نكن قد خالفنا شيئا من النصوص التي استدللتم بها وانما نكون قد قيدنا مطلقها بالخمس وتقييد المطلق بيان لا نسخ ولا تخصيص واما من علق التحريم بالقليل والكثير فانه يخالف احاديث نفي التحريم بالرضعة والرضعتين واما اصحاب الثلث فانه وان لم يخالفها فهو مخالف لاحاديث الخمس قال من لم يقيده بالخمس حديث الخمس لم تنقله عائشة نقل الاخبار فيحتج به وانما نقلته نقل القرآن والقرآن انما يثبت بالتواتر والامة لم تنقل ذلك قرآنا فلا يكون قرآنا واذا لم تكن قرآنا ولا خبرا امتنع اثبات الحكم به **قال** اصحاب الخمس الكلام في ما نقل من القرآن احادا في فصلين احدهما كونه من القرآن والثاني وجوب العمل به ولا ريب انهما حكمان متغايران فان الاول يوجب انعقاد الصلوة به وتحريم مسه

على المحدث وقراءته على الجنب في غير ذلك من احكام القرآن فاذا انتفت هذه الاحكام لعدم التواتر لم يلزم انتفاء العمل به فانه يكفي فيه الظن وقد احتج كل واحد من الائمة الاربعة به في موضع فاحتج به الشافعي واحمد في هذا الموضع واحتج به ابو حنيفة في وجوب التتابع في صيام الكفارة بقراءة ابن مسعود فصيام ثلثة ايام متتابعات واحتج به مالك والصحابة قبله في فرض الواحد من ولد الام انه السدس بقراءة ابي وان كان رجل يورث كلالة او امرأة وله اخ او اخت من ام فلكل واحد منهما السدس فالناس كلهم احتجوا بهذه القراءة ولا مستند للاجماع سواها قالوا واما قولكم اما ان يكون نقله قرآنا او خبرا قلنا بل قرآنا صريحا قولكم فكان يجب نقله متواترا قلنا حتى اذا نسخ لفظه او بقي اما الاول فممنوع والثاني مسلم وغاية الامر انه قرآن نسخ لفظه وبقي حكمه فيكون له حكم قوله الشيخ والشيخة اذا زنيا فارجموهما مما اكتفي بنقله احادا وحكمه ثابت وهذا مما لا جواب عنه وفي المسألة مذهبان آخران ضعيفان **احدهما** ان التحريم لا يثبت باقل من سبع كما سئل طاوس عن قول من يقول لا يحرم من الرضاع دون سبع رضعات فقال قد كان ذلك ثم حدث بعد ذلك امر جاء بالتحريم المرة الواحدة تحرم وهذا المذهب لا دليل عليه **الثاني** التحريم انما يثبت بعشر رضعات وهذا يروى عن حفصة وعايشة رضي الله عنهما وفيها مذهب آخر وهو الفرق بين ازواج النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهن قال طاوس كان لازواج النبي صلى الله عليه وسلم رضعات محرمات ولسائر الناس رضعات معلومات ثم ترك ذلك بعد وقد تبين الصحيح من هذه الاقوال وبالله التوفيق

فصل فيما هي الرضعة التي تنفصل من اختها وما حدها قيل الرضعة فعلة من الرضاع فهي مرة منه بلا شك كضربة وجلسة واكلة فمتى التقم الثدي فامتص منه ثم تركه باختياره من غير عارض كان ذلك رضعة لان الشرع ورد بذلك مطلقا فحمل على العرف والعرف هذا والقطع العارض لتنفس او استراحة يسيرة او لشيء يلهيه ثم يعود عن قريب لا يخرجه عن كونه رضعة واحدة كما ان الآكل اذا قطع اكلته بذلك ثم عاد عن قريب لم يكن ذلك اكلتين بل واحدة هذا مذهب الشافعي ولهم فيما اذا قطعت المرضعة عليه ثم عادت وجهان **احدهما** انها رضعة واحدة ولو قطعته مرارا حتى يقطع باختياره قالوا لان الاعتبار بفعله لا بفعل المرضعة ولهذا لو ارتضع منها وهي نائمة حسب رضعة فاذا قطعت عليه لم يعتد به كما لو شرع في اكلة واحدة امره بها الطبيب فجاء شخص فقطعها عليه ثم عاد فانها اكلة واحدة والوجه **الثاني** انها رضعة اخرى لان الرضاع يصح من المرتضع ومن المرضعة ولهذا لو اوجرته وهو نائم احتسب رضعة ولهم فيما اذا انتقل من ثدي الى ثدي غيرها وجهان **احدهما** لا يعتد بواحد منهما لانه انتقل من احداهما الى الاخرى قبل تمام الرضعة فلم تتم الرضعة من احدهما ولهذا لو انتقل من ثدي المرأة الى ثديها الآخر كانا رضعة واحدة **والثاني** انه يحتسب من كل واحدة منهما رضعة لانه ارتضع وقطعه باختياره من شخصين واما مذهب الامام احمد فقال صاحب المغني اذا قطع قطعا بينا باختياره كان ذلك رضعة فان عاد كان رضعة اخرى فاما ان قطع لضيق نفس او للانتقال من ثدي الى ثدي او لشيء يلهيه او قطعت عليه المرضعة نظرنا فان لم يعد قريبا فهي رضعة وان عاد في الحال ففيه وجهان احدهما ان الاولى رضعة فاذا عاد فهي رضعة اخرى قال وهذا اختيار ابي بكر وظاهر كلام احمد في رواية حنبل فانه قال اما ترى الصبي يرضع من الثدي فاذا ادركه النفس امسك عن الثدي ليتنفس او ليستريح فاذا فعل ذلك فهي رضعة قال الشيخ وذلك لان الاولى رضعة لو لم يعد فكانت رضعة وان عاد كما لو قطع باختياره والوجه الآخر ان جميع ذلك رضعة وهو مذهب الشافعي الا فيما اذا قطعت عليه المرضعة ففيه وجهان لانه لو حلف لا اكلت اليوم الا اكلة واحدة فاستدام الاكل زمنا او انقطع لشرب ماء او انتقال من لون الى لون او انتظار لما

یحمل الیه من الطعام لو بعد الاکلة واحدة قال والوجور رضعة فهکذا هذا قلت فی کلام احمد یحتمل امرین احدهما ما ذکره الشیخ ویکون قوله فهی رضعة عائدا الی الرضعة الثانیة الثانی ان یکون المجموع رضعة فیکون قوله فهی رضعة عائدا الی الاول والثانی وهذا اظهر محتملیه لانه استدل بقطعة التنفس والاستراحة علی کونها رضعة واحدة ومعلوم ان هذا الاستدلال الیق بکون الثانیة مع الاولی واحدة من کون الثانیة رضعة مستقلة فتامله واما قیاس الشیخ له علی تسیر السعوط والوجور فالفرق بینهما ان ذلک مستقل لیس تابعا لرضعة قبله ولا هو من تمامها فیقال رضعة بخلاف مسألتنا فان الثانیة تابعة للاولی وهی من تمامها فافترقا

فصل والحکم الرابع ان الرضاع الذی یتعلق به التحریم ما کان قبل الفطام فی زمن الارتضاع المعتاد وقد اختلف الفقهاء فی ذلک فقال الشافعی واحمد وابو یوسف ومحمد هو ما کان فی الحولین ولا یحرم ما کان بعدهما وصح ذلک عن عمر وابن مسعود وابی هریرة وابن عباس وابن عمر وروی عن سعید بن المسیب والشعبی وابن شبرمة وهو قول سفیان واسحق وابی عبید وابن حزم وابن المنذر وداؤد وجمهور اصحابه وقالت طائفة الرضاع المحرم ما کان قبل الفطم ولم یحدوه بزمن صح ذلک عن ام سلمة وابن عباس وروی عن علی کرم الله وجهه ولم یصح عنه وهو قول الزهری والحسن وقتادة وعکرمة والاوزاعی قال الاوزاعی ان فطم وله عام واحد استمر فطامه ثم رضع فی الحولین لم یحرم هذا الرضاع شیئا فان تمادی رضاعه ولم یفطم فانه ما کان فی الحولین یحرم وما کان بعدهما فانه لا یحرم وان تمادی الرضاع وقالت طائفة الرضاع المحرم ما کان فی الصغر ولم یوقته هؤلاء بوقت وروی هذا عن ابن عمر وابن المسیب وازواج النبی صلی الله علیه وسلم خلا عایشة رضی الله عنها وقال ابو حنیفة وزفر ثلثون شهرا وعن ابی حنیفة روایة اخری کقول ابی یوسف ومحمد وقال مالک فی المشهور من مذهبه یحرم فی الحولین وما قاربهما ولا حرمة له بعد ذلک ثم روی عنه اعتبار ایام یسیرة وروی عنه شهران وروی شهر ونحوه وروی عنه الولید بن مسلم وغیره ان کان ما بعد الحولین من رضاع بشهر او شهرین او ثلثة اشهر فانه عندی من الحولین وهذا هو المشهور عند کثیر من اصحابه والذی رواه عنه اصحاب الموطا وکان یقرأ علیه الی ان مات قوله فیه وما کان من الرضاع بعد الحولین فان قلیله وکثیره لا یحرم شیئا انما هو بمنزلة الماء هذا لفظه وقال اذا فصل الصبی قبل الحولین واستغنی بالفطام عن الرضاع فما ارتضع بعد ذلک لم یکن للرضاع حرمة وقال الحسن بن صالح وابن ابی ذویب وجماعة من اهل الکوفة مدة الرضاع المحرم ثلث سنین فما زاد علیها لو یحرم وقال عمر بن عبد العزیز مدته الی سبع سنین وکان یزید بن هارون یحکیه عنه کالمتعجب من قوله وروی عنه خلاف هذا وحکی عن ربیعة ان مدته حولان واثنا عشر یوما وقالت طائفة من السلف والخلف یحرم رضاع الکبیر ولو انه شیخ فروی مالک عن ابن شهاب انه سئل عن رضاع الکبیر فقال اخبرنی عروة بن الزبیر بحدیث امر رسول الله صلی الله علیه وسلم سهلة بنت سهیل برضاع سالم ففعلت وکانت تراه ابنا لها قال عروة فاخذت بذلک عایشة رض ام المؤمنین فیمن کانت تحب ان یدخل علیها من الرجال فکانت تامر اختها ام کلثوم وبنات اخیها یرضعن من احبت ان یدخل علیها من الرجال وقال عبد الرزاق ثنا ابن جریج قال سمعت عطاء بن ابی رباح وسأله رجل فقال سقتنی امرأة لبنها بعد ما کنت رجلا کبیرا افانکحها قال عطاء لا تنکحها فقلت له وذلک رایک قال نعم کانت عایشة تامر بذلک بنات اخیها وهذا قول ثابت عن عایشة رض ویروی عن علی کرم الله وجهه وعروة بن الزبیر وعطاء بن ابی رباح وهو قول اللیث بن سعد وابی محمد بن سعد وابی محمد بن حزم قال ورضاع الکبیر ولو انه شیخ یحرم کما یحرم رضاع الصغیر ولا فرق فهذه مذاهب الناس فی هذه المسألة **ولنذکر** مناظرة اصحاب الحولین والقائلین برضاع الکبیر فانهما طرفان وسائر الاقوال متقاربة **قال** اصحاب الحولین قال الله تعالی وَالْوَالِدَاتُ یُرْضِعْنَ اَوْلَادَهُنَّ حَوْلَیْنِ کَامِلَیْنِ لِمَنْ اَرَادَ اَنْ یُتِمَّ الرَّضَاعَةَ قالوا فجعل تمام الرضاعة حولین فدل علی انه لا حکم لما بعدهما فلا یتعلق به التحریم

قالوا وهذه المدة هي مدة المجاعة التي ذكرها رسول الله صلى الله عليه وسلم وقصر الرضاعة المحرمة عليها قالوا وهذه مدة الثدي
الذي قال فيها لا رضاع إلا ما كان في الثدي أي في زمن الثدي وهذه لغة معروفة العرب فإن العرب يقولون فلان مات في الثدي أي
في زمن الرضاع قبل الفطام ومنه الحديث المشهور إن إبراهيم مات في الثدي وإن له مرضعا في الجنة تتم رضاعه يعني إبراهيم ابنه صلوات
الله وسلامه عليه قالوا وأكد ذلك بقوله لا رضاع إلا ما فتق الأمعاء وكان في الثدي قبل الفطام فهذه ثلاثة أوصاف للرضاع المحرم ومعلوم
أن رضاع الشيخ الكبير عار من هذه الثلاثة قالوا وأصرح من هذا حديث ابن عباس لا رضاع إلا ما كان في الحولين قالوا وأكده أيضا
حديث ابن مسعود لا يحرم من الرضاع إلا ما أنبت اللحم وأنشر العظم ورضاع الكبير لا ينبت لحما ولا ينشر عظما قالوا ولو كان رضاع الكبير
محرما لما قال النبي صلى الله عليه وسلم لعائشة وتغير وجهه وكره دخول أخيها من الرضاعة عليها لما رآه كبيرا انظرن من إخوانكن
فلو حرم رضاع الكبير لم يكن فرق بينه وبين الصغير ولما كره ذلك وقال انظرن من إخوانكن ثم قال فإنما الرضاعة من المجاعة وتحت
هذا من المعنى خشية أن يكون قد ارتضع في غير زمن الرضاع وهو زمن المجاعة فلا تنتشر الحرمة فلا يكون أخا قالوا وأما حديث سهلة
في رضاع سالم فهذا كان في أول الهجرة لأن قصته نزلت عقيب قوله تعالى ادْعُوهُمْ لِآبَائِهِمْ وهي نزلت في أول الهجرة وأما أحاديث اشتراط
الصغر وأن يكون في الثدي قبل الفطام فهي في رواية ابن أبي هريرة وابن عباس وأبي هريرة وابن عباس إنما قدم المدينة قبل الفتح وأبو هريرة إنما أسلم عام
فتح خيبر بلا شك كلاهما قدم المدينة بعد قصة سالم في رضاعه من امرأة أبي حذيفة **قال** المثبتون للتحريم برضاع الشيخ قد صح
عن النبي صلى الله عليه وسلم صحة لا يمترى فيها أحد أنه أمر سهلة بنت سهيل أن ترضع سالما مولى أبي حذيفة وكان كبيرا ذا لحية وقال
أرضعيه تحرمي عليه ثم ساقوا الحديث وطرقه وألفاظه وهي صحيحة صريحة بلا شك ثم قالوا فهذه الأخبار ترفع الإشكال وتبين مراد
الله عز وجل في الآيات المذكورات إلا أن الرضاعة التي تتم بتمام الحولين أو بتراضي الأبوين قبل الحولين إذا رأيا في ذلك صلاحا للرضيع
إنما هي الموجبة للنفقة على المرأة المرضعة والتي يجبر عليها الأبوان أحبا أم كرها ولقد كان في الآية كفاية من هذا لأنه تعالى قال وَالْوَالِدَاتُ
يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ فأمر الله تعالى الوالدات
بإرضاع المولود عامين وليس في هذا تحريم للرضاعة بعد ذلك ولا أن التحريم ينقطع بتمام الحولين وكان قوله تعالى وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ
وَأَخَوَاتُكُمْ مِنَ الرَّضَاعَةِ ولم يقل في حولين ولا في وقت دون وقت زائدا على الآيات الأخر وعموما لا يجوز تخصيصه إلا بنص يبين أنه تخصيص
له لا بظن ولا محتمل لا بيان فيه وكانت هذه الآثار يعني التي فيها التحريم برضاع الكبير قد جاءت مجيء التواتر رواها نساء رسول الله صلى الله عليه
وسلم وسهلة بنت سهيل وهي من المهاجرات وزينب بنت أم سلمة وهي ربيبة النبي صلى الله عليه وسلم ورواها من التابعين القاسم بن محمد وعروة
ابن الزبير وحميد بن نافع ورواها عن هؤلاء الزهري وابن أبي مليكة وعبد الرحمن بن القاسم ويحيى بن سعيد الأنصاري وربيعة ثم رواها عن
هؤلاء أيوب السختياني وسفيان الثوري وسفيان بن عيينة وشعبة ومالك وابن جريج وشعيب ويونس وجعفر بن ربيعة ومعمر وسليمان
ابن بلال وغيرهم ثم رواها عن هؤلاء الجم الغفير والعدد الكثير فهي نقل كافة لا يختلف مخالف ولا موافق في صحتها فلم يبق من الاعتراض إلا قول
القائل كان ذلك خاصا بسالم كما قال بعض أزواج رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن تبعهن في ذلك فيعلم من تعلق بهذا أنه ظن ممن ظن ذلك
منهن رضي الله عنهن هكذا في الحديث أنهن قلن ما نرى هذا إلا خاصا بسالم وما ندري لعلها رخصة لسالم فإذا هو ظن بلا شك فإن الظن لا يعارض
به السنن الثابتة قال الله تعالى إِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا وشتان بين احتجاج أم سلمة رضي الله عنها بظنها وبين احتجاج عائشة رضي الله عنها

بالسنة الثابتة ولهذا لما قالت لها عائشة اما لك في رسول الله صلى الله عليه وسلم اسوة حسنة سكتت ام سلمة ولم تنطق بحرف وهذا امارة رجوع منها الى مذهب عائشة واما انقطاع في يدها قالوا وقول سهلة لرسول الله صلى الله عليه وسلم كيف ارضعه وهو رجل كبير بيان جلي انه بعد نزول الآيات المذكورات قالوا ونعلم يقينا انه لو كان ذلك خاصا بسالم لقطع النبي صلى الله عليه وسلم الالحاق ونص على انه ليس لاحد بعده كما بين لابي بردة بن نيار ان جذعته تجزي عنه ولا تجزي عن احد بعده واين يقع ذبح جذعة اضحية من هذا الحكم العظيم المتعلق به حل الفرج وتحريمه وثبوت المحرمية والخلوة بالمرأة والسفر بها فمعلوم قطعا ان هذا اولى ببيان التخصيص لو كان خاصا قالوا وقول النبي صلى الله عليه وسلم انما الرضاعة من المجاعة حجة لنا لان شرب الكبير للبن يؤثر في دفع مجاعته قطعا كما يؤثر في الصغير او قريبا منه **فان قلتم** فما فائدة ذكره اذا كان الكبير والصغير فيه سواء **قلنا** فائدته ابطال تعلق التحريم بالقطرة من اللبن او المصة الواحدة التي لا تغني من جوع ولا تنبت لحما ولا تنشز عظما قالوا وقوله صلى الله عليه وسلم لا رضاع الا ما كان في الحولين وكان في الثدي قبل الفطام ليس بابلغ من قوله صلى الله عليه وسلم لا ربا الا في النسيئة وانما الربا في النسيئة ولم يمنع ذلك ثبوت ربا الفضل بالادلة الدالة عليه فكذا هذا فاحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه الثابتة كلها حق يجب اتباعها ولا نضرب بعضها ببعض ولا نعارض بعضها ببعض بل نستعمل كلا منها على وجهه قالوا ومما يدل على ذلك ان عائشة ام المؤمنين رضي الله عنها وافقه نساء الامة هي التي روت هذا وهذا فهي التي روت انما الرضاعة من المجاعة وروت حديث سهلة واخذت به فلو كان عندها حديث انما الرضاعة من المجاعة مخالفا لحديث سهلة لما ذهبت اليه وتركت حديثا واجهها به رسول الله صلى الله عليه وسلم وتغير وجهه وكره الرجل الذي رآه عندها وقالت هو اخي قالوا وقد صح عنها انها كانت تدخل عليها الكبير اذا ارضعته في حال كبره اخت من اخواتها الرضاع المحرم ونحن نشهد بشهادة الله ونقطع قطعا انلقاه به يوم نلقاه ان ام المؤمنين لم تكن لتبيح ستر رسول الله صلى الله عليه وسلم بحيث ينتهكه من لا يحل له انتهاكه ولم يكن الله عز وجل ليبيح ذلك على يد الصديقة بنت الصديق المبرأة من فوق سبع سموات وقد عصم الله سبحانه ذلك الجناب الكريم والحمى المنيع والشرف الرفيع اتم عصمة وصانه اعظم صيانة وتولى صيانته وحمايته والذب عنه بنفسه ووحيه وكلامه قالوا فنحن نوقن ونقطع ونبت الشهادة لله بان فعل عائشة هو الحق وان رضاع الكبير تقع به من التحريم والمحرمية ما يقع برضاع الصغير ويكفينا امنا افقه نساء الامة على الاطلاق وقد كانت تناظر في ذلك نساءه صلى الله عليه وسلم ولا تجيبها بغير قولهن ما احد داخل علينا بتلك الرضاعة ويكفينا من ذلك انه مذهب ابن عم نبينا واعلم اهل الارض على الاطلاق حين كان خليفة ومذهب الليث بن سعد الذي شهد له الشافعي بانه كان افقه من مالك الا انه ضيعه اصحابه ومذهب عطاء بن ابي رباح ذكره عبد الرزاق عن ابن جريج عنه وذكر مالك عن الزهري انه سئل عن رضاع الكبير فاحتج بحديث سهلة بنت سهيل في قصة سالم مولى ابي حذيفة وقال عبد الرزاق واخبرنا ابن جريج قال اخبرني عبد الكريم ان سالم بن ابي الجعد مولى الاشجعي اخبره انه سال علي بن ابي طالب رضي الله عنه فقال اردت ان اتزوج امرأة قد سقتني من لبنها وانا كبير تداويت به فقال له علي كرم الله وجهه لا تنكحها ونهاه عنها فهؤلاء سلفنا في هذه المسألة وتلك نصوصنا كالشمس صحة وصراحة قالوا واصرح احاديثكم حديث ام سلمة ترفعه لا يحرم من الرضاع الا ما فتق الامعاء في الثدي كان قبل الفطام فما اصرحه لو كان سليما من العلة لكن هذا حديث منقطع لانه من رواية فاطمة بنت المنذر عن ام سلمة ولم تسمع منها شيئا لانها كانت اسن من زوجها هشام باثني عشر عاما فكان مولدها في سنة ستين ومولد فاطمة في سنة ثمان واربعين وماتت ام سلمة سنة تسع وخمسين وفاطمة صغيرة لم تبلغها فكيف تحفظ عنها ولم تسمع من خالة ابيها شيئا وهي في حجرها كما سمعتها من جدتها اسماء بنت ابي بكر قالوا واذا نظر العالم المنصف في هذا القول ووازن بينه وبين قول من تحدد مدة الرضاع

المحرم بخمسة وعشرين شهرا او ستة وعشرين شهرا او سبعة وعشرين شهرا او ثلثين شهرا من تلك الاقوال التي لا دليل عليها من كتاب الله ولا سنة رسوله ولا قول احد من الصحابة تبين له فصل ما بين القولين فهذا منتهى اقدام الطائفتين في هذه المسألة ولعل الواقف عليها لم يكن يخطر له ان هذا القول تنتهي قوته الى هذا الحد وانه ليس بايدي اصحابه قدرة على تقريره وتصحيحه فاجلس ايها العالم المنصف مجلس الحكم بين هذين المتنازعين وافصل بينهما بالحجة والبيان لا بالتقليد وقال فلان وقد اختلف القائلون بالحولين في حديث سهلة هذا على ثلثة مسالك احدها انه منسوخ وهذا مسلك كثير منهم ولم يأتوا على النسخ بحجة سوى الدعوى فانهم لا يمكنهم اثبات التاريخ المعلوم التاخير بينه وبين تلك الاحاديث ولو قلب اصحاب هذا القول عليهم الدعوى وادعوا نسخ تلك الاحاديث بحديث سهلة لكانت نظير دعواهم واما قولهم انها كانت في اول الهجرة وحين نزول قوله تعالى ادعوهم لآبائهم ورواية ابن عباس وابي هريرة بعد ذلك فجوابه من وجوه **احدها** انهما لم يصرحا بسماعه من النبي صلى الله عليه وسلم بل لم يسمع منه ابن عباس الا دون العشرين حديثا وسائرها عن الصحابة رضي الله عنهم **الثاني** ان نساء النبي صلى الله عليه وسلم لم تحتج احد منهن بل ولا غيرهن على عائشة بذلك بل سلكن في الحديث بتخصيصه بسالم وعدم الحاق غيره به **الثالث** ان عائشة رضي الله عنها نفسها روت هذا وهذا فلو كان حديث سهلة منسوخا لكانت عائشة قد اخذت به وتركت الناسخ او خفي عليها تقدمه مع كونها هي الراوية له وكلاهما ممتنع او في غاية البعد **الرابع** ان عائشة رضي الله عنها ابتليت بالمسألة وكانت تعمل بها وتناظر عليها وتدعو اليها صواحباتها فلها بها مزيد اعتناء فكيف يكون هذا حكما منسوخا قد بطل كونه من الدين جملة ويخفى عليها ذلك ويخفى على نساء النبي صلى الله عليه وسلم فلا تذكره لها واحدة منهن المسلك الثاني انه مخصوص بسالم دون من عداه وهذا مسلك ام سلمة ومن معها من نساء النبي صلى الله عليه وسلم ومن تبعهن وهذا المسلك اقوى مما قبله فان اصحابه قالوا مما تبين اختصاصه بسالم ان سهلة سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد نزول آية الحجاب وهي تقتضي انه لا يحل المرأة ان تبدي زينتها الا لمن ذكر في الآية وسمي فيها ولا يخص من عموم من عداهم احد الا بدليل قالوا والمرأة اذا ارضعت اجنبيا فقد ابدت زينتها له فلا يجوز ذلك تمسكا بعموم الآية فعلمنا ان ابداء سهلة زينتها لسالم خاص به قالوا واذا امر رسول الله صلى الله عليه وسلم واحدا من الامة بامر او اباح له شيئا او نهاه عن شيء وليس في الشريعة ما يعارضه ثبت ذلك في حق غيره من الامة ما لم ينص على تخصيصه واما اذا امر الناس بامر ثم نهاهم عن شيء ثم امر واحدا من الامة بخلاف ما امر به الناس او اطلق لهم ما نهاهم عنه فان ذلك يكون خاصا به وحده ولا نقول في هذا الموضع ان امره للواحد امر للجميع واباحته للواحد اباحة للجميع لان ذلك يؤدي الى اسقاط الامر الاول والنهي الاول بل نقول انه خاص بذلك الواحد لتتفق النصوص وتأتلف ولا يعارض بعضها بعضا فحرم الله في كتابه ان تبدي المرأة زينتها لغير محرم واباح رسول الله صلى الله عليه وسلم لسهلة ان تبدي زينتها لسالم وهو غير محرم عند ابداء الزينة قطعا فيكون ذلك رخصة خاصة بسالم مستثناة من عموم التحريم ولا نقول ان حكمها عام فيبطل حكم الآية المحرمة قالوا ويتعين هذا المسلك لانا لو لم نسلكه لزمنا احد مسلكين لا بد منهما اما نسخ هذا الحديث بالاحاديث الدالة على اعتبار الصغر في التحريم واما نسخها به ولا سبيل الى احد من الامرين لعدم العلم بالتاريخ ولعدم تحقق المعارضة ولامكان العمل بالاحاديث كلها فانا اذا حملنا حديث سهلة على الرخصة الخاصة والاحاديث الاخر على عمومها فيما عدا سالما لم يتعارض ولم ينسخ بعضها بعضا وعمل بجميعها قالوا واذا كان النبي صلى الله عليه وسلم قد بين ان الرضاع انما يكون في الحولين وانه انما يكون في الثدي وانما يكون قبل الفطام كان في ذلك ما يدل على ان حديث سهلة على الخصوص سواء تقدم او تأخر فلا ينحصر بيان الخصوص في قوله هذا لك وحدك حتى يتعين طريقا قالوا واما تفسير حديث وانما الرضاعة من المجاعة بما ذكرتم

ففي غاية البعد من اللفظ ولا يتبادر اليه افهام المخاطبين بل القول في معناه ما قاله ابو عبيد ثم الناس قال ابو عبيد قوله انما الرضاعة من المجاعة يقول ان الذي اذا جاع كان طعامه الذي يشبعه اللبن انما هو الصبي الرضيع فاما الذي يشبعه من جوعه الطعام فان رضاعه ليس برضاع ومعنى الحديث انما الرضاع في الحولين قبل الفطام هذا تفسير ابي عبيد ثم الناس وهو الذي يتبادر فهمه من الحديث الى الاذهان حتى لو احتمل الحديث التفسيرين على السواء لكان هذا المعنى اولى به لمساعدة سائر الاحاديث لهذا المعنى وكشفها له وايضاحها ومما يبين ان غير هذا التفسير خطأ وانه لا يصح ان يراد به رضاعة الكبير ان لفظة المجاعة انما تدل على رضاعة الصغير فهي تثبت رضاعة المجاعة وتنفي غيرها ومعلوم يقينا انه انما اراد مجاعة اللبن لا مجاعة الخبز واللحم فهذا لا يخطر ببال المتكلم ولا السامع فلو جعلنا حكما عاما لم يبق لنا ما ينفي ويثبت وسياق قوله لما رأى الرجل الكبير فقال انما الرضاعة من المجاعة يبين المراد وانه انما يحرم رضاعة من يجوع الى لبن المرأة والسياق ينزل اللفظ منزلة الصريح فتغير وجهه الكريم صلوات الله وسلامه عليه وكراهته لذلك الرجل وقوله انظرن من اخوانكن انما هو التحفظ في الرضاعة وانها لا تحرم كل وقت وانما تحرم وقتا دون وقت ولا يفهم احد من هذا انما الرضاعة ما كان عددها خمسا فيعبر عن هذا المعنى بقوله من المجاعة وهذا ضد البيان الذي كان عليه صلى الله عليه وسلم وقولكم ان الرضاعة تطرد الجوع عن الكبير كما تطرد الجوع عن الصغير كلام باطل فانه لا يعهد ذو لحية قط يشبعه رضاع المرأة ويطرد عنه الجوع بخلاف الصغير فانه ليس له ما يقوم مقام اللبن فهو يطرد عنه الجوع فالكبير ليس ذا مجاعة الى اللبن اصلا والذي يوضح هذا انه صلى الله عليه وسلم لم يرد حقيقة المجاعة وانما اراد مظنتها وزمنها ولا شك انه الصغر فان ابيتم الا الظاهرية وانه اراد حقيقتها لزمكم ان لا يحرم رضاع الكبير الا اذا ارتضع وهو جائع فلو ارتضع وهو شبعان لم يؤثر شيئا واما حديث الستر المصون والحرمة العظيمة والحمى المنيع فرضي الله عن ام المؤمنين فانها وان رأت ان هذا الرضاع يثبت المحرمية فسائر ازواج النبي صلى الله عليه وسلم تخالفها في ذلك ولا يرين دخول هذا الستر المصون والحمى الرفيع بهذه الرضاعة فهي مسألة اجتهاد واحد الحزبين مأجور اجرا واحدا والآخر مأجور اجرين واسعدهما بالاجرين من اصاب حكم الله ورسوله في هذه الواقعة فكل من المدخل للستر المصون بهذه الرضاعة والمانع من الدخول فائز بالاجر مجتهد في مرضات الله وطاعة رسوله وتنفيذ حكمه ولهما اسوة بالنبيين الكريمين الذين اثنى الله عليهما بالحكمة والحكم وخص بفهم الحكومة احدهما

فصل واما ردكم لحديث ام سلمة فتعسف بارد فلا يلزم انقطاع الحديث من اجل ان فاطمة بنت المنذر لقيت ام سلمة صغيرة فقد يعقل الصغير جدا اشياء ويحفظها وقد عقل محمود ابن الربيع المجة وهو ابن خمس سنين ويعقل اصغر منه وقد قلتم ان فاطمة كانت وقت وفاة ام سلمة بنت احدى عشرة سنة وهذا سن جيد لا سيما للمرأة فانها تصلح فيه للزوج فمن هي في حد الزواج كيف يقال انها لا تعقل ما تسمع ولا تدري ما تحدث به هذا هو الباطل الذي لا ترد به السنن مع ان ام سلمة كانت مصادقة لجدتها اسماء وكانت دارهما واحدة فنشأت فاطمة هذه في حجر جدتها اسماء مع خالة ابيها عائشة رضي الله عنها وام سلمة وماتت عائشة رضي الله عنها سنة سبع وخمسين وقيل سنة ثمان وخمسين وقد تمكن سماع فاطمة منها واما جدتها اسماء فماتت سنة ثلث وسبعين وفاطمة اذ ذاك بنت خمس وعشرين سنة فلذلك كثر سماعها منها وقد افتت ام سلمة بمثل الحديث الذي روته سواء فقال ابو عبيد ثنا ابو معاوية عن هشام بن عروة عن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب عن ام سلمة انها سئلت ما يحرم من الرضاع فقالت ما كان في الثدي قبل الفطام فروت الحديث وافتت بموجبه وافتى به عمر بن الخطاب رضي الله عنه كما رواه الدارقطني من حديث سفيان عن عبد الله بن دينار عن ابن عباس قال سمعت عمر يقول لا رضاع الا في الحولين في الصغر

وافتى به ابنه عبد الله رضي الله عنه فقال مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما انه كان يقول لا رضاعة الا لمن ارضع في الصغر لا رضاعة لكبير وافتى به ابن عباس رضي الله عنهما فقال ابو عبيد حدثنا عبد الرحمن عن سفيان الثوري عن عاصم الاحول عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما قال لا رضاع بعد فطام وتناظر في هذه المسألة عبد الله بن مسعود وابو موسى فافتى ابن مسعود بانه لا يحرم الا في الصغر فرجع اليه ابو موسى فذكر الدارقطني ان ابن مسعود قال لابي موسى انت تفتي بكذا وكذا وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا رضاع الا ما شد العظم وانبت اللحم وقد روى ابو داود حدثنا محمد بن سليمان الانباري ثنا وكيع ثنا سليمان بن المغيرة عن ابي موسى الهلالي عن ابيه عن ابن مسعود رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يحرم من الرضاع الا ما انبت اللحم وانشز العظم ثم افتى بذلك كما ذكره عبد الرزاق عن الثوري ثنا ابو بكر بن عياش عن ابي حصين عن ابي عطية الوادعي قال جاء رجل الى ابي موسى فقال ان امرأتي ورم ثديها فمصصته فدخل حلقي شيء سبقني فشدد عليه ابو موسى فاتى عبد الله بن مسعود فقال سألت احدا غيري قال نعم ابا موسى فشدد علي فاتى ابا موسى فقال ارضيع هذا فقال ابو موسى لا تسألوني ما دام هذا الحبر بين اظهركم فهذه روايته وفتواه واما علي بن ابي طالب كرم الله وجهه فذكر عبد الرزاق عن الثوري عن جويبر عن الضحاك عن النزال بن سبرة عن علي كرم الله وجهه لا رضاع بعد الفصال وهذا خلاف رواية عبد الكريم عن سالم ابن ابي الجعد عنه لكن جويبر لا يحتج بحديثه وعبد الكريم اقوى منه

فصل المسلك الثالث ان حديث سهلة ليس بمنسوخ ولا مخصوص ولا عام في حق كل احد وانما هو رخصة للحاجة لمن لا يستغني عن دخوله على المرأة ويشق احتجابها عنه كحال سالم مع امرأة ابي حذيفة فمثل هذا الكبير اذا ارضعته للحاجة اثر رضاعه واما من عداه فلا يؤثر الا رضاع الصغير وهذا مسلك شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى والاحاديث النافية للرضاع في الكبير اما مطلقة فتقيد بحديث سهلة او عامة في الاحوال فتخصص هذه الحال من عمومها وهذا اولى من النسخ ودعوى التخصيص بشخص بعينه واقرب الى العمل بجميع الاحاديث من الجانبين وقواعد الشرع تشهد له والله الموفق

ذكر حكمه صلى الله عليه وسلم في العدد هذا الباب قد تولى سبحانه بيانه في كتابه اتم بيان واوضحه واجمعه بحيث لا تشذ عنه معتدة فذكر اربعة انواع من العدد وهي جملة انواعها **النوع الاول** عدة الحامل بوضع الحمل مطلقا بائنة كانت او رجعية مفارقة في الحياة او متوفى عنها فقال وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ وهذا فيه عموم من ثلث جهات **احدها** عموم المخبر عنه وهو اولات الاحمال فانه يتناول جميعهن **الثاني** عموم الاجل فانه اضافه اليهن واضافة اسم الجمع الى المعرفة يعم فجعل وضع الحمل جميع اجلهن فلو كان لبعضهن اجل غيره لم يكن جميع اجلهن **الثالث** ان المبتدأ والخبر معرفتان اما المبتدأ فظاهر واما الخبر وهو قوله تعالى ان يضعن حملهن ففي تأويل مصدر مضاف اي اجلهن وضع حملهن والمبتدأ والخبر اذا كانا معرفتين اقتضى ذلك حصر الثاني في الاول كقوله يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَنْتُمُ الْفُقَرَاءُ إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ وبهذا احتج جمهور الصحابة على ان الحامل المتوفى عنها عدتها وضع حملها ولو وضعته والزوج على المغتسل كما افتى به النبي صلى الله عليه وسلم لسبيعة الاسلمية وكان هذا الحكم والفتوى منه مشتقا من كتاب الله مطابقا له

فصل النوع الثاني عدة المطلقة التي تحيض وهي ثلثة قروء كما قال الله تعالى وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ **النوع الثالث** عدة التي لا حيض لها وهي نوعان صغيرة لا تحيض وكبيرة قد يئست من الحيض فبين سبحانه عدة النوعين بقوله وَاللَّائِي يَئِسْنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنِ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَحِضْنَ اي فعدتهن كذلك **النوع الرابع** المتوفى عنها زوجها فبين عدتها بقوله سبحانه وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا فهذا يتناول

المدخول بها أو غيرها والصغيرة والكبيرة ولا يدخل فيه الحامل لانها خرجت بقوله وأولات الاحمال أجلهن ان يضعن حملهن فجعل وضع حملهن جميع أجلهن وحصره فيه بخلاف قوله في المتوفى عنهن يتربصن فانه فعل مطلق لا عموم له وأيضاً فان قوله أجلهن ان يضعن حملهن متأخر في النزول عن قوله يتربصن وأيضاً فان قوله يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا في غير الحامل بالاتفاق فانها لو تمادى حملها فوق ذلك تربصته فعمومها مخصوص اتفاقاً وقوله أجلهن ان يضعن حملهن غير مخصوص بالاتفاق هذا لو لم تأت السنة الصحيحة بذلك ووقعت الحوالة على القرآن فكيف والسنة الصحيحة موافقة لذلك مقررة له فهذه أصول العدد في كتاب الله مفصلة مبينة ولكن اختلف في فهم المراد من القرآن ودلالته في مواضع من ذلك وقد دلت السنة بحمد الله على مراد الله منها ونحن نذكرها ونذكر أولى المعاني وأشبهها بها ودلالة السنة عليها فمن ذلك اختلاف السلف في المتوفى عنها اذا كانت حاملاً فقال علي وابن عباس وجماعة من الصحابة أبعد الأجلين من وضع الحمل أو أربعة أشهر وعشر وهذا أحد القولين في مذهب مالك اختاره سحنون قال الامام أحمد في رواية أبي طالب عنه علي بن أبي طالب وابن عباس رضي الله عنهما يقولان في المعتدة الحامل أبعد الأجلين وكان ابن مسعود يقول من شاء باهلته ان سورة النساء القصرى نزلت بعد وحديث سبيعة يقضي بينهم اذا وضعت فقد حلت وابن مسعود يتأول القرآن أجلهن ان يضعن حملهن هي في المتوفى عنها والمطلقة مثلها اذا وضعت فقد حلت وانقضت عدتها ولا تنقضي عدة الحامل اذا أسقطت حتى يتبين خلقه فاذا بان له يد أو رجل عتقت به الأمة وتنقضي به العدة واذا ولدت ولداً وفي بطنها آخر لم تنقض العدة حتى تلد الآخر ولا تبيت عن منزلها الذي أصيبت فيه زوجها أربعة أشهر وعشراً اذا لم تكن حاملاً والعدة من يوم يموت أو يطلق هذا كلام أحمد وقد تناظر في هذه المسألة ابن عباس وأبو هريرة رضي الله عنهما فقال أبو هريرة عدتها وضع الحمل وقال ابن عباس عدتها أقصى الأجلين فحكما أم سلمة فحكمت لأبي هريرة واحتجت بحديث سبيعة وقد قيل ان ابن عباس رضي الله عنه رجع وقال جمهور الصحابة والتابعين ومن بعدهم والأئمة الأربعة ان عدتها وضع الحمل ولو كان الزوج في مغتسله فوضعت حلت **قال** أصحاب الأجلين هذه قد تناولها عمومان وقد أمكن دخولها في كليهما فلا تخرج من عدتها بيقين حتى تأتي بأقصى الأجلين قالوا ولا يمكن تخصيص عموم احداهما بخصوص الأخرى لأن كل آية منهما عامة من وجه خاصة من وجه قالوا فاذا أمكن دخول بعض الصور في عموم الآيتين يعني اعمالاً للعموم في مقتضاه فاذا اعتدت أقصى الأجلين دخل أدناهما في أقصاهما والجمهور أجابوا عن هذا بثلاثة أجوبة **أحدها** ان صريح السنة يدل على اعتبار الحمل فقط كما في الصحيحين ان سبيعة الأسلمية توفي عنها زوجها وهي حبلى فوضعت فأرادت ان تنكح فقال لها أبو السنابل ما أنت بناكحة حتى تعتدي آخر الأجلين فسألت النبي صلى الله عليه وسلم فقال كذب أبو السنابل قد حللت فانكحي من شئت **الثاني** ان قوله وأولات الاحمال أجلهن ان يضعن حملهن نزلت بعد قوله والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً وهذا جواب عبد الله بن مسعود كما في صحيح البخاري عنه أتجعلون عليها التغليظ ولا تجعلون لها الرخصة أشهد لنزلت سورة النساء القصرى بعد الطولى وأولات الاحمال أجلهن ان يضعن حملهن وهذا الجواب يحتاج الى تقرير فان ظاهره ان آية الطلاق مقدمة على آية البقرة لتأخرها عنها فكانت ناسخة لها ولكن النسخ عند الصحابة والسلف أعم منه عند المتأخرين فانهم يريدون به ثلاث معان أحدها رفع الحكم الثابت بخطاب الثاني رفع دلالة الظاهر اما بتخصيص واما بتقييد وهو أعم مما قبله الثالث بيان المراد باللفظ الذي بيانه من خارج وهذا أعم من المعنيين الأولين فابن مسعود أشار بتأخير نزول سورة الطلاق الى ان آية الاعتداد بوضع الحمل ناسخة لآية البقرة ان كان عمومها مراداً أو مخصصة ان لم يكن عمومها مراداً أو مبينة للمراد منها أو مقيدة لاطلاقها وعلى التقديرات الثلاث فيتعين تقديمها على عموم تلك واطلاقها وهذا من كمال فقهه رضي الله عنه ورسوخه في العلم ومما يبين ان أصول الفقه التي هي أصول الفقه سجية للقوم وطبيعة لا يتكلفون بها كما ان العربية

والمعانی والبیان فی توابعها الهو وکذلک فمن بعدهم فانما یجهد نفسه لیتعلق بغبارهم وانا لها **الثالث** انه لو لم تات السنة الصریحة باعتبار الحمل ولم یکن آیة الطلاق متاخرة لکان تقدیمها هو الواجب لما قررناه اولا من جهات العموم الثلثة فیها واطلاق قوله یتربصن وقد کانت الحوالة علی هذا الفهم ممکنة ولکن لغموضه ودقته علی کثیر من الناس احیل فی ذلک الحکم علی بیان السنة وبالله التوفیق

فصل ومدلول قوله سبحانه اجلهن ان یضعن حملهن علی انها اذا کانت حاملا بتوامین لم تنقض العدة حتی تضعهما جمیعا ودلت علی ان من علیها الاستبراء فعدتها وضع الحمل ایضا ودلت علی ان العدة تنقضی بوضعه علی ای صفة کان حیا او میتا تام الخلقة او ناقصها نفخ فیه الروح او لم ینفخ ودل قوله یتربصن بانفسهن اربعة اشهر وعشرا علی الاکتفاء بذلک وان لم تحض وهذا قول الجمهور وقال مالک اذا کان عادتها ان تحیض فی کل سنة مرة فتوفی عنها زوجها لم تنقض عدتها حتی تحیض حیضتها فتبرأ من عدتها فان لم تحض انتظرت تمام تسعة اشهر من یوم وفاته وعنه روایة ثانیة کقول الجمهور انه تعتد اربعة اشهر وعشرا ولا تنتظر حیضها

فصل ومن ذلک اختلافهم فی الاقراء هل هی الحیض او الاطهار فقال اکابر الصحابة انها الحیض هذا قول ابی بکر وعمر وعثمان وعلی وابن مسعود وابی موسی وعبادة بن الصامت وابی الدرداء وابن عباس ومعاذ بن جبل رضی الله عنهم وهو قول اصحاب عبد الله بن مسعود کلهم کعلقمة والاسود وابراهیم وشریح وقول الشعبی والحسن وقتادة وقول اصحاب ابن عباس سعید بن جبیر وطاوس وهو قول سعید بن المسیب وهو قول ائمة الحدیث کاسحق بن ابراهیم وابی عبید القاسم والامام احمد فانه رجع الی القول به واستقر مذهبه علیه فلیس له مذهب سواه وکان یقول انها الاطهار فقال فی روایة الاثرم رایت الاحادیث عمن قال القرء الحیض تختلف والاحادیث عمن قال انه احق بها حتی تدخل فی الحیضة الثالثة احادیث صحاح قویة وهذا النص حکاه هو الذی ظفر به ابو عمر بن عبد البر فقال رجع احمد الی ان الاقراء الاطهار ولیس کما قال بل کان یقول هذا اولا ثم توقف فیه فقال فی روایة الاثرم ایضا قد کنت اقول الاطهار ثم وقفت لقول الاکابر ثم جزم انها الحیض وصرح بالرجوع عن الاطهار فقال فی روایة ابن هانی کنت اقول انها الاطهار وانا الیوم اذهب الی ان الاقراء الحیض قال القاضی ابو یعلی وهذا هو الصحیح عن احمد والیه ذهب اصحابنا ورجع عن قوله بالاطهار ثم ذکر نص رجوعه من روایة ابن هانی کما تقدم وهو قول ائمة اهل الرای کابی حنیفة واصحابه وقالت طائفة الاقراء الاطهار وهذا قول عائشة ام المؤمنین رضی الله عنها وزید بن ثابت وعبد الله بن عمر ویروی عن الفقهاء السبعة وابان بن عثمان والزهری وعامة فقهاء المدینة وبه قال مالک والشافعی واحمد فی احدی الروایتین عنه وعلی هذا القول فمتی طلقها فی اثناء طهر فهل تحتسب ببقیة قرءا علی ثلثة اقوال احدها تحتسب به وهو المشهور والثانی لا تحتسب به وهو قول الزهری کما لا تحتسب ببقیة الحیضة عند من یقول القرء الحیض اتفاقا والثالث ان کان قد جامعها فی ذلک الطهر لم تحتسب ببقیته والا احتسبت وهذا قول ابی عبید فاذا طعنت فی الحیضة الثالثة او الرابعة علی قول الزهری انقضت عدتها وعلی قول الاول لا تنقضی العدة حتی تنقضی الحیضة الثالثة وهل یقف انقضاء عدتها علی اغتسالها منها علی ثلثة اقوال **احدها** لا تنقضی عدتها حتی تغتسل وهذا هو المشهور عن اکابر الصحابة وقال الامام احمد عمر وعلی وابن مسعود یقولون له رجعتها قبل ان تغتسل من الحیضة الثالثة انتهی وروی ذلک عن ابی بکر الصدیق وعثمان بن عفان وابی موسی وعبادة وابی الدرداء ومعاذ بن جبل کما فی مصنف وکیع عن عیسی الخیاط عن الشعبی عن ثلثة عشر من اصحاب النبی صلی الله علیه وسلم والخیر منهم ابو بکر وعمر وابن عباس انه احق بها ما لم تغتسل من الحیضة الثالثة وفی مصنفه ایضا عن محمد بن راشد عن مکحول عن معاذ بن جبل وابی الدرداء مثله وفی مصنف عبد الرزاق عن معمر عن زید بن رفیع عن ابی عبیدة بن عبد الله بن مسعود قال ارسل عثمان الی ابی بن کعب فی ذلک فقال ابی بن کعب اری انه احق بها حتی تغتسل من حیضتها الثالثة وتحل لها الصلوة قال فما اعلم عثمان الا اخذ بذلک وفی مصنفه ایضا عن عمر

ابن راشد عن يحيى بن ابي كثير ان عبادة بن الصامت قال لا تبين حتى تغتسل من الحيضة الثالثة وتحل لها الصلوة فهؤلاء بضعة عشر من الصحابة وهو قول سعيد بن المسيب وسفيان الثوري واسحق بن راهويه قال شريك له الرجعة وان فرطت في الغسل عشرين سنة وهذا احدى الروايات عن الامام احمد **والثاني** انها تنقضي بمجرد طهرها من الحيضة الثالثة ولا تقف على الغسل وهذا قول سعيد بن جبير والاوزاعي والشافعي في قوله القديم حيث كان يقول الاقراء الحيض وهو احدى الروايات عن الامام احمد اختارها ابو الخطاب **والثالث** انها في عدتها بعد انقطاع الدم ولزوجها رجعتها حتى يمضي عليها وقت الصلوة التي طهرت في وقتها وهذا قول الثوري والرواية الثالثة عن احمد حكاها ابو بكر عنه وهو قول ابي حنيفة لكن اذا انقطع الدم لاقل الحيض وان انقطع الدم لاكثره انقضت العدة عنده بمجرد انقطاعه واما من قال انها الاطهار فاختلفوا في موضعين **احدهما** هل يشترط كون الطهر مسبوقا بدم قبله او لا يشترط ذلك على قولين لهم وهما وجهان في مذهب الشافعي واحمد احدهما يحتسب لانه طهر بعده حيض فكان قرءا كما لو كان قبله حيض والثاني لا يحتسب وهو ظاهر نص الشافعي في الجديد لانها لا تسمى من ذوات الاقراء الا اذا رأت الدم **الموضع الثاني** هل تنقضي العدة بالطعن في الحيضة الثالثة حتى تحيض يوما وليلة على وجهين لاصحاب احمد وهما قولان منصوصان للشافعي ولاصحابه وجه ثالث ان حاضت للعادة انقضت العدة بالطعن في الحيضة وان حاضت لغير العادة بان كانت عادتها ترى الدم في عاشر الشهر فرأته في اوله لم تنقض حتى يمضي عليها يوم وليلة ثم اختلفوا هل يكون هذا الدم محسوبا من العدة على وجهين تظهر فائدتهما في رجعتها في وقته فهذا تقرير مذاهب الناس في الاقراء قال من نصر انها الحيض الدليل عليه وجوه احدها ان قوله تعالى يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ اما ان يراد به الاطهار فقط او الحيض فقط او مجموعهما والثالث محال اجماعا حتى عند من يحمل اللفظ المشترك على معنييه واذا تعين حمله على احدهما فالحيض اولى به لوجوه احدها انها لو كانت الاطهار فالمعتدة بها يكفيها قرءان ولحظة من الثالثة واطلاق الثلثة على هذا مجاز بعيد لنصية الثلثة في العدد المخصوص **فان قلتم** بعض الطهر المطلق عندنا قرء كامل قيل جوابه من ثلثة اوجه **احدها** ان هذا مختلف فيه كما تقدم فلم تجمع الامة على ان بعض القرء قرء قط فدعوى هذا يفتقر الى دليل **الثاني** ان هذا دعوى مذهبية اوجب حمل الآية عليها الزام كون الاقراء الاطهار والدعاوي المذهبية لا يفسر بها القرآن ويحمل عليها اللغة ولا يعقل في اللغة قط ان اللحظة من الطهر تسمى قرءا كاملا ولا اجتمعت الامة على ذلك فدعواه لا يثبت نقلا ولا اجماعا وانما هو مجرد الحمل ولا ريب ان الحمل شيء والوضع شيء آخر وانما يفيد ثبوت الوضع لغة او شرعا او عرفا **الثالث** ان القرء اما ان يكون اسما لمجموع الطهر كما يكون اسما لمجموع الحيضة او لبعضه او مشتركا بين الامرين اشتراكا لفظيا او اشتراكا معنويا والاقسام الثلثة باطلة فتعين الاول اما بطلان وضعه لبعض الطهر فلانه يلزم ان يكون الطهر الواحد عدة اقراء ويكون استعمال لفظ القرء فيه مجازا واما بطلان الاشتراك المعنوي فمن وجهين احدهما انه يلزم ان يصدق على الطهر الواحد انه عدة اقراء حقيقة والثاني ان نظيره وهو الحيض لا يسمى جزؤه قرءا اتفاقا ووضع القرء لهما لغة لا يختلف وهذا لا خفاء به **فان قيل** نختار من هذه الاقسام ان يكون مشتركا بين كله وجزئه اشتراكا لفظيا ويحمل المشترك على معنييه فانه احفظ وبه يحصل البراءة بيقين قيل الجواب من وجهين احدهما انه لا يصح اشتراكه كما تقدم الثاني انه لو صح اشتراكه لم يجز حمله على مجموع معنييه اما على قول من لا يجوز حمل المشترك على معنييه فظاهر واما من يجوز حمله عليهما فانهم يجوزونه اذا دل الدليل على ارادتهما معا فاذا لم يدل الدليل وقفوه حتى يقوم الدليل على ارادة احدهما او ارادتهما وحكى المتأخرون عن الشافعي والقاضي ابي بكر انه اذا تجرد عن القرائن وجب حمله على معنييه كالاسم العام لانه احوط اذ ليس احدهما اولى به من الآخر ولا سبيل الى معنى ثالث والتعطيل غير ممكن ويمتنع تأخير البيان عن وقت الحاجة فاذا جاء وقت العمل ولم يتبين ان احدهما هو المقصود بعينه علم ان الحقيقة غير مرادة اذ لو اريدت لتبينت فتعين المجاز وهو الجمع

المعنيين ومن يقول ان تحمل عليهما بالحقيقة يقول لما لم يتبين ان المراد احدهما علم انه اراد كليهما **قال** شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله في هذه الحكاية عن الشافعي والقاضي نظر اما القاضي فمن اصله الوقف في صيغ العموم وانه لا يجوز حملها على الاستغراق الا بدليل فمن يقف في الفاظ العموم كيف يجزم في الالفاظ المشتركة بالاستغراق من غير دليل وانما الذي ذكره في كتبه احالة الاشتراك رأسًا وما يدعى فيه الاشتراك فهو عنده من قبيل المتواطي واما الشافعي فمنصبه في العلم اجل من ان يقول مثل هذا وانما استنبط هذا من قوله اذا اوصى لمواليه تناول المولى من فوق ومن اسفل وهذا قد يكون قاله لاعتقاده ان المولى من الاسماء المتواطية وان موضعه القدر المشترك بينهما فانه من الاسماء المتضايفة كقوله من كنت مولاه فعلي مولاه ولا يلزم من هذا ان يحكى عنه قاعدة عامة من الاسماء التي ليس بين معانيها قدر مشترك ان تحمل عند الاطلاق على جميع معانيها انتهى والذي يدل على فساد هذا القول وجوه **احدها** ان استعمال اللفظ في معنييه انما هو مجاز اذ وضعه لكل واحد منهما على سبيل الانفراد هو الحقيقة واللفظ المطلق لا يجوز حمله على المجاز بل يجب حمله على حقيقته **الثاني** انه لو قدر انه موضوع لهما منفردين ولكل واحد منهما مجتمعين فانه يكون حينئذ له ثلثة مفاهيم فالحمل على احد مفاهيمه دون غيره بغير موجب ممتنع **الثالث** انه حينئذ يستحيل حمله على جميع معانيه اذ حمله على هذا وحده وعلى هذا وحده وعليهما معًا مستلزم للجمع بين النقيضين فيستحيل حمله على جميع معانيه وحمله عليهما معًا حمل له على بعض مفهوماته فحمله على جميعها يبطل حمله على جميعها **الرابع** ان ههنا امورًا احدها هذه الحقيقة وحدها والثاني الحقيقة الاخرى وحدها والثالث مجموعهما والرابع مجاز هذه وحدها والخامس مجاز الاخرى وحدها والسادس مجازهما معًا والسابع الحقيقة وحدها مع مجازها والثامن الحقيقة مع مجاز الاخرى والتاسع الحقيقة الواحدة مع مجازهما والعاشر الحقيقة الاخرى مع مجازها والحادي عشر مع مجاز الاخرى والثاني عشر مع مجازهما فهذه اثنا عشر محملًا بعضها على سبيل الحقيقة وبعضها على سبيل المجاز فتعيين معنى واحد مجازي دون سائر المجازات والحقائق ترجيح من غير مرجح وهو ممتنع **الخامس** انه لو وجب حمله على المعنيين جميعًا لصار من صيغ العموم لان حكم الاسم العام وجوب حمله على جميع مفرداته عند التجرد من التخصيص ولو كان كذلك لجاز استثناء احد المعنيين منه ولسبق الى الذهن منه عند الاطلاق العموم ولكان المستعمل له في احد معنييه بمنزلة المستعمل للاسم العام في بعض معانيه فيكون متجوزًا في خطابه غير متكلم بالحقيقة وان يكون من استعمله في معنييه غير محتاج الى دليل وانما يحتاج اليه من نفى المعنى الآخر ولوجب ان يفهم منه الشمول قبل البحث عن التخصيص عند من يقول بذلك في صيغ العموم ولا ينفي الاجمال عنه ان يصير بمنزلة سائر الالفاظ العامة وهذا باطل قطعًا واحكام الاسماء المشتركة لا يفارق احكام الاسماء العامة وهذا مما يعلم بالاضطرار من اللغة ولكانت الامة قد اجمعت في هذه الآية على حملها على خلاف ظاهرها ومطلقها اذ لم يصر احد منهم الى حمل القرء على الطهر والحيض معًا وبهذا يتبين بطلان قولهم حمله عليهما احوط فانه لو قدر حمل الآية على ثلثة من الحيض والاطهار لكان فيه خروج عن الاحتياط **وان قيل** نحمله على ثلثة من كل منهما فهو خلاف نص القرآن اذ تصير الاقراء ستة قولهم اما ان يحمل على احدهما بعينه او عليهما الى آخره قلنا مثل هذا لا يجوز ان يعرى عن دلالة تبين المراد منه كما في الاسماء المجملة وان خفيت الدلالة على بعض المجتهدين فلا يلزم ان يكون خفية عن مجموع الامة وهذا هو الجواب عن الوجه الثالث فالكلام اذا لم يكن مطلقه يدل على المعنى المراد فلا بد من بيان المراد واذا تعين ان المراد بالقرء في الآية احدهما لا كلاهما فارادة الحيض اولى لوجوه منها ما تقدم الثاني ان استعمال القروء في الحيض اظهر منه في الطهر فانهم يذكرونه تفسيرا للفظة ثم يردفونه بقولهم وقيل او قال فلان او يقال على الطهر او وهو ايضًا الطهر فيجعلون تفسيره بالحيض كالمستقر المعلوم المستفيض وتفسيره بالطهر قول قيل وهاك حكاية الفاظهم **قال** الجوهري القرء بالفتح الحيض والجمع اقراء وقروء وفي الحديث لا صلاة ايام اقرائك والقرء ايضًا

الطهر وهو من الاضداد وقال ابو عبيد الاقراء الحيض ثم قال الاقراء الاطهار وقال الكسائي والفراء اقرأت المرأة اذا حاضت وقال ابن فارس القرء اوقات
يكون للطهر مرة وللحيض مرة والواحد قرء ويقال القرء وهو الطهر ثم قال وقوم يذهبون الى ان القرء الحيض فحكى قول من جعله مشتركا بين اوقات الطهر والحيض
وقول من جعله لاوقات الطهر وقول من جعله لاوقات الحيض وكانه لم يختر واحدا منها بل جعله لاوقاتهما قال واقرأت المرأة اذا خرجت من الحيض الى
الطهر ومن الطهر الى الحيض وهذا يدل على انه لا بد من مسمى الحيض في حقيقته يوضحه ان من قال اوقات الطهر تسمى قروءا فانما يريد اوقات الطهر التي يحتوشها
الدم والا فالصغيرة والآيسة لا يقال لزمن تطهرهما اقراء ولاهما من ذوات الاقراء باتفاق اهل اللغة الدليل الثاني ان لفظ القرء لم يستعمل في كلام الشارع
الا للحيض ولم يجئ عنه في موضع واحد استعماله للطهر فحمله في الآية على المعهود المعروف من خطاب الشارع اولى بل متعين فانه صلى الله عليه وسلم
قال للمستحاضة دعي الصلوة ايام اقرائك وهو صلى الله عليه وسلم هو المعبر عن الله تعالى وبلغة قومه نزل القرآن فاذا ورد المشترك في كلامه
على احد معنييه وجب حمله في سائر كلامه عليه اذا لم تثبت ارادة الآخر في شيء من كلامه البتة ويصير هو لغة القرآن التي خوطبنا بها وان له
معنى آخر في كلام غيره ويصير هذا المعنى الحقيقة الشرعية في تخصيص المشترك باحد معنييه كما يخص المتواطي باحد افراده بل هذا اولى
لان اغلب اسباب الاشتراك تسمية احد القبيلتين الشيء باسم وتسمية الاخرى بذلك الاسم مسمى آخر ثم تشتهر الاستعمالات بل قال المبرد وغيره
لا يقع الاشتراك في اللغة الا بهذا الوجه خاصة والواضع لم يضع لفظا مشتركا البتة فاذا ثبت استعمال الشارع لفظ القرء في الحيض علم ان
هذا لغته فيتعين حمله عليها في كلامه ويوضح ذلك ما في سياق الآية من قوله وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ وهذا هو الحيض
والحمل عند عامة المفسرين والمخلوق في الرحم انما هو الحيض الوجودي ولهذا قال السلف والخلف هو الحمل والحيض وقال بعضهم الحمل وبعضهم الحيض
ولم يقل احد قط انه الطهر ولهذا لم ينقله من عني بجمع اقوال اهل التفسير كابن الجوزي وغيره وايضا فقد قال سبحانه وَاللَّائِي يَئِسْنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ
نِسَائِكُمْ إِنِ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَحِضْنَ فجعل كل شهر بازاء حيضة وعلق الحكم بعدم الحيض لا بعدم الطهر من الحيض وايضا
فحديث عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم طلاق الامة تطليقتان وعدتها حيضتان رواه ابو داود وابن ماجة والترمذي وقال غريب
لا نعرفه الا من حديث مظاهر بن اسلم ومظاهر لا يعرف له في العلم غير هذا الحديث وفي لفظ الدارقطني فيه طلاق العبد ثنتان وروى ابن ماجة من
حديث عطية العوفي عن ابن عمر رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم طلاق الامة اثنتان وعدتها حيضتان وايضا قال ابن ماجة
في سننه حدثنا علي بن محمد ثنا وكيع عن سفيان عن منصور عن ابراهيم عن الاسود عن عائشة رضي الله عنها قالت امرت بريرة ان تعتد
ثلث حيض وفي المسند عن ابن عباس رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم خير بريرة فاختارت نفسها وامرها ان تعتد عدة الحرة وقد فسر
عدة الحرة بثلث حيض في حديث عائشة **فان قيل** فمذهب عائشة رضي الله عنها ان الاقراء الاطهار قيل ليس هذا باول حديث خالفه راويه
فاخذ بروايته دون رايه وايضا ففي حديث الربيع بنت معوذ ان النبي صلى الله عليه وسلم امر امرأة ثابت بن قيس بن شماس لما اختلعت من
زوجها ان تتربص حيضة واحدة وتلحق باهلها رواه النسائي وفي سنن ابي داود عن ابن عباس رضي الله عنهما ان امرأة ثابت بن قيس اختلعت
من زوجها فامرها النبي صلى الله عليه وسلم ان تعتد بحيضة وفي الترمذي ان الربيع بنت معوذ اختلعت على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم
فامرها النبي صلى الله عليه وسلم او امرت ان تعتد بحيضة قال الترمذي حديث الربيع الصحيح انها امرت ان تعتد بحيضة وايضا فان الاستبراء
هو عدة الامة وقد ثبت عن ابي سعيد ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في سبايا اوطاس لا توطأ حامل حتى تضع ولا غير ذات حمل حتى تحيض حيضة
رواه احمد وابو داود **فان قيل** لا نسلم ان استبراء الامة بالحيضة وانما هو بالطهر الذي هو قبل الحيضة كذلك قال ابن عبد البر وقال قولهم

ان استبراء الامة حيضة باجماع ليس كما ظنوا بل جائز لها عندنا ان تنكح اذا دخلت في الحيضة واستيقنت ان دمها دم حيض كذلك قال اسمعيل ابن اسحق ليحيى بن اكثم حين ادخل عليه في مناظرته اياه **قلنا** هذا يرده قوله صلى الله عليه وسلم لا توطأ الحامل حتى تضع ولا حائل حتى تستبرأ بحيضة وايضا فالمقصود الاصلي من العدة انما هو استبراء الرحم وان كان لها فوائد اخر ولشرف الحرة المنكوحة وخطرها جعل العلم الدال على براءة رحمها ثلثة اقراء فلو كان القرء هو الطهر لم تحصل بالقرء الاول دلالة فانه لو جامعها في الطهر ثم طلقها ثم حاضت كان ذلك قرءا محسوبا من الاقراء عند من يقول الاقراء الاطهار ومعلوم ان هذا لم يدل على شيء وانما الذي يدل على البراءة الحيض الحاصل بعد الطلاق ولو طلقها في طهر لم يصبها فيه فانما يعلم هنا براءة الرحم بالحيض الموجود قبل الطلاق والعدة لا يكون قبل الطلاق لانها حكمه والحكم لا يسبق سببه فاذا كان الطهر الموجود بعد الطلاق لا دلالة له على البراءة اصلا لم يجز ادخاله في العدد الدالة على براءة الرحم وكان مثله كمثل شاهد غير مقبول ولا يجوز تعليق الحكم بشهادة شاهد لا شهادة له يوضحه ان العدة في المنكوحات كالاستبراء في المملوكات وقد ثبت بصريح السنة ان الاستبراء بالحيض لا بالطهر فكذلك العدة اذ لا فرق بينهما الا بتعدد العدة والاكتفاء بالاستبراء بقرء واحد وهذا لا يوجب اختلافهما في حقيقة القرء وانما يختلفان في القدر المعتبر منهما ولهذا قال الشافعي رحمه الله تعالى في اصح القولين عنه ان استبراء الامة يكون بالحيض وفرق اصحابه بين البابين بان العدة وجبت قضاء لحق الزوج فاختصت بازمان حقه وهي ازمان الطهر وبانها تتكرر فيعلم معها البراءة بتوسط الحيض بخلاف الاستبراء فانه لا يتكرر والمقصود منه مجرد البراءة فاكتفي فيه بحيضة وقال في القول الآخر تستبرأ بطهر طردا لاصله في العدد وعلى هذا فهل تحتسب ببعض الطهر على وجهين لاصحابه فاذا احتسبت به فلا بد من ضم حيضة كاملة اليه فاذا طعنت في الطهر الثاني حلت وان لم تحتسب به فلا بد من ضم طهر كامل اليه ولا تحتسب ببعض الطهر عنده قرءا قولا واحدا والمقصود ان الجمهور على ان عدة الاستبراء حيضة لا طهر وهذا الاستبراء في حق الامة كالعدة في حق الحرة قالوا بل الاعتداد في حق الحرة بالحيض اولى من الامة من وجهين **احدهما** ان الاحتياط في حقها ثابت بتكرير القرء ثلث استبراءات فهكذا ينبغي ان يكون الاعتداد في حقها بالحيض الذي هو احوط من الطهر فانها لا تحتسب ببقية الحيضة قرءا وتحتسب ببقية الطهر قرءا **الثاني** ان استبراء الامة فرع على عدة الحرة وهي الثابتة بنص القرآن والاستبراء انما ثبت بالسنة فاذا كان قد احتاط له الشارع بان جعله بالحيض فاستبراء الحرة اولى فعدة الحرة استبراء لها واستبراء الامة عدة لها وايضا فالادلة والعلامات والحدود والغايات انما تحصل بالامور الظاهرة المتميزة عن غيرها والطهر هو الامر الاصلي ولهذا متى كان مستمرا مستصحبا لم يكن له حكم يفرد به في الشريعة وانما الامر المتميز هو الحيض فان المرأة اذا حاضت تغيرت احكامها من بلوغها وتحريم العبادات عليها من الصلوة والصوم والطواف واللبث في المسجد وغير ذلك من الاحكام ثم اذا انقطع الدم واغتسلت فلم يتغير احكامها بتجدد الطهر لكن لزوال المغير الذي هو الحيض فانها تعود بعد الطهر الى ما كانت عليه قبل الحيض من غير ان تجدد لها الطهر حكما والقرء امر يغير احكام المرأة وهذا التغيير انما يحصل بالحيض دون الطهر فهذا الوجه دال على فساد قول من يحتسب بالطهر الذي قبل الحيضة قرءا فيما اذا طلقت قبل ان تحيض ثم حاضت فان من اعتد بهذا الطهر قرءا جعل شيئا ليس له حكم في الشريعة قرءا من الاقراء وهذا فاسد **فصل** قال من جعل الاقراء الاطهار الكلام معكم في مقامين احدهما بيان الدليل الدال على انها الاطهار والثاني في الجواب عن ادلتكم **اما** المقام الاول فقوله تعالى يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ ووجه الاستدلال به ان اللام هي لام الوقت اي فطلقوهن في عدتهن كما في قوله تعالى وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ اي في يوم القيمة وقوله أَقِمِ الصَّلَاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ اي وقت الدلوك وتقول العرب جئتك لثلث بقين من الشهر اي في ثلث بقين منه وقد فسر النبي صلى الله عليه وسلم هذه الآية بهذا التفسير ففي الصحيحين عن ابن عمر رضي الله عنه انه لما طلق امرأته وهي حائض امره النبي

صلى الله عليه وسلم ان يراجعها ثم يطلقها وهي طاهرة قبل ان يمسها ثم قال فتلك العدة التي امر الله ان تطلق لها النساء فبين النبي صلى الله عليه وسلم ان العدة التي امر الله ان تطلق لها النساء هي الطهر التي بعد الحيضة ولو كان القرء هو الحيض كان قد طلقها قبل العدة لا العدة وكان في ذلك تطويل العدة عليها وهو غير جائز كما لو طلقها في الحيض قال الشافعي قال الله تعالى وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ فالاقراء عندنا والله اعلم الاطهار **فان قال** قائل ما دل على انها الاطهار وقال غيركم الحيض قيل له دلالتان احدهما الكتاب الذي دل عليه السنة والاخرى اللسان فان قال وما الكتاب قيل قال الله تبارك وتعالى اِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ واخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنه انه طلق امرأته وهي حائض في عهد النبي صلى الله عليه وسلم فسأل عمر النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم مره فليراجعها ثم ليمسكها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر ثم ان شاء امسك وان شاء طلق بعد قبل ان يمس فتلك العدة التي امر الله ان تطلق لها النساء اخبرنا مسلم وسعيد ابن سالم عن ابن جريج عن ابي الزبير انه سمع ابن عمر يذكر طلاق امرأته حائضا فقال قال النبي صلى الله عليه وسلم اذا طهرت فلتطلق او تمسك وتلى النبي صلى الله عليه وسلم اِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ او في قبل عدتهن قال الشافعي انا شككت فاخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الله عز وجل ثناؤه ان العدة الطهر دون الحيض وقرأ فطلقوهن لقبل عدتهن وهو ان يطلقها طاهرا لانها حينئذ تستقبل عدتها ولو طلقت حائضا لم يكن مستقبلة عدتها الا بعد الحيض **فان قال** فما اللسان قيل القرء اسم وضع لمعنى فلما كان الحيض دما يرخيه الرحم فيخرج والطهر دما يحتبس فلا يخرج كان معروفا من لسان العرب ان القرء والحبس تقول العرب هو يقري الماء في حوضه وفي سقائه وتقول العرب يقري الطعام في شدقه يعني يحبسه في شدقه وتقول العرب اذا حبس الرجل الشيء قرأه يعني خبأه قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه تقري في صحافها اي تحبس في صحافها قال الشافعي اخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة رضي الله عنها انها انتقلت حفصة بنت عبد الرحمن حين دخلت في الدم من الحيضة الثالثة قال ابن شهاب فذكرت ذلك لعمرة بنت عبد الرحمن فقالت صدق عروة وقد جادلها في ذلك ناس قالوا ان الله تعالى يقول ثلثة قروء فقالت عائشة صدقتم وهل تدرون ما الاقراء الاقراء الاطهار اخبرنا مالك عن ابن شهاب قال ما ادركت احدا من فقهائنا الا وهو يقول هذا يريد الذي قالت عائشة رضي الله عنها قال الشافعي واخبرنا سفيان عن الزهري عن عمرة عن عائشة اذا طعنت المطلقة في الدم من الحيضة الثالثة فقد برئت منه واخبرنا مالك عن نافع وزيد بن اسلم عن سليمان بن يسار ان الاحوص يعني ابن حكيم هلك بالشام حين دخلت امرأته في الحيضة الثالثة وقد كان طلقها فكتب معاوية رضي الله عنه الى زيد بن ثابت يسأله عن ذلك فكتب اليه زيد انها اذا دخلت في الدم من الحيضة الثالثة فقد برئت منه وبرئ منها ولا ترثه ولا يرثها واخبرنا سفيان عن الزهري قال حدثني سليمان بن يسار عن زيد بن ثابت قال اذا طعنت المرأة في الحيضة الثالثة فقد برئت قال في حديث سعيد بن ابي عروبة عن رجل عن سليمان بن يسار ان عثمان بن عفان وابن عمر رضي الله عنهما قالا اذا دخلت في الحيضة الثالثة فلا رجعة له عليها واخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال اذا طلق الرجل امرأته فدخلت في الدم من الحيضة الثالثة فقد برئت منه ولا ترثه ولا يرثها اخبرنا مالك انه بلغه عن القاسم بن محمد وسالم بن عبد الله وابي بكر بن عبد الرحمن وسليمان بن يسار وابن شهاب انهم كانوا يقولون اذا دخلت المطلقة في الدم من الحيضة الثالثة فقد بانت منه ولا ميراث بينهما زاد غير الشافعي عن مالك ولا رجعة له عليها قال مالك وذلك الامر الذي ادركت عليه اهل العلم ببلدنا قال الشافعي ولا بعد ان يكون الاقراء الاطهار كما قالت عائشة والنساء بهذا اعلم لانه فيهن لا في الرجال او الحيض فاذا جاءت بثلث حيض حلت ولا نجد في كتاب الله للغسل معنى ولستم تقولون بواحد من القولين يعني ان الذين انها الحيض قالوا وهو احق برجعتها حتى تغتسل من الحيضة الثالثة كما قاله علي كرم الله وجهه

وابن مسعود رضی اللہ عنہ وابو موسیٰ رضی اللہ عنہ هو قول عمر بن الخطاب ایضا رضی اللہ عنہ فقال الشافعی فقیل لهم یعنی للعراقیین لم تقولون بقول من احتججتم بقوله ورویتم هذا عنه ولا یقول هذا احد من السلف علمناه **فان قال** قائل این خالفناهم قلنا قالوا حتی تغتسل وتحل لها الصلوة وقلتم ان فرطت فی الغسل حتی یذهب وقت الصلوة حلت وهی لم تغتسل ولم تحل لها الصلوة انتهی کلام الشافعی قالوا ویدل علی انها الاطهار فی اللسان قول الاعشی

شعر: افی کل عام انت جاشم غزوة ۔ تشد لاقصاها عزیم عزائکا ۔ مورثة عزا وفی الحی رفعة ۔ لما ضاع فیها من قروء نسائکا

فالقرء فی البیت الاطهار لانه ضیع اطهارهن فی غزاته واثرها علیهن قالوا ولان الطهر اسبق الی الوجود من الحیض فکان اولی بالاسم قالوا فهذا احد المقامین **واما** المقام الاخر وهو الجواب عن ادلتکم فنجیبکم بجوابین مجمل ومفصل اما المجمل فنقول من انزل علیه القران فهو اعلم بتفسیره ومراد المتکلم من کل احد سواه وقد فسر النبی صلی اللہ علیہ وسلم العدة التی امر اللہ ان تطلق لها النساء بالاطهار فلا التفات بعد ذلک الی شیء خالفه بل کل تفسیر یخالف هذا فباطل قالوا واعلم الامة بهذه المسألة ازواج رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم واعلمهن بها عایشة لانها فیهن لا فی الرجال ولان اللہ تعالی جعل قولهن فی ذلک مقبولا فی وجود الحیض والحمل لانه لا یعلم الا من جهتهن فدل علی انهن اعلم بذلک من الرجال فاذا قالت ام المومنین رضی اللہ عنها ان الاقراء الاطهار فقد

شعر: قالت حذام فصدقوها ۔ فان القول ما قالت حذام

قالوا واما الجواب المفصل فنفرد کل واحد من ادلتکم بجواب خاص فهاکم الاجوبة اما قولکم اما ان یراد بالاقراء فی الایة الاطهار فقط او الحیض فقط او مجموعهما الی اخره فجوابه ان نقول الاطهار فقط لما ذکرنا من الدلالة قولکم النص اقتضی ثلثة الی اخره قلنا عنه جوابان احدهما ان بقیة الطهر عندنا قرء کامل فما اعتدت الا بثلث کوامل الثانی ان العرب توقع اسم الجمع علی اثنین وبعض الثالث لقوله تعالی الحج اشهر معلومات فانها شوال وذو القعدة وعشر من ذی الحجة او تسع او ثلثة عشر ویقولون لفلان ثلث عشرة سنة اذا دخل فی السنة الثالثة عشر فاذا کان هذا معروفا فی لغتهم وقد دل الدلیل علیه وجب المصیر الیه **واما** قولکم ان استعمال القرء فی الحیض اظهر منه فی الطهر فمقابل بقول منازعیکم قولکم ان اهل اللغة یصدرون کتبهم بان القرء هو الحیض فیذکرونه تفسیر اللفظ ثم یردفونه بقولهم وقیل او وقال بعضهم هو الطهر **قلنا** اهل اللغة یحکون ان له مسمیین فی اللغة ویصرحون بانه یقال علی هذا وعلی هذا ومنهم من یجعله فی الحیض اظهر ومنهم من یحکی اطلاقه علیهما من غیر ترجیح فالجوهری رجح الحیض والشافعی من ایمة اللغة وقد رجح انه الطهر وقال ابو عبید القرء یصلح للطهر والحیض وقال الزجاج اخبرنی من اثق به عن یونس ان القرء عنده یصلح للطهر والحیض وقال ابو عمرو بن العلاء القرء الوقت وهو یصلح للحیض ویصلح للطهر واذا کانت هذه نصوص اهل اللغة فکیف یحتجون بقولهم ان الاقراء الحیض **قولکم** ان من جعله الطهر فانه یرید الطهر التی یحتوشها الدم والا فالصغیرة والا ئسة لیستا من ذوات الاقراء عنه جوابان **احدهما** المنع بل اذا طلقت الصغیرة التی لم تحض ثم حاضت فانها تعتد بالطهر الذی طلقت فیه قرءا علی اصح الوجهین عندنا لانه طهر بعده حیض فکان قرءا کما لو کان قبله حیض **الثانی** انا وان سلمنا ذلک فان هذا یدل علی ان الطهر لا یسمی قرءا حتی یحتوشه دمان کذلک نقول فالدم شرط فی تسمیته قرءا وهذا لا یدل علی ان مسماه الحیض وهذا کالکاس الذی لا یقال علی الاناء الا بشرط کون الشراب فیه والا فهو زجاجة او قدح والمائدة التی لا یقال للخوان الا اذا کان علیه طعام والا فهو خوان والکوز الذی لا یقال لمسماه الا اذا کان ذا عروة والا فهو کوب والقلم الذی یشترط فی صحة اطلاقه علی القصبة کونها مبریة وبدون البری فهو انبوب او قصبة والخاتم شرط اطلاقه ان یکون ذا فص منه او من غیره والا فهو فتخة والفرو شرط اطلاقه علی مسماه الصوف والا فهو جلد والریطة تشترط اطلاقها علی مسماها ان یکون قطعة واحدة فان کانت ملفقة تسمی قطعتین فهی ملاءة والحلة شرط اطلاقها ان تکون ثوبین ازار ورداء والا فهو ثوب والاریکة لا یقال علی السریر الا اذا کان علیه حجلة وهی التی تسمی بشخانه وحرکانه والا فهو سریر واللطیمة

لا يقال للفارة الا اذا كان فيها طيب والا فهي حقة والنفق لا يقال الا لما له منفذ والا فهو سرب والعهن لا يقال للصوف الا اذا كان مصبوغا والا فهو صوف والخدر لا يقال الا لما اشتمل على المرأة والا فهو ستر والمحجن لا يقال للعصا الا اذا كانت محنية الرأس والا فهو عصا والركية لا يقال على البئر الا بشرط كون الماء فيها والا فهي بئر والوقود لا يقال للحطب الا اذا كان النار فيه والا فهو حطب ولا يقال للتراب ثرى الا بشرط نداوته والا فهو تراب والمألكة لا يقال للرسالة مغلغلة الا اذا حملت من بلد الى بلد والا فهي رسالة ولا يقال للارض قراح الا اذا هيئت للزراعة ولا يقال لهروب العبد اباق الا اذا كان هروبه من غير خوف ولا جوع ولا جهد والا فهو هروب والريق لا يقال له رضاب الا اذا كان في الفم فاذا فارقه فهو بصاق والشجاع لا يقال له كمي الا اذا كان شاكي السلاح والا فهو بطل وفي تسميته بطلا قولان احدهما لانه تبطل شجاعته قرنه وضربه وطعنه والثاني لانه تبطل شجاعة الشجعان عنده فعلى الاول فهو فعل بمعنى فاعل وعلى الثاني فعل بمعنى مفعول وهو قياس اللغة والبعير لا يقال له راوية الا بشرط حمله للماء والطبق لا يسمى مهدى الا بشرط كون عليه هدية والمرأة لا تسمى ظعينة الا بشرط كونها في الهودج هذا في الاصل والا فقد تسمى المرأة ظعينة وان لم تكن في هودج ومنه في الحديث فمرت ظعن تجرين والدلو لا يقال له سجل الا ما دام فيه ماء ولا يقال لها ذنوب الا اذا امتلأت به والسرير لا يقال له نعش الا اذا كان عليه ميت والعظم لا يقال له عرق الا اذا اشتمل عليه اللحم والخيط الذي لا يسمى سمطا الا اذا كان فيه خرز ولا يقال للحبل قرن الا اذا قرن فيه اثنان فصاعدا والقوم لا يسمون رفقة الا اذا انضموا في مجلس واحد او سير واحد فاذا تفرقوا زال هذا الاسم ولم يزل عنهم اسم الرفيق والحجارة لا يسمى رضفا الا اذا احميت بالشمس او بالنار والشمس لا يقال لها غزالة الا عند ارتفاع النهار والثوب لا يسمى مطرفا الا اذا كان في طرفيه علمان والمجلس لا يقال له النادي الا اذا كان اهله فيه والمرأة لا يقال لها عاتق الا اذا كانت في بيت ابويها ولا يسمى الماء الملح اجاجا الا اذا كانت مع ملوحته مرارة ولا يقال للسير اهطاع الا اذا كان معه خوف ولا يقال للفرس محجل الا اذا كان البياض في قوائمها كلها او اكثرها وهذا باب طويل لو تقصيناه فكذلك لا يقال للطهر قرء الا اذا كان قبله دم وبعده دم فاين في هذا ما يدل على انه حيض **قالوا** واما قولكم انه لم يجئ في كلام الشارع الا للحيض فنحن نمنع مجيئه في كلام الشارع للحيض البتة فضلا عن الحصر قالوا انه قال للمستحاضة دعي الصلوة ايام اقرائك فقد اجاب الشافعي عنه في كتاب حرملة بما فيه شفاء وهذا لفظه قال زعم ابراهيم بن اسمعيل بن علية ان الاقراء الحيض واحتج بحديث سفيان عن ايوب عن سليمان بن يسار عن ام سلمة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في امرأة استحيضت تدع الصلوة ايام اقرائها قال الشافعي وما حدث بهذا سفيان قط انما قال سفيان عن ايوب عن سليمان بن يسار عن ام سلمة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال تدع الصلوة عدد الليالي والايام التي كانت تحيضهن او قال ايام اقرائها الشك من ايوب لا ندري قال هذا او هذا فجعله حديثا على ناحية ما يريد فليس هذا بصدق وقد اخبرنا مالك عن نافع عن سليمان بن يسار عن ام سلمة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لتنظر عدد الليالي والايام التي كانت تحيضهن من الشهر قبل ان يصيبها الذي اصابها ثم لتدع الصلوة ثم لتغتسل ولتصل ونافع عن سليمان ابن ايوب يقول بمثل احد معنيي ايوب اللذين رواهما انتهى كلامه قالوا واما الاستدلال بقوله تعالى وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللّٰهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ وانه الحيض او الحبل او كلاهما فلا ريب ان الحيض داخل في ذلك ولكن تحريم كتمانه لا يدل على ان القرء المذكورة في الاية هو الحيض فانها اذا كانت الاطهار فانها تنقضي بالطعن في الحيضة الرابعة او الثالثة فاذا ارادت كتمان انقضاء العدة لاجل النفقة او غيرها قالت لم احض فتنقضي عدتي وهي كاذبة وقد حاضت وانقضت عدتها فحينئذ يكون دلالة الاية على ان القروء الاطهار اظهر ونحن نقنع باتفاق الدلالة بها وان ابيتم الا الاستدلال فهو من جانبنا اظهر فان اكثر المفسرين قالوا الحيض والولادة فاذا كانت العدة تنقضي بظهور الولادة فهكذا تنقضي بظهور الحيض تسوية بينهما في ائتمان المرأة على كل واحد منهما واما استدلالكم بقوله تعالى وَاللَّائِي يَئِسْنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنِ ارْتَبْتُمْ

فعدتهن ثلثة أشهر فجعل كل شهر بإزاء حيضة فليس هذا بصريح في ان القروء هي الحيض بل غاية الآية انه جعل اليأس من الحيض شرطاً في الاعتداد بالاشهر فما دامت حائضاً لا تنتقل الى عدة الآئسات وذلك ان الاقراء التي هي الاطهار عندنا لا توجد الا مع الحيض لا يكون بدونه فمن اين يلزم ان يكون هي الحيض. **واما** استدلالكم بحديث عائشة رضي الله عنها طلاق الامة طلقتان وقروءها حيضتان فهو حديث لو استدل به علينا لم تقبلوا ذلك منا فانه حديث ضعيف معلول قال الترمذي غريب لا نعرفه الا من حديث مظاهر بن اسلم ومظاهر لا يعرف له في العلم غير هذا الحديث انتهى ومظاهر بن اسلم هذا قال فيه ابو حاتم الرازي منكر الحديث وقال يحيى بن معين ليس بشيء مع انه لا يعرف وضعفه ابو عاصم ايضاً وقال ابو داود هذا حديث مجهول وقال الخطابي اهل الحديث ضعفوا هذا الحديث وقال البيهقي لو كان ثابتاً قلنا به الا انا لا نثبت حديثاً يرويه من تجهل عدالته وقال الدارقطني الصحيح عن القاسم بخلاف هذا ثم روى زيد بن اسلم قال سئل القاسم عن الامة كم تطلق قال طلاقها اثنتان وعدتها حيضتان قال فقيل له هل بلغك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذا فقال لا وقال البخاري في تاريخه مظاهر بن اسلم عن القاسم عن عائشة يرفعه طلاق الامة تطليقتان وعدتها حيضتان قال ابو عاصم اخبرنا ابن جريج عن مظاهر ثم لقيت مظاهراً فحدثنا به وكان ابو عاصم يضعف مظاهراً وقال يحيى بن سليمان ثنا ابن وهب قال حدثني اسامة بن زيد بن اسلم انه كان جالساً عند ابيه فاتاه رسول الامير فقال ان الامير يقول لك كم عدة الامة فقال عدة الامة حيضتان وطلاق الحر الامة ثلث وطلاق العبد الحرة تطليقتان وعدة الحرة ثلث حيض ثم قال للرسول اين تذهب قال امرني ان اسأل القاسم بن محمد وسالم بن عبد الله قال فاقسم عليك الا رجعت الي فاخبرتني ما يقولان فذهب ورجع الى ابي فاخبره انهما قالا كما قال وقالا له قل له ان هذا ليس في كتاب الله ولا سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولكن عمل به المسلمون وقال ابو القاسم بن عساكر في اطرافه فدل ذلك على ان الحديث المرفوع غير محفوظ واما استدلالكم بحديث ابن عمر مرفوعاً طلاق الامة ثنتان وعدتها حيضتان فهو من رواية عطية بن سعد العوفي وقد ضعفه غير واحد من الائمة قال الدارقطني والصحيح عن ابن عمر رضي الله عنه ما رواه سالم ونافع من قوله وروى الدارقطني ايضاً عن سالم ونافع ان ابن عمر كان يقول طلاق العبد الحرة تطليقتان وعدتها ثلثة قروء وطلاق الحر الامة تطليقتان وعدتها عدة الامة حيضتان **قالوا** والثابت بلا شك عن ابن عمر رضي الله عنه ان الاقراء الاطهار قال الشافعي اخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر قال اذا طلق الرجل امرأته فدخلت في الدم من الحيضة الثالثة فقد برئت منه ولا ترثه ولا يرثها قالوا فهذا الحديث مداره على ابن عمر رضي الله عنهما وعائشة رضي الله عنها ومذهبهما بلا شك ان الاقراء الاطهار فكيف يكون عندهما عن النبي صلى الله عليه وسلم خلاف ذلك ولا يذهبان اليه قالوا وهذا بعينه هو الجواب عن حديث عائشة رضي الله عنها الآخر امرت بريرة ان تعتد ثلث حيض قالوا وقد روي هذا الحديث بثلثة الفاظ امرت ان تعتد وامرت ان تعتد عدة الحرة وامرت ان تعتد ثلث حيض فلعل رواية من روى ثلث حيض محمولة على المعنى ومن العجب ان يكون عند عائشة رضي الله عنها هذا وهي تقول الاقراء الاطهار واعجب منه ان يكون هذا الحديث بهذا السند المشهور الذي كلهم ائمة ولا يخرجه اصحاب الصحيح ولا المساند ولا من اعتنى باحاديث الاحكام وجمعها ولا الائمة الاربعة وكيف يصبر عن اخراج هذا الحديث من هو مضطر اليه لاسيما بهذا السند المعروف الذي هو كالشمس شهرة ولا شك ان بريرة امرت ان تعتد واما انها امرت بثلث حيض فهذا لو صح لم نعده الى غيره ولبادرنا اليه قالوا واما استدلالكم بان الاستبراء فلا ريب ان الصحيح كونه بحيضة وهو ظاهر النص الصريح فلا وجه للاشتغال بالتعليل بالقول انها تستبرأ بالطهر فانه خلاف ظاهر نص الرسول صلى الله عليه وسلم وخلاف القول الصحيح من قول الشافعي رحمه الله تعالى خلاف قول الجمهور من الامة فالوجه العدول الى الفرق بين البابين فنقول

الفرق بينهما ما تقدم ان العدة وجبت قضاء لحق الزوج فاختصت بزمان حقه وهو الطهر وبانها تتكرر فيعلم منها البراءة بواسطة الحيض بخلاف الاستبراء **قولكم** لو كانت الاقراء الاطهار لم تحصل القروء الاول لانه لو جامعها ثم طلقها فيه حسبت بقية قرءاً ومعلوم قطعاً ان هذا الطهر لا يدل على شيء فجوابه انها اذا طهرت بعد طهرين كاملين صحت الدلالة بانضمامه اليها قولكم ان الحدود والعلامات والادلة انما تحصل بالامور الظاهرة الى آخره جوابه ان الطهر اذا احتوشه دمان كان كذلك واذا لم يكن قبله دم ولا بعده دم فهذا لا يعتد به البتة وقالوا ويوضحه اذا ما بنا الية قوة ان القروء هو الجمع وزمان الطهر اولى به فانه حينئذ يجتمع الحيض وانما يخرج بعد جمعه قالوا وادخال الهاء في ثلثة قروء يدل على ان القرء مذكر وهو الطهر ولو كان الحيض لكان بغير تاء لان واحدها حيضة **فهذا** ما احتج به ارباب هذا القول استدلالاً وجواباً وهذا موضع لا يمكن فيه التوسط بين الفريقين اذ لا توسط بين القولين فلا بد من التحيز الى احد الفئتين ونحن متحيزون في هذه المسألة الى اكابر الصحابة وقائلون بقولهم ان القروء الحيض وقد تقدم الاستدلال على صحة هذا القول فنجيب عما عارض به ارباب القول الآخر ليتبين ما رجحناه وبالله التوفيق فنقول اما استدلالكم بقوله تعالى فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ فهو اولى ان يكون حجة عليكم اقرب منه الى ان يكون حجة لكم فان المراد طلاقها قبل العدة ضرورة اذ لا يمكن حمل الآية على الطلاق في العدة فان هذا مع تضمنه يكون اللام الظرفية بمعنى في فاسد معنى اذ لا يمكن ايقاع الطلاق في العدة فانه سببها والسبب يتقدم الحكم واذا تقرر ذلك فمن قال الاقراء الحيض فقد عمل بالآية وطلق قبل العدة **فان قلتم** ومن قال انها الاطهار فالعدة تتعقب الطلاق فقد طلق قبل العدة قلنا فبطل احتجاجكم حينئذ وصح ان المراد الطلاق قبل العدة لا فيها وكلا الامرين يصح ان يراد بالآية لكن ارادة الحيض ارجح وبيانه ان العدة فعلة مما تعد اي معدودة لانها تعد وتحصى كقوله وَاَحْصُوا الْعِدَّةَ والطهر الذي قبل الحيضة مما يعد ويحصى فهو من العدة وليس الكلام فيه وانما الكلام في امر آخر وهو دخوله في مسمى القروء الثلثة المذكورة في الآية ام لا فلو كان النص فطلقوهن لقروئهن لكان فيه تعلق فههنا امران قوله تعالى يَتَرَبَّصْنَ بِاَنْفُسِهِنَّ ثَلٰثَةَ قُرُوْءٍ والثاني قوله فطلقوهن لعدتهن ولا ريب ان القائل افعل كذا لثلث بقين من الشهر انما يكون المامور ممتثلاً اذا فعله قبل مضي الثلث وكذلك اذا كان فعلته لثلث مضين من الشهر انما يصدق اذا فعله بعد مضي الثلث وهو بخلاف حرف الظرف الذي هو في فانه اذا قال فعلته في ثلث بقين كان الفعل واقعا في نفس الثلث وههنا نكتة حسنة وهي انهم يقولون فعلته لثلث ليال خلون او بقين من الشهر وفعلته في الثاني او الثالث من الشهر او في ثانية او ثالثة فمتى ارادوا امضاء الزمان او استقباله اتوا باللام ومتى ارادوا وقوع الفعل فيه اتوا بفي وسر ذلك انهم اذا ارادوا مضي زمن الفعل واستقباله اتوا بالعلامة الدالة على اختصاص العدد الذي يلفظون به بما مضى او بما يستقبل واذا ارادوا وقوع الفعل في ذلك الزمان اتوا بالاداة المعينة وهي اداة في وهذا خير من قول كثير من النحاة ان اللام يكون بمعنى قبل في قولهم كتبته لثلث بقين وفي قوله طلقوهن لعدتهن وبمعنى بعد كقولهم لثلث خلون وبمعنى في كقوله تعالى وَنَضَعُ الْمَوَازِيْنَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيٰمَةِ وقوله فَكَيْفَ اِذَا جَمَعْنٰهُمْ لِيَوْمٍ لَّا رَيْبَ فِيْهِ والتحقيق ان اللام على بابها للاختصاص بالوقت المذكور كانهم جعلوا الفعل للزمان المذكور اتساعاً لاختصاصه به فكانه له فتامله وفرق آخر وهو انك اذا اتيت باللام لم يكن الزمان المذكور بعدها الا ماضيا او منتظراً ومتى اتيت بفي لم يكن الزمان المجرور بها الا مقارنا للفعل واذا تقرر هذا من قواعد العربية فقوله تعالى فَطَلِّقُوْهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ معناه لاستقبال عدتهن لا فيها واذا كانت العدة التي يطلق لها النساء مستقبلة بعد الطلاق فالمستقبل بعدها انما هو الحيض فان الطاهر لا تستقبل الطهر اذ هي فيه وانما تستقبل الحيض بعد حالها التي هي فيها هذا المعروف لغة وعقلا وعرفا فانه لا يقال لمن هو في عافية هو

مستقبل العافية ولمن هو في امن هو مستقبل الامن ولمن هو في قبض مغله واحرازه هو مستقبل المغل وانما المعهود لغة وعرفا ان يستقبل الشيء من هو على حال ضده وهذا اظهر من ان يكثر شواهده فان قيل فيلزم من هذا ان يكون من طلق في الحيض مطلقا للعدة عند من يقول الاقراء الاطهار لانها تستقبل طهرها بعد حالها التي هي فيها قلنا نعم يلزم ذلك فانه لو كان اول العدة التي يطلق لها المرأة هو الطهر لكان اذا طلقها في اثناء الحيض مطلقا للعدة لانها تستقبل الطهر بعد ذلك الطلاق **فان قيل** اللام بمعنى في والمعنى فطلقوهن في عدتهن وهذا انما يمكن اذا طلقها في الطهر بخلاف ما اذا طلقها في الحيض قيل الجواب من وجهين احدهما ان الاصل عدم الاشتراك في الحروف و الاصل افراد كل حرف بمعناه فدعوى خلاف ذلك مردودة بالاصل الثاني انه يلزم منه ان يكون بعض العدة ظرفا لزمن الطلاق فيكون الطلاق واقعا في زمن العدة ضرورة صحة الظرفية كما اذا قلت فعلته في يوم الخميس بل الغالب في الاستعمال من هذا ان يكون بعض الظرف سابقا على الفعل ولا ريب في امتناع هذا فان العدة تتعقب الطلاق ولا يقارنه ولا يتقدم عليه قالوا ولو سلمنا ان اللام بمعنى في فساعد على ذلك قراءة ابن عمر وغيره فطلقوهن في قبل عدتهن فانه لا يلزم من ذلك ان يكون القرء هو الطهر فان القرء حينئذ يكون هو الحيض وهو المعتد والمحسوب وما قبله من الطهر يدخل في حكمه تبعا وضمنا لوجهين **احدهما** ان من ضرورة الحيض ان يتقدمه طهر فاذا قيل قد مضى ثلث حيض وهي في اثناء الطهر كان ذلك الطهر من مدة التربص كما لو قيل لرجل اقم هاهنا ثلثة ايام وهو في اثناء ليلة فانه يدخل بقية تلك الليلة في اليوم الذي يليها كما يدخل ليلة اليومين الاخرين في يومهما ولو قيل له اقم ثلث ليال دخل تمام ذلك النهار تبعا لليلة التي تليه **الثاني** ان الحيض انما تم باجتماع الدم في الرحم قبله فكان الطهر مقدمة وسببا لوجود الحيض فاذا علق الحكم بالحيض فمن لوازمه ما لا وجد الحيض الا بوجوده وبهذا يظهر ان هذا ابلغ من الايام والليالي فان الليل والنهار متلازمان ليس احدهما سببا لوجود الاخر وهنا الطهر سبب لاجتماع الدم في الرحم فقوله سبحانه تعالى لعدتهن اي لاستقبال العدة التي يتربصها وهي يتربص ثلث حيض بالاطهار التي قبلها فاذا طلقت في اثناء الطهر فقد طلقت في الوقت الذي يستقبل فيه العدة المحسوبة وتلك العدة هي الحيض بما قبلها من الاطهار بخلاف ما لو طلقت في اثناء حيضة فانها لم تطلق لعدة تحسبها الا بقية ذلك الحيض ليس هو العدة التي تعتد بها المرأة اصلا ولا تبعا لاصل وانما تسمى عدة لانها تحبس فيها عن الازواج وليس ما عرف هذا فقوله ونضع الموازين القسط ليوم القيمة يجوز ان يكون لام التعليل اي لاجل يوم القيمة وقد قيل ان القسط منصوب على انه مفعول له اي نضعها لاجل القسط وقد استوفى شروط نصبه واما قوله تعالى اقم الصلوة لدلوك الشمس فليست اللام بمعنى في قطعا بل قيل انها لام التعليل اي لاجل دلوك الشمس قيل انها بمعنى بعد فانه ليس المراد اقامتها وقت الدلوك سواء فسر بالزوال او الغروب انما امر بالصلوة بعده ويستحيل حمل اية العدة على ذلك وهذا يستحيل حمل اية العدة عليه اذ يصير المعنى فطلقوهن بعد عدتهن فلم يبق الا ان يكون المعنى فطلقوهن لاستقبال عدتهن ومعلوم انها اذا طلقت طاهرا استقبلت العدة بالحيض ولو كانت الاقراء الاطهار لكانت السنة ان تطلق حائضا لتستقبل العدة بالاطهار فبين النبي صلى الله عليه وسلم ان العدة التي امر الله ان تطلق لها النساء هي ان تطلق طاهرا لتستقبل عدتها بعد الطلاق **فان قيل** فاذا جعلنا الاقراء الاطهار استقبلت عدتها بعد الطلاق بلا فصل ومن جعلها الحيض لم تستقبلها على قوله حتى تنقضي الطهر قيل كلام الرب تبارك وتعالى لا بد ان يحمل على فائدة مستقلة وحمل الاية على معنى فطلقوهن طلاقا تكون العدة بعده لا فائدة فيه فهذا بخلاف ما اذا كان المعنى فطلقوهن طلاقا يستقبلن فيه العدة لا تستقبلن فيه طهرا لا تعتد به فانها اذا طلقت حائضا استقبلت طهرا لا تعتد به فلم تطلق لاستقبال العدة ويوضحه قراءة من قرأ فطلقوهن

في قبل عدتهن وقبل العدة هو الوقت الذي يكون بين يدي العدة تستقبل به كقبل الحائض يوضحه انه لو اريد ما ذكروه لقيل في اول عدتهن فالفرق بين قبل الشيء واوله واما قولكم لو كانت الاقراء هي الحيض لكان قد طلقها قبل العدة قلنا اجل وهذا هو الواجب عقلا وشرعا فان العدة لا يفارق الطلاق ولا تسبقه بل يجب تأخرها عنه قولكم وكان في ذلك تطويلا عليها كما لو طلقها في الحيض قيل هذا مبني على ان العلة في تحريم طلاق الحائض خشية التطويل عليها وكثير من الفقهاء لا يرضون هذا التعليل ويفسدونه بانها لو رضيت بالطلاق فيه واختارت التطويل لم يبح له ولو كان ذلك لاجل التطويل لابيح له برضاها كما يباح اسقاط الرجعة الذي هو حق المطلق بتراضيهما باسقاطها بالعوض اتفاقا وبدونه في احد القولين وهذا مذهب ابي حنيفة واحدى الروايتين عن احمد ومالك ويقولون انما حرم طلاقها في الحيض لانه طلقها في وقت رغبته عنها ولو سلمنا ان التحريم لاجل التطويل عليها فالتطويل المضر ان يطلقها حائضا فتنتظر مضي الحيضة والطهر الذي يليها ثم تأخذ في العدة فلا تكون مستقبلة لعدتها بالطلاق واما اذا طلقت طاهرا فانها تستقبل العدة عقيب انقضاء الطهر فلا تتحقق التطويل قولكم ان القرء مشتق من الجمع وانما يجمع الحيض في زمن الطهر عنه ثلاثة اجوبة احدها ان هذا ممنوع والذي هو مشتق من الجمع انما هو من بنات الياء من المعتل من قرى يقري كقضى يقضي والقرء من المهموز من بنات الهمز من قرأ يقرأ كنحر ينحر وهما اصلان مختلفان فانهم يقولون قريت الماء في الحوض اقريه اي جمعته ومنه سميت القرية ومنه قرية النمل للبيت الذي تجتمع فيه لانه يقريها اي يضمها ويجمعها **واما** المهموز فانه من الظهور والخروج على وجه التوقيت والتحديد ومنه قراءة القرآن لان قاريه يظهره ويخرجه مقدارا محدودا لا يزيد ولا ينقص ويدل عليه قوله إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ ففرق بين الجمع والقرآن ولو كانا واحدا لكان تكريرا محضا و لهذا قال ابن عباس رضي الله عنهما فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ فاذا بيناه فجعل قراءته نفس اظهاره وبيانه لا كما زعم ابو عبيدة ان القرآن مشتق من الجمع ومنه قولهم ما قرأت هذه الناقة سلا قط وما قرأت جنينا هو من هذا الباب اي ما ولدته واخرجته واظهرته ومنه فلان يقرئك السلام ويقرأ عليك السلام هو من الظهور والبيان ومنه قولهم قرأت المرأة حيضة او حيضتين اي حاضتهما لان الحيض ظهور ما كان كامنا كظهور الجنين ومنه قرء الثريا وقرء الريح وهو الوقت الذي يظهر المطر والريح فانهما يظهران في وقت مخصوص وقد ذكر هذا الاشتقاق المصنفون في كتب الاشتقاق ذكره ابو عمرو وغيره ولا ريب ان هذا المعنى في الحيض اظهر منه في الطهر قولكم ان عائشة رضي الله عنها قالت القرء الاطهار والنساء اعلم بهذا من الرجال فالجواب ان يقال من جعل النساء اعلم بمراد الله من كتابه وافهم لمعناه من ابي بكر الصديق وعمر بن الخطاب و علي بن ابي طالب وعبد الله بن مسعود وابي الدرداء واكابر اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فنزول ذلك في شانهن لا يدل على انهن اعلم به من الرجال الا كانت كل آية نزلت في النساء تكون النساء اعلم بها من الرجال وتجب على الرجال تقليدهن في معناها وحكمها فيكن اعلم من الرجال بآية الرضاع وآية الحيض وتحريم وطء الحائض وآية عدة المتوفى عنها وآية الحمل والفصال ومدتهما وآية تحريم ابداء الزينة الا لمن ذكر فيها وغير ذلك من الآيات التي تتعلق بهن في شأنهن نزلت ويجب على الرجال تقليدهن في حكم هذه الآيات ومعناها وهذا لا سبيل اليه البتة وكيف ومدار العلم بالوحي على الفهم والمعرفة ووفور العقل والرجال احق بهذا من النساء واوفر نصيبا منه بل لا يكاد يختلف الرجال والنساء في مسألة الا والصواب في جانب الرجال وكيف يقال اذا اختلفت عائشة وعمر بن الخطاب وعلي بن ابي طالب و عبد الله بن مسعود رضي الله عنهم في مسألة ان الاخذ بقول عائشة اولى وهل الاولى الا قول فيه خليفتان راشدان وان كان الصديق معهما كما حكي عنه فذلك القول مما لا يعدوه الصواب البتة فان النقل عن عمر وعلي رضي الله عنهما ثابت واما عن الصديق ففيه

غرابة ويكفينا قول جماعة من الصحابة فيهم مثل عمر وعلي وابن مسعود وابي الدرداء وابي موسى رضي الله عنهم فكيف نقدم قول ام المؤمنين رضي الله عنها وفهمها على امثال هؤلاء ثم يقال فهذه عايشة رضي الله عنها ترى رضاع الكبير ينشر الحرمة ويثبت المحرمية ومعها جماعة من الصحابة رضي الله عنهم وقد خالفها غيرها من الصحابة وهي روت حديث التحريم به فهلا قلتم النساء اعلم بهذا من الرجال ورجحتم قولها على قول من خالفها وتقول لاصحاب مالك وهذه عايشة لا ترى التحريم الا بخمس رضعات ومعها جماعة من الصحابة وروت فيه حديثين فهلا قلتم النساء اعلم بهذا من الرجال وقدمتم قولها على قول من خالفها **فان قلتم** هذا حكم يتعدى الى الرجال فيستوي النساء معهم فيه قيل ويتعدى حكم العدة مثله الى الرجال فيجب ان يستوي النساء معهم فيه وهذا لاخفاء به ثم يرجح قول الرجال في هذه المسألة بان رسول الله صلى الله عليه وسلم شهد لواحد من هذا الحزب بان الله ضرب الحق على لسانه وقلبه وقد وافق ربه تبارك وتعالى في عدة مواضع قال فيها قولا فنزل القرآن بمثل ما قال واعطاه النبي صلى الله عليه وسلم فضل انائه في النوم واوله بالعلم وشهد له بانه محدث ملهم فاذا لم يكن بد من التقليد فتقليده اولى وان كانت الحجة هي التي تفصل بين المتنازعين فتحكيمها هو الواجب **قولكم** ان من قال ان الاقراء الحيض لا يقولون بقول علي وابن مسعود ولا بقول عايشة رضي الله عنها فان عليا رضي الله عنه يقول هو احق برجعتها ما لم تغتسل وانتم لا تقولون بواحد من القولين فهذا غايته ان كان تناقضا ممن لا يقول بذلك كاصحاب ابي حنيفة فتلك شكاة ظاهر عارها عمن يقول بقول علي كرم الله وجهه وهو الامام احمد واصحابه كما تقدم حكاية ذلك فان العدة تبقى عنده الى ان تغتسل كما قاله علي كرم الله وجهه ومن وافقه ونحن نعتذر عمن يقول الاقراء الحيض في ذلك ولا نقول هو احق بها لم تغتسل فانه وافق من يقول الاقراء الحيض في ذلك وخالفه في توقف انقضائها على الغسل لعارض اوجب له مخالفته كما يفعله سائر الفقهاء ولو ذهبنا نعد ما نصرتم فيه هذا التصرف بعينه لطال فان كان هذا المعارض صحيحا لم يكن تناقضا منهم وان لم يكن صحيحا لم يكن ضعف قولهم في احدى المسألتين عندهم بمانع لهم من موافقتهم لهم في المسألة الاخرى فان موافقته اكابر الصحابة وفيهم من فيهم من الخلفاء الراشدين في معظم قولهم خير واولى من مخالفتهم في قولهم جميعه في الغاية بحيث لا يعتبر البتة قالوا ثم لو نخالفهم من توقف انقضائها على الغسل بل قلنا لا تنقضي حتى تغتسل او يمضي عليها وقت صلوة فوافقناهم في قولهم بالغسل وزدنا عليهم انقضائها بمضي وقت الصلوة لانها صارت في حكم الطاهرات بدليل استقرار الصلوة في ذمتها فاين المخالفة الصريحة للخلفاء الراشدين رضوان الله عليهم قولكم لا نجد في كتاب الله للغسل معنى فيقال كتاب الله تعالى لم يتعرض للغسل بنفي ولا اثبات وانما علق الحل والبينونة بانقضاء الاجل **وقد** اختلف السلف والخلف فيما ينقضي به الاجل فقيل بانقطاع الحيض وقيل بالغسل منه وقيل بالغسل او مضي صلوة او انقطاعه لاكثره وقيل بالطعن في الحيضة الثالثة وحجة من وقفه على الغسل قضاء الخلفاء الراشدين قال الامام احمد عمر وعلي وابن مسعود رضي الله عنهم يقولون حتى تغتسل من الحيضة الثالثة قالوا وهم اعلم بكتاب الله وحدود ما انزل الله على رسوله وقد روي هذا المذهب عن ابي بكر الصديق وعثمان بن عفان وابي موسى وعبادة وابي الدرداء رضي الله عنهم حكاه صاحب المغني وغيره عنهم ومن ههنا قيل ان مذهب الصديق رضي الله عنه ومن ذكر معه ان الاقراء الحيض قالوا وهذا القول له حظ وافر من الفقه فان المرأة اذا انقطع حيضها صارت في حكم الطاهرات من وجه وفي حكم الحيض من وجه والوجوه التي هي فيها في حكم الحيض اكثر من الوجوه التي هي فيها في حكم الطاهرات فانها في حكم الطاهرات في صحة الصيام ووجوب الصلوة وفي حكم الحيض في تحريم قراءة القرآن عند من حرمه على الحائض واللبث في المسجد والطواف بالبيت وتحريم الوطي وتحريم الطلاق في احد القولين

فاحتاط الخلفاء الراشدون وأكابر الصحابة للنكاح ولم يخرجوها منه بعد ثبوته إلا بيقين لا ريب فيه وهو ثبوت حكم الطاهر بيقين في حقها من كل وجه إزالة لليقين بيقين مثله إذ ليس جعلها حائضاً في تلك الأحكام أولى من جعلها حائضاً في بقاء الزوجية وثبوت الرجعة وهذا من أدق الفقه وألطفه مأخذاً قالوا وأما قول الأعشى «لما ضاع فيها من قروء نسائكا» فغايته استعمال القرء في الطهر ونحن لا ننكره قولكم إن الطهر أسبق من الحيض فكان أولى بالاسم فترجيح ظريف جداً فمن أين يكون أولى بالاسم إذا كان سابقاً في الوجود ثم ذلك السابق لا يسمى قرءاً ما لم يسبقه دم عند جمهور من يقول الأقراء الأطهار وهل يقال في كل لفظ مشترك إن أسبق معانيه إلى الوجود أحق به فيكون عسعس من قوله وَاللَّيْلِ إِذَا عَسْعَسَ أولى بكونه لإقبال الليل لسبقه في الوجود فإن الظلام سابق على الضياء **وأما** قولكم إن النبي صلى الله عليه وسلم فسر القرء بالأطهار فلعمر الله لو كان الأمر كذلك لما سبقتمونا إلى القول بأنها الأطهار ولبادرنا إلى هذا القول اعتقاداً وعملاً وهل المعول إلا على تفسيره وبيانه تقول سليمى لو أقمت بأرضنا * ولم تدر أني للمقام أطوف * فقد بينا من صريح كلامه ومعناه ما يدل على تفسيره للقرء بالحيض وفي ذلك كفاية

فصل في الأجوبة عن اعتراضكم على دليلنا وكذا على الاعتراض على الاستدلال بقوله ثلاثة قروء وأن يقتضي أن يكون كوامل أي بقية الطهر قرء كامل فهذا ترجمة المذهب والبيان في كونه قرءاً في لسان الشارع أو في اللغة فكيف تستدلون علينا بالمذهب مع منازعة غيركم له فيه ممن يقول الأقراء الأطهار كما تقدم ولكن أوجدونا في لسان الشارع أو في لغة العرب أن اللحظة من الطهر تسمى قرءاً كاملاً وغاية ما عندكم أن بعض من قال القرء الأطهار لا كلهم يقولون بقية القرء المطلق فيه قرء وكان ماذا كيف وهذا الجزء من الطهر بعض طهر بلا ريب فإذا كان مسمى القرء في الآية هو الطهر وجب أن يكون هذا بعض قرء بيقين أو يكون القرء مشتركاً بين الجمع والبعض وقد تقدم إبطال ذلك وأنه لم يقل به أحد قولكم إن العرب توقع اسم الجمع على اثنين وبعض الثالث جوابه من وجوه **أحدها** أن هذا إنما يقع في أسماء الجموع التي هي ظواهر في مسماها وأما صيغ العدد التي هي نصوص في مسماها فكلا ولما يرد صيغة العدد إلا مسبوقة بمسماها كقوله إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ وقوله وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ وَازْدَادُوا تِسْعًا وقوله فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ وقوله سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا ونظائره مما يراد به في موضع واحد دون مسماه من العدد وقوله ثلاثة قروء اسم عدد ليس بصيغة جمع فلا يصح إلحاقه بأشهر معلومات لوجهين أحدهما أن اسم العدد نص في مسماه لا يقبل التخصيص المنفصل بخلاف الاسم العام فإنه يقبل التخصيص المنفصل فلا يلزم من التوسع في الاسم الظاهر التوسع في الاسم الذي هو نص فيما يتناوله الثاني أن اسم الجمع يصح استعماله في اثنين فقط مجازاً عند الأكثرين وحقيقة عند بعضهم فصحة استعماله في اثنين وبعض الثالث أولى بخلاف الثلاثة ولهذا لما قال الله تعالى فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ حمله الجمهور على أخوين ولما قال فشهادة أحدهم أربع شهادات لم يحملها أحد على ما دون الأربع **الجواب الثاني** أنه وإن صح استعمال الجمع في اثنين وبعض الثالث إلا أنه مجاز والحقيقة أن يكون المعنى على وفق اللفظ وإذا دار اللفظ بين حقيقته ومجازه فالحقيقة أولى به **الجواب الثالث** أنه إنما جاء استعمال الجمع في اثنين وبعض الثالث في أسماء الأيام والشهور والأعوام خاصة لأن التاريخ إنما يكون في أثناء هذه الأزمنة فتارة يدخلون السنة الناقصة في التاريخ وتارة لا يدخلونها وكذلك الأيام وقد توسعوا في ذلك ما لم يتوسعوا في غيره فأطلقوا الليالي مراداً بها الأيام معها تارة وبدونها أخرى وبالعكس **الجواب الرابع** أن هذا التجوز جاء في جمع قلة وهو قوله الحج أشهر معلومات وفي قوله ثلاثة قروء جمع كثرة وكان من الممكن أن يقال ثلاثة أقراء إذ هو الأغلب على الكلام بل هو الحقيقة عند أكثر النحاة

فالعدول عن صيغة القلة الى صيغة الكثرة لابد له من فائدة ونفى التجوز فى هذا الجمع يصلح ان يكون فائدة ولا يظهر غيرها فوجب اعتبارها **الجواب الخامس** ان الجمع انما يطلق على اثنين وبعض الثالث فيما يقبل التبعيض وهو اليوم والشهر والعام ونحو ذلك دون مالا يقبله والحيض والطهر لا يتبعضان ولهذا جعلت عدة الامة ذوات الاقراء قرأين كاملين بالاتفاق ولو امكن تنصيف القرء لجعلت قرأ ونصفا هذا مع قيام المقتضى للتبعيض فان لا يجوز التبعيض مع قيام المقتضى للتكميل اولى وسر المسألة ان القرء ليس لبعضه حكم فى الشرع **الجواب السادس** انه سبحانه قال فى الآيسة والصغيرة فعدتهن ثلثة اشهر ثم اتفقت الامة على انها ثلثة كوامل وهى بدل عن الحيض فتكميل المبدل اولى قولكم ان اهل اللغة يصرحون بان له مسميين الحيض والطهر لا نتنازعكم فيه ولكن حمله على الحيض اولى للوجوه التى ذكرناها والمشترك اذا اقترن به قرائن ترجح احد معانيه وجب الحمل على الراجح قولكم ان الطهر الذى لم يسبقه دم قرء على الاصح فهذا ترجيح وتفسير للفظه بالمذهب والا فلا يعرف فى لغة العرب قط ان طهر بنت اربع سنين يسمى قرءا ولا تسمى من ذوات الاقراء لا لغة ولا عرفا ولا شرعا فثبت ان الدم داخل فى مسمى القرء ولا يكون قرءا الا مع وجوده قولكم ان الدم شرط للتسمية كالكأس والقلم وغيرهما من الالفاظ المذكورة بنظر فاسد فان مسمى تلك الالفاظ حقيقة واحدة مشروطة بشروط والقرء مشترك بين الطهر والحيض يقال على كل منهما فالحيض مسماه حقيقة لا انه شرط فى استعماله فى احد مسمييه فافترقا قولكم لم يجئ فى لسان الشارع للحيض قلنا قد بينا مجيئه فى كلامه للحيض بل لم يجئ فى كلامه للطهر البتة فى موضع واحد وقد تقدم ان سفيان بن عيينة روى عن ايوب عن سليمان بن يسار عن ام سلمة رض عن النبى صلى الله عليه وسلم فى المستحاضة تدع الصلوة ايام اقرائها **قولكم** ان الشافعى قال ما حدث بهذا سفيان قط جوابه ان الشافعى لم يسمع سفيان يحدث فقال بموجب ما سمعه من سفيان او عنه من قوله لتنتظر عدة الليالى والايام التى كانت تحيضهن من الشهر وقد سمعه من سفيان من لا يستراب بحفظه وصدقه وعدالته وثبت فى السنن من حديث فاطمة بنت ابى حبيش انها سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم فشكت اليه الدم فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم انما ذلك عرق فانظرى فاذا جاء قرؤك فلا تصلى فاذا مر قرؤك فتطهرى ثم صلى ما بين القرء الى القرء رواه ابو داود باسناد صحيح فذكر فيه لفظ القرء اربع مرات فى كل ذلك يريد به الحيض لا الطهر وكذلك اسناد الذى قبله وقد صححه جماعة من الحفاظ واما حديث سفيان الذى قال فيه لتنتظر عدد الليالى والايام التى كانت تحيضهن من الشهر فلا يعارض بينه وبين اللفظ الذى احتججنا به بوجه ما حتى تطلب ترجيح احدهما على الآخر بل احد اللفظين يجرى من الآخر مجرى التفسير والبيان وهذا يدل على ان القرء اسم لتلك الليالى والايام فانه ان كانا جميعا لفظ رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو الظاهر فظاهر وان كان قد روى بالمعنى فلولا ان معنى احد اللفظين معنى الآخر لغة وشرعا لم يحل للراوى ان يبدل لفظ رسول الله صلى الله عليه وسلم بما لا يقوم مقامه ولا يسوغ له ان يبدل اللفظ بما يوافق مذهبه ولا يكون مرادفا للفظ رسول الله صلى الله عليه وسلم لا سيما والرواة لذلك من لا يدفع عن الامامة والصدق والورع وهو ايوب السختيانى وهو اجل من نافع واعلم وقد روى عثمان بن سعيد القرشى حدثنا ابن ابى مليكة قال جاءت خالتى فاطمة بنت ابى حبيش الى عايشة رضى الله عنها فقالت انى اخاف ان اقع فى النار ادع الصلوة السنة والسنتين قالت انتظرى حتى يجئ رسول الله صلى الله عليه وسلم فجاء فقالت عايشة هذه فاطمة تقول كذا وكذا قال قولى لها فلتدع الصلوة فى كل شهر ايام قرئها قال الحاكم هذا حديث صحيح وعثمان بن سعيد الكاتب بصرى ثقة عزيز الحديث يجمع حديثه قال البيهقى وتكلم فيه غير واحد وفيه ان تابعه الحجاج ابن ارطاة على ابن ابى مليكة عن عايشة رضى الله عنها وفى المسند ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال

لفاطمة اذا اقبلت ايام اقرائك فامسكي عليك الحديث وفي سنن ابي داود من حديث عدي بن ثابت عن ابيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم في المستحاضة تدع الصلوة ايام اقرائها ثم تغتسل وتصلي وفي سننه ايضاً ان فاطمة بنت ابي حبيش انها سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم فشكت اليه الدم فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم انما ذلك عرق فانظري فاذا اتى قرؤك فلا تصلي فاذا مر قرؤك فتطهري ثم صلي ما بين القرء الى القرء وقد تقدم قاله ابو داود وروى قتادة عن عروة عن زينب عن ام سلمة ان ام حبيبة بنت جحش استحيضت فامرها النبي صلى الله عليه وسلم ان تدع الصلوة ايام اقرائها وتعليل هذه الاحاديث بان هذا من تغيير الرواة رواه بالمعنى لا يلتفت اليه ولا يعرج عليه فلو كانت من جانب من عللها لاعاد ذكرها وابداه وشنع على من خالفها **واما** قولكم ان الله سبحانه وتعالى جعل الياس من الحيض شرطاً في الاعتداد بالاشهر فمن اين يلزم ان يكون القرء هو الحيض قلنا لانه جعل الاشهر الثلاثة بدلاً عن الاقراء الثلاثة وقال ﴿وَاللَّائِي يَئِسْنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ﴾ فنقلهن الى الاشهر عند تعذر مبدلهن وهو الحيض فدل على ان الاشهر بدل عن الحيض الذي يئسن منه لا عن الطهر وهذا واضح قولكم حديث عائشة رضي الله عنها معلول بمظاهر بن اسلم وبمخالفة عائشة رضي الله عنها له فنحن انما احتججنا عليكم بما استدللتم به علينا في كون الطلاق بالنساء لا بالرجال فكل من صنف من اصحابكم في طريق الخلاف واستدل على ان طلاق العبد طلقتان احتج علينا بهذا الحديث وقال جعل النبي صلى الله عليه وسلم طلاق العبد تطليقتين فاعتبر الطلاق بالرجال لا بالنساء واعتبر العدة بالنساء فقال وقرء الامة حيضتان فيا سبحان الله يكون الحديث سليماً من العلل اذا كان حجة لكم فاذا احتج به منازعوكم عليكم اعتورته العلل المختلفة فما اشبهه بقول القائل ~ يكون اجاجاً دونكم فاذا انتهى اليكم تلقى نشركم فيطيب ۞ فنحن انما كلنا لكم بالصاع الذي كلتم لنا به بخساً ببخس وايفاء بايفاء ولا ريب ان مظاهراً ممن لا يحتج به ولكن لا يمتنع ان يعتضد بحديثه ويقوى به الدليل غيره واما تعليله بخلاف عائشة رضي الله عنها له فاين ذلك من تقريركم ان مخالفة الراوي لا توجب رد حديثه وان الاعتبار بما رواه لا بما رآه وتكثيركم من الامثلة التي اخذ الناس فيها بالرواية دون مخالفة راويها لها كما اخذوا برواية ابن عباس المتضمنة لبقاء النكاح مع بيع الزوجة وتركوا رأيه بان بيع الامة طلاقها وغير ذلك واما ردكم لحديث ابن عمر رضي الله عنه طلاق الامة طلقتان وقرؤها حيضتان بعطية العوفي فهو وان ضعفه اكثر اهل الحديث فقد احتمل الناس حديثه وخرجوه في السنن وقال يحيى بن معين في رواية عباس الدوري عنه صالح الحديث وقال ابو احمد بن عدي روى عنه جماعة من الثقات وهو مع ضعفه يكتب حديثه فيعتضد به وان لم يعتمد عليه وحده واما رده بان ابن عمر مذهبه ان القرء الاطهار فلا ريب ان هذا يورث شبهة في الحديث ولكن ليس هذا باول حديث خالفه راويه فكان الاعتبار بما رواه لا بما ذهب اليه وهذا هو الجواب عن ردكم لحديث عائشة رضي الله عنها بمذهبها ولا يعترض على الاحاديث بمخالفة الرواة لها واما ردكم لحديث المختلعة وامرها ان تعتد بحيضة فانا لا نقول به **فللناس** في هذه المسألة قولان هما روايتان عن احمد ان عدتها ثلاث حيض كقول الشافعي ومالك وابي حنيفة والثاني ان عدتها حيضة وهو قول امير المؤمنين عثمان بن عفان وعبد الله بن عمر وعبد الله بن عباس رضي الله عنهم وهو مذهب ابان بن عثمان ويقول اسحق بن راهويه وابن المنذر وهذا هو الصحيح في الدليل والاحاديث الواردة فيه لا معارض لها والقياس يقتضيه حكماً وسنبين هذه المسألة عند ذكر حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذه المختلعة قالوا ومخالفتنا الاحاديث اعتداد المختلعة بحيضة في بعض ما اقتضاه من جواز الاعتداد بحيضة لا يكون عذراً لكم في مخالفة ما اقتضاه من ان القرء الحيض قالوا وان خالفناه في حكم فقد وافقناه

فی الحکم الآخر وهو ان القروء الحیض وانتم خالفتموه فی الامرین جمیعاً هذا مع ان من یقول الاقراء الحیض یقول المختلعة تعتد بحیضة قیل سلم من هذه المطالبة فماذا تردون به قوله **واما** قولکم فی الفرق بین الاستبراء والعدة ان العدة وجبت قضاء لحق الزوج فاختصت بزمان حقه کلام لا تحقیق وراءه فان حقه فی حبس الاستمتاع فی زمن الحیض والطهر ولیس حقه مختصا بزمن الطهر ولا العدة مختصة بزمن الطهر دون الحیض وکلا الوقتین محسوب من العدة وعدم تکرر الاستبراء لا یمنع ان یکون طهرا محتوشا بدمین کقرء المطلقة فتبین ان الفرق غیر طائل قولکم ان انضمام قرأین الی الطهر الذی جامع فیه یجعله علما جوابه ان هذا یفضی الی ان یکون العدة قرأین فحسب فان ذلک الذی جامع فیه لا دلالة له علی البراءة البتة وانما الدال القرآن بعده وهذا خلاف موجب النص وهذا لا یلزم من جعل الاقراء الحیض فان الحیضة وحدها علم ولهذا اکتفی بها فی استبراء الاماء قولکم ان القرء هو الجمع والحیض یجتمع فی زمان الطهر فقد تقدم جوابه وان کان ذلک فی المعتل لا فی المهموز قولکم دخول التاء فی ثلثة یدل علی ان واحدها مذکر وهو الطهر جوابه ان واحد القروء قرء وهو مذکر فاتی بالتاء مراعاة للفظه وان کان مسماه حیضة وهذا کما یقال جاء فی ثلثة انفس وهن نساء باعتبار اللفظ والله اعلم

فصل وقد احتج بعموم العدد الثلث من یری ان عدة الحرة والامة سواء قال ابو محمد بن حزم وعدة الامة المتزوجة من الطلاق والوفاة کعدة الحرة سواء وبسواء ولا فرق لان الله تعالی علمنا العدد فی الکتاب فقال ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ وقال الله تعالی ﴿وَاللَّائِي يَئِسْنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنِ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَحِضْنَ وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ وقد علم الله تعالی اذ اباح لنا زواج الاماء انه علیهن العدد المذکورات وما فرق عز وجل بین حرة ولا امة فی ذلک ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾ وثبت عمن سلف مثل قولنا قال محمد ابن سیرین ما اری عدة الامة الا کعدة الحرة الا ان یکون مضت فی ذلک سنة فالسنة احق ان تتبع قال وقد ذکر احمد بن حنبل ان قول مکحول ان عدة الامة فی کل شیء کعدة الحرة وهو قول ابی سلیمان وجمیع اصحابنا هذا کلامه وقد خالفهم فی ذلک جمهور الامة فقالوا عدتها نصف عدة الحرة وهذا قول فقهاء المدینة سعید بن المسیب والقاسم وسالم وزید بن اسلم وعبد الله بن عتبة والزهری ومالک وفقهاء اهل مکة کعطاء بن ابی رباح ومسلم بن خالد وغیرهما وفقهاء البصرة کقتادة وفقهاء الکوفة کالثوری وابی حنیفة واصحابه وفقهاء الحدیث کاحمد واسحق والشافعی وابی ثور وغیرهم وسلفهم فی ذلک الخلیفتان الراشدان عمر بن الخطاب وعلی بن ابی طالب رضی الله عنهما صح ذلک عنهما وهو قول عبد الله بن عمر رضی الله عنه کما رواه مالک عن نافع عنه عدة الامة حیضتان وعدة الحرة ثلث حیض وهو قول زید بن ثابت کما رواه الزهری عن قبیصة عن ذویب عن زید بن ثابت عدة الامة حیضتان وعدة الحرة ثلث حیض وروی حماد بن زید عن عمرو بن اوس الثقفی ان عمر بن الخطاب رضی الله عنه قال لو استطعت ان اجعل عدة الامة حیضة ونصفا لفعلت فقال له رجل یا امیر المومنین فاجعلها شهرا ونصفا وقال عبد الرزاق حدثنا ابن جریج اخبرنی ابو الزبیر انه سمع جابر بن عبد الله یقول جعل لها عمر حیضتین یعنی الامة المطلقة وروی عبد الرزاق ایضاً عن ابن عیینة عن محمد بن عبد الرحمن عن سلیمان بن یسار عن عبید الله بن عتبة بن مسعود عن عمر ینکح العبد اثنتین ویطلق تطلیقتین وتعتد الامة حیضتین فان لم تحض فشهرین او قال فشهرا ونصفا وذکر عبد الرزاق ایضاً عن معمر عن المغیرة عن ابراهیم النخعی عن ابن مسعود قال یکون علیها نصف العذاب ولا یکون لها نصف الرخصة وقال ابن وهب اخبرنی رجال من اهل العلم ان نافعا وابن قسیط ویحیی بن سعید

وربيعة وغير واحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم والتابعين قالوا عدة الأمة حيضتان قالوا ولم يزل هذا عمل المسلمين قال ابن وهب أخبرني هشام بن سعد عن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق رضي الله عنهم قال عدة الأمة حيضتان قال القاسم مع أن هذا ليس في كتاب الله عز وجل ولا نعلمه سنة من رسول الله صلى الله عليه وسلم ولكن قد مضى أمر المسلمين على هذا وقد تقدم هذا الحديث بعينه في قول القاسم وسالم فيه لرسول الأمير قل له إن هذا ليس في كتاب الله ولا سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولكن عمل به المسلمون قالوا ولو لم يكن في المسألة إلا قول عمر و ابن مسعود وزيد بن ثابت وعبد الله بن عمر لكفى به في قول ابن مسعود رضي الله عنه أتجعلون عليها نصف العذاب ولا تجعلون لها نصف الرخصة دليل على اعتبار الصحابة للأقيسة والمعاني وإلحاق النظير بالنظير ولما كان هذا الأمر مخالفا للقول الظاهرية في الأصل والفرع طعن ابن حزم فيه وقال لا يصح عن ابن مسعود قال وهذا بعيد عن رجل من عرض الناس فكيف عن مثل ابن مسعود وإنما أجراه على الطعن فيه أنه من رواية إبراهيم النخعي عنه رواه عبد الرزاق عن معمر عن المغيرة عن إبراهيم وإبراهيم لم يسمع من عبد الله ولكن الواسطة بينه وبين أصحاب عبد الله كعلقمة ونحوه وقد قال إبراهيم إذا قلت قال عبد الله فقد حدثني به غير واحد عنه وإذا قلت قال فلان عنه فهو عمن سميت أو كما قال ومن المعلوم أن بين إبراهيم وعبد الله أئمة ثقات لم يسم قط متهما ولا مجروحا ولا مجهولا فشيوخه الذين أخذ عنهم عن عبد الله أئمة أجلاء نبلاء وكانوا كما قيل سرج الكوفة وكل من له ذوق في الحديث إذا قال إبراهيم قال عبد الله لم يتوقف في ثبوته عنه وإن كان غيره ممن في طبقته لو قال قال عبد الله لا يحصل لنا الثبت بقوله فإبراهيم عن عبد الله نظير ابن المسيب عن عمر ونظير مالك عن ابن عمر فإن الوسائط بين هؤلاء وبين الصحابة رضي الله عنهم إذا سموهم وجدوا من أجل الناس وأوثقهم وأصدقهم ولا يسمون سواهم البتة ودع ابن مسعود في هذه المسألة فكيف تخالف عمر وزيدا وابن عمر وهم أعلم بكتاب الله وسنة رسوله وتخالف عمل المسلمين لا إلى قول الصحابة البتة ولا إلى حديث صحيح ولا حسن بل إلى عموم أمره ظاهر عند جميع الأمة ليس هو مما يخفى دلالته ولا موضعه حتى يظفر به الواحد والاثنان دون سائر الناس هذا من أبين المحال ولو ذهبنا نذكر الآثار عن التابعين بتنصيف عدة الأمة لطالت جدا ثم إذا تأملت سياقة الآيات التي فيها ذكر العدد وجدتها لا تتناول الإماء وإنما تتناول الحرائر فإنه سبحانه قال ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَن يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ إِن كُنَّ يُؤْمِنَّ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَٰلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ إلى أن قال ﴿وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَن تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا إِلَّا أَن يَخَافَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾ وهذا في حق الحرائر دون الإماء فإن افتداء الأمة إلى سيدها لا إليها ثم قال ﴿فَإِن طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِن بَعْدُ حَتَّىٰ تَنكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ فَإِن طَلَّقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَن يَتَرَاجَعَا﴾ فجعل ذلك إليهما والتراجع المذكور في حق الأمة وهو العقد إنما هو إلى سيدها لا إليها بخلاف الحرة فإنه إليها بإذن وليها وكذلك قوله سبحانه في عدة الوفاة ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِي أَنفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ وهذا إنما هو في حق الحرة وأما الأمة فلا فعل لها في نفسها البتة فهذا في العدة الأصلية وأما عدة الأشهر فهو بدل وأما عدة وضع الحمل فيستويان فيها كما ذهب إليه أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم والتابعين وعمل به المسلمون وهو محض الفقه وهو موافق لكتاب الله في تنصيف الحد عليها ولا يعرف في الصحابة مخالف في ذلك وهم أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الله أولى من فهم من شذ عنهم من المتأخرين وبالله التوفيق **ولا يعرف** التسوية بين الحرة والأمة في العدة عن أحد من السلف إلا عن محمد بن سيرين ومكحول فأما ابن سيرين فلم يجزم بذلك وأخبر به عن رأيه وعلق القول به على عدم سنة تتبع وأما قول مكحول فلم يذكر له مستندا وإنما حكاه

عنه احمد وهو لا يقبل عند اهل الظاهر ولا يصح طريق معكوا احد من السلف الا ان ابن سيرين وحده المعلق على عدم سنة متبعة ولا ريب
ان سنة عمر بن الخطاب رضي الله عنه في ذلك متبعة ولم يخالفه في ذلك احد من الصحابة رضي الله عنهم والله اعلم **فان قيل** كيف تدعون
اجماع الصحابة وجماهير الامة وقد صح عن عمر بن الخطاب ان عدة الامة التي لم تبلغ ثلاثة اشهر وصح ذلك عن عمر بن عبد العزيز ومجاهد والحسن
وربيعة والليث بن سعد والزهري وبكير بن الاشج ومالك واصحابه واحمد بن حنبل في احدى الروايات عنه ومعلوم ان الاشهر في حق الآيسة
والصغيرة بدل عن الاقراء الثلاث فدل على ان بدلها في حقها ثلاثة **فالجواب** ان القائلين بهذا هم بانفسهم القائلون ان عدتها حيضتان
وقد افتوا بهذا وهذا ولهم في الاعتداد بالاشهر ثلاثة اقوال وهي للشافعي وهي ثلث روايات عن احمد فاكثر الروايات عنه انها شهران رواها عنه
جماعة من اصحابه وهذا احدى الروايتين عن عمر بن الخطاب ذكرها الاثرم وغيره عنه ووجهة هذا القول ان عدتها بالاقراء حيضتان فجعل كل
شهر مكان حيضة والقول الثاني ان عدتها شهر ونصف نقلها عنه الاثرم والميموني وهذا قول علي بن ابي طالب وابن عمر وابن المسيب وابي حنيفة
والشافعي في احد اقواله ووجهه ان التنصيف في الاشهر ممكن فتنصفت بخلاف القروء ونظير هذا ان المحرم اذا وجب عليه في جزاء الصيد
نصف مد اخرجه فان اراد الصيام مكانه لم يجز الا صوم يوم كامل والقول الثالث ان عدتها ثلاثة اشهر كوامل وهو احدى الروايتين عن عمر
رضي الله عنه وقول ثالث للشافعي وهو فيمن ذكرتموه والفرق عند هؤلاء بين اعتدادها بالاقراء وبين اعتدادها بالشهور ان الاعتبار
بالشهور للعلم ببراءة رحمها وهو لا يحصل بدون ثلاثة اشهر في حق الحرة والامة جميعا لان الحمل يكون نطفة اربعين يوما ثم علقة اربعين ثم
مضغة اربعين وهو الطور الثالث الذي يمكن ان يظهر فيه الحمل وهو بالنسبة الى الحرة والامة سواء بخلاف الاقراء فان الحيضة الواحدة علم
ظاهر على الاستبراء ولهذا اكتفي بها في حق المملوكة فاذا زوجت فقد اخذت شبها من الحرائر وصارت اشرف من ملك اليمين فجعلت عدتها
بين العدتين **قال** الشيخ في المغني ومن رد هذا القول قال هو مخالف لاجماع الصحابة لانهم اختلفوا على القولين الاولين ومتى اختلفوا على
قولين لم يجز احداث قول ثالث لانه يفضي الى تخطئتهم وخروج الحق عن قول جميعهم قلت وليس في هذا احداث قول ثالث بل هو احدى
الروايتين عن عمر ذكرها ابن وهب وغيره وقال به من التابعين من ذكرناهم وغيرهم **فصل** واما عدة الآيسة والتي لم تحض فقد بينها
سبحانه في كتابه فقال ﴿وَاللَّائِي يَئِسْنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِن نِّسَائِكُمْ إِنِ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَحِضْنَ﴾ وقد اضطرب الناس في حد
الاياس اضطرابا شديدا فمنهم من حده بخمسين سنة وقال لا تحيض المرأة بعد الخمسين وهذا قول اسحق ورواية عن احمد واحتج ارباب
هذا القول بقول عائشة رضي الله عنها اذا بلغت خمسين سنة خرجت من حد الحيض وحده طائفة بستين سنة وقالوا لا تحيض
بعد الستين وهذه رواية ثانية عن احمد وعنه رواية ثالثة الفرق بين نساء العرب وغيرهم فحده ستون في نساء العرب وخمسون في نساء
العجم وعنه رواية رابعة ان ما بين الخمسين والستين دم مشكوك فيه تصوم وتصلي وتقضي الصوم المفروض هذه اختيار الخرقي وعنه
رواية خامسة ان الدم ان عاد بعد الخمسين وتكرر فهو حيض والا فلا واما الشافعي فلا نص له في تقدير الاياس بمدة وله قولان بعد احدهما
انه يعتبر بياس اقاربها والثاني انه يعتبر بياس جميع النساء فعلى القول الاول هل المعتبر جميع اقاربها او نساء عصباتها او نساء بلدها خاصة
فيه ثلاثة اوجه ثم اذا قيل يعتبر بالاقارب فاختلفت عادتهن هل يعتبر باقل عادة منهن او باكثرهن او باقصر امرأة في العالم عادة على
ثلاثة اوجه والقول الثاني للشافعي ان المعتبر جميع النساء ثم اختلف اصحابه هل لذلك حد ام لا على وجهين احدهما ليس له حد وهو
ظاهر نصه والثاني له حد ثم اختلفوا فيه على وجهين **احدهما** انه ستون سنة قاله ابو العباس بن القاضي والشيخ ابو حامد **والثاني**

اثنان وستون قال الشيخ ابو اسحق فی المهذب وابن الصباغ فی الشامل واما اصحاب ابی حنيفة واما اصحاب مالک فلم يحدوا سن الاياس بحد البتة وقال آخرون منهم شيخ الاسلام ابن تيمية اليأس يختلف باختلاف حال النساء وليس له حد يتفق عليه النساء والمراد بالآية ان اياس كل امرأة من نفسها لان اليأس ضد الرجاء فاذا كانت المرأة قد يئست من الحيض ولم ترجه فهی آيسة وان كان لها اربعون او نحوها وغيرها لا تيأس منه وان كان لها خمسون وقد ذكر الزبير بن بكار ان بعضهم قال لا تلد لخمسين سنة الا عربية ولا تلد لستين سنة الا قرشية وقال ان هند بنت ابی عبيدة بن عبيد الله بن ربيعة ولدت موسى بن عبد الله بن حسن بن حسن بن علی بن ابی طالب رضی الله عنهم ولها ستون سنة وقد صح عن عمر بن الخطاب رضی الله عنه فی امرأة طلقت فحاضت حيضة او حيضتين ثم ارتفع حيضها لا تدری ما رفعه انها تربص تسعة اشهر فان استبان بها حمل والا اعتدت ثلثة اشهر وقد وافقه الاكثرون على مذاهبهم منهم مالک واحمد والشافعی فی القديم قالوا تتربص غالب مدة الحمل ثم تعتد عدة الآيسة ثم تحل للازواج ولو كانت بنت ثلثين سنة او اربعين وهذا يقتضی ان عمر بن الخطاب رضی الله عنه ومن وافقه من السلف والخلف يكون المرأة آيسة عندهم قبل الخمسين وقبل الاربعين وان اليأس عندهم ليس وقتا محدودا للنساء بل مثل هذه تكون آيسة وان كانت بنت ثلثين وغيرها لا تكون آيسة وان بلغت خمسين واذا كانوا فيمن ارتفع حيضها ولا تدری ما رفعه جعلوها آيسة بعد تسعة اشهر فالتی تدری ما رفعه ابدا او يعلم انه لا يعود دمعه فاما بعادة مستقرة لها من اهلها واقاربها اولى ان تكون آيسة وان لم تبلغ الخمسين هذا بخلاف ما اذا ارتفع لمرض او رضاع او حمل فان هذه ليست آيسة فان ذلک يزول فالمراتب ثلثة احدها ان ترتفع لياس معلوم متيقن بان تنقطع عاما بعد عام وتكرر انقطاعه اعواما متتابعة ثم يطلق بعد ذلک فهذه تتربص ثلثة اشهر بنص القرآن سواء كانت بنت اربعين او اقل او اكثر وهی اولى بالتربص بثلثة اشهر من التی حكم فيها الصحابة والجمهور بتربصها تسعة اشهر ثم ثلثة فان تلک كانت تحيض وطلقت وهی حائض ثم ارتفع حيضها بعد طلاقها لا تدری ما رفعه فاذا حكم فيها بحكم الآيسات بعد انقضاء غالب مدة الحمل فكيف بهذه ولهذا قال القاضی اسمعيل فی احكام القرآن اذا كان الله سبحانه قد ذكر اليأس مع الريبة فقال تعالى وَاللَّائِي يَئِسْنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِن نِّسَائِكُمْ إِنِ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ ثم جاء عن عمر بن الخطاب رضی الله عنه لفظ موافق لظاهر القرآن لانه قال ايما امرأة طلقت فحاضت حيضة او حيضتين ثم ارتفعت حيضتها لا تدری ما رفعها فانها تنتظر تسعة اشهر ثم تعتد ثلثة اشهر فلما كانت لا تدری ما الذی رفع الحيضة كان موضع الارتياب فحكم فيها بهذا الحكم وكان اتباع ذلک الزم واولى من قول من يقول ان الرجل يطلق امرأته تطليقة او تطليقتين فترتفع حيضتها وهی شابة انها تبقى ثلثين سنة معتدة وان جاءت بولد لاكثر من سنتين لم يلزمه فخالف ما كان من اجماع المسلمين الذی مضوا لانهم كانوا مجمعين على ان الولد يلحق بالاب ما دامت المرأة فی عدتها فكيف يجوز **ان يقول** قائل ان الرجل يطلق امرأته تطليقة او تطليقتين ويكون بينها وبين زوجها احكام الزوجات ما دامت فی عدتها من الموارثة وغيرها فان جاءت بولد لم يلحقه وظاهر عدة الطلاق انها جعلت من الدخول الذی يكون منه الولد فكيف يكون المرأة معتدة والولد لا يلزم **قلت** هذا الالزام منه لابی حنيفة فان عنده اقصى مدة الحمل سنتان والمرتابة فی اثناء عدتها لا تزال فی عدة حتى تبلغ سن اليأس فتعتد به وهو يلزم الشافعی فی قوله الجديد سواء الا ان مدة الحمل عنده اربع سنين فاذا جاءت به بعدها لم يلحقه وهی فی عدتها منه قال القاضی اسمعيل واليأس يكون بعضه اكثر من بعض وكذلک القنوط وكذلک الرجاء وكذلک الظن ومثل هذا يتسع الكلام فيه فاذا قيل منه شیء انزل على قدر ما يظهر من المعنى فيه فمن ذلک ان الانسان يقول قد يئست من مريضی اذا كان الاغلب عنده انه لا يبرأ ويئست من غائبی اذا كان

الاغلب عنده انه لا يقدم ولو قال اذا مات غائبه او مات مريضه قد يئست منه لكان الكلام عند الناس على غير وجهه الا ان يتبين معنى ما قصده في كلامه مثل ان يقول كنت وجلا في مرضه مخافة ان يموت فلما مات وقع اليأس فينصرف الكلام على هذا وما اشبهه الا ان اكثر ما يلفظ باليأس لما يكون فيما هو الاغلب عند اليأس انه لا يكون ليس احد من الناس والطامع يعلم يقينا ان ذلك لشئ يكون او لا يكون وقال الله تعالى وَالْقَوَاعِدُ مِنَ النِّسَاءِ اللَّاتِي لَا يَرْجُونَ نِكَاحًا فَلَيْسَ عَلَيْهِنَّ جُنَاحٌ أَنْ يَضَعْنَ ثِيَابَهُنَّ غَيْرَ مُتَبَرِّجَاتٍ بِزِينَةٍ والرجاء ضد اليأس والقاعدة من النساء قد يمكن ان تزوج غير ان الاغلب عند اليأس فيها ان الازواج لا يرغبون فيها وقال الله تعالى وَهُوَ الَّذِي يُنَزِّلُ الْغَيْثَ مِنْ بَعْدِ مَا قَنَطُوا والقنوط شبيه اليأس وليس يعلمون يقينا ان المطر لا يكون ولكن اليأس دخلهم حين تطاول ابطاؤه وقال الله تعالى حتى اذا استيئس الرسل وظنوا انهم قد كذبوا جاءهم نصرنا فلما ذكر ان الرسل هم الذين استيئسوا كان فيه دليل على انهم دخل قلوبهم يأس من غير يقين استيقنوه لان اليقين في ذلك انما يأتيهم من عند الله كما قال في قصة نوح وَأُوحِيَ إِلَى نُوحٍ أَنَّهُ لَنْ يُؤْمِنَ مِنْ قَوْمِكَ إِلَّا مَنْ قَدْ آمَنَ فَلَا تَبْتَئِسْ بِمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ وقال الله تعالى في قصة اخوة يوسف فَلَمَّا اسْتَيْأَسُوا مِنْهُ خَلَصُوا نَجِيًّا فدل الظاهر على ان يأسهم ليس بيقين وقد ثنا ابن ابي اويس ثنا مالك عن هشام بن عروة عن ابيه ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان يقول في خطبته تعلمن ايها الناس ان الطمع فقر وان اليأس غنى وان المرء اذا ايئس عن شئ استغنى عنه فجعل عمر اليأس بازاء الطمع سمعت احمد ابن المعذل ينشد شعرا لرجل من القدماء يصف ناقة ٭ صفراء من تلد بني العباس ٭ ضرتها كالضبي في الكناس ٭ تدرات يسمع بالايناس ٭ فالنفس بين طمع وياس ٭ فجعل الطمع بازاء اليأس حدثنا سليمان بن حرب حدثنا جرير بن حازم عن الاعمش عن سلام بن شرحبيل قال سمع حبة بن خالد وسواء بن خالد انهما اتيا النبي صلى الله عليه وسلم قالا علمنا شيئا ثم قال لا تيأسا من الخير ما تهزهزت رؤسكما فان كل عبد يولد احمر ليس عليه قشرة ثم يرزقه الله ويعطيه حدثنا علي بن عبد الله ثنا ابن عيينة قال قال هشام بن عبد الملك لابي حازم يا ابا حازم ما مالك قال خير مال ثقتي بالله ويأسي مما في ايدي الناس قال وهذا اكثر من ان نحصي انتهى **قال** شيخنا وليس للنساء في ذلك عادة مستمرة بل فيهن من لا تحيض وان بلغت وفيهن من تحيض حيضا يسيرا يتباعد ما بين اقرائها حتى تحيض في السنة مرة ولهذا اتفق العلماء على ان اكثر الطهر بين الحيضتين لا حد له وغالب النساء يحضن كل شهر مرة ويحضن ربع الشهر ويكون طهرهن ثلاثة ارباعه ومنهن من تطهر الشهور المتعددة لقلة رطوبتها ومنهن من يسرع اليها الجفاف فينقطع حيضها وتيأس منه وان كان لها دون الخمسين بل والاربعين ومنهن من لا يسرع اليها الجفاف فتجاوز الخمسين وهي تحيض قال وليس في الكتاب ولا السنة تحديد اليأس بوقت ولو كان المراد بالآيسة من المحيض من لها خمسون سنة او ستون سنة او غير ذلك لقيل واللائي يبلغن من السن كذا وكذا ولم يقل يئسن وايضا فقد ثبت عن الصحابة رضي الله عنهم انهم جعلوا من ارتفع حيضها قبل ذلك بائسة كما تقدم والوجود مختلف في وقت يأسهن غير متفق وايضا فانه سبحانه قال واللائي يئسن لو كان له وقت محدد لكانت المرأة وغيرها سواء في معرفة يأسهن وهو سبحانه قد خص النساء بانهن اللائي يئسن كما خصهن بقوله واللائي لم يحضن فالتي تحيض هي التي تيأس وهذا بخلاف الارتياب فانه سبحانه قال ان ارتبتم ولم يقل ان ارتبن اي ان ارتبتم في حكمهن وشككتم فيه هذا هو الذي عليه جماعة اهل التفسير كما روى ابن ابي حاتم في تفسيره من حديث جرير وموسى بن اعين واللفظ له عن مطرف بن طريف عن عمرو بن سالم عن ابي بن كعب قال قلت يا رسول الله ان ناسا بالمدينة يقولون في عدد النساء ما لم يذكر الله في القرآن الصغار والكبار واولات الاحمال فانزل الله سبحانه في هذه السورة وَاللَّائِي يَئِسْنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنِ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ

واللائي لم يحضن واولات الاحمال اجلهن ان يضعن حملهن فاجل احدهن ان تضع حملها فاذا وضعت فقد قضت عدتها ولفظ جرير قلت يا رسول الله ان ناسا من اهل المدينة لما نزلت هذه الاية التي في البقرة في عدة النساء قالوا لقد بقي من عدد النساء عدد لم تذكر في القرآن الصغار والكبار التي قد انقطع عنها الحيض وذوات الحمل قال فانزلت التي في النساء القصرى واللائي يئسن من المحيض من نسائكم ان ارتبتم ثم وروي عن سعيد بن جبير في قوله اللائي يئسن من المحيض من نسائكم يعني الآيسة العجوز التي لا تحيض او المرأة التي قعدت من الحيضة فليست هذه من القروء في شيء وفي قوله ان ارتبتم معنى في الاية يعني ان شككتم فعدتهن ثلثة اشهر وعن مجاهد ان ارتبتم لم تعلموا عدة التي قعدت عن الحيض او التي لم تحض فعدتهن ثلثة اشهر فقوله تعالى ان ارتبتم يعني ان سألتم عن حكمهن ولم تعلموا حكمهن وشككتم فيه فقد بيناه لكم فهو بيان لنعمته على من طلب علم ذلك ليزول ما عنده من الشك والريب بخلاف المعرض عن طلب العلم وايضا فان النساء لا تستوين في ابتداء الحيض بل منهن من تحيض لعشر او اثنتي عشرة او خمسة عشرة او اكثر من ذلك فكذلك لا تستوين في آخر سن الحيض الذي هو سن اليأس والوجود شاهد بذلك وايضا فانهم تنازعوا فيمن بلغت ولم تحض هل تعتد ثلثة اشهر او بالحول كالتي ارتفع حيضها لا تدري ما رفعه وفيه روايتان عن احمد **قلت** والجمهور على انها تعتد ثلثة اشهر ولم يجعلوا للصغر الموجب للاعتداد بها حدا فكذلك يجب ان لا يكون للكبر الموجب للاعتداد بالشهور حد وهو ظاهر ولله الحمد

فصل

واما عدة الوفاة فتجب بالموت سواء دخل بها او لم يدخل اتفاقا كما دل عليه عموم القرآن والسنة واتفقوا على انهما يتوارثان قبل الدخول وعلى ان الصداق يستقر اذا كان مسمى لان الموت لما كان انتهاء العقد وانقضاؤه استقرت به الاحكام فتوارثا واستقر المهر ووجبت العدة واختلفوا في مسألتين احدهما وجوب مهر المثل اذا لم يكن مسمى فاوجبه احمد وابو حنيفة والشافعي في احد قوليه ولم يوجبه مالك والشافعي في القول الآخر وقضى بوجوبه رسول الله صلى الله عليه وسلم كما جاء في السنة الصحيحة الصريحة من حديث بروع بنت واشق وقد تقدم ولو لم ترد به السنة لكان هو محض القياس لان الموت اجري مجرى الدخول في تقرير المسمى ووجوب العدة والمسألة الثانية هل يثبت تحريم الربيبة بموت الام كما يثبت بالدخول بها وفيه قولان للصحابة وهما روايتان عن احمد والمقصود ان العدة فيه ليست للعلم ببراءة الرحم فانها تجب قبل الدخول بخلاف عدة الطلاق وقد اضطرب الناس في حكمه في عدة الوفاة وغيرها فقيل هي لبراءة الرحم واورد هذا القول وجوه كثيرة منها وجوبها قبل الدخول في الوفاة ومنها انها ثلثة قروء وبراءة الرحم يكفي فيها حيضة كما في المستبراة ومنها وجوب ثلثة اشهر في حق من تقطع ببراءة رحمها لصغرها او كبرها ومن الناس من يقول هو تعبد لا يعقل معناه وهذا فاسد لوجهين احدهما انه ليس في الشريعة حكم الا وله حكمة وان لم يعقلها كثير من الناس او اكثرهم الثاني ان العدد ليست من العبادات المحضة بل فيها من المصالح رعاية حق الزوجين والولد والناكح **قال** شيخنا والصواب ان يقال ان عدة الوفاة هي حرم لانقضاء النكاح ورعاية لحق الزوج ولهذا تحد المتوفى عنها في عدة الوفاة رعاية لحق الزوج فجعلت العدة حريما لحق هذا العقد الذي له خطر وشأن فيحصل بهذه فصل بين نكاح الاول ونكاح الثاني ولا يتصل الناكحان الا ترى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لما عظم حقه حرم نساؤه بعده وبهذا اختص به الرسول لان ازواجه في الدنيا هن ازواجه في الآخرة بخلاف غيره فانه لو حرم على المرأة ان يتزوج بغير زوجها تضررت المتوفى عنها وربما كان الثاني خيرا لها من الاول ولكن لو تأيمت على اولاد الاول لكانت محمودة على ذلك مستحبا لها في الحديث انا وامرأة سفعاء الخدين كهاتين يوم القيمة واومى بالوسطى والسبابة امرأة آمت من زوجها ذات منصب وجمال وحبست نفسها على يتامى لها حتى بانوا او ماتوا واذا كان المقتضي لتحريمها قائما فلا اقل من مدة تربصها وقد كانت في الجاهلية تربص سنة فجعلها الله سبحانه باربعة اشهر وعشرا وقيل لسعيد بن المسيب ما بال العشر قال فيها ينفخ الروح فيحصل بهذه

المدة بموافاة الرجوع حيث يحتاج إليه فقضى حق الزوج بها إذ الرجعة إلى ذلك

فصل وأما عدة الطلاق فهي التي أشكلت فإنها لا يمكن تعليلها بذلك لأنها إنما تجب بعد المسيس ولأن الطلاق قطع للنكاح ولهذا ينتصف فيه المسمى ويسقط فيه مهر المثل **فيقال** والله الموفق للصواب عدة الطلاق وجبت ليتمكن الزوج فيها من الرجعة ففيها حق للزوج وحق لله وحق للولد وحق للناكح الثاني فحق الزوج ليتمكن من الرجعة في العدة وحق الله لوجوب ملازمتها المنزل كما نص عليه سبحانه هو منصوص أحمد ومذهب أبي حنيفة وحق الولد لئلا يضيع نسبه ولا يدرى لأي الواطئين وحق المرأة لما لها من النفقة زمن العدة لكونها زوجة ترث وتورث ويدل على أن العدة حق للزوج قوله تعالى يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمَسُّوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُّونَهَا فقوله فما لكم من عدة دليل على أن العدة للرجل على المرأة وأيضا فإنه سبحانه قال وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَٰلِكَ فجعل الزوج أحق بردها في العدة وهذا حق له فإذا كانت العدة ثلاثة قروء وثلاثة أشهر طالت مدة التربص لينظر في أمره هل يمسكها أو يسرحها كما جعل سبحانه للمولي تربص أربعة أشهر لينظر في أمره هل يمسك ويفيء أو يطلق وكان تخيير المطلق كتخيير المولي لكن المولي جعل له أربعة أشهر كما جعل مدة التسيير أربعة أشهر لينظروا في أمرهم ومما يبين ذلك أنه سبحانه قال وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ إِذَا تَرَاضَوْا بَيْنَهُمْ بِالْمَعْرُوفِ بلوغ الأجل هو الوصول إلى انتهائه وبلوغ الأجل في هذه الآية مجاوزته وفي قوله فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ مقاربته ومشارفته ثم فيه قولان أحدهما أنه حد من الزمان وهو الطعن في الحيضة الثالثة أو انقطاع الدم منها أو من الرابعة وعلى هذا فلا يكون مقدورا لها وقيل بل هو فعلها وهو الاغتسال كما قاله جمهور الصحابة وهذا كما أنه بالاغتسال تحل للزوج وطؤها ويحل لها أن تمكنه من نفسها فالاغتسال عندهم شرط في النكاح الذي هو العقد وفي النكاح الذي هو الوطء وللناس في ذلك أربعة أقوال أحدها أنه ليس شرطا لا في هذا ولا في هذا كما يقوله من يقول من أهل الظاهر والثاني أنه شرط فيهما كما قاله أحمد وجمهور الصحابة كما تقدم حكايته عنهم والثالث أنه شرط في نكاح الوطء لا في نكاح العقد كما قاله مالك والشافعي والرابع أنه شرط فيهما أو ما يقوم مقامه هو الحكم بالطهر بمضي وقت صلوة وانقطاعه لأكثره كما يقوله أبو حنيفة فإذا ارتجعها قبل غسلها كان غسلها لأجل وطئه لها وإلا كان لأجل حلها لغيره وبالاغتسال يتحقق كمال الحيض وتمامه كما قال الله تعالى وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ والله سبحانه أمرها أن تتربص ثلاثة قروء فإذا مضت الثلاثة فقد بلغت أجلها وهو سبحانه لم يقل إنها عقيب القروء تبين من الزوج بل خير الزوج عند بلوغ الأجل بين الإمساك والتسريح فظاهر القرآن ما فهمه الصحابة رضي الله عنهم أنه عند انتهاء القروء الثلاثة يخير الزوج بين الإمساك بالمعروف والتسريح بالإحسان وعلى هذا فيكون بلوغ الأجل في القرآن واحدا لا يكون قسمين بل يكون استيفاء المدة واستكمالها وهذا كقوله تعالى إخبارا عن أهل النار وَبَلَغْنَا أَجَلَنَا الَّذِي أَجَّلْتَ لَنَا وقوله فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وإنما حمل من قال إن بلوغ الأجل هو مقاربته أنها بعد أن تحل للخطاب لا يبقى الزوج أحق برجعتها وإنما يكون أحق بها ما لم تحل لغيره فإذا حل لغيره أن يتزوجها صار هو خاطبا من الخطاب ومنشأ هذا ظن أنها ببلوغ الأجل تحل لغيره والقرآن لم يدل على هذا بل القرآن جعل عليها أن تتربص ثلاثة قروء وذكر أنها إذا بلغت أجلها فإما أن تمسك بمعروف وإما أن تسرح بإحسان وقد ذكر سبحانه قبل هذا الإمساك أو التسريح عقيب الطلاق فقال الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ ثم قال وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ وهذا هو تزوجها بزوجها الأول المطلق الذي كان أحق بها فالنهي عن عضلهن مؤكد لحق الزوج ليس في القرآن أنه بعد بلوغ الأجل تحل للخطاب بل فيه أنه في هذه الحال إما أن يمسك بمعروف أو يسرح بإحسان فإن سرح بإحسان حلت حينئذ للخطاب وعلى هذا فدلالة القرآن بينة أنها

اذا بلغت اجلها وهو انقضاء ثلثة قروء بانقطاع الدم فاما ان يمسكها قبل ان تغتسل فتغتسل عنده واما ان يسرحها فتغتسل وتنكح من شاءت و بهذا يعرف قدر فهم الصحابة رضي الله عنهم ان من بعدهم انما يكون غاية اجتهاده ان يفهم ما فهموه ويعرف ما قالوه **فان قيل** فاذا كان له ان يرتجعها في جميع هذه المدة ما لم تغتسل فلم قيد التخيير ببلوغ الاجل قيل ليتبين انها في مدة العدة كانت متربصة لاجل حق الزوج والتربص الانتظار وكانت منتظرة هل يمسكها او يسرحها وهذا التخيير ثابت له من اول المدة الى آخرها كما خير المولي بين الفيئة وعدم الطلاق وهنا لما خيره عند بلوغ الاجل كان تخييره قبله اولى واحرى لكن التسريح باحسان انما يمكن اذا بلغت الاجل وقيل ذلك هي في العدة **وقد قيل** ان تسريحها باحسان موثوفيتها حين تنقضي العدة ولكن ظاهر القرآن يدل على خلاف ذلك فانه سبحانه جعل التسريح باحسان عند بلوغ الاجل ومعلوم ان هذا الترك ثابت من اول المدة فالصواب ان التسريح ارسالها الى اهلها بعد بلوغ الاجل ورفع يده عنها فانه كان يملك حبسها مدة العدة فاذا بلغت اجلها فحينئذ ان امسكها كان له حبسها وان لم يمسكها كان عليه ان يسرحها باحسان ويدل على هذا قوله تعالى في المطلقة قبل المسيس ﴿فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُّونَهَا فَمَتِّعُوهُنَّ وَسَرِّحُوهُنَّ سَرَاحًا جَمِيلًا﴾ فامر بالسراح الجميل ولا عدة فعلم ان تخلية سبيلها وارسالها كما يقال سرح الماء والناقة اذا امكنها من الذهاب وبهذا الطلاق والسراح يكون قد تم تطليقها وتخليتها وقبل ذلك لم يكن الاطلاق تاما وقبل ذلك كان له ان يمسكها وان يسرحها وكان مع كونه مطلقا قد جعل بها احق من غيره مدة التربص وجعل التربص ثلثة قروء لاجله ويؤيد هذا اشياء **احدها** ان الشارع جعل عدة المختلعة حيضة كما ثبتت به السنة واقر به عثمان بن عفان وابن عباس وابن عمر رضي الله عنهم حكاه ابن جعفر النحاس في ناسخه ومنسوخه اجماع الصحابة وهو مذهب اسحق واحمد بن حنبل في اصح الروايتين عنه دليلا كما سياتي دليل المسألة عن قريب ان شاء الله تعالى فلما لم يكن على المختلعة رجعة لم يكن عليها عدة بل استبراء بحيضة لانها لما افتدت منه وبانت ملكت نفسها فلم يكن احق بامساكها فلا معنى لتطويل العدة عليها بل المقصود العلم ببراءة رحمها فيكفي مجرد الاستبراء **الثاني** ان المهاجرة من دار الحرب قد جاءت السنة بانها تستبرئ بحيضة ثم تزوج كما سياتي **الثالث** ان الله سبحانه لم يشرع لها طلاقا بائنا بعد الدخول الا الثالثة وكل طلاق في القرآن سواها فرجعي وهو سبحانه انما ذكر القروء الثلثة في هذا الطلاق الذي شرعه لهذه الحكمة ولما المفتدية فليس افتداؤها طلاقا بل خلعا غير محسوب من الثلث والمشروع فيه حيضة **فان قيل** فهذا ينتقض عليكم بصورتين **احدهما** بمن استوفت عدد طلاقها فانها تعتد ثلثة قروء ولا يتمكن زوجها من رجعتها **الثانية** بالمخيرة اذا عتقت تحت حر او عبد فان عدتها ثلثة قروء بالسنة كما في السنن من حديث عائشة رضي الله عنها امرت بريرة ان تعتد عدة الحرة وفي سنن ابن ماجة امرت ان تعتد ثلث حيض ولا رجعة لزوجها عليها فالجواب ان الطلاق المحرم للزوجة لم يجب فيه التربص لاجل رجعة الزوج بل جعل حريما للنكاح وعقوبة للزوج بتطويل مدة تحريمها عليه فانه لو سوغ لها ان تتزوج بعد مجرد الاستبراء بحيضة امكن ان يتزوجها الثاني ويطلقها بسرعة اما على قصد التحليل او بدونه فكان تيسير عودها الى المطلق والشارع حرمها عليه بعد الثالثة عقوبة له لان الطلاق بغض الحلال الى الله وانما اباح منه قدر الحاجة وهو الثلث وحرم المرأة بعد الثالثة ﴿حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾ وكان من تمام الحكمة انها لا تنكح حتى تتربص ثلثة قروء وهذا لا ضرر عليها به فانها في كل مرة من الطلاق لا تنكح حتى تتربص ثلثة قروء فكان التربص هناك نظرا في مصلحته لما لم يوقع الثلث المحرمة وهنا التربص بالثلث من تمام عقوبته فانه عوقب بثلثة اشياء ان حرمت عليه حبيبة وجعل تربصها ثلثة قروء ولم يجز ان تعود اليه حتى يحظى بها غيره خطوة الزوج الراغب بزوجته المرغوب فيها وفي كل من ذلك عقوبة مولمة على ايقاع التبغيض الى الله

المكروه له فاذا علم بعد الثالثة لا تحل له الا بعد تربص وتزوج بزوج آخر وان الامر بيد ذلك الزوج ولا بد ان تذوق عسيلته ويذوق عسيلتها علم ان المقصود ان ييأس منها فلا يعود اليها الا باختياره لا باختيارها ومعلوم ان الزوج الثانی اذا كان قد نكح نكاح رغبة وهو النكاح الذی شرعه الله لعباده وجعله سببا لمصالحهم فی المعاش والمعاد وسببا لحصول الرحمة والوداد فانه لا يطلقها لاجل الاول بل يمسك امرأته فلا يصير لاحد من الناس اختيار فی عودها اليه فاذا اتفق فراق الثانی لها بموت او طلاق كما يفترق الزوجان اللذان هما زوجان ابيح للمطلق الاول نكاحها كما يباح للرجل نكاح مطلقة الرجل ابتداء وهذا امر لم يحرمه الله سبحانه فی الشريعة الكاملة المهيمنة علی جميع الشرائع بخلاف الشريعتين قبلنا فانه فی شريعة التوراة قد قيل انها متی تزوجت بزوج آخر لم تحل للاول ابدا وفی شريعة الانجيل قد قيل انه ليس له ان يطلقها البتة فجاءت هذه الشريعة الكاملة الفاضلة علی اكمل الوجوه واحسنها واصلحها للخلق ولهذا لما كان التحليل مباينا للشرائع كلها والعقل والفطرة ثبت عن النبی صلی الله عليه وسلم لعن المحلل والمحلل له ولعنه صلی الله عليه وسلم لهما اما خبر عن الله تعالی بوقوع لعنته عليهما او دعاء عليهما باللعنة وهذا يدل علی تحريمه وانه من الكبائر والمقصود ان ايجاب الاقراء الثلث فی هذا الطلاق من تمام تاكيد تحريمها علی الاول علی انه ليس فی المسألة اجماع فذهب ابن اللبان الفرضی صاحب الايجاز وغيره الی ان المطلقة ثلثا ليس عليها غير الاستبراء بحيضة ذكره عنه حسين بن القاضی ابی يعلی فقال مسألة اذا طلق الرجل امرأته ثلثا بعد الدخول فعدتها ثلثة اقراء ان كانت من ذوات الاقراء وقال ابن اللبان عليها الاستبراء بحيضة دليلنا قوله تعالی والمطلقات يتربصن بانفسهن ثلثة قروء ولم يقف شيخ الاسلام علی هذا القول وعلق تسويغه علی ثبوت الخلاف فقال ان كان فيه نزاع كان القول بانه ليس عليها ولا علی المعتقة المخيرة الا الاستبراء قولا متوجها ثم قال ولازم هذا القول ان الآئسة لا تحتاج الی عدة بعد الطلقة الثالثة قال وهذا لا يعلم احدا قاله وقد ذكر الخلاف ابو الحسين فقال مسألة اذا طلق الرجل زوجته ثلثا وكانت ممن لا تحيض لصغر او هرم فعدتها ثلثة اشهر خلافا لابن اللبان انه لا عدة عليها دليلنا قوله تعالی واللائی يئسن من المحيض من نسائكم ان ارتبتم فعدتهن ثلثة اشهر واللائی لم يحضن **قال** شيخنا واذا مضت السنة بان علی هذه ثلثة اقراء لم يجز مخالفتها ولو لم يجمع عليها فكيف اذا كان مع السنة اجماع قال وقوله صلی الله عليه وسلم لفاطمة بنت قيس اعتدی قد فهم منه العلماء انها تعتد ثلثة قروء فان مع الاستبراء قد تسمی عدة قلت كما فی حديث ابی سعيد فی سبايا اوطاس انه فسر قوله تعالی والمحصنات من النساء بالسبايا ثم قال ای فهن لكم حلال اذا انقضت عدتهن فجعل الاستبراء عدة قال فاما حديث عائشة امرت بريرة ان تعتد ثلث حيض فحديث منكر فان مذهب عائشة رضی ان الاقراء الاطهار **قلت** ومن جعل عدة المختلعة حيضة فبطريق الاولی يكون عدة المفسوخ كلها عنده حيضة لان الخلع الذی هو شقيق الطلاق واشبه به لا يجب فيه الاعتداد عنده بثلثة قروء فالفسخ اولی واحری من وجوه احدها ان كثيرا من الفقهاء يجعل الخلع طلاقا ينقص به عدده بخلاف الفسخ لرضاع ونحوه الثانی ان ابا ثور ومن وافقه يقولون الزوج اذا رد العوض ورضيت المرأة برده وراجعها فلهما ذلك بخلاف الفسخ الثالث ان الخلع يمكن فيه الرجوع للمرأة الی زوجها فی عدتها بعقد جديد بخلاف الفسخ لرضاع او عدد او محرمية حيث لا يمكن عودها اليه فهذه بطريق الاولی يكفيها استبراء بحيضة ويكون المقصود مجرد العلم ببراءة رحمها كالمسبية والمهاجرة والمختلعة والزانية علی اصح القولين فيهما دليلا وهما روايتان عن احمد

فصل ومما يبين الفرق بين عدة الرجعية والبائن ان عدة الرجعية لاجل الزوج وللمرأة فيها النفقة والسكنی باتفاق المسلمين لكن سكناها هل هو كسكنی الزوجة فيجوز له ان ينقلها المطلق حيث شاء ام يتعين عليها المنزل فلا تخرج ولا تخرج فيه قولان وهذا الثانی هو المنصوص

عن احمد وابي حنيفة وعليه يدل القرآن والاول قول الشافعي وهو قول بعض اصحاب احمد والصواب ما جاء به القرآن فان سكنى الرجعية من جنس سكنى المتوفى عنها ولو تراضيا باسقاطها لم يجز كما ان العدة فيها كذلك بخلاف البائن فانها لا سكنى لها ولا عليها فالزوج له ان يخرجها ولها ان تخرج كما قال النبي صلى الله عليه وسلم لفاطمة بنت قيس لا نفقة لك ولا سكنى **فاما** الرجعة فهل هي حق للزوج يملك اسقاطها بان يطلقها واحدة بائنة او هي حق لله فلا يملك اسقاطها ولو قال انت طالق طلقة بائنة وقعت رجعية ام هي حق لهما فان تراضيا بالخلع بلا عوض وقع طلاقا بائنا ولا رجعة فيه فيه ثلثة اقوال فالاول مذهب ابي حنيفة واحدى الروايات عن احمد والثاني مذهب الشافعي والرواية الثانية عن احمد والثالث مذهب مالك والرواية الثالثة عن احمد والصواب ان الرجعة حق لله تعالى ليس لهما ان يتفقا على اسقاطها وليس له ان يطلقها طلقة بائنة ولو رضيت الزوجة كما انه ليس لهما ان يتراضيا بفسخ النكاح بلا عوض بالاتفاق **فان قيل** فكيف يجوز الخلع بغير عوض في احد القولين في مذهب مالك واحمد وهل هذا الا اتفاق من الزوجين على فسخ النكاح بغير عوض قيل انما يجوز احمد في احدى الروايتين الخلع بلا عوض اذا كان طلاقا فاما اذا كان فسخا فلا يجوز بالاتفاق قاله شيخنا رحمه الله تعالى قال ولو جاز هذا لجاز ان يتفقا على ان يبينها مرة بعد مرة من غير ان ينقص عدد الطلاق ويكون الامر اليهما اذا ارادا ان يجعلا الفرقة بين الثلث جعلاها وان اراد لم يجعلاها من الثلث ويلزم من هذا اذا قالت فادني بطلاق ان يبينها بطلاق ويكون مخيرا اذا سألته ان شاء يجعله رجعيا وان شاء ان يجعله بائنا وهذا ممتنع فان مضمونه انه يخيره ان شاء ان يحرمها بعد المرة الثالثة وان شاء لم يحرمها ويمتنع ان يخير الرجل بين ان يجعل الشيء حلالا وان يجعله حراما ولكن انما يخير بين امرين مباحين له له ان يباشر اسباب الحل واسباب التحريم وليس له انشاء نفس التحليل والتحريم والله سبحانه انما شرع له الطلاق واحدة بعد واحدة ولم يشرع له ايقاعه مرة واحدة لئلا يندم وتزول نزغة الشيطان التي حملته على الطلاق فيتبعها نفسه المرأة فلا يجد اليها سبيلا فلو ملكه الشارع ان يطلقها طلقة بائنة ابتداء لكان هذا المحذور بعينه موجودا والشريعة المشتملة على مصالح العباد تابى ذلك فانه يبقى الامر بيدها ان شاءت راجعته وان شاءت فلا والله سبحانه جعل الطلاق بيد الزوج لا بيد المرأة رحمة منه واحسانا ومراعاة لمصلحة الزوجين نعم له ان يملكها امرها باختياره فيخيرها بين المقام معه وفراقها واما ان يخرج الامر عن يد الزوج بالكلية اليها فهذا لا يمكن فليس له ان يسقط حقه من الرجعة ولا يملك ذلك فان الشارع انما يملك العبد ما ينفعه ملكه ولا يتضرر به ولهذا لم يملكه اكثر من ثلث ولا ملكه جمع الثلث ولا ملكه الطلاق في زمن الحيض والطهر الواقع فيه ولا ملكه نكاح اكثر من اربع ولا ملك المرأة الطلاق وقد نهى سبحانه الرجال ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا﴾ فكيف يجعلون امر الابضاع اليهن في الطلاق والرجعة وكما لا يكون الطلاق بيدها لا يكون الرجعة بيدها فان شاءت راجعته وان شاءت ذهبت تبقى الرجعة موقوفة على اختيارها واذا كان لا يملك الطلاق البائن فلان لا يملك الطلاق المحرم ابتداء اولى واحرى لان الندم في الطلاق المحرم اقوى منه في البائن فمن قال انه لا يملك الابانة ولو اتى بها لم تبن كما هو قول فقهاء الحديث لزمه ان يقول انه لا يملك الثلث المحرمة ابتداء بطريق الاولى والاحرى ان له رجعتها وان اوقعها كان له رجعتها وان قال انت طالق واحدة بائنة فاذا كان لا يملك اسقاط الرجعة فكيف يملك اثبات التحريم الذي لا يعود بعده الا بزوج واصابة **فان قيل** فلازم هذا انه لا يملكه ولو بعد اثنتين قيل ليس ذلك بلازم فان الله سبحانه ملكه الطلاق على وجه معين وهو ان يطلق واحدة ويكون احق برجعتها ما لم تنقض عدتها وان شاء طلق الثانية كذلك ويبقى له واحدة واخبر انه ان اوقعها حرمت عليه ولا يعود اليه الا ان يتزوج غيره ويصيبها ويفارقها فهذا هو الذي ملكه اياه ولم يملكه ان يحرمها ابتداء تحريما تاما من غير تقدم تطليقتين وبالله التوفيق

فصل قد ذكرنا حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم في

المختلعة انها تعتد بحيضة وان هذا مذهب عثمان بن عفان وابن عباس واسحق بن راهويه واحمد بن حنبل في احدى الروايتين عنه اختارها شيخنا ونحن نذكر الاحاديث بذلك باسنادها قال النسائي في سننه الكبير باب في عدة المختلعة اخبرني ابو علي محمد بن يحيى المروزي ثنا شاذان ابن عثمان ابو عبدان ثنا ابي ثنا علي بن المبارك عن يحيى بن ابي كثير قال اخبرني محمد بن عبد الرحمن ان ربيع بنت معوذ بن عفراء اخبرته ان ثابت ابن قيس بن شماس ضرب امرأته فكسر يدها وهي جميلة بنت عبد الله بن ابي فجاء اخوها يشتكيه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فارسل رسول الله صلى الله عليه وسلم الى ثابت فقال خذ الذي لها عليك وخل سبيلها فقال نعم فامرها رسول الله صلى الله عليه وسلم ان تتربص حيضة واحدة وتلحق باهلها اخبرنا عبيد الله بن سعد بن ابراهيم بن سعد قال حدثني عمي قال ثنا ابي عن ابن اسحق قال حدثني عبادة بن الوليد ابن عبادة بن الصامت عن ربيع بنت معوذ قال قلت لها حدثيني حديثك قالت اختلعت من زوجي ثم جئت عثمان فسالت ماذا علي من العدة قال لا عدة عليك الا ان يكون حديث عهد بك فتمكثين حتى تحيضين حيضة قالت وانما تتبع في ذلك قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم في مريم المغالية كانت تحت ثابت بن قيس بن شماس فاختلعت منه وروى عكرمة عن ابن عباس ان امرأة ثابت بن قيس اختلعت منه فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم عدتها حيضة رواه ابو داود عن محمد بن عبد الرحيم البزار عن علي بن يحيى القطان عن هشام بن يوسف عن معمر عن عمرو بن مسلم عن عكرمة ورواه الترمذي عن محمد بن عبد الرحيم بهذا السند بعينه وقال حديث حسن غريب وهذا كما انه موجب السنة وقضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم وموافق لاقوال الصحابة فهو مقتضى القياس فانه استبراء لمجرد العلم ببراءة الرحم فكفت فيه حيضة كالمسبية والامة المشتراة والحرة والمهاجرة والزانية اذا ارادت ان تنكح وقد تقدم ان الشارع من تمام حكمته جعل عدة الرجعية ثلثة قروء لمصلحة المطلق والمرأة لطول زمان الرجعة وقد تقدم النقض على هذه الحكمة والجواب عنه **ذكر** حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم باعتداد المتوفى عنها في منزلها الذي توفي زوجها وهي فيه وانه غير مخالف لحكمه بخروج المبتوتة واعتدادها حيث شاءت ثبت في السنن عن زينب بنت كعب بن عجرة عن الفريعة بنت مالك اخت ابي سعيد الخدري انها جاءت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم تسأله ان ترجع الى اهلها في بني خدرة فان زوجها خرج في طلب اعبد له ابقوا حتى اذا كانوا بطرف القدوم لحقهم فقتلوه فسالت رسول الله صلى الله عليه وسلم اني ارجع الى اهلي فانه لم يتركني في مسكن يملكه ولا نفقة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم فخرجت حتى اذا كنت في الحجرة او في المسجد دعاني وامرلي فدعيت له فقال كيف قلت فرددت عليه القصة التي ذكرت من شان زوجي قالت فقال امكثي في بيتك حتى يبلغ الكتاب اجله قالت فاعتددت فيه اربعة اشهر وعشرا قالت فلما كان عثمان ارسل الي فسألني عن ذلك فاخبرته فقضى به واتبعه قال الترمذي هذا حديث حسن صحيح وقال ابو عمر بن عبد البر هذا حديث مشهور معروف عند علماء الحجاز والعراق وقال ابو محمد بن حزم هذا الحديث لا يثبت فان زينب هذه مجهولة ولم يرو حديثها غير سعيد بن اسحق بن كعب وهو غير مشهور بالعدالة مالك وغيره يقول فيه اسحق ابن سعد وسفيان فيقول سعد وما قاله ابو محمد فغير صحيح فالحديث حديث صحيح مشهور في الحجاز والعراق وادخله مالك في موطئه واحتج به وبنى عليه مذهبه واما قوله ان زينب بنت كعب مجهولة فنعم مجهولة عنده فكان ماذا وزينب هذه من التابعيات هي امرأة ابي سعيد وروى عنها سعد بن اسحق بن كعب وليس بسعيد وقد ذكرها ابن حبان في كتاب الثقات والذي غر ابا محمد قول علي بن المديني لم يرو عنها غير سعد بن اسحق وقد روينا في مسند الامام احمد ثنا يعقوب ثنا ابي عن ابن اسحق حدثني عبد الله بن عبد الرحمن عن معمر بن حزم عن سليمان ابن محمد بن كعب بن عجرة عن عمته زينب بنت كعب بن عجرة وكانت عند ابي سعيد الخدري عن ابي سعيد قال اشتكى الناس عليا رضي الله عنه

فقام النبي صلى الله عليه وسلم خطيباً فسمعته يقول يا ايها الناس لا تشكوا علياً فوالله انه لأخشن في ذات الله او في سبيل الله فهذه امرأة تابعية كانت تحت صحابي روى عنها الثقات ولم يطعن فيها بحرف واحتج الائمة بحديثها وصححوه واما قوله ان سعيد بن اسحق غير مشهور بالعدالة فقد قال اسحق بن منصور عن يحيى بن معين ثقة وقال النسائي ايضاً والدارقطني ايضاً ثقة وقال ابو حاتم صالح وذكره ابن حبان في كتاب الثقات وقد روى عنه الناس حماد بن زيد وسفيان الثوري وعبد العزيز الدراوردي وابن جريج ومالك بن انس ويحيى بن سعيد الانصاري والزهري وهو اكبر منه وحاتم بن اسمعيل وداود بن قيس وخلق سواهم من الائمة ولم يعلم فيه قدح ولا جرح البتة ومثل هذا يحتج به اتفاقاً

وقد اختلف الصحابة رضي الله عنهم ومن بعدهم في حكم هذه المسألة فروى عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن عروة بن الزبير عن عائشة رضي الله عنها انها كانت تفتي المتوفى عنها بالخروج في عدتها وخرجت باختها ام كلثوم حين قتل عنها طلحة بن عبيد الله الى مكة في عمرة ومن طريق عبد الرزاق اخبرنا ابن جريج اخبرني عطاء عن ابن عباس انه قال انما قال الله عز وجل تعتد اربعة اشهر وعشراً ولم يقل تعتد في بيتها فتعتد حيث شاءت وهذا الحديث سمعه عطاء من ابن عباس قال علي بن المديني قال حدثنا سفيان بن عيينة عن ابن جريج عن عطاء قال سمعت ابن عباس يقول الذين يتوفون منكم ويذرون ازواجاً يتربصن بانفسهن اربعة اشهر وعشراً ولم يقل تعتددن في بيوتهن تعتد حيث شاءت قال سفيان قاله لنا ابن جريج كما اخبرنا وقال عبد الرزاق بن جريج اخبرني ابو الزبير انه سمع جابر بن عبد الله يقول تعتد المتوفى عنها حيث شاءت وقال عبد الرزاق عن الثوري عن اسمعيل بن ابي خالد عن الشعبي ان علي بن ابي طالب رضي الله عنه كان يرحل المتوفى عنهن في عدتهن وذكر عبد الرزاق ايضاً عن محمد بن مسلم عن عمرو بن دينار عن طاوس وعطاء قالا جميعاً المبتوتة والمتوفى عنها تحجان وتعتمران وتنتقلان وتبيتان وذكر ايضاً ابن جريج عن عطاء قال لا تضر المتوفى عنها اين اعتدت وقال ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن عطاء وابي الشعثاء قالا جميعاً المتوفى عنها تخرج في عدتها حيث شاءت وذكر ابن ابي شيبة ثنا عبد الوهاب الثقفي عن حبيب المعلم قال سألت عطاء عن المطلقة ثلثاً والمتوفى عنها اتحجان في عدتهما **قال** نعم وكان الحسن رضي الله عنه يقول بمثل ذلك وقال ابن وهب اخبرني ابن لهيعة عن حنين بن ابي حكيم ان امرأة مزاحم لما توفي عنها زوجها بخناصرة سألت عمر بن عبد العزيز اامكث حتى تنقضي عدتي فقال لها الحقي بقرار دار ابيك فاعتدي فيها قال ابن وهب واخبرني يحيى بن ايوب عن يحيى بن سعيد الانصاري انه قال في رجل توفي بالاسكندرية ومعه امرأته وله بها دار وله بالقسطاط دار فقال ان احبت ان تعتد حيث توفي زوجها فلتعتد وان احبت ان ترجع الى دار زوجها وقراره بالقسطاط فتعتد فيها فلترجع قال ابن وهب واخبرني عمرو بن الحارث عن بكير بن الاشج قال سألت سالم بن عبد الله بن عمر عن المرأة تخرج بها زوجها الى بلد فتوفي قال تعتد حيث توفي عنها زوجها او ترجع الى بيت زوجها حتى تنقضي عدتها وهذا مذهب اهل الظاهر كلهم ولاصحاب هذا القول حجتان احتج بهما ابن عباس قد حكينا احديهما وهي ان الله سبحانه انما امرها باعتداد اربعة اشهر وعشراً ولم يأمرها بمكان معين والثانية ما رواه ابو داود حدثنا احمد بن محمد المروزي ثنا موسى بن مسعود ثنا شبل عن ابن ابي نجيح قال قال عطاء قال ابن عباس نسخت هذه الآية عدتها عند اهلها فتعتد حيث شاءت وهو قول الله عز وجل غير اخراج قال عطاء ان شاءت اعتدت عند اهلها وسكنت في وصيتها وان شاءت خرجت لقول الله عز وجل فَإِنْ خَرَجْنَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ قال عطاء ثم جاء الميراث فنسخ السكنى تعتد حيث شاءت

وقالت طائفة ثانية من الصحابة والتابعين ومن بعدهم تعتد في منزلها التي توفي زوجها وهي فيه قال وكيع حدثنا الثوري عن منصور عن مجاهد عن سعيد بن المسيب ان عمر رد نسوة من ذي الحليفة حاجات او معتمرات توفي عنهن ازواجهن قال عبد الرزاق حدثنا

ابن جريج انا حميد الاعرج عن مجاهد قال كان عمر وعثمان يرجعانهن حاجات ومعتمرات من الجحفة وذي الحليفة وذكر عبد الرزاق عن معمر عن
ايوب عن يوسف بن ماهك عن امه مسيكة ان امرأة متوفى عنها زارت اهلها في عدتها فضربها الطلق فاتوا عثمان فقال احملوها الى بيتها وهي تطلق
وذكر ايضا عن معمر عن ايوب عن نافع عن ابن عمر انه كانت له ابنة تعتد من وفاة زوجها وكانت تاتيهم بالنهار فتتحدث اليهم فاذا كان الليل
امرها ان ترجع الى بيتها وقال ابن ابي شيبة حدثنا وكيع عن علي بن المبارك عن يحيى بن ابي كثير عن ابن ثوبان ان عمر رخص للمتوفى عنها ان
تاتي اهلها بياض يومها وان زيد بن ثابت يرخص لها الا في بياض يومها او ليلها وذكر عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن منصور بن المعتمر عن
ابراهيم النخعي عن علقمة قال سال ابن مسعود نساء من همدان نعي اليهن ازواجهن فقلن انا نستوحش فقال ابن مسعود تجتمعن بالنهار ثم
ترجع كل امرأة منهن الى بيتها بالليل وذكر الحجاج بن المنهال حدثنا ابو عوانة عن منصور عن ابراهيم ان امرأة بعثت الى ام سلمة ام المومنين
ان ابي مريض وانا في عدة افاتيه امرضه قالت نعم ابيتي احد طرفي الليل في بيتك وقال سعيد بن منصور حدثنا هشيم انبانا اسمعيل بن ابي خالد
عن الشعبي انه سئل عن المتوفى عنها اتخرج في عدتها فقال كان اكثر اصحاب ابن مسعود اشد شيء في ذلك يقولون لا تخرج وكان الشيخ يعني علي بن
ابي طالب رضي الله عنه يرحلها وقال حماد بن سلمة اخبرنا هشام بن عروة ان اباه قال المتوفى عنها زوجها تعتد في بيتها الا ان ينتوي اهلها فتنتوي
معهم وقال سعيد بن منصور ثنا هشيم انا يحيى بن سعيد هو الانصاري ان القاسم بن محمد وسالم بن عبد الله وسعيد بن المسيب قالوا في المتوفى
عنها لا تبرح حتى تنقضي عدتها وذكر ايضا عن ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن عطاء وجابر كلاهما قال في المتوفى عنها لا تخرج وذكر وكيع عن الحسن
ابن صالح عن المغيرة عن ابراهيم في المتوفى عنها لا باس ان تخرج بالنهار ولا تبيت عن بيتها وذكر حماد بن زيد عن ايوب السختياني عن محمد بن سيرين
ان امرأة توفي عنها زوجها وهي مريضة فنقلها اهلها ثم سالوا فكلهم يامرهم ان ترد الى بيت زوجها قال ابن سيرين فرددناها في نمط وهذا قول
الامام احمد ومالك والشافعي وابي حنيفة واصحابهم والاوزاعي وابي عبيد واسحق قال ابو عمر بن عبد البر وبه يقول جماعة فقهاء الامصار بالحجاز
والشام والعراق ومصر وحجة هؤلاء حديث الفريعة بنت مالك وقد تلقاه عثمان بن عفان رض بالقبول وقضى به بمحضر المهاجرين والانصار وتلقاه
اهل المدينة والحجاز والشام والعراق ومصر بالقبول ولم يعلم ان احدا منهم طعن فيه ولا في رواته وهذا مالك مع تحريه وتشدده في الرواية وقوله
للسائل له عن رجل اثقة هو فقال لو كان ثقة لرايته في كتبي قد ادخله في موطئه وبنى عليه مذهبه قالوا ونحن لا ننكر النزاع بين السلف في
المسألة ولكن السنة تفصل بين المتنازعين قال ابو عمر بن عبد البر اما السنة فثابتة بحمد الله واما الاجماع فيستغنى عنه مع السنة لان
الاختلاف اذا نزل في مسألة كانت الحجة في قول من وافقته السنة وقال عبد الرزاق اخبرنا معمر عن الزهري قال اخبرنا المترخص في المتوفى عنها
بقول عائشة واخذ اهل العدم بقول ابن عمر **فان قيل** فهل ملازمة المنزل حق عليها او حق لها قيل بل هو حق عليها اذا تركه لها الورثة و
لم يكن عليها فيه ضرر او كان المسكن لها فلو حولها الوارث او طلبوا منها الاجرة لم يلزمها السكن وجاز لها التحول ثم اختلف اصحاب هذا القول
هل لها ان تتحول حيث شاءت او يلزمها التحول الى اقرب المساكن الى مسكن الوفاة على القولين فان خافت هدما او غرقا او عدوا او نحو ذلك او
حولها صاحب المنزل لكونه عارية رجع فيها او باجارة انقضت مدتها او منعها السكنى تعديا او امتنع من اجارته او طلب به اكثر من
اجر المثل او لم تجد ما تكتري به او لم تجد الا من مالها فلها ان تنتقل لانها حال عذر ولا يلزمها بذل اجر المسكن وانما الواجب عليها فعل السكنى لا تحصيل
المسكن واذا تعذرت السكنى سقطت هذا قول اصحاب احمد والشافعي **فان قيل** فهل الاسكان حق على الورثة تقدم الزوجة به على الغرماء
وعلى الميراث او لا حق لها في التركة سوى الميراث قيل هذا موضع اختلف فيه فقال الامام احمد ان كانت حاملا فلا سكنى لها في التركة ولكن عليهم

ملازمة المنزل اذا بذل لها كما تقدم وان كانت حاملا ففيه روايتان احدهما ان الحكم كذلك والثاني ان لها السكنى حق ثابت في المال تقدم به على الورثة والغرماء ويكون من راس المال ولا تباع الدار في دينه بيعا يمنعها سكناها حتى تنقضي عدتها وان تعذر ذلك فعلى الوارث ان يكتري لها مسكنا من مال الميت فان لم يفعل اجبره الحاكم وليس لها ان تنتقل عنه الا لضرورة وان اتفق الوارث والمرأة على نقلها عنه لم يجز لانه يتعلق بهذه السكنى حق الله تعالى فلم يجز اتفاقهما على ابطالها بخلاف سكنى النكاح فانها حق للزوجين والصحيح المنصوص ان سكنى الرجعية كذلك لا يجوز اتفاقهما على ابطالها هذا مقتضى نص الآية وهو منصوص احمد وعنه رواية ثالثة ان للمتوفى عنها السكنى بكل حال حاملا كانت او حائلا فصار في مذهبه ثلث روايات وجوبها للحامل والحائل واسقاطها في حقهما ووجوبها للحامل دون الحائل هذا تحصيل مذهب احمد في سكنى المتوفى عنها **واما مذهب** مالك فلها السكنى حاملا كانت او حائلا وايجاب السكنى عليها مدة العدة قال ابو عمر فاذا كان المسكن بكرا فقال مالك هي احق بسكناه من الورثة والغرماء وهو من راس مال المتوفى الا ان يكون فيه عقد لزوجها وارادوا اهل السكنى اخراجها واذا كان المسكن لزوجها لم يبع في دينه حتى تنقضي عدتها انتهى كلامه قال غيره من اصحاب مالك هي احق بالسكنى من الورثة والغرماء اذا كان الملك للميت او كان قد ادى كراه وان لم يكن قد ادى ففي التهذيب لا سكنى لها في مال الميت وان كان موسرا وروى عن محمد عن مالك الكرى لازم للميت في ماله ولا يكون الزوجة احق به وتحاص الورثة في السكنى وللورثة اخراجها الا ان تحب ان تسكن في حصتها وتودي كراء حصتهم **واما مذهب** الشافعي فان له في سكنى المتوفى عنها قولين احدهما لها السكنى حاملا كانت او حائلا والثاني لا سكنى لها حاملا كانت او حائلا ويجب عنده ملازمتها المسكن في العدة بائنا كانت عنده او متوفى عنها وملازمة البائن للمنزل آكد من ملازمة المتوفى عنها فانه يجوز للمتوفى عنها الخروج نهارا لقضاء حوائجها ولا يجوز ذلك للبائن في احد قوليه وهذا القديم ولا يوجبه في الرجعية بل يستحبه **واما** احمد فعنده ملازمة المتوفى عنها آكد من الرجعية ولا يوجبه في البائن واورد اصحاب الشافعي على نصه بوجوب ملازمة المنزل على المتوفى عنها مع نصه في احد القولين على انه لا سكنى لها سوالا وقالوا كيف يجتمع النصان واجابوا بجوابين **احدهما** انه لا تجب عليها ملازمة المسكن على ذلك القول لكن لو الزم الوارث اجرة المسكن وجبت عليها الملازمة حينئذ واطلق اكثر اصحابه الجواب هكذا **والثاني** ان ملازمة المنزل واجبة عليها ما لم يكن عليها فيه ضرر بان تطالب بالاجرة او يخرجها الوارث او المالك فيسقط حينئذ **واما** اصحاب ابي حنيفة فقالوا لا يجوز للمطلقة الرجعية ولا للبائن الخروج من بيتها ليلا ولا نهارا واما المتوفى عنها فتخرج نهارا وبعض الليل ولكن لا تبيت الا في منزلها قالوا والفرق ان المطلقة نفقتها في مال زوجها فلا يجوز لها الخروج كالزوجة بخلاف المتوفى عنها فانها لا نفقة لها فلا بد ان تخرج بالنهار لاصلاح حالها قالوا وعليها ان تعتد في المنزل الذي يضاف اليها بالسكنى حال وقوع الفرقة قالوا فان كان نصيبها من دار الميت لا يكفيها او اخرجها الورثة من نصيبهم انتقلت لان هذا عذر والكون في بيتها عبادة والعبادة تسقط بالعذر قالوا فان عجزت عن كراء البيت الذي هي فيه لكثرته فلها ان تنتقل الى بيت اقل كراء منه وهذا من كلامهم يدل على ان اجرة المسكن عليها وانما يسقط السكنى عنها لعجزها عن اجرته ولهذا صرحوا بانها تسكن من التركة ان كفاها وهذا لانه لا سكنى عندهم للمتوفى عنها حاملا كانت او حائلا وانما عليها ان تلزم مسكنها الذي توفي زوجها وهي فيه ليلا ونهارا فان بذله لها الورثة والا كانت الاجرة عليها فهذا تحرير مذاهب الناس في هذه المسألة ومأخذ الخلاف فيها وبالله التوفيق **ولقد** اصاب فريعة بنت مالك في هذا الحديث نظير ما اصاب فاطمة بنت قيس في حديثها فقال بعض المتنازعين في هذه المسألة لا ندع كتاب ربنا لقول امرأة فان الله سبحانه انما امرها بالاعتداد اربعة اشهر وعشرا ولم يأمرها بالمنزل وقد انكرت عائشة ام المومنين وجوب المنزل وافتت المتوفى عنها بالاعتداد حيث

شاءت كما أنكرت حديث فاطمة بنت قيس في إيجاب السكنى للمطلقة وقال بعض من نازع في حديث الفريعة قد قتل من الصحابة رضي الله عنهم على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم خلق كثير يوم أحد ويوم بئر معونة ويوم مؤتة وغيرها واعتدت أزواجهم بعدهم فلو كان كل امرأة منهم تلازم منزلها زمن العدة لكان ذلك من أظهر الأشياء وأبينها بحيث لا يخفى على من هو دون ابن عباس وعائشة فكيف خفي هذا عليهما وعلى غيرهما من الصحابة الذي حكى أقوالهم مع استمرار العمل به واستمراره متتابعاً هذا من أبعد الأشياء ثم لو كانت السنة جارية بذلك لم تأت الفريعة تستفتيه صلى الله عليه وسلم أن تلحق بأهلها لما أذن لها في ذلك ثم أمر بردها بعد ذهابها وأمرها بأن تمكث في بيتها فلو كان ذلك أمراً مستقراً ثابتاً لكان قد نسخ بإذنه لها في اللحاق بأهلها ثم نسخ ذلك الإذن بأمره لها بالمكث في بيتها فيفضي إلى تغيير الحكم مرتين وهذا لا عهد لنا به في الشريعة في موضع متيقن **قال** الآخرون ليس في هذا ما يوجب رد هذه السنة الصحيحة الصريحة التي تلقاها أمير المؤمنين عثمان بن عفان وأكابر الصحابة بالقبول ونفذها عثمان وحكم بها ولو كنا لا نقبل رواية النساء عن النبي صلى الله عليه وسلم لذهبت سنن كثيرة من سنن الإسلام لا تعرف روايتها عنه إلا عن النساء وهذا كتاب الله ليس فيه ما ينافي وجوب الاعتداد في المنزل حتى تكون السنة مخالفة له بل غايتها أن تكون بياناً لحكم سكت عنه الكتاب ومثل هذا لا ترد به السنن وهذا الذي حذر منه رسول الله صلى الله عليه وسلم بعينه أن تترك السنة إذا لم يكن نظير حكمها في الكتاب **وأما** ترك أم المؤمنين رضي الله عنها لحديث الفريعة فلعله لم يبلغها ولو بلغها فلعلها تأولته ولو تأولته فلعله قام عندها معارض له وبكل حال فالقائلون به في تركهم لتركها لهذا الحديث أعذر من التاركين له لترك أم المؤمنين له فبين التركين فرق عظيم **وأما** من قتل مع النبي صلى الله عليه وسلم ومن مات في حياته فلم يأت قط أن نساءهم كن يعتددن حيث شئن ولم يأت عنهن ما يخالف حكم حديث فريعة البتة فلا يجوز ترك السنة الثابتة لأمر لا يعلم كيف كان ولو علم أنهن كن يعتددن حيث شئن ولم يأت عنهن ما يخالف حكم حديث فريعة فلعل ذلك قبل استقرار هذا الحكم وثبوته حيث كان الأصل براءة الذمة وعدم الوجوب وقد ذكر عبد الرزاق عن ابن جريج عن عبد الله بن كثير قال قال مجاهد قتل رجال يوم أحد فجاء نساؤهم إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلن إنا نستوحش يا رسول الله بالليل فنبيت عند إحدانا حتى إذا أصبحنا تبددنا في بيوتنا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم تحدثن عند إحداكن ما بدا لكن فإذا أردتن النوم فلتؤب كل امرأة إلى بيتها وهذا وإن كان مرسلاً فالظاهر أن مجاهداً إما أن يكون سمعه من تابعي ثقة أو من صحابي والتابعون لم يكن الكذب معروفاً فيهم وهم ثاني القرون المفضلة وقد شاهدوا أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وأخذوا العلم عنهم وهم خير الأمة بعدهم فلا يظن بهم الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا الرواية عن الكذابين ولا سيما العالم منهم إذا جزم على رسول الله صلى الله عليه وسلم بالرواية وجزم عليه بالحديث فقال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم وأمر ونهى فيبعد كل البعد أن يقدم على ذلك مع كون الواسطة بينه وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم كذاباً أو مجهولاً وهذا بخلاف مراسيل من بعدهم فكلما تأخرت القرون ساء الظن بالمراسيل ولم يشهد بها على رسول الله صلى الله عليه وسلم وبالجملة فليس الاعتماد على هذا المرسل وحده وبالله التوفيق

ذكر حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم في إحداد المعتدة نفياً وإثباتاً ثبت في الصحيحين عن حميد بن نافع عن زينب بنت أبي سلمة أنها أخبرته هذه الأحاديث الثلاثة قالت زينب دخلت على أم حبيبة زوج النبي صلى الله عليه وسلم حين توفي أبوها أبو سفيان فدعت أم حبيبة بطيب فيه صفرة خلوق أو غيره فدهنت به جارية ثم مست بعارضيها ثم قالت والله ما لي بالطيب من حاجة غير أني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول على المنبر لا تحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر تحد على ميت فوق ثلاث إلا على زوج

اربعة اشهر وعشرا قالت زينب ثم دخلت على زينب بنت جحش حين توفي اخوها فدعت بطيب فمست منه ثم قالت والله ما لي بالطيب من حاجة غير اني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول على المنبر لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر تحد على ميت فوق ثلث الا على زوج اربعة اشهر وعشرا قالت زينب وسمعت امي ام سلمة تقول جاءت امرأة الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله ان بنتي توفي عنها زوجها وقد اشتكت عينها افتكحلها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا مرة او مرتين او ثلثا كل ذلك يقول لا ثم قال انما هي اربعة اشهر وعشر وقد كانت احداكن في الجاهلية ترمي بالبعرة على راس الحول فقالت زينب كانت المرأة اذا توفي عنها زوجها دخلت حفشا ولبست شر ثيابها ولم تمس طيبا ولا شيئا حتى يمر بها سنة ثم تؤتى بدابة حمار او شاة او طير فتفتض به فقل ما تفتض بشيء الا مات ثم تخرج فتعطى بعرة فترمي بها ثم تراجع بعد ما شاءت من طيب او غيره قال مالك تفتض تدلك به جلدها وفي الصحيحين عن ام سلمة ان امرأة توفي عنها زوجها فخافوا على عينيها فأتوا رسول الله صلى الله عليه وسلم فاستأذنوه في الكحل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم قد كانت احداكن تكون في شر بيتها او في احلاسها او في شر احلاسها في بيتها حولا فاذا مر كلب رمت ببعرة فخرجت فلا اقل من اربعة اشهر وعشرا وفي الصحيحين عن ام عطية رضي الله عنها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تحد المرأة على ميت فوق ثلث الا على زوج اربعة اشهر وعشرا ولا تلبس ثوبا مصبوغا الا ثوب عصب ولا تكتحل ولا تمس طيبا الا اذا طهرت نبذة من قسط او اظفار وفي سنن ابي داود من حديث الحسن بن مسلم عن صفية بنت شيبة عن ام سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم انه قال المتوفى عنها زوجها لا تلبس المعصفر من الثياب ولا الممشقة ولا الحلي ولا تكتحل ولا تختضب وفي سننه ايضا من حديث ابن وهب اخبرني مخرمة عن ابيه قال سمعت المغيرة بن الضحاك يقول اخبرتني ام حكيم بنت اسيد عن امها ان زوجها توفي وكانت تشتكي عينيها فتكتحل بالجلاء قال احمد بن صالح الصواب بكحل الجلاء فارسلت مولاة لها الى ام سلمة فسألتها عن كحل الجلاء فقالت لا تكتحلي به الا من امر لا بد منه يشتد عليك فتكتحلين بالليل وتمسحينه بالنهار ثم قالت عند ذلك ام سلمة رضي الله عنها دخل علي رسول الله صلى الله عليه وسلم حين توفي ابو سلمة وقد جعلت على صبرا فقال ما هذا يا ام سلمة فقلت هو صبر يا رسول الله ليس فيه طيب فقال انه يشب الوجه فلا تجعليه الا بالليل وتنزعيه بالنهار ولا تمتشطي بالطيب ولا بالحناء فانه خضاب قالت قلت باي شيء امتشط يا رسول الله قال بالسدر تغلفين به رأسك **وقد** تضمنت هذه السنة احكاما **احدها** انه لا يجوز الاحداد على الميت فوق ثلثة ايام كائنا من كان الا الزوج وحده وتضمن الحديث الفرق بين الاحدادين من وجهين احدهما من جهة الوجوب والجواز فان الاحداد على الزوج واجب وعلى غيره جائز الثاني من مقدار مدة الاحداد فالاحداد على الزوج عزيمة وعلى غيره رخصة واجمعت الامة على وجوبه على المتوفى عنها زوجها الا ما حكي عن الحسن والحكم بن عيينة اما الحسن فروى حماد بن سلمة عن حميد عنه ان المطلقة ثلثا والمتوفى عنها زوجها تكتحلان وتمتشطان وتتطيبان وتختضبان وتنتقلان وتصنعان ما شاءتا واما الحكم فذكر عنه شعبة ان المتوفى عنها لا تحد **قال** ابن حزم واحتج اهل هذه المقالة ثم ساق من طريق الحسن بن محمد بن عبد السلام ثنا محمد بن بشار ثنا محمد بن جعفر ثنا شعبة ثنا الحكم بن عيينة عن عبد الله بن شداد بن الهاد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لامرأة جعفر بن ابي طالب اذا كان ثلثة ايام فالبسي ما شئت او اذا كان بعد ثلثة ايام شعبة شك ومن طريق حماد بن سلمة ثنا الحجاج بن ارطاة عن الحسن بن سعد عن عبد الله بن شداد ان اسماء بنت عميس استأذنت النبي صلى الله عليه وسلم ان تبكي على جعفر وهي امرأته فأذن لها ثلثة ايام ثم بعث اليها بعد ثلثة ايام ان تطهري واكتحلي قالوا وهذا ناسخ لاحاديث الاحداد لانه بعدها فان ام سلمة رضي الله عنها روت الاحداد وانه صلى الله عليه وسلم امرها به اثر موت ابي سلمة

ولا خلاف ان موت ابي سلمة كان قبل موت جعفر رضي الله عنهما واجاب الناس عن ذلك بأن هذا حديث منقطع فان عبد الله بن شداد ابن الهاد لم يسمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا رآه فكيف يقدم حديثه على الاحاديث الصحيحة المسندة التي لا مطعن فيها وفي الحديث الثاني الحجاج بن ارطاط ولا يعارض بحديثه حديث الائمة الاثبات الذين هم فرسان الحديث **فصل** الحكم الثاني ان الاحداد تابع للعدة بالشهور اما الحامل فاذا انقضى حملها سقط وجوب الاحداد عنها اتفاقا فان لها ان تتزوج وتتجمل وتتطيب لزوجها وتتزين له ما شاءت **فان قيل** فاذا زادت مدة الحمل على اربعة اشهر وعشر فهل يسقط وجوب الاحداد ام يستمر الى حين الوضع قيل بل يستمر الاحداد الى حين الوضع فانه من توابع العدة ولهذا قيد بمدتها وهو حكم من احكام العدة وواجب من واجباتها فكان معها وجودا وعدما **فصل** الحكم الثالث ان الاحداد تستوي فيه جميع الزوجات المسلمة والكافرة والحرة والامة والصغيرة والكبيرة وهذا قول الجمهور احمد والشافعي ومالك الا ان اشهب وابن نافع قالا لا احداد على الذمية ورواه اشهب عن مالك وهو قول ابي حنيفة ولا احداد عنده على الصغيرة واحتج ارباب هذا القول بأن النبي صلى الله عليه وسلم جعل الاحداد من احكام من يؤمن بالله واليوم الآخر فلا تدخل فيه الكافرة ولانها غير مكلفة باحكام الفروع قالوا وعدوله عن اللفظ العام المطلق الى الخاص المقيد بالايمان يقتضي ان هذا من احكام الايمان ولوازمه وواجباته فكانه قال من التزم الايمان فهذا من شرائعه وواجباته والتحقيق ان نفي حل الفعل عن المؤمنين لا يقتضي نفي حكمه عن الكفار ولا اثبات الحل لهم ايضا وانما يقتضي ان من التزم الايمان وشرائعه فهذا لا يحل له بل يجب على كل حال ان يلتزم الايمان وشرائعه ولكن لا يلزم الشارع شرائع الايمان الا بعد دخوله فيه وهذا كما لو قيل لا يحل لمؤمن ان يترك الصلوة والحج والزكوة فهذا لا يدل على ان ذلك حل للكافر وهذا كما قال في لباس الذهب لا ينبغي هذا للمتقين فلا يدل انه ينبغي لغيرهم وكذا قوله لا ينبغي للمؤمن ان يكون لعانا وسر المسألة ان شرائع الحلال والحرام والايجاب انما شرعت لمن التزم اصل الايمان ومن لم يلتزمه وخلى بينه وبين دينه فانه يخلى بينه وبين شرائع الدين الذي التزمه كما خلى بينه وبين اصله ما لم يتحاكموا الينا وهذه القاعدة متفق عليها بين العلماء ولكن عذر الذين اوجبوا الاحداد على الذمية انه يتعلق به حق الزوج المسلم وكان في الزامها به كاصل العدة ولهذا لا يلزمونها به في عدتها من الذمي ولا يتعرض لها فيها فصار هذا كعقودهم مع المسلمين فانهم يلزمون فيها باحكام الاسلام وان لم يتعرض لعقودهم مع بعضهم بعضا ومن ينازعهم في ذلك يقولون الاحداد حق لله تعالى ولهذا لو اتفقت هي والمتوفى والاولياء على سقوطه بان اوصاها بتركه لم يسقط ولزمها الاتيان به فهو جار مجرى العبادات وليست الذمية من اهلها فهذا سر المسألة **فصل** الحكم الرابع ان الاحداد لا يجب على الامة ولا ام الولد اذا مات سيدهما لانهما ليسا بزوجين قال ابن المنذر لا اعلمهم يختلفون في ذلك **فان قيل** فهل لهما ان تحدا ثلثة ايام قيل نعم لهما ذلك فان النص انما حرم الاحداد فوق الثلث على غير الزوج واوجبه اربعة اشهر وعشرا على الزوج فدخلت الامة وام الولد فيمن يحل له الاحداد لا فيمن يحرم عليهن ولا فيمن يجب **فان قيل** فهل يجب على المعتدة من طلاق او وطي شبهة او زناء او استبراء احداد **قلنا** هذا هو الحكم الخامس الذي دلت عليه السنة انه لا احداد على واحدة من هؤلاء لان السنة اثبتت ونفت فخصت بالاحداد الواجب الزوجات وبالجائز غيرهن على الاموات خاصة وما عداهما فهو داخل في حكم التحريم على الاموات فمن اين لكم دخوله في الاحداد على المطلقة البائن وقد قال سعيد بن المسيب وابو عبيد وابو ثور وابو حنيفة واصحابه والامام احمد في احدى الروايتين عنه اختارها الخرقي ان البائن يجب عليها الاحداد وهذا محض القياس لانها معتدة بائن من نكاح فلزمها الاحداد كالمتوفى عنها لانهما اشتركا في العدة واختلفا في سببها ولان العدة تحرم النكاح فحرمت دواعيه قالوا ولا ريب ان الاحداد معقول

المعنى وهو ان اظهار الزينة والطيب والحلى مما يدعو المرأة الى الرجال ويدعو الرجال اليها فلا تؤمن ان تكذب فى انقضاء عدتها استعجالا لذلك فمنعت من دواعى ذلك وسدت اليه الذريعة وهذا مع ان الكذب فى عدة الوفاة يتعذر غالبا بظهور موت الزوج وكون العدة اياما معدودة بخلاف عدة الطلاق فانها بالاقراء وهى لا تعلم الا من جهتها فكان الاحتياط لها اولى **قيل** قد انكر الله سبحانه وتعالى قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللّٰهِ الَّتِيٓ اَخْرَجَ لِعِبَادِهٖ وَالطَّيِّبٰتِ مِنَ الرِّزْقِ وهذا يدل على انه لا يجوز ان يحرم من الزينة الا ما حرمه الله ورسوله والله سبحانه قد حرم على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم زينة الاحداد على المتوفى عنها مدة العدة واباح رسوله الاحداد بتركها على غير الزوج فلا يجوز تحريم غير ما حرمه بل هو على اصل الاباحة وليس الاحداد من لوازم العدة ولا توابعها ولهذا لا يجب على الموطوءة بشبهة ولا المزنى بها ولا المستبراة ولا الرجعية اتفاقا وهذا القياس اولى من قياسها على المتوفى عنها لما بين العدتين من الفروق قدرا وسببا وحكما فالحاق عدة الاقراء بالاقراء اولى من الحاق عدة الاقراء بعدة الوفاة وليس المقصود من الاحداد على الزوج الميت مجرد ما ذكرتم من طلب الاستعجال فان العدة فيه لم تكن لمجرد العلم ببراءة الرحم ولهذا يجب قبل الدخول وانما هو من تعظيم هذا العقد واظهار خطره وشرفه وانه عند الله بمكان فجعلت العدة حريما له وجعل الاحداد من تمام هذا المقصود وتاكده ومزيد الاعتناء به حتى جعلت الزوجة اولى بفعله على زوجها من ابيها وابنها واخيها وسائر اقاربها وهذا من تعظيم هذا العقد وتشريفه وتاكيد الفرق بينه وبين السفاح من جميع احكامه ولهذا شرع فى ابتدائه اعلانه والاشهاد عليه والضرب بالدف لتحقق المضادة بينه وبين السفاح وشرع فى آخره وانتهائه من العدة والاحداد ما لم يشرع فى غيره

فصل الحكم السادس فى الخصال التى تجتنبها الحادة وهى التى دل عليها النص دون الآراء والاقوال التى لا دليل عليها وهى اربعة احدها الطيب بقوله فى الحديث الصحيح لا تمس طيبا ولا خلاف فى تحريمه عند من اوجب الاحداد ولهذا لما خرجت ام حبيبة رض من احدادها على ابيها ابى سفيان دعت بطيب فدهنت منه جارية ثم مست بعارضيها ثم ذكرت الحديث ويدخل فى الطيب المسك والعنبر والكافور والند والغالية والزباد والذريرة والبخور والادهان المطيبة كدهن البان والورد والبنفسج والياسمين والمياه المعتصرة من الادهان الطيبة كماء الورد وماء القرنفل وماء زهر النارنج فهذا كله طيب ولا يدخل فيه الزيت ولا الشيرج ولا السمن ولا تمنع من الادهان بشئ من ذلك

فصل الحكم السابع وهى ثلثة انواع احدها الزينة فى بدنها فيحرم عليها الخضاب والنقش والتطريف والحمرة والاسفيداج فان النبى صلى الله عليه وسلم نص على الخضاب منبها به على هذه الانواع التى هى اكثر زينة منه واعظم فتنة واشد مضادة لمقصود الاحداد ومنها الكحل والنهى عنه ثابت بالنص الصريح الصحيح ثم قال طائفة من اهل العلم من السلف والخلف منهم ابو محمد بن حزم لا تكتحل ولو ذهبت عيناها لا ليلا ولا نهارا ويساعد قولهم حديث ام سلمة رض المتفق عليه ان امرأة توفى عنها زوجها فخافوا على عينها فاتوا النبى صلى الله عليه وسلم فاستاذنوه فى الكحل فما اذن فيه بل قال لا مرتين او ثلثا ثم ذكر لهم ما كانوا يفعلونه فى الجاهلية من الاحداد البليغ سنة ويصبرن على ذلك الا تصبرين اربعة اشهر وعشرا ولا ريب ان الكحل من ابلغ الزينة فهو كالطيب او اشد منه وقال بعض الشافعية للسوداء ان تكتحل وهذا تصرف مخالف للنصوص وللمعنى واحكام رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تفرق بين السود والبيض كما لا تفرق بين الطوال والقصار ومثل هذا القياس فالرأى الفاسد الذى اشتد نكير السلف له وذمهم اياه **واما** جمهور العلماء كمالك واحمد وابى حنيفة والشافعى واصحابهم رحمهم الله فقالوا ان اضطرت الى الكحل بالاثمد تداويا لا زينة فلها ان تكتحل به ليلا وتمسحه نهارا وحجتهم حديث ام سلمة رض المتقدم فانها قالت فى كحل الجلاء لا تكتحل الا لما لا بد منه تشتد عليك فتكتحلين بالليل وتغسلينه بالنهار ومن حجتهم حديث ام سلمة رض الآخر ان رسول الله صلى الله

عليه وسلم دخل عليها وقد جعلت عليها صبرا فقال ما هذا يا أم سلمة فقلت صبر يا رسول الله ليس فيه طيب فقال إنه يشبب الوجه فقال لا تجعليه إلا بالليل وتنزعيه بالنهار وهما حديث واحد فرقه الرواة وأدخل مالك هذا القدر منه في موطئه بلاغا وذكر أبو عمر في التمهيد له طرقا يشد بعضها بعضا ويكفي احتجاج مالك به وأدخله أهل السنن في كتبهم واحتج به الأئمة وأقل درجاته أن يكون حسنا ولكن حديثها هذا مخالف في الظاهر لحديثها المسند المتفق عليه فإنه يدل على أن المتوفى عنها لا تكتحل بحال فإن النبي صلى الله عليه وسلم لم يأذن للمشتكية عينها في الكحل لا ليلا ولا نهارا ولا من ضرورة ولا غيرها وقال لا مرتين أو ثلاثا ولم يقل إلا أن تضطر وقد ذكر مالك عن نافع عن صفية ابنة أبي عبيد أنها اشتكت عينها وهي حاد على زوجها عبد الله بن عمر فلم تكتحل حتى كادت عيناها ترمصان قال أبو عمر وهذا عندي وإن كان ظاهره مخالفا لحديثها الآخر لما فيه من إباحته بالليل وقوله في الحديث الآخر لا مرتين أو ثلاثا على الإطلاق أن ترتيب الحديثين والله أعلم على أن الشكاة التي قال فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم لا لم تبلغ والله أعلم منها مبلغا لا بد لها فيه من الكحل فلذلك نهاها ولو كانت محتاجة مضطرة تخاف ذهاب بصرها لأباح لها ذلك كما فعل بالتي قال لها افعليه بالليل وامسحيه بالنهار والنظر يشهد لهذا التأويل لأن الضرورات تنقل المحظورات إلى حال المباح في الأصول ولهذا جعل مالك فتوى أم سلمة تفسيرا للحديث المسند في الكحل لأن أم سلمة روته وما كانت لتخالفه إذا صح عندها وهي أعلم بتأويله ومخرجه والنظر يشهد لذلك لأن المضطر إلى شيء لا يحكم له بحكم المرفه المتزين بالزينة وليس الدواء والتداوي من الزينة في شيء وإنما نهيت الحادة عن الزينة لا عن التداوي وأم سلمة أعلم بما روت مع صحته في النظر وعليه أهل الفقه وبه قال مالك والشافعي وأكثر الفقهاء وقد ذكر مالك في موطئه أنه بلغه عن سالم بن عبد الله وسليمان بن يسار أنهما كانا يقولان في المرأة يتوفى عنها زوجها أنها إن خشيت على بصرها من رمد بعينها أو شكوى أصابتها أنها تكتحل وتداوى بالكحل وإن كان فيه طيب قال أبو عمر لأن القصد إلى التداوي لا إلى التطيب والأعمال بالنيات وقال الشافعي الصبر يصفر فيكون زينة وليس بطيب هو كحل الجلاء فأذنت أم سلمة للمرأة بالليل حيث لا ترى وتمسحه بالنهار حيث ترى وكذلك ما أشبهه وقال أبو محمد بن قدامة في المغني إنما تمنع الحادة من الكحل بالإثمد لأنه يحصل به الزينة فأما الكحل بالتوتيا والعنزروت ونحوهما فلا بأس به لأنه لا زينة فيه بل يقبح العين ويزيدها مرها قال ولا تمنع من جعل الصبر على غير وجهها من بدنها لأنه إنما منع منه في الوجه لأنه يصفره فيشبه الخضاب فلهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم إنه يشب الوجه قال ولا تمنع من تقليم الأظفار ونتف الإبط وحلق الشعر المندوب إلى حلقه ولا من الاغتسال بالسدر والامتشاط به لحديث أم سلمة ولأنه يراد للتنظيف لا للتطيب قال إبراهيم بن هانئ النيسابوري في مسائله قيل لأبي عبد الله المتوفى عنها تكتحل بالإثمد قال لا ولكن إن أرادت اكتحلت بالصبر إذا خافت على عينها واشتكت شكوى شديدة

فصل النوع الثاني زينة الثياب فيحرم عليها ما نهاها عنه النبي صلى الله عليه وسلم وما هو أولى بالمنع منه وما هو مثله وقد صح عنه أنه قال ولا تلبس ثوبا مصبوغا وهذا يعم المعصفر والمزعفر وسائر المصبوغ بالأحمر والأصفر والأخضر والأزرق الصافي وكل ما يصبغ للتحسين والتزين وفي اللفظ الآخر ولا تلبس المعصفر من الثياب ولا الممشق وههنا نوعان **أحدهما** مأذون فيه وهو ما نسج من الثياب على وجهه ولم يدخل فيه صبغ من خز أو قز أو قطن أو كتان أو صوف أو وبر أو شعر أو صبغ غزله ونسج مع غيره كالبرود **والثاني** ما لا يراد بصبغه الزينة مثل السواد وما صبغ لتقبيح أو ليستر الوسخ فهذا لا يمنع منه قال الشافعي رحمه الله في الثياب زينتان أحدهما جمال الثياب على اللابسين والستر للعورة فالثياب زينة لمن يلبسها وإنما نهيت الحادة عن زينة بدنها ولم تنه عن ستر عورتها فلا بأس أن تلبس كل ثوب من البياض لأن البياض ليس بمزين وكذلك الصوف والوبر وكل ما ينسج على وجهه ولم يدخل عليه صبغ من خز أو غيره وكذلك كل صبغ لم يرد به التزين مثل السواد وما صبغ لتقبيح أو لنفي الوسخ عنه فأما ما كان من زينة أو شيء في ثوبه أو غيره فلا

تلبسه الحادة وذلك لكل حرة وامة وكبيرة وصغيرة مسلمة او ذمية انتهى كلامه قال ابو عمر وقول الشافعي في هذا الباب نحو قول
مالك وقال ابو حنيفة لا تلبس ثوب عصب ولا خز وان لم يكن مصبوغا اذا ارادت به الزينة وان لم ترد بلبس الثوب المصبوغ الزينة فلا بأس
ان تلبسه واذا اشتكت عينها اكتحلت بالاسود وغيره وان لم تشتك عينها لم تكتحل **فصل** واما الامام احمد فقال في رواية ابي طالب ولا تتزين
المعتدة ولا تتطيب بشيء من الطيب ولا تكتحل بكحل زينة وتدهن بدهن ليس فيه طيب ولا تقرب مسكا ولا زعفرانا للطيب والمطلقة واحدة او
اثنتين تتزين وتتشوف لعله ان يراجعها وقال ابو داود في مسائله سمعت احمد قال المتوفى عنها زوجها والمطلقة ثلثا والمحرمة يجتنبن الطيب
والزينة وقال حرب في مسائله سألت احمد قلت المتوفى عنها زوجها والمطلقة هل تلبسان البرد ليس بحرير فقال لا تتطيب المتوفى عنها ولا تتزين بزينة
وشدد في الطيب الا ان يكون قليلا عند طهرها ثم قال وشبهت المطلقة ثلثا بالمتوفى عنها لانه ليس لزوجها عليها رجعة ثم ساق حرب باسناده
الى ام سلمة قال المتوفى عنها لا تلبس المعصفر من الثياب ولا تختضب ولا تكتحل ولا تتطيب ولا تمتشط بطيب وقال ابراهيم بن هانئ النيسابوري في مسائله
سألت ابا عبد الله عن المرأة تنتقب في عدتها قال لا بأس به وانما كره للمتوفى عنها زوجها ان تتزين وقال ابو عبد الله كل دهن فيه طيب فلا تدهن به
فقد دار كلام الامام احمد والشافعي وابي حنيفة رحمهم الله على ان الممنوع منه من الثياب ما كان من لباس الزينة من اي نوع كان وهذا هو الصواب
قطعا فان المعنى الذي منعت من المعصفر والممشق لاجله مفهوم والنبي صلى الله عليه وسلم خصه بالذكر مع المصبوغ تنبيها على ما هو مثله
واولى بالمنع فاذا كان الابيض والبرود المحررة الرفيعة الغالية الاثمان مما يراد للزينة لارتفاعهما وتناهي جودتهما كان اولى بالمنع من الثوب
المصبوغ وكل من عقل عن الله ورسوله لم يسترب في ذلك لا كما قال ابو محمد بن حزم انها تجتنب الثياب المصبغة فقط ومباح لها ان تلبس بعد
ما شاءت من حرير ابيض واصفر من لونه الذي لم يصبغ وصوف البحر الذي هو لونه وغير ذلك ومباح لها ان تلبس المنسوج بالذهب والحلي كله
من الذهب والفضة والجوهر والياقوت والزمرد وغير ذلك فهي خمسة اشياء تجتنبها فقط وهي الكحل كله لضرورة او لغير ضرورة ولو ذهبت
عيناها لا ليلا ولا نهارا وتجتنب فرضا كل ثوب مصبوغ مما يلبس في الرأس والجسد او على شيء منه سواء في ذلك السواد والخضرة والحمرة
والصفرة وغير ذلك الا العصب وحده وهي ثياب موشاة تعمل في اليمن فهو مباح لها وتجتنب ايضا فرضا الخضاب كله جملة وتجتنب الامتشاط
حاشا التسريح بالمشط فقط فهو حلال لها وتجتنب ايضا فرضا الطيب كله ولا تقرب شيئا حاشا شيئا من قسط او اظفار عند طهرها فقط
فهذه الخمسة التي ذكرها حكينا كلا منها فيها بنصه وليس بعجيب منه تحريم لبس ثوب اسود عليها ليس من الزينة في شيء واباحة ثوب ينفذ
ذهبا ولؤلؤا وجواهرا ولا تحريم المصبوغ الغليظ لحمل الوسخ واباحة الحرير الذي يأخذ بالعيون حسنه وبهاؤه ورواه **وانما العجب منه**
ان يقول هذا دين الله في نفس الامر وانه لا يحل لاحد خلافه واعجب من هذا اقدامه على خلاف الحديث الصحيح في نهيه صلى الله عليه وسلم
عن لباس الحلي واعجب من هذا انه ذكر الخبر بذلك ثم قال ولا يصح ذلك لانه من رواية ابراهيم بن طهمان وهو ضعيف ولو صح لقلنا به فلله ما
لقي ابراهيم بن طهمان من ابي محمد بن حزم وهو من الحفاظ الاثبات الثقات الذين اتفق الايمة الستة على اخراج حديثه واتفق اصحاب
الصحيح وفيهم الشيخان على الاحتجاج بحديثه وشهد له الايمة بالثقة والصدق ولم يحفظ عن احد منهم فيه جرح ولا خدش ولا يحفظ عن
احد من المحدثين قط تعليل حديث رواه ولا تضعيفه به وقرئ على شيخنا ابي الحجاج الحافظ في التهذيب وانا اسمع قال ابراهيم بن طهمان
ابن سعيد الخراساني ابو سعيد الهروي ولد بهراة وسكن بنيسابور وقدم بغداد وحدث بها ثم سكن بمكة حتى مات بها ثم ذكر عمن روى و
من روى عنه ثم قال قال نوح بن عمرو بن المروزي عن سفيان بن عبد الملك عن ابن المبارك صحيح الحديث وقال عبد الله بن احمد بن حنبل عن ابيه

وابو حاتم ثقة وقال عبد الله بن احمد بن حنبل عن يحيى بن معين لا باس به وكذلك قال العجلي وقال ابو حاتم صدوق حسن الحديث و
قال عثمان بن سعيد الدارمي كان ثقة في الحديث ثم لم تزل الائمة يشتهون حديثه ويرغبون فيه ويوثقونه وقال ابو داود ثقة وقال اسحق
ابن راهويه كان صحيح الحديث حسن الرواية كثير السماع ما كان بخراسان اكثر حديثا منه وهو ثقة وروى له الجماعة وقال يحيى بن اكثم القاضي
كان من انبل من حدث بخراسان والعراق والحجاز واوثقهم واوسعهم علما وقال المسعودي سمعت مالك بن سليمان يقول مات ابراهيم بن طهمان
سنة ثمان وستين ومائة بمكة ولم يخلف مثله وقد افتى الصحابة رضي الله عنهم بما هو مطابق لهذه النصوص وكاشف عن معناها ومقصودها
فصح عن ابن عمر انه قال لا تكتحل ولا تطيب ولا تختضب ولا تلبس المعصفر ولا ثوبا مصبوغا الا بردا ولا تتزين بحلي ولا تلبس شيئا تريد به الزينة ولا
تكتحل بكحل تريد به الزينة الا ان تشتكي عينها وصح عنه من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر
لا تمس المتوفى عنها طيبا ولا تختضب ولا تكتحل ولا تلبس ثوبا مصبوغا الا ثوب عصب تجلبب به وصح عن ام عطية لا تلبس الثياب المصبغة
ولا العصب ولا تمس طيبا الا ادنى الطيب بالقسط والاظفار ولا تكتحل بكحل زينة وصح عن ابن عباس انه قال تجتنب الطيب والزينة وصح عن
ام سلمة رضي الله عنها لا تلبس من الثياب المصبوغة شيئا ولا تكتحل ولا تلبس حليا ولا تختضب ولا تتطيب وقالت عائشة ام المؤمنين رضي الله عنها
لا تلبس معصفرا ولا تقرب طيبا ولا تكتحل ولا تلبس حليا وتلبس ان شاءت ثياب العصب **فصل** واما النقاب فقال الخرقي في مختصره وتجتنب
الزوجة المتوفى عنها زوجها الطيب والزينة والبيتوتة في غير منزلها والكحل بالاثمد والنقاب لم اجد بهذا نصا عن احمد وقد قال اسحق بن هانئ
في مسائله سألت ابا عبد الله عن المرأة تنتقب في عدتها او تدهن في عدتها قال لا باس به وانما كره للمتوفى عنها زوجها ان تتزين لكن
قد قال ابو داود في مسائله عن احمد المتوفى عنها زوجها والمطلقة ثلثا والمحرمة تجتنبن الطيب والزينة فجعل المتوفى عنها بمنزلة المحرمة فيما
تجتنبه فظاهر هذا انها تجتنب النقاب فلعل ابا القاسم اخذ من نصه هذا فالله اعلم وبهذا علله ابو محمد في المغني فقال فصل الثالث فيما
تجتنبه الحادة النقاب وما في معناه مثل البرقع ونحوه لان المعتدة مشبهة بالمحرمة والمحرمة تمتنع من ذلك واذا احتاجت الى ستر
وجهها سدلت عليه كما تفعل المحرمة **فصل** فان قيل فما تقولون في الثوب اذا صبغ غزله ثم نسج هل لها لبسه قيل فيه وجهان وهما احتمالان
في المغني احدهما يحرم لبسه لانه احسن وارفع ولانه مصبوغ للحسن فاشبه ما صبغ بعد نسجه والثاني لا يحرم لقول رسول الله صلى الله
عليه وسلم في حديث ام سلمة الا ثوب عصب وهو ما صبغ غزله قبل نسجه ذكره القاضي قال الشيخ والاول اصح واما العصب فالصحيح انه نبت
يصبغ به الثياب قال السهيلي الورس والعصب نبتان باليمن لا ينبتان الا به فارخص النبي صلى الله عليه وسلم للحادة في لبس ما يصبغ بالعصب
لانه في معنى ما يصبغ لغير التحسين كالاحمر والاصفر فلا معنى لتجويز لبسه مع حصول الزينة بصبغه كحصولها بما صبغ بعد نسجه والله اعلم **حكم**
رسول الله صلى الله عليه وسلم في الاستبراء ثبت في صحيح مسلم من حديث ابي سعيد الخدري رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه
وسلم يوم حنين بعث جيشا الى اوطاس فلقي عدوا فقاتلوهم فظهروا عليهم واصابوا سبايا فكان ناس من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
يتحرجون من غشيانهن من اجل ازواجهن من المشركين فانزل الله عز وجل في ذلك وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ اي فهن
لكم حلال اذا انقضت عدتهن وفي صحيحه ايضا من حديث ابي الدرداء رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم مر بامرأة مجح على باب
فسطاط فقال لعله يريد ان يلم بها فقالوا نعم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لقد هممت ان العنه لعنا يدخل معه قبره كيف يورثه وهو لا يحل
له كيف يستخدمه وهو لا يحل له وفي الترمذي من حديث عرباض بن سارية ان النبي صلى الله عليه وسلم حرم وطء السبايا حتى يضعن

ما فی بطونهن فی المسند وسنن ابی داؤد من حدیث ابی سعید الخدری رضی اللہ عنہ ان النبی صلی اللہ علیہ وسلم قال فی سبایا اوطاس لا توطأ حامل حتی تضع ولا غیر ذات حمل حتی تحیض حیضة وفی الترمذی من حدیث رویفع بن ثابت رضی اللہ عنہ ان النبی صلی اللہ علیہ وسلم قال من کان یؤمن باللہ والیوم الآخر فلا یسقی ماءہ ولد غیرہ قال الترمذی حدیث حسن ولابی داؤد من حدیثہ ایضا لا یحل لامرئ یؤمن باللہ والیوم الآخر ان یقع علی امرأة من السبی حتی یستبرئها ولاحمد من کان یؤمن باللہ والیوم الآخر فلا ینکحن امرأة ثیبا من السبایا حتی تحیض **وذکر** البخاری فی صحیحہ عن ابن عمر اذا وهبت الولیدة التی توطأ او بیعت او عتقت فلتستبرئ بحیضة ولا تستبرئ العذراء وذکر عبد الرزاق عن معمر عن طاؤس ارسل رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم منادیا فی بعض مغازیہ لا یقعن رجل علی حامل ولا حائل حتی تحیض وذکر سفیان الثوری عن زکریا عن الشعبی قال اصاب المسلمون سبایا یوم اوطاس فامرهم رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم ان لا یقعوا علی حامل حتی تضع ولا حائل حتی تحیض

فصل فتضمنت هذه السنن احکاما عدیدة **احدها** انه لا یجوز وطی المسبیة حتی یعلم براءة رحمها فان کانت حاملا فبوضع ولدها وان کانت حائلا فبان تحیض حیضة فان لم یکن من ذوات الحیض فلا نص فیها واختلف فیها وفی البکر وفی التی یعلم براءة رحمها بان حاضت عند البائع ثم باعها عقیب الحیض ولم یطأها ولم یخرجها عن ملکہ او کانت عند امرأة وهی مصونة فانتقلت عنها الی رجل فاوجب الشافعی وابو حنیفة واحمد رحمهم اللہ الاستبراء فی ذلک کلہ اخذا بعموم الاحادیث واعتبارا بالعدة حیث تجب مع العلم ببراءة الرحم واحتجاجا بآثار الصحابة کما ذکر عبد الرزاق ثنا ابن جریج قال قال عطاء تداول ثلثة من التجار جاریة فولدت فدعا عمر بن الخطاب لقافة فالحقوا ولدها باحدهم ثم قال عمر رضی اللہ عنہ من ابتاع جاریة قد بلغت المحیض فلیتربص بها حتی تحیض فان کانت لم تحض فلیتربص بها خمسا واربعین لیلة قالوا وقد اوجب اللہ العدة علی من یئست من المحیض وعلی من لم تبلغ سن المحیض وجعلها ثلثة اشهر والاستبراء عدة الامة فیجب علی الآئسة ومن لم تبلغ سن المحیض **وقال** آخرون المقصود من الاستبراء العلم ببراءة الرحم فحیث تیقن المالک براءة رحم الامة فلہ وطیها ولا استبراء علیہ کما رواہ عبد الرزاق عن معمر عن ایوب عن نافع عن ابن عمر قال اذا کانت الامة عذراء لم یستبرئها ان شاء وذکرہ البخاری فی صحیحہ عنہ وذکر حماد ابن سلمة ثنا علی بن زید عن ایوب بن عبد اللہ اللخمی عن ابن عمر قال وقعت فی سهمی جاریة یوم حلولا (موضع ببغداد ١٢) کان عنقها ابریق فضة قال ابن عمر فما ملکت نفسی ان جعلت اقبلها والناس ینظرون ومذهب مالک الی هذا یرجع وهاک قاعدتہ وفروعها قال ابو عبد اللہ المازنی وقد عقد قاعدة لباب الاستبراء فنذکرها بلفظها **والقول** الجامع فی ذلک ان کل امة امن علیها الحمل فلا یلزم فیها الاستبراء وکل من غلب علی الظن کونها حاملا او شک فی حملها او تردد فیہ فالاستبراء لازم فیها وکل من غلب الظن ببراءة رحمها لکنہ مع الظن الغالب یجوز حصولہ فان المذهب علی قولین فی ثبوت الاستبراء وسقوطہ ثم خرج علی ذلک الفروع المختلفة فیها کاستبراء الصغیرة التی تطیق الوطی والآئسة فیہ روایتان عن مالک قال صاحب الجواهر ویجب فی الصغیرة اذا کانت ممن قارب سن الحمل کبنت ثلث عشرة او اربع عشرة وفی ایجاب الاستبراء اذا کانت ممن تطیق الوطی ولا یحمل مثلها کبنت تسع وعشر روایتان اثبتہ فی روایة ابن القاسم ونفاہ فی روایة ابن عبد الحکم وان کانت ممن لا یطیق الوطی فلا تستبرئ فیها قال ویجب الاستبراء فیمن جاوزت سن الحیض ولم تبلغ سن الیائسة مثل ابنة الاربعین والخمسین واما التی قعدت عن المحیض ویئست عنہ فهل یجب فیها الاستبراء ولا یجب روایتان لابن القاسم وابن عبد الحکم قال المازنی ووجہ استبراء الصغیرة التی تطیق الوطی والآئسة انہ یمکن فیها الحمل علی الندور او لحمایة الذریعة لئلا تدعی فی مواضع الامکان ان لا امکان قال ومن ذلک استبراء الامة خوفا ان تکون زنت وهو المعبر عنہ بالاستبراء لسوء الظن وفیہ قولان والنفی لاشهب قال ومن ذلک استبراء الامة

الحسين فيه قولان الغالب عدم وطء السادات لهن وان كان يقع في النادر ومن ذلك استبراء من بأحرها محبوب او امرأة او ذو محرم ففيه وجوبه روايتان عن مالك ومن ذلك استبراء المكاتبة اذا كانت تتصرف ثم عجزت فرجعت الى سيدها فابن القاسم يثبت الاستبراء واشهب ينفيه ومن ذلك استبراء البكر قال ابو الحسن اللخمي هو مستحب على وجه الاحتياط غير واجب وقال غيره من اصحاب مالك هو واجب ومن ذلك اذا استبرأ البائع الامة وعلم المشتري انه قد استبرأها فانه يجزى استبراء البائع عن استبراء المشتري ومن ذلك اذا اودعه امة فحاضت عند المودع حيضة ثم استبرأها لم يحتج الى استبراء ثان واجزأت تلك الحيضة عن استبرائها وهذا بشرطان لا تخرج ولا يكون سيدها يدخل عليها ومن ذلك ان يستبريها من زوجته او ولد له صغير في عياله قد حاضت عند البائع فابن القاسم يقول ان كانت لا تخرج اجزاه ذلك واشهب يقول ان كان مع المشتري في داره وهو الذاب عنها والناظر في امرها اجزاه ذلك سواء كانت تخرج او لا تخرج ومن ذلك ان كان سيد الامة غائبا فحين قدم استبرأها منه رجل قبل ان تخرج او خرجت وهي حائض فاشتراها قبل ان تطهر فلا استبراء عليه ومن ذلك اذا بيعت وهي حائض في اول حيضها فالمشهور من مذهبه ان ذلك يكون استبراء لها لا يحتاج الى حيضة مستانفة ومن ذلك الشريك يشتري نصيب شريكه من الجارية وهي تحت يد المشتري منهما وقد حاضت في يده فلا استبراء عليه هذه الفروع كلها عن مذهبه تنبيك عن ماخذه في الاستبراء وانه انما يجب حيث لا يعلم ولا يظن براءة الرحم فان علمت او ظنت فلا استبراء وقد قال ابو العباس بن شريح وابو العباس بن تيمية انه لا يجب استبراء البكر كما صح عن ابن عمر رضي الله عنهما وبقولهم نقول وليس عن النبي صلى الله عليه وسلم نص عام في وجوب استبراء كل من يحدث له عليها ملك على اي حالة كانت وانما نهى عن وطء السبايا حتى تضع حواملهن وتحيض حوائلهن **فان قيل** فعمومه يقتضي تحريم وطء ابكارهن قبل الاستبراء كما يمنع وطء الثيب **قيل** نعم وغايته انه عموم او اطلاق ظهر القصد منه فيخص او يقيد عند انتفاء موجب الاستبراء ويخص ايضا بمفهوم قوله صلى الله عليه وسلم في حديث رويفع من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا ينكح ثيبا من السبايا حتى تحيض ويخص ايضا بمذهب الصحابي ولا يعلم له مخالف وفي صحيح البخاري من حديث بريدة قال بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم عليا رضي الله عنه الى خالد يعني باليمن ليقبض الخمس فاصطفى علي منها سبية فاصبح وقد اغتسل فقلت لخالد اما ترى الى هذا وفي رواية فقال خالد لبريدة الا ترى ما صنع هذا قال بريدة وكنت ابغض عليا رضي الله عنه فلما قدمنا الى النبي صلى الله عليه وسلم ذكرت ذلك له فقال يا بريدة اتبغض عليا قلت نعم قال لا تبغضه فان له في الخمس اكثر من ذلك فهذه الجارية اما ان تكون بكرا فلم ير علي كرم الله وجهه وجوب استبرائها واما ان تكون في آخر حيضة فاكتفى بالحيضة قبل تملكه لها وبكل حال فلا بد ان يكون تحقق براءة رحمها بحيث اغناه عن الاستبراء فاذا تاملت قول النبي صلى الله عليه وسلم حق التامل وجدت قوله لا توطأ حامل حتى تضع ولا غير ذات حمل حتى تحيض ظهر لك منه ان المراد بغير ذات الحمل من يجوز ان تكون حاملا وان لا يكون فيمسك عن وطئها مخافة الحمل لانه لا علم له بما اشتمل عليه رحمها وهذا قاله في المسبيات لعدم علم السابي بحالهن وعلى هذا فكل من ملك امة لا يعلم حالها قبل الملك هل اشتمل رحمها على حمل ام لا لم يطأها حتى يستبرئها بحيضة هذا امر معقول ليس بتعبد محض لا معنى له فلا معنى لاستبراء العذراء والصغيرة التي لا يحمل مثلها والتي اشتراها من امرأته وهي في بيته لا تخرج اصلا ونحوها ممن يعلم براءة رحمها فكذلك اذا زنت المرأة وارادت ان تتزوج استبرأها بحيضة ثم تزوجت وكذلك اذا زنت وهي مزوجة امسك عنها زوجها حتى تحيض حيضة وكذلك ام الولد اذا مات عنها سيدها اعتدت بحيضة قال عبد الله بن احمد سالت ابي كم عدة ام الولد اذا توفي عنها مولاها او اعتقها قال عدتها حيضة وانما هي امة في كل احوالها ان جنت فعلى سيدها قيمتها

وان جنى عليها فعلى الجاني ما نقص من قيمتها وان ماتت فما تركت من شئ فلسيدها وان اصابت حدا فحد امة وان زوجها سيدها فما ولدت فهم بمنزلتها يعتقون بعتقها ويرقون برقها **وقد** اختلف الناس في عدتها فقال بعض الناس اربعة اشهر وعشر فهذه عدة الحرة وهذه عدة امة خرجت من الرق الى الحرية فيلزم من قال اربعة اشهر وعشر ان يورثها وان يجعل حكمها احكام الحرة لانه قد اقامها في العدة مقام الحرة وقال بعض الناس عدتها ثلث حيض وهذا قول ليس له وجه انما تعتد ثلث حيض المطلقة وليست هي بمطلقة ولا حرة وانما ذكر الله العدة فقال وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا وليست ام الولد بحرة ولا زوجة فتعتد باربعة اشهر وعشر وقال وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ وانما هي امة خرجت من الرق الى الحرية وهذا لفظ احمد وكذلك قال في رواية صالح تعتد ام الولد اذا توفي عنها مولاها او اعتقها حيضة وانما هي امة في كل احوالها وقال في رواية محمد بن العباس عدة ام الولد اربعة اشهر وعشر اذا توفي عنها سيدها **وقال** الشيخ في المغني وحكى ابو الخطاب رواية ثالثة عن احمد انها تعتد بشهرين وخمسة ايام قال ولم اجد هذه الرواية عن احمد في الجامع ولا اظنها صحيحة عن احمد وروي ذلك عن عطاء وطاؤس وقتادة لانها حين الموت امة فكانت عدتها عدة الامة كما لو مات رجل عن زوجته الامة فعتقت بعد موته فليست هذه رواية اسحق بن منصور عن احمد قال ابو بكر عبد العزيز في زاد المسافر باب القول في عدة ام الولد من الطلاق والوفاة قال ابو عبد الله في رواية ابن القاسم اذا مات السيد وهي عند زوج فلا عدة عليها كيف تعتد وهي مع زوجها وقال في رواية مهنا اذا اعتق ام الولد فلا يتزوج حتى تخرج من عدتها وقال في رواية اسحق بن منصور وعدة ام الولد عدة الامة في الوفاة والطلاق والفرقة انتهى كلامه وحجة من قال عدتها اربعة اشهر وعشر اما رواه ابو داؤد عن عمرو بن العاص رضي الله عنهم انه قال لا تلبسوا علينا سنة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم عدة ام الولد اذا توفي عنها سيدها اربعة اشهر وعشر وهذا قول السعيدين ومحمد بن سيرين ومجاهد وعمر بن عبد العزيز وخلاس بن عمرو والزهري والاوزاعي واسحق قالوا ولانها حرة تعتد للوفاة فكانت عدتها اربعة اشهر وعشرا كالزوجة الحرة وقال عطاء والنخعي والثوري وابو حنيفة واصحابه رحمهم الله تعتد بثلث حيض وحكى عن علي وابن مسعود رضي الله عنهما قالوا لانها لابد لها من عدة وليست زوجة فيدخل في اية الازواج المتوفي عنهن ولا امة فتدخل في نصوص استبراء الاماء بحيضة فهي اشبه شئ بالمطلقة فتعتد بثلثة اقراء والصواب من هذه الاقوال انها تستبرأ بحيضة وهو قول عثمان بن عفان وعايشة وعبد الله بن عمر والحسن والشعبي والقاسم بن محمد وابي قلابة ومكحول ومالك والشافعي واحمد بن حنبل في اشهر الروايات عنه وقول ابي عبيد وابي ثور وابن المنذر فان هذا انما هو لمجرد الاستبراء لزوال الملك عن الرقبة فكان حيضة واحدة في حق من تحيض كسائر استبراءات المعتقات والمملوكات والمسبيات **واما** حديث عمرو بن العاص رضي الله عنه فقال ابن المنذر ضعف احمد وابو عبيد حديث عمرو بن العاص وقال محمد بن موسى سألت ابا عبد الله عن حديث عمرو بن العاص فقال لا يصح وقال الميموني رايت ابا عبد الله تعجب من حديث عمرو بن العاص هذا ثم قال اين سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذا وقال اربعة اشهر وعشر انما هي عدة الحرة من النكاح وانما هي امة خرجت من الرق الى الحرية ويلزم من قال بهذا ان يورثها وليس لمن قال تعتد ثلث حيض وجه انما تعتد بذلك المطلقة انتهى كلامه **وقال** المنذري في اسناد حديث عمرو مطر بن طهمان ابو رجاء الوراق وقد ضعفه غير واحد واخبرنا شيخنا ابو الحجاج الحافظ في كتاب التهذيب قال ابو طالب سألت احمد بن حنبل سألت ابي عن مطر الوراق قال كان يحيى بن سعيد يضعف حديثه عن عطاء وقال عبد الله بن احمد بن حنبل سألت ابي عن مطر الوراق قال كان يحيى بن سعيد يشبه حديث مطر الوراق بابن ابي ليلى في سوء الحفظ قال عبد الله فسألت ابي عنه فقال ما اقربه

ط وقال الدارقطني والصواب لا تلبسوا علينا زينب ١٢

ع سعيد ابن المسيب وسعيد بن جبير رضي الله عنهما ١٢

بابن ابي ليلى في عطاء خاصة وقال مطر في عطاء ضعف الحديث قال عبد الله قلت ليحيى بن معين مطر الوراق قال ضعيف في حديث عطاء ابن ابي رباح وقال النسائي ليس بالقوي وبعد فهو ثقة قال ابو حاتم الرازي صالح الحديث وذكره ابن حبان في كتاب الثقات واحتج به مسلم فلا وجه لضعف الحديث به وانما علة الحديث انه من رواية قبيصة بن ذويب عن عمرو بن العاص رضي الله عنه ولم يسمع منه قاله الدارقطني وله علة اخرى وهي انه موقوف لم يقل لا تلبسوا علينا سنة نبينا قال الدارقطني والصواب لا تلبسوا علينا ديننا موقوف وله علة اخرى وهو اضطراب الحديث واختلافه عن عمرو على ثلثة اوجه احدها هذا والثاني عدة ام الولد عدة الحرة والثالث عدتها اذا توفي عنها سيدها اربعة اشهر وعشر فاذا اعتقت فعدتها ثلث حيض والاقاويل الثلثة عنه ذكرها البيهقي قال الامام احمد هذا حديث منكر حكاه البيهقي عنه وقد روى خلاس عن علي كرم الله وجهه مثل رواية قبيصة عن عمرو ان عدة ام الولد اربعة اشهر وعشرا ولكن خلاس بن عمرو قد تكلم في حديثه فقال ايوب لا يروى عنه فانه صحفي وكان مغيرة لا يعبأ بحديثه وقال احمد روايته عن علي كرم الله وجهه يقال انه كتاب قال البيهقي وروايات خلاس عن علي ضعيفة عند اهل العلم بالحديث فقال هي من صحيفة ومع ذلك فقد روى مالك عن نافع عن ابن عمر في ام الولد يتوفى عنها سيدها قال تعتد بحيضة فان ثبت عن علي وعمر رضي الله عنهما ما روي عنهما فهي مسألة نزاع بين الصحابة والدليل هو الحاكم وليس مع من جعلها اربعة اشهر وعشرا الا التعلق بعموم المعنى اذ لم يكن معهم لفظ عام ولكن شرط عموم المعنى تساوي الافراد في المعنى الذي ثبت الحكم لاجله فما لم يعلم ذلك لا يتحقق الالحاق والذين الحقوا ام الولد بالزوجة رأوا ان الشبه الذي بين ام الولد والزوجة اقوى من الشبه الذي بينها وبين الامة من جهة انها بالموت صارت حرة فلزمتها العدة مع حريتها بخلاف الامة ولان المعنى الذي جعلت له عدة الزوجة اربعة اشهر وعشرا موجود في ام الولد وهو ادنى الاوقات الذي يتيقن فيها خلق الولد وهذا لا يفترق الحال فيه بين الزوجة وام الولد والشريعة لا تفرق بين متماثلين ومنازعوهم يقولون ام الولد احكامها احكام الاماء لا احكام الزوجات ولهذا لم تدخل في قوله ﴿وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ﴾ وغيرها فكيف تدخل في قوله ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا﴾ قالوا والعدة لم تجعل اربعة اشهر وعشرا لاجل مجرد براءة الرحم فانها تجب على من تيقن براءة رحمها وتجب قبل الدخول والخلوة فهي من حريم عقد النكاح وتمامه واما استبراء الامة فالمقصود منه العلم ببراءة رحمها وهذا يكفي فيه حيضة ولهذا لم يجعل استبراؤها ثلثة قروء كما جعلت عدة الحرة كذلك تطويلا لزمان الرجعة ونظر للزوج وهذا المعنى مقصود في المستبرأة فلا نص يقتضي الحاقها بالزوجات ولا الامر بها ان يشرع لها ما شرعه صاحب الشرع في المسبيات والمملوكات ولا يتعداه وبالله التوفيق

فصل الحكم الثاني انه لا يحصل الاستبراء بطهر البتة بل لا بد من حيضة وهذا قول الجمهور وهو الصواب وقال اصحاب مالك والشافعي في قول له يحصل بطهر كامل ومتى طعنت في الحيضة تم استبراؤها بناء على قولهما ان الاقراء الاطهار ولكن يرد هذا قول رسول الله صلى الله عليه وسلم لا توطأ حامل حتى تضع ولا حائل حتى تستبرأ بحيضة وقال رويفع بن ثابت سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول يوم حنين من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يطأ جارية من السبي حتى يستبرئها بحيضة رواه الامام احمد وعنده فيه ثلثة الفاظ الثاني نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان لا توطأ الامة حتى تحيض وعن الحبالى حتى تضعن الثالث من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا ينكحن ثيبا من السبايا حتى تحيض فعلق الحل في ذلك كله بالحيض وحده لا بالطهر فلا يجوز الغاء ما اعتبره واعتبار ما الغاه ولا تعويل على ما خالف نصه وهو مقتضى القياس المحض فان الواجب هو الاستبراء والذي يدل على البراءة هو الحيض فاما الطهر فلا دلالة فيه على البراءة فلا يجوز ان يعول في

الاستبراء على ما لا دلالة له فيه عليه دون ما يدل عليه وبناؤهم على هذا على ان الاقراء هي الاطهار بناء على الخلاف للخلاف وليس بحجة ولا شبهة ثم لم يمكنهم بناء هذا على ذلك حتى خالفوه فجعلوا الطهر الذي طلقها فيه قرءا ولم يجعلوا الطهر المستبرأة التي تجدد عليها الملك فيه او مات سيدها فيه قرءا وحتى خالفوا الحديث ايضا كما تبين وحتى خالفوا المعنى كما بيناه ولم يمكنهم هذا البناء الا بعد هذه الانواع الثلثة من المخالفة وغاية ما قالوا ان بعض الحيضة المقترن بالطهر يدل على البراءة فيقال لهم فكيف يكون الاعتماد حينئذ على بعض الحيضة و ليس ذلك قرءا عند احد **فان قالوا** هو اعتماد على بعض حيضة وطهر قلنا هذا قول ثالث في مسمى القروء ولا يعرف وهو ان تكون حقيقته مركبة من حيض وطهر فان قالوا بل هو اسم للطهر بشرط الحيض فاذا انتفى الشرط انتفى المشروط قلنا هذا انما يمكن لو علق الشارع الاستبراء بقروء فاما مع تصريحه على التعليق بحيضة فلا **فصل** الحكم الثالث انه لا يحصل ببعض حيضة في يد المشتري اكتفى بها قال صاحب الجواهر فان بيعت الامة في آخر ايام حيضها لم يكن ما بقي من ايام حيضها استبراء لها من غير خلاف وان بيعت وهي في اول فالمشهور من المذهب ان ذلك يكون استبراء لها وقد احتج من نازع مالكا رحمه الله تعالى بهذا الحديث فانه علق الحل بحيضة فلا بد من تمامها ولا دليل فيه على بطلان قوله فانه لا بد من الحيضة بالاتفاق ولكن النزاع في امر آخر وهو انه هل يشترط ان يكون جميع الحيضة وهي في ملكه او يكفي ان يكون معظمها في ملكه فهذا لا ينفيه الحديث ولا يثبته ولكن لمنازعيه ان يقولوا لما اتفقنا على انه لا يكفي ان يكون بعضها في ملك المشتري وبعضها في ملك البائع اذا كان اكثرها عند البائع علم ان الحيضة المعتبرة ان تكون وهي عند المشتري ولهذا لو حاضت عند البائع لم يكن ذلك في الاستبراء ومن قال بقول مالك يجيب عن هذا بانها اذا حاضت قبل البيع وهي مودعة عند المشتري ثم باعها عقيب الحيضة ولم تخرج من بيته اكتفى بتلك الحيضة ولم يجب على المشتري استبراء ثان وهذا احد القولين في مذهب مالك كما تقدم فهو يجوز ان يكون الاستبراء واقعا قبل البيع في صور منها هذه ومنها اذا وضعت للاستبراء عند ثالث فاستبرأها ثم بيعت بعده قال في الجواهر ولا يجزئ الاستبراء قبل البيع الا في حالات منها ان يكون تحت يده للاستبراء او بالوديعة فتحيض عنده ثم يشتريها حينئذ او بعد ايام وهي لا تخرج ولا يدخل عليها سيدها ومنها ان يشتريها ممن هو ساكن معه من زوجته او ولد له صغير في عياله وقد حاضت فابن القاسم يقول ان كانت لا تخرج اجزأه ذلك وقال اشهب ان كانت معه في دار وهو الذاب عنها والناظر في امرها فهو استبراء سواء كانت تخرج او لا تخرج ومنها اذا كان سيدها غائبا فحين قدم استبرأها قبل ان تخرج او خرجت وهي حائض فاشتراها منه قبل ان تطهر ومنها الشريك يشتري نصيب شريكه من الجارية وهي تحت يد المشتري منهما وقد حاضت في يده وقد تقدمت هذه المسائل فهذه وما في معناها تضمنت الاستبراء قبل البيع واكتفى به مالك عن الاستبراء ثان **فان قيل** فكيف يجتمع قوله هذا وقوله ان الحيضة اذا وجد معظمها عند البائع لم يكن استبراء قيل لا تناقض بينهما وهذه لها موضع يحتاج فيه المشتري الى استبراء مستقبل لا يجزئ الا حيضة لم يوجد معظمها عند البائع وكل استبراء لا يحتاج فيه الى استبراء مستقبل لا يحتاج فيه الى حيضة ولا بعضها ولا اعتبار بالاستبراء قبل البيع كهذه الصور ونحوها **فصل** الحكم الرابع انها اذا كانت حاملا فاستبراؤها بوضع الحمل وهذا كما انه حكم النص فهو مجمع عليه بين الامة **فصل** الحكم الخامس انه لا يجوز وطيها قبل وضع حملها اي حمل كان يلحق بالواطئ كحمل الزوجة والمملوكة والموطوءة بشبهة او لا يلحق كحمل الزانية فلا يحل وطء حامل من غير الواطئ البتة كما صرح به النص وكذلك قوله صلى الله عليه وسلم من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يسقي ماءه زرع غيره وهذا يعم الزرع الطيب والخبيث ولان صيانة ماء الواطئ عن الماء الخبيث حتى لا يختلط

به اولى من صيانته عن الماء الطيب ولان حمل الزانى وان كان لا حرمة له ولا لمائه فحمل هذا الواطى وماؤه محترم فلا يجوز له خلطه بغيره
ولان هذا مخالف لسنة الله فى تمييز الخبيث من الطيب وتخليصه منه والحاق كل قسم بمجانسه ومشاكله والذى يقضى منه العجب
تجويز من جوز من الفقهاء الاربعة العقد على الزانية قبل استبرائها ووطيها عقيب العقد فتكون الليلة عند الزانى وقد علقت منه
والليلة التى تليها فراشا للزوج ومن تامل كمال هذه الشريعة علم انها تابى ذلك كل الاباء وتمنع منه كل المنع ومن محاسن مذهب
الامام احمد قدس الله روحه ان حرم نكاحها بالكلية حتى تتوب وترتفع عنها اسم الزانية والبغى والفاجرة فهو رحمه الله لا يجوز ان يكون
الرجل زوج بغى ومنازعوه يجوزون ذلك وهو اسعد منهم فى هذه المسألة بالادلة نصا كلها من النصوص والآثار والمعانى والقياس
والمصلحة والحكمة وتحريم رآه المسلمون قبيحا والناس اذا بالغوا فى سب الرجل صرحوا له بالزاى والقاف فكيف تجوز الشريعة مثل هذا
مع ما فيه من تعرضه لافساد فراشه وتعليق اولاد غيره عليه وتعرضه الى الاسم المذموم عند جميع الامم وقياس قول من جوز العقد
على الزانية ووطيها قبل استبرائها حتى لو كانت حاملا ان لا يجب استبراء الامة اذا كانت حاملا من الزنا بل يطأها عقيب ملكها
وهو مخالف لصريح السنة فان اوجب استبراءها نقض قوله بجواز وطى الزانية قبل استبرائها وان لم يجب استبراؤها خالف النصوص
ولا ينفعه الفرق بينهما بان الزوج لا استبراء عليه بخلاف السيد فان الزوج انما لم يجب عليه الاستبراء لانه لم يعتقد على معتدة
ولا حامل من غيره بخلاف السيد ثم ان الشارع انما حرم الوطى بل العقد فى العدة خشية امكان الحمل فيكون واطيا حاملا من غيره
وساقيا ماءه لزرع غيره مع احتمال ان لا يكون كذلك فكيف اذا تحقق حملها وغاية ما يقال ان ولد الزانية ليس لاحقا بالواطى الاول فان
الولد للفراش وهذا لا يجوز اقدامه على خلط مائه ونسبه بغيره وان لم يلحق بالواطى الاول فصيانة مائه ونسبه عن نسب لا يلحق
بواضعه لصيانته عن نسب يلحق به والمقصود ان الشرع حرم وطى الامة الحامل حتى تضع سواء كان حملها محرما او غير محرم وقد فرق
النبى صلى الله عليه وسلم بين الرجل والمرأة التى تزوج بها فوجدها حبلى وجلدها الحد وقضى لها بالصداق وهذا صريح فى بطلان
العقد على الحامل من الزنا وصح عنه انه مر بامرأة مجح على باب فسطاط فقال لعل سيدها يريد ان يلم بها قالوا نعم قال لقد هممت ان
العنه لعنا يدخل معه قبره كيف يستخدمه وهو لا يحل له كيف يورثه وهو لا يحل له فجعل سبب همه بلعنه وطيه للامة الحامل
ولم يستفصل عن حملها هل هو لاحق بالواطى ام غير لاحق به وقوله كيف يستخدمه وهو لا يحل له اى كيف يجعله عبدا له يستخدمه
وذلك لا يحل فان ماء هذا الواطى يزيد فى خلق الحمل فيكون بعضه منه قال الامام احمد يزيد وطؤه فى سمعه وبصره وقوله كيف يورثه
وهو لا يحل له سمعت شيخ الاسلام ابن تيمية يقول فيه اى كيف يجعله تركة موروثة منه فانه يعتقده عبده فيجعله تركة يورث عنه
ولا يحل له ذلك لان ماءه زاد فى خلقه ففيه جزء منه وقال غيره المعنى كيف يورثه على انه ابنه ولا يحل له ذلك لان الحمل من غيره
وهو بوطيه يريد ان يجعله منه فيورثه ماله وهذا يرده اول الحديث وهو قوله كيف يستعبده اى كيف يجعله عبده وهو انما
يدل على المعنى الاول وعلى القولين فهو صريح فى تحريم وطى الحامل من غيره سواء كان الحمل من زناء او من غيره وان فاعل ذلك جدير
باللعن بل قد صرح جماعة من الفقهاء من اصحاب احمد وغيرهم بان الرجل اذا ملك زوجته الامة لم يطأها حتى يستبرئها
خشية ان يكون حاملا منه فى صلب النكاح فيكون على ولده الولاء لموالى الامة بخلاف ما علقت به فى ملكه فانه لا ولاء عليه
وهذا كله احتياط لولده فهل هو صريح الحرية لا ولاء عليه او عليه ولاء فكيف اذا كانت حاملا من غيره **فصل** الحكم السادس

استنبط من قوله لا توطأ حامل حتى تضع ولا حائل حتى تستبرئ بحيضة ان الحامل لا تحيض وان ما تراه من الدم يكون دم فساد بمنزلة
الاستحاضة تصوم وتصلي وتطوف بالبيت وتقرأ القرآن وهذه مسألة اختلف فيها الفقهاء فذهب عطاء والحسن وعكرمة ومكحول وجابر
ابن زيد ومحمد ابن المنذر والشعبي والنخعي والحكم وحماد والزهري وابو حنيفة واصحابه رحمهم الله والاوزاعي وابو عبيد وابو ثور وابن المنذر والامام
احمد في المشهور من مذهبه والشافعي في احد قوليه يعني الى انه ليس دم حيض وقال قتادة وربيعة ومالك والليث بن سعد وعبد الرحمن
ابن مهدي واسحق بن راهويه انه دم حيض وقد ذكر البيهقي في سننه وقال اسحق بن راهويه قال لي احمد بن حنبل ما تقول في الحامل ترى الدم فقلت
تصلي واحتججت بخبر عطاء عن عايشة رضي الله عنها قال فقال احمد بن حنبل اين انت من خبر المدنيين خبر ام علقمة مولاة عايشة رضي الله عنها فانه اصح قال
اسحق فرجعت الى قول احمد وهو كالصريح من احمد بان دم الحامل دم حيض وهو الذي فهمه اسحق عنه والخبر الذي اشار اليه احمد هو ما رويناه من طريق
البيهقي اخبرنا الحاكم ثنا ابو بكر بن اسحق ثنا احمد بن ابراهيم بن ملحان ثنا ابو بكير ثنا الليث عن بكير بن عبد الله عن ام علقمة مولاة عايشة رضي
الله عنها ان عايشة رضي الله عنها سئلت عن الحامل ترى الدم فقالت لا تصلي قال البيهقي وروينا عن انس بن مالك وروينا عن عمر بن الخطاب
رضي الله عنه ما يدل على ذلك وروينا عن عايشة رضي الله عنها انها انشدت لرسول الله صلى الله عليه وسلم بيت ابي كبير الهذلي
ومبرإ من كل غبر حيضة * وفساد مرضعة وداء مغيل * قال وفي هذا دليل على ابتداء الحمل في حال الحيض حيث لم ينكر الشعر قال وروينا
عن مطر عن عطاء عن عايشة انها قالت الحبلى لا تحيض اذا رأت الدم صلت قال وكان يحيى القطان ينكر هذه الرواية ويضعف رواية
ابن ابي ليلى ومطر عن عطاء قال وروى محمد بن راشد عن سليمان بن موسى عن عطاء عن عايشة نحو رواية مطر فان كانت محفوظة فيشبه
ان تكون عايشة كانت تراها لا تحيض ثم كانت تراها تحيض فرجعت الى ما رواه المدنيون قال المانعون من كون دم الحامل دم حيض
قد قسم النبي صلى الله عليه وسلم الاماء قسمين حاملا وجعل عدتها وضع الحمل وحائلا فجعل عدتها حيضة فكانت الحيضة علما على براءة
رحمها فلو كان الحيض يجامع الحمل لما كانت الحيضة علما على عدمه قالوا ولذلك جعل عدة المطلقة ثلثة اقراء ليكون دليلا على عدم
حملها فلو اجتمع الحمل الحيض لم يكن دليلا على عدمه قالوا وقد ثبت في الصحيح ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لعمر بن الخطاب حين طلق
ابنه امرأته وهي حائض مره فليراجعها ثم ليمسكها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر ثم ان شاء امسكها بعد وان شاء طلق قبل ان يمس فتلك العدة
التي امر الله ان تطلق لها النساء ووجه الاستدلال به ان طلاق الحامل ليس ببدعة في زمن الدم وغيره اجماعا فلو كانت تحيض
لكان طلاقها فيه او في طهرها بعد المسيس بدعة عملا بعموم الخبر قالوا وروى مسلم في صحيحه من حديث ابن عمر ايضا مره فليراجعها ثم ليطلقها
طاهرا او حاملا وهذا يدل على ان ما تراه من الدم لا يكون حيضا فانه جعل الطلاق في وقته نظير الطلاق في وقت الطهر سواء فلو كان ما تراه
حيضا لكان لها حالان حالة طهر وحالة حيض ولم يجز طلاقها في حال حيضها فانه يكون بدعة قالوا وقد روى احمد في مسنده من حديث
رويفع عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يحل لاحد ان يسقي ماءه زرع غيره ولا يقع على امة حتى تحيض او يتبين حملها فجعل وجود الحمل
علما على براءة الرحم من الحمل قالوا وقد روي عن علي كرم الله وجهه انه قال ان الله رفع الحيض عن الحبلى وجعل الدم مما تغيض الارحام وقال
ابن عباس رضي الله عنه ان الله رفع الحيض عن الحبلى وجعل الدم رزقا للولد رواهما ابو حفص بن شاهين قالوا وروى الاثرم والدارقطني
باسنادهما عن عايشة في الحامل ترى الدم فقالت الحامل لا تحيض وتغتسل وتصلي وقولها وتغتسل بطريق الندب لكونها مستحاضة قالوا
ولا يعرف عن غيرهم خلافهم لكن عايشة رضي الله عنها قد ثبت عنها انها قالت الحامل لا تصلي وهذا محمول على ما تراه قريبا من الولادة باليومين

ونحوهما ولانه نفاس جمعا بين قوليهما قالوا ولانه دم لا تنقضي به العدة فلم يكن حيضا كالاستحاضة وحديث عائشة رضي الله عنها يدل على ان الحائض قد تحبل ونحن نقول بذلك بقطع حيضها او برفعه قالوا ولان الله سبحانه اجرى العادة بانقلاب دم الطمث لبنا غذاء للولد فالخارج وقت الحمل يكون غيره فهو دم فساد **قال** المحيضون لا نزاع ان الحامل قد ترى الدم على عادتها لا سيما في اول حملها وانما النزاع في حكم هذا الدم لا في وجوده وقد كان حيضا قبل الحمل بالاتفاق فنحن نستصحب حكمه حتى ياتي ما يرفعه بيقين قالوا والحكم اذا ثبت في محل فالاصل بقاؤه حتى ياتي ما يرفعه فالاول استصحاب لحكم الاجماع في محل النزاع والثاني استصحاب للحكم الثابت في المحل حتى يتحقق ما يرفعه والفرق بينهما ظاهر قالوا وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم اذا كان دم الحيض فانه اسود يعرف وهذا اسود يعرف فكان حيضا قالوا وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم اليست احداكن اذا حاضت لم تصم ولم تصل وحيض المرأة خروج دمها في اوقات معلومة من الشهر لغة وشرعا وهذا كذلك لغة والاصل في الاسماء تقريرها لا تغييرها قالوا ولان الدم الخارج من الفرج الذي رتب الشارع عليه الاحكام قسمان حيض واستحاضة ولم يجعل لهما ثالثا وهذا ليس باستحاضة فان الاستحاضة الدم المطبق والزائد على اكثر الحيض او الخارج عن العادة وهذا ليس واحدا منها فبطل ان يكون استحاضة فهو حيض قالوا ولا يمكنكم اثبات قسم ثالث في هذا المحل وجعله دم فساد فان هذا لا يثبت الا بنص او اجماع او دليل يجب المصير اليه وهو منتف قالوا وقد رد النبي صلى الله عليه وسلم المستحاضة الى قدر عادتها وقال اجلسي قدر الايام التي كنت تحيضين فدل على ان عادة النساء معتبرة في وصف الدم وحكمه فاذا جرى دم الحامل على عادتها المعتادة ووقتها من غير زيادة ولا نقصان ولا انتقال دلت عادتها على انه حيض ووجب تحكيم عادتها وتقديمها على الفساد الخارج عن العادة قالوا واعلم الامة بهذه المسألة نساء النبي صلى الله عليه وسلم واعلمهن عائشة وقد صح عنها رضي الله عنها من رواية اهل المدينة انها لا تصلي وقد شهد له الامام احمد بانه اصح من الرواية الاخرى عنها وكذلك رجع اليه اسحق واخبر انه قول احمد بن حنبل قالوا ولا يعرف صحة الاثار بخلاف ذلك عمن ذكرتم من الصحابة رضي الله عنه ولو صحت فهي مسألة نزاع بين الصحابة ولا دليل يفصل قالوا ولان علم مجامعة الحيض للحمل اما ان يعلم بالحس او بالشرع وكلاهما منتف اما الاول فظاهر واما الثاني فليس عن صاحب الشرع ما يدل على انهما لا يجتمعان **واما** قولكم انه جعله دليلا على براءة الرحم من الحمل في العدة والاستبراء **قلنا** جعل دليلا ظاهرا او قطعيا الاول صحيح والثاني باطل فانه لو كان دليلا قطعيا لما تخلف عنه مدلوله ولكانت اول مدة الحمل من حين انقطاع الحيض وهذا لم يقله احد بل اول المدة من حين الوطء لو حاضت بعده عدة حيض فلو وطئها وجاءت بولد لاكثر من ستة اشهر من حين الوطء ولاقل منها من حين انقطاع الحيض لحقه النسب اتفاقا فعلم انه امارة ظاهرة وقد يتخلف عنها مدلولها تخلف المطر عن الغيم الرطب وبهذا يخرج الجواب عما استدللتم به من السنة فانا بها قائلون والى حكمها صائرون وهي الحكم بين المتنازعين والنبي صلى الله عليه وسلم قسم النساء الى قسمين حامل فعدتها وضع حملها وحائل فعدتها بالحيض ونحن قائلون بموجب هذا غير منازعين فيه ولكن اين فيه ما يدل على ان ما تراه الحامل من الدم على عادتها تصوم معه وتصلي هذا امر لا تعرض للحديث به وهكذا يقول القائلون بان دمها دم حيض هذه العبارة بعينها ولا يعد هذا تناقضا ولا خللا في العبارة قالوا وهكذا قوله في شأن عبد الله بن عمر رضي الله عنه مره فليراجعها ثم ليطلقها طاهرا قبل ان يمسها انما هي لاباحة الطلاق اذا كانت حائلا بشرطين الطهر وعدم المسيس فاين في هذا التعرض لحكم الدم الذي تراه على حملها وقولكم ان الحامل لو كانت تحيض لكان طلاقها في زمن الدم بدعة وقد اتفق الناس على ان طلاق الحامل ليس ببدعة وان رأت الدم قلنا ان النبي

صلى الله عليه وسلم قسم احوال المرأة التي يريد طلاقها الى حال حمل و حال خلو عنه و جوز طلاق الحامل مطلقا من غير استثناء واما غير ذات الحمل فانما اباح طلاقها بالشرطين المذكورين ليس في هذا ما يدل على ان دم الحامل دم فساد بل على ان الحامل تخالف غيرها في الطلاق وان غيرها انما تطلق طاهرا غير مصابة ولا يشترط في الحامل شيء من هذا بل تطلق عقيب الاصابة وتطلق وان رأت الدم فكما لا تحرم طلاقها عقيب اصابتها لا تحرم حال حيضها وهذا الذي تقتضيه حكمة الشارع في وقت الطلاق اذنا ومنعا فان المرأة متى استبان حملها كان المطلق على بصيرة من امره ولم يعرض له من الندم ما يعرض لمن طلق بعد الجماع ولا يشعر بحملها فليس ما منع منه نظير ما اذن فيه لا شرعا ولا واقعا ولا اعتبارا ولا سيما من علل المنع من الطلاق في الحيض بتطويل العدة فهذا لا اثر له في الحامل قالوا واما قولكم انه لو كان حيضا لانقضت به العدة فهذا لا يلزم لان الله سبحانه جعل عدة الحامل بوضع الحمل وعدة الحائل بالاقراء ولا يمكن انقضاء عدة الحامل بالاقراء لاقضاء ذلك الى ان يملكها الثاني ويتزوجها وهي حامل من غيره فيسقي زرعه ماء غيره قالوا واذا كنتم سلمتم لنا ان الحائض قد تحبل وحملتم على ذلك حديث عائشة رضي الله عنها ولا يمكنكم منع ذلك لشهادة الحس به فقد اعطيتم ان الحيض والحبل يجتمعان فبطل استدلالكم من رأسه لان مداره على ان الحيض لا يجامع الحبل **فان قلتم** نحن انما جوزنا ورود الحمل على الحيض وكلامنا في عكسه وهو ورود الحيض على الحمل وبينهما فرق **قيل** اذا كانا متنافيين لا يجتمعان فاي فرق بين ورود هذا على هذا وعكسه اما قولكم ان الله سبحانه اجرى العادة بانقلاب دم الطمث لبنا يتغذى به الولد ولهذا لا تحيض المراضع قلنا وهذا من اكبر حجتنا عليكم فان هذا الانقلاب والتغذية باللبن انما يستحكم بعد الوضع وهو زمن سلطان اللبن وارتضاع المولود وقد اجرى الله العادة بان المرضع لا تحيض ومع هذا فلو رأت دما في وقت عادتها لحكم له بحكم الحيض بالاتفاق فلان يحكم له بحكم الحيض في الحال التي لم يستحكم فيها انقلابه ولا تغذى الطفل به اولى واحرى قالوا وهب ان هذا كما تقولون فان هذا انما يكون عند احتياج الطفل الى التغذية باللبن وهذا بعد ان ينفخ فيه الروح فاما قبل ذلك فانه لا ينقلب لبنا لعدم حاجة الحمل اليه وايضا فانه لا يستحيل كله لبنا بل يستحيل بعضه ويخرج الباقي وهذا القول هو الراجح كما تراه نقلا ودليلا والله المستعان **فان قيل** فهل تمنعون من الاستمتاع بالمشتراة بغير الوطي في الموضع الذي يجب فيه الاستبراء قيل اما اذا كانت صغيرة لا توطأ مثلها فهذه لا تحرم قبلتها ولا مباشرتها وهذا منصوص احمد في احدى الروايتين عنه اختارها ابو محمد المقدسي وشيخنا وغيرهما فانه قال ان كانت صغيرة باي شيء تستبرأ اذا كانت رضيعة وقال في رواية اخرى تستبرأ بحيضة ان كانت تحيض والا ثلاثة اشهر ان كانت ممن توطأ وتحبل قال ابو محمد فظاهر هذا انه لا يجب استبراؤها ولا تحرم مباشرتها وهذا اختيار ابن ابي موسى وقول مالك وهو الصحيح لان سبب الاباحة متحقق وليس على تحريمها دليل فانه لا نص فيها ولا معنى نص فان تحريم مباشرة الكبيرة انما كان لكونه داعيا الى الوطي المحرم او خشية ان يكون ام ولد لغيره ولا يتوهم هذا في هذه فوجب العمل بمقتضى الاباحة انتهى كلامه

فصل فان كانت ممن يوطأ مثلها فان كانت بكرا وقلنا لا يجب استبراؤها فظاهر وان قلنا يجب استبراؤها فقال اصحابنا تحرم قبلتها ومباشرتها وعندي انه لا يحرم ولو قلنا بوجوب استبرائها لانه لا يلزم من تحريم الوطي تحريم دواعيه كما في حق الصائم لا سيما وهم انما حرموا تحريم مباشرتها لانها قد تكون حاملا فيكون مستمتعا بامة الغير هكذا عللوا تحريم المباشرة ثم قالوا ولهذا لا يحرم الاستمتاع بالمسبية بغير الوطي قبل الاستبراء في احدى الروايتين لانها لا يتوهم فيها انفساخ الملك لانه قد استقر بالسبا فلم يبق لمنع الاستمتاع بالقبلة وغيرها من البكر معنى وان كان ثيبا فقال اصحاب احمد والشافعي وغيرهم يحرم الاستمتاع بها قبل الاستبراء قالوا لانه استبراء يحرم الوطي فحرم الاستمتاع كالعدة ولانه لا يامن كونها حاملا فتكون ام ولد والبيع باطل فيكون مستمتعا بام ولد غيره قالوا ولهذا فارق وطي تحريم الحائض والصائم وقال الحسن البصري

لا يحرم من المشتراة الا فرجها وله ان يستمتع منها بما شاء ما لم يطأ لان النبي صلى الله عليه وسلم انما منع من الوطء قبل الاستبراء ولم يمنع ما دونه ولا يلزم من تحريم الوطء تحريم ما دونه كالحائض والصائمة وقد قبل ابن عمر جاريته من السبي حين وقعت في سهمه قبل استبرائها ولمن نصر هذا القول ان يقول الفرق بين المشتراة والمعتدة ان المعتدة قد صارت اجنبية منه فلا يحل وطؤها ولا دواعيه بخلاف المملوكة فان وطأها انما يحرم قبل الاستبراء خشية اختلاط مائه بماء غيره وهذا لا يوجب تحريم الدواعي فهي اشبه بالحائض والصائمة ونظير هذا انه لو زنت امرأته او جاريته حرم عليه وطؤها قبل الاستبراء ولا يحرم دواعيه وكذلك المسبية كما سيأتي واكثر ما يتوهم كونها حاملا من سيدها فينفسخ البيع فهذا بناء على تحريم بيع امهات الاولاد على علاته ولا يلزم القائل به لانه لما استمتع بها كانت ملكه ظاهرا وذلك يكفي في جواز الاستمتاع كما يخلو بها ويحدثها وينظر اليها ما لا يباح من الاجنبية وما كان جوابكم عن هذه الامور فهو الجواب عن القبلة والاستمتاع ولا يعلم في جواز هذا نزاع فان المشتري لا يمنع من قبض امته وحوزها الى بيته وان كان وحده قبل الاستبراء ولا يجب عليها ان تستر وجهها منه ولا يحرم عليه النظر اليها والخلوة بها والاكل معها واستخدامها والانتفاع بمنافعها وان لم يجز له ذلك في ملك الغير **فصل** وان كانت مسبية ففي جواز الاستمتاع بغير الوطء قولان للفقهاء وهما روايتان عن احمد **احدهما** انه كغير المسبية فيحرم الاستمتاع منها بما دون الفرج وهو ظاهر كلام الخرقي لانه قال من ملك امة لم يصبها ولم يقبلها حتى يستبريها بعد تمام ملكه لها **والثانية** لا يحرم وهو قول ابن عمر والفرق بينها وبين المملوكة بغير السبي ان المسبية لا يتوهم فيها كونها ام ولد بل هي مملوكة له على كل حال بخلاف غيرها كما تقدم والله اعلم **فان قيل** فهل يكون اول مدة الاستبراء من حين البيع او من حين القبض قيل فيه قولان وهما وجهان في مذهب احمد احدهما من حين البيع لان الملك ينتقل به والثاني من حين القبض لان القصد معرفة براءة الرحم من ماء البائع وغيره ولا يحصل ذلك مع كونها في يده وهذا على اصل الشافعي واحمد اما على اصل مالك فيكفي عنده الاستبراء قبل البيع في المواضع التي تقدمت **فان قيل** فان كان في البيع خيار فمتى يكون ابتداء مدة الاستبراء قيل هذا ينبني على الخلاف في انتقال الملك في مدة الخيار فمن قال ينتقل فابتداء المدة عنده من حين البيع ومن قال لا ينتقل فابتداؤها عنده من حين انقطاع الخيار **فان قيل** ما تقولون لو كان الخيار خيار عيب قيل ابتداء المدة من حين البيع قولا واحدا لان خيار العيب لا يمنع نقل الملك بغير خلاف والله اعلم **فصل** فان قيل قد دلت السنة على استبراء الحامل بوضع الحمل وعلى استبراء الحائل فكيف سكتت عن استبراء الآئسة والتي لم تحض ولم تسكت عنهما في العدة قيل لم تسكت عنهما بحمد الله بل بينتهما بطريق الايماء والتنبيه فان الله سبحانه جعل عدة الحرة ثلثة قروء ثم جعل عدة الآئسة والتي لم تحض ثلثة اشهر فعلم انه سبحانه جعل في مقابلة كل قرء شهرا ولهذا اجرى سبحانه عادته في امائه ان المرأة تحيض في كل شهر حيضة وثبتت السنة ان استبراء الامة الحائض بحيضة فيكون الشهر قائما مقام الحيضة وهذا احدى الروايات عن احمد واحد قولي الشافعي وعن احمد رواية ثانية انها تستبرأ بثلثة اشهر وهي المشهورة عنه وهو احد قولي الشافعي ووجه هذا القول ما احتج به احمد في رواية احمد بن القاسم فانه قال قلت لابي عبد الله كيف جعلت ثلثة اشهر مكان حيضة وانما جعل الله سبحانه في القرآن مكان كل حيضة شهرا فقال احمد انما قلنا ثلثة اشهر لاجل الحمل فانه لا يتبين في اقل من ذلك فان عمر بن عبد العزيز سأل عن ذلك وجمع اهل العلم والقوابل فاخبروا ان الحمل لا يتبين في اقل من ثلثة اشهر فاعجبه ذلك ثم قال الا تسمع قول ابن مسعود ان النطفة اربعين يوما ثم علقة ثم اربعين يوما مضغة بعد ذلك فاذا خرجت الثمانون صارت بعدها مضغة وهي لحم فتبين حينئذ قال لي ابن القاسم هذا معروف عند النساء فاما شهر فلا معنى فيه انتهى كلامه وعنه رواية

ثالثة انما تستبرأ بشهر ونصف فانه قال في رواية حنبل قال عطاء ان كانت لا تحيض فخمسة واربعين يوما قال حنبل قال عمي لذلك اذهب لان عدة المطلقة الآئسة كذلك انتهى كلامه ووجه هذا القول انها لو طلقت وهي آئسة اعتدت بشهر ونصف فلان تستبرئ الامة بهذا القدر اولى وعن احمد رواية رابعة انها تستبرئ بشهرين حكاها القاضي عنه واستشكلها كثير من اصحابه حتى قال صاحب المغني ولو ار لذلك وجها قال ولو كان استبراؤها بشهرين لكان استبراء ذات القروء بقرأين ولو نعلم به قائلا ووجه هذه الرواية انها اعتبرت بالمطلقة ولو طلقت وهي امة لكانت عدتها شهرين هذا هو المشهور عن احمد واحتج فيه بقول عمر رضي الله عنه وهو الصواب لان الاشهر قائمة مقام القروء وعدة ذات القروء قرآن فبدلهما شهران وانما صرنا الى استبراء ذات القرء بحيضة لانها علم ظاهر على براءتها من الحمل ولا يحصل ذلك بشهر واحد فلا بد من مدة تظهر فيها براءتها وهي اما شهران او ثلثة فكانت الشهران اولى لانها جعلت علما على البراءة في حق المطلقة ففي حق المستبرأة اولى فهذا وجه هذه الرواية وبعد فالراجح من الدليل الاكتفاء بشهر واحد وهو الذي دل عليه ايماء النص وتنبيهه وفي جعل مدة استبرائها ثلثة اشهر تسوية بينها وبين الحرة وجعلها بشهرين تسوية بينها وبين المطلقة فكان اولى المدد بها شهرا فانه البدل التام والشارع قد اعتبر نظير هذا البدل في نظير الامة وهي الحرة واعتبره الصحابة في الامة المطلقة فصح عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه قال عدتها حيضتان فان لم تكن تحيض فشهران احتج به احمد وقد نص احمد في اشهر الروايات عنه على انها اذا ارتفع حيضها لا تدري ما رفعه اعتدت بعشرة اشهر تسعة للحمل وشهر مكان الحيضة وعنه رواية ثانية تعتد بسنة هذه طريقة الشيخ ابي محمد قال واحمد ههنا جعل مكان الحيضة شهرا لان اعتبار تكرارها في الآئسة ليعلم براءتها من الحمل وقد علم براءتها منه ههنا بمضي غالب مدته فجعل الشهر مكان الحيضة على وفق القياس وهذا هو الذي ذكره الخرقي مفرقا بين الآئسة وبين من ارتفع حيضها فقال فان كانت موئسة فبثلثة اشهر وان ارتفع حيضها لا تدري ما رفعه اعتدت بتسعة اشهر للحمل وشهر مكان الحيضة واما الشيخ ابو البركات فجعل الخلاف في الذي ارتفع حيضها كالخلاف في الآئسة وجعل فيها الروايات الاربع بعد غالب مدة الحمل تسوية بينها وبين الآئسة فقال في محرره والآئسة والصغيرة بمضي شهر وعنه بمضي ثلثة اشهر وعنه شهرين وعنه شهر ونصف وان ارتفع حيضها لا تدري ما رفعه فبذلك تسعة اشهر وطريقة الخرقي والشيخ ابي محمد اصح وهذا الذي اخترناه من الاكتفاء بشهر هو الذي مال اليه الشيخ في المغني فانه قال ووجه استبرائها بشهر ان الله جعل الشهر مكان الحيضة وكذلك اختلف الشهور باختلاف الحيضات فكانت عدة الحرة الآئسة ثلثة اشهر مكان الثلثة قروء وعدة الامة شهرين مكان القرأين وللامة المستبرأة التي ارتفع حيضها عشرة اشهر تسعة للحمل وشهر مكان الحيضة فيجب ان يكون مكان الحيضة هنا شهر كما في حق من ارتفع حيضها قال **فان قيل** فقد وجدتم ما دل على البراءة وهو تربص تسعة اشهر **قلنا** وههنا ما يدل على البراءة وهو الاياس فاستويا **ذكر** احكامه صلى الله عليه وسلم في البيوع ذكر حكمه فيما يحرم بيعه ثبت في الصحيحين من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما انه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول ان الله ورسوله حرم بيع الخمر والميتة والخنزير والاصنام فقيل يا رسول الله ارأيت شحوم الميتة فانها تطلى بها السفن وتدهن بها الجلود ويستصبح بها الناس فقال لا هو حرام ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عند ذلك قاتل الله اليهود ان الله لما حرم عليهم الشحوم جملوه ثم باعوه فاكلوا ثمنه وفيهما ايضا عن ابن عباس قال بلغ عمر ان سمرة باع خمرا فقال قاتل الله سمرة الم يعلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لعن الله اليهود حرمت عليهم الشحوم فجملوها فباعوها فهذا من مسند عمر وقد رواه البيهقي والحاكم في صحيحه فجعلاه من مسند ابن عباس وفيه زيادة ولفظه عن ابن عباس قال كان النبي صلى الله عليه وسلم في المسجد يعني الحرام فرفع بصره الى السماء فتبسم فقال لعن الله اليهود لعن الله اليهود لعن الله اليهود

ان الله عز وجل حرم عليهم الشحوم فباعوها واكلوا اثمانها ان الله اذا حرم على قوم اكل شئ حرم عليهم ثمنه واسناده صحيح قال البيهقي رواه عن ابن عبدان عن الصفار عن اسمعيل القاضي ثنا ابن منهال ثنا يزيد بن زريع ثنا خالد الحذاء عن بركة ابي الوليد عن ابن عباس وفي الصحيحين من حديث ابي هريرة رضي الله عنه نحوه دون قوله ان الله اذا حرم اكل شئ حرم ثمنه فاشتملت هذه الكلمات الجوامع على تحريم ثلثة اجناس مشارب تفسد العقول ومطاعم تفسد الطباع وتغذي غذاء خبيثا واعيان تفسد الاديان وتدعو الى الفتنة والشرك فصان بالتحريم النوع الاول العقول عما يزيلها او يفسدها وبالثاني القلوب عما يفسدها من وصول اثر الغذاء الخبيث اليها والغاذي شبيه بالمغتذي وبالثالث الاديان عما وضع لافسادها فتضمن هذا التحريم صيانة العقول والقلوب والاديان ولكن الشان في معرفة حدود كلامه صلوات الله عليه وما يدخل فيه وما لا يدخل فيه لتستبين عموم كلماته وجمعها وتناولها لجميع الانواع التي شملها عموم كلماته وتاويلها بجميع الانواع التي شملها عموم لفظه ومعناه وهذه خاصية الفهم عن الله ورسوله التي تفاوتت فيه العلماء ويؤتيه الله من يشاء **فاما** تحريم بيع الخمر فيدخل فيه تحريم بيع كل مسكر مائعا كان او جامدا عصيرا او مطبوخا فيدخل فيه عصير العنب وخمر الزبيب والتمر والذرة والشعير والعسل والحنطة واللقمة الملعونة لقمة الفسق والقلب التي تحرك القلب الساكن الى اخبث الاماكن فان هذا كله خمر بنص رسول الله صلى الله عليه وسلم الصحيح الصريح التي لا مطعن في سندها ولا اجمال في متنه اذ صح عنه قوله كل مسكر خمر وصح عن اصحابه رضي الله عنهم الذين هم اعلم الامة بخطابه ومراده ان الخمر ما خامر العقل فدخول هذه الانواع تحت اسم الخمر كدخول جميع انواع الذهب والفضة والبر والشعير والتمر والزبيب تحت قوله لا تبيعوا الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر والزبيب بالزبيب الا مثلا بمثل فكما لا يجوز اخراج صنف من هذه الاصناف عن تناول اسمه له فهكذا لا يجوز اخراج صنف من اصناف المسكر عن اسم الخمر فانه يتضمن محذورين احدهما ان يخرج من كلامه ما قصد دخوله فيه والثاني ان يشرع لذلك النوع الذي اخرج حكم غير حكمه فيكون تغييرا لالفاظ الشارع ومعانيه فانه اذا سمى ذلك النوع بغير الاسم الذي سماه به الشارع ازال عنه حكم ذلك المسمى واعطاه حكما اخر ولما علم النبي صلى الله عليه وسلم ان من امته من يبتلي بهذا كما قال ليشربن ناس من امتي الخمر يسمونها بغير اسمها قضى قضية كلية عامة لا يتطرق اليها اجمال ولا احتمال بل هي شافية كافية فقال كل مسكر خمر هذا ولو ان ابا عبيدة والخليل واضرابهما من ائمة اللغة ذكروا هذه الكلمة هكذا لقالوا قد نص ائمة اللغة على ان كل مسكر خمر وقولهم حجة وسياتي ان شاء الله تعالى عند ذكر هديه في الاطعمة والاشربة مزيد تقرير لهذا وانه لو لم يتناوله لفظه لكان القياس الصريح الذي استوى فيه الاصل والفرع من كل وجه حاكما بالتسوية بين انواع المسكر في تحريم البيع والشرب فالتفريق بين نوع ونوع تفريق بين متماثلين من جميع الوجوه

فصل واما تحريم بيع الميتة فيدخل فيه كل ما يسمى ميتة سواء مات حتف انفه او ذكي ذكاة لا تفيد حله ويدخل فيه ابعاضها ايضا ولهذا استشكل الصحابة رضي الله عنهم تحريم بيع الشحوم مع ما لهم فيه من المنفعة فاخبرهم النبي صلى الله عليه وسلم انه حرام وان كان فيه ما ذكروا من المنفعة وهذا موضع اختلف الناس فيه لاختلافهم في فهم مراده صلى الله عليه وسلم وهو ان قوله لا هو حرام هل هو عائد الى البيع او عائد الى الافعال التي سألوا عنها فقال شيخنا هو راجع الى البيع فانه صلى الله عليه وسلم لما اخبرهم ان الله حرم بيع الميتة قالوا ان في شحومها من المنافع كذا وكذا يعنون فهل ذلك مسوغ لبيعها فقال لا هو حرام **قلت** كانهم طلبوا تخصيص الشحوم من جملة الميتة بالجواز كما طلب العباس تخصيص الاذخر من جملة تحريم نبات الحرم بالجواز فلم يجبهم الى ذلك فقال لا هو حرام وقال غيره من اصحاب احمد التحريم عائد الى الافعال المسئول عنها وقال هو حرام ولم يقل هي لانه اراد المذكور جميعه ويرجح قولهم عود الضمير الى اقرب مذكور ويرجحه من جهة المعنى ان اباحة هذه الاشياء ذريعة الى اقتناء الشحوم وبيعها ويرجحه ايضا ان في

بعض ألفاظ الحديث فقال لا هو حرام وهذا الضمير إما أن يرجع إلى الشحوم وإما إلى هذه الأفعال وعلى التقديرين فهو حجة على تحريم الأفعال التي سألوا عنها ويرجحه أيضاً قوله في حديث أبي هريرة رضي الله عنه في الفأرة التي وقعت في السمن إن كان جامداً فألقوها وما حولها وكلوه وإن كان مائعاً فلا تقربوه وفي الانتفاع به في الاستصباح وغيره قولان له ومن رجح الأول يقول ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال إنما حرم من الميتة أكلها وهذا صريح في أنه لا يحرم الانتفاع بها في غير الأكل كالوقيد وسد البثوق ونحوهما قالوا والخبيث إنما يحرم ملابسة باطناً وظاهراً كالأكل واللبس وأما الانتفاع به من غير ملابسة فلأي شيء يحرم قالوا ومن تأمل سياق حديث جابر علم أن السؤال إنما كان منهم عن البيع وأنهم طلبوا منه أن يرخص لهم في بيع الشحوم لما فيها من المنافع فأبى عليهم وقال هو حرام فإنهم لو سألوه عن حكم هذه الأفعال لقالوا أرأيت شحوم الميتة هل يجوز أن تستصبح بها الناس وتدهن بها الجلود ولم يقولوا فإنه يفعل بها كذا وكذا فإن هذا إخبار منهم لا سؤال وهم لم يخبروه بذلك عقيب تحريم هذه الأفعال عليهم ليكون قوله لا هو حرام صريحاً في تحريمها وإنما أخبروه به عقيب تحريم بيع الميتة فكأنهم طلبوا منه أن يرخص لهم في بيع الشحوم في هذه المنافع التي ذكروها فلم يفعل ونهاية الأمر أن الحديث يحتمل الأمرين فلا يحرم ما لم يعلم أن الله ورسوله حرمه قالوا وقد ثبت عنه أنه نهاهم عن الاستسقاء من آبار ثمود وأباح لهم أن يطعموا ما عجنوا منه من تلك الآبار للبهائم قالوا ومعلوم أن إيقاد النجاسة والاستصباح بها انتفاع خال عن المفسدة وعن ملابستها باطناً وظاهراً فهو نفع محض لا مفسدة فيه وما كان هكذا فالشريعة لا تحرمه فإن الشريعة إنما تحرم المفاسد الخالصة أو الراجحة وطرقها وأسبابها الموصلة إليها قالوا وقد أجاز أحمد في إحدى الروايتين الاستصباح بشحوم الميتة إذا خالطت دهناً طاهراً فإنه في أكثر الروايات يجوز الاستصباح بالزيت النجس وطلي السفن به وهو اختيار طائفة من أصحابه منهم الشيخ أبو محمد وغيره واحتج بأن ابن عمر أمر أن يستصبح به وقال في رواية ابنه صالح وعبد الله لا يعجبني بيع النجس ويستصبح به إذا لم يمسوه لأنه نجس وهذا يعم النجس والمتنجس ولو قدر أنه إنما أراد به المتنجس فهو صريح في القول بجواز الاستصباح بما خالطه نجاسة ميتة أو غيرها وهذا مذهب الشافعي وأي فرق بين الاستصباح بشحم الميتة إذا كان مفرداً وبين الاستصباح به إذا خالطه دهن طاهر فنجسه **فإن قيل** إذا كان مفرداً فهو نجس العين وإذا خالطه غيره تنجس به فأمكن تطهيره بالغسل فصار كالثوب النجس ولهذا يجوز بيع الدهن المتنجس على إحدى القولين دون دهن الميتة **قيل** لا ريب أن هذا هو الفرق الذي عول عليه المفرقون بينهما ولكنه ضعيف لوجهين **أحدهما** أنه لا يعرف عن الإمام أحمد ولا عن الشافعي البتة غسل الدهن النجس وليس عنهم في ذلك كلمة واحدة وإنما ذلك من فتوى المنتسبين وقد روي عن مالك أنه يطهر بالغسل هذه رواية ابن نافع وابن القاسم عنه **الثاني** أن هذا الفرق وإن تأتى لأصحابه في الزيت والشيرج ونحوهما فلا يتأتى لهم في جميع الأدهان فإن منها ما لا يمكن غسله وأحمد والشافعي قد أطلقا القول بجواز الاستصباح بالدهن النجس من غير تفريق وأيضاً فإن هذا الفرق لا يفيد في دفع كونه مستعملاً للخبيث والنجاسة سواء كانت عينية أو طارئة فإنه إن حرم الاستصباح لما فيه من استعمال الخبيث فلا فرق وإن حرم لأجل دخان النجاسة فلا فرق وإن حرم لكون الاستصباح به ذريعة إلى اقتنائه فلا فرق فالفرق بين المذهبين في جواز الاستصباح بهذا دون هذا لا معنى له وأيضاً فقد جوز جمهور العلماء الانتفاع بالسرقين النجس في عمارة الأرض للزرع والثمر والبقل مع نجاسة عينه وملابسة المستعمل له أكثر من ملابسة الموقد وظهور أثره في البقول والزروع والثمار فوق ظهور أثر الوقيد وإحالة النار أتم من إحالة الأرض والهواء والشمس للسرقين فإن كان التحريم لأجل دخان النجاسة فمن سلم أن دخان النجاسة نجس وبأي كتاب أم بأي سنة ثبت ذلك وانقلاب النجاسة إلى الدخان أتم من انقلاب عين السرقين والماء النجس ثمراً أو زرعاً وهذا أمر لا يشك فيه

بل معلوم بالحس والمشاهدة حتى جوز بعض أصحاب مالك وأبي حنيفة رحمه الله بيعه فقال ابن الماجشون لا بأس ببيع العذرة لأن ذلك من منافع الناس وقال ابن القاسم لا بأس ببيع الزبل قال اللخمي وهذا يدل من قوله على أنه يرى بيع العذرة وقال أشهب في الزبل المشتري أعذر فيه من البائع يعني في اشترائه وقال ابن عبد الحكم لم يعذر الله واحدا منهما وهما سيان في الإثم **قلت** وهذا هو الصواب وأن بيع ذلك حرام وإن جاز الانتفاع به والمقصود أنه لا يلزم من تحريم بيع الميتة تحريم الانتفاع بها في غير ما حرم الله ورسوله منها كالوقيد وإطعام الصقور والبزاة وقد نص مالك على جواز الاستصباح بالزيت النجس في غير المساجد وعلى جواز عمل الصابون منه وينبغي أن يعلم أن باب الانتفاع أوسع من باب البيع فليس كل ما حرم بيعه حرم الانتفاع به بل لا تلازم بينهما فلا يؤخذ تحريم الانتفاع من تحريم البيع

فصل ويدخل في تحريم بيع الميتة بيع جميع أجزائها التي تحلها الحياة وتفارقها بالموت كاللحم والشحم والعصب وأما الشعر والوبر والصوف فلا يدخل في ذلك لأنه ليس بميتة ولا تحله الحياة وكذلك قال جمهور أهل العلم إن شعور الميتة وأصوافها وأوبارها طاهرة إذا كانت من حيوان طاهر هذا مذهب مالك وأبي حنيفة وأحمد بن حنبل والليث والأوزاعي والثوري وداود وابن المنذر والمزني ومن التابعين الحسن وابن سيرين وأصحاب عبد الله بن مسعود وانفرد الشافعي بالقول بنجاستها واحتج له بأن اسم الميتة يتناولها كما يتناول سائر أجزائها بدليل الأثر والنظر أما الأثر ففي الكامل لابن عدي من حديث ابن عمر يرفعه ادفنوا الأظفار والدم والشعر فإنها ميتة وأما النظر فإنه متصل بالحيوان ينمو بنمائه فينجس بالموت كسائر أعضائه وبأنه شعر نابت في محل نجس فكان نجسا كشعر الخنزير وهذا لأن ارتباطه بأصله خلقة يقتضي أن يثبت له حكمه تبعا فإنه محسوب منه عرفا والشارع أجرى الأحكام فيه على وفق ذلك فأوجب غسله في الطهارة وأوجب الجزاء بأخذه من الصيد كالأعضاء وألحقه بالمرأة في النكاح والطلاق حلا وحرمة وكذلك هاهنا وبأن الشارع له تشوف إلى إصلاح الأموال وحفظها وصيانتها وعدم إضاعتها وقد قال لهم في شاة ميمونة هلا أخذتم إهابها فانتفعتم به ولو كان الشعر طاهرا لكان إرشادهم إلى أخذه أولى لأنه أقل كلفة وأسهل تناولا قال المطهرون للشعور قال الله تعالى ﴿وَمِنْ أَصْوَافِهَا وَأَوْبَارِهَا وَأَشْعَارِهَا أَثَاثًا وَمَتَاعًا إِلَىٰ حِينٍ﴾ وهذا يعم أحياءها وأمواتها وفي مسند أحمد عن عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس قال مر النبي صلى الله عليه وسلم بشاة لميمونة ميتة فقال ألا انتفعتم بإهابها قالوا وكيف وهي ميتة قال إنما حرم لحمها وهذا ظاهر جدا في إباحة ما سوى اللحم والشحم والكبد والطحال والألية كلها داخلة في اللحم كما دخلت في تحريم لحم الخنزير ولا ينتقض هذا بالعظم والقرن والظفر والحافر فإن الصحيح طهارة ذلك كما سنقرره عقيب هذه المسألة قالوا ولأنه لو أخذ في حال الحياة لكان طاهرا فلا ينجس بالموت كالبيض وعكسه الأعضاء قالوا ولأنه لما لم ينجس بجزه في حال حياة الحيوان بالإجماع دل على أنه ليس جزءا من الحيوان وأنه لا روح فيه لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال ما أبين من حي فهو ميتة رواه أهل السنن ولأنه لا يتألم بأخذه ولا يحس بمسه وذلك دليل عدم الحياة فيه وأما النماء فلا يدل على الحياة والحيوانية التي يتنجس الحيوان بمفارقتها فإن مجرد النماء لو دل على الحياة ونجس المحل بمفارقة هذه الحياة لتنجس الزرع بيبسه لمفارقة حياة النمو والاغتذاء له قالوا فالحياة نوعان حياة حس وحركة وحياة نمو واغتذاء فالأولى هي التي تؤثر فقدها في طهارة الحي دون الثانية قالوا واللحم إنما ينجس لاحتقان الرطوبات والفضلات الخبيثة فيه والشعور والأصواف بريئة من ذلك ولا ينتقض بالعظام والأظفار لما سنذكره قالوا والأصل في الأعيان الطهارة وإنما يطرأ عليها التنجس باستحالتها كالرجيع المستحيل عن الغذاء وكالخمر المستحيل عن العصير وأشباههما والشعور في حال استحالتها كانت طاهرة ثم لم يعرض لها ما يوجب نجاستها بخلاف أعضاء الحيوان فإنها

عرض لها ما يقتضي نجاستها وهو احتقان الفضلات الخبيثة قالوا واما حديث عبد الله بن عمر ففي اسناده عبد الله بن عبد العزيز
ابن ابي داود قال ابو حاتم الرازي احاديثه منكرة ليس محله عندي الصدق وقال علي بن الحسين بن الجنيد لا يساوي فلسا يحدث
باحاديث كذب واما حديث الشاة الميتة وقوله الا انتفعتم باهابها ولم يتعرض للشعر فعنه ثلثة اجوبة احدها انه اطلق
الانتفاع بالاهاب ولم يامرهم بازالة ما عليه من الشعر مع انه لا بد فيه من شعر وهو صلى الله عليه وسلم لم يقيد الاهاب المنتفع به بوجه
دون وجه فدل على ان الانتفاع به فروا وغيره مما لا يخلو من الشعر والثاني فانه صلى الله عليه وسلم قد ارشدهم الى الانتفاع
بالشعر في الحديث نفسه حيث يقول انما حرم من الميتة اكلها او لحمها والثالث ان الشعر ليس من الميتة ليتعرض له في
الحديث لانه لا يحله الموت وتعليلهم بالتبعية يبطل بجلد الميتة اذا دبغ وعليه شعر فانه يطهر دون الشعر عندهم وتمسكهم بغسله في
الطهارة يبطل بالجبيرة وتمسكهم بضمانه من الصيد يبطل بالبيض وبالحمل واما في النكاح فانه يتبع الجملة لاتصاله في زوال الجملة
بانفصاله عنها وهم هنا لو فارق الجملة بعد ان تبعها في التنجس لم يفارقها فيه عندهم فعلم الفرق **فصل** فان قيل فهل يدخل في تحريم
بيعها تحريم بيع عظامها وقرونها وجلدها بعد الدباغ لشمول اسم الميتة لذلك قيل الذي يحرم بيعه منها هو الذي يحرم اكله واستعماله
كما اشار اليه النبي صلى الله عليه وسلم بقوله ان الله تعالى اذا حرم شيئا حرم ثمنه وفي اللفظ الآخر اذا حرم اكل شيء حرم ثمنه فنبه على
ان الذي يحرم بيعه يحرم اكله واما الجلد اذا دبغ فقد صار عينا طاهرة ينتفع به في اللبس والفرش وسائر وجوه الاستعمال فلا يمتنع جواز
بيعه وقد نص الشافعي في كتابه القديم انه لا يجوز بيعه واختلف اصحابه فقال القفال لا يتجه هذا الا بتقدير قول يوافق مالكا في انه يطهر
ظاهره دون باطنه وقال بعضهم لا يجوز بيعه وان طهر ظاهره وباطنه على قوله الجديد فانه جزء من الميتة حقيقة فلا يجوز بيعه
كعظمها ولحمها وقال بعضهم يجوز بيعه بعد الدبغ لانه عين طاهرة ينتفع بها فجاز بيعها كالمذكى وقال بعضهم بل هذا يبتني على ان الدبغ
ازالة واحالة **فان قلنا** احالة جاز بيعه لانه قد استحال من كونه جزء ميتة الى عين اخرى وان قلنا ازالة لم يجز بيعه لان وصف
الميتة هو المحرم لبيعه وذلك باق لم يستحل وبنوا على ان هذا الخلاف جواز اكله ولهم فيه ثلثة اوجه اكله مطلقا وتحريمه مطلقا و
التفصيل بين جلد الماكول وغير الماكول فاصحاب الوجه الاول غلبوا حكم الاحالة واصحاب الوجه الثاني غلبوا حكم الازالة واصحاب الوجه
الثالث اجروا الدباغ مجرى الذكاة فاباحوا بها ما يباح اكله بالذكاة اذا ذكي دون غيره والقول بجواز اكله باطل مخالف لصريح السنة
ولهذا لم يتمكن قائله القول به الا بعد منعه كون الجلد بعد الدبغ ميتة وهذا منعه باطل فانه جلد ميتة حقيقة وحسا وحكما
ولم يحدث له حيوة بالدبغ ترفع عنه اسم الميتة وكون الدبغ احالة باطل حسا فان الجلد لم يستحل ذاته واجزاؤه وحقيقته
بالدباغ فدعوى ان الدباغ احالة عن حقيقة الى حقيقة اخرى كما تحيل النار الحطب الى الرماد والملاحة ما يلقى فيها من
الميتات الى الملح دعوى باطلة **واما** اصحاب مالك ففي المدونة لابن القاسم المنع من بيعها وان دبغت وهو الذي ذكره صاحب
التهذيب قال المازري في هذا هو مقتضى القول بانها لا تطهر بالدباغ قال واما اذا فرعنا على انها تطهر بالدباغ طهارة كاملة فانا نجيز
بيعها لاباحة جملة منافعها **قلت** عن مالك في طهارة الجلد المدبوغ روايتان احديهما تطهر ظاهره وباطنه وبها قال وهب
وعلى هذه الرواية جوز اصحابه بيعه والثانية وهي اشهر الروايتين عنه انه يطهر طهارة مخصوصة يجوز معها استعماله
في اليابسات وفي الماء وحده دون سائر المائعات قال اصحابه وعلى هذه الرواية لا يجوز بيعه ولا الصلوة فيه ولا الصلوة

عليه واما مذهب الامام احمد فانه لا يصح عنده بيع جلد الميتة قبل دبغه وعنه في جوازه بعد الدبغ روايتان هكذا اطلقهما الاصحاب وهما عندي مبنيتان على اختلاف الرواية عنه في طهارته بعد الدباغ واما بيع الدهن النجس ففيه ثلثة اوجه في مذهبه احدها انه لا يجوز بيعه والثاني انه يجوز بيعه لكافر يعلم نجاسته وهو المنصوص عنه **قلت** والمراد بعلم النجاسة العلم بالسبب المنجس لا اعتقاد الكافر نجاسته والثالث يجوز بيعه لكافر ومسلم وخرج هذا الوجه من جواز ايقاده وخرج ايضا من طهارته بالغسل فيكون كالثوب النجس وخرج بعض اصحابه وجها ببيع السرجين النجس للوقيد من بيع الزيت النجس له وهو تخريج صحيح واما اصحاب ابي حنيفة فجوزوا بيع السرقين النجس اذا كان تبعا لغيره ومنعوه اذا كان مفردا

فصل واما عظمها فمن لم ينجسه بالموت كابي حنيفة وبعض اصحاب احمد واختيار ابن وهب من اصحاب مالك فيجوز بيعه عندهم وان اختلف ماخذ الطهارة فاصحاب ابي حنيفة رحمهم الله قالوا لا يدخل في الميتة ولا يتناوله اسمها ومنعوا كون الالم دليل حياته قالوا وانما يؤلمه ما جاوره من اللحم لا ذات العظم وحملوا قوله تعالى قال من يحيي العظام وهي رميم على حذف مضاف اي اصحابها وغيرهم ضعف هذا الماخذ جدا وقال العظم يألم حسا والمه اشد من الم اللحم ولا يصح حمل الاية على حذف مضاف لوجهين احدهما ان تقديره لا دليل عليه فلا سبيل اليه الثاني ان هذا التقدير يستلزم الاضراب عن جواب سؤال السائل الذي استشكل حياة العظام فان ابي بن خلف اخذ عظما باليا ثم جاء به الى النبي صلى الله عليه وسلم ففته في يده فقال يا محمد اترى الله يحيي هذا بعد ما رم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم ويبعثك ويدخلك النار فماخذ الطهارة ان سبب تنجيس الميتة منتف في العظام فلم يحكم بنجاستها ولا يصح قياسها على اللحم لان احتقان الرطوبات والفضلات الخبيثة يختص به دون العظام كما ان ما لا نفس له سائلة لا ينجس بالموت وهو حيوان كامل لعدم سبب التنجيس فيه فالعظم اولى وهذا الماخذ اصح واقوى من الاول وعلى هذا فيجوز بيع عظام الميتة اذا كانت من حيوان طاهر العين واما من رأى نجاستها فانه لا يجوز بيعها اذ نجاستها عينية قال ابن القاسم قال مالك لا ارى ان تشترى عظام الميتة ولا تباع ولا انياب الفيل ولا يتجر فيها ولا يمتشط بامشاطها ولا يدهن بمداهنها وكيف يجعل الدهن في الميتة ويمشط لحيته بعظام الميتة وهي مبلولة وكره ان يطبخ بعظام الميتة واجاز مطرف وابن الماجشون بيع انياب الفيل مطلقا واجازه ابن وهب واصبغ ان غليت وسلقت وجعلا ذلك دباغا لها

فصل واما تحريم بيع الخنزير فيتناول جملته وجميع اجزائه الظاهرة والباطنة وتامل كيف ذكر لحمه عند تحريم الاكل اشارة الى تحريم اكله ومعظمه اللحم فذكر اللحم تنبيها على تحريم اكله دون ما قبله بخلاف الصيد فانه لم يقل فيه وحرم عليكم لحم الصيد بل حرم نفس الصيد ليتناول ذلك اكله وقتله وههنا لما حرم البيع ذكر جملته ولم يخص التحريم بلحمه ليتناول بيعه حيا وميتا

فصل واما تحريم بيع الاصنام فيستفاد منه تحريم بيع كل آلة متخذة للشرك على اي وجه كانت ومن اي نوع كانت صنما او وثنا او صليبا وكذلك الكتب المشتملة على الشرك وعبادة غير الله فهذه كلها يجب ازالتها واعدامها وبيعها ذريعة الى اقتنائها واتخاذها فهو اولى بتحريم البيع من كل ما عداها فان مفسدة بيعها بحسب مفسدتها في نفسها والنبي صلى الله عليه وسلم لم يؤخر ذكرها لخفة امرها ولكنه تدرج من الاسهل الى ما هو اغلظ منه فان الخمر احسن حالا من الميتة فانها قد تصير مالا محترما اذا قلبها الله سبحانه ابتداء او قلبها الادمي بصنعته عند طائفة من العلماء وتضمن اذا اتلفت على الذمي عند طائفة بخلاف الميتة وانما لم يجعل الله في اكل الميتة حد اكتفاء بالزاجر الذي جعله الله في الطباع

من كراهتها والتنزه عنها وابعادها عنها بخلاف الخمر والخنزير اشد تحريما من الميتة ولهذا افرده الله تعالى بالحكم عليه انه رجس في قوله قُلْ لَا أَجِدُ فِيمَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا فالضمير في قوله فانه وان كان عوده الى الثلثة المذكورة باعتبار لفظ المحرم فانه يترجح اختصاص الخنزير به لثلثة اوجه احدها قربه منه والثاني تذكيره دون قوله فانها رجس والثالث انه اتى بالفاء وان تنبيها على علة التحريم لتزجر النفوس عنه ويقابل هذه العلة ما في طباع بعض الناس من استلذاذه واستطابته فنفى عنه ذلك واخبر انه رجس وهذا لا يحتاج اليه في الميتة والدم لان كونهما رجسا امر مستقر معلوم عندهم ولهذا في القرآن نظائر فتاملها ثم ذكر بعد تحريم بيع الاصنام وهو اعظم تحريما واثما واشد منافاة للاسلام من بيع الخمر والميتة والخنزير

فصل وفي قوله ان الله اذا حرم شيئا وحرم اكل شئ حرم ثمنه يراد به امران **احدهما** ما هو حرام العين والانتفاع جملة كالخمر والميتة والدم والخنزير وآلات الشرك فهذه ثمنها حرام كيف ما اتفقت **والثاني** ما يباح الانتفاع به في غير الاكل وانما يحرم اكله كجلد الميتة بعد الدباغ وكالحمر الاهلية والبغال ونحوها مما يحرم اكله دون الانتفاع به فهذا قد يقال انه لا يدخل في الحديث وانما يدخل فيه ما هو حرام على الاطلاق وقد يقال انه داخل فيه ويكون تحريم ثمنه اذا بيع لاجل المنفعة التي حرمت فاذا بيع البغل والحمار لاكلهما حرم ثمنها بخلاف ما اذا بيعا للركوب وغيره واذا بيع جلد الميتة للانتفاع به حل ثمنه واذا بيع لاكله حرم ثمنه وطرد هذا ما قاله جمهور من الفقهاء كاحمد ومالك واتباعهما انه اذا بيع العنب لمن يعصره خمرا حرم اكل ثمنه بخلاف ما اذا بيع لمن ياكله وكذلك السلاح اذا بيع لمن يقاتل به مسلما حرم اكل ثمنه واذا بيع لمن يغزو به في سبيل الله فثمنه من الطيبات وكذلك ثياب الحرير اذا بيعت لمن يلبسها ممن يحرم عليه حرم اكل ثمنها بخلاف بيعها ممن يحل له لبسها **فان قيل** فهل تجوزون للمسلم بيع الخمر والخنزير من الذمي لاعتقاد الذمي حلهما كما جوزتم بيعه الدهن المتنجس اذا تبين حاله لاعتقاده طهارته وحله **قيل** لا يجوز ذلك وثمنه حرام والفرق بينهما ان الدهن المتنجس عين طاهرة خالطها نجاسة ويسوغ فيها النزاع وقد ذهبت طائفة من العلماء الى انه لا ينجس الا بالتغير وان تغير فذهب طائفة الى امكان تطهيره بالغسل بخلاف العين التي حرمها الله في كل ملة وعلى لسان كل رسول كالميتة والدم والخنزير فان استباحته مخالفة لما اجمعت الرسل على تحريمه وان اعتقد الكافر حله فهو كبيع الاصنام للمشركين وهذا هو الذي حرمها الله ورسوله بعينه والا فالمسلم لا يشتري صنما **فان قيل** فالخمر حلال عند اهل الكتاب فجوزوا بيعها منهم قيل هذا هو الذي توهمه من توهمه من عمال عمر بن الخطاب رضي الله عنه حتى كتب اليهم عمر ينهاهم عنه وامر عماله ان يولوا اهل الكتاب بيعها بانفسهم وان ياخذوا ما عليهم من اثمانها فقال ابو عبيد حدثنا عبد الرحمن عن سفيان بن سعيد عن ابراهيم بن عبد الاعلى الجعفي عن سويد بن غفلة قال بلغ عمر بن الخطاب رضي الله عنه ان ناسا ياخذون الجزية من الخنازير فقام بلال فقال انهم ليفعلون فقال عمر رضي الله عنه لا تفعلوا ولوهم بيعها قال ابو عبيد وحدثنا الانصاري عن اسرائيل عن ابراهيم بن عبد الاعلى عن سويد بن غفلة ان بلالا قال لعمر رضي الله عنه ان عمالك ياخذون الخمر والخنازير في الخراج فقال لا تاخذوا منهم ولكن ولوهم بيعها وخذوا انتم من الثمن قال ابو عبيد يريد ان المسلمين كانوا ياخذون من اهل الذمة الخمر والخنازير من جزية رؤسهم وخراج ارضهم بقيمتها ثم يتولى المسلمون بيعها فهذا الذي انكره بلال ونهى عنه عمر رضي الله عنه ثم رخص لهم ان ياخذوا ذلك من اثمانها اذا كان اهل الذمة هم المتولين لبيعها لان الخمر والخنازير مال من اموال اهل الذمة ولا يكون ذلك للمسلمين قال ومما يتبين ذلك حديث آخر لعمر رضي الله عنه حدثنا علي بن معبد عن عبيد الله

ابن عمر وعن ليث بن ابي سليم ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه كتب الى العمال يأمرهم بقتل الخنازير وقبض اثمانها لاهل الجزية من جزيتهم
قال ابو عبيد فهو لم يجعلها قصاصا من الجزية الا وهو يراها من اموالهم فاما اذا مر الذمي بالخمر والخنازير على العاشر فانه لا يطيب له
ان يعشرها ولا يأخذ ثمن العشر منها وان كان الذمي هو المتولي لبيعها ايضا وهذا ليس من الباب الاول ولا يشبهه لان ذلك حق وجب
على رقابهم وان العشر ههنا انما هو شيء يوضع على الخمر والخنازير بانفسها وكذلك ثمنها لا يطيب لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم
ان الله اذا حرم شيئا حرم ثمنه وقد روي عن عمر بن الخطاب انه افتى في مثل هذا بغير ما افتى به في ذاك وكذلك قال عمر بن عبد العزيز
حديث ابي الاسود المصري حدثنا عبد الله بن لهيعة عن عبد الله بن هبيرة السبائي ان عتبة بن فرقد بعث الى عمر بن الخطاب
باربعين الف درهم صدقة الخمر فكتب اليه عمر رضي الله عنه بعثت الى بصدقة الخمر وانت احق بها من المهاجرين واخبر بذلك الناس وقال
والله لا استعملك على شيء بعدها وقال فنزعه وحدثنا عبد الرحمن عن المثنى بن سعيد قال كتب عمر بن عبد العزيز الى عدي بن
ارطاة ان ابعث الي بتفصيل الاموال التي قبلك من اين دخلت فكتب اليه بذلك وصنفه وكان فيما كتب اليه من عشر الخمر اربعة
الاف درهم قال فلبثنا ما شاء الله ثم جاءه جواب كتابه انك كتبت الي تذكر من عشور الخمر اربعة الاف درهم وان الخمر لا يعشرها مسلم
ولا يشتريها ولا يبيعها فاذا اتاك كتابي هذا فاطلب الرجل فارددها عليه فهو اولى بما كان فيها فطلب الرجل فردت عليه قال ابو عبيد
فهذا عندنا الذي عليه العمل وان كان ابراهيم النخعي قد قال غير ذلك ثم ذكر عنه في الذمي يمر بالخمر على العاشر قال يضاعف عليه
العشور قال ابو عبيد وكان ابو حنيفة يقول اذا مر على العاشر بالخمر والخنازير عشر الخمر ولم يعشر الخنازير سمعت محمد بن الحسن
يحدث بذلك عنه قال ابو عبيد وقول الخليفتين عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز رضي الله عنهما اولى بالاتباع والله اعلم **حكم**
رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثمن الكلب والسنور في الصحيحين عن ابن مسعود ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن ثمن الكلب و
مهر البغي وحلوان الكاهن وفي صحيح مسلم عن ابي الزبير قال سألت جابرا عن ثمن الكلب والسنور فقال زجر رسول الله صلى الله عليه وسلم
عن ذلك وفي سنن ابي داود عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن ثمن الكلب والسنور وفي صحيح مسلم من حديث رافع بن خديج عن
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال شر الكسب مهر البغي وثمن الكلب وكسب الحجام فتضمنت هذه السنن اربعة امور احدها تحريم
بيع الكلب وذلك يتناول كل كلب صغيرا كان او كبيرا للصيد او للماشية او للحرث وهذا مذهب فقهاء اهل الحديث قاطبة والنزاع
في ذلك معروف عن اصحاب مالك وابي حنيفة رحمهما الله فجوز اصحاب ابي حنيفة بيع الكلاب واكل اثمانها وقال القاضي عبد الوهاب
اختلف اصحابنا في بيع ما اذن في اتخاذه من الكلاب فمنهم من قال يكره ومنهم من قال يحرم انتهى وعقد بعضهم عقداً لما يصح بيعه وبنى
عليه اختلافهم في بيع الكلب فقال ما كانت منافعه كلها محرمة لم يجز بيعه اذ لا فرق بين المعدوم حسا والممنوع شرعا وما تنوعت منافعه
الى محللة ومحرمة فان كان المقصود من العين خاصة كان الاعتبار بها والحكم تابع لها فاعتبر نوعها وصار الآخر كالمعدوم وان توزعت
في النوعين لم يصح البيع لان ما يقابل ما حرم منها اكل مال بالباطل وما سواه من بقية الثمن يصير مجهولا قال وعلى هذا الاصل مسألة
بيع كلب الصيد فاذا بنى الخلاف فيها على هذا الاصل قيل في الكلب من المنافع كذا وكذا وعددت جملة منافعه ثم نظر فيها فمن رأى ان
جملتها محرمة منع ومن رأى جميعها محللة اجاز ومن رآها متنوعة نظر هل المقصود المحلل او المحرم فجعل الحكم للمقصود ومن رأى
منفعة واحدة منها محرمة وهي مقصودة منع ايضا ومن التبس عليه كونها مقصودة وقف او كره فتامل هذا التأصيل والتفصيل

وما بينها تنظم لك ما فيها من التناقض والخلل وان بناء بيع كلب الصيد على هذا الاصل من افسد البناء فان قوله من راى ان جملة منافع الكلب الذى للصيد محرمة بعد تعديدها لم يجز بيعه فان هذا لم يقله احد من الناس قط وقد اتفقت الامة على اباحة منافع كلب الصيد من الاصطياد والحراسة وهما جل منافعه ولا يقتنى الا لذلك فمن الذى راى منافعه كلها محرمة ولا يصح ان تراد منافعه الشرعية فان اعارته جائزة وقوله ومن راى جميعها محللة اجاز كلام فاسد ايضا فان منافعه المذكورة المحللة اتفاقا والجمهور على عدم جواز بيعه وقوله ومن راها متنوعة نظر هل المقصود المحلل او المحرم كلام لا فائدة تحته البتة فان منفعة كلب الصيد هى الاصطياد دون الحراسة فاين التنوع وما يقدر فى المنافع من التحريم يقدر مثله فى الحمار والبغل وقوله ومن راى منفعة واحدة محرمة وهى مقصودة منع اظهر فسادا مما قبله فان هذه المنفعة المحرمة ليست هى المقصودة من كلب الصيد وان قدر ان مشتريه قصدها فهو كما لو قصد منفعة محرمة من سائر ما يجوز بيعه وتبين فساد هذا التاصيل وان الاصل الصحيح هو الذى دل عليه النص الصريح الذى لا معارض له البتة من تحريم بيعه **فان قيل** كلب الصيد مستثنى من النوع الذى نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم بدليل ما رواه الترمذى من حديث جابر رضى الله عنه ان النبى صلى الله عليه وسلم نهى عن ثمن الكلب الا كلب الصيد وقال النسائى اخبرنى ابراهيم بن الحسن المصيصى ثنا حجاج بن محمد عن حماد بن سلمة عن ابى الزبير عن جابر رضى الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن ثمن الكلب والسنور الا كلب صيد وقال قاسم بن اصبغ حدثنا محمد بن اسمعيل ثنا ابن ابى مريم اخبرنا يحيى بن ابى ايوب حدثنا المثنى بن الصباح عن عطاء بن ابى رباح عن ابى هريرة رضى الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ثمن الكلب سحت الا كلب صيد وقال ابن وهب عمن اخبره عن ابن شهاب عن ابى بكر الصديق رضى الله عنه عن النبى صلى الله عليه وسلم قال ثلث هن سحت حلوان الكاهن ومهر الزانية وثمن الكلب العقور وقال ابن وهب حدثنى الهيثم بن نمير عن حسين بن عبد الله بن ضمرة عن ابيه عن جده عن على بن ابى طالب رضى الله عنه ان النبى صلى الله عليه وسلم نهى عن ثمن الكلب العقور ويدل على صحة هذا الاستثناء ايضا ان جابرا احد من روى عن النبى صلى الله عليه وسلم النهى عن ثمن الكلب وقد رخص جابر نفسه فى ثمن كلب الصيد وقول الصحابى صالح لتخصيص عموم الحديث عند من جعله حجة فكيف اذا كان معه النص باستثنائه والقياس ايضا لانه يباح الانتفاع به ويصح نقل اليد فيه بالميراث والوصية والهبة ويجوز اعارته واجارته فى احد قولى العلماء وهما وجهان للشافعية فجاز بيعه كالبغل والحمار **فالجواب** انه لا يصح عن النبى صلى الله عليه وسلم استثناء كلب الصيد بوجه اما حديث جابر رضى الله عنه فقال الامام احمد وقد سئل عنه هذا من الحسن بن ابى جعفر وهو ضعيف وقال الدارقطنى الصواب انه موقوف على جابر وقال الترمذى لا يصح اسناد هذا الحديث وقال فى حديث ابى هريرة رضى الله عنه هذا لا يصح وابو المهزم ضعيف يريد الذى رواه عنه وقال البيهقى روى عن النبى صلى الله عليه وسلم النهى عن ثمن الكلب جماعة منهم ابن عباس وجابر بن عبد الله وابو هريرة ورافع بن خديج وابو جحيفة اللفظ مختلف والمعنى واحد والحديث الذى روى فى استثناء كلب الصيد لا يصح وكان من رواه اراد حديث النهى عن اقتنائه فشبه عليه والله اعلم **واما** حديث حماد بن سلمة عن ابى الزبير فهو الذى ضعفه الامام احمد بالحسن بن ابى جعفر وكانه لم يقع له طريق حجاج بن محمد وهو الذى قال فيه الدارقطنى الصواب انه موقوف وقد اعله ابن حزم بان ابا الزبير لم يصرح فيه بالسماع من جابر وهو مدلس وليس من رواية الليث عنه واعله البيهقى

بأن احد رواته وهم من استثناء كلب الصيد مما نهى عن اقتنائه من الكلاب فنقله الى البيع **قلت** ومما يدل على بطلان حديث جابر هذا
وانه غلط عليه انه صح عنه انه قال اربع من السحت ضراب الفحل وثمن الكلب ومهر البغي وكسب الحجام وهذا علة ايضا للموقوف من
استثناء كلب الصيد فهو علة للموقوف والمرفوع واما احاديث المثنى بن الصباح عن عطاء عن ابي هريرة فباطل لان فيه يحيى بن ايوب وقد
شهد مالك عليه بالكذب وجرحه الامام احمد وفيه المثنى بن الصباح وضعفه عندهم مشهور ويدل على بطلان الحديث ما
رواه النسائي حدثنا الحسن بن احمد بن شبيب حدثنا محمد بن عبد الله بن نمير ثنا اسباط ثنا الاعمش عن عطاء بن ابي رباح
قال قال ابو هريرة رضي الله عنه اربع من السحت ضراب الفحل وثمن الكلب ومهر البغي وكسب الحجام واما الاثر عن ابي بكر الصديق رضي الله
عنه فلا يدرى من اخبر ابن وهب عن ابن شهاب ولا ممن اخبر ابن شهاب عن الصديق ومثل هذا لا يحتج به **واما** الاثر عن علي رضي
الله عنه ففيه ابن ضمرة في غاية الضعف ومثل هذه الآثار الساقطة المعلولة لا يقدم على الآثار التي رواها الائمة الثقات الاثبات
حتى قال بعض الحفاظ ان نقلها نقل تواتر وقد ظهر انه لم يصح عن صحابي خلافها البتة بل هذا جابر وابو هريرة وابن عباس يقولون الكلب
خبيث قال وكيع حدثنا اسرائيل عن عبد الكريم عن قيس بن جبير عن ابن عباس يرفعه ثمن الكلب ومهر البغي وثمن الخمر حرام وهذا اقل
ما فيه ان يكون قول ابن عباس واما قياس الكلب على البغل والحمار فمن افسد القياس بل قياسه على الخنزير اصح من قياسه عليهما لان
الشبه الذي بينه وبين الخنزير اقرب من الشبه الذي بينه وبين البغل والحمار ولو تعارض القياسان لكان القياس المويد بالنص الموافق
له اولى من القياس المخالف له **فان قيل** كان النهي عن ثمنها حين كان الامر بقتلها فلما حرم قتلها وابيح اتخاذ بعضها نسخ النهي
فنسخ تحريم البيع قيل هذه دعوى باطلة ليس مع مدعيها لصحتها دليل ولا شبهة وليس في الاثر ما يدل على صحة هذه الدعوى البتة
بوجه من الوجوه ويدل على بطلانها ان احاديث تحريم بيعها واكل ثمنها مطلقة عامة كلها واحاديث الامر بقتلها والنهي عن اقتنائها
نوعان نوع كذلك وهو المتقدم ونوع مقيد مخصص وهو المتأخر فلو كان النهي عن بيعها مقيدا مخصوصا لجاءت به الآثار كذلك
فلما جاءت عامة مطلقة علم ان عمومها واطلاقها مراد فلا يجوز ابطاله والله اعلم **فصل** الحكم الثاني تحريم بيع السنور كما دل عليه
الحديث الصحيح الصريح الذي رواه جابر وافتى بموجبه كما رواه قاسم بن اصبغ حدثنا محمد بن وضاح حدثنا محمد بن آدم ثنا
عبد الله بن المبارك حدثنا حماد بن سلمة عن ابي الزبير عن جابر بن عبد الله انه كره ثمن الكلب والسنور قال ابو محمد فهذه فتوى
جابر بن عبد الله انه كره بيعا رواه ولا يعرف له مخالف من الصحابة وكذلك افتى ابو هريرة وهو مذهب طاؤس ومجاهد وجابر بن زيد
وجميع اهل الظاهر واحدى الروايتين عن احمد رحمه الله وهي اختيار ابي بكر عبد العزيز وهو الصواب لصحة الحديث بذلك وعدم ما
يعارضه فوجب القول به قال البيهقي ومن العلماء من حمل الحديث على ان ذلك حين كان محكوما بنجاستها فلما قال النبي صلى الله عليه
وسلم الهرة ليست بنجس صار ذلك منسوخا في البيع ومنهم من حمله على السنور اذا توحش ومتابعة ظاهر السنة اولى ولو سمع الشافعي
الخبر الواقع فيه لقال فيه ان شاء الله وانما لا يقول به من توقف في تثبيت روايات ابي الزبير وقد تابعه ابو سفيان عن جابر على هذه
الرواية من جهة عيسى بن يونس وحفص بن غياث عن الاعمش عن ابي سفيان انتهى كلامه ومنهم من حمله على الهر الذي ليس
بمملوك ولا يخفى ما في هذه المحامل من الوهن **فصل** الحكم الثالث مهر البغي وهو ما تأخذه الزانية في مقابلة الزناء بها فحكم رسول
الله صلى الله عليه وسلم ان ذلك خبيث على اي وجه كان حرة كانت او امة ولا سيما فان البغاء انما كان على عهدهم في الاماء دون الحرائر

ولهذا قالت هند وقت البيعة أو تزني الحرة ولا نزاع بين الفقهاء في أن الحرة البالغة العاقلة إذا أمكنت رجلا من نفسها فزنى بها أنه
لا مهر لها واختلف في مسألتين إحداهما الحرة المكرهة والثانية الأمة المطاوعة فأما الحرة المكرهة على الزنا ففيها أربعة أقوال وهي
روايات منصوصات عن احمد أحدها أن لها المهر بكرا كانت أو ثيبا سواء وطئت في قبلها أو دبرها والثاني أنها إن كانت ثيبا فلا مهر لها
وإن كانت بكرا فلها المهر وهل يجب معه أرش البكارة على روايتين منصوصتين وهذا القول اختيار أبي بكر والثالث أنها إن كانت
ذات محرم فلا مهر لها وإن كانت أجنبية فلها المهر والرابع أن من تحرم ابنتها كالأم والبنت والأخت فلا مهر لها ومن تحل ابنتها كالعمة
والخالة فلها المهر وقال أبو حنيفة لا مهر للمكرهة على الزنا بحال بكرا كانت أو ثيبا فمن أوجب المهر قال إن استيفاء هذه المنفعة
جعل مقوما في الشرع بالمهر وإنما لم يجب للمختارة لأنها باذلة للمنفعة التي عوضها لها فلم يجب لها شيء كما لو أذنت في إتلاف عضو
من أعضائها لمن أتلفه ومن لم يوجبه قال الشارع إنما جعل هذه المنفعة متقومة بالمهر في عقد أو شبهة عقد ولم يقومها
بالمهر في الزنا البتة وقياس السفاح على النكاح من أفسد القياس قالوا وإنما جعل الشارع في مقابلة هذا الاستمتاع الحد والعقوبة
فلا يجمع بينه وبين ضمان المهر قالوا والوجوب إنما يتلقى من الشارع من نص خطابه أو عمومه أو فحواه أو تنبيهه أو معنى نصه و
ليس شيء من ذلك ثابتا متحققا عنه وغاية ما يدعى قياس السفاح على النكاح وما أبعد ما بينهما قالوا والمهر إنما هو من خصائص
النكاح لفظا ومعنى ولهذا إنما يضاف إليه فيقال مهر النكاح ولا يضاف إلى الزنا فلا يقال مهر الزنا وإنما أطلق النبي صلى الله عليه وسلم
المهر بالعقد كما قال إن الله حرم بيع الخمر والميتة والخنزير والأصنام وكما قال من باع حرا وأكل ثمنه ونظائره كثيرة والأولون يقولون الأصل
في هذه المنفعة أن تقوم بالمهر وإنما أسقط الشارع في حق البغي وهي التي تزني باختيارها وأما المكرهة على الزنا فليست بغيا فلا يجوز
إسقاط بدل منفعتها التي أكرهت على استيفائها كما لو أكره الحرة على استيفاء منافعه فإنه يلزمه عوضها وعوض هذه المنفعة شرعا
هو المهر فهذا مأخذ القولين ومن يفرق بين البكر والثيب رأى أن الواطئ لم يذهب على الثيب شيئا وحسبه العقوبة التي ترتبت على
فعله وهذه المعصية لا يقابلها شرعا مال يلزم من أقدم عليها بخلاف البكر فإنه أزال بكارتها فلا بد من ضمان ما أزاله فكانت هذه
الجناية مضمونة عليه في الجملة فضمن ما أتلفه من جزء منفعة وكانت المنفعة تابعة للجزء في الضمان كما كانت تابعة له في عدمه
من البكر المطاوعة ومن فرق بين ذوات المحارم وغيرهن رأى أن تحريمهن لما كان تحريما مستقرا وأنهن غير محل الوطء شرعا كان
استيفاء هذه المنفعة منهن بمنزلة التلوط فلا يجب مهر وهذا قول الشعبي وهذا بخلاف تحريم المصاهرة فإنه عارض يمكن زواله
قال صاحب المغني وهكذا ينبغي أن يكون الحكم فيمن حرمت بالرضاع لأنه طارئ أيضا ومن فرق في ذوات المحارم بين من تحرم ابنتها و
بين من لا تحرم فكأنه رأى أن من لا تحرم ابنتها تحريمها أخف من تحريم الأخرى فأشبه العارض **فإن قيل** فما حكم المكرهة على
الوطء في دبرها أو الأمة المطاوعة على ذلك قيل هو أولى بعدم الوجوب فهذا كاللواط لا يجب فيه المهر اتفاقا وقد اختلف في هذه
المسألة الشيخان أبو البركات ابن تيمية وأبو محمد بن قدامة فقال أبو البركات في محرره ويجب مهر المثل للموطوءة بشبهة والمكرهة
على الزنا في قبل أو دبر وقال أبو محمد في المغني ولا يجب المهر بالوطء في الدبر ولا اللواط لأن الشرع لم يرد ببدله ولا هو إتلاف لشيء فأشبه
القبلة والوطء دون الفرج وهذا القول هو الصواب قطعا فإن هذا الفعل لم يجعل له الشارع قيمة أصلا ولا قدر له مهرا بوجه من
الوجوه وقياسه على وطء الفرج من أفسد القياس ولازم من قاله إيجاب المهر لمن فعلت به اللوطية من الذكور وهذا لم يقل به

احد البتة. **فصل** واما المسألة الثانية وهي الامة المطاوعة فهل يجب لها المهر فيه قولان احدهما يجب وهو قول الشافعي واكثر اصحاب احمد قالوا لان هذه المنفعة لغيرها فلا يسقط بدلها مجانا كما لو اذنت في قطع طرفها والصواب المقطوع به انه لا مهر لها وهذه هي البغي التي نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن مهرها واخبر انه خبيث وحكم عليه وعلى ثمن الكلب واجر الكاهن بحكم واحد والامة داخلة في هذا الحكم دخولا اوليا فلا يجوز تخصيصها من عمومه لان الاماء هن اللاتي كن يعرفن بالبغاء وفيهن وفي ساداتهن انزل الله تعالى ﴿وَلَا تُكْرِهُوا فَتَيَاتِكُمْ عَلَى الْبِغَاءِ إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا﴾ فكيف يجوز ان تخرج الاماء من نص اريدن به قطعا ويحمل على غيرهن واما قولكم ان منفعتها لسيدها ولم يأذن في استيفائها فيقال هذه المنفعة يملك السيد استيفاءها بنفسه ويملك المعاوضة عليها بعقد النكاح او شبهته ولا يملك المعاوضة عليها الا اذا اذنت ولم يجعل الله ورسوله للزناء عوضا قط غير العقوبة فيفوت على السيد حتى يقضى له بل هذا تقويم مال هدره الله ورسوله واثبات عوض حكم الشرع بخبثه وجعله بمنزلة ثمن الكلب واجر الكاهن وان كان عوضا خبيثا شرعا لم يجز ان يقضى به ولا يقال فاجر الحجام خبيث ويقضى له به لان منفعة الحجامة منفعة مباحة ويجوز بل يجب على مستأجره ان يوفيه اجره فاين هذا من المنفعة الخبيثة المحرمة التي عوضها من جنسها وحكمه حكمها وايجاب عوض في مقابلة هذه المعصية كايجاب عوض في مقابلة اللواط اذ الشارع لم يجعل في مقابلة هذا الفعل عوضا. **فان قيل** فقد جعل في مقابلة الوطي في الفرج عوضا وهو المهر من حيث الجملة بخلاف اللواطة قلنا انما جعل في مقابلته عوضا وهو اذا استوفي بعقد او بشبهة عقد لم يجعل له عوضا اذا استوفي بزناء محض لا شبهة فيه وبالله التوفيق ولم يعرف في الاسلام قط ان زانيا قضى عليه بالمهر للمزني بها ولا ريب ان المسلمين يرون هذا قبيحا فهو عند الله عز وجل قبيح.

فصل فان قيل فما تقولون في كسب الزانية اذا قبضته ثم تابت هل يجب عليها رد ما قبضته الى اربابه ام يطيب لها ام تصدق به قلنا هذا ينبني على قاعدة عظيمة من قواعد الاسلام وهي ان من قبض ما ليس له قبضه شرعا ثم اراد التخلص منه فان كان المقبوض قد اخذ بغير رضا صاحبه ولا استوفى عوضه رده عليه فان تعذر رده عليه قضى به دينا يعلمه عليه فان تعذر ذلك رده الى ورثته فان تعذر ذلك تصدق به عنه فان اختار صاحب الحق ثوابه يوم القيمة كان له وان ابى الا ان يأخذ من حسنات القابض استوفى منه نظير ماله وكان ثواب الصدقة للمتصدق بها كما ثبت عن الصحابة رضي الله عنهم وان كان المقبوض برضا الدافع وقد استوفى عوضه المحرم كمن عاوض على خمر او خنزير او على زناء او فاحشة فهذا لا يجب رد العوض على الدافع لانه اخرجه باختياره واستوفى عوضه المحرم فلا يجوز ان يجمع له بين العوض والمعوض فان في ذلك اعانة له على الاثم والعدوان وتيسير اصحاب المعاصي عليه واذا لم يرد الزاني وصاحب الفاحشة اذا علم انه ينال غرضه ويسترد ماله فهذا مما تصان الشريعة عن الاتيان به ولا يسوغ القول به وهو يتضمن الجمع بين الظلم والفاحشة والغدر ومن اقبح القبيح ان يستوفي عوضه من المزني بها ثم يرجع فيما اعطاها قهرا وقبح هذا مستقر في فطر جميع العقلاء فلا تأتي به شريعة ولكن لا يطيب للقابض اكله بل هو خبيث كما حكم عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم ولكن خبثه لخبث مكسبه لا لظلم من اخذ منه فطريق التخلص منه وتمام التوبة بالصدقة به فان كان محتاجا اليه فله ان يأخذ قدر حاجته ويتصدق بالباقي فهذا حكم كل كسب خبيث لخبث عوضه عينا كان او منفعة ولا يلزم من الحكم بخبثه وجوب رده على الدافع فان النبي صلى الله عليه وسلم حكم بخبث كسب الحجام ولا يجب رده على دافعه. **فان قيل** فالدافع ماله في مقابلة العوض المحرم دفع ما لا يجوز دفعه بل حجر عليه فيه الشارع فلم يقع

قبضه موقعه بل وجود هذا القبض كعدمه فيجب رده على مالكه كما لو تبرع المريض لوارثه بشيء او لاجنبي بزيادة على الثلث او تبرع المحجور عليه بفلس او سفه او تبرع المضطر الى قوته بذلك ونحو ذلك وحرف المسألة انه محجور عليه شرعاً في هذا الدفع فيجب رده **قيل** هذا قياس فاسد لان الدفع في هذه الصور تبرع محض لم يعاوض عليه والشارع قد منعه منه لتعلق حق غيره به او حق نفسه المقدمة على غيره واما ما نحن فيه فهو قد عاوض بماله على استيفاء منفعة او استهلاك عين محرمة فقد قبض عوضاً محرماً وقبض ما لا يجوز استيفاؤه وبذل فيه ما لا يجوز بذله له فالقابض قبض مالاً محرماً والدافع استوفى عوضاً محرماً وقضية العدل ترادّ العوضين لكن قد تعذر رد احدهما فلا يوجب رد الآخر من غير رجوع عوضه نعم لو كان الخمر قائماً بعينه لم يستهلكه او دفع اليها المال ولم يفجر بها وجب رد المال في الصورتين قطعاً كما في سائر العقود الباطلة اذا لم يتصل بها القبض **فان قيل** واي تاثير لهذا القبض المحرم حتى جعل له حرمة ومعلوم ان قبض ما لا يجوز قبضه بمنزلة عدمه اذ الممنوع شرعاً كالممنوع حساً فقابض المال قبضه بغير حق فعليه ان يرده الى دافعه **قيل** والدافع قبض العين و استوفى المنفعة بغير حق كلاهما قد اشتركا في دفع ما ليس لهما دفعه وقبض ما ليس لهما قبضه وكلاهما عاص لله فكيف يخص احدهما بان يجمع له بين العوض والمعوض عنه ويفوت على الآخر العوض والمعوض **فان قيل** هو فوت المنفعة على نفسه باختياره قيل والآخر فوت العوض على نفسه باختياره فلا فرق بينهما وهذا واضح بحمد الله وقد توقف شيخنا في وجوب رد عوض هذه المنفعة المحرمة على باذله او الصدقة به في كتاب اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة اصحاب الجحيم وقال الزاني ومستمع الغناء والنوح قد بذلوا هذا المال عن طيب نفوسهم فاستوفوا العوض المحرم والتحريم الذي فيه ليس لحقهم وانما هو حق الله تعالى وقد فاتت هذه المنفعة بالقبض والاصول تقتضي انه اذا رد احد العوضين رد الآخر فاذا تعذر على المستأجر رد المنفعة لم يرد عليه المال وهذا الذي استوفيت منفعته عليه ضرر في اخذ منفعته واخذ عوضها جميعاً منه بخلاف ما اذا كان العوض خمراً او ميتة فان تلك لا ضرر عليه في فواتها فانها لو كانت باقية اتلفناها عليه ومنفعة الغناء والنوح لو لم تفت لتوفرت عليه بحيث يتمكن من صرف تلك المنفعة في امر آخر اعني من صرف القوة التي عمل بها ثم اورد على نفسه سوالاً فقال فيقال على هذا فينبغي ان يقضوا بها اذا طالب بقبضها واجاب عنه بان قال نحن لا نامر بدفعها ولا بردها كعقود الكفار المحرمة فانهم اذا اسلموا قبل القبض لم يحكم بالقبض ولو اسلموا بعد القبض لم يحكم بالرد ولكن المسلم تحرم عليه هذه الاجرة لانه كان معتقداً لتحريمها بخلاف الكافر و ذلك لانه اذا طلب الاجرة **فقلنا** له انت فرطت حيث صرفت قوتك في عمل محرم فلا يقضى لك بالاجرة فاذا قبضها وقال الدافع هذا المال اقضوا لي برده فاني اقبضته اياه عوضاً عن منفعة محرمة قلنا له دفعته معاوضة رضيت بها فاذا طلبت استرجاع ما اخذ فاردد اليه ما اخذت اذا كان له في بقائه معه منفعة فهذا محتمل قال وان كان ظاهر القياس ردها لانها مقبوضة بعقد فاسد انتهى وقد نص احمد في رواية ابي النضر فيمن حمل خمراً او خنزيراً او ميتة لنصراني اكره اكل كرايه ولكن يقضى للحمال بالكراء واذا كان لمسلم فهو اشد كراهة فاختلف اصحابه في هذا النص على ثلاث طرق **احدها** اجراؤه على ظاهره وان المسألة رواية واحدة قال ابن ابي موسى وكره احمد ان يوجر المسلم نفسه لحمل ميتة او خنزير لنصراني فان فعل قضى له بالكراء وهل يطيب له ام لا على وجهين اوجههما انه لا يطيب له ويتصدق به وكذا ذكر ابو الحسن الآمدي قال اذا اجر نفسه من رجل

فی حمل خمر او خنزیر او میتة کره نص علیه وهذه کراهة تحریم لان النبی صلی الله علیه وسلم لعن حاملها اذا ثبت ذلك فیقضی له بالکراء وغیر ممتنع ان یقضی له بالکراء وان کان محرما کاجارة الحجام انتهی فقد صرح هؤلاء بانه یستحق الاجرة مع کونها محرمة علیه علی الصحیح **الطریق الثانیة** تاویل هذه الروایة بما یخالف ظاهرها وجعل المسألة روایة واحدة وهی ان هذه الاجارة لا تصح وهذه طریقة القاضی فی المجرد وهی طریقة ضعیفة وقد رجع عنها فی کتبه المتاخرة فانه صنف المجرد قدیما **الطریقة الثالثة** تخریج هذه المسألة علی روایتین احدهما ان هذه الاجارة صحیحة یستحق بها الاجرة مع الکراهة للفعل والاجرة والثانیة لا تصح الاجارة ولا یستحق بها اجرة وان عمل وهذا علی قیاس قوله فی الخمر لا یجوز امساکها وتجب اراقتها قال فی روایة ابی طالب اذا اسلم وله خمر وخنازیر تصب الخمر وتسرح الخنازیر قد حرما علیه وان قتلها فلا بأس فقد نص انه لا یجوز امساکها ولانه قد نص فی روایة ابن منصور انه یکره ان یؤجر نفسه لنظارة کرم لنصرانی لان اصل ذلك یرجع الی الخمر الا ان یعلم انه یباع لغیر الخمر فقد منع من اجارة نفسه علی حمل الخمر وهذه طریقة القاضی فی تعلیقه وعلیها اکثر اصحابه والمنصوص عندهم الروایة المخرجة وهی عدم الصحة وانه لا یستحق اجرة ولا یقضی له بها وهی مذهب مالك والشافعی وابی یوسف ومحمد وهذا اذا استأجر علی حملها الی بیته للشرب او لاکل الخنزیر او مطلقا فاما اذا استأجره لحملها لیریقها او لینقل المیتة الی الصحراء لان لا یتأذی بها فان الاجارة تجوز حینئذ لانه عمل مباح لکن اذا کانت جلد المیتة لم تصح واستحق اجرة المثل وان کان قد سلخ الجلد واخذه رده علی صاحبه هذا قول شیخنا وهو مذهب مالك والظاهر انه مذهب الشافعی واما مذهب ابی حنیفة فمذهبه کالروایة الاولی انه یصح الاجارة ویقضی له بالاجرة ومأخذه فی ذلك ان الحمل ان کان مطلقا لم یکن المستحق نفس حمل الخمر فذکره وعدم ذکره سواء وله ان یحمل شیئا آخر غیره کخل وزیت وهکذا قال فیما لو اجره دارة او حانوته لیتخذها کنیسة او لیبیع فیها الخمر قال ابو بکر الرازی لا فرق عند ابی حنیفة بین ان یشترط ان یبیع فیها الخمر او لا یشترط وهو یعلم انه یبیع فیه الخمر ان الاجارة تصح لانه لا یستحق علیه بعقد الاجارة فعل هذه الاشیاء وان شرط ذلك لان له ان لا یبیع فیه الخمر ولا یتخذ الدار کنیسة ویستحق علیه الاجرة بالتسلیم فی المدة فاذا لم یستحق علیه فعل هذه الاشیاء کان ذکرها وترکها سواء کما لو اکترى دارا لینام فیها او لیسکنها فان الاجرة یستحق علیه وان لم یفعل ذلك وکذا یقول فیما اذا استأجر رجلا لیحمل خمرا او میتة او خنزیرا انه یصح لانه لا یتعین حمل الخمر بل لو حمل بدله عصیرا استحق الاجرة فهذا التقیید عندهم لغو فهو بمنزلة الاجارة المطلقة والمطلقة عنده جائزة وان غلب علی ظنه ان المستأجر یعصی فیها کما یجوز بیع العصیر لمن یتخذه خمرا ثم انه کره بیع السلاح فی الفتنة قال لان السلاح معمول للقتال لا یصلح لغیره وعامة الفقهاء خالفوه فی المقدمة الاولی وقالوا لیس المقید کالمطلق بل المنفعة المعقود علیها هی المستحقة فتکون هی المقابلة بالعوض وهی منفعة محرمة وان للمستأجر ان یقیم غیرها مقامها والزموه ما لو اکترى دارا لیتخذها مسجدا فانه لا یستحق علیه فعل المعقود علیه ومع هذا فانه ابطل هذه الاجارة بناء علی انها اقتضت فعل الصلوة وهی لا تستحق بعقد اجارة ونازعه اصحاب احمد ومالك فی المقدمة الثانیة وقالوا اذا غلب علی ظنه ان المستأجر ینتفع بها فی محرم حرمت الاجارة لان النبی صلی الله علیه وسلم لعن عاصر الخمر ومعتصرها والعاصر انما یعصر عصیرا ولکن لما علم ان المعتصر یرید ان یتخذه خمرا فیعصره له استحق اللعنة قالوا وایضا فان فی هذا معاونة علی نفس ما یسخط الله ویبغضه ویلعن فاعله فاصول الشرع وقواعده

تقتضي تحريمه وبطلان العقد عليه وسيأتي مزيد تقرير هذا عند الكلام على حكمه صلى الله عليه وسلم بتحريم الغيبة وما يترتب عليها من العقوبة **قال** شيخنا رضي الله عنه والاشبه طريقة ابن ابي موسى يعني انه يقضى له بالاجرة وان كانت المنفعة محرمة و لكن لا يطيب له اكلها قال فانها اقرب الى مقصود احمد واقرب الى القياس وذلك لان النبي صلى الله عليه وسلم لعن عاصر الخمر و معتصرها وحاملها والمحمولة اليه فالعاصر والحامل قد عاوضا على منفعة تستحق عوضا وهي ليست محرمة في نفسها و انما حرمت بقصد المعتصر والمحتمل فهو كما لو باع عنبا وعصيرا لمن يتخذه خمرا وفات العصير والخمر في يد المشتري فان مال البائع لا يذهب مجانا بل يقضى له بعوضه كذلك هنا المنفعة التي وفاها المؤجر لا تذهب مجانا بل يعطى بدلها فان تحريم الانتفاع انما كان من جهة المستاجر لا من جهة المؤجر فانه لو حملها للاراقة او لاخراجها الى الصحراء خشية التاذي بها جاز ثم نحن نحرم الاجرة عليه لحق الله سبحانه لا لحق المستاجر والمشتري بخلاف من استوجر للزناء او التلوط او القتل او السرقة فان نفس هذا العمل محرم لا لاجل قصد المستاجر فهو كما لو باع ميتة او خمرا فانه لا يقضى له بثمنها لان نفس هذه العين محرمة وكذلك يقضى له بعوض هذه المنفعة المحرمة **قال** شيخنا ومثل هذه الاجارة والجعالة يعني الاجارة على حمل الخمر والميتة لا توصف بالصحة مطلقا بل يقال هي صحيحة بالنسبة الى المستاجر بمعنى انه يجب عليه العوض وفاسدة بالنسبة الى الاجير بمعنى انه يحرم عليه الانتفاع بالاجرة ولهذا في الشريعة نظائر قال ولا ينافي هذا نص احمد على كراهة نظارة كرم النصراني فانا ننهاه عن هذا الفعل وعن عوضه ثم نقضي له بكراه قال ولو لم يفعل هذا لكان في هذا منفعة عظيمة للعصاة فان كل من استاجروه على عمل يستعينون به على المعصية قد حصلوا غرضهم منه فاذا لم يعطوه شيئا ووجب ان يرد عليهم ما اخذ منهم كان ذلك اعظم العون لهم وليسوا باهل ان يعاونوا على ذلك بخلاف من اسلم اليهم عملا لا قيمة له بحال يعني كالزانية والمغني والنائحة فان هؤلاء لا يقضى لهم باجرة ولو قبضوا منهم المال فهل يلزمهم رده عليهم ام يتصدقون به فقد تقدم الكلام مستوفى في ذلك وبينا ان الصواب انه لا يلزمهم رده ولا يطيب لهم اكله والله الموفق للصواب **فصل** الحكم الخامس حلوان الكاهن قال ابو عمر بن عبد البر لا خلاف في حلوان الكاهن انه ما يعطاه على كهانته وهو من اكل المال بالباطل والحلوان في اصل اللغة العطية قال علقمة **شعر** فمن رجل احلوه رحلي وناقتي ✦ يبلغ عني الشعر اذا مات قائله ✦ انتهى وتحريم حلوان الكاهن تنبيه على تحريم حلوان المنجم والزاجر وصاحب القرعة التي هي شقيقة الازلام وضاربة الحصا والعراف والرمال ونحوهم ممن تطلب منهم الاخبار عن المغيبات وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن اتيان الكهان واخبر ان من اتى عرافا فصدقه بما يقول فقد كفر بما انزل عليه صلى الله عليه وسلم ولا ريب ان الايمان بما جاء به محمد صلى الله عليه وسلم وبما يجيء به هؤلاء لا يجتمعان في قلب احد وان كان احدهم قد يصدق احيانا فصدقه بالنسبة الى كذبه قليل من كثير وشيطانه الذي ياتيه بالاخبار لا بد ان يصدقه احيانا ليغوي به الناس ويفتنهم به واكثر الناس مستجيبون لهؤلاء مؤمنون بهم ولا سيما ضعفاء العقول كالسفهاء والجهال والنساء واهل البوادي ومن لا علم لهم بحقائق الايمان فهؤلاء هم المفتونون بهم وكثير منهم يحسن الظن باحدهم ولو كان مشركا كافرا بالله مجاهرا بذلك ويزوره وينذر له ويلتمس دعاءه فقد راينا وسمعنا من ذلك كثيرا وسبب هذا كله خفاء ما بعث الله به رسوله من الهدى ودين الحق على هؤلاء وامثالهم ومن لم يجعل الله له نورا فما له من نور وقد قال

الصحابة رضي الله عنهم للنبي صلى الله عليه وسلم ان هؤلاء يحدثوننا احيانا بالامر فيكون كما قالوا فاخبرهم ان ذلك من جهة الشياطين يلقون اليهم الكلمة تكون حقا فيزيدون هم معها مائة كذبة فيصدقون من اجل تلك الكلمة **واما** اصحاب الملاحم فركبوا ملاحمهم من اشياء احدها من اخبار الكهان والثاني من اخبار منقولة عن الكتب السالفة متوارثة بين اهل الكتاب والثالث من امور اخبر نبينا صلى الله عليه وسلم بها جملة وتفصيلا والرابع من امور اخبر بها من له كشف من الصحابة ومن بعدهم والخامس من منامات متواطية على امر كلي وجزئي فالجزئي يذكرونه بعينه والكلي يفصلونه بحدس وقرائن تكون حقا او تقارب والسادس من استدلال بآثار علوية جعلها الله تعالى علامات وادلة واسبابا بالحوادث ارضية لا يعلمها اكثر الناس فان الله سبحانه لم يخلق شيئا سدى ولا عبثا وربط سبحانه العالم العلوي بالسفلي وجعل علوية مؤثرا في سفليه دون العكس فالشمس والقمر لا ينكسفان لموت احد ولا لحياته وان كان كسوفهما لسبب شر يحدث في الارض ولهذا شرع سبحانه تغيير الشر عند كسوفهما بما يدفع ذلك الشر المتوقع من الصلوة والذكر والدعاء والتوبة والاستغفار والعتق فان هذه الاشياء يعارض اسباب الشر ويقاومها ويدفع موجباتها ان قويت عليها وقد جعل الله سبحانه حركة الشمس والقمر واختلاف مطالعهما سببا للفصول التي هي سبب الحر والبرد والشتاء والصيف وما يحدث فيهما مما يليق بكل فصل منها فمن له اعتناء بحركاتهما واختلاف مطالعهما يستدل بذلك على ما يحدث في النبات والحيوان وغيرهما وهذا امر يعرفه كثير من اهل الفلاحة والزراعة وربان السفن لهم استدلالات باحوالهما واحوال الكواكب على اسباب السلامة والعطب من اختلاف الرياح وقوتها وعصوفها لا يكاد يختل والاطباء لهم استدلالات باحوال القمر والشمس على اختلاف طبيعة الانسان وتهيؤها لقبول التغير واستعدادها لامور غريبة ونحو ذلك وواضعوا الملاحم لهم عناية شديدة بهذا وامور متوارثة عن قدماء المنجمين ثم يستخرجون من هذا كله قياسات واحكاما تشبه ما تقدم ونظيره وسنة الله في خلقه جارية على سنن اقتضته حكمته فحكم النظير حكم نظيره وحكم الشيء حكم مثله وهؤلاء صرفوا قوى اذهانهم الى احكام القضاء والقدر واعتبار بعضه ببعض والاستدلال ببعضه على بعض كما صرف ائمة الشرع قوى اذهانهم الى احكام الامر والشرع واعتبار بعضه ببعض والاستدلال ببعضه على بعض والله سبحانه له الخلق والامر ومصدر خلقه وامره عن حكمة لا تختل ولا تتعطل ولا تنتقض ومن صرف قوى ذهنه وفكره واستنفد ساعات عمره في شيء من احكام هذا العالم وعلمه كان له فيه من النفوذ والمعرفة والاطلاع ما ليس لغيره ويكفي الاعتبار بفرع واحد من فروعه وهو عبارة الرؤيا فان العبد اذا نفذ فيها وكمل اطلاعه جاء بالعجائب وقد شاهدنا نحن وغيرنا من ذلك امورا عجيبة يحكم فيها المعبر باحكام متلازمة صادقة سريعة وبطيئة ويقول سامعها هذه علم غيب وانما هي معرفة ما غاب عن غيره باسباب انفرد هو بعلمها وخفيت على غيره والشارع صلوات الله عليه حرم من تعاطي ذلك ما مضرته راجحة على منفعته او ما لا منفعة فيه او ما يخشى على صاحبه ان يجره الى الشرك وحرم بذل المال في ذلك وحرم اخذه صيانة للامة عما يفسد عليها الايمان او يخدشه بخلاف علم عبارة الرؤيا فانه حق لا باطل لان الرؤيا مستندة الى الوحي المنامي وهي جزء من اجزاء النبوة ولهذا كلما كان الرائي اصدق وابر واعلم كان تعبيره اصح بخلاف الكاهن والمنجم واضرابهما ممن لهم مدد من اخوانهم من الشياطين فان صناعتهم لا تصح من صادق ولا بار ولا متعبد بالشريعة بل هم

اشبه بالسحرة الذين كلما كان احدهم اكذب وافجر وابعد عن الله ورسوله ودينه كان السحر معه اقوى واشد تاثيرا بخلاف كلما
كان من الحق فان صاحبه كلما كان ابر واصدق وادين كان علمه به ونفوذه فيه اقوى وبالله التوفيق **فصل** الحكم السادس
خبث كسب الحجام ويدخل فيه الفاصد والشارط وكل من يكون كسبه من اخراج الدم ولا يدخل فيه الطبيب ولا الكحال ولا
البيطار لا في لفظه ولا في معناه وصح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه حكم بخبثه وامر صاحبه ان يعلفه ناضحه او رقيقه وصح
عنه انه احتجم واعطى الحجام اجره فاشكل الجمع بين هذين على كثير من الفقهاء وظنوا ان النهي عن كسبه منسوخ باعطائه
اجره وممن سلك هذا المسلك الطحاوي فقال في احتجاجه للكوفيين في اباحة بيع الكلاب واكل اثمانها لما امر النبي صلى الله عليه وسلم
بقتل الكلاب ثم قال مالي وللكلاب ثم رخص في كلب الصيد وكلب الغنم وكان بيع الكلاب اذ ذاك والانتفاع به حراما وكان قاتله
مؤديا للفرض عليه في قتله ثم نسخ ذلك واباح الاصطياد به فصار كسائر الجوارح في جواز بيعه قال ومثل ذلك نهيه صلى الله
عليه وسلم عن كسب الحجام وقال كسب الحجام خبيث ثم اعطى الحجام اجره وكان ذلك ناسخا لمنعه وتحريمه ونهيه انتهى كلامه
واسهل ما في هذه الطريقة انها دعوى مجردة لا دليل عليها فلا تقبل كيف وفي الحديث نفسه ما يبطلها فانه صلى الله عليه وسلم
امر بقتل الكلاب ثم قال ما بالهم وبال الكلاب ثم رخص لهم في كلب الصيد وقال ابن عمر رضي الله عنهما امر
رسول الله صلى الله عليه وسلم بقتل الكلاب الا كلب الصيد او كلب غنم او ماشية وقال عبد الله بن مغفل
امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بقتل الكلاب ثم قال ما بالهم وبال الكلاب ثم رخص
في كلب الصيد وكلب الغنم والحديثان في الصحيح فدل على ان الرخصة في كلب الصيد والغنم وقعت بعد الامر بقتل الكلاب فالكلب
الذي اذن فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم في اقتنائه هو الذي حرم ثمنه واخبر انه خبيث دون الكلب الذي امر بقتله فان
المامور بقتله غير مستبقى حتى يحتاج الامة الى بيان حكم ثمنه ولم تجر العادة ببيعه وشرائه بخلاف الكلب المأذون في اقتنائه
فان الحاجة داعية الى بيان حكم ثمنه اولى من حاجتهم الى بيان ما لم تجر عادتهم ببيعه بل قد امروا بقتله ومما يبين هذا
انه صلى الله عليه وسلم ذكر الاربعة التي تبذل فيها الاموال عادة لحرص النفوس عليها وهي ما تاخذه الزانية والكاهن و
الحجام وبائع الكلب فكيف يحمل هذا على كلب لم تجر العادة ببيعه وتخرج منه الكلاب التي انما جرت العادة ببيعها هذا من
الممتنع البين امتناعه واذا تبين هذا ظهر فساد ما شبه به من نسخ خبث اجرة الحجام بل دعوى النسخ فيها ابعد واما
اعطاء النبي صلى الله عليه وسلم الحجام اجره فلا يعارض قوله كسب الحجام خبيث فانه لم يقل ان اعطاءه خبيث بل اعطاؤه
اما واجب واما مستحب واما جائز ولكن هو خبيث بالنسبة الى الآخذ وخبثه بالنسبة الى اكله فهو خبيث الكسب ولم يلزم
من ذلك تحريمه فقد سمى النبي صلى الله عليه وسلم الثوم والبصل خبيثين مع اباحة اكلهما ولا يلزم من اعطاء النبي صلى الله
عليه وسلم الحجام اجره حل اكله فضلا عن كون اكله طيبا فانه قال اني لاعطي الرجل العطية يخرج بها يتأبطها نارا والنبي
صلى الله عليه وسلم قد كان يعطي المؤلفة قلوبهم من مال الزكاة والفيء مع غناهم وعدم حاجتهم اليه ليبذلوا من الاسلام
والطاعة ما يجب عليهم بذله بدون العطاء ولا يحل لهم توقف بذله على الاخذ بل يجب عليهم المبادرة الى بذله بلا عوض
وهذا اصل معروف من اصول الشرع ان العقد والبذل قد يكون جائزا او مستحبا او واجبا من احد الطرفين مكروها

او محرمًا من الطرف الآخر فيجب على الباذل ان يبذل ويحرم على الآخذ ان يأخذ وبالجملة فخبث اجر الحجام من جنس خبث اكل الثوم والبصل لكن هذا خبيث الرائحة وهذا خبيث لكسبه **فان قيل** فما اطيب المكاسب واحلها قيل هذا فيه ثلاثة اقوال للفقهاء احدها انه كسب التجارة والثاني انه عمل اليد في غير الصنائع الدنية كالحجامة ونحوها والثالث انه الزراعة ولكل قول من هذه وجه من الترجيح اثرًا ونظرًا والراجح ان احلها الكسب الذي جعل منه رزق رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو كسب الغانمين وما ابيح لهم على لسان الشارع وهذا الكسب قد جاء في القرآن مدحه اكثر من غيره واثنى على اهله ما لم يثن على غيرهم ولهذا اختاره الله لخير خلقه وخاتم انبيائه ورسله حيث يقول بعثت بالسيف بين يدي الساعة حتى يعبد الله وحده لا شريك له وجعل رزقي تحت ظل رمحي وجعل الذلة والصغار على من خالف امري وهو الرزق المأخوذ بعزة وشرف وقهر لاعداء الله وجعل احب شيء الى الله فلا يقاومه كسب غيره والله اعلم

فصل في حكمه صلى الله عليه وسلم في بيع عسب الفحل وضرابه في صحيح البخاري عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن عسب الفحل وفي صحيح مسلم عن جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع ضراب الفحل وهذا الثاني تفسير للاول وسمى اجرة ضرابه بيعا اما لكون المقصود هو الماء الذي له فالثمن مبذول في مقابلة عين مائه وهو حقيقة البيع واما انه سمى اجارته لذلك بيعا اذ هي عقد معاوضة وهي بيع المنافع وفي العادة انهم يستأجرون الفحل للضراب هذا هو الذي نهي عنه والعقد الوارد عليه باطل سواء كانت بيعا او اجارة وهذا قول جمهور العلماء منهم احمد والشافعي وابو حنيفة واصحابهم رحمهم الله وقال ابو الوفاء بن عقيل ويحتمل عندي الجواز لانه عقد على منافع الفحل ونزوه على الانثى وهي منفعة مقصودة وماء الفحل يدخل تبعا والغالب حصوله عقيب نزوه فيكون كالعقد على الظئر ليحصل اللبن في بطن الصبي وكما لو استأجر ارضا وفيها بئر ماء فان الماء يدخل تبعا وقد يغتفر في الاتباع ما لا يغتفر في المتبوعات واما مالك فحكى عنه جوازه والذي ذكره اصحابه التفصيل فقال صاحب الجواهر في باب فساد العقد من جهة نهي الشارع ومنها بيع عسب الفحل ويحمل النهي فيه على استئجار الفحل على لقاح الانثى وهو فاسد لانه غير مقدور على تسليمه فاما ان يستأجره على ان يحمله عليها دفعات معلومة فذلك جائز اذ هو امر معلوم في نفسه ومقدور على تسليمه والصحيح تحريمه مطلقا وفساد العقد به على كل حال ويحرم على الآخذ اخذ اجرة ضرابه ولا يحرم على المعطي لانه بذل ماله في تحصيل مباح يحتاج اليه ولا يمنع من هذا كما في كسب الحجام واجرة الكساح والنبي صلى الله عليه وسلم نهى عما يعتادونه من استئجار الفحل للضراب ويسمى ذلك بيع عسبه فلا يجوز حمل كلامه على غير الواقع والمعتاد واخلاء الواقع من البيان مع انه الذي قصد بالنهي ومن المعلوم انه ليس للمستأجر غرض صحيح في نزو الفحل على الانثى الذي له دفعات معلومة وانما غرضه نتيجة ذلك وثمرته ولاجله بذل ماله وقد علل التحريم بعدة علل **احدها** انه لا يقدر على تسليم المعقود عليه فاشبه اجارة الآبق فان ذلك متعلق باختيار الفحل وشهوته **الثانية** ان المقصود هو الماء وهو مما لا يجوز افراده بالعقد فانه مجهول القدر والعين وهذا بخلاف اجارة الظئر فانها احتملت بمصلحة الآدمي فلا يقاس عليها غيرها وقد يقال والله اعلم ان النهي عن ذلك من محاسن الشريعة وكمالها فان مقابلة ماء الفحل بالاثمان وجعله محلا لعقود المعاوضات مما هو مستقبح ومستهجن عند العقلاء و فاعل ذلك عندهم ساقط من اعينهم في انفسهم وقد جعل الله سبحانه فطر عباده لاسيما المسلمين ميزانا للحسن والقبيح فما رآه

المسلمون حسنا فهو عند الله حسن وما رآه المسلمون قبيحا فهو عند الله قبيح ويزيده هذا بيانا ان ماء الفحل لا قيمة له ولا هو مما يعاوض عليه ولهذا لو نزا فحل الرجل على رمكة غيره فاولدها فالولد لصاحب الرمكة اتفاقا لانه لم ينفصل عن الفحل الا مجرد الماء وهو لا قيمة له فحرمت هذه الشريعة الكاملة المعاوضة على ضرابه ليتناوله الناس بينهم مجانا لما فيه من تكثير النسل المحتاج اليه من غير اضرار بصاحب الفحل ولا نقصان من ماله فمن محاسن الشريعة ايجاب بذل هذا مجانا كما قال النبي صلى الله عليه وسلم ان من حقها اطراق فحلها واعارة دلوها فهذه حقوق يضر بالناس منعها الا بالمعاوضة فاوجبت الشريعة بذلها مجانا

فان قيل فاذا اهدى صاحب الانثى الى صاحب الفحل هدية او ساق اليه كرامة فهل له اخذها قيل ان كان ذلك على وجه المعاوضة والاشتراط في الباطن لم يحل له اخذه وان لم يكن كذلك فلا بأس به قال اصحاب احمد والشافعي وان اعطى صاحب الفحل هدية او كرامة من غير اجارة جاز واحتج اصحابنا بحديث روى عن انس رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اذا كان اكراما فلا بأس ذكره صاحب المغني ولا اعرف حال هذا الحديث ولا من خرجه وقد نص احمد في رواية ابن القاسم على خلافه فقيل له الا يكون مثل الحجام يعطى وان كان منهيا عنه فقال لم يبلغنا ان النبي صلى الله عليه وسلم اعطى في مثل هذا شيئا كما بلغنا في الحجام واختلف اصحابنا في حمل كلام احمد على ظاهره او تاويله فحمله القاضي على ظاهره وقال هذا مقتضى النظر لكن ترك مقتضاه في الحجام فبقي فيما عداه على مقتضى القياس وقال ابو محمد في المغني كلام احمد يحمل على الورع لا على التحريم والجواز ارفق بالناس واوفق للقياس

ذكر حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم في المنع من بيع الماء الذي يشترك فيه الناس ثبت في صحيح مسلم من حديث جابر رضي الله عنه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع فضل الماء وفيه عنه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع ضراب الفحل وعن بيع الماء والارض لتحرث فعن ذلك نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي الصحيحين عن ابي هريرة رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يمنع فضل الماء لتمنعوا به الكلاء وفي لفظ آخر لا تمنعوا فضل الماء ليباع به الكلاء وقال البخاري في بعض طرقه لا تمنعوا فضل الماء لتمنعوا به فضل الكلاء وفي المسند من حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من منع من فضل مائه او فضل كلائه منعه الله فضله يوم القيمة وفي سنن ابن ماجة من حديث ابي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلث لا يمنعن الماء والكلاء والنار وفي سننه ايضا عن ابن عباس رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الناس شركاء في ثلث الماء والنار والكلاء وثمنه حرام وفي صحيح البخاري من حديث ابي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلثة لا ينظر الله عز وجل اليهم يوم القيمة ولا يزكيهم ولهم عذاب اليم رجل كان له فضل ماء بالطريق فمنعه ابن السبيل ورجل بايع امامه لا يبايعه الا للدنيا فان اعطاه منها رضى وان لم يعطه منها سخط ورجل اقام سلعة بعد العصر فقال والله الذي لا اله غيره لقد اعطيت بها كذا وكذا فصدقه رجل ثم قرأ هذه الآية إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا الآية وفي سنن ابي داود عن بهيسة قالت استاذن ابي النبي صلى الله عليه وسلم فجعل يدنو منه ويلتزمه ثم قال يا نبي الله ما الشيء الذي لا يحل منعه قال الماء قال يا نبي الله ما الشيء الذي لا يحل منعه قال الملح قال يا نبي الله ما الشيء الذي لا يحل منعه قال ان تفعل الخير خير لك الماء خلقه الله في الاصل مشتركا بين العباد والبهائم وجعله سقيا لهم فلا يكون

المسلمون ن

احد اخص به من احد ولو اقام عليه بنى عليه قال عمر بن الخطاب رضى الله عنه ابن السبيل احق بالماء من البانى عليه ذكره ابو عبيد عنه وقال ابو هريرة ابن السبيل اول شارب فاما من حازه فى قربته او انائه فذاك غير المذكور فى الحديث وهو بمنزلة سائر المباحات اذا حازها الى ملكه ثم اراد بيعها كالحطب والكلاء والملح وقد قال النبى صلى الله عليه وسلم لان ياخذ احدكم حبلا فياخذ حزمة من حطب فيبيع فيكف الله بها وجهه خير له من ان يسأل الناس اعطى او منع رواه البخارى وفى الصحيحين عن على كرم الله وجهه قال اصبت شارفا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فى مغنم يوم بدر واعطانى رسول الله صلى الله عليه وسلم شارفا آخر فانختهما يوما عند باب رجل من الانصار وانا اريد ان احمل عليهما اذخرا لابيعه وذكر الحديث فهذا فى الكلاء والحطب المباح بعد اخذه واحرازه وكذلك السمك وسائر المباحات وليس هذا محل النهى بالضرورة ولا محل النهى ايضا بيع مياه الانهار الكبار المشتركة بين الناس فان هذا لا يمكن منعها والحجر عليها وانما محل النهى صور احدها المياه المنتقعة من الامطار اذا اجتمعت فى ارض مباحة فهى مشتركة بين الناس وليس احد احق بها من احد الا بالتقديم لقرب ارضه كما سياتى ان شاء الله تعالى فهذا النوع لا يحل بيعه ولا منعه ومانعه عاص مستوجب لوعيد الله ومنع فضله اذ منع ما لم يعمل يداه **فان قيل** فلو اتخذ فى ارضه المملوكة له حفرة يجمع فيها الماء او حفر بيرا فهل يملكه بذلك ويحل له بيعه قيل لا ريب انه احق به من غيره ومتى كان الماء النابع فى ملكه او الكلاء والمعدن فوق كفايته لشربه وشرب ماشيته ودوابه لم يجب عليه بذله نص عليه احمد وهذا لا يدخل تحت وعيد النبى صلى الله عليه وسلم فانه انما توعد من منع فضل الماء ولا فضل فى هذا

فصل ثم ما فضل منه عن حاجته وحاجة بهائمه وزرعه واحتاج اليه آدمى مثله او بهائمه بذله بغير عوض ولكل واحد ان يتقدم على الماء ويشرب ويسقى ماشيته وليس لصاحب الماء منعه من ذلك ولا يلزم الشارب وساقى البهائم عوضا وهل يلزمه ان يبذل له الدلو والبكرة والحبل مجانا او له ان ياخذ اجرته على قولين وهما وجهان لاصحاب احمد فى وجوب اعارة المتاع عند الحاجة اليه اظهرهما دليلا وجوبه وهو من الماعون قال احمد انما هذا فى الصحارى والبرية دون البنيان يعنى ان البنيان اذا كان فيه الماء فليس لاحد الدخول اليه الا باذن صاحبه وهل يلزمه بذل فضل مائه لزرع غيره فيه وجهان وهما روايتان عن احمد **احدهما** لا يلزمه وهو مذهب الشافعى لان الزرع لا حرمة له فى نفسه ولهذا لا يجب على صاحبه سقيه بخلاف الماشية **والثانى** يلزمه بذله واحتج لهذا القول بالاحاديث المتقدمة وعمومها وبما روى عن عبد الله بن عمرو ان قيم ارضه بالوهط كتب اليه يخبره انه سقى ارضه وفضل له من الماء فضل يطلب بثلاثين الفا فكتب اليه عبد الله بن عمرو رضى الله عنهما اقم قلدك ثم اسق الادنى فالادنى فانى سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع فضل الماء قالوا وفى منعه من سقى الزرع اهلاكه وافساده محرم كالماشية وقولكم لا حرمة له فلصاحبه حرمة فلا يجوز التسبب الى اهلاك ماله ومن سلم لكم انه لا حرمة للزرع قال ابو محمد المقدسى ويحتمل ان يمنع نفى الحرمة عنه فان اضاعة المال منهى عنها واتلافه محرم وذلك دليل على حرمته **فان قيل** فاذا كان فى ارضه او داره بير او عين مستنبطة فهل يكون ملكا له تبعا لملك الارض والدار قيل اما نفس البير وارض العين فمملوكة لمالك الارض واما الماء ففيه قولان هما روايتان عن احمد ووجهان لاصحاب الشافعى احدهما انه غير مملوك لانه يجرى من تحت الارض الى ملكه فاشبه الجارى فى النهر الى ملكه والثانى انه مملوك له قال فى

له ارض ولآخر ماء فاشترك صاحب الارض وصاحب الماء فی الزرع ویکون بینهما فقال لا بأس هذا القول اختیار ابی بکر وفی معنی الماء المعادن الجاریة فی الاماکن کالقار والنفط والمومیا والملح وکذلك الکلاء النابت فی ارضه کل ذلك یخرج علی الروایتین فی الماء وظاهر المذهب ان هذا الماء لا یملك وکذلك هذه الاشیاء قال احمد لا یعجبنی بیع الماء البتة وقال الاثرم سمعت ابا عبد الله یسأل عن قوم بینهم نهر یشرب منه ارضهم لهذا یوم ولهذا یومان ینفقون علیه بالحصص فجاء یومی ولا احتاج الیه اکریه بدراهم قال ما ادری اما النبی صلی الله علیه وسلم فنهی عن بیع الماء قیل انه لیس یبیعه انما یکریه قال انما احتالوا بهذا لیحسنوه فای شیء هذا الا البیع انتهی واحادیث اشتراك الناس فی الماء دلیل ظاهر علی المنع من بیعه وهذه المسألة التی سئل عنها احمد رحمه الله هی التی ابتلی الناس بها فی ارض الشام وبساتینه وغیرها فان الارض والبستان یکون له حق من الشرب من نهر فیفضل عنه او یبنیه دورًا او حوانیت ویوجر ماءه فقد توقف احمد ثم اجاب بان النبی صلی الله علیه وسلم نهی عن بیع الماء فلما قیل له ان هذه اجارة قال هذه التسمیة حیلة وهی تحسین اللفظ وحقیقة العقد البیع وقواعد الشریعة تقتضی المنع من بیع هذا الماء فانه انما کان له حق التقدیم فی سقی ارضه من هذا الماء المشترك بینه وبین غیره فاذا استغنی عنه لم یجز له المعاوضة عنه وکان المحتاج الیه اولی به بعده وهذا کمن اقام علی معدن فاخذ منه حاجته لم یجز له ان یبیع باقیه بعد نزعه عنه وکذلك من سبق الی الجلوس فی رحبة او طریق واسعة فهو احق بها ما دام جالسًا فاذا استغنی عنها واجر مقعده لم یجز وکذلك الارض المباحة اذا کان فیها کلاء او عشب فسبق بدوابه الیه فهو احق برعیه ما دامت دوابه فیه فاذا طلب الخروج منها وبیع ما فضل عنه لم یکن له ذلك وهکذا هذا الماء سواء فانه اذا فارق ارضه لم یبق له فیه حق وصار بمنزلة الکلاء الذی لا اختصاص له به ولا هو فی ارضه

فان قیل الفرق بینهما ان هذا الماء فی نفس ارضه فهو منفعة من منافعها یملکه بملکها کسائر منافعها بخلاف ما ذکرتم من الصور فان تلك الاعیان لیست من ملکه وانما له حق الانتفاع والتقدیم اذا سبق خاصة **قیل** هذه النکتة التی لاجلها جوز من جوز بیعه وجعل ذلك حقا من حقوق ارضه فملك المعاوضة علیه وحده کما یملك المعاوضة علیه مع الارض فیقال حق ارضه فی الانتفاع لا فی ملك العین التی اودعها الله فیها بوصف الاشتراك وجعل حقه فی تقدیم الانتفاع علی غیره فی التحجر والمعاوضة فهذا القول هو الذی یقتضیه قواعد الشرع وحکمته واشتماله علی مصالح العالم وعلی هذا فاذا دخل غیره بغیر اذنه فاخذ منه شیئا ملکه لانه مباح فی الاصل فاشبه ما لو عشش فی ارضه طائر او حصل فیه ظبی او نضب ماؤها عن سمك فدخل الیه فاخذه **فان قیل** فهل له منعه من دخول ملکه وهل یجوز له دخوله فی ملکه بغیر اذنه قیل قد قال بعض اصحابنا لا یجوز له دخول ملکه لاخذ ذلك بغیر اذنه وهذا لا اصل له فی کلام الشارع ولا فی کلام الامام احمد بل قد نص احمد علی جواز الرعی فی ارض غیر مباحة مع ان الارض لیست مملوکة له ولا مستاجرة ودخولها لغیر الرعی ممنوع منه فالصواب انه یجوز له دخولها لاخذ ماله اخذه وقد یتعذر علیه غالبًا استیذان مالکها ویکون قد احتاج الی الشرب وسقی بهائمه ورعی الکلاء ومالك الارض غائب فلو منعناه من دخولها الا باذنه کان ذلك اضرارًا بینا به وایضا فانه لا فائدة لهذا الاذن لانه لیس لصاحب الارض منعه من الدخول بل یجب علیه تمکینه فغایة ما یقدر انه لم یاذن له وهذا حرام علیه شرعا لا یحل له منعه من الدخول فلا فائدة فی توقف دخوله علی الاذن وایضا فانه اذا لم یتمکن من اخذ حقه الذی جعله له الشارع الا بالدخول فهو ماذون فیه شرعًا بل لو کان

دخوله بغیر اذنه لغیرة علی حریمه وعلی اهله فلا یجوز له الدخول بغیر اذن فاما اذا کان فی الصحراء او دار فیها بیر ولا انیس بها فله الدخول باذن وغیره وقد قال الله تعالی لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ مَسْكُونَةٍ فِيهَا مَتَاعٌ لَكُمْ وهذا الدخول الذی رفع عنه الجناح هو الدخول بلا اذن فانه قد منعهم قبل من الدخول لغیر بیوتهم حَتَّىٰ تَسْتَأْنِسُوا وَتُسَلِّمُوا عَلَىٰ أَهْلِهَا والاستیناس هو الاستیذان وهی فی قراءة بعض السلف کذلک ثم رفع عنهم الجناح فی دخول البیوت غیر المسکونة لاخذ متاعهم فدل ذلک علی جواز الدخول الی بیت غیره وارضه غیر المسکونة لاخذ حقه من الماء والکلاء فهذا ظاهر القرآن وهو مقتضی نص احمد وبالله التوفیق **فان قیل** فما تقولون فی بیع البیر والعین نفسها هل یجوز قال الامام احمد انما نهی عن بیع فضل ماء البیر والعیون فی قراره ویجوز بیع البیر نفسها والعین ومشتریها احق بمائها وهذا الذی قاله الامام احمد هو الذی دل علیه السنة فان النبی صلی الله علیه وسلم قال من یشتری بیر رومة یوسع بها علی المسلمین وله الجنة او کما قال فاشتراها عثمان بن عفان من یهودی بامر النبی صلی الله علیه وسلم وسبلها للمسلمین وکان الیهودی یبیع ماءها وفی الحدیث ان عثمان رضی الله عنه اشتری منه نصفها باثنی عشر الفا ثم قال للیهودی اختر اما ان تاخذها یوما واخذها یوما واما ان تنصب لک علیها دلوا وانصب علیها دلوا فاختار یوما ویوما فکان الناس یستقون منها فی یوم عثمان للیومین فقال الیهودی افسدت علی بیری فاشتر باقیها فاشتراه بثمانیة آلاف فکان فی هذا حجة علی صحة بیع البیر وجواز شرائها وتسبیلها وصحة بیع ما یسقی منها وجواز قسمة الماء بالمهایاة وعلی کون المالک احق بمائها وجواز قسمة ما فیه حق ولیس بمملوک **فان قیل** فان کان الماء عندکم لا یملک ولکل واحد ان یستقی منه حاجته فکیف امکن الیهودی تحجره حتی اشتری عثمان البیر وسبلها فان قلتم اشتری نفس البیر وکانت مملوکة ودخل الماء تبعا اشکل علیکم من وجه آخر وهو انکم قررتم انه یجوز للرجل دخول ارض غیره لاخذ الکلاء والماء وقضیة بیر الیهودی تدل علی احد الامرین ولا بد اما ملک الماء بملک قراره واما علی انه لا یجوز دخول الارض لاخذ ما فیها من المباح الا باذن مالکها **قیل** هذا سوال قوی وقد یتمسک به من ذهب الی احد من هذین المذهبین ومن منع الامرین یجیب عنه بان هذا کان فی اول الاسلام وحین قدم النبی صلی الله علیه وسلم وقبل تقرر الاحکام وکان الیهود اذ ذاک لهم شوکة بالمدینة ولم یکن احکام الاسلام جاریة علیهم والنبی صلی الله علیه وسلم لما قدم صالحهم اقرهم علی ما بایدیهم ولم یتعرض له ثم استقرت الاحکام وزالت شوکة الیهود لعنهم الله وجرت علیهم احکام الشریعة وسیاق قصة هذه البیر ظاهر فی انها کانت حین مقدم النبی صلی الله علیه وسلم المدینة فی اول الامر **فصل** واما المیاه الجاریة فما کان نابعا من غیر ملک کالانهار الکبار وغیر ذلک لم یملک بحال ولو دخل الی ارض رجل لم یملکه بذلک وهو کالطیر یدخل علی ارضه فلا یملک بذلک ولکل واحد اخذه وصیده فان جعل له فی ارضه مصنعا او برکة یجتمع فیها ثم یخرج منها فهو کنقع البیر سواء وفیه من النزاع ما فیه وان کان لا یخرج منها فهو احق به للشرب والسقی وما فضل عنه فحکمه حکم ما تقدم **وقال** الشیخ فی المغنی وان کان ما یسیر فی البرکة لا یخرج منها فالاولی انه یملکه بذلک علی ما سنذکره فی میاه الامطار ثم قال فاما المصانع المتخذة لمیاه الامطار یجتمع فیها ونحوها من البرک وغیرها فالاولی ان یملک ماؤها ویصح بیعه اذا کان معلوما لانه مباح حصله فی شیء معد له فلا یجوز اخذ شیء منه الا باذن مالکه وفی هذا نظر مذهبا ودلیلا اما المذهب فان احمد قال انما نهی عن بیع فضل ماء البیر والعیون فی قراره ومعلوم ان ماء البیر لا یفارقها فهو کالبرکة التی اتخذت مقرا کالبیر سواء ولا فرق بینهما وقد تقدم من نصوص احمد ما یدل علی المنع من بیع هذا واما الدلیل فما تقدم من النصوص التی سقناها وقوله فی الحدیث رواه البخاری فی وعید

الثالثة والرجل على فضل ماء يمنعه ابن السبيل ولم يفرق بين أن يكون ذلك الفضل في أرضه المختصة به أو في الأرض المباحة وقوله الناس
شركاء في ثلاث ولم يشترط في هذه الشركة كون مقره مشتركا وقوله وقد سئل ما الشيء الذي لا يحل منعه فقال الماء ولم يشترط كون مقره
مباحا فهذا مقتضى الدليل في هذه المسألة أثرا ونظرا **ذكر حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم في منع الرجل من بيع ما ليس عنده**
في السنن والمسند من حديث حكيم بن حزام قال قلت يا رسول الله يأتيني الرجل يسألني البيع ليس عندي فأبيعه منه ثم أبتاعه من السوق
فقال لا تبع ما ليس عندك قال الترمذي حديث حسن وفي السنن نحوه من حديث ابن عمرو ولفظه لا يحل سلف وبيع ولا شرطان
في بيع ولا ربح ما لم يضمن ولا بيع ما ليس عندك قال الترمذي حديث حسن صحيح فاتفق لفظ الحديثين على نهيه صلى الله عليه
وسلم عن بيع ما ليس عنده فهذا هو المحفوظ من لفظه صلى الله عليه وسلم وهو يتضمن نوعا من الغرر فإنه إذا باعه شيئا معينا
وليس في ملكه ثم مضى ليشتريه ويسلمه له كان مترددا بين الحصول وعدمه فكان غررا يشبه القمار فنهي عنه وقد ظن بعض
الناس أنه إنما نهي عنه لكونه معدوما فقال لا يصح بيع المعدوم وروي في ذلك حديثا أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع المعدوم
وهذا الحديث لا يعرف في شيء من كتب الحديث ولا له أصل والظاهر أنه مروي بالمعنى من هذا الحديث وغلط من ظن أن معناهما واحد
وأن هذا المنهي عنه في حديث حكيم وابن عمرو لا يلزم أن يكون معدوما وإن كان فهو معدوم خاص فهو كبيع حبل الحبلة وهو معدوم
يتضمن غررا وترددا في حصوله والمعدوم ثلاثة أقسام معدوم موصوف في الذمة فهذا يجوز بيعه اتفاقا وإن كان أبو حنيفة شرط
في هذا النوع أن يكون وقت العقد في الوجود من حيث الجملة وهذا هو السلم وسيأتي ذكره إن شاء الله تعالى والثاني معدوم تبع للموجود
وإن كان أكثر منه وهو نوعان نوع متفق عليه ونوع مختلف فيه فالمتفق عليه بيع الثمار بعد بدو صلاح ثمرة واحدة منها فاتفق الناس
على جواز بيع ذلك الصنف الذي بدا صلاح واحدة منه وإن كانت بقية أجزاء الثمار معدومة وقت العقد لكن جاز تبعا للموجود وقد يكون
المعدوم متصلا بالموجود وقد يكون أعيانا أخر منفصلة عن الوجود لم تخلق بعد والنوع المختلف فيه كبيع المقاثي والمباطخ إذا طابت
فهذا فيه قولان أحدهما أنه يجوز بيعها جملة ويأخذها المشتري شيئا بعد شيء كما جرت به العادة ويجري مجرى بيع الثمرة بعد بدو صلاحها
وهذا هو الصحيح من القولين الذي استقر عليه عمل الأمة ولا غنى لهم عنه ولم يأت بالمنع منه كتاب ولا سنة ولا إجماع ولا أثر ولا قياس صحيح
وهو مذهب مالك وأهل المدينة وأحد القولين في مذهب أحمد وهو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية والذين قالوا لا يباع إلا لقطة
لقطة لا ينضبط قولهم شرعا ولا عرفا ويتعذر العمل به غالبا وإن أمكن ففي غاية العسر ويؤدي إلى التنازع والاختلاف الشديد فإن المشتري
يريد أخذ الصغار والكبار ولا يؤثر ذلك وليس في ذلك عرف منضبط وقد يكون المقثاة كثيرة فلا يستوعب المشتري اللقطة الظاهرة
حتى يحدث فيها لقطة أخرى ويختلط المبيع بغيره ويتعذر تمييزه ويتعذر أو يتعسر على صاحب المقثاة أن يحضر لها وقت من يشتري
ما تجدد فيها ويفرده بعقد وما كان هكذا فإن الشريعة لا تأتي به فهذا غير مقدور ولا مشروع ولو ألزم الناس به لفسدت أموالهم وتعطلت
مصالحهم ثم إنه يتضمن التفريق بين متماثلين من كل الوجوه فإن بدو الصلاح في المقاثي بمنزلة بدو الصلاح في الثمار وتلاحق أجزائها كتلاحق
أجزاء الثمار وجعل ما لم يخلق منها تبعا لما خلق في الصورتين واحد فالتفريق بينهما تفريق بين متماثلين ولما رأى هؤلاء ما في بيعها لقطة لقطة
من الفساد والتعذر قالوا طريق دفع ذلك بأن يبيع أصلها معها ويقال إذا كان بيعها جملة مفسدة عندكم وهو بيع معدوم وغرر فإن
هذا لا يرتفع ببيع العروق التي لا قيمة لها وإن كانت لها قيمة فيسيرة جدا بالنسبة إلى الثمن المبذول وليس للمشتري قصد في العروق ولا يدفع

فيها بالجملة من المال وما الذي حصل ببيع العروق معها من المصلحة لهما حتى شرط وان لم يكن ببيع اصول الثمار شرطا في صحة بيع الثمرة المتلاحقة كالتين والتوت وهي مقصودة فكيف يكون بيع اصول المقاثي شرطا في صحة بيعها وهي غير مقصودة والمقصود ان هذا المعدوم يجوز بيعه تبعا للموجود ولا تاثير للمعدوم وهذا كالمنافع المعقود عليها في الاجارة فانها معدومة وهي مورد العقد لانها لا يمكن ان تحدث دفعة واحدة والشرائع مبناها على رعاية مصالح العباد وعدم الحجر عليهم فيما لا بد لهم منه ولا تتم مصالحهم في معاشهم الا به **فصل** الثالث معدوم ولا يدرى يحصل او لا يحصل ولا ثقة لبائعه بحصوله بل يكون المشتري منه على خطر فهذا الذي منع الشارع بيعه لا لكونه معدوما بل لكونه غررا فمنه صورة النهي التي تضمنها حديث حكيم بن حزام وابن عمر فان البائع اذا باع ما ليس في ملكه ولا له قدرة على تسليمه ليذهب ويحصله ويسلمه الى المشتري كان ذلك شبيها بالقمار والمخاطرة من غير حاجة بهما الى هذا العقد ولا يتوقف مصلحتهما عليه كذلك بيع حبل الحبلة وهو بيع ما تحمل ناقته ولا يختص هذا النهي بحمل الحمل بل لو باعه ما تحمل ناقته او بقرته او امته كان من بيوع الجاهلية التي يعتادونها وقد ظن طائفة ان بيع السلم مخصوص من النهي عن بيع ما ليس عنده وليس كما ظنوه فان السلم يرد على امر مضمون في الذمة ثابت فيها مقدور على تسليمه عند محله ولا غرر في ذلك ولا خطر بل هو جعل المال في ذمة المسلم اليه يجب عليه اداؤه عند محله فهو يشبه تاجيل الثمن المال في ذمة المشتري فهذا شغل لذمة المشتري بالثمن المضمون وهذا شغل لذمة البائع بالمبيع المضمون فهذا لون وبيع ما ليس عنده لون ورايت لشيخنا في هذا الحديث مفصلا مفيدا وهذا سياقه قال للناس في هذا الحديث اقوال قيل المراد بذلك ان يبيع السلعة المعينة التي هي مال الغير فيبيعها ثم يملكها ويسلمها الى المشتري والمعنى لا تبع ما ليس عندك من الاعيان ونقل هذا التفسير عن الشافعي فانه يجوز السلم الحال وقد لا يكون عند المسلم اليه ما باعه فحمله على بيع الاعيان ليكون بيع ما في الذمة غير داخل تحته سواء كان حالا او موجلا **وقال** آخرون هذا ضعيف جدا فان حكيم بن حزام ما كان يبيع شيئا معينا هو ملك لغيره ثم ينطلق فيشتريه منه ولا كان الذين ياتونه يقولون نطلب عبد فلان ولا دار فلان وانما الذي يفعله الناس ان ياتيه الطالب فيقول اريد طعاما كذا وكذا او ثوبا كذا او كذا او غير ذلك فيقول نعم اعطيك فيبيعه منه ثم يذهب فيحصله من عند غيره اذا لم يكن عنده هذا هو الذي يفعله من يفعله من الناس ولهذا قال ياتيني فيطلب مني البيع ليس عندي لم يقل يطلب مني ما هو مملوك لغيري فالطالب طلب الجنس لم يطلب شيئا معينا كما جرت به عادة الطالب لما يوكل ويلبس ويركب انما يطلب جنس ذلك ليس له غرض في ملك شخص بعينه دون ما سواه مما هو مثله او خير منه ولهذا صار الامام احمد وطائفة الى القول الثاني فقالوا الحديث على عمومه يقتضي النهي عن بيع ما في الذمة اذا لم يكن عنده وهو يتناول النهي عن السلم اذا لم يكن عنده لكن جاءت الاحاديث بجواز السلم الموجل فيبقى هذا في السلم الحال والقول الثالث وهو اظهر الاقوال ان الحديث لم يرد به النهي عن السلم الموجل ولا الحال مطلقا وانما اريد به ان يبيع ما في الذمة مما ليس هو مملوكا له ولا يقدر على تسليمه ويربح فيه قبل ان يملكه ويضمنه ويقدر على تسليمه فهو نهي عن السلم الحال اذا لم يكن عند المستسلف ما باعه فيلزم ذمته بشيء حال ويربح فيه وليس هو قادرا على اعطائه واذا ذهب يشتريه فقد يحصل وقد لا يحصل فهو من نوع الغرر والمخاطرة واذا كان السلم حالا وجب عليه تسليمه في الحال وليس بقادر على ذلك ويربح فيه على ان يملكه ويضمنه وربما احاله على الذي ابتاع منه فلا يكون قد عمل شيئا بل اكل المال بالباطل وعلى هذا اذا كان السلم الحال فالمسلم اليه قادرا على الاعطاء فهو جائز وهو كما قال الشافعي رحمه الله اذا جاز الموجل فالحال اولى بالجواز ومما يبين ان هذا مراد النبي صلى الله عليه وسلم ان السائل انما ساله عن بيع شيء مطلق في الذمة كما تقدم لكن اذا لم يجز

بيع ذلك فبيع المعين الذي لا يملكه اولى بالمنع واذا كان انما سأله عن بيع شئ في الذمة فانما سأله عن بيعه حالاً فانه قال ابيعه ثم اذهب فابتاعه فقال له لا تبع ما ليس عندك فلو كان السلف الحال لا يجوز مطلقاً لقال له ابتداء لا تبع هذا سواء كان عندك او ليس عندك فان صاحب هذا القول يقول بيع ما في الذمة حالاً لا يجوز ولو كان عنده ما يسلمه بل اذا كان عنده فانه لا يبيع الا معيناً لا يبيع شيئاً في الذمة فلما لم ينه النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك مطلقاً بل قال لا تبع ما ليس عندك علم انه صلى الله عليه وسلم فرق بين ما هو عنده ويملكه ويقدر على تسليمه وما ليس كذلك وان كان كلاهما في الذمة ومن تدبر هذا تبين له ان القول الثالث هو الصواب فان قيل ان بيع المؤجل جاز للضرورة وهو بيع المفاليس لان البائع احتاج ان يبيع الى اجل وليس عنده ما يبيعه الآن فاما الحال فيمكنه ان يحضر المبيع فيراه فلا حاجة الى بيع موصوف في الذمة او بيع عيناً غائبة موصوفة لا يبيع شيئاً مطلقاً قيل لا نسلم ان السلم على خلاف الاصل بل تأجيل المبيع كتأجيل الثمن كلاهما من مصالح العالم والناس لهم في مبيع الغائب ثلاثة اقوال منهم من يجوزه مطلقاً ولا يجوزه معيناً موصوفاً كالشافعي في المشهور عنه ومنهم من يجوزه معيناً موصوفاً ولا يجوزه مطلقاً كاحمد وابي حنيفة والاظهر جواز هذا وهذا ويقال للشافعي مثل ما قال هو لغيره اذا جاز بيع مطلق الموصوف في الذمة فالمعين الموصوف اولى بالجواز فان المطلق فيه من الغرر والخطر والجهل اكثر مما في المعين فاذا جاز بيع حنطة مطلقة في الصفة فجواز بيعها معينة بالصفة اولى بل لو بيع المعين بالصفة فللمشتري الخيار اذا رآه ايضاً كما نقل عن الصحابة وهو مذهب ابي حنيفة واحمد في احدى الروايتين وقد جوز القاضي وغيره من اصحاب احمد السلم الحال بلفظ البيع والتحقيق انه لا فرق بين لفظ ولفظ فالاعتبار في العقود بحقائقها ومقاصدها لا بمجرد الفاظها ونفس بيع الاعيان الحاضرة التي يتأخر قبضها يسمى سلفاً اذا عجل له الثمن كما في المسند عن النبي صلى الله عليه وسلم انه نهى ان يسلم في الحائط بعينه الا ان يكون قد بدا صلاحه فاذا بدا صلاحه قال اسلمت اليك في عشرة اوسق من تمر هذا الحائط جاز كما يجوز ان يقول ابتعت عشرة اوسق من هذه الصبرة ولكن الثمن يتأخر قبضه الى كمال صلاحه فاذا عجل له الثمن قيل له سلف لان السلف هو الذي يقدم والسالف المتقدم قال الله تعالى ﴿فَجَعَلْنَاهُمْ سَلَفًا وَمَثَلًا لِلْآخِرِينَ﴾ والعرب تسمي اول الرواحل السلف ومنه قول النبي صلى الله عليه وسلم الحقي بسلفنا الخير عثمان بن مظعون وقول الصديق رضي الله عنه لاقاتلنهم حتى تنفرد سالفتي وهي العنق ولفظ السلف يتناول القرض والسلم لان المقرض ايضاً اسلف القرض اي قدمه ومنه هذا الحديث لا يحل سلف وبيع ومنه الحديث الآخر ان النبي صلى الله عليه وسلم استسلف بكراً وقضى جملاً رباعياً والذي يبيع ما ليس عنده لا يقصد الا الربح وهو تاجر فيستلف بسعر ثم يذهب فيشتري بمثل ذلك الثمن فانه يكون قد اتعب نفسه بلا فائدة وانما يفعل هذا من يتوكل لغيره فيقول اعطني فانا اشتري لك هذه السلعة فيكون اميناً اما انه يبيعها بثمن معين يقبضه ثم يذهب فيشتريها بمثل ذلك الثمن من غير فائدة في الحال فهذا لا يفعله عاقل نعم اذا كان هناك تاجر فقد يكون محتاجاً الى الثمن فيستسلف ... ينتفع به مدة الى ان يحصل تلك السلعة فهذا يقع في السلم المؤجل وهو الذي يسمى بيع المفاليس فانه يكون محتاجاً الى الثمن وهو مفلس وليس عنده في الحال ما يبيعه ولكن له ما ينتظره من مغل وغيره فيبيعه في الذمة فهذا يفعل مع الحاجة ولا يفعل بدونها الا ان يقصد ان يتجر بالثمن في الحال او يرى انه يحصل به من الربح اكثر مما يفوت بالسلم فان المستسلف يبيع السلعة في الحال بدون ما تساوي نقداً والمسلف يرى انه يشتريها الى اجل بارخص مما يكون عند حصولها والا فلو علم انها عند طرد الاصل تباع بمثل رأس مال السلم لم يسلم فيها فيذهب نفع ماله بلا فائدة واذا قصد الاجر اقرضه ذلك قرضاً ولا يجعل ذلك سلماً الا اذا ظن انها في الحال ارخص منه وقت حلول الاجل فالسلم المؤجل في الغالب لا يكون الا مع حاجة المستسلف الى الثمن واما الحال فان كان

عنده فقد يكون محتاجا إلى الثمن فيبيع ما عنده معينا تارة وموصوفا أخرى، أما إذا لم يكن عنده فإنه لا يفعله إلا إذا قصد التجارة والربح فيبيعه بسعر ويشتريه بأرخص منه، ثم هذا الذي قدره قد يحصل كما قدره وقد لا يحصل له تلك السلعة التي يسلف فيها إلا بثمن أعلى مما أسلف فيندم، وإن حصلت بسعر أرخص من ذلك قدم السلف إذ كان يمكنه أن يشتريه بذلك الثمن، فصار هذا من نوع الميسر والقمار والمخاطرة كبيع العبد الآبق والبعير الشارد يباع بدون ثمنه فإن حصل ندم البائع وإن لم يحصل ندم المشتري، وكذلك بيع حبل الحبلة وبيع الملاقيح والمضامين ونحو ذلك مما قد يحصل وقد لا يحصل، فبائع ما ليس عنده من جنس بائع الغرر الذي قد يحصل وقد لا يحصل وهو من جنس القمار والميسر، والمخاطرة مخاطرتان مخاطرة التجارة وهو أن يشتري السلعة بقصد أن يبيعها بربح ويتوكل على الله في ذلك، والخطر الثاني الميسر الذي يتضمن أكل المال بالباطل فهذا الذي حرمه الله تعالى ورسوله مثل بيع الملامسة والمنابذة وحبل الحبلة والملاقيح والمضامين وبيع الثمار قبل بدو صلاحها، ومن هذا النوع يكون أحدهما قد قمر الآخر وظلمه ويتظلم أحدهما من الآخر، بخلاف التاجر الذي قد اشترى السلعة ثم بعد هذا نقص سعرها فهذا من الله ليس لأحد فيه حيلة ولا يتظلم مثل هذا من البائع، وبيع ما ليس عنده من قسم القمار والميسر لأنه قصد أن يربح على هذا لما باعه ما ليس عنده والمشتري لا يعلم أنه يبيعه ثم يشتري من غيره، وأكثر الناس لو علموا ذلك لم يشتروا منه بل يذهبون ويشترون من حيث اشترى هو، وليست هذه المخاطرة مخاطرة التجارة بل مخاطرة المستعجل بالبيع قبل القدرة على التسليم، فإذا اشترى التاجر السلعة فصارت عنده ملكا وقبضا فحينئذ دخل في خطر التجارة وباع بيع التجارة كما أحله الله بقوله ﴿لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ﴾ والله أعلم.

ذكر حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم في بيع الحصاة والغرر والملامسة والمنابذة

في صحيح مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الحصاة وعن بيع الغرر، وفي الصحيحين عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الملامسة والمنابذة، زاد مسلم أما الملامسة فأن يلمس كل منهما ثوب صاحبه بغير تأمل، والمنابذة أن ينبذ كل واحد منهما ثوبه إلى الآخر ولم ينظر واحد منهما إلى ثوب صاحبه الآخر، وفي الصحيحين عن أبي سعيد قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيعتين ولبستين، نهى عن الملامسة والمنابذة في البيع، والملامسة لمس الرجل ثوب الآخر بيده بالليل أو بالنهار ولا يقلبه إلا بذلك، والمنابذة أن ينبذ الرجل إلى الرجل ثوبه وينبذ الآخر ثوبه ويكون ذلك بيعهما من غير نظر ولا تراض، أما بيع الحصاة فهو من باب إضافة المصدر إلى نوعه كبيع الخيار وبيع النسيئة ونحوهما، وليس من باب إضافة المصدر إلى مفعوله كبيع الميتة والدم، والبيوع المنهي عنها ترجع إلى هذين القسمين، ولهذا فسر بيع الحصاة بأن يقول ارم هذه الحصاة فعلى أي ثوب وقعت فهو لك بدرهم، وفسر بأن يبيعه من أرضه قدر ما انتهت إليه رمية الحصاة، وفسر بأن يقبض على كف من حصى ويقول لي بعدد ما خرج في القبضة من الشيء المبيع، أو يبيعه سلعة ويقبض على كف من الحصى ويقول لي بكل حصاة درهم، وفسر بأن يمسك أحدهما حصاة في يده ويقول أي وقت سقطت الحصاة وجب البيع، وفسر بأن يتبايعا ويقول أحدهما إذا نبذت إليك الحصاة فقد وجب البيع، وفسر بأن يعترض القطيع من الغنم فيأخذ حصاة ويقول أي شاة أصبتها فهي لك بكذا، وهذه الصور كلها فاسدة لما تتضمن من أكل المال بالباطل ومن الغرر والخطر الذي هو شبيه بالقمار.

فصل وأما بيع الغرر فمن إضافة المصدر إلى مفعوله كبيع الملاقيح والمضامين، والغرر هو المبيع نفسه، وهو فعل بمعنى مفعول أي مغرور به كالقبض والسلب بمعنى المقبوض والمسلوب، وهذا كبيع العبد الآبق الذي لا يقدر على تسليمه، والفرس والجمل الشارد والطير في الهوى، وكبيع ضربة الغائص، وما تحمل شجرته أو ناقته، وما يرضى له به أو يهبه له أو يورثه إياه، ونحو ذلك مما لا يعلم حصوله أو لا يقدر على تسليمه أو لا يعرف حقيقته ومقداره، ومنه بيع حبل الحبلة كما ثبت في الصحيحين أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عنه، وهو نتاج النتاج في أحد الأقوال

والثاني انه اجل كانوا يتبايعون اليه فهذا رواه مسلم وكلاهما غرر والثالث انه بيع حمل الكرم قبل ان يبلغ قاله المبرد قال والحبلة الكرم بسكون الباء وفتحها واما ابن عمر فانه فسره بانه اجل كانوا يتبايعون اليه واليه ذهب مالك والشافعي واما ابو عبيدة فسره ببيع نتاج النتاج واليه ذهب احمد ومنه بيع الملاقيح والمضامين كما ثبت في حديث سعيد بن المسيب عن ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن المضامين والملاقيح قال ابو عبيد الملاقيح ما في البطون من الاجنة والمضامين ما في اصلاب الفحول كانوا يبيعون الجنين في بطن الناقة وما يضربه الفحل في عام او اعوام وانشد ؎ ان المضامين التي في الصلب * ماء الفحول في الظهور الحدب * ومنه بيع المجر فان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عنه قال ابن الاعرابي المجر ما في بطن الناقة والمجر الربا والمجر القمار والمجر المحاقلة والمزابنة ومنه بيع الملامسة والمنابذة وقد جاء تفسيرهما في نفس الحديث ففي صحيح مسلم عن ابي هريرة رضي الله عنه نهي عن بيعتين الملامسة والمنابذة اما الملامسة فان يلمس كل واحد منهما ثوب صاحبه بغير تامل والمنابذة ان ينبذ كل واحد منهما ثوبه الى الآخر ولم ينظر واحد منهما الى ثوب صاحبه هذا لفظ مسلم وفي الصحيحين عن ابي سعيد قال نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيعتين ولبستين نهى عن الملامسة والمنابذة في البيع والملامسة لمس الرجل ثوب الآخر بيده بالليل او بالنهار ولا يقلبه الا بذلك والمنابذة ان ينبذ الرجل الى الرجل ثوبه وينبذ الآخر اليه ثوبه ويكون ذلك بيعهما من غير نظر ولا تراض وفسرت الملامسة بان يقول بعتك ثوبي هذا على انك متى لمسته فهو عليك بكذا والمنابذة بان يقول اي ثوب نبذته الي فهو علي بكذا فهذا ايضا نوع من الملامسة والمنابذة وهو ظاهر كلام احمد والغرر في ذلك ظاهر وليس العلة تعليق البيع على شرط بل ما تضمنه من الخطر والغرر

فصل وليس من بيع الغرر بيع المغيبات في الارض كاللفت والجزر والفجل والكفت والقلقاس والبصل ونحوها فانها معلومة بالعادة يعرفها اهل الخبرة بها وظاهرها عنوان باطنها فهو كظاهر الصبرة مع باطنها ولو قدر ان في ذلك غررا فهو غرر يسير يغتفر في جنب المصلحة العامة التي لابد للناس منها فان ذلك غرر لا يكون موجبا للمنع فان اجارة الحيوان والدار والحانوت مساناة لا يخلو عن غرر لانه يعرض موت الحيوان وانهدام الدار وكذا دخول الحمام وكذا الشرب من اناء السقاء فانه غير مقدر مع اختلاف الناس في قدره وكذا بيوع السلم وكذا بيع الصبرة العظيمة التي لا يعلم مكيلها وكذا بيع البيض والرمان والبطيخ والجوز واللوز والفستق وامثال ذلك مما لا يخلو من الغرر فليس كل غرر سببا للتحريم والغرر اذا كان يسيرا او لا يمكن الاحتراز منه لم يكن مانعا من صحة العقد فان الغرر الحاصل في اساسات الجدران وداخل بطون الحيوان او آخر الثمار التي بدا صلاح بعضها دون بعض لا يمكن الاحتراز منه والغرر الذي في دخول الحمام والشرب من السقاء ونحوه غرر يسير فهذان النوعان لا يمنعان البيع بخلاف الغرر الكثير الذي يمكن الاحتراز منه وهو المذكور في الانواع التي نهى عنها رسول الله صلى الله عليه وسلم وما كان مساويا لها لا فرق بينها وبينه فهذا هو المانع من صحة العقد فاذا عرف هذا فبيع المغيبات في الارض انتفى عنه الامران فان غرره يسير ولا يمكن الاحتراز منه فان الحقول الكبار لا يمكن بيع ما فيها من ذلك الا وهو في الارض فلو شرط لبيعه اخراجه دفعة واحدة كان في ذلك من المشقة وفساد الاموال ما لا ياتي به شرع وان منع بيعه الا شيئا فشيئا كلما اخرج شيئا باعه ففي ذلك من الحرج والمشقة وتعطيل مصالح ارباب تلك الاموال ومصالح المشتري ما لا يخفى وذلك مما لا يوجبه الشارع ولا يقوم مصالح الناس بذلك البتة حتى ان الذين يمنعون من بيعها في الارض اذا كان لاحدهم خراج كذلك او كان ناظرا عليه لم يجد بدا من بيعه في الارض اضطرارا الى ذلك وبالجملة فليس هذا من الغرر الذي نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا نظير لما نهى عنه من البيوع

فصل وليس منه بيع المسك في فارته بل هو نظير ما كوله في جوفه كالجوز واللوز والفستق وجوز الهند فان فارته وعاء له تصونه من الآفات وتحفظ عليه رطوبته ورائحته وبقاؤه فيها احفظ له من الغش والتغيير و

المسك الذي في الفأر عند الناس خير من المنفوض وجرت عادة التجار ببيعه وشرائه فيها ويعرفون قدره وجنسه معرفة لا تكاد تختلف فليس من الغرر في شيء فان الغرر هو ما تردد بين الحصول والفوات وعلى القاعدة الاخرى هو ما طويت معرفته وجهلت معينه اما هذا ونحوه فلا يسمى غررا لا لغة ولا شرعا ولا عرفا ومن حرم بيع شيء وادعى انه غرر طولب بدخوله في مسمى الغرر لغة وشرعا وجواز بيع المسك في الفارة احد الوجهين لاصحاب الشافعي وهو الراجح دليلا والذين منعوه جعلوه مثل بيع النوى في التمر والبيض في الدجاج واللبن في الضرع والسمن في الوعاء والفرق بين النوعين ظاهر ومنازعوهم يجعلونه مثل بيع قلب الجوز واللوز والفستق في صوانه لانه من مصلحته ولا ريب انه اشبه بهذا منه بالاول فلا هو مما نهى عنه الشارع ولا من معناه فلم يشمله نهيه لفظا ولا معنى واما بيع السمن في الوعاء ففيه تفصيل فانه ان فتحه ورأى رأسه بحيث يدله على جنسه ووصفه جاز بيعه في السقاء لكنه يصير كبيع الصبرة التي شاهد ظاهرها وان لم يره ولم يوصف له لم يجز بيعه لانه غرر فانه يختلف جنسا ونوعا ووصفا وليس مخلوقا في وعائه كالبيض والجوز واللوز والمسك في اوعيتها فلا يصح الحاقه بها واما بيع اللبن فمنعه اصحاب احمد والشافعي وابي حنيفة رحمهم الله والذي يجب فيه التفصيل فان باع الموجود المشاهد في الضرع فهذا لا يجوز مفردا ويجوز تبعا للحيوان لانه اذا بيع مفردا تعذر تسليم المبيع بعينه لانه لا يعرف مقدار ما وقع عليه البيع فانه وان كان مشاهدا كاللبن في الظرف لكنه اذا حلبه خلفه مثله مما لم يكن في الضرع فاختلط المبيع بغيره على وجه لا يتميز وان صح الحديث الذي رواه ابن ماجة في سننه من حديث ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى ان يباع صوف على ظهر او لبن في ضرع فهذا ان شاء الله محمله واما ان باعه اصواعا معلومة من اللبن يأخذه من هذه الشاة او باعه لبنها اياما معلومة فهذا بمنزلة بيع الثمار قبل بدو صلاحها لا يجوز واما ان باعه لبنا مطلقا موصوفا في الذمة واشترط كونه من هذه الشاة او البقرة **فقال شيخنا** هذا جائز واحتج بما في المسند من ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى ان يسلم في حائط بعينه الا ان يكون قد بدا صلاحه قال فاذا بدا صلاحه وقال اسلمت اليك في عشرة اوسق من تمر هذا الحائط جاز كما يجوز ان يقول ابتعت منك عشرة اوسق من هذه الصبرة ولكن الثمن يتأخر قبضه الى كمال صلاحه هذا لفظه

فصل واما ان اجر الشاة او البقرة او الناقة مدة معلومة لاخذ لبنها في تلك المدة فهذا لا يجوزه الجمهور واختار شيخنا جوازه وحكاه قولا لبعض اهل العلم وله فيها مصنف مفرد قال اذا استاجر غنما او بقرا او نوقا ايام اللبن باجرة مسماة وعلفها على المالك او باجرة مسماة مع علفها على ان يأخذ اللبن جاز ذلك في اظهر قولي العلماء كما في الظئر قال وهذا يشبه البيع ويشبه الاجارة ولهذا يذكره بعض الفقهاء في البيع وبعضهم في الاجارة لكن اذا كان اللبن يحصل بعلف المستاجر وقيامه على الغنم فانه يشبه استيجار الشجر وان كان المالك هو الذي يعلفها وانما يأخذ المشتري لبنا مقدرا فهذا بيع محض وان كان يأخذ اللبن مطلقا فهو بيع ايضا فان صاحب اللبن يوفيه اللبن بخلاف الظئر فانما هي تسقي الطفل وليس هذا داخلا فيما نهى عنه صلى الله عليه وسلم من بيع الغرر لان الغرر تردد بين الوجود والعدم فنهى عن بيعه لانه من جنس القمار الذي هو الميسر والله حرم ذلك لما فيه من اكل المال بالباطل وذلك من الظلم الذي حرمه الله تعالى وهذا انما يكون قمارا اذا كان احد المتعاوضين يحصل له مال والآخر قد يحصل له وقد لا يحصل له فهذا الذي لا يجوز كما في بيع العبد الآبق والبعير الشارد وبيع حبل الحبلة فان البائع يأخذ مال المشتري والمشتري قد يحصل له شيء وقد لا يحصل ولا يعرف قدر الحاصل فاما اذا كان شيئا معروفا بالعادة كمنافع الاعيان بالاجارة مثل منفعة الارض والدابة ومثل لبن الظئر المعتاد ولبن البهائم المعتاد ومثل الثمر والزرع المعتاد فهذا كله من باب واحد وهو جائز ثم ان حصل على الوجه المعتاد والاحط

عن المستاجر بقدر ما فات من المنفعة المقصودة وهو مثل وضع الجائحة في البيع ومثل ما اذا تلف بعض المبيع قبل التمكن من القبض في سائر البيوع
فان قيل مورد عقد الاجارة انما هو المنافع لا الاعيان ولهذا لا يصح استيجار الطعام ليأكله والماء ليشربه واما اجارة الظئر فعلى المنفعة
وهي وضع الطفل في حجرها والقامه ثديها واللبن يدخل ضمنا وتبعا فهو كنفع البير في اجارة الدار ويغتفر فيما دخل ضمنا وتبعا ما لا يغتفر في الاصول
المتبوعات **قيل** والجواب عن هذا من وجوه **احدها** منع كون عقد الاجارة لا يرد الا على منفعة فان هذا ليس ثابتا بالكتاب ولا بالسنة
ولا بالاجماع بل الثابت عن الصحابة خلافه كما صح عن عمر رضي الله عنه انه قبل حديقة اسيد بن حضير ثلث سنين واخذ الاجرة فقضى
بها دينه والحديقة هي النخل فهذه اجارة الشجر لاخذ ثمرها وهو مذهب امير المومنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه ولا يعلم له في الصحابة مخالف
واختاره ابو الوفاء بن عقيل من اصحاب احمد واختاره شيخنا قدس الله روحه فقولكم ان مورد عقد الاجارة لا يكون الا منفعة غير مسلم ولا
ثابت بالدليل وغاية ما معكم قياس محل النزاع على اجارة الخبز للاكل والماء للشرب وهذا من افسد القياس فان الخبز تذهب عينه و
لا يستخلف مثله بخلاف اللبن ونفع البير فانه لما كان يستخلف ويحدث شيئا فشيئا كان بمنزلة المنافع يوضحه **الوجه الثاني** وهو ان الثمر
تجري مجرى المنافع والفوائد في الوقف والعارية ونحوها فيجوز ان يقف الشجرة لينتفع اهل الوقف بثمرتها كما يقف الارض لينتفع اهل الوقف
بغلتها ويجوز اعارة الشجرة كما يجوز اعارة الظهر وعارية الدار ومنيحة اللبن وهذا كله تبرع بنماء المال وفائدته فان من دفع عقاره الى من يسكنه
فهو بمنزلة من دفع دابته الى من يركبها وبمنزلة من دفع شجرته الى من يثمرها وبمنزلة من دفع ارضه الى من يزرعها وبمنزلة من دفع شاته الى من
يشرب لبنها فهذه الفوائد تدخل في عقود التبرع سواء كان الاصل محبسا بالوقف او غير محبس وتدخل ايضا في عقود المشاركات فانه لو دفع
شاة او بقرة او ناقة الى من يعمل عليها بجزء من درها ونسلها صح على اصح الروايتين عن احمد فكذلك تدخل في العقود الاجارات يوضحه **الوجه
الثالث** وهو ان الاعيان نوعان نوع لا يستخلف شيئا فشيئا بل اذا ذهب ذهب جملة ونوع يستخلف شيئا فشيئا كلما ذهب منه شيء خلفه شيء
مثله فهذا رتبة وسطى بين المنافع وبين الاعيان التي لا تستخلف فينبغي ان ينظر في شبهه باي النوعين فيلحق به ومعلوم ان شبهه بالمنافع
اقوى فالحاقه بها اولى يوضحه **الوجه الرابع** وهو ان الله سبحانه نص في كتابه على اجارة الظئر وسمى ما يأخذه اجرا وليس في القرآن اجارة
منصوص عليها في شريعتنا الا اجارة الظئر بقوله تعالى فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ وَأْتَمِرُوا بَيْنَكُمْ بِمَعْرُوفٍ **قال** شيخنا وانما ظن
الظان انها خلاف القياس حيث توهم ان الاجارة لا تكون الا على منفعة وليس الامر كذلك بل الاجارة تكون على كل ما يستوفى مع بقاء اصله
سواء كان عينا او منفعة كما ان هذه العين هي التي توقف وتعار فيما استوفاه الموقوف عليه والمستعير بلا عوض يستوفيه المستاجر بالعوض
فلما كان لبن الظئر مستوفى مع بقاء الاصل جازت الاجارة عليه كما جازت على المنفعة وهذا محض القياس فان هذه الاعيان يحدثها الله
شيئا بعد شيء واصلها باق كما يحدث الله المنافع شيئا بعد شيء واصلها باق ويوضحه **الوجه الخامس** ان الاصل في العقود وجوب الوفاء
الا ما حرمه الله ورسوله فان المسلمين على شروطهم الا شرطا احل حراما او حرم حلالا فلا يحرم من الشروط والعقود الا ما حرمه الله ورسوله و
ليس مع المانعين نص بالتحريم البتة وانما معهم قياس قد علم ان بين الاصل والفرع فيه من الفرق ما يمنع الالحاق وان القياس الذي مع من
اجاز ذلك اقرب الى مساواة الفرع للاصل وهذا لا حيلة فيه وبالله التوفيق يوضحه **الوجه السادس** وهو ان الذين منعوا هذه الاجارة
لما رأوا اجارة الظئر ثابتة بالنص والاجماع والمقصود بالعقد انما هو اللبن وهو عين تحملوا لجوازها امرا يعلمون هم والمرضعة والمستاجر بطلانه
فقالوا العقد انما وقع على وضعها الطفل في حجرها والقامه ثديها فقط واللبن يدخل تبعا والله يعلم والعقلاء قاطبة ان الامر ليس كذلك وان

الطفل في حجرها ليس مقصودا اصلا ولا ورد عليه عقد الاجارة لا عرفا ولا حقيقة ولا شرعا ولو ارضعت الطفل وهو في حجر غيرها او في مهده لاستحقت الاجرة ولو كان المقصود القام الثدي المجرد لاستوجر له كل امرأة لها ثدي ولو لم يكن لها لبن فهذا هو القياس الفاسد حقا والفقه البارد فكيف يقال ان اجارة الظئر على خلاف القياس ويدعى ان هذا هو القياس الصحيح الوجه **السابع** ان النبي صلى الله عليه وسلم ندب الى منيحة العنز والشاة للبنها وحض على ذلك وذكر ثواب فاعله ومعلوم ان هذا ليس ببيع ولا هبة فان هبة المعدوم المجهول لا تصح وانما هو عارية الشاة للانتفاع بلبنها كما يعيره الدابة لركوبها فهذا اباحة للانتفاع بدرها وكلاهما في الشرع واحد وما جاز ان يستوفي بالعارية جاز ان يستوفى بالاجارة فان موردهما واحد وانما يختلفان في التبرع بهذا والمعاوضة على الآخر الوجه **الثامن** ما رواه حرب الكرماني في مسائله حدثنا سعيد بن منصور ثنا عباد بن عباد عن هشام بن عروة عن ابيه ان اسيد ابن حضير توفي وعليه ستة آلاف درهم دين فدعا عمر بن الخطاب رضي الله عنه غرماءه فقبلهم ارضه سنتين وفيها الشجر والنخل وحدائق المدينة الغالب عليها النخل والارض البيضاء فيها قليل فهذا اجارة الشجر لاخذ ثمرها ومن ادعى ان ذلك خلاف الاجماع فمن عدم علمه بل ادعاء الاجماع على جواز ذلك اقرب فان عمر فعل ذلك بالمدينة النبوية بمشهد المهاجرين والانصار وهي قصة في مظنة الاشتهار ولم يقابلها احد بالانكار بل تلقاها الصحابة بالتسليم والاقرار وقد كانوا ينكرون ما هو دونها وان فعله عمر رضي الله عنه كما انكر عليه عمران بن حصين وغيره شان متعة الحج ولم ينكر احد هذه الواقعة وسنبين ان شاء الله تعالى انها محض القياس وان المانعين منها لا بد لهم منها وانهم يتحيلون عليها بحيل لا تجوز الوجه **التاسع** ان المستوفى بعقد الاجارة على زرع الارض هو عين من الاعيان وهو المغل الذي يستغله المستاجر وليس له مقصود في منفعة الارض غير ذلك وان كان له قصد جرى في الانتفاع بغير الزرع فذلك تبع **فان قيل** المعقود عليه هو منفعة شق الارض وبذرها وفلاحتها والعين تتولد من هذه المنفعة كما لو استاجر لحفر بير فخرج منها الماء فالمعقود عليه هو نفس العمل لا الماء **قيل** مستاجر الارض ليس له مقصود في غير عين المغل والعمل وسيلة مقصودة لغيرها ليس له فيه منفعة بل هو تعب ومشقة وانما مقصوده ما يحدثه الله من الحب بسقيه وعمله وهكذا مستاجر الشاة للبنها سواء مقصوده ما يحدثه الله من لبنها بعلفها وحفظها والقيام عليها فلا فرق بينهما البتة الا ما لا تناط به الاحكام من الفروق الملغاة وتنظيرهم ذلك باستيجار لحفر البير تنظير فاسد بل نظير حفر البير ان يستاجر اكّار الحرث ارضه ويبذرها ويسقيها ولا ريب ان تنظير اجارة الحيوان للبنه باجارة الارض لمغلها هو محض القياس وهو كما تقدم اصح من التنظير باجارة الخبز للاكل الوجه **العاشر** ان العقد والخطر الذي في اجارة الارض لحصول مغلها اعظم بكثير من الغرر الذي في اجارة الحيوان للبنه فان الآفات والموانع التي تعرض للزرع اكثر من آفات اللبن فاذا اغتفر ذلك في اجارة الارض فلان يغتفر في اجارة الحيوان للبن اولى واحرى

فصل فالاقوال في العقد على اللبن في الضرع ثلثة احدها منعه بيعا واجارة وهو مذهب احمد والشافعي وابي حنيفة رحمهم الله والثاني جوازه بيعا واجارة وهذا صـه والثالث جوازه اجارة لا بيعا وهو اختيار شيخنا رحمه الله وفي المنع من بيع اللبن في الضرع حديثان **احدهما** حديث عمر بن فروخ وهو ضعيف عن حبيب بن الزبير عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعا نهى ان يباع صوف على ظهر او سمن في لبن او لبن في ضرع وقد رواه ابو اسحق عن عكرمة عن ابن عباس من قوله دون ذكر السمن رواه البيهقي وغيره **والثاني** حديث رواه ابن ماجة عن هشام بن عمار حدثنا حاتم بن اسمعيل ثنا جهضم بن عبد الله اليماني عن محمد بن ابراهيم الباهلي

عن محمد بن يزيد العبدي عن شهر بن حوشب عن ابي سعيد الخدري رضي الله عنه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن شراء ما في بطون الانعام حتى تضع وعما في ضروعها الا بكيل او وزن وعن شراء العبد وهو ابق وعن شراء المغانم حتى تقسم وعن شراء الصدقات حتى يقبض وعن ضربة الغائص ولكن هذا الاسناد لا تقوم به حجة والنهى عن شراء ما في بطون الانعام ثابت بالنهى عن الملاقيح والمضامين والنهى عن شراء العبد الابق وهو ابق معلوم بالنهى عن بيع الغرر والنهى عن شراء المغانم حتى تقسم داخل في النهى عن بيع ما ليس عنده فهو نوع غرر مخاطرة وكذلك الصدقات قبل قبضها واذا كان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الطعام قبل قبضه مع استقلاله الى المشتري وثبوت ملكه عليه وتعيينه له وانقطاع تعلق غيره به فالمغانم والصدقات قبل قبضها اولى بالنهى واما ضربة الغائص فغرر ظاهر لا خفاء به واما بيع اللبن في الضرع فان كان معينا لم يمكن تسليم المبيع بعينه وان كان بيع لبن نفسه موصوفا في الذمة فهو نظير بيع عشرة اقفزة مطلقة من هذه الصبرة وهذا النوع له جهتان جهة اطلاق وجهة تعيين ولا تنافي بينهما وقد دل على جوازه نهى النبي صلى الله عليه وسلم ان يسلم في حائط بعينه الا ان يكون قد بدا صلاحه رواه الامام احمد فاذا اسلم اليه في كيل معلوم من لبن هذه الشاة وقد صارت لبونا جاز ودخل تحت قوله نهى عن بيع ما في ضروعها الا بكيل او وزن فهذا اذن لبيعه بالكيل والوزن معينا او مطلقا لانه لم يفصل ولم يشترط سوى الكيل والوزن ولو كان التعيين شرطا لذكره

بعد ان يقول الغواص اغوص غوصة فما اخرجته فهو لك بكذا ١٢

فان قيل فما تقولون لو باع لبنها اياما معلومة من غير كيل ولا وزن **قيل** انه ان ثبت الحديث لم يجز بيعه الا بكيل او وزن وان لم يثبت وكان لبنها معلوما لا يختلف بالعادة جاز بيعه اياما وجرى حكمه بالعادة مجرى كيله او وزنه وان كان مختلفا فمرة يزيد ومرة ينقص او ينقطع فهذا غرر لا يجوز وهذا بخلاف الاجارة فان اللبن يحدث على ملكه بعلفه الدابة كما يحدث الحب على ملكه بالسقي فلا غرر في ذلك نعم ان نقص اللبن عن العادة او انقطع فهو بمنزلة نقصان المنفعة في الاجارة او تعطيلها يثبت للمستأجر حق الفسخ او ينقص عنه من الاجرة بقدر ما نقص عليه من المنفعة هذا قياس المذهب وقال ابن عقيل من اصحابنا اذا اختار الامساك لزمه جميع الاجرة لانه رضي بالمنفعة ناقصة فلزمه جميع العوض كما لو رضي بالمبيع معيبا والصحيح انه يسقط عنه من الاجرة بقدر ما نقص من المنفعة لانه انما بذل العوض الكامل في منفعة كاملة سليمة فاذا لم تسلم له لم يلزمه جميع العوض وقولهم انه رضي بها بالمنفعة معيبة فهو كما لو رضي بالمبيع معيبا جوابه من وجهين **احدهما** انه لو رضي به معيبا بان يأخذ ارشه كان له ذلك على ظاهر المذهب فرضاه بالعيب مع الارش لا يسقط حقه **الثاني** ان قلنا انه لا ارش لممسك له الرد ولم يلزم سقوط الارش في الاجارة لانه قد استوفى بعض المعقود عليه فلم يمكنه رد المنفعة كما قبضها ولانه قد يكون عليه ضرر في رد باقي المنفعة وقد لا يتمكن من ذلك فقد لا يجد بدا من الامساك فالزامه بجميع الاجرة مع العيب المنقص ظاهر ومنعه من استدراك ظلامته الا بالفسخ ضرر عليه ولا سيما لمستأجر الزرع والغرس والبناء او مستأجر دابة للسفر فيتعيب في الطريق فالصواب انه لا ارش في المبيع لممسك له الرد وانه في الاجارة له الارش والذي يوضح هذا ان النبي صلى الله عليه وسلم حكم بوضع الجوائح وهي ان يسقط عن مشتري الثمار من الثمن بقدر ما اذهبت عليه الجائحة من ثمرته ويمسك الباقي بقسطه من الثمن هذا لان الثمار لم تستكمل صلاحها دفعة واحدة ولم تجر العادة باخذها جملة واحدة وانما يؤخذ شيئا فشيئا فهي بمنزلة المنافع في الاجارة سواء والنبي صلى الله عليه وسلم في المصراة خير المشتري بين الرد وبين الامساك مع الارش والفرق ما ذكرنا

والاجارة اشبه ببيع الثمار وقد ظهر اعتبار هذا الشبه فى وضع الشارع الجائحة قبل قبض الثمن **فان قيل** فالمنافع لا توضع فيها الجائحة باتفاق العلماء **قيل** ليس هذا من باب وضع الجوائح فى المنافع ومن ظن ذلك فقد وهم قال شيخنا ليس هذا من باب وضع الجائحة فى المبيع كما فى الثمر المشترى بل هو من باب تلف المنفعة المقصودة بالعقد او فواتها وقد اتفق العلماء على ان المنفعة فى الاجارة اذا تلفت قبل التمكن من استيفائها فانه لا تجب الاجرة مثل ان يستأجر حيوانا فيموت قبل التمكن من قبضه وهو بمنزلة ان يشترى قفيزا من صبرة فيتلف الصبرة قبل القبض والتمييز فانه من ضمان البائع بلا نزاع ولهذا لو لم يتمكن المستأجر من ازدراع الارض لآفة حصلت لم يكن عليه الاجرة وان نبت الزرع ثم حصلت آفة سماوية اتلفته قبل التمكن من حصاده ففيه نزاع فطائفة ألحقته بالثمرة والمنفعة وطائفة فرقت والذين فرقوا بينه وبين الثمر والمنفعة قالوا الثمرة هى المعقود عليها وكذلك المنفعة وهنا الزرع ليس معقودا عليه بل المعقود عليه هو المنفعة وقد استوفاها والذين سووا بينهما قالوا المعقود بالاجارة هو الزرع فاذا حالت الآفة السماوية بينه وبين المقصود بالاجارة كان قد تلف المقصود بالعقد قبل التمكن من قبضه وان لم يعاوض على زرع فقد عاوض على المنفعة التى يتمكن بها المستأجر من حصول الزرع فاذا حصلت الآفة السماوية المفسدة للزرع قبل التمكن من حصاده لم يسلم المنفعة المعقود عليها بل تلفت قبل التمكن من الانتفاع ولا فرق بين تعطيل منفعة الارض فى اول المدة او فى آخرها اذا لم يتمكن من استيفاء شئ من المنفعة ومعلوم ان الآفة السماوية اذا كانت بعد الزرع مطلقا بحيث لا يتمكن من الانتفاع بالارض مع تلك الآفة فلا فرق بين تقديمها وتأخيرها

فصل

واما بيع الصوف على الظهر فلو صح هذا الحديث بالنهى عنه لوجب القول به ولم تسمع مخالفته وقد اختلف الرواية فيه عن احمد فمرة منعه ومرة اجازه بشرط جزه فى الحال ووجه هذا القول انه معلوم يمكن تسليمه فجاز بيعه كالرطبة وما يقدر من اختلاط المبيع الموجود بالحادث على ملك البائع يزول بجزه فى الحال والحادث يسير جدا لا يمكن ضبطه ولو قيل بعدم اشتراط جزه فى الحال ويكون كالرطبة التى تؤخذ شيئا فشيئا وان كانت تطول فى زمن اخذها كان له وجه صحيح وغايته بيع معدوم لم يخلق تبعا للموجود فهو كاجزاء الثمار التى لم تخلق فانها تتبع الموجود منها فاذا جعلا للصوف وقتا معينا يؤخذ فيه كان بمنزلة اخذ الثمرة وقت كمالها وهذا ان الذين منعوه قاسوه على اعضاء الحيوان قالوا متصل بالحيوان فلم يجز افراده بالبيع كاعضائه وهذا من افسد القياس لان الاعضاء لا يمكن تسليمها مع سلامة الحيوان **فان قيل** فما الفرق بينه وبين اللبن فى الضرع وقد سوغتم هذا دونه قيل اللبن فى الضرع يختلط ملك المشترى فيه بملك البائع سريعا فان اللبن سريع الحدوث كلما حلبه در بخلاف الصوف والله اعلم واحكم

ثم النصف الآخر بعد تمام النصف الاول من زاد المعاد فى هدى خير العباد وهو مشتمل على المجلدين من اربعة مجلدات

صورة ما كتب على خاتمة طبع هذا الكتاب المبارك مولانا محمد عبد العلي المدراسي سلمه الله تعالى وتبارك

الحمد لله الذي ارشدنا الى الطريق السلوك على الشريعة الغراء والسنة البيضاء احسن الارشاد وجعلها لنا في المبدأ زاد المعاد والصلوة والسلام على نبيه خير العباد وعلى آله وصحبه الامجاد الى يوم التناد **وبعد** فهذا زاد المعاد في هدى خير العباد الذي تتفجر بانوار نصوصه سبل الهداية والارشاد ويدل باتباع احكامه كل مرام ومراد اشرقت على فلك العلوم شمس حقائقه من السيرة المحمدية وازهرت في سماء الفهوم نجوم دقائقه من الشيمة الاحمدية تقرت العيون بمشاهدة طلعته السنية وشرحت الصدور باستجلاء الفاظه البهية فيتلألأ على وجنات الطباع السليمة لمعات ادلة السنة وبحر الكتاب وتملألأت على صفحات الاذهان المستقيمة انوار مسائل الدين في كل باب حاو لتشريح المأثور والمنقول متضمن لتوضيح الفروع والاصول محلى بالاحكام الشرعية موشى بالسنن النبوية مرصع بالقصص الصحيحة واخبار الماضين مهذب بصحاح الاقاويل المعتبرة عند المحدثين كيف لا وقد جمعه افضل من جمع في علوم السنة واجاد واشرف من حرر روايات وافاد بقية المحدثين سلالة المفسرين خاتمة النقاد حامل لواء الاسناد جمال الكتب والسير امام الحديث والاثر وارث علوم سيد المرسلين مصباح اهل الحق واليقين الشيخ العلامة **محمد** بن ابي بكر بن ايوب بن سعيد بن حريز الشمس **بن قيم الجوزية** الحنبلي الدمشقي ولد سابع صفر سنة احدى وتسعين وستمائة وقرأ العربية على المجد التونسي وابن ابي الفتح البعلي والفقه والفرائض على ابن تيمية وسمع الحديث من التقي سليمان وابي بكر بن عبد الدائم وابي نصر بن الشيرازي وصنف وناظر واجتهد وصار من العلماء الكبار في التفسير والحديث والفروع والاصلين والعربية وله تصانيف كثيرة منها مفتاح دار السعادة وتهذيب سنن ابي داود وسفر الهجرتين ورفع اليدين واغاثة اللهفان في مصائد الشيطان ومعالم الموقعين عن رب العالمين والكافية الشافية ونظم الرسالة الجلية في الطريقة المحمدية وتفسير الفاتحة واسماء القرآن واسماء الروح وجلاء الافهام في حكم الصلوة والسلام ومعاني الادوات والحروف وبدائع الفوائد وغيرها مات في رجب سنة احدى وخمسين وسبعمائة وقال ابن كثير كان ملازما للاشتغال ليلا ونهارا كثير التلاوة والصلوة حسن الخلق وافر التودد ولا اعرف في زماننا من اهل العلم اكثر عبادة منه وكان يطيل الصلوة وكان اذا صلى الصبح جلس يذكر الله ويقول هذا غذائي لو لم اتغذه لسقطت قواي وكان ذكر قبل موته بمدة انه رأى شيخه ابن تيمية في المنام وسأله عن منزلته فقال انزل منزلة فوق فلان وسمى بعض الاكابر وقال له وانت كدت تلحق به ولكن انت في طبقة ابن خزيمة هكذا قال السيوطي في بغية الوعاة وابن حجر في الدرر الكامنة في ترجمته اسكنهم الله في جوار رحمته **وبالجملة** لما كان هذا الكتاب المبارك جامعا لعادات سيد المخلوقات وعباداته كلها وحالاته وكمالات افضل الموجودات ومعاملاته جلها وظفر به في سفر حج بيت الحرام بعد التجسس والتفحص التام ذو السيادة الكبرى والسعادة العظمى قران سعدي الدولة والدين منبع شرف التواضع والتمكين قطب فلك الكرم ينبوع محاسن الهمم الكريم الجواد كثير الرماد الامين الحاج جامع الكمالات مولانا ابو الخيرات **السيد محمد موسى** رئيس چوكريه لا زالت الخيرات اليه مسوقة وما برحت الحسنات في صحائف اعماله مكتوبة فاوما بطبعه اشاعة لاحكام الدين واذاعة لسنن سيد المرسلين الحاوي لفضائل الجلية والهمة العلية صاحب العز السامي **محمد عبد الرحمن خان** مالك المطبع النظامي احسن الله اليه وانعم عليه فكان تمام طبعه وختامه وشيوعه تحت ادارة الموصوف بالصفات الحميدة المثنى عليه بكل خصلة سديدة المنصرم الحاج **الشيخ محمد يعقوب** سلمه علام الغيوب في دار الطباعة في الكانفور المسماة بالمطبعة النظامية سنة ثمان وتسعين بعد الالف والمائتين من الهجرية على صاحبها الف الف صلوة وتحية ١٢٩٨

وجه مهر و دستخط

برای سند اینمعنی که کتاب هذا مطبوع مطبع نظامی است مهر و دستخط مهتمم مطبع بر خاتمه کتاب ثبت گردید

اشتهار

چونکه این کتاب باین ترتیب خاص و تصحیح تمام و تحشیه مفیده بصرف زر کثیر چاپ شد حسب قانون بستم سنه ۱۸۶۷ع رجسٹری کرده شد امید که کسی بدون اجازت اقم طبع نکند

محمد عبد الرحمن خان

فهرست الفوائد والاحکام والمسائل الشرعیة والشمائل النبویة الواقعة فی المجلد الثانی من زاد المعاد

تمت